

مجموع

رسائل السقاف

تأليف
حسن بن علي السقاف

الجزء الأول

دار الإمام الرواس
بيروت - لبنان

{ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية }

مجموع
رسائل السقاف

{ المكتبة التخصصية للرد على الوهاية }

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الثانية
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

دار الإمام الرواس
بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ،
ورضى الله عن أصحابه الهداة المتقين .
أما بعد :

فهذا المجلد الأول من مجموع الرسائل التي كتبها في مواضيع مختلفة غالبها في
مناقشة أفكار السلفية المعاصرة ، سألني كثير من الناس في بلدان مختلفة عنها بعد أن نفذت
الطبعة الأولى منها وبعضها قد طبع أكثر من طبعة فنذت بحمد الله تعالى لشدة الطلب
والسؤال عنها ، فأحببت معاودة طبعها بعد النظر مجدداً فيها وتصحيح بعض ما فيها أو إضافة
بعض الأمور وزيادة تخريج بعض الأحاديث أو نحو ذلك ، فهي طبعة مزيّدة ومحققة ،
وسيتلوها إن شاء الله تعالى المجلد الثاني من الرسائل قريباً بإذنه سبحانه إذ أن هناك رسائل
جديدة وقديمة تحتاج لأن تخرج في مجلد آخر والله عز وجل هو الموفق والمعين .

والطابع الغالب على هذه الرسائل مناقشة أفكار المتمسكين فيما يذيعونه هنا وهناك من
الأفكار المخطئة أو الأفكار الشاذة التي تفرق بين المسلمين وتورث الشقاق والخلاف فيما
بينهم ، إذ أن المتمسكين هم العنصر الوحيد في هذه الأمة الذي يثير الخلاف والأحقاد وينميها
بين المذاهب والفرق الإسلامية ، ونحن ندعو إلى التقارب والتآلف بين المسلمين ونبين أن
الاختلاف في الرأي لا يفسد الوئام والجمعة التي يجب أن تكون بين أفراد المذاهب والفرق
الإسلامية ، فنسأل الله تعالى أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه وأن يجعلنا عضواً فاعلاً لصد محاولات
وأفكار الفئة الباغية التي تحاول التفريق بين المسلمين والله الموفق والهادي .

تعريف من يطلق عليه لفظ عالم شرعاً
مَنْ هو العالم بنظركم

كتبه

حسن بن علي السقاف

عفا الله تعالى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

سئلتُ من هو العالم بنظركم ؟

الجواب : العالم إجمالاً هو الفقيه ، وهو الذي يعرف أحكام الإسلام المقتبسة من أدلتها الكلية وأهمها العقل والكتاب والسنة والإجماع ، فمن لم يكن متمكناً في معرفة الأحكام التشريعية العقائدية والفقهية الماثورة في الكتاب والسنة لا يسمى عالماً يصح أن يكون مرجعاً للمسلمين في معرفة أحكام الإسلام ومبادئه وأفكاره وما طلبه الله تعالى من عباده مهما ادعى العلم والمعرفة .

هذا على وجه الإجمال ؛ أما على وجه التفصيل فنقول : إن العالم هو من تدرج في المراحل

التالية :

١- من قرأ علم التوحيد وعلم الفقه كاملاً بواسطة المتون على العلماء المتمكنين وجدّ واجتهد في فهم تلك الأحكام والمسائل ، ومن شروط الطالب المبتدئ أن يتحلّى بالأخلاق الإسلامية الفاضلة وأن يسلك طريق أهل الله تعالى في التربية ومحاربة النفس وشهواتها واكتساب التواضع واحترام العلماء والصالحين والالتجاء إلى الله تعالى والمواظبة على الطاعات والعبادات وهذه طريقة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .

٢- ثم من قرأ آلات العلوم مثل النحو وعلوم العربية والتوحيد ، وأعلى مراتب الأخذ والتلقي هو سماع الأصول والمتون من أفواه الرجال ، أي قراءة مبادئ العلوم ومتونها على العلماء والمشايع ثم تلقيها بواسطة القراءة وسؤال أهل العلم عن المشكلات التي لم تتضح .

٣- ثم القيام بعد ذلك بتتبع أدلة المسائل ومعرفة الأحكام في الكتاب والسنة وغير ذلك وفهمها .

٤- ثم الاشتغال في معرفة صحيح السنة من ضعفها وتمييز المقبول من المردود في الاستدلال ، وذلك بالتعرف على الطرق التي توصله إلى أقوال العلماء الحفاظ والمحدثين في الكتب والمصنفات للتعرف على حكمهم على الأحاديث بالصحة أو بالضعف واتباعهم في ذلك .

٥- الاشتغال بعلوم الآلة التي تؤهله لأن يرتقي إلى أوائل رتب الاجتهاد وقد تقدّم أن منها إثنان : أ- العربية . ب - الحديث .

ج - التمكن من علم الأصول ومحاولة تفعيل القواعد وتطبيقها على الأحكام ، وإلا بقي العلم جامداً ومعرفة لا فائدة منها ، والمقصود من علم الأصول هو استنباط الأحكام .

د - الاطلاع على علم التفسير والاهتمام في فهم المعنى المراد وعدم تضييع الوقت فقط في الإعراب وبيان الإعجازات أو الأوجه البلاغية ، فالمقصود هو فهم المراد من النص لا التوسع الكبير في علم

البلاغة والبديع وما إلى ذلك ، فإن كثيراً من المتشدين من المعاصرين في هذا الباب ليسوا على مستوى من العلم والفهم .

هـ — الاطلاع على السيرة النبوية .

و — الاطلاع على التاريخ ومقالات الفرق .

وهو إلى هذا الحد لا يزال في مراتب التقليد ، ثم تفتح أوائل درجات الاجتهاد في النقطة التالية :

٦- أن تصبح له قوة اجتهاد في تصحيح الأحاديث وتضعيفها ، والاجتهاد في إعطاء الحكم على

كل رجل من رجال الأسانيد في الأحاديث ، فمن رجع إلى مثل (تقريب التهذيب) أو (الكاشف) أو الكتب التي تعطي ملخص الحكم فهو لا يزال مقلداً ، أما من قرأ ترجمة الرجل من المطبوعات وأدرك أسباب جرح الأئمة أو تعديلهم أو اختلافهم في الرجل الواحد وما يتصل بذلك من سير الروايات وغيرها واستطاع أن يخرج بنتيجة في ذلك فهو مجتهد في هذا الجانب .

٧- النظر في أقوال العلماء أصحاب المذاهب الأخرى ومعرفة أقوالهم في المسائل وعدم اقتصاره

على معرفة مذهبه فقط ، وقد عبر بعض العلماء عن ذلك بمعرفة مواضع الإجماع والخلاف لسلا يقول المجتهد قولاً يخالف به الإجماع .

٨- النظر في مسائل العقيدة من ألفها إلى يائها من ناحية أدلتها ، ولا يستطيع أن ينظم هذا النظر

إلا من قرأ المتون والشروح وعرف ترتيبها ، وقدر على استقصاء المسائل ، وهنا يبدأ التصنيف الحاد المشر الذي يعود على المؤلف قبل غيره بالنفع التام ، لا سيما إذا تجرد عن الهوى والعصبية ووضع تقوى الله تعالى بين عينيه ولم يلتفت للمؤثرات والضغوطات ، أو لم تؤثر عليه المؤثرات الخارجية في انحرافه عن الوصول للحق ولما يوجبه الاستنباط من الأدلة .

٩- النظر في المسائل الفقهية من ألفها إلى يائها كذلك على النسق الذي تقدم في

مسائل الاعتقاد .

١٠- ثم التمكن من استحضار الأدلة والمعاني من القرآن والسنة بضابط العقل المتمكن للنظر في

قضايا الأمة وشؤونها وهمومها وإيجاد السبل والحلول للمستجدات وللخروج من المأزق وغيرها .

ومن وصل إلى هذه الدرجة فهو العالم المجتهد .

ومن تعلم التوحيد والفقه واستلث القدرة على تطبيقهما فهو العالم المقلد . وهذا هو المستفيد

والمسائل دوماً بين يدي العالم المجتهد ، وليس له أحقية الاعتراض على المجتهد أو دعوة الناس إلى تقليده

ونبد تقليد العالم المجتهد ، بل يحرم ذلك عليه لأنه ليس من أهل الذكر المعنيين على التحقيق !

وما سواهما فلا يطلق عليه عالم لأن التوحيد والفقه هما زبدة علوم الإسلام والغاية في إدراك الأحكام التي كلف الله تعالى العباد بها .

والفكر الإسلامي لا يطلق إلا على من تمكن من هذين العلمين (التوحيد والفقه) لأنه بإدراكه للأحكام وتمكنه فيها يستطيع أن يفكر تفكيراً سليماً ، فمن لم يكن عالماً بعلم التوحيد حسب ما هو مدون في كتب العقائد والكلام ولم يكن عالماً بالمسائل الفقهية والمدونة في كتب الفقه لا يجوز إطلاق لقب المفكر الإسلامي عليه .

وهذا المفكر ينقسم إلى قسمين : مفكر صغير وهو المقلد ، ومفكر كبير أي مطلق وهو المبتدع ، ومنه يعرف أن إطلاق المفكر الكبير على كثير من المعاصرين مما لا قيمة له .

[تنبيه مهم] : واتضح مما تقدم أن حمل أي إنسان شهادة الدكتوراة أو غيرها لا يجعله في مصاف العلماء والمفكرين ومراجع الأمة وعلماء الإسلام ، إلا إذا كان حامل هذه الشهادة ممن قرأ العلم بالطريقة السابقة التي شرحناها وبقي طالباً للعلم مشتغلاً بتحصيله والازدياد منه .

فالعالم هو من أثبت وجوده العلمي غير المزيّف ولا الدعائي في المجتمع بين العلماء (أي في البيئات العلمية المحترمة) وليس بين الجهلاء أو بين من لا يعرف الضوابط ويميزها ، وهو الذي تميز بالجد والاجتهاد وطلب العلم للعلم لا لشيء آخر كوظيفة أو منصب ، لأن طالب العلم للعلم هو الذي يتميز دون غيره ، وطرق الدلالة على علمه ومعرفته طريقان :

الأولى : وهي الطريقة الكبرى : التأليف والتصنيف والإبداع فيها .

والثانية : وهي الطريقة الصغرى : أن يخرج به جماعة من العلماء ولو عالماً واحداً يعترف بعلمه أهل العلم ، فالإمام الحافظ العراقي مثلاً رغم وجود عشرات أو مئات الطلبة لديه فإنه قد خرج ثلاثة من التلامذة الكبار : الحافظ الميمني وابنه ولي الدين والحافظ ابن حجر العسقلاني . والإمام الشافعي رحمه الله تعالى كذلك خرج نحو سبعة من العلماء الكبار الذين استطاعوا حمل علوم الإسلام وبحث الفكر الإسلامي من بعده ، وهكذا .

(فائدة) : فهذه الضوابط والنقاط المتقدمة تجعل دخول غير المؤهلين من المتجربين على الفتوى أمراً محالاً وتخرج المنحرفين أصحاب الأهواء والمبتدعة والفساق والمنافقين لأصحاب الثراء والحكم لنيل المكاسب الدنيوية والشخصية من دائرة الاعتبار ومشروعية الرجوع إليهم في أمور الدين .

سؤال : هل لدينا علماء فعلاً ؟

الواقع أن لدينا علماء قلائل بالمعنى الضيق وهو مَنْ عَرَفْنَاهُ سابقاً بقولنا : (ومن تعلّم التوحيد والفقّه وامتلك القدرة على تطبيقها فهو العالم المقلّد) .

أما العالم المجتهد فيندر وجوده جداً عند أهل السنة ، وهو متوفر وموجود عند الشيعة الزيدية والشيعة الإمامية والإباضية ، ولذلك أسباب منها :

أن هذه المذاهب أو الفرق تحض على الاجتهاد وتعتبر أن بابه مفتوح لكل طالب مُجِدٍّ ، بينما نجد أصحابنا السنيين يجرّم جمهورهم بإغلاق باب الاجتهاد ويزرع اليأس في قلوب الطلبة عن الوصول لمراتب الأئمة السابقين الأعلام مع تقدّم وسائل العلم والمعرفة وسهولة التمكن من التحصيل .

وكذا مما ساعد على هبوط المستوى العلمي عند علماء أهل السنة وتدنيّه وجود الجماعات الإسلامية التي ترهّد في العلم والعلماء وتعتبر علوم الإسلام التي تقدّم الكلام عليها من الأمور الخلافية التي يجب الابتعاد عنها ووجوب الانصراف إلى مراقبة الأمور السياسية والاشتغال بأمور ثانوية جداً مثل الرياضة وإضاعة الأوقات في المساجد دون القيام بالهدف الذي لأجله بنيت المساجد في الإسلام .

وبالتالي فقد تحطّم الجهاز العلمي تماماً عند أهل السنة والجماعة وفقد مرجعيته وقيّمته واعتباريته لا سيما وقد ساعدت العوامل السياسية أيضاً بمصادرة الأوقاف التي كانت بيد هيئة كبار العلماء والتي كانوا من خلالها يؤمّنون رواتب العلماء ومصاريف طلبة العلم وما يتعلّق بذلك ، بينما لم تستطع كل هذه العوامل أن تخترق الشيعة الإمامية وبقي لهم نفوذهم وقدرتهم على توجيه الناس وإرشادهم ، وهذا مما يجب أن نعترف به ولا نكابر أو نجادل فيه بالباطل .

ورغم كل تلك المؤثرات المتقدم ذكرها على أهل السنة والجماعة إلا أن هناك بعض الأفراد يمكن أن يكونوا من هيئة كبار العلماء وأغلبهم من الشباب الذين لم يتلقوا الشريعة في الجامعات وإنما من الشيوخ والعلماء المقلّدين واستطاعوا أن ينموا أنفسهم ويجتهدوا في التحصيل ، فلو توفرت لهم سبل توفير مصاريفهم المعيشية وتوفّر الاتصال فيما بينهم لتبادل المعلومات لاستطعنّا أن ننتج نواة هيئة من كبار العلماء تستطيع أن تتطوّر فيما بعد لا سيما وأن أهل السنة فيهم من الأثرياء من يستطيع لوحده أن يقوم بتكفّل جميع تلك المصاريف فكيف لو اشترك في تأمين تلك المصاريف كثيرون واقتسموها فيما بينهم لدفع عجلة العلم والعلماء وإعادة بناء الجهاز العلمي عند أهل السنة ؟

وجميعنا يسمع ويرى كيف ييثر أثرياء العرب والمسلمين أموالهم في أمور كثيرة فارغة دون الاستفادة منها لصالح الأمة ، وخاصة لدعم العلماء وسد حاجة الفقراء والمحتاجين ، وهذا يدل على أن أولئك المبذرين بل وغالب أفراد الأمة عند أهل السنة والجماعة يعيشون بدون أهداف سامية في الحياة ،

ولا يحملون قضية ، وليس لهم في أذهانهم حضور في صنع برامج نهضوية وتفكير معالجة للأمة فيما وقعت فيه .

ويظن كثير من أولئك الأثرياء أن حضور الصلوات الخمس جماعة في المسجد أو حضور مولد أو الذهاب للعمرة كل سنة والتظاهر ببعض العبادات كافياً لإسقاط وظيفته وواجبه الشرعي ، وما هو مطلوب منه تجاه دينه أمام الله تعالى يوم القيامة .

وجميع أفراد الأمة يحتاجون لعلماء ينهون عقولهم ويدلونهم لما يجب عليهم فعله وتحقيقه ، ويحثونهم على تلقي العلوم الشرعية بالطرق المعتبرة الصحيحة عند المسلمين ، لا أن يُزهدوهم في العلم ويُغلقوا عقولهم أو يجرّوهم إلى الملاعب والرحلات الفارغة ، فالواجب سحب الناس وخاصة الشباب لدراسة المتون بدل تضييعهم فيما لا فائدة فيه .

ومما يؤسف له جد الأسف وجود طبقة المعثرين فيما بيننا والذين يُعَثِّرون أي محاولة لتحقيق هذا المشروع الذي هو أهم مشاريع نهضة الأمة على الإطلاق ، وقد يستغرب الإنسان الذي لا يعرف هذه القضايا إذا أعلمناه أن من أهم أولئك المعثرين أشباه علماء يضلون الشباب عن الوصول إلى العلماء وقراءة العلوم عليهم وأشباه علماء أيضاً يضلون أصحاب المال عن الوصول لطلبة العلم الحقيقيين وللعلماء المنقذين المتمكنين تحقيقاً لنزغاتهم النفسية وأهوائهم الشيطانية ومصالحهم الذاتية ، وهم يعتقدون ويعرفون أن قيمتهم المزورة ستزول وتلاشي وتتكشف إذا تحقق ذلك ، وليس تحقيق ذلك بعيد ولو كرهه المبطلون والكافرون .

ومع وجود كل هذه العوائق فإننا متفائلون جداً ونعتقد أن أصحاب العقول من العلماء متى اجتمعوا في أي لحظة وعزموا على النهوض بالأمة فإن الله تعالى سييسر لهم ذلك وسيتحقق ذلك بأسرع وقت معتاد ، فعلى الجميع أن يثوب إلى رشده ﴿ قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم ، وأنبأوا إلى ربكم وأسلموا له من قبل أن يأتيكم العذاب ثم لا تنصرون ، واتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربكم من قبل أن يأتيكم العذاب بغتة وأنتم لا تشعرون ، أن تقول نفس يا حسرتي على ما فرطت في جنب الله وإن كنت لمن الساخرين ﴾ الرمز : ٥٣-٥٦ .

البشارة والإتحاف

بما بين

ابن تيمية والألباني في العقيدة

من الاختلاف

تأليف

حسن بن علي السقاف

عفا الله تعالى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره . ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون .

يا أيها الناس اتقوا ربكم ، الذي خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء ، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيباً . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً . يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً .

أما بعد :

فهذه رسالتنا المسماة بـ « القول الواضحة الجلية في عرض إنكار الألباني في العقيدة على ابن تيمية » أعرض فيها بعض ما وقفتُ عليه من مسائل عقائدية في التوحيد وقع الخلاف فيها بين ابن تيمية والألباني بشكل خاص وغيرهما من باقي أصحابهما بشكل عام .

كما أعرض فيها بعض مسائل الفروع التي وقع الخلاف فيها بين من ذكرنا وهي قليلة هنا . وكان السبب في تأليفها أنني التقيت بشابٍ ألبانيٍّ المشرب فقال لي : لماذا تخالف الإمام ابن تيمية في بعض مسائل العقيدة وتشنع عليه ؟

فقلت له : هذا السؤال يجب أن توجهه إلى شيخك الألباني قبل أن توجهه إلي فإنه هو من جملة المشنعين والرافضين لبعض عقائد ابن تيمية في مسائل عديدة ربما لو جمعها الإنسان زادت على مائتي مسألة ! فقال : معقول ؟! ياليتني أقف عليها .

فقلت له : أنا أكتب لك رسالة في بعضها ثم أتفرغ بإذن الله تعالى لتجميعها كلها ووضعها في كتاب كبير أعرض لك فيه جميع المسائل العقائدية التي وقع الخلاف فيها بين مثل ابن تيمية وابن القيم والتبوكاني ومن يقلدهم أو كان على مشربهم كالألباني وبعض من يدعي السلفية !! هداهم الله تعالى إلى الحق وإلى الطريق المستقيم فشرعت في هذه الرسالة الموجزة والله تعالى الموفق .

وإني أوجه أولاً سؤالين لهذا الشاب وأمثاله هداهم الله تعالى أرجو أن يجيب نفسه عليهما إن خلا بنفسه إذا كان لا يريد أن يجيبنا على الملأ فأقول له :

- ما هو رأيك في كل مسألة من هذه المسائل التي سأعرضها وخصوصاً مسائل الاعتقاد ! مَنْ الذي أصاب العقيدة الصحيحة فيها — ابن تيمية أو الألباني — ومن الذي يستحق بذلك دخول الجنة ! ومن الذي أخطأ العقيدة الصحيحة منهما ولا يستحق دخول الجنة !!؟
- فإذا قلت : إن المخطئ منهما في هذه المسائل العقائدية مأجور مع أن هذا عند أهل الحق وعلماء أهل السنة مرفوض لأن أصول العقائد لا اجتهد فيها — فأقول لك :
- لماذا لا تقول بأن الأشاعرة الذين تحالفهم في العقيدة وهم جمهور أهل السنة مأجورون أيضاً !!؟
- أم أنها حلال لكم حرام على غيركم !!؟

فصل

في عرض الخلاف الواقع بين ابن تيمية والألباني في قضية قدم العالم بالنوع وحوادث لا أول لها وهي من مسائل الاعتقاد

ذكر ابن تيمية في عدة مواضع من كتبه بأن الحوادث لا أول لها مع كونها مخلوقة لله تعالى !! من تلك المواضع الكثيرة قوله :

١- في « موافقة صحيح منقوله لصريح معقوله » على هامش « منهاج سنته » (١ / ٢٤٥) ما نصه :

« قلت : هذا من نمط الذي قبله ، فإن الأزلي اللازم هو نوع الحادث لا عين الحادث » اهـ .

٢- وفي كتابه « شرح حديث عمران بن حصين » صحيفه (١٩٣) ما نصه :

« وإن قُدِّرَ أنَّ نوعها لم يزل معه فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل بل هي من كماله » اهـ .

٣- وقال ابن تيمية أيضاً في « موافقة صحيح منقوله لصريح معقوله » (٢ / ٧٥) ما نصه :

« وأما أكثر أهل الحديث ومن وافقهم فإنهم لا يجعلون النوع حادثاً بل قديماً » اهـ .

قلت : وقد أثبت العلماء هذا على ابن تيمية^(١) ومنهم الحافظ ابن حجر في « شرح صحيح البخاري » (١٣ / ٤١٠) إذ قال عند ذكره لحديث « كان الله ولا شيء معه » ما نصه :

« وهو أصرح في الرد على مَنْ أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب ، وهي

(١) ولا يمكن التغلّب من هذا الأمر أو إنكاره وقد بسطناه بسطاً موسعاً في رسالتنا « التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد » فارجع إليها فإنها مهمة جداً .

من مستنقع المسائل المنسوبة لابن تيمية ، ووقف في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها مع أن قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس ، والجمع يُقدّم على الترجيح بالاتفاق .

انتهى من « الفتح » فتأمل .

وقال في هذه المسألة الحافظ ابن دقيق العيد أيضاً كما في « الفتح » (٢٠٢/١٢) مانصه :

« وقع هنا من يدعي الحذف في العقولات ويميل الى الفلسفة^(١) فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة الإجماع ، وتمسك بقولنا إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرع ، قال : وهو تمسك ساقط إما عن عمى في البصيرة أو تعام ، لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل » اهـ من الفتح فتأمل .

وقد أنكر ابن تيمية في « نقد مراتب الإجماع » ص (١٦٨) أن يكون هناك إجماع على « أن الله لم يزل وحده ولا شيء معه غيره » وقد رد كلام ابن تيمية هذا الإمام المحدث العلامة الكوثري رحمه الله تعالى هناك بما يليق به .

رد الألباني لعقيدة ابن تيمية هذه وإعلانه رفضها :

قال الألباني في « صحيحته » (٢٠٨/١) عن حديث : « إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم ما نصه : « وفيه ردٌ أيضاً على من يقول بحوادث لا أول لها ، وأنه ما من مخلوق إلا ومسبوق بمخلوق قبله ، وهكذا إلى ما لا بداية له ، بحيث لا يمكن أن يقال : هذا أول مخلوق . فالحديث يطل هذا القول ويعين أن القلم هو أول مخلوق ، فليس قبله قطعاً أي مخلوق ، ولقد أطل ابن تيمية ... الكلام في رده على الفلاسفة محاولاً إثبات حوادث لا أول لها ، وجاء في أثناء ذلك بمسار غير صحيح في العقول ، ولا تقبله أكثر القلوب » .

ثم قال الألباني بعد ثلاثة أسطر :

(٢) ينبغي التنبيه هنا إلى أن ابن تيمية كان معاصراً للحافظ ابن دقيق العيد قاتل هذه العبارة ، لا سيما والحافظ الذهبي يقول في رسالته « زغل العلم » ص (٢٣) عند الكلام على المنطق والفلسفة وما أشبه ذلك : « فما أظنك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقاربها وقد رأيت ما آل أمره إليه من الخط عليه والمجر والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبباطل فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة متوراً مضيئاً على مجاهي سبيل السلف ثم صار مظلماً مكسوفاً... » اهـ .

« فذلك القول منه غير مقبول ، بل هو مرفوض بهذا الحديث ، وكم كنا نود أن لا يلج ابن

تيمية... هذا الموج ، لأن الكلام فيه شبيه بالفلسفة وعلم الكلام... » انتهى . فتأمل !!

وقال الألباني في « شرحه المختصر » للعقيدة الطحاوية (طبع المكتب الإسلامي الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) ص (٣٥) ما نصه :

« فإني أقول الآن : سواء كان الراجع هذا أم ذاك ، فالإختلاف المذكور يدل بمفهومه على أن العلماء اتفقوا على أن هناك أول مخلوق ، والقائلون بحدوث لا أول لها مخالفون لهذا الاتفاق ، لأنهم بصريح كون بأن ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق ، وهكذا إلى ما لا أول له ، كما صرح بذلك ابن تيمية في بعض كتبه ، فإن قالوا العرش أول مخلوق ، كما هو ظاهر كلام الشارح ، نقضوا قولهم بحدوث لا أول لها. وإن لم يقولوا بذلك مخالفوا الاتفاق : فتأمل هذا فإنه مهم ، والله الموفق » اهـ .

فالآن لمن نصغي في تصحيح هذه المسألة العقائدية التي هي من أصول الدين لابن تيمية أم للألباني !!؟

ومن الذي أخطأ منهما ؟

وهل أدرتكم الخلاف الواقع بينهما في هذه المسألة التوحيدية ؟

- ٢ -

ابن تيمية يقول « إن النار تنفى » والألباني يخطئه فيها

ويقول إنها لا تنفى وهي مسألة عقائدية خطيرة

ثبت أن ابن تيمية يقول بفناء النار ويدعي أن في المسألة نزاعاً معروفاً عن التابعين ومن بعدهم فيها ، والكل منا يعرف أن هذه المسألة من مسائل العقيدة ، لأنها لا تذكر في باب الوضوء من كتب الفقه ولا في باب الحيض والنفس ولا في غير ذلك من الابواب كالإجارة والنكاح وغيرها !! فإذا هي من مسائل أصول الاعتقاد ومع ذلك جرى الخلاف فيها بين ابن تيمية وتلميذه ابن القيم من جهة وبين الألباني من جهة أخرى . وإليك ذلك باختصار :

١- قال الألباني في مقدمة كتاب « رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار » لحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني^(٢) ص (٧) ما نصه :

(٣) طبع المكتب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

[فأخذت في البطاقات نظراً وتقليباً ، عما قد يكون فيها من الكنوز بحثاً وتفتيشاً ، حتى وقعت عيني على رسالة للإمام الصنعاني ، تحت اسم « رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار » . في مجموع رقم الرسالة فيه (٢٦١٩) ، فطلبت ، فإذا فيه عدّة رسائل ، هذه الثالثة منها . فدرستها دراسة دقيقة واعية ، لأن مؤلفها الإمام الصنعاني رحمه الله تعالى رد فيها على شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ميلهما الى القول بفناء النار ، بأسلوب علمي رصين دقيق ، « من غير عصبية مذهبية . ولا متابعة أشعرية ولا معتزلية » كما قال هو نفسه رحمه الله تعالى في آخرها . وقد كنت تعرضت لرد قولهما هذا منذ أكثر من عشرين سنة بإيجاز في « سلسلة الأحاديث الضعيفة » في المجلد الثاني منه ص (٧١-٧٥) بمناسبة تخريجي فيه بعض الأحاديث المرفوعة ، والآثار الموقوفة التي احتجوا ببعضها على ما ذهبوا إليه من القول بفناء النار ، وبينت هناك وهاءها وضعفها ، وأن لابن القيم قولاً آخر ، وهو أن النار لا تنفسي أبداً ، وأن لابن تيمية قاعدة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار .

و كنت توهمت يومئذ أنه يلتقي فيها مع ابن القيم في قوله الآخر ، فإذا بالمؤلف الصنعاني يبين بما نقله عن ابن القيم ، أن الرد المشار إليه ، إنما يعني الرد على من قال بفناء الجنة فقط من الجهمية دون من قال بفناء النار ! وأنه هو نفسه — أعني ابن تيمية — يقول : بفنائها ، وليس هذا فقط وأن أهلها يدخلون بعد ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار !

وذلك واضح كل الوضوح في الفصول الثلاثة التي عقدها ابن القيم لهذه المسألة الخطيرة في كتابه « حادي الأرواح الى بلاد الأفراح » (٢/١٦٧/٢٢٨) ، وقد حشد فيها « من خيل الأدلة ورجلها ، وكثيرها وقلها ، ودقها وجلها ، وأجرى فيها قلمه ، ونشر فيها علمه ، وأتى بكل ما قدر عليه من قال وقيل ، واستنفر كل قبيل وجيل » كما قال المؤلف رحمه الله ، ولكنه أضفى بهذا الوصف على ابن تيمية ، وابن القيم أولى به وأحرى لأننا من طريقه عرفنا رأي ابن تيمية في هذه المسألة ، وبعض أقواله فيها ، وأما حشد الأدلة المزعومة وتكثيرها ، فهي من ابن القيم وصياغته ، وإن كان ذلك لا ينفي أنه تلقى ذلك كله أو جله من شيخه في بعض مجالسه [اهـ فتأملوا !!

وقال الألباني أيضاً في مقدّمة « رفع الأستار » ص (٢٥) ما نصه :

[فكيف يقول ابن تيمية :

« ولو قدر عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة » ! فكأن الرحمة عنده لا تتحقق إلا بشموها للكفار المعاندين الطاغين ! أليس هذا من أكبر الأدلة على خطأ ابن تيمية وبُعده هو ومن تبعه عن الصواب في هذه المسألة الخطيرة ؟!] انتهى كلام الألباني .

قلت : ومن رجع إلى كتاب « حادي الأرواح » لابن القيم ، وما كتبه الألباني في مقدّمة « رفع الأستار » يتحقق أن الألباني مخالف لابن تيمية وابن القيم ومن تبعهما في هذه المسألة العقائدية التي وصفها بأنها خطيرة ، لا سيما وقد صرّح بقوله كما تقدّم :

« ليس هذا من أكبر الأدلة على خطأ ابن تيمية وبعده هو ومن تبعه عن الصواب في هذه المسألة الخطيرة ؟! »

ومن العجيب الغريب أننا رأينا في هذه الأيام كتابا لرجل معاصر مقلّد لابن تيمية وهو يرد فيه على الألباني تعدّيه بزعمه !! على ابن القيم وابن تيمية سماه « القول المختار لبيان فناء النار » واسم مؤلفه : عبد الكريم صالح الحميد (طبع مطبعة السفير — الرياض الطبعة الاولى ١٤١٢هـ) وبمكنتنا أن نحمل ما في الكتاب بنقل خلاصته المهمة وهي من ص (١٣ — ١٤) :

قال عبد الكريم صالح الحميد — مقلّد ابن تيمية — في ردّه على الألباني ما نصه :

[فصل : الباعث لكلامنا في هذه المسألة :

كنت أسمع من يقول : في كتب ابن القيم أشياء ما تصلح مثل حادي الأرواح وغيره ، والبعض يقول : لعل ذلك قبل اتصاله بشيخه أو أنه دخل عليه من ابن عربي ولا أدري ما المراد ولكني أنفسي أن يكون في كتب ابن القيم شيء ما يصلح ! حتى وصّلتُ إليّ نسخة « رفع الأستار » للصنعاني وفيها مقدمة الألباني وتعليقه ، فلما قرأت المقدمة عرفت السرّ الذي من أجله تكلم بكاتب ابن القيم فقد رأيت تهجماً عنيفاً من الألباني على الشيخ وتلميذه لا صبر عليه حيث قال :

- سقطا بما سقط به أهل البدع والأهواء من الغلو في التأويل وأن ابن القيم انتصر لشيخه في ذلك .

- وأن ابن تيمية يحتاج لهذا القول بكل دليل يتوهمه ويتكلف في الرد على الأدلة المخالفة له تكلفاً ظاهراً .

وقال :

- حتى بلغ بهما الأمر إلى تحكيم العقل فيما لا مجال فيه كما يفعل المعتزلة تماماً . حتى زعم أن تأويل المعتزلة والاشاعرة لآيات وأحاديث الصفات كاستواء الله على عرشه ونزوله إلى السماء ومجيئه يوم القيامة وغير ذلك من التأويل أيسر من تأويل ابن القيم النصوص من أجل القول بفناء النار .

وقال : فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية زلت به القدم فقال قولاً لم يسبق إليه ولا قام الدليل عليه . وغير ذلك من طعن الألباني وقدمه على الشيخ وتلميذه في مقدمة « رفع الأستار » .

فلذلك كتبت في المسألة دفاعاً عنهما وبياناً بأن الحق معهما^(٤) وأنا على بصيرة من ذلك حيث دعوت للمباهلة من أول المسألة .

ولو غلط الشيخ وتلميذه في هذه المسألة لم يوجب ذلك ولا بعض ما قاله الألباني كيف والحق والصواب معهما في ذلك ، وقد تكلمنا فيه دفاعاً عن الإسلام كما تقدم فرضي الله عنهما وجزاهما خير الجزاء .

فأنا أهيب بمن تعجل في الإنكار أن يراجع الصواب ويدع الإصرار [.

انتهى كلام خصم الألباني عبد الكريم الحميد فتأملوا !!

وهناك خصم آخر لعبد الكريم صالح الحميد يدرس في جامعة أم القرى بمكة صنّف رسالة سماها « كشف الأستار لإبطال ادعاء فناء النار » حاول أن ينفي فيها القول بفناء النار عن ابن تيمية ، مع أنه ثابت عنه كالشمس كما قال الألباني حفظه الله !! ومنه يتبين أنهم يمجحون في العقيدة ويضطربون كاضطراب الريح !! وهم متنازعون في هذه المسألة الاعتقادية !!

فنقول الآن أين الحق في هذه المسألة العقائدية هل هو عند ابن تيمية وابن القيم القائلين بفناء النار أم عند الألباني القائل ببقائها !!؟

ولماذا يختلف هؤلاء في أصول العقيدة فيما بينهم وينعون على غيرهم الاختلاف والمباينة عنهم في أصول عقيدتهم...!!؟

[تنبيه مهم] :

ينبغي أن نعلم أن القول بفناء النار هو رأي الجهم بن صفوان كما نجد ذلك في « لسان الميزان » (٢/٣٣٤) السطر الرابع من أسفل الطبعة الهندية (في ترجمة أبي مطيع البلخي ، فالجهم بن صفوان هو سلف من يقول بفناء النار^(٥)) !!

(٤) أي أن المؤلف يقول بفناء النار أيضاً !! فما حكم الألباني عليه !!

(٥) هذا ما يقوله بعض العلماء عن الجهم بن صفوان ، والحق عندنا : أن ما ينسب للجهم بن صفوان وأقوال وعقائد فاسدة مكذوب عليه لا يثبت عنه ، والظاهر أنه رجل فاضل من العلماء المتزهدين ، ولكونه كان خارجاً عاى الدولة الأموية الظالمة مع بعض القادة كما نخذه في حوادث سنة (١٢٨) هـ في التواريخ شتت الدولة الأموية عليه وشوه صورته أذيالها من المتزئمين بالعلم من المحسنة والمشبهة الأولين ومنهم مقاتل بن حيان ومقاتل بن سليمان ، والله تعالى الهادي .

فصل

ابن تيمية يثبت استقرار الله على العرش ويجوز استقراره على ظهر بعوضة
والألباني يخالف عقيدة الاستقرار هذه ويعتبرها بدعة

اعلم أن ابن تيمية يقول باستقرار الله — سبحانه وتعالى عما يقول على العرش ، والألباني يخالف ذلك فيقول بأنه لا يجوز اعتقاد الاستقرار وإليك ذلك مختصراً :

قال ابن تيمية في « بيان تلبيس الجهمية » (١ / ٥٦٨) :

« ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلّت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم أكبر من السموات والارض ، فكيف تنكر أيها النفاق أن عرشه يقلّه ... » (٦) .

وكذلك صرح بلفظه الاستقرار التي لم ترد في كتاب ولا في سنة ابن عثيمين حيث قال في « شرح لمعة الاعتقاد » ص (٤١) :

« وهو استواء حقيقي معناه العلو والاستقرار ... » اهـ .

رد الألباني على ذلك :

قلت : وقد ردّ الألباني عقيدة الاستقرار هذه التي يقول بها ابن تيمية ومقلدوه بكل صراحة في مقدمة « مختصر العلو » ص (١٧ الطبعة الأولى) ١٤٠١ هـ حيث قال :

« ولست أدري ما الذي منع المصنّف — عفا الله عنه — من الاستقرار على هذا القول ، وعلى جزمه بأن هذا الأثر منكر كما تقدّم عنه ، فإنه يتضمن نسبة القعود على العرش لله عز وجل ، وهذا يستلزم نسبة الاستقرار عليه لله تعالى وهذا

(٦) لا يستطيع أي إنسان عاقل أن ينكر ذلك ، ولا يقول ليس هذا كلام ابن تيمية إنما هو نقل ، وذلك لأن ابن تيمية مقرر لهذا الكلام لم ينكره بل هو حاضر عليه !!

فقد ذكر ابن القيم في كتابه « اجتماع الجيوش الإسلامية » ص (٨٨) طبعة هندية ما نصه :

« كتابا الدرامي — على بشر المريسي والرد على الجهمية — من أجل الكتب في السنة وأنفعها ، وينبغي لكل طالب سنة مراده الوقوف على ما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة أن يقرأ كتابه ، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية .. يوصي بهما أشد الوصية ويعظمهما جداً ، وفيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما » اهـ .

وقد أثبت هذه الفقرة حامد الفقي حلف صفحة الغلاف الداخلي لكتاب « رد الدرامي على بشر المريسي » فتنبه .

لما لم يرد ، فلا يجوز اعتقاده ونسبته الى الله عز وجل [انتهى فتأملوا جيداً !!

فهل الحق في هذه المسألة والصواب مع ابن تيمية الذي يثبت الإستقرار أم مع الألباني الذي ينفيه !!؟ ولماذا يختلفان في هذا الأصل العقائدي الخطير !!؟ ومن منهما الذي أصابه النقص والاختلال في توحيد الأسماء والصفات !!؟

-٤-

فصل

ابن تيمية وابن القيم يقولان بقعود الله على العرش والألباني ينكر عقيدة القعود

قال الحافظ أبو حيان في تفسيره « النهر الماد »^(٧) ما نصه :

[وقرأت في كتاب لأحمد بن تيمية هذا الذي عاصرنا وهو بخطه سماه كتاب العرش : أن الله تعالى يجلس على الكرسي وقد أحلى منه مكاناً يُقعدُ فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحيل عليه التاج محمد بن علي بن عبد الحق البارنباري ، وكان أظهر أنه داعية له حتى أخذه منه وقرأنا ذلك فيه] اهـ فتأمل !!

قلت : كتاب العرش هذا غير الرسالة العرشية المطبوعة .

وقد أثبت هذه العقيدة ابن القيم في كتابه « بدائع الفوائد » (٣٩/٤) حيث قال :

[فائدة : قال القاضي : صنف المروزي كتاباً في فضيلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر فيه إقعاده على العرش ...]

ثم قال ابن القيم بعد :

قلت : وهو قول ابن جرير الطبري وإمام هؤلاء كلهم مجاهد إمام التفسير وهو قول أبي الحسن

الدارقطني ، ومن شعره فيه :

إلى أحمد المصطفى مسنده

حديث الشفاعة عن أحمد

على العرش أيضاً فلا نجحده

ورجاء حديث بإقعاده

(٧) طبع دار الفكر / معتمد الطباعة والنشر والتوزيع : دار الجنان مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الاولى ١٤٠٧هـ —

أمرُوا الحديثَ على وجهه
ولا تنكروا أنه قاعدٌ
ولا تدخلوا فيه ما يفسده
ولا تنكروا أنه يُقْمِده^(٨)]

انتهى كلام ابن القيم من كتابه « بدائع الفوائد » .

إنكار الألباني لذلك ورده عليه:

أعلم أن الألباني ردّ هذه العقيدة في مقدمة « مختصر العلو » ص (٢٠) حيث قال :

[قلت : وقد عرفت أن ذلك لم يثبت عن مجاهد ، بل صح عنه ما يخالفه كما تقدّم . وما عساه الدارقطني لا يصح إسناده كما بيّناه في « الأحاديث الضعيفة » (٨٧٠)^(٩) وأشارت إلى ذلك تحت ترجمة الدارقطني الآتية . وجعل ذلك قولاً لابن جرير فيه نظر] . ثم قال الألباني في آخر تلك الصحيفة :

[وخلاصة القول : أن قول مجاهد هذا — وإن صح عنه — لا يجوز أن يتخذ ديناً وعقيدة ، ما دام أنه ليس له شاهد من الكتاب والسنة ، فياليت المصنّف إذ ذكره عنه جزم برده وعدم صلاحيته للاحتجاج به ، ولم يتردد فيه] .

انتهى كلام الألباني فتأمل !!

فالآن من هو الحق ابن تيمية وابن القيم اللذان يثبتان قعود الله على العرش وإقعاده سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة بجنبه أم الألباني النافي لذلك الذي يقول : « لا يجوز أن يتخذَ هذا ديناً وعقيدة » !!؟

تفكروا في الأمر جيداً !! وأفيدونا يرحمكم الله !!؟

(٨) ما شاء الله على هذه العقيدة !! وهنيئاً لك يا ابن القيم بها !!

ألا يعتبر هذا من الإطراء المذموم الذي ينهى من يدعى السلفية غيرهم عنه ؟!

والذي نهانا عنه سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم !!؟ والذي فيه التشبيه بعقيدة النصارى القائلين أن الله ولدأ !! ورحم الله البصري حيث قال :

دع ما ادّعته النصارى في نبهم واحكم بما شئت مدحاً فيه واحتكم

ومن المؤسف له جداً !! أن بعض المعاصرين الذين لا يميزون بين النقيير والفيتل !! يذكر هذا عن ابن القيم ويعتبرها خصوصية عجيبة وغريبة !! فياللغرابة وباللعجب !! ولا حول ولا قوة إلا بالله !!

(٩) قلت : الصواب برقم (٨٦٥) من الطبعة الثانية سنة (١٤٠٤ هـ) وانظر التعليقات على كُتُساب

« البرهان في رد البهتان والعدوان » [الذي نشره المكتب الإسلامي / زهير الشاويش / بإشراف أعضاء قسم التصحيح في المكتب الإسلامي / الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ] ص (٣٧) وتأمل .

فصل

الألباني يصف ابن تيمية بأنه جريء على تكذيب الحديث الصحيح

أورد ابن تيمية حديثاً في « منهاج سنته » (٨٦/٤) فيه فضل سيدنا علي بن طالب رضي الله عنه وأرضاه ، فادّعى بأنه لم يصح اعتماداً على ابن حزم حيث قال ابن تيمية :
[وأما قوله : « من كنت مولاه فعليّ مولاه » فليس هو في الصحاح ، لكن هو مما رواه العلماء ، وتنازع الناس في صحته ...]

ثم قال نقلاً عن ابن حزم بزعمه !! :
[قال : وأما « من كنت مولاه فعليّ مولاه » فلا يصح من طريق الثقات أصلاً] . اهـ
قلت : هذا الحديث متواتر ممن صرح بتواتره الذهبي الناصبي في « سير أعلام النبلاء » (٣٣٥/٨) .

رد الألباني على ابن تيمية في هذه المسألة :

قال الألباني في « صحيحته » (٢٦٣/٥) :

[فمن العجيب حقاً أن يتحراً شيخ الإسلام ابن تيمية على إنكار هذا الحديث وتكذيبه في « منهاج السنة » (١٠٤/٤) كما فعل بالحديث المتقدم هناك] .
ثم قال في آخر الكلام :

[فلا أدري بعد ذلك وجه تكذيبه للحديث ، إلا التسرع والمبالغة في الرد على الشيعة ...] انتهى كلام الألباني فتأمل !!

ويقول الألباني في صحيحته (٣٤٤/٤) أثناء الكلام على الحديث رقم (١٧٥٠) ما نصه :
« إذا عرفت هذا ، فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحته أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد ضعف الشطر الأول من الحديث^(١٠) ، وأما الشطر الآخر^(١١) فزعم أنه كذب ! وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر

(١٠) وهو الحديث المتواتر : « من كنت مولاه فعليّ مولاه » وقد اعترف الألباني بتواتره هناك ص (٣٤٣) .

(١١) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « اللهم وال من والاه وعاد من عاداه » وقد صححه الألباني هناك أيضاً .

فيها . والله المستعان » .

[تنبيه مهم جداً] :

الألباني لا يعول على تصحيح ابن تيمية ولا على تضعيفه للأحاديث ، بل ينصح طلاب العلم أن لا يعولوا عليه أيضاً ويؤكد الألباني عليهم ذلك ومن أمثلته :

قوله في « صحيح الكلم الطيب » لابن تيمية (صحيفة (٤) الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ) ما نصه :
« أنصح لكل من وقف على هذا الكتاب أو غيره أن لا يبادر إلى العمل بما فيه من الأحاديث إلا بعد التأكد من ثبوتها ، وقد سهلنا له السبيل إلى ذلك بما علقنا عليها ، فما كان ثابتاً منها عمل به وعض عليه النواجز وإلا فاتركه ... » انتهى فتأمل !!

فالألباني يقول بصراحة : ارجعوا لي في الحديث ولا ترجعوا إلى شيخ الإسلام !!! ابن تيمية !!
فياللعجب !!

فعلى مَنْ ينبغي أن يعول طلاب العلم على تصحيحات وتضعيفات ابن تيمية أم الألباني !!؟

-٦-

ابن تيمية ينكر المجاز

وبعض المتعصبين له يبالغون فينكرون المجاز في القرآن

والألباني يشبه

اعلم يرحمك الله تعالى أن ابن تيمية أنكر المجاز وبين بطلان تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز كما أثبت بطلان قول من قال « إن اللفظ إذا لم يكن معه قرينه دل على أنه حقيقة وإن لم يدل إلا معها فهو مجاز » وله في ذلك نصوص كثيرة منها قوله في كتاب « الإيمان » ص (١٠٩) (١٢) :
« وقولهم : اللفظ إن دلّ بلا قرينة فهو حقيقة ، وإن لم دلّ إلا معها فهو مجاز ، فقد تبين بطلانه » . اهـ

وتلميذ ابن تيمية وهو ابن القيم يعتبر المجاز في كتابه « الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة » طاغوتاً فيقول (كما في مختصر الصواعق المرسلة أول الجزء الثاني ص ٢) ما نصه :
« فصل في كسر الطاغوت الثالث الذي وضعه الجهمية لتعطيل حقائق الأسماء والصفات

(١٢) طبع المكتب الإسلامي الطبعة الثالثة (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨) .

وهو طاغوت المجاز !!

مع أن اسم كتاب ابن القيم مجازي لأن كتابه ليس صواعق ومن راجع قواميس اللغة لن يجد أن معنى صواعق هو كتاب أو مصنف لابن القيم !!

مع أن ابن القيم متناقض !! في هذه المسألة لأنه أثبت المجاز في القرآن وجاء له بأمثلة وكذا في لغة العرب بكل توسيع في كتابه « الفوائد المشوقة الى علوم القرآن وعلم البيان » .

انظر « الفوائد المشوقة » من ص (١٠ — ١٢) ما بعدها !! وتأمل !! فياللحجب !!

مخالفة الألباني لابن تيمية في هذا :

قال الألباني في مقدمة « مختصر العلل » ص (٢٣) في الحاشية ما نصه :

« قرائن المجاز الموجبة للعدول إليه عن الحقيقة ثلاث : العقلية كقوله تعالى : ﴿ واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها ﴾ أي أهلها . ومنه : ﴿ واخفض لهم جناح الذل ﴾ .

الثانية : الفوقية مثل ﴿ ياهايمان ابن لي صرحاً ﴾ أي مُرٌّ من يميني ، لأن مثله مما يعرف أنه لا يميني .

الثالثة : نحو ﴿ مثل نوره ﴾ فإنها دليل على أن الله غير النور .

قال أهل العلم : وأمانة الدعوة الباطلة تجردها عن أحد القرائن ، انظر « إيثار الحق على الخلق »

(ص ١٦٦ — ١٦٧) للعلامة المرتضى اليماني [انتهى فتأمل !!

فصل

في عرض اختلافهم في إثبات الصورة في حديث « خلق الله آدم على صورة الرحمن »

اعلم يرحمك الله تعالى أن ابن تيمية يقول بثبوت حديث « إن الله خلق آدم على صورة الرحمن » بهذا اللفظ في كتابه « التأسيس في رد أساس التقديس » وهذا الذي يتبناه أتباعه أو مقلدوه الآن حتى ألف أحدهم وهو حمود التويجري كتاباً في إثبات ذلك سماه : « عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن »^(١٣) !! وقرظه له عبد العزيز بن باز كما يجده مطالع الكتاب في الصفحات الأولى منه !! وعلى كل حال فالذي ينبغي علمه هنا أن حمود التويجري ردّ على الألباني تضعيفه لهذا اللفظ السوارى في الحديث الذي فيه « على صورة الرحمن » وأثبتته حيث قال ص (٢١) من الكتاب الآنف الذكر :

« وقد ادعى الألباني في تعليقه على كتاب السنة لابن أبي عاصم أن هذا المرسل أصح من الموصول ، وهذه دعوى لا دليل عليها فلا تقبل » . اهـ

وقال التويجري ص (٢٢) أيضاً :

« والجواب عن هذا التعليل من وجوه أحدها أن يقال : إن العلل التي ذكرها ابن خزيمة والألباني واهية جداً » .

وقال التويجري ص (٢٤) أيضاً :

[وقد نقل شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية في كتابه الذي سماه « نقض أساس التقديس » ما رواه الحلال عن إسحاق بن راهويه ثم قال فقد صحح إسحاق حديث ابن عمر مسنداً خلاف ما ذكره ابن خزيمة] اهـ .

ثم قال ص (٢٥) :

« فلا ينبغي أن يلتفت إلى تضعيف ابن خزيمة له فضلاً عن تضعيف الألباني له تقليداً لابن

(١٣) ولا أتصور أن هناك منزه أو مؤحد يتخيل أن سيدنا آدم عليه السلام وبالتالي ذريته التي تشبهه مخلوقة على صورة الرحمن سبحانه وتعالى !! فإذا لم تكن هذه العقيدة هي التشبيه والتحسيم بعينه فما أدري ما هو التشبيه والتحسيم بعد ذلك !! نسأل الله تعالى الهداية .

خزيمة... اهـ .

ردُّ الألباني على ذلك صريحاً :

قلت : أورد هذا الحديث الألباني في « ضعيفته » المجلد (٣) برقم (١٧٥) و (١٧٦) وحكم على الأول بأنه منكر وعلى الثاني بأنه ضعيف ثم ختم بحثه في الحديث الثاني بقوله : « وهو ضعيف من طريقه ، ومثنه منكر لمخالفته للأحاديث الصحيحة » فتأملوا !!

— ٨ —

فصل

في عرض الخلاف الواقع بينهم في معية الله تعالى فبعضهم يقول هو مع خلقه حقيقة وبعضهم ينفي ذلك ويراه بدعة

أثبت ابن تيمية ومن تبعه بأن صفة العلو أو الفوقية حقيقة وأن معية الله تعالى لخلقه بالعلم ، فقال في كتابه « الرد على أساس التقديس » (١/١١١) :

« والباري سبحانه وتعالى فوق العالم فوقية حقيقة ليست فوقية الرتبة » اهـ .

وقد اختلف في ذلك اثنان من أتباع ابن تيمية أو مقلديه وإليك ذلك :

قال ابن عثيمين في كتابه الذي سَمَّاهُ : « عقيدة أهل السنة والجماعة » ^(١٤) ص (٩) ما نصه :

« ومن كان هذا شأنه كان مع خلقه حقيقة وإن كان فوقهم على عرشه حقيقة ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ » اهـ .

وقال في فتوى له — أعني ابن عثيمين — بتاريخ ١٤٠٣/٦/٢٤ ما نصه : « فعقيدتنا أن الله تعالى معية حقيقية ذاتية تليق به وتقضي إحاطته بكل شيء علماً وقدرة وسمعاً وبصراً وسلطاناً وتدبيراً... » الخ .

ثم قال : « قال مقررأ له ومعتقدأ له منشرحأ له صدره والله الحمد محمد الصالح العثيمين في ٢٤ / ٦ / ١٤٠٣ هـ » .

وقد رد عليه المدعو علي بن عبد الله الحواس في رسالة سَمَّاهَا : « النقول الصحيحة الواضحة الجليلة

(١٤) طبع مكتبة المعارف / الرياض توزيع : دار الكتب السلفية بالأزهر القاهرة . وفي مقدمتها تقرُّب لابين باز وقد بلغنا أن مؤلف كتاب « عقيدة أهل الإيمان » له كتاب في تحريم الأكل بالملاعق !! فسبحان قاسم العقول !!

— عن السلف الصالح في معنى المعية الإلهية الحقيقية « وهو مطبوع في الرياض في مطابع الخالد !!
وكذلك ردّ عليه عبد الله بن إبراهيم القرعاوي في رسالته « الأقوال السلفية النقية ترد على من قال
أن معية الله ذاتية » مطبوعة في « مطابع الخالد للأوفست » الرياض . فتأملوا !!
رد الألباني على ذلك :

قال الألباني في « شرحه وتعليقه » !! على العقيدة الطحاوية ص (٢٨) ما نصه : « المعطلة الذين
ينفون علوه تعالى على خلقه ، وأنه بائن من خلقه . بل يصرح بعضهم بأنه موجود بذاته في
كل الوجود ! » اهـ .

قلت : فتأملوا الآن كيف يثبت بعضهم لله تعالى معية ذاتية لخلقه وبعضهم ينفيها ويرد على
من يقول بها !! فسبحان الله تعالى وبحمده !!

— ٩ —

فصل

**في عرض اختلافهم في سماع الأموات ابن القيم يثبت ذلك تبعاً لشيخه ابن
تيمية والألباني ينفي ذلك**

ذكر ابن القيم في كتابه « الروح » في المسألة الأولى منه أن الميت يسمع سلام من يسلم عليه
واحتمج له بأحاديث منها الحديث الصحيح المشهور الذي فيه :
« إن الميت يسمع قرع نعال المشيعين له إذا انصرفوا عنه »^(١٥) ثم قال : « فإن السلام على من لا
يشعر ولا يعلم بالمسلم محال ، وقد علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمته إذا زاروا القبور أن يقولوا :
سلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، يرحم الله المستقدمين منا
ومنكم والمستأخرين ، نسأل الله لنا ولكم العافية . وهذا السلام والخطاب والنداء لوجود يسمع ،
ويخاطب ، ويعقل ، ويرد ، وإن لم يسمع المسلم الرد ، وإذا صلى قريباً منهم شاهدوه ، وعلموا صلاته ،
وغطوه على ذلك » انتهى كلام ابن القيم .

رد الألباني على هذا الأمر واختلافه مع ابن القيم وابن تيمية فيه :

قال الألباني في مقدمة كتاب نعمان الألوسي « الآيات البينات في عدم سماع الأموات » الذي

(١٥) وهو في صحيح البخاري ومسلم .

حققه ! وقَدَّمَ له ! ص (أ) ما نصه :

[أما بعد فهذه هي الطبعة الثالثة من كتاب « الآيات البينات » للشيخ نعمان الألوسي ...
بتحقيقي وتخريجي ، في ثوب جديد ، زاهٍ قشيب ، قام عليها الأخ الفاضل الاستاذ زهير الشاويش ،
جزاه الله خيراً^(١٦) ، رغبة منا في توسيع دائرة نشره وتوزيعه في البلاد الإسلامية بعدما تبين للعديد من أهل
الفضل والعلم أهمية موضوعه ، وإحتياج الجماهير إلى الإطلاع عليه ، لا سيما من كان منهم لا يزال
يعيش في أحوال الجاهلية الأولى ، من الاستغاثة بغير الله والاستعانة بالأنبياء والصالحين الأموات وغيره
من عباد الله ، متوهمين أنهم يسمعونهم حين ينادون » !! انتهى كلام الألباني .

فهل يا أستاذ ألباني تعتبر وتعد ابن القيم أيضاً ممن كان يعيش في أحوال الجاهلية
الأولى !!؟

وهل كان الحق مع ابن القيم حينما أثبت سماع الأموات بالأحاديث الصحيحة أم الحق معك حينما
نفيت سماع الأموات وأولت تلك الأحاديث !!؟
راجعوا رسالة « الإغاثة بأدلة الاستغاثة » !!

- ١٠ -

فصل

ابن تيمية يدّعي بأن المشبهة طائفة غير مذمومة والألباني يتظاهر بدم هذه
الطائفة

من أعجب ما قرأنا قول ابن تيمية في كتابه « بيان تليس الجهمية » أو « نقض أساس
التفديس » !! (١٠٩/١) ما نصه :

« وإذا كان كذلك فاسم المشبهة ليس له ذكر بدم في الكتاب والسنة ولا كلام أحد من
الصحابة والتابعين ... » اهـ .

وقال قبل ذلك ص (١٠٠ - ١٠١) ناقلاً مقرأ :

« والموصوف بهذه الصفات لا يكون إلا جسماً فالله تعالى جسم لا كالأجسام »

(١٦) هذا الشراء من الألباني عن الشويش تراجع عنه وعاد ذاماً له !!

راجع الملحق الخاص آخر هذه الرسالة الذي فيه بعض مايجري بينهما وكيف يكيد كل منهما للآخر !!

وقال ص (١٠١) :

« وليس في كتابه الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بجسم ، وأن صفاته ليست أجساماً وأعراضاً ، فنفي المعاني الثابتة بالشرع بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل جهل وضلال » انتهى .

تظاهر الألباني بمخالفة ابن تيمية في هذه العقيدة :

قلت : خالف الألباني ابن تيمية في هذه العقيدة فقال في « شرحه وتعليقه » !! على العقيدة الطحاوية ص (٢٨) ذاماً المشبهة والمجسمة ما نصه :

« والمشبّهة إنما زلّوا لغلوهم في إثبات الصفات وتشبيه الخالق بالمخلوق سبحانه وتعالى^(١٧) ، والحق بين هؤلاء وهؤلاء إثبات بدون تشبيه ، وتنزيه بدون تعطيل . وما أحسن ما قيل : المعطل يعبد عدماً ، والمجسم يعبد صنماً » اهـ

وله عبارات أخرى غير هذه يجدها من يبحث عنها !!

فهل أصاب ابن تيمية حينما نفى ذم السلف للمجسمة أم أصاب الألباني عندما قال والمجسم يعبد صنماً !!؟ فاللهم هداك !!

— ١١ —

فصل

ابن تيمية يثبت الحركة لله تعالى والألباني ينفيها مدعياً عدم ثبوتها

قال ابن تيمية في كتابه « موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول » (٤/٢) — المطبوع على هامش منهاج سنته — ما نصه :

« وأئمة السنة والحديث على إثبات النوعين وهو الذي ذكره عنهم من نقل مذهبهم كحرب الكرّماني وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهما ، بل صرح هؤلاء بلفظ الحركة ، وأن ذلك هو مذهب أئمة السنة والحديث من المتقدمين والمتأخرين ... » .

ثم قال : « وقال عثمان بن سعيد وغيره إن الحركة من لوازم الحياة فكل حي متحرك ، وجعلوا نفى هذا من أقوال الجهمية نفاة الصفات الذين اتفق السلف والأئمة على تضليلهم وتبديعهم » اهـ .

(١٧) كقولهم إن صورة آدم على صورة الرحمن تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ﴾ .

أقول: فهذا كلام صريح بِسَبْكٍ وترتيبٍ غريبٍ يُبرهنُ على أن ابن تيمية يقول بعقيدة الحركة وأن ذلك مذهب أهل السنة وأن كل من نفاها فهو ضال مبتدع جهمي !!!

ويا هل ترى ما موقف الألباني من عقيدة الحركة هذه !!!

تصريح الألباني بعدم ثبوت الحركة وردّه هذه العقيدة :

قال الألباني في مقدمة كتاب « مختصر العلو » ص (١٦) ناقلاً كلام العلامة المحدث الكوثري مُقرّاً له ما نصه : [« ويقول في الله ما لا يجوزُه الشرع ولا العقل من إثبات الحركة له (تعالى) والنقله (ويعني بهما النزول) والحد والجهة (يعني العلو) والقعود والإقعاد » فيعني هذا الذي نحن في صدد بيان عدم ثبوته .] اهـ

فتدبروا !!

فهل يعتقد أحد ثبوت لفظ الحركة صفة لله تعالى ؟! والسلف يقولون : « لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه » ؟!

وأين لفظ « الحركة » في القرآن الكريم أو السنة المطهرة !!! اللهم هداك !!

- ١٢ -

فصل

في عرض الخلاف الواقع بين ابن تيمية والذهبي والألباني في مسألة الحد

كان الذهبي في أول حياته أيام شبابه في سن (العشرينات) قد تأثر بابن تيمية فصنّف بعض التصانيف التي فيها ما يؤيد فكر ابن تيمية ، ثم رجع عن أكثر ذلك في كتبه المتأخرة وخاصة « سير أعلام النبلاء » ، أما كتابه « العلو » فقد ألفه وهو ابن خمسٍ وعشرين سنة أي قبل وفاته بنحو خمسين سنة ، ولذلك يجده يخالف ما فيه ^(١٨) كما يخالف أيضاً ابن تيمية بل يرد عليه ويخطئه في كثير من المواضع في « سير أعلام النبلاء » ، وما رسالة « زغل العلم والطلب » و « النصيحة الذهبية » ^(١٩) عنا يبعد .

(١٨) وقد حققت كتاب « العلو » بحمد الله تعالى فيما بعد ، وتبين لنا على غلاف المخطوطة الموثقة أن الذهبي تراجع عن الكتاب كما بيناه في مقدمة التحقيق لكتاب « العلو » فأرجع إليه إن شئت .

(١٩) وهذه الرسالة ثابتة رغم أنف من يحاول نفيها !! ورغم أنف من يقول بأنها ليست من تصانيف الذهبي !! وهي تقع في ورقة واحدة وهي مشهورة باسم القبان . ذكرها الحافظ السخاوي في كتابه « الإعلان بالتاريخ لمن ذم التاريخ » طبعة دار الكتب العلمية ص (٣٠٧) .

ومن تلك المسائل التي وقع الخلاف أخيراً فيها بين ابن تيمية ومقلّده الألباني وبين الذهبي مسألة إثبات الحد لله سبحانه وتعالى عما يقولون ويصفون ، فابن تيمية يثبتها ويكفر منكر الحد لله تعالى والذهبي ينكرها في آخر حياته بل ويعتبر إثارتها قبل ذلك بدعة وإليك ذلك موضعاً :

قال ابن تيمية في « موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول » (٢ / ٢٩) المطبوع على هامش « منهاج سنته » ما نصه : « فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد ومن لم يعترف به فقد كفر بتزويل الله وحده آيات الله » .

فهذا نص صريح من ابن تيمية فيه تكفير كل من لم يعترف أو يؤمن بالحد ، ومقابل هذا نجد الحافظ الناقد الذهبي يقول في « سير أعلام النبلاء » (١٦ / ٩٧) ما نصه : « وتعالى الله أن يُحدَّ أو يوصف إلا بما وصف به نفسه ، أو علّمه رسله بالمعنى الذي أراد بلا مثل ولا كيف ^١ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ^٢ » . اهـ فتأملوا !!

وتحايّد الألباني المسألة لأنّه لم يفهمها جيداً فمرّبها في تحريجه « لشرح الطحاوية » فلم يعلّق بشيء !! والمنقول لنا عنه من طرق عن بعض مرّيديه !! أنّه ينكر الحد كالحافظ الذهبي فالله تعالى أعلم !!

— ١٣ —

فصل

في عرض الخلاف الواقع بين هذه الطائفة في التوسل ابن تيمية اختلف قوله فيه والشوكاني يجيزه والألباني يحرمه

أما مسألة التوسل فقد اختلفت آراء دعاة السلفية فيها بشكل ملحوظ مع أن الموجودين في الساحة منهم اليوم يقولون بأنّ هذه المسألة من مسائل العقائد !! وليست كذلك قطعاً .

أما ابن تيمية فقد أنكر في كتابه « قاعدة جلية في التوسل والوسيلة » التوسل — ومرادنا التوسل بالذوات — ثم رجع عن ذلك كما نقل تلميذه ابن كثير في « البداية والنهاية » (٤٥ / ١٤) حيث قال :

« قال البرزالي ^(١) : وفي شوال منها شكى الصوفية بالقاهرة على الشيخ تقي الدين وكلموه في ابن عربي وغيره إلى الدولة ، فردّوا الامر في ذلك إلى القاضي الشافعي ، فمقد له مجلس وادّعى عليه ابن عطاء بأشياء فلم يثبت عليه منها شيء ، لكنه قال : لا يستغاث إلا بالله ، لا يستغاث بالنبي استغاثته بمعنى العبارة

(٢٠) هو الحافظ أبو محمد القاسم بن البهاء محمد الدمشقي العزالي ترجم في « طبقات الحفاظ » للسيوطي ص (٢٥٦) .

— ولعلها العبادة — ، ولكن يتوسل به ويتشفع به إلى الله ، فبعض الحاضرين قال ليس عليه في

هذا شيء ، ورأى القاضي بدر الدين بن جماعة أن هذا فيه قلة أدب « انتهى فتأمل !!

وأما الشوكاني فقد أجاز التوسل في كتابه « تحفة الذاكرين » كما يعلم ذلك القاضي والداني .

ففي صحيفة (٣٧) من كتاب الشوكاني « تحفة الذاكرين » (طبع دار الكتب العلمية « عقد باباً

سماه : « وجه التوسل بالأنبياء وبالصلحين » ثم قال :

[« قوله ويتوسل إلى الله سبحانه بأنبيائه والصلحين » . أقول : ومن التوسل بالأنبياء ما أخرجه

الترمذي...] اهـ .

وأصرح من هذا ما ذكره الشوكاني ص(١٣٨) في « باب صلاة الضر والحاجة » حيث قال ما

نصه :

« وفي الحديث دليل على جواز التوسل برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الله عز وجل مع

إعتقاد أن الفاعل هو الله سبحانه وتعالى .. » اهـ

وقد نص الشوكاني أيضاً على جواز التوسل ورد على ابن تيمية في كتابه « الدار النضيد في إخلاص

كلمة التوحيد » فليرجع إليه من شاء .

وأما الألباني : فمنع ذلك واعتبره من الضلال في كتابه « التوسل أنواعه وأحكامه » كما هو

مشهور ومعلوم مع أنه قال في مقدمة « شرح الطحاوية » ص (٦٠ الطبعة ٨) إن مسألة التوسل ليست

من مسائل العقيدة وهذا خلاف ما يقوله كثير من أدعياء السلفية . فتأملوا يا ذوي الأبصار !!

فصل

ابن تيمية يمنع زيارة قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذهبي
يخالف ذلك في « السير » ويرد عليه

ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري شرح صحيح البخاري »
(٣ / ٦٦) عند الكلام على حديث « لا تشد الرحال ... » : أن ابن تيمية يقول بتحريم شد الرحل إلى
زيارة قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم !! وذكر ابن حجر أنه أنكر ذلك على ابن تيمية وأن
ذلك من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية ، وإليك نصه بحروفه من الموضع المشار إليه آنفاً :

« والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرحل إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأنكرنا صورة ذلك ، وفي شرح ذلك من الطرفين طول ، وهي من أبشع المسائل المنقولة
عن ابن تيمية !! ومن جملة ما استدلل به على دفع ما ادّعاه غيره من الإجماع على مشروعية زيارة قبر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ما نقل عن مالك أنه كره أن يقول زرت قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم !!
وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه بأنه كره اللفظ أدباً لا أصل الزيارة ، فإنها من أفضل الأعمال وأجل
القربات الموصلة إلى ذي الجلال وأن مشروعتها محل إجماع بلا نزاع والله الهادي إلى الصواب » انتهى .

وقال الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٤ / ٤٨٤) راداً على ابن تيمية ما نصه :

[فمن وقف عند الحجرة المقدسة ذليلاً مسلماً ، مصلياً على نبيه ، فيا طوبى له ، فقد أحسن
الزيارة ، وأجمل في التدلل والحب ، وقد أتى بعبادة زائدة على من صلى عليه في أرضه أو في صلاته ، إذ
الزائر له أجر الزيارة وأجر الصلاة عليه ، والمصلي عليه في سائر البلاد له أجر الصلاة فقط .
فمن صلى عليه واحدة صلى الله عليه عشرين ، ولكن من زاره - صلوات الله عليه - وأساء أدب
الزيارة ، أو سجد للقبر أو فعل ما لا يشرع ، فهذا فعل حسنٌ وسيئٌ فيعلم برفقٍ والله غفورٌ رحيم ؛
فوالله ما يحصل الانزعاج لمسلم ، والصباح وتقبيل الجدران ، وكثرة البكاء ، إلا وهو محبٌ لله
ولرسوله ؛ فحبه المعيار والفارق بين أهل الجنة وأهل النار .

فزيارة قبره من أفضل القرب ، وشد الرحال إلى قبور الأنبياء والأولياء ، لئن سلمنا أنه غير مأذون فيه
لعموم قوله صلوات الله عليه : « لا تشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد » فشدد الرحال إلى نبينا صلى الله
عليه وآله وسلم مستلزم لشد الرحل إلى مسجده ، وذلك مشروع بلا نزاع ، إذ لا وصول إلى حجرته

إلا بعد الدُخول إلى مسجده ، فليبدأ بتحيةِ المسجد ، ثم بتحيةِ صاحب المسجد ، رزقنا الله وإياكم ذلك آمين [انتهى .

قال الشيخ شعيب الأرناؤوط معلقاً على كلمة الذهبي هذه في « سير أعلام النبلاء » (٤٨٥/٤) ما نصه :

« قصد المؤلف رحمه الله بهذا الاستطراد الردَّ على شيخه ابن تيمية الذي يقول بعدم جواز شد الرحل لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويرى أن على الحاج أن ينوي زيارة المسجد النبوي كما هو مبين في محله » انتهى . فتأملوا !!

- ١٥ -

فصل

عرض الخلاف الواقع بين ابن تيمية في استعمال السبحة ونصه على أنها

حسنة وبين الألباني التي يراها بدعة ضلالة

هذه المسألة من الفرعيات وليست من الأصول أحبت أن أوردتها في هذه الرسالة الصغيرة المتواضعة ، ولكي ألفت أنظار طلاب العلم إلى أنه كما اختلف رأي ابن تيمية والألباني وغيرهما من دعاة السلفية في أصول الاعتقاد كذلك اختلفوا في فروع المسائل الفقهية فلا ندري بعد ذلك لماذا يحارب الألباني !! ويعادي !! ويشتم !! ويضلل !! كل من يخالفه في أي مسألة سواء كانت صغيرة أو كبيرة ويتناسى الخلاف العقائدي القائم بينه وبين ابن تيمية في الرأي !! وما الذي أسكته عن تضليل ابن تيمية كما يضلل باقي خصومه ولا يتلطف معهم تطفه مع ابن تيمية وأمثاله أهو الدرهم والدينار العائد من العمليات التجارية في البلدان التي تعشق ابن تيمية وتعتبره إمام الأئمة أم ماذا !!؟

نامل أن يجيب الألباني المسلمين عن هذا الإشكال الذي يقول لسان حاله فيه « دارهم ما دام كتابك يشتري في دارهم » !!

وهل فقد الألباني الشجاعة العلمية والأدبية لأن يصرح في حق ابن تيمية ما يصرح في حق خصومه الآخرين !!؟

مسألة السبحة :

• قال ابن تيمية في « فتاواه » (٥٠٦/٢٢) ما نصه :

[« وعدُّ التسبيح بالأصابع سنة ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للنساء :

« سَبَّحَنَ ، واعقدنَ بالأصابع فَإِنَّهُنَّ مسؤولاتٌ مستنطقاتٌ » وأما عُدَّهُ بالنوى والحصى ونحو ذلك فحسن ، وكان من الصحابة رضي الله عنهم مَنْ يفعل ذلك ، وقد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمَّ المؤمنين تسبَّحُ بالحصى ، وأقرَّها على ذلك ، وروي أن أبا هريرة كان يسبح به .
وأما التسييح بما يُجعل في نظام الخرز ونحوه ، فقال فيه هو حسن غير مكروه » [انتهى كلام ابن تيمية .

» وقال الشوكاني في كتابه « نيل الأوطار » (٢٥٣/٢) ما نصه :

« والحديثان الآخران — أي حديث السيدة صفية وسيدنا سعد — يدلان على جواز عُدِّ التسييح بالنوى والحصى ، وكذا بالسبحة ، لعدم الفارق ، لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم للمرأتين على ذلك وعدم إنكاره ، والإرشاد إلى ما هو أفضل لا ينافي الجواز » اهـ —
إنكار الألباني للسبحة أشد الإنكار :

لقد اعتبر الألباني السبحة بدعة منكرة ووصف من ألف في بيان سُنَّيتها بأنه من أهل الأهواء !! كما تجد ذلك أثناء كلامه وتخريجِهِ !! لحديث « نَعَمْ الْمُسَدَّكُ السُّبْحَةُ ... » في المجلد الأول من « ضعيفته » (١٠/١ — ١١٧) من الطبعة القديمة ، و (١٨٤ / ١ — ١٩٣) من الطبعة الجديدة !! فتأملوا كيف لا يعدُّ ابن تيمية والشوكاني من أهل الأهواء ويعد العلماء المعاصرين الذين يقولون اليوم بسنَّيتها من أهل البدع والأهواء !!! فلماذا المحاباة !!! عافى الله الألباني من هذه المحاباة (٢١) !!

(٢١) ومن رجع إلى مقدِّمته الجديدة للجزء الأول من « ضعيفته » ص (٣٥) ورأى كيف عاب على الشيخ اسماعيل الأنصاري محاباته كما يدَّعي !! لابن عمه حماد الأنصاري وتأمل في باقي أعمال هذا اللودعي !! عرف مَنْ هو المحابي حقاً والله في خلقه شؤون .

فصل

((فائدة مهمة))

تضليل الألباني لسيد قطب بعدما أثنى عليه

كان الألباني قد أثنى على سيد قطب في مقدمة « مختصر العلو » ص (٦٠) (الطبعة الأولى / المكتب الإسلامي) فقال عنه هناك ما نصه :

[« ولقد تنبّه لهذا أخيراً بعض الدعاة الإسلاميين ، فهذا هو الأستاذ الكبير سيد قطب رحمه الله تعالى فإنه بعد أن قرر تحت عنوان « جيل قرآني جديد » ...] انتهى .

وهذا الكلام كتبه الألباني في دمشق / ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٩٢ هـ ويوافق ذلك سنة ١٩٧٢ م تقريباً كما نجد ذلك في صحيفة رقم (٧٨) من مقدمة « مختصر العلو » !!

ثم عاد ذاتاً له بل مضلاً !! ونسخ كلامه السابق الآنف الذكر^(٢٢) حيث رمى « سيد قطب » بالحللول والانحدار وبـ « وحدة الوجود » وذلك أنه نُشِرَتْ مقابلة مع الألباني في « مجلة المجتمع » العدد (٥٢٠) المؤرخ في ١١ / جمادى الأولى سنة ١٤٠١ هـ يقول فيها :

إن قول سيد قطب في تفسير سورة الإخلاص وأول سورة الحديد (هو عين القائلين بوحدة الوجود ... حيث قال ما نصه كما في ص (٢٣) من « مجلة المجتمع » :

« ظاهر كلامه تماماً أنه لا وجود إلا وجود الحق ، وهذا هو عين القائلين بوحدة الوجود ، كل ما تراه بعينك فهو الله ، وهذه المخلوقات التي يسميها أهل الظاهر مخلوقات ليست شيئاً غير الله ، وعلى هذا تأتي بعض الروايات التي تفصل هذه الضلالات الكبرى بما يرى بعض الصوفيين ... » اهـ فتأملوا !!

وهذا الكلام حصل من الألباني بعد الثناء على « سيد قطب » بعشر سنوات تقريباً ، فيكون تضليله لسيد قطب وطعنه فيه ناسخاً لثناؤه عليه حسب التاريخ وحسبما تقتضيه قواعد علم أصول الفقه في « باب الناسخ والمنسوخ » !!

وقد ردّ على الألباني الشيخ عبد الله عزام في مجلة المجتمع في ثلاثة أعداد وهي (٥٢٦ و ٥٢٧ و

(٢٢) كما نسخ كلامه في الثناء عن الشاويش بدمه في كتبه الجديدة المبيّة نواريجها !! فتأملوا !!

٥٢٨) وافتتح مقاله الأول في العدد (٥٢٦) بقوله :

[هزني من أعماقي :

ولقد هزني في أعماقي أن تنشر المجتمع على صفحاتها هذا الكلام لقرائها في العالم . والمجتمع بالهيئة المشرفة عليها تدرك أن قراءها هم تلاميذ الأستاذ سيد قطب . ولقد حز في النفوس أن ينسب هذا الكلام « القول بوحدة الوجود » إلى الأستاذ سيد قطب الذي جلى حقيقته التوحيد من كل غبش ... » اهـ .

وقال الشيخ عبد الله عزام في العدد التالي « للمجتمع » رقم (٥٢٧) صحيفة ٢٣ — ٢٤ :

[« أهذه العبارات تشبه عبارة سيد قطب التي حملوها فوق ما تحمل ، وفسروها تفسيراً يفضي إلى الكفر ، كما يقول الألباني « نحن لا نحايي في دين الله أحداً نقول هذا الكلام كفر » ... »] اهـ
فتأملوا^(٢٣) !!

(٢٣) فمن تأمل هذا جيداً وقرأ تلك الأعداد المشار إليها من مجلة المجتمع عرف يقيناً أن ما أملاه الألباني على بعض غلمانه في الرد علينا في كتاب أسماء « بالإيقاف » لا قيمة له وفيه تدليس وتغريب لا يخفى !! والله المستعان ! وعلى نفسها جننت براقش !!

فصل

الألباني يقول بأنَّ أمهات المؤمنين وزوجات الأنبياء غير محفوظات من الزنا
والفاحشة وتلميذه القديم الشيخ محمد نسيب الرفاعي ينكر ذلك ويرد عليه في
كتاب مستقل

زعم الألباني أنَّ أمهات المؤمنين وزوجات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام يجوز عليهنَّ الزنا والعياذ
بالله تعالى^(٢٤)!! وقد استغربنا صدور ذلك منه جداً وتعجبنا من إثارته هذه المسألة حيث إن زوجات النبي
عليه أفضل الصلاة والتسليم توفاهنَّ الله تعالى قبل نحو (١٤٠٠) سنة تقريباً فما فائدة إثارة هذا الموضوع
الآن مع أنهن ميرات بنص القرآن الكريم ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ
الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ ومن أهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم زوجاته بلا شك ولا ريب .

ولما أثار الألباني هذه المسألة سنة (١٣٨٧هـ — ١٩٦٧م) تصدَّى له الشيخ محمد نسيب الرفاعي
جزاه الله تعالى خير الجزاء وناقشه بدفاعه عن زوجات الأنبياء وأمهات المؤمنين وردَّ عليه في هذه المسألة .
ثم فارقه وصنَّف كتاباً في الرد عليه في هذه المسألة سماه « نوال المنى في إثبات عصمة أمهات وأزواج
الأنبياء من الزنا »^(٢٥) . يقول في آخره بعد أن أورد الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم في الرد
على الألباني ما نصه :

« وإنني لأذكر أن الأخ الكبير الشيخ ناصر الألباني فارق بعض إخوانه لأسباب شخصية بجملة ،
فلماذا يرى نفسه محقاً في مفارقة إخوانه لأسباب شخصية ولا يراني مُحَقِّقاً في مفارقتي هو ومن معه
لأسباب يعلم الله أنها مفارقة في الله وغيظاً له وغيظاً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن الشيخ
الألباني ليعلم ذلك تماماً ولا ينكره .

فأين مَنْ يَقْرُءُ بالحق ولو على نفسه !!؟ » اهـ

وهذه صورة بعض صفحات الكتاب فليتأملها طالب الحق وهي من ١٨٤ — ١٨٨ بخط مولفه .

(٢٤) وقد وقفت على كلام له في ذلك في أحد كتبه إلا أنني نسيت الموضوع الآن وإذا لقينته أثبتته بإذنه تعالى . والآن أقول :
منها في صحيحته الرابعة ص (٥٣٠) من الطبعة الثالثة حديث ١٩٠٤ .

(٢٥) ويقع الكتاب في (١٩٨) صفحة وهو مكتوب بخط الشيخ محمد نسيب ولدي نسخة منه وقد طبع حديثاً .

الألباني يقول في تخريج حديث إن كلام ابن تيمية فيه لا ينبغي أن يلتفت إليه

قال الألباني في « إرواء غليله » (١٣/٣) أثناء تخريج حديث رقم (٥٦٤) ما نصه :
« وأما إنكار شيخ الإسلام ابن تيمية اللفظ الثاني في أول كتاب الإيمان فَمِمَّا لَا يَلْتَفَتُ إِلَيْهِ . بعد
وروده من عدة طرق بعضها صحيح كما سلف » . اهـ فتأملوا !!

الخاتمة

فعلى العاقل أن يكون منصفاً وأن لا يتعصب تعصباً ممقوتاً في الباطل يجره إلى الإغضاء عن مُخَالَفِهِ
من أهل نحلته من أصحابه ومحبيه الذين يخالفونه في بعض المسائل الاعتقادية فلا يصفهم بالضلال في حين
أنه يضلل مخالفه من غير أصحابه ومحبيه ولو في مسألة فرعية جداً وَيُشَنِّعُ عَلَيْهِ !!
وهذه الرسالة لا تدع مجالاً للشك في أن الألباني يخالف الشيخ ابن تيمية في مسائل أصلية في العقائد
والتوحيد فما هو جواب المتعصبين لذلك !!؟

ملحق

منهم

ما بين الشيخ الألباني

والشاويش

{ المكتبية التخصصية للرد على الوهاية }

بسم الله الرحمن الرحيم

جاء في الحديث الصحيح « من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب » (البخاري ٣٤٠/١١ فتح) وقد قام الألباني والشاويش بطبع كتاب مستقل وهو كتاب « التكيل » الذي فيه اعتداء أئيم على علم من أعلام الأمة ألا وهو الإمام المحدث محمد زاهد الكوثري الحنفي رحمة الله عليه ورضوانه ، كما أنهما سعيًا معاً إلى الطعن في كثير من العلماء العاملين — أولياء الله تعالى — كـ « سيدي » عبد الله بن الصديق والمحدث « حبيب الرحمن الأعظمي » وغيرهم كما تجد بعض ذلك مبسوطاً في رسالتنا « قاموس شتائم الألباني وألفاظه المنكرة في حق علماء الأمة وفضلائها » !! وهما يقومان بذلك — كما انكشف جلياً الآن لكل عاقل — لتحقيق الفائدة المادية البحتة من بيع الكتب التي يكتبها أو يُخرّجها الألباني والمتاجرة باسم السنة والتي ظهر بكل وضوح جلياً الآن والحمد لله وحده وهاؤها وتناقضها وتخابط معلومات مؤلفها .

فلتروج تلك الكتب التي كان يؤلفها الألباني وينشرها الشاويش سعي كل منهما بالإغارة على الكتب العلمية التي ألفها جماعة من العلماء الأولياء حيث قاما بازدراء كثير من مصنفات العلماء والنيل والتسفيه لمؤلفيها والخط من أقدارهم لتلك الغاية النبيلة !!!

ولو نظر أيُّ إنسان بعين البصيرة وتأمّل وتفكر بقلبه إلى ما آل إليه أمر الألباني والشاويش من النزاع والتخاصم والسباب المقدع^(٢٦) هذا بالإضافة إلى إقامة الدعاوى على بعضهما في المحاكم النظامية (!!) وتوجيهات الإنذارات العدلية التي سمع بقصصها القاصي والداني ، بل صار بعضها من جملة المنشورات المدونة المحفوظة في تاريخ دعاة السلفية !! المجيد !! لعرف وتحقق بأن الله تعالى نكّل بهما إذ أظهر كرامة أحد من سعيًا بكل قوتها في النيل منه والخط عليه وتسفيهه من العلماء الأولياء ألا وهو العلامة المحدث الكوثري رحمه الله تعالى ، فأظهر سبحانه هذه الكرامة — وهو الذي يقتص للمظلوم ممن ظلمه ويأخذ له حقه — فجعلها نزاعاً بينهما (اشتهر أمره !! وذاع صيته !! وأظهر الله سبحانه مقصد كل من المتنازعين !! وأنهما كانا يركضان وراء العائد المادي ويفض كل منهما عن عورات أخيه لذلك !!) على طبع وعائد ذلك الكتاب الذي يتعلق بدم ذلك العالم الولي !! والذي فيه ردُّ عليه بباطل من القول !! وزور من البهتان !!

(٢٦) ومن ذلك ما رويناه من طرق بأن الشيخ المربي !! قال للمريد !! النابه المطيع !! عضّ بهن أريك !! تطبيقاً للسنة بزعمه !!

فَبَدَّلَ أَنْ يُؤَيِّدَهُ فِي دِفَاعِهِ عَنْ إِمَامٍ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الأربعة ، وبدل أن يعينه في الذب عنه وتفنيد تلك الكلمات التي قالها بعض المتعصبين المخطئين فيه مما لا يقبله المنطق السليم من أنه « استتيب من الكفر مرتين » و « ما ولد في الإسلام أشأم منه » !! سارعاً في السعي إلى نشر مثالبه ومحاربة من أظهر بطلانها !!

ففي سعيهما — الأول بالكتابة والتخريج والثاني بالنشر — في نشر هذا الكتاب وتحقيقه !! يقول لسان حالهما بكل صراحة : « إن ما قيل في ذلك الإمام الذي يدافع عنه الكوثري حق و صواب » !! وإني في هذا الملحق أعرض بعض ما يتعلق بتلك الكرامة الذي أظهرها الله تعالى للعلامة الكوثري الذي سعي في النيل منه ببيان جزء يسير جداً مما جرى بينهما !! وما يوجه ويضرب كل منهما الآخر الآن !! بعدما كان أحدهما يتظاهر بأنه تلميذ للآخر ومريد من مريديه !! (تغييراً للشكل من أجل الأكل) في سبيل تحقيق امتلاء الجيوب !! فأقول :

ثناء الألباني على مريده القديم !! زهير الشاويش تراجع عنه وهو منسوخ بكلامه الجديد في مقدماته الجديدة الصادرة بعد اختلافاته المالية المادية البحتة مع ذلك المريد !! وإذا رجع المحدث !! من قول له قديم في رَجُلٍ إلى قولٍ جديدٍ أخذنا بالجديد لا سيما إذا كان جرحاً مُفسراً فيه بيان ما كان بينهما وأسباب سكوت وثناء كل منهما على الآخر !! فعبارات المحدث !! الألباني الجديدة التي يراها أصح الأقوال في زهير مريده !! القديم بعد تربية أربعين عاماً تقريباً هي :

١ — قوله عن الشاويش في مقدمته الجديدة للطبعة الجديدة المنقحة ! والمهذبة !! من « سلسلة أحاديثه الضعيفة » ١٩٩٢ م متَّهماً له بالسرقة ! وعدم تقوى الله !! وبالتلاعب بحقوق العباد !! ما نصه ص (٧) في الحاشية :

« هذه الطبعة هي الشرعية ، وأما طبعة المكتب الإسلامي الجديدة ، فهي غير شرعية ، لأنها مسروقة عن الأولى ، وحق الطبع للمؤلف يعطيه من يشاء ، ومنعه من لا يتقي الله ، ويتلاعب بحقوق العباد ، كما أن في هذه الطبعة المسروقة تصرفاً بزيادة ونقص ، والله المستعان ، وإليه المشتكى من فساد أهل هذا الزمان » اهـ .

٢ — وقال الألباني أيضاً في المصدر السابق ص (٦٦) ما نصه :

« ثم تفضل الله عليّ ، فيسر لي ذلك ، فجعلت من « الجامع الصغير » كتابين : « صحيح

الجامع» ، و «ضعيف الجامع» وهو^(٢٧) مطبوعان ، ولكننا نحذر القراء من دسائس الشاويش في طبعته الجديدة المكثفة للتجارة بهما ، في تعليقاته عليهما ، وفي تقديمه لهما والله المستعان » اهـ .
وقول الألباني « وهو مطبوعان » مما يدل على مهارته ! وبراعته !! وبلاغته وفصاحته في اللغة العربية !! وكذا مما يدل على أنه فقد أولئك المصححين الذين كانوا يصححون كتبه في المكتب الإسلامي من ناحية العربية !!

٣ — وقال فضيلة !! الشيخ !! الألباني في مقدّمة « صفة صلاته » !! [ص (٣) الطبعة الجديدة (دار المعارف ١٩٩١ م)] عن الشاويش ما نصه :

« فذهبت فائدتها — الطبعات السابقة لصفة صلاته — لقلة أو جهل من يُشرف على تصحيح التجارب في المكتب الإسلامي ، فإنه الآن ليس كما كنا نعهده قبل عشر سنوات ! » اهـ .

قلت : وقد حاول الشاويش الآن في هذه الأيام أن يتصل ويتغلّب من هذه التهمة فقام بطريقة ملتوية جداً حيث طبع كتاباً لا قيمة له سمّاه « البرهان في رد البهتان والعدوان » وضع في صفحة (٣) منه صورة الشيخ !! الألباني وهو يعرف أن الشيخ !! لا يرضى بذلك !! ووضع معه صورتين أخريين لتفطية طريقته العرجاء !! الملتوية ! التي قصد منها — والله أعلم بالنيات والقلوب لكن لنا الظاهر — النيل من شيخه القديم !! ومريبه !!

فقال ص (٣٥) من « البرهان » المبين !! في الحاشية مُعلّقاً :

« إن في هذا القول — من الشيخ ناصر الألباني — لفنة مناسبة نافعة ، تحدد تبعية (الأخطاء المطبعية) بالمؤلف دون سواه ، وأن على المؤلف المتقن لعمله ، المتقني لربه ، الحرص على نفع الناس ، الصادق في النصح لهم .. أن لا يترك (الغلط المطبعي) أو (الغلط الطبعي) في كتابه ليشيع في الناس ، من غير المبادرة إلى استدراكه ... » اهـ .

وهدد شيخه تهديداً مبطناً قبل ذلك بصحيفة في الحاشية بأنه يملك صورة خط الشيخ !! ناصر ليثبت أن الأخطاء الواردة في كتبه هي أخطاء الشيخ ! ناصر وليس — الشاويش — المشرف على التصحيح في المكتب الإسلامي .

وانظر أيضاً حاشية ص (٣٨ و ٣٩) من « البرهان » المبين !! لـتري العجب العجيب !! وعلى كل حال فما أورده الشاويش في برهانه لا يقدّم ولا يؤخر في تفلته وتنصله مما وصفه به

(٢٧) هكذا يعبد الألباني المعجمي !!

شيخه !! ولو كان لديه بعض الصور الخطية لكتابة شيخه القديم !!

٤ — وقال الألباني في مقدمة « صفة صلاته » ص (٤) واصفاً الشاويش بالأوصاف التالية :

— « وما ذلك إلا لغلبة الجشع التجاري على الناشر » .

— « لا يعفيه من المسؤولية لظهور أصابع تلاعبه ببعض كتي وتحيقاتي التي جدّد طبعها في غيابي عنها ، فتصرّف فيها كما لو كانت من تأليفه أو تحقيقاته ! يعلم ذلك كل من تتبع ما جدّد منها وقابلها بما قبلها من المطبوعات منها » اهـ !!

وقال الألباني أيضاً :

— « فقد استغل صاحبنا القديم هجرتي إلى عمان ^(٢٨) ... فحشر في التعليق عليها دون علمي

وإذني طبعاً — ما شاء له هواه النفسي ، وجشعه التجاري مع استحلاله الكذب والتزوير » اهـ .

فـ « محدّث الديار الشامية » و « حافظ الوقت » !! قد صرّح بكل وضوح بأنّ الشاويش وضّاع !! يستحل الكذب والتزوير !! وأرجو أن لا يكون هذا تكفيراً من الألباني للشاويش لأنّ مستحل التزوير والكذب المصّرّح بتحريمه في القرآن كافراً بلا ريب !! ومن هذا الكلام الذي قاله الشيخ !! الألباني يصح لأي شخص أن يتمسك بقول محدّث الديار الشامية !! بعدم تصديق الشاويش في أي أمر يقوله ويدّعيه حتى لو حلف عليه لأنه يرى استحلال الكذب !!

فاللهم ———— سداك !!

٥ — ووصف الشيخ !! الألباني الشاويش ص (٧ و ٨ و ٩) من مقدمة « صفة صلاته »

بالأوصاف التالية :

— « السطو » و « المسخ » و « الحذف » و « الإصرار على الباطل » و « تحشية الكتب

بالزور والمين » و « التلاعب بتواريخ طبعات الكتب والمقدمات » !!

وقال هناك إن هذا التصرف من الشاويش :

— « لا يصدر من متقٍ لرّبه ، مخلص في عمله » اهـ .

وأن الشاويش :

— « وقع في طامة » .

وأن أعمال الشاويش :

(٢٨) وقد أُستقبل رضي الله عنه في هجرته تلك — « طلع البدر علينا ... » !!

« لا فقه فيها ولا علم ، وإنما هي المصالح المادية والأهواء الشخصية ، وفي الكثير — من مطبوعاته — دعاية لمطبوعاته ومنشوراته . وبعضها زور وتدليس لا يصدر ممن يخشى الله » اهـ .
وقوله ص (١٠) : « أنه تصرف : » تصرفاً سيئاً جداً لا يُقدِّمُ عليه من عنده أدنى شعور بالأمانة العلمية والالتزامات الأدبية » .

وقوله ص (١١) عنه أنه :

« مسكين » و « مضلل » وأن طبعته الجديدة : « مشوهة » ... الخ .

وقوله ص (١١) عنه أنه : « ظالم لشيخه » « وباغي » ... الخ .

وقوله عنه ص (١٢) بأنه : « كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » !!

وقوله هناك ص (٩) عن الشاويش :

« ومن آخر ما طلع به علينا من أفاعيله وتجبره وتجنّيه وتدخله في شؤوني الخاصة أنه قدّم إليّ إنذاراً عدلياً بواسطة كاتب عدل عمان المحرم بتاريخ ١٤٠٩/٩/٢١ هـ — ١٩٨٩/٤/٢٨ ... وأتبعه بإنذار ثانٍ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٣... وقد ضمن إنذاره هذا عجائب من الإدعاءات الباطلة التي لا مناسبة الآن لذكرها ، راجياً أن لا يضطرنا استمراره على تجبره وتجنّيه أن نكشف القناع عنها للناس ... » اهـ .
فتأملوا يا ذوي الأبصار !!

قلست : ونحن نلاحظ أن كلاّ منهما يتوعد الآخر بأنّ لديه كلام يهدّد الآخر بنشره بطرق مختلفة ونحن نعرف هذا الكلام جيداً وقد نُقلَ إلينا بطريق التواتر المعنوي فإذا قارنت بين قول الألباني هنا : « وقد ضمنّ إنذاره هذا عجائب من الإدعاءات الباطلة التي لا مناسبة الآن لذكرها راجياً أن لا يضطرنا استمراره .. أن نكشف عنها للناس .. » وبين قول الشاويش في حاشية « برهانه » المبين !! ص (٣٤) في حق الألباني : « هنا كلام رأينا تأخير نشره ، لأنه من الأمور الخاصة ... » تدرك ما هو اللغز الدائر بينهما !!

الألباني ينص صراحة على أن الشاويش ليس من أهل العلم

نص الألباني على أن الشاويش « ليس من أهل العلم » وعلى أنه يحشر اسمه في بعض غلافات الكتب وعلى أنه محقق أو من ضمن المحققين لبعض الكتب ليرُوج بين الناس أنه من أهل العلم والتحقيق !! والناس جميعاً يدركون أنه ليس محقق ولا هو من أهل العلم كما قال شيخه حقاً وصدقاً ! وإليكم ذلك :

١ — قال الألباني في مقدمة « صفة صلاته » ص (١١) :

« ومن اعتدائه على العلم وفن التخريج لأنه ليس من أهله » اهـ .

٢ — وقال عنه في مقدمة « التنكيل » ص (ب و ج) من طبعة دار المعارف بعد أن ذكر أنه زاد ضعفاً على إباله !! ما نصه :

« وذكر الناشر اسمه بينهما ! فكأنه يتبارى مع السارق الأول في تغيير شكل الواجهة » لكتاب التنكيل .

٣ — وقال الألباني هناك ص (ج) عن الشاويش أيضاً :

[حشر نفسه بين المحقق الفعلي والمحقق المدعي ، زاعماً أن له فيها تخريجات وتعليقات ليصنع بذلك على طبعته صبغة الشرعية ، وهو يعلم أنه ليس له فيها أي تخريج علمي يذكر ، ولو فرض العكس فهو مما لا يسوغ له فعلته كما لا يخفى ، ولا سيما وأنه قد أضاف إلى الكتاب : « التنكيل » رسالتين لغير المؤلف ، تأكيداً لما رمى إليه من إضفاء الصبغة الشرعية عليه ! فذكرني هذا وذاك بما يروى عن أحد المتصوفة أنه رُبِّي يوماً وقد غير من شكل لباسه ، فقيل له في ذلك ؟ فقال : تغيير الشكل من أجل الأكل !] اهـ .

وبالمقابل ماذا فعل زهير الشاويش بالألباني وأضرَّ به :

(أولاً) : قام زهير الشاويش بنشر رسالة محمود مهدي الاستنبولي التي أسماها « خطاب مفتوح للشيخ ناصر الألباني » الذي فيه أنواعاً وأشكالاً من السب والشتم الموجه من الاستنبولي لشيخه الألباني الموقر !!

وقد تَسَتَّرَ الشاويش ولم يذكر بأنه هو ناشر الرسالة وكتب على غلافها نشرقة من الجامعيين ، فضرب شيخه وأستاذه من وراء « الكواليس » وأساء إليه غاية الإساءة مع أنه يتظاهر بالبراءة من هذا الأمر بلجنه وفقدانه الشجاعة العلمية والأدبية !!

وقد أثبت أذبال أدعاء السلفية أن الشاويش هو ناشر هذا « الكتاب المفتوح » !! وكذلك أثبت ذلك الاستنبولي .

ففي كتاب « الإيقاف » لغلّام الألباني المنهزم من المناظرة (الخوآف) ص (٥٨) ما نصه — وما تحته خط مهم جداً فانتبهوا له — :

« لقد هاتَفنا الأخ الأستاذ محمود مهدي إستنبولي نزيل جدة لنخبره بهذا الذي وصل إلى (البعض) بالبريد عن طريق (بيروت) ^(٢٩) وأنه مطبوع بإسمه ، منسوب إليه ، وأن فيه ألفاظاً لا يتصور صدورهما من مثل الأخ الأستاذ محمود مهدي الذي علّم تبجيله لشيخنا الألباني ... ففوجئ الأستاذ محمود.... بذلك مفاجأة كبرى ، واستنكر طبع تلك النشرة ، وذكر أنه لم يعرف بذلك ، ثم أشار إلى أن نشرها إنما هو من كيد بعض (الناشرين) للسوء بين المسلمين ، الذين خالفوا جادة الحق المبين ، وجانبوا نهج الصواب المستبين ... » الخ هراءه .

ثم ذكر صاحب « الإيقاف » ص (٥٩) بأن الأستنبولي أرسل لهم رسالة خطية يقول فيها :
« إني أعترف — أسفاً — بأنني كنتُ حررتُ هذا الكتاب ^(٣٠) منذ سنوات بعيدة إثر نزعة عاطفية بريئة ^(٣١) ، ولم أطلع عليه أحداً كما أذكر ، وقد قدّمته للمفري ناشره — عليه من الله ما يستحق —
زهير الشاويش ... وإذا بهذا الشخص يخفي هذا الكتاب سنين طويلة من أجل اسـتـمـاره في الكيد لشيخنا ، ليأكل حقوق الناس بالباطل !

عليه من الله ما يستحق ... بل ليسيء الى سمعة هذا الشيخ المحدث الكبير ، وهو لولاه ، لكان (أبا جهل) حي الميدان ، أو أجيراً في المكتبة الهاشمية بدمشق التي كان يعمل فيها !! سائلاً الله سبحانه أنه يجازيه بما هو أهله ! ولا يضير شيخنا الألباني ... ما فعله الشاويش ... المفري ... وهو لم يدفع لي حقوقي منذ عشرة أعوام باعترافه المسجل ، ثم أرسل إليّ كتاباً آخر بأنه دفع لي جميع حقوقي كاملة !! وهو يريد

(٢٩) وهو أن الشاويش طبع رسالة « خطاب مفتوح ... » — التي يرد فيها الاستنبولي بوقاحة بالغة على الألباني — وأرسلها إلى أناس كثيرين بالبريد من بيروت ليقفوا عليها وليتشفي من شيخه القديم !!

(٣٠) إذن يتصور صدور هذه الكلمات من الاستنبولي بصريح اعترافه !! وأمثاله يتصور منهم أكثر من ذلك وأطول وأعرض وأوقع وأفحش !! لأن ألسنتهم درجت وانزلت بذلك !!

(٣١) يا حرام !! كيف لو كانت هذه النزعة غير بريئة !!؟

وما هي أشكال وألوان السباب التي ستقع بها لو لم تكن بريئة !!؟

إنسان آخر :

« ولم يقصد — الشاويش — شخصاً معيناً ، كما ظنّ أحدهم حيث تذكر ذاته ، مقراً على أنه
فيمن عناهم ابن المرزبان والمرء حيث يضع نفسه ! » اهـ .

فتأملوا في هذه الصفاقة !!

وهل هؤلاء جميعاً يصلح أن يكونوا دعاة للسنة !!؟ وناشرين لها !!؟ وكاشفين لصحيحها من
ضعيفها ؟! وأئمة للمسلمين !!؟ ودعاة لأخلاق سيد المرسلين !!

تفكروا جيداً أيها الناس !!

وقال الشاويش معلقاً على كتاب « تفضيل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب » ص (٧٢) ما
نصه :

« ومن العجائب أننا رأينا من بعض المشايخ أشدّ من ذلك . فقد بلغني أن أحدهم يقول لمن لهم عليه
حقوق ماديه : عليكم بالتسليم لما أقول . ولا تناقشوا ولا تجادلوا . واقبلوا ما اعترف لكم به فقط .. لأنني
لا أكذب .. الخ .

وغفل هذا المغرور بأنه — لو كان عندهم لا يكذب — فقد بهم أو ينسى .
وفي طلبه هذا منهم عندّ وجيروت ، لأن الله سبحانه يوم القيامة يسمح لكل نفس أن تجادل عن
نفسها .

بل أكاد أقول : إنه بهذا ممن يسمي نفسه طاغوتاً نعوذ بالله من الجهل
والجيروت » اهـ . فتأملوا !!

وأقول : ماهي فائدة هذا التعليق وما هي مناسبه في ذلك الكتاب يا زهير هداك الله
تعالى !!؟

لا سيما وأنت تقول كما نقلنا آنفاً في « البرهان » المبين !! الذي طبعته « ولم تقصد شخصاً معيناً
كما ظنّ أحدهم حيث تذكر ذاته ... » !!

ويكفيك تلاعب ومراوغه !!

(ثالثاً) :

ومن طالع مقدّمات « صحيح السنن » الأربعة وضعيفها و « صحيح الجامع
وزيادته » و « ضعيفه » طبع المكتب الإسلامي يرى بوضوح المشاكسة الكبيرة الواقعة بين الشاويش
وشيخه !! والله في خلقه شؤون !!

فروع

في ذكر بعض تلاعبات صاحب المكتب

الإسلامي بالكتب والتراجم

قام ناشر شرح الطحاوية — الشاويش — بالتلاعب هنالك وذلك في ص (٥) من الطبعة الثامنة في الحاشية حيث لم ينقل كلام الإمام الحافظ السبكي بتمامه وبجروفيه بل حرقه وحذف منه ما سيكون وبالاً عليه عند الله تعالى ، ولننقل ما ذكره الناشر هناك ، ثم نردفه بكلام الإمام السبكي من كتابه معيد النعم : قال الناشر^(٣٥) : كلمة العلامة السبكي في كتابه « معيد النعم » هي :

« وهذه المذاهب الأربعة — والله تعالى الحمد — في العقائد واحدة ، إلا من لحق منها بأهل الاعتزال والتجسيم ، وإلا فجمهورها على الحق يُقرّون عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول » اهـ .

والإمام السبكي يقول حقيقة في كتابه « معيد النعم » ص (٦٢) من طبعة مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الأولى (١٩٨٦) ما نصه :

« وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة — والله الحمد — في العقائد يدّ واحدة كلهم على رأي أهل السنة والجماعة ، يدينون الله تعالى بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله ، لا يجحد عنها إلا رعا ع من الحنفية والشافعية ، لحقوا بأهل الاعتزال ورعا ع من الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم ، وبرأ الله المالكية فلم نر مالكيّاً إلا أشعريّاً عقيدة ، وبالجملة عقيدة الأشعري هي ما تضمنته عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها علماء المذاهب بالقبول ورضوها عقيدة ... » اهـ .

فتأمل بالله عليك كلام الناشر الذي زورّ كلام الإمام الحافظ السبكي وحرقه !! ثم انظر وتأمّل في كلام الإمام السبكي الحقيقي الذي نقلته لك من كتابه « معيد النعم » لتدرك بأن الشاويش محرف محترف يبيث في كتب التراث وعبارات علماء الاسلام فساداً وإفساداً (١) أو يُكلّف أحداً بذلك لأنه غير محقق ولا عالم !!

والذي يؤكد أنه محرف محترف أنه حقق بزعمه كتاب « الرد الوافر » لابن ناصر الدين الدمشقي

(٣٥) وبصراحة لا يعمل إنم هذا العمل الناشر فحسب إنما يحمل إنم ذلك شيخه المتناقض الألباني ! الذي كان يعلم عليه هذه الأفكار .

الذي رد فيه على الإمام العلامة العلاء البخاري رحمه الله تعالى ، ونقل الشاويش في مقدمة تحقيقه للكتاب المذكور ترجمة العلاء البخاري وأفرد في ذمّه ! ونقل جزءاً من ترجمته من كتاب « الضوء اللامع » للحافظ السخاوي فحرّف في النقل حيث قال واصفاً العلامة العلاء البخاري بقوله : (وكان شديد الالتصاق بالحكام) !!!

علماً بأن الكلام الأصلي في كتاب « الضوء اللامع » (٢٩١/٩) للسخاوي هو :
« وإذا حضر عنده أعيان الدولة بالغ في وعظهم والإغلاظ عليهم بل ويراسل السلطان معهم بما هو أشد في الإغلاظ ويَحْضُهُ على إزالة أشياء من المظالم » . اهـ .

فتأمل كيف قلب الشاويش (وكان شديد الإغلاظ على الحكّام) ١٨٠ درجة رأساً على عقب فقال : (وكان شديد الالتصاق بهم) فالله تعالى المستعان !! .

وقد كلّمتُ الشاويش بهذه المسألة وأثبتُ له أنّ هذا العمل دالٌّ على الخيانة وفقدان الأمانة العلمية فوعدني بالتراجع بعد أن قطع شوطاً من المجادلة بالباطل !! معي ، ثم وعد بتصحيح عبارة « كان شديد الالتصاق بالحكام » في الطبعة الجديدة وانتظرنا ذلك !!

وقد خرجت الآن الطبعة الجديدة ولم نَر فيها تراجعاً إلى الحق الذي وعد به !! ثمّ يدل على إصرار أهل هذه النحلة على الباطل !!

ولا أملك أخيراً إلا أن أنصح الشاويش بأن يتوب إلى الله ويرجع عما يقترفه ، وأن يحترم شيخه وإن كنا نخالفهما ولا نرتضي طريقتهما ، فإن التمرد على الشيخ وشن الغارات عليه ومعاداته بهذه الصورة لا يليق أبداً من أي عاقل ، فيجب عليه الرضوخ لشيخه واحترامه ومسامحته وإن أخطأ معه ، والتنازل عن حقوقه وإثارة الشيخ بكل خير يراه ، والله يتولى هدايا وهداه ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

إعلام المبيح الخائض
بتحريم القرآن
على الجنب والحائض

تأليف
حسن بن علي السَّقَّاف
القرشي الهاشمي الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرف كتابه على كل كتاب ، وخصه بأن أمر قارئه وحامله بالطهارة تعظيماً له بإيجاب ، وجعله أجل الكتب قدراً وأغزرها علماً وأفصحها في الخطاب ، وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له الذي ذلت أمام كلماته سائر الرقاب ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله سيد العرب وأشرفهم حسياً وانتساباً ، صلى الله وسلم عليه وعلى آله السادة الأنحاج ، ورضي عن صحابته الكرام إلى يوم العرض والحساب .

أما بعد :

فقد بلغني أن الشيخ الألباني يقول بإباحة قراءة ومسّ الحائض والجنب للقرآن ، وأن بعض من انفرّ بكلامه^(٣٦) انتهض لنصرة قوله هذا ، ثم رأيت أحد مقلّديه طبع كتاباً ذكر فيه ذلك القول الشاذ ، ثم أردف ذلك بطبع رسالة صغيرة بعد ذلك دندن فيها لنصرة هذا القول ، لكني لم أر فيها دليلاً يعول عليه ، سوى زخرفة مقالته بالانشائيات التي لا طائل من ورائها .

فأحببت أن أبين زيف هذا القول الباطل ، وأن أجمع استدلالاتهم التي يذكرونها سواء في كلامهم الذي يتناقلونه أو في ما يكتبون ، وأزيّفها أمام أعينهم وهم ينظرون ، وقصدي في ذلك تعظيم كتاب الله تعالى ، والغيرة له ، وبيان جلالاته وما تميّز به عن سائر الكتب للخواص والعوام ، وأسأل الله تعالى أن يدّخر لي ثواب السبق في تصنيف هذه الرسالة المستقلة في ذلك ، المفصلة المستوفية لأدلة هذا الأمر ، كما أسأل أهل العلم وطلابه من المشايخ والإخوان أصحاب الغيرة أن يقرّظوها إذا وقفوا عليها ، واطّلعوا على ما فيها ، نصيحة للعوام ، والله عز وجل يوفق ويسدد .

(٣٦) هو محمد ابراهيم شقرة في كتابه الشاذ ((ارشاد الساري)) .

مقدمة

اعلم انه يَحْرُمُ القرآنُ على الجنب والحائض سواء مسه وقراءته ، وذلك بمقتضى الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والآثار عن السلف ، وهذا هو مذهب الأئمة الأربعة رضي الله عن الجميع ولنفصل ذلك ولندلل عليه فنقول :

اعلم يرحمك الله تعالى أن الحائض أغلظ حدثاً من الجنابة ، فما ينطبق على الجنب ينطبق عليها ، وما ينطبق عليها قد لا ينطبق على الجنب لأنها أغلظ حدثاً منه ، فمثلاً الجنب لا يحلُّ له المكثُّ في المسجد وكذا هي لأنَّ حدثها أشد وقد جاء ذلك في قوله عليه الصلاة والسلام : « إني لا أحلُّ المسجد لحائض ولا جنب » صحيح^(٣٧) وروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من

(٣٧) قلت : قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (١/١٣٩ - ١٤٠) : رواه أبو داود من حديث جسة عن عائشة وفيه قصة ، وابن ماجة والطبراني من حديث جسة عن أم سلمة ، وحديث الطبراني أتم ، وقال أبو زرعة : الصحيح حديث جسة عن عائشة .. وقد صححه ابن خزيمة ، وحسنه ابن القطان . اهـ .

قلت : ومن الغريب العجيب أن يضعف الألباني هذا الحديث في « إرواء الغليل » (١/٢١٠) بحسرة ناقلًا قول البخاري : (وعن جسة عجائب) وجوابه : أن هذا تضعيف مردود ، لأنَّ المعمول به عند الحافظ توثيقها ، وقول البخاري أن عندها عجائب لا يضعف حديثها فإنَّ عند كثير من رواة الصحيح عجائب ، تجنب الحافظ تلك المعائب وأخذوا بالباقي ولو أنَّ الألباني نقل تمام ما قيل في جسة لا تكشف بطلان كلامه ، فلنتم كلام الحافظ فيها فنقول : قال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » (١٢/٤٣٥ دار الفكر) :

روت عن أبي ذر وعلي وعائشة وأم سلمة ، وعنهما قدامه وأفلت بن خليفة ومخدوج الذهلي وعمر بن عمر بن محدوج ، قال العجلي : ثقة تابعة وذكرها ابن حبان في الثقات ، قلت : وذكرها أبو نعيم في الصحابة ، وقال البخاري عن جسة عجائب . قال أبو الحسن ابن قطان هذا القول لا يكفي لمن يسقط ما روت ، كأنه يعرض بآب حزم لأنه زعم أن حديثها باطل اهـ كلام ابن حجر رحمه الله تعالى .

وقال الحافظ في « تقريب التهذيب » (٨٥٥١) : مقبول من الثالثة ، ويقال إنَّ لها ادراكاً . اهـ وقال الحافظ في الكاشف (٣/٤٦٦ برقم ٢/٢٢) : (وثقت) . اهـ .

فلا أدري لمَ كتم الألباني كل ذلك ولم يذكر إلّا قول الحارث وهو غير معمول به بل لا يفيد هنا شيئاً ، وقد ذكر الألباني في نفس الصحيفة من الإرواء (١/٢١٠) أن البيهقي روى في تأييد حديث جسة أيضاً عن ابن عباس قال : « لا تدخل المسجد وأنت جنب إلّا أن يكون طريقك فيه ، ولا تجلس » في تفسير قول الله تعالى : ﴿ ولا جنباً إلّا عابري سبيل حتى تغتسلوا ﴾ .

القرآن» (٣٨) والذي يؤكد ذلك أيضاً أمور : منها : أن صيام الجنب صحيح بخلاف الحائض لأنها أغلظ

ثم قال الألباني : لكن فيه أبو جعفر الرازي وهو ضعيف ، ومع ضعفه فإنه مخالف لسبب نزول الآية ، فقد قال علي رضي الله عنه : « أنزلت هذه الآية في المسافر : ﴿ ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا ﴾ قال : إذا أجنب فلم يجد الماء تبعم وصلى حتى يدرك الماء فإذا أدرك الماء اغتسل » اهـ .

وأجيب الألباني فأقول له : كلامك غير صحيح من أوجه :

(الأول) : فذلك (لكن فيه أبو جعفر الرازي وهو ضعيف) ليس صحيحاً ، وذلك لأن أبا جعفر الرازي ثقة ، وضعف حديثه في روايته عن مغيرة فقط ، وكلمة (نحوه) بعدها من تحريف النساخ فلا قيمة لها كما ذكر ذلك الحافظ وعلى رأسهم علي المديني ويحيى بن معين ، ففي « تهذيب التهذيب » (٥٩/١٢) دار الفكر) : وقال حنبل عن أحمد : صالح الحديث ، وعن ابن معين : كان ثقة حراسانياً ، وقال الدوري عن ابن معين : ثقة وهو يغلط فيما يروي عن مغيرة ، وعن علي بن المديني : يخلط فيما روى عن مغيرة ، وقال علي : كان عندنا ثقة . اهـ ملخصاً . فرجل يوثقه : يحيى بن معين وعلي بن المديني وبيننا جهة الضعف في حديثه لا يقال عنه ضعيف ، وخصوصاً أن الإمام أحمد يقول في رواية : صالح الحديث ، ووثقه أيضاً : أبو حاتم فقال : ثقة صدوق صالح الحديث ، ووثقه أيضاً ابن سعد والحاكم وابن عبد البر ، كما في تهذيب التهذيب ، وكلام من جرحه لا شك أنه منصب في روايته عن مغيرة كما وضع ذلك أئمة الفن يحيى بن معين وعلي المديني فتدبر .

وهذا الأثر لم يروه أبو جعفر عن المغيرة وإنما رواه عن زيد بن أسلم كما في سنن الحافظ البيهقي رحمه الله تعالى (٤٤٣/٢) فتأمل .

وبه يسقط تضعيف الألباني للأثر . والألباني متى أراد أن يوثق رجلاً لكون حديثه يورث ما يهوى ويتمنى وثقه ، فعبد الله بن محمد بن عقيل الذي قال عنه في تعليقه على سنة عاصم ص (٢٢٥) حسن الحديث ، مع أن أكثر من عشرة أئمة من أكابر علماء الجرح والتعديل ضعفوه جداً ومنهم من وصفه بأنه متروك انظر تهذيب التهذيب (١٣/٦) دار الفكر) والألباني يقول : حسن الحديث . اهـ .

(الثاني) : قوله (ومع ضعفه فإنه مخالف لسبب نزول الآية) قول مردود ، لأنه غفل عن القاعدة الأصولية الناصة بأن : (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) فابن عباس رضي الله عنهما استنبط من الآية ما ذكر ، فلا تعارض بين الأثرين . وخصوصاً أن الحافظ قال في التلخيص (١/١٣٨) : وصح عن عمر : « أنه كان يكره أن يقرأ القرآن وهو جنب » وساقه عنه في الخلافيات : بإسناد صحيح اهـ .

(٣٨) رواه الترمذي برقم (١٣١) من حديث ابن عمر وفي سنده لين ، وقال بعده : وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي والتابعين ومن بعدهم مثل سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق ، قالوا : لا تقرأ الحائض ولا الجنب من القرآن شيئاً ، إلا طرف الآية والحرف ونحوه ذلك ، ورخصوا للجنب والحائض في التسييح والتلهيل ، اهـ انظر الترمذي (٢٣٦/١) ورواه ابن ماجه برقم (٥٩٦) والخطيب البغدادي في تاريخه (١٤٥/٢) والدارقطني (١١٧/١) وأبو نعيم في الحلية (٢٢/٤) .

منه حدثاً . قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري البخاري (٤٠١/١) :

« وألحق عروة الجنبه بالحيض قياساً ، وهو جلي لأن الاستقزاز بالحائض أكثر من الجنب » . اهـ قلت : والظاهر لي أن هذا سبق قلم منه رحمه الله تعالى وأصل الكلام : وألحق عروة الحيض بالجنبه قياساً ... الخ . والله أعلم .

فإذا علمت ذلك فلا بد أن نعقد فصلاً في أدلة تحريم قراءة القرآن للجنب والحائض ثم فصلاً في تحريم مسه لهما ثم نعرض أدلة من أجاز ونفّدها فنقول :

قلت : وإليك إسناد رواية الدارقطني هذه : حدثنا محمد بن حمدويه المروزي نا عبد الله بن حماد الأملّي ثنا عبد الملك بن مسلمة حدثني المغيرة بن عبد الرحمن ، عن موسى بن عقبة عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يقرأ الجنب شيئاً من القرآن » وقال الدارقطني عقبة : عبد الملك هذا كان بمصر ، وهذا غريب عن مغيرة بن عبد الرحمن وهو ثقة ، اهـ .

قلت : ضعف عبد الملك هذا ابن حبان وابن يونس كما في « لسان الميزان » و « سير أعلام النبلاء » فيعتبر حديثه متابعاً أو شاهداً لحديث الترمذي الذي فيه اسماعيل بن عياش فيصير الحديث حسناً لغيره ، ومحاولة الألباني توهين رواية الدارقطني في « إرواء الغليل » (٢٠٩/١) لا تلغي كون الحديث شاهداً أو متابعاً ومنه يتبين غلطه . وعخصوصاً أن أهل العلم تلقوه بالقبول وعملوا به كما نقل ذلك الترمذي في سننه وغيره ، والقاعدة أن الحديث الضعيف إذا تلقاه العلماء بالقبول صار صحيحاً ، قال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في « تدريب الراوي » (٦٧/١) :

[وكذا ما اعتضد بتلقي العلماء له بالقبول ، قال بعضهم : يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح .

قال ابن عبد البر في الاستذكار : لما حكى عن الترمذي أن البخاري صحح حديث البحر : « هو الظهور ماؤه » وأهمل الحديث لا يصححون مثل إسناده ، لكن الحديث عندي صحيح ، لأن العلماء تلقوه بالقبول ، وقال في التمهيد : روى جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « الدينار أربعة وعشرون قيراطاً » قال : وفي قول جماعة العلماء وإجماع الناس على معناه غني عن الإسناد فيه [انتهى من « تدريب الراوي »] فأين ذهب عقل الألباني عن هذه القواعد .

فصل

في عرض أدلة تحريم

قراءة القرآن للجنب والحائض

(أولاً) : ثبت عن سيدنا علي رضي الله عنه قال : « كان رسول الله يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً » . حديث صحيح رواه الإمام أحمد وأصحاب السنن الأربعة وصححه أمير المؤمنين في الحديث شعبة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم في صحاحهم (٣٩) .

(٣٩) رواه أحمد (٨٣/١ و ٨٤ و ١٠٧ و ١٣٤) والترمذي في سننه (٢٧٤/١ بتحقيق شاکر) وقال عقبه : وبه قال غير واحد من أهل العلم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين . اهـ وأبو داود (٥٩/١ / رقم ٢٢٩) والنسائي (١٤٤/١ برقم ٢٦٥ ، ٢٦٦) وابن ماجه (١٩٥/١) حديث (٥٩٤) وابن خزيمة (١٠٤/١) وابن حبان والحاكم في المستدرک (١٠٧/٤) وصححه وأقره الذهبي ، وابن الجارود في المنتقى برقم (٩٤) وابن أبي شيبة (١٠٢/١) وأبو داود الطيالسي (١٠١) والبيهقي (٨٩/١) . وروى ابن خزيمة في صحيحه (١٠٤/١) بإسناده عن أمير المؤمنين في الحديث شعبة أنه قال : هذا الحديث ثلث رأس مالي . اهـ وقال الدارقطني في سننه (١١٩/١) بعدما رواه : قال سفيان : قال لي شعبة : ما أحدثُ بحديث أحسن منه اهـ وقال الحافظ في الفتح (٤٠٨/١ سلفية دار المعرفة) : والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة . اهـ وقال في التلخيص الخبير (١٣٩/١) وصححه الترمذي وابن السكن وعبد الحق والبغوي في شرح السنة . اهـ انظر شرح السنة (٤٢/٢) .

أقول : قال الشيخ أحمد شاکر في تعليقه على المسند (٥١ / ٢) : إسناده صحيح ، اهـ وقال في تعليقه على حديث الترمذي (٢٧٤/١) الذي رواه من طريق الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي رضي الله عنه : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرئنا على كل حال ما لم يكن جنباً » ما نصه : وعبد الله بن سلمة هذا قال العجلي : « تابعي ثقة » وقال يعقوب بن شيبة : « ثقة يُعَدُّ في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة » وقد تويع عبد الله بن سلمة في معنى حديثه هذا عن علي ، فارتفعت شبهة الخطأ عن روايته ، إذ كان سيء الحفظ في كبره كما قالوا .

فقد روى أحمد في المسند (رقم ٨٧٢ ج ١ ص ١١٠) : « حدثنا عائد بن حبيب حدثني عامر بن السمط عن أبي الغريف قال : أتى علي رضي الله عنه بوضوء ، فمضمض واستنشق ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يديه وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجله ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ، ثم قرأ شيئاً من القرآن ، ثم قال : « وهذا لمن ليس بجنب فأما الجنب فلا ، ولا آية » .

وهذا اسناد صحيح جيد ، عائد بن حبيب أبو أحمد العبسي شيخ الإمام أحمد : ثقة ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الأثرم : « سمعت أحمد ذكره فأحسن الثناء عليه وقال : كان شيخاً حليلاً عاقلاً » ورماه ابن معين بالزندقة . ورد عليه أبو زرعة بأنه صدوق في الحديث . وعامر بن السمط — بكسر السين المهملة وإسكان الميم — : وثقه يحيى بن سعيد والنسائي

وغيرهما . وأبو الغريف — بفتح الغين المعجمة وكسر الراء وآخره فاء — : اسمه ((عبيد الله بن خليفة الهمداني المرادي)) ذكره ابن حبان في الثقات ، وكان على شرطة علي ، وأقل أحواله أن يكون حسن الحديث ، تقبل متابعتة لغيره . انتهى كلام الشيخ شاكر .

وقد ردَّ على الشيخ شاكر الألباني في إرواء الغليل (٢/٢٤٣) بكلام مردود لا بُدَّ من ذكره وبيان بطلانه ، قال الألباني هناك :

وأما ما ادعاه بعض العلماء المعاصرين أنه قد تورع في معنى حديثه هذا عن علي فارتفعت شبهة الخطأ ، ثم ذكر ما رواه أحمد (١١٠/١) حدثنا عائذ بن حبيب : حدثني عامر بن السمط عن أبي الغريف قال : ((أُنِي عليّ ...)) ثم قال (هذا إسناد صحيح جيد) ثم تكلم على رجاله بما خلاصته أنهم ثقات ، فالجواب عليه من وجوه :

الأول : إننا لا نسلم بصحة إسناده لأنَّ أبا الغريف هذا لم يوثقه غير ابن حبان وعليه اعتمد المشار إليه في تصحيح إسناده ، وقد ذكرنا مراراً أن ابن حبان متساهل في التوثيق فلا يعتمد عليه ، لا سيما إذا عارضه غيره من الأئمة ، فقد قال أبو حاتم الرازي : ((ليس بالمشهور . قيل : هو أحب إليك أو الحارث الأعور ؟ قال : الحارث أشهر ، وهذا قد تكلموا فيه ، وهو شيخ من نظراء أصبغ بن نباته)) .

قلت : وأصبغ هذا لين الحديث عند أبي حاتم ، ومزكوك عند غيره ، فمثل هذا لا يحسن حديثه فضلاً عن أن يصحح ! اهـ كلام الألباني .

ولنجيب الألباني على وجهه الفاسد هذا فنقول :

دعك من أصبغ ولا تشطح بعيداً وعدُّ إلى الرجل — أبا غريف — فإن الحافظ ابن البرقي — كما يقول الحافظ حجر في التهذيب (١٠/٧) — قد ذكره فيمن احتملت روايته وقد تكلم فيه اهـ وكلامهم فيه لأجل ما رموه من التشيع ، وفي كتاب ((العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل)) للسيد محمد بن عقيل تجلية أمر التشيع هذا الذي كانوا يرمون به كثيراً من الرواة ، وفي الكتاب المذكور شفاء للألباني من عناده بإذن الله تعالى . والحافظ ابن حجر يقول في ترجمة أبي غريف في التقریب : صدوق رُمي بالتشيع من الثالثة اهـ .

وقد أخفى ذلك الألباني فلم يذكره ، وأبو غريف أيضاً روى عنه الثقات وقد ذكر منهم الحافظ في التهذيب (١٠/٧) أباً روق عطية بن الحارث وعامر بن السمط والأعمش ، قلت : ولم يجعله الخليفة الراشد سيدنا علي رضي الله عنه على شرطته إلا وهو ثقة عنده بلا شك ، وجرح من جرحه وهو أبو حاتم بقوله تكلموا فيه جرح مبهم وهو مردود لا قيمة له ، وقد قال الحافظ الذهبي في كتابه : ((معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد)) : وأما التابعون فيكاد يعدم فيهم من يكذب عمداً ، ولكن لم غلط وأوهام فمن ندر غلطه في جنب ما قد حمل احتمال ، ومن تعدد غلطه وكان من أوعية العلم اغتفر له أيضاً ، ونقل حديثه وعمل به .. ومن فحش خطؤه ، وكثر تفرده لم يحتج بحديثه ، ولا يكاد يقع ذلك في التابعين الأولين .

فليستيقظ الألباني وليرجع عن شطحه إلى أصبغ ، وقوله : وقد ذكرنا مراراً أن ابن حبان متساهل في التوثيق فلا يعتمد عليه اهـ مغالطة لا معنى لها ، لأنَّ تساهل ابن حبان محصور في الجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا واحد ، وأما من روى عنه الثقات فلا يكون ابن حبان متساهل فيه ، والألباني متناقض يصحح بالتشهي والهوى كما بينت في رسالتي ((رد التصحيح الواهن لحديث العاجن)) فقد قبل رواية الهيثم بن عمران ولم يوثقه إلا ابن حبان ، وروايته معارضة لرواية الثقات الأثبات ، ثم هنا

يضعف أبا غريف مع قول الحافظ فيه صدوق ، فسبحان الله (١) . وأعوذ بالله من هذا التشهي (١) ولقد أضحكني صنيع الألباني حيث قال في الإرواء (٢٤٢/٢) مضعفاً حديث : « لا يحجزه عن القرآن شيء ليس الحنابة » : وما قال هؤلاء المحققون — أي في تضعيفه هو الراجح عندنا اهـ .

قلت : ومن هم المحققون إذا كان الذين صححوه فيهم : شعبة والترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحافظ ابن حجر وابن السكن ، والحافظ عبد الحق الإشبيلي الإمام في العلل ، والبغوي ؟

ثم إن من ضعفه كالنوري لا يقول بما يقول به الألباني ، بل يقول بتحريم مس القرآن وقراءته للجنب والحائض وكذا الإمام الشافعي والإمام أحمد .

واحتجاج الألباني أو تدليسه على البسطاء بأن البخاري حكى عن عمرو بن مرة كان عبد الله بن سلمة يحدثنا فتعرف ونكر ، وكان قد كبر ، لا يتابع على حديثه اهـ فجوابه : أن هذا مما عرفوه ولم ينكروه بل وتابعوه عليه بدليل قول الترمذي في سننه (٢٧٥/١) : وبه قال غير واحد من أهل العلم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين . . وبه يقول سفیان الثوري ، والشافعي ، وأحمد وإسحق ، اهـ فتأمل في تهافت استنباط الألباني وعدم استيعاب عقله لدقة الاستنباطات الفقهيّة !

ثم قال الألباني في الإرواء (٢٤٣/٢) :

[الثاني : أنه لو صح فليس صريحاً في الرفع أعني الشاهد منه وهو قوله : « ثم قرأ شيئاً من القرآن ... »] اهـ . ونجيب الألباني فنقول :

قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (١٣٩/١) : قال الشافعي في سنن حرمة : « إن كان هذا الحديث ثابتاً ، ففيه دلالة على تحريم القرآن على الجنب » ثم : بُرد قول الألباني الذي يطلق الكلام دون أن يستقري أيضاً صريح قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث سيدنا علي لما قال : « رأيت رسول الله توضع ثم قرأ شيئاً من القرآن قال : هكذا لمن ليس بجنب فأما الجنب فلا ولا آية » رواه أبو يعلى ، قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٧٦/١) رجاله موثقون اهـ .

فكيف يقول ليس صريحاً في الرفع ؟

ثم قال الألباني في الإرواء (٢٤٣/٢) : الثالث : لو كان صريحاً في الرفع فهو شاذ أو منكر لأن عائذ بن حبيب وإن كان ثقة فقد قال فيه ابن عدي : « روى أحاديث أنكرت عليه » .. قلت : ولعل هذا منها ، فقد رواه من هو أوثق منه وأحفظ موقوفاً على علي ... اهـ

ونجيب الألباني فنقول :

ما بالك تقبل رواية الهيثم بن عمران في (العجن في الصلاة) وهو غير ثقة باعترافك وقد خالف الثقات ، ولا تقبل رواية عائذ بن حبيب الثقة باعترافك هنا فتحكم عليها بالشذوذ والنكارة فتتناقض ؟! وهذا مما ينبغي أن يسمى رد الألباني على الألباني !

وقولك يا ألباني (قال ابن عدي : روى أحاديث أنكرت عليه ، ولعل هذا منها) رحم بالغب لا معنى له ، وهو مغالطة ، لأن هذا مما لم ينكر عليه ، ولم ينص أحد أنه مما أنكر عليه ، فلماذا المغالطة ؟!

(ثانياً) : عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

وقد دلس الألباني تدليساً صريحاً حيث قال : (قال ابن عدي : روى أحاديث أنكرت عليه) قلت : ابن عدي لم يقل ذلك ، وإنما قال : روى عن هشام بن عروة أحاديث أنكرت عليه وسائر أحاديثه مستقيمة . اهـ انظر الكامل (١٩٩٣/٥)

فلماذا الكذب والتزوير ؟! فإن هذا الحديث الذي نحن والألباني بصدده لم يروه عائذ عن هشام بن عروة بل عن عامر بن السمط ! فيكون ابن عدي الحافظ الناقد من صحيح الحديث أيضاً .

وهكذا يستعمل الألباني أساليب خداعة لينصر هواه ، وقد ثبت أنه قال ليضعف حديث إباحة تحلي النساء بالذهب المخلق عن رجل في سنده اسمه : « محمد بن عمار » قال أبو حاتم : ليس بذاك القوي ، اهـ وأبو حاتم قال : صالح ليس بذاك القوي ، فحذف الألباني لفظه « صالح » لينصر هواه (١١) فتأملوا يا أولي الألباب ، انظر كتاب : « (الموقن في إباحة تحلي النساء بالذهب المخلق وغير المخلق » لمصطفى ابن العدنات ص ٢١) .
(تنبيه) : قال الألباني في الإرواء (٢/٢٤٤) ما نصه :

[(فائدة) : قال الحافظ في التلخيص ص ٥١ :

قال ابن خزيمة : لا حجة في هذا الحديث لمن منع الجنب من القراءة ، لأنه ليس فيه نهى ، وإنما حكاية فعل ، ... وذكر البخاري عن ابن عباس أنه لم ير بالقراءة للجنب بأساً ، وذكر في الترجمة قالت عائشة : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يذكر الله على كل أحيانه] اهـ .

وأجيب الألباني ومن قد يتغر بكلامه فأقول :

أما قول ابن خزيمة فتبين أنه مردود قبل قليل برواية أبي يعلى من حديث علي مرفوعاً : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « فأما الجنب فلا ولا آية » ورجلها موثقون كما قال الحافظ الهيتمي .

وأما ما نقله البخاري عن ابن عباس فلا حجة فيه لأن مذهب الصحابي ليس بحجة كما هو مقرر في علم الأصول ، وقد ثبت الحديث على خلاف مذهب ابن عباس إن صح هذا النقل عنه فالحديث مقدم على مذهبه ، وأما قول السيدة عائشة فليس فيه حجة وسيأتي الجواب عليه مفصلاً إن شاء الله تعالى في فصل تنفيذ أدلة الخصوم .

وبهذا انهدم ما ذكره الألباني من تحقيق فاشل في إرواء غليله وتبين أن ما ذهب إليه الشيخ شاكراً من تصحيح الحديث هو الصحيح الموافق لقواعد علم المصطلح ولكلام الحافظ النقاد من أهل الفن .

وقد تبين أيضاً سقم فقه الألباني . وأعجبني قول صاحب (الموقن) الذي رد على الألباني فقال عن فقهه ص (٣٢) : فهذا شيء عجيب وفقه سقيم . اهـ .

وأما قول الألباني : (إن الدارقطني روى الحديث موقوفاً على علي) . فلا ينفعه البتة لأنها ثبتت عند أبي يعلى مرفوعة ، ولأن الحديث إذا رواه بعض الثقات مرفوعاً وبعضهم موقوفاً كان حكمه الرفع كما هو مقرر في محله من قواعد المصطلح . قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في كتابه : « ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري » في فصل تعارض الوصل والإرسال ما نصه : إذا روى بعض الثقات الحديث متصلاً ، وبعضهم مراسلاً أو بعضهم مرفوعاً وبعضهم موقوفاً .. فالصحيح الذي عليه الفقهاء وأهل الأصول ومحققو المحدثين أنه يحكم بالوصل والرفع ، لأنه زيادة ثقة . اهـ فتأمل .

« لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن » رواه الترمذي وابن ماجه والبيهقي والدارقطني بسند حسن (٤٠٠) .

(٤٠) رواه الترمذي برقم (١٣١) وابن ماجه (٥٩٥) والدارقطني (١١٨/١) والبيهقي (٨٩/١) وفي سنده إسماعيل بن عياش وروايته عن الحجازيين ضعيفة وهذا منها وله طريقان آخران عند الدارقطني ، الأولى : عن عبد الملك بن مسلمة حدثني المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به ، والثانية : عن محمد بن إسماعيل الحساني ، عن رجل عن أبي معشر عن موسى ابن عقبة به . قال الحافظ الزيلعي : وهذا مع أن فيه رجلاً مجهولاً . فأبو معشر رجل مستضعف إلا أنه يتابع عليه .

قلت : فيكون الحديث بذلك صحيحاً أو حسناً بهذه المتابعات ، وقد صحح الحديث الحافظ ابن سيد الناس ، وقال الحافظ ابن حجر في الدراية (٨٥/١) لكن أخرجه الدارقطني من وجه آخر عن موسى بن عقبة ، ظاهره الصحة ، ومن وجه آخر عنه فيه مجهول اهـ تقدم أن الحافظ الزيلعي قال : وهذا مع أن فيه رجلاً مجهولاً ، فأبو معشر رجل مستضعف إلا أنه يتابع عليه اهـ قلت : ومنه يتبين خطأ الألباني تضعيف الحديث في إروائه (٢٠٦/١) .

ومن عجب تخطاته ومحللاته في إروائه هناك قوله عن الحديث ص (٢٠٧) :

[أخرجه الدارقطني وقال : « عبد الملك هذا كان بمصر وهذا غريب عن مغيرة بن عبد الرحمن وهو ثقة » يعني المغيرة هذا وأنه تفرد به عبد الملك هذا ، هذا هو المتبادر لنا من عبارة الدارقطني هذه ، وفهم الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على الترمذي من قوله : « وهو ثقة » بأنه يعني عبد الله بن مسلمة وبناء على ذلك ذهب إلى أن الاسناد صحيح ! ولعله اغتر بقول الحافظ في الدراية ص (٤٥) : « ظاهره الصحة » هذا من عجائب ..] اهـ .

قلت : بل قولك من العجائب ، فإن عبد الملك بن مسلمة هو المعنى بقول الدارقطني وهو ثقة لأن سياق الكلام يدل على ذلك ، ولأن موسى بن عقبة — أو المغيرة بن عبد الرحمن — ثقة من رجال السنة فلا حاجة لأن ينص الدارقطني على ثقته هنا فأتضح أن المراد بذلك عبد الملك بن مسلمة .

قلت : (فائدة) : وكتب إلي الأخ أكرم الصفدي من أمريكا زيادة لا بد من ذكرها في هذه الطبعة الجديدة وهي قوله : [وفي « مسند أبي يعلى » بتحقيق حسين أسد (٣٠٠/١) رقم ٣٦٥ حديث علي عليه السلام . وقال المحقق إسناداه قوي .

وفي « العلل » للدارقطني بتحقيق محفوظ الرحمن السلفي طبعة دار طبعة الرياض (٢٤٨/٣ — ٢٥٠ / سؤال رقم ٣٨٧) طرق حديث علي عليه السلام « لم يكن يحجه شيء عن القرآن إلا الجنبات » وفيه طريق غير طريق عبد الله بن مسلمة عن علي وهو طريق أبو البخري عن علي فانظره في تعليق رقم ١٨ فيكون متابعاً لابن مسلمة [اهـ .

وأما قول الألباني : (فلو سلمنا بأن الدارقطني أراد به قوله : « وهو ثقة » لوجب عدم الاعتداد به لما تقرر في المصطلح أن الجرح مقدم على التعديل لا سيما إذا كان مقروناً ببيان السبب كما هو الواقع هنا) فتهرب وتخلص من أن حديث عبد الملك هنا يقبل متابعاً لحديث إسماعيل بن عياش وكم أخذ في سلسلته من متابعات واهية لكذابين أو وضاعين لينصر هـواه وطريق « عبد الملك » هنا لا شك أنها تكون متابعة لحديث « إسماعيل » فيصح حديثه بها ، فقول الألباني بعد ذلك :

(ثالثاً) : روى البخاري عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتكئ في حَجْرِي وأنا حائض ثم يقرأ القرآن » قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في شرحه في الفتح (٤٠٢/١) :

[قولها (ثُمَّ يقرأ القرآن) وللمصنف في التوحيد « كان يقرأ القرآن ورأسه في حجرِي وأنا حائض » فعلى هذا المراد بالانكاء وضع رأسه في حجرها . قال ابن دقيق العيد : في هذا الفعل إشارة إلى أَنَّ الحائض لا تقرأ القرآن ، لأنَّ قراءتها لو كانت جائزة لما توهم امتناع القراءة في حجرها حتى احتيج إلى التنصيص عليها] اهـ .

(رابعاً) : عن عبد الله بن رواحة : « أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب » رواه الدارقطني (١٢٠/١) وقال إسناده صالح . اهـ أي صحيح أو حسن .
(خامساً) : عن المهاجر بن قنفذ أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يتوضأ فسلم عليه فلم يرد عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى توضأ ، ثم اعتذر إليه فقال : « إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر » أو قال : « على طهارة » .

رواه ابن خزيمة في صحيحه (١٠٣/١) وأبو داود رقم (١٧) وابن ماجه (٢٧) في الطهارة وغيرهم وهو حديث صحيح ، فيه القياس من باب أولى فاذا كره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول : « وعليكم السلام » على غير وضوء فما بالك بقراءة القرآن على جنابة أو حيض ؟

مذاهب جمهور العلماء على تحريم مس القرآن وقراءته للجنب والحائض :

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في « شرح المذهب » (١٦٢/٢) :

[يحرم على الجنب والحائض والنفساء قراءة شيء من القرآن وإن قلَّ حتى بعض آية ، ولو كان يقرأ في كتاب فقه أو غيره فيه احتجاج بآية حرم عليه قراءتها] اهـ .

(ومن ذلك يتبين أن هذا الإسناد ضعيف لا تقوم به حجة) مغالطة لإضاعة الحق عن لب المسألة ، فلو فرضنا حداً أن الإسناد ضعيف فإنه صالح للمتابعة .

وما نقله الشيخ أحمد شاکر في تعليقه على الزمذي (٢٣٧/١ — ٢٣٨) كافٍ في إثبات صحة حديث : « لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن » .

قال ابن تيمية في منهاج السنة :

فإن كثرة الشهادات والأخبار قد توجب العلم وإن لم يكن كل من المخيرين ثقة حفاظاً حتى يحصل العلم لمخير الأخبار المتواترة وإن كان المخيرون من أهل الفسوق . اهـ . وهذه العبارة أثبت بها للألباني ليرجع عن خطأه ويصفي لشيخه ابن تيمية .

وقال الإمام النووي في « المجموع » أيضاً (١٥٨/٢) :

[مذهبنا أنه يحرم على الجنب والحائض قراءة القرآن قليلاً وكثيراً حتى بعض آية وبهذا قال أكثر العلماء كذا حكاه الخطّابي وغيره عن الأكثرية ، وحكاه أصحابنا عن عمر ابن الخطاب وعليّ وجابر رضي الله عنهم والحسن والزهري والنخعي وقتادة وأحمد وإسحاق . وقال مالك يقرأ الجنب الآيات اليسيرة للتعوذ وفي الحائض روايتان عنه إحداهما تقرأ والثاني لا تقرأ وقال أبو حنيفة يقرأ الجنب بعض آية ولا يقرأ آية وله رواية كمذهبنا] اهـ مختصراً .

وقال الإمام النووي أيضاً في المجموع (٣٥٧/٢) :

[(فرع) : في مذاهب العلماء في قراءة الحائض القرآن : قد ذكرنا أن مذهبنا المشهور بتحريمها وهو مروى عن عمر وعليّ وجابر رضي الله عنهم ، وبه قال الحسن البصري وقتادة وعطاء وأبو العالية والنخعي وسعيد بن جبير والزهري وإسحق وأبو ثور وعن مالك وأبي حنيفة وأحمد روايتان] اهـ .
أقول : ومن لم يقتنع بهذه النصوص التي قدّمناها الدالة على التحريم يكفي أن يقتنع بأن الأحوط والأورع عدم جواز قراءة الجنب والحائض للقرآن ، فكيف يفتي بعض المتحذلقين الناس بالجواز ؟ ولا يدلّهم على الأفضل يأخذ بأيديهم إلى الأحوط والأحسن ! ولا أرى لذلك سبباً إلا كما قيل : (خالف تعرف) .

وخالفنَ تذكروا قديماً قليلاً عند الرّعاع إن تُردّ تبجيلاً

وبهذا نكون قد أنهينا فصل أدلة تحريم قراءة الجنب والحائض للقرآن ، وهدمنا ما ذكره الألباني وبيناً تدليسه وتلاعبه في تضعيف الأحاديث في الحاشية ، وهو في مسالتنا هذه مقلّد لابن حزم الظاهري في تجويزه قراءة القرآن للجنب والحائض ، مع أنه يصف ابن حزم بأنه جهمي جلد ، لأنه يخالفه في عقيدة التحسيم .

فصل

في أدلة تحريم مس الجنب والحائض للقرآن

(أولاً) : قول الله تعالى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ، تنزيل من رب العالمين ﴾ سورة الواقعة .
فهذا نص صريح في أن غير الطاهر وهو المحدث والجنب والحائض لا يحل له أن يمس القرآن إلا أن يتطهر .

فإن قال قائل : المراد في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ الملائكة . قلنا في جوابه :
هذا خطأ ، والصحيح الذي ذكره الإمام النووي رحمه الله تعالى في « شرح المذهب » (٧٢/٢) هو قوله :

[أن الله تعالى وصفه بالتنزيل وهذا ظاهر في المصحف الذي عندنا الذي قال الله في وصفه :
﴿ تنزيل من رب العالمين ﴾ وقال في موضع آخر : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ ، وقوله سبحانه ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ ، فإن قالوا : المراد اللوح المحفوظ لا يمس إلا الملائكة المطهرون ولهذا قال : يَمَسُّهُ بضم السين على الخير ، ولو كان المصحف لقال يَمَسُّهُ بفتح السين التي فيها .

فالجواب : أن قوله تعالى ﴿ تنزيل ﴾ ظاهر في إرادة المصحف فلا يحمل على غيره إلا بدليل صحيح صريح ، وأما رفع السين فهو نهى بلفظ الخير كقوله تعالى : ﴿ لَا تَضَارُّ وَالِدَةَ بَوْلَهَا ﴾ على قراءة من رفع ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يبيع أحدكم على بيع أخيه » يثبت الياء ، فإن قالوا لو أريد ما قلتم لقال : لا يمس إلا المتطهرون ، فالجواب : أنه يقال في المتوضئ مطَّهر ومتطهر .
وبأن تحريم مس الجنب والحائض والمحدث للقرآن هو قول سيدنا علي وسعد بن أبي وقاص وابن عمر رضي الله عنهم ولم يُعرف لهم مخالف في الصحابة [.

هذا كلام الإمام النووي في شرح المذهب باختصار وتصرف .
قلت : وإذا كان هؤلاء الصحابة قد انتشر قولهم بالتحريم ولم يُعلم لهم مخالف صار إجماعاً وهو حجة قطعية .

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرح صحيح مسلم (٣١/١) :
[(فصل) إذا قال الصحابي قولاً أو فعل فعلاً فقد قدّمنا أنه يُسمّى موقوفاً ، وهل يحتاج به ؟ فيه تفصيل واختلاف ، قال أصحابنا إن لم ينتشر فليس هو إجماعاً ... وإن انتشر ولم يُخالف فظاهر كلام جماهير أصحابنا أن حكمه حكم قول الصحابي المنتشر من غير مخالفة .. قال صاحب الشامل — من

أصحابنا — الصحيح أنه يكون إجماعاً وهذا هو الأفقه [اهـ] .

أقول : واحتجاج بعضهم بأن تفسير قوله تعالى : ﴿ لا يمسه إلا المطهرون ﴾ أن المراد بذلك الملازمة تمس اللوح المحفوظ في تفسير ابن كثير ، احتجاج غير صحيح ، وتقيد غير راجح ، وذلك لأن تفسير ابن كثير ليس قرآناً ، ولا سنة بل هو مجرد رأي إن وافقه الدليل فهو صحيح وإلا فلا ، وهنا لم يخالفه الحفظ ولم يوافقه الدليل وآثار الصحابة التي ستأتي بخلافه ، وابن كثير يعرض في تفسيره الفث والسمين ، ففيه الأقوال الراجحة والأقوال المرجوحة وما ذكره في هذه المسألة قول ضعيف مرجوح .

(ثانياً) : عن حكيم بن حزام : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له :

« لا تمس القرآن إلا وأنت على طهر » (صحيح) رواه الدارقطني (١٢٢/١) والحاكم بلفظ : «
إلا وأنت طاهر » وصححه (٤٨٥/٣) وأقره الذهبي ، وقال الميثمي في « مجمع الزوائد » (٢٧٦/١)
رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه سويد أبو حاتم ضعفه النسائي وابن معين في رواية ووثقه في
رواية ، وقال أبو زرعة ليس بالقوي حديثه حديث أهل الصدق ، اهـ قلت : معناه أن حديثه حسن ^(١١)

(٤١) قلت : سويد بن إبراهيم أبو حاتم حديثه عن قتادة ضعيف وعن غيره حسن إلا ما نصروا على ضعفه ، ولذلك قال
الحافظ ابن عدي في الكامل (١٢٥٧/٣) في صدر ترجمته : حديثه عن قتادة ليس بذلك . اهـ .

وأورده له عن قتادة أحاديث وقال في آخر ترجمته : وهو إلى الضعف أقرب اهـ .

أي في روايته عن قتادة ، وخصوصاً أن ابن معين قال عنه في رواية : ليس به بأس ، وذكره الحافظ ابن شاهين في الثقات
(٥٢٦) ، فحديثه حسن وخصوصاً إذا كانت له شواهد أو متابعات وهو في هذا الحديث كذلك ، فمن شواهد :

أ — ما رواه الطبراني في المعجم الكبير (٣٣/٩) من حديث عثمان بن أبي العاص أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال له : (.. ولا تمس القرآن إلا وأنت طاهر) . قال الميثمي في الجمع (٧٤/٣) رواه الطبراني في الكبير وفيه هشام
ابن سليمان وقد ضعفه جماعة من الأئمة ووثقه البخاري . اهـ .

قلت : هشام بن سليمان من رجال البخاري ومسلم ، والصحيح أن كلام الحافظ الميثمي في إسماعيل بن رافع شيخه
فهو الذي وثقه البخاري وضعفه جماعة من الأئمة ، وقال عنه الساجي : صدوق يهيم في الحديث .

ب — وما يؤيده ويشهد له أيضاً أثر سيدنا سلمان رضي الله عنه الذي رواه البيهقي في السنن (٨٨/١) : عن أبي يزيد عن
سلمان : « أنه قضى حاجته فخرج ثم جاء فقلت له : لو توضأت لعلنا نسألك عن آيات . قال : إني لست أمسه ، لا يمس
إلا المطهرون ، فقرأ علينا ما شئنا » اهـ قال الحافظ ابن حجر في الدراية (٨٨/١) أخرجه الدارقطني وصححه . اهـ .

أقول : انظر سنن الدارقطني (١٢٣/١ — ١٢٤) .

ج — كذا يشهد له ويؤيده أثر سيدنا سعد بن أبي وقاص في منع المحدث من مس القرآن ، وهو عند البيهقي (٨٨/١) وفي
موطأ الإمام مالك (٤٢/١ برقم ٥٩) وسنده صحيح وسيأتي في آثار الصحابة .

ترقى للصحيح بشواهد .

(ثالثاً) : عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن حزم أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم :

« أن لا تمس القرآن الا طاهر » . (حديث صحيح الإسناد) رواه مالك في الموطأ (١٩٩/١) في كتاب القرآن حديث رقم « ١ » قال الحافظ ابن عبد البر : لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث ، وقد روي مُسنداً من وجه صالح ، وهو كتاب مشهور عند أهل السير معرفة يستغني بها في شهرتها عن الإسناد ، اهـ قلت : تقدم عن السيوطي في التدريب (٦٧/١) أنه قال ناقلاً : يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح . اهـ

ورواه عبد الرزاق في المصنف (٣٤٢/١) والبيهقي (٨٧/١) والدارقطني (١٢٢/١) وابن حبان انظر موارد الظمان ص (٢٠٣) حديث رقم (٧٩٣) وأورده الحافظ ابن حجر في كتابه : (المطالب العلية بزوائد المسانيد الثمانية) (٢٨/١ برقم ٩١) وقال : رواه اسحق .

قال العلامة المحدث حبيب الرحمن الأعظمي محدث الهند في التعليق عليه : قال الحافظ البوصيري رجاله ثقات اهـ وقال الحافظ في التلخيص (١٣١/١) ذكر الأثر أن أحمد احتج به . اهـ .

أقول : كلمة طاهر تطلق على المتوضئ ، ومن قال إن المراد بالطاهر هنا المسلم وغير الطاهر هو الكافر ، قلنا له : هذا خطأ محض ، لأن رواية حديث حكيم بن حزام في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر » وسيدنا حكيم كان مسلماً ثبت ما قلناه ، ويطل كلام

د — ويشهد له أيضاً ما رواه البيهقي في سننه (٨٨/١) بسند صحيح عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه قال : « كان في كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم : (أن لا تمس القرآن إلا على طهر) » .

وادعى ابن التركماني (المشاغب) في تعليقه على البيهقي أن السند منقطع ، وأبهم محل الانقطاع وليس كذلك ، فممر الذي رواه عن عبد الله بن أبي بكر توفي سنة (١٥٣) عن ثمان وخمسين سنة ولم يُعرف بتدليس انظر « تهذيب التهذيب » (٢٢٠/١٠) دار الفكر) وعبد الله بن أبي بكر بن حزم توفي سنة (١٣٥) عن سبعين سنة كما في تهذيب الكمال (٣٥١/١٤) فالمعاصرة حاصلة فتأمل .

وقال الشيخ ابن دقيق العيد في الإمام : وقوله فيه عن جده يحتمل أن يراد به جده الأدنى وهو محمد بن عمرو بن حزم ، ويحتمل أن يراد به جده الأعلى وهو عمرو بن حزم ، وإنما يكون متصلاً إذا أريد الأعلى ، لكن قوله كان فيما أخذ عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقتضي أنه عمرو بن حزم ، لأنه الذي كتب له الكتاب . اهـ .

(تنبيه) : حكيم بن حزام بعثه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولياً ، ولأنه الذي كتب له الكتاب . اهـ . حزام ولاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على نجران ، وكل منهما قال له : « لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر » .

الخصم ، وآثار الصحابة ثبت ذلك وستأتي إثباتات وإيضاحات أخرى في فصل تنفيد أدلة الخصوم .

(رابعاً) : آثار الصحابة والسلف والأئمة الاربعة :

أ — قال الحافظ ابن حجر في الدراية (٨٧/١ — ٨٨) :

وعن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان رضي الله عنه : « أنه قضى حاجته فخرج ثم جاء ، فقلت : لو توضأت لعلنا نسألك عن آيات ؟
قال : إني لست أمسه ، لا يمسه إلا المطهرون^(٤٢) ، فقرأ علينا ما شئنا^(٤٣) أخرجه الدارقطني وصححه . اهـ .

قلت : انظر سنن الدارقطني (١٢٣/١ — ١٢٤) ورواه البيهقي (٨٨/١) .

ب — وعن مصعب بن سعد بن أبي وقاص أنه قال :

« كنت أمسك المصحف على سعد بن أبي وقاص^(٤٤) فاحتككت فقال سعد : لعلك مسست ذكرك ؟ فقلت : نعم ، فقال : قم فتوضأ ، فقم فتوضأت ثم رجعت » . قلت رواه البيهقي (٨٨/١) والإمام مالك في الموطأ (٤٢/١ برقم ٥٩) بسند صحيح .

وقوله (لعلك مسست ذكرك) معناه : لعلك مسست ذكرك فانتقض وضوءك بمسه .

ج — وفي مصنف عبد الرزاق (٣٤٣/٢) : عن عبد الرزاق عن الثوري عن جابر عن الشعبي وطاؤوس والقاسم بن محمد : « كرهوا أن يمس المصحف وهو غير وضوء » قلت : كان كثير من السلف يطلقون المكروه على الحرام .

د — وفي المصنف لعبد الرزاق أيضاً (٣٤٤/٢) برقم ١٣٣٩ : عبد الرزاق عن الثوري عن حماد عن إبراهيم قال : « لا يمس الدراهم غير المتوضئ » .

هـ — ومذهب الأئمة الأربعة رضي الله عنهم تحريم مس القرآن للمحدث . قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في المجموع (٧٢/٢) :

(٤٢) تنبه إلى أن الصحابي رضي الله عنه فهو قوله تعالى : (لا يمسه إلا المطهرون) وحمله على المحدث ، وليس كما يقول بعض المنتظمين اليوم المراد بذلك الملائكة يمسون اللوح المحفوظ ، والإمام الباقي يقول أيضاً : وقد وجد من يمسه غير طاهر ، فثبت أن المراد به النهي . اهـ حاشية (١) شرح السنة للبغوي (٤٧/٢) .

(٤٣) وتنبه أيضاً إلى أن المحدث (وهو غير المتوضئ) يجوز له أن يقرأ القرآن دون أن يمسه وأما الجنب والحائض فيحرم عليهما المس والقراءة .

(٤٤) أحد العشر المبشرين بالجنة رضي الله تعالى عنهم .

[(فرع) في مذاهب العلماء في مس المصحف وحمله ، مذهبتنا تحريمهما وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وجمهور العلماء] اهـ .
ثم قال : [وهو قول علي وسعد بن أبي وقاص وابن عمر رضي الله عنهم ولم يعرف لهم مخالف في الصحابة] . اهـ .

و — قال اسحق المروزي في « مسائل الإمام أحمد » ص (٥) :
« قلت — لأحمد — : هل يقرأ الرجل على غير وضوء ؟ قال : نعم ، ولكن لا يقرأ في المصحف ما لم يتوضأ . قال إسحق — بن راهويه — : كما قال ، لما صح قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا يحس القرآن إلا طاهر ، وكذلك فعل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعون » فتأمل ، ونحوه في « مسائل الإمام أحمد » رواية ابنه عبد الله ص (٣٣) .

فصل

في أدلة من أباح القرآن للجنب والحائض مع الرد عليها

١ — احتجوا بقول السيدة عائشة : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يذكر الله على كل أحيانه » رواه مسلم .

والجواب عليه : أنه ليس في هذا الحديث دلالة على أنه كان يقرأ القرآن وهو جنب ، بعد أن ثبت الحديث بأنه : « لم يكن يحجبه عن القرآن شيء ليس الجنبه » أي : إلا الجنابة ، فالحديث يثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في جميع أحيانه يذكر الله إما بالتسبيح أو بالتهليل أو بالاستغفار أو بالتكبير أو بالقرآن أو بغير ذلك ، وإذا كان جنباً لم يكن يقرأ القرآن بل كان يذكر الله بباقي كلمات الذكر التي يجوز للجنب أن يذكرها ، فما احتجوا به ليس فيه دلالة أصلاً لما ادّعوه .

وإذا احتمل أنه التسبيح مثلاً أو قراءة القرآن فإنه قد تقرر في الأصول بأنه : إذا طرأ الاحتمال سقط الاستدلال ، ومنه يتبين ضعف الاستدلال الذي جاءوا به .

٢ — واحتجوا بأنه قد ثبت في الصحيح بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للسيدة عائشة في الحج وكانت حائضاً :

« افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوي » والحاج قد يقرأ القرآن .

وجوابه : أن هذا استدلال مضحك جداً ، لأن السيدة عائشة سألته صلى الله عليه وآله وسلم عن

مناسك الحج المشهورة ، ما يحل لها من تلك المناسك كالوقوف بعرفة والسعي والرمي والطواف وأمثالها وما لا يحل لها أن تأتيه ، وهي تعرف أن الحائض مما لا يجوز لها الصوم والصلاة وقراءة القرآن .

وعلى هذا الاستدلال السخيف يمكن للمحيز أن يقول يجوز للحائض خاصة أن تصلي لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للسيدة عائشة « افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوي » ومن أفعال الحج الصلاة . والصحيح ليس كذلك ومنه يتبين بطلان هذا الاستدلال مع سخافته .

٣ — وقالوا محتجين لجواز مس القرآن للحنب والحائض : إن المراد بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : (لا يمَس القرآن إلا طاهر) المراد لا يجوز مسه للكافر ولا يمسه إلا المؤمن .

وجوابه : أن هذا غلط فاحش لأن رواية : (لا تمس القرآن — بالناء في تمس — إلا وأنت طاهر) للحكيم بن حزام الصحابي المسلم تبطل هذا التأويل الفاضل ، ورواية « نهى رسول الله أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب » التي رواها الدارقطني وقال إسنادها صالح يبطل ذلك التأويل أيضاً مع آثار الصحابة سيدنا سلمان وسيدنا سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنهما .

وأيضاً : لفظة طاهر تستعمل للمتطهر ، قال الإمام النووي في المجموع (٧٢/٢) : يقال في المتوضئ مطهر ومتطهر . اهـ .

وقد استعمل الصحابة رضي الله عنهم لفظة طاهر فيمن ارتفع حدثه ، روى الإمام أحمد في مسنده (٥٢٢/٥) وأبو داود في سننه (١٢/١) حديث (٤٦) عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر قال : « رأيت وضوء عبد الله بن عمر لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر^(٤٥) عمن هو ؟ فقال : حدثنيه أسماء بنت زيد بن الخطاب أن عبد الله بن حنظلة حدثها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً وغير طاهر ، فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك لكل صلاة » .. الحديث . رواه الدرامي (١٦٨/١) والترمذي (٨٦/١) قال ابن كثير في التفسير آية الوضوء من تفسيره : « إسناده صحيح » ، وفي كتاب الجنائز باب (٥٦) من صحيح البخاري : (وكان ابن عمر لا يصلي إلا طاهراً) أي : على الجنائز ، قال الحافظ في شرحه في الفتح (١٩٠/٣) : وصله مالك في الموطأ عن نافع بلفظ : « إن ابن عمر يقول : لا يصلي الرجل على الجنائز إلا وهو طاهر » .

قلت : وما قدمناه يتبين بطلان ادعائهم أن المراد بالطاهر : المسلم ، وبطلان قولهم أن المراد لا يمَس القرآن المشرك وإنما يمسه المؤمن المسلم .

٤ — واحتجوا بقصة هرقل وفيها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث له كتاباً وهو مشرك

(٤٥) أي متوضئ كان أو غير متوضئ كما هو ظاهر .

يدعوه إلى الإسلام وفيه آية .

وجوابه : هو ما قاله الإمام النووي في المجموع (٧٢/٢) : حيث قال :
[والجواب عن قصة هرقل أن ذلك الكتاب كان فيه آية ولا يسمى مصحفاً] . اهـ .
وقال الإمام الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٩/١) :

[على أن في الاستدلال بذلك — أي في قراءة الجنب للقرآن — من هذه القصة نظراً ، فإنها واقعة عين لا عموم فيها ، فيقيد الجواز على ما إذا وقع احتياج إلى ذلك كالإبلاغ والإنذار — أي بالآية وبالأيتين كما تقدم قوله كما في هذه القصة ، وأما الجواز مطلقاً حيث لا ضرورة فلا يتجه] انتهى .

وقال في الفتح (٤٠٨/١) : [ونص أحمد أنه يجوز مثل ذلك في المكاتب لمصلحة التبليغ] اهـ .
قلت : والذين أباحوا القرآن للجنب والحائض إن استدلوا بهذه القصة تناقضوا ، لأنهم يقولون : المراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : (لا يمسه القرآن إلا طاهراً) أي لا يمسه إلا مسلم ، وهرقل غير مسلم .

(وأقول أيضاً) : إن قصة هرقل فيها فعل ، ونهيه صلى الله عليه وآله وسلم أمته عن مس القرآن قول ، وقد تقرر في علم الأصول أن القول والفعل إذا تعارضا قُدِّمَ القول . فينتج سقوط الاحتجاج بقصة هرقل ، كما قال الحافظ : في الاستدلال بها نظر .

٥ — واحتجوا بأن أبا وائل التابعين أرسل خادمه وهي حائض إلى أبي رزيق فتأتيه بالمصحف فتمسكه بعلاقته ، وقد علقه البخاري في كتاب الحيض (٣) ووصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح كما في الفتح (٤٢/١) .

وجوابه : أن هذا الأثر عن التابعي ليس دليلاً باتفاق ، وقد نص العلماء على أن مذهب الصحابي ليس بحجة كما ذكره النووي في شرح مسلم (٣١/١) فكيف بفعل تابعي ؟
وهذا لو كان حجة ، فهو حجة على الخصم المبيح ، لأن إمساكها بعلاقته ، دون مباشرتها له ، دليل على تحریم مسه عنده وعندهما وجواز حمله بعلاقته ، فالأثر لو كان دليلاً فهو عليهم لا لهم .

فصل

في مسائل تتعلق بالقرآن

(الأولى) : يحرم على المسلم البالغ سواء كان ذكراً أو أنثى إذا لم يكن متوضئاً أن يمس القرآن ، ويجوز له أن يقرأه دون مس إذا لم يكن جنباً أو لم تكن حائضاً .

(الثانية) : يحرم على المعلمة الحائض قراءة القرآن ومسحه وجمعه ، ويجوز لها أن تأمر طالبة بقراءته وهي تسمع ، لأن الجنب يجوز له أن يستمع للقرآن ، وكذا الحائض ، بدليل قول السيدة عائشة : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يتكئ في حجري وأنا حائض ثم يقرأ القرآن » .

(الثالثة) : يجب على الطلاب البالغين في المدارس وغيرها أن يتوضأوا قبل درس القرآن ، وينبغي للمسلم أن يحافظ على الوضوء سواء كان في درس القرآن أم لا ، فإذا كانت حصّة القرآن أثناء الحصص الثلاثة الأولى توضع قبلها ، أو أثناء الثلاثة الأخيرة توضع في (الفرصة) الاستراحة التي بعد الحصص الثلاثة الأولى ، ولا ينبغي أن يُضاع الوقت في حصّة القرآن فيخرج الجميع للوضوء أول تلك الحصّة ، وكثير منهم لا يحشون الله تعالى لأنهم يريدون اللعب وإضاعة الوقت .

(الرابعة) : لا يجوز أن تُفتى المعلمة الحائض بأنه يجوز لها أن تُدرّس القرآن وهي كذلك ، لأننا ينبغي لنا أن نقود الناس إلى أحكام الشريعة ، لا أن نقود أحكام الشريعة ونمليها إلى أهواء الناس .

وبعض المفتين يخافون من العامة فيحاولون إرضائهم بالفتوى التي يرضونها ولو كانت باطلة شرعاً ، وبعضهم يقول : في المسألة قولان !

وأقول : عبارة (في المسألة قولان) مرض خطير مآله الانحلال من الدين ، ولنا رسالة خاصة أوضحنا فيها فساد « هذه العبارة » يسّر الله نشرها ، فالعالم والمفتي إذا سئل عن أمر فإنه يجب عليه أن يجيب بما يدين الله هو به في هذه المسألة ، فإن أعجب السائل أخذ وإن لم يعجبه فشأنه وهو آثم إن تركه وهو يعلم في قرارة نفسه إنه هو الحق ، ولا يجوز للعالم أن يتحول عن ما يدين الله به إلى قول آخر لا يعتقد صحته ولا يسعفه الدليل ليُرضي السائل .

(الخامسة) : يحرم على الجنب والحائض أن يقرأ القرآن كل منهما القرآن أو أن يمسه ، ويجوز لهما أن يمرّاه على القلب ، أو ينظر فيه إذا فتحه لهما متطهر وأن يطالعه دون تحريك اللسان ، ويجوز لهما

سماع القرآن كما مرَّ .

(السادسة) : ينبغي لمن أراد أن يقرأ القرآن أن يعظّمه فلا يضعه على رجله ، ولا يمد رجله إليه ، ولا يضعه على الأرض ، بل يرفعه إما على (طاولة) شيء مرتفع أو يحمله بيده رافعاً له ، فإنه كتاب الله تعالى فيجب احترامه ﴿ ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب ﴾

(السابعة) : ينبغي لمن أراد أن يقلّب صفحات القرآن الكريم أن لا يستعمل ريقه (بصاقه) ليستعين به على التقلب فإننا قد رأينا بعض الناس يفعل ذلك وهو إن لم يكن حراماً فهو مكروه .

قال صاحب نظم النوازل العلامة سيدي عبد الله العلوي الشنقيطي :

ولا يُكْفَرُ بتقليب الورق من مصحف بالريق مَنْ عليه شَقٌّ
كما به أبو عليّ قد قضى وفيه بحثُ برّقه قد أغمضاً

قال الشارح :

يعني أن تريق الأصابع لتقلب ورق المصحف لمن شق عليه وإن كان حراماً لا يصل لرتبة الكفر لأنه لم يصحبه استخفاف ولا قذارة كبيرة ، كما قضى بذلك أبو علي السنائي ، قوله (وفيه بحث برقه قد أغمضاً ..) إشارة لشدة الخطر فيه .

(الثامنة) : يجوز للصبي الذي لم يبلغ أن يُمكن من حمل المصحف والقراءة فيه وتعلّمه ، وعلى الولي كالأب والأم ونحوهما أن يأمره بالوضوء ليتعلّم ويتعود ويتدرّب .

ومن أراد معرفة آداب القرآن وحملته فعليه بكتاب الإمام النووي رحمه الله تعالى (التبيان) فإن فيه ما يشفي الغليل .

وهذا ما أردت بيانه وإيضاحه والتدليل عليه قاصداً تعظيم القرآن العظيم ، وتنزيه الكتاب الكريم وأسأل الله تعالى الإخلاص في النية والقول والعمل ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

فرغت منه ليلة السبت ٥ رمضان ١٤١٠ من هجرة سيد الأنام سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم والحمد لله تعالى على توفيقه .

القول المبتوت

في صحة حديث

صلاة الصبح بالقنوت

تأليف

حسن بن علي السقاف

عفا الله تعالى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء القنوت

عن سيدنا الحسن بن سيدنا علي رضي الله عنهما قال :

« علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلمات أقرهن في الوتر : اللهم اهديني فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وفقني شر ما قضيت ، فإنك تقضي ولا يقضى عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، تباركت ربنا وتعاليت ، و صلى الله على النبي » .

رواه النسائي واللفظ له وأبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي بسند صحيح .
وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقرأ في الصبح بعد الركوع كما روى البيهقي وغيره فيقول :

« اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ولا نكفرك ، ونؤمن بك ، ونخلع من يفرجك ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك ، إن عذابك الجد بالكفار ملحق ، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات ، وأصلح ذات بينهم ، وألف بين قلوبهم ، واجعل في قلوبهم الإيمان والحكمة ، وثبتهم على ملة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأوزعهم أن يوفوا بعهدهم الذي عاهدتهم عليه ، وانصرهم على عدوك وعدوهم إله الحق واجعلنا منهم » .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد له وكفى ، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى ، وعلى آلهم آل الوفى ، ورضي الله عن الصحابة ومن على السنة سار واقتفى .

أما بعد :

فقد زعم أناس أن القنوت في صلاة الصبح بدعة وأن مذهب الشافعية في هذه المسألة غير موافق للسنة ، بناء على حديث سيدنا أنس وغيره : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنت بعد الركوع شهراً يدعو على قوم ثم تركه » ، وذهب هذا الزاعم إلى أن حديث سيدنا أنس رضي الله عنه الذي فيه : « لم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا » حديث ضعيف اعتماداً على كلام الألباني في تضعيفه .

والجواب على ذلك عندي :

أن حديث سيدنا أنس : « لم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا » حديث صحيح ، صححه جماعات من أكابر الحفاظ وتضعيف الألباني له غير مقبول لما سأبينه وأفصله إن شاء الله تعالى ، وهو غير معارض للحديث الصحيح : « قنت شهراً يدعو على قوم ثم تركه » وذلك لأن معنى ذلك أنه ترك الدعاء على القوم في القنوت ولم يترك القنوت بدليل قول سيدنا أنس رضي الله عنه وهو راوي كل من الحديثين كما في سنن البيهقي وغيره بسند صحيح : « قنت شهراً يدعو عليهم ثم تركه فأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا » وهذا الذي قررناه هو قول جماعة من أئمة المحدثين ونقله البيهقي في سننه (٢/٢٠١) عن عبد الرحمن بن مهدي حيث قال : « إنما ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم اللعن » اهـ أي لم يترك القنوت وإنما ترك لعن القوم فيه وسياق جميع الأحاديث يثبت ذلك .

فصل

في عرض الأحاديث لتوضيح ذلك

١ — روى البخاري (فتح ٢/٤٩٠) ومسلم بنحوه (١/٤٦٩) : من حديث سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « إنما كنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الركوع شهراً ، أراه كان بعث قوماً يقال لهم القراء زهاء سبعين رجلاً إلى قوم من المشركين دون أولئك ، وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عهد ، ففقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهراً يدعو عليهم » .

٢ — وفي البخاري أيضاً (فتح ٢/٤٩٠) ومسلم بنحوه (١/٤٦٩) عن سيدنا أنس رضي الله عنه : « ففقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهراً يدعو على رعل وذكران » .

٣ — وروى الإمام مسلم في صحيحه (١/٤٦٩) حديث رقم ٣٠٤ عن سيدنا أنس : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقت شهراً . يدعو على أحياء من أحياء العرب ثم تركه » .

قلت : هذا الحديث صريح في أنه صلى الله عليه وآله وسلم ترك الدعاء على القوم ، فيستفاد من ذلك أن لفظة « تركه » تعود على لعن القوم لا على أساس الفتوى في صلاة الصبح .

٤ — ويشهد لهذا المعنى ويؤيده أيضاً رواية مسلم في صحيحه (١/٤٦٨) / رقم ٢٩٨ : عن محمد قال : قلت لأنس : هل فقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الصبح ؟ قال : نعم ، بعد الركوع يسيراً^(٤٦) .

٥ — وروى البزار (كشف الأستار ١/٢٦٩) عن سيدنا أنس :

« أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقت حتى مات ، وأبو بكر حتى مات ، وعمر حتى مات » قال الحافظ نور الدين الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢/١٣٩) : رجاله موثقون . قلت : وهو متصل صحيح .

فمن هذه الأحاديث يتضح ما قررناه وهو أنه لا معارضة بين حديث : « فقت شهراً ثم تركه » وبين حديث : « لم يزل يفتن في الفجر حتى فارق الدنيا » والقاعدة الأصولية ناصة على وجوب الجمع بين الأدلة إن أمكن ، وهنا أمكن ذلك بوضوح ، وبذلك قال الحافظ البيهقي في سننه (٢/٢٠١) ونقله

(٤٦) معنى (يسيراً) عندنا أي دعا دعاءً قصيراً ولم يُطْل .

عن الحافظ عبد الرحمن بن مهدي سيد الحفاظ ، كما نعته الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٩٢/٩) .

٦ — وعن سيدنا أنس بن مالك قال :

« مازال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا » رواه الإمام أحمد في مسنده (١٦٢/٣) وانظر الفتح الرباني (٣٠٢/٣) والبخاري ، قال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٣٩/٢) : « رجاله موثقون » . والبيهقي (٢٠١/٢) ونقل تصحيحه عن الحاكم وأقره . والدارقطني (٣٩/٢) وعبد الرزاق المصنف (١١٠/٣) وابن أبي شيبة (٣١٢/٢) والبغوي في شرح السنة (١٢٤/٣) قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرح المذهب « المجموع » (٥٠٤/٣) : « حديث صحيح رواه جماعة من الحفاظ وصححوه ومن نص على صحته : الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي البلخي ، والحاكم أبو عبد الله في مواضع من كتبه والبيهقي ، ورواه الدارقطني من طرق بأسانيد صحيحة » اهـ .

٨ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كان إذا رفع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في آخر ركعة قنت » . رواه الحافظ ابن نصر في كتاب « قيام الليل » ص (١٣٧) بإسناد صحيح^(١٧) .

٩ — عن العوام بن حمزة قال : « سألت أبا عثمان عن القنوت في الصبح بعد الركوع قلت : عمن ؟ قال عن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم » رواه البيهقي في سننه (٢٠٢/٢) وقال : هذا إسناد حسن .

١٠ — وعن عبد الله بن معقل قال : « قنت علي رضي الله عنه في الفجر » رواه البيهقي في سننه (٢٠٤/٢) وقال : هذا عن علي صحيح مشهور .

والسؤال هنا : كيف يثبت القنوت في الصبح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه بالأسانيد الصحيحة ثم يقول المتسلفون بأنه بدعة !!؟

(٤٧) وهذا الدليل لم أذكره في الطبقات السابقة وإنما ذكرته في « صحيح صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم » ص (٢٢٤) .

فصل

في إبطال تضعيف الألباني لحديث القنوت في صلاة الصبح

ذكر الألباني حديث سيدنا أنس : « ما زال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقنّت في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا » في سلسلته الضعيفة (٣/٣٨٤ . برقم ١٢٣٨) ، وحكم عليه بأنّه : منكر . وضعفه بأبي جعفر الرازي الذي رواه عن الربيع بن أنس عن سيدنا أنس :

وَالْخَصُّ كَلَامُ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ بِالنِّقَاطِ التَّالِيَةِ لِأَرْدَها نِقْطَةً نِقْطَةً :

١ — ذكر أن ابن الترمذاني (المشاغب) تعقب البيهقي بقوله :

« كيف يكون سنده صحيحاً وروايه عن الربيع أبي جعفر عيسى بن ماهان الرازي متكلم فيه قال ابن حنبل والنسائي : ليس بالقوي ، وقال أبو زرعة : يهم كثيراً ، وقال الفلاس : سيء الحفظ ، وقال ابن حبان : يحدث بالناكير عن المشاهير » .

٢ — نقل الألباني عن ابن القيم من زاد المعاد ما نصه :

فأبو جعفر قد ضعفه أحمد وغيره ، وقال ابن المديني : كان يُخلط . وقال أبو زرعة : كان يهم كثيراً ... وقال لي شيخنا ابن تيمية قدس الله روحه : وهذا الإسناد ... والمقصود أن أبا جعفر الرازي صاحب مناكير لا يحتج بما تفرد به أحد من أهل الحديث البتة . اهـ .
الجواب على ذلك :

١ — ابن الترمذاني لم ينصف البتة هنا ، بل هو مخطئ ، وكلام الحافظ البيهقي صحيح لا غبار عليه ، لأن ابن الترمذاني نقل قول من جرحه ولم ينقل كلام منوثقه ، ولو نقله لاستبانت جهة الضعف في حديثه ، ولتين أن ضعف حديثه خاص في روايته عن مغيرة .

٢ — اعتماد الألباني على كلام ابن الترمذاني دون التدقيق في نقله وفي كلامه من عدم إنصافه المعروف ، وذلك لأنّه لما وجد كلامه ونقله موافقاً لهواه أقرّه ولم يتعقبه بشيء ، أو هو مقلد لا يميز بين الغث والسمين فلا يجوز التعويل على ما يقول .

٣ — واعتماد الألباني أيضاً على كلام ابن القيم وابن تيمية اعتماد غير مقبول وذلك لأنهما أيضاً نقلوا قول من جرحه دون أن ينقلوا قول من وثقه وعدّله ، بل بتر ابن القيم تمام كلام الحافظ ابن المديني ولم يوضح أن الإمام أحمد له رواية أخرى أثنى فيها على أبي جعفر الرازي وعدّله . وهذا من تعصب ابن القيم وابن تيمية لرأيهما وتصرفهما في الحديث على حسب ما يقضي مذهبهما . ومتابعة الألباني لهما دون

تحصيل تعصب زائد لا معنى له .

٤ — ستر الألباني حقيقة حال أبي جعفر الرازي ولم يبين توثيق الحفاظ أئمة الجرح والتعديل لسه ، وهذا يقضي بأنه لا ينقل بأمانة علمية بل حسب الهوى والمزاج .
فإن قال : إن من المقرر في المصطلح أنه إذا تعارض جرح مفسر مع توثيق فتقديم الجرح المفسر هو المعتمد .

قلنا له : ليس ذلك على إطلاقه ، فكم من ثقة تكلم بعض الحفاظ فيه بما لا يوجب ترك حديثه ، والألباني نفسه كم قبل رجلاً مجروحاً جرحاً مفسراً في كتبه فوثقه وصحح حديثه واعتبر ذلك الجرح مردوداً ، أو اعتبره في جهة من حديثه دون جهة ، والإمام الذهبي صنّف كتاباً خاصاً في هذه المسألة سماه « معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد » والإمام البخاري نفسه متكلم فيه كما في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم بل متروك عنده لأجل مسألة اللفظ وهو جرح مفسر لكنه مردود عندهم وإن جاء عن أئمة كبار ، ومنه يتضح أنه لا بد من التأمل في حال الرجل ولا يكفي التقليد دون تفهم أو بتعصب كما فعل الألباني .

٥ — نقل ابن الترمكاني أن ابن حبان قال : يحدث بالناكير عن المشاهير . اهـ
لا يوجب ترك حديثه وعدم الاحتجاج به ، لأنهم عنوا بالناكير أحياناً كثيرة مجرد التفرد كما قال الحفاظ ابن حجر في مقدمة الفتح (٣٩٢) في ترجمة بريد ابن عبد الله .
أقول : ولنعرض ترجمة بريد هذا كما ذكرها الحفاظ في مقدمة الفتح لتأملها ، وهو من رجال الستة : قال الحفاظ هناك :

[وثقة ابن معين والعجلي والترمذي وأبو داود وقال النسائي ليس به بأس وقال مرة ليس بذلك القوي ، وقال أبو حاتم ليس بالمتين يكتب حديثه ، وقال ابن عدي : صدوق وأحاديثه مستقيمة وأنكر ما روى حديث « إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها » مع ذلك فقد أدخله قوم في صحاحهم . وقال أحمد : روى مناكير . قلت : احتج به الأئمة كلهم ، وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة] .
اهـ كلام الحفاظ من هدي الساري (٣٩٢) .

٦ — لا عمرة بتجريح ابن حبان بشكل عام وخصوصاً إن عارض توثيق أمثال يحيى بن معين وعلي المديني وأمثالهم .

قال الحفاظ الذهبي في « الميزان » (٢٧٤/١) في ترجمة أفلح بن سعيد المدني : « وقال ابن حبان : يروي عن الثقات الموضوعات ، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال . قلت : ابن حبان ربما قصّب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه » اهـ كلام الذهبي .

وقال الذهبي في «الميزان» (٢٩٠/١) في ترجمة أيوب بن عبد السلام :

[إن ابن حبان صاحب تشنيع وشغب] . اهـ وكذا قال في ترجمة عارم^(٤٨) في الميزان نحو هذا ورد على تجريح ابن حبان ، فتأمل .

٧ — نقل الألباني عن ابن القيم أن الإمام أحمد ضعف أبا جعفر الرازي ولم يذكر ابن القيم — تدليساً — أن الإمام أحمد قال فيه أيضاً : صالح الحديث .

وتبع ابن القيم على هذا العمل الألباني (١١)

٨ — نقل ابن القيم أن ابن المديني قال في أبي جعفر الرازي : « كان يُخَلِّطُ » ، وبتر تمام كلام ابن المديني غشاً وتدليساً وتبعه على هذا الألباني ، فإن ابن المديني قال : هو ثقة عندنا وكان يخلط فيما روى عن مغيرة . اهـ انظر « تهذيب التهذيب » (٦٠/١٢) وهذا الحديث — حديث القنوت — لم يروه أبو جعفر عن مغيرة بل رواه عن معاذ بن أنس فتنبه !

٩ — وأما قول ابن القيم وابن تيمية في زاد المعاد الذي نقله الألباني : (إن أبا جعفر الرازي صاحب مناكير لا يحتج بما تفرّد به أحد من أهل الحديث البتة) فقول باطل وكلام مردود لأمرين :
(الأول) : أن قولهما (صاحب مناكير) هو قول ابن حبان ولا عبرة به كما قدمنا .

(الثاني) : أن قولهما (لا يحتج بما تفرّد به أحد من أهل الحديث البتة) كذب ومردود ، وذلك لأن الحديث صححه الإمام الشافعي وهو مذهبه ، وصححه الحاكم والبيهقي كما في سننه (٢٠١/٢) ، وصححه الإمام النووي في الأذكار وفي المجموع (٥٠٤/٣) حيث قال : « حديث صحيح رواه جماعة من الحفاظ وصححوه ومن نص على صحته : الحافظ أبو عبد الله البلخي ... » اهـ . قلت : وكذا صححه أو حسنه البغوي في شرح السنة بإقراره الحاكم . وكذلك صححه شيخ الحفاظ ابن حجر وهو الحافظ ابن الملقن في تحفة المحتاج (٣٠٣/١ — ٣٠٤) وكذلك الحافظ الحازمي في الاعتبار ص (٩٨) حيث قال : « حديث صحيح أبو جعفر الرازي الذي في سنده ثقة ، وقال صاحب الإمام بعد أن أخرجه : في إسناده أبو جعفر الرازي وقد وثقه غير واحد » . اهـ

قلت : فابن دقيق العيد ممن صححه أيضاً وقال ابن الملقن : قال ابن الصلاح : هذا حديث قد حكم بصحته غير واحد من حفاظ الحديث ، وغالب هؤلاء الحفاظ الذين ذكرت أسماءهم قبل زمن ابن تيمية ، فكيف يقول هو وتلميذه ابن القيم : لا يحتج بما تفرّد به أحد من أهل الحديث البتة !!؟

(٤٨) واسم عارم محمد بن الفضل السدوسي .

١٠ — وثق أبا جعفر الرازي أكابر الحفاظ وفصلوا جهة الضعف في حديثه وبينوها ، وهي روايته عن مغيرة ، وهذا الحديث الذي نحن بصده لم يروه عن مغيرة وإنما رواه عن معاذ بن أنس ، ولنذكر قول من وثقه :

قال الإمام أحمد : صالح الحديث .

وقال ابن معين : كان ثقة خراسانياً ، وقال مرة أخرى : ثقة وهو يغلط فيما يروي عن مغيرة .

وقال علي بن المديني : يخلط فيما يروي عن مغيرة ، كان عندنا ثقة .

وقال ابن عمار الموصلي : ثقة .

وقال أبو حاتم : ثقة صدوق صالح الحديث .

وقال ابن سعد : كان ثقة .

وقال الحاكم : ثقة .

وقال ابن عبد البر : هو عندهم ثقة عالم بتفسير القرآن .

وقد قطع القول فيه وبته الحافظ ابن عدي في الكامل (١٨٩٥/٥) فلخص قول من وثقه وقول من جرحه فقال :

« ولأبي جعفر الرازي أحاديث صالحه مستقيمة يرويها ، وقد روى عنه الناس وأحاديثه عامتها مستقيمة وأرجو أنه لا بأس به » . اهـ فتأمل ، وكل ذلك لم يذكره الألباني فالثقة تعالى حسيه .
وتبين أن جرح من جرحه منحصر في روايته عن مغيرة لا غير ، وهذا الحديث ليس منها ، فانهدم تضعيف الألباني له ، وظهر تلاعبه وتدليسه في تضعيفه ، وعدم نقله الكلام بتمامه ، وخصوصاً كلام ابن المديني .

١١ — حكم الألباني على الحديث بأنه منكر لأنه — كما يظهر لنا — اعتبر أن أبا جعفر الرازي ضعيف خالف حديثه حديث الثقات الذين رويوا عن سيدنا أنس أنه قال : « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكث شهراً يدعو على القوم ثم تركه » فظن الألباني أنه ترك القنوت ، وليس كذلك كما بينا ، وإنما ترك الدعاء على القوم في القنوت . ولم يتنبه الألباني لهذا الجمع لأنه لم يتلق العلم على أهله وإنما تلقفه من بطون الكتب ، وقد قال : أهل الحديث والعلماء لا يؤخذ العلم من صحفي ، وقالوا : (إن من البلية تشيخ الصحفية) .

وقد تنطع الحويني أحد مقلدي الألباني المفتونين به ، فزاد على كلام شيخه وقال عن هذا الحديث : منكر جداً وذلك في كتاب له سماء (النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة) ص (٤٥) وكلامه حقيقة هناك : باطل ، بل منكر جداً . وما رددنا به على الشيخ نرد به على ذاك المقلد وأمثاله .

وبذلك أكون قد إستوفيت بيان صحة حديث سيدنا أنس : (ما زال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا) على وجه الإختصار ، تاركاً لبعض إستشكالات المتسلفين التي لا تحتاج لرد ولا لتعقب . ١٢ — ذكر الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرح المذهب (٥٠٤/٣) من ذهب من أهل العلم إلى ما ذهبنا إليه وقرّناه فقال :

[(فرع) في مذاهب العلماء في إثبات القنوت في الصبح :

مذهبنا أنه يستحب القنوت بها سواء نزلت نازله أو لم تنزل ، وبهذا قال أكثر السلف ومن بعدهم أو كثير منهم ، وممن قال به أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي وابن عباس والبراء بن عازب رضي الله عنهم رواه البيهقي عنهم بأسانيد صحيحة ، وقال به من التابعين فمن بعدهم خلائق وهو مذهب ابن أبي ليلى والحسن ابن صالح ومالك وداود] . اهـ كلام الإمام النووي .

قلت : وورد عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم لم يقتنوا ، ولكن صح عنهم بأسانيد صحيحة أنهم قنتوا ، وقد تقرر في الأصول أن المثبت مقدّم على النافي . والألباني يعترف بذلك إذ قال في صفة صلاته (الطبعة التاسعة ص ١٧٠) : والمثبت مقدّم على النافي كما هو معروف عند العلماء . اهـ وكذا يقال في كل أثر ورد تخالفاً لما قرّرناه .

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ، والحمد لله رب العالمين ، كان الفراغ منها يوم ١٥ رمضان

١٤١٠ هـ .

التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد

تأليف

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين ، أنا كفيناك المستهزئين ، الذين يجعلون مع الله إلهًا آخر فسوف يعلمون ، ولقد نعلم أنك يضيق صدرك بما يقولون ، فسبح بحمد ربك وكن من الساجدين ، واعبد ربك حتى يأتيك اليقين ﴾ .

اعلم أن هذه الرسالة مبنية على قول الله تعالى ﴿ هو الأول والآخر ﴾ وعلى حديث : « كان الله ولم يكن شيء غيره » ، وإنني أسوقه ببعض أسانيده التي اتصلت بي فأقول وبالله التوفيق :

حدثني سيدي الإمام العلامة الفقيه المسند عبد القادر بن أحمد السقاف قال : حدثني الإمام المسند سيدي محمد بن هادي السقاف ،

(ح) وأنبأني السيد علي بن محمد بن الهادي السقاف عن أبيه محمد بن الهادي السقاف

(ح) وأنبأني العلامة المسند أبي الفيض محمد ياسين القاداني المكي قال : أخبرني محمد ابن هادي السقاف عن عوض ابن محمد العفري الزبيدي عن السيد إسماعيل البرزنجي ،

(ح) وأخبرني إمام العصر الحافظ المحدث الأصولي أبو الفضل عبد الله ابن الصديق الحسيني أعلى الله درجته عن المسند أم البنين آمنة بنت عبد الجليل عن أحمد بن إسماعيل البرزنجي عن صالح الفلاني عن ابن سينا الفلاني عن المسند الرواية الصوفي أحمد بن عجيل الزبيدي عن الامام يحيى الطبري المكي عن جده الامام محب الدين الطبري عن برهان الدين إبراهيم بن محمد الرسام عن عبد الرحيم الفرغاني قال حدثنا محمد بن شاذ بنحت الفرغاني قال سمعت ابن شاهان قال سمعت محمد بن يوسف الفريسي قال حدثنا الإمام : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ،

(ح) وحدثني السيد المحدث عبد العزيز الغماري ، قال : حدثنا شقيقنا الحافظ أبي الفيض أحمد بن الصديق الغماري ،

(ح) وأنبأنا العلامة الشيخ محمد المنتصر الكتاني الحسيني عن عبد الحي الكتاني صاحب « فهرس الفهارس والأنبات » ،

وعن سيدي عبد الله بن الصديق ، قال : عبد الحي : حدثني جعفر بن إدريس الكتاني عن عبد الغني الدهلوي عن محمد عابد السندي ،

(ح) وأنبأني العلامة الأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري قال : حدثنا شقيقنا الحافظ أحمد بن الصديق الغماري قال حدثنا محمد القاقجي ثنا محمد عابد السندي ثنا عبد الرحمن بن سليمان الأهدل ثنا أمر الله بن عبد الخالق المزجاجي ثنا ابن عقيلة المكي ثنا أحمد الدمياطي ثنا محمد المنوفي ثنا أبو الخير

الرشيدي ثنا العلامة زكريا الأنصاري ثنا الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني عن المسند إبراهيم التنوخي عن أبي العباس الحجار عن سراج الدين الزبيدي عن عبد الأول الهروي عن جمال الإسلام الداودي عن أبي محمد عبد الله السرخسي عن محمد بن يوسف الفربري عن أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري ،

وبجميع الأسانيد المتقدمة الى صحيح الإمام البخاري قال البخاري في الصحيح :
حدثنا عمر بن حفص بن غياث ، حدثنا أبي حدثنا الأعمش ، حدثنا جامع بن شداد عن صفوان بن محرز ، أنه حدثه عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال : دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعقلت ناقتي بالباب . فأتاه ناس من بني تميم فقال : « اقبلوا البشرى يا بني تميم » قالوا : قد بشرتنا فأعطنا (مرتين) ثم دخل عليه ناس من أهل اليمن فقال : (اقبلوا البشرى يا أهل اليمن أن لم يقبلها بنو تميم) قالوا قد قبلنا يا رسول الله . قالوا جئناك نسألك عن هذا الأمر . قال : « كان الله ولم يكن شيء غيره » الحديث .

وهذا أو أن الشروع في المقصود :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الأول بغير ثاني ، القديم لا عن وجود زمان ، الذي قصرت صنعة الأوهام عن إدراكه وحات ، وضَلَّتْ صنعة الأفهام عن بلوغ مدى صفاته وحالت ، المنزه عن الولد والصاحبة ، العاجزة عن إحاطة العلم به دلائل العقول الصافية الصائبة ، ذي المشيئة التحلية بالمضياء ، والقدرة التحلية عليها تصاريف القدر والقضاء ، والعظمة الغنية عن العون والظهير ، المتعالي بها عن الكفاء والنظير ، والمتعاضم أن يناله الحد ، أو يحتاله العد ، أو يحصره الأمد ، الذي لا أحد ينصره ، ولا ولد يشفعه ، ولا عدد يجمعه ، ولا مكان يحسكه ، ولا زمان يدركه ، ولا فهم يقدره ، ولا وهم يصوره ، تعالى أن يقال كيف هو أو أين ، أو دفع بفعله النقص والشين ، فعزته مكتفيه عن العضد والنصير ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .

أما بعد :

فهذه الرسالة كاشفة جامعة ، لمسألة قدم العالم ومسألة الحد لله تعالى ، اللتان قال بهما ابن تيمية في مواضع من كتبه ومؤلفاته ، واللتان أنكر العلماء عليه لأجلهما ولغيرهما أشد الإنكار ، وشنعوا عليه لأجلهما أشد التنسيع والانتهاز ، جهراً واسراراً ، إذ أن العقيدة الإسلامية لا تعرف المداهنات لمعارضها ، ولو كان من الأحباب والأصحاب ، والقراة والأتراب ، ولو كان مضاحضها متصفاً بأنواع الأعمال الخيرية والمجاهدات ، قائماً بأصناف أنواع العبادات ، لقوله سبحانه : ﴿ وَقَدْ مَنَّا عَلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾ أي أعمالاً زاهقات ، وأفعالاً ذاهبات ، فلنذر التعاطف مع المخطئين ، والميل مع الدنيا والدراهم والهوى الزاللين الثمانين ، وَلَنَكْتَفِيَّ بِعَظْمَتِهِمُ لِلرَّجُوعِ إِلَى الطَّرِيقِ الْقَوِيمِ ، ولتكن في أنفسنا غيرة لرب العالمين ، الذي وصفوه بصفات المخلوقات ، وحَدَّوه تشبيهاً بالمحدثات ، وأشركوا معه في قدمه العوالم والكائنات ، ولنبدأ بشرح أول هذه القضايا العويصات ، فنقول مستجيرين بحسن تأييد القدير ، الذي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير :

مسألة قدم العالم

اعلم أن عقيدة الإسلام جاءت مبينة بأن الله تعالى : (هو الأول) الذي تفرد وحده بالقدم ، حيث لم يكن إنس ولا جان ، ولا ملائكة أو شيطان ، ولا مكان ولا زمان ، ولا أرض ولا سماء ، ولا قلم ولا ماء ، ولا عرش ولا هواء ، ولا فرش ولا ضياء ، ولا ظلمة ولا نور^(٤٩) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كما في صحيح البخاري وغيره : (كان الله ولم يكن شيء غيره) وفي رواية (كان الله ولم يكن شيء معه) وفي رواية (كان الله ولم يكن شيء قبله)^(٥٠) وجاء أيضاً في صحيح الحديث : (إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم ، وأمره أن يكتب كل شيء يكون) ، وأئمة الإسلام نقلوا الإجماع على أن الله تعالى كان وحده في الأزل ولم يكن معه شيء من المخلوقات ، بل نقلوا الإجماع على كفر من خالف في هذا ووافقهم ابن حزم في مراتب الإجماع ص (١٦٧) وذكره الحافظ القاضي عياض في الشفاء وغيرهم ، وهو أمر معلوم من الدين بالضرورة كما سيمر بنا أثناء هذه الرسالة من نقول علماء الإسلام إن شاء الله تعالى ، ولننقل ما يقوله الامام القاضي عياض في الشفا (٦٠٦ / ٢)^(٥١) ، ناقلاً لجملة من الاعتقادات الكفرية التي يجب حفظ الإيمان منها ، قال : (أو — اعتقد — أن معه في الأزل شيئاً قديماً غيره ، أو أن تمّ صانعاً للعالم سواه ، أو مُدبراً غيره فذلك كله كفر بإجماع المسلمين) .

(٤٩) الظلمة والنور مخلوقان لقوله تعالى : ﴿ وجعل الظلمات والنور ﴾ أي خلق الظلمات والنور .

(٥٠) قال الإمام المحدث عبد الله الغماري في الصبح السافر ص (٣٨) : ((وتعصب — ابن تيمية — لرأيه اعماه عن فهم الروايتين اللتين لم يكن بينهما تعارض لأن رواية (كان الله ولم يكن شيء قبله) تفيد اسمه : الأول ، بدليل : (أنت الأول فليس قبلك شيء) ورواية (كان الله ولم يكن شيء غيره) تفيد معنى اسمه : الواحد ، بدليل : رواية (كان الله قبل كل شيء) اهـ .

(٥١) قال الإمام المحدث عبد الله بن الصديق في كتابه الصبح السافر (٥٤) معرّفاً بالقاضي عياض : ((ومنزلة القاضي عياض معروفة لا تجهل فهو حافظ على طريقة الفقهاء ، إمام في الأصول واللغة والأدب قاض عادل نزيه ، أشعري العقيدة ، ليس بمشبه ، ولا مجسم ، ولا حشوي ، ولم يكن ناصباً ولم يكن يعتقد قدم العالم بالنوع ، وبالجملة هو مفخرة المغرب ... وابن تيمية يخرج كثير من الناس بكلامه ، ويسميه بعضهم شيخ الإسلام ، وهو ناصبي عدو لعلي عليه السلام ، واتهم فاطمة عليها السلام بأن فيها شعبة من النفاق وكان مع ذلك مشبهاً إلى بدع أخرى كانت فيه ومن ثم عاقبه الله تعالى فكانت المبتدعة بعد عصره تلامذة كتبه ونتاج أفكاره وممار غرسه) اهـ . قلت : وهذا قريب من قول الحافظ الذهبي في زغل العلم ص (٢٣) عن ابن تيمية : ((ومبتدعاً فاضلاً محققاً بارعاً عند طوائف من عقلاء الفضلاء) اهـ وسيأتي نقل كلامه بتوسع .

فقوله هنا : (أو أنه معه في الأزل شيئاً قديماً غيره) نفى لقدم العالم بالنوع وتكثير لقائل ذلك ومعتقده وناشره ، وكذا لقدم الأفراد عند كل مبصر لبيب لم يُعشَى على عقله ، وقد صرح جماعات من العلماء بلفظة (نوع) كما سيمر إن شاء الله تعالى ، وكذا بلفظة (حوادث لا أول لها) وأن ذلك كله كفر بواح صراح ، وقال القاضي أيضاً في نفس المراجع السابق :

« وكذلك نقطع على كفر من قال بقدم العالم أو بقائه أو شك في ذلك على مذهب بعض الفلاسفة والدهرية (الشفا ٦٠٦/٢) .

فانضح أن قدم العلم نوعاً أو فرداً شيئاً واحداً من حيث أن مؤدى كل منهما إلى الكفر ، وأن الكل يطلق عليه قدم العالم ، وأينما أطلق لفظ قدم العالم في كلام العلماء فالمراد به ما يشمل النوع والفرد ، إلا عند كل عنيد معثار ، ومعنى قدم العالم بالنوع هو : أن هذا العالم كان قبله عالم آخر وقيل ذلك آخر وهكذا إلى غير بداية أي إلى عدد غير متناه وغير محدود ، وإني أعجب ممن يصف الله تعالى بالحد ويُنزّه المخلوق عن عدد يبلغه الحد ، أو يدركه العد ، والقول بعدم تنامي المخلوقات إلى اللابداية يطله قول الله تعالى : ﴿ وأحصي كل شيء عدداً ﴾ وقوله ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ ، وبعض من يعتقد قدم العلم بالنوع أي تسلسل الحوادث إلى لا بداية يقول متبححاً : إنه إذا قال أن الله تعالى كان وحده في الأزل ولم يكن معه أحد من المخلوقات اقتضى ذلك أنه لم يكن خالقاً ، ثم صار خالقاً ، وأن هذا تعطيل لصفة الخلق ، وهذا الإشكال مع كونه منهاراً باطلاً فجوابه : أن الله تعالى كان في الأزل خالقاً ولم يخلق ، أي أنه اقتضت إرادته ومشيته أن لا يخلق فهو خالق ولم يخلق ، ولو شاء لخلق متى شاء ﴿ والله على شيء قدير ﴾ كما أحر ، وقد أحرنا أنه كان وحده ولم يكن معه شيء في القرآن وعلى لسان رسوله الصادق المصدوق ، والذي وصفه بأنه ﴿ لا ينطق عن الهوى ﴾ .

وقال الإمام أبو حنيفة في « الفقه الأكبر » — المنسوب إليه — : « وكان الله خالقاً قبل أن يخلق ورازقاً قبل أن يرزق » اهـ .

فلماذا يعارض بعض الناس نصوص الشريعة القاطعة لكل شغب بتفاهات عقولهم ؟ وفاسد تخيلاتهم وأحلامهم ؟!!! فسبحان من قال ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ !!!!
وبحضرنا قول من قال :

نطق الكتاب وأنت تنطق بالهوى فهوى الهوى بك في المهاوي المتلفه
أترى الحبيب أترى بجهل ما أتى وأتى شيخك ما أتوا عن معرفه

وقد قال الإمام الغزالي واصفاً الفلاسفة الذين عارضوا القرآن والسنة بعقولهم الفاسدة :

بثلاثة كفر الفلاسفة العدا في نفيها وهي حقيقة مثبتة
علم بجزئي حدوث عوالم حشر لأجساد وكانت ميتة

فعقيدة قدم العالم هي قضية الفلاسفة^(٥٢) التي يراها المسلمون ، فإن الفلاسفة الزائغين قبحهم الله

(٥٢) كما يقول الفيلسوف ابن رشد أحد أتباع أرسطو وأفلاطون في كتابه « فصل المقال » ، ولايضاح ذلك نقول :

بتعلق بمسألة قدم شيء غير الله تعالى ثلاث مسائل كفرة لا بد من توضيحها كل منها مؤداه الى الكفر :

(الأولى) : القول بوجود اله ثان غير الله تعالى وهذا كفر ، وقد أبطله سبحانه وتعالى بقوله : ﴿ لو كان لهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ وهذه لا يقول بها ابن تيمية .

(الثانية) : القول بتسلسل الحوادث إلى غير بداية ، من غير ان يكون هناك مخلوق قديم بعينه وهذا هو المعبر عنه بقدم العالم بالنوع ، أي معية المخلوقات لله في الأزل بجنسها ، دون أن يكون لابتدائها أول وهذا الذي يعتقد ابن تيمية ويقول به ، وهو الموجد في كنه ومولفاته كما سنتقله حرفياً منها ، وهذا القول أبطله الله تعالى كما في نصوص قرآنية ، منها قوله تعالى : ﴿ هو الأول ﴾ ومنها قوله تعالى : ﴿ وأحصى كل شيء عددا ﴾ فلز كانت الحوادث متسلسلة إلى غير أول لم يتصور حشر مالا نهاية له على محدود ، كما أبطل هذا القول أيضاً سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي لا ينطق عن الهوى في قوله : « كان الله ولم يكن شيء غيره » رواه البخاري وإجماع الأمة على ذلك أيضاً ، وأما قول بعض الفلاسفة ومن تبعهم : أننا إذا قلنا بأن الله تعالى كان في الأزل ولم يكن معه شيء غيره اقتضى ذلك تعطيله من الخالقية ، فظاهر البطلان .

وقول ابن تيمية عند إثباته قدم العالم بالنوع : « إن كل ما سوى الله مخلوق وجد بعد أن لم يكن » لا ينفي قوله : بقدم العالم بالنوع ، وإنما ينفي به قدم شيء بعينه ، إرضاء وإيهام في هذا المقام ، ولا سيما أنه قد صرح بهذا الكلام الذي قررته في « المنهاج السنة » (١٠٩/١) حيث قال :

« وحينئذ فيمتنع كون شيء من العالم أزلياً وإن جاز أن يكون نوع الحوادث دائماً لم يزل » فتأمل هذا ، فإن قال بعضهم : إنما أراد ابن تيمية بهذا الكلام : أن الأشياء متعلقة بالمشيئة الأزلية ولم يرد قدم العالم بالنوع !!

نقول له : قولك هذا فاسد ، ينقضه قول ابن تيمية نفسه : « وإن جاز أن يكون نوع الحوادث دائماً لم يزل » فنوع الحوادث الذي يصفه بالديمومة الأزلية ليس هو المشيئة ، ثبت ذلك أيضاً بنصوص كثيرة قالها ابن تيمية سنأتي ، علماً بأن مشيئة الله تعالى متعلقة بالنوع والفرد ، فلا معنى لقول المدافع بباطل أن المراد تعلقها بالمشيئة ، وهل المشيئة متعلقة بالنوع دون الفرد ؟!!!! فابن تيمية قائل بهذه المسألة الثانية بلا شك ولا ريب ، وقوله مع ذلك أن كل ما سوى الله مخلوق حادث بعد أن لم يكن لا ينجيه من ذلك بداهة ، وقد اعترف بذلك الألباني في سلسلته الصحيحة (١١) عند حديث رقم ١٣٣ « أول ما خلق الله القلم » فليراجع .

تعالى قال قسم منهم إن العالم العلوي وهو السماء وما فيها أزلي بمادته وأفراده ، ومن هؤلاء أرسطو وتبعه الفارابي وابن سينا ، ومنهم من يقول أن العالم بأسره قديم الجنس والنوع حادث الأفراد ، وهؤلاء

(الثالثة) : القول بقدم بعض أفراد العالم كالعرش أو الكرسي أو غير ذلك في العالم العلوي ، وهذا قول باطل أيضاً ، وأدلة نقضه نفس الأدلة الناقضة للمسألة الثانية ، وقد صرح ابن تيمية بقدم بعض الأشياء وإن حاول أحياناً أن يقول بأن العرش مخلوق ، فهو يقول لكن يقول بنفس الوقت إنه لا أول له ، ومراده أحياناً بقوله إن العالم مخلوق وله أول هو : العالم السفلي الذي هو : السموات والأرض ، الذي خلقه الله تعالى على حسب ما يراه في ستة أيام ، وأما العالم العلوي الذي فيه العرش والكرسي والقلم واللوحي ففيه حوادث لا أول لها ، كما صرح بذلك في عدة مواضع من كتبه ، وكما صرح به مختصر أفكاره (١١) ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية ، ولنتقل قول ابن أبي العز من شرح الطحاوية مع الإشارة إلى الصفحات ، وأما كلام ابن تيمية فستأتي إن شاء الله تعالى عباراته في ذلك ، قال ابن أبي العز :

قال في شرحه على الطحاوية ١٣٤ — ١٣٥ : بعد أن ذكر حديث كان الله ولم يكن شيء معه :

« والقول الثاني : المراد إخباره عن مبدأ خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام ثم استوى على العرش » ثم قال : « ودليل صحة هذا القول الثاني من وجوه : أحدها : أن قول أهل اليمن (جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر) هو إشارة إلى حاضر مشهود موجود ، والأمر هنا بمعنى المأمور أي الذي كونه الله بأمره وقد أحابهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بدء هذا العالم الموجود لا عن جنس المخلوقات لأنهم لم يسألوه عنه ، وقد أخبرهم عن خلق السموات والأرض حال كون عرشه على الماء ، ولم يخبرهم عن خلق العرش وهو مخلوق قبل خلق السموات والأرض » فهذا تصريح واضح بقدم جنس المخلوقات من ابن أبي العز (١١) وقال ابن أبي العز ص (١٣٢) :

« وأما قول من قال يجوز حوادث لا أول لها من القائلين بحدوث لا آخر لها فإظهار في الصحة من قول من فرق بينهما » .

(إيضاح قضية أن قدم نوع العالم أمر ذهني فقط) :

اعلم أن معنى قولهم أن قدم العالم أمر ذهني ، أي : أن هذا التسلسل الذي لا أول له بزعمهم غير موجود في وقت معين بأجمعه ، وإنما يتصوره الذهن فقط أي العقل ، لكن هذا التسلسل الذي لا أول له بزعمهم غير موجود في وقت معين بأجمعه ، يعني أن هذه الأعداد الهائلة لا يتصور وجودها في لحظة واحدة أو في وقت معين بأجمعه ، وإنما يتصورها الذهن فقط أي العقل ، لكن هذا التسلسل الباطل واقع حتماً بالنسبة لله تعالى على زعمهم .

وتقريب المسألة أكثر للفهم بمثال نقول : إن تسلسل الإنسان من الآن إلى ألف سنة سبقت يُدرك بالنسبة إلينا من جهة أفراده فوجوده الآن أمر ذهني مع كونه حقيقة ملموسة من أوله إلى الآن ، وخصوصاً عند من عاش مثلاً أكثر من ألف سنة فإنسه يشاهده من أوله إلى هذه اللحظة . فتبين أن قول بعضهم : إن قدم العالم أمر ذهني أي غير موجود حقيقة باطل فاسد صادر عن عقل عليل . واتضح أيضاً أن معنى قدم العالم بالنوع هو : أن هذا العالم كان قبله عالم آخر ، وقبل ذلك كان آخر وهكذا إلى غير بداية ، وقد هدمت عقيدة الإسلام هذه العقيدة الباطلة العارية عن الدليل المستمد من آراء أرسطو بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان الله ولم يكن شيء معه » فالحمد لله على توفيقه .

متأخروا الفلاسفة وتبعهم على ذلك ابن تيمية من غير أن ينسب نفسه إلى اتباعهم ، بل نسب ذلك لأهل الحديث ظلماً منه لهم وهم بريئون من ذلك قطعاً ، فلتنقل عباراته التي يصرح بها بأن العالم قديم بالنوع فنقول^(٥٣) :

فصل

في نصوص ابن تيمية وأقواله التي صرح فيها بقدم العالم بالنوع

١ — قال ابن تيمية في كتابه « موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول » المطبوع على هامش منهاج سنته (٧٥/٢) وكذا في درء تعارض العقل له (١٤٨/٢) ما نصه :
« وأما أكثر أهل الحديث^(٥٤) ومن وافقهم فإنهم لا يجعلون النوع حادثاً بل قديماً ، ويفرقون بين حدوث النوع ، وحدوث الفرد من أفرادها كما يفرق جمهور العقلاء بين دوام النوع ودوام الواحد من أعيانه » .

٢ — وقال في « منهاج السنة » (١٠٩/١) ما نصه :
« فيمتنع كون شيء من العالم أزلياً وإن جاز أن يكون نوع الحوادث دائماً لم يزل » .
٣ — وقال في الموافقة (٢٤٥/١) ما نصه :

« قلت : هنا من غلط الذي قبله ، فإن الأزلي اللازم هو نوع الحوادث لا عين الحادث » .

٤ — وذكر أيضاً ابن تيمية في كتابه « شرح حديث عمران بن حصين » صحيفة ١٩٣ ما نصه :

(٥٣) جميع النصوص التي سنقلها من « منهاج السنة » و « الموافقة » هي من الطبعة التي جمع بها الكتابان الواقعة في مجلدين ، وليس في أربعة مجلدات ، فليبحث من لم يجد ذلك في الطباعات الأخرى في صفحات أخرى ، لأن ما نقله هو نقل حربي من كتبه تلك نقلته بنفسه .

(٥٤) قوله : « أكثر أهل الحديث » أفترأ منه عليهم وعلى الأبرياء ، لأن أهل الحديث وغيرهم من علماء المسلمين يكفرون من قال بقدم العالم إجماعاً ، سواء بنوعه أو بأفراده إذ لا فرق بين قدم العالم نوعاً أو فرداً ، إذ أن الكل يطلق عليه قدم العالم ، وإن كان هناك فرق بين الفرد والجنس ، فلا يفرق بينهما إذ أن مودى كل منهما إلى قعر سقر ، فمن قال بواحد منهما أو بكليهما فإنه بإعتقاده الفاسد هذا أثبت أولاً قديماً غير الله تعالى وهذا مما نقضته عقيدة الإسلام في القرآن والسنة مع إجماع من يعتد به في الإجماع .

«وإن قُدِّرَ أن نوعها لم يزل معه فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل^(٥٥) بل هي من كماله» .

٥ — وانظر أيضاً في كتابه «نقد مراتب الإجماع» صحيفة ١٦٧ — ١٦٨ بعد أن أورد ابن حزم باباً بعنوان :

(— باب من الإجماع في الاعتقادات يكفر من مخالفه بإجماع —) ثم قال ابن حزم فيه :

«اتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له خالق كل شيء غيره وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء ، وأن النفس المخلوقة ، والعرش مخلوق ، والعالم كله مخلوق» فقال ابن تيمية متعجباً ناقداً ناقضاً لهذا الكلام الذي أجمعت الأمة عليه وأجمعت على كفر من مخالفه ما نصه :

«وأعجب من ذلك حكايته — أي ابن حزم — الإجماع على كفر من نازع أنه سبحانه لم يزل وحده ولا شيء غيره معه» .

وقد أجاب ابن تيمية على تعجبه هذا أربعة من فحول علماء الأمة وهم الإمام الحافظ ابن دقيق العيد ، والإمام الحافظ الحجة زين الدين العراقي ، والحافظ أمير المؤمنين في الحديث ابن حجر العسقلاني ، والإمام المحدث محمد زاهد الكوثري رحمهم الله تعالى جميعاً ، وقد نقل ابن حجر في «فتح الباري» ذلك فاجمع قول الثلاثة الأول في موضع واحد حيث قال (٢٠٢/١٢) :

«قال شيخنا — أي العراقي — في شرح الترمذي : الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بإنكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس ، ومنهم من غير بإنكار ما علم وجوبه بالتواتر ومنه القول بحدوث العالم ، وقد حكى القاضي عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بقديم العالم^(٥٦) وقال ابن دقيق العيد : وقع هنا من يدعي الحذف في المعقولات ويميل إلى الفلسفة^(٥٧) فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة الإجماع ، وتمسك بقولنا إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرع ، قال : وهو تمسك ساقطاً أما

(٥٥) وأين ذهب يا ابن تيمية قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «كان الله ولم يكن شيء معه» واجماع العقلاء على ذلك !؟

(٥٦) قطعاً سواء كان ذلك بنوعه أو بأفراده لأن في ذلك تكذيب للشرع الذي نص في صحيح الحديث «كان الله ولم يكن شيء معه» وقد ذكر الحافظ عياض ذلك في الشفا (٦٠٦/٢) من الطبعة المستقلة دون شرح الواقعة في مجلدين فلينظرها طلاب الحق .

(٥٧) أي ابن تيمية المعاصر له الذي أظهر ذلك كما يقول ذلك الذهبي أيضاً ، والنكر لهذا مكابر .

عن عمى في البصيرة أو تعام ، لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل . انتهى كلام الحافظ ابن حجر من « فتح الباري » فليُنظره مَنْ شاء .

وأما الرابع الذي أجاب ابن تيمية على تعجبه السالف الذي نقلناه فهو الإمام المحدث العلامة محمد زاهد بن حسن الكوثري رحمه الله تعالى عليه ورضوانه ، حيث قال معلقاً على كلام ابن تيمية في نقد مراتب الإجماع ص (١٦٨) ما نصه :

« لا عجب في القول بإجماع الأمة على كفر من أثبت خالقاً سواه تعالى بالمعنى الذي سبق ، ولا في إكفار من ينكر أنه سبحانه لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ، وإنما العجب كل العجب اجزاء ابن تيمية هنا على القول بحدوث لا أول لها والقول بالقدم النوعي في العالم وقيام الحوادث به سبحانه متعامياً عن حجة إبراهيم عليه السلام المذكورة في القرآن الكريم ومنكراً لما يعزوه لصحيح البخاري « كان الله ولا شيء معه » مع أنه هو القائل — ابن تيمية — بأن ما في الصحيحين يفيد العلم ، يعني اليقين إجراء له بحرى الخبر المتواتر ، ومخالفاً للإجماع البقيني في ذلك ، وأنى يُتصورُ قَدَمٌ للنوع الذي لا وجود له ... وعدم تناهي ما دخل بالفعل تحت الوجود لا يتصوره إلا عقل عليل !!! » اهـ ولتنظر بقية كلامه .

هذا واعلم أن علماء الإسلام الجهابذة الذين يرجع لأقوالهم ويعول على إفتائهم شنعوا على ابن تيمية في مقالته هذه وغيرها أشد التشنيع^(٥٨) ولننقل عباراتهم في ذلك فنقول :

١ — قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » أيضاً (١٣ / ٤١٠) :

[قوله — أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم — « كان الله ولم يكن شيء قبله » تَقَدَّمَ في بدء الخلق بلفظ ولم يكن شيء غيره ، وفي رواية أبي معاوية : « كان الله قبل كل شيء » ، وهو بمعنى « كان الله ولا شيء معه » ، وهو أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها^(٥٩) من رواية الباب ، وهي من

(٥٨) وأما كتاب « الرد الوافر » لابن ناصر الدين : فمن فرح بما فيه فقد فرح في غير مفرح ، لسببين أولهما : لا ينفع المدح في الرجل بعد نبوت الضلال في كتبه وتواتره عنه ، والثاني : وجود التناقض والتدليس في الكتاب المؤيدان إلى سقوطه وعدم اعتباره ، كما فصلنا ذلك في نقضه والرد عليه الذي سينشر قريباً بعون الله تعالى وتوفيقه .

(٥٩) وإثبات عقيدة (حوادث لا أول لها) الفاسدة عند الله تعالى ورسوله ثابتة في كتب ابن تيمية في مواضع كثيرة ، وهو متناقض فيها (١) فتارة يَضَعُ القول بها ، وتارة يثبتها بكل قوة وجراءة راداً كل ما ينقضها من الأدلة القرآنية وغيرها كما فعل ذلك في الموافقة (٦٨/١) المطبوع على هامش منهاجه سنته حيث قال : « وهذا لو قدر أنه دليل صحيح يحتاج إلى مقدمات كثيرة خفية لو كانت حقاً مثل أن يقال هذا يستلزم بطلان حوادث لا أول لها » اهـ .

وقال في « منهاج سنته » (١ / ٢٠٥) :

مستثنى المسائل المنسوبة لابن تيمية ، ووقفت في كلام له^(١٠) على هذا الحديث يرجع الرواية التي في هذا الباب على غيرها مع أن قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس ، والجمع يقدم على الرجوع بالاتفاق] انتهى من فتح الباري .

٢ — ومن المشنعين على ابن تيمية أيضاً : الإمام العلامة ابن حجر الهيتمي في عدة من كتبه :
أ — منها كتابه « الفتاوى الحديثية » حيث قال ص (١١٦) ناقلاً للمسائل التي خالف فيها ابن تيمية إجماع المسلمين :

« وأن العالم قديم بالنوع ولم يزل مع الله مخلوقاً دائماً فجعله موجِباً بالذات لا فاعلاً بالاختيار تعالى الله عن ذلك ، وقوله بالجسمية^(١١) ، والجهة^(١٢) ، والانتقال^(١٣) ، وأنه بقدر العرش لا أصغر ولا أكبر ،

« فصار الدليل موقوفاً على حوادث لا أول لها وهذا الموضع هو المهم الأعظم في هذا الدليل وفيه كثر الاضطراب والتبس الخطأ بالصواب » اهـ وفي هذه النصوص وغيرها إثبات أن ابن تيمية يقول أيضاً بالقدم الفردي وهذا غير القدم النوعي مع أن كلا منهما يطلق عليه عند علماء المسلمين قدم العالم ، ومودى كل منهما إلى الكفر لمعارضته للأدلة الشرعية المتواترة الدالة على حدوث العالم بمنجسه وأفراده ومنها « أول ما خلق الله القلم » .

(٦٠) وقف الإمام ابن حجر العسقلاني كما صرح على قول ابن تيمية في كتاب ابن تيمية : شرح حديث عمران بن حصين فليراجعه من شاء .

(٦١) قوله « بالجسمية » أي قد ثبت في كتب ابن تيمية في عدة مواضع إثبات الجسمية لله تعالى وبيان أن التجسيم والتشبيه ليس مذموماً في الكتاب ولا في السنة ولا عند السلف ، وهذه جراءة بالغة ، وهل يعقل مسلم أن الإسلام المتمثل في نصوص الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح لم يأت فيه ذم للوثنية التي شبهت وحسنت المولى سبحانه وتعالى ؟!!!!

ولنتقل بعض عبارات ابن تيمية الكثيرة في ذلك فنقول :

قال ابن تيمية في كتابه « التأسيس في رد أساس التقديس » (١ / ١٠٠) :

« ولم يذم أحد من السلف أحداً بأنه مجسم ، ولا ذم المجسمة »

وقال في التأسيس (١ / ١٠١) : « وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بمجسم وأن صفاته ليست أجساماً واعراضاً ؟ فنفي المعاني الثابتة بالشرع والعقل بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل ، جهل وضلال » اهـ فتأمل بالله عليك .

وقال في نفس المرجع السابق (١٠٩ / ١) : « وإذا كان كذلك فاسم المشبهة ليس له ذكر بدم في الكتاب والسنة ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين » اهـ

وانظر كيف لم يقل في هذا الموضع الأخير — ولا كلام أحد من السلف — بل قال بدل ذلك — من الصحابة والتابعين — لا غياً اعتبار السلف في هذا الموضع وما أثبت في النص الأول من نصوصه في هذه الصحيفة ، وذلك لأنه ثبت عن الإمام أحمد إمام السنة (١١) وعلم المحدثين وعن غيره ذم المشبهة كما نقل ذلك نفس ابن تيمية عنه . فتأمل هذا الروغان .

تعالى الله عن هذا الافتراء الشنيع القبيح والكفر البراح الصريح ...» انتهى .

وقال ابن حجر أيضاً في « الفتاوى الحديثة » ص (٢٠٣) ما نصه :

« وإياك أن تُصغى إلى ما في كتب ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية وغيرهما ممن اتخذ إلهه هواه وأضلّه الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله ، وكيف تجاوز هؤلاء الملحدون الحدود وتعدوا الرسوم وخرقوا سياج الشريعة والحقيقة فظنوا بذلك أنهم على هدى من ربهم وليسوا كذلك ...» إلى آخر كلامه .

ب — ومنها أيضاً في كتاب ابن حجر حاشية الإيضاح على مناسك النووي في الحج وهو مجلد

وقال في « منهاج سته » (١ / ١٨٠) : « وقد يُراد بالجسم ما يشار إليه أو ما يرى أو ما تقوم به الصفات والله تعالى يرى في الأخرى وتقوم به الصفات ويشير إليه الناس عند الدعاء بأيديهم وقلوبهم ووجوههم وأعينهم فإن أراد بقوله ليس بجسم هذا المعنى قيل له هذا المعنى الذي قصدت نفيه — أي يا جهمي — بهذا اللفظ معني ثابت بصحيح المنقول وصريح المعقول وأنت لم تقم دليلاً على نفيه » ثم أتى بحُمل إرضائية يقول فيها إن إطلاق لفظ جسم على الله دون المعنى — بعد أن أثبتته (١١) — بدعة لم ينفها السلف ولم يشتموها ، وهو تناقض بين . فتأمل .

وقد قال أئمة الإسلام بتكفير المجسمة منهم الإمام الحافظ النووي في « شرح المذهب » حيث قال (٤ / ٢٥٣) : « قد ذكرنا أن من يكفر ببدعة لا تصح الصلاة ورائه ومن لا يكفر تصح فممن يكفر من يجسم تجسماً صريحاً » . اهـ وكذا قال الحصني في « كفاية الأخيار » (٢ / ١٢٥) فلينظره من شاء .

(٦٢) أثبت ابن تيمية الجهة في حق المولى تبارك وتعالى عما يقول في مواضع كثيرة من كبه منها في كتابه « منهاج السنة » (١ / ٢٦٤) حيث قال : « وإذا ردّ ذلك — أي الجهمي — تعين أن يكون في الجهة ثبت أنه في الجهة على التقديرين » اهـ فهو يثبت أن الله تعالى على كل الأحوال في جهة .

وقال في كتابه التأسيس مثبتاً ذلك صراحة (١ / ١١١) : « والباري سبحانه وتعالى فوق العالم فوقية حقيقة ليست فوقية الرتبة » اهـ وما يضحك منه الصبيان وتقشعر منه جلود أهل الإيمان قول ابن تيمية في التأسيس (١ / ٥٦٨) : « ولو قد شاء — الله — لاستقر على ظهر بعوضه فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم » اهـ . هذا ومن المعلوم المقرر أن الإمام المحدث علي القاري نقل في « شرح المشكاة » (٢ / ١٣٧) من الطبعة المصرية : إجماع الأمة على كفر من اعتقد أن الله تعالى في جهة ، وفي كتاب « إنحاف الكائنات » لمحمود خطاب السبكي : أن الإمام العراقي صرح بكفر معتقد الجهة وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأبو الحسن الأشعري والباقلاني اهـ .

(٦٣) وأما الانتقال وهو الحركة في حق المولى تبارك وتعالى عما يقولون ويفترون فقد أثبتنا ابن تيمية في عدة من كبه منها الموافقة له (٤ / ٢) حيث قال ما نصه : « وأئمة السنة والحديث على إثبات النوعين وهو الذي ذكره عنهم من نقل مناهبهم كحرب الكرمانى وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهما بل صرح هؤلاء بلفظ الحركة وأن ذلك هو مذهب أئمة السنة والحديث من المتقدمين والمتأخرين » اهـ . فليتأمل .

ضخم يقول ابن حجر فيه :

«ولا يغتر بإنكار ابن تيمية لسن زيارته صلى الله عليه وآله وسلم^(٦٤) فإنه عبد أضلّه الله كما قال العز بن جماعة وأطال في الرد عليه التقي السبكي في تصنيف مستقل ووقوعه في حق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس بعجيب فإنه وقع في حق الله سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً فنسب إليه العظائم كقوله : إن الله تعالى جهة ، وبدأ ، ورجلاً ، وعيناً ، وغير ذلك من القبائح الشنيعة ، ولقد كفره كثير من العلماء عامله الله بعدله وخذل متبعيه الذين نصرّوا ما افتراه على الشريعة الغراء » انتهى كلام ابن حجر فليراجعه من شاء وذلك صحيفة ٤٤٣ من حاشية ابن حجر طبعة دار الحديث وصحيفة ٤٨٩ من طبعة المكتبة السلفية .

٣ — ومن المشنّعين عليه أيضاً الإمام الحافظ البالغ رتبة الاجتهاد تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي كما في كتابه المطبوع « الدرة المضية في الرد على ابن تيمية » حيث قال ما نصه :

«أما بعد : فإنه لما أحدث ابن تيمية ما أحدث في أصول العقائد ونقض من دعائم الإسلام الأركان والمعاهد ، بعد أن كان مستتراً بتبعية الكتاب والسنة مظهراً أنه داع الى الحق هاد إلى الجنة فخرج عن الاتباع إلى الابتداع ، وشذ عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع ، وقال بما يقتضي الجسمية والتركيب في الذات المقدس ، وأن الافتقار إلى الجزء ليس بمحال ، وقال بحلول الحوادث بذات الله تعالى^(٦٥) وأن القرآن محدث تكلم الله به بعد أن لم يكن ، وأنه يتكلم ويسكت^(٦٦) ويحدث في ذاته الإرادات بحسب المخلوقات وتعدى في ذلك الى استلزام قدم العالم والتزامه بالقول بأنه لا أول للمخلوقات^(٦٧) وقال بحوادث لا أول لها ، فأثبت الصفة القديمة حادثة والمخلوق الحادث قديماً ولم يجمع أحد هذين القولين في ملة من الملل ولا نخلة من النحل فلم يدخل في فرقة من الفرق الثلاثة والسبعين التي افرقت عليها الأمة ولا وقفت به مع أمة

(٦٤) وكذا في « فتح الباري » (٣/ ٦٦) .

(٦٥) قلت : ابن تيمية يقول بحول الحوادث بذات الرب تعالى عما يقول ، وذلك ثابت في كنهه ونكتفي بنقل نص واحد من عشرات النصوص التي قالها ، ففي « منهاج ستنه » (١/ ٢٢٤) يقول :

« فإذا قالوا لنا فهذا يلزم منه أن تكون الحوادث قامت به قلنا ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل وهو قول لازم لجميع الطوائف » وقال في منهاجه ١/ ٢١٠ ما نصه : « فإننا نقول أنه يتحرك وتقوم به الحوادث والأعراض فما الدليل على بطلان قولنا ؟ » .

(٦٦) قوله أن الله يتكلم ويسكت قرأتها بعيني في كتب ابن تيمية ، وهو كلام في غاية السقوط انظر الموافقة (٣٨/٢) وتأمل .

(٦٧) قال القاضي أبو يعلى الحنبلي في كتابه المعتمد « والحوادث لما اول ابتدأت منه خلافاً للملحدة » .

من الأمم همة ، وكل ذلك وإن كان كفراً شنيعاً لما تقلّ جملته بالنسبة لما أحدث في الفروع » اهـ .
فليراجع من صحيفة ١ — ٢ من الدرة المضية^(٦٨) .

٤ — ومن الأئمة المشنّعين عليه أيضاً الإمام الحافظ تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي وهو من المكفرين له ، كما هو موجود في كتبه مشاهد لمن تصفح طبقاته ، وكما نقل ذلك عنه ابن حجر في الفتاوى الحديثة التي نقلنا منها قريباً فليراجعها من شاء .

٥ — ومن الأئمة المشنّعين على ابن تيمية أيضاً الذهبي الحافظ الشافعي ، وذلك في عدّة مواضع من كتبه ، منها رسالته المشهورة عند العلماء التي بعث بها إلى ابن تيمية المسماة بـ « النصيحة الذهبية » والمسماة بـ « بالقبان » والتي ذكرها الحافظ السخاوي في كتابه المطبوع المشهور المسمى بـ « الإعلان بالتوبيخ » صحيفة (٣٠٧) منه فليُنظر . ومنها في كتاب الذهبي « بيان زغل العلم والطلب » المطبوع بتحقيق الإمام المحدث الكورثي ، فقد قال الذهبي فيه صحيفة (٢٣) ما نصه ، ناصحاً لطالب العلم :

« فإن برعت في الأصول وتوابعها من المنطق والحكمة والفلسفة وآراء الأوائل ومحاربات العقول واعتصمت مع ذلك بالكتاب والسنة وأصول السلف ولفقت بين العقل والنقل فما أظنك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقاربها ، وقد رأيت ما آل أمره إليه من الخط عليه والهجر والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبباطل ، فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة منوراً مضيئاً على مُحيّاه سيما السلف ثم صار : مظلماً مكسوفاً ومبتدعاً فاضلاً محققاً عند طوائف من عقلاء الفضلاء ... » فليراجع .

وهذا الكلام ثابت ثبوتاً قطعياً من كلام الذهبي ، وقد نقله وأثبتته جماعة من الحفاظ منهم الإمام الحافظ السخاوي في كتابه « الإعلان بالتوبيخ » صحيفة (١٣٦) فليراجع .

(تنبيهه) : وكذلك شنع الحافظ الذهبي على ابن تيمية في ترجمته من « سير أعلام النبلاء » ، والمجلد الذي ذُكرت فيه ترجمة ابن تيمية غير مطبوع ولا نعرف السر في ذلك ، فكتاب « سير أعلام النبلاء » المطبوع الآن في (٢٣) مجلد ناقص ينبغي أن يبحث عن المجلد المخطوط المفقود ويطلع لتظهر فيه أشياء كثيرة .

٦ — وكذلك شنع على ابن تيمية الإمام البدر العز ابن جماعة كما في « الفتاوى الحديثة » لابن حجر وكما في كتاب « روضة المحتاجين » للعلامة رضوان العدل بيرس صحيفة ٣٨٣ فليراجع ذلك من شاء .

٧ — ومنهم الإمام الحافظ صلاح الدين العلائي شيخ الإمام الحافظ زين الدين العراقي كما هو

(٦٨) وكذا ذكرها العلامة العزامي في فرقان القرآن ٧٧ .

منقول من مخطوط كتاب « ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر » للحافظ ابن طولون الحنفى رحمه الله تعالى من صحيفة ٣٢ — ٣٣ يذكر فيها الحافظ العلائي المسائل التي شذ فيها ابن تيمية فيقول :

« ذكر المسائل التي خالف فيها ابن تيمية الناس في الأصول والفروع وأما مقالاته في أصول الدين إن العالم قديم بالنوع^(٦٩) ولم يزل مع الله مخلوقاً دائماً ومنها قوله بالجسمية والجهة والانتقال وهو مردود وأستغفر الله من كتابة مثل هذا فضلاً عن اعتقاده » . انتهى كلام الحافظ العلائي ، ونقلت صورة المخطوطة في كتاب التوفيق الرباني فليراجعها الباحث إن شاء .

٨ — ومن المشنّعين على ابن تيمية أيضاً الإمام ابن دقيق العيد^(٧٠) كما قدمنا نقله من فتح الباري في هذه الرسالة .

٩ — ومن المشنّعين الإمام الحافظ زين الدين العراقي^(٧١) كما قدمنا ذلك عن فتح الباري في التشنيع رقم (١) فليراجع .

١٠ — ومنهم الإمام الحافظ ولي الدين العراقي في فتوى له في كتابه الذي أجاب به عن سـؤالات الحافظ ابن فهد المسمى بالأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية وهي مخطوطة في المكتبة الظاهرية^(٧٢) .

١١ — ومنهم الإمام الحافظ اللغوي المفسر أبو حيان الأندلسي ، في عدة مواضع من كتبه ، منها في تفسيره « النهر الماد » المطبوع مستقل ضمن ثلاثة مجلدات (٢٥٤/١) حيث قال ما نصه :

(٦٩) وقد زعم بعض الحمقى المغفلين أنه يتحدى أن ننقل له نصاً واحداً لعالمٍ فيه الإنكار أو التكفير لمن يقول بقدم العالم بالنوع ، وقد رأينا أن هذا أحد النقول لحفاظ كثيرين منهم الإمام الحافظ العلائي المعاصر لابن تيمية ، وهذه الرسالة طافحة بمثل هذه النقول ، فلي تأملها المتعصب المعاند ونسأل الله تعالى السلامة .

(٧٠) وقد مدحه ابن دقيق العيد أولاً ثم لما عرف حقيقته ذمه أشد الذم ، فليتبّه لسقوط الرد الوافر .

(٧١) وقد انهزم منسحباً من مناظرتنا بعض الأعمار الذين أتوا يتحدثون بأى هذا الذي ذكرناه ليس مسطوراً في كتب ابن تيمية ، نافياً فظاعة هذه الالفاظ وسياقها إلى الكفر ، قبل أن تتم معهم البحث هروباً من الحقائق الناصعة الواضحة لكل لبيب مبصراً لم يتخلّف عقله بغلاف العصبية ، فنسأل الله لهم الهداية .

(٧٢) وهذا العدد من العلماء (١٠) يفيد التواتر مع أن أمامه بعد أعداد هائلة تثبت هذه المعلومات عن ابن تيمية ، رغم أنف المعاند ، وقد نقل السيوطي في التدريب (١٧٧/٢) :

« أن أقل المتواتر رواية عشرة وهو المختار » اهـ . وكذا ذكر الحافظ السيوطي ذلك في مقدمة كتابه الأزهار المتناثرة . فليراجع

« وقرأت في كتاب لأحمد بن تيمية هذا الذي عاصرنا وهو بخطه سماه كتاب العرش^(٧٣) : أن الله تعالى يجلس على الكرسي وقد أخلى منه مكاناً يُقعد فيه معه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحيل عليه التاج محمد بن علي بن عبد الحق البارنباري وكان أظهر أنه داعية له حتى أخذه منه وقرأنا ذلك فيه ». وهذه العبارة سقطت من النسخة المطبوعة على هامش البحر ، قال المحدث الكوثري في تعليقه على « السيف الصقيل » ص (٨٥) ما نصه :

« وقد أخبرني مصحح طبعه بمطبعة السعادة أنه استفظعها جداً فحذفها عند الطبع لئلا يستغلها أعداء الدين ، ورجاني أن أسجل ذلك هنا استدراكاً لما كان منه ونصيحة للمسلمين » .
أقول : والظاهر أن المصحح كان من المرتقة (١١) وكذلك قال سيدي الإمام المحدث عبد الله ابن الصديق في كتابه « بدع التفاسير » ص ١٥٨ — ١٥٩ فليراجع^(٧٤) .

(٧٣) وقد أثبت هذا الكتاب أيضاً صاحب « كشف الظنون » فيه ١٤٣٨/٢ حيث قال : « كتاب العرش وصفته : لابن تيمية ذكر فيه أن الله تعالى يجلس على الكرسي وقد أخلى مكاناً يُقعد فيه معه رسول الله .. » الخ اهـ فليُنظر (١١) وهذا غير كتابه الرسالة العرشية فتنه .

(٧٤) (تنبيه) : اعلم أن شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز هو ملخص هذه الأفكار التي يقول بها ابن تيمية ، فهي عبارة عن بث لأفكاره باسم جديد ، وفيها ما فيها من قدم العالم بالنوع كما في الطبعة الثامنة بتحقيق الألباني ص (١٣٣) وبحوادث لا أول لها كما في ص (١٣٢) سطر (٥) .

وتسلسل الحوادث إلى غير بداية ص (١٢٩) سطر (٢٠) ، وقيام الحوادث بذات الله تعالى ص (١٧٧) سطر (١٨) ، وإثبات الحد لذات الله تعالى ص (٢١٩) سطر (٨) ، إلى غير ذلك من طامات يندى لها جبين الموحدين ولا بد من ذكر عباراته المستشعنة لبطلان عليها المنزهون المنصفون ، فنقول وبالله التوفيق :

(أولاً) : ذكر الإمام المحدث ملا علي القاري الحنفي في آخر شرحه على الفقه الأكبر شارح الطحاوية واصفاً إياه بالابتداع واتباع المذاهب الباطلة فقال في « شرح الفقه الأكبر » صحيفة ١٧٢ سطر ٣ ما نصه :
« والحاصل أن الشارح يقول بعلو المكان مع نفي التشبيه وتبع فيه طائفة من أهل البدع » اهـ .
وقال صحيفة ١٧٢ سطر ١٧ واصفاً ابن أبي العز :

« ومن الغريب أنه استدلل على مذهبه الباطل برفع الأيدي في الدعاء إلى السماء » .

ثم قال : « ولو كان الأمر كما قال هذا القائل في مدعاه الباطل لوقع التوجه بالوجه إلى السماء » اهـ .

ثم قال صحيفة ١٧٣ ناقلاً قول أحد العلماء :

« هذا جواب عما تمسك به غلاة الروافض واليهود والكرامية ، وجميع المجسمة في أن الله على العرش » اهـ .

ومن قال : ربما كان العلامة علي القاري يتكلم عن شارح آخر للطحاوية ، قلنا له : ليس الأمر كما تتوهم فلو نظرت صحيفة ١٧٠ من شرح الفقه الأكبر سطر ١٢ إلى قوله :

فهذه نقول لكلام أحد عشر كوكباً ، مع الكتاب والسنة ناقضة لما أبرمه الفلاسفة كأرسطو طاليس ومن تبعه في القول بقدم العالم ، ومع أن هناك علماء كثر أيضاً شنّوا على ابن تيمية في هذه المقالة وغيرها كالإمام البالغ رتبة الاجتهاد كما يقول السيوطي في الباهر ص (١٦) كمال الدين الزمكاني ، والإمام الصفي الهندي ، وجلال الدين القزويني ، ومحمد بن الحريري الأنصاري الحنفي ، ومحمد بن أبي بكر المالكي ، هؤلاء جميعاً من أئمة العلماء الفحول في العصر الذي عاش فيه ابن تيمية ، وذكر بعضهم ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة ، وكذا الإمام شهاب الدين أحمد بن يحيى الكلّابي الحلبي كما في « طبقات الشافعية الكبرى » للإمام السبكي (١٨٠/٥) من الطبعة الواقعة في ستة مجلدات و (٩ / ٣٥) من الطبعة التي في ١٠ مجلدات ، وله رد مسطور هناك على ابن تيمية في نحو ٣٠ ورقة فليرجع .

« قال شارح عقيدة الطحاوي : وأما حديث لا تفضلوني عن يونس ... » إلى عشرة أسطر ، ثم رجعت إلى شرح الطحاوية المطبوع لابن أبي العز الطبعة الثامنة بتحقيق الألباني صحيفة ١٦٢ لوجدت أن هذه الأسطر العشر برمتها هناك ، فتحقّق ساعدت أن ابن أبي العز المعشوق (١١) هو المراد والمقصود ، فكتبه .

(ثانياً) : لا بد من عرض بعض الكلمات الموجودة في شرح الطحاوية المذكور ليتضح اتفاقها بل نقلها من كتب ابن تيمية وليبين أن هذا الشرح هو عبارة عن آراء ابن تيمية لا غير ، ليتبينها كل من غرم في تدريسها ، وهام في تقريرها ، فنقول :
أ - قال صحيفة (١٧٧) : — مثبّتاً قيام الحوادث بذات الرب تعالى عما يقول : —

« فإذا قالوا لنا : فهذا يلزم أن تكون الحوادث قامت به . قلنا : هذا القول يحمل ، ومن أنكر قبلكم قيام الحوادث بهذا المعنى به تعالى من الأئمة ؟ ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك » . وهذا نقل لنفس كلام ابن تيمية برمته من منهاج السنة ٢٢٤/١ سطر ١٤ فليُنظر .

ب - وقال مثبّتاً حوادث لا أول لها صحيفة ١٣٢ ما نصه :

« وأما قول من قال بمجواز حوادث لا أول لها ... فأظهر في الصحة » . ولتنبه إلى أن من جوّز قدم الحوادث أو أوجبه فهو سيان ، لأن تجويز قديم غير الله تعالى أو إيجابه كفر بواح .

ج - وقال صحيفة ٢١٩ مثبّتاً الحدّ لله تعالى بعد أن قال الطحاوي قبل ذلك بصحيفة : « وتعالى الله عن الحدود والغايات » ما نصه :

« فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلاً ، فإنه ليس وراءه نفيه إلا نفي وجود الرب ونفي حقيقته » .

أقول : وقد تكفّل الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » بإبطال هذا القول والرد على من قال لمن نفى الحد : (ساويت ربك بالشيء المعلوم) . وبين أن هذا قول نازل ، أي ساقط باطل لا عبرة به فليراجع من « لسان الميزان » (١١٤/٥) من الطبعة القديمة و (١٢٩/٥) من الجديدة المفهرسة . فليهنأ بذلك محققوا الطحاوية وناشروها ، ولتنبصر بذلك مدرسوها وسمعوها ، وبالله التوفيق ، وليعلم أن فيها مغالطات فاحشة ، وتجييسات متواحشة ، نرجو الله أن يسر لنا إبرزها ، آمين .

وليتأمل هذه النقول والإيضاحات ذوو البصائر النيرات والعقول الراجحات
السليمة ، الخالية من أنواع التعصبات ، والخالية من التغليفات والحجب الكثيفات ، والله تعالى الموفق .

فصل

في مسألة الحد

ثبت عن ابن تيمية في كتبه التي ألفها أنه يقول بالحد في ذات الله تعالى بل ويثبت المكان لله تعالى
خالق المكان ويثبت أن هذا المكان محدود ، وقصده بمكان الله تعالى : العرش الذي صرح هو يجلس الرب
وقعوده عليه كما في كتابه العرش وكما اعتمد ذلك تلميذه الوبي ابن القيم في « بدائع الفوائد » (٤ /
٣٩ - ٤٠) .

والحد عند أهل اللغة كما في القواميس هو الغاية والنهاية ، وابن تيمية يصرح بهذا أيضاً كما في
الموافقة (٢ / ٢٩) ، كما سنقل ذلك عنه ، ومعلوم عند جميع العلماء والعقلاء أنه لا يجوز وصف الله
تعالى إلا بما وصف به نفسه ، والحد لفظاً ومعنى لم يرد في كتاب ولا في سنة بل هو دال على الحدوث
والنقص ومثابهة المخلوقات ، وابن تيمية كما نقلنا عنه في هذه الرسالة يقول : إن ذم التشبيه والمثابهة
والمحسنة لم يرد في كتاب أو في سنة أو في قول السلف ، فلتنقل نصوصه الدالة على قوله بالحد في ذات
الله تعالى ليعشقه من يعشقه على بينة ، فنقول :

قال ابن تيمية في كتابه « بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم
الكلامية » (٤٣٣ / ١) ما نصه : « فهذا الكلام من الإمام أحمد بين أنه نفى أن العباد يحدون الله تعالى أو
صفاته يحد أو يقدرون ذلك بقدر ، أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك ، وذلك لا ينافي ما تقدم من إثبات
أنه في نفسه له حد يعلمه هو لا يعلمه غيره » اهـ .

فتأمل بالله عليك كيف أثبت الحد والإمام أحمد ينفيه عن الله تعالى !!

وقال ابن تيمية في « التأسيس » أيضاً (٤٤٥ / ١) ما نصه :

« قد دل الكتاب والسنة على معنى ذلك كما تقدم احتجاج الإمام أحمد لذلك بما في القرآن مما يدل
على أن الله تعالى له حد يتميز به عن المخلوقات » اهـ فانظر كيف نسب إلى الله تعالى عما يقول الحد
تشبيهاً لله تعالى بخلقه ﴿ فسبحان ربك رب العزة عما يصفون ﴾ .

وقال ابن تيمية في كتابه « موافقة صريح العقول » المطبوع على هامش منهاج سنته (٢ / ٢٩) ما

نصه :

« قال أبو سعيد^(٧٥) : والله تعالى له حدٌ لا يعلمه أحد غيره ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحدّه غاية في

(٧٥) أبو سعيد هذا هو : عثمان بن سعيد الدرامي المجسم المشهور صاحب كتاب الرد على بشر المريسي مبتدع ، فكما قالوا : مبتدع رد على مبتدع ، وهو غير الإمام الدرامي صاحب السنن أو المسند ، وأبو سعيد الدرامي المجسم هذا لم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة مع كونه متقدماً من السلف الطالح ، وقد كان ابن تيمية يحض على قراءة كتبه ويقول إنها تحوي لب التوحيد ويشيد بها ، وسننقل بعض العبارات الموجودة في كتبه التي تحوي بزعم ابن تيمية لب التوحيد بعد نقل كلام ابن تيمية الآن إن شاء الله تعالى في مدحها : قال ابن القيم في كتابه « اجتماع الجيوش الإسلامية » صحيفة (٨٨) من الطبعة الهندية ما نصه :

« كتابا الدرامي — النقض على بشر المريسي والرد على الجهمية — من أجل الكتب المصنفة في السنة وأنفعها وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يوصي بهما أشد الوصية ويعظمها جداً وفيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما » اهـ كلام ابن القيم .

وانظر إلى ما يقوله الدرامي المجسم في كتابه الذي يصفه ابن تيمية بهذه الرفعة والجلالة :

يقول صحيفة (٤) : « وكيف يهتدي بشر للترديد وهو لا يعرف مكان واحده ؟ » ويقول ابن تيمية معتمداً على كلام هذا الزائغ كما في الموافقة المطبوع على هامش « منهاج سنته » (٣٠/٢) : « وكل أحد بالله وبمكانه أعلم من الجهمية » (١١) فتأمل !!

وفي ص (٢٠) يقول الدرامي (المجسم) :

« لأن الحمي القويم يتحرك إذا شاء وينزل ويرتفع إذا شاء ، ويقبض ويسط ويقوم ويجلس ... » (١١)

ويثبت صحيفة (٢٣) الحد لله سبحانه !! تعالى الله عن هذا الإفك المبين ، ويقول ص ٢٩ : « ولو لم يكن لله يدان بهما خلق آدم ومسه بهما ميساً كما ادّعت لم يجز أن يقال بيدك الخير » .

ويقول ص (٧٤) : « إن كرسىه وسع السموات والأرض وإنه ليقعد عليه فما يفضل منه إلا قدر أربع أصابع » وهذا الحديث نقله ابن تيمية في « منهاج سنته » (٢٦٠/١) واحتج به في العقيدة وقوّاه وهو حديث موضوع فقال : « ومن الناس من ذكر له شواهد وقوّاه » اهـ . فمن هم هؤلاء الناس !! مع تصريح الحفاظ والمحدثين بوضعه وكذبه !!!! ويقول الدرامي صحيفة (٨٥) : « ولو قد شاء — الله — لاستقر على ظهر بعوضة » ويقول ص (١٠٠) :

« من أنبأك أن رأس الجبل ليس بأقرب إلى الله من أسفله ؟!!!! » فتأمل كيف أن الله تعالى يقول : ﴿ واسجد واقرب ﴾ والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » وهذا الدرامي المجسم يقول اصعد إلى رأس الجبل لتقرب من الله ، فسبحان قاسم العقول !!

قال أخونا الفاضل جابر السعدي حفظه الله تعالى : « ولو ولد هذا الدرامي في هذه العصور ورأى الطائرة والمراكب الفضائية التي تلو عن وجه الأرض آلاف الأمطار بل والكيلومترات لفرح بوجودها أشد الفرح من حيث أنها سبب لقربه إلى معبوده ! » .

نفسه ، ولكن يؤمن بالحد ويكل علم ذلك إلى الله ، ولمكانه^(٧٦) أيضاً حد ... فهذا كله وما أشبهه

(٧٦) انظر كيف يثبت المكان لله تعالى الذي خلق المكان وكان قبل المكان كما قال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « كان الله ولم يكن شيء معه » وكما قال سيدنا علي رضي الله تعالى عنه : « كان الله ولا مكان وهو على ما عليه كان » ، والمكان شيء غير الله تعالى ، وقد أثبت القرآن والسنة وإجماع الأمة تنزيه الله تعالى عن المكان ومن يخالف في ذلك فقد عارض الكتاب والسنة والإجماع ، ومن عارض القرآن والسنة المتواترة والإجماع فقد كفر ، قال الإمام النووي في « الروضة » (٦٥/١٠) : « ومختصره أنه إن جحد مجمعا عليه يعلم من دين الاسلام ضرورة كفر إن كان فيه نص ، وكذا إن لم يكن فيه نص في الاصح » اهـ .

قلت : لقوله تبارك وتعالى ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا ﴾ النساء : ١١٥ .

نقل الأدلة في تنزيه الله تعالى عن المكان :

قال الإمام الأستاذ — كما يقول الحافظ ابن حجر — أبو منصور البغدادي في كتابه « الفرق بين الفرق » صحيفة ٣٣٣ من الطبعة التي بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ما نصه :

« وأجمعوا — أي أهل السنة — على أنه لا يحويه مكان ، ولا يجري عليه زمان ، على خلاف قول من زعم من المشامية والكرامية أنه محاس لعرشه ، وقد قال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه : أن الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدوته لا مكاناً لذاته ، وقال كان ولا مكان وهو الآن على ما عليه كان . انتهى كلام الإمام أبو منصور من الفرق .

أقول : قال الإمام الحافظ البيهقي رحمه الله تعالى في « الأسماء والصفات » ص (٤٠٠) في الحديث الصحيح الثابت في مسلم ٦١/٤ : « اللهم أنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء .. » الحديث قال : « استدل بعض أصحابنا بهذا الحديث على نفي المكان عن الله تعالى ، فإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء — أي تحته كما قال صلى الله عليه وآله وسلم — لم يكن في مكان » اهـ .

كما نقل الاجماع في ذلك ابن حزم في مراتب الاجماع ص (١٦٧) : حيث قال :

[باب من الاجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه بإجماع :

اتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له خالق كل شيء غيره ، وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء ، وأن النفس مخلوقة ، والعرش مخلوق ، والعالم كله مخلوق] اهـ كلام ابن حزم . فقوله ناقلاً الإجماع : « ولم يزل تعالى وحده ولا شيء غيره معه » ، إثبات تنزيه الله تعالى عن المكان ، والمكان غير الله ، وهو مخلوق لله ، وكان الله قبله حيث لم يكن مكان وما علينا إلا أن نسلّم بذلك ، مع عجز العقول عن إدراك الله سبحانه وصفاته .

وقوله (والعرش مخلوق والعالم مخلوق) : رد صريح على أفكار ابن تيمية ، في مسألة قدم العالم وفي مسألة العرش التي قال ابن تيمية فيها في الموافقة (٢٩/٢) : « ولمكانه أيضاً حد وهو على عرشه » اهـ .

وقال الإمام النووي في « الروضة » (٦٤/١٠) ما نصه :

شواهد ودلائل على الحد^(٧٧) ومن لم يعترف به فقد كفر بتزليل الله ووجد آيات الله» انتهى كلامه من

« من اعتقد قلم العالم ، أو حدوث الصانع ، أو نفي ما هو ثابت للتقديم بالإجماع ، كالألوان ، أو أثبت له الاتصال والافتصال ، كان كافراً » . اهـ فليراجع للتأكد والاطمئنان .

وقال الإمام أبو القاسم القشيري في مقدمة رسالته المشهورة مبينا لعقائد القوم :
« وأنه أحدي الذات ليس يشبه شيئاً من المصنوعات ولا يشبهه شيء من المخلوقات ، ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ، ولا صفاته أعراض ، ولا يتصور في الأوهام — سبحانه — ولا يتقدر في العقول ولا له جهة ولا مكان ولا يجري عليه وقت وزمان » . اهـ .

وقال الإمام جعفر الصادق كما في « الرسالة القشيرية » : « من زعم أن الله في شيء أو من شيء أو على شيء فقد أشرك ، إذ لو كان على شيء لكان محمولاً ، ولو كان في شيء لكان معصوماً ولو كان من شيء لكان محدثاً . وفي مقدمة الرسالة القشيرية أقوال جيدة جداً فليراجع .

(٧٧) الحد في اللغة الغاية والنهاية ، قال في مختار الصحاح : « الحد : الحاجز بين الشيئين وحد الشيء منه » . اهـ . وكذلك يقول ابن تيمية في الموافقة (٢٩/٢) : « ولا شيء يوصف بلا حد ولا غاية » . اهـ هذا تعريف الحد عند اللغويين ، وأما عند الشطّار الفرغاني الذين لا يعرفون أن كلمة الجمهور تعني الأكثر ، فالحد عند هؤلاء هو : التنزيه المطلق لله ، أو الانهزام من مناظرتنا والانسحاب والروغان ، عناداً ومكابرة للواقع أمام الاعيان .
وينبغي لفت النظر هنا إلى أن قول ابن تيمية : « فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد ومن لم يعترف به فقد كفر بتزليل الله ... » هو : تكفير للأمة بأسرها ولكل من لم يعتقد بهذه العقيدة الفاسدة ، والتي أجمع المسلمون على بطلانها !! وهل يجوز لابن تيمية أن يكفر المسلمين في أمر باطل يعتقدوه هو وتسفه نصوص الدين !!!!

وهل لابن تيمية أن يكفر من شاء ومتى شاء كتمسلفة اليوم دون شروط صحيحة ودون قيود !!!!
وهل هو وهم معصومون من أن يطلق عليهم كفّار إن وقعوا في الكفر ، مع أن الله تعالى يقول ﴿ ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم ﴾ !!!!

وتمسلفة الزمان يطعنون ويكفرون من شاعوا ، كما يصفون من خالفهم بالابتداع والشرك الأكبر لأمر أقل ما يقال فيها : أنها في عل خلاف بين أهل العلم باعترافهم عند الحاجة ، فإذا كشف أحد من الناس حال رجل يقول بقدم العالم وبالحد لله و وليس هو من السلف بل من أهل القرن الثامن ، طارت عواطفهم من سكرها إليه ، بدل أن تنوب غيرة الله عليه !!! وهل من العدل أن يطعن في مثل الغزالي سابقاً ثم يطعن الآن بأجلاء كالكوثري ، بمجلدات تزلف ، وتحقيقات تصفف ، ورسائل تزخرف ، بأنه المجرم الأثيم المعنف ، دون أن تتحرك عاطفة أو يخط قلم ، أو يردّ عن عرض العالم العلم !!!! مع كونه حامل راية التنزيه الصميم ، الذي جدلت كلماته كل مجسم أليم ، فما قامت له قائمة ليوم العرض العظيم ، وما أبدع كلامه حين قال في « الترحيب » ص ٣٩٥ :

« وللإنسان الخيرة فيما يختاره لنفسه ، لغده قبل أن يغيب في رسمه ، ويحاسب على ما اقترفه في أمسه ، ... لأنسي أعلم جيداً أن الباطل زاهق في كل مكان والحق لا يعدم نصيراً في كل زمان ، وأن نصير الباطل صريع مخنول ، وعدو الحق هالك مرذول ، فعلى المرء أن يقوم بواجبه في كل وقت ، والنجاح إلى الله سبحانه وليس بيد العبيد » . اهـ .

فصل

في نقض عقيدة (الحمد لذات الله تعالى)
وإبطالها وسقوطها عند المسلمين

أولاً : من القرآن الكريم :

معلوم أن كل جسم ومخلوق له حد : أي نهاية وغاية ينتهي إليها ويتميز بها عن كل ما يحده من الأجسام أو الفراغ الذي هو المكان ، والله تعالى أخبر عن انتفاء ذلك عنه بلا شك بقوله القاطع لهذا الشغب ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ وبقوله سبحانه ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ وهناك آيات كثيرة في هذا المعنى أيضاً .

ثانياً : السنة :

ثبت في البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنكر على اليهودي المُشَبَّه المحسم المحدث في حديث الأصابع المشهور الباطل^(٧٩) بقوله صلى الله عليه وآله وسلم مورداً قوله تعالى : ﴿ وما قدرُوا اللهَ حقَّ قدره ﴾ وثبت في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في دعائه : « اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء ... وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء » فالذي لا شيء فوقه ولا شيء دونه لا حد له ، وهناك أدلة غير ذلك .

ثالثاً : الإجماع :

قال العلامة أبو منصور البغدادي في « الفرق بين الفرق » (٣٣٢) ما نصه :
« وقالوا — أي أهل السنة مجمعين — بنفي النهاية والحد عن صانع العالم على خلاف قول هشام بن الحكم الرافضي في دعواه أن معبوده سبعة أشبار بشير نفسه ، وخلاف قول من زعم من الكرامية أنه ذو نهاية من الجهة التي يلاقي منها العرش ، ولا نهاية له من خمس جهات سواها » اهـ .
وقال الإمام أبو منصور البغدادي في كتابه « أصول الدين » (٣٣٧) ما نصه :

(٧٨) وانظر الموافقة المطبوعة مستقلة ضمن مجلدين (٣٣٦/١) أيضاً .

(٧٩) أقول الآن بعد أكثر من نحو عشر سنوات من تصنيف هذه الرسالة قد بينت بطلان حديث الأصابع وما يتعلق به بما هو غاية في التحقيق في مقدمة كتاب « العلو » ص ٥٠ وما قبلها وبعدها بقليل فليرجع إليها من شاء .

« وأما جسمية خراسان من الكرامية^(٨٠) فتكفيرهم واجب لقولهم : بأن الله له حَدٌّ ونهاية من جهة السفّل ومنها يماس عرشه ، ولقولهم : بأن الله محل للحوادث » اهـ .
رابعاً :

أنه لا يجوز وصف الله تعالى إلإ بما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرد في كتاب ولا في سنة لفظ (الحد) أنه صفة من صفاته .

فصل

توضيح كلام ابن المبارك الذي توهم منه بعضهم

إثبات الحمد لله تعالى

ذكر الحافظ البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٢٧) كلام عبد الله بن المبارك في بيان أن الله تعالى غير ممزوج لشيء من المخلوقات راداً به على من زعم من أهل الضلال أنه بكل مكان ، حيث قال ابن المبارك أن الله تعالى : على العرش وليس في كل مكان ، فقبل له بحد ؟ قال : بحد . فأوضح الإمام البيهقي معنى كلمة بحد ، فذكر أن معناها : بدليل ، أي أن عبد الله بن المبارك سئل

(٨٠) الكرامية : فرقة ضالة ، وهم أتباع محمد بن كرام السجستاني صاحب العقائد الوثنية ، والكرامية كفار عند المسلمين بل عند الفرق كلها ، قال عبد القاهر البغدادي في الفرق ٢١٥ : « الكرامية بخراسان ثلاثة أصناف : حقانية ، وطرائقية ، وإسحاقية ، وهذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضها بعضاً ، وإن أكثرها سائر الفرق ، ، فلهذا عدناها فرقة واحدة » . وزعيمها المعروف محمد بن كرام — من السلف الطالح — كان مطروداً من سجستان إلى غرجستان وكان أتباعه في وقته أوغاد شورمين ، وإفشين ، ... وضلالات أتباعه اليوم متنوعة أنواعاً لا نعدّها أربعاً ولا أسباعاً ، لكنها تزيد على الآلاف آلافاً ، ونذكر منها المشهور الذي هو بالقبح مذكور . فمنها أن ابن كرام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده ، وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلاقي عرشه ، وهذا شبيه بقول الثاوية : إن معبودهم الذي سموه نوراً يتناهى من الجهة التي تلاقي الظلام وإن لم يتناهى من خمس جهات ، وقد وصف ابن كرام معبوده في بعض كتبه بأنه جوهر كما زعمت النصراني أن الله تعالى جوهر ... » انتهى كلام الإمام البغدادي من « الفرق » فليراجع فإن له بقية ما أحببت أن أطيل بها الرسالة .

والعجب العجاب أن ابن تيمية يعتبر الكرامية من جملة نُظَّار المسلمين وهم كما علمنا كفار عند سائر فرق الإسلام اتفاقاً ، قال ابن تيمية في « منهاج السنة » (١/١٨١) : « كما قال ذلك من قال من الكرامية وغيرهم من نُظَّار المسلمين » اهـ وكأنه يقول : قال الفقهاء وغيرهم من علماء المسلمين ، فتأمل !!

فقيل له : هل قلت بأن الله تعالى غير ممازج للخلق خلافاً لقول الجهمية^(٨١) بدليل سمعي أم لا ؟ فأجابهم بأنه أبطل قولهم بحد ، أي بدليل سمعي من القرآن ، وهو قوله سبحانه ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ أي بصفة العلو وهي علو الله تعالى وتعاليه عن المكان ، كما أوضح ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » (١٣٦/٦) حيث قال :

« ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محال على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس » اهـ .

يعني قطعاً علو الرفعة والجلال لقوله تعالى : ﴿ وهو القاهر فوق عباده ﴾ فعَلَّوه سبحانه وفوقيته بالقهر والعظمة والجلال ، لا بالمكان الحادث المخلوق له سبحانه لأنه ليس كمثله شيء ، فلا يتوهم أيضاً أن عبد الله بن المبارك يقول بالاتصال أو الانفصال حاشاه .

فالإمام البيهقي وضح مراد عبد الله بن المبارك بقوله (بحد) أي أن المراد بذلك حد السمع ، أي دليل السمع ، وقد جاء في اللغة كما في المفردات للراغب وغيره أن الحد يستعمل بمعنى حكم الله ، وأحكام الله تعالى آياته وأحاديث نبيه صلى الله عليه وآله وسلم الذي لا ينطق عن الهوى ، ويؤكد ما قررناه أن البيهقي أكد ذلك برواية أخرى ليس فيها لفظة (حد) أوردها عن ابن المبارك عقب الرواية الأولى التي فيها لفظ الحد ، ذكرها الإمام البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٢٧) في باب قول الله لسيدنا عيسى : ﴿ إني متوفيك ورافعك إلي ﴾ .

فابن المبارك لم يثبت حداً لله تعالى ألبتة ، فاستغل ابن تيمية ومن تبعه لفظة (حد) التي وردت في بعض الروايات عن ابن المبارك بمعنى الدليل لإيهام السدج والمغفلين بأن ابن المبارك يقول بالحد . وبعد هذا التقرير نقول : هب جدلاً أن عبد الله بن المبارك أثبت الحد ، فليس في ذلك أي استدلال على ثبوت الحد لله تعالى لأن كلام ابن المبارك ليس قرآناً ولا سنة معصومة مع مخالفته للقرآن ، والإجماع أيضاً على خلافه ، ومن قال إن الناس وافقوا عبد الله على هذا الذي تخيله الزاعم من إثبات الحد ، قلنا له : لم تصب أيها الألمي لوجوه عديدة ، منها :

أن الروايات اختلفت عن ابن المبارك فبعضها يذكر فيها لفظ (الحد) وبعضها لا يذكر ، ومنها أن لفظة حد لا علاقة لها بذات الله كما قدمنا ، إنما هي عائدة على الدليل النقلي .

(٨١) هذا على فرض أن هناك طائفة اسمها الجهمية وأنها تقول بذلك !! وقد أوضحت بعض ما يتعلق ببعض ذلك بعد أكثر من عشر سنوات من تصنيف هذه الرسالة في التعليق على كتاب « العلو » للنهسي ، حاشية رقم (٦٨٧) ص (٣٨٩ - ٣٩٠) .

ومنها : أنك تقول أيها الألمي كلما يُنقل لك إجماع : (من ادعى الإجماع فهو كاذب) ، ونحن نقول لك في هذا المقام : من ادعى الإجماع فهو أكذب كاذب هنا ، وسنفرد لكلمة « من ادعى الإجماع فهو كاذب » رسالة خاصة ان شاء الله تعالى نوضح فيها أمر هذه اللفظة ^(٨٢) ولنعد إلى نقول العلماء في تنزيه الله عن الحد فنقول :

قال الشافعي في كتاب الفقه الأكبر صحيفة (٨) ما نصه :

« واعلموا أن الحد والنهاية لا يجوز على الله تعالى » اهـ .

وقال الإمام أبو حنيفة في الفقه الأكبر — المنسوب إليه — (ص ٥٧) من شرحه : « ولا حد له

ولا

ضد له » اهـ .

وقال الإمام الطحاوي في عقيدته المشهورة التي ذكر في مقدمتها أنها عقيدة الإمام أبي حنيفة ومحمد

بن الحسن وأبو يوسف ما نصه :

« وتعالى الله عن الحدود والغايات ، والأركان والأعضاء والأدوات ، لا تحويه الجهات الست

كسائر المبتدعات » اهـ .

وكذلك قال الإمام البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤١٠ — ٤١١) مُنْزَهاً الله تعالى عن

مشابهة الأجسام نافياً الحد عن المولى تبارك وتعالى ، من الطبعة التي مع فرقان القرآن فلتراجع .

وأبطل الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في « لسان الميزان » (١١٤/٥) قول من قال بالحد وبين

أن قول من قال لمن نفى الحد : « ساويت ربك بالشئ المعلوم إذ المعلوم لا حد له » نازل » اهـ أي

ساقط لا عبرة به باطل .

وكذا قال الإمام الحافظ ابن دقيق العيد في كتابه الاقتراح والإمام الحافظ العلائي كما ذكر ذلك

الإمام الحافظ السبكي في كتابه « قاعدة في الجرح والتعديل » ص (٣٠ — ٣١) .

وكذلك نزه الله عن الحد الإمام الحافظ ابن حبان انظر ترجمته في « لسان

(٨٢) وقد تم بفضل الله تعالى تصنيف رسالة في ذلك أسميناها : « احتجاج الخائب بعبارة من ادعى الإجماع فهو كاذب »

وهي تحت الطبع . قرأها شيخنا المحدث عبد الله بن الصديق فكذب في كتابه « السيف البتار لمن سب النبي المختار » انها تعتبر مرجعاً في هذا الباب ما عليها مزيد .

وبعد وفاة سيدي عبدالله ابن الصديق طبعت رسالة السيف البتار في مصر بتحقيق أحد الناس هناك وقد حذفوا منها ذكرى

تحريراً لكلام الشيخ وظلماً وعدواناً فلهذا تعالى حسيهم !!

قال الإمام الحافظ البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤١٥) :

« وما تفرّد به الكلبي وأمثاله يوجب الحد ، والحد يوجب الحدث لحاجة الحد إلى حدّ خاصة به ، والباري قديم لم يزل » اهـ .

قال الإمام الكوثري رحمه الله معلقاً على كلام البيهقي :

« وقد توافق بعض متأخري الحشوية إلى حد أن ألف جزءاً في إثبات الحد والجلوس لله سبحانه ، كما سبق ، وهو محفوظ بظاهرة دمشق وعليه خطوط أناس من متأخريهم بالتسميع ، وما هو إلا رجوع إلى الوثنية الأولى » اهـ .

قلت : صدق والله ، وهذا الجزء اسمه : « كتاب إثبات الحد لله عز وجل وأنه قاعد وجالس على عرشه » لأبي محمد محمود بن أبي القاسم بن بدران الدشتي ، وعليه خط الحافظ الجمال بن عبد الهادي الحنبلي وأنه سمعه لأهله وخاصته . وذكر هذا الكتاب الدكتور الفقيهي (الجسم) في رده على المحدث عبد الله بن الصديق الذي سماه الفتح المبين ص (١١٤) من الطبعة الأولى وتحاشى الحشوي من أن يُتِم اسم الكتاب لئلا يفتضح فقال : وقد أورد الدشتي أيضاً في كتابه « إثبات الحد لله » نقولاً عن السلف تبين مرادهم الخ اهـ .

وكيف يوصف الله تعالى بالحد ولم يرد في كتاب ولا سنة وصفه تعالى بالحد ، فالحدود هو المخلوق والله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ .

هذا وقد أثبتنا حسب الوسع باختصار أن ابن تيمية قائل بقدم العالم وبالحد في ذات الله تعالى مع إثبات أن هذا القول مما يصادم عقيدة الاسلام التي جاءت في الكتاب والسنة والتي أجمعت الأمة عليها سلفاً وخلفاً ، نسأل الله تعالى أن ينجينا من مضلات العقائد والفتن بجاه من أرسله رحمه للعالمين سيدنا ومولانا محمد عليه منّا أفضل الصلاة وأتم التسليم ، سائلين الله تعالى حسن الختام والوفاء على الشهادة والإيمان والحمد لله رب العالمين .

حكم المصافحة والمس والرد على من به مس

صنفها
حسن بن علي السقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل في كتابه ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً ﴾ والقائل في كتابه ﴿ فَالصَّالِحَاتِ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾ والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد القائل : « ما تركت بعدي فتنة أضرب على الرجال من النساء » والقائل « إني لا أصافح النساء » وعلى آله الطيبين الطاهرين ، ورضي الله عن الصحابة المتقين .

أما بعد :

فإنَّ الأنفس الزكيات ، من المؤمنين والمؤمنات ، لا تزال دائبة في تحقيق وتحصيل المسائل المهمات ، والعلوم الغريات ، جمعاً ومنفردات ، متقربة لوجهه سبحانه رغبة في مقعد صدق في أعلى الجنات ، هذا وقد سنح في الذهن القاتر والعقل القاصر . أن أُلْقِدَ أولئك الفرسان من أهل الفضل والمزيت ، لعلِّي ان أحشر في زمرتهم وألحق بطائفتهم بتوفيق الله سبحانه المتفضل بالنعم السابغات ، وذلك بتصنيف جزء لطيف في بيان تحريم مصافحة الرجل المرأة الأجنبية وكذا العكس مبيناً ذلك بأدلة واضحة ، مردفاً ذلك عبارات الأئمة المرجوع إليهم في النائبات ، حيث ينووا هذا بمُجْمَلٍ صريحات ، متعقباً لمن استدل بمحدث السيدة أم عطية رضي الله عنها في استشكاله عليه بقطع الإشكالات ، وبيان الغامضات ، كما قال القائل :

إخراجه من حالة الإشكال إلى التجلي واتضح الحال

وحيث توهم الخصم من حديث السيدة أم عطية رضي الله تعالى عنها في قصة مبايعة النساء لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه صافحهن بيده حيث قالت السيدة أم عطية : « فمدَّ يده من خارج البيت ومددنا أيدينا من داخل البيت ثم قال : « اللهم اشهد » وفي لفظ قالت : « فقبضت منا امرأة يدها » فظن من ذلك الخصم الذي لا يرجع لأهل العلم بل يظن في نفسه أهلية الاجتهاد أنه فاز بدليل المصافحة والملامسة ولكن هيهات ، فردَّ بهذا الاجتهاد الفاسد حديث السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها في قولها ما مس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة قط تعني من الأجنبية ، فتعين علينا الآن أن نزيل تلك الشبهات ، إذ أن ذلك من فروض الكفايات ، والأمور المهمات ، حيث تقرر ذلك عند أئمة المسلمين من جهابذة العلماء المحققين السادات ، والحاصل من ذلك كله كما ستره إن شاء الله تعالى كما

سأفصله وأشرحه وأبينه من الأمور التي هي في الشريعة من المنوعات ، كما أرشدت إليه الأحاديث والروايات ، والمسائل الأصوليات ، القضايايات المبيّنة ، المفسرة للخصوصيات والعموميات ، والناسخات والمنسوخات ، وغير ذلك من الأمور الظاهرات ، لترسيخ هذا الحكم الذي هو من البديهيات ، ولتيزداد من أراد أن يتبصر في الأمر ويعلم من خالف أنه نكل منحرفاً عن سبيل المؤمنين والمؤمنات ، وبالله تعالى التوفيق وهذا أوان الشروع في المقصود :

فصل

في عرض كلام الخصم في هذه المسألة

قال الخصم : وما يدل على أن اليد ليست بعورة مصافحة الرسول للنساء في البيعة . عن أم عطية قالت : « ياينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقرأ علينا ﴿ أن لا يشركن بالله شيئاً ﴾ ونهانا عن النياحة ، فقبضت امرأة منا يدها فقالت : « فلانة أسعدتني وأنا أريد أن أجزيها فلم يقل شيئاً فذهبت ثم رجعت » ، وهذا الحديث يدل على أن النساء كن يبايعن باليد لأن هذه المرأة قبضت يدها بعد أن كانت مدتها للبيعة . فكون الحديث ينص على أن المرأة قبضت يدها حين سمعت لفظ البيعة صريح بأن البيعة كانت باليد وأن الرسول كان يبايع النساء بيده الشريفة ، وأما ما روي عن عائشة من أنها قالت : « وما مست يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة إلا امرأ يملكها » فإنه رأي لعائشة وتعبير عن مبلغ علمها ، وإذا قورن قول عائشة بحديث أم عطية هذا ترجح حديث أم عطية لأنه نص عن عمل حصل أمام الرسول ودل على عمل للرسول فهو رأي محض لعائشة ولذلك رجح الرواة حديث أم عطية وأخذوا به وأجازوا مصافحة الرجل للمرأة . انتهى كلام الخصم .

الرد على كلام الخصم واستدلالاته الموهمة

اعلم يرحمك الله تعالى أن كلام الخصم هذا فيه عدة مغالطات وأخطاء أبينها إن شاء الله تعالى نقطة نقطة بعد توضيح حديث السيدة أم عطية رضي الله تعالى عنها .

اعلم أن قول السيدة أم عطية رضي الله عنها : « ياينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... فقبضت امرأة منا يدها » معنى قبضت أي لم تباع وانسجبت ثم رجعت للمبايعة فهو مجاز وكناية عن التأخر في المبايعة والقبول كما بين ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري ، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما صافحهن ، بل ثبت أنه كان يقول في بيعته لهن « إني لا أصافح النساء » وهو حديث

صحيح ثابت وسيأتي مخرجاً موضحاً بإذن الله تعالى ، وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعيداً عنهم كما في نفس حديث أم عطية رضي الله عنها هذا ، وإنما مد يده إليهم أي إلى جهتهم من بعيد وهو خارج البيت وهن داخله دون أن تحصل مصافحة أو لمس ، والذي يقرر هذا وينسف ما أراد الخصم إثباته قول السيدة أم عطية في الحديث كما أسلفنا : « فمد يده صلى الله عليه وآله وسلم من خارج البيت ومددنا أيدينا من داخل البيت ثم قال اللهم اشهد^(٨٣) » فأخفى الخصم — الذي يدعي الإحتهاد واستنباط الأحكام من الكتاب والسنة مباشرة — هذه اللفظة من عبارته لأنها لا توافق غرضه وهو إقراض القاضين بالمصافحة واللمس ، أو كان لا يعرف هذا اللفظ وهذا مما لا يؤمله أن يكون مجتهداً مطلقاً يصدر الفتاوى .

فمد الأيدي من بعيد إشارة إلى وقوع المبايع ، وقبض تلك المرأة يدها أي عدم إشارتها بها كناية عن تأخرها في المبايع ، ولذلك أوضحت هذا الأمر السيدة أم عطية رضي الله عنها بقولها : « فذهبت ثم رجعت » ، هذا مع الأحاديث الصريحة الصحيحة التي لم يذكرها الخصم والتي تفيد القطع بعدم مصافحته صلى الله عليه وآله وسلم للنساء ونهيه أمته عن ذلك أشد النهي وسنذكرها إن شاء الله تعالى^(٨٤) .

(٨٣) وقد بين ذلك في الرواية الصحيحة التي أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والبخاري وابن مردويه كما ذكر ذلك الحافظ في « الفتح » (٦٣٦/٨) .

(٨٤) قلت : ذكر لي متعصب أثناء نقاشه لي بأن الحافظ ابن حجر ذكر في الفتح أن سيدنا عمر رضي الله عنه كان يصفح النساء يبايعهن عن النبي بأمره صلى الله عليه وآله وسلم !! فقد حرقه هذا المتعصب لهواه ، والصحيح أن سيدنا عمر يبايعهن بالكلام ولم يبايعهن مصافحة ، وإليك ما قاله الحافظ في « الفتح » (٦٣٧/٨) قال : « وقد أخرج الطبراني أنه — صلى الله عليه وآله وسلم — يبايعهن بواسطة عمر » اهـ . فإين ذكر المصافحة والملاسة في هذا اللفظ !!

قلت : حديث مبايعه سيدنا عمر لمن أخرجه الإمام أحمد (٨٥/٥) و (٤٠٩/٦) وأبو داود (١١٣٩) وأبو يعلى (٢٢٦) والطبراني في الكبير (٢٥/٢٥) برقم (٨٥) والبيهقي (١٨٤/٣) ، قال الحافظ نور الدين الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣٨/٦) : وعن أم عطية قالت :

« لما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة جمع نساء الأنصار في بيت ثم أرسل إليهن عمر بن الخطاب فقام على الباب فسلم عليهن فرددن السلام فقال أنا رسول الله إليكن فقلن مرحباً برسول الله وبرسول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : تباعن على أن لا تشركن بالله شيئاً ولا تسرقن ولا تقتلن أولادكن ولا تأتين بيهتان تفترينه بين أيديكن وأرجلكن ولا تعصين في معروف ، قلن : نعم . فمد عمر يده من خارج الباب ومددن هن أيديهن من داخل ثم قال : اللهم اشهد ... » الحديث . ورجاله ثقات . ورواه ابن حبان في صحيحه (٣٠٤١/٣١٤/٧) .

تعليقات على كلام الخصم وشطحاته

١ — قوله : (مما يدل على أن اليد ليست بعورة مصافحة الرسول للنساء في البيعة) مغالطة لا معنى لها وهل كل ما ليس بعورة يجوز مسه ؟! وهل يبيح الخصم للرجل أن يمس يد المرأة ووجهها لأنها ليسا بعورة في الصلاة ؟ وهل له أن يقبل يدها ووجهها متى شاء لأنها ليسا بعورة ؟! والتي صلى الله عليه وآله وسلم يقول واليد زناها باللمس والقم زناه القبل ؟ وهل للمرأة أن تمس ما شاءت من جسد الرجل الأجنبي إلا ما بين سرته وركبته لأن ذلك عورته ؟!! فما هذا الاستدلال الفاسد ؟!!

فإذا كان الله تعالى قد حرّم النظر إلى المرأة الأجنبية ، ونظر المرأة إلى الرجل الأجنبي فما بالك باللمس الذي هو أشد من ذلك بداهة ، كما قال الله تعالى في سورة النور :

﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ، وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ﴾ .

فغض البصر فيه حفظ للفرج ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « والفرج يصدق ذلك أو يكذبه » فتبين من ذلك كله بطلان عبارة الخصم وسقوطها وأنها تدل على الجهل وعدم التحقيق والتدليس للوصول لمآرب ، والله المستعان وبه التوفيق .

٢ — قوله (وهذا الحديث يدل على النساء كن يبايعن باليد لأن هذه المرأة قبضت يدها بعد أن مدتها للبيعة) .

تبين بطلانه بتوضيح حديث السيدة أم عطية رضي الله عنها ، وهو يدل على عدم تأهل هذا الخصم للعلم ، فماله للعلم ولم يتعلم ، وثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » وهذا مال من لم يتلق العلم وتشدق به دون أن يأخذ عن العلماء ويثبتوا بركبته للتلقي عنهم . قال تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ وقال سبحانه : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَبْطُونَهُمْ ﴾ . فلا تفرّك أخي المؤمن كثرة التصانيف فإنها لم تكن يوماً دليلاً على علم صاحبها ، وأكثر الجهال في هذا الزمان صارت لهم تصانيف دلت على عدم إدراكهم وقلة علمهم مع أنها كثيرة الإنشاء ، فأين من يصنّف ويحرر .

٣ — قوله في حديث السيدة عائشة رضي الله عنها في نفي المس (فإنه رأيٌ لعائشة وتعبير عن مبلغ علمها) .

رأي مردود وذلك لأن السيدة عائشة أرادت أن توضح لنا حديث أم عطية ومعنى كلامها ،

وأن تَرَدُّ كل إيهام ووهم قد يخطر من أن ذلك وقع مصافحة ومماسه بينه عليه الصلاة والسلام وبين النساء ، كما أثبت ذلك الحافظ ابن حجر في شرح البخاري . وقول السيدة عائشة ليس رأياً إنما هو إخبار عن حال .

٤ — قوله (وإذا قورن قول عائشة بحديث أم عطية هذا ترجح حديث أم عطية لأنه نص عن عمل ... ودل على عمل الرسول فهو أرجح من رأي محض) .

كلام متهاافت ساقط يدل إما على التدليس وإما على عدم الإحاطة بأدلة المسألة وأقوال العلماء فيها ، لأن هذا الكلام لا يقوله أدنى من شم رائحة العلم وسره ، ولذلك يحرم إعطاء الأحكام دون الإحاطة بالأدلة والتأهل للفهم والحصول على آلات الإجتهد أو الرجوع إلى أهل العلم الذين يعول على كلامهم ويرجع لإفتائهم ، وهم الأئمة المعتبون قال صلى الله عليه وآله وسلم : « من أفتى بغير علم لعتنه ملائكة السماء والأرض » رواه ابن عساكر وغيره وحسنه السيوطي ، وفي الحديث أيضاً « من أفتى بغير علم كان إثمه على من أفتاه ومن أشار على أخيه بأمر يعلم أن الرشد في غيره فقد خانته » رواه أبو داود والحاكم وهو صحيح .

وبيان فساد كلام الخصم كالآتي : إذا كان حديث السيدة أم عطية مترجحاً على حديث السيدة عائشة رضي الله عنهما لأنه مثبت وحديث السيدة عائشة نافي ومن هنا أعطي الحكم فهذا فاسد ، لأن المثبت لا يقدم على النافي إلا إذا تعذر الجمع بينهما كما هو منصوص في أصول الفقه وقواعد الاستنباط ، وحيث بان المراد من حديث أم عطية وأنه لم يحصل لمس ولا مصافحة ، فلا مناقضة بينه وبين حديث السيدة عائشة فلا يرجح أي منهما على الآخر ، قال الأصوليون :

فالجـمع بينـما تعارضـا هـنا في الأوليـين واجب إن أمكنـا

(تنبيه) : لو فرضنا جدلاً أن في حديث السيدة أم عطية رضي الله عنها إثبات المس والمصافحة للرسول صلى الله عليه وآله وسلم فليس في ذلك إباحته لنا ، والدليل على ذلك أنه قد تقرر في الأصول أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو فعل فعلاً وقال قولاً خلاف الفعل الذي فعله فإن قوله مقدم على فعله ، لأن الأمر يتضح ساعثاً أن هذا الفعل خاص به فهو من خصوصياته ، وقد ثبت أنه نهى عن المس والمصافحة لأئمة في أحاديث كثيرة صحيحة ستأتي إن شاء الله تعالى ، هذا مع ملاحظة أنه لم يثبت أنه مس ولا صافح . قال صلى الله عليه وآله وسلم : « واليد زناها للمس » رواه ابن حبان في صحيحه والإمام أحمد في مسنده وغيرهم .

٥ — قوله (ولذلك رجح الرواة حديث أم عطية وأخذوا به وأجازوا مصافحة الرجل للمرأة)

أقول : هذا كذب مكشوف (!) ومن هم الرواة الذين قالوا بهذا الإفك المين ؟!!!! وإذا كان أئمة الحديث وشيوخ الرواة صرحوا بالتحريم ، فمن أين يفترى هذا الرجل عليهم لترويج هواه على المغفلين !! قال الإمام الحافظ النووي في « شرح مسلم » (١٣ / ١٠) وهو من أئمة أهل الحديث والرواة المحققين :

« قولها — أي السيدة عائشة : « والله ما مست يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يد امرأة قط غير أنه يبايعهن بالكلام » فيه أن بيعه النساء بالكلام من غير أخذ الكف وفيه أن بيعه الرجال بأخذ الكف مع الكلام » اهـ .

وقال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني شارح البخاري في « الفتح » (٩ / ٤٢٥) وفي غير موضع :

« قوله — أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم — : « انطلقن فقد بايعتكن » بينته بعد ذلك بقولها في آخر الحديث : « فقد بايعتكن كلاماً » أي كلاماً بقوله ، ووقع في رواية عقيل المذكورة : « كلاماً يكلمها به ولا يبايع يضرب اليد على اليد كما كان يبايع الرجال » اهـ .

وكذا نص على ذلك جماعة منهم ابن القاص الطبري وغيره .

فلا ندري من هم الرواة الذين أجازوا ما أراد الخصم !؟

فصل

في بيان معنى قول الفقهاء والعلماء المرأة الأجنبية

المرأة الأجنبية بالنسبة للرجل هي المرأة التي يجوز له في وقت من الأوقات المستقبلية أن يعقد عليها للزواج ، فابنة العم أجنبية ولو كانت متزوجة لأنه يحل له أن يعقد عليها إن طلقها زوجها ومضت عدتها ، وكذا ابنة الخال وابنة الخالة وامرأة العم والخال وأخت الزوجة وإن حرم عليه الآن زواجها للجمع بين الأختين ، فإنه يجوز أن يعقد عليها إن طلق أختها ومضت عدتها ، وعلى هذا فقس ، وخرج بذلك المحارم والزوجة وهي أجنبية وحلت له بالعقد ، ويدخل في المحارم المحرمات بنسب كالأخت والأم والعمة والخالة ونحو ذلك والمحرمات بالرضاع والمحرمات بالمصاهرة كأُم الزوجة فبمجرد عقده على ابنتها حرمت الأم على التأبید ، ومن ذلك يُفهم وضع المرأة بالنسبة للرجال الأجانب ، فتنبه لذلك .

فصل

في الأدلة التي وردت في الشرع لبیان تحريم المصافحة والمس

١ — عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال :

« كل ابن آدم أصاب من الزنا لا محالة فالعين زناها النظر واليد زناها اللمس والنفس تهوى وتحدث ويصدق ذلك ويكذبه الفرج » رواه الامام أحمد في مسنده (٣٤٩/٢) وابن حبان في صحيحه ذكر ذلك العراقي في « طرح الثريب » (٢١/٨) والحديث بالفاظ متقاربة في صحيحي البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي ، وانظر المسند طبعة أحمد شاكر (٢٤٦/١٦) حديث رقم (٨٥٨٢) .
قال الإمام النووي في « شرح مسلم » (٢٠٦/١٦) :

« معنى الحديث أن ابن آدم قُدِّرَ عليه نصيب من الزنا فمنهم من يكون زناه حقيقياً بإدخال الفرج في الفرج الحرام ، ومنهم من يكون زناه مجازاً بالنظر الحرام أو الاستماع إلى الزنا وما يتعلق بتحصيله أو باللمس باليد بأن يمس أجنبية بيده .. » الخ انتهى .

وكذا قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٥٠٤/١١) :

« قوله (حظه من الزنا) إطلاق الزنا على اللمس والنظر وغيرهما بطريق المجاز لأن كل ذلك من مقدماته » انتهى .

٢ — عن السيدة أسماء بنت يزيد رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إني لا أصافح النساء » قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢٠٤/١٣) : « رواه اسحق بن راهويه بسند حسن » ، ورواه الامام أحمد وابن سعد كما قال الحافظ في « الإصابة » في ترجمة أسماء بنت يزيد (٢٣٥/٤) .

٣ — وروى الإمام مالك في الموطأ (١٨٤٢) وأحمد في المسند في مواضع والنسائي (الصغرى ٤١٨١) وابن ماجه (٢٨٧٤) والطبري من طريق محمد بن المنكدر أن أميمة بنت ربيعة أختته أنها دخلت في نسوة تباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلن يا رسول الله ابسط يدك نصافحك فقال : « إني لا أصافح النساء » وفي رواية الطبري : « ما قولي لمائة امرأة إلا كقولي لامرأة واحدة » ورواه أيضاً ابن ماجه وغيره بأسانيد صحيحة انظر الفتح (٦٣٧/٨) والإصابة (٢٤٠/٤) .

٤ — وعن معقل بن يسار رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لأن

يُظعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تجل له « رواه الطبراني ورجالـه رجال الصحيح ، انظر « مجمع الزوائد » (٣٢٦/٤) .

٥ — وفي صحيح البخاري ومسلم من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها بألفاظ متقاربة : « والله ما مَسَّتْ يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يد امرأة قط غير أنه يبايعهن بالكلام » كما في « شرح مسلم » (١٠/١٣) وشرح البخاري للحافظ (٣١٢/٥) .

فمما تقدم بان واتضح وضوحاً جلياً فساد قول من قال إنه يجوز للرجل أن يصافح المرأة الأجنبية وأن يمسه بيده ، وأن دليله الذي أورده لا يصلح للحجة ولا للمراد الذي ابتغاه وأراد ، فليتنق الله تعالى من يقول بمثل هذه المقولات الفاسدة والأقوال الكاسدة البعيدة عن هدي سيد البرية صلى الله عليه وآله وسلم ، وليعلم هؤلاء أنه لا يجوز المحرم على الإفتاء وإعطاء الأحكام لغير المجتهد المتأهل لفهم النصوص الشرعية المتمكن من آلائها أو مَنْ ينقل عنه بأمانة دون تحريف ، وبغير ذلك يكون مُعَرِّضاً نفسه لغضب الله تعالى ومقته ، نسأل الله تعالى التوفيق والعصمة أنه سميع عليم وبالله تعالى حسن الختام يقول مصنف هذه الورقات أفقر الوري إلى الله الغني الحميد حسن بن علي بن هاشم السقاف من يرجو من مولاه سبحانه وتعالى أن يعمه بخفي الألفاف فرغت منها ثلاث وعشرين ليلة خلت من المحرم سنة ثمان وأربعمائة وألف من هجرة سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

والحمد لله رب العالمين

إرشاد السامع والخطيب

إلى سنية

رفع اليدين في الدعاء للسميع المجيب

تأليف

حسن بن علي السقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، ورضوان الله تعالى عن صحابته المتقين ، أما بعد :

فإن من الأمور المستحبات المستنونات رفع المسلم يديه في الدعاء ومسحهما بوجهه عند الفراغ منه وهذا مقرر معروف ومشهور ، إلا أنني رأيت بعض الخطباء لا يرفعون أيديهم أثناء الدعاء في آخر الخطبة الثانية فاستغربت ذلك منهم وسألت أحدهم : لماذا لا ترفع يديك في الدعاء أثناء الخطبة ؟ ! فقال : « هذه هي السنة ، ويقال إن في ذلك حديث صحيح » !! وسألت آخر : فقال : « أصارحك بأن هذا ما أرى بعض الخطباء يفعلونه فأفعل مثلهم وأنا لا أعرف الدليل على ذلك » !! فأحييت أن أكتب هذه الأسطر أيين فيها جلية المسألة والله تعالى هو المعين ؛ فأقول :

لقد وردت أحاديث كثيرة جداً في ثبوت رفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يديه في الدعاء في جميع الأحيان ذكر بعضها الإمام البخاري في « جزء رفع اليدين » وفي « الأدب المفرد » والحافظ المنذري في جزء أفرده فيها ، وسرد منها الإمام النووي في « الأذكار » وفي « شرح المذهب » جملة وافرة (أنظر المجموع شرح المذهب ٥٠٧/٣) .

واحتج من ترك رفع اليدين بحديث سيدنا أنس رضي الله عنه قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء ؛ وإنه يرفع حتى يرى يباض إبطيه » رواه البخاري في صحيحه (٥١٧/٢ فتح) .

وهذا الحديث معارضٌ للأحاديث الكثيرة الصحيحة التي فيها رفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يديه في غير الاستسقاء !! وقد صرح بذلك الحافظ ابن حجر في شرح البخاري فقال في « الفتح » (٥١٧/٢) ما نصه :

(قوله « إلا في الاستسقاء » ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء ، وهو معارض بالأحاديث الثابتة بالرفع في غير الاستسقاء وقد تقدم أنها كثيرة ، وقد أفردها المصنف « يعني البخاري » بترجمة في كتاب الدعوات وساق فيها عدة أحاديث ، فذهب بعضهم إلى أن العمل بها أولى ، وحمل حديث أنس على نفي رؤيته ، وذلك لا يستلزم نفي رؤية غيره . وذهب آخرون إلى تأويل حديث أنس المذكور لأجل الجمع بأن يحمل النفي على صفة مخصوصة ؛ إما الرفع البالغ فيدلُّ عليه قوله « حتى يرى يباض إبطيه » ويؤيده أن غالب الأحاديث التي وردت في رفع اليدين في الدعاء إنما المراد به مد اليدين وبسطهما عند الدعاء ، وكأنه عند الاستسقاء مع ذلك زاد فرفعهما إلى جهة وجهه حتى حاذتاه ؛ وبه

حينئذ يُرى بياض إبطيه ، وإما صفة اليدين في ذلك فلما رواه مسلم من رواية ثابت عن أنس : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء » ولأبي داود من حديث أنس أيضاً : « كان يستسقي هكذا ومد يديه — وجعل بطونهما مما يلي الأرض — حتى رأيتُ بياض إبطيه » قال النووي : قال العلماء : السنة في كل دعاء لرفع البلاء أن يرفع يديه جاعلاً ظهور كفيه إلى السماء ، وإذا دعا بسؤال شيء وتحصيله أن يجعل كفيه إلى السماء انتهى .

وقال غيره : الحكمة في الإشارة بظهور الكفين في الاستسقاء دون غيره للتفاؤل بتقلّب الحال ظهراً لبطن كما قيل في تحويل الرداء ، أو هو إشارة إلى صفة المسؤول وهو نزول السحاب إلى الأرض انتهى من « الفتح » .

أقول : قال الإمام البخاري في كتاب « الدعوات » من « صحيحه » (١٤١/١) :

٢٣ - باب رفع الأيدي في الدعاء : وقال أبو موسى الأشعري : دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم رفع يديه ورأيت بياض إبطيه . وقال ابن عمر : رفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يديه وقال : اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد . قال أبو عبد الله : وقال الأروسي : حدثني محمد بن جعفر بن سعيد وشريك سمعا أنسا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه .

قال الحافظ ابن حجر في شرحه في « الفتح » (١٤٢/١) :

(في الحديث الأول ردّ على من قال لا يرفع كذا إلا في الاستسقاء ، بل فيه وفي الذي بعده ردّ على من قال لا يرفع اليدين في الدعاء غير الاستسقاء أصلاً ؛ وتمسك بحديث أنس « لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء » وهو صحيح ، لكن جميع بينه وبين أحاديث الباب وما في معناها بأن المنفي صفة خاصة لا أصل للرفع وقد أشرتُ إلى ذلك في أبواب الاستسقاء ؛ وحاصله أن الرفع في الاستسقاء يخالف غيره إما بالمبالغة إلى أن تصير اليدين في حذو الوجه مثلاً وفي الدعاء إلى حذو المنكبين ، ولا يُعكّرُ على ذلك أنه ثبت في كل منهما « حتى يرى بياض إبطيه » بل يجمع بأن تكون رؤية البياض في الاستسقاء أبلغ منهما في غيره ، وإما أن الكفين في الاستسقاء يليان الأرض وفي الدعاء يليان السماء . قال المنذري : وبتقدير تعذر الجمع فحانِب الإثبات أرجح . قلت : ولا سيما مع كثرة الأحاديث الواردة في ذلك^(٨٥) ، فإن فيه أحاديث كثيرة أفردتها المنذري في جزء ؛ سرد منها

(٨٥) فيكون هذا الحديث مما رواه سيدنا أنس رضي الله تعالى عنه في أواخر حياته وهو مجتمع القوة ؛ والدليل على تفسير حفظه أو ذاكرته رضي الله عنه آخر حياته ما في « صحيح مسلم » (١٨٤/١) : إن معبد بن هلال العنزي قال في آخر

النووي في « الأذكار » وفي « شرح المذهب » جملة . وعقد لها البخاري أيضاً في « الأدب المفرد » باباً ذكر فيه :

حديث أبي هريرة : قدم الطفيل بن عمرو على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إن دوساً عصت فادع الله عليها ، فاستقبل القبلة ورفع يديه فقال : « اللهم اهد دوساً » وهو في الصحيحين دون قوله « ورفع يديه » . وحديث جابر أن الطفيل بن عمرو هاجر . فذكر قصة الرجل الذي هاجر معه وفيه : فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « اللهم وليديه فاغفر ورفع يديه » وسنده صحيح ، وأخرجه مسلم . وحديث عائشة أنها رأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدعو رافعاً يديه يقول : « اللهم إنما أنا بشر » الحديث وهو صحيح الإسناد . ومن الأحاديث الصحيحة في ذلك ما أخرجه المصنف (يعني البخاري) في « جزء رفع اليدين » : « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم رافعاً يديه يدعو لعثمان » ولمسلم من حديث عبد الرحمن بن سمرة في قصة الكسوف فانتبهت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو رافع يديه يدعو . وعنده في حديث عائشة في الكسوف أيضاً : ثم رفع يديه يدعو . وفي حديثهما عنده في دعائه لأهل البقيع فرفع يديه ثلاث مرات . الحديث . ومن حديث أبي هريرة الطويل في فتح مكة : فرفع يديه وجعل يدعو . وفي الصحيحين من حديث أبي حميد في قصة ابن اللثبية ثم رفع يديه حتى رأيت عفرة إبطيه يقول : « اللهم هل بلغت » . ومن حديث عبد الله بن عمرو : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكر قول إبراهيم وعيسى رفع يديه وقال : « اللهم أمّتي » . وفي حديث عمر : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نزل عليه الوحي يسمع عند وجهه كدوي النحل ، فأنزل الله عليه يوماً ؛ ثم سرّى عنه ؛ فاستقبل القبلة ورفع يديه ودعا ؛ الحديث . أخرجه الترمذي واللفظ له والنسائي والحاكم . وفي حديث أسامة : كنت ردف النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعرفات فرفع يديه يدعو ؛ فمالت به ناقته فسقط خطامها ؛ فتناول به بإحدى يديه وهو رافع اليد الأخرى . أخرجه النسائي بسند جيد . وفي حديث قيس بن سعد عند أبي داود : ثم رفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه وهو يقول : « اللهم صلواتك ورحمتك على آل سعد بن عباد » الحديث . وسنده جيد . والأحاديث في ذلك كثيرة) انتهى ما أردنا نقله من « الفتح » .

فتبين من هذه الأحاديث والأقوال أن الحديث الذي فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرفع يديه إلا في الاستسقاء حديث لا يعمل بظاهره لمعارضته الأحاديث الصحيحة الكثيرة له فهو من باب الشاذ

حديث الشفاعة : « فأشهد على الحسن أنه حدثنا به أنه سمع أنس بن مالك أراه قال : قبل عشرين سنة وهو يومئذ جميع » . قال الإمام النووي في شرحه (٦٤/٣) : « معناه مجتمع القوة والحفظ » .

المردود ، وقد جاء عن سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا مدَّ يديه في الدعاء لم يردَّهما حتى يمسح بهما وجهه » رواه أبو داود (٧٩/٢) والترمذي (٤٦٤/٥) برقم (٣٣٨٦) وقال : « حديث صحيح غريب » والحاكم في المستدرک (٥٣٦/١) وحسنه الحافظ ابن حجر في « بلوغ المرام » في باب الذكر والدعاء حديث رقم (١٦) .

وقال العلامة المحدث المناوي في « فيض القدير » (٣٦٩/١) : « وفيه ردُّ على ابن عبد السلام في قوله : لا يمسح وجهه إلا جاهل ، ومن ثم قيل هي هفوة » .

وبهذا البيان يتبين أنه يُسنُّ للخطيب أن يرفع يديه وهو يدعو في الخطبة سواء في الجمعة أو في العيد أو في الاستسقاء أو في غير ذلك ، وعليه أن يشعر بالتذلُّل والانكسار في دعائه ورفعته لله تعالى لأنَّ في ترك الرفع نوع من الكبر أعادنا الله تعالى من ذلك ؛ لا سيما ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إن الله تعالى حييُّ كريم يستحي إذا رفع الرجل إليه يديه أن يردَّهما صفراً خائبتين » رواه الترمذي (٣٦٢٧) واللفظ له ؛ وقال : حسن غريب ، وأبو داود (١٤٧٤) وغيرهما .

(فصل) : قد احتج بعض الناس على عدم جواز رفع الخطيب يديه في الدعاء بحديث عمارة بن رؤية أنه رأى بشر بن مروان على المنبر رافعاً يديه فقال : قبح الله هاتين اليدين ؛ لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يزيد على أن يقول هكذا وأشار بإصبعه المسبحة . رواه مسلم في الصحيح (٨٧٤) .

الجواب على هذا من وجوه :

الأول : أن هذا قول صحابي إن صح وقد أراد أن يبين لمن حوله بأنَّ بشر بن مروان الطاغية وهو أخو عبد الملك بن مروان حينما يرفع يديه في الدعاء على المنبر أمام الناس يستحق أن يقال له : قبح الله هاتين اليدين ، لأجل الظلم والبغي الذي يفعله بيديه ، ولم يرد عمارة بن رؤية أن يقبح يديه لأجل رفع اليدين في الدعاء على المنبر .

الثاني : أن هذا موقف ولا حجة فيه ، لا سيما وقد ثبتت أحاديث كثيرة فيها رفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يديه في الدعاء في الخطبة وغيرها .

وقد أورد الحافظ ابن حجر أثر عمارة بن رؤية هذا في كتابه « الوقوف على الموقوف » (٥٧/١) .
الثالث : أن هذا الصحابي يكاد أن يكون غير معروف ، حتى أن الحافظ ابن حجر في ترجمته من الإصابة (٥٨١/٤) قال : له حديثان .

فلا يجوز تقديم مثل حديثه على أجلاء الصحابة ومشاهيرهم رضي الله عنهم الذين حكوا الرفع على

المنبر وعلى غيره ، انظر البخاري (٧١٧٤) .

وتحكم بعض الناس في قولهم إن رفع اليدين على المنبر خاص بالاستسقاء تحكم لا دليل عليه ، وذلك لأن البخاري روى حديث أنس بن مالك في رفع اليدين في كتاب الجمعة (١٠٣٣) من صحيحه وذلك الدعاء واقع أثناء خطبة الجمعة ، ومنها عن وابصة بن معبد قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع وهو يخطب وهو يقول فرفع يديه إلى السماء ثم قال اللهم اشهد ... قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٦٩/٣) : « رواه الطبراني في الأوسط ورواه أبو يعلى ورجاله ثقات » .

فالقول الصحيح المبني على النصوص الصحيحة الصريحة عندنا هو استحباب وسنية رفع اليدين في الدعاء سواء للمنفرد ولسامع الخطبة وللخطيب ، وفي ذلك ترويض للنفس على الانكسار وإظهار الافتقار والعبودية لله تعالى . والحمد لله رب العالمين .

الإِغَاثَةُ

بِأَدَلَّةِ الاسْتِغَاثَةِ

صنفها

حسن بن علي السَّقَاف
القرشي الهاشمي الحسيني

١٣٥

{ المكتبة التخصصية للرد على الوهاية }

{ المكتبة التخصصية للرد على الوهاية }

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى ، والصلاة على عباده الذين اصطفى ، وعلى آلهم وصحبهم ومن لهم اقتفى ،
وبعد :

فقد ضمني مجلس ببعض الأساتذة الفضلاء ، والإخوان النجباء فوجه إلي أحد الأساتذة سؤالاً ،
فقال : بلغنا عنك أنك تميز الاستغانة — أي بغير الله تعالى — فهل هذا صحيح ؟!

فأجبت — نعم أجزها ومُستندي في ذلك أحاديث صحيحات ، مع أقوال جماعات من العلماء من
السلف والخلف وأهل الحديث المرجوع إليهم في المشكلات .

فقال ذاك الأستاذ : وما دليلك في ذلك ؟

فقلت : ما رواه البخاري (١٤٧٥) في صحيحه مرفوعاً :

« تدنو الشمس يوم القيامة من رؤوس العباد فيبينا هم كذلك إذ استغاثوا بأدم ثم بموسى ثم بمحمد
صلى الله عليه وآله وسلم فيشفع ليقضى بين الخلق » .

فأحال أحد الأساتذة الجواب إلى أحد الأساتذة الحاضرين المشتغلين بعلم الحديث ليحييني على ذلك ،
فقال ما ملخصه :

إنه لا يوجد دليل في الكتاب ولا في السنة يفيد جواز ذلك ، ولا في أقوال من يرجع إليه من السلف
بل لم ينقل ذلك عن أحد من المعترين وطلب مني ذاك الأستاذ أن أعيد نص الحديث ، وأن أعيد نص
حديث الأعمى ، وأن أتأكد من سند حديث آخر حسنه الحافظ ابن حجر في الفتح ، وأضاع البحث في
أساس القضية بالإنشاءات الفارغة وبتميع الكلام منكرأ أن يكون هناك دليل في الاستغانة والتوسل البتة .
وقد قبل باقي الأساتذة الفضلاء بكلامه باعتباره متخصصاً في علم الحديث ، ولم أقبل ما قاله البتة ،
وقد تعجبت منه لأنني أعرف أنه مطلع تماماً على كثير من الأحاديث الصحيحة الثابتة في الاستغانة
والتوسل إلا أنه يخشى أن ينتشر ذلك عنه خوفاً من جهات معينة سيسقط عندها إن صرح بذلك ،
وخصوصاً أنه حاول ختم البحث بقوله :

منذ أربعين سنة وأنا أبحث في هذه المسألة وقد تحققت أنه لا دليل عليها . ثم ذكر أستاذ آخر : أن
نداء الأموات هو دعاء لهم ، وأن الدعاء عبادة ، لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « الدعاء هو
العبادة » وجاء : « الدعاء مخ العبادة » وكلمة « يا » أداة نداء ودعاء فهي عبادة .

فأجبت : بأن الدعاء له عدة معان منها العبادة ، والحديث لا يحصر الدعاء بالعبادة باتفاق العلماء ،
وقد ثبت في الصحيحين : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما رأى ولده إبراهيم عليه السلام يوجد

بنفسه : وإنا على فراقك يا إبراهيم لمحزونون^(٨٦) . وكان يأمر من زار المقابر أن يقول : السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون^(٨٧) . نسأل الله العافية لنا ولكم .
وعن أبي مويهة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لأهل البقيع :

« السلام عليكم يا أهل المقابر ليهنكم ما أصبحتم فيه ... » الحديث رواه الإمام أحمد (٤٨٩/٣) والطبراني قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٤/٩) بإسنادين ورجال أحدهما ثقات .

وفي مصنف الإمام عبدالرزاق (٥٧٦/٣) حديث ٦٧٢٤ بتحقيق المحدث الأعظمي بسند صحيح عن نافع قال : كان ابن عمر إذا قدم من سفر أتى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أبتاه . اهـ .

ولم يكن هذا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه عبادة للمنادى مع أنه نداء باتفاق العقلاء ، وكذلك قول سيدنا أبي بكر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته بأبي أنت وأمي يا نبي الله ، لا يجمع الله عليك موتتين . (الفتح ١١٣/٣) رواه البخاري وغيره .
فقال الأستاذ : لكنه لم يطلب منه شيئاً .

فقلت : نحن نريد أن نثبت نقطتين :

الأولى : جواز نداء الأموات وقد فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ، كما تقدم في الأحاديث والآثار مع أقوال العلماء التي قدمتها وثبت في نداء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحاب قليب بدر كما هو ثابت في الصحيحين^(٨٨) ، فإذا ثبت أن ذلك جائز انتقلنا إلى النقطة :

الثانية : وهي : هل يجوز طلب شيء من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته أو أحد من صالحي أمته ؟ — ونحن نقول بأن من اعتقد أن المدعو هو من استغثا به سواء كان حياً أو ميتاً في الدنيا أو الآخرة له صفة من صفات الربوبية كفر لا محالة وهذا مقرر مشهور في علم التوحيد — .
ومن طلب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يستغفر له بعد مماته لم يعتقد أنه رب محي ميت

(٨٦) رواه البخاري (١٣٠٣) ومسلم (٣١٢٦) .

(٨٧) رواه مسلم (٢٤٩) .

(٨٨) رواه البخاري (٣٩٧٦) ومسلم (٢٨٧٥) .

خالق رازق حقيقة ، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يُعَلِّمُ أمته ما يؤدي إلى الكفر والشرك ، وقد علَّم الأعمى أن يقول في دعائه : « يا محمد إني أتوجه بك إلى الله في حاجتي »^(٨٩) . والمستغيث يقول كذلك ، وأما قول من قال : إنَّ ذلك ذريعة إلى الشرك والأفضل تركه .

فتقول له : ليس كذلك !! لأنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يُعَلِّمُ الأمة ما يؤدي للشرك ، وفي ذلك تعطيل العمل بالأحاديث الصحيحة بحجة أنها ذريعة للشرك وهو كلام خطير جداً . والأئمة من المحدثين والفقهاء ما يزالون يذكرون في أبواب صلاة الحاجة حديث الأعمى حاثين الأمة على القول بذلك الدعاء : يا رسول الله إني أتوجه بك إلى الله في حاجتي فليس في ذلك ما يتعلّق بالعقيدة ولا بالتوحيد البتة ، إلا عند من يقول بأن هناك توحيدين : توحيد ألوهية وتوحيد ربوبية ، وأنه من وحد توحيد ربوبية ولم يوحد توحيد ألوهية فهو كافر !!

وهذه مسألة اخترعها وابتدعها ابن تيمية ليكفر بها عباد الله تعالى وتبعه عليها محمد ابن عبد الوهاب ، ونصوص الكتاب والسنة تنقض ذلك نقضاً مبرماً كما أوضحت ذلك مفصلاً في رسالة « التنديد بمن عدّد التوحيد » وأجبت عن جميع الآيات التي توهم منها بعض الناس أنها تدلّ على ذلك كقوله سبحانه : ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ﴾ لقمان: ٢٥ والزمزم: ٣٨ .

وبيّنت معانيها الثابتة بنصوص القرآن من سياقاتها وأقوال الأئمة الفحول في ذلك فتراجع . فقد وجب الآن أن نكتب في بيان مشروعية الاستغاثة بسرد أدلتها الثابتة وأقوال السلف وأهل الحديث فيها ، ليعلم الأستاذة الثلاثة الذين اجتمعت معهم خاصة وباقي الناس عامة أدلة جواز الاستغاثة ، وهذا ما أدين الله تعالى به وأراه حقاً وصواباً وتمسكاً بالسنة ، فإن كان حقاً أسأل الله تعالى أن يثبتي عليه وأن يلهم من أنكر ذلك أن يرجع إليه ، كما أسأله تعالى إن كان باطلاً أن يخبّئنا إياه ﴿ قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصرية أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين ﴾ يوسف: ١٠٨ . « اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك شيئاً أعلمه وأستغفرك لما لا أعلمه » .

(٨٩) حديث صحيح الإسناد رواه الترمذي (٣٥٧٨) وابن ماجه (١٣٨٥) وأحمد في المسند ، والطبراني في الكبير (١٧/٩) والبيهقي في دلائل النبوة (١٦٦/٦-١٦٨) والحاكم في المستدرک (٥٢٧/١) وغيرهم . وللسيد المحدث المفيد عبد الله ابن الصديق الغماري رسالة خاصة في هذا الحديث رد فيها على الألباني المتناقض اسمها (إرغام المبتدع الغي بمحوار التوسل بالنبي) وهي بتحقيقي طبع دار الإمام النووي ، فليراجعها من شاء الاستزادة .

فصل

في تعريف الاستغاثه وما يتعلّق بذلك

الاستغاثه عندي هي : الطلب من النبي قبل وفاته أو بعد وفاته ^(١٠) أن يدعو الله تعالى في تلبية حاجة لصاحب الحاجة ، فقد طلب الناس منه صلى الله عليه وآله وسلم الاستسقاء في حياته وبعد مماته كما سيأتي إن شاء الله تعالى في أدلة الاستغاثه ، مع كون المطر بيد الله ليس بيد النبي كما هو معلوم ومشهور فقد جاء الرجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يخطف فقال :

« يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغثنا » — أي يطرنا — .. الحديث وكان الرجل مسلماً كما في الفتح (٥٠٢/٢) والصحابه كانوا يعرفون قول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ البقرة : ١٨٦ . والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل لذلك الرجل إذا نزل بك فحط أو بلاء فلا تأتيني وتطلب مني الدعاء بل عليك أن تدعو الله وحده للآية . فانضح أن هذه الآية لا تنفي الاستغاثه لأن ذكر الشيء لا ينفي ما عداه كما هو مقرر في الأصول .

فلا بدّ من عقد فرع لإثبات حياة الأنبياء في قبورهم فإذا اتضح ذلك تبين جواز خطابهم ومناداتهم لأنهم يسمعون . فرع في إثبات حياة الأنبياء في قبورهم :

١ — عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« الأنبياء أحياء في قبورهم يُصلُّون » رواه أبو يعلى والبخاري والبيهقي في حياة الأنبياء وغيرهم . قال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢١١/٨) : « رواه أبو يعلى والبخاري ورجال أبي يعلى ثقات » . وفي « فيض القدير » (١٨٤/٣) : « رواه أبو يعلى عن أنس بن مالك وهو حديث صحيح » اهـ .

قلت : وصححه المتناقض في صحيحته حديث (٦٢١) ، علماً بأنّي لا أعتد بتصحيحه ولا بتضعيفه وأقول إنه ليس أهلاً لذلك كما سألين في عدّة مواضع ، وإنّما أذكر كلامه هو وابن تيمية وأمثالهما ليتنبّه بذلك مقلدوهم وعاشقوهم .

قال المحدث الكتّاني في « نظم المتناثر » (ص ١٣٥ حديث رقم ١١٥) :

« قال السيوطي في مرقاة الصعود : تواترت — بحياة الأنبياء في قبورهم — الأخبار ، وقال الحافظ

(٩٠) لأنّه بعد وفاته حي كما أخبر ، يسمع وتُعرض عليه أعمال أمته ، وسيأتي إن شاء الله تعالى بيان ذلك بالدليل .

السيوطي في « إنباء الأذكباء بحياة الأنبياء » ما نصه : حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قبره هو وسائر الأنبياء معلومة عندنا علماً قطعياً ، لما قام عندنا من الأدلة في ذلك ، وتواترت بها الأخبار الدالة على ذلك ، وقد ألف الإمام البيهقي رحمه الله تعالى جزءاً في حياة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في قبورهم .

وقال ابن القيم في كتاب الروح : صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الأرض لا تأكل أجساد الأنبياء ، وأنه صلى الله عليه وآله وسلم اجتمع بالأنبياء ليلة الإسراء في بيت المقدس ، وفي السماء خصوصاً بموسى ، وقد أخبر بأنه : ما من مسلم يسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام . إلى غير ذلك مما يحصل من جملة القطع بأن موت الأنبياء إنما هو راجع إلى أن غيَّبوا عنا بحيث لا ندركهم ، وإن كانوا موجودين أحياء وذلك كالحال في الملائكة ، فإنهم أحياء موجودون ولا نراهم ... » اهـ

انتهى من « نظم المتناثر » للمحدث الكتاني .

وهذا الكلام لابن القيم موجود في كتاب الروح ص (٥٣ - ٥٤) طبعة دار الفكر الطبعة الثانية سنة ١٩٨٦ . وهذا الكلام المتقدم نص عليه الإمام المناوي في « فيض القدير » (٣/١٨٤) فراجع .
٢ - وهناك أدلة عديدة في حياة الأنبياء ستأتي أثناء عرض أدلة الاستغانة فلا نريد التكرار والإطالة .

فرع

في إثبات أن النبي ﷺ يسمع بعد موته وكذا سائر الأموات

اعلم يرحمك الله تعالى أن بعض من توهم أن الأموات لا يسمعون ظنوا أن قول الله تعالى : ﴿ وما أنت بمسمع من في القبور ﴾ ناظر : ٢٢ دليلاً على ذلك ، وليس كذلك ، بل هذه الآية دليل على أن الكفار المصيرين على الباطل لن ينتفعوا بالتذكير والموعظة كما أن الأموات الذين صاروا إلى قبورهم لن ينتفعوا بما يسمعون من التذكير والموعظة بعد أن خرجوا من الدنيا على كفرهم ، فشبّه الله تعالى هؤلاء الكفار المصيرين بالأموات من هذا الوجه ، ونص على ذلك أهل التفسير فراجع ، وأني أنقل لك قول واحد منهم : جاء في تفسير ابن كثير (٣/٥٦٠) في تفسير آية ﴿ وما أنت بمسمع من في القبور ﴾ ناظر : ٢٢ . أن المعنى :

« أي كما لا ينتفع الأموات بعد موتهم وصيرورتهم إلى قبورهم وهم كفار بالهداية والدعوة إليها

كذلك هؤلاء المشركون الذي كتب عليهم الشقاوة لا حيلة لك فيهم ، ولا تستطيع هدايتهم ﴿ إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ ((فاطر : ٢٢ اهـ .

واعلم أن الله تعالى قال : ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الصَّمَّ الدَّعَاءَ إِلَى وَلَوْ أَمْدَبِينَ ﴾^(١١) المل : ٨٠ ، وأنت تعلم أن الأموات لا يولّون مدبرين بعد العظة والتذكير وإنما المراد بذلك الكفار ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وآله وسلّم كما في الصحيحين : « مَثَلُ الَّذِي يَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى وَالَّذِي لَا

(٩١) الضمير في قوله سبحانه : ﴿ إِذَا وَلَّوْا مَدْبِرِينَ ﴾ عائد على الموتى وعلى الصمّ ، لأن المراد بكلّ منهما الكفار ، وهذا ظاهر بداهة ، فالموتى والصم هم الكفار لا الأجساد ، ونص على ذلك أئمة محققي المفسرين ، بالإضافة إلى الأدلة التي أوردتها في هذه الرسالة في إثبات سماع الأموات بلا شك ، أما قول أئمة التفسير : فقال الطبري في تفسيره (مجلد ١١ جزء ٢٠ صحيفة ١٢) :

« وقوله : ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى ﴾ يقول : إنك يا محمد لا تقدر أن تفهم الحق من طبع الله على قلبه فأما أن الله قد ختم عليه أن لا يفهمه ﴿ وَلَا يَسْمَعُ الصَّمَّ الدَّعَاءَ ﴾ يقول : ولا تقدر أن تسمع ذلك من أصمّ الله عن سماعه سمعه ﴿ إِذَا وَلَّوْا مَدْبِرِينَ ﴾ يقول : إذا هم أدبروا معرضين عنه لا يسمعون له ، لغلبة دين الكفر على قلوبهم ولا يصفون للحق ولا يتدبرون ولا ينصتون لقائله ، ولكنهم معرضون عنه وينكرون القول به والاستماع له » . انتهى من الطبري . وهذا يثبت بلا شك أن الضمير في قوله (وَلَوْ) يعود على الأموات وعلى الصم . وكذا قال الإمام الحافظ أبو حيان في تفسيره النهـر الماد (٦٣٤/٢) فليراجع .

وأما حديث : « مَثَلُ الَّذِي يَذْكُرُ رَبَّهُ وَالَّذِي لَا يَذْكُرُ رَبَّهُ مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ » فحديث ثابت في الصحيحين ، انظر « الفتح » (٢٠٨/١١) وقال الحافظ هناك (٢١٠) :

[وقع في مُسَلِّمٍ عن أَنَسٍ كَرِيبٌ بلفظ « مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر فيه مثل الحي والميت » ثم قال : الذي يوصف بالحياة والموت حقيقة هو الساكن لا السكن ، وإن إطلاق الحي والميت في وصف البيت إنما يراد به ساكن البيت ، فشبّه الذاكر بالحي الذي ظاهره تزين بنور الحياة ...] الخ كلامه اهـ .

فتبين بهذا التحقيق أن تشدق المتناقض فيما ادّعى فيه التحقيق في تعليقه على سنن ابن أبي عاصم (٤١٤) المسمى عنده بظلال الجنة : غلط محض بل باطل .

وكذا سيظهر في هذه الرسالة أن صاحب الكُرَاسَةِ المتهاففة التي ردّ بها على « المِيدَانِي » ينقل الردّ من كتاب « التوصل إلى حقيقة التوصل » غلط ، لأن الأصل وهو التوصل متهاففة مليء بالأغلاط وقد دلّس فيه مؤلفه ثم : ضفّف ما يشا من الحديث برأيه المستهجن الرثيث ، فلا يعمّل على كلامه كما سيتجلى أثناء هذه الرسالة ، وخصوصاً في حديث عائشة رضي الله عنها عند الدارمي كما ستراه إن شاء الله تعالى ، فكيف بمن نقل عنه ونسخ من كتابه وهو لا يُمَيِّزُ بين الفث والسمين ، فظن نفسه أنه رد الحق بشيء هو في الحقيقة عمَلٌ غيره لكنه نسبّه إلى نفسه ، ثم تبجح به ، وقد رددت أيضاً على أحد خريني مانسستر بمن يقول بقریب من ذلك من نفس فضيلة هذه الطائفة وكما قيل : والقوم إخوان وشتى في الشيم وقيل في شأنهم اشتدي زيم .

يذكره مثل الحي والميت . فتأمل !!

إذا فهمت ذلك فتدبر الآن في أدلة سماع الأموات :

١ — روى الإمام البخاري (١٣٧٠) ومسلم (٢٨٧٣) في صحيحيهما من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وغيره قال : « وقف النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قلب بدر فقال : « هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً ؟ ثم قال : إنهم الآن يسمعون ما أقول ... » وانظر البخاري (٣٩٨١) ومسلم (٩٣٢) .

وفي رواية في الصحيح (البخاري ٣٩٧٦) : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم : يا فلان ، ويا فلان بن فلان ، أيسركم أنكم أطعمتم الله ورسوله ؟ فأنأ قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً ، فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً ؟ فقال عمر : يا رسول الله ما تكلم من أجساد لا أرواح لها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : والذي نفس محمد بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم . اهـ

ولا أدري أيصح المتناقض هذا الحديث أم يضعفه ؟!

ومن ردّ هذا الكلام الصريح بكلام السيدة عائشة قلنا له : ذكر العلامة جيب الله الشنقيطي في كتابه « زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم » (٤/٤-٥) نقلاً عن الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ما نصه :

[ومن الغريب أن في المغازي لابن اسحق رواية يونس بن بكير بإسناد جيد عن عائشة مثل حديث أبي طلحة — يعني أنها أثبتت أن الأموات يسمعون — وفيه ما أنتم بأسمع لما أقول منهم . وأخرجه أحمد بإسناد حسن ، فإن كان محفوظاً فكأنها رجعت عن الإنكار لما ثبت عندها من رواية هؤلاء الصحابة لكونها لم تشهد القصة] اهـ .

قلت : لا حجة بمعارضتها رضي الله عنها ، وقد ثبت أنها رجعت ، وكلام من شهد القصة مقدّم على كلامها بلا ريب وهم رجال عدة . والحمد لله تعالى .

٢ — عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الله تعالى ملائكة سيّاحين في الأرض يبلغوني عن أمّتي السلام » رواه الحاكم في المستدرک (٤٢١/٢) وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه وأقره الحافظ الذهبي ، وفي فيض القدير (٤٧٩/٢) : « رواه أحمد في المسند والنسائي وابن حبان والحاكم ، قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح ، وقال الحافظ العراقي : الحديث متفق عليه دون قوله سيّاحين » اهـ .

٣ — قال الحافظ السيوطي في « اللّعة في أجوبة الأسئلة السبعة » (الحاروي ١٧٠/٢) : [روى

الحافظ ابن عبد البر في الاستذكار والتمهيد من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« ما من أحد يجر بقر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه وردّ عليه السلام » صححه الحافظ أبو محمد بن عبد الحق .

قلت : والحافظ ابن عبد الحق إمام في العلل ومعرفة الحديث كما في تذكرة الحفاظ للذهبي ، وكذا أشار إلى صحة الحديث صاحب « عون المعبود » (٣ / ٣٧٠) . وسيأتي الكلام على هذا الحديث إن شاء في تنبيه في آخر هذه الرسالة وبيان كيف ضعفه الألباني بلا حجة والرد عليه .

٤ — عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من أحد يسلم عليّ إلا ردّ الله عليّ روحي حتى أردّ عليه السلام » رواه أبو داود (٢٠٤١) وغيره ، وصحّحه النووي في رياض الصالحين وفي الأذكار ، وقال الحافظ ابن حجر : رجاله وثقات ، كما في فيض القدير .

قال الإمام الحافظ السيوطي في رسالته : « إنباء الأذكياء بحياة الأنبياء » المطبوعة ضمن الحاوي (١٤٧ / ٢) :

[قوله : « ردّ الله » جملة حالية وقاعدة العربية أن جملة الحال إذا وقعت فعلاً ماضياً قدّرت « قد » ، كقوله تعالى : ﴿ أو جاوزكم حصرت صدورهم ﴾ النساء : ٩٠ أي : قد حصرت ، وكذا تقدّر هنا ، والجملة ماضية سابقة على السلام الواقع من كل أحد ، و (حتى) ليست للتعليل بل بمجرد حرف عطف بمعنى الواو ، فصار تقدير الحديث :

« ما من أحد يسلم عليّ إلا قد ردّ الله عليّ روحي قبل ذلك فأردّ عليه » . وإنما جاء الإشكال على من ظن أن جملة « ردّ الله عليّ » بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، وظن أن (حتى) تعليلية ، وليس كذلك ، وبهذا الذي قررناه ارتفع الإشكال من أصله وأيده من حيث المعنى : أن الرد لو أخذ بمعنى الحال والاستقبال لزم تكرّره عند تكرّر سلام المسلم ، وتكرّر الردّ يستلزم تكرار المفارقة ، وتكرّر المفارقة يلزم عليه محذوران :

أحدهما : تأليم الجسد الشريف بتكرار خروج الروح منه ، أو نوع ما من مخالفة التكريم إن لم يكن تأليم .

والآخر : مخالفة سائر الشهداء وغيرهم ، فإنه لم يثبت لأحد منهم أن يتكرّر له مفارقة الروح وعودها في البرزخ ، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أولى بالاستمرار الذي هو أعلى رتبة . انتهى كلام الحافظ السيوطي .

٥ - وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « والذي نفس أبي القاسم بيده لينزلن عيسى بن مريم إماماً مقسطاً وحكماً عادلاً ، فليكسرن الصليب ويقتلن الخنزير وليصلحن ذات البين وليذهبن الشحنة وليعرضن المال فلا يقبله أحد ، ثم لئن قام على قبري فقال يا محمد لأجته » .

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٢١١/٨) : قلت : « هو في الصحيح »^(٩٢) باختصار رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح » . اهـ
قلت : وفي قوله « لأجته » دلالة ظاهرة في سماعه إياه .

٦ - وجاء في البخاري (الفتح ٢٠٥/٣ برقم ١٣٣٨) ومسلم (٢٨٧٠) وكذا عند أحمد والسدي والبيهقي وابن حبان مرفوعاً :
« إِنْ مَيِّتَ إِذَا وَضِعَ فِي قَبْرِهِ إِنَّهُ لَيَسْمَعُ خَفَقَ نَعَالِهِمْ » .

٧ - جاء في حديث أبي هريرة والسيدة عائشة وبريدة واللفظ له عند مسلم (٩٧٥) وغيره كما في « تلخيص الحبير » (١٣٧/٢) : إِنْ النَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ إِذَا ذَهَبَ إِلَى الْقُبُورِ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ ، أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ » .

قلت : وهذا نداء ودعاء للأموات صريح من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وتعليم للأمة فليس ذلك عبادة لهم ، وليس لأحد أن يقول هنا « الدعاء هو العبادة » كما أنه ليس لأحد أن يقول :
وجب تغيير نداء النبي في الصلاة بعد وفاته فنقول بدل « السلام عليك أيها النبي » : « السلام على النبي » ، فتنبه !!^(٩٣)

وهذه الأدلة يعضد بعضها بعضاً وهي كافية في إثبات السمع للأموات ، وإنما أوردتها وأوردت قبلها الدليل على حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قبره ، وأثبت أثناء ذلك أن النداء ليس عبادة إلا

(٩٢) في صحيح مسلم (١٥٥) .

(٩٣) زعم الألباني أنه ينبغي أن نقول في الصلاة بدل (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) : (السلام على النبي ورحمة الله وبركاته) !! وهذا تحطيط منهم لهدم نصوص السنة المعارضة لمذهبهم وتقوية النصوص المؤيدة لهم لإثبات ما يريدون ويعتقدون !! وقد تكفل بالرد على الألباني في هذه النقطة سيدي الإمام المحدث عبد الله بن الصديق الغماري أعلى الله تعالى درجته في رسالته القيمة « القول المقنع في الرد على الألباني المتدع » والله الموفق .

إن كان دعاء لمن أعتقدنا فيه صفات الربوبية^(٩٤) ليكون ذلك تمهيداً وتقعيداً لموضوع الاستغاثة ، لأنه لا يسهل فهم هذه المسألة وخاصة في التفكير الوهابي إلا بعد تقرير ما قدمناه .

وقد أوردت كل ما تقدم ليكون مقدّمة لأدلة الاستغاثة بالأنبياء الموصوفين بأنهم أحياء في قبورهم يسمعون وتعرض عليهم أعمال أممهم ، ومن أثبت التوسّل والاستغاثة بذات الأنبياء والصالحين حال حياتهم فقط أثبت لهم تأثيراً ، كما أنّه جرّدهم من منزلتهم بعد موتهم وهنا يكمن الخطر الجسيم .

وإنّي أذكر حديث عرض الأعمال فيما يلي بين أدلة الاستغاثة فأقول :

فصل

في تحقيق حديث « حياتي خير لكم ومماتي خير لكم تعرض عليّ أعمالكم ... » الحديث

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلّم قال : « حياتي خير لكم يُحدّثون ويُحدّثُ لكم ، ووفاتي خير لكم تعرض عليّ أعمالكم ، فما رأيت من خير حمدت الله عليه ، وما رأيت من شرّ استغفرت الله لكم » . رواه البزار (كشف الأستار ٣٩٧/١) قال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢٤/٩) : « رجاله رجال الصحيح » اهـ

وسأفصّل ذلك إن شاء الله تعالى بعد قليل أعني صحة إسناده والردّ على من يحاول أن يوهّم أنّ الحديث ضعيف فأقول :

ضَعَفَ هذا الحديث بعض مَنْ لم يوافق الحديث مشربه بلا حجة^(٩٥) ، فَلَبَسَ بذلك على بعض الطلبة البسطاء ، وذهب هذا المضعّف يَحْتَجّ بأنّ هذا الحديث يعارض حديثاً ثابتاً في الصحيح وهو : « حديث الحوض » وفيه أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلّم يقول يوم القيامة داعياً أمته إلى الحوض : هلمّوا ، فتضرب الملائكة بعض من أراد الورود على الحوض ، فيقول النبي صلى الله عليه وآله وسلّم : لماذا تدودوهم ؟ فتقول الملائكة : إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك . فيقول صلى الله عليه وآله وسلّم : سحقاً ، سحقاً . انتهى الحديث بمعناه .

(٩٤) وهذا هو الصواب الذي تثبته أدلة النقل الشرعية والعقل المنطقية وقد فصلته في رسالة « التنديد بمن عدّد التوحيد » .

(٩٥) ومنهم الألباني المتناقض !! في سلسلته الضعيفة (٤٠٤/٢) بـرقم (٩٧٥) !!

قال مضعف حديث عرض الأعمال : فكيف تقول الملائكة في الحديث الصحيح إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك يا رسول الله؟! فلو كانت الأعمال تعرض عليه لعرف ما صنعوا بعده . فالجواب على هذا الاشكال، هو ما أجاب به الحافظ في « فتح الباري » (٣٨٥/١١) جامعاً بين الحديثين ناقلاً ذلك عن أربع من أكابر حفاظ الأمة وهم : النووي وابن التين والقرطبي والقاضي عياض وهو خامسهم حيث قال ما معناه ملخصاً :

هؤلاء الذين يذادون عن الخوض هم المنافقون والذين ارتدوا عن الإسلام ، فهؤلاء لا تعرض أعمالهم عليه في الدنيا لخروجهم من أمته حقيقة ، وإن كانوا في الصورة يصلون ويتوضأون فيحشرون بالغرّة والتحجيل ، فإذا أبعدهم الملائكة وقال لهم سحقاً سحقاً أطفأ الله تعالى غرتهم وتحجيلهم وأذهب ساعته انتهي من الفتح .

وحديث « حياتي خير لكم ... » رواه البزار في مسنده كما في كشف الأستار عن زوائد البزار (٣٩٧/١) بإسناد رجاله رجال الصحيح كما قال الحافظ نور الدين الهيثمي في المجمع (٢٤/٩) وقال الحافظ السيوطي في الخصائص الكبرى (٢٨١/٢) سنده صحيح ، وقال الحافظان العراقيان — الزين وابنه ولي الدين — في طرح التثريب (٢٩٧/٣) : « إسناده جيد » ، و « طرح التثريب » من آخر مؤلفات الحافظ الزين العراقي .

وروى الحديث ابن سعد في الطبقات (١٩٤/٢) بإسناد حسن مرسل كما في « فيض القدير » (٤٠١/٣) وصنف في هذا الحديث مولانا محدث العصر سيدي عبدالله بن الصديق الغماري أعلى الله تعالى درجته جزءاً حديثاً خاصاً سماه « نهاية الآمال في صحة وشرح حديث عرض الأعمال » قرّظه له شقيقه الحافظ السيد أحمد بن الصديق الغماري الحسني .

فمما قدّمناه بأن أن الذين صحّحوا الحديث من أهل الحديث :

١) الحافظ النووي .

٢) والحافظ ابن التين .

٣) والحافظ القرطبي .

٤) والحافظ القاضي عياض .

٥) والحافظ ابن حجر العسقلاني كما نقل ذلك عن تقدّم ذكرهم في الجمع بينه وبين حديث الشفاعة كما في « الفتح » (٣٨٥/١١) .

٦) والحافظ زين الدين العراقي إمام زمانه .

٧) وولده الحافظ ولي الدين العراقي أبو زُرْعَة .

٨) والإمام الحافظ السيوطي .

٩) والحافظ الهيثمي كما في « مَجْمَع الزوائد » .

١٠) وكذا المناوي في « فيض القدير » .

١١) وكذا الحافظ المحدث السيد أحمد الغماري .

١٢) وكذا مولانا مُحدث العصر المحقق سيدي عبدالله بن الصديق أعلى الله تعالى درجته .

وهؤلاء الأئمة النقاد بلا شك ولا ريب مقدّم تصحيحهم عند كل عاقل كما نَظُنُّ على تضييف الألباني له في « سلسلته الضعيفة » (٤٠٤/٢) . ولا أشك أن الألباني ضعّف الحديث لا لضعف سندّه وإنما لمُخَالَفَتِهِ لمُشرِبِهِ فقط . وأعجب منه كيف أنه يصحّح أحاديث ضعيفه بشواهد شبه موضوعة كما فعل مثلاً بحديث « لُحُومُ الْبَقَرِ » الذي ذكرته في رسالة ردّ التصحيح الواهن لحديث العاجن ، ثم يضعف هذا الحديث برجل من رجال مسلم والأربعة وهو عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَادٍ وقد وثّقه الإمام أحمد وابن مَعِين والنسائي وروى عنه أئمة من كبار المصنّفين كالشافعي والحميدي وأمثالهم .

والطعن في هذا الرجل « ابن أبي رواد » لم يعبأ به الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٤٣٤/٩) فليُنظَر . ومن كان مؤهلاً للمناقشة في علم الرجال واعترض على ما قرّرناه مما تبعنا فيه أهل الشأن فليناظرنا وليباحثنا في ذلك ، مع أنني لم أر إلى الآن أحداً من أهل العلم المعترين ضعّف حديث « عرض الأعمال » . والله الموفق للصواب .

ومن المؤسف جداً أن : صاحبَي كُتَيْب « أوهاية أم كتاب وسنة » الذي كان مطبوعاً قبلاً باسم الإسلام والغلو في الدين ص (٢٣) من أوهاية و ص (١٥) من الغلو يقولان عن حديث عرض الأعمال ما نصه :

قال في الصارم المنكي : « هذا حديث مرسل ضعيف لا يحتاج به » اهـ .

والصحيح : أن صاحب الصارم المنكي لم يقل ذلك وإنما قال : « حديث مرسل صحيح الإسناد » فقد حرّف صاحباً كتاب « أوهاية ... » في النقل على عادة هذه الطائفة ، وهما ممن لا يعرف في علم الحديث قليلاً ولا كثيراً .

ولم يطلع ابن عبدالمهادي الحافظ صاحب الصارم المنكي على إسناد البزار ، ولو اطلع لقال حديث متصل صحيح الإسناد .

ولتناقش في شأن ابن عبدالمهادي صاحب « الصارم المنكي » مناقشة موضوعية هادئة بعيدة عن

التعصب بتزوي وتدبر وذلك على ضوء الكتاب والسنة فنقول :

قال الإمام المحدث الكتاني في « فهرس الفهارس والأنبات » (٢٧٧/١) كاشفاً حال ابن عبد الهادي وكتابه « الصارم المنكي » ما نصه :

[وتصدى للرد على ابن السبكي : ابن عبد الهادي الحنبلي ، ولكنه ينقل الجرح ويفضل عن التعديل^(٩٦) ، وسلك سبيل العنف والتشديد ، وقد رد عليه وانتصر للسبكي جماعة^(٩٧) منهم الإمام عالم الحجاز في القرن الحادي عشر الشمس محمد علي بن علان الصديقي المكي له — كتاب — « المرد المبكي في رد الصارم المنكي » ومن أهل عصرنا البرهان إبراهيم بن عثمان السنودي المصري سماه « نصره الإمام السبكي برد الصارم المنكي » وكذا الحافظ ابن حجر له « الإنارة بطرق حديث الزيارة » وانظر مبحثاً من فتح الباري والمواهب اللدنية وشروحها] اهـ .

قلت : وابن عبد الهادي من شدة تعصبه لابن تيمية وملازمته له اغتر بكثير من أخطائه المشهورة ، لا سيما أن ابن تيمية كان يحثه على قراءة مصنفات المجسمة والمشبّهة وخصوصاً أن ابن تيمية يرى أن التشبيه والتجسيم لم يأت لهما ذم في كتاب أو في سنة أو في قول أحد من السلف ، فهو يقول في كتابه « التأسيس في نقد أساس التقديس » (١٠٠/١) :

« ولم يذم أحد من السلف أحداً بأنه مجسم ولا ذم للمجسمة » اهـ .

وقال في التأسيس أيضاً (١٠٩/١) :

« وإذا كان كذلك فاسم المشبّهة ليس له ذكر بدم في الكتاب والسنة ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين » اهـ .

وكأن ابن تيمية — شيخ ابن عبد الهادي — هنا يتناسى أن الإسلام جاء لهدم الوثنية المبنية على تجسيم الإله وتشبيهه بخلقه ... إلى غير ذلك مما لا يحتاج لدليل ولا برهان كما قيل :

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

كما يظهر أنه نسي ما يقوله هو وأصحابه : (المشبه يعبد صنماً) وإثبات ابن تيمية في التأسيس

(٩٦) أي ابن عبد الهادي في « الصارم المنكي » حينما يرد على كتاب الإمام السبكي « شفاء السقام في زيارة خير الأنام » وهما كتابان مطبوعان مشهوران متداولان .

(٩٧) ونحن الآن إن شاء الله تعالى على أتم الاستعداد للانتصار للسبكي في هذا الزمان ، وكذا في كل مسألة ينيرها المفرضون مما نرى الحق على خلافها ، والله تعالى يهيئ في كل مكان وأوان من يزهق الباطل ويدافع عن الحق كما قال الكوثري عليه الرحمة والرضوان .

(٥٦٨/١) عقيدة تجويز جلوس معبوده على ظهر بعوضه فضلاً عن العرش مما تشتمز منه نفوس أهل الإيمان حيث يقول ما نصه هناك ناقلاً له عن الدارمي المحسم مقرأً ومروّجاً :
« ولو قد شاء — الله — لاستقرّ على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم » .

ويشير في « منهاج السنّة » (٢٦٠/١) إلى تقوية حديث : جلوس الله على العرش وبقاء فراغ بمقدار أربع أصابع إلى غير ذلك من طامّات ورثها عنه الإمام الحافظ ابن عبدالحادي الحنبلي الذي كان يُسمع أهله وخاصّته جزء « إثبات الحدّ لله عزّ وجلّ وأنه قاعد وجالس على عرشه » !!!!! للمحسم المحرّف ابن سفندبار الدشتي الحنبلي !!!!! كما تجد ذلك بخط ابن عبدالحادي على جزء الدشتي المذكور ، مع أنّ المعروف عند كل مؤمن عاقل أن الأهل من زوجة وأولاد وكذا خاصّة الرجل ممّن ينبغي صونهم من الكفر البواح ، وتسميعهم ما فيه تنزيه للباري تبارك وتعالى ، وعناوين هذه الكتب تنبئ العاقل المتنبّر بحال مصنّفها والمشتغلين بتسميعها لأهلهم وخاصّتهم . أفاد هذا العلامة الإمام الكوثري في تعليقه على ذبول الحفاظ .

ومن تعصّب ابن عبدالحادي لابن تيمية وتصنيفه للانتصار لذلك عاب عليه كبار العلماء كالإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني وغيره من الأكابر ، ففي « الفتح » (٦٦/٣) مثلاً ما نصه :
« قال الكرّماني : وقع في هذه المسألة — مسألة الزيارة — في عصرنا في البلاد الشاميّة مناضرات كثيرة وصنّف فيها رسائل من الطرفين ، قلت : يشير إلى ما ردّ به الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية ، وما انتصر به الحافظ شمس الدين ابن عبدالحادي وغيره لابن تيمية وهي مشهورة في بلادنا ، والحاصل أنّهم الزموا ابن تيمية بتحريم شدّ الرحل الى زيارة قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنكرنا صورة ذلك^(٩٨) ... وهي من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية » .

(٩٨) (تنبّيه) : لمسألة تتعلق باستحباب زيارة قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي : أنّه قد تلاعب أحد أتباع ابن تيمية المعاصرين وهو الشيخ (!!) عبد القادر الأرناؤوط بكلام الإمام النووي في كتاب « الأذكار » فحرّف اقتداءً بمن قال الله فيهم : ﴿ يَحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ وإني أسوق كلام الإمام النووي الأصلي الآن إن شاء الله تعالى ثم أردفه بالكلام المبدّل لتنبّيه حقيقة الأمر ، وليعشق ممّن يعشق سلفية العصر على بيّنة !!
فأقول : كلام الإمام النووي الأصلي غير المحرّف : في كتاب الحج من الأذكار (ص ٣٠٦ طبع دار الفكر دمشق) وكذا في المخطوط وباقي الطباعات وفي شرح الأذكار لابن علّان ما نصه :

[فصل في زيارة قبر رسول الله ﷺ وأذكارها) :

اعلم أنه ينبغي لكل من حجَّ أن يتوجَّه إلى زيارة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سواء كان ذلك طريقه أو لم يكن ، فان زيارته صلى الله عليه وآله وسلم من أهم القربات وأربع المساعي وأفضل الطلبات ، فإذا توجه للزيارة أكثر من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وآله وسلم في طريقه . فإذا وقع بصره على أشجار المدينة ... اهـ كلام الإمام النووي الأصلي غير المحرف .

كلام الإمام النووي المحرف الذي حرَّفه (عبد القادر الأرناؤوط) المتسلف بأمر من سادته طمعاً في المال العائد من طبع الكتاب بتحقيقه :

في كتاب الأذكار للإمام النووي (طبع دار الهدى الرياض ١٤٠٩هـ بإشراف وموافقة مراقبة المطبوعات برئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ص ٢٩٥) ما نصه :

[فصل في زيارة مسجد رسول الله] : اعلم أنه يستحب من أراد زيارة مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يكثر من الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في طريقه فإذا وقع بصره على أشجار المدينة ... [اهـ فتأمل هذا التحريف ولا أدري كيف حصل هذا تحت أنظار رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة (!) علماً بأن الكتاب إذا كان فيه كلمة توسَّل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بيت من الشعر فيه مدح له صلى الله عليه وآله وسلم فإنَّ عين رئاسة البحوث تضبطه وتصادر الكتاب وتمنع دخوله . فهل أصاب عين رئاسة البحوث العمى فلم ترَ هذا التحريف لأنه يوافق مشربها !!؟

ثم ثمادى المحقق المتسلف المذكور فاسقط بعد صحيفة من كتاب ((الأذكار)) قصة العتي التي ذكرها الإمام النووي لأنها تخالف ذاك المشرب العكر ، فهل هذه هي الأمانة العلمية ؟! وكان بإمكانه أن يُعلِّق عليها بالإنكار كما فعل بعض إخوانه في طبقات أخرى دون أن يقترف هذا التحريف والتلاعب المشين الذي يؤدي إلى تشكيك المسلمين بما يطبع وي طرح بين أيدي عامة الناس من أمهات المراجع وكتب التراث .

سبب هذا التحريف فيما نرى :

أقول : والذي دعى المحقق والمشرِّف إلى أن يحرف عبارة الإمام النووي ويحذف منها : هو التعصب لرأي ابن تيمية الحرَّاسي الذي أنكره عليه فحول علماء أهل السنة ، وإليك بيان ذلك : قال الحافظ ابن حجر في ((الفتح)) (٣/٦٦) : ((والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرحل إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنكرنا صورة ذلك ... وهي من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية)) . اهـ

قلت : وهذا التحريف اعتاد عليه الحشوية المجسمة في كل عصر كما أثبتت ذلك وقائع التاريخ وعندي على ذلك أمثلة تزيد على الثلاثمائة سأصدرها قريباً في رسالة أسردها فيها سرداً ، وانظر إلى ما يقوله الإمام الحافظ التاج السبكي في كتابه (قاعدة في الجرح والتعديل ص ٤٨) من الطبعة الخامسة : [وقد وصل حال بعض المجسمة في زماننا إلى أن كتب شرح ((صحيح مسلم)) للشيخ محي الدين النووي ، وحذف من كلام النووي ما تكلم به على أحاديث الصفات ، فإنَّ النووي أشعري العقيدة فلم تحمل قوى هذا الكاتب أن يكتب الكتاب على الوضع الذي صنَّه مصنِّفه . وهذا عندي من كائن

قلت : فهذا الإنكار لا شك يشمل كتاب « الصارم المنكي »^(٩٩) ، الذي كان مؤلفه يجيد عن الصواب بتضعيف الأحاديث بعرض رجالها وذكر الجرح فيهم دون التعديل كما قال ذلك الأئمة المتخصصون في هذا الفن ورأيناه أيضاً بأعيننا ، وسلك أيضاً مثل هذه الطريق الشاذة البعيدة عن التمهيد العلمي « السهسواني الهندي » وأمثاله ممن لا يُعَبَأُ بقولهم البتة .

هذا مع ملاحظة أن ابن عبد الهادي قال عن حديث « حياتي خير لكم ... الحديث » : (مرسل صحيح) ، فحرف ذلك صاحباً « أوهاية أم كتاب سنة » فقالا :

(قال ابن عبد الهادي : مرسل ضعيف لا يحتج به) . اهـ لأنه يخالف مشربهما ، ولا شك أن هذا من الغلو في الدين !! فلا حول ولا قوة إلا بالله .

فصل

في أدلة الاستغاثة الصحيحة وآثار السلف أيضاً

١ — الدليل الأول : ثبت في صحيح البخاري (١٤٧٥) في كتاب « الزكاة » باب رقم (٥٢) انظر « فتح الباري » (٣/٣٣٨) الطبعة السلفية ما نصه : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن ، فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم ، ثم بموسى ، ثم بمحمد فيشفع ليقضى بين الخلق ... » .

أقول : وهذا تصريح بالاستغاثة بغير الله تعالى في أمر لا يملك تفرجه يومئذ إلا الله تعالى وحده ، وكلنا يعتقد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد من عبيد الله ليس له الملك يومئذ لأن الله تعالى يقول ﴿ لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ ، واستغاثت الناس بعد اتضاح الشرك من الإيمان يومئذ وخصوصاً بسيدنا آدم الذي يعترف بأنه لا يستطيع ذلك ثم بمن بعده من أكبر الأدلة وأنصعها وأصحها

الذنوب ، فإنه تحريف للشريعة وفتح باب لا يؤمن معه بكُتُيب الناس وما في أيديهم من المصنفات فبَحَّح الله فاعله وأخزاه ...] الخ انتهى كلام الإمام الحافظ السبكي .

(٩٩) قال الشيخ يوسف النبهاني رحمه الله تعالى في « شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق » ص (٢٨٧) : [الصارم المنكي غير صحيح !! لأن أنكى الرباعي غير وارد ولا وجود له في كتب اللغة فلا يقال أنكاه وأنكاه حتى يصبح منكى كما في اللسان والقاموس والمصباح !! والظاهر أن الله طمس على بصيرته — أي ابن عبد الهادي — في تسمية الكتاب كما طمس على بصيرته في مسماه ليحصل الخطأ في الاسم والمسمى جميعاً !!] انتهى .

على أن الاستغاثه بغير الله تعالى ولو لم يكن المستغيث يملك النفع ليس شركاً ولا كفراً كما يظن البعض بل هو حق في موقف يشهده الخلق جميعاً بين يدي رب العالمين النافع الضار سبحانه ، وذكر لفظة الاستغاثه في هذا الحديث نص صريح على حقيته ذلك ، فليس لأي إنسان أن يقول : هذا حديث الشفاعة ونحن نعرفه ، لأن قوله هذا لا ينفي الاستغاثه ، بل يثبت هذا عليه أن التوسل والاستغاثه والاستعانه والشفاعة كلها بمعنى واحد وهو توسط النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو غيره بين صاحب الحاجه وبين الله تعالى وهو يعتقد أن الأمر بيد الله .

ولذلك قال الحافظ ابن حجر معلقاً على نحو هذا الحديث في الفتح (٤٤١/١١) :
[وفيه أن الناس يوم القيامة يستصحبون حالهم في الدنيا من التوسل إلى الله في حوائجهم بأنبيائهم] اهـ .

قلت : وهؤلاء الناس منهم من أدرك الأنبياء في حياتهم الدنيوية قبل وفاتهم ومنهم من أدرَكهم بعد الوفاة ، والجميع مستغيثون بالأنبياء .

٢ — الدليل الثاني : وروى البخاري في صحيحه (١٠١٣) في كتاب الاستسقاء باب (٦) الفتح (٥٠١/٢) : عن أنس ابن مالك :

« أن رجلاً دخل يوم الجمعة من باب كان وجه المنبر ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب ، فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً فقال : يا رسول الله هلكت المواشي ، وانقطعت السبل ، فادع الله يغشنا — أي يمطرنا — قال : فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه فقال : اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا . قال أنس : ولا والله ما نرى في السماء من سحاب ولا قرعة ولا شياً ، وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار . قال : فطلعت من ورائه سحابة مثل الزر ثم انتشرت ، ثم أمطرت » .

قلت : هذا الرجل أصيب ماله بالهلاك وجاء مستغيثاً برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يدعو الله في أن يُمطرهم ، وهو يخطب على المنبر ، فلم يقل له صلى الله عليه وآله وسلم : عليك أن تدعو الله أنت لأن الله يقول : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ البقرة : ١٨٦ . وكذا لم يقل له ﴿ وَقَالَ رَبِّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ لأن هاتين الآيتين لا تنفيان سؤال الغير والاستغاثه بالأنبياء ، وذكر الشيء لا ينفي ما عداه كما هو مقرر في الأصول ، ومن هذا الباب جاء في الحديث الصحيح : أن الأعمى استغاث برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يدعو الله له في رد بصره ، فلم يدع له وإنما علّمه التوسل والاستغاثه بجاهه صلى الله عليه وآله وسلم في الدعاء المسنون

المشهور الذي فيه :

«اللهم إِنِّي أتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة — وهذا توسّل — يا محمد إِنِّي أتوجه بك إلى الله في حاجتي لتقضى» (١٠٠) وهذه استغاثة صريحة !! وخصوصاً أَنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخصّ هذا الدعاء بحياته فَقَطْ مع أَنّه حيّ في قبره كما أخبر ، وجاءنا في الحديث الصحيح ، وعلماء الأمة ذكروا هذا الحديث في أبواب صلاة الحاجة من مصنفاتهم ولم يقل أحد منهم إياكم أَن تدعو به فإنه شرك ، بل حثوا الأمة على الدعاء به تطبيقاً لسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والمستغث من الآن برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعرف أَنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيّ في قبره يسمع سلام المسلمين عليه ويردّ عليهم وتعرض عليه أعمال أمته ، فإذا وقف الإنسان منّا على قبره صلى الله عليه وآله وسلم فقال :

(يا رسول الله جنتك مستغفراً من ذنبي مستغثاً بك إلى ربي فاعف عني وادع الله أَن يغفر لي ذنوبي وإسرائي في أمري) لم يكن ذلك شركاً ولا كفراً باتفاق غير المتعصّين ، وخصوصاً إِنَّ عِلْمَتَ أَنَّ الإمام النووي حضّ على مثل هذه الصيغة كما في المجموع (٢٧٤/٨) ونقله عن علماء الشافعية ، وأنّ ابن حجر العسقلاني يقول كما في ديوانه بخط القلم :

بجَاهِكْ أَتَقِي فَصَلِّ الْقَضَاءَ	نَمِيَّ اللَّهُ يَا خَيْرَ الرَّايَا
جَنَّتُهُ يَدَايَ يَا رَبَّ الْحَبَاءِ	وَأَرْجُوا كَرِيمَ الْعَفْوِ عَمَّا
لِنَعْلِكَ وَهُوَ رَأْسٌ فِي السَّخَاءِ	فَكَعَبَ الْجُودَ لَا يَرْضَى فِدَاءَ
مُثْلِي مِنْكَ جَائِزَةُ الثَّغَاءِ	وَسَنْ يَمْدَحُكَ ابْنُ زَهْرٍ كَعَبَ
إِلَى دَارِ النِّعَمِ بِلَا شِقَاءِ	فَقُلْ يَا أَحْمَدُ بَنَ عَلِيٍّ أَذْهَبَ
وَإِنْ أَقْنَطَ فَحَمْدُكَ لِي رَجَائِي (١٠١)	لِإِنْ أَحْزَنَ فَمَدْحُكَ لِي سُرُورِي

(١٠٠) حديث صحيح الإسناد رواه الترمذي (٣٥٧٨) وابن ماجه (١٣٨٥) وأحمد في المسند ، والطبراني في الكبير (١٧/٩) والبيهقي في دلائل النبوة (١٦٦/٦-١٦٨) والحاكم في المستدرک (٥٢٧/١) وغيرهم . وللسيد المحدث المفيد عبدالله ابن الصديق الغماري رسالة خاصة في هذا الحديث رد فيها على الألباني المناقض اسمها (إرغام المبتدع الغبي بجواز التوسل بالنبي) وهي بتحقيقي طبع دار الإمام النووي ، فليراجعها من شاء الاستزادة .

(١٠١) وعلى أولئك الذين ينتقدون أبيات البردة للإمام البوصيري رحمه الله تعالى أَن ينتقدوا بعد اليوم أبيات الحفاظ ابن حجر وغيره من الحفاظ الذين يقولون مثل ما يقول البوصيري بل أكثر من ذلك ، ومنه نعلم سقوط كلام ذلك المسكين

وديون الحافظ مطبوع قديماً في الهند وهناك نسخة منه في مكتبة الجامعة الأردنية فلتنظر وليبحث عن مخطوطه أيضاً بخطه للتأكد .

فإن قال قائل في هذين الدليلين هذه الاستغاثه جائزة في حياته فقط ، قلنا : أنت لا تحيز الاستغاثه بغير الله مطلقاً ، وتصف المستغيث بالشرك في أمر أقلّ ما يقال فيه : أمر مُختَلَف فيه ، وتدّعي أن هذا من صلب العقيدة ، وليس كذلك ، وستأتي إن شاء الله تعالى أدلة واضحة في إثبات الاستغاثه بعد الوفاة ، فتأمل وأنصف .

٣ - الدليل الثالث للاستغاثه : روى الطبراني (١٠/٢٦٧ برقم ١٠٥١٨) و (١٧/١١٨ برقم ٢٩٠) وأبو يعلى في مسنده (٩/١٧٧ برقم ٥٢٦٩) وابن السني في عمل اليوم والليلة (برقم ٥٠٨) عن عبد الله بن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد : يا عباد الله احبسوا عليّ ، يا عباد الله احبسوا عليّ ، فإن لله في الأرض حاضراً سيحبسه عليكم » . وفي رواية أخرى لهذا الحديث :

« إذا أضلّ أحدكم شيئاً ، أو أراد أحدكم غوثاً ، وهو بأرض ليس بها أنيس فليقل : يا عباد الله أغيثوني ، يا عباد الله أغيثوني ، فإن لله عبداً لا نراهم » .

رواه الطبراني في الكبير (١٧/١١٨/٢٩٠) وقال بعد ذلك : « وقد جُرب ذلك » .

ورواه البزار عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ :

« إن لله ملائكة في الأرض سوى الحفظة يكتبون ما يسقط من ورق الشجر ، فإذا أصابت أحدكم عرجة بأرض فلاة فليناد : يا عباد الله أعينوني » .

وحديث البزار هذا حسنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في أمالي الأذكار كما في شرح ابن علان على الأذكار (٥/١٥١) .

وقال الحافظ الهيثمي عنه في المجمع : (١٠/١٣٢) : « رجاله ثقات » .

وزاد الحافظ الهيثمي مؤكداً على رواية الطبراني مقرأ قوله : وقد جُرب ذلك .

ولو فرضنا جدلاً أن هذا الحديث الحسن موضوع فكيف يجوز علماء الأمة وأهل الحديث هذا الأمر ويقولون : وقد جُرب ذلك ، وسيمر بنا إن شاء الله تعالى ذكر من عمل بذلك وحسنه من الحفاظ .

(تنبيه) : العجب العجيب أن الألباني اعترف بحسن حديث البزار هذا في ضعيفته (٢/١١١)

الذي علّق على كتاب «هل المسلم ملزم باتباع مذهب معين» وشطحه ص (٧١-٧٤) وعدم تدوّقه لعلوم العربية ، وأكله الزنجبيل .

فقال :

[وبعد كتابة ما سبق وقفت على إسناد البراز في زوائده ص (٣٠٣) ... قلت : وهذا إسناد حسن

كما قالوا] الخ . اهـ .

قلت : ثم قَبِلَ ذلك جَوَزَ في نفس الصحيفة الاستغاثه بالملائكة وبالجن لهذا الحديث ثم جنح إلى اقتصار ذلك على الملائكة ، وهو يعلم أن الأنبياء أحياء عند ربهم إلى آخر ما تقدم .
وليعلم أيضاً : أن ابن تيمية ذكر الحديث في «الكلم الطيب» لأنه يرى ذلك من الكلم الطيب لا من الكلم الخبيث . وقد علق الألباني في صحيح الكلم الطيب على هذا الحديث بأنه : ضعيف كما خرجه في ضعفه ، مع أنه يرى حُسْنَ إسناده وأختار أن الأصح أنه موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما بغير أدلة علمية مقبولة ، وتكهن أن ابن عباس ربما أخذ ذلك من أهل الكتاب ، وإني أعجب من الألباني ! هل يجوز على ابن عباس أن يأخذ الشك من أهل الكتاب ثم يرويه للأمة ثم يتلقاه علماء الأمة بالقبول ويعملوا به وعلى رأسهم أحمد بن حنبل أحد أئمة السنة من السلف المشهورين ؟!

انظر صحيح الكلم الطيب ص (٩٨) حديث (١٧٧) وتأمل في كلام ابن تيمية وتعليق الألباني عليه

ثم تأمل في صحيفة (١١١) من المجلد الثاني من ضعيفة الألباني لتدرك التناقض في عرض صورته !؟

٤ — الدليل الرابع للاستغاثه : قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » (٥٧٨/٨ - ٥٧٩) : أخرج قصة عاد الثانية أحمد بإسناد حسن عن الحارث بن حسان البكري قال : « خرجت أنا والعلاء بن الحضرمي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث — وفيه — فقلت : أعوذ بالله وبرسوله أن أكون كوافد عاد ، قال : وما وافد عاد ؟ وهو أعلم بالحديث ولكنه يستطيعه ... » انتهى من « فتح الباري » .

قلت : وهذه استغاثه صريحة .

٥ — الدليل الخامس للاستغاثه : من استغاثات الصحابة به وإقرارهم لمن فعل ذلك بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم

عليه وآله وسلم : قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٤٩٥/٢) :

[روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان عن مالك الدار — وكان خازن عمر —

قال : « أصاب الناس قحط في زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا

رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا ...] انتهى .

قلت : ومالك الدار ثقة بالإجماع عدله وثقة سيدنا عمر وسيدنا عثمان فولياه بيت المال والقسم ،

ولا يوليان إلا ثقة ضابطاً عدلاً كما نص الحافظ ابن حجر في الإصابة في ترجمته ، ونقل ذلك عن إمام

المحدثين علي بن المديني ، وكذا وثقه جميع الصحابة الذين كانوا في زمن عمر وعثمان رضي الله عن الجميع ، بل نصّ الحافظ أن لملك إدراكاً ، فهو صحابي صغير وهذا يجعله ثقة اتفاقاً ، ثم روى عنه أربعة من الثقات ، ونصّ على أنه معروف : البخاري في تاريخه وساق هذه القصة ، وابن سعد في طبقاته (١٢/٥) وقد فصلت ذلك تفصيلاً في « الباهر » وفي مقدمة تحقيق كتاب السيد عبدالله بن الصديق الغماري « إرغام المبتدع الغبي بجواز التوسل بالنبي » وبينت أن تضعيف الألباني لملك الدار وقوله : « غير معروف العدالة » خطأ بل جهل وتدليس بالغ !!

فهذا الحديث يثبت بلا شك ولا ريب إجماع من حضر من الصحابة في زمن سيدنا عمر مع سيدنا عمر رضي الله عنهم على جواز الاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته ، ونحن مقتدون بالصحابة في ذلك .

٦ - الدليل السادس للاستغاثة : حديث الدارمي في سننه أو مسنده (٤٣/١) حيث قال : حدثنا أبو النعمان (١٠٢) ، ثنا سعيد بن زيد (١٠٣) ، ثنا عمرو بن مالك النكري (١٠٤) ، حدثنا أبو الجوزاء أوس بن عبدالله (١٠٥) قال : « قحط أهل المدينة قحطاً شديداً فشكوا إلى عائشة فقالت : أنظروا قبر النبي صلى الله

(١٠٢) أبو النعمان هو : عارم : واسمه محمد بن الفضل السدوسي : من رجال البخاري ومسلم والأربعة أيضاً . وهو ثقة ثبت . تغير في آخر عمره . وما ظهر له بعد تغيره حديث منكر كما نص على ذلك أكابر الحفاظ كالدارقطني وأقره الحافظ الذهبي في « الميزان » (٨/٤) . فمن حاول أن يطلع فيه بالاختلاط فقد حاول عبثاً ، وسجل على نفسه بأنه لا يعرف في هذا العلم كثيراً ولا قليلاً ، وليس لكلامه قيمة أصلاً .

(١٠٣) سعيد بن زيد هو من رجال مسلم في الصحيح ، وثقه يحيى ابن معين ، وقال البخاري : حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا سعيد بن زيد أبو الحسن الصدوق الحافظ ، وقال ابن سعد : كان ثقة ، وقال العجلي : بصري ثقة ، وقد طعن فيه بعض الناس ولم يضره ذلك !! انظر « تهذيب التهذيب » (٢٩/٤) ، وكثير من الثقات وخصوصاً من رجال الصحيحين تكلم بعض الناس فيهم فلم يضرهم شيئاً !!

(١٠٤) قال الإمام الذهبي في الكاشف الذي يعطى فيه خلاصة ما قيل في الرجل (٣٤١/٢) ترجمة رقم (١٧٧٣/٤٢٨٧) : عمرو بن مالك النكري : وثق . اهـ .

وقال الذهبي في « الميزان » (٢٨٦/٣) عنه : ثقة . اهـ وقد صحح الحفاظ حديثه . فتشدد بعضهم في الطعن في سند حديث لا يوافق مشربهم لنيل دراهم معدودة بالنكري ما هو إلا أمر منكر لا يرضاه الله تعالى ولا رسوله ، فخوف بعضهم من أن يشاع عنه أنه يجوز التوسل ما هو إلا من أكبر البراهين على خوف تضييع الدراهم التي باع بها دينه ، واشترى بها الدنيا بالآخرة فاللهم هداك !

(١٠٥) هو من رجال البخاري ومسلم ، وهو ثقة كما في الكاشف والتقريب . فالسند متصل ورجاله رجال الصحيح إلا عمرو بن مالك وهو ثقة ، والحمد لله تعالى .

عليه وآله وسلم فأجعلوا منه كوى^(١٠٦) إلى السماء حتى لا يبقى بينه وبين السماء سقف . قال ففعلوا فمطرنا حتى نبت العشب وسمت الإبل حتى تفتت من الشحم فسمي عام الفتن .

قلت : وهذا صريح أيضاً بإسناد صحيح بأن السيدة عائشة رضي الله عنها استغاثت بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته وكذا جميع الصحابة الذين كانوا هناك وافقوها وفعلوا ما أرشدتهم إليه . وكأنها أيضاً تقول إذا جعلتم كوى إلى السماء فأنتم تسألون النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يدعو الله تعالى أن يمطرنا من السماء ، كما كان النبي أحياناً يخرج بهم عند الاستسقاء إلى الصحراء وأحياناً على منبره صلى الله عليه وآله وسلم .

٧ — الدليل السابع للاستغاثه : فعل علماء الأمة من السلف الصالح ومن بعدهم من المحدثين دون نكير أحد من المعتبرين حتى جاء ابن عبد الوهاب فسمي غير أتباعه مشركين ، انظر « كشف الشبهات » له ترى العجب العجاب .

وإنما اعتبرت فعل السلف وأئمة الحديث من الخلف لذلك دليلاً لما أوردته في رسالة « احتجاج الخائب بعبارة من ادعى الإجماع فهو كاذب » من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الحديث الصحيح : « عليكم باللذين من بعدي أبي بكر وعمر » ثم جاء عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه قال كما في النسائي (٢٣٠/٨) : « فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فليقض بما قضى به الصالحون » . كما في ص (٢٧) من « احتجاج الخائب » . وعلى كل حال فأعلم :

أ. أن ابن عباس روى حديث الاستغاثه الذي عند البزار مرفوعاً ، وهو بإسناد حسن وقد اعترف الألباني بحسنه ثم رجح وقفه على ابن عباس كما في ضعيفته (١١٢/٢) فعلى هذا يكون ابن عباس ممن أجاز الاستغاثه وروى حديثها لمن بعده ولم يعتبرها شركاً . علماً بأننا لا نقيم وزناً لما يقوله الألباني أصلاً ورأساً ، وإنما نجلب مثل هذا له ولأتباعه من باب الإلزام .

ب. وكذلك ورد في أثر السيدة عائشة الذي ذكرناه أن الدارمي رواه مع من وافقها من المسلمين ساعته ، ومن رد هذا بحجج منطقية سمجة فليبقها لنفسه فإنها لا وزن لها عندنا ، لأنه يريد دفع النصوص الصحيحة التي لا تنفيها الآيات المباركات .

ج . استغاثه الإمام أحمد :

(١٠٦) قال الفيروزآبادي في القاموس : « الكوة ويضم والكوة : الحرق في الحائط ... ج : كوى وكواء » .

روى البيهقي في الشعب وابن عساكر من طريق عبد الله ابن الإمام أحمد ، وكذا عبد الله بن الإمام أحمد في المسائل (٢١٧) بإسناد صحيح اعترف بصحته المتناقض (ضعيفه ١١١/٢) قال : [سمعت أبي يقول : حججت خمس حجج منها ثنتين راكباً وثلاثة ماشياً ، أو ثنتين ماشياً وثلاثة راكباً ، فضلت الطريق في حجة و كنت ماشياً فجعلت أقول : « يا عباد الله دلونا على الطريق » فلم أزل أقول ذلك حتى وقعت على الطريق] اهـ .

وذكر هذه القصة أيضاً ابن مفلح الخنبلي تلميذ ابن تيمية في كتاب « الآداب الشرعية » .

د / هـ : ذكر ابن مفلح لذلك يدل على أن ذلك جائز عنده ليس بشرك كما يدعي الغلاة اليوم ، فذكر القصة في كتابه المذكور بين أن الاستغاثه بغير الله ليست شركاً عنده إلا إن اعتقد المستغيث أن المستغاث به له قوة النفع والضرر بنفسه دون الله وأنه متصرف في الكون دون الله ، وانظر كيف ذكر ذلك ابن تيمية في الكلم الطيب ولم يعتبره من الكلم الخبيث صحيفة (٩٨) حديث (١٧٧) وكيف علّق على ذلك الألباني فذكر أن الحديث ضعيف ولم يقل إنه حسن موقوف على ابن عباس ، وما أدري ماذا يسمى هذا ؟!

و . الإمام الحافظ الطبراني :

ذكر الطبراني في مجمع الكبير (١١٨/١٧) أن حديث : « إذا أضلّ أحدكم شيئاً أو أراد أحدكم غوثاً وهو بارض ليس بها أنيس فليقل : يا عباد الله أغثوني ... » . أن هذا مُحَرَّب ، وهذا منه تقوية للحديث وإن كان سنده ضعيفاً ، ولم ينه الإمام الحافظ الطبراني السلفي (المتوفى سنة ٣٦٠هـ) على أن هذا شركاً يجب اجتنابه بل حصّ عليه .

ز . الإمام الحافظ النووي رحمه الله تعالى :

ذكر الإمام النووي في الأذكار في كتاب أذكار المسافر : باب ما يقول إذا انفلتت دأبته : (ص ٣٣١ من طبعة دار الفكر دمشق) ما نصه :

[روي في كتاب ابن السني عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا انفلتت دأبة أحدكم بأرض فلاة فليناد يا عباد الله احبسوا يا عباد الله احبسوا فإن الله عز وجل حاضر سيحبسه » .

قلت : حكى لي بعض شيوخنا الكبار في العلم أنه انفلتت له دأبة أظنها بغلة وكان يعرف هذا الحديث ، فقال ، فحبسها الله عليهم في الحال . وكنت أنا مرة مع جماعة فانفلتت منها بهيمة وعجزوا عنها فقلته : فوقفت في الحال بغير سبب سوى هذا الكلام] . انتهى كلام الإمام الحافظ النووي من

ولا أدري أيصفوه بالشرك بعد ذلك ؟ ..

وقال الإمام النووي أيضاً في المجموع (٢٧٤/٨) مبيناً ما يستحب أن يقوله من يزور النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا وقف أمام القبر الشريف مخاطباً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نصه :
[ثم يَرْجِعُ إلى موقفه الأوَّل قبالة وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويتوسَّل به في حق نفسه ويستشفع به إلى ربه سبحانه وتعالى ومن أحسن ما يقول : ما حكاه الماوردي والقاضي أبو الطيب وسائر أصحابنا — يعني سائر الشافعية — عن العنبي^(١٠٧) مستحسنين له قال :

« كنت جالساً عند قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجاء أعرابي فقال : السلام عليك يا رسول الله ، سمعت الله يقول : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّاباً رَحِيماً ﴾ وقد جئتكَ مستغفراً من ذنبي مستشفعاً بك إلى ربي] اهـ — كلام النووي .

فانظر رحمك الله تعالى وهداك كيف استحسنت العلماء هذه الصيغة في نداء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وطلب العفو وأن يستغفر الله له ، ونحن لا نفعل إلا ذلك ولا نستحب إلا هذا ، ولا نزيد على ما ورد في الأحاديث المتقدمة أو ما جاء عن العلماء الكبار في العلم ولا نعتقد في المخلوقين أنهم يرزقون بذاتهم أو يحيون ويميتون ، فالله تعالى بين لنا في كتابه أن إسناد الفعل لغيره على طريق المجاز ليس شركاً ولكن ماذا نصنع بمن لا يدرك المجاز وينكره أشد الإنكار ، قال تعالى في شأن سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام : ﴿ وَأَبْرَأَ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَأَحْيَى الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأَنْبِئَكُمْ بِمَا تَكُلُونَ وَتَدْخُرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ﴾ آل عمران : ٤٩ .

فلو قال شخص أن سيدنا عيسى عليه السلام كان يحيي الموتى ويبرئ الأكمى والأبرص ، لم يكن كافراً ، مع أن الله تعالى هو يحيي الموتى حقيقة وهو الذي يبرئ الأكمه والأبرص ، وكلنا يعتقد أن التأثير لله لا لسيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام ، وكذلك إذا استغاث رجل برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم راجياً أن يدعو الله له في تفريج مصيبته أو كربه معتقداً أنه حي في قبره يبلغه سلام أمته أينما كانوا وتعرض عليه أعمالهم ، لم يكن ذلك شركاً عند من تجرد من العصبية وأنقى الله تعالى ، بل سيتحقق

(١٠٧) والقصة ثابتة تناقلها العلماء وعلى فرض أنها مكذوبة فالعبرة باستحسان النووي وسائر الشافعية لهذه الصيغة المذكورة في قصة العنبي ، فهل يستحسنون الشرك ؟! ولا يميزون بين الشرك والإيمان ويقتصر على معرفته المرتزقة من المتسلفين !

أن ذلك سنة وردت فيها الأحاديث الصحيحة ونص عليها علماء الأمة الثقات من السلف والمحدثين ، فليتنق الله من يأكل الدراهم متظاهراً بالدعوة إلى التوحيد والتشديد والتقيد ، ممن يركض وراء دعاة التوحيد (!!) الذين يقولون بقدم العالم بالنوع وتجويز استقرار معبودهم على ظهر بعوضة (!!) هداهم الله تعالى للعقيدة الصحيحة !!

ح . وكذا شيخ الإمام النووي الذي حكى عنه الإمام النووي القصة في الأذكار وهو الإمام محمد بن أبي اليسر . انظر شرح الأذكار لابن علان (١٥١/٥) .

ط . وكذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني حيث ذكر حديث ابن أبي شبة في الفتح (٤٩٥/٢) ولم ينبه أن ذلك شرك كما نبه عليه المعلق على الفتح هداه الله تعالى ، وكذلك عند تحسين حديث البزار الذي في الاستغاثة ، وللحافظ أيضاً أبيات في قصائده هي صريح الاستغاثة وإنّي أعرض بعض تلك الأبيات وهي ثابتة عنه ثبوت الشمس في رابعة النهار ، ولمثله من الحفاظ أيضاً أبيات كثيرة كابن دقيق العيد وابن سيد الناس وغيرهم ، فليحارب بعد اليوم المأجورون الحافظ ابن حجر الذي يقول أبياتاً أبلى من أبيات الإمام البوصيري رحمهما الله تعالى !!

ومهما حاول هؤلاء أن ينفوا ذلك عن الحافظ أو يتهربوا منها أو من الجواب عليها فلن يستطيعوا ، وهذه بعض الأبيات : قال الإمام ابن حجر :

نسي الله يا خير البرايا	بجملك أتقى فصل القضاء
وأرجو يا كريم العفو عما	جنته يداي يا رب الحباء
لقل يا أحمد بن علي اذهب	إلى دار النعيم بلا شقاء

انظر ديوان الحافظ ابن حجر (المطبوع بالهند المكتبة العربية / حيدر أباد الدكن سنة ١٣٨١هـ — وهي طبعة مصححة) توجد نسخة من الكتاب بمكتبة الجامعة الأردنية ، وقد نقل الأبيات أيضاً العلامة يوسف النبهاني من خط — الحافظ ابن حجر كما ذكر ذلك في مجموعة القصائد النبهانية (١٦٦/١) . وهناك أبيات أخرى لا أودّ إطالة هذه الرسالة بها فليراجعها من شاء .

هذا فقد نقلت في هذه العجالة الاستغاثة عن ابن عباس ومالك الدار والسيدة عائشة وبلال بن الحارث المزني صاحب حديث مالك الدار عند ابن أبي شبة ، وكذا يدخل بذلك جميع من حضر من الصحابة والتابعين ، وكذا الإمام أحمد والطبراني والإمام النووي الذي نقل استحباب ذلك عن الشافعية والحافظ ابن حجر ، وأظن أن في ذلك إقناعاً لكل لبيب لأن يتقي الله تعالى ويعلم أن هذا الأمر جائز شرعاً .

حجة مَنْ يَحْرُمُ الاستغَاثةَ مِنَ السُّنَّةِ :

استدل من حرّم الاستغَاثةَ بحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن أبا بكر الصديق قال : قوموا بنا نستغث برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا المنافق ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« إِنَّهُ لَا يَسْتَغَاثُ بِي وَإِنَّمَا يَسْتَغَاثُ بِاللَّهِ تَعَالَى » وهذا حديث ضعيف ذكره محدث العصر السيد عبدالله الغماري أعلى الله تعالى درجته في كتابه « الرد المحكم المتين » وقد روى هذا الحديث الطبراني وفي سنده ابن لهيعة وهو ضعيف ، ذكره الهيثمي في المجمع (٤٠/٨) قال : « رواه أحمد وفيه راو لم يسم وابن لهيعة » ، وذكر في « المجمع » (١٥٩/١٠) أن ابن لهيعة حسن الحديث ، وليس كذلك فقد ضعفه هو وغيره مراراً ، مع أن الحديث يخالف الأحاديث الصحيحة وخصوصاً حديث الصحيحين الصريح في الاستغَاثة ، ولو صحّ هذا الحديث كان حجة على أن الاستغَاثة ليست كفراً وإنما تركها هو الأدب والأفضل لأن أبا بكر أعرف الناس وأفقه الناس بالقرآن بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أمته فيما يوجب الكفر من غيره ، وأيضاً لم يأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتشهد ويدخل من جديد في الإسلام .

هذه هي حجة مانعي الاستغَاثة الذين يكفّرون عباد الله جزافاً لغير موجب للتكفير ، وهي مهلهلة كما رأيت ، وذلك مبلغهم من العلم ويرددون آيات لا يدركون معناها سنجيب عنها الآن إن شاء الله تعالى سريعاً ، مع أننا على استعداد تام لأن نتوسّع في شرحها ونبرهن عليه وننقل أقوال العلماء متى إحتاج الأمر لذلك .

من تلك الآيات التي يحتجّون بها : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ البقرة : ١٨٦ ومن المعلوم بداهة : أن أشخاصاً كثر قد سألوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء وغيره ودعا لهم وأعطاهم ، ولم يتنافى هذا مع الآية ، لأن الآية الكريمة تقرّر أنه ليس شرطاً في الدعاء اتخاذه الوسائط والوسائل وأيضاً ليس فيها ما يمنع ذلك ، فهي تقرّر أن الإنسان له أن يدعو الله تعالى متى شاء دون واسطة سواء كان في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بعد وفاته .

ومن تلك الآيات التي يوردونها ويضعونها في غير محلّها أيضاً : قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ الجن : ١٨ .

ومعنى ذلك : أي لا تعبدوا غير الله تعالى ولا تعبدوا معه هذه الأوثان التي قال

الله عنها : ﴿ واتخذوا من دونه آلهة ﴾ الفرقان : ٣ .

مع أنه قال أيضاً : ﴿ أرباب متفرقون خيرٌ أم الله الواحد القهار ﴾ يوسف : ٢٩ فهم لم يكن أحد منهم موحداً لا الرب ولا الإله لأن الرب هو الإله والإله هو الرب ، وقد فصلت هذا في رسالة « التنديد بمن عدّد التوحيد » .

ومنها قوله تعالى : ﴿ والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير إن تدعوهم لا يسمعوا دعائكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير ﴾ فاطر : ١٣ . ومعنى الآية مختصراً : والذين تعبدون من دون الله يسجدونكم لهم واعتقادكم فيهم الألوهية كمن يعبد منكم الأصنام أو المسيح أو الكواكب أو يعبد أشخاصاً من العظماء في الدنيا من دون الله العظيم حقيقة لا يملكون من قطمير لكم أي لفافة نواة تمر ، كأولئك الفرس مثلاً الذين كانوا يعبدون كسرى والذين سألهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن سبب حلقهم للحاهم فقالوا : أمرنا بذلك ربنا يعنون كسرى ، ولأن هؤلاء الذين عبدوهم من دون الله إذا ادّعوا الربوبية أو لم يدّعوها لا يستطيعون تخليص عبدتهم من النار والعذاب ، وسيتبرّئون يوم القيامة ممن عبدتهم ، وهذا لأن النصارى مثلاً اعتقدوا الربوبية والألوهية في المسيح وكذا اليهود في عزيز وكذا عبدة الأصنام في أصنامهم ، وأما قولهم : ﴿ ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ﴾ الزمر : ٣ فهو كذب منهم بنص القرآن ، لأنهم لا يقولون ذلك إلا عند حاجة النبي لهم وافحامه إياهم فيضطرون لقول مثل هذا ، ولذلك قال الله عقب هذه الآية : ﴿ إن الله لا يهدي من هو كاذب كفار ﴾ والذي يؤكد ذلك أنهم يابون أن يسجدوا لله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفوراً ﴾ الفرقان : ٦٠ وكذلك لا يقرون بالبعث ﴿ وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم ، قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم ﴾ يس : ٧٨ - ٧٩ .

والمستغث بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس كذلك من جميع الوجوه فهو يسجد للرحمن ويدعوه ولا ينكر البعث ولم يعبد غير الله تعالى ، وحصر الدعاء بالعبادة غلط ثم جهل مركب ، لأن أحد معانيه العبادة وله معان أخرى ، فتعميم حديث « الدعاء هو العبادة » على كل دعاء من الجهل البالغ إلى الذروة وهو ينيء أن القائل بذلك ليس له دراسة في علوم اللغة والتفسير وفهم كلام الله تعالى ورسوله صلى الله

عليه وآله وسلم حق الفهم^(١٠٨) ، والرسول صلى الله عليه وآله وسلم دعا أشخاصاً أحياء وكذلك دعا الأموات فقال لهم : « السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين » والمستغث لم يَأْبَ السجود للرحمن ولم ينكر البعث فقياس أولئك على هؤلاء غلط محض .

وإنزال الآيات الواردة في المشركين على المؤمنين من الضلال البالغ إلى الذروة !! وأعود فأكرر بأن مسألة الاستغاث لا علاقة لها بالعقيدة البتة . إلا في نظر البسطاء الذين لم يمعنوا النظر في الكتاب والسنة .

فجميع الآيات التي فيها اعتراف من الكفار بالله كقولهم : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ الزمر : ٢ و ﴿ وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ ﴾ لقمان : ٢٥ والزمزم : ٣٨ ، ليس فيها أنهم كانوا يقرّون بتوحيد ، لأن الله تعالى أخبر عن حقيقتهم فقال بعد إحدى تلك الآيات كما في سورة الزمر : ٣ ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ .

وكذلك حديث « إذا سألت فاسأل الله » الذي رواه الترمذي (٦٦٧/٤ برقم ٢٥١٦) والذي عليه كلام لبعض الحفاظ وهو حديث حسن على كل حال . قال النووي في شرحه في الأربعين صحيفة (٥١) : [قوله : « وإذا سألت فاسأل الله » : إشارة إلى أن العبد لا ينبغي له أن يُعَلِّقَ سِرَّهُ بغير الله تعالى بل يتوكّل عليه في سائر أموره ، ثم إن كانت الحاجة التي يسألها لم تَحْرِ العادة بجزئها على أيدي خلقه كطلب الهداية والعلم والفهم في القرآن والسنة وشفاء المرض وحصول العافية من بلاء الدنيا وعذاب الآخرة سأل ربه ذلك وإن كانت الحاجة التي يسألها جرت العادة أن الله سبحانه وتعالى يجريها على أيدي خلقه كالحاجات المتعلقة بأصحاب الحِرَف والصنائع وولاية الأمور سأل الله تعالى أن يُعْطِفَ عليه قلوبهم فيقول : اللهم حنّ علينا قلوب عبادك وإيمانك ، وما أشبه ذلك ولا يدعو الله تعالى باستغاثته عن الخلق لأنه صلى الله عليه وآله وسلم سمع علياً يقول : اللهم أغننا عن خلقك فقال لا تقل هكذا فإن الخلق يحتاج بعضهم إلى بعض ولكن قل : اللهم أغننا عن شرار خلقك ، وأما سؤال الخلق والاعتماد عليهم فمذموم] . انتهى كلام الإمام النووي ص (٥١) « شرح الأربعين طبعة الشمولي القاهرة الطبعة السادسة » .

فتبين من ذلك : أن سؤال غير الله تعالى ليس شركاً ولا منهياً عنه إلا إن اعتقدنا أن للمسؤول صفة

(١٠٨) وإنما بنى كلامه على التدليس ومن قرأ مثل كتاب « التوصل إلى حقيقة التوصل » ظهر له ذلك جلياً ، فإن ترجمه للرجال في النصوص التي تخالف هواه بذكر الجرح وإغفال التعديل تحكم بالهوى وتقليد للسهبواني المدلس القاصر في هذا العلم ، ومن تدبر ذلك سيقنع بما أقول ولن يخالفني في حرف مما أقوله ، فتباً ثم تباً لمن قدّم الباطل لأجل المال على الحق الأبلج ، وتباً لمن نقل عن مثل هذه الكتب المزورة وهو لا يعي ما ينقله ، وعند الله تجتمع الخصوم .

الألوهية ، والمسلم مراقب لله تعالى في جميع أحواله ، ولا يتمتع عليه أن يسأل غير الله تعالى ، والحديث يدل على مراقبة الله تعالى .

والنبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل غير الله تعالى أشياء كثيرة ، فقد سأل سيدنا عمر رضي الله عنه أن يدعو له عندما استأذنه في الذهاب للعمرة كما رواه أبو داود (٨٠/٢ برقم ١٤٩٨) والترمذي (٥٦٠/٥ برقم ٣٥٦٢) بسند صحيح . وأقر الصحابة أن يسألوا غير الله تعالى أشياء ، وروى أبو داود (١٢٨/٢ برقم ١٦٧٢) في كتاب الزكاة ، باب عطية من يسأل بالله — أي سأل الناس قائلاً بالله عليكم أعطوني — ، والنسائي (٨٢/٥ برقم ٢٥٦٧) مرفوعاً « من سألكم بوجه الله تعالى فأعطوه » ولم يقل كفروه ، لحديث : « وإذا سألت فاسأل الله !! »

ولا أريد الإطالة بعد هذا البيان بنقل مئات النصوص من مثل هذه الشواهد التي تنسف استدلالاً من لم يعرف الاستدلال ، ومنه يتبين أن منطق هؤلاء الذين يحرمون الاستغاثة منطق سخيف سطحي جداً ، ينبىء عن قلة معرفتهم وضعفهم في علوم الشريعة المختلفة ، حيث ضُفِّفَ فهمهم عن دقائق المسائل الشرعية ، أو أن المال الميل فعل بهم ما فعل فجعلهم وقد تجتمع هذه الأسباب أيضاً ، فنسأل الله تعالى الهداية دوماً للصواب .

خاتمة

لم نرَ من حرم الاستغاثة من السلف الصالح رضي الله عنهم وإنما ظهر هذا في القرن الثامن فما بعد ، وقد نقلنا في هذه المقالة نصوصاً عن بعض السلف في تجويز الاستغاثة وفي الخوض عليها ، ونقل الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » نصوصاً في ذلك أيضاً عن السلف ، فمثلاً نقل في « السير » (٣٤٣/٩) :

[قال إبراهيم الحربي — وهو من هو — : قير معروف الزيات المحرَّب . يريد إجابة دعاء المضطَّر عنه لأن البقاع المباركة يستجاب عندها الدعاء] اهـ كلام الذهبي .

وفي « السير » أيضاً (١٠٧/١٠) في ترجمة السيدة نفيسة :

[والدعاء مستجاب عند قبرها ، بل وعند قبور الأنبياء والصالحين] الخ اهـ .

ونحن ننصح المتمسكة أن يذهبوا إلى قبر سيدنا جعفر الطيار رضي الله عنه أو إلى قبر أبي عبيدة ويدعوا الله تعالى متوسلين أو مستغيثين به ليدلهم الله على الحق ويلهمهم الصواب وليخلصهم من الميل إلى الدرامم التي يقبلون بها الحق باطلاً والباطل حقاً .

﴿ ربنا لا تزع قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت
الوهاب ﴾ .

اللهم أسألك حسن الختام

قال مؤلفها حسن بن علي السقاف فرغت منها في اليوم الثاني من ذي القعدة سنة تسع وأربعمائة وألف
من هجرة سيد الأنام صلى الله عليه وآله وسلم والحمد لله تعالى

تنبيه وإلحاق

طعن الألباني المتناقض بحديث :

« ما من أحد يمرّ بقبر رجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه وردّ عليه السلام ». . فضعّفه في تعليقه على كتاب الآيات البيّنات ص (٧٠) الطبعة الرابعة (١٤٠٥ هـ) وذكر أنّه بيّن ذلك في ضعيفته (٤٤٩٣) والحقيقة أنّه حرّف في النقل على عادته فضعّف الحديث بحجج أوهمى من بيت العنكبوت ، ولقد نعمان ابن الألوسي في تضعيفه علماً بأنّ نعمان الألوسي لا يرجع إليه في هذا الفن فأقرّه على نقل غير صحيح عن ابن رجب فأتمّ ما أرادته ولنبيّن ذلك فنقول :

قال ابن رجب الحافظ في كتابه أحوال القبور ص (٨٢) (دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٠٥ حديث رقم (٢٧٨)) ما نصه :

[وروى الربيع بن سليمان المؤذن قال حدثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« ما من أحد يمر على قبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا يسلم عليه إلا عرفه وردّ عليه السلام » أخرجه ابن عبد البر ، وقال الحافظ عبد الحق الإشبيلي : إسناده صحيح يشير إلى أن رواه كلهم ثقات ، وهو كذلك ، إلا أنّه غريب بل منكر [اهـ كلام ابن رجب من « أحوال القبور » .

تعلقاتنا على كلام ابن رجب هذا وما نستفيده منه :

١ — قوله (وروى الربيع بن سليمان) يشير إلى أنّه ثبت عن الربيع من طرق وهو كذلك ، فقد رواه عنه الخطيب في تاريخه (١٣٧/٦) بإسنادين رجالهما ثقات ، وكذا ابن الجوزي في العلل المتناهية (٩١١/٢) طبعة خليل الميس حديث (١٥٢٣) ، وكذا رواه الحافظ ابن عبد البر في الاستذكار (٢٣٤/١) كما سيأتي إن شاء الله تعالى . فالحديث ثابت عن الربيع بلا ريب .

٢ — رجاله الذين ذكرهم ابن رجب رجال الصحيح إلا الربيع بن سليمان وهو ثقة متفق عليه انظر « تهذيب التهذيب » (٢١٣/٣) .

٣ — الحديث صحّح إسناده ومنتنه جماعة من الحفاظ منهم :

الإمام الحافظ ابن عبد البر في التمهيد والاستذكار ، وذكر ذلك ابن القيم في كتاب الروح لكن محقق كتاب الروح الواقع في أسر تقليد الألباني المتناقض ردّ على ابن القيم ، كما في طبعة دار الفكر صحيفة (١١) حيث قال : معلقاً على الحديث :

[قال الحافظ ابن رجب ضعيف بل منكر ووافقه شيخنا الألباني كما في الآيات البيّنات ص (٢٨)] اهـ .

ونجيه فنقول : إن ابن رجب لم يقل في الأهمال « ضعيف بل منكر » ، بل قال : [صحيح الإسناد إلا أنه غريب بل منكر] اهـ .

ومراد ابن رجب الحنبلي بالغريب وبالمُنكر أنه ليس له إلا إسناد واحد لكنه لم يصب في ذلك بل له أكثر من إسناد .

قال المحدث اللكنوي في « الرفع والتكميل » (ص ٢٠٠) من الطبعة الثالثة بتحقيق الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة) ما نصه :

[ولا تظنّ من قولهم : هذا الحديث منكر أن روايه غير ثقة ، فكثيراً ما يطلقون النكارة على مجرد التفرد] اهـ .

وقال الحافظ السيوطي في رسالته « بلوغ المأمول في خدمة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم » وهي في كتابه « الحاوي للفتاوي » (١١٣/٢) :

[وَصَفَ — الحافظ — الذهبي في الميزان عدّة أحاديث في « مسند أحمد » و « سنن أبي داود » وغيرهما من الكتب المعتمدة ، بأنها منكّرة ، بل وفي « الصحيحين » أيضاً ، وما ذاك إلا لمعنى يعرفه الحافظ ، وهو أن النكارة ترجع إلى الفردية ، ولا يلزم من الفردية ضعف متن الحديث ، فضلاً عن بطلانه] اهـ .

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة « فتح الباري » ص (٤٣٧ السلفية دار المعرفة) : عند ذكر « محمد بن إبراهيم التيمي » وتوثيقه مع قول أحمد فيه : يروى أحاديث مناكير :

[قلت : المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذلك ، وقد احتج به الجماعة] اهـ .

وقال أيضاً عند ذكر ترجمة « بريد بن عبدالله » ص (٣٩٢) : [أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة] اهـ .

أما محقق كتاب الروح « طبع دار الفكر » فليس ثمّ هناك .

فالحديث صحّحه الحافظ ابن رجب ، وكذلك أيضاً الحافظ « المتخصص في علل الحديث » عبدالحق الإشبيلي في كتابه « العاقبة » ، كما نقله ابن رجب في الأهمال والزبيدي في الإتحاف (٣٦٥/١٠) .

وكذلك صحّحه الإمام الحافظ السيوطي في « الحاوي للفتاوي » (٣٠٢/٢) بإقراره لعبد الحق .

وكذلك صحّحه الحافظ العراقي كما في الاحياء (٤/٤٩١) وكذلك الزبيدي في « شرح الاحياء » (٣٦٥/١٠) .

وأفاد الحافظ العراقي في تخريج الاحياء أن ابن عبد البر روى الحديث في « التمهيد » و « الإستذكار » بإسناد صحيح ، وقال المتقي : سنده جيد . اهـ

٤ - ابن رجب نقل في الأحوال تصحيح الحافظ عبدالحق وأقره عليه ، بقوله : وهو كذلك ، والظاهر أنه لم يطلع إلا على هذه الطريق فحكم عليه بأنه غريب وليس كذلك ، وعلى كل حال لا تضر الغرابة ، فحديث « إنما الأعمال بالنيات » غريب وهو في الصحيحين .

٥ - وعلى فرض أن ابن رجب عنى بقوله « منكر » ما تخيله الألباني وأرد أن يثبته فلسنا ملزمين به قطعاً ، وإنني أنساءل متعجباً ما هو سرّ تعويل الألباني على كلام ابن رجب دون باقي الحفاظ ؟! وإنني أخشى أن السبب فقط هو مخالفة الحديث لمشرب الألباني ! علماً بأنه لا يعول على كلام الحفاظ أصلاً وإنما يسعى للاستقلال برأيه ويدّعي كما في مقدمته الجديدة لأدب زفافه ص (٣٠) أنه لا يقلّد أحداً يعني من الحفاظ وأهل الحديث . فلينظر .

٦ - ويقال له أيضاً لِمَ حرّفت كلام ابن رجب : « إسناده صحيح ... وهو كذلك إلا أنه غريب بل منكر » الى « ضعيف بل منكر » ووافقت الآلوسي على تحريفه أيضاً فأين الأمانة العلمية ؟! وأين الإنصاف ؟! ولا ندري هل سيزيد المذكور في ضعفه استدراكاً جديداً يردّ ما زيفناه وأبطلناه ، أم سيرجع إلى ما قاله الحفاظ فيصحح الحديث ؟! سرد أسانيد الحديث التي وقفنا عليها :

١ - روينا بإسنادنا المتصل إلى تاريخ الخطيب البغدادي الحافظ (٦/١٣٧) في ترجمة إبراهيم بن عمران الكرّماني ، قال الخطيب :

[أخبرنا أبو الخطاب عبد الصمد بن محمد وعلي بن الحسن التنوخي ، قالوا : أنبأنا عمر بن محمد الناقد حدثنا إبراهيم الكرّماني قال حدثنا الربيع بن سليمان المؤذن (ح) وأخبرنا أبو القاسم عبدالرحمن السراج بنيسابور قال : حدثنا أبو العباس الأصم ثنا الربيع ثنا بشر بن بكير ثنا عبدالرحمن بن زيد بن أسلم .

وفي حديث الكرّماني عن عبدالرحمن بن زيد عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من عبد يمرّ بقبر رجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه وردّ عليه السلام » [.

٢ — وروينا بأسانيد متصلات إلى ابن الجوزي في العلل المتناهية قال : أخبرنا أبو منصور القزاز أخبرنا الخطيب البغدادي به ، كما تقدم عن الخطيب في التاريخ .

انظر « العلل المتناهية » بتقديم الميس (٩١١/٢) حديث (١٥٢٣) .

٣ — وروينا بالسند المتصل إلى الحافظ ابن عبد البر في « الاستذكار » (٢٣٤/١) قال : [حدثنا أبو عبدالله عبيد بن محمد رحمه الله تعالى قراءة مني عليه قال : أملت علينا فاطمة بنت ريان المخزومي المسلمي في دارها بمصر في شوال سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة قالت : حدثنا الربيع بن سليمان المؤذن صاحب الشافعي ثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن ... »] الحديث .

وهذا إسناد نظيف صحيح كما ترى وتصحيح ابن عبدالحق الحافظ للحديث في أحكامه (ص٢٧٢/١/ق) توثيق صريح لشيخ ابن عبدالر عبيد بن محمد الذي قال عنه صاحب جذوة المقتبس فيه (ص٢٢٧) : « كان رجلاً صالحاً يضرب به المثل في الزهد » اهـ .

ونص أيضاً في توثيق فاطمة بنت الريان المصرية التي لا يسأل عن حال مثلها .

وأما قول المعلق على العلل المتناهية على هذا الحديث : إن عبيد بن عمير مجهول والظاهر أنه مولى ابن عباس كما في « التقريب » و « الميزان » فجعل خطأ منه ، بل عبيد بن عمير هذا من رجال الستة ، وهو ثقة كما في « تهذيب التهذيب » (٦٥/٧ دار الفكر) فتأمل وراجع إن شئت .

وهذا السند الصحيح يشدّ سند عبدالرحمن بن زيد بن أسلم فيجعله حسناً بلا شك وبدل أن يبين الألباني هذه المتابعة ، ويورد شواهد له من الأحاديث الصحيحة — أعني سند عبدالرحمن بن زيد — الضعيف ، زاد في نعمة طنبوره في تعليقه على الآيات البيئات ص (٧٠) فأورد حديثاً رواه عبدالرزاق بسند تالف ليوهم أنه ليس للحديث شاهد أو متابع سواء ، وهذا بلا ريب ولا شك من التلاعب المعروف فليستيقظ المخدوعون وليتنبه الغافلون .

وعبدالرحمن بن زيد الذي في أحد أسانيد الحديث ضعيف ، له أحاديث حسان إذا تابعه ثقة لا شك أن حديثه يكون صحيحاً . وقد قال عنه ابن عدي في الكامل (٢٦٩/٤ دار الفكر) : « له أحاديث حسان وهو ممن احتمله الناس وصدقه بعضهم وهو ممن يكتب حديثه » اهـ .

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . كتبت هذا الإلحاق لرسالي الإغاثة بأدلة الاستغاثة وفرغت من

تبييضه ليلة الجمعة ٢٣/محرم/١٤١٠هـ ، والحمد لله تعالى

نغمات الطنبور

فيما يكتبه مشهور

بقلم
حسن بن علي السقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ؛ ورضي الله تعالى عن صحابته المتقين .

أما بعد :

فهذا تَعَقُّبٌ وجيزٌ على ما جاء في مجلّة الأصاله التي يصدرها بعض المتسلفين فيما ما يتعلّق بنا فهنا نحن ذا نردُّ على ما جاء في الأعداد الأربعة الأولى منها وبالله تعالى التوفيق :

١ — هذه المجلة يتم صفها وتنظيفها في منزل علي حسن عبد الحميد ؛ في وادي الحجر بقرب مدينة الزرقاء ؛ حيث يوجد في منزل المذكور جهاز التنضيد (الكمبيوتر) وقد استأجر طابعاً لتنفيذ هذه العملية وغيرها من المشاريع التي يقومون بالتخطيط لها لهدم لب عقيدة الإسلام (التنزيه) والغروج لفكر التشبيه والتجسيم الذي يتبنونه !! ووراء تمويل هذا المشروع (المبارك !!) بعض الأشخاص النحدين وغيرهم من المعروفين في مثل تلك الأوساط !! مما سنين أسمائهم في المستقبل القريب إن شاء الله تعالى فرداً فرداً !! حتى يعلم الناس حقيقة أفكار هذه المجلة جيداً وهويات القائمين عليها !!

٢ — يلاحظ أن هذه المجلة هزيلة لخلوها من المواضيع الهامة المفيدة للمجتمع وأنه لا يكتب فيها إلا أشخاص معدودون على أصابع اليد !! ومعروف اتجاههم وتعصبهم ؛ وتكرّر أسمائهم بصيغ أو صور مختلفة لترويج ما في المجلة من الأفكار الموحجة !!

فمثلاً : جاء في العدد الرابع الصادر بتاريخ ١٥/شوال/١٤١٣هـ ص (٢٣) موضوع بعنوان : « أقسام التوحيد » !! بقلم علي بن حسن !! وهو علي حسن بن عبد الحميد !!^(١٠٩)

وجاء في ص (٤٠) موضوع آخر بعنوان : « ما لم يصح من أخبار في فضل الجار » !! بقلم أبو الحسن الآثري !! وهو هو !! بعينه علي حسن عبد الحميد الذي يكني نفسه أحياناً بأبي الحارث وذلك قبل الزواج وبعده ؛ وأحياناً بأبي الحسن وهي كنيته بعد الزواج لأنه أنجب ولداً سماه بهذا الاسم !! وهذا يقال له التدليس عند المحدثين الأثرين كما في كتب المصطلح !! فليراجعه من شاء التبصر !! والله في خلقه شؤون لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون !! فكفونا من ذلك على بال أيها العقلاء

(١٠٩) وقوله (بن) هو تشبه منه بأصحاب الأنساب المعروفة العريقة ؛ فالذكر محمول بكل جهد جهيد أن يتناول ليصل إلى رتبة أولئك لما يشعره في نفسه من نقص بسبب ما يعلمه من أصل عرقه المعروف فيضع لنفسه ألقاباً ليطول الجبال الشم مع أنه لو قيل له عدّ لنا عشرة من أجدادك لعجز وانجز !! فما هي الأصاله بعد ذلك !!؟

٣- ثم يرى في هذه المجلة مقالات قديمة كما يقال عند العامة (بايته) كانت قد وضعت في الجرائد اليومية منذ سنوات ؛ وهي مقالات إنشائية خالية من البحث العلمي الموثق الرصين ! يكتبها صاحب الإنشائيات الفارغة المعروف بذلك !! والتي هي كفارغ البندق خلي من المعنى ولكنه يفرق !! وانظر مثلاً على ذلك المقال الموجود في العدد الأول من هذه المجلة (الفراء !!) ص(٦٢) !! فإن هذا المقال قد نشر في جريدة الدستور قبل سنوات كما يعرف ذلك كاتبه تماماً !!

وهذا مما يدلّك على إفلاس كُتّاب هذه المجلة من المقالات العلمية النافعة المستجدة !!

ما أورده من التعدي علينا في هذه المجلة :

انتدب مؤسسو المجلة المباركة (!!) الفراء (!!) الكاتب !! مشهور حسن سلمان !! الذي ينعت نفسه كأخيه الأول !! بمشهور بن حسن آل سلمان ليشفوا غليلهم ممن يكشف ألاعيبهم محاولين بذلك التهرب من الورطة التي وقعوا بها والتي صار أمرهم وأمر شيخهم المتناقض !! مشهوراً بها !! كأنه علم في رأسه نار !! وعلى كل حال فالذي بنوا عليه قولهم في تلك المقالة الإنشائية عدة نقاط لا بدّ من بيانها وتفنيدها نقطة نقطة .

(النقطة الأولى) : حاول الكاتب !! مشهور سلمان في العدد الأول أن يطعن بالحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى !! فسلك طريقاً بعيداً عن التحقيق العلمي فلم يذكر كلام الحافظ ابن الجوزي ويفنّده بالدليل !! وإنما اعتمد على قول بعض الحنابلة منهم الحافظ ابن رجب الذي رجّع عن موالاته للشيخ الحرّاني بتشديد الرأء فكفره !! كما نقل ذلك عنه عصره الإمام تقي الدين الحصني في كتابه « دفع شبه من شبه وتمرّد ونسب ذلك إلى الإمام أحمد »^(١١٠) ؛ وأمّا ابن قدامة المقدسي فلا عبرة بكلامه على ابن الجوزي هنا بلا شك لأنه مطعون عليه في العقائد !! فقد قال الحافظ المؤرخ أبو شامة المقدسي في كتابه « ذيل الروضتين » ص(١٣٩) فيه ما نصه :

« ولكن كلامه فيما يتعلّق بالعقائد في مسائل الصفات والكلام هو على الطريقة المشهورة عن أهل

(١١٠) صحيفة (١٢٣) حيث قال هناك الإمام الحصني الحسيني رحمه الله تعالى : « وكان الشيخ زين الدين ابن رجب الحنبلي ممن يعتقد كفر ابن تيمية وله عليه الرد وكان يقول بأعلى صوته : معذور السبكي يعني في تكفيره » فتأملوا جيداً !! فهذا الكلام واقع من ابن رجب في زمن الحصني بعد وفاة ابن تيمية وابن القيم وبذا يتبين أنه قاله أخيراً فهو ناسخ لكلامه الأول !!

مذهبه فسبحان من لم يوضح الأمر له فيها ... » اهـ !!

وأما العَلْثِي الذي اعتمد الكاتب كلامه في ذم الحافظ ابن الجوزي فهو حنبلي وصفوه بالزهد ليس إلا !! وهو مجسم لا عيرة بكلامه لا سيما وهو ليس من أهل الحديث كابن الجوزي ولا من كبار العلماء فلا عيرة بكلامه !!

[تنبيه] : ومن دلائل جهل الكاتب — في ضبط أسماء الرجال — أنه ضبط العَلْثِي بضم العين المهملة فقال ص (٥٨) من العدد الأول من مجلته الغراء !! هكذا (العَلْثِي) !! وقد ضبط ابن رجب لفظة (العَلْثِي) في ترجمة علثي آخر في « ذيل الطبقات » (٣٩١/١) حيث قال :

« والعَلْث : ناحية قرية من الحضيرة من نواحي دجيل . وهي بفتح العين المهملة وسكون اللام وبعدها ثاء مثثلة » اهـ .

وانظر « سير أعلام النبلاء » (١٠/٢٣ و ١٣٩) لتستيقظ !!
وإنما ذكرت هذا لأن الكاتب المذكور ذكر في العدد الرابع من مجلته ص (٥٣) عبارة لي فعلق عليها في الحاشية بقوله :

« كذا قال ، وهذا من دلائل جهله !! فالصواب : كافياً » !!

وأقول : كلا أيها المسكين فهذه مما يجوز فيها ثلاثة أوجه من الأعراب كما يعرفه أهل الصناعة !! فمتى جاءت هكذا كما ذكرتها (كاف) كانت (هو) مقدرة قبلها ، ووجه آخر وهو تقدير الباء قبلها فتكون (بكاف) لتكون موافقة لرسم الآية الكريمة : (أليس الله بكاف عبده) فافهم هداك الله تعالى وإياك من اعراض يدل على غروقتك في الجهل الفاضح !!

فكان على الكاتب المذكور أن يأتي بنصوص الكتاب والسنة التي تهدم كلام ابن الجوزي لا أن يأتي بأقوال رجال يصيبون ويخطئون !! وليس في كلامهم أي أدلة علمية شرعية على صوابهم وخطأ ابن الجوزي !! فيتخيل ويُخَيَّل أنه قطع وشيعة كل خطيب في المسألة وهيئات !!
فإن كلام الحافظ ابن الجوزي مدغم بنصوص الكتاب والسنة الصحيحة التي لا يقوى كلام العَلْثِي ولا غيره من زهاد !! الخنابلة ومجسميهم أن يهدمه أبداً !! والحمد لله رب العالمين .

(النقطة الثانية) : وذهب الكاتب المذكور في العدد الثاني من مجلته الغراء !! إلى إنكار ما جاء عن الإمام أحمد من تأويل قوله تعالى : ﴿ وِجَاء رَبِّكَ ﴾ حيث قال الإمام أحمد : « أي جاء ثوابه » . (أوردناه في « مقدمة دفع شبه التشبيه » ص (١٣)) .

لأن الله سبحانه وتعالى لا ينتقل من مكان إلى آخر كالأجسام التي تتحرك !!

فطعن هذا الكاتب بأحد الرواة الثقات ألا وهو حنبل ابن عم الإمام أحمد فقال : اعتماداً على كلمة للحافظ الذهبي : « يَتَفَرَّدُ وَيُغَرِّبُ » . وضعف هذا الكلام المنقول عن الإمام أحمد بذلك !!
والحقيقة أن هذا الكاتب أخطأ خطأ فاحشاً وذلك لأن التفرّد والإغراب لا يضعف هذه المقالة وخصوصاً هنا إطلاقاً ، لأن التفرّد والإغراب بالنسبة لرواية حنبل عن أحمد في بعض المسائل سببه أن الإمام أحمد بن حنبل كان لا يدرّس في فترات بسبب الفتن التي امتحن بها ، حيث منع من التدريس فكان ابن عمه يحكم أنه من قرابته يأتيه بحجة زيارة ذوي الأرحام ويقرأ عليه ويأخذ عنه ويسأله هذا هو السبب لا غير !! وحنبل ثقة ضابط !! قال الحافظ الذهبي نفسه فيه في « السير » (٥١/١٣) :

« الإمام الحافظ المحدث الصدوق المصنف أبو علي الشيباني ابن عم الإمام أحمد وتلميذه » .
وقال الحافظ الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » (٢٨٧/٨) : « كان ثقة ثباتاً » .
وقد صحح هذه المقالة عن الإمام أحمد واحتج بها الإمام الحافظ البيهقي حيث قال : « وهذا إسناد لا غبار عليه » ولم يزد على ذلك وهذا تصريح بالصحة بلا شك !! لا سيما والسند متصل لا انقطاع فيه !!

وقد أقر ابن كثير البيهقي على ذلك في تاريخه « البداية والنهاية » (٣٢٧/١٠) وزاد مؤكداً على أن ذلك ليس شاذاً ولا ضعيفاً كما زعم الكاتب المتحبط !! فقال ما نصه :
« وكلامه — أحمد — في نفي التشبيه وترك الخوض في الكلام والتمسك بما ورد في الكتاب والسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه » اهـ .

فالسند صحيح ؛ والحافظ البيهقي يقول لا غبار عليه ويقره على ذلك ابن كثير ؛ وحنبل ثقة ثبت ؛ وهذا الكاتب ينكر مقالة أحمد هذه لينصر عقيدته وعقيدة ساداته الجحمة فاعتبروا يا ذوي الأبصار !!

ثم أين ما يخالف هذا عن الإمام أحمد كما تزعم أيها الكاتب !!؟

(النقطة الثالثة) : حاول هذا الكاتب !! أن يرد التأويل الذي ورد عن الإمام مالك رحمه الله تعالى في تأويل النزول بنزول الرحمة !! فظن أنه بإظهار ضعف حبيب وجامع ابن سودة يكون هذا التأويل عن مالك باطلاً وهيهات !!

فإن جامع بن سودة غاية ما قالوا عنه أنه ضعيف ؛ وبانضمام الطريق الثانية له مع الحديث الصحيح الذي فيه أن النازل هو ملك يأمره الله تعالى أن ينادي : هل من سائل ... وهذا كله مع تصريح الذهبي بأن حبيباً مشهور ؛ لا سيما وقد اتخذ الإمام مالك رحمه الله تعالى كاتباً له ؛ وكان الإمام مالك ينتقي الرجال لا سيما رجل يجعله كاتباً له ولو كان راوياً من الرواة عن الإمام مالك فقط لم نقل ذلك فيكون

ملخص الكلام فيه أنه ضعيف في الرواية لتصحيحه في بعض الكلمات كما جاء في ترجمته ولذلك حمل عليه جماعة ممن رموه بالكذب . فبانضمام هذا كله لبعضه تكون الرواية مروية عن الإمام مالك بسند حسن لغيره ولذلك اعتمدناها في مقدمة « دفع شبه التشبيه » .

زد على ذلك أن الحافظ ابن عبد البر لم ينكرها بعدما رواها ؛ واعتمد الإمام الحافظ النووي لها شرحه لصحيح مسلم (٣٦/٦) إذ قال :

[قوله صلى الله عليه وسلم : « ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول : مَنْ يدعوني فأستجيب له » هذا الحديث من أحاديث الصفات وفيه مذهبان مشهوران للعلماء ؛ سبق إباحتهما في كتاب الإيمان ومختصرهما : أن أحدهما وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد ولا يتكلم في تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق ؛ والثاني : مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي أنها تتأول على ما يليق بها بحسب مواطنها فعلى هذا تأولوا هذا الحديث تأويلين أحدهما تأويل مالك بن أنس وغيره معناه : تنزل رحمته وأمره وملائكته ؛ كما يقال فعل السلطان كذا إذا فعله أتباعه بأمره . والثاني أنه : على الاستعارة ومعناه الإقبال على الداعين بالإجابة واللفظ والله أعلم » . انتهى كلام الإمام النووي .

وانظر تأويل الحديث أيضاً في « فتح الباري » (٣٠/٣) .

والذي نراه نحن في تأويل هذا الحديث : أن النزول نزول ملك من الملائكة كما صح بذلك الحديث وبيناه بالتفصيل في حاشية « دفع شبه التشبيه » التعليق رقم (١٢٨) ص (١٩٢) . فتأملوا ما يحاوله هذا الكاتب من محاربة عقيدة التنزيه والتمهيد لعقيدة التشبيه التي يعتنقها !!

تنبيه مهم جداً

ومن الغريب العجيب أن شيخ هذا الكاتب المعروف بالتناقض !! يورد في « مختصر العلو » ص (١٣٥ — ١٣٧) مقالة عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقول فيها أن الله في السماء !!!

والواقع أن هذا الكلام منقول عن الإمام أبي حنيفة من طريق رجل وصفه أهل الجرح والتعديل بأنه كان كذاباً لا يحل أن يروي عنه شيء ؛ كما بينت ذلك في « مقدمة دفع شبه التشبيه » (٦٩ — ٧٠) بتوسع !! فارجع إليه هناك !!

والغريب العجيب أن هؤلاء المتمسكين بنسبوا هذا العبارة الباطلة إلى أبي حنيفة مع أن الثابت عنه يخالفها ، فما رواه هذا الرضاع عنه يخالف ما في عقيدة الطحاوي الثابتة التي صرح في مقدمتها أنها عقيدة الإمام أبي حنيفة من تنزيه الله تعالى عن الجهات الستة !!

والعجيب الغريب أن شيخ هذا الكاتب المتناقض !! طعن براوي تلك العبارة الباطلة (أبي مطيع البلخي) عن الإمام أبي حنيفة في تعليقه على شرح الطحاوية عندما روى عبارة لا توافق أهواءهم عندما طعن به الشارح ابن أبي العز ص (٣٤٣) !! ورفض قبول ما رواه عن الإمام أبي حنيفة !!

ثم في موضع آخر في نفس الكتاب عندما روى (أبو مطيع البلخي) ما يوافق أهواءهم عن أبي حنيفة تشبثوا بروايته وأخذوها فاعتبروها من المسلمات وسكت الشيخ المتناقض !! على أبي مطيع لسكوت الشارح ابن أبي العز ص (٢٨٨) !! فلم يُنبّه على أنه وضاع !! فتأملوا جيداً !! وماذا تسمون هذا أيها العقلاء !!؟

ثم كنا قد نبهنا في كتابنا « تناقضات الألباني الواضحات » (٢٨/١ — ٣١) أن شيخ هذا الكاتب المتناقض !! صحح حديثاً فأورده في « مختصر العلو » ص (٩٨) برقم (٣٨) وهو حديث : « لما فرغ الله من خلقه استوى على عرشه ... » على أنه صحيح على شرط البخاري مع أنه حديث موضوع كما بينته هناك وقد اعترف بأنه منكر في موضع آخر !!

فيقال الآن : أليس من الواجب عليك أيها الكاتب الألعبي أن تنقد كتب العقيدة التي تدعون إليها المليئة بالأحاديث الموضوعة والواهية والمنكرة والضعيفة مثل كتب عثمان بن سعيد الدارمي وكتاب السنة المنسوب لابن الإمام أحمد وغيرها كثير وكثير وقد ذكرنا أسماء بعضها في مقدمة « دفع شبه

التشبيه « ص (٧٥) !!

فهذه الكتب التي تحمل السم الناقع (الأحاديث الموضوعة المنكرة المكذوبة على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) لا تنكرونها !! وإنما تحاولون الإغارة على السلف الصالح وأقوالهم والعقيدة الحقّة التي عليها المسلمون سلفاً وخلفاً فتحاربونها وتضلّلون مؤلفيها ومحققها زوراً وبهتاناً !!

أما أن الأوان لأن تتوبوا إلى الله تعالى وترجعوا عما اقترفتموه وانتحلتموه !!؟

لا سيما وبينكم خلافات وإحن ؛ وخصوصاً تلك الخلافات العقائدية القائمة بين الشيخ الحرّاني (بتشديد الراء) المتخاطب !! الذي يعتقد الحد في ذات الله تعالى والشيخ المتناقض !! مما بيننا بعضه في كتابنا « البشارة والإتحاف فيما بين ابن تيمية والألباني في العقيدة من الاختلاف » !!

« النقطة الرابعة » : زعم الكاتب المتحذلق !! ص (٥٣) بأن المجسمة هم كل من قال بأن الله سبحانه جسم كالأجسام ؛ أما من قال بأنه جسم لا كالأجسام فلا يكفر ولا يُعتبر مجسماً !! حيث قال هناك ما نصه :

« قلت : نعم ، الذي يقول : إن الله جسم كسائر أجسام البشر فهو كافر بلا مشنوية ؛ وهذا هو مذهب المشبهة ؛ أما من نفى التشبيه وأطلق أن الله جسم على معنى أنه موجود قائم بنفسه فقد أصاب في القصد ، لكنه أتى ببدع من القول ، وخطأ من اللفظ لا نوافقه عليه » اهـ !!

وأقول لهذا الكاتب الألمي !! : ما هذا التخليط والهراء !! وما هذا التخبّط الذي لا مثيل له !! فهل هناك عاقل على وجه الأرض يقول بأن الله جسم كالأجسام !! وقد وصف العلماء أقواماً كثر بأنهم مجسمة ولم يقل أحد من أولئك الأقوام بأن الله تعالى جسم كالأجسام !!

ولا أدري أين ذهب عقل هذا الكاتب المتحذلق عن قول الإمام المازري والإمام الحافظ النووي المقر له في « شرح صحيح مسلم » (١٦٦/١٦) حيث قال هناك :

« وهذا كقول المجسمة جسم لا كالأجسام لما رأوا أهل السنة يقولون الباري سبحانه شيء لا كالأشياء ... » .

ولقد اعتبر العلماء من يقول بمقالات تدلّ على ما في قلبه من التجسيم والتشبيه تجسيم محض يكفر قائله ومن طالع كتب أهل العلم كـ « الأسماء والصفات » للإمام البيهقي و « فتح الباري » للحافظ ابن حجر و « أصول الدين » للشيخ عبد القاهر البغدادى و « شرح صحيح مسلم » للإمام النووي وغيرهم من العلماء فإنه سيجدهم قد وصفوا من قال بظواهر النصوص ومن أثبت لله تعالى خصائص الأجسام أنه مجسم ؛ ومن ذلك :

١- قول الحافظ — ناقلاً — في « الفتح » (٤٣٢/١٣) في شرح حديث هناك :

« ومنه قوله تعالى : ﴿ جناح الذل ﴾ فمخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم لهم برداء الكبرياء على وجهه ونحو ذلك من هذا المعنى ؛ ومن لم يفهم ذلك تاه فمن أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى التجسيم ؛ ومن لم يتضح ؛ له وعلم أن الله منزّه عن الذي يقتضيه ظاهرها إما أن يكذب نقلتها وإما أن يؤوّلها ... » اهـ .

فانظروا كيف اعتبر من يأخذ بظاهر حديث لا يليق بالله تعالى أنه يُفَضِّي به إلى التجسيم ؛ مع أنه لم يقل هذا الآخذ كما يزعم هذا الكاتب المتخاطب إنه جسم كالأجسام — قال الإمام عبد القاهر البغدادي في « أصول الدين » ص (٢٣٧) :

« وأما جسمية خراسان من الكرامية فتكفيرهم واجب لقولهم بأن الله له حدٌ ونهاية من جهة السفلى ومنها يماس عرشه ولقولهم أن الله محل للحوادث .. » .

أقول : فانظروا كيف صرّح الإمام البغدادي بأن القائل بالحد والقائل بقيام الحوادث بذات المولى سبحانه وتعالى مجسم كافر والشيخ الحرّاني (بتشديد الراء المهملة وتأخيرها على الحاء المهملة أيضاً —) يثبت الحد لله — تعالى عما يقول — صراحة في « موافقة معقولة لمنقولة » المطبوع على هامش منهاج سنته (٢٩/٢) . ويصرّح بقيام الحوادث في ذات الله تعالى منهاج سنته (٢١٠/١) فيقول : « فإننا نقول : إنه يتحرك وتقوم به الحوادث والأعراض فما الدليل على بطلان قولنا » اهـ :

نقول : الدليل على بطلان قولكم أن الله تعالى لم يصف نفسه بذلك !! فكيف تصف الله سبحانه أيها الشيخ الحرّاني بما لم يصف الله تعالى به نفسه ؟ ونرجو من شيعته المفتونين به أن يخرجوا لنا وللمسلمين نصاً واحداً من القرآن والسنة الصحيحة فيه هذه الجملة « إن الحوادث تقوم بذات الله تعالى » ودونهم خطر القتاد !! وهذه هي السلفية والتوحيد والعقيدة التي يدعو إليها هؤلاء !! فانتبهوا إليها !! وأزيدكم بأن الشيخ المبارك الحرّاني بتشديدها يقول في منهاج سنته الغراء (٢٢٤/١) :

« فإذا قالوا لنا فهذا يلزم منه أن تكون الحوادث قامت به قلنا : ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة ونصوص الكتاب والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل ... » اهـ فتدبروا !!! ويقول هذا الشيخ الألعى أيضاً في منهاج سنته (١٧٢/١) مصرّحاً بالتجسيم : « والذين أطلقوا لفظ الجسم على الله من الطوائف الثنتين لخلافة الثلاثة كالكرامية هم أقرب إلى صحيح المنقول وصريح المعقول ... » اهـ !!

فتأملوا في هذا الهراء حيث جعل المحسنة عبدة الأوثان والأصنام أقرب الناس إلى الإسلام وإلى الكتاب والسنة !! فهل بقي بعد هذا مغالطة !!!

ونذكركم أيضاً بتجويد ابن تيمية الحراني استقرار معبوده على ظهر البعوضة فضلاً عن استقراره على العرش الذي يذكره في تاسيسه (٥٦٨/١) وهو الذي يمدح الدارمي المحسم وكتبه ويقول عنها كما ينقل عنه تلميذه السوي ابن زفيل المشهور بابن قيم الجوزية في « اجتماع الجيوش الإسلامية !! » (ص ٨٨) من الطبعة الهندية و ص (١٤٣) من طبعة دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٤ هـ) ما نصه :

« وينبغي لكل طالب سنة مراده الوقوف على ما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة أن يقرأ كتابيه ؛ وكان شيخ الإسلام ابن تيمية ... يوصي بهما أشد الوصية ويعظمهما جداً ؛ وفيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما » !!! فتأملوا !!

والشيخ الحراني بتشديد الراء يتبنى التحسيم في أعرض صوره وهو يسلك في ذلك أسلوب اللف والدوران حتى يقنع به أتباعه المفتونين به !! فتارة ينقله ويظهر أن قول القائل بالتحسيم أقرب الناس لنصوص الكتاب والسنة وللمعقول والمنقول كما رأيتم ، وتارة يصرّح به كما نقلناه حين يأمن من سطوة علماء أهل السنة والجماعة وكبار الأئمة والحفاظ الذين كانوا في عصره !!

وكان جزاؤه أن وضعه أولئك الأعلام والأئمة في السجن حتى مات فيه !! بعد أن ناظره وأفحمه ووقع بخطه أنه تاب ورجع عن ضلاله !! ثم عاد لذلك !! وأتباعه المفتونون به يروجون اليوم ليسروا شيخهم الحراني من هذه الكارثة الشنعاء بأن الذين تأمروا عليه هم الصوفية والداراويش المخرفون واستعانوا على ذلك بأفلام تلفزيونية وسينمائية لعلهم يقنعون العامة والطغام بأنه مظلوم ؛ والله تعالى من ورائهم محيط !! ولا بد أن يأتي اليوم الذي يعرف فيه جميع أهل الأرض أساليب تزويرهم وخداعهم وتلاعبهم بالسنة الغراء التي يصححون أحاديثها في موضع ويضعفونها في موضع آخر حسب الهوى والمزاج !!

وفي كتابنا « تهنئة الصديق المحبوب » ص (٤٥ — ٤٨) ترون بماذا حكم علماء المذاهب الأربعة على شيخكم الموقر الحراني !!

وأقول في ختام هذه المقالة لهؤلاء التمسلفين ولشيخهم المتناقض !! : توبوا إلى الله تعالى من عقيدة التحسيم وارجعوا عن محاربة عقيدة الإسلام المتضمنة لتنزيه الله تعالى عن مشابهة خلقه فالعمر قصير والوقت كالسيف إن لم تقطعه بالتوبة والطاعات قطعكم بالذهاب والفوات !! والله تعالى يتولى هدايتنا

جميعاً ؛ وهو يقول الحق ويهدي إلى سواء السبيل .

وَهُمْ سَيِّءُ الْبَخْتِ الَّذِي حَرَّمَ صِيَامَ السَّبْتِ

أو

القول الثبت

في بيان حل صيام يوم السبت

تأليف

حسن بن علي السقاف

١٨٣

{ المكتبة التخصصية للرد على الوهاية }

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنار الطريق ، بأولي التحقيق ، المؤيدين بالتوفيق ، حيث جعلهم هلاكاً لمن شوش العائمة وتحريقاً ، وتدميراً لمن لفق الباطل بالشريعة الغسراء تلقياً ، وتزيقاً لكل شاذ ومعاند وتغريقاً ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد سيد من إليهم ينمى التحقيق ، وعلى آله وصحبه كلما لاح من طيبة بريق .

أما بعد :

فلا عجب أن يظهر في كل عصر وزمان ، ووقت وأوان ، من يحاول إضلال وتشويش عوام المسلمين ، ويجتهد في بث سمومه بين الموحدين ، ويذيع الأباطيل ليفتن بها عباد الله المؤمنين ، وهو مندرس بين صفوفهم بلباس أهل التقوى وزى الصالحين ، وليس له هم إلا إنشاء الخلاف وإحياء الفتن ، والإتيان بغرائب الأقوال ومضلات الخن ، باجتهاداته التي لا أقول إن له فيها أجر أو أجران ، وإنما درهم أو درهمان ، زيادة على المقت والخسران ، وباليته أصاب فيها مرة ، بل في كل حين له في اجتهاداته هذه خزي ومعرة ، بانكشاف جهله وما أضمره من غي أدركه الذين عرفوا شره ، حيث نظر إلى الدرهم العاجل بالمسرة ، وحيث حجب قلبه عن الله وآخرفته والله يتولى أمره ، فهو تارة يبيع للحجب والحائض مس القرآن ، وتارة يحرم الاعتكاف في بيوت الرحمن ، وتارة ينفي سنة الجمعة ويضلل من فعلها بعد الأذان ، وتارة يأكل بعد طلوع الفجر في رمضان ، أو قبل مغيب الشمس عن الأعيان ، مغوياً بذلك العامة ممن حوله مفسداً لعبادة من انخدع بهذا الهذيان ، وكم لهذه الأمور من أخوات عنده يطول عدوها والحصيان ، وباليته وقف عندها وأصابه الخرس ، ومات ولم يفه بها واندرس ، بل تعدى إلى مقام سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا أيها الناس لا تسودوه (!!) ولا تصفوه بما فيه تعظيم ولا تكونوا ممن يقصده ويزوروه (!!) إذ أنه ليس حياً في قبره كما تواتر عنه بل لا تغالوا في حبه كمن عشقه ..!!

فتبأ له بما قد فاه فبأه وويل له بما خطت يده

بل لم يقف عند هذا الضلال ، ويستوقف نفسه متفكراً بما جناه من سوء الخصال ، حتى وصف الله تعالى عما يقول بصفات المحدثات ، ونعته بنعوت المخلوقات ، مما يندى له جبين الموحدين من الأمور الفظيعة ، والعقائد الفاسدة ، فوجبت شرعاً الإغارة عليه وعلى باطله مرات ومرات ، وكرات وكرات ، لذلك حصنه وبقره ، إذ القصد من هذا الجزء الرد على من عرفنا شره ،

في أحد أموره الباطلة التي قَلَدَ بتعصب مقيت بها إمامه وقُدوته المكنى بأبي الإثم الجاني ، من شَيْدَ له المباني ، وأمدّه حسب تخيله بأدلة أَوْضَحَ له منها المعاني ، في مسألة « تحريم صيام السبت في غير فريضة » كما زعم هذا المجتهد المعاني ، كما قال بعض السادة الفضلاء^(١١١) عن المتدعة :

« يُلَبِّسُون في كل عصر بما يرونه أنجع في مخادعة الجمهور ، وأغشى على بصائر الخاصة والدهماء ، وأشد فتكاً بهم في صميم دينهم ، ولم يتمكنوا من إضلال إلا شُرذمة في الأطراف ، وبقيت بيضة الإسلام بحمد الله مصونة الجانب ، حيث لم يمكنهم من إبادة خضراء الملة ، وكان أخطر هؤلاء الأعداء على الدهماء وأبعدهم غوراً في الإغواء أناساً ظهوروا بأزياء الصالحين بعيون دامعة كحيلة ، ولحى مسرحة طويلة ، يتظاهرون بمظهر الدعوة إلى سنة سيد السادات مع انطوائهم على مخاز ورثوها عن الأديان الباطلة ، والنحل الآفلة ، وكان من مكرهم الماكر أن خلطوا كذبهم المباشر بالتزديد في تفسير مآثور أو في حديث صح أصله عند الجمهور ، باعتبار ذلك أنجع في إفساد دلالة كتاب الله وسنة رسوله على أفهام أناس بسطاء » اهـ .

فدونك رسالة تنسف ما ذهبوا إليه ، وتذك ما جلبه العنيد من استدلالات بزعمه لديه ، نسأل الله تعالى أن يعيننا عليهم وعليه ، وهذا أوان الشروع في المقصود بما يسره الله تعالى من الرد عليه ، فأقول وبالله تعالى التوفيق :

فصل

في أدلة الخصم ومقلديه في تحريم صوم السبت ولو صادف يوم عرفة أو غيره من الأيام الفاضلة التي حث الشرع على صيامها

- ١ — عمدة حجة في هذه المسألة حديث الصماء بنت بُسر مرفوعاً : « لا تصوموا يوم السبت إلا في فريضة وإن لم يجد أحدكم إلا عود كرم أو لحاء شجرة فليفطر عليه » وسيأتي تحريجه .
- ٢ — ذكر المتبوع والتابعين تقليداً لمتبوعهم بتعصب شديد في الغي قواعد أصولية ترد بزعمهم جميع الأحاديث لصحيفة التي تصرّح بجواز صيام يوم السبت لِيُسْقِطُوا الاحتجاج بهذه الأحاديث لمن عارضهم بها ، كقضية المنطوق والمفهوم ، وقضية تعارض القول مع الفعل ، وتعارض المندوب والحرام وغير ذلك من استدلالات فاسدة ستمر إن شاء الله تعالى وسيمر بيان إبطال الاستدلال بها وعدم حجيتها لما قالوا ، مع

(١١١) هو الإمام محمد زاهد الكوثري عليه الرحمة والرضوان .

بيان عدم معرفتهم لتطبيقها وتوضيح مغالطة الإمام المتبوع^(١١٢) وعدم فهمه لها .

فصل

في الجواب عن حديث الصماء الذي هو عمدة استدلال الخصم

اعلم أن هذا الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده (١٨٩/٤) و (٣٦٨/٦) وأبو داود (٢٤٢١) والترمذي (٧٤٤) وابن حبان (٣٦١٥/٣٧٩/٨) والحاكم (٤٣٥/١) والبيهقي (٣٠٢/٤) وغيرهم . وهو حديث ضعيف مع كون رجاله ثقات لاضطرابه وشذوذه وغير ذلك مما سنفصله وقد لخص الكلام عليه الحافظ ابن حجر العسقلاني فقال في « بلوغ المرام » : « رجاله ثقات إلا أنه مضطرب ، وقد أنكره مالك ، وقال أبو داود : هو منسوخ » انظر « سبل السلام » (١٧١/٢) .

(فأما) الإمام أحمد الذي روى هذا الحديث في مسنده فقد ضعفه كما نقل ذلك ابن القيم عنه في « عون المعبود » (٦٨/٧) ولم يعمل به ، ولا يخفك علو معرفة الإمام أحمد في هذا الفن مع كونه من علماء السلف ، ويدعي هؤلاء القوم أنه من أئمتهم . (وأما) الإمام أبو داود فقد نص في سنته على نسخ هذا الحديث ، انظر سنن أبي داود (٢ / ٣٢٠ — ٣٢١ / حديث رقم ٢٤٢١) . (وأما) الترمذي فقد نص على كراهة صوم يوم السبت وبين أنه لا يحرم صيامه وأن الكراهة تقع على من نوى تخصيصه بالصيام كما في سنته (٧٤٤) . وكذلك قال ابن حبان في صحيحه (٣٨١/٨) حيث قال : « ذكر العلة التي من أجلها نهى عن صيام يوم السبت مع البيان بأنه إذا قرن بيوم آخر جاز صومه » اهـ .

قلت : ومثال قرنه بيوم آخر قرنه بصيام يوم عرفة أو بيوم قبله أو بعده . وأما الحاكم فقد نص في « المستدرک » (٤٣٥/١) على أن الأحاديث الصحيحة تعارض هذا الحديث ، ونقل طعن بعض أئمة السلف فيه . وكذلك البيهقي في سنته (٣٠٢/٤ — ٣٠٣) .

(١١٢) هو الإلحائي هداه الله تعالى .

فاعلم أن حديث « لا تصوموا يوم السبت إلا في فريضة » غير دال على تحريم الصوم يوم السبت بل لو صح وتوفرت فيه شروط الصحيح دل على كراهة إفراد صيام يوم السبت وقصده بالصوم دون أيام الأسبوع لا غير ، ويتضح هذا من وجوه :

(الأول) : أن هذا الحديث غير صحيح عند جهابذة الحفاظ من السلف والخلف ، وهو غير معمول بظاهره — أي ليس مفيداً تحريم صوم يوم السبت وخصوصاً إذا صادف يوماً مشروعاً صيامه — عند الأمة كافة سلفاً وخلفاً ، ولم يعمل بظاهره أحد غير الألباني متمجهد هذا العصر ، فالمتقدمين من أئمة السلف أعرضوا عن الأخذ بهذا الحديث لعلّة عندهم أوجبت تركه وهذا الترك منهم والإعراض موجب لتوهين الحديث وتضعيفه وعدم الاحتجاج به ولا يحتاج هذا إلى دليل أصلاً ولا هي دعوى تحتاج إلى بينة كما تشدّق به أحد المتفقيين لما سنورده في فصل خاص إن شاء الله تعالى ، مع أنني سأورد بعض الأدلة على تضعيفه من ثانياً كلام أئمة الحديث عليه فأقول :

(أ) هذا الحديث معلل بالاضطراب :

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « التلخيص » (٢١٦/٢) :

« أعلل أيضاً بالاضطراب ف قيل عن عبد الله بن بسر عن أخته الصماء ، وقيل عن عبد الله بن بسر وليس فيه عن أخته الصماء ، وهذه رواية ابن حبان ونيسب بعلّة قادحة ، فإنه أيضاً صحابي ، وقيل عن أبيه بسر وقيل عنه عن الصماء عن عائشة . قال النسائي هذا حديث مضطرب ، قلت : ويحتمل أن يكون عن عبد الله عن أبيه وعن أخته وعن أخته بواسطة ، وهذه طريقة من صححه ورجح عبد الحق الرواية الأولى ، وتبع في ذلك الدارقطني ، لكن هذا التلون في الحديث الواحد بالإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يؤهن راويه وينبئ بقلّة ضبطه ، إلا أن يكون من الحفاظ الكثيرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالاً على قلّة ضبطه وليس الأمر هنا كذلك ، بل اختلف فيه أيضاً على الراوي عن عبد الله بن بسر أيضاً » انتهى كلام الحافظ من التلخيص .

وقال الحافظ في الإصابة : — في ترجمة الصماء : — « أكثر النسائي من تخريج طرقه وبيان اختلاف رواته » اهـ .

والنسائي حافظ متقن من أهل القرون الثلاث قريب العهد برواته ، لا يمكن أن يحكم بذلك إلا بعد الاستقراء التام في أسانيده ، فليس هو كأدعياء التحديث والسنة في القرن الخامس عشر المقتاتين على موائد أولئك الجهابذة المتفنين ، ورغم محاولة الألباني في « الإرواء » دفع هذا الاضطراب إلا أنه ما استطاع أن يثبت ما أراد بدليل علمي مقبول معقول ، رغم تحبطه فيه وكلامه الذي لم يخرج به بأي فائدة سوى إقناع

السذج الذين حولہ المفتونين به ممن لا يعرف شيئاً في علم الحديث ، مع تناقض معروف .

ب) هذا الحديث معلل بالشذوذ ايضاً :

اعلم أنهم عرفوا الصحيح بأنه : (ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة) ،
هكذا نص عليه النووي في تقريبه ، وقال الحافظ العراقي في الألفية :

وأهل هذا الشأن قسّموا السنن إلى صحيح وضعيف وحسن
والأول المتصل الإسناد بتقل عدل ضابط الفوائد
عن مثله من غير ما شذوذ وعلة قاذحة فتوذي

واعلم ايضاً أن أدياء السنة والسلفية في هذا العصر يوهمون الناس والعامّة أن صحة السند كافية
للمحكم على الحديث بالصحة وهيهات !!

فأما شذوذ هذا الحديث فقد أتى من حيث كونه مخالفاً للأحاديث الصحيحة الثابتة في تجويز صيام
يوم السبت في غير فريضة ، وإليك نصوص الحفاظ في ذلك^(١١٣) :

قال ابن القيم كما في « عون المعبود » (٦٨/٧) :

« احتج الأثرم — تلميذ أحمد بن حنبل — بما ذكر في النصوص المتواترة على صوم يوم السبت
فدلّ على أن الحديث غير محفوظ وأنه شاذ ، ثم قال : وقد قال أبو داود : قال مالك : هذا كذب ،
وذكر بإسناده عن الزهري أنه كان إذا ذكر له النهي عن صوم يوم السبت يقول هذا حديث حمصي ،
وعن الأوزاعي قال ما زلت كائناً له حتى رأيته انتشر .

وقال ابن القيم ايضاً : قال أبو بكر الأثرم سمعت أبا عبد الله — يعني أحمد ابن
حنبل — يسئل عن صيام يوم السبت يفرد به ؟ فقال : أما صيام يوم السبت يفرد به^(١١٤) فقد جاء فيه
ذلك الحديث حديث الصمّاء ، ثم قال الإمام أحمد : يحكي بن سعيد
ينفيه ، أبى أن يحدثني به . قال الأثرم : حجة أبي عبد الله أحمد بن حنبل في الرخصة في صوم يوم السبت
أن الأحاديث كلّها مخالفة لحديث عبد الله بن بسر ، منها حديث
أم سلمة : سئلت أي الأيام كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر صياماً لها ؟
فقلت : السبت والأحد . قال ابن القيم : فقد فهم الأثرم من كلام أبي عبد الله أحمد بن حنبل أنه توقف

(١١٣) وسيمر بك في هذه الرسالة إن شاء الله تعالى شيء من الأحاديث الصحيحة في تجويز صيام السبت في غير فريضة .

(١١٤) يعني نعم يجوز إفراده بالصوم ولا حرمة في ذلك ، لأن الحديث لم يصح في النهي .

عن الأخذ بالحديث وأنه رخص في صومه ، حيث ذكر الحديث الذي يحتج به في الكراهة ، وذكر أن الإمام علّل حديث يحيى بن سعيد وكان ينفية ، وأبا أن يحدث به ، ثم قال ابن القيم : فهذا تضعيف للحديث « اهـ من « عون المعبود » فليرجعه من شاء .

وقد قال بشذوذ الحديث ابن تيمية أيضاً وأجاز صوم يوم السبت منفرداً كما هو معلوم . انظر « الفروع » لابن مفلح المقدسي (٣/١٢٣-١٢٤) .

وقال الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٨١/٢) :

« ولقد أنكر الزهري حديث الصماء في كراهة صوم يوم السبت ولم يعدّه من حديث أهل العلم بعد معرفته به ، حدثنا محمد بن حميد بن هشام الرعيبي ، حدثنا عبد الله بن صالح ، حدثني الليث قال : سئل الزهري عن صوم يوم السبت فقال : لا بأس به ، فقيل له : فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كراهته ، فقال : ذاك حديث حمصي ، فلم يعدّه الزهري حديثاً يقال به وضعفه » .

فمن قال بعد هذا كله إن الاضطراب والشذوذ في الحديث دعوى تحتاج إلى بينة فهو حقاً مغالط لم يفهم أقوال أهل الحديث وحفاظ الآثار ، بل لا يريد السماع ولا قصده إتباع الحق^(١١٥) ، لكنه معاند متعصب عمي وتعمى عن الدليل ، بقوله (هذه دعوى تحتاج إلى بينة) ، فنحن قد بينّا سبب اضطرابه من كلام الحافظ ابن حجر وأنه قد اضطرب إسناد هذا الحديث على ثلاثة أوجه أو أربع والاختلاف أيضاً على الراوي عن عبد الله بن بسر ورغم محاولة الألباني تثبيت طريق وأحد إلا أنه فشل في ذلك كما في إروائه ، ويقال للعنيد المتعصب ، يكفي عند الحفاظ وأهل الفن أن يقال : هو مضطرب كما قال النسائي ، فتكفي هذه لأن تكون بينة ، كما سأوضحه في فصل خاص إن شاء الله تعالى ، وكما قال ذلك العراقي في ألفيته :

فاغن به ولا تخض بالظن ولا تقلد غير أهل الفن

ولنعد إلى شذوذه - أعني الحديث - فمن قال : (هذه دعوى تحتاج إلى بينة) ، فقد عرفناك ما هو جوابه ، وعرفناك أن الأئمة الحفاظ نصّوا على شذوذه حتى ابن تيمية ، وكما قال ابن القيم في العون (٦٨/٧) نقلاً عن الأثرم وأقراراً له إن الأحاديث متواترة على جواز صوم يوم السبت في غير الفريضة ، وسأذكرها في فصل آتٍ إن شاء الله تعالى ، منها : حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١١٥) هو محمد شقرة أحد مقلدي الإلباني المفتونين به .

« لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده » رواه البخاري (١٩٨٥) ومسلم (١١٤٤) والعجب أن أحد المنتطعين المغالطين يقول : ربما قصد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهذا اليوم يوم الأحد أو الإثنين ، فعلى رغم ضعف هذا الاعتراض وقلة عقل صاحبه إلا أن قاصمة ظهره والقاضية على شغبه رواية البخاري في صحيحه (١٩٨٦) من حديث أم المؤمنين السيدة جويرية : « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة ، فقال لها : أصمت أمس ؟ قالت : لا ، قال أتريدين أن تصومي غداً ؟ قالت : لا ، قال : فأفطري » .

فما هو غداً من يوم الجمعة ؟ ربما كان يوم الإثنين عند المتعصب العنيد المعنار !! ولذلك فإنه يحتاج لوضع كتب جديدة في اللغة يقلب بها الحقائق ، فنرجو له التوفيق !!

ومنها ما روى ابن خزيمة في صحيحه مرفوعاً : « إن يوم الجمعة يوم عيد ، فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده » .

وهذه الأحاديث جميعها وغيرها كثير كلها قولية وليست فعلية فليس لمتنطع ان يعترض بجهله قائلاً حديث « لا تصوموا يوم السبت » قولي ، وأحاديث تجويز صيامه فعلية ، والقول مقدّم على الفعل ، وهذا المتنطع الجريء ، على الباطل الذي يوهم الناس بأنه أصولي لـ فرضنا جدلاً أنه يعرف بعض قواعد الأصول ، فهو حقيقة لا يعرف كيف يطبقها وكيف يستعملها في مواضعها ، وذلك لأنه لا يميز بين الحديث القولي والحديث الفعلي ويغالط ليقنع من حوله من أغبياء المغفلين ، بل لا يميز بين المفهوم والمنطوق كما سيتضح قريباً . ومن تلك الأحاديث المجوزة لصيام يوم السبت ، حديث أم سلمة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم من الأيام يوم السبت ويوم الأحد وكان يقول : إنها يوماء عيد للمشركين وأنا أريد أن أخالفهم » رواه أحمد في « المسند » (٣٢٣/٦) وابن خزيمة في صحيحه (٢١٦٧) وابن جبان (٣٦١٦/٨) والحاكم (٦٠٢/١) وأقره الذهبي والبيهقي (٣٠٣/٤) .

فهذه النصوص المصرّحة بجواز صوم يوم السبت في غير فريضة تجعل حديث « لا تصوموا يوم السبت إلا في فريضة » لو سلمنا أنه صحيح الإسناد في عداد الشواذ ، لأن الثقة إذا خالف الثقات اعتبر حديثه شاذاً ، فأوجب الإعراض عنه ، فكيف إذا كان معللاً مقدوحاً فيه !!؟ ولذلك قال الإمام مالك عن هذا الحديث : « هو كذب » ، وأبى يحيى بن سعيد القطان إمام أهل الجرح والتعديل أن يحدث به ، وقال عنه الزهري حديث حمصي .

فكيف تترك نصوص كثيرة صحيحة غالبها أو بعضها في البخاري ومسلم ونعرض عنها ولا يعمل

بها ، وينسخها العنيد المعتار وإن لم يصرح بالنسخ ، ويعمل بحديث واحد مطعون فيه ؟! فالعجب كيف ترك نصوص متواترة في صوم يوم السبت في غير فريضة بحجة ساقطة وهي قوله (ارجع إلى القاعدة الأصولية وطبقها)^(١١٦) !!!

والعجب كيف أعرض أئمة السلف عن هذا الحديث الشاذ المضطرب ولم يقل أحد منهم بحرمه صوم يوم السبت من عهد الصحابة إلى هذا اليوم ، وأدرك الحق في ذلك هذا المعاني فحرم صيامه وليس له سلف في ذلك !!!!!

(ج) طعن أئمة السلف في هذا الحديث دون معرفة السبب يوجب سقوطه ، وعدم الاحتجاج به ، وقد تقدّم كلامهم في ذلك ، وسنجد له فصلاً إن شاء الله تعالى نبين فيه أن قولهم في ذلك حجة دون معرفتنا بالسبب .

(الوجه الثاني) في عدم الاحتجاج بهذا الحديث أنه منسوخ :

اعلم أيضاً أن هذا الحديث منسوخ ، وهو قول الإمام الحافظ أبو داود صاحب السنن وطائفة كما قال ابن القيم في شرح سنن أبي داود ، وهذا الوجه قوي أيضاً ، وليس هذا مجرد دعوى عارية من التوجيه كما يدعي متعصبة ومقلدة متمجهد هذا العصر الألباني ، ووجه النسخ كما قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في التلخيص (٢١٦/٢) :

« يمكن أن يكون أخذه - أبو داود - من كونه صلى الله عليه وسلم : كان يحب موافقة أهل الكتاب في أول الأمر ، ثم في آخر أمره قال : خالفوهم ، فالنهي عن صوم يوم السبت يوافق الحالة الأولى وصيامه إياه يوافق الحالة الثانية ، وهذه صورة النسخ » اهـ .

قلت : أي أن ذلك متعين لأن نذهب إليه عند أبي داود ، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : كان يحب في أول الأمر - أي في صدر البعثة أول الإسلام - موافقة أهل الكتاب لمخالفتهم المشركين من عبدة الأوثان ، ثم بعد ذلك في آخر الأمر - أي قبل وفاته - أمر بمخالفتهم فنسخ استحباب موافقتهم والنهي عن صيام يوم السبت مفرداً لأنه عيد لليهود ، والعيد لا صوم فيه ، فكان ذلك لموافقة

(١١٦) يدعي أحد المتعصين أن الأحاديث التي جاءت لتحوير صيام يوم السبت فعلية ، وحديث (لا تصوموا يوم السبت إلا في فريضة) قول ، وأنه أصولياً إذا تعارض القول مع الفعل قدم القول ، وكلما أناه طلاب العلم بحديث أو نصوص في ذلك فائقين له كيف نرد هذه الأحاديث جميعها المجوزة لصيام يوم السبت !!!؟ أجاب بقوله : « ارجع إلى القاعدة الأصولية وطبقها » ونحن إن شاء الله تعالى سننصف له هذه القاعدة الأصولية بالرهان ، وإجابته هذه حيلة شيطانية لتبني ما أراد هواد ورد ما أثبتته الشريعة مع حب الشذوذ والإصرار على الباطل !

أهل الكتاب ثم ثبت من قوله وفعله صلى الله عليه وسلم صيام السبت والأحد لمخالفتهم فعلى هذا وجّه نسخ الحديث ، ومما يؤكد أنه الصحابة ومن بعدهم لم ينقل عنهم (عدم جواز صيام السبت إلا في فريضة) ، ولم يقل أحد منهم : (ارجع للقاعدة الأصولية وطبقها) !!

فصل

اعلم أن نُقَادَ الحديث حيث نصوا على تعليل أو جرح لأحد الرواة لا يقال لهم : (هذه دعوى تحتاج إلى بينة) !! فما زال العلماء من نقاد الحديث وحفاظه يقولون فلان ثقة وفلان ضعيف وفلان كذاب دون أن يذكروا سبب ذلك !! وقد يذكروا أحياناً سبب ذلك إلا أنه قليل ، فإذا تصفحت كتب الرجال وجدتهم كذلك وخصوصاً مثل كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ، وكذلك قد يذكر ابن حجر أو غيره من القدماء أو المتأخرين حديثاً ويقول الواحد منهم ضعفه فلان دون أن يذكر السبب فتجد أهل الشأن يعتمدون ذلك دون ممارسة حتى أن المتجهدون من أدعياء السلفية في هذه الأعصار يقلدون أهل الجرح والتعديل في توثيقهم وتجريحهم للرجال دون أن يعرفوا سبب ذلك^(١١٧) ، فإذا خالف قول نقاد الحديث أهواءهم وجدناهم يتمحلون لرّد ما يورده أولئك الأعلام ، وإليك نصوص أئمة علم الحديث في إيضاح مسألة عدم إيراد سبب تضعيف أحاديث كثيرة :

قال الحاكم في كتابه « معرفة علوم الحديث » ص (١١٢) : « وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، والحجة في التعليل عندنا بالحفظ والفهم والمعرفة لا غير » .

قال ابن مهدي : معرفة علم الحديث إلهام ، لو قلت للعالم بعلل الحديث من أين قلت هذا لم يكن له حجة ، وكم من شخص لا يهتدي لذلك ، وقيل له أيضاً : إنك تقول للشيء ، هذا صحيح وهذا لم يثبت فعمّن تقول ذلك ؟ فقال : أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك ، فقال هذا جيد وهذا بهرج ، أكنت تسأل عن ذلك ، أو تسلّم له الأمر ؟ قال : بل أسلّم له الأمر . قال : فهذا كذلك ، بطول المجالسة والمناظرة والخبرة^(١١٨) .

ولو تتبعنا كلام أهل الفن في ذلك لوجدناه كثيراً ، وفيما ذكرناه بلاغ لمن ألقى السمع وتغلى عن

(١١٧) انظر ما كتبه المحدث السيد عبد العزيز الغماري في رسالته « بيان نكت الناكث المتعدي بتضعيف الحارث » .

(١١٨) انظر « تدريب الراوي شرح تقريب النواوي » (٢٥٢/١ - ٢٥٣) و « سر أعلام النبلاء » (٢٠٣/٩) و « معرفة علوم الحديث » للحاكم ص (١١٣) .

وكذا ضَعَفَ الإمام أحمد حديث : « لا تصوموا يوم السبت الا في فريضة » تقليداً ليحيى بن سعيد ، فقلدهما بعد ذلك ابن القيم وغيره دون أن يقول واحد منهم هذه دعوى تحتاج إلى بينة مع أننا أوضحنا لك البينة والله الموفق .

فصل

في ذكر كلام بعض الحفاظ المتقدمين في حديث

« لا تصوموا يوم السبت إلا في فريضة »

(١) روى البيهقي في سننه بإسناده المتصل عن الليث ابن سعد أنه كان يحدث عن ابن شهاب الزهري أنه كان إذا ذكر له أنه نهى عن صيام يوم السبت قال : « هذا حديث حمصي » اهـ من البيهقي (٣٠٢/٤) قلت : وهذا تضعيف من الليث وابن شهاب له .
(٢) وروى البيهقي بإسناده المتصل أيضاً في سننه (٣٠٢/٤) عن الأوزاعي قال : « ما زلت له كائناً ثم رأيته انتشر » .

(٣) تضعيف البيهقي للحديث بهذه النقول في الطعن فيه وذكره للمعارض له في الباب .

(٤) نقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في « التلخيص » وأبو داود في سننه عن الإمام مالك رضي الله عنه أنه قال في هذا الحديث : « هذا كذب » .

(٥) مر فيما تقدم كما نقل ابن القيم والأثرم أن يحيى ابن سعيد القطان الإمام الحافظ المتوفى سنة ١٩٨ هـ أبى أن يحدث بهذا الحديث .

(٦) وكذا مر أن الإمام أحمد أجاز صيام السبت وضعف الحديث تبعاً ليحيى بن سعيد مع إirاده له في مسنده ، وذكره لما يعارضه كما نقل ذلك ابن القيم عن الأثرم تلميذ الإمام أحمد .

(٧) تضعيف الحاكم للحديث بذكر ما يعارضه من الأحاديث المجزأة لصيام يوم السبت والإشارة إلى أن صحة الإسناد غير كافية للحكم على الحديث بالصحة والأخذ بما فيه حتى يسلم من الشذوذ .

(٨) تضعيف الإمام الحافظ النسائي لهذا الحديث وتعليقه بالاضطراب كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر في « التلخيص » وفي « الإصابة » .

(٩) اعتماد ابن حجر العسقلاني كلام هؤلاء الأئمة وتضعيفه للحديث وعدم أخذه بظاهره وتجويزه

لصيام يوم السبت كما في « فتح الباري » .

١٠) تضعيف ابن تيمية لهذا الحديث ورده له ، وتعليله بالشذوذ ، وتجويزه لصيام يوم السبت مفرداً بقصد تخصيصه .

١١) تضعيف ابن القيم لهذا الحديث في عون المعبود كما قدّمنا عنه .

١٢) إجماع الأمة وخصوصاً الصحابة على جواز صيام يوم السبت كما نقل ذلك ابن حزم في مراتب الإجماع وسيأتي النقل بحروفه إن شاء الله تعالى .

فصل

الكلام على المسألة من جهة علم الأصول ، وبيان أن حديث : (لا تصوموا يوم السبت إلا في فريضة) لا يفيد عدم جواز صيام يوم السبت إذا صادف يوماً رغب الشرع في صيامه

١) اعلم ان هذا الحديث لو فرضنا صحته وعدم شذوذه يفيد كراهة صوم يوم السبت ولا يفيد تحريمه وذلك لأن النهي يفيد التحريم ، فإذا وجدت القرينة الصارفة له من التحريم إلى الكراهة فلا بد أن يحمل عليها ، فقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تصوموا يوم السبت إلا في فريضة » صرفته إلى الكراهة وعارضته أحاديث جواز صيام يوم السبت مع ما قبله ومع ما بعده القولية والفعلية مع حديث مسند أحمد عن عبيد الأعرج قال : « حدثني جدتي أنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... فقال لها : « صوم يوم السبت لا لك ولا عليك » الذي فيه عبد الله بن لهيعة والمجسور بالشواهد الصحيحة كما قال ابن القيم في العون ولذلك نصر على الكراهة العلماء الذين صححوا الحديث^(١١٩) أو حسّنوه كالترمذي والنروي .

٢) أفادت الأحاديث الصحيحة الثابتة في البخاري ومسلم وغيرهما جواز صيام يوم السبت مع ما قبله أو بعده ، فاتضح بذلك أن النهي عن صيامه لو صحّ فهو متعلق بما إذا أفرد يوم السبت بصيام ، أما إذا انضم ليوم آخر قبله أو بعده فلا كراهة في ذلك بل هو استحباب فيكون معنى الحديث حينئذ : — لا

(١١٩) ولم يقل أحد منهم بالتجريم كما ذهب إليه متجهدو العصر .

تصوموا يوم السبت مفرداً بقصد تخصيصه إلا في فريضة — فدلّ على أن هناك سبب وهو إفراده وتخصيصه وقصده بالصوم دون باقي الأيام كالجمعة والقول بغير هذا جمود على الظاهر وعناد غير ملتفت إليه ولا معول عليه .

إذاً فينبغي فهم فقه المسألة والتنبيه عليها ، وهو ما ذكره العلماء السابقون أثناء كلامهم عن هذا الحديث حيث قالوا إن كراهة صومه مفرداً منهي عنه لسبب تخصيصه وقصده ، وذلك للجمع المتعين بينه (إن صح) وبين الأحاديث الكثيرة الصحيحة المثبتة لجواز صيام يوم السبت فإذا صادف يوم السبت يوم عرفة أو يوم عاشوراء أو كان داخلاً في الأيام الثلاثة البيض التي تصام كل شهر أو في الأيام الست من شوال لم يكن منهي عنه وذلك لعدم قصد يوم السبت ، ولعدم نية تخصيصه بالصيام وهذا الكلام مستنبط ومأخوذ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بينت ذلك ، وسيوضح ذلك أكثر إن شاء الله تعالى ، وليس ذلك مأخوذ من الهوى وتشريع النفوس كما توهمه بعض مدعي العلم ، واصر عليه أهل العناد ، كما هو واضح وجلي ، وبما ذكرناه من عدم قصد التخصيص قال العلماء والفقهاء والنقاد وفحول أهل الحديث المبرزين وإليك النقل عن بعضهم :

قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » (٢٣٦/٤) : ما نصه :

[وأجاب الزين بن المنير : بأن السائل في حديث عائشة إنما سأل عن تخصيص يوم من الأيام من حيث كونها أياماً ، وأما ما ورد تخصيصه من الأيام بالصيام فإنما خصص لأمر لا يشاركه فيه بقية الأيام كيوم عرفة ويوم عاشوراء وأيام البيض وجميع ما عيّن لمعنى خاص ، وإنما سأل عن تخصيص يوم لكونه مثلاً يوم السبت] اهـ .

٣) ادّعى بعض المعالين — عناداً وتحمداً على تقليد اتهم الناس به وحاربهم عليه — أن قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده » الكذي رواه البخاري ومسلم أن قوله فيه أو يوماً بعده ليس هذا اليوم الذي بعد الجمعة هو يوم السبت فرمما قصد يوم الأحد أو الإثنين أو غيره من أيام الأسبوع ، فضحكنا من غرابة تدبير عقل هذا المتعصب المالك لنصر هواه ، مع أنه تقدم أن في صحيح البخاري ورد بلفظ : « أتريدن أن تصومي غداً ؟ »

٤) ليعلم أن هذا المتحمهد المدعي للسلفية لا سلف له في هذه المسألة يقول بهذه الصورة من تحريم صيام يوم السبت ولو أتى أثناء صوم الثلاث البيض أو مع يوم قبله أو بعده ، فهي صورة خَلْفِيَّة ليست سلفية وهي بدعة لم يقل بها أحد !! هذا مع شذوذها ومخالفتها للأحاديث الصحيحة ، فأين أتباع الكتاب والسنة والسلف الذي يدعو إليه هؤلاء !!!

٥) لو صحّ حديث « لا تصوموا يوم السبت إلا في فريضة » وسلم من الشذوذ وغيره فهو من العلم

المخصوص بالأحاديث الأخرى كما سنبينه ، وأما ما تشدق به أدعياء الاجتهاد من سرد قواعد أصولية ههنا لا يعرفون صورة تطبيقها ، ولا كيفية استعمالها فمما يضحك منه صغار الطلبة ويستخفون بقائله !! وسنسرده تلك القواعد الأصولية التي استدلو بها ونفدّها قاعدة قاعدة ثم نأتي بالصحيح من ذلك إن شاء الله تعالى .

فصل

بطلان استدلالهم الأصولي في هذه المسألة

وسرد ما جلبوه من القواعد

— زعموا أن حديث « لا تصوموا يوم السبت » أفاد الحظر وهو قولي ، وأن أحاديث تجويز صيام يوم السبت فعلية وليست قولية ، وإذا تعارض الفعل مع القولي قُدّم القول على الفعل أصولياً .
— وزعموا أن حديث « لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده » فعلي !!

— وأن قوله فيه « أو يوماً بعده » مفهوم منه يوم السبت ، وليس ذلك منطوقاً في يوم السبت وأنه إذا تعارض المنطوق والمفهوم قُدّم المنطوق ، فحديث « لا تصوموا يوم السبت » منطوق في عدم جواز صومه فهو المقدم .

— وأن صوم يوم عرفة سنة (وقد عيروا عنه بقولهم : مباح) وصوم يوم السبت محظور أي محرم وإذا تعارض محظور مع مباح أو سنة راعينا عدم ارتكاب المحظور الذي هو حرام وتركنا السنة .
بل زادوا في نعمة طنبورهم : أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا إذا رأوا أمراً حراماً فعله ومستحباً يعارضه قالوا : لا تعمل هذا المستحب ، ولو أن رغبتنا في فعله ، لأن طاعة الله ورسوله مقدّمة على طاعة غيرهما — وكان المستحب من عند غير الله ورسوله — هذا يحمل اجتهادهم الفاسد في هذه المسألة ، وإليك بيان فساده :

أ) إن حديث « لا تصوموا يوم السبت إلا في فريضة » — إن صح — لم يفد التحريم ، وإنما أفاد الكراهة كما سبق بيانه ولو أفاد التحريم فلا ضير في ذلك لأنه ممكن تخصيصه ، وهو بالإجماع لم يفد التحريم .

واننا نقول : اتفونا بقول واحد من السلف يقول بما تقولون به أيها المتجهدون ؟ ولو ثبت عن أحد من السلف ولن يثبت فهو مردود ، وسرى تخصيصه إن شاء الله تعالى .

(ب) إن قولهم : [هذا الحديث منطوقه تحريم صوم يوم السبت وأن أحاديث تجويزه ومنها حديث « لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده » لفظة « أو يوماً بعده » مفهوم في تجويز صيام يوم السبت ، وإذا تعارض المفهوم مع المنطوق قَدَمَ المنطوق [حيلة شيطانية القصد منها قلب الحقائق ومغالطة الناس البسطاء للوصول لرضى الأهواء ولتحقيق قاعدة (خالف تُعَرَف) ، كما قيل :
وخالِفَن تَذَكَّر قَدِيمًا قِيلاً عِنْد الرِّعَاعِ إِنْ تُرِدَ تَبَجِّيلًا

فهذا الكلام الذي قَدَمناه عن المتمجدين باطل من وجهين :

(الأول) : أن لفظة « أو يوماً بعده » الموضحة في رواية البخاري بلفظ « أتريدن أن تصومي غداً » من يوم الجمعة منطوق غير مفهوم عند كل من له أدنى مسكة عقل ولم يرد المخادعة ولا لبس ثوب العناد والزيف ، وإنني أوضح لك مثلاً بسيطاً حتى يُعَرَفَ الفرق بين المنطوق والمفهوم لئلا ينطلي على ضَعْفَ الطلبة ما أراده المتقنعين بفنّاع السلفية فأقول : مثلاً ، حديث « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » فهذا نص ينطق ظاهره على أن الماء متى وصل إلى كمية قلتين لا يحمل الخبث ، فالتبي صلى الله عليه وآله وسلم يصرح فيه ويعلن لنا أن الماء متى وصل إلى قلتين لم تؤثر فيه النجاسة أو الخبث ، ومفهوم النص أن الماء إذا لم يبلغ قلتين بل نقص عنهما حمل الخبث والنجس ، وهذا المفهوم لم ينطق به النبي بل فهمناه من نطقه — أي منطوقه — ولم ينطق بحرف منه ، وتجويز صيام يوم السبت الذي هو بعد يوم الجمعة نطق به النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث حيث قال : « أو يوماً بعده » أي بعد يوم الجمعة وأوضحه وصرح به أكثر في قوله « أتريدن أن تصومي غداً ؟ » حيث كان يتكلم بكلامه هذا يوم الجمعة كما جاء في الحديث ، فهو منطوق وليس مفهوم !! أضف إلى ذلك ما جاء من الأحاديث الفعلية المصرحة بذكر لفظة السبت وصيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه ، فهذا منطوق بلفظ عربي موضح أعرض عنه متمجهد العصر فادعواهم أن المعارض للحديث الذي أتوا به مفهوم وليس منطوق باطل فاسد توهمنه عقولهم الجبارة (!!)

(والوجه الثاني) :

قولهم : « إن المنطوق إذا تعارض مع المفهوم قَدَمَ المنطوق » كلام باطل إذا لم يضاف إليه لفظ « إذا تعذر الجمع بينهما » .

فالجمع بين الأدلة واجب إذا أمكن دائماً ، فإذا استحال الجمع طبقنا : المنطوق مقدّم على المفهوم ، والجمع هنا غير مستحيل بإجماع الأمة سلفاً وخلفاً ، ولم يذكر هذا القيد أعني تمام القاعدة متمجهدوا العصر ، إما لجهلهم بالأصول وإما ليصلوا إلى ما أرادوا ، وهو مقام (خالف تُعَرَف) ، تماماً كما فعلوا في

مسألة تحريك الإصبع حيث قالوا : المثبت مقدم على الثاني كما هو معروف عند العلماء . وأسقطوا تمام العبارة وهي إذا تعذر الجمع بينهما ، وقد بينت ذلك في رسالة إثبات كراهة تحريك الإصبع في الصلاة فليراجعها من شاء ، قال الأصوليون :

فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ فِي الْأَوَّلِينَ وَاجِبٌ إِنْ أُمْكِنَا

(ج) قولهم (إن أحاديث تجويز صيام يوم السبت فعليّةٌ وحديث منع صيامه قولي والقول مقدّم على الفعل) مغالطة أخرى صريحة ، وذلك أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث : « إلا أن تصومي يوماً بعده » وقوله : « أتريد أن تصومي غداً » كل ذلك قولي وليس فعلياً !! هذا بالإضافة إلى الأحاديث الفعلية ، فقوله : « أو يوماً بعده » فعل أم قول ؟!!!!

فهم يقولون لمن أرادوا مجادلته ومماراته حديث أم سلمة : « كان صلى الله عليه وسلم يصوم من الأيام يوم السبت والأحد » حديث فعليّ ، وحديث « لا تصوموا يوم السبت » حديث قوليّ وإذا تعارض القول مع الفعل قُدّم القول !! ونجيبهم فنقول ما تقولون في حديث « إلا أن تصوموا يوماً قبله أو يوماً بعده » وغيره مما يشابهه ؟

ولننظر لماذا سيحيون وإلى أي شيء سيهربون وكيف سيتناقضون ؟!

فالأحاديث الكثيرة المعارضة لدليلهم منها القولي ومنها الفعلية وهو منضم هنا إلى القولي لأن القولي عضده ولم يسقطه من الاحتجاج ، هكذا نبه عليه أهل العلم كالحاكم في المستدرک وغيره ، فيجب الآن الجمع بين الأدلة لئلا ننسخ هذه الأحاديث الكثيرة المجوّزة لصيام السبت ونسقطها بلا دليل بل بلا شبهة دليل على نسخها أو الإعراض عنها وعدم اعتبارها بحجة كلام لا عبرة به وهو غلط أصلاً ورأساً كما تبين !!

فالمتمحج يدعي نسخ جميع الأحاديث المجوّزة لصيام السبت وإن لم يصرّح بذلك فإنه مفهوم كلامه ، فدعوا هذه تحتاج إلى بينة ولا بينة ، لأن البينة التي أوردتها فاسدة اتفاقاً .

(د) والعجب كيف يقولون إن صوم يوم السبت محظور أي حرام وصوم يوم عرفة مباح أو مندوب وإذا تعارض المحظور القوي مع المندوب أو المباح الأضعف قُدّم المحظور أي قُدّمت مراعاته ، ولم يقولوا بتقديم الصحيح الكثير المتواتر القوي جداً وهي الأحاديث المجوّزة لصوم يوم السبت على الصحيح الفرد الواحد (المختلّف في صحته) فكيف لم يراعوا هنا القوة وراعوها هنالك ؟!!

الجواب : على حسب ما يأتي الهوى في القضية .

والجواب على اشكالهم هذا : أنه إذا تعارض المحظور الحرام مع مندوب جمع بينهما إن أمكن ،

فيقال : صوم يوم السبت لا يجوز إلا إذا صادف يوماً طلب منّا الشارع صيامه فعندئذ نصومه لا لأنه يوم السبت بل لأن هذا اليوم مأمور بصومه أي أن الشرع يقول لنا — إن فرضنا صحة الحديث — لا تصوموا يوم السبت إلا إذا صادف يوماً أمرتكم بصيامه ، فلا نظر إلى يوم السبت ساعتئذ ، فهذا الكلام ليس من عند أنفسنا ولا من أهوائنا بل هو مستفاد من النصوص الشرعية المبيحة لصيام يوم السبت كما قدمنا وكما سيأتي إيضاحه في فصل خاص في الجمع الأصولي بينهما ، وهو فصل الخاص العام والتخصيص بالمتصل والمنفصل .

(تنبيه) : لا يصح قياس يوم التشريق على يوم السبت من حيث كون كل منهما محرّم صيامه عند الخصم ومقلّديه ، إذا صادف كل منهما يوماً مرغباً أو مأموراً بصيامه ، وذلك لعدّة وجوه : (منها) : أنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صام يوم السبت وكان أكثر يوماً يصومه من الأيام هو والأحد مع إذنه للأمة بصيامه في قوله عن يوم الجمعة : « إلا أن تصوموا يوماً قبله أو يوماً بعده » ولم يثبت كل هذا في أيام التشريق ولو مرة واحدة لا من قوله ولا من فعله . (ومنها) : أن صوم الكُتبت ليس حراماً إذا قصد تخصيصه إجماعاً بل هو إمّا مكروه أو مباح ، وصوم يوم التشريق حرام فالقياس هنا باطل مع استعجابنا كيف يخرجون بالقياس !!

قال ابن حزم في مراتب الإجماع صحيفة (٤٩) : « وأجمعوا أن من تطوّع بصيام يوم واحد ولم يكن يوم الشك ولا اليوم الذي بعد النصف من شعبان ولا يوم الجمعة ولا أيام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر فإنّه : مأجور حاشا المرأة ذات الزوج » اهـ .

قلت : فهم مجمعون على أن من صام يوم السبت متطوعاً من غير أن يصادف يوماً آخر مأموراً أو مرغباً في صيامه مأجور في صيامه ، وهذا إجماع الصحابة ومن بعدهم ، وخالف في ذلك الألباني وليس بشيء !! وكذا نقل الإجماع في ذلك خلائق (ويكفي النقل عن ابن حزم للمتطعين) (!!)

فصل

اعلم أن حديث « لا تصوموا يوم السبت إلا في فريضة » — لو قلنا بصحته وليس كذلك — هو حكم عام يفيد تعميم النهي عن صيام يوم السبت إلا في الحالات التي خصصها الشرع واستثناءها من هذا التعميم ، والمخصص كما هو معروف في الأصول إما متصل وإما منفصل ، فالمتصل كالشرط والتقييد بصفة والاستثناء ، والمنفصل هو الدليل المستقل في نص آخر ، ولذلك أمثلة كثيرة فقوله : « لا تصوموا يوم السبت إلا في فريضة » لفظة « إلا في فريضة » تخصيص متصل بالاستثناء ، وقوله في حديث آخر

« إلا يوماً بعده » تخصيص آخر بالدليل المنفصل ، فصوم يوم السبت لو فرضنا أنه حرام كما يقول الخصم وهو باطل قطعاً يجوز تخصيصه لورود الأدلة الشرعية بذلك خلافاً لصوم أيام التشريق فلا يجوز تخصيصها لعدم ورود تخصيصها وللإجماع على عدم جواز ذلك ، وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما سئل عن صوم يوم عرفة : « يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةُ وَالْبَاقِيَةُ .. »^(١٢٠) مخصص منفصل للنهي عن يوم السبت لو صادف هذا اليوم كما قال الأصوليون :

تعارض النطقين في الأحكام	يأتي على أربعة أقسام
أما عموم أو خصوص فيهما	أو كل نطق فيهما وصف منهما
أو فيه كل منهما ويعبر	كل من الوصفين من وجه ظهر
فالجمع بينهما تعارضاً هنا	في الأولين واجب إن أمكننا

ولم ينقل لنا في كتاب أو سنة ولا عن الصحابة ولا عن التابعين ولا عن أحد من السلف أن أحداً قطع ترتيب وتوالي الأيام البيض أو الست من شوال أو لم يصم يوم عرفة أو يوم عاشوراء أو نهى عن صيامها إن صادفت يوم السبت .

(تنبيه) : لو قال متحذلق : (صيام يوم عرفة عام وصيام يوم السبت مخصص) أجابه بأن قوله هذا أتفه من أن نرد عليه .

(١٢٠) هو بمعناه في صحيح مسلم (١١٦٢) وانظر « تلخيص الحبير » (٢١٣/٢) و « مسند أبي يعلى » (٥٤٢/١٣) .

فصل

في ذكر بعض الأحاديث المجوّزة لصيام السبت

(١) (منها) : حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده » رواه البخاري (١٩٨٥) ومسلم (١١٤٤) .

(٢) ومنها : عن أبي هريرة مرفوعاً : « إن يوم الجمعة يوم عيد فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده » رواه ابن خزيمة في صحيحه (٢١٦٧) . وهذان حديثان قوليان .

(٣) ومنها : حديث أم المؤمنين جويرية رضي الله تعالى عنها : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة فقال : أصمت أمس ؟ قالت : لا . قال : أتريدن أن تصومي غداً ؟ قالت : لا . قال : فأفطري » رواه البخاري (١٩٨٦) .
قلت : وغداً هو السبت . وهو حديث قولّي .

(٤) وعن عامر بن لدين الأشعري رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إن يوم الجمعة عيدكم فلا تصوموه إلا أن تصوموا قبله أو بعده » رواه البزار بإسناد حسن . وهو قولّي أيضاً .

(٥) وعن السيدة أم سلمة رضي الله عنها : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكثر ما كان يصوم من الأيام يوم السبت ويوم الأحد ، كان يقول إنهما يوما عيد للمشرّكين وأنا أريد أن أخالفهم » رواه ابن خزيمة في صحيحه وغيره . وهو فعلي صريح يحتاج به لوجود الدليل القولي العاضد له .

(٦ ، ٧) وعن السيدة أم سلمة رضي الله عنها قالت : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان » رواه النسائي (٢١٧٥) والترمذي (٧٣٦) وقال حديث حسن ، وأبو داود (٢٣٣٦) ولفظه : « قالت لم يكن النبي يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان كان يصله برمضان » رواه النسائي باللفظين جميعاً وهو حديث صحيح .

قلت : وصوم شعبان سنة وفيه أيام سبت فكيف كان يصومه تاماً !!؟

إذا يجوز صيام السبت في غير الفريضة !!

(٨) ومنها : حديث السيدة عائشة رضي الله عنها : قالت : « لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم شهراً أكثر من شعبان فإنه كان يصوم شعبان كله ... » الحديث رواه البخاري (١٩٧٠) ومسلم

(١١٥٦) في صحيحيهما .

٩) وروى البخاري (١٩٨١) ومسلم (٧٢١) من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : « أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث : صيام ثلاثة أيام من كل شهر ... » الحديث ، وهذه الأيام الثلاث بينها أحاديث صحيحة كثيرة أنها يوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر قمري ، كما جاء ذلك في مسند أحمد والترمذي (٧٦١) والنسائي (٢٤٢٠) و (٢٤٢٧) وابن ماجه (١٧٠٧) وأبو داود (٢٤٤٩) والبيهقي والطبراني وغيرهم . ولا شك أن يوم السبت يتخللها أحياناً كثيرة .

١٠) ومنها : حديث عمرو مرفوعاً « أحب الصيام إلى الله صيام داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً » رواه البخاري (١١٣١) ومسلم (١١٥٩) ، وفيها استدلال دقيق على جواز إفراده لأنه يأتي أحياناً يوم السبت فيفطر قبله كما يفطر بعده ولم يستثن منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعني من صيام سيدنا داود صيام السبت ، ولم ينبّه على أنه لا يجوز صيامه ، وكذا لم ينقل عن واحد من علماء الأمة المعول على كلامهم أو المرجوع لإفتائهم سلفاً وخلفاً البتة ، ففي الحديث كما في رواية البخاري « لا صوم فوق صوم داود عليه السلام ، شطر الدهر صم يوماً وأفطر يوماً » الفتح (٢٢٥/٤) .

فقوله فيه (شطر الدهر) يلزم منه عدم ترك يوم السبت طول السنة ، ولا يرد على ذلك ترك صوم الأيام الخمسة المحرمة المعروفة لما قدّمناه قبلاً ، فترغيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمته بالاقتراء بسيدنا داود عليه السلام في هذه المسألة دون استثناء يوم السبت مع ثبوت صيامه عن نبينا صلى الله عليه وآله وسلم في الأحاديث الصحيحة وعدم ذكر أحد من العلماء أنّ من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم صيام يوم السبت من أصرح الأدلة على جواز صيامه في غير الفريضة ، ومن أوضح الأدلة على فساد قول من شذّ فذهب إلى تحريم صيامه .

ملخص هذا البحث :

١) أن حديث « لا تصوموا يوم السبت إلا في فريضة » حديث ضعيف ولو فرضنا صحة السند وخلوه من الاضطراب ، وبذلك قال الأئمة من السلف كالإمام مالك والإمام أحمد والأوزاعي والزهري ويحيى بن سعيد والنسائي وهؤلاء من أئمة الحديث .

٢) ثبت صيام يوم السبت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الأحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم وغيرهما .

٣) ثبت صيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليوم السبت في الأحاديث الصحيحة .

٤) كل ما أورده القائلون بتحريم صوم السبت من القواعد الأصولية فاسد لا يصلح للاستدلال وقد

أخطأوا في تطبيقه ولم يأتوا به على وجهه الصحيح .

هـ) إجماع الأمة على جواز صيام يوم السبت في غير الفريضة وشذوذ هذه الفرقة المنتطعة المحرمة

لصيامه .

هذا ما استطعت الآن إبراده مما يتعلّق بهذه المسألة مع فتور البال ، وانشغال العقل بسوء الأحوال ، مع أن الموضوع يحتاج لترتيب أكثر ، وجهد أكبر ، فأسأل الله تعالى أن يغفر لنا إذ كنا ممن استغفر ، وبالله تعالى حسن الختام ، يقول مصنفها حسن بن علي بن هاشم بن أحمد بن علوي صاحب الترشيع السقاف ، عفا الله عنه وأمنه مما يخاف ، فرغت منها لخمس عشرة ليلة خلت من ذي الحجة سنة ثمان وأربعمائة وألف من هجرة سيد الأنام صلى الله عليه وآله وسلّم والحمد لله رب العالمين .

تنبيه أهل الشريعة

إلى

ما في كتب الأشقر من الأخطاء الشنيعة

بقلم

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني

تنبيه أساتذة وطلاب الشريعة
لما في كتب الدكتور عمر الأشقر من الأخطاء الشنيعة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلّ له ، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقلوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾ .

أما بعد :

فقد وقفتُ على كتابين ألفهما الدكتور عمر الأشقر في مسائل العقيدة ، أحدهما كتاب « العقيدة في الله » والثاني « أصل الاعتقاد » أتاني بهما بعض الطلاب في كلية الشريعة وأخبرني هؤلاء الطلبة حفظهم الله تعالى أن هذين الكتابين يُدرّسهما الدكتور المذكور وينصح بهما .

فلما قرأتها وجدت فيهما أشياء مستنشة جداً منها تحريف الدكتور لبعض الألفاظ الواردة في الأحاديث النبوية الثابتة في الصحيحين ليؤيد بذلك التحريف عقيدته التي يعتقدُها ، ومنها دسّ كلمات في أحاديث الصحيحين غير موجودة فيهما مع عزوه الحديث للصحيحين !!!

كما وجدته يستنبط من الآيات القرآنية عقائد على خلاف ما عليه الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، ويعتمد أيضاً على أحاديث واهية ومنكرة وموضوعة يثبت بها أفكاره ويؤيدها !!! فرأيت من الواجب الشرعي عليّ أن أنه على أخطائه لئلا يفتخر بها أو يقلدها من لا يعرف حلية الأمر ، غيرّةً على كتاب الله تعالى وحديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أن يتلاعب به أي إنسان .

وها أنا ذا أشرع مبيناً بعض ذلك بأوضح صورة وأسهل أسلوب وأرجو من الدكتور المذكور أن يعترف بخطئه متى اتضح له وأن لا تأخذه العزة بالإثم ، والله يتولّى هدايا وهداه .

الفصل الأول

كشف تحريف الدكتور لألفاظ في الأحاديث النبوية

قام الدكتور بتحريف بعض كلمات حديث أبي سعيد الخدري الثابت في صحيح البخاري لتأييد وإثبات عقيدته بأن الله تعالى عما يقول يتكلم بحروف وأصوات !! وإليك نص كلامه من كتابه «العقيدة في الله» (ص ١٧٥) الطبعة الخامسة مكتبة الفلاح !! ثم نردفه ببيان الصواب :

قال المذكور هناك :

[ويتكلم الله سبحانه بصوت لا يشبه شيئاً من أصوات الخلق ؛ كما في الحديث الذي يرويه البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يقول الله تعالى : يا آدم ، فيقول لبيك وسعديك . فَيُنَادِي بِصَوْتٍ » : إن الله يأمرك أن تخرج من أمتك بعثاً إلى النار »] انتهى كلام الدكتور .

وفي هذا تحريف بليغ لكلام سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإليك ذلك من صحيح البخاري :

هذا الحديث موجود في « صحيح البخاري » (٤٥٣/١٣) برقم ٧٤٨٣ و ٤٤١/٨ برقم ٤٧٤١ من « فتح الباري » (^(١)) وإليك لفظه هناك :

« عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : يقول الله يا آدم فيقول لبيك وسعديك ؛ فَيُنَادِي بِصَوْتٍ إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار » .

فانظروا كيف تصرف في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

فَيُنَادِي بِصَوْتٍ فحرّفه !! إلى : فَيُنَادِي بِصَوْتٍ

وهنا يكمن السؤال :

ألا يُعْتَبَرُ هذا كذباً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم !!!

وألا ينطبق على من يفعل هذا قول الله تعالى في اليهود ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ

(١٢١) من طبعة دار المعرفة ، وفي طبعة الريان (٤٦٢/١٣ و ٢٩٥/٨) فانتبه أخي المسلم لذلك جيداً وإذا كانت بين يديك طبعة أخرى فابحث في كتاب التوحيد باب رقم (٣٢) « باب قول الله تعالى ولا تنفع الشفاعة عنده » وكتاب التفسير سورة الحج باب رقم (١) « باب وترى الناس سكارى » .

عن مواضعه ﷺ النساء : ٤٦ !!؟

وَألا ينطبق على من يفعل هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » (١٢٢) !!؟

وَألا يعتبر هذا كذباً على الإمام البخاري !!؟

وبعد هذا كله أقول لك أيها الدكتور إن الحديث الذي ذكرته وحرفته لا دلالة فيه على ما تريده من إثبات الصوت لله (تعالى عما تقول) وإليك ما يقوله أمير المؤمنين في الحديث الحافظ ابن حجر العسقلاني شارحاً لهذا الحديث في « فتح الباري » (١٣ / ٤٦٠) :

[فإن قرينه قوله « إن الله يأمرك » تدل ظاهراً على أن المُنَادِي مَلَكٌ يأمره الله بأن يسادي بذلك] انتهى .

فهذا هو كلام أهل الحديث الذين يفهمون كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حق الفهم ؛ والله تعالى المستعان .

الفصل الثاني

الكشف عن قيام الدكتور (بدس) ألفاظ في الأحاديث النبوية لينصر ما يعتقد

لم يكتف الدكتور بتحريف ألفاظ الحديث النبوي وإنما قام أيضاً بدس وزيادة كلمات في بعض الأحاديث النبوية لينصر العقيدة التي يتبناها !! ونحن على أتم الثقة بالله تعالى أنه كلما ظهر من يتلاعب ويحرف الأحاديث النبوية مهما بلغت منزلة هذا المُحَرِّف في المجتمع فإن الله تعالى يسخر من يكشف هذه الأفاعيل تحقيقاً لقوله تعالى ﴿ إِنَّا لَنَحْنُ الذَّكْرُ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْخَافِضُونَ ﴾ .

وإني أعرض نموذجاً واضحاً يبين كيف قام الدكتور المذكور بدس بعض الألفاظ في الأحاديث النبوية :

قال صحيفة (١٦٢) من كتابه « العقيدة في الله » أن الله تعالى :

[٣ — كتب بيده كتاباً موضوعاً عنده : عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كتب ربكم تبارك وتعالى على نفسه بيده قبل أن يخلق الخلق : إن رحمي تسبق أو قال

(١٢٢) فلو قال لا ينطبق عليّ هذا الحديث لأنني قُلِدْتُ فلاناً فيه . فنقول له كلا !! فإنك لم تذكر أنك نقلته من مصدر محرف !! وثانياً أعطيت الحكم الأرجحاً واستقلالاً وكان عليك بصفتك دكتوراً أن تراجع الحديث وتؤكد منه بنفسك ! بدل أن تنقله محرفاً للمسلمين فينفر الناس عامة والطلاب خاصة !!

سبقت غضبي» رواه البخاري ومسلم . [انتهى كلام الدكتور !!

وأقول مستعيناً بالله تعالى وحده : ليس في لفظ الحديث في الصحيحين في جميع المواضع التي ذكر فيها هذا الحديث لفظة (بيده) فهي من زيادات الدكتور المذكور !! زادها من كيسه !! على الصحيحين البخاري ومسلم ؛ وإنما لفظه في المواضع التالية في الصحيحين بدون هذه الزيادة وموضعها هي : [في البخاري (٢٨٧/٦) و (٣٨٤/١٣) و ٤٠٤ و ٥٢٢^(١٢٣) ومسلم (٢١٠٧/٤) و ٢١٠٨) البخاري طبعه دار المعرفة المشار إليها في الفصل الأول ، ومسلم طبعة عبد الباقي المرقمة]

ولفظ الحديث في الصحيحين :

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« لما قضى الله الخلق كتب كتاباً عنده غلبت أو قال سبقت رحمتي غضبي فهو عنده

فوق العرش » .

فانظروا كيف دس في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الصحيحين :

« كتب ربكم على نفسه قبل أن يخلق الخلق .. » .

لفظة (بيده)^(١٢٤) فقال :

« كتب ربكم على نفسه بيده قبل أن .. » .

فاعتبروا وتأملوا جيداً ! والله تعالى المستعان !!!

فماذا يسمى هذا الفعل في نظر علماء المسلمين !!؟

أمر الوضع !!؟

أم الدس !!؟

أم ماذا !!؟

وهل يعتبر فاعل مثل هذا من العلماء الأمناء الذين يجوز الرجوع إلى كتبهم وتدريسها لأبناء

المسلمين !!؟

نسأل الله تعالى أن يصحرو أهل العلم لمثل هؤلاء !!!

(١٢٣) بالأرقام التالية في الفتح : ٣١٩٤ و ٧٤٠٤ و ٧٤٢٢ و ٧٤٥٣ و ٧٥٥٣ و ٧٥٥٤ .

(١٢٤) وقد وردت لفظة « بيده » في بعض الروايات الضعيفة التي فيها رجال متكلم فيهم وهي مخالفة لرواية الثقات الذين

لم يودوها فهي منكرة فانتبه لذلك . ومن في سندها ابن عجلان وقد ضعفه مرجع الدكتور !! المتناقض !! في مواضع من

كتبه ، منها قوله عنه في « تمام منته » ص (٢١٨) مضعفاً لحديثه هناك : « .

ليكشفوا ما يزور على البخاري ومسلم !!!!

الفصل الثالث

الأشقر يزعم أن الإمام مالكا يرى أن خبر الواحد يفيد العلم وينقل ذلك عن رجل مجروح
نص الحفاظ على أنه ينقل الشواذ عن الإمام مالك

أراد الدكتور الأشقر أن ينصر ما يقوم بذهنه من الأفكار المخطئة فزعم أن خبر الواحد يفيد العلم عند الإمام مالك !! فجاء برجل مطعون فيه عند المالكية المتقدمين وكذا عند الحفاظ في كتب الجرح والتعديل فجعله ممثلاً للمالكية وللإمام مالك في هذه القضية !! فتحيل هذا الدكتور أنه بذلك أثبت ما يريد !! وهيهات !! وذلك في كتابه « أصل الاعتقاد » (صفحة ٢٦ من الطبعة الأولى دار النفائس سنة ١٤١٠ هـ / و صفحة ٢٤ من طبعة الدار السلفية سنة ١٣٩٩ هـ والغريب أنه كُتِبَ على كلتا الطبعتين : الطبعة الأولى !!!!) حيث قال ما نصه :

[.. إن الفقيه المالكي ابن خوزمنداد ذكر في كتابه أصول الفقه أن مالكا صرح بأنه يرى أن أحاديث الآحاد تفيد العلم ..] انتهى ما أرادنا نقله .
وهذا النقل باطل عن مالك ؛ وإليكم تفصيل بطلانه :

قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في « لسان الميزان » (٢٩١/٥ من الطبعة الهندية / و (٣٢٩/٥) من طبعة دار الفكر) ما نصه في ترجمة ابن خوزمنداد :

« عنده شواذ عن مالك ؛ واختيارات وتأويلات لم يعرج عليها حذاق المذهب كقوليه إن العبد لا يدخلون في خطاب الأحرار وأن خبر الواحد مفيد للعلم ... وقد تكلم فيه أبو الوليد الباجي ، ولم يكن بالجيد النظر ولا بالقوي في الفقه وكان يزعم أن مذهب مالك أنه لا يشهد جنازة متكلم ولا يجوز شهادتهم ولا مناقحتهم ولا أماناتهم ، وطعن ابن عبد البر فيه أيضاً » انتهى كلام ابن حجر من « لسان الميزان » فتأملوا !!

فقول الحافظ ابن حجر وحذاق المذهب المالكي وأبي الوليد الباجي والحافظ ابن عبد البر إن زعم ابن خوزمنداد بأن مذهب مالك أن خبر الآحاد يفيد العلم شاذ^(١٢٥) ، يدل على مذهب مالك أن خبر

(١٢٥) وذكر الحافظ ابن حجر أيضاً في « فتح الباري » (٢٢٣/٢) نقلاً في مسألة أخرى يحكيه ابن خوزمنداد عن الإمام مالك وقال إنه شاذ .

الواحد يفيد الظن عند كل عاقل يتأمل الكلام !! وهناك نقول كثيرة عن الإمام مالك تثبت ذلك ويكفي أن الإمام مالكا رحمه الله تعالى يرد الحديث لمخالفته لعمل أهل المدينة ، فهذا يدل على أنه لا يفيد العلم عنده .

وانظر إلى ما علّقناه على كتاب الإمام الحافظ ابن الجوزي « دفع شبه التشبيه بكف التنزيه » ص (١٩٤ — ١٩٥) التعليق رقم (١٢٩) وغيره .

فما جواب الدكتور الأشقر عن هذه الورطة التي وقع فيها ؟! حيث لبس على طلاب العلم بأن الإمام مالكا رحمه تعالى يقول بأن خبر الواحد يفيد العلم !!! وهل يعد من لا يحسن نقل أقوال العلماء عالماً محققاً يعتمد على قوله ويعول عليه !!!

واليك أيها الدكتور الفاضل !! نصوصاً لأهل الحديث لا على سبيل الحصر تصرّح بأن خبر الواحد يفيد الظن ولا يفيد العلم شئت أم أبيت :

١ — قال الحافظ ابن عبد البر في « التمهيد » (٧/١) :

« والذي عليه أكثر أهل العلم منهم أنه — أي خبر الواحد — يوجب العمل دون العلم ؛ وهو قول الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر ؛ ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شهد به على الله وقطع العذر بمحيته قطعاً ولا خلاف فيه » .
ثم قال الحافظ ابن عبد البر :

« والذي نقول به إنه يوجب العمل دون العلم ... وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر » .

٢ — وقال شيخ المحدثين في وقته الإمام الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه « الكفاية في علم الرواية » ص (٤٣٢) :

« خبر الواحد لا يقبل في شيء من أبواب الدين المأخوذ على المكلفين العلم بها والقطع عليها »
وقال أيضاً قبل ذلك ص (٢٥) :

« ذكر شبهة من زعم أن خبر الواحد يوجب العلم وإبطالها » .

٣ — وقال الإمام الحافظ البيهقي في كتابه « الأسماء والصفات » ص (٣٥٧) بتحقيق الإمام المحدث الكوثري طبعة دار إحياء التراث) :

« ولهذا الوجه من الاحتمال ترك أهل النظر من أصحابنا الاحتجاج بأخبار الآحاد في صفات الله

تعالى » .

٤ — وقال الإمام الحافظ النووي رحمه الله تعالى في « شرح مسلم » (١/١٣١) :
« فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء
وأصحاب الأصول أن خير الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل بها ويفيد الظن ولا يفيد
العلم » .

وكذلك قال الإمام الحافظ ابن حجر في عدة مواضع من كتبه ، وهو قول الصحابة والبحاري
والإمام أحمد والأئمة من السلف والخلف ، وارجع إلى مقدمتنا لكتاب الحافظ ابن الجوزي « دفع شبه
التشبيه بأكف التنزيه » ص (٢٦ — ٤٦) إن كنت تريد الحق وتبغى معرفة الصواب فإننا نقلنا ذلك
بتوسع .

واعلم أيها الدكتور المفضل !! بأن ابن تيمية الحراني يقول أيضاً بأن خير الواحد لا يفيد العلم
وإنما يفيد الظن ؛ وإليك عبارته من كتابه « منهاج السنة » (١٣٣/٢) لعلك تتقي الله تعالى وترجع إلى
الحق ! حيث قال ابن تيمية هناك :

« الثاني : أن هذا من أخبار الآحاد فكيف يثبت به أصل الدين الذي لا يصح الإيمان إلا به ١٩ »
فتأمل وتمعن جيداً !!!!

ونحن ننصحك أيها الدكتور !! أيضاً أن تقرأ ما كتبناه في إثبات التأويل عند السلف والمحدثين
وغيرهم في مقدمتنا لـ « دفع شبه التشبيه » ص (٧ — ٢٥) لتدرك أيضاً أن ما تكتبه وتنشره اليوم
مجانِب للصواب وناءٍ عن الحق !! زيادة على ما فيه من أغاليط !! هداك الله تعالى .

الفصل الرابع

الدكتور الأشقر ينسب للإمام أحمد كتاباً مكذوباً موضوعاً عليه ويستدل بما فيه على أنه رأي وقول الإمام أحمد

ومن أخطاء هذا الدكتور الفادحة !! أنه ينقل من كتاب « الرد على الجهمية » المكذوب الموضوع على الإمام أحمد رحمه الله تعالى أشياء يستدل بها على ما يريد ويقوم بذهنه من الأفكار المخطئة !! وسبب وقوعه في مثل هذه الأخطاء والورطات أنه حصر قراءته وجعل مراجعته بشكل كلي في رجلين أو ثلاثة مثل ابن تيمية وابن قيم الجوزية والألباني وأضرابهم وهؤلاء معروفة مذاهبيهم !! وهؤلاء الأشخاص الثلاثة الذين يعتمد عليهم ولا ينظر إلا بمنظارهم مقلداً لهم من غير نظر وتحقيق وتحيص يصورون مذهب السلف بغير صورته الحقيقية فيصدقهم هذا المسكين كأنهم أنبياء أو أئمة معصومين^(١٢٦) ! حيث يزعمون مثلاً أن مذهب السلف هو القول بقدوم العالم بالنوع ، وإثبات الحد لله سبحانه ، وإثبات الحركة ، والأعضاء !! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، و ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ﴾ .

والذي يهمنا الآن هنا أن ننقل عبارة الدكتور !! من كتبه التي يحتج فيها بما في الكتاب المكذوب الموضوع على الإمام أحمد ثم نذكر كلام الأئمة الحفاظ في بيان أن كتاب « الرد على الجهمية » المنسوب للإمام أحمد موضوع عليه ، وإليك ذلك :

قال الدكتور الأشقر !! في كتابه « أصل الاعتقاد » ص (٢٠ طبعة دار النفائس !!) ما نصه :
[قد استدلل الإمام أحمد في كتابه الرد على الزنادقة والجهمية بالأحاديث الأحاد على أن المؤمنين يرون ربهم في الجنة] انتهى .

ونقول له : قال الحفاظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٢٨٦ / ١١) في ترجمة الإمام أحمد :
« لا كرسالة الإصطخري ؛ ولا كإلرد على الجهمية الموضوع على أبي عبد الله ؛ فإن الرجل كان تقياً ورعاً لا يتفوه بمثل ذلك » انتهى كلام الذهبي .

فتأمل جيداً !! وما موقفك أيها الدكتور من هذا الأمر وما جوابك عليه ؟!!! هداك الله تعالى .

(١٢٦) وإني أستغرب جداً كيف ينمى ويميب هؤلاء المتسلفين على بعض المسلمين أنهم يعتقدون العصمة في بعض الأئمة وأن لديهم أئمة معصومين وهم واقعون بأشد من ذلك !! حيث يعتقدون حقيقة العصمة في ابن تيمية وابن القيم والألباني وأضرابهم ويتعصبون لهم أشد التعصب الذي لا مثيل له في أي فرقة عند المسلمين بل النصارى واليهود !!

الفصل الخامس

ادّعاء الأشقر على أئمة الأشاعرة أنهم ينكرون جملة من العقائد ظناً منه أنها ثبتت بالآحاد وهو يجهل بأنها متواترة وأنهم يأخذون بها !! وليس وراء كلامه إلا التهويل والتشويش على الأشاعرة بالباطل

من أعجب الأعمال التي أقدم عليها هذا الدكتور !! وقام بها لتغدير الطلبة بتهم يوجهها لبعض علماء الأمة أنه يزعم بأن الأشاعرة الذين لا يأخذون بأحاديث الآحاد في العقائد استقلالاً لا يؤمنون بجملة من العقائد الإسلامية حيث إنهم أنكروها ؛ وهذا بهت منه لهم وزور من القول !! وإليك كلامه من كتابه « أصل الاعتقاد » ص (٧٩ طبع دار النفائس !!) الذي يقرر فيه ذلك حيث يقول هناك :

[جملة من العقائد التي ينكرها هؤلاء : هؤلاء الذين لا يحتجون بأحاديث الآحاد في العقيدة أنكروا جملة من العقائد منها :

- ١ — نبوة آدم عليه السلام وغيره من الأنبياء الذين لم يذكروا في القرآن .
 - ٢ — أفضلية نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم على غيره من الأنبياء .
 - ٣ — شفاعته صلى الله عليه وآله وسلم العظمى في المحشر .
 - ٤ — شفاعته صلى الله عليه وآله وسلم لأهل الكبائر من أمته .
 - ٥ — معجزاته صلى الله عليه وآله وسلم كلها ما عدا القرآن ومنها معجزة انشقاق القمر فإنها مع ذكرها في القرآن تأولوها بما ينافي الأحاديث الصحيحة المصرحة بانشقاق القمر معجزة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .
 - ٦ — صفاته صلى الله عليه وآله وسلم البدنية وشمائله الخلقية [.
- وذكر منها الدكتور الأشقر ص (٨٠) في كتابه المذكور :
- [١١ — الإيمان بعذاب القبر] .

الجواب على ذلك : كلام هذا الدكتور هنا الذي نقلناه والأمثلة الأخرى التي ذكرها أيضاً في كتابه باطل جملة وتفصيلاً والسبب في ذلك أنه قلد دون تحقيق إنساناً معاصراً كثير التناقض !! والخطب ! والخطأ ! بل لم يفهم الدكتور !! كلام مقلده المخطئ على الوجه الذي أراد !! وإليك ذلك :

لم ينكر العلماء والمسلمون الذين لا يأخذون بخبر الآحاد في العقيدة جملة من العقائد

كما زعم !! وهذا بهت وافتراء من الدكتور عليهم ، بما فيهم الأشاعرة والمعتزلة وغيرهم !! وسنقل الآن من كتبهم ما يبرهن أن الدكتور !! ينقل معلومات غير صحيحة !! ويُلَبِّس !! ويفترى على عباد الله تعالى !! ولنبدأ بمناقشته في هذه الأمثلة واحدة واحدة :

[تنبيه] : ونريد أن يعلم هذا الدكتور أولاً بأننا نحن الأشاعرة لا نقبل خير الواحد في أصول العقيدة ، وهذا هو قول أئمة السلف والخلف وقد نقلنا بعض ذلك عنهم كالشافعي والإمام أحمد والبخاري وابن عبد البر والخطيب البغدادي والإمام النووي والحافظ ابن حجر وقبلهم الصحابة رضي الله عنهم ، ومع هذا فإننا نقول بأن هذه الأمثلة التي ذكرناها هنا جزء من العقيدة التي نقول بها وقد ثبتت هذه في الأحاديث المتواترة بنظر الأشاعرة الذين منهم أهل الحديث المتزئنين في كل عصر ومصر ، وإليك ذلك :

(المثال الأول) : زعمه أنهم ينكرون نبوة سيدنا آدم !!

لا أدري كيف تتلفظ بذلك وتكتبه أيها الدكتور ونبوة سيدنا آدم عليه السلام ثابتة في القرآن ، في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ آل عمران : ٣٣ . ونقول لك : لو رجعت إلى كتاب الإمام الرازي الأشعري « عصمة الأنبياء » لوجدت أنه يعتقد أن سيدنا آدم عليه السلام نبي يجب أن ندافع عن عصمته كسائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وهذا مما يدحض افتراءك على من لا يأخذ بخير الواحد دحضاً تاماً ، فيجعلك صريع وكرة البرهان ! فإن حاولت أن تنهرب من هذه الورطة ! وزعمت بأنك تقصد المعتزلة ولا تقصد الأشاعرة : فنقول لك أخطأت وافتريت عليهم أيضاً !! فهذا هو الإمام الرازي يقول في تفسيره (المجلد الأول / ١٩٣/٢ طبعة دار الفكر الثالثة ١٤٠٥ هـ) مانصه :

« المسألة الرابعة : قالت المعتزلة إن ما ظهر من آدم عليه السلام من علمه بالأسماء معجزة دالة على نبوته عليه السلام في ذلك الوقت » .

فتأمل جيداً أيها القارئ الكريم !!

فأين أنكر الأشاعرة أو المعتزلة نبوة سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام !!؟

وما موقفك الآن من هذه الورطة التي وقعت بها !!؟

يارجل اتق الله !!

(المثال الثاني) : زعمه أنهم ينكرون أفضلية سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم على

غيره من الأنبياء !!!

أقول : افترى الدكتور على أهل الحق !! كعادته !! ويكفي في دحض قوله أن صاحب الجوهرة العلامة اللقاني الأشعري رحمه الله تعالى يقول فيها :

وَالْفَضْلُ الْخَلْقُ عَلَى الْإِطْلَاقِ نَبِيْنَا فَمِلْ عَنِ الشَّقَاقِ

وقد أورد الشيخ الباجوري الأشعري في شرح هذا البيت أحاديث مما ترعمه آحاداً محتجاً بها على أفضليته صلى الله عليه وآله وسلم منها قوله ص (١٣٠ طبعة دار الكتب العلمية) :
« وقد قال عليه الصلاة والسلام : أنا أكرم الأولين والآخرين على الله ولا فخر . أي ولا فخر أعظم من ذلك ، أو ولا أقول ذلك فحسباً بل نَحْدُثُأُ بنعمة الله تعالى » .

وقال — الباجوري — قبل ذلك :

« وأفضليته صلى الله عليه وآله وسلم على جميع المخلوقات مما أجمع عليه المسلمون حتى المعتزلة » ..

وقال صاحب الجوهرة الأشعري بعد ذلك :

وَالْأَنْبِيَاءُ يَلُونَهُ فِي الْفَضْلِ وَبَعْدَهُمْ مَلَائِكُهُ فِي الْفَضْلِ

فما جواب الدكتور على هذا أيضاً !!؟

وليعلم الدكتور الفاضل !! أن أهل نخلته هم الذين ينكرون أفضليته صلى الله عليه وآله وسلم على الإطلاق ومنهم مرجعه الألباني المتناقض !! كما هو معروف !! فليتأمل !

(المثال الثالث والرابع) : زعمه أنهم ينكرون شفاعته العظمى صلى الله عليه وآله وسلم في

المحشر !!

من غرائب معلومات هذا الدكتور !! وعجائب ما يأتي به !! أنه يزعم كما قدمنا أن هذه الأمور مما ثبتت بأحاديث الآحاد وأن الذين لا يؤمنون بالآحاد أنكروها !! وليس الأمر كذلك :

فأما بيان جهله في الحديث النبوي : فقد زعم !! أن هذا من الآحاد والحقيقة أنه من التواتر ؛ فقد أورد المحدث الكتاني الأشعري في كتابه « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » ص (٢٤٦ طبعة دار الكتب العلمية الأولى ١٤٠٣ هـ) فقال :

« حديث شفاعتي يوم القيامة ... قال السعد في شرح النسفية بعد ذكر حديث شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي ما نصه : وهو مشهور بل الأحاديث في باب الشفاعة متواترة المعنى ، ... وقال التقصي السبكي في شفاء المقام لما تكلم على الشفاعة المختصة به صلى الله عليه وآله وسلم : ولم ينكرها أحد ؛

وعلى الشفاعة فيمن دخل النار من المذنبين ما نصه : وهذه الشفاعة والشفاعة الأولى العظمى تواترت الأحاديث بهما ؛ واختصاص النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعظمى كما سبق ... وقال ابن عبد البر : والأحاديث فيها متواترة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صحاح ثابتة » .

فتأمل في ذلك جيداً !! واعلم أن جلّ أصحاب هذه النصوص أشاعرة أيها الدكتور !! لا يستدلّون بحديث الواحد استقلاً في أصول العقائد ، ومن ذلك يصرحون بالإيمان بها ؛ خلافاً لما تزعم !! فأين قولك ينكرونها ولا يؤمنون بها !!؟

وقد ظهر الآن أنك تجهل أنها متواترة !! وإلا لما صحّ أن تأتي بها مثلاً على خبر الآحاد الذي ينكره ولا يؤمن به من تغتري عليهم !! والله تعالى المستعان !!

(المثال الخامس) : زعمه أنهم ينكرون معجزات النبي كلّها ما عدا

القرآن ، ومنها انشقاق القمر !!

قال مفترياً عليهم ص (٧٩) ما نصه :

[هؤلاء الذين لا يحتجون بأحاديث الآحاد في العقيدة أنكروا جملة من العقائد منها : ...

معجزاته صلى الله عليه وآله وسلم كلّها ما عدا القرآن ، ومنها معجزة انشقاق القمر ،

فإنها مع ذكرها في القرآن تأوّلوها بما ينافي الأحاديث الصحيحة المصرّحة بانشقاق القمر معجزة

لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم] !!!

وأقول : كثرت كلمة تخرج من فمك !! فإن الأشاعرة ومن لا يحتج بخبر الآحاد في أصول

العقائد ونحن صرّحوا بتواتر حديث حادثة انشقاق القمر !! ويؤسفني أنك لم تكن تعرف ولا تزال

بأن حديث انشقاق القمر متواتر !!

— فجهلت بأنه متواتر أولاً !!

— وزعمت أنهم ينكرونه ثانياً جهلاً منك بمذهبهم !!

— ونقلت للناس معلومات مخطئة من خاطئ ثالثاً !!

— والله تعالى حسبيك على افتراءك رابعاً !!

— وارعو بالله عليك واتق الله خامساً !!

وإليكم تصريح العلماء الأشاعرة بتواتر أحاديث انشقاق القمر :

قال المحدث الكتاني في كتابه « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » ص (٢٢٢) في باب (معجزاته

وخصائصه صلى الله عليه وآله وسلم) :

« حديث انشقاق القمر : قال التاج ابن السبكي في شرحه لمختصر ابن الحاجب الأصلي : الصحيح عندي أن انشقاق القمر متواتر منصوص عليه في القرآن مروي في الصحيحين وغيرهما من طرق من حديث شعبة عن سليمان بن مهران عن إبراهيم عن أبي معمر عن أبي مسعود ، ثم قال : وله طرق أخرى شتى لا يحترى في تواتره . »

ونقل السيد الكتاني التواتر عن القاضي عياض من الشفا وهو أشعري والعراقي وابس حجر والقسطلاني والمناوي وهم أشاعرة أيضاً .

وقال العلامة اللقاني الأشعري في ذكر معجزاته صلى الله عليه وآله وسلم في منظومته جوهرة التوحيد :

ومعجزاته كثيرة غرر منها كلام الله معجز البشر

وقال العلامة المقرئ الأشعري في إضاءة الدجنة :

ومعجزات المصطفى الكثيرة دلت على رتبته الأئمة

وهذه الأبيات هي من منظومات في العقائد عند الأشاعرة لا يعرفها الدكتور ولم يطلع عليها البتة وهو مع ذلك يفني بلا علم !!!

وقال العلامة الباجوري الأشعري في شرح الجوهرة ص (١٣٩) عند بيان معجزاته صلى الله عليه وآله وسلم :

« وذلك كانشقاق القمر ... » .

فما موقفك الآن من معلوماتك المهذومة المتهاوية أيها الدكتور !!!

فإن قلت محاولاً التهرب من هذه الورطة !! لم أقصد الأشاعرة وإنما قصدت المعتزلة !! قلنا لك :

أولاً : المعتزلة لم ينفوا أحاديث انشقاق القمر وسأتيك بقول إمامهم !!

وثانياً : عموم لفظك في التعميم لن ينحيك !!!

وإليك قول القاضي عبد الجبار إمام المعتزلة من كتابه « تثبيت دلائل النبوة » (ص ٥٥) بتحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان طبع دار العربية بيروت) الذي ثبت فيه حديث انشقاق القمر وينص على صحته حيث يقول هنالك :

« باب آخر : وهو ما كان بمكة من انشقاق القمر ؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر بمكة في ليلة قمرء ومعه نفر من أصحابه ، فاجتاز بنفر من المشركين ، فقالوا له : يا محمد ، إن كنت

رسول الله كما تزعم فاسأل ربك أن يشق هذا القمر ، فسأل الله ذلك فشقه ، فقال المشركون : ساحروا بصاحبكم من شتمتم فقد سرى سحره من الأرض إلى السماء . فنزلت القصة في ذلك . وهذا من الآيات العظام والبراهين الكرام على صدقه ونبوته صلى الله عليه وآله وسلم .

فتأملوا يرحمكم الله جيداً كيف يثبت المعتزلة انشقاق القمر ، وقارنوا بين هذا وبين قول الدكتور في كتابه : « فإنها مع ذكرها في القرآن تأولوها بما ينافي الأحاديث الصحيحة المنصّرة بانشقاق القمر .. » .

لتدركوا في أي واد يتكلم هذا الرجل !!

(المثال السادس الذي جلبه الدكتور !!) زَعَمَهُ أَنَّهُمْ أَنْكَرُوا صِفَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

وسلم البدنية وبعض شوائله الخلقية لأنها وردت بأحاديث آحاد !!

وأقول له : كلامك باطل نازل من وجهين :

— أولاً : لأن الأحاديث في ذلك متواترة وليست من الآحاد !!

— وثانياً : لأنهم أقرروها واعتقدوها وقالوا بما فيها !!

أما الوجه الأول : فقد نقل المحدث الكتاني في كتابه « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » ص

(٢١٦) وما بعدها أن مما تواتر :

١ — حسن صورته صلى الله عليه وآله وسلم وجماله وتناسب أعضائها . ونقل ذلك عن

القاضي عياض وغيره من الأشاعرة ، وذكر أنه روى ذلك (١٩) صحابياً .

٢ — أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أبيض اللون مشرباً بحمرة . نقل ذلك عن المناوي وغيره

من الأشاعرة . وأنه روي من طريق (١٥) صحابياً .

٣ — أحاديث شجاعته صلى الله عليه وآله وسلم . نقل عن المناوي الأشعري أنه قال : إنها

ثابتة بالتواتر .

٤ — أحاديث حلمه وعفوه وتجاوزه صلى الله عليه وآله وسلم . ونقل عن الشيخ الباجوري

الأشعري أنه قال في شرح قصيدة كعب بن زهير : والأحاديث بحلمه صلى الله عليه وآله وسلم واردة ،

والأخبار والآثار بعفوه وصفحه متواترة . إلى غير ذلك .

وأما الوجه الثاني : فقد تقدم في الوجه الأول أن الأشاعرة صرّحوا بتواتر ذلك وأنهم مقرّون به

لا ينكرونه ، بل قد نصّوا في أبواب الردّة من كتب الفقه أن من أنكر صفاته صلى الله عليه وآله وسلم

فإنه كافر مرتد ، ومن أولئك : الخطيب الشربيني وهو أشعري ، قال في « مغني المحتاج » (١٣٥/٤) إن

من الأمور التي يكفر معتقدها وقائلها :

« أو قال أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسود أو أُمرد أو غير قرشي .. » .
فتأملوا !!

وما موقف الدكتور من هذا كله ؟! هداه الله تعالى !!

افتراء الدكتور على الأشاعرة

وعلى غيرهم بأنهم ينكرون أحاديث عذاب القبر

قال الدكتور الأشقر ص (٨٠) من كتابه « أصل الاعتقاد » ما نصه :

« هؤلاء الذين لا ينجحون بأحاديث الآحاد في العقيدة أنكروا جملة من العقائد منها : ...

١١ — الإيمان بعذاب القبر » .

وأقول : يكفيك افتراء عليهم !! واتق الله تعالى يا رجل !! وإليك تفنيد هذا الزعم وبيان

بطلانه :

أولاً : حديث عذاب القبر متواتر وليس آحاد كما زعم هذا الألعلي !! وقد أورده المحدث
الكتاني رحمه الله تعالى في كتابه « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » ص (١٣٤ طبعة دار الكتب العلمية
الأولى ١٤٠٣ هـ) : وذكر أنه رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٣٢) صحابياً ،
وقال بعد ذلك :

« وقال الأئمة في شرح مسلم في الكلام على أحاديث شق العسيب على القبر ما نصه : — قال

— عياض : فيه عذاب القبر . قلت : تواتر ، وأجمع عليه أهل السنة اهـ » . انتهى

ثانياً : وهؤلاء الذين لا يأخذون بخبر الآحاد في العقيدة استقلالاً ونحن منهم والحمد لله تعالى لم
ينكروا عذاب القبر ولا جملة من العقائد كما تزعم أيها الدكتور !! وإليك كلام أحد علماء الأشاعرة في
ذلك وهو العلامة اللقاني في « الجوهرة » وشرحها له ، قال زجه الله :

سؤالنا ثم عذاب القبر نعيمه واجب كعبث الحشر

قال المحدث الكتاني في « نظم المتناثر » ص (١٣٥) :

« وقال اللقاني في شرحه لجوهرته لما تكلم على عذاب القبر ونييمه ما نصه : ودليل وقوعه قوله

تعالى : ﴿ النار يعرضون عليها غدواً وعشياً ﴾ وأما الأحاديث فبلغت جملتها التواتر اهـ وقال في «

إرشاد الساري» نقلًا عن صاحب المصابيح قال : قد كثرت الأحاديث في عذاب القبر حتى قال غير واحد إنها متواترة ، لا يصح عليها التواطؤ ، وإن لم يصح مثلها لم يصح شيء من أمر الدين » . انتهى كلام المحدث الكتاني .

فتأمل جيداً !! وعلى فضيلة !! الدكتور أن يقلع عما اقترفه وأن يتوب

الله تعالى !!

وما جوابه الآن عما زعمه من الباطل والإفراء على أهل الحق !!

فإن قال : إنما أردت المعتزلة .

قلنا له : هم لا ينكرونه أيضاً ونحن على أتم الاستعداد لأن نثبت لك ذلك !!

فتأملوا أيها العقلاء !!

الفصل السادس

مناقشة الدكتور الأشقر في حديث موضوع

أورده في كتابه يتعلق بموضوع الصفات

أورد الدكتور المذكور في كتابه « العقيدة في الله » ص (١٧٤) حديثاً منكراً بشعاً ليثبت به

عقيدته المبنية على التسلف !! فقال هناك :

[وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : يجمع الله الأولين والآخرين لميقات يوم معلوم أربعين سنة ، شاخصة أبصارهم إلى السماء ينتظرون فصل القضاء ، وينزل الله في ظلل من الغمام من العرش إلى الكرسي . رواه ابن منده . وقال الذهبي : إسناده حسن] .

وأقول : هذا الحديث موضوع لضعف إسناده كما سأيته الآن مفصلاً ونكارة متنه الشديدة ، وتعالى الله عز وجل أن ينزل من مكان إلى مكان ، لأن العرش مكان والكرسي مكان وكلاهما مخلوق والله تعالى منزّه عن أن يحل أو ينتقل من مخلوق إلى مخلوق ، وينزل من درجة إلى أخرى^(١٢٧) وإليك بيان

(١٢٧) وأما الحديث الذي فيه « ينزل الله تعالى في الثلث الأخير من الليل إلى السماء الدنيا » الثابت في الصحيحين ، فمعناه أن الله تعالى ينزل ملكاً إلى السماء الدنيا فيأمره أن يقول « هل من داع فيستجاب له هل من ذا حاجة فيعطى .. » هكذا فسرنا لنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح الذي رواه النسائي في « عمل اليوم والليلة » (ص ٤٠٠ برقم ٤٨٢) بإسناد صحيح من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الله عز وجل يُمْهِلُ حتى يمضي شطر الليل الأول ثم يأمر منادياً ينادي يقول : هل من داع يستجاب له ؟ هل من داع يستجاب له ؟ هل من داع يستجاب له ؟ »

وهاء إسناد الحديث وضعفه مفصلاً :

أقول لهذا الرجل !! ويلك من الله تعالى !! لقد رجع الذهبي عن تحسين الحديث في « تلخيص المستدرک » (٥٩٢/٤ - ٥٩٣) إذ قال :

« ما أنكره !! على جودة إسناده وأبو خالده — الذي في سنده — شيعي منحرف » !! انتهى كلامه وماين الشرطتين من توضيحاتي !! فتأمل جيداً !!

وأزيد على ذلك بأن إسناده واه وليس كما قال الذهبي بأن : فيه جودة مع نكارتة . بل إن في سنده ظلمات بعضها فوق بعض ، وقد نقل الدكتور حُسْنُ إسناده من كلام الذهبي في « مختصر العلو » فقلده بتشجيع الشيخ المتناقض !! الذي قرر هناك بأن الحديث كما قال الذهبي حَسَنٌ بل أعلى !! (انظر مختصر العلو ص ١١٠ - ١١١) وإليك الكشف عن بعض رجال هذا الحديث المنكر :

— أبو خالده الدالانسي الذي في إسناده هذا الحديث قال عنه ابن سعد في « الطبقات الكبرى » (٣١٠/٧) : « كان منكراً الحديث » .

وقال عنه الحافظ ابن حبان في كتابه « المجروحين » (١٠٥/٣) :

« كان كثير الخطأ فاحش الوهم يخالف الثقات في الروايات ؛ حتى إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة علم أنها معمولة أو مقلوبة ؛ لا يجوز الاحتجاج به إذا لم يوافق الثقات ؛ فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات !! » !!

فتأمل جيداً !! فكيف يصح حديث مثله !! وكيف يجوز إسناده حديثه !!؟

وأقول لك أيها الدكتور الألعبي أيضاً : ومن باب قولهم (من فمك أدبتك) !! أنصحك أن لا تغترّ بموافقة الألباني المتناقض !! للذهبي في « مختصر العلو » في تصحيح

من مستغفر يغفر له ؟ هل من سائل يعطى ؟ » وذكر هذا الحديث أيضاً الحافظ في الفتح (٣٠/٣) ، وكذا ما رواه أحمد (٢٢/٤ و ٢١٧) والبيهقي (٤٤/٤) كشف الأستار) والطبراني (٥١/٩) بإسناد صحيح عن عثمان بن أبي العاص الثقفي مرفوعاً أيضاً : « تفتح أبواب السماء نصف الليل ، فينادي مناد : هل من داع فيستجاب له .. » ومن باب قولهم من فمك ندبتك !! نقول لهذا الدكتور : لقد صحح هذا الحديث أيضاً مرجعك المتناقض !! فاستيقظ !! وقد أفضنا ذلك في تعليقنا على « دفع شبه التشبيه » ص (١٩٢) .

وكل ذلك فيه تنزيه الله تعالى عن المكان سواء فوق العرش أو تحته وتنزيهه عن النزول والانتقال من مكان إلى مكان !! سبحانه ربك رب العزة عما يصفون ، وتعالى الله عما يقولون ، وكل ما خطر ببالك فانه تعالى بخلاف ذلك ؛ والحمد لله رب العالمين .

الحديث^(١٢٨) ، فإن المتناقض !! قال عن الذهبي بأنه : « قليل نظرٍ وتحقيقٍ »^(١٢٩) !! ووصفه أيضاً بأنه : « متناقض »^(١٣٠) !!

واعلم أيها الدكتور ! بأن مرجعك المتناقض !! الذي تعول على كلامه قد ضعف أبداً خالد الدالاني هذا الذي في سند هذا الحديث المنكر الموضوع في مواضع أخرى من كتبه !! منها : أنه قال عنه في « سلسلته الضعيفة » (٢٢٩/٤) متناقضاً !! أثناء كلام عن حديث هناك :

« — رواه الحاكم (٧٣/٣) من طريق أبي خالد الدالاني عن أبي خالد مولى آل جعدة عن أبي هريرة ... — فذكره وقال الحاكم — صحيح على شرط الشيخين ! ووافقه الذهبي ! كذا قال ، وذلك من أوامهما ، فإن الدالاني هذا وشيخه لم يخرج لهما الشيخان شيئاً ، ثم الأول منهما ضعيف^(١٣١) ، أورده الذهبي في الضعفاء ... » انتهى كلامه !! فاستيقظ !!

قلت : فاتضح من ذلك وضوحاً جلياً سقوط سند الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه عندنا بموجب أقوال أهل الجرح والتعديل ، وكذلك سقط بصريح كلام الشيخ المتناقض !! الذي يتخذه هذا الدكتور مرجعاً ما عليه من مزيد !! فهو ضعيف السند وواه باتفاق !! وقد اتفقنا نحن والذهبي على أنه منكر المتن أيضاً !!

فافهم وتأمل هداك الله تعالى !!

ثم بعد هذا هل تدعو أيها الدكتور !! — المفضال !! — إلى عقيدة الانتقال ؟! وهي أن الله تعالى عما تصفون ينزل ويصعد ويحل في خلقه فتارة يكون على العرش وتارة على الكرسي وتارة في السماء ؟! إلى غير ذلك مما تتخيلونه وتتصورونه في ذات الله سبحانه وتعالى عما تتخيلون ، وأن له ساقاً ورجلاً وقدماً ويداً وذراعين وأصابع !! بل صرح أحد أئمتكم أنه سبحانه يستقر على ظهر

(١٢٨) والآن بعد تصنيف هذه الرسالة بسنوات عديدة أقول للدكتور لقد حققت كتاب العلو واستدركت على الذهبي

والألباني فأرجع إلى ذلك التحقيق لتدرك صحة تلك الاستدلالات وما يتعلق بالموضوع !!

(١٢٩) وذلك في كتابه « غاية المرام » ص (٣٥) حيث قال : « وكم له — الذهبي — من مثل هذه الموافقات الصادرة عن قلة نظر وتحقيق !! » وانظر كتابنا « التناقضات الواضحات » (٤١/٢) .

(١٣٠) وذلك أيضاً في « سلسلته الضعيفة » (٤٤٢/٤) حيث قال : « فتأمل مبلغ تناقض الذهبي ! لتحرص على العلي

الصحيح وتنجو من تقليد الرجال » انظر المرجع السابق !!

(١٣١) أي أبا خالد الدالاني .

يا هذا ما أبقيتم في التشبيه بقية !!

فإياك أن تعمّل بعد اليوم إن أردت الثنائي عن الوقوع في الورطات على ما يقوله الشيخ المتناقض !! وعليك بمراجعة كتابنا « التناقضات الواضحات » !! فاتق الله تعالى وتب إليه هداك الله .

الفصل السابع

طريف

قال الدكتور !! المذكور !! ص (١٦٨) من كتابه « العقيدة في الله » ما نصه :

[نحن نجعل كيفية استوائه سبحانه ، لأننا نجعل كيفية ذاته ، ولكننا نعرف معنى استوى في لغة العرب ، فالعرب يقصدون بهذه الكلمة معاني أربعة : استقرّ ، وعلا ، وارتفع ، وصعد ، كما حقق ذلك ابن القيم (راجع شرح الواسطية للهرّاس ص (٨٠)] انتهى !!

وأقول مجيباً هذا الأملعي !! : كلامك فيه تناقض بين !! فإذا كنت نجعل كيفية الاستواء فكيف تؤوّله وتفسّره بالاستقرار والصعود والارتفاع والعلو !! وهل لله كيفية حتى تقول كيفية استوائه !!؟ لا سيما والإمام مالك يقول : ولا يقال كيف ، والكيف عنه مرفوع !!

ثم زعمت أن العرب يقصدون بالاستواء هذه المعاني الأربع !! وما ذلك إلا لسطحية وضحالة علمك بلغتهم ! لأن معنى استوى في لغة العرب على معانٍ كثيرة جداً لم تذكرها في حصركَ المهْدوم ! فاعرف ذلك جيداً طالما أنك اعترفت بأنك لا تعرفه إلا في أربعة معانٍ !! واعلم بأن معلوماتك لا تزال قاصرة في جميع العلوم وهذا ممّا لا يؤهلك لأن تبتّ أفكارك المخطئة هنا وهناك ! فافهم !

وليدرك ذلك كل من يعرف هذا الدكتور أو يقرأ كتبه !!

وأعود فأقول : ليس ما ذكره صحيحاً وإليك معاني استوى في لغة العرب :

— قال الله تعالى : ﴿ قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾ .

(١٣٢) حتى صرّح أبو يعلى الخبلي المحسم وهو أحد أئمة هؤلاء المتسلفين بقوله في

الصفات : « اعفوني عن اللحية والعورة وما سوى ذلك فالزموني به » !!

وترى توثيق هذه العبارة الثابتة عن أبي يعلى فيما علّقنا « دفع شبه التشبيه » ص (٩٨ طبع دار الإمام النووي الطبعة الثانية ١٤١٢هـ) .

فاستوى هنا معناها : يتساوى ويتماثل ، فأين هذا من المعاني الأربعة التي ذكرها
الدكتور الأجل !!

— وقال تعالى : ﴿ فاستوى على سوقه ﴾ أي نضج .

— وقال الله تعالى : ﴿ والذي خلق الأزواج كلها وجعل لكم من الفلك والأنعام ما تركبون
لتستووا على ظهوره ﴾ . أي تركبوا .

يقال في اللغة ركب على ظهر الدابة ، وركب السفينة ، وَرَكِبْتُ الْبَحْرَ .

— وقال تعالى : ﴿ ثم استوى إلى السماء ﴾ أي : أراد وشاء وقصد خلقها .

— وقال الشاعر الجاهلي :

إذا ما علونا واستوينا عليهمُ جعلناهم مرعى لنسبر وطائر

أي : غلبناهم وقهرناهم .

— وقال تعالى : ﴿ ولما بلغ أشده واستوى ﴾ أي : قوي واستقام . أو : قوي عقله وانتهى

شبابه .

— وقال الشاعر الجاهلي المشرك :

إذا ما غزا قوماً أباحَ حريمَهُم واضحى على ما ملّكوه قد استوى

أي : ملّك : أ

— قال الخافظ ابن حجر في « الفتح » (٤٠٦/١٣) :

« وبعضهم — قال بأن — معناه : الملّك والقدرة ، ومنه : استوت له الممالك ، يقال : لمن

أطاعه أهل البلاد ، وقيل معنى الاستواء التمام والفراغ من فعل الشيء ... » انتهى .

فتأملوا كيف يدّعي هذا الدكتور بأن للاستواء فقط أربعة معان !! والله تعالى المستعان .

وهناك معان أخرى كثيرة للاستواء لم نذكرها هنا اختصاراً خشية التطويل !!

وقال هذا الدكتور الألمعي !! ص (١٦٨) أيضاً من كتابه « العقيدة في الله » مكملاً كلامه في

الاستواء ما نصه :

[وهذا النهج وهو معرفة معنى الاستواء وجهل الكيفية والنهي عن البحث فيها هو منهج

السلف الصالح ، فعندما سئل الإمام مالك : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ كيف استوى ؟ قال :

(الاستواء معلوم) أي معناه في لغة العرب (والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة) أي

عن الكيفية [انتهى .

وأقول : أخطأ الدكتور !! خطأ فاحشاً بتفسيره معنى (الاستواء معلوم) بأن معناه معلوم في لغة العرب ، لأن المراد هنا من قوله (معلوم) أي معلوم ذكره في القرآن^(١٣٣) ، لا أنه معلوم معناه عند العرب كما زعم !!

وعلى فرض صحة ما قال الدكتور !! فقد بينا أن الاستواء في لغة العرب ليس محصوراً في المعاني الأربعة التي ذكرها ؛ بل يستعمل في غيرها ؛ لاسيما وعلماء اللغة ذكروا أن من معاني الاستواء : الاستيلاء ، قال الإمام الراغب الأصفهاني اللغوي في كتابه « المفردات في غريب القرآن » ص (٢٥١) في مادة (سوا) مانصه :

[ومتى عُدَيَّ — الاستواء — بعلی اقتضى معنى الاستيلاء ، كقوله ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ وقيل معناه : استوى له ما في السموات وما في الأرض ؛ أي استقام الكل على مراده ﴿ سبحانه . فتأمل جيداً !!

ثم إن القول الذي نقله الدكتور !! عن الإمام مالك لم يرد بالصيغة ولا باللفظ الذي ذكره !! وإنما قال الإمام مالك كما نقل الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٤٠٦ / ١٣ — ٤٠٧) ما نصه :

[وأخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال : كنا عند مالك فدخل رجل فقال : يا أبا عبد الله ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ كيف استوى ؟ فأتى مالك فأخذته الرحضاء ؛ ثم رفع رأسه فقال : « ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ كما وصف به نفسه ؛ ولا يقال كيف ؛ وكيف عنه مرفوع ؛ وما أراك إلا صاحب بدعة ... » انتهى .

فقارنوا أيها القراء بين هذا القول الثابت عن الإمام مالك رحمه الله تعالى وبين القول المحرّف الذي نقله الدكتور !! عن الإمام مالك « الاستواء معلوم والكيف مجهول » لتدركوا جميعاً كيف يُحرّف هذا الرجل نصوص العلماء وكلامهم كما يُحرّف الأحاديث النبوية ويدس فيها ما ليس منها وقد تقدّمت أمثلة ذلك !! والله تعالى حسيبه على هذه الأعمال !!
والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل .

(١٣٣) ويستأنس لذلك بما نقل عن الإمام الشافعي وهو تلميذ الإمام مالك أنه قال : « الاستواء مذكور » بدل « الاستواء معلوم » . انظر كتاب « هذه عقيدة السلف والخلف » لابن خليفة عليوي ص (٢٦) .

الدكتور المذكور يعترف بشذوذ بعض روايات الصحيحين تقليداً لبعضهم ثم يتناقض فيحتج ببعض الروايات المنكرة فيها

أورد الدكتور ص (١٦٤) من كتابه «العقيدة في الله» حديثاً من صحيح مسلم ونص على أنه ضعيف وشاذ واعتمد ذلك إذ قال ما نصه :

[ورد في رواية في صحيح مسلم (ثم يطوي الأرضين بشماله) وقد ضعف هذه الرواية البيهقي من ناحية الإسناد ...] .

ثم قال :

[وأذكر أن الشيخ ناصر الألباني حقق الحديث الذي فيه ذكر الشمال وبين أنه حديث شاذ خالف فيه الثقات من هو أوثق منه] .

قلت : فهذا تصريح من الدكتور ! بأن هناك بعض الروايات الشاذة والضعيفة في الصحيح ، وسنبت له الآن أنه احتج ببعض الروايات الشاذة والمنكرة فيما يريد إثباته من صفات تمت إلى التحسيم بأوثق وشيعة وهو لا يدري ولا يعرف أن الحفاظ نصوا على أنها من المنكرات ، وسذكراها الآن ونبين فساد استدلاله بها وليس له أن يقول : قد رواها البخاري أو مسلم فكيف تقولون بأنها منكورة ؟

وليتذكر بأن الشيخ المتناقض !! الذي يعول عليه ضعف جملة من أحاديث الصحيحين ذكرنا نحو عشرة أمثلة منها في مقدمة كتابنا «التناقضات الواضحات» (٩/١ - ١٢) !!

إذن فهناك اتفاق على وجود أحاديث شاذة أو ضعيفة في الصحيحين لا يجوز الاحتجاج بها ولا التعويل عليها ولذلك تركها الدكتور ! ومقلده !!

وهذا مما يؤكد بافضيلة ! الدكتور !! لك إن كنت تعي ما تقول بأن حديث الآحاد لا يفيد العلم وإنما يفيد الظن ! ولو كان يفيد العلم كآلية القرآنية أو الحديث المتواتر لما جاز لك بوجه من الوجوه أن تقول بأن هذا الحديث الثابت في صحيح مسلم شاذ !!!

لأن الآية لا يجوز إهمالها بالشذوذ ولا الحديث المتواتر بحجة أنه شاذ ! وإنما يؤولان ولا يطرحان بالشذوذ ! فافهم لعلك تدرك ذلك هداك الله تعالى !!

وقد تبين بهذا المثال البسيط أن ما تعتقده وتنشره من أفكار مخنطة هنا وهناك مما يتضمن بعضها أن خير الواحد يفيد العلم مما يضحك منه للأسف الشديد صغار الطلبة عندنا !! وقد جئنا لك في مقدمة كتاب «دفع شبه التشبيه» عيون المسألة في خير الواحد ! لكن أبت النفوس المتعرفة أن تستنشق عبر

مسك التحقيق ! أجارنا الله تعالى من مضلات الفتن والأهواء ! ووقانا شر الأفكار العوجاء !!

هدانا الله وإياكم للصراط المستقيم ، وثبتنا على الحق القويم .

وعلى كل حال فقد خرجنا الآن بنتيجة جيدة من باب (من فمك ندينك) وهي : أن بعض الألفاظ المروية في الصحيح يمكن الإعراض عنها وعدم بناء حكم عليها إما لشذوذها أو لنكارتها أو لشيء آخر معتبر عند أهل النقد ! كما سنبين الآن إن شاء الله تعالى في روايات بنى عليها الدكتور ! المكرم قصوراً وعوالى وهي ليست بشيء حقيقة !!

الدكتور يريد أن يثبت لله ساقين !!

لقد سار الدكتور ! في ركب التشبيه والتجسيم ! فأراد أن يثبت لله تعالى ساقاً مع أن أحد أئمنه في هذا المجال وهو ابن القيم أثبت ساقين اثنتين لله تعالى عما يقولون وسبحانه عما يصفون !! وكان هذا الدكتور ! لا يعرف بعد أن الله سبحانه وتعالى منزّه عن الأعضاء والأدوات !! فكان قول الله سبحانه تعالى ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ وقوله سبحانه ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ ليس منه على بال البتة ! كما أن ما قاله السلف في هذه المسألة مما سنذكره إن شاء الله تعالى لا يعرفه ، فلنبداً بذكر كلام هذا الدكتور في المسألة من كتابه « العقيدة في الله » ص (١٦٥) ثم نردفه ببيان زيفه وتفنيد فقول والله تعالى التوفيق :

قال الدكتور الألمي !! ما نصه :

[لله سبحانه ساق : يجب علينا أن نصدق بذلك ولا نكذبه ، لأنه سبحانه قد أخبرنا بذلك قال تعالى : ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾] .
ثم استدلّ برواية شاذة منكورة قائلاً :
[أقول وفي رواية لمسلم (يكشف ربنا عن ساقه)] .

وأقول : لا ليس له سبحانه وتعالى ساق أيها الألمي لأن معنى الساق هنا كما فسرها ترجمان القرآن سيدنا ابن عباس رضي الله تعالى عنهما هو الشدة وهذا هو المعروف في لغة العرب التي نزل بها القرآن ، وإليك ذلك :

قال الحافظ ابن جرير الطبري السلفي (توفي سنة ٣١٠ هـ) في تفسيره (٣٨/٢٩/١٤) عند تفسير الآية ما نصه :

« يقول تعالى ذكره (يوم يكشف عن ساق) قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل

التأويل : يبدو عن أمر شديد .»

قلت : ثبت ذلك عن سيدنا ابن عباس بأسانيد صحيحة كما في تفسير الطبري (جزء ٣٨/٢٩ — ٣٩) والأسماء والصفات للبيهقي ص (٣٤٥) وما بعدها بتحقيق العلامة الإمام المحدث الكوثري عليه الرحمة والرضوان) و « معاني القرآن » (١٧٧/٣) للفراء (المتوفى ٢٠٧ هـ) فهو من أئمة السلف ، ولا بأس من أن تذكر سند الفراء عن سيدنا ابن عباس ، وهو أيضاً أحد أسانيد البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٣٤٦) فنقول : قال الفراء :

« حدثني سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في قوله عز وجل ﴿ يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ قال : يريد يوم القيامة والساعة لشدتها : قال الفراء أنشدني بعض العرب لجد طرفة :

كَشَفَتْ لَهُم عَنْ سَاقِهَا وَبَدَا مِنَ الشَّرِّ الصُّرَاحُ

..... » اهـ .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم^(١٣٤) ؛ وقد نقل الحافظ ابن جرير الطبري تأويل الساق بالشدّة عن جماعة من أئمة السلف منهم سعيد بن جبير ومجاهد وقتادة وغيرهم ؛ فهذا فهم السلف للفظ الساق وهو ما تقتضيه العربية !! فتبين بذلك أن معنى (يوم يكشف عن ساق) عند الصحابة والسلف وفي اللغة العربية أي : يوم يشتد الأمر وخاصة على الكافرين فيُدْعَوْنَ إلى السجود ساعتئذ بعدما كانوا معاندين لله في الدنيا فلا يستطيعون السجود ساعتئذ .

فهل يترك الناس ما عليه السلف ويقلّدون الدكتور فيما يقول !!!؟ وهل يتركون ما يقوله سيدنا ابن عباس وسعيد بن جبير وقتادة ويقلّدون هذا الرجل ؛ الذي يريد أن يفهم كلام الله تعالى بغير اللغة العربية التي نزل بها !!!؟

ولا أتصور أن يخطر ببال عاقل موحد منزه لله سبحانه وتعالى بأن الله تعالى عما يتخیلون !! على شكل إنسان له ساقين يظهرهما ويكشف للناس عنهما أو عن واحدة منهما ، ومن تخيل هذا أو دعا إليه

(١٣٤) وقد حاول بعض التمسلفين !! أن يضعف هذا التأويل الثابت بل المتواتر عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما حيث صنّف كتاباً ليحقق هدفه في ذلك فلم يفلح وقد أبطلت له كتابه فيما علّقته على كتابي « التناقضات الواضحات » (٣١٢/٢ — ٣١٥) فليراجعه فضيلة !! الدكتور !! هداه الله تعالى .

لا نشك في اختلال عقيدته وفسادها لحظة واحدة لأننا لا نؤمن إطلاقاً بأن الله تعالى صفة اسمها الساق كما تدعى المحسمة والمشبهة ، ونقول لا يجوز بتاتاً أن يقال : الله ساق ليست كساق البشر !! فإن هذا كلام لا معنى له إطلاقاً ؛ وهو تحريف !! والساق ليس صفة إنما هو عضو ؛ والعضو جسم وهو جزء من الجسم الكلي ، والجسم ليس صفة ، لأنه أمر محسوس ؛ وهذا أمر يدركه صغار الطلبة !!

ثم ما هي الحكمة من كشف الله تعالى لساقه الذي تتخيله المحسمة !!؟
وهل يتخيلون أنه سبحانه يلبس ثوب من حرير أم من ذهب أم من فضة يرفعه يوم القيامة ليبيدي عن ساقه !!؟ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً !!

وأقول بكل صراحة : إن هؤلاء يَلْفُون وَيَدُورُونَ لِشَيْتَانِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى صُورَةِ شَابٍ جَمِيلٍ !! ولا سيما وأن إمامهم أبا يعلى الحنبلي يقول : « اعفوني عن اللحية والعورة وما سوى ذلك ألزمني به » !! وهم يرددون في كتبهم حديث : « أن النبي رأى ربه في المنام في أحسن صورة شاباً موقراً ؛ رجلاه في خضرة ، عليه نعلان من ذهب ، على وجهه فراش من ذهب » انظر « دفع شبه التشبيه » بتحقيقنا ص (١٥٢) وما بعدها !!!

وأما الرواية التي استدلل بها الدكتور !! على إثبات الساق لله تعالى عما يقول فرواية شاذة منكرة وإن كانت في الصحيح ؛ مثلاً كمثل أختها الأخرى التي فيها لفظة بشماله الثابتة في الصحيح والتي حكم عليها الدكتور نقلاً عن المتناقض !! بأنها شاذة ؛ وتقدم الكلام عليها .
والإيكم ما قاله أهل العلم من أكابر أهل الحديث عن رواية « يكشف ربنا عن ساقه » التي استدلل بها الدكتور !! :

هذه الرواية هي على الصحيح بلفظ « عن ساق » وليس « عن ساقه » بإثبات الهاء ، وإثبات الهاء شذوذ ؛ قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » (٦٦٤/٨) :
[وقع في هذا الموضع « يكشف ربنا عن ساقه » وهو من رواية سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم فأخرجها الإسماعيلي كذلك ثم قال : في قوله « عن ساقه » لكمة ؛ ثم أخرجه من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم بلفظ : « يكشف عن ساق » قال الإسماعيلي : هذه أصح لموافقتها لفظ القرآن في الجملة ، لا يُظَنُّ أَنَّ اللَّهَ ذُو أَعْضَاءٍ وَجَوَارِحَ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ مِثَابَةِ الْمَخْلُوقِينَ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ »

قلت : فهذا تصريح من الحفاظ بأن هذه الرواية منكرة ، وفيها أن الله تعالى ذو أعضاء تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً !! ولينظر فضيلته !! في « دفع شبه التشبيه » ص (١١٨) وما بعدها .

وليعلم الدكتور أن مرجعه المتناقض !! لم يقبل روايات سعيد بن أبي هلال في مواطن عديدة ونص على أنه كان قد اختلط انظر كتابنا « التناقضات الواضحات » (٨٧/٢) وكان الدكتور تناسى !! قول الطحاوي في عقيدته المجمع عليها :

« وتعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات » .

الأشقر يريد أن يثبت أن الله تعالى أصابع تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً

قال الدكتور المذكور ص (١٦٤) من كتابه « العقيدة في الله » :

[والله سبحانه أصابع لا تشبه شيئاً من أصابع المخلوقين] !!

قلت : تعالى عن ذلك علواً كبيراً !! وقد استدلل الدكتور لذلك بمحدثين :

(الأول) : حديث اليهودي الذي جاء للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له : إن الله يجعل السموات

على إصبع والأرضين على إصبع والجبال والشجر على إصبع إلى آخر ما قال ذلك اليهودي !!

أقول : وليس فيما قاله هذا اليهودي استدلال أصلاً !! بل هو استدلال باطل جداً !! لأن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم تلا بعد ذلك قوله تعالى : ﴿ وما قدرُوا اللهَ حقَّ قدره ﴾ . وقد أكمل الدكتور الآية مع

أنها لم ترد في البخاري إلا بالقدر السابق فقال : ﴿ والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة ﴾ !!

وأقول للدكتور : إذا أردت أن تفهم القرآن جيداً باللغة التي نزل فاعلم أن الأرض اليوم أيضاً في قبضته

ومنذ خلقها سبحانه والمراد بذلك تحت قهره وسيطرته وتديره والدليل عليه قوله سبحانه وتعالى في آية

أخرى : ﴿ إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّه

كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ .

فتأمل جيداً هناك الله تعالى !! إذ أن جميع المسلمين العقلاء يدركون تماماً أن المراد بذلك التدبير والقيام

عليهما وأنهما تحت قهره وربوبيته لا يعزب عن تدبيره وإرادته ومشيتته وقهره سبحانه مقلد

خردلة فيهما !! فأين هذا مما تتخيل أو تقول !!؟

فهذه كناية في لغة العرب لا نحتاج أن نجادل أو نماري فيها إلا في منطق من يريد أن يفهم القرآن والسنّة

باليهودية أو البوذية !! أو الفرنسية !!

ولا تستغربين من قولِي باليهودية فإن الشيخ الحرّاني بتشديد الراء ابن تيمية يستدلّ على بعض عقائده بما في

التوراة المحرّفة التي قال الله تعالى فيها ﴿ قُلْ فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ فيقول ناقلاً عن التوراة :

« فَإِنَّ فِي السَّفَرِ الْأَوَّلِ مِنْهَا : سنخلق بشراً على صورتنا يشبهها ... » (١٣٥) !!!

فهل أبقى هذا من التشبيه بقية !!؟

وهنا مسألة مهمة جداً ينبغي لمريد الحق ومبتغيه أن يتأملها جيداً وهي أن :

جميع العقلاء يدركون بأن ظواهر بعض الجمل والكلمات غير مرادة وإنما المراد معاني دقيقة معروفة بالسليقة عند العرب

إن جميع العقلاء يدركون إدراكاً تاماً أن كثيراً من الظواهر غير مراد بها حقائقها وإنما المراد بها معاني أخرى وراءها ومن أمثلة ذلك :

قوله تعالى عن القرآن الكريم : ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾ لا يراد منه إثبات يدين للقرآن ، وإنما المقصود بذلك كما يفهمه جميع العقلاء : أن القرآن لا يمكن تحريفه والتلاعب به ، أو تبديله ، فهو محفوظ بقدرة الله تعالى ، ومن حرفه أو تلاعب به كُشِفَ فوراً .

وإذا كان الدكتور وأهل نخلته ينكرون هذا فليتنا هذا الدكتور يدي القرآن اللتين ذُكِرتا في الآية وأثبتهما الله في كتابه !!!

وهل ينكر الدكتور أن للقرآن يدين !!؟ وقد ثبت ذكرهما في القرآن !!؟ ووصف الله تعالى كتابه بهما !!؟

وعلى منطلق هذا الدكتور أيضاً يكون معنى قوله تعالى للمؤمنين : ﴿ لَهُمْ قَدَمٌ صَدَقَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ أن الله تعالى أعد لهم قدماً فإذا كان يوم القيامة أعطاهم تلك القدم !! ولا ندري هل هي من لحم أم من ذهب أم من فضة !!؟ وإذا كانت من لحم فهل عليها دماء أم لا !!؟

انظروا أيها الناس بهذا المنطق يفهم هؤلاء نصوص القرآن !!!

لإذا قال : نحن لا نقول بهذا الذي ذكرته وإنما لهذه الآيات التي ذكرتها معنى مجازي آخر نقول به .

قلنا له : ولماذا لا تفهمون جميع القرآن بلغة العرب الفصيحة الفصحى الصحيحة !!؟ حسب المعاني المرادة

(١٣٥) انظر كتاب « عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن » لحمود التوحيدي الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ طبع

دار اللواء / الرياض !!! صفحة (٧٦) .

من ذلك مع قوله تعالى ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ !!!
وإنمّا ليّان إغراق هذه الطائفة في التخاطب والضلال المبين لا بدّ أن أعرض مثلاً آخر لأبيّن كيف يفهم هؤلاء القرآن والسنة بطريقتهم المعوجة ، فأقول :

قول الله تعالى ﴿ يا حسرتى على ما فرطتُ في جنب الله ﴾ جميع العقلاء يفهمون أن المراد منه : يا حسرتى على ما فرطت من تضييع أوامر الله تعالى حيث لم أعمل بما أمرني به ولم أنتهي عما نهاني عنه . وقد ورد هذا التفسير والتأويل عن السلف كما في تفسير الحافظ ابن جرير الطبري (١٩/٢٤) .

لكن هذه الطائفة التي منها الدكتور !! تفهم هذه الآية فهماً آخر !! حيث تثبت بهذه الآية جنباً لله تعالى ثم تتماهى في الباطل لتثبت له جنباً آخر قياساً على الإنسان مع أن كل ذلك غير مراد في الآية ، وإليك ما يقوله ابن القيم أحد أئمة هذا الدكتور !! في العقيدة المَعْقَدَة التي يتبنوها :

[هب أن القرآن دلّ على إثبات جنب هو صفة ، فمن أين لك ظاهره أو باطنه على أنه جنب واحد ؟ ومعلوم أن إطلاق مثل هذا لا يدلّ على أنه شق واحد ، كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمران بن حصين « صلّ قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب » وهذا لا يدلّ على أنه ليس للمرأة إلا جنب واحد] انتهى (انظر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة لابن القيم ٢٥٠/١ ومختصر الصواعق ٣٣/١) .

وسبحان قاسم العقول !!

انظروا كيف يقيس رب العزة سبحانه وتعالى الذي ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ بعمران بن حصين !!! وهل أبقى هذا من التشبيه بقية !!!؟

كتاب الأشقر « الأسماء والصفات » فيه أغلاط فادحة أيضاً ومغالطات

ومن العجيب الغريب وإن كان لا يُستغرب شيء من هؤلاء أن الدكتور المفضّل !! خالف الأمة المحمدية في كتابه « الأسماء والصفات » ص (١٩٦) فاعتبر أن قوله تعالى ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ وقوله تعالى ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ من المتشابه !!! لا من المحكم !!! وهذا من أعجب ما يراه أو يسمع به الإنسان !! فقلّب الأشقر الحقّ باطلاً رأساً على عقب !! لا سيما وأنه اعتبر هناك الضحك والإنساف والمجيء والنزول من المحكم !!! والله في خلقه شؤون !!

قال الدكتور في كتابه « الأسماء والصفات » ص (١٩٥ — ١٩٦) :

[ومن أمثلة ذلك ردّ الجهمية النصوص المحكمة غاية الإحكام المبينة بأقصى غاية البيان أن الله موصوف

بصفات الكمال من العلم والقدرة والإرادة والحياة والكلام والسمع والبصر والوجه واليدين والغضب والرضى والفرح والضحك والرحمة والحكمة والأفعال كالنجي والإتيان والنزول إلى السماء الدنيا ونحو ذلك بالمتشابه من قوله ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ومن قوله ﴿ هل تعلم له سميّاً ﴾ ومن قوله ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ...] انتهى !!!

فانظروا كيف يقول بكل صراحة بأن قوله تعالى ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ وغيرها من المتشابه !!! ولا أدري ما موقفه من حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على هاتين الآيتين بأنهما من المحكم حيث رد صلى الله عليه وآله وسلم الاعتقاد إليهما في الحديث الصحيح الثابت عنه !! فعن سيدنا أبي كعب « قال المشركون للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أنسب لنا ربك ، فأُنزل الله عز وجل : ﴿ قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ﴾ لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت ، وليس شيء يموت إلا سيورث ، والله عز وجل لا يموت ولا يورث ، ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ . قال : لم يكن له شبه ولا عدل ، ﴿ وليس كمثله شيء ﴾ » رواه الترمذي وغيره بسند صحيح .

لنا مستقبلاً إن شاء الله تعالى جولة مع الدكتور في هذه المسألة وما يترتب عليها .

وقال الحافظ الزركشي في « علوم القرآن » (٨٢/٢) :

« فيجب ردُّ التشابهات في الذات والصفات إلى محكم ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ... ثم قال : وما كان من ذلك عن تنزيل الخطاب أو ضرب مثال أو عبارة عن مكان أو زمان أو معية أو ما يوهم التشبيه فمُحكَّم ذلك قوله ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ وقوله ﴿ والله المثل الأعلى ﴾ وقوله ﴿ قل هو الله أحد ﴾ » انتهى .

وقال العلامة النسفي في تفسيره (١٤٦/١) :

« ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب ﴾ القرآن ﴿ منه ﴾ من الكتاب ﴿ آيات محكمات ﴾ أحكمت عبارتها بأن حفظت من الاحتمال والاشتباه ﴿ هن أم الكتاب ﴾ أصل الكتاب تحمّل التشابهات عليها ، وتُردُّ إليها ﴿ وأخر ﴾ وآيات أخر ﴿ متشابهات ﴾ متشابهات محتلات ، مثال ذلك ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ فالاستواء يكون بمعنى الجلوس ومعنى القدرة والاستيلاء ، ولا يجوز الأول على الله تعالى بدليل المحكم وهو قوله ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ... » انتهى .

وقال الإمام القرطبي في تفسيره (١١/٤) :

« قال النحاس : أحسن ما قيل في المحكمات والمتشابهات أن المحكمات ما كان قائماً بنفسه لا يحتاج أن يرجع فيه إلى غيره نحو ﴿ لم يكن له كفواً أحد ﴾ ... » انتهى

فقارن أخي المؤمن الكريم العاقل بين ما جاء في الحديث وأقوال أئمة أهل العلم وبين ما يزعمه هذا الدكتور من أن ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ و ﴿ قل هو الله أحد ﴾ من المتشابه !! وأين أهل العلم عن مثل هذا الرجل وهم مسؤولون أمام الله تعالى عن سكوتهم وعدم تتبعهم لمن يحرف النصوص ويقلب الحقائق !!

وآخر ما أود أن أنقده هنا في هذه الرسالة من كتابات الدكتور عمر الأشقر هذا هو : أنه افتتح كتابه « الأسماء والصفات » بنقل آية من كتاب الله تعالى أثبتتها على الصحيفة الأولى في الداخل بخط كبير لوحدها أسقط منها جزءاً وإليك ما أثبتته هناك مع بيان ما سقط منه بالخط الكبير الأسود الواضح وتخته خط :

﴿ هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم ، هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحانه الله عما يشركون ، هو الله الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنى ، يسبح له ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم ﴾ .
والذي اعتقده أن هذه إشارة من الله تعالى إلى أن مضمون الكتاب خطأ أيضاً !!!!

هذا وإنني على أتم الاستعداد لمناظرة هذا الدكتور !! في أي وقت كان لأثبت له أخطائه الأخرى الجسيمة التي أرجو من الله تعالى أن يهيء فرصة في القريب العاجل لتبيينها ونشرها ، كما أرجوه سبحانه أن يلهم هذا الدكتور لأن يرجع عن هذه الأخطاء وأن يعلن الرجوع عنها ولا يكفي أن يرجع عنها بالكلام أو بينه وبين نفسه !! فإنه كما نشرها وعممها يجب عليه أن ينشر التراجع ويعممه !!

وإنني أنصح كل من قرأ هذه الرسالة أن لا تكون العاطفة ولا العصبية هي الحاكمة المسيطرة على عقله ، فيجب أن يقول للمُحِقِّ : أنت مُحِقٌّ ، وللمبطل أنت مبطل ، وهذا من أعظم أبواب الجهاد في هذا العصر التي احتلكت فيه ظلمات الجهالة وانتشرت الآراء المخطئة دون أن يفندها العلماء ويقوموا بواجبهم تجاهها !!

وإنني أنصح الشباب خاصة والمسلمين عامة بالإقبال على العلم وقراءة الكتب العلمية الحقيقية التي تبحث في علم الحديث والأصول والفقه والترحيد وغيرها ، لتلا يغتروا بما يكتبه مثل هذا الدكتور !!!!
وأقول للعلماء لا تنتظروا أن يصنع غيركم « مركز مراقبة التحريف والتزوير » بل على كل إنسان منا أن يقوم بواجبه الشرعي في كل لحظة !!

وأين هم العلماء القُرسان الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم ؟!!!!
ولذا فإنني أطالب بأن تمنع كتب هذا الدكتور من أن تقرر وتدرس في الجامعة وغيرها لما فيها من أخطاء ذكرنا طرفاً بسيطاً منها هنا .

كما أطالب بأن يمنع من تدريس مادة العقيدة وأن يتولى تدريسها الأكفاء !!
والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

كان الفراغ منها لأربع ليالٍ خلون من شهر شعبان سنة ثلاثة عشر وأربعمائة وألف من هجرة سيد الأنام
ومصباح الظلام سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم والحمد لله في البدء والختام .

تنبيه مهم جداً

لا بد أن نلفت نظر شباب الإخوان إلى قضية هامة جداً ألا وهي أن هذا الدكتور يتظاهر بالانتظام في صفوف الإخوان ليُغيّر لديهم العقيدة الحقّة التي كان عليها الشيخ حسن البنا رحمه الله تعالى مؤسس الإخوان !! ولذلك نجدّه ينتقد في كتيباته ما قرره الشيخ البنا !! ومن أمثلة ذلك قوله في حاشية ص (٢٠١) من كتابه «العقيدة في الله» ما نصه :

[حاول بعض المعاصرين كالشيخ حسن البنا والشيخ حسن أيوب وغيرهما أن يهونوا من خطيئة هؤلاء الذين عرفوا باسم الخلف ، وأن يقرّبوا بين وجهه نظر السلف والخلف ، ولكن الحقيقة التي يجب أن تظهر وتذكر أن مذهب الخلف الزاعمين أن ظاهر الصفات غير مراد المؤولين لها مذهب بعيد عن الصواب ولا لقاء بينه وبين مذهب السلف ، ولا يشفع لبعض الخلف حسن نيتهم ، فحسن النية لا يجعل الباطل حقاً] .

وأقول لهذا الدكتور : أما قولك (ولكن الحقيقة التي يجب أن تظهر وتذكر أن مذهب الخلف الزاعمين أن ظاهر الصفات غير مراد المؤولين لها مذهب بعيد عن الصواب) قول باطل زيادة على أنه سبك ركيك من ناحية العربية !! وقد تقدم تفنيد الموضوع في هذه الرسالة ، وفي مقدمتنا لكتاب « دفع شبه التشبيه » للحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى ما يثبت ويجلّي مسألة التأويل وأنها كانت موجودة عند السلف الصالح ، وتأويل سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ بالشدة ، وهو متواتر عنه بأسانيد بعضها على شرط البخاري ومسلم كما بينت طرفاً من ذلك في هذه الرسالة وفي غيرها يهدم كل ما يقوله هذا الدكتور ، فاعراضه على كلام الشيخ حسن البنا المقرر في رسالة الشيخ البنا في العقائد هو البعيد عن الصواب ! وقول الشيخ حسن البنا هو القريب من الصواب ، وما قرره الشيخ البنا كان يقول به أيضاً الشيخ سعيد حوى رحمهما الله تعالى ، حيث يصرح في كثير من مؤلفاته كرسالة (الإجابات) بأن التأويل والتفويض مذهب أهل الحق .

فالمطلوب من شباب الإخوان أن يرجعوا إلى كتب الشيخ البنا رحمه الله وأن يعلموا جيداً بأنه رجل مُنَزَّه لله تعالى وعقيدته أشعرية وصحيحة ، وأن أمثال هذا الدكتور يحاول بكل جهده أن يبعد أفراد الإخوان الناشئين عن العقيدة الحقّة ، وهذا مما لا ينبغي إغفاله ولا السكوت عنه ، وليعلم شباب الإخوان أيضاً بأن المتسلفين الذين ينتمي هذا الدكتور إلى مدرستهم قد وصفوا الشيخ البنا رحمه الله تعالى وسيد قطب بأنهم من الأشاعة الضالين !!

ودونك كتاب « المورد الزلال في التنبيه على أخطاء الظلال » ص (١٩) حيث تراه يصف سيد قطب

بأنه : (يقول بقول أهل البدع كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة) !!!!

وليس تكفير الشيخ المتناقض !! مرجع هذا الدكتور لسيد قطب منا بعيد !! وقد أوضحت هذا مفصلاً في رسالتي « البشارة والإنحاف » وهي مطبوعة متوفرة فليراجعها من شاء الوقوف على جلية الأمر .

والعجيب الغريب أن مشايخ الإخوان يسكتون عن هذا كله ويتركون الشباب بلا علم ولا تفقيه في أمور الدين ليكونوا فريسة سهلة أمام المتمسكين !! وأرجو أن يفسحوا لي المجال بطلب رسمي لإلقاء محاضرات أشرح لهم من خلالها بعض الأعمال الخطيرة التي تحاك حولهم وتتعلق بهذه المسائل ، لا سيما ونحن والشيخ البنا رحمه الله تعالى متفقون أو قريبون في العقائد والله الموفق والهادي .

وإنني أيضاً أطالب العلماء جميعاً أن يبينوا المسائل العلمية ويشرحوها للعامة ولطلبة العلم ولجميع أفراد المجتمع الذين هم بحاجة ماسة جداً لمعرفة أمور العقيدة والفقه ، والعلماء لهذا اللحظة مقصرون ، والله المستعان !!!

قال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ اتُّوُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْعَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبَسَّ مَا يَشْعُرُونَ ﴾ آل عمران : ١٨٧ .
والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

الرد المبتكر

على

الكشف المعتبر

❦ إبطال محاولة الدفاع عن الأشقر ❦

تأليف

حسن بن علي السقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ؛ نحمده ونستعينه ونستغفره ؛ ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ؛ ومن سيئات أعمالنا ؛ من يهده الله فلا مضلّ له ؛ ومن يضلل فلا هادي له ؛ وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله .

أما بعد :

فقد وقفتُ على وريقات كتبها أحد المتعصبين للأشقر أو الأشقر نفسه متسراً بذلك الشخص والله أعلم بقيته !! حاول فيها جهده أن ينصر باطل المذكور الذي كُشِفَ بكل وضوح في رسالة « تنبيه أهل الشريعة » ويسره دون أن يتفكر في مآل وعاقبة فعله !! وأنه سينكشف بهرجه في الدنيا ؛ وسيأثم ويجازى على فعلته المنكرة في الدفاع عن الباطل والمبطلين في الآخرة عند الله تعالى ؛ وقد شجعنا هذا « الأخ !! » المتعصب لإخراج الجزء الثاني من « تنبيه أهل الشريعة بما في كتب الأشقر من الأخطاء الشنيعة » وللحق كرة بعد كرة !!

هذا وإنني أبدأ بتفنيد اعتراضاته التي أخطأ فيها نقطة نقطة والله الموفق والهادي إلى الصراط المستقيم ؛ فنسأله سبحانه وتعالى الإعانة ؛ فيما توخينا من الإبانة .

١ — قوله (الرواية التي ذكرها الشيخ — يعني الأشقر — وهي رواية « فينادي » رواية موجودة في صحيح البخاري خلافاً لمن دلّس وزعم) الخ .

أقول : هذا اعتراض فاشل جداً !! وذلك لأنه جاء في الرد على الأشقر ص (٣) بخط واضح كبير أن العبارة الموجودة في صحيح البخاري هي :

« فينادي بصوت » .

والأشقر حرّفها إلى : « فينادي بصوته » .

فكما يرى كل عاقل مميز غير متمسلف !! ولا متعصب أن الأشقر حرّف قوله صلى الله عليه وآله وسلم « بصوت » فزاد عليها (هاء) من كيسه فجعلها : « بصوته » .

فلماذا أيها « الأخ !! » المتعصب !! تخفي الحقيقة ولا تذكر هذا التدليس والتحريف المشين المسيء جداً لصاحبه !!! ولا أزال أقول لك : « إن هذا هو فعل اليهود الذين قال الله فيهم ﴿ يحرفون الكلم عن مواضعه ﴾ !! »

فهل وجدت في صحيح البخاري رحمه الله تعالى الذي تشتغلون فيه بالتحريف والتزوير أن هناك رواية من الروايات التي تنفلس !! بها تقول : (بصوته) بدل (بصوت) أيها المتحذلق !!!

المطلوب أن تجيب عن هذه الورطة !!

وأما لفظ (فينادي) بكسر الدال فإن المراوغة واللف والدوران حولها في سبيل الدفاع عن الباطل لن يجديك !! فإن قول الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني قد قطع وشيحتك ووشيجة كل خطيب فيها !! فأبطل استدلال الأشقر ومن على شاكلته في إثبات الصوت للمولى سبحانه وتعالى عما تقولون حيث قال في الفتوح (٤٦٠/١٣) :

« ووقع فينادي مضبوطاً للأكثر بكسر الدال ؛ وفي رواية أبي ذر بفتحها على البناء للمجهول ؛ ولا محذور في رواية الجمهور ؛ فإن قرينة قوله (إن الله يأمرك) تدلّ ظاهراً على أن المنادي مَلَكٌ يأمره الله بأن ينادي بذلك » اهـ .

فلماذا أيها الأخ المتعصب لم تذكر كلام الحافظ هذا وأغفلته فحذفته لتهوم أن الحافظ ابن حجر يؤيدك في عقيدتك الفاسدة في إثبات الصوت لله تعالى عما تقولون !!؟ أرجو أن تجيب نفسك أولاً وتجيب الناس ثانياً بجواب مقنع لتتخلص من وصمة التعصب والتدليس والخيانة والتحريف التي وقعت فيها !! عافاك الله تعالى !! وقد صدق فيك قول القائل :

« رميتي بدائها وانسلت » !!

وقد هربت أيها الأخ المتعصب !! من لب الموضوع الذي نحن بصدد بيانه وهو تحريف ألفاظ أحاديث الصحيحين أو أحدهما وتجييرهما لحساب المتسلفين !! فشطحت لتثبت لنا بأن أبا عبد الله يقول بإثبات الصوت وأن أحمد بن حنبل يقول بعقيدة الصوت وأن الحافظ ابن حجر قال عن حديث عبد الله ابن أنيس بأنه صالح !!!

وكل هذا خروج عن موضوع البحث أيها المتعصب !! البهائية !! وهروب من ساحة المعركة !! ونحن وجميع العقلاء لا نزال مصرّين على أن الدكتور الأشقر حرّف حديث البخاري كما هو مدوّن في « تنبيه أهل الشريعة » ص (٣) فغيرَ لفظة : « فينادي بصوت » إلى « فينادي بصوته » !! ودون إبطالك لما هو مقرر في « تنبيه أهل الشريعة » لما في كتب الأشقر من الأخطاء الشنيعة « خرط القتاد !!

وعلى كل حال سأجيبك عن مواضيع شطحك في هذه المرة ؛ فأقول لك : سواء أثبت أبو عبد الله الصوت أم لم يثبت فليس قوله من حجج الشرع عند جميع العقلاء لأن الحجة في كتاب الله تعالى وسنة سيدنا الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم .

وأبو عبد الله البخاري رحمه الله تعالى كان يقول : « لفظي بالقرآن مخلوق » كما نص على ذلك

الحافظ ابن أبي حاتم الرازي في كتابه « الجرح والتعديل » (١٩١/٧) ولذلك هجره الإمام أحمد وأبو حاتم
ومحمد الذهلي شيخه وأبو زرعة لأنه بنظرهم أخطأ في هذه المسألة كما تجد ذلك في ترجمته في كتاب
« الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ؟! فما رأيك يا فهمان أفندي !!

وأما أحمد بن حنبل فكتاب السنة لا يثبت عليه لأن في سند إثباته رجل مجهول اسمه : الخضر بن
المثنى ؛ والرواية عن مجهول لا تثبت !! فافهم !!

وأما ما ذكره هذا المتعصب !! في نهاية ص (٢٣) وما بعدها في محاولة دفاعه لإثبات أن كتاب
الرد على الجهمية « هو من تأليف الإمام أحمد !! فلا قيمة له البتة بعد قول الذهبي بأنه موضوع على
الإمام أحمد في « سير أعلام النبلاء » (٢٨٦/١١) وخاصة أن الإمام أحمد كان ينهى عن التصنيف في علم
الكلام وقد هجر الحارث المحاسبي والكرايسي وغيرهما لذلك ؛ فكلام النشار المعاصر منسوف بكلام
الحافظ الذهبي والدلائل الواقعية التي تنفي نسبة الكتاب للإمام أحمد ؛ والصفحات التي قمت بتصويرها في
آخر وريقاتك : لا تسمن ولا تقني من جوع !! ونقول لك « إلب غيرها » !!

وأما الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى الذي تقول عنه أنه قال عن حديث عبد الله ابن أنيس أن سنده
صالح ؛ فيا ليتك لم تدلس وتغش نفسك ومن قد يقرأ ورقاتك فذكرت ما قال الحافظ رحمه الله تعالى بعد
ذلك حيث قال في الفتح (١٧٤/١) بعد قوله « إسناده صالح » بستة أسطر :

« لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبه إلى الرب ويحتاج إلى تأويل فلا يكفي فيه بحيء
الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت ... » .

فتأمل أيها المسكين !! المتعصب !!

وأود لفت نظر أهل الحق إلى أن الكاتب المتعصب المذكور لم يذكر رقم المجلد والصفحة التي ذكر
الحافظ فيها أن لفظه « ينادي » رويت بكسر الدال خوفاً من أن يرجع إليها الطلاب البسطاء فيجدون
بعدها ما ينقضها في كلام الحافظ مما تقدم ذكره !! وكذلك لم يذكر الموضوع الذي ذكر فيه الحافظ لفظه
« وإسناده صالح » خوفاً من أن يرجع القارئ فيجد بعد ذلك نفي الحافظ نفسه لصفة الصوت التي
يدعيها المتمسكون !!

وإن في ذلك لعبرة لأولي الأبواب !!

فَمَنْ المدلس الذي يدس ويحرف ويخفي الحقائق الآن الأشقر والمتعصبون !! له ؛ أم أهل السنة
والجماعة ؟!

ونعلمكم بأننا ما زلنا نقول بأن الأشقر حَرَفَ « فينادي بصوت » إلى « فينادي بصوته » اقتداءً
بمن قال الله فيهم : ﴿ يحرفون الكلم عن مواضعه ﴾ وجميع ما قام به المتعصب المذكور من اللف

والدوران لم يخرج فيه بأي نتيجة تذكر !!

والتعصب بالباطل يقروك السلام !!

٢ — الدس : حاول الكاتب التعصب !! أن يدافع عن دس كلمة « بيده » في حديث الصحيحين !! فسودّ ست ورقات فيما لا فائدة فيه لكنه اعترف « مكروه أحاك لا بطل » بخطأ الأشقر !! مُطَفِّأُ الكلمات بكل نعومة معه !! مع كونه مغفلًا لمن يكشف أوهام الأشقر في كتب العقيدة !! فقال معترفًا ما نصه :

« نعم قد وهم الشيخ — الأشقر — في عزو هذا الحديث بهذا اللفظ للبخاري ومسلم إذ لفظة بيده ليست في البخاري ومسلم » اهـ .

فقد كفانا مونة الرد عليه في هذه النقطة إذ حَرَّبَ بيته بيده !! فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات !! ثم قال بكل جراءة : « وذلك مغتفر عند العلماء » .

وأقول له : إذا كان ذلك حسب رأيك المخطيء مغتفرًا عند العلماء فلماذا تعيب ما هو مذكور في مقدمة « دفع الشبه » ص (٥٤-٥٥) « ثم قرأ بسم الله بمد بيسم الله ... » مع كون هذا المد ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نفس البخاري قبل ذلك بسطرين في رواية أخرى حيث يقول سيدنا أنس رضي الله عنه إنه صلى الله عليه وآله وسلم « كان يمد مدًّا » أي البسمة !!؟ انظر الفتح (٩١/٩) . واعراضك علينا باطل بهذا البيان !!

وزيادة الأشقر على حديث الصحيحين ودسه فيه ما ليس فيهما مُغَيَّرَةٌ في الظاهر للمعنى خلافًا لما زعمته واعترضت به علينا !!

وأما محاولة الكاتب التعصب إثبات لفظة بيده في غير الصحيحين فهي محاولة باطلة ولنذكر تلك الطرق الثلاثة التي ذكرها للحديث حتى نبين بطلان استدلاله فيها :

— أما رواية ابن عجلان فهي ضعيفة في هذا الموضع خاصة كما سأذكر إن شاء الله تعالى ، ولكن محمد بن عجلان قال عنه الحافظ في التقریب : « صدوق إلا أنه اختلط عليه أحاديث أبي هريرة » قلت : وهذا الحديث هو من رواية أبي هريرة ، وقال الحافظ فسي « تهذيب التهذيب » (٣٠٤/٩) :

« قلت : إنما أخرج له مسلم في المتابعات ولم يحتج به » وذكره العقيلي في الضعفاء وقال : « حدثنا عبد الله بن أحمد ؛ قال : حدثني أبو بكر بن خلاد قال : سمعت يحيى يقول : كان ابن عجلان مضطرب الحديث في حديث نافع . ولم يكن له تلك القيمة عنده » . وقال الحاكم : « أخرج له مسلم في كتابه

ثلاثة عشر حديثاً كلها شواهد وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه .

وقال الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٣٢٠/٦) : « وقال ابن القاسم : قيل للمالك : إن ناساً من أهل العلم يحدّثون يعني بحدّث خلق آدم على صورته . فقال : من هم ؟ قيل : ابن عجلان . قال : لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء . ولم يكن عالماً » اهـ .

وأما أبوه : فليس بثقة كما زعم الأخ !! المتعصب !! وإنما هو من طبقة « لا بأس به » كما قال الحافظ في « التقریب » وهو الصواب ، لأنه لم يوثقه إلا ابن حبان وقد تفرّد بالرواية عنه ابنه محمد بن عجلان !! ولا عبرة بتوثيق ابن حبان هنا عند المتناقضين !! وقال النسائي « لا بأس به » !! فكيف يقول هذا الكاتب المتعصب !! « ثقة » !!؟

— أما الطريق الثاني الذي فيه شريك ، فقد قال الشيخ المتناقض عن طريق فيه شريك هذا في « ضعيفته » (٢١٣/٢) :

« قلت والطريق الأول واه بكرة . شريك وهو القاضي ضعيف . وبشر بن مهران قال ابن أبي حاتم : ترك أبي حديثه » .

قلت : « والراوي عنه وهو محمد بن سابق وإن كان من رجال الصحيح إلا أنه لم يخل من جرح ، فقد قال فيه ابن معين : ضعيف . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به » كما في « التهذيب » (١٥٤-١٥٥) .

— وشيخ هذه الطائفة المتناقض !! الذي يعولون عليه في النقيير والفيل والقطمير !! لا يعبأ بكون الرجل من رجالهما بل يردّه متى وجد فيه جرحاً يوافق هواه !! فيقول مثلاً في « إرواء غليله » (٢٠٧/٣) : « وهو وإن احتج به الشيخان فقد قال الحافظ في التقریب : صدوق له خطأ كثير » وقال المتناقض !! في « ضعيفته » (٣٢٩/٢) : « وقد سمعت أنفاً الدارقطني يقول في شريك : إنه ليس بالقوي فيما يفرّد به وفي التقریب : صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة . قلت : فمثله لا يحتج به إذ تفرّد فكيف إذا خالف كما يأتي بيانه » !!

— وكان يمكن تحسين حديث تابع فيه شريك محمد بن عجلان وأباه عجلان لسو لم تكن رواية الصحيحين مخالفة لهما أما إذا كانت كذلك فلا .

— والطريق الثالث التي عند ابن أبي عاصم في السنة التي رواها من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة بإثبات لفظة « بيده » فيها ، والتي قال عنها الشيخ المتناقض !! في تعليقه !! على سنة ابن أبي عاصم إن إسنادها على شرط مسلم لا يثبت على التحقيق لفظ « بيده »

الذي فيها !! وذلك لأن الإمام البخاري رواها في صحيحه (٥٢٢/١٣) من طريق محمد بن خياط ومحمد ابن اسماعيل عن معتمر بن سليمان دون هذه اللفظة المنكرة التي هي من تصرف الرواة !! وكذلك رواها الإمام أحمد في «المسند» (٣٨١/٢) من طريق علي بن بحر وهو ثقة عن معتمر بن سليمان دون اللفظة المنكرة !! والذي تفرّد بها عند بن أبي عاصم عن معتمر هو يحيى بن خلف وهي من أوهامه بلا شك ولا ريب لا سيما وقد رواه البخاري ومسلم في صحيحهما من طرق أخرى عن غير معتمر وليس فيها زيادة اللفظة المنكرة فهي شاذة هنا قطعاً طبقاً لقواعد هذا الفن ؛ ومتابعة شريك لرواية ابن عجلان وأبيه هنا لا تشد من عضد هذه الزيادة لمخالفة الثقات الأثبات لهم ولنكارة هذه اللفظة فتعين أنها ضعيفة لا تثبت فتبين صواب ما في « تنبيه أهل الشريعة » بهذا التحقيق الموجز !!

وأما الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى فإنه لم يسلم من لسان شيخكم المتناقض !! فقد عابه بالتناقض !! والخطأ وغيرهما ومن ذلك قوله فيه في « ضعيفته » (٢٦٦/٣) :
« وتناقض رأي ابن حجر فيه » اهـ .

ولم يكنف المتناقض !! بذلك بل عاب الحافظ ابن الجوزي والذهبي وابن حبان وغيرهم بالتناقض !! واعتبر ذلك إساءة !! والآن يختبئ وراء ما كان يعده لهم خطأ وتناقضاً !! ويملي على مقلديه المتعصبين !! الآن أن يستروا عيبه وعيب أهل نخلته بهذه الأساليب العرجاء !! حيث بدأوا يصغرون ويهونون أخطاء الآخرين التي كانوا يعيبنها على أهل العلم بعد ما كانوا يكبرونها ويعرضونها ويطولونها !! ليستزوا الآن بها ويتحججون بها !! بعد أن بدا الهزال في دعوتهم النكراء !! فانظروا أيها العقلاء كيف دب المرض الخبيث في أجسامهم وأفكارهم وفي رأس كبيرهم الذي علّمهم السحر !! والله حسيبهم !! وإليكم ما يقوله الشيخ المتناقض !! عن أولئك الجهابذة الحفاظ في كتبه السقيمة المليئة بالسباب والشتم والانتقاص من عباد الله الصالحين :

١ — قال في « صحيحته » (١٩٣/١) :

« ولذلك فقد أساء ابن الجوزي بإيراده لحديثه في الموضوعات !! على أنه تناقض... » .

٢ — وقال في « ضعيفته » (٤٤٢/٤) :

« فتأمل مبلغ تناقض الذهبي لتحرص على العلم الصحيح وتنجو من تقليد الرجال » .

٣ — وقال في « غاية المرام » ص (٣٥) منتقياً الحافظ الذهبي :

« قلت : فلم إذن وافق الحاكم على تصحيح إسناده وكم له من مثل هذه الموافقات الصادرة عن

قلة نظر وتحقيق » !!

٤ - وقال في « ضعيفته » (٤١٦/٣) :

« وقال الحاكم : صحيح الإسناد . ووافقه الذهبي ! وأقره المنذري في الترغيب ١٦٦/٣ وكل ذلك من إهمال التحقيق والاستسلام للتقليد ؛ وإلا فكيف يمكن للمحقق أن يصحح مثل هذا الإسناد . فتأملوا !!

وليراجع كتاب « تناقضات الألباني الواضحات » (٣٠/٢-٣٣) .

٣ - وما ذكره الكاتب المتعصب !! من ص (١٠ - ١٢) عن خير الواحد لا يستحق الالتفات لأنه كلام فارغ لا قيمة له على الإطلاق وليس وراء ذلك إلا الشغب الفارغ ومتى ظهر الرد الذي توعد به فسيرى الصفع الذي وعده به إثر الصفع !! فإن مثله لا يترك هكذا ولا يعلم !! لتطول أظافره فلا تقلم !!

٤ - وما ذكره الكاتب المتعصب !! من ص (١٢-١٣) عن كتاب الرد على الجهمية الموضوع على الإمام أحمد بن حنبل فقد تقدم الرد عليه !! وليعلم هذا المتعصب وأهل نخلته المتناقضين !! بأن استأرهم خلف الحافظ ابن حجر العسقلاني الأشعري رضي الله عنه وأرضاه لن يجديهم شيئاً البتة !! لأن الطريقة العلمية لا تقول بأن ذكر الحافظ ابن حجر لشيء دليل على صحته !! ولأن الحافظ غير معصوم !! وخاصة أيها المتحذلق المغالط المتعصب !! أنكم تبطلون عصمته متى خالف أهواءكم !! فهذا هو شيخكم المتناقض !! يرد على الحافظ ابن حجر في مواضع لا تحصى ويغلطه مع كونه عالمة على كتبه فيقول مثلاً : « إرواء غليله » (٣٠١/٤) متناقضاً !! في المحرر بن أبي هريرة : « فقول الحافظ فيه : مقبول . غير مقبول » .

وقال الألباني المتناقض !! أيضاً راداً على الحافظ ابن حجر في قوله عن حديث تلقين الميت بعد دفته إن إسناده صالح في « ضعيفته » (٦٤/٢) ما نصه :

(فالعجب من قول الحافظ في التلخيص ٢٤٣/٥ بعد أن عزاه للطبراني : « وإسناده صالح وقد قوله الضياء في أحكامه وأخرجه عبد العزيز في الشافي والراوي عن أبي أمامة سعيد الأزدي يبيض له ابن أبي حاتم » فأنى لهذا الإسناد الصلاح والقوة وفيه هذا الرجل المجهول ؟...) انتهى كلام المتناقض !! وأقول لهذا المتعصب !! : وأنى لكتاب الرد على الجهمية أن يثبت بأنه من تصنيف الإمام أحمد وفيه الخضر بن المنثي المجهول وهو أيضاً يخالف الواقع الذي كان يدعو له أحمد بن حنبل حيث كان ينهى عن تصنيف مثل هذا الكتاب وأنكر أيضاً هذا الأمر على الإمام الحارث المحاسبي !!! فاستيقظ عافاك الله !!

وقارن بين ما حققه المتناقض !! بزعمه من رد كلام الحافظ في حديث التلقين بأن إسناده صالح وبين ما حققه المتناقض !! وبين ما هو محقق في كتاب « إقام الحجر للمتطهرون

على الأشاعرة من البشر » من ضعف تلك الرواية التي في حديث الصوت لجهالة وضعف من في إسناده !!

أم أن الأمر حلال لكم حرام على غيركم !!

٥ — وما ذكره المتعصب !! ص (١٣) من رسالته الغراء فلا فائدة فيه بعد أن بينا بأن الأشاعرة الذين يقولون بأن خير الواحد بمفرده غير قابل أن يبنى عليه أصل الاعتقاد أن عذاب القبر يجب اعتقاده وأنه متواتر ، وأنصح المذكور أن لا يأخذ قول المعتزلة من كلام ابن حجر وإنما عليه أن يرجع إلى كتب المعتزلة ليفهم مذهبهم جيداً !!

٦ — وأما رواية « من ربك » في حديث الجارية فلم يتفرّد بها حماد بن سلمة كما زعم !! وقد رواها الطبراني في معجمه الكبير (١٣٦/١٧) وغيره من غير طريق حماد بن سلمة !! وهناك أجوبة أخرى سيراه إن شاء الله تعالى في الرد على كتابه المزعوم !! والله الموفق !!

وقول الكاتب المتعصب ص (١٧) بأن الهيثمي صحح الحديث المنكر في « مجمع الزوائد » وكذلك الذهبي في أربعينه !!

فيكفي في جوابه أن أقول له : قال شيخك المتناقض !! في « ضعيفته » (٤١٦/٣) عن الذهبي : « وقال الحاكم صحيح الإسناد ووافقه الذهبي وأقره المنذري في الترغيب ١٦٦/٣ وكل ذلك من إهمال التحقيق والاستسلام للتقليد وإلا فكيف يمكن للمحقق أن يصحح مثل هذا الإسناد » اه !! وقال عائباً على الحافظ الهيثمي في « ضعيفته » (٣٠٢/٤) لتصحيحه حديثاً هنالك : « إذ كيف يكون ابن صالح لا بأس به وحديثه حسن مع كثرة غلطه وبالف غفلته حتى أدخلت الأحاديث المفتعلة في كتبه فيحدث بها وهو لا يدري » اه !! فتأمل !! ولا يستحق الكاتب المتعصب !! وشيعته !! جواباً أكثر من هذا بعد التفصيل الذي جاء في « تنبيه أهل الشريعة » .

٧ — اعتراضك على كشف جهل الأشعر بمعنى استوى في لغة العرب اعتراض فاسد ساقط أيها المتعصب الهالك !! وذلك لأن الأشعر قال في كتابه « العقيدة في الله » ص (١٦٨) بالحرف الواحد : « ولكننا نعرف معنى استوى في لغة العرب فالعرب يقصدون بهذه الكلمة معاني أربعة : استقر وعلا وارتفع وصعد » فهذا صريح من الأشعر بأن معنى استوى محصور في لغة العرب في هذه المعاني الأربعة !! فقولك بأنه يريد ويقصد بها شيئاً آخر فهذا تعنت ممقوت وعناد مرفوض لأننا لا نعلم ما في قلوب الناس حتى نحكم بما في قلوبهم !! وإنما لنا الظاهر والله يتولّى السرائر !! وكلام الأشعر لمتسلف واضح وصريح في أنه يقصد الاستواء في لغة العرب لا ما تزعمه !! فيكفيك أيها انتحذلق

الألعي السخيف !! مجادلة بالباطل في سبيل ستر جهل وتخريف شيو حك المتمسكين !!
ثم إن ادّعاءك بأن مقصوده بـ (استوى) إذا عُدِّيَ بعلَى لا يفيد إلا هذه المعاني الأربعة جهل
فاضح منك ومن أهل نخلتك أيها المتعصب الألعي !! وذلك لأن الإمام اللغوي الراغب الأصفهاني يقول
في كتابه « مفردات القرآن » في مادة سوا :
« واستوى أمر فلان ؛ ومتى عُدِّيَ بعلَى اقتضى معنى الاستيلاء ؛ كقوله : ﴿ الرحمن على العرش
استوى ﴾ .»

فاستيقظ وتأمل أيها المتعصب المسكين !!

والظاهر أن غلاف العصبية أعمى قلبك وعقلك عن تعقل هذا !!

وما ذكره هذا المسكين من اعتراضه عليّ ص (٢٣) من قوله بأنني حرّفت من كتاب المجروحين في
ترجمة أبي خالد الدالاني فيدلّ على أنه فاقد لعقله تماماً !! وذلك لأنه لم يميز بين سبق القلم وبين التحريف
!! وبيان ذلك أن لفظة « إذا وافق الثقات » إذا صارت هنا « إذا لم يوافق الثقات » لم يتغير المعنى
الإجمالي ولم يتغير الحكم على الرجل فيبقى في كتاب « المجروحين » وصاحب معضلات ؛ وهذا خلاف
زيادة تحريف لفظة « فينادي بصوت » إلى « فينادي بصوته » ونحوها مما اقترفه الأشقر فتأمل أيها
المتعصب المسكين !! في ذلك جيداً !! عجل الله بشفائك أنت وشيخك المتناقض !! من هذا الداء العضال
الذي أصابكما في كل عرق ومفصل والذي ذكره شيخك في مقدّمته الجديدة « لضعيفته الأولى » ص
(٣٧) آخر كلمة في السطر رقم (١٣) !! والله الموفق والمهدي !!

وليعلم هؤلاء جميعاً بأن الباطل زاهق في كل مكان ؛ والحق لا يعدم نصيراً في كل زمان ؛ وأن نصير
الباطل صريع مخذول !! وعدو الحق المتناقض المتعصب المتمسك هالك مرذول !! فعلى المرء أن يقوم
بواجهه في كل وقت والنجاح إلى الله سبحانه وليس بيد العبيد ؛ والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

رد دعوى الإنصاف

وبيان ما فيها من الكذب والإجحاف

﴿ هدم كلام عصام هادي في محاولة دفاعه عن الألباني ﴾

بقلم

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني

عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المبدى المعيد ، ذي العرش المجيد ، والبطش الشديد ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صفوة الخلق الهادي الرشيد ، وعلى آله المؤيدين بالإعانة والتسديد ، ورضي الله عن صحابته المتقين وكل مؤمن جاء بالتوحيد .

أما بعد :

فقد قال الله تعالى في كتابه العزيز ﴿ وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعاً ، أو تكون لك جنة من نخيل وعنب تفجر الأنهار خلالها تفجيراً ، أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفاً أو تأتي باله والملائكة قبلاً ، أو يكون لك بيت من زخرف أو ترقى في السماء ولن نؤمن لرقيك حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه قل سبحان ربي هل كنت إلا بشراً رسولاً ، وما منع الناس أن يؤمنوا إذا جاءهم الهدى إلا أن قالوا أبعث الله بشراً رسولاً ، قل لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئنين لنزلنا عليهم من السماء ملكاً رسولاً ، قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم إنه كان بعباده خبيراً بصيراً ، ومن يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد لهم أولياء من دونه ونحشرهم يوم القيامة على وجوههم عمياً وبكماً وصماً ماواهم جهنم كلما خبت زدناهم سعيراً ﴾ الإسراء : ٩٠-٩٧ .

اعلموا أن الله تعالى ذكر في كتابه العزيز نوعاً عنيداً من الناس لجوجاً في الباطل مغرقاً في الضلال وهم بلا شك موجودون في كل عصر ومصر ، لا يريدون الهدى ولا يتبعون الحق إذا عرفوه ، وإنما همهم وغايتهم كالتمسلفين في هذا الزمان أن يأخذوا الدراهم التي تدفع لهم وتأنيهم من هنا وهناك على شكل مرئيات أو مكافآت لتكون دافعاً لهم ومحركاً في نصرة المذهب الباطل الذي يروجون له !!!

ونحن على تمام اليقين والتأكد من أن الأفراد الذين يدعونهم للكتابة من جملة المقلدين المتعصبين الجهلاء وهم لا يريدون الإقرار بالحق ولا معرفته بل ولا اتباعه وإنما غاية قصدهم التعصب المقيت المُردي لأرباب نحلتهم والانتصار له لقاء دربهات معدودة مع الحقد والحسد البغيض !!

ومن جملة من دفعهم للكتابة مع أنهم من البسطاء الذين يتمتعون بضحالة علمية فذة !! الأخ عصام هادي الذي نسأل الله تعالى أن يهديه وأن يلهمه ترك التعصب والحمية الجاهلية والتفكر في حقيقة أمر هذه الطائفة التي يحاول بكل فشل مذهل الدفاع عنها بجميع أوجه الباطل والعناد المزري بصاحبه !! ونقول له لن يلتفت العقلاء لما تقول أو تكذب أو يملى عليك بعد ظهور الطامات والبلبات والتدليسات والتخبطات والتحريفات والتناقضات في مذهب أهل النحلة التي تنتمي لها وخاصة

لابن تيمية الحراني !! والشيخ الألباني المتناقض !! الذي ظهر جلياً للعالم اليوم من كتاب التناقضات وغيره مبلغ هويه في درك الجهالة !! حتى أنه أتنا شاب كثر من طلبة العلم من نجد وغيرها أقرّوا بذلك أو على الأقل وافقونا في ذلك وقد أقرّوا بذلك لأنهم يبحثون عن الحق ويريدون بيانه وإظهاره والحمد لله رب العالمين !!

وهذا كله مصداق لقول سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تزال طائفة من أممي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله... » إلا أن العصبية الخرقاء والتعصب الأعمى المهلك لصاحبه و (لحاله !!) أدى أن يقول ما يقوله المبرسمون أو من يحلم أحلام اليقظة !! فمما هذى به في مقدمة تعقيباته الفذة !! عبارات تدلّ على سخافة مقصده ومكابرته في بطر الحق وغمط الناس الذين هم فوقه بكرات ومرات فمن أمثلة ذلك قوله : « إن الذي دفعني لكتابة هذه الرسالة هو رجل يبدو أنه فاجأه خاطر قال له أنت من العلماء .. » إلى آخر هراء الممجوج الذي لا معنى له !!

ونسي المسكين شيخه المتناقض !! وسبابه وشتمه للعلماء فكان كما قيل : رميتي بدائها وانسلت !! أو أنه يرى أن السب والشتم جائز للمتناقض !! وأهل ملته ونحلته !! محرّم على غيرهم !! بل من عجب تحبّطاته وجنّفه عن الحق أنه ترك القضية الكلية وهي تناقضات وتحبّطات شيخه المتناقض !! وأخذ يحاول متخبّطاً في كشف ما يدّعيه من بيان تدليس وبتر الكلام الذي يقوم به خصمه !! ونسي المسكين أن أولى الناس الذين يجب عليه أن يكشف تدليسهم هو شيخه الذي يدلس ويملّس !! ويبتز ويخدع !! وسأذكر له بعض ذلك قائلاً له :

(ابدأ بالأقرب فالأقرب وابدأ بمن يليك) كما جاء معنى هذا في الحديث الصحيح !! وإنني أبدأ بتنفيذ التعقب الثامن ونقده لكثرة ما ورد له فيه من تحبّط ومغالطات ثم أعود فأفند تعقيباته التي زعم أنه تعقبني فيها واحداً واحداً من الأول فأقول والله تعالى التوفيق :

نقد التعقب الثامن وتنفيذه

قال الكاتب — الذي يقلّد أشياخه دون بصيرة — ص (٤٦) في التعقب الثامن الذي يتخيله !! ما نصه : « وبهذا — أخي المنصف — تعلم كذب السقاف وتدليسه وإيهامه بأن مسلماً تفرّد به » اهـ يعني حديث الجارية بلفظ « أين الله » !!

وأقول له : هداك الله يا عصام !! لم يدّع السقاف بأن الحديث تفرّد به مسلم في صحيحه كما زعمت البتة !! ولا وجدنا في الصحيفة التي عزوت لها من « دفع شبه التشبيه » ما ذكرت ساحك الله !!

وإنما وجدنا حسب ما ذكرت في رسالتك الغراء « إعلام أهل الإنصاف » ص (٤٣) :
 أن الحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى هو الذي قال : « روى مسلم
 في أفرادهِ » !! وعلّقنا على ذلك بقولنا هناك ص (١٨٦) :

« أي في صحيحهِ (٣٨٢/١ برقم ٥٣٧) دون البخاري » اه !!
 فالظاهر يا أخي أن التعصّب والعصبية في الدفاع عن شيوْخك أو مشيوَخائك وأهل نخلتك جعلاك
 تكتب وترد قبل أن تفهم الموضوع وتدرّكه تمام الإدراك للأسف الشديد !!!
 وأعجب من ذلك أنك تتهمنا بأننا نكذب وتدّلس ونوهم !! وليس كذلك قطعاً كما بيّناه لك !!
 فقد بيّنا لك بكل وضوح (بارك الله فيك !!) بأن الحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى هو الذي قال
 بأن قصة الجارية من أفراد مسلم فلا أدري كيف تخبط هكذا بدون تحقيق !! فنحن أرحنا ما قد يخطر في
 أذهان بعض الناس أو ما قد يتوهمونه من ظاهر عبارة الحافظ ابن الجوزي ، فبيّنا معنى قولهِ « من
 أفراد مسلم » فقلنا : أي رواه مسلم دون البخاري .

فإذا تبين لك هذا بوضوح تام فهل ستُعَلِّمُ أهل الإنصاف بخطئك وتعديك علينا بالباطل أم ستبقى
 مُصراً متعصباً أيها الألعلي !!!

فأين الكذب والتدليس والتمويه الذي تزعمه !!!
 والحق الذي لا مناص منه أنك أيها الأخ الكاتب هداك الله تعالى وقعت فيما وصفتنا به وبرأنا الله
 منه !! والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات !!

والظاهر أنك تحب تسويد الورق فيما لا فائدة ولا قيمة له من التعصبات والانتهايات الفارغة
 وتعنونها بأنها رد على السقاف لتخدع بعض صغار المتسلفين الذين لا يميزون بين الغث والسمين !!
 وترضى خالك الذي يدفعك هو وزمرته إلى إشفاء غيظ قلوبهم !!

وعلى كل حال ينبغي لك أن تعلم أن بهرَ حَكْم ما عاد ينطلي على الناس بعد أن كشفنا حقيقتكم
 خير كشف !! ولا نزال مستمرين على ذلك لأنه واجب شرعي نؤجر عليه بفضل الله تعالى !! ونحن لما
 نُصَدِّرونه وتولّفونه وتزخرّفونه ولكم لبالمرصاد !!!!!!!

واعلم أيها الألعلي أنك قلت في هذا التعقب عن قصة الجارية بلفظ « أين الله » ص (٤٥-٤٦) :
 (بل رواه مَنْ هو أجل منهم فقد رواه وبلقطة » أين الله » .. والبيهقي في الأسماء والصفات (٤٢١)
 رصّحه أيضاً ...) اه !!!

وقد وقعت أيها الراد الشاطر فيما تنعاه علينا زوراً : وذلك لأن الإمام الحافظ البيهقي لم يصحح
 قصة الجارية بل ضعفها بالاضطراب في كتابهِ « الأسماء والصفات » في الصفحة التي ذكرت أنت رقمها

وهي ص (٤٢١) !!!!

فاعلم أيها الأخ الكاتب المسكين ! أن البيهقي صحح حديث معاوية بن الحكم المكون من عدة مواضع منها قصة الجارية ثم استثنى قصة الجارية فضعفها ونفى وجودها في صحيح مسلم ^(١٣٦) حيث قال الإمام البيهقي هناك عن حديث معاوية بن الحكم :

« وهذا صحيح قد أخرجه مسلم مقطوعاً من حديث الأوزاعي وحجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير دون قصة الجارية وأظنه إنما تركها من الحديث لاختلاف الرواة في لفظه ، وقد ذكرت في كتاب الظهار من السنن مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث » اهـ !!!

فمن الذي يكذب ويدّلس ويوهم الآن أيها الأخ الكاتب الناشئ !!؟
فإما أن تكون كذلك وإما أنك مقلّد تنقل من كتب أشياخك ومشيوخائك دون فهم ولا معرفة وأحلاهما مر أو حنظل ... !!

وانظر إلى نفسك كيف تتكلم كالسكران فتارة تقول بأنني قلتُ عن حديث الجارية تفرد به مسلم والقاتل بذلك في الحقيقة ابن الجوزي ، بل قال ابن الجوزي بالضبط :
« هو من أفراد مسلم » أي لم يروه البخاري !!! وتارة تقول بأن البيهقي صحح قصة الجارية بلفظ « أين الله » والبيهقي في الحقيقة قد ضعفها !! فهل هكذا يكون عقل من أراد أن يكتب ويرد !!؟ والواجب عليك الآن أن تعلم أهل الإنصاف بحقيقة حالك !!!!

وأقول لك : لا بد أن أشياخك قرأوا كتابك قبل طبعه عندما عرضته عليهم فإما أنهم يجهلون أن البيهقي قد ضعفه ونفى وجوده في صحيح مسلم ! وإما أنهم أرادوا بك شراً إذ تركوك هم وحالك !! تكتب بجهل وهم يعرفون الصواب لتقع في الخطأ ويصديقك خصمك فتصبح ضحكة في الوجود ونكتة بين الناس !! الذين سيكشفون خطأك وعدم أهليتك أنت وصاحب الإنشائيات الفارغة التي هي كفارح البندق خلية من المعنى ولكنها تفرقع !!!!

واعلم إن لم تكن تعلم أنهم — الذين عرضت عليهم الكتاب — لا يحبّون الظهور إلا لأنفسهم وهم دارت بينهم إحـن ومن فتذكر هذا ولا تنسه !!

فهل ستعلم أهل الإنصاف بخطأك الآن أيها الأملعي أم ستبقى مصراً على خطئك !!؟
ثم اعلم أن من جملة أخطائك الفادحة في هذا التعقب — الثامن — أنك زعمت بأن الرواية التي فيها قصة الجارية بلفظ « أتشهدين أن لا إله إلا الله » قصة أخرى غير قصة معاوية بن الحكم !!!!

(١٣٦) ونحن الآن هنا لا نبحت هل هو في صحيح مسلم أم لا فإياك أن تدبر البحث إلى نقطة أخرى تهرباً وتفلتاً !!

وأقول لك أيها الألمي : لقد أخطأت جداً لأنك مقلدٌ جلد !! ولأنك تسمع ما يملئ عليك
المفلسون فتمتثل له دون بحث أو تحقيق !!!! فليس ما قلته صحيحاً البتة !!!
وذلك لأن راوي الحديث عطاء — الذي رواه عن معاوية بن الحكم — رواه في مصنف الخافظ عبد
الرزاق (١٧٥/٩) — كما جاء بسند صحيح عنه — بلفظ :

[إن رجلاً كانت له جارية في غنم ترعاها وكانت شاة صفى ، يعني غزيرة في غنمه تلك ، فأراد أن
يعطيها نبي الله فحاء السبع فانتزع ضرعها فغضب الرجل فصك وجهه جاريتته فحاء نبي الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فذكر ذلك له ، وذكر أنها كانت عليه رقبة مؤمنة وافية قد هم أن يجعلها إياها حين صكها ،
 فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « إيتني بها » فسأها النبي صلى الله عليه وآله وسلم :
 « أتشهدين أن لا إله إلا الله » الحديث .

ولا يشك عاقل عارف بهذه الصناعة متبصر في رواية عطاء لهذا الحديث حيث روي عنه هذا
الحديث بلفظ « أين الله » وتارة أخرى بلفظ « أتشهدين أن لا إله إلا الله » أن القصة واحدة بلا شك
ولا ريب !!! لكنه قصوركم في التتبع والبحث !!

وعلى كل حال فرسالتنا « تنقيح الفهوم العالية بما ثبت وما لم يثبت في حديث الجارية » هي من
أقوى وأوضح ما كتب في هذا الموضوع فعليك بمراجعتها والاستفادة منها قبل أن تكتب فيما لا تحسنه
وليس من ورائه إلا الإنشاءيات الفارغة !!!!

واعلم يرحمك الله تعالى بأن الناس صاروا الآن والحمد لله وحده في مستوى من الوعي والإدراك لا
يستطيع عنده الألباني ولا شيعته المتعصبون المفتونون به أن يخدعوه ويلبسوا عليهم مهما ادّعوا زوراً
وكذباً ليسزوا عورتهم بأن فينا الأوصاف النازلة التي هي في الحقيقة أوصافهم لا غير !!! فافهم هذا أنت
وأصحابك جيداً !!!

وبعد هذا كله يتبين إذن بطلان وفساد قولك في آخر هذا التعقب — الثامن — ص (٤٧) :

« فشتان بين اللفظين والقصتين فالله المستعان على أهل الزيغ والبهتان » اهـ !!!

وأقول لك أيضاً : نعم ! الله المستعان على المتسلفين أهل الزيغ والبهتان !!! وقد تبين لك بهذا
التحقيق من هم حقاً وصدقاً !! وأن استعانتك بالله عليهم لن تقلب باطلك حقاً ولا الحق الذي ذكره
خصومك باطلاً !! ولن ينخدع بهذه الزخارف الكلامية التي تنشئونها الناس بعد اليوم بعد أن عرفوا
حقيقتكم وحقيقة دعوتكم !!! وأضف على هذا سرقات مشايخك العلمية التي صار أمرها مكشوفاً هنا
وهناك حتى في أقصى المعمورة !!!

كما أنه قد انصرم زمان خالك الشاعر !!! الذي طالما ألّف القصائد وأنشأ المذائح للطواغيت وقبل

أيدي أصحاب الثروة ليعطف قلوبهم ويحلب حنانهم لينعموا عليه بسيارة فارهة أو أثاث مسكن أو بناء دار !!! وقد كتب الناس ذلك في الجرائد !! حتى صار المسجد الذي يوم فيه خالك المبارك !!! يصيح ويشتكي من كثرة أكل إمامه أموال الناس بالباطل !!! ومن كثرة ما يتسول ويستجدي منهم !!!! وهكذا فلتكن السلفية !!!

وآن لنا أن نقول لك :

لقد هزك حتى بدا من هزالها كلاًها وحتى سامها كل مفلس

وأنت ترى بكل جلاء ووضوح على من ينطبق هذا البيت جيداً !!! فاستعمالك له في خصومك باطل عند جميع العقلاء !!! فأنبهي الله كذبك وقطع بهتانك !!!!

نقد التعقب الأول وتنفيده

ذكر الكاتب المتعقب المسكين !! ص (١٥-٢٢) من كتابه المتهافت !! ما ملخصه أننا انتقدنا على الألباني في « إبطال التصحيح الواهن لحديث العاجن » أنه وقع له وهم في تخريج حديث جابر في النهي عن تخصيص القبور والقعود عليها في كتابه « تحذير الساجد من اتخاذ القبور والمساجد » ، واعترف الكاتب المسكين أن ذلك كان خطأ من الألباني في الطبعة الأولى ثم أصلح ذلك في الطبعة الثانية واعتبر ذلك خطأ مطبعياً (١) مع أن الواقع في ذلك أنه خطأ طببعي لا مطبعي !! فأبرق وأرعد ولف ودار قائلاً إنه كان من الواجب علينا الرجوع إلى الطبعة الرابعة لا الأولى !! واعترف بصدق قولنا وخطأ شيخه لكنه حاول التدليس والتليس فقال معترفاً ص (١٧) : « وقد استغل السقاف هذا الخطأ المطبعي القديم في الطبعة الأولى » الخ هرائه .

ونقول له مجيبين : لم نستغل هذا بل نجيك بما ينسف كلامك ويرده عليك وهو أنك اعترفت بخطأ شيخك أولاً وعلى هذا نكون نحن المصيبين !!

وثانياً : أننا لما كتبنا « رد التصحيح الواهن » كانت بين أيدينا نسخة الطبعة الأولى ، ولما كتبنا « تناقضات الألباني الواضحات » كانت بين أيدينا نسخة الطبعة الرابعة أو غيرها ، وقد اعترفت وأقررت بلسانك وقلمك بأن الألباني كان مخطئاً في الطبعة الأولى فهذا اعتراف بالخطأ الذي وقعت به !! فالذي وقع في الخطأ الذي تحاول الآن أن تسوِّغه بأنه خطأ مطبعي لست أنا إنما هو شيخك المتناقض أيها الشاطر فنب إلى رشدك والله يهديك !!

وبمثل ما اتهمتي به وقع شيخك المتناقض !! ولكن للأسف دائماً تعذرون أنفسكم ولا تعذرون

غيركم !! لشدة التقليد الأعمى والتعصب الذي تتمتعون به !! وإليك بيان ذلك :

عاب شيخك - الألباني المتناقض !! - في صحيحته (٦٠٦/٥) على الشيخ عبد الفتاح (أبو) غدة في تخريج حديث « إن من المؤمنين من يلين لي قلبه » حيث قال - الشيخ عبد الفتاح - كما يزعم الألباني عنه ما نصه :

« لم أقف عليه فيما رجعت إليه من المراجع الحديثية فإله أعلم بثبوتها » اهـ

فتعقبه الألباني بقوله : « قلت : لو رجعت إلى المسند لوجده ، بل لو رجعت إلى ما هو أقرب منالأ منه لوقف عليه ، فقد أورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٧٦/١٠ » انتهى .

وأقول : هذا افتراء وتدليس من الألباني !! فبين يدي الطبعة الرابعة من « رسالة المسترشدين » المطبوعة سنة ١٤٠٢ هـ أي قبل طبع كتاب الألباني ذاك بأكثر من عشر سنين تقريباً ولم يقل ما ذكره الألباني^(١٣٧) بل قال الشيخ عبد الفتاح هناك في تخريج الحديث :

« رواه الإمام أحمد في مسنده ٢٦٧/٥ في مسند أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه ، وذكره الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٢٧٦/١٠ » اهـ .

وإنما قال الشيخ عبد الفتاح ما نقله الألباني تدليساً عنه في الحديث الذي بعده !!!!!

فمن هو المدلس الكذاب الآن يا عصام هادي ؟! السقاف الذي تغري عليه باللف والدوران أم شيخك المتناقض !!؟

أسأل الله تعالى أن يهديك وأن تثوب إلى رشذك !! وبذلك أستطيع أن أقول لك لقد انهدم تعقبك الأول عليّ !! وعلى نفسها وقومها جنت براقش !! والحمد لله رب العالمين !!

وأما قولك هناك في هذا التعقب ص (٢٠) : بأنني حذف كلمة « رحمهم الله » من كلام الألباني المتخاطب !! وأضفت كلمة « هو » على قول الألباني « متفق عليه » حيث قلتُ : « وهو متفق عليه » فتعقب واستدراك تضحك منه الشكالي أيها الغارق في التعصب المقيت !!

فهل هذا أيها المسكين مما يقدم أو يؤخر في قلب المعاني !!؟ وأستعجب منك كيف ترى ذلك كذباً وتخريفاً ولا ترى ما فعله الأشقر الذي تدافع عنه بالباطل

(١٣٧) هو قوله هناك : « أقول من المعروف لكل من شتم العلم أن الذي يريد أن يرد على نقطة في كتاب مطبوع قديماً لا بد أن ينظر في آخر طبعة للكتاب وعلى ضوئها تكون المحاكمة والمناقشة ، أما أن يأتي إلى طبعة سابقة زاد المؤلف عليها وأصلح بعض أخطائها وبخاكمه متجاهلاً الطبعة الجديدة فهو مرفوض .. » الخ هرائه وسنحاكمه بمقتضى قاعدته هسده في تعقب الثالث إن شاء الله تعالى .

حيث زاد كلمة « بيده » في حديث الصحيحين وكذب على البخاري ومسلم !! وحرف لفظه « بصوت » في حديث آخر للبخاري فجعلها « بصوته » لينتم له قلب المعنى في كل من التحريفين ولينته له مراده من تأييد عقيدة التشبيه والتجسيم التي تدافع عنها ولو بالكذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم!!!!!!

أم أن ذلك جازر لكم محرم على غيركم ؟! مع أنني لم أرتكب البتة ما يعد تحريفاً أو كذباً عند جميع العقلاء !! فتبين أن كلامك المتقدم وما قلته أيضاً ص (٢١-٢٢) ذهب أدراج الرياح لكونه لا محل له من الإعراب !! وهو منقلب عليك وعلى من تدافع عنهم !! فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات !!

نقد التعقب الثاني وتفنيده

زعم الكاتب المتشدد هذه الله تعالى في تعقبه الثاني ص (٢٣) وما بعدها بأننا بترنا ومسحنا كلام الحافظ ابن عبد البر عندما نقلناه من التمهيد (٧/١) وقال بأنني حذف ما لا يناسبني منه وذكرت ما يوافق هواي وأن كلام ابن عبد البر الذي حذفته ناقض لأس كلامي !!

وأقول : بأن هذا تعقب ساقط باطل !! وذلك لأن المراد والمقصود في ذلك الموضوع في مقدمة « دفع الشبه » هو إثبات بطلان ادعاء المتسلفين الذي يقولون فيه بأن خير الأحاد يفيد العلم عند السلف وأئمة المحدثين فذكرنا أن ابن عبد البر يقول بأن أكثر أهل العلم منهم يقولون بأنه يوجب العمل دون العلم !! ثم ذكرنا رأي الحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى وهو قوله هناك ص (٨) :

« الذي نقول به إنه يوجب العمل دون العلم كشهادة الشاهدين والأربعة سواء وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر » اهـ ما أردت نقله وهذا الكلام صريح من الحافظ ابن عبد البر في هدم كلام المتسلفين من أسسه وهو قولهم بأنه يفيد العلم !!!!

وقول ابن عبد البر بعد ذلك مباشرة :

« وكلهم يدين بخير الواحد العدل في الاعتقادات ويعادي ويوالي عليها ويجعلها شريعاً ودينياً في معتقده على ذلك جماعة أهل السنة ولهم في الأحكام ما ذكرنا وبالله التوفيق » اهـ .

وأقول : قوله « ويجعلها شريعاً ودينياً في معتقده » أي في معتقاداته العملية وهي الفقهيات وقد أكد ذلك بقوله « ولهم في الأحكام ما ذكرنا » أي في الأحكام الفقهية دون الاعتقادات ، ولأنه قال قبل ذلك بصحيفة فيما نقلناه عنه « ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شهد به على الله وقطع العذر بمحجته قطعاً ولا خلاف عليه » وإن لم يقل الكاتب بهذا البيان الواضح أوجب أن يتأمل جميع الكلام الذي قبله في تلك

الصفحة والتي قبلها وأوجب أن يتناقض الحافظ ابن عبد البر مع نفس عبارته وكلامه ذلك قبل سطرين حيث قال (الذي نقول به : إنه يوجب العمل دون العلم) !!

والذي منعنا من ذكرها ولا نقول من حذفها وبترها كما اتهمنا هذا الكاتب المسكين^(١٣٨) هو ما قد يتوهمه القارئ من التناقض في كلام ابن عبد البر كما توهمه هذا المتسلف المقلد !!
والذي يؤكد هذا الذي قررناه عن الحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى أنه قال بعدما ذكرناه عنه - بالتقرير المتقدم في الجزء الأول من التمهيد - في الأجزاء التي بعده في مواضع عديدة أن خير الأحاد لا يقطع به وفي بعض تلك العبارات ذكر مسائل العقيدة والصفات من ذلك قوله مثلاً في الجزء (١٧/٧) :
« فإله أعلم بما أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله : « في السماء » إن كان قاله ، فإن أخبار الأحاد لا يقطع عليها » اهـ
وقال في الجزء (٢٨٥/٩) :

(١٣٨) والحذف والبر إنما يكون كما يصنع شيخه المتناقض !! « بين يأتي لكلمة يُغَيَّرُ حَذْفُهَا المعنى وتكون غالباً في وسط الكلام فيحذفها ليقب المعنى ولم يقع ذلك لنا البتة !! بل الكلام الذي لم نذكره لأنه موهوم لمن لم يكن من أهل هذه الصناعة لا يُقَدَّم ولا يؤخر كما تبين لكم ! وستبين بعد قليل أيضاً أكثر من ذلك إن شاء الله تعالى ، وكلمة « كثير » الذي زعم أنني حذفها لا تُقَدَّم ولا تؤخر ولن يستفيد من غارته هذه بشيء حيث لن يخرج بأي طائل !! وقد سقطت في الطباعة كما يحصل أحياناً ! ولا أقول كثيراً على أنها لا تضر ولا تنفع في الواقع طالما أن الحافظ ابن عبد البر يقول إن أكثر أهل العلم يقولون بأن خير الواحد يفيد الظن دون العلم !!

وليعلم هذا الكاتب المسكين بأن الذي يحذف ويبرز ليقب الحق باطلاً وباطلاً حقاً هو شيخه الألباني الذي أراد أن يضعف حديثاً فيه نص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإباحة الذهب المخلق على النساء وفي سنده « محمد بن عمارة » الذي قال فيه أبو حاتم « صالح الحديث ليس بذاك القوي » وهذا يفيد تحسين حديثه فقال المتناقض : قال أبو حاتم « ليس بذاك القوي » وهذه العبارة وحدها تفيد تضعيفه !! وقد اقترَف هذا المتناقض !! المتحايط !! هذا الكذب والبر والتدليس ليتيم له تحقيق هواه الذي يصادم الشريعة الغراء فقلب المعنى في سبيل ذلك !! فهذا الذي يبرز ويحذف أيها الفهمان !! وليس من حذف كما تزعم كلمة (هو) فقال : « متفق عليه » بدل أن يقول « وهو متفق عليه » وستنحذك طلبة العلم نكتة من النكت في المجالس والدروس بعد أن صرت ضحكة بين الملأ !! فأنهى الله كذبك وقطع بهتانك !!

كما ينبغي أن تُرْجَع وتُرْجَع الناس إلى كتاب « تناقضات الألباني الواضحات » الجزء الأول ص (٢٤-٢٧) لئرى وتُرى الناس الأمثلة التي ذكرناها في تحريفات شيخك وبتره للنصوص !! ولتعلم أننا إن سقطت منا عند الطبع كلمة في جملة لا تؤثر في المعنى فشيوخك المتناقض !! أسقط أسطراً قصداً من فقرات نقلها عن العلماء ليتيم له قلب الحق باطلاً وباطلاً حقاً !! ومثال هذا ما بتره وحذفه من كلام ابن حجر فكذب عليه !! انظر « التناقضات » (٢٥/١) !! والله في خلقه شلون !! هم الذي يكشف ما يفعله المحرفون !! لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون !!

« والذي أقول به في هذا الباب تسليم الأمر إلى الله عز وجل وترك القطع على الله بالشوم في شيء ، لأن أخبار الآحاد لا يقطع على عينها وإنما توجب العمل فقط » اهـ .

فتدبر وتأمل لعلك تستيقظ أيها الراد المتحذلق عافاك الله تعالى !!

وبذلك بطل تمويهك أيها المتحذلق وأنهى الله كذبك وقطع بهتانك علينا !!

وأما ما سودته من ورقات سميتها « الكشف المعبر » فقد رددنا عليه قديماً ليلة نشرك له حينما أصبحتم تبيعونه هنا وهناك فتفاجأتم بردنا الذي أسميناه « الرد المبكر على الكشف المعبر » فعسى أن تنفع « كشفك المعبر » وتشرب ماءه العكر لتشفى مما أنت فيه !! ونسأل الله تعالى لك العافية !!

فحق لنا أن نقلب عليك ما ذكرته لنا في كتابك ص (٢٦) لتعلم أهل الإنصاف بتفاهة تعقباتك وهو :

تذكيرك - إلزاماً - بقول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون ﴾ مع التذكير بحديث ذاك الذي يدور في النار كما يدور الحمار برحاه !!
ألا ينطبق على من يفعل هذا قول الله تعالى في اليهود ﴿ يحرفون الكلم عن مواضعه ﴾ وألا يعتبر هذا كذباً على الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى !!؟ فماذا يسمى هذا الفعل في نظر علماء المسلمين أهو الرضع أم الدس؟! (١٣٩) أم ماذا؟! وهل يعتبر فاعل مثل هذا من العلماء الأئمة

(١٣٩) لا نحاول أيها المقلد الجلد أن تقلد حتى خصومك في عباراتهم فما أثبتناه على شيخكم المتناقض لن تستطيعوا أن تفلتوا منه أبداً !! وبدل أن تحيروا عنه !! ذهبتم لسخافة عقولكم ولجهلكم وإصراركم تبحثون عن أخطاء لنا أخطأتم فيها أيضاً !! إذ لم تحسبوا نقد الحق بباطلكم وترهاتكم !! ولو كنتم تتمتعون بمسكة من عقل لاعترفتم بخطأ شيخكم وصرحتهم بأننا أصبنا على الأقل في معظم ما قلناه من التناقضات الواضحات التي سزروا منها أعداداً وأشكالاً وألواناً !! ونحن لا ندعي العصمة لأنفسنا كما بينا في مقدمة الجزء الثاني من « التناقضات الواضحات » ص (٩-١١) !! خلافاً لذلك المتناقض !! الذي هدمنا له عصمته التي يزعمها وجعلناه يراجع عن بعض خطئه مرغماً ولا يزال مصراً على أكثره !! ومن تراجع قوله في مقدمة ضعيفته الأولى الطبعة الجديدة ص (٤) ما نصه :

« وعليه فلا يستغربن القارئ الكريم تراجعني عن بعض الآراء والأحكام التي يرى بعضها في هذا المجلد » وحاول أن يبين بأننا لم نكن السبب في تراجعنا فقال المتناقض المسكين الذي انكشفت حقيقته بعد أسطر : « وينتقدني لذلك بعض الجبهة الأغرار كذلك السقاف هداة الله » اهـ !!! وقد كنت قلت في « التناقضات » ص (٩-١١) ما ملخصه :

فمن الخطأ بمكان أن يترك الألباني الإجابة عن هذه الأخطاء والتناقضات الفادحة التي شحنت وامتألت بها كتبه التي يدعي بأنها محققة ومغربة فيظهر تناسيها أو يحاول أن ينسيها من حوله - كهذا الغلام المتعقب - أو من لا يزال ينق به فيتشاغل ببيان أخطاء لي ويترك الإجابة وتفسير هذه التناقضات الفادحة الظاهرة !! وما نقوله هو نسأل الله تعالى لإخلاص في النية

الذين يجوز الرجوع إلى كتبهم وتدريسها لأبناء المسلمين !!! نسأل الله تعالى أن يصححوا أهل العلم لمثل هؤلاء !! يا عصام !!

« وهل هذه هي أمانة طالب العلم التي ينبغي أن يتحلى بها ليكون نزيهاً في بحثه !!! وهل يجوز لطالب العلم الباحث أن يطوي ما يخالفه ونشر ما يوافقه !!! »

فعسى أن تستيقظ يا عصام من سباتك لكلا تصبح ضحكة في الوجود يتندر بسخافاتك طلاب العلم !! وإننا لك لبالمرصاد !!!

واما قولك الفارط ص (٢٦) من كتابك الأغر !! :

« لا أجد تعليقاً على هذا الفعل الشنيع أجمل من قول السقاف نفسه وإن شئت سمّه رد السقاف على السقاف.... » الخ هرائك فقد أبطلناه لك كلمة كلمة كما رأيت لأنك لم تأت بما يثبت ذلك علمياً !! ونزيدك على ذلك أننا سنوضح لك أيها المسكين أنك ورثت التناقض عن شيخك !! الذي كتبنا فيه « رد الألباني على الألباني » وتحاول بكل فشل أن تقلدنا في ذلك !! فسيبين لك في تفنيد التعقب الثالث بكل بساطة « رد عصام هادي على عصام هادي » إن شاء الله تعالى فادعُ الله لنا بالتوفيق والإعانة !!! وإليك ذلك :

نقد التعقب الثالث وتفنيده

(رد عصام هادي على عصام هادي)

حاول الكاتب المسكين أن ينتقد علينا في تعقبه الثالث ما جاء في الطبعة الأولى والثانية من الجزء الأول من « تناقضات الألباني الواضحات » إيراد أرقام أحاديث في ابن ماجه وقع الخطأ فيها كما وقع الخطأ للألباني في أرقام أحاديث ضعفها في رياض الصالحين (طبع المكتب الإسلامي الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ) ص (ب — ج) وأخطأ في أرقامها أيضاً !! فحذفناها من الطبعة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة

والقول والعمل وأن لا يجعلنا ممن يدافعون عن أخطائهم بالباطل أو يجادلون عن غلطاتهم ليثبتوا البراءة والسلامة من الخطأ أنفسهم فلا يعترفون بفداحة تناقضهم !!

ودلالة الالتزام لا يستعين بها هنا في مثل هذه الحالة إلا شخص لا معرفة له بالعلوم ولم يقول أحد في آداب البحث ساطرة على هذه الطريقة المرجاء !!

والسابعة والثامنة والتاسعة كما اعترف بذلك كاتبنا المتمسلف المسكين^(١٤٠) وإننا لن نعتب أنفسنا مع في بيان كشف أغلوطاته طالما أنه اعترف بأن ذلك الخطأ المزعوم محذوف من آخر طبعة ولم يؤثر على كتاب التناقضات أدنى تأثير والحمد لله تعالى ولم تنقص صفحاته ولا صفحة واحدة فلم يستطيعوا نقص البيان الذي أسنانه !!! وينبغي لنا الآن أن ننقل لكم صريح قول عصام هادي بأن اعتراضه هذا مرفوض من أصله وأنه ما شتم رائحة العلم بعد كما قرر هو نفسه ذلك في نفس كتابه الذي يتعقبناه فيه مما يجعله مهدوماً على رأسه وذلك قبل (٩) صفحات أي صفحة (٢١) حيث قال ما نصه :

« أقول : من المعروف لكل من شتم العلم أن الذي يريد أن يرُدَّ على نقطة في كتاب مطبوع قديماً لا بد أن ينظر في آخر طبعة للكتاب وعلى ضونها تكون المحاكمة والمناقشة أما أن يأتي إلى طبعة سابقة زاد المؤلف عليها وأصلح بعض أخطائها ويحاكمه متجاهلاً الطبعة الجديدة فهو مرفوض » اهـ وعلى نفسها جنت براقش الألبانية !!!! أنهى الله تعالى كذبها !!!

نقد التعقب الرابع وتفنيده

أورد الكاتب المنتقد !! في تعقبه الرابع ما أوردهنا في مقدمة « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ص (٢٣) من كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في « فتح الباري » (٣٩٠/١٣) من قوله ما مختصره : إن التفويض كان مذهب السلف الصالح في الصفات .

فاعترض الكاتب علينا واتهمنا زوراً وبهتاناً ليسود الورق فيما لا فائدة فيه من فارغ الكلام بأننا

(١٤٥) حيث قال ما نصه في نفس التعقب : « تنبيه : وقد أشار شيخنا علي الحلبي إلى هذه الأحاديث في الأنوار الكاشفة ص (٤٤) ولما رأى السقاف نفسه قد وقع في الفخ الذي نصبه هو بنفسه اضطر إلى حذفها من الطبعة الجديدة (الطبعة المكتوب عليها التاسعة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ...) من تناقضاته دون إشارة إلى سوء صنيعه الأول مع تناسيه ما قاله في آخر كتابه ص (١٩٢) من الطبعة نفسها : وكان عليه أن يقول كنت كتبت كذا ثم تبين لي أنني مخطأ فيه فأصلحته وجرى الله من أرشدني إلى الصواب خيراً » !!! وأقول لسك أيها المسكين : من أغرب الغرائب أنك ترجم بالغب !! وقد بنيت هذا الخيال الذي قام برأسك وبرأس الحلبي على حدس كاذب !! وذلك لأن العبارة المذكورة حذفت قبل أن يصدر شيخك الموقر كتابه « الأنوار الكاشفة » الذي رددنا عليه وأبطلنا غمويته فيه حتى صار ضحكة بين طلبة العلم وحسرة على المتمسلفين !!! فاستيقظ !!!

وبذلك ذهب قولك كله من أساسه هباء منثوراً !!!

وإذا كان لديك دليل على ما تقول وهو أن ما أبرزه شيخك كان قبل تصحيح الخطأ فأبرزه لنا أيها المسكين !!!

بقرنا كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى وزعم أن فيما بقرناه من الكلام ما هو ضد ما ذكرناه عنه !!
وهذا على عادة هذا الكاتب المتمسك في تسويد الورق فيما لا فائدة فيه ليُخَيَّلَ لنفسه ويُخَيَّلَ لبعض
غلمان المتمسكين السذج بأنه رد عليّ وأنه أمسك المماسك عليّ !! وهيهات !!

وكنتم أمتنى أن يكون في تعقباته جميعها ولو ممسكاً واحداً عليّ يرذني به من الخطأ للصواب
وسوف أشكره على ذلك إن وجد ! وأصلح ذلك المسك لو كان صواباً ولكن للأسف لم يحظ صاحبنا
بالتوفيق هنا !! ولو أنه تعقب شيخه الألباني وخدم كتبه بإزالة التناقضات والتخاطبات التي فيها لكان
أنفع له ولأهل نخلته !! ولكن الله في خلقه شؤون !! لا يسئل عما يفعل وهم يسألون !!

والتعقب الرابع لأخينا الكاتب المفضال !! فاسد باطل لأنني لما ذكرت مذهب التفويض وأنه من
مذهب السلف الصالح أي أخذ به جماعة من السلف وضعت نقاطاً عقبه إشارة واضحة كمادة المصنّفين
على أن هناك تكملة للكلام وذكرت بالتفصيل ما يدل على ذلك إذ لا حاجة لنقل كلام المؤلف في تلك
الصحيفة بأجمعه ، وإنما تم الاستدلال على أن التفويض كان مذهباً للسلف الصالح !!

وكان القصد كما ذكرت هناك الرد على ابن تيمية الحراني « بتشديد الراء وترقيقها » الذي يقول
بأن التفويض مذهب أهل البدع والإلحاد كما بينته هناك مفصلاً معزواً بحروفه !!

وقد ذكرت هناك كلام الحافظ الصريح الذي يؤكد المعنى الذي أريده لا المعنى الذي يحاول هذا
الكاتب المتمسك وأهل نخلته أن يحورّوا الموضوع بالباطل إليه !! ألا وهو قولي هناك في نفس الصحيفة :
« وقال الحافظ ابن حجر في « الفتحة » (٣٨٣/١٣) أيضاً مائلاً للتفويض :

« والصواب الإمساك عن أمثال هذه المباحث والتفويض إلى الله في جميعها والاكتفاء بالإيمان بكل ما
أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه » اهـ .

ونقلت عن الحافظ ابن دقيق العيد ما يؤكد ذلك !!

ويقول الكاتب المسكين أثناء تعقبه المهروز المهدوم « فانظر رحمك الله الفرق بين النقلين النقل
الكامل الذي نقلناه والنقل المتبثر المدلس الذي نقله من بني بيته على شفا جرف هار » !!

وأقول له : أيها المسكين المدفوع !! لقد نظرنا جيداً في النقلين فلم نَرَكَ خرجت بأي طائل ! إلا
أنك جعلت نفسك ضحكة في الوجود بين طلاب العلم !! لأنهم اكتشفوا وسيكتشفون بأنك تهول
باختلاقاتك ما لا وجود له وأنت تتخيل بأنك رددت ، فأنهى الله كذبك وقطع بهتانك !!

والسلف كانوا يفوضون كيف والمعنى كما قررنا في مقدمتنا وتعليقاتنا على « دفع شبه التشبيه »
وليس كما يزعم ابن تيمية الحراني وذيله المتناقض الكاذبين على السلف من أن السلف كانوا يفوضون
الكيف دون المعنى ، لأن هذا كلام لا وجود له في الواقع وعبارات السلف والمحدثين تخالفه وإنما اختلق

الحراني ذلك ليرْوج على البسطاء الذين يثقون بأكاذيبه ويهرجه مذهب التشبيه والتجسيم الذي يتبناه
ويدعو إليه !! وكم نقل ابن تيمية إجماعات واتفاقات للسلف على قضايا يريدوها وهي كذب لا وجود له
إلا في مخيلته لا غير !! لأن هذا الرجل لا ينظر لمذاهب السلف من جهة الواقع وإنما ينظر إليها من منظاره
المعوج وحده !!

ولا أدري ما موقف هذا الألمي ومن وراءه عند عرض عبارات السلف والمحدثين الصريحه في تفويض
الكيف والمعنى والتي منها :

١ — قول الإمام أحمد فيما رواه عنه الخلال بسند صحيح وقد سئل عن أحاديث الصفات فقال :
« نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى » اهـ أم أن الإمام أحمد ليس من السلف ؟!!!! أم أنه ليس
من المحدثين ؟!!!!

٢ — قول الإمام الترمذي في سننه (٦٩٢/٤) :
« والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفیان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن
عُيينة ووکیع وغيرهم أنهم رَووا هذه الأشياء ثم قالوا : تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال كيف
وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت ويؤمن بها ، ولا تفسر ، ولا تنوهم ،
ولا يقال كيف » اهـ !!

وهذا صريح من الحافظ الترمذي بتفويضهم للكيف والمعنى بصريح قوله ولا تفسر ، لا سيما أن
التفسير عند المتسلفين الجاهلاء غير التأويل !!! فتدبروا !!

٣ — وقول الحافظ الذهبي « سير أعلام النبلاء » في (١٠٥/٨) :
« فقولنا في ذلك وبابه : الإقرار ، والإمرار ، وتفويض معناه إلى قائله الصادق المعصوم » .

٤ — وقال الحافظ ابن دقيق العيد : كما في « الفتح » (٣٨٣/١٣) :
« نقول في الصفات المُشْكَلَّة إنها حق وصدق على المعنى الذي أراده الله ... » اهـ وهذا تفويض
صريح للمعنى لأن المعنى الذي أراده الله تعالى لا علم لنا به ولا يستطيع أي مخلوق أن يدعيه !!

وهذا مصداق قوله تعالى ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون في العلم يقولون آمنا به ﴾!!!!
٥ — وتقدم قول الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٣٩٠/١٣) حيث قال إن مذهب السلف هو
« إمرارها على ما جاءت مفوضاً معناها إلى الله » اهـ .

ونحن نود من عصام الألمي ! أن يبين لنا ماذا استفاد من الكلام الذي زعم بأننا حذفناه للتدليس غير
هذا المعنى الواضح ؟!!

وبذلك انهدم تعقبه الرابع الذي سود فيه الورق دون فائدة !! والحمد لله رب العالمين !!

نقد التعقب الخامس والسادس وتفنيدها

التعقب الخامس والتعقب السادس في الحقيقة تعقب واحد وهو اعترض أحنينا المفضال !! على حكمتنا بالوضع على حديث « رأيت ربي في أحسن صورة » !!

وتعقب الأخ المذكور فاسد باطل لأنه غير منهجي ولا علمي ، وذلك أنه يعلم بأنني صنف في بيان وضع هذا الحديث رسالة خاصة وهي مطبوعة في آخر « دفع شبه التشبيه » أسميتها بـ « أقوال الحفاظ المنشورة في بيان وضع حديث رأيت ربي في أحسن صورة » أبطلت فيها هذا الحديث سنداً ومتناً فلا حاجة لإعادة الكلام عليها لأن الأخ المفضال لم يناقشها نقطة نقطة كما تناقشه وناقش شيخه في المسائل نقطة نقطة !! وذلك لقصوره وضحالة علمه ! فإنه قد اكتفى بالتعليق على كلمات يسيرة دون أن يخوض في صلب الموضوع ويناقشنا مناقشة موضوعية ، ونحن بانتظار ذلك حتى نجيب عليه !!

ومادح نفسه المتعقب على السفاف يقرؤك السلام !!!

وقول هذا الألمي ص (٣٦) في كتابه الفذ : أن تمام الكلام يفيد خلاف ما قلته ليس صحيحاً !! فالتزمة التي أتى بها وهي قول الإمام أحمد : « هذا ليس بشيء والقول ما قال ابن جابر » تؤكد ضعف الحديث بل وضعه !! وذلك لأن ابن جابر رواه عن ابن اللجلاج عن عبد الرحمن بن عائش ، وقد قدم الحافظ ابن حجر في مقدمة ترجمته في « التهذيب » (١٨٥/٦ طبعة دار الفكر) بأنه : « يختلف في صحبته وفي إسناده حديثه » فذهبت محاولة عصام هبأ منشوراً !!!

وأما قوله ص (٣٩) بأن ابن الجوزي قال : « رواه أحمد في مسنده بإسناد حسن » فلا قيمة له لأن صحة السند أو حسنه لا تدلّ على صحة المتن أو حسنه وقد بين ذلك علماء الحديث في كتب المصطلح ، وطالما ردّد هذا الأمر الشيخ المناقض !! والمتمسلفون من وراءه !! واليوم يناقضون أنفسهم على عادتهم !! والله في خلقه شئون !!

وقد فصل الكلام في هذا الحديث الحافظ ابن حجر في غير الألفاظ الشنيعة التي يزعم هذا المتمسلف الألمي بأنني ألبسُ بها كما ذكرنا في رسالتنا المذكورة حيث قال في « النكت الظراف » (٣٨٢/٤) :

« قلت : قال محمد بن نصر المروزي في كتاب تعظيم قدر الصلاة : هذا حديث اضطرب الرواة في إسناده وليس يثبت عند أهل المعرفة » اهـ وأقره فلم يتعقبه ، بعد أن ذكر في الأصل - أعلاه - طريق أحمد التي قال عنها الحافظ ابن الجوزي بأن سندها حسن !! ولو كان هذا الكاتب المتمسلف يعرف بأن الحديث المضطرب الضعيف هو ما كانت أسانيده حسان أو صحاح لما هذى بهذا الهراء !!

لا سيما وابن الجوزي نفسه يقول في « العلل المتناهية » (٣٤/١) قبل ذلك :

« أصل هذا الحديث وطرقه مضطربة » وهذه هي خلاصة الحكم في الحديث !! لكن هذا الكاتب لا يستوعب الأمور !! فأنهى الله كذبه وقطع بهتانه !!!

نقد التعقب السابع وتفنيده

لقد بلغ الهوى والمجادلة بالباطل مبلغهما عند هذا المتسلف في التعقب السابع حيث أتى بما لا يعدُّ تعقُباً عند جميع العقلاء !!

وذلك أنه أتى على ما أوردناه في أحد تعليقاتنا على حديث النزول فقال كان الواجب علينا أن ننقل تمام كلام الحافظ ابن حبان في صفحة كاملة مما يشمل عدة مواضع مع أن كلامنا في حديث النزول خاصة فنقلنا كلام ابن حبان الذي يتعلق بحديث النزول !!

وهذا المتسلف الذي يجادل بالباطل يقول يجب أن نذكر كلام ابن حبان برمته مما يتعلّق في المسألة وغيرها !! وهذا منه غاية الجنون والطيش !! لأن قصدنا إذ ذاك تنزيه نزول الله تعالى عن الحركة ، وقد فسرناه بما جاء في الرواية الأخرى الصحيحة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أنه نزول ملك بأمره سبحانه وقد فصلنا هذا في موضعه بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع !! والمستغرب هنا أن هذا المتسلف العنيد !! حاول أن ينفي التهمة عن إمامه الحرّاني « بتشديد الراء وترقيقها » وأراد أن يخفي نخلته المعوجة المشؤومة !! فقال في تعقبه ص (٤٢) زاعماً باهتاً لنا بأننا قمنا بـ :

« إيهام القراء أن السلف أو المتبعين للسلف يكيفون النزول ويقولون : ينزل بالآلة ويتحرك ويتنقل ... وهذا من أكاذيبه التي لا تنتهي مع الأسف .. » اهـ !!

وأقول : اعلم أيها الأجذب أن المتبعين للسلف عندك وهم ابن تيمية الحرّاني « بتشديد الراء وترقيقها » يقولون بإثبات الحركة مهما حاولت أن تخفي ذلك وتهرب منه !! وإليك ذلك من كتب جدك الحرّاني إمام النواصب :

قال ابن تيمية المسكين !! في موافقته المطبوع على هامش منهاج بدعته (٤/٢) :

« وأئمة السنة والحديث على إثبات النوعين وهو الذي ذكره عنهم من نقل مذهبهم كحرب الكرمانى وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهما بل صرح هؤلاء بلفظ الحركة وأن ذلك هو مذهب أئمة السنة والحديث من المتقدمين والمتأخرين ، فذكر حرب الكرمانى أنه قول من لقيه من أئمة السنة كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعبد الله ابن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور ، وقال عثمان بن سعيد

وغيره إن الحركة من لوازم الحياة فكل حي متحرك وجعلوا نفى هذا من أقوال الجهمية نفاة الصفات .. » اهـ .

أقول : يعني أنك جهمي بنظر جدك الحراني لأنك تنفي الحركة أيها الأجدب المتمسلف !! وهذا فضلاً عن كونه كذباً على أئمة أهل السنة والحديث من ابن تيمية وجماعة عثمان بن سعيد الملعون !! فهو أيضاً مما يثبت كذبك وافترائك علياً أيها المتمسلف ! حيث قلت كما تقدم عنك بأنني (أوهم القراء أن السلف أو المتبعين للسلف يكيفون النزول ويقولون ينزل بالآلة ويتحرك وينتقل وهذا من أكاذيبه التي لا تنتهي) فقد عرفت الآن جيداً أن جدك الملعونين !! هما اللذان يوهمان بأن السلف والمتبعين لهم من أهل الحق يقولون ذلك !! وهي فرية بلا مرية كما ترى !!

ويكفيك هذا الخذلان والدحض وعندي في هذا الموضوع الشيء الكثير الكثير الذي أذكره لك في المستقبل (ما شاء الله لمن شاء) !!

فأنهى الله تعالى كذبك وافترائك الذي تستعمله بعصيتك الهوجاء التي تجعلك تهوي على منحريك مرغاً لهما في الطين !!!

وبذلك انهدم تعقبك السابع والله الحمد !!!

نقد التعقب الثامن وتفنيده

تقدم تفنيده وهدمه أول الرسالة ص (٣-٦) !! فارجع إليه لستمع به !!!

نقد التعقب التاسع وتفنيده

أنكر علينا هذا المتمسلف في تعقبه التاسع أننا قلنا بأن هذه الطائفة ثبتت لله تعالى صفة الجنب وهذا من أغرب الغرائب وأعجب العجائب !! وأنكر علينا أننا أثبتنا أن ابن القيم ممن يقول بهذا !! وزعم بأنه ليس هناك من بني آدم من يقول بإثبات صفة الجنب لله تعالى !! حيث قال ما نصه ص (٥١) من تعقبه : « ومن المعلوم أن هذا لا يشبه أحد من بني آدم وأعظم الناس إثباتاً للصفات هم أهل السنة والحديث لا يشبّهون لله تعالى جنباً واحداً ولا ساقاً واحداً » !!

وأقول له : هل يشبّهون إذن جنينين اثنين كابين القيم وساقين اثنين أم ماذا !!!
وليعلم هذا المتمسلف أن كلامه هذا هو هراء من أوجه كثيرة أذكر له ثلاثة أو أربعة منها الآن

وأرجىء الباقي لوقت الحاجة إليه !!! وإليكم ذلك :

الوجه الأول : أن ابن القيم لا يثبت جنباً واحداً وإنما يثبت لله — تعالى عما يهذي به — جنبين اثنين !! كما لا يثبت لله تعالى ساقاً واحدة وإنما يثبت له ساقين اثنين !!! كما بسطت ذلك في موضعه الذي يعرفه هذا المتسلف المجادل بالباطل !! وابن القيم نفى أن يكون لله جنب واحد لكن أصرَّ على أن له جنبين قياساً على عمران بن حصين ... كما رفض أن يكون لله تعالى ساقاً واحدة وأثبت حسب تخيله السخيف أن لله تعالى عما يقول ساقين اثنين وقد أوضح ذلك حيث قال ذلك في « الصواعق المرسلة الفارغة !! » إذ قال كما في ص (٣١-٣٢) من « مختصر الصواعق » ما نصه :

« الرابع : هب أنه سبحانه أخير أنه يكشف عن ساق واحدة هي صفة ، فمن أين في ظاهر القرآن أنه ليس له سبحانه إلا تلك الصفة الواحدة وأنت لو سمعت قائلأ يقول : كشفت عن عيني وأبديت عن ركبتي وعن ساقتي ، هل يفهم منه أنه ليس له إلا ذلك ؟ الواحد فقط ، فلو قال ذلك أحد لم يكن هذا ظاهر كلامه ، فكيف يكون ظاهر أفصح الكلام وأبينه ذلك » اهـ بشينه ومينه !!!

وأقول : فهو يجادل ويماري بأن لله تعالى جنبين لا جنب واحد وساقين لا ساق واحدة !! ولذلك احترز عصام المتسلف فيما أملاه أهل نخلته عليه حينما قال في تعقبه علينا ص (٥١) : « أهل السنة والحديث لا يشبتون أن لله تعالى جنباً واحداً ولا ساقاً واحداً » اهـ !!!!

الوجه الثاني : أن المتسلفين — وهم شذاذ الناس وأصحاب العقائد الفاسدة — أخذوا الجنب من ابن قيم الجوزية وغيره مما سيأتي ذكره واعتمدوه فذكروا في كتب عقائدهم المعتمدة التي يدرسونها فيما بينهم أن لله تعالى عما يقولون صفة الجنب !!

فهذا صديق حسن خان القنوجي ذكر في رسالته « قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر^(١١) » ص (٦٦) أن من جملة صفات الله تعالى : الجنب !!!! حيث قال هناك ما نصه ص (٦٥) :

« ومن صفاته سبحانه اليد واليمين والكف والإصبع والشمال والقدم والرجل والوجه والنفس والعين والنزول والإتيان والمجيء والكلام والقول والساق والحق والجنب ... » اهـ !!! وهذا مما يجعل تعقبات عصام المتسلف !! وقوله في

(١٤١) طبع عالم الكتب تحقيق عاصم قريوتي / الطبعة الأولى ١٩٨٤ .

معارضتنا ص (٥١) « ومن المعلوم أن هذا لا يثبت أحد من بني آدم » ضحكة للأنام يُتندر فيها في المجالس في ساعات الراحة والاستحمام !! وكتابه المذكور إذ ذاك يصلح أن يكون من ذبول « أخبار الحمقى والمغفلين » للحافظ ابن الجوزي !!! زيادة على بيان سقوطه وتهافت تعقباته علينا !!

والظاهر أن صديق حسن خان القنوجي ليس من بني آدم إذن عند هذا المتسلف العنيد !! الجاهل الذي لا يملك الاستقراء التام في معرفة كلام الناس فضلاً عن كلام أهل نخلته وما كتبوه من السخافات المضحكة !!

فهل سيترجع هذا المتسلف ويعلن أنه مفلس أم سيبقى مصراً عنيداً حتى يرتضخ رأسه !!؟

وليعلم هذا المتسلف العنيد المشاغب دون أي طائل !! بأن محقق قطف الشر عاصم قريوتي وهو أحد المتسلفين خالف صديق حسن خان القنوجي في حاشية الكتاب ونقل عن الدارمي الجهم بأنه لا يثبت الجنب لله تعالى بهذه الآية ﴿ يا حسرتى على ما فرطت في جنب الله ﴾ فظهر بذلك أن هناك خلاف بين المتسلفين في هذه المسألة العقائدية !! فابن القيم وعصام المقلد له يقولان بأننا لا نثبت جنباً واحداً يعني نثبت جنبيين اثنين !! وصديق حسن خان يثبت جنباً واحداً هو ومن سأذكر قوله الآن إن شاء الله تعالى !! والدارمي الجهم الذي يثبت الحركة لله — تعالى الله عما يقول — في هذه المسألة يتجهّم فينبى الجنب !! فتدبروا يا قوم !!!!

الوجه الثالث : أن هناك من سلفهم من يثبت الجنب لله تعالى أيضاً على أنه من الصفات فهذا الطلمنكي الذي يصفه الحافظ الذهبي — غلطاً — في « سير أعلام النبلاء » (١٧/٥٦٦) بـ « الإمام المقرئ المحقق المحدث الحافظ الأثري .. » يصنّف كتاباً في السنة فيه باب سماه :

« باب الجنب لله » وقال الذهبي في ذلك ص (٥٦٩) :

« رأيت له كتاباً في السنة في مجلدين عامته جيد وفي بعض تبويه ما لا يوافق عليه أبداً مثل باب الجنب لله ، وذكر فيه ﴿ يا حسرتى على ما فرطت في جنب الله ﴾ فهذه زلة عالم » اهـ !!

فالظاهر أيضاً أن الطلمنكي ليس من بني آدم على قاعدة الجهل التي وضعها عصام هادي شفاه الله تعالى !!!

فليستيقظ بذلك المتسلفون !! وبذلك انهدم التعقب التاسع لهذا المتسلف على رأسه ! وعلى نفسها جنت براقش !!!!

« تنبيه للمتمسلفين » : وما أن هذا المتسلف اتهمنا بالتحريف للنصوص وقد بينّا بأنه غير صادق في ذلك فهو الآن سيضطرنّا لتصنيف رسالة في « تحريف النصوص عند المتسلفين » الذين يدعون بأن غيرهم يحرفون النصوص نذكر فيها أمثلة كثيرة من هذه البابة ، ونبين فيها كيف يتلاعبون بكتب التراث

وخاصة كبيرهم المتناقض الذي علمهم السحر !!! وبالله تعالى التوفيق !!
« تنبيه مهم آخر للمتسلفين » : قول هذا المتسلف !! ص (٥١) « ولا ساقاً واحداً » !!
خطأ من ناحية العربية والصواب أن يقول : « ساقاً واحدة » !! لأن الساق مؤنثة ! وما كنا نعلم أنه
سيبويه هذا العصر !!

نقد التعقب العاشر وتفنيد

حاول الكاتب المتسلف أن ينتقد علينا ما نقلناه من كلام الذهبي في ذم ابن تيمية والحق أنه غلط
متعد !! وذلك لأننا أردنا أن ننقل الذم من كلام الذهبي لابن تيمية ولم نرد نقل المدح وكل ما لم نذكره
من كلام الذهبي جعلنا بدله نقاطاً واضحة تبين بأن هناك كلاماً لم نذكره وقد أحلنا على كتاب الذهبي
فليس علينا في ذلك أدنى لوم !! ولدينا المزيد من ذم الذهبي لابن تيمية !! مما سواه هذا الكاتب المتسلف
مستقبلاً في بعض مؤلفاتنا وبالله تعالى التوفيق !!

وإذا كان هذا الكاتب يرى أنه لا يجوز أن ننقل كلام الذهبي الذي فيه ذم لابن تيمية ونقتصر عليه
دون ذكر الممدوح مع أننا ذكرنا شيئاً من ممدوحه كما تراه في رسالتنا « التنبيه والرد على معتقد قدم العالم
والحد » ص (١٩) ولكن عين السخط تبدي المساويا !!! فلماذا لا ينكر على أهل نخلته الذين يقترفون
ذلك حقيقة ويعلن ذلك !!؟ وقد ضربنا له أمثلة ذلك في التناقضات الواضحات !!

وقد ذكرت لك نماذج مما ينقله الألباني ويحذف منه ما لا يريده وفي أحيان كثيرة لا يضع نقاطاً مثلاً
ليبين أن هناك كلاماً لم يذكره !!

وقد ذكرت لك في « تناقضات الألباني الواضحات » (١/٢٤-٢٧) فصلاً خاصاً في هذا الموضوع
بعنوان « نبذة من نقله لكلام السادة العلماء وتحريفه لهذه النقول أو بزه منها عبارات ليست في صالحه »
فارجع إليها لتشفي مما أنت فيه !!

أم أنك ترى ذلك من الألباني جائزاً ؟ مع أن ما افترقه علينا لا وجود له في الواقع عند جميع العقلاء
ونحن ما زلنا على اصطلاحات المصنفين الواضحة حيث وضعنا نقاطاً عند كل كلام لم ننقله خلافاً
لشيخك المتناقض !!

وبذلك انهدم تعديك علينا في هذا التعقب !! فأنهى الله كذبك وقطع بهتانك !! والحمد لله الذي
بنعمته تتم الصالحات !!

رد التعقب الحادي عشر وتقنيده

لما شعر هذا الكاتب المتمسلف !! أنه مفلس حقاً !! في تعقباته هذه !! ذهب إلى كتابنا « صحيح صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم » وعثر على حاشية فيه ذَكَرْنَا فيها حديثاً حكم عليه الحافظ ابن حجر في لسان الميزان بالنكارة فرددنا ذلك ، وقلنا ليس كذلك !! وذلك لأن للحديث شاهد عام في صحيح البخاري (١١١٧/٥٨٧/٢) مذكور في متن الكتاب في نفس تلك الصحيفة ولفظه : « صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب » ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب التيمن في الأمور ، فعن السيدة عائشة رضي الله عنها وعن أبيها قالت : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يحب التيمن ما استطاع في شأنه كله ... » رواه أبو داود (٧٠/٤) وغيره وصححه شيخك ! المتناقض !! في صحيح أبي داود (٧٨٠/٢) !! وهذا كله مما يقضي بحسن أو صحة حديث « على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه » الذي انتقد هذا الكاتب علينا « قلناه فيه !!!

ولا نرى أنه أتى بأي تعقب في هذا الباب فضلاً عن إفلاس هذا المتمسلف هو وأشياخه^(١٢) في علوم الحديث على التحقيق وقد بينا في كتاب « تناقضات الألباني الواضحات » إفلاس كبيرهم الذي علمهم السحر بآلاف الأمثلة !! وفي ذلك عبرة لمن اعتبر !!

ولو كان هذا الأملعي يفهم في الأسانيد والطرق والرجال ولا يقلد في ذلك المتناقضين لعرفناه حال هذا الحديث !! ويمكن أن نعرفه إياه في المستقبل القريب، إن شاء الله تعالى !! وبذلك انهدم تعقبه الفارط الذي لا مكان له من إعراب أصلاً !!!! فأنهى الله كذبه في ادعاء التعقب وقطع بهتانته !!!!

(١٤٢) وأشياخ هذا المتمسلف هم المتتمون لفصيلة آل حرّان « بتشديد الراء وترقيقها قبلها حاء مهملة » فمنهم رضي الله عنهم ناصر آل ألبان وعلي آل عبد الحميد ومشهور آل سلمان ومحمد آل نصر وسليم آل عيد و ... ولا يلتبس عليكم أيها الإخوة المؤمنون هؤلاء بآل ثاني أو آل ثالث !!!

لأن هؤلاء لما قصرُوا جميعاً عن الحقوق بأهل الأنساب العالية المعروفة صاروا يطلقون على أنفسهم بن فلان وابن فلان ولو قيل للواحد منهم أذكر لنا ستة أو عشرة فقط من أجدادك لعجز وانجز !! و « لعن الله من ادعى إلى غير أبيه » صححه متناقضنا آل ألبان في غاية المرام ص (١٦٦) حديث (٢٦٦ و ٢٦٧) . فاستيقظوا !!

رد التعقب الثاني عشر وتفنيده

وهو آخر تعقباته المردودة

انتقد علينا هذا الكاتب المتسلف ما أوردناه في كتابنا « صحيح صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم » ص (٢٧) حيث قلنا هناك :

« ومنها أنه ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يكن يقرأ السورة بعد الفاتحة في الركعتين الثالثة والرابعة ... » اهـ .

فادعى بأنني كذبت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى غيره الخ هرائه الممجوج !!
وأقول بأن كلامي صحيح للغاية وقد اعترف شيخه الألباني المتناقض بذلك في « صفة صلاته »
(ص (١١٣) الطبعة الأخيرة التي سماها : الأولى الجديدة طبعة دار المعارف) حيث قال هناك :
« وربما اقتصر فيهما — الركعتين الأخيرتين — على الفاتحة » وعزا ذلك في الحاشية في البخاري
ومسلم !!!

ولذلك قلت هناك ص (٢٧) : [قوله (ثم اقرأ بما شئت) محمول على التدب لا على الوجوب] -
ومعنى ذلك أنني أقول بسنية قراءة القرآن أحياناً في الآخرين لثبوت الحديث في ذلك وقد أوردته في كتابي
وصححته في نفس الصحيفة التي ذكرها هذا الأجذب !! ولكن أعمى الله قلبه ليقع في الورطة فيضحك
عليه طلاب العلم !!

فأنا لم أقل لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ شيئاً بعد الفاتحة إطلاقاً !! وإنما قلت :
بأنه ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يقرأ فيهما قرينة قولي هناك إن ذلك مندوب لا واجب مع
ذكرني للحديث تفيد بكل صراحة ووضوح بأنه أحياناً قرأ وأحياناً لم يقرأ !!

وتعقب هذا الأملعي يدل بكل وضوح على عدم فهمه ومسارعته في التقدم دون تثبت واتهامه للناس
زوراً وبهتاناً بأنهم يكذبون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم !!

وإذا كان ذلك كذلك فمعنى ذلك أن شيخه كذب أيضاً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه
قال أيضاً بثبوت ذلك وعزاه للبخاري ومسلم !!!

وعلى نفسها جنت المتعقبة براقش !!!

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات !!!

وبذلك نكون قد فرغنا من هدم كتاب هذا المتحذلق على أم رأسه وبدذناه له ولأشباخه آل حمران

كسفاً !!! وذلك بتفنيد تعقباته الإثني عشر والتي كنا نتمنى أنها لو كانت أكثر حتى نستمتع بالرد عليها
وتفنيدها !!

وليستلذة بقراءة هذه الردود طلاب العلم الأذكياء الذين يحبون أن يروا كيف تهوي حجج
المتسلفين !! وردودهم الفارغة !! وتهافت أمامهم شيئاً فشيئاً !! وتهار شخصياتهم وأصنامهم بحجج
البراهين والأدلة حتى تصبح قاعاً صفصفاً !!!

ونحن ننتظر ما سيظهره لنا هذا الكاتب الشهم السري من غزير علمه وردوده الفذة التي لا تلبث أن
تتلاشى على أحر من الجمر كما يقال !!!!

ونحن ننصح هذا الكاتب الأديب !! أن يتوب ويووب إلى الله تعالى ويندم على الكذب والبهت الذي
اقترفه والله يقول الحق وهو يهدي السبيل !!!

ملاحظة هامة

ينبغي أن ننبه هنا إلى مسألة مهمة وهي أن ردود هؤلاء المتسلفين جميعها مثل هذا الرد الذي تكفلنا
بتنقده وتفنيد أباطيله في هذه الرسالة ، فرما يلتبس الأمر على بعض الناس الذين يقرؤون ما يكتبه بعض
المتسلفين علينا من ردود فلضعف مستواهم العلمي وخاصة في علم الحديث ربما يتوهمون أن هؤلاء قد
أمسكوا علينا بماسك علمية وسجلوا علينا بعض المآخذ !! مع أن الواقع كما رأيتم عياناً في هذه الرسالة
وفي غيرها خلاف ذلك وليكن جميع الناس على ثقة عالية كبيرة من أن جميع ما يسرده هؤلاء المتسلفون
في الرد علينا هو عبارة عن كلام إنشائي ومغالطات وسفسطة لا قيمة لها ولا محل من الإعراب
كما رأيتم !!

فسردهم لبعض الأمور المذكورة في كتب الجرح والتعديل أو كتب الحديث أو الأحاديث التي
يذكرونها ويوهمون أنها دليلاً لهم على ما يريدون وما يتوهمونها به بهتاً وافتراءً لن يقدم ولن يؤخر شيئاً
لأن جميع ذلك مغالطات بعدما عرفنا أهل الحق حقيقة هؤلاء المتسلفين المأجورين !! في أنحاء العالم !!
مع كون هذه الردود والتعقبات التي فندناها في هذه الرسالة وغيرها هي في الحقيقة مجموعة أفكار
أخذها كاتبها من الألباني المتناقض !! ومن يليه من شيعته المفتونين به المتعصبين له !! فهي عبارة عن ردود
قيادة المتسلفين في العالم اليوم وقد رأيتم تهافتها ودحض ما فيها !! فلو رأى أحد رداً لأحد المتسلفين
علينا لم نرد عليه فليعرف بأننا لم نرد عليه لسخافته وبعده عن التحقيق والمنهج العلمي ولا يظن أنه
لعجزنا عن هذا الأمر لم نرد عليه !! فلينبه ولينبه !!

ولتقتنا بأن هناك في جميع أقطار العالم من العلماء وطلاب العلم من يميزون بين الغث والسمين ولا

ينغرون بغوغائية وتهويش المتمسكين !! حتى في نجد وما حولها فإنه قد أتانا كثير من طلبة العلم المنصفين من هناك ممن يتابع القضايا العلمية ويميز بين الحق والباطل والخطأ والصواب فقالوا لنا : لقد وجدنا أن تلك الرسائل التي كتبت في الرد عليك هزيلة لا قيمة لها في ميزان النقد العلمي المنهجي وقد أسفرت تلك الرسائل عن مبلغ الخلق والأدب الذي يتحلّى به مؤلفوها ومن ورائهم !!! فضلاً عن تلك الأشرطة السمعية أو المحاضرات الغوغائية العشوائية التي لا تمت إلى العلم والتحقيق بصلة من الصلات !!!

كما أنسبُ أهل الحق إلى ضرورة اعتقاد أن إلقاء أحد المتمسكين في أي بلد لمحاضرة أو تسجيل شريط (كاسيت) يتضمن نقداً والرد علينا لن يؤثر على المنهج العلمي الذي نتبناه ولن يزلزل تلك الآلاف من التناقضات والتخاطبات التي وقع بها ذلك الألباني المتناقض !!

وهل ينخدع عاقل بالغوغائية التي يفعلها هؤلاء المتمسكون وأتباعهم المأجورون في بعض البلدان بعدما خنس شيخهم وما نس !! فلا ينبغي أن يترك العاقل الأدلة العلمية والبراهين التي أثبتناها في مصنفات خاصة !!؟ محررة ومحقة !!؟ وينخدع بتلك المهارات السيي يلبسون بها على الضعفاء والبسطاء !!

فليتدبر العلماء وطلاب العلم والدعاة هذه القاعدة وليأخذوا بها وليضعونها بعين الاعتبار نصب أعينهم والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل !!

وكتبه

حسن بن علي السقاف

زجر الألباني عن الاستمرار في إملاء قاموس الشتائم
الموجهة لأهل العلم

الشماطي

في بيان

ما يهذي به الألباني في مقدّماته من تخطّات وتخليط

بدل أنْ يرعوي هذا المتخاطب ويعتبر بما وقع فيه من
كوارث وبلايا نراه يضعف فيسب ويشتم ويصيح
ويستغيث من هول المطارق الواقعة على أم رأسه كل
يوم وساعة والله الهادي

بقلم

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني الشافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرشد للمنهج القويم ، الذي مدح نبيه بقوله : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خَلْقٍ عَظِيمٍ ﴾ صلى الله عليه وعلى آله مصابيح الدجى ، ورضي الله عن أصحابه ما غرّد القمري وسجى .

أما بعد :

فقد كنت قد وجهت إلى الألباني « المتناقض » !! نصيحة في الجزء الأول من كتابنا « تناقضات الألباني الواضحات » بعد أن بينت له نحواً من ثلاثمائة خطأ ما بين تناقض واضح !! وخبط فاضح !! وخطأ لائح !! قد وقع فيه ، وأبطلت له تبجّحه على الأئمة حفاظ حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهل التخصص في معرفة حديث سيد البرية عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام ، فنصحت أنه يعود إلى كتبه التي هي بجمع « التناقضات » و « التخاطبات » ليصححها قبل أن تدركه المنية !!

ولما كان هذا الرجل من النوع الذي لا يشكر !! وإنما يحقد ويكفر !! لمن أسدى إليه النصيحة فسب ويهجر !! وهذا سبيل كل مبتدع أثيم !! وكذا كل من لم يقرأ على أستاذ يعرفه أساليب الأدب في العلم والتعليم !! وحدته الآن قد رضع والحمد لله لنصحي فقام بتصحيح الجزء الأول من « ضعيفته » بزعمه !! فعدّل فيها وحذف وزاد !! إلا أنه زاد الأخطاء ولم يوفق للرشاد !! وقدم لذلك الجزء الذي ظهر منذ أيام مسيرة بمقدمة شحنتها على عادته بوقاحة معروفة !! وصفاقة مألوفة !! فتعرض فيها لي صريحاً وأنا السبب في تعديلاته فلم يشكرني !! كما تعرض لغيري من أفاضل أهل العلم فسب !! وشتم !! وهرف بكلام لا يصدر إلا من المرسمين !! وهذى بمقال لا يصدر إلا من السوقة الوضعاء !! فرأيت من واجبي في هذه المرة ، أن أضفعه بما يهدم كلامه وأمره ، وألبسه ثوب المعرة !! وللحق كرة بعد كره ، والله الموفق الهادي وهذا أوان الشروع في المقصود :

(أولاً) : افتتح كلامه المغلوط الذي يغالط ويكابر فيه ص (٣) بآيتين خطأ في إحداهما إشارة من الله سبحانه وتعالى لنا إلى أنه يهرف ويهذي بالباطل والخطأ !! فقال في السطر العاشر :

« قل بفضل الله وبرحمته فليفرحوا ذلك خير مما يجمعون » !!

فحرف الآية على عادته في تحريف الحديث وأقوال العلماء !! ولا غرو ولا عجب فهو الماهر في ذلك !! والحق أن الله تعالى قال في سورة يونس :

﴿ قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون ﴾ إلا أن يكون قد قرأها من مصحف الحشوية !! الذي يتناقلونه بينهم بالفساد والسرية !! والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون !! وهذا مما يؤكد لنا بأن هذا من أغلاطه الطبعية !! وليس من أخطاء الكتاب المطبعية !! كما

يدرك ذلك جميع العقلاء .

وكنا نستطيع أن نعذره في هذا الخطأ إلا أن أمثاله مَن يجعلون من الحبة قبة لا يجوز أن يُعذروا !!! لا سيما حينما يعثرون لنا على خطأ إملائي أو نحوه يزعمهم مما هو خارج عن صلب الموضوع ولا علاقة له به فيُبرِّقون يُرعدون !! وأن ربك لبالمرصاد !!

(ثانياً) : قال هذا « المتناقض » !! ص (٤٣) :

[ولما كان من طبيعة البشر التي خلقهم الله عليها العجز العلمي المشار إليه في قوله تعالى : ﴿ ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ﴾ كان بدهياً جداً أن لا يحمّد الباحث عند رأي أو اجتهاد له قديم^(١١٣) ، إذا ما بدا له أن الصواب في غيره من جديد ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالاً متعارضة عن الإمام الواحد في الحديث وتراجع رواته ...] انتهى .

ثم قال :

[وعليه ، فلا يستغرنّ القارئ الكريم تراجعني عن بعض الآراء والأحكام التي يرى بعضها في هذا المجلد تحت الحديث (٦٥) عند الكلام على حديث : « لا تذبجوا إلا مُسنّة » وغير ذلك من الأمثلة ...] الخ هرائه .

وأقول : أما حديث : « لا تذبجوا إلا مسنة » فالرد على ما أورده فيه من تدليس أبي الزبير وتوهيم الحافظ فيه وتفنيد جميع ما أورده من النقول والمعرف !! تجدونه في كتاب « تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم » . ص (٢٩ - ٤٢) .

وأما قوله بأنّه : (كان بدهياً جداً أن لا يحمّد الباحث عند رأي أو اجتهاد له قديم ، إذا ما بدا له أن الصواب في غيره من جديد) فهو اعتراف صريح منه بغلطه وأخطائه التي نبهناه عليها مراراً وتكراراً !! إلا أنه بدل الشكر قابل ذلك بالكفر !! بعد اعترافه المُبطن بأنني قد نبهته وعلمته لكثير من تلك الأمور !! بدليل أنه قال في نفس الصحيفة :

[وهذا وذاك هو السر في بروز كثير من التصحيحات والتعديلات على بعض ما يطبع من مؤلفاتي الجديدة ، أو ما يعاد طبعه منها ، كهذا المجلد الذي بين يديك ، وينتقدي لذلك بعض الجهلة الأغرار] كذلك السقاف هداه الله [اهـ .

(١٤٣) انظروا كيف يعترف بالكوارث التي وقع بها ويرر ويسوّغ لنفسه بأسلوب أنعم من ناعم !! وأما مع خصومه فلا يترك نوعاً من أنواع وأشكال السب والشتم إلا ويقرّفه !!

ولم يعلم إمام الجهلة الأغرار !! المتناقض !! الذي قارب الثمانين ولم يرعو بعد !! بأنه متناقض متخاطب في كل ما يقوله !! وكنتم فلم يذكر بأنه منفذ لنصيحتي له في كتاب « التناقضات » فلم يشكر !! والله حسيه !!

ومن تناقضه !! المشين هنا في العبارة التي نقلناها عنه أنه قال : [ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالاً متعارضة عن الإمام الواحد في الحديث وتراجم رواته] وغفل هذا المتناقض !! أو أراد أن يُلَبِّسَ على مَنْ يثق بكلامه !! فسّر تهجمه على العلماء السابقين الذين نعتم بأنهم أساءوا وتناقضوا كالحافظ ابن حبان والحافظ ابن الجوزي والحافظ ابن القطان الفاسي والحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر وغيرهم كثير وكثير !! وعدد كبير !! وانظروا إلى قوله مُصَفَّرًا تناقضاته !! ومهوناً لها بقوله « أقوالاً متعارضة » !! بدل قوله « إساءات متناقضة » !! وإذا أردتم أن تدركوا مقدار تليساته وقلبه الحق باطلاً والباطل حقاً !! فانظروا الآن إلى النصوص التي سأنتقلها في تطاوله على بعض الأئمة السابقين من الحفاظ والمحدثين في وصفهم « بالتناقض والإساءة » في حين أنه يصف تناقضاته المشينة بـ « أقوال متعارضة » ويسوّغ لها أمثلة بكل جرأة !! وصفاة !! محتجاً بأقوال وردت عن الإمام أحمد والإمام الشافعي رحمهما الله تعالى !! لأن هذا الرجل متى ضيق عليه الخناق وانحسر في الزاوية بعد استرساله في تطاوله واستهزائه بالعلماء نراه الآن يستتر ويختبئ بما عابهم ويعيبهم به هو ومقلدوه الجهلة !! المتعصبة الأغرار ^(١٤٤) !! ولا ينم إدراك ذلك لكل عاقل ليب إلا بعد أن أذكر بقية كلام هذا « المتناقض » !! الذي يتعلّق بي ص (٦ - ٧) حيث يقول :

[كما هو شأن ذوي الأهواء والبدع مع أهل الحديث وأنصار السنة في كل زمان ومكان ، وكما فعل معي بالذات كثير منهم — ولا يزالون مع الأسف — كالأعظمي ، والغماري ، ومن انحروهم من المتعصبة الجهلة ! كذاك السقاف ، وقد انبرى له أخونا الحلبي — « الأنوار الكاشفة » فلترجع ...] الخ هرائه .

وأقول : فلنرجع إلى تلك « الأنوار الكاشفة الزائفة » التي أملاها هو على

(١٤٤) الذين يتاجرون بالعلم ويقولون : (شيخنا المحدث الألباني) ويخفون أنه متناقض !! متخاطب لينفر كثير من طلاب العلم والشباب الأغرار بهم وبأنهم تلاميذ « حافظ الوقت » !! و « محدث الديار الشامية » !! فتزوج كتبهم ويشترى تلك الرسائل المهلهلة التي غالبا مسروق من هنا وهناك أولئك الذين اتخدعوا بهم وظنّوهم من طلاب العلم ولم يعلموا أنهم طلاب دراهم !! والله في خلقه شؤون !! وسينكشف كل ذلك بإذن الله تعالى قريباً !!

مريده !! الذي ثبت حديثاً بأنه يسطو على مؤلفات غيره فينسبها له !! لنرى التحقيق العلمي المهدوء الذي يتخيلون أنهم ردّوا به عليّ : قال المتناقض فيما أملاه على دريئة !! الذي مدحه هنا بالانسراء لي « في أنواره المكسوفة » ص (٢٠) ما نصه :

[وكم من حديثٍ أقرّ الذهبيُّ في تلخيصه الحاكم في مستدرّكه على تصحيحه ، ثم يخالف ذلك في الميزان أو مهذب سنن البيهقي أو غيرهما ؟!]

وكم من حديثٍ أودعه ابن الجوزي في الموضوعات ومع ذلك هو عنده في العلل المتناهية ؟! وكم من راوٍ وثقة ابن حبان ثم تراه في كتابه المجروحين ؟!

وكم من راوٍ اختلف فيه قول الحافظ ابن حجر ما بين تقريب التهذيب وفتح الباري أو التلخيص الحبير ؟!

فهل يقال لمثل هؤلاء الحفاظ والجهابذة : متناقضون ؟!

أن المتناقض هو مَنْ يزعم تناقضهم ، ويدّعي اضطرابهم [اهـ]

أقول : هكذا يحتاج المتناقض !! ومريده !!! الذي أحال عليه !! ليستروا فضيحتهم بأخطاء مَنْ عابهم هذا الشيخ المتناقض !! بالتناقض والإساءة وظناً بذلك وخصوصاً الشيخ الفلّنة !! بأنه استطاع تربيط خصمه وإفحامه وإقناع الجمهور بما يُخلّصه من ورطته !! وإليكم تفنيد هذا الكلام الذي لا يصدر إلا من مبرسمين !! لتدركوا أن هؤلاء العلماء الذين ذكراهما وهم : الحافظ الذهبي والحافظ ابن الجوزي ابن حبان والحافظ ابن حجر الذين قالوا عنهم : « إن المتناقض هو مَنْ يزعم تناقضهم » قد وصفهم الشيخ الأغر ... « المتناقض » !!! بالتناقض والإساءة !! وإليك ذلك :

١ — أما الحافظ الذهبي فقد عابه الألباني في « سلسلته الضعيفة » (٤٤٢/٤) بالتناقض !! حيث قال :

[قلت : فتأمل مبلغ تناقض الذهبي ! لتحرص على العلم الصحيح ، وتنجو من تقليد الرجال] اهـ .

٢ — وأما الحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى فقد قال عنه هذا المتناقض !! في « صحيحته » (١٩٣/١) عائباً عليه التناقض !! والإساءة !! ما نصه :

[ولذلك فقد أساء ابن الجوزي بإيراد حديثه في الموضوعات على أنه قد تناقض] اهـ .

٣ — وأما الحافظ ابن حبان رحمه الله تعالى فقد قال عنه هذا المتناقض ! في

« ضعيفه » (٢٦٧/٣) ما نصه :

[قلت : وهذا تناقض ظاهر من ابن حبان] اهـ .

٤ — وأما الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى فقد قال عنه هذا المتناقض !! أيضاً في

« ضعيفته » (٢٦٦/٣) ما نصه :

[وتناقض رأي ابن حجر فيه] اهـ .

فقد حكم الشيخ والمريد !! على الشيخ الألمي !! الفلته !! بأنه متناقض حيث قال في « أنواره الكاسفة » : « إن المتناقض هو من يزعم تناقضهم » وقد زعم الشيخ ! ذلك ! وصرّح به !! فهذه صفحة ارتدت عليه فصكته صكاً والحمد لله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات !!

ومن هذا البيان الواضح يُدرك كل لبيب قيمة مقدّمة هذا المتناقض !! الفاشلة !! الباطلة !! وقيمة كتاب مريده !! الفضال !! الذي يحيل هذا الشيخ ! الفلته !! إلى كتابه ، كما يدرك كل عاقل أساليبهم المتلوية الخنزونية !! في اللف والدوران ! لإحقاق الباطل وإبطال الحق ! ويدّعون بأنهم هم أهل السنة وعلمائها وهم في الحقيقة من أكبر أعدائها الذين عاثوا فيها فساداً وخراباً والله تعالى المتولي قصصهم وهو الذي يهيء من يكشفهم ويسقطهم وهو المستعان .

ولو كان هذا الألباني عاقلاً يعرف الأدب والأخلاق !! أو تربّى عند أهل العلم !! لعرف أن من الدناءة والصفاقة، يمكن تعديده على مثل المحدث الأعظمي رحمه الله تعالى والمحدث الغماري أعلى الله درجته وغيرهما ممن هم في سن آباءه أو إخوانه الكبار واعتباره إياهم من أعداء أهل السنة !! وهذا بهت من هذا المتناقض !!

ولذلك بعث الله له شباباً في سن أحفاده يكشفون زيف علمه الذي يدّعيه ويتجّح به ويبينون للناس أساليب تلاعبه وكذبه والحمد لله تعالى .

(ثالثاً) : وأما قوله ص (٩) (وأهل العلم يعلمون أن المحدثين إذا ساقوا الأحاديث بأسانيداً فقد برئت ذمتهم ، ورفعت المسؤولية عنهم ، ولو كان فيها أحاديث ضعيفة ، بل موضوعة) فهو مما تضحك منه التكلّي !! فضلاً عن صغار طلبة العلم المبتدئين !! لأنّه من الجهل المركب !! الدال على السعي في الدفاع عن ضلالات مشهورة ومعلومة !!

وذلك لأنّ كتب التوحيد المسماة عند شيعة !! وسادته !! بكتب « السنة » مشحونة شحناً مثقلاً بالأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة فهو يريد أن يرى ساحتها وساحتهم محاولاً — بكل فشل — الخروج بهم من ورطة الاستدلال في كتب العقائد بالأحاديث الموضوعة التي تؤيد مشربهم !! مع أن هذا

خلاف ما يعلمه أهل العلم في السابق واللاحق !!

ولو كان يعي ما يقول !! أو لا يسعى في إذاعة الباطل لنقل قول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه التي فيها أشد الذم لمن جمع الأحاديث الموضوعة والصحيحة والضعيفة معاً وألقاها إلى العوام والطلبة ! وإليكم كلمة الإمام مسلم رحمه الله تعالى لتدركوا أن هذا المتناقض !! يهرف !! بما انتقده أهل الحديث والعلماء في القديم والحديث :

قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى في مقدمة صحيحة (٨/١) ما نصه :

« وبعد يرحمك الله فلولاً الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثاً فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة ، والروايات المنكرة وتركهم الاقتصاد على الأحاديث الصحيحة المشهورة ، فما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة بعد معرفتهم وإقرارهم بالسنتهم أن كثيراً مما يقذفون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر ، ومنقول عن قوم غير مرضيين ، ممن ذم الرواية عنهم أئمة أهل الحديث .. ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة ، بالأسانيد الضعاف المجهولة وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها ، خف على قلوبنا أجابتك إلى ما سألت » انتهى .

وقال الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٢٧٨/١٣) عائباً على الحافظ ابن ماجه رحمه الله إيراد أحاديث منكورة وموضوعة في سننه مع أنه رواها بالأسانيد ما نصه :

« قلت : قد كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً ، واسع العلم ، وإنما غص من رتبة « سننه » ما في الكتاب من المناكير ، وقليل من الموضوعات » انتهى .

فليتدبر هذا المتناقض !! في هذه الغضاضة التي يمدحها !! وليعتبر !!

وقال الحافظ الذهبي أيضاً في « سير أعلام النبلاء » (٣١٧/١٠) بعدما روى إسناده فيهما ضعف ما نصه :

« في الإسنادين ضعف من جهة زاهر وعمر لإخلالهما بالصلاة ، فلو كان في ورع لما رويت من هذه نعتة » .

وعلق على ذلك الشيخ شعيب فقال :

« رحم الله المؤلف ، فقد وصف نفسه بعدم الورع لأنه روى عن هذا وصفه مع أنه بين عينه حاله ، وكشف عن أمره ، فكيف يكون حال من يروي عن الكذابين والضعفاء ، ويسكت عنهم ، ولا يبين حالهم » ١٩ اهـ

أقول : ولدي أدلة لا تكاد تحصى في هدم ما ادعاه هذا المتناقض !! من أن ذكر الأسانيد يبرئ العهدة ونحو هذا من التخريف المكشوف الذي يسعى فيه لإيجاد أعذار لمثل الكتاب المنسوب لابن الإمام

أحمد المسمى « بكتاب السنة » وكتاب « رد الدارمي على بشر المريسي » ونحو هذه الكتب التي نعتبر
مجمع بل مستودعات الأحاديث الموضوعة التي تتعلق بمبحث العقيدة !!

وإننا نسأله فنقول له : لماذا قمت فيما تزعم !! بغرلة الأحاديث !! وتقديم السنة الصحيحة للناس
طالما أن ذكر الأسانيد يبرئ العهدة ؟! أليس وأقعلك يُكذَّبُ هذا الكلام الذي تدعيه الآن ؟! وما ذكرته
الآن هنا من بعض النقول كافٍ لإبطال ما تقوله مع أنني سأفرد رسالة خاصة إن شاء الله تعالى في هذه
المسألة لقطع شغبك فيها والله الموفق !!

(رابعاً) : عاد هذا المتناقض !! إلى الطعن في تلميذه !! ومريده !! القديم الذي تنازع معه على
أمور مادية كشفت حقيقة العلاقة التي كانت بينهما بعد أن كان قد مدحه في كثير من كتبه !! وقد كان
يقول عنه : « إنه منذ نعومة أظفاره كان سلفياً » وينعته بـ (الأخ الفاضل) كما في إروائه وغيره
وكذلك بقوله : « أخي المحقق زهير الشاويش » !! كما في مقدمة تحقيق « رفع الأستار » ص (٨) وقد
رافقه هذا المريد !! المحقق !! نحو أربعين سنة !! ثم ظهر بوضوح فشل تربية الشيخ المتناقض !! فقال الآن
عن مريده الشاويش صاحب المكتب الإسلامي في هذه المقدمة ص (٧) ما نصه :

[وأما طبعة المكتب الإسلامي الجديدة ، فهي غير شرعية ، لأنها
مسروقة عن الأولى ، وحق الطبع للمؤلف يعطيه من يشاء ، ويمنعه من لا يتقي الله ،
ويتلاعب بحقوق العباد ، كما أن في هذه الطبعة المسروقة تصرفاً بزيادة ونقص ، والله المستعان ، وإليه
المشتكى من فساد أهل هذا الزمان]^(١٤٥) اهـ .

وقد تضمنت فقرته هذه عدة تُهم لزهير الشاويش وهي :

١ — « سارق » .

٢ — « لا يتقي الله » . لأن كل مخالف لهذا « المتناقض » !! يجب أن يكون بنظرة إما « عدو السنة
والتوحيد » أو « لا يتقي الله » أو « من أهل الأهواء » أو « من الجهلة » أو « من الأغراء » !!

٣ — « متلاعب بحقوق العباد » !!!

٤ — « مُحَرَّف » لأنه يتصرف بالزيادة والنقصان في الكتب . وهذه قد أخذها الشاويش من أستاذه
الذي أثبتنا في غير ما موضع من كتبنا بأنه يتصرف في كلام أهل العلم فيحرفه زيادة على تحريفه وتصرفه
في السنة النبوية والله المستعان .

فليهنأ بهذه الأوصاف الشاويش !! الذي عَلِمْنَا علماً أكيداً بأنه هو الذي وضع في جريدة اللواء تلك

(١٤٥) با حرام !! أيها الشيخ !! المسكين المظلوم !! هكذا يأكل المفسدون حقوقك !!

المقالة التي عَـنَّونها بـ « حسن السقاف يرد على الشيخ الألباني » ووصفه فيها بأنه أخفسق في جانب التزبية إلى غير ذلك ، فانظروا كيف يضرب المرید !! شيخه وأستاذه !! بعد أن تلقى من شيخه !! ومريبه !! تلك الصفعات الحارة التي قدّمنا ذكر بعضها !! والله المستعان وهو الذي سيدمرهم قريباً وهو سبحانه يمهّل ولا يمهّل والحمد لله .

(خامساً) : وأما ذمه الشيخ الأنصاري وتبجحه عليه برسالة مريده !! الذي يجعله دائماً دريئة له !! فتَبَحَّحْ أبرد من الثلج !! وذلك لأن تلك الرسالة فيها من تحريف النصوص التي دب ودرج عليها الشيخ والمفتونون به !! والجهل العريض ما لا يخفى على كل من اشتغل بهذا العلم الشريف !! الذي يحاول أن يدنس هذا المتناقض !! ومريدوه !! الذين يعولون على تساويده !!

(سادساً) : وصف الألباني أحد من يعتبرهم خصومه ص (١٠) من مقدمته القراء !! بأنه « هوى في هوة سحيقة على منخره » !! والصواب : أن الألباني هو الذي هوى في تلك الهوة السحيقة على منخره وذلك أنه زعم ص (٢٢ — ٢٣) بأن عطية العوفي يجمع على تضعيفه حيث قال هناك : « ولكن ماذا تقول أنت أيها المنتسب إلى الأنصار في الإجماع الذي نقله شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ الذهبي على ضعف عطية الذي تفرد بهذا الحديث ... » .

ثم قال هذا المتناقض !! :

« فهل يخطئ الإجماع ؟! فإن قلت : لا ، ظهر تناقضك وتهافتك ، وإن قلت : نعم ، حق فيك قول رب العالمين : ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نولّه ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً ﴾ عياداً بالله تعالى » اهـ .

أقول : وكل هذا من هذا المتناقض !!! جهل !! وهراء لا قيمة له ، وهو مبني على جُرْفٍ هارٍ من وجوه :

(أ) : قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « نوائخ الأفكار » (٤١٤/٢) عن عطية : « وقد قال أبو حاتم وابن عدي : يكتب حديثه ، وقال الدوري عن ابن معين : صالح الحديث ، وقال ابن سعد : كان ثقة إن شاء الله تعالى ، وبعضهم لا يخرج به ، قلت : والرمذي يُحَسِّنُ حديثه ، وهذا كله يرد قول من قال فيه : يجمع على ضعفه » اهـ من « نوائخ الأفكار » .

فأين من هذا الإجماع !! الذي يزعمه هذا المتناقض !! ونحن نقول له هنا : « من ادّعى الإجماع فهو كاذب » .

فليتأمل الشيخ المتناقض !! هذا جيداً ليدرك هو والمفتونون به !! بأنه يهرف بما لا يعرف !! فإنه لم ير هذا النص حتى ولا في المنام !! ولو عرفه لما وقع فيما وقع فيه !!

(ب) : هو المتناقض لا خصمه ، لأنه هو الذي يقول دائماً : « قال أحمد من ادعى الإجماع فهو كاذب » كما قال ذلك في نفس « ضعيفته » التي جعل لها تلك المقدمة المتهاوية الفارطة !! ص (١٦٥) في السطر الأول !! فواعجبا !!

(جـ) : ثم زعم أن الآلة منطبقة على خصمه !! وهي في الحقيقة منطبقة عليه هو لا غير !! وفي كتابنا « احتجاج الخائب بعبارة من ادعى الإجماع فهو كاذب » ما يشفيه ويعالجه بإذن الله تعالى من مرضه المزمن الذي تخلل كل عرق ومفصل منه الذي ذكره في الحديث الذي ختم به مقالته . وقد احتج بها — الآلة — ليكمل تناقضه !! الذي اشتهر به على إثبات الإجماع ووجوده فالله المستعان على جهله !! وأتباعه لهواه !!

(سابعاً) : أجاز لنفسه وحلل لها أن يشتم أهل العلم ومن يخالفه بطرق ملتوية حيث قال ص (٢٧) ما نصه :

[كثيراً ما يسألني بعضهم عن سبب الشدة التي تبدو أحياناً في بعض كتاباتي في الرد على بعض الكاتيبين ضدي ؟ وجواباً عليه أقول : فليعلم هؤلاء القراء أنني بحمد الله لا أبتدىء أحداً يسرد عليّ رداً علمياً لا تهجم فيه ، بل أنا له من الشاكرين ، وإذا وجد شيء من تلك الشدة في مكان ما من كتبي^(١٦) فذلك يعود إلى حالة من حالتين :

الأولى : « أن تكون رداً على مَنْ رَدَّ عليّ ابتداءً ، واشتطّ فيه وأساء إليّ بهتاً وافترأً ، كمثل أبي غدة ، والأعظمي الذي تسبّ باسم أرشد السلفي ، والغماري ، والبوطي ، وغيرهم) اهـ .

القول : لم تصدق أيها !! المتناقض !! فإن الإمام المحدث الكوثري رحمه الله تعالى ورضي عنه المتوفى من نحو (٤٢) عاماً لم يذكر ولم يرد عليك ابتداءً ولا انتهاءً !! وقد قلت عنه ما قلت من السباب والبهت حتى في هذا المقدمة التي سودتها بحقدك وغيطك فقلت عنه ص (١٤) ما نصه : « ولقد كان الشيخ الكوثري — على ضلالة وتعصبه المعروف — ... » الخ هرائك فاستيقظ !! عافاك الله تعالى !! ثم قال المتناقض !! ص (٣٠) :

[والحالة الأخرى أن يكون هناك خطأ فاحش في حديث ما ، صدر من بعض من عُرفَ بقلة

(١٤٦) انظروا كيف يحاول أن يهرب مما كشفناه في كتابنا « قاموس شتائم الألباني » !!

التحقيق فقد أقسو على مثله في الكلام عليه ، غيرةً مني على حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسند كقول الآتي تحت الحديث (١٤٢) : « لم يخل السيوطي — عفا الله عنا وعنه — أن يستشهد به الإسناد الباطل ، فإن « أبو الدنيا » هذا أفاك كذاب ، لا يخفى حاله على السيوطي ... » [اهـ .

وأقول : ولم تصدق أيضاً أيها الفاحش المتفحش !! الذي تُحلُّ لنفسك شتم الناس وسبهم !! فعلى من يتهم خصومه باليهودية ويقول عن أحدهم « إنه يطبق القاعدة اليهودية » لعائن الله تترى !!! لم تطعن بنا إذن ونحن نخذر الناس والأمة من أخطائك وأغلاطك وتناقضاتك وتلاعباتك في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غيرةً منا على حديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم !!! ثم إذا كنت تصف الحافظ السيوطي بأنه معروف بقلة التحقيق فكيف تقول بعد ذلك « لا يخفى حال — أبي الدنيا — على السيوطي » أطلعت على الغيب أيها المكاشف !!! أم اتخذت عند الرحمن عهداً !!! ثم ليس من العقوق وذهاب الأدب والحياء أن تبني علمك على مؤلفات الإمام السيوطي « الجامع الصغير وزيادته » وغيرهما وتتدرب عليها وتنسبها لنفسك ثم تقول عنه « قليل تحقيق » و « لم يخل السيوطي » وبإيتك قلت عنه ذلك ووقفت بل قد قلت عن الحافظ الذهبي في كتابك « غاية المرام » ص (٣٥) بكل صفاته !! بأنه « قليل نظر وتحقيق » فتعساً لك !

وانظروا أيها الناس كيف يخاطب أفراد الأمة أو علماءها الذين يعتبرهم خصومه ص (٢٢) من مقدمته الغراء !! فيقول عن الشيخ الأنصاري :

[فليُنظر القارئ الكريم إلى خبائه هذا الرجل ، الذي يكاد قلبه يقطر دماً حسداً وحقدًا ، إنه يسألك ماكرًا ، ويحب من عند نفسه باغياً ، وهو يقرأ ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ... ﴾ أم هو من مشايخ أهل الكشف ، الذين يزعمون أنهم يطلعون على ما في صدور الناس ، ويكشفون أسرار قلوبهم كفرة^(١٤٧) بمثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا فِي الصُّدُورِ ﴾ ؟!] اهـ .

ثم يكمل — المتناقض — قائلاً :

[أما جوابي أنا الذي أدين الله به : فهو أنني لم أشنع على الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ولن أقول فيه ولا في غيره من العلماء إلا ما قال الله ﴿ وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مَوْلِيهَا فَاستَبِقُوا الخيرات ﴾ من اجتهد منهم فأصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر واحد] اهـ .

وأقول لك — ولا أسف !! — : لم تصدق !! لِمَ لَمْ تقل هذا الكلام في مثل العلامة المحدث الكوثري

(١٤٧) انظروا كيف يُكفر خصومه !!

هل تنكر بأنه كان عالماً !! — وقد اعترفت في غير ما موضع من كتبك بعلمه !! — أم أنك تقول هذا في محمد بن عبد الوهاب لتستكمل التجارة بالكتب في البلاد التي يُعَظَّم فيها محمد عبد الوهاب ويُحَلِّق مع كونك تقول عنه ذاماً له بين أصحابك ومريديك !!! المقربين !! المفتونين بك !! — سرّاً — : « إنه جاهل بعلم الحديث وبالجرح والتعديل جهلاً بالغا !! » تقول ذلك سرّاً لتلا يماربك أولئك الذين تطمع أن تكسب كل يوم منهم دراهم بالمناجزة بالعلم ومجديت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فما أجبنك !! ويا فقدانك للشجاعة العلمية !!

(ثامناً) : وأما الرد على تساؤلِكَ الذي ذكرته ص (٢٤) حيث قلت :

« فتساءلنا : لماذا خصَّ الشيخ إسماعيل برَدّه الألباني دون ابن عمه وهما متفقان ... » !

لجوابه : لأن خطر وخطأ الشيخ الألباني !! المتناقض !! أكبر بكثير من حماد الأنصاري لانتشاره في أماكن كثيرة غير موجود فيها كلام حماد الأنصاري فتأمل !! وحقُّ للأنصاري أن يقول لك : أرغم الله أنفك !! « وأشل الله يدك وقطع لسانك » (١٤٨)

(تاسعاً) : وقد تضمنت مقدمة هذا المتناقض !! شتم جماعة من أعلام المحدثين وأهل العلم والفضلاء وانتقاصهم بعد أن ابتدأ بشتيهم وهم :

- ١) العلامة المحدث حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله تعالى .
- ٢) الإمام المحدث أبو الفضل الغماري أعلى الله درجته .
- ٣) الشيخ إسماعيل الأنصاري .
- ٤) الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى .
- ٥) الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى .
- ٦) المحدث الكوثري رحمه الله تعالى .
- ٧) الشيخ شعيب الأرناؤوط ووصفه ص (٣٥) بالחסد والحقد والتشيع بما لم يعط وغير ذلك .
- ٨) الشيخ العلامة عبد الفتاح أبو غدة حفظه الله تعالى .
- ٩) المحقق العلامة محمود سعيد ممدوح ووصفه بالمصري الجاهل !! عصبية !!
- ١٠) والشيخ البوطي وغير ذلك .

(١٤٨) هذه عبارة يستعملها المتناقض !! في شتم فضيلة العلامة عبد الفتاح أو غدة عادت إليه على التو لأنه كما تدن تدان !! ومن حفر لمسلم حفرة وقع فيها !! فليعتر بذلك الشيخ !! الفضال !!

وقد وصف هذا المتناقض !! الشيخ شعيب بأنه حاقِد وحاسِد وأنه يسرق تعليقاته لِيُغْطِي على نفسه وَيُبْعِد إدراك كثير من الناس بأنه استفاد من الشيخ شعيب استفادات علمية كثيرة ولغوية أيضاً حيث كان الشيخ شعيب يصحح له أخطاءه الحديثة والإملائية والنحوية في كتبه ويرشده وينصحه وقد صرَّح الألباني بذلك في كتبه ثم هو الآن يحاول أن يهرب من هذا الموقف ويدَّعي أن الشيخ شعيب — سدد الله على الحق خطاه (!!) — يسرق تخرجاته !! كبرت كلمة تخرج من أرناؤوطي إلى أرناؤوطي من أبناء جلدته !!

وحسبكم هذا التفاوت بيننا فكل إنسان بالذي به ينضج

ومن البراهين والأدلة التي تثبت استفادته وتعلمه من فضيلة الشيخ شعيب قوله في « صحيحته » (٢/٢١٤) عن حديث هناك :

« قلت : وهذا إسناد مرسل قوي ، عمران تابعي ، مات سنة (١١٧) . ثم أوقفني الأستاذ شعيب الأرناؤوط على وصله في أخلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأبي الشيخ ص (١٨٣) من هذا الوجه عن عمران عن أنس مرفوعاً به . ورجاله ثقات ، فثبت موصولاً والحمد لله » . فتأملوا أيها العقلاء !!
(عاشـــــــراً) : ومن الغريب العجيب أنه يمدح أشخاصاً لا قيمة لهم ولا وزن لكنهم مفتونون بحبه !! لأجل مصالح مادية تربطهم !! كمن أملى عليه كتابه « الأنوار الكاسفة الزائفة » وذلك الصفيق !! الملقب بالحداد !! الذي يثني عليه في استدراك جديد للمجلد الثاني من سلسلته التي يزعم بأنها « صحيحة » كما رأيته بخطه !! ثم نراه يشتم الأفاضل من أهل العلم وعند الله تجتمع الخصوم .

وقد تعرَّض لي في استدراكه المشار إليه في قضية حديث « الراحمون يرحمهم الرحمن ... » وعند ظهوره سألقمه حجر الحجة واجعله يهوي على منخره بإذن الله تعالى والله الموفق .
وسيرى بإذن الله تعالى عياناً كيف سيرغم أنفه ويدس في الزباب عندما يقرأ الجزء الثاني من كتابنا « تناقضات الألباني الواضحات » وغيره !!

(حادي عشر) : وأخيراً في هذه الكرّة أرى أنه لا ينطبق الحديث الذي ختم به مقدمته الشوهاء إلا على محياه !!!! الذي لا ماء فيه !! والذي يصدق فيه قول القائل :

يا ليت لي من جلد وجهك رقعة فأقْدُ منها حافراً للأشهب

وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم « سيخرج في أمي أقوام تتجارى بهم الأهواء كما يتجاري الكلب بصاحبه ، ولا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله » وهو هذا الألباني !! الذي شهد كثير من الناس ومن أفاضل العلماء بأنه قد استحکم ذلك الداء بكل عرق ومفصل من جسده !! ومقدماته وم

يكتبه قديماً وحديثاً خير شاهد على ذلك بل هي من أكر الأدلة والبراهين الدامغة على ذلك !! ولو جرح
هذا الرجل !! لنزلت منه نثانة ذلك الداء !! الذي اشتهر به في المشرق والمغرب !!
وليعلم بأننا وغيرنا له بالمرصاد بحجارة البراهين والأدلة الساحقة لتخرصاته وأدعاءاته فإن تاب واعتذر
لمن شتمهم وأعلن ذلك وقفل باب السباب وأعلمنا بذلك موثقاً أقفلنا الكلام والله يقول الحق وهو يهدي
السييل .

عقيدة

أهل السنة والجماعة

تأليف

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَوَحَّيْدُهُ أَجَلَ مَا اعْتَنَى بِهِ عِبِيدُهُ
 الْعَالَمِ الْحَيِّ الْقَدِيمِ الْبَاقِي الْقَادِرِ الْغَنِيِّ بِالْإِطْلَاقِ
 مَرَشَدُنَا مِنْ فَضْلِهِ وَجُودِهِ بِصُنْعِهِ الْمُغْرِبِ عَنْ وَجُودِهِ
 جَلَّ عَنْ الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ وَكُلِّ مَا يَخْطُرُ فِي الضَّمَائِرِ
 وَأَشْهَدُ اللَّهَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ يَوْحَدُ
 وَأَنَّ طَهَ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدًا قَدْ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى
 فَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ لِمَنْ حَوَى جَوَامِعَ الْكَلَامِ
 فَأَفْهَمَ الْحَقَّ ذَوِي الْأَذْهَانِ وَأَفْهَمَ الْخُصُومَ بِالْبَرْهَانِ
 فَمَنْ أَجَابَ نَالَ خَيْرًا جَدًّا لَهُ وَمَنْ أَبَى أَذْلَهُ وَجَدَّ لَهُ
 صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا الْحَقُّ اعْتَلَى مَعَ آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَلَا

الحمد لله الذي ليس كمثلته شيء ، السميع البصير ، الذي أمرنا أن نصبر أنفسنا مع المتقين ، من العلماء العاملين ، والأولياء الصالحين ، لتتعلم ما جاء به سيد المرسلين ، من عقيدة وأحكام في دين الله القويم ، أحمده حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده ؛ حيث قال في كتابه ولم يزل قائلاً علماً :
 ﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدَ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تَطْعَمْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا ﴾ الكهف : ٢٨ .

أما بعد :

فهذا كتاب يشتمل على مسائل التوحيد الضرورية ، التي ذكرها الإمام حجة الإسلام أبو حامد الغزالي الشافعي في أول كتب قواعد العقائد من كتاب الإحياء ، وقد علقتُ على عباراته تعليقات مُبَيِّنَةً لبعض عباراته ، وموضحة لمذهب أهل السنة والجماعة من طي كلماته ، بالأدلة الشرعية والعقلية ، وأقوال علماء الأمة المرجوع إليهم عند الناس كافة ، كالإمام النووي ، والحافظ البيهقي ، وابن حجر العسقلاني ، وأبو منصور عبد القاهر البغدادي ، رحمهم الله تعالى ، وغيرهم ممن سيمر نظرك بهم إن شاء الله تعالى ، وقد وضعنا قبل ذلك دليلاً عقلياً على وجود الله تعالى لتقر عين الناظر ، ويطمئن قلب الحائر ،

ثم ختمنا هذا الكتاب برسالة للإمام النووي في الآداب والأخلاق الإسلامية ، علّقنا عليها بما يُجَلِّي عباراته ، ويفصح عن إشاراته .
أسأله سبحانه أن يجعل عملي خالصاً مقبولاً ، مُسَدِّداً مؤيداً مأجوراً ، وسبباً للخلد في دار القرار ،
وفي أعلى عليين مع سيد المرسلين ، آمين آمين .

مقدمة

اعلم — يرحمني الله وإياك — أن الفتور عن طلب السعادة حماقة ، ولا سيما إذا كانت هذه السعادة
أبدية ، فإذا عرفت هذا ، فاعلم أن السعادة الأبدية لا تكون إلا بالإيمان بالله ورسوله وعبادةٍ مزموجة
بالعلم والإخلاص ، قال أحدهم :

وَكُلُّ مَنْ بَغِيَ عِلْمَ يَعْمَلُ أَعْمَالُهُ مُرَدَّةٌ لَا تُقْبَلُ
وَاللَّهُ أَرْجَوُ الْمَنْ بِالْإِخْلَاصِ لَكِي يَكُونَ مُوجِبَ الْخَلَاصِ

وينبغي للإنسان المسلم الذكي المُتَفَتِّح ، الحريص على دينه وإيمانه ، أن لا يكون همه منحصرأ في
المأكل والمشرب والمنكح والمبيت ، إذ أن هذه الأشياء يُشارك الإنسان فيها البهائم ، فلا بُدَّ لصاحب
العقل والبصيرة أن يتفكر في آيات الله تعالى التي خلقها في السموات والأرض ليستدل بها على خالقها
وموجدها ، فبذلك يكون إيمانه قوياً لا تزحزحه العواصف والرياح ، وقد أرشدنا القرآن الكريم إلى
التفكير في تلك الآيات ، كما قال الله تعالى :

﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ آيَاتٍ
لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ ^(١٤٩) وغيرها كثير في كتاب الله تعالى ، وكما قال أحد العلماء :

وما حَوَتْ من الشَّيَاتِ والحُلَى	فَبِإِنْ نَظَرْتَ فِي السَّمَوَاتِ العُلَى
والنَّيِّرَاتِ المُشْعِرَاتِ بِالأَمَدِ	وسَقْفِهَا المَرْفُوعِ مِنْ غَيْرِ عَمَدٍ
أَبْصُرْتَ مَا فِيهِ النُّهَى تَحَارُ	وَمَا حَوَتْهُ الأَرْضُ وَالبَحَارُ
مِنْ البِدَائِعِ الَّتِي لَا تَحْصُرُ	هَذَا وَمَا قَدْ غَابَ عَنَّا أَكْثَرُ
أَوْ وَضَعَهُ مِنْ غَيْرِ جَعَلِ جَاعِلِ	فَهَلْ يَكُونُ الصَّنْعُ دُونَ فَاعِلِ
عَنْ فَعَلِ رَبِّ مَا لَهُ أَعْوَانُ	كَلَّا لَقَدْ أَفْصَحْتَ الأَكْوَانُ
وَانْتَضَمَتْ فِي أَمْرِهِ الأَسْلَاقُ	مَنْ أَذْعَنْتَ لِقَهْرِهِ الأَمْلَاقُ
وَسَبَّحْتَ بِحَمْدِهِ الأَفْلاكُ	وَأَشْرَقَتْ بِنُورِهِ الأَحْلاكُ

الفكر في جلال الله وعظمته وكبريائه^(١٥٠)

وفيه مقامان : (المقام الأول) : وهو الأعلى :

الفكر في ذاته وصفاته ومعاني أسمائه ، وهذا مما منع منه حيث قيل : « تفكروا في خلق الله تعالى ولا تفكروا في ذات الله » ، وذلك لأنَّ العقول تتحير فيه فلا يطيق مد البصر إليه — أحد من الخلق حقيقة ، فلا يعرف الله على الحقيقة إلا الله تعالى وحده ، بل سائر الخلق أحوال أبصارهم بالإضافة إلى جلال الله تعالى كحال بصر الخفاش بالإضافة إلى نور الشمس ، فإنه لا يطيقه البتة ، بل يختفي نهاراً وإنما يتردد ليلاً ينظر في بقية نور الشمس إذا وقع على الأرض . وأحوال الصديقين كحال الإنسان في النظر إلى الشمس فإنه يقدر على النظر إليها ولا يطيق دوامه ، ويخشى على بصره لو أدام النظر ، ونظره المختطف إليها يورث العمش ، ويفرق البصر . وكذلك النظر إلى ذات الله تعالى يورث الحيرة والدهش واضطراب العقل فالصواب إذن أن لا يُتعرَّض لمجاري الفكر في ذات الله سبحانه وصفاته ، فإن أكثر العقول لا تحتمله ، بل القدر اليسير الذي صرَّح به بعض العلماء هو : أن الله مقدس عن المكان ، ومُنزَّه عن الأقطار والجهات ، وأنه ليس داخل العالم ولا خارجه ، ولا هو متصل بالعالم ولا هو منفصل عنه ، قد حير عقول أقوام حتى أنكروه إذ لم يطيقوا سماعه ومعرفته . بل ضعفت طائفة عن احتمال أقل من هذا إذ قيل لهم : إنه يتعظم ويتعالى عن أن يكون له رأس ورجل ويد وعين وعضو ، وأن يكون جسماً مُشخَّصاً له مقدار وحجم ، فأنكروا هذا وظنوا أن ذلك قدح في عظمة الله وجلاله ، حتى قال بعض الحمقى من العوام : إن هذا وصف بطيخ هندي لا وصف الإله !! لظنَّ المسكين أن الجلالة والعظمة في هذه الأعضاء . وهذا لأنَّ الإنسان لا يعرف إلا نفسه فلا يستعظم إلا نفسه ، فكل مالا يساويه في صفاته فلا يفهم العظمة فيه : نعم غايته أن يُقدَّر الإنسان نفسه جميل الصورة جالساً على سريره وبين يديه غلمان يمثلون أمره ، فلا جرم غايته أن يقدر ذلك في حق الله — تعالى وتقدس — حتى يفهم العظمة .

بل لو كان للذباب عقل وقيل له ليس لخالقك جناحان ولا يد ولا رجل ولا له طيران لأنكر ذلك ، وقال : كيف يكون خالقي أنقص مني ؟ أف يكون مقصوص الجناح أو يكون زَمْناً^(١٥١) لا يقدر على الطيران ؟ أو يكون لي آلة وقدرة لا يكون له مثلها وهو خالقي ومصوري ؟ وعقول أكثر الخلق قريب من

(١٥٠) هذا الفصل منقول من كلام الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في الإحياء كتاب التفكير الجزء الرابع .

(١٥١) ضعيفاً . والزَمْناً : المريض الضعيف .

هذا العقل ، وإن الإنسان لجهول ظلوم كفار ، ولذلك أوحى الله تعالى إلى بعض أنبيائه : لا تخبر عبادي بصفاتي فينكرونني ولكن أخبرهم عني بما يفهمون .

ولما كان النظر في ذات الله تعالى وصفاته خطراً من هذا الوجه اقتضى أدب الشرع وصلاح الخلق أن لا يُتعرَّض لمجاري الفكر فيه ، لكننا نعدل إلى :

(المقام الثاني) : وهو النظر في أفعاله ومجاري قدرته وعجائب صنعه وبدائع أمره في خلقه فإنها تدل عليه وعلى جلاله وكبريائه وتقديسه وتعاليه ، وتدل على كمال علمه وحكمته وعلى نفاذ مشيئته وقدرته ، فينظر إلى صفاته من آثار صفاته .

واعلم أن كل ما في الوجود مما سوى الله تعالى فهو فعل الله تعالى وخلقوه وهو دالٌّ على وجوده كما قال أحدهم :

فواعجباً كيف يعصى الإله أم كيف يجحده الجاحدُ
وفي كلِّ شيءٍ له آية تدل على أنه الواحدُ

فوجود الله تعالى أشهر من أن ندل عليه كما قال القائل :

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

فكل ذرة من ذرات هذا الوجود ، ناطقة على وجود الله تعالى ، بما فيها من العجائب والغرائب التي تظهر حكمة الله تعالى وقدرته .

الأدلة العقلية على وجود الله

أقرب آيات الله تعالى إليك الدالة على وجوده (نفسك) :

(فمن آياته تعالى) الإنسان المخلوق من النطفة — وأقرب شيء إليك نفسك — وفيك من المعجائب الدالة على عظمته تعالى ما تنقضي الأعمار في الوقوف على عشر معشاره وأنت غافل عنه .
 فيا من هو غافل عن نفسه وجاهل بها كيف تطمع في معرفة غيرك ؟ وقد أمرك الله تعالى بالتدبر في نفسك في كتابه العزيز فقال : ﴿ وفي أنفسكم أفلا تبصرون ﴾ [الذاريات : ٢١] ، وذكر أنك مخلوق من نطفة فقال : ﴿ قتل الإنسان ما أكفره من أي شيء خلقه ، من نطفة خلقه ليقدره ، ثم السيل يسره ، ثم أماته فأقبره ثم إذا شاء أنشره ﴾ [يس : ١٧] ، وقال تعالى : ﴿ ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون ﴾ [الروم : ٢٠] ، وقال تعالى : ﴿ ألم يك نطفة من مني يعني ثم كان علقه فخلق فسوى ﴾ [القيامة : ٢٧] ، وقال تعالى : ﴿ ألم نخلقكم من ماء مهين فجعلناه في قرار مكين إلى قرار معلوم ﴾ [المرسلات : ٢٠] ، وقال : ﴿ أولم ير الإنسان أنا خلقناه من نطفة فإذا هو خصيم مبين ﴾ [بر : ٧٧] ، وقال : ﴿ إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج ﴾ [الإنسان : ٢] ، ثم ذكر كيف يجعل النطفة علقة ، والعلقة مضغة ، والمضغة عظماً ، فقال تعالى : ﴿ ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ، ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ، ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظماً فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً فبارك الله أحسن الخالقين ﴾ [المؤمنين : ١٢] . فتكرير ذكر النطفة في الكتاب العزيز ليس ليعلم لفظه ويترك التفكير في معناه ، فأنظر الآن إلى النطفة — وهي قطرة من الماء لو تركت ساعة ليضربها الهواء لفسدت وأنتنت — كيف أخرجها رب الأرباب من الصلب والزائب وكيف جمع بين الذكر والأنثى وألقى الألفة والمحبة في قلوبهم ، وكيف قادهم بسلسلة المحبة والشهوة إلى الاجتماع ، وكيف استخرج النطفة من الرجل بحركة الوقاع ، وكيف استحلب دم الحيض من أعماق العروق وجمعه في الرحم ؟ ثم كيف خلق المولود من النطفة وسقاه بماء الحيض وغذاه حتى نما وكبر ، وكيف جعل النطفة وهي بيضاء مشرقة علقة حمراء ، ثم كيف جعلها مضغة ، ثم كيف قسم أجزاء النطفة وهي متساوية متشابهة إلى العظام والأعصاب والعروق والأوتار واللحم ؟ ثم كيف ركب من اللحوم والأعصاب والعروق : الأعضاء الظاهرة ، فدور الرأس وشق السمع والبصر والأنف والفم وسائر المنافذ ، ثم مد اليد والرجل وقسم رؤوسها بالأصابع وقسم الأصابع بالأظفار ؟ ثم كيف ركب الأعضاء الباطنة من القلب والمعدة والكبد والطحال والرئة والرحم والمثانة والأمعاء ، كل واحد على شكل مخصوص ومقدار مخصوص لعمل

مخصوص ! ثم كيف قسم كل عضو من هذه الأعضاء بأقسام آخر ؛ فركب العين من سبع طبقات ، لكل طبقة وصف مخصوص وهيئة مخصوصة لو فقدت طبقة منها أو زالت صفة من صفاتها تعطلت العين عن الإبصار ، فلو ذهبنا إلى نصف ما في آحاد هذه الأعضاء من العجائب والآيات ، لانقضت فيه الأعمار .

فانظر الآن إلى العظام وهي أجسام صلبة قوية كيف خلقها من نطفة سخيفة رقيقة ، ثم جعلها قواماً للبدن وعماداً له ، ثم قدرها بمقادير مختلفة وأشكال مختلفة فمنه صغير وكبير وطويل ومستدير وجوف ومُصَمَّت وعريض ودقيق . ولما كان الإنسان محتاجاً إلى الحركة بمجملته بدنسه وبعض أعضائه ، مفتقراً للتردد في حاجاته ، لم يجعل عظمه عظماً واحداً بل عظاماً كثيرة بينها مفاصل حتى تيسر بها الحركة ، وقدر شكل كل واحد منها على وفق الحركة المطلوبة بها ، ثم وصل مفاصلها وربط بعضها ببعض بأوتار أنبتها من أحد طرفي العظم وألصقه بالعظم الآخر كالرباط له ، ثم خلق في أحد طرفي العظم زوائد خارجة منه وفي الآخر غائصة فيه موافقة لشكل الزوائد لتدخل فيها وتنطبق عليها ، فصار العبد إن أراد تحريك جزء من بدنه لم يمنع عليه ، ولولا المفاصل لتعذر عليه ذلك . ثم انظر كيف خلق عظام الرأس وكيف جمعها وركبها ، وقد ركبها من خمسة وخمسين عظماً مختلفة الأشكال والصور ، فألف بعضها إلى بعض بحيث استوى به كرة الرأس — كما تراه — فم منها ستة تخص القحف ، وأربعة عشر للحي الأعلى ، واثنان للحي الأسفل ، والبقية هي الأسنان بعضها عريضة تصلح للطحن وبعضها حادة تصلح للقطع وهي الأنياب والأضراس والثنايا : ثم جعل الرقبة مركباً للرأس وركبها من سبع خرزات مجوفات مستديرات ، فيها تحريكات وزيادات ونقصانات لينطبق بعضها على بعض — ويطول ذكر وجه الحكمة فيها ثم ركب الرقبة على الظهر ، وركب الظهر من أسفل الرقبة إلى منتهى عظم العجز من أربع وعشرين خرزة ، وركب عظم العجز من ثلاثة أجزاء مختلفة ، فيتصل به من أسفله عظم العصعص وهو أيضاً مؤلف من ثلاثة أجزاء . ثم وصل عظام الظهر بعظام الصدر وعظام الكف وعظام اليدين وعظام العانة وعظام العجز وعظام الفخذين والساقين وأصابع الرجلين ، فلا تطول بذكر عدد ذلك . وبمجموع عدد العظام في بدن الإنسان مائتا عظم وثمانية وأربعون عظماً ، سوى العظام الصغيرة التي حشى بها خلل المفاصل .

فانظر كيف خلَقَ جميع ذلك من نطفة سخيفة رقيقة . وليس المقصود من ذكر أعداد العظام أن يعرف عددها ، فإن هذا علم قريب يعرفه الأطباء والمشرحون ، إنما الغرض أن ينظر منها في مدبرها وخالفها أنه كيف قدرها ودبرها وخالف بين أشكالها وأقذارها ، وخصصها بهذا العدد المخصوص لأنه لو زاد عليها واحداً لكان وبالاً على الإنسان يحتاج إلى قلعها ، ولو نقص منها واحداً لكان نقصاناً يحتاج إلى جبره ، فالطبيب ينظر فيها ليعرف وجه العلاج في جبرها وأهل البصائر ينظرون فيها ليستدلوا بها على

جلالة خالقها ومصورها ، فستان بين النظرين .

ثم انظر كيف خلق الله تعالى آلات لتحريك العظام وهي العضلات فخلق في بدن الإنسان خمسمائة عضلة وتسعاً وعشرين عضلة — والعضلة مركبة من لحم وعصب ورباط وأغشية — وهي مختلفة المقادير والأشكال بحسب اختلاف مواضعها وقدر حاجاتها . فأربع وعشرون عضلة منها هي لتحريك حدقة العين وأجفانها لو نقصت واحدة من جملةا اختل أمر العين . وهكذا لكل عضو عضلات بعدد مخصوص وقدر مخصوص وأمر الأعصاب والعروق والأوردة والشرابين وعددها ومنابتها وانشعاباتها أعجب من هذا كله — وشرحه يطول — فللفكر مجال في آحاد هذه الأجزاء ، ثم في جملة البدن ، فكل ذلك نظر إلى عجائب أحسام البدن وعجائب المعاني والصفات التي لا تدرك بالحواس أعظم ، فانظر الآن إلى ظاهر الإنسان وباطنه وإلى بذنه وصفاته فترى به من العجائب والصنعة ما يقضي به العجب ، وكل ذلك صنع الله في قطرة ماء قدرة ، فترى من هذا صنعه في قطرة ماء فما صنعه في ملكوت السموات وكواكبها وما حكمنه في أوضاعها وأشكالها ومقاديرها وأعدادها واجتماع بعضها وتفرق بعضها واختلاف صورها وتفاوت مشارقها ومغاربها ؟ فلا تظنن أن ذرة من ملكوت السموات تنفك عن حكمة وحكم ، بل هي أحكم خلقاً وأتقن صنعاً وأجمع للعجائب من بدن الإنسان . بل لا نسبة لجميع ما في الأرض إلى عجائب السموات ولذلك قال تعالى : ﴿ أنتم أشد خلقاً أم السماء بناها رفع سمكها فسواها ، وأغطش ليلها وأخرج ضحاها ﴾ فأرجع الآن إلى النطفة وتأمل حالها أولاً وما صارت إليه ثانياً ، وتأمل في أنه لو اجتمع الجن والإنس على أن يخلقوا للنطفة سمعاً أو بصرأ أو عقلاً أو قدرة أو علماً أو روحاً أو يخلقوا فيها عظماً أو عرقاً أو عصبأ أو جلدأ أو شعراً هل يقدرؤن على ذلك ؟

بل لو أرادوا أن يعرفوا كنه حقيقته وكيفية خلقته بعد أن خلق الله تعالى ذلك لعجزوا عنه فالعجب منك لو نظرت إلى صورة إنسان مصوراً على حائط تأتق النقاش في تصويرها حتى قرب ذلك من صورة الإنسان وقال الناظر إليها : كآته إنسان ! عظم تعجبك من صنعة النقاش وحذقه وخفة يده وتمام فطنته وعظم في قلبك محله ، مع أنك تعلم أن تلك الصورة إنما تمت بالصبغ والقلم واليد وبالقدرة وبالعلم والإرادة . وشيء من ذلك ليس من فعل النقاش ولا خلقه بل هو من خلق غيره ، وإنما منتهى فعله الجمع بين الصبغ والحائط على ترتيب مخصوص ، فيكثر تعجبك منه وتستعظمه وأنت ترى النطفة القدرة كانت معدومة فخلقها خالقها في الأصلاب والزرائب ، ثم أخرجها منها وشكلها فأحسن تشكيلها وقدرها فأحسن تقديرها وتصويرها . وقسم أجزائها المتشابهة إلى أجزاء مختلفة فأحكم العظام في أرجائها وحسن أشكال أعضائها وزين ظاهرها وباطنها ورتب عروقها وأعصابها وجعلها مجرى لغذائها ليكون ذلك

سبب بقائها ، وجعلها سمعة عالمة ناطقة . وخلق لها الظهر أساساً لبدنها والبطن حاوياً لآلات غذائها والرأس جامعاً لحواسها ، ففتح العينين ورتب طبقاتها وأحسن شكلها ولونها وهيئتها ثم حماها بالأجفان لتسترها وتحفظها وتصلقها وتدفع الأقداء عنها ؛ ثم أظهر في مقدار عدسة منها صورة السموات مع اتساع أكنافها وتباعد أقطارها فهو ينظر إليها . ثم شق أذنيه وأودعهما ماء مرّاً ليحفظ سمعها ويدفع الهوام عنها وحوطها بصدفه الأذن لتجمع الصوت فتردّه إلى صماخها ولتحس يديب الهوام إليها ، وجعل فيها تحريقات واعوجاجات لتكثر حركة ما يدب فيها ويطول طريقه فيتنبه من النوم صاحبها إذا قصد دابة في حال النوم . ثم رفع الأنف من وسط الوجه وأحسن شكله ، وفتح منخريه وأودع فيه حاسة الشم ليستدل باستنشاق الروائح على مطاعمه وأغذيته ، وليستنشق بمنفذ المنخرين روح الهواء غذاء لقلبه وترويحاً لحرارة باطنه . وفتح الفم وأودعه اللسان ناطقاً وترجماناً ومُعرباً عما في قلب . وزين الفم بالأسنان لتكون آلة الطحن والكسر والقطع فأحكم أصولها وحدد رؤوسها وبيض لونها ، ورتب صفوفها متساوية الرؤوس متناسقة الترتيب كأنها الدر المنظوم . وخلق الشفتين وحسن لونها وشكلها لتطبق على الفم فتسد منفذه ولتيم بها حروف الكلام . وخلق الخنجرة وهيأها لخروج الصوت وخلق للسان قدرة الحركات والتقطيعات لتقطع الصوت في مخارج مختلفة تختلف بها الحروف ليتسع بها طريق النطق بكثرتها . ثم خلق الخناجر مختلفة الأشكال في الضيق والسعة والخشونة والملاسة وصلابة الجوهر ورخاوته والطول والقصر ، حتى اختلفت بسببها الأصوات ، فلا يتشابه صوتان ، بل يظهر بين كل صوتين فرقاً حتى يميز السامع بعض الناس عن بعض بمجرد الصوت في الظلمة ، ثم زين الرأس بالشعر والأصداغ . وزين الوجه باللحية والحاجبين ، وزين الحاجب برقة الشعر واسقواس الشكل وزين العينين بالأهداب .

ثم خلق الأعضاء الباطنة وسخر كل واحد لفعل مخصوص ، فسخر المعدة لنضج الغذاء ، والكبد لإحالة الغذاء إلى الدم ، والطحال والمرارة والكلى لخدمة الكبد . فالطحال يخدمها بجذب السوداء عنها . والمرارة تخدمها بجذب الصفراء عنها . والكلى تخدمها بجذب المائية عنها . والمثانة تخدم الكلى بقبول الماء عنها ، ثم تخرجه في طريق الإحليل ، والعروق تخدم الكبد في إيصال الدم إلى سائر أطراف البدن . ثم خلق اليدين وطولهما لتمتد إلى المقاصد ، وعرض الكف ، وقسم الأصابع الخمس ، وقسم كل إصبع بثلاث أنامل ، ووضع الأربعة في جانب لتدور الإبهام على الجميع ، ولو اجتمع الأولون والآخرون على أن يستنبطوا بديق الفكر وجهاً آخر في وضع الأصابع سوى ما وضعت عليه من بُعد الإبهام عن الأربع وتفاوت الأربع في الطول وترتيبها في صف واحد لم يقدرُوا عليه ؛ إذ بهذا الترتيب صلحت اليد للقبض والإعطاء ، فإن بسطها كانت له طبقاً يضع عليها ما يريد وإن جمعها كانت له آلة للضرب ، وإن ضمّها ضمّاً غير تام كانت مغرقة له ، وإن بسطها وضم أصابعها كانت مجرقة له . ثم خلق

الأظفار على رؤوسها زينة للأنامل وعماداً لها من وراءها حتى لا تنقطع ، ولتلقط بها الأشياء الدقيقة التي لا تتناولها الأنامل ، ليحك بها بدنه عند الحاجة ، فالظفر الذي هو أخس الأعضاء لو عدمه الإنسان وظهر به حكمة لكان أعجز الخلق وأضعفهم ، ولم يقم أحد مقامه في حك بدنه . ثم هدى اليد إلى الحك حتى تمتد إليه ولو في النوم والغفلة من غير حاجة إلى طلب ، ولو استعان بغيره لم يعثر على موضع الحك إلا بعد تعب طويل . ثم خلق هذا كله من النطفة وهي في داخل الرحم في ظلمات ثلاث ، ولو كشف الغطاء والغشاء وامتد إليه البصر لكان يرى التخطيط والتصوير يظهر عليها شيئاً فشيئاً ولا يرى المصور ولا آله ! فهل رأيت مُصَوِّراً أو فاعلاً لا يحس آله ومصنوعه ولا يلاقيه وهو يتصرف فيه ؟ فسبحانه ما أعظم شأنه وأظهر برهانه^(١٥٢) اهـ .

(وسئل) الشافعي رضي الله عنه : ما الدليل على وجود الصانع ؟ فقال : « ورقة التوت الأحمر طعمها ولونها وريحها وطبعها واحد عندكم ؟ فقالوا : نعم . قال : فتأكلها دودة القز ، فيخرج منه الإبريسم — الحرير — والنحل ، فيخرج منها العسل ، والشاة ، فيخرج منها البعر ، ويأكلها الطيلاء فيخرج منها المسك !! فمن الذي جعل هذه الأشياء كذلك ، مع أن الطبع واحد ؟ » فاستحسن الناس منه ذلك .

(وتمسك) الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه — بالدلالة على وجود الله تعالى — بقلة حصينة ملساء لا فرجة فيها ، ظاهرها كالفضة المذابة ، وباطنها كالذهب الإبريز ، ثم انشقت الجدران ، وخرج من القلعة حيوان سميع بصير !! فلا بد من الفاعل ، عنى بالقلعة : البيضة ، وبالحويان : الفرخ .

(وسئل) أحدهم عن وجود الله تعالى فقال :

تأمل في نبات الأرض وانظر	إلى آثار ما صنع المليك
عيون من لجين شاخصات	بأحداق كما الذهب السيك
على قُضْب الزبرجد شاهدات	بأن الله ليس له شريك

(١٥٢) الإحياء كتاب « التفكير » المجلد (٤) .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الإمام حجة الإسلام الغزالي رحمه الله تعالى : ترجمة عقيدة أهل السنة في كلمتي الشهادة .

معنى الكلمة الأولى : لا إله إلا الله فنقول وبالله تعالى التوفيق ^(١٥٣) :

الحمد لله المبدئ المعيد ، الفعال لما يريد ، ذي العرش ^(١٥٤) المجيد والبطش الشديد ، الهادي صفوة العبيد إلى المنهج الرشيد ، والمسلك السديد ، النعم عليهم بعد شهادة التوحيد بحراسة عقائدهم من ظلمات التشكيل والتزديد ^(١٥٥) السالك بهم إلى اتباع رسوله المصطفى ، واقتفاء آثار صحبه الأكرمين المكرمين بالتأييد والتسديد ، المتجلي لهم في ذاته وأفعاله بمحاسن أوصافه التي لا يدركها إلا ممن ألقى

(١٥٣) التوفيق : هو توفير أسباب الطاعة ، بخلاف الخذلان فإنه عدم توفير أسباب المعصية .

(١٥٤) معنى ذي العرش : أي خالق العرش ومالكه ، والعرش إما جسم هو أعظم المخلوقات ، أو الملك وهو جميع العالم أي الكون وهو الأصح ، وورد في الحديث الذي رواه ابن حبان ، قال عليه الصلاة والسلام : « يا أبا ذر : ما السموات السبع مع الكرسي إلا كحلقية ملقاة بأرض فلاة ، وفضل — أي زيادة — العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة » وهو صحيح كما في « فتح الباري » (٤١١/١٣) ، (والواقع أنه حديث ضعيف بل إسرائيلي وهو خلاصة القول في هذا الحديث كما بينته فيما بعد في شرح الطحاوية حاشية ٢٢٠) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٤٠٥/١٣) في تفسير قوله تعالى : ﴿ رب العرش العظيم ﴾ : قال الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات : اتفقت أقاويل هذا التفسير على أن العرش هو السرير وأنه جسم خلقه الله وأمر ملائكته بحمله ، وتعبدهم بتعظيمه وبالطواف به كما خلق في الأرض بيتاً وأمر بني آدم بالطواف به واستقباله في الصلاة اهـ كلام البيهقي . قلت : وينبغي التنبيه إلى أنه كما ينتزه الله تعالى أن يكون حالاً في الكعبة ، ينتزه أيضاً أن يحل في العرش أو يجلس عليه . كما يظن بعض الحمقى . إذ ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ وكل ما خطر ببالك فانه بخلاف ذلك . فانه تعالى غير محتاج إلى العرش وإلى المكان كان قبل خلق المكان وهو الآن على ما عليه كان .

(١٥٥) ينحو العبد من الشك والتزدد إن تعلم دليلاً أو أكثر على وجود الله تعالى كالدليل الذي وضعناه أول هذا الكتاب ، وذلك يحصل بسماعه من معلّم أو قراءته من كتاب والسماع أحسن ، ثم بتعلم علم التوحيد الذي سنذكره في هذا الكتاب ثم بالمواظبة على الطاعات وترك المنهيات ، فمن فعل ذلك كان سبباً ليقينه الله تعالى من التشكيك والتزدد .

واعلم أن الإيمان يزيد وينقص كما هو مذهب أهل السنة والجماعة (إذا فسرناه بالعمل ؛ أما إذا فسرناه بالتصديق والجزم بالعقائد فهو لا يزيد ولا ينقص هذا هو الصحيح المعتمد كما هو مشروح في صحيح شرح الطحاوية للعبد الفقير ص ٩٦ - ٩٩) قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري شرح البخاري (٤٦/١) : « قال النووي : أظهر المختار أن التصديق يزيد وينقص يزيد بكثرة النظر ووضوح الأدلة ، ولهذا كان إيمان الصديق أقوى من إيمان غيره بحيث لا يعتره الشبه » (قلت : وهو خلاف ما هو معتمد عندنا) .

السمع وهو شهيد^(١٥٦)، المُعَرَّفُ بِأَهَمِّ أَنَّهُ فِي ذَاتِهِ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَرْدٌ^(١٥٧) لَا مِثْلَ لَهُ، صَمَدٌ^(١٥٨) لَا ضِدَّ لَهُ، مُنْفَرِدٌ لَا نَدَّ لَهُ^(١٥٩)، وَأَنَّهُ وَاحِدٌ قَدِيمٌ^(١٦٠) لَا أَوَّلَ لَهُ، أَزَلِيٌّ^(١٦١) لَا بَدَايَةَ لَهُ، مُسْتَمِرُّ الوجود لَا آخِرَ لَهُ، أَبَدِيٌّ^(١٦٢) لَا نِهَايَةَ لَهُ، قَيُومٌ^(١٦٣) لَا انْقِطَاعَ لَهُ، دَائِمٌ^(١٦٤) لَا ذَهَابَ

(١٥٦) أَيُّ حَاضِرِ القَلْبِ، وَفِي هَذَا السِّيَاقِ رَمَزَ صَرِيحٍ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحِيطُ بِمَخْلُوقٍ بِحَقِيقَةِ ذَاتِ الْخَالِقِ وَلَا بِحَقِيقَةِ أَوْصَافِهِ إِلَّا بِالْحَيْرَةِ وَالدَّهْشَةِ، وَأَمَّا اتِّسَاعُ المَعْرِفَةِ وَالْإِدْرَاكِ فَإِنَّمَا يَكُونُ فِي مَعْرِفَةِ أَسْمَائِهِ وَتَوْحِيدِهِ، وَكُلُّهُ يُعْطَى عَلَى قَدْرِ مَقَامِهِ وَاجْتِهَادِهِ فَالْبَحْثُ عَنِ الكَيْفِيَّةِ ضَلَالٌ، وَالْمَطْلُوبُ مَعْرِفَةُ وجودِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِيمَانُ بِصِفَاتِهِ بَعِيداً عَنِ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ وَلِلذَلِكَ يَبَيِّنُ المَصْنِفُ بَعْضَ مَعَانِي الصِّفَاتِ كَمَا سَيَمُرُّ بِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١٥٧) قَالَ الإمامُ المحدثُ الزَّيْدِيُّ فِي «شرح الإحياء» (٢/٢٠٢): «قَالَ أَبُو مَنْصُورِ البَغْدَادِيُّ: أَجْمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَى إِطْلَاقِ اسْمِ الْفَرْدِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى» اهـ.

(١٥٨) قَالَ الزَّيْدِيُّ: «قِيلَ فِي الصَّمَدِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: (أَحَدُهَا): أَنَّهُ الَّذِي لَا يُطْعَمُ، وَ(الثَّانِي): أَنَّ الصَّمَدَ هُوَ الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ، فَفِيهِ إِبْطَالُ قَوْلِ المُشَبِّهَةِ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّ مَعْبُودَهُمْ صُورَةٌ بِجُوفَةٍ كَالْيَهُودِ وَالْمُشَاجِمَةِ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّهُ صَمَدٌ لَيْسَ لَهُ جَوْفٌ وَلَا صُورَةٌ وَلَا تَرْكِيبٌ. تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، وَ(الْقَوْلُ الثَّالِثُ): وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ اللُّغَةِ بِسَبَبِ اخْتِلَافٍ، أَنَّ الصَّمَدَ هُوَ: السَّيِّدُ الَّذِي انْتَهَى إِلَيْهِ السُّودُودُ، وَالْمَصْمُودُ فِي النِّوَابِ أَيُّ الْمَقْصُودِ» اهـ.

قُلْتُ: فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ مَعْنَى: «اللَّهُ الصَّمَدُ» أَيُّ الَّذِي تَرْفَعُ إِلَيْهِ الْحَوَائِجُ وَيُقْصَدُ فِي النِّوَابِ. وَكَذَا قَالَ الإمامُ أَبُو مَنْصُورِ البَغْدَادِيُّ وَإِيَّاكَ أَنْ تَظُنَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ لَفْظِ سَيِّدٍ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ قَالَ تَعَالَى عَنْ سَيِّدِنَا يُحْيَى: ﴿وَسَيِّدًا وَحْصُورًا﴾ آلِ عِمْرَانَ: ٣٩.

(١٥٩) أَيُّ: مِثْلُ.

(١٦٠) قَالَ: الزَّيْدِيُّ فِي «إِتِّحَافِ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ» (٢/٢١): «أَجْمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَى وَصْفِهِ تَعَالَى بِهِ» اهـ وَمَعْنَاهُ: الْأَزَلِيُّ الْأَوَّلُ الَّذِي لَا بَدَايَةَ لَهُ.

(١٦١) أَزَلِيٌّ: هُوَ الَّذِي لَا بَدَايَةَ لَهُ، وَهُوَ مَعْنَى اسْمِهِ الْأَوَّلُ.

(١٦٢) أَبَدِيٌّ: هُوَ الَّذِي لَا نِهَايَةَ لَهُ، وَهُوَ مَعْنَى اسْمِهِ تَعَالَى الْآخِرُ.

(١٦٣) أَيُّ قَائِمٍ عَلَى كُلِّ مَخْلُوقٍ بِالتَّنْدِيرِ، قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي الْمَقْصَدِ الْأَسْنَى: «الْقَيُومُ الَّذِي قَوَامُهُ بِذَاتِهِ وَقِيَامُ كُلِّ شَيْءٍ بِهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا اللَّهُ» اهـ وَقَالَ الزَّيْدِيُّ فِي «شرح الإحياء» (٢/٢٣): «وَمَعْنَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ إِنَّ الْمَخْلُوقَاتِ قَائِمَةٌ بِاللَّهِ تَعَالَى هُوَ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ الْمَوْجِدُ لَهَا لَا عَلَى مَعْنَى حُلُولِهَا فِيهِ» اهـ قُلْتُ: وَنَقَلَ الْأَثَمَةَ تَكْفِيرًا مَنِ يَعْتَقِدُ الْحُلُولَ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى كَالنِّصَارَى وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَنْسِبُ نَفْسَهُ لِلْإِسْلَامِ، وَمَا يَقُولُهُ بَعْضُ الْمُتَصَوِّفِ مِنْ عِبَارَاتٍ غَامِضَةٍ يَتَرَجَّحُ فِيهَا مَعْنَى الْحُلُولِ أَوْ الْإِتِّحَادِ أَوْ لَيْسَ لَهَا عَلَى حَسَبِ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ إِلَّا مَعْنَى فَاسِدٍ شَرْعًا فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا إِنْكَارُهَا، وَاعْتِقَادُ ضَلَالِ قَائِلِهَا وَزَيْغُهُ إِذْ لَسْنَا بِمُحَاجِجَةٍ إِلَى كَلِمَاتِ فِلَسُفِيَّةٍ غَامِضَةٍ، وَتَرْهَاتٍ بَعِيدَةٍ عَنِ مَنَبِيعِ الْإِسْلَامِ الْأَصْلِيِّ: الْكِتَابِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ الشَّرِيفَةِ، لِأَنَّ لَنَا فِيهِمَا أَكْبَرَ غَنَاءٍ وَأَوْضَحَ عِبَارَةٍ وَأَسْهَلَ أُسْلُوبٍ، وَنَحْنُ بِمُحَاجِجَةٍ

له ، لم يزل ولا يزال موصوفاً بنعوت الجلال لا يُقضى عليه بالانقضاء بتصرم الآباد^(١٦٥) ، وانقراض
الآجال^(١٦٦) ، بل : ﴿ هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم ﴾^(١٦٧) .

ماسة إلى تعليم الناس عقائدهم الصحيحة الواضحة المبنية على القرآن والسنة لا على الزهات والكلمات والجمل الفلسفية
المبنية على الغموض ، والتأويل البعيد الذي ترفضه قواعد اللغة ، والله تعالى المستعان .

(١٦٤) معناه : باق ، قال الإمام المحدث الزبيدي في « شرح الإحياء » (٢٣/٢) : « فأما الدائم بمعنى الساكن ، فإنما
يُضَح وصف الله تعالى بذلك على مذهب الكرامية المجسمة والمشبّهة فإن هؤلاء قبحهم الله تعالى وصفوه بأنه جسم مماس
للعرش ووصفوه أيضاً بالانتقال عنه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً » اهـ باختصار فراجع .

(١٦٥) الآباد : جمع أبد وهو الدهر الطويل .

(١٦٦) الآجال جمع أجل وهو المدة والوقت .

(١٦٧) سورة الحديد : ٣ ، وثبت في الحديث الصحيح كما في مسلم (٢٧١٣/٦١/٤) : أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم كان يقول : « اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك
شيء ، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء ، اقض عنا الدين ، واغننا من الفقر » . قال الحافظ
البيهقي في كتابه « (الأسماء والصفات) » ص (٤٠٠) : « استدل بعض أصحابنا بهذا الحديث على نفى المكان
عن الله تعالى ، فإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان » اهـ .

قلت : فبطل قول من قال : إن الله بذاته في كل مكان ، كما بطل قول من قال : إنه بذاته فوق
العرش ، ونحن نقول الله فوق العرش بمعنى قاهر العرش وما تحت العرش ولا معنى ذلك أن الله في مكان وأن هذا المكان فوق
العرش ، لأن الفوقية فوقية قهر لا فوقية مكان ؟ قال تعالى : ﴿ وهو القاهر فوق عباده ﴾ فاتضح فساد قول من قال إنه
خارج العالم على العرش . ويزعم بعض الحمقى أننا إذا قلنا أن الله تعالى لا يوصف بأنه خارج العالم ولا داخل العالم أدى
ذلك إلى القول بعدمه والجواب عنه يقال : إنه تعالى متنزه عن المكان فهو موجود بلا مكان لأنه خالق المكان ، والمكان غير
الله ، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما في البخاري (٣١٩٢) : « كان الله ولم يكن شيء غيره » ، أوليتم
الأماكن والجهات سوى الله ؟ وقد كان موجوداً في الأزل وحده ؟ ثم أحدث وخلق الأماكن والجهات فكيف تنسب إليه ؟
قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » (١٣٦/٦) : « ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محالاً على الله أن
لا يوصف بالعلو ، لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى ، والمستحيل كون ذلك من جهة المحس » اهـ .

فقول من قال : « الله فوق العرش في مكان عديم » ظاهر الفساد لتناقضه فالفائل يريد أن يدرك الله بعقله والله تعالى لا
يدرك وعلينا أن نسلّم بذلك ، فاقضى التنبيه .

صفات الله تعالى وتنزيهه

التنزيه : اعلم أن الله سبحانه وتعالى ليس بجسم ^(١٦٨) مُصَوَّر ، ولا جوهر محدود ^(١٦٩) مقدر . وأنه لا يماثل الأجسام ، لا في التقدير ولا في الانقسام ، أنه ليس بجوهر ، ولا تحلُّه الجواهر — أي الأجسام — ولا بعرضٍ ولا تحلُّه الأعراض — أي الصفات والآفات التي فيها نقص كالمرض ونحوه — بل لا يماثل موجوداً ولا يماثله موجود ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ولا هو مثل شيء . وأنه لا يحُدُّه المقدار ، ولا تحويه الأقطار ^(١٧٠) ، ولا تحيط به الجهات ^(١٧١) ولا تكتنفه الأرضون ولا السموات .

(١٦٨) قال المحدث الزبيدي في « شرح الإحياء » (٢٤/٢) : « فمن وصفه تعالى بالجسمية ضل وأضلّ ، وقد حكى البيهقي عن شيخه الحلبي أن قوماً زاغوا عن الحق فوصفوا الله تعالى بأنّه جسم » اهـ . قال الزبيدي : « ومنهم من زاد على ذلك فقال : إنه مصوّر أي حسن الصورة معتدلاً ، وقد أجمع أهل السنة على أن الله تعالى خالق الصور كلها ليس بذی صورة ولا يشبه شيئاً ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ » انظر مبحث الصورة « فتح الباري » (١٣/٤٢٧ - ٤٢٨) ، وعارضة الأحوذی شرح الترمذی (١٢/١١٠) ، و « الأسماء والصفات » للبيهقي ص (٢٨٩) .

(١٦٩) أي أن الله تعالى ليس جسماً ذو حد ونهاية فالحد والنهاية نفيان عنه تعالى ، فهو سبحانه أكبر من أن يُحدّ ، فمن أسمائه الكبير ومعنى الكبير كما قال البيهقي في الاعتقاد ص (٣٥) : « الكبير هو الموصوف بالجلال وكبر الشأن فصغر دون جلاله كل كبير ، وقيل : هو الذي كبر عن مشابهة المخلوقين » اهـ . وأبطل الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » (٥/١١٤) : قول من قال بالحد وبين أن قول من قال لمن نفى الحد : (ساويت ربك بالشيء المعلوم إذ المعلوم لا حد له) نازل أي : ساقط لا عبرة به .

ونقل الإمام البغدادي في « الفرق » ص (٣٣٢) : أن أهل السنة « اتفقوا على نفي النهاية والحد عن صانع العالم خلافاً للهشامية والكرامية المجسمة » وكذلك قال الإمام الطحاوي في عقيدته ، ولا تغرّ بكلام بعض شارحي العقيدة الطحاوية القائلين بالحد المخالفين للدلائل القطعية ولما أجمع عليه المسلمون . وقال الإمام الإسفراييني في « التبصير » بتحقيق العلامة الكونري ص (٩٥) : « اعلم أن خالق العالم لا يجوز عليه الحد والنهاية » . انظر قاعدة في الجرح والتعديل للسيكي ص (٣٠-٣١) ، وكيف يوصف الله تعالى بالحد ولم يرِدْ في كتاب ولا في سنة وصفه تعالى بالحد ، فالحد هو المخلوق من الأحسام والجواهر والأعراض والله تعالى أخبرنا في كتابه بأنه : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ .

(١٧٠) أي أنه تعالى ليس محصوراً في مكان كالأرض أو كالسماء ، ومن الخطأ قول كثير من الناس : « الله في كل مكان » فإن أرادوا أن علمه في كل مكان فقد أصابوا في المعنى وأخطأوا في اللفظ فينبغي أن يقولوا : الله عالم بكل شيء في كل مكان . لأن عبارة : « الله في كل مكان » موهمة لسامعها بأن الله تعالى بذاته في كل مكان وإن كان قائلها لا يقصد إلا العلم . قال سيدنا علي : « كان الله ولا مكان وهو الآن على ما كان » اهـ نقله الإمام أبو منصور البغدادي في كتاب « الفرق بين الفرق » ص (٣٣٣) .

(١٧١) قال الإمام المحدث الزبيدي في « شرح الإحياء » (٢/١٠٤) :

فأما رفع الأيدي عند السؤال إلى جهة السماء فهو لأنها قبله الدعاء^(١٧٢) وفيه أيضاً إشارة إلى ما هو وصف للمدعو من الجلال والكبرياء تنبيهاً بقصد جهة العلو على صفة المجد والعلاء فإنه تعالى فوق كل موجود بالقهر والاستيلاء . وأنه مستتر على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده ،

« وأما إحالة كونه في جهة — تعالى الله عن ذلك — فإن ذلك كإحالة كونه في مكان فلذلك أحلنا إطلاق اسم الجهة على الله تعالى » اهـ .

وقال الشيخ محمود خطاب السبكي أيضاً : في كتاب : « إتحاف الكائنات » : « وقد قام إجماع السلف والخلف على أن اعتقاد أن الله تعالى في جهة فهو كافر كما صرح به الحافظ العراقي ، وبه قال أبو حنيفة ومالك الشافعي وأبو الحسن الأشعري والباقلاني » اهـ وذكر هذا الإجماع العلامة ملا علي قاري في « شرح المشكاة » (١٣٧/٢) .

وقال الإمام الطحاوي في عقيدته المشهورة : « اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ... تعالى الله عن الحدود والأركان والأعضاء والأدوات ، ولا تحويه الجهات الست كسائر المبدعات » .

(١٧٢) أي ليس لأن الله تعالى ساكن فيها أو حال بها إذ يتعالى عن المكان كما أنه متعال عن الكعبة وليس ساكناً فيها مع أننا نتوجه إليها في الصلاة ، ولأن السماء مهبط البركات والخيرات فالله تعالى خلق السماء وأسكن فيها الملائكة ، وخلق الأرض وأسكن فيها الإنس والجن ، ويتعالى أن يحلّ فيهما ولذلك قال : ﴿ ولله ما في السموات وما في الأرض ﴾ ، وجميع الآيات والأحاديث التي ظاهرها جهة السماء المراد منها العلو المعنوي والرفعة القهرية ، والعرب الذين جاء القرآن بلغتهم إذا أرادوا وصف أي شيء بالعظمة والرفعة والكبرياء يشيرون في تعظيمه إلى جهة السماء وإلى العلو المعنوي كما هو مشهور ، فالعلو المراد بالرفعة ونحوها هو من جهة المعنى وليس من جهة الحس في حق المولى تبارك وتعالى كما قرر ذلك الحافظ في « الفتح » (١٣٦/٦) .

وقال الإمام النووي في « شرح مسلم » (٢٤/٥) ، والحافظ ابن حجر في شرح البخاري (٢٣٢/٢) : إن السماء قبله الداعين كما أن الكعبة قبله المصلين ، وكذلك قال الإمام المحدث الزبيدي في « شرح الإحياء » (١٠٤/٢ و ١٠٥) ورد على من قال : « إن نفى الجهات الست عنه تعالى إخبار عن علمه تعالى » . وقد أشار وصرح بذلك الإمام النسفي فقال : « رفع الأيدي والوجوه عند الدعاء — إلى السماء — تعبد محض ، كالتوجه إلى الكعبة في الصلاة فالسما قبله الدعاء ، كالبيت قبله الصلاة » اهـ .

قلت : ولا تجدد مخلوقاً إلا في جهة ، أي مكان إما فوق أو أمام أو يمين أو عسكها والله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ كما أخبرنا ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ فاستحال وصفه بالجهة . وهذه أقوال الأئمة المرجوع إليهم مع الأدلة الشرعية التي قدّمناها تنزه الله عن المكان والجهة . قال الزبيدي في « شرح الإحياء » (١٠٥/٢) : « واعلم أن المنظور إليهم إنما هم الأئمة القدوة والعلماء الجلة ، ولا عسرة بالمقلدة الواقعة مع ظاهرها المنقول الذين لم يفرقوا بين المحكم والتشابه » اهـ .

استواء^(١٧٣) منزهاً عن المماسة والاستقرار ، والتمكن والحلول والانتقال^(١٧٤) ، لا يحمله العرش بل العرش وحلته حملون بلطف قدرته ومقهرون في قبضته وهو فوق العرش والسماء^(١٧٥) وفوق كل شيء إلى

(١٧٣) ينبغي التنبيه هنا إلى أنه قد انتشر بين الناس وكُتِبَ في بعض الكتب عبارة : « الاستواء معلوم والكيف مجهول .. الخ » وهذا غلط فاحش بل الذي ورد عن الإمام مالك رحمه الله تعالى وغيره : « الاستواء معلوم — وفي أكثر الروايات الاستواء غير مجهول أي معلوم ذكره في القرآن — والكيف غير معقول » . والمشبهة يذكرون لفظ « والكيف مجهول » ليشبوا أن الله كيفية مع أن الله منزّه عن الكيف ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في « شرح البخاري » (١٣/٤٠٦ و٤٠٧) الروايات للعبارة وإليك هي باختصار : عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت — وهي أول من سئل عن الاستواء : « الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول » ، وكذلك قال ربيعة شيخ الإمام مالك . وروي البيهقي بإسناد جيد عن عبدالله بن وهب قال : « كنا عند مالك فدخل رجل فقال : يا أبا عبدالله : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ كيف استوى ؟ فقال مالك : الرحمن على العرش استوى كما وصف به نفسه ولا يقال كيف ، وكيف عنه مرفوع وما أراك إلا صاحب بدعة ، أخرجه « اهـ . — وذكر الحافظ — أن مذهب أهل السنة في هذه الآية بلا كيف ، وذكر أن هذه طريقة الشافعي وأحمد . فتبين أن قول بعضهم « الاستواء معلوم والكيف مجهول » باطل بهذا اللفظ .

(١٧٤) وأما حديث النزول الذي ظاهره الانتقال فهو محال على الله تعالى أي الانتقال من مكان إلى مكان ، بل المراد منه يُنَزَّلُ مَلَكًا بضم الياء في ينزل ، لأن الحديث يفسر بالحديث فقد روى النسائي هذا الحديث بلفظ : « إن الله يمهّل حتى يمضي شطر الليل ثم يأمر منادياً يقول : هل من داع فيستجاب له » الحديث ، وهو صحيح ، وقد ذكر ما يتعلق بهذا الإمام الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٣/٣٠ و ٣١) فانظره ولا تعمل على غيره .

(١٧٥) وليس حديث الجارية دليلاً على أن المولى سبحانه حال في السماء ، وقد قدّمنا أن لغة العرب تقتضي الإشارة للسماء لمن أريد تعظيمه ، قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (١٣/٣٥٩) : « ولو قال من ينسب إلى الجسم من اليهود لا إله إلا الذي في السماء ، لم يكن مؤمناً كذلك إلا إن كان عامياً لا يفقه معنى التحسيم فيكتفى منه بذلك كما في قصة الجارية التي سأها النبي صلى الله عليه وآله وسلم » اهـ . وكذا شرح مسلم (٥/٢٤) . وقد صح حديث الجارية بلفظ : « أتشهدن أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فقلت نعم » ونحن نقول هذا هو الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، ولفظة « أين الله » لا تثبت لأنها مروية بالمعنى .

(تنبيه) : هناك نصوص يوهم ظاهرها أيضاً بأنه سبحانه حال في السماء أو جالس على العرش أو محاذياً للعرش غير ملمس ، وكلها نصوص من التشابه الذي ظاهره غير مراد ولا يفقه ذلك إلا الراسخون في العلم ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾ فإن كان السامع لتلك النصوص عالماً منزهاً فإنه سيرف معناها حسب السياق والعربية وقواعد التنزيه ، وإن كان السامع كأغلب أهل هذا الزمان فإنه يسأل عنه أهل العلم المنزهين فيؤولونه له تأويلاً حقاً صحيحاً لا يناقيه القرآن ولا السنة ولا لغة العرب ، إذ أن التأويل ضربان حق وباطل كما هو معلوم ، وقد ثبت عن كثير من السلف أنهم أولوا ، كما ثبت عن الإمام أحمد أنه قال في ﴿ وجاء ربك ﴾ وجاء آثار قدرته . وعن ابن عمر أنه قال في ﴿ الرحمن

تخوم الثرى ، فوقية لا تزيدهُ قُرْباً إلى العرش والسماء ، كما لا تزيدهُ بُعْداً عن الأرض والثرى ، بل هو رفيع الدرجات عن العرش^(١٧٦) والسماء كما أنه رفيع الدرجات عن الأرض والثرى ، وهو — سبحانه — مع ذلك قريب من كل موجود ، وهو أقرب إلى العبد من جبل الوريد^(١٧٧) ﴿ وهو على كل شيء شهيد ﴾ إذ لا يماثلُ قُرْبُهُ قُرْبَ الأجسام كما لا يماثلُ ذاته ذات الأجسام ، وأنه لا يَحُلُّ في شيء ولا يَحُلُّ فيه شيء ، تعالى أن يحويه مكان كما تقدّس عن أن يحده زمان ، بل كان قبل خلق الزمان والمكان وهو الآن على ما عليه كان ، وأنه بائن^(١٧٨) عن خلقه بصفاته ، ليس في ذاته سواء ولا في سواه ذاته ، وأنه مقدّس عن التغير والانتقال ، لا تحلُّه الحوادث ولا تعزّيه العوارض^(١٧٩) بل لا يزال في نعوت جلاله مُنزّهاً عن الزوال وفي صفات كماله مستغنياً عن زيادة الاستكمال . وأنه في ذاته معلوم الوجود بالمعقول^(١٨٠) مرئي الذات بالابصار^(١٨١) نعمة منه ولطفاً بالأبصار في دار القرار ، وإتماماً منه للنعم بال نظر

على العرش استوى ﴿ أي استوى أمره وقدرته فوق برئته ، انظر « مسند الربيع » (٣٥/٣) . فتأول تلك النصوص الموهمة للتشبيه عند مَنْ قلنا حرصاً على عقيدة العوام إذ أنهم ليسوا كالصحابة ومن بعدهم فيعرفون مجاز اللغة وأساليب العربية . والله الموفق .

(١٧٦) ورد في حديث صحيح الإسناد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أَذِنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ مَلِكٍ قَدْ مَرَّقَتْ رَجُلَهُ الْأَرْضَ السَّابِعَةَ وَالْعَرْشَ عَلَى مَنْكِبِهِ وَهُوَ يَقُولُ : سُبْحَانَكَ — أَيُ أَتُزْهِكُ أَنْ يُقَالَ فَيْكَ — أَيْنَ كُنْتَ وَأَيْنَ تَكُونُ » والحديث صحيح رواه أبو يعلى عن أبي هريرة ، انظر « مجمع الزوائد » (٨٠/١) ، فهذا صريح في تنزيه الله عن المكان وعن أن يحيط مخلوق بذات الله ، أو أن يتوهم أن له مكاناً ، سواء كان فوق العرش أو تحته .

(١٧٧) قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسَّوَسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ ﴾ سورة الواقعة : ٨٥ .

(١٧٨) أي غير مشابه ولا مماثل اهـ .

(١٧٩) معناه أنه لا يحدث فيه أو يعرض عليه أي صفة نقص كالمرض والغفلة بل هو منزّه عن أن يزداد علماً كما يزداد المخلوقين إذ أن ذلك يقتضي أنه كان جاهلاً بالشيء ثم علمه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

(١٨٠) أي أن الله تعالى يُعرف في الدنيا بالعقل ، ولا يرى بالابصار في الدنيا . قال اللقاني في شرح الجوهرية (١٧٥) : « من ادّعى رؤية الحق غير النبي في الدنيا يقظه فهو ضال بإطباق المشايخ . وذهب الكواشي والمهدوي إلى تكفيره » .

(١٨١) ذهب جمهور أهل السنة إلى إثبات رؤية الناس لله تعالى في الجنة كما ذكره المصنّف هنا ، وذهب أئمة آل البيت قاطبة في القرون الأولى والسادة الزيدية والإمامية والمعتزلة والإباضية وجماعة من أئمة أهل السنة كالسيدة عائشة وأبي صالح السمان ومجاهد وبشر بن السري الأفوه وبحى الوحاظي إلى أن الله تعالى لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة ، ومذهب المصنّف أن الله تعالى يراه المؤمنون في الآخرة محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَجْهَ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴾ ويحجب عن الرؤية الكافرون ونحوهم قال تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ وبعض الذين لم يوفقهم الله تعالى وخاصة المحسنة

إلى وجهه الكريم .

٢ و ٣ - الحياة والقدرة :

واعلم أنه تعالى حي قادر ، جبار قاهر لا يعتريه قصور ولا عجز ، ولا تأخذه سنة^(١٨٢) ولا نوم ، ولا يعارضه فناء ولا موت ، وأنه ذو الملك^(١٨٣) والملكوت^(١٨٤) ، والعزة والجبروت^(١٨٥) ، له السلطان والقهر ، والخلق والأمر ، والسموات مطويات بيمينه^(١٨٦) ، والخلائق مقهورون في قبضته^(١٨٧) ، وأنه المنفرد بالخلق والاختراع^(١٨٨) ، المتوحد بالإيجاد والإبداع ، خلق الخلق وأعمالهم^(١٨٩) وقدر أرزاقهم

قالوا بأن الجميع من مؤمن وكافر يروونه سبحانه في عرصات القيامة واحتجوا بحديث أبي هريرة وجرير البجلي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « هل تضامون في رؤية القمر ليلة البدر ، ليس بينكم وبينه سحب ؟ كذلك تسرون ربكم » حديث صحيح متفق عليه وفيه أن الله يأتيهم بغير صورته التي يعرفون وأنه بتشكيل لهم فتارة يأتيهم بصورته التي يعرفونها وتارة بصورة أخرى لا يعرفونها وأنه ينطلق فيتبعونه !! كأنه رجل قائد لهم ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وأستغفر الله تعالى عن كتابة مثل هذا فضلاً عن اعتقاده .

وقد فصلت أدلة كل من الطرفين في « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » ص (٥٨٢-٥٩٠) .

وما نعتقه هو منعب أمة آل البيت ومن تبعهم المؤيد بدلائل المنقول والمقول من أن الله تعالى لا يرى في الدارين وهو منزه عن ذلك سبحانه وتعالى .

(١٨٢) أي غفلة .

(١٨٣) عالم الشهادة من المحسوسات الطبيعية .

(١٨٤) عالم الغيب .

(١٨٥) العظمة .

(١٨٦) بقدرته وتدبيره . كما تقول هذا الأمر بيدي أو تحت يدي : أي تحت تصرفي .

(١٨٧) أي قهره . انظر مقدمتنا لكتاب العلو ص (٤٨-٥٣) فإن فيها تحقيق دقيق جداً في معنى اليد والقبض في حق المولى سبحانه وتعالى .

(١٨٨) أي : خلق الشيء وإيجاده على غير مثال سابق .

(١٨٩) في هذه المسألة قولان مشهوران للمسلمين لا يسع المقام هنا الإسهاب فيهما ، الأول : أن أعمال العباد من صنعهم وليست فعلاً لله تعالى ومؤدى ذلك أنهم مختارون فيها وأنهم غير مجبرين على فعلها ولا يقال إنها مقدرة عليهم وما كان باستطاعتهم أن يتجنبوا فعلها ولذلك يحاسبون عليها وهذا هو الصواب الذي ندين الله تعالى به وهو قول الأئمة السابقين من آل البيت والزيدية والمعتزلة ، والقول الثاني وهو قول الأشعرية أن الأفعال مخلوقة لله تعالى وأن العبد ليس له إلا الاختيار والكسب ثم قالوا بأن الاختيار أيضاً مخلوق لله تعالى وليس من صنع العبد وفعله واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ والله خلقكم وما تعلمون ﴾ الصافات : ٩٦ . ويقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « وإن الله تعالى صانع كل صانع وصنعه » رواه الحاكم في المستدرک ، وأقره الذهبي .

وآجالهم^(١٩٠) ، لا يشذ عن قبضة مقدر ، ولا يعزب^(١٩١) عن قدرته تصارييف الأمور ، لا تخصي مقدراته ، ولا تنتاهي معلوماته .

٤- العلم :

وأنه عالم بجميع المعلومات ، محيط بما يجري من تخوم الأرضين إلى أعلى السموات ، وأنه عالم لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ، بل يعلم ديب النملة السوداء ، على الصخرة الصماء ، في الليلة الظلماء ، ويدرك حركة الذر^(١٩٢) في جو الهواء ، ويعلم السر وأخفى^(١٩٣) ، ويطلع على هواجس الضمائر ، وحرركات الخواطر ، وخفيات السرائر يعلم قديم أزلي لم يزل موصوفاً به في أزل الأزال ، لا يعلم متحدد حاصل في ذاته بالحلول والانتقال .

٥- الإرادة :

اعلم أنه تعالى مرید للكائنات ، مُدَبِّرٌ للحادثات ، فلا يجري في الملْك والملکوت قليل أو كثير ، صغير أو كبير ، خير أو شر ، نفع أو ضرر ، إيمان أو كفر ، عرفان أو نكر ، فوز أو خسران ، زيادة أو نقصان ، طاعة أو عصيان ، إلا بقضائه وقدره وحكمته ومشيته ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، لا يخرج عن مشيته لفئة ناظر ، ولا فلتة خاطر ، بل هو المبدئ المعيد ، الفعال لما يريد ، لا راد لأمره ، ولا معقب

وأجاب أصحاب المذهب الأول عن الآية الكريمة بأن المراد كما هو واضح من سياق الآية بقوله تعالى ﴿ وما تعملون ﴾ الأصنام التي كان يعبدونها أولئك المشركون وهي أعيان وأجسام مخلوقة لله تعالى ، وأما أفعال العباد الاختيارية فهي أعراض من صنع العباد وليس فيها إبراز شيء من عدم .

وأجابوا عن الحديث بأنه آحاد ولا ينسب عليه أصل اعتقاد يُكفر مخالفه ، ويمكن تأويله بأن العبد الصانع إذا صنع شيئاً ما من الأعيان فإن الله تعالى هو صانع العبد وصانع ذلك الجرم أو الجسم الذي شكَّله العبد بتشكيل معين ليقوم به بتحقيق غرض من الأغراض المعيشية أو غيرها .

(١٩٠) في صحيح مسلم (٢٦٦٣) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لزوجه أم حبيبة : « قد سألت الله لأجال مضروبة وأيام معدودة وأرزاق مقسومة » قاله تعالى قُتِرَ الأرزاق والآجال في الأزل وأظهرها في اللوح المحفوظ قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، ففي مسلم (٢٦٥٣) : « كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة » لكن حديث عبد الله بن عمرو هذا يحتمل أنه من الإسرائيليات التي نقلها فلا ينبغي أن نبني عليه حكماً والله تعالى أعلم .

(١٩١) أي يغيب .

(١٩٢) الذر : هو الهباء المنتشر كالغبار في الهواء وهو الذي يرى في ضوء الشمس .

(١٩٣) الصواب أن نقول بأن السر هو الشيء الذي قيل همساً بين اثنين أو أكثر ولم يطلع عليه بقية الناس والأخفى هو الشيء الذي يدور في النفس ولم يتكلم به الإنسان .

لقضائه ، ولا مهرّب لعبد عن معصيته إلا بتوفيقه ورحمته ، ولا قوة له على طاعته إلا بمشيئته وإرادته ، فلو اجتمع الإنس والجن ؛ والملائكة والشياطين ، على أن يجرّكوا في العالم ذرة أو يسكنوها دون إرادته ومشيئته لعجزوا عن ذلك ، وإن إرادته قائمة بذاته في جملة صفاته لم يزل كذلك موصوفاً بها ، مريداً في أزلّه لوجود الأشياء في أوقاتها التي قدرها فوجدت في أوقاتها كما أرادها في الأزل ، من غير تقدّم ولا تأخر ، بل وقعت على وفق علمه وإرادته من غير تبدّل ولا تغيير^(١٩٤) ، دبر الأمور لا بترتيب أفكار ، ولا تربص زمان ، فلذلك لم يشغله شأن عن شأن .

٦، ٧ - السمع والبصر :

وأنّه تعالى سميع بصير يسمع ويرى ، ولا يعزّب عن سمعه مسموع وإن خفي ، ولا يغيب عن رؤيته مرئي وإن دقّ ، ولا يحجب سمعه بُعد ، ولا يدفع رؤيته ظلام ، يرى من غير حدة وأجفان ، ويسمع من غير أصمخة وآذان ، كما يعلم بغير قلب ، ويطش بغير جارحة ، ويخلق بغير آلة ، إذ لا تشبه صفاته صفات الخلق ، كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق .

٨ - الكلام :

وأنّه تعالى متكلم أمر ، ناه ، واعد ، متوعد بكلام أزلي قديم ، قائم بذاته ، لا يشبه كلام الخلق ، فليس بصوت^(١٩٥) يحدث من انسلال هواء ، أو اصطكاك أجرام ، ولا بحرف ينقطع بإطباق شفة أو

(١٩٤) اعلم أن إرادة الله وقضائه لا يرد ، فإذا أراد الله شيئاً أي في إلازل فلا بُدّ ولا تنغير إرادته لا لدعوة نبي ، ولا لدعوة ولي ، فقد ثبت في ((صحيح مسلم)) (٢٨٩٠) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « سألتُ ربّي ثلاثاً فأعطاني ثنتين ومنعني واحدة ، سألتُ ربّي أن لا يهلك أمتي بالسنة - أي المجاعة فأعطانيها ، وسألته أن لا يهلك أمتي بالفرق فأعطانيها ، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها » وفي رواية : « وإنّ ربّي قال إنّني إذا قضيتُ قضاءً فإنّه لا يُردّ » . وأحاديث : « إنّ الدعاء يُردّ القضاء » ضعيفة لا يحتج بها ، فلا تعارض النصوص القطعية ، وأما الأحاديث التي يذكر فيها زيادة العمر ، فالمراد بها البركة في العمر والتوفيق للطاعة ، وقد بسط هذا البحث الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في ((الفتح)) (٤١٥/١٠ و ٤١٦) فراجعه ، لتلا يتعارض مع قوله تعالى ﴿ فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ﴾ وأما معنى ﴿ يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ﴾ أي يحو ما شاء من صفات الملائكة وعنده أم الكتاب الذي أثبت فيه الأشياء فلا تمحي .

(١٩٥) قال أبو الحسن الأشعري : الكلام كله ليس من جنس الحروف ، ولا من جنس الأصوات بل الحروف والأصوات على وجه مخصوص دلالات على الكلام القائم بنفس المتكلم . وقال أبو العباس القلانسي : وإذا قرأ القارئ منا كلام الله تعالى فقرأته حرف وصوت ، ومقرؤه ليس بحروف ولا أصوات ، وهذا القول هو اختيار أكثر أصحاب الحديث ، قال أبو منصور البغدادي وبه نقول : قام إمام الحرمين أبو المعالي مذهب أهل الحق جواز سماع ما ليس بحرف ولا صوت . وليس

تحريك لسان ، وأن القرآن والتوراة والإنجيل والزبور كتبه المنزلة على رسله عليهم الصلاة والسلام ، وأن القرآن مقروء باللسنة ، مكتوب في المصاحف ، محفوظ في القلوب ، وأنه مع ذلك قديم قائم بذات الله تعالى لا يقبل الانفصال والافتراق بالانتقال إلى القلوب والأوراق .

معنى الكلمة الثمانية

محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الكلمة الثانية هي الشهادة للرسول بالرسالة ، وأنه تعالى بعث النبي الأمي محمداً صلى الله عليه وآله وسلم برسائله إلى كافة العرب والعجم والجن والإنس^(١٩٦) ، فسخ بشريعتهم الشرائع إلا ما قرره منها . وفضله على سائر الأنبياء ، وجعله سيد البشر^(١٩٧) . ومنع الإيمان بشهادة التوحيد وهو قول « لا إله إلا

في الأحاديث الواردة في الصوت ما يصح التمسك به كما توسع في بيان ذلك الحافظ أبو الحسن المقدسي شيخ المنذري في جزء الصوت ، وما ذكر في البخاري تعليقاً بصيغة يذكر في سنده عبدالله بن محمد بن عقيل وقد أطلال المقدسي في سرد أقوال الطاعنين فيه مثل مالك ، وابن معين ، وأبي حاتم ، وابن خزيمة ، وابن حبان وغيرهم والقاسم بن عبد الواحد الراوي عنه لا يحتج به كما قال أبو حاتم . أفاده العلامة الكوثري رحمه الله تعالى .

فليس كلام الإنسان أو «المُسَجَّل» الذي هو حرف وصوت يشبه كلام الخالق — قال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَخْلُقْ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ وعند أهل الحق كما قال أبو العالي : يجوز سماع ما ليس بحرف ولا صوت ، فيسمعون كلام الله في الجنة بلا حرف ولا صوت كما يرون ذاته سبحانه من غير أن يكون جسماً ولا في جهة . وقال الإمام الإسفراييني في التبصير : اعلم أن كلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت لأن الحرف والصوت يتضمنان جواز التقديم والتأخر ، وذلك مستحيل على القديم سبحانه اهـ وانظر في هذا البحث « شرح الإحياء » ٣٠/٢ و ١٤٤ ، و « فتح الباري » ٤٥٨/١٣ .

(١٩٦) بل قال الإمام السبكي وغيره كابن حجر الهيتمي إنه صلى الله عليه وآله وسلم مرسل إلى كافة الخلق حتى الملائكة لقول تعالى : ﴿ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ ولحديث : « وأرسلت إلى الخلق كافة » . بل قد شهدت له صلى الله عليه وآله وسلم بالرسالة الأشجار والأحجار . واعلم أنه من أنكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل إلى الجن فهو كافر لأنه أنكر القرآن وغيره .

(١٩٧) اعلم أن ترتيب المخلوقات في الأفضلية من الأعلى كالتالي : سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم أولوا العزم من الرسل وهم خمسة نبينا محمد ، ثم إبراهيم ، ثم نوح ، ثم موسى ، ثم عيسى عليهم الصلاة والسلام ، ثم باقي الرسل على حسب درجاتهم ، ثم الأنبياء ، ثم الملائكة العظام ، ثم الصديقون والصالحون ، ثم عوام الملائكة ، ثم عوام الناس من المؤمنين ، ثم البهائم والأنعام ، ثم الكفار قال تعالى : ﴿ أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾ . وأما تفضيل الرسل بعضهم على بعض فدليله من القرآن : ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ﴾ البقرة : ٢٥٢ ومعنى قوله تعالى في آخر سور البقرة :

الله» ما لم تقتن بها شهادة الرسول^(١٩٨) ، وهو قولك « محمد رسول الله » وألزم الخلق تصديقه صلى الله عليه وآله وسلم في جميع ما أخبر عنه من أمور الدنيا والآخرة ، وأنه لا يتقبل إيمان عبد حتى يؤمن بما أخبر به بعد الموت وأوله : سؤاله منكر ونكير^(١٩٩) ، وهما شخصان مهيان هائلان يُقعدان العبد في قبره سوياً ذا روح وجسد^(٢٠٠) ، فيسلأانه عن التوحيد والرسالة ، ويقولان له : مَنْ ربك وما دينك ومن نبيك ؟ وهما فتانا القبر^(٢٠١) ، وسؤالهما أول فتنة بعد الموت ، وأن يؤمن بعذاب القبر ، وأنه حق وحُكْمُهُ

﴿ لا تفرق بين أحد منهم ﴾ معناه لا تؤمن ببعض ونكفر ببعض . ولشيخنا السيد المحدث عبدالله ابن الصديق ترتيب آخر بين أولى الحرم وعظام الملائكة نذكره . بإذن الله تعالى مفصلاً في شرح الجوهرة .

(١٩٨) أعلم أنه من قال : ليس بالضروري أن أشهد للرسول محمد صلى الله عليه وآله وسلم بالرسالة بقولي « محمد رسول الله » بل يكفي أن أؤكد الله وأقول « لا إله إلا الله » كافر بالله العظيم . قال تعالى : ﴿ ومن لم يؤمن بالله ورسوله فإننا أعتدنا للكافرين سعيراً ﴾ فهذه الآية صريحة في تكفير مَنْ لم يؤمن بسيدنا محمد . فمن نازع في هذا الموضوع يكون قد عاند القرآن ومن عاند القرآن كفر . وأجمع علماء الإسلام على تكفير من دان بغير الإسلام وعلى تكفيره من لم يكفره قال تعالى : ﴿ إن الذين عند الله الإسلام ﴾ ، ﴿ ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يُقبل منه ﴾ .

(١٩٩) الراجح عندنا عدم ثبوت السؤال وإن كان حديثهما في الصحيحين ، وإن كان هناك سؤال فهو على الروح في العرْخ . أعلم أن جاحد سؤال للملكين لا يكفر لأن ذلك جاء في حديث آحاد ولم يتواتر على التحقيق ، أما منكر عذاب القبر فيكفر ، قال تعالى : ﴿ النار يهرضون عليها غُدواً وَعَشياً وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ ففي هذه الآية دليل على عذاب القبر مع الأحاديث المتواترة المشهورة .

والمراد بعذاب القبر عندنا عذاب العرْخ ، وإنما نسب إلى القبر لأن غالب الأجسام تدفن في القبور والناس لا يعقلون إلا الأمر الحسي المشاهد . ولا يجوز لنا عند ذكر عذاب القبر إلا أن نذكر معه نعيم القبر وهو على الحقيقة النعيم الذي يتنعم به الإنسان بعد موته إلى قيام الساعة ، والموضوع طويل الذيل مُفَصَّل في شرحنا على « الطحاوية » والمراد عدم تخويف الناس بعذاب القبر بقصص وأشياء مكنوبة وخرافية مروية في بعض الأحاديث الواهية والموضوعة ، ويجب تبشير الناس بالروح والريحان ، « بشروا ولا تنفروا » .

(٢٠٠) هذه الفكرة مخالفة للقرآن كما أوضحناها في شرح الطحاوية ، وجاءت هذه الفكرة من تغليبهم الحديث ولو كان ضعيفاً على القرآن !! فهم إذا فكروا في أي قضية لا يفكرون ماذا ورد فيها من آيات أو ماذا ورد فيها في القرآن وإنما يفكرون ماذا جاء فيها من الأحاديث مع اعتقادهم بأن السنة قاضية على القرآن وحاكمة عليه وشارحة له وهذه طامة الطامات !!

(٢٠١) أخرج البخاري (٨٦) من حديث عائشة مرفوعاً « وإنكم تقتنون أو تعذبون في قبوركم » وهو شاذ منكر مردود عندنا !! إذ قد رواه مسلم (٩٠٥) ومالك في الموطأ (٤٤٧) وليس فيه ذكر هذه الفتنة . ومن قال بالسؤال قال : (فأمّا الأنبياء والشهداء والأطفال فلا يسألون ، وورد أنه مَنْ داوم على قراءة سورة الملك « تبارك » أنجاه الله من فتنة أو عذاب القبر) . وارجع إلى صحيح شرح الطحاوية ص (٤٥٩) لتعرف حلية الأمر في هذه المسألة .

عدل وهو على الجسم والروح على من يشاء الله لمن يكون من أهل العذاب . أن يؤمن بالميزان^(٢٠٢) ذي الكفتين وصِفَتُهُ فِي الْعِظَمِ أَنَّهُ مِثْلُ طَبَقَاتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، تَوْزَنُ الْأَعْمَالُ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، تَرْجَحُ الْكَفَّةُ يَوْمَئِذٍ بِمِثْقَالِ الذَّرَرِ وَالْخُرْدَلِ تَحْقِيقًا لِتَمَامِ الْعَدْلِ ، وَتَوْضَعُ صَحَائِفُ الْحَسَنَاتِ فِي صُورَةٍ حَسَنَةٍ فِي كِفَّةِ النُّورِ ، فَيُنْقَلُ بِهَا الْمِيزَانُ عَلَى قَدَرِ دَرَجَاتِهَا عِنْدَ اللَّهِ بِفَضْلِ اللَّهِ ، وَتَطْرَحُ صَحَائِفُ السَّيِّئَاتِ فِي صُورَةٍ قَبِيحَةٍ فِي كِفَّةِ الظُّلْمَةِ فَيُخَفُّ بِهَا الْمِيزَانُ بِعَدْلِ اللَّهِ .

وَأَنَّ يُؤْمِنُ أَنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ وَهُوَ جَسْرٌ مَمْلُودٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ أَحَدُ مِنَ السَّيْفِ وَأَدَقُّ مِنَ الشُّعْرَةِ ، تَزِلُّ عَلَيْهِ أَقْدَامُ الْكَافِرِينَ بِحُكْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فَتَهْوِي بِهِمْ إِلَى النَّارِ ، وَتَثْبِتُ عَلَيْهِ أَقْدَامَ الْمُؤْمِنِينَ بِفَضْلِ اللَّهِ فَيَسَاقُونَ إِلَى دَارِ الْقَرَارِ^(٢٠٣) ، وَأَنْ يُؤْمِنَ بِالْحَوْضِ الْمُرْوودِ حَوْضِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَشْرَبُ مِنْهُ الْمُؤْمِنُونَ قَبْلَ دُخُولِ الْجَنَّةِ وَبَعْدَ جَوَازِ الصِّرَاطِ^(٢٠٤) ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا ، عَرْضُهُ مَسِيرَةُ شَهْرٍ ، مَآؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ ، حَوْلُهُ أَبَارِيقٌ عَدَدُهَا بِعَدَدِ نَجْمِ السَّمَاءِ^(٢٠٥) . فِيهِ مِيزَابَانِ يَصْبَانُ فِيهِ مِنَ الْكُوْثَرِ^(٢٠٦) .

(٢٠٢) قال تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ سورة الأنبياء : ٤٧ ، وقال تعالى في سورة الأعراف : ٨ ، ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ قَلَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ الأعراف : ٨ .

الميزان إما أن يكون كناية عن العدل التام وهو الراجح ، وإما أن يكون الآلة ذات الكفتين والله تعالى أعلم .
(٢٠٣) حديث ((الإيمان بالصراط وهو جسر مملود على متن جهنم أحد من السيف وأدق من الشعرة)) لا يثبت البتة لا في القرآن ولا في حديث صحيح . والصراط في الشرع هو الإسلام قال الله تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ ولا يوجد يوم القيامة جسر مملود على متن جهنم يمر الناس عليه ، لأنَّ طريقة دخول النار تتم بالدخول من أبوابها كالجنة وليس بالوقوع من هذا الجسر والهوي فيها !! قال تعالى ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاعُوا فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ الزمر : ٧١-٧٢ ، وما ورد من الأحاديث خلاف ذلك فهو مردود كما بيته في ((شرح الطحاوية)) بتوسع فليرجع إليه فإنه مهم .

(٢٠٤) الحوض هو المقصود بقوله تعالى ﴿ أَنَا عَطِيَّاتُ الْكُوْثَرِ ﴾ وليس المراد بذلك نهر في الجنة لأن جميع المؤمنين لهم أنهار في الجنة ! وإنما حصل التمييز والتفضيل وعلو الشأن لسيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم في موضع لم يعط الناس فيه شيئاً وذلك قبل دخول الجنة وهو الحوض .

وفيه أحاديث كثيرة صرحَ الحافظ ابن عبد البر بتواتر ذلك .

(٢٠٥) قال الحافظ العراقي في تخريج الإحياء (١/٩٢) : [حديث « من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبداً عرضه مسيرة شهر أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل حوله أباريق عدد نجوم السماء » أخرجاه (بخاري ٦٥٧٩ ومسلم ٢٢٩٢)]

وأن يؤمن بالحساب وتفاوت الناس فيه إلى مُناقشٍ في الحساب وإلى مُسامحٍ فيه وإلى مَنْ يدخل الجنة بغير حساب وهم المقربون ، ويسأل مَنْ شاء من الأنبياء عن تبليغ الرسالة^(٢٠٧) ، وَمَنْ شاء من الكفار عن تكذيب المرسلين ، ويسأل المبتدع عن السنة ويسأل المسلمين عن الأعمال ، وأن يؤمن بإخراج الموحد من النار بعد الانتقام حتى لا يبقى في جهنم موحد بفضل الله تعالى فلا يخلد في النار موحد^(٢٠٨) .

وأن يؤمن بشفاعة^(٢٠٩) الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء ثم سائر المؤمنين كُلٍّ على حسب جاهه ومنزلته عند الله تعالى ، وَمَنْ بقي من المؤمنين ولم يكن له شفيع أخرج بفضل الله عز وجل فلا يخلد في النار مؤمن بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان . وأن يعتقد فضل الصحابة رضي الله عنهم وترتيبهم وأن أفضل الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم^(٢١٠) ، وأن يُحسِّنَ الظن بجميع الصحابة ويثني عليهم ، كما أثنى الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم أجمعين^(٢١١) ، فكل ذلك مما وردت به الأخبار وشهدت به الآثار ، فمن اعتقد جميع ذلك موقناً كان من أهل الحق وعصابة السنة وفارق رهط الضلالة وحزب البدعة فنسأل الله كمال اليقين وحسُن الثبات في الدين لنا ولكافة المسلمين برحمته إنه أرحم الراحمين وصلى الله على سيدنا محمد

من حديث عبد الله بن عمرو ، ولهما من حديث أنس : ((فيه من الأباريق كعدد نجوم السماء)) وفي رواية لمسلم : ((أكثر من عدد النجوم)) . [

(٢٠٦) روى ذلك مسلم من حديث ثوبان . وعندي أن الكوثر هو الحوض نفسه .

(٢٠٧) قال الحافظ العراقي في تخريج الإحياء : أخرجه البخاري .

(٢٠٨) قال الحافظ العراقي في تخريج الإحياء : أخرجه ذلك البخاري ومسلم . والحقيقة أن هذه المسألة تحتاج إلى إعادة بحث وتحقيق لا سيما أن السادة الزيدية والمعتزلة والإباضية ذهبوا إلى أنه لا يخرج من النار أحد دخلها ، وقالوا بأن من دخل النار لا يخرج منها وفكرة الخروج من النار غير موجودة في القرآن بل ذكرها القرآن على أنها رأي لليهود ورد عليها في قوله تعالى ﴿ وقالوا لن نمسنا النار إلا أياماً معدودة ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ وإنما جاءت فكرة الخروج من النار من الأحاديث التي تم التلاعب بها .

(٢٠٩) الشفاعة ثابتة في القرآن للمؤمنين ، قال تعالى ﴿ ولا يشفعون إلا لمن ارتضى ﴾ وحديث ((شفاعة لأهل الكبائر من أمي)) رواه الترمذي (٢٤٣٥ و٢٤٣٦) وأبو داود (٤٧٣٩) وهو حديث شاذ مردود لمخالفته القرآن .

(٢١٠) في ذلك خلاف مشهور بين أهل السنة فليست هذه المسألة من مسائل العقيدة ، إذ قد ذهب كثير من أهل العلم من الصحابة والسلف إلى أن أفضل الصحابة سيدنا علي رضي الله عنه وبعضهم ذهب إلى غير ذلك .

(٢١١) أي على السابقين الأولين وَمَنْ تبعهم بإحسان إذ قال سبحانه : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾ .

فصل في أصول صفات المؤمن وأخلاقه وقواعد السير إلى الله تعالى

قال الإمام الحافظ محي الدين النووي في كتابه المقاصد :

أصول طريق التصوف^(٢١٢) خمسة :

١ — تقوى الله^(٢١٣) في السر والعلانية .

٢ — اتباع السنة في الأقوال والأفعال .

٣ — والإعراض عن الخلق في الإقبال والإدبار^(٢١٤) .

٤ — والرضا عن الله تعالى في القليل والكثير^(٢١٥) .

٥ — والرجوع إلى الله تعالى في السراء والضراء^(٢١٦) .

فتحقيق التقوى بالورع والاستقامة .

وتحقيق اتباع السنة بالتحفظ وحسن الخلق .

وتحقيق الإعراض عن الخلق بالصبر والتوكل .

(٢١٢) اختلف في اشتقاق كلمة التصوف ، وقال الإمام الغزالي في نظم ينسب له :

ليس التصوف لبس الصوف ترفعه ولا بكاؤك إن غنى المكنونه

بل التصوف أن تصفو بلا كدر وتتبع الحق والقرآن والدين

(٢١٣) ليست التقوى بالمظاهر ولا بالسمعة بأن فلاناً ولي مثلاً كما يقول الناس ، بل التقوى هي العلم والعمل أي علم الأوامر التي أمرنا بها ثم فعلها ومعرفة المنهيات واجتنابها فمن لم يكن قد حقق ذلك فلا يقرب من شاطئ الولاية ، فربما ذهب رجل وصام يوم العيد أو يوم تشریق يظن نفسه أنه يقربه وهو في معصية وذلك لعدم العلم .

(٢١٤) أي يستوي عنده إقبال الناس عليه أو إعراضهم عنه فلا يؤثر ذلك في عبادته ولا في نفسه بل لو آمن الناس أجمعون أو كفروا فلا يفتز عن الأقبال على الله تعالى .

(٢١٥) أي إن جاع صبر وحمد الله وإن شبع شكر وحمد الله تعالى .

(٢١٦) أي في جميع أحواله يكون غير غافل ، بل يدعو الله تعالى في السراء والضراء ، ولا يفتن برخاء وسرور ونعماء أصابته .

وتحقيق الرضى عن الله تعالى بالقناعة والتفويض .

وتحقيق الرجوع إلى الله تعالى بالشكر له في السراء والالتحاء إليه في الضراء .

وأصول ذلك كله خمسة :

علو الهمة ، وحفظ الحرمه ، وحسن الخدمة ، ونفوذ العزيمة ، وتعظيم النعمة .

فمن علّتْ همته ارتفعت رتبته . ومن حفظ حرمة الله حفظ الله حرمة ، ومن حسنت خدمته وجبت كرامته ، ومن نفذت عزمته دامت هدايته ، ومن عظم النعمة شكرها ، ومن شكرها استوجب المزيد .

وأصول العلامات خمسة^(٢١٧) :

طلب العلم للقيام بالأمر^(٢١٨) .

وصحبه المشايخ والإخوان للتبصّر^(٢١٩) .

وترك الرخص والتأويلات للحفاظ وضبط الأوقات بالأوراد للحضور . واتهام النفس في كل شيء للخروج من الهوى والسلامة من العطب .

فطلب العلم آفته صحبة الأحداث^(٢٢٠) سناً وعقلاً وديناً ممن لا يرجع إلى أصل ولا قاعدة ، وآفة الصحبة الاغترار والفصول^(٢٢١) وآفة ترك الرخص والتأويلات الشفقة على النفس .

(٢١٧) أي أصول العلامات التي يستدل بها على صحة مسلك وقبول طريقة السائر إلى الله هذه الخمسة التي شرع في بيانها .

(٢١٨) اعلم أنه دون التعلم والتفقه ومعرفة علم التوحيد لا يجوز إطلاق اسم الصالح على الشخص فلا تنسرك المناظر والمظاهر وكما قال الجنيد رضي الله عنه ! « إذا رأيتم الرجل يطير في الهواء ويسير على الماء فلا تغتروا به وانظروا إلى عمله بالكتاب والسنة » .

(٢١٩) يعني بالمشايخ والإخوان أهل العلم فالمشايخ هم الذين أكثر منه سناً والإخوان من يقاربونه في السن ، فإن لم يكن أولئك علماء يفيدون السائر معهم فالأولى الابتعاد .

(٢٢٠) معنى الحدث الصغير ، فرمما كان طفلاً فيقال حدث بالسن أي لصغر سنّه ، وربما كان كبيراً في السن لكن صغيراً في العقل فلا تنفع صحبته ، وربما كان كبيراً في السن وعقله كبير بمعنى أنه يمكنه أن يتعلم الأحكام الشرعية ويصبح مستبصراً لكنه مفرط لا علم عنده فلا خير في صحبته ويقال له : حدث في الدين .

(٢٢١) أي الاغترار بالنفس والفضول في طلب الصحبة بضاران ، فلربما ظن نفسه أنه لا تضره مصاحبة الأشرار ولا ينالهم بهم فيجرّ إلى طريقتهم ويفسد عليه حاله ، روى الترمذي (٢٣٧٨) وأبو داود (٤٨٣٣) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الرجل على دين خليله فلينظر أحدكم من يخال » قال الترمذي : « هذا حديث حسن غريب » .

وآفة اتهام النفس الأنس يحسن أحوالها واستقامتها وقد قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعْدِلْ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذَ مِنْهَا ﴾ الأنعام : ٦ .

وأصول ما تداوي به علل النفس خمسة :

تخفيف المعدة بقلة الطعام والشراب .

والالتجاء إلى الله تعالى مما يعرض عند عروضه .

والفرار من مواقف ما يخشى الوقوع فيه .

ودوام الاستغفار مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم آناء الله وأطراف النهار باجتماع الخاطر . وصحبه من يدلك على الله تعالى .

خاتمة

في بيان الوصول إلى الله تعالى^(٢٢٢) ، وهو بالتوبة من جميع المحرمات والمكروهات ، وطلب العلم بقدر الحاجة إليه ، والملازمة على الطهارة ، وأداء الفرائض والرواتب في أول وقتها جماعة ، وملازمة ثمان ركعات الضحى ، وست بين المغرب والعشاء ، وصلاة الليل ، والوتر ، وصوم الإثنين والخميس ، وثلاثة أيام البيض ، والأيام الفاضلة وتلاوة القرآن بالحضور والتدبر ، والإكثار من الاستغفار ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وملازمة أذكار السنة صباحاً ومساءً . ومنها : « اللهم بك نصبح وبك نمسي وبك نغيا وبك نموت وإليك النشور »^(٢٢٣) . وفي المساء بدل (وإليك النشور) : (وإليك المصير) . « أصبحنا وأصبح الملك لله والحمد لله والكبرياء لله والعظمة لله والخلق والأمر والليل والنهار وما سكن فيهما لله » قراءة آية الكرسي وآخر ثلاث آيات من سورة البقرة . اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك فَلَكَ الحمد ولك الشكر ، ثلاثاً .

«اللهم إني أصبحت أشهدك وأشهد حَمَلَةَ عرشك وملائكتك وجميع خلقك أنك أنت الله لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن سيدنا محمداً عبدك ورسولك ، أربعاً .

ورضيت بالله تعالى رباً وبالإسلام ديناً وبسيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم نبياً ورسولاً ،

^(٢٢٢) معنى الوصول إلى الله تعالى : أي إلى رضاه سبحانه .

^(٢٢٣) انظر سنن الترمذي (٣٣٩١) .

ثلاثاً .

أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، ثلاثاً .
وصلّى الله على سيدنا محمد عدد خلقه ورضاء نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته وحسبنا الله ونعم الوكيل (٢٢٤) .

(٢٢٤) وسنشرح هذه الرسالة في التصوف إن شاء الله تعالى شرحاً واسعاً ونقوم بعون الله تعالى بطبعها والله الموفق .

أول المؤلفات

بہجۃ الناظر

فی التوسل بالنبی الطاهر

تألیف

خادم العلم الشریف

حسن السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني الشافعي

١٤٠٥ھ - ١٩٨٥م

المقدمة

الحمد لله الذي خلق فسوى ، والذي قدر فهدى ، والذي أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى ، القائل
لنبيه المكرم ، صلى الله عليه وآله وسلم ، سنقرئك فلا تنسى ، أحمدته سبحانه أن جعل نبينا أفضل الخلق
على الإطلاق ، إذ أخذ سبحانه من جميع الأنبياء على أن يؤمنوا به وينصروه العهد والميثاق . وأشهد أن
لا إله إلا هو الملك الحق المبين المنفرد بالخلق والتأثير والضر والنفع للعالمين ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده
ورسوله الصادق الوعد الأمين والمبعوث رحمة للعالمين القائل : « إنما أنا رحمة مهداة »^(٢٢٥) ، اللهم صل
على سيدنا محمد وعلى كافة الأنبياء والمرسلين وآل كل وصحب كل أجمعين .

أما بعد :

فهذه رسالة أذكر فيها إن شاء الله تعالى أدلة التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والاستشفاع به
خاصة ، وبالأنباء والصالحين عامة ، وبيان أن ذلك من الأمور المشروعات المندوبات بخلاف ما يدعيه
بعض الناس في هذه الأزمان ، والله أسأل وبنبيه أتوسل أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ، وأن يثيبني ومن
وعاها أو نشرها إنه جواد كريم .
وقد جعلتها أربعة فصول :

— الفصل الأول : مقدمة في بيان قدره العظيم صلى الله عليه وآله وسلم .

— الفصل الثاني : في سرد أدلة التوسل بذات الأنبياء عامة والنبي خاصة وبجاههم ومنزلتهم عند الله
تعالى صلوات الله وسلامه عليهم إذ الصفة لا تفارق الموصوف .

— الفصل الثالث : في الاستئناس بأقوال علماء الأمة وحفاظ الإسلام بإيراد توسلهم بالنبي صلى الله
عليه وآله وسلم .

— الفصل الرابع : في رد شبه مانعي التوسل وبيان مغالطتهم للحق الصريح وذكر قاعدة عظيمة في
مصطلح الحديث في بيان أنه لا يجوز لأي إنسان أن يصحح أو يضعف حديثاً إلا أن يكون حافظاً^(٢٢٦)

(٢٢٥) رواه الحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً وقال على شرطهما وأقره الذهبي وهو في مقدمة
الدارمي (١٥) مرسل .

(٢٢٦) كنت أقول هذا إذ ذاك إبان تصنيف هذه الرسالة سنة ١٩٨٤ تقريباً والآن أقول بأنه يجوز أن يصحح ويضعف كل
من تمكن وقويت معرفته وإن لم يكن حافظاً بالمعنى المشهور ، وهذا ما نص عليه النووي رحمه الله تعالى في التقريب .

وتعريف الحافظ سيمر هناك إن شاء الله تعالى .

الفصل الأول

مقدمة

في بيان عظيم قدره صلى الله عليه وسلم

اعلم يرحمك الله تعالى أن الآيات والأحاديث والآثار في ذلك كثيرة جداً أفرد لها حفاظ الإسلام مصنفات خاصة من أعظمها عندي بركة ونفعاً كتاب الشفا ، للحافظ القاضي عياض المالكي رحمه الله تعالى ، ونحن نريد أن نوجز الأدلة في ذلك ، إذ ما نحن إلا عالة على فئات موائد أولئك الأعلام العظماء رضوان الله عليهم أجمعين .

فاعلم أن من عظم قدر نبيك المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ، أن الله عز وجل نادى جميع الأنبياء بأسمائهم ولم يناده باسمه ، فقال في نداءهم يا نوح ، يا إبراهيم ، يا آدم ، يا موسى ، وقال له يا أيها النبي ، يا أيها الرسول ... وقد أخذ الله عز وجل الميثاق والعهد من الأنبياء أن يؤمنوا به ، وأن ينصروه إن أدركوه إذ قال سبحانه ولم يزل قائلاً عليماً تنبيهاً لقدر نبيه وتفخيماً : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ (آل عمران الآية ٨١) .

ولهذا قال سادتنا علي ابن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم وقتادة والسُّدِّي وقريب منه قول الحسن وطاووس كما ذكر ذلك الطبري وابن كثير وغيرهما من أهل التفسير : ما بعث الله نبياً من الأنبياء من لدن نوح إلا أخذ الله منه الميثاق ليؤمن بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ولينصرنه إن خرج وهم أحياء ، ولهذا فما من نبي من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إلا عنده علم به صلى الله عليه وآله وسلم وبعبثته وزمانه ومهاجره^(٢٢٧) وعلاماته وأوصافه صلى الله عليه وآله وسلم . قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾ البقرة : ٨٩ بل لم تعرف له صلى الله عليه وآله وسلم قدره الأنبياء فحسب ، وإنما عرفت له قدره الأشجار والأحجار وشهدت له بالرسالة لتحث الناس على الإيمان به ، فأما الأشجار :

(٢٢٧) مهاجره بفتح الجيم مع ضم الميم أي المكان الذي سيهاجر إليه وهو المدينة المنورة .

فمن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر ، فأقبل أعرابي ، فلما دنا منه قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أيسن تريد ؟ » قال : إلى أهلي . قال : « هل لك في خير ؟ » قال : وما هو ؟ قال : « تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله » ، قال : ومن يشهد على ما تقول ؟ قال : « هذه السَّلَمَة » — يعني الشجرة — فدعاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي بشاطئ الوادي ، فأقبلت تَحْدُ الأرض خدًا — أي شقًا — حتى قامت بين يديه فأشهادها ثلاثاً فشهدت ثلاثاً أنه كما قال ، ثم رجعت إلى منبتها ، ورجع الأعرابي إلى قومه وقال : إن اتبعوني آتكم بهم وإلا رجعت فكنت معك . رواه الدارمي والطبراني في الكبير وأبو يعلى والبزار ورجال الطبراني رجال الصحيح^(٢٢٨) كما قال الحافظ الهيثمي .

وأما الأحجار وشهادتها :

فقد روى مسلم في صحيحه (٢٢٧٧) والدارمي في مسنده (٢٠) وغيرهما بأسانيد صحيحة من حديث جابر بن سَمْرَةَ رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول : إني لأعرف حجراً بمكة كان يُسَلِّمُ عليّ قبل أن أُبعث إني لأعرفه الآن^(٢٢٩) » .

وفي مستدرك الحاكم عن سيدنا علي رضي الله عنه قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمكة فخرج في بعض نواحيها فما استقبله شجر ولا جبل إلا قال السلام عليك يا رسول الله » قال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وأقره الحافظ الذهبي^(٢٣٠) .

(٢٢٨) انظر « مجمع الزوائد » ٢٩٢/٨ ، و « جمع الفوائد » ، و سنن الدارمي (١٦) وهو حسن .

(٢٢٩) انظر « صحيح مسلم » ج ٤ / ١٧٨٧ في كتاب الفضائل الحديث الثاني .

(٢٣٠) « المستدرك » ٦٢٠/٢ .

الفصل الثاني

بيان مشروعية التوسل وندبه

اعلم يرحمك الله تعالى أنه من الغريب جداً أن ينكر بعض من يدعي العلم وبخاصة علم الحديث الشريف (في هذه الاعصار) التوسل برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سواء كان ذلك قبل وفاته أو بعد وفاته أو في يوم القيامة^(٢٣١) . والحقيقة أن إنكارهم هذا لا دليل له مع معارضته للنصوص الصريحة الصحيحة كما سيتبين لك ، مع أن المسلمين علماءهم وعوامهم منذ عهد النبوة إلى هذا اليوم لا يزالون يتوسلون به صلى الله عليه وآله وسلم ويسألون الله بجاهه ، وها أنا ذا أنقل لك ما استطعت أن أجده من الأدلة في مشروعية وندية التوسل بالنبي والأنبياء والصالحين ، ولا أدعي في ذلك أنني قد سبقت إلى شيء لم يسبقني إليه أحد من قبل ، هذا مع قلة بضائعي وضعف حيلتي وما غاب عني من الأدلة أكثر مما وجدته . ونحن بهذا الصدد نبين أن التوسل جائز وسائغ عند أهل الحق ، وذلك على مقتضى الأدلة الشرعية التي وردت لنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس في ذلك أدنى شبه بشرك كما يقول بعض الناس لأن الله تعالى هو المدعو وحده ولا شريك له في الخلق والتأثير وهذه عقيدة كل مسلم . ويجمع الأدلة كلها ويكفيها دليلاً في ذلك حديث الشفاعة يوم القيامة المتواتر من أن الناس في الآخرة يستشفعون الله تعالى برسله عليهم الصلاة والسلام ليأذن في فصل القضاء ويعتذرون واحداً حتى يرسو الأمر عند سيدنا محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام فيقول (أنا لها)^(٢٣٢) ويشفع يسأل الله الإذن في فصل القضاء للخلاص من حر الموقف وشدة ما إلى الجنة وإما إلى النار وهذه هي الشفاعة العظمى لله صلى الله عليه وآله وسلم وله بعد ذلك شفاعات عديدة وكثيرات مذكورات في الأحاديث الصحيحة . ومن شفاعاته في الدنيا بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم أنه يستغفر للمسيئين من أمته ، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

(٢٣١) ولاحظ أنني لم أقل سواء كان حياً أو ميتاً لأنه صلى الله عليه وسلم حيٌّ ﴿بل أحياء عند ربهم يرزقون﴾ ، وقد صنف في ذلك رسالة نقلت فيها بعد ذكر الأدلة التي منها الحديث الصحيح ((الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون)) كلام الحافظ البيهقي والحافظ القرطبي وابن القيم والسيوطي كما في كتاب ((الروح)) لابن القيم أن الأنبياء والشهداء أحياء .

(٢٣٢) الشفاعة ثابتة بقطعي الدلالات في القرآن والسنة ، لكن حديث الشفاعة الطويل هذا الذي رواه أنس بن مالك تغير رأي فيه الآن وأنا أراه موضوعاً وهو من الإسرائيليات وإن كان في الصحيحين ، وقد تكلمت عليه في التعليق على كتاب العلل للذهبي فارجع إليه إن شئت .

وسلم : « حياتي خير لكم تحدثون ويحدث لكم فإذا أنا مت كانت وفاتي خير لكم تعرض علي أعمالكم فإن رأيت خيراً حمدت الله وإن رأيت شراً استغفرت لكم » رواه البزار قال الحافظ أبو الحسن نور الدين الهيثمي رجاله رجال الصحيح (٢٣٣) .

فمن ذلك يتضح لك أن شفاعته ليست محتصة بيوم القيامة فقط بل في الدنيا أيضاً بعد وفاته .

وليس لمن يمنع التوسل والتشفع به صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته حجة صحيحة صريحة يصلح التمسك بها إلا تضعيف الأحاديث الواردة في ذلك ولا حق لهم في ذلك كما سنيين وتعمية الحق عن العوام بالمغالطة .

فأما التوسل فمعناه لغة : التقرب ، وأما اصطلاحاً : فهو التقرب والتشفع إلى الله عز وجل بمنزلة نبي أو ولي أو بالطلب من النبي أو الولي الدعاء للمستشفع بهم أن يقضي الله حاجته بشرط أن يكون المتوسل مؤمناً مقبلاً على الله راغباً .

قال الراغب في المفردات : « الوسيلة التوصل إلى الشيء برغبة وهي أخص من الوصلة لتضمنها معنى الرغبة قال تعالى : ﴿ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ ﴾ وحقيقة الوسيلة إلى الله تعالى مراعاة سبيله بالعلم والعبادة وتحري مكارم الشريعة وهي كالقربة ، والواصل الراغب إلى الله تعالى » .

أقول : ويستفاد هذا المعنى من أهل العلم في توسلهم منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني حيث يخاطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متوسلاً في قصيدة ستأتي إن شاء الله تعالى في الفصل الثالث منها قوله رضي الله عنه :

بِكُمْ تَوْسَلُ يَرْجُو الْعَفْوَ عَنْ زَلَلٍ مِنْ خَوْفِهِ جَفَنَةُ الْهَامِي لَقَدْ ذَرَفَا

وأعلم أيضاً أرشدك الله للصواب أنه تقرر عند العقلاء أن الصفة لا تنفك أو لا تفارق الموصوف فمن قال أنا أتوسل بمنزلة النبي ولا أتوسل بذاته فهو بعيد عن جادة العقل والصواب ، إذ كيف تنفك الصفة عن الموصوف !!؟

وأما الجاه فمعناه أيضاً المنزلة ففي مختار الصحاح :

« الجاه القدر والمنزلة ، وفلان ذو جاه » .

فمما ذكرنا يتبين لك أن التوسل والتشفع وطلب الشيء بجاهه وبمنزلة الشخص كله بمعنى واحد .

(٢٣٣) انظر « فيض القدير » (٤٠١/٣) .

١ — فأول ما يستدل به على التوسل برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثبوت الشفاعة له صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم أن الحفاظ والمحدثين رحمهم الله تعالى نقلوا لنا في كتبهم أنه مما تواتر : التوسل به صلى الله عليه وآله وسلم في حياته وقد ذكر ذلك الإمام المحدث الكتاني في كتابه « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » الذي بناه على كتاب الإمام الحافظ السيوطي ، وذكر أيضاً أنه ثبت وأجمعت الأمة على التوسل به صلى الله عليه وآله وسلم في عرصات القيامة في حديث الشفاعة الطويل وقد رواه من الصحابة اثنا عشر رجلاً . أقول وإجماع الأمة على أن الشفاعة يوم القيامة هي توسل به كما نقل ذلك الأئمة دليل واضح جلي كبير على أن معنى التوسل التقرب لرضى الرحمن ذلك اليوم بمنزلة الأنبياء ليسمع الله عز وجل في فصل القضاء وقد ثبت أيضاً بالأحاديث والآثار الصحيحة التوسل به قبل وفاته إذ لا فرق بين التوسل به قبل وفاته أو بعد وفاته ولا دليل — كما أسلفت — لمن يمنع التوسل به صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته .

٢ — ويستدل أيضاً للتوسل بحديث سيدنا عثمان ابن حنيف الصحابي المشهور في قصة الأعمى فقد روى الترمذي والنسائي والطبراني والحاكم والبيهقي بأسانيد صحيحة عن عثمان ابن حنيف وهو صحابي مشهور رضي الله عنه أن رجلاً ضريراً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ادع الله أن يعافيني فقال : « إن شئت دعوت وإن شئت صبرت وهو خير » . قال فادعه . فأمره أن يتوضأ فيحسن وضوءه ويدعو بهذا الدعاء : « اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي لتقضي ، اللهم شفعة في » . فعاد وقد أبصر .

وفي رواية قال ابن حنيف :

فوالله ما تفرقنا وطال بنا الحديث حتى دخل علينا الرجل كأن لم يكن به ضر قط . وفي رواية الطبراني والبيهقي أن عثمان بن حنيف علم رجلاً أن يدعوا بهذا الدعاء بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم وهي رواية صحيحة صححها الإمام الطبراني الحافظ ، وأقره الحافظ نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد ^(٢٣٤) ويستفاد من حديث سيدنا عثمان ابن حنيف في قصة الأعمى فوائد منها :

أولاً : أن الرجل جاء للنبي صلى الله عليه وآله وسلم يطلب منه أن يدعو له والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدع له بل علمه دعاء يقوله بعد أن يتوضأ ويصلي ركعتين ويتوسل في الدعاء برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الله تعالى ، والقاعدة الأصولية تقول إن العبرة بعموم اللفظ وأن الأمر عام

(٢٣٤) انظر « مجمع الزوائد » (٢ / ٢٧٨) . ولم ينكر أحد من الصحابة على عثمان ابن حنيف تعليمه التوسل لنفسه الرجل فيكون هذا إقراراً منهم على مشروعته .

والنبي صلى الله عليه وآله وسلم مشرع فاستفاد العلماء أن هذا الدعاء الذي فيه توسل هو ما يسمونه دعاء صلاة الحاجة فذكروه في كتبهم في باب صلاة الحاجة ولم يذكروا أن ذلك لا يجوز أن يدعوا به مسلم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

ثانياً : إن معنى التوسل هو التَشَفُّع لقوله في آخر الحديث « اللهم فشفعه في » أي اجعله شافعاً لي فشفعه أي اقبل توسلي به . وهذا يؤكد تعريف التوسل الذي ذكرناه ، ويؤكد هذا أن في الحديث « يا محمد إني توجهت بك » وليس كما زعم بعضهم أن معنى « اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك » أي بدعاء نبيك !! لأنه ذكر بعد ذلك محمداً تأكيداً وقصر يَحاً بالتوسل به وسياق الحديث يبعد هذا الادعاء .

ثالثاً : لو كان التوسل فيه شرك أو شائبة شرك ما علّمه نبي الله صلى الله عليه وسلم للأعمى حين سأله أن يدعو الله له ، فقد علّمه التوسل به . وإجازة التوسل في حياة المتوسّل به لا بعد مماته لا يعتمد أصلاً شرعياً . وفعل سيدنا عمر رضي الله عنه ليس فيه إلا التوسل بالحي وفعل الشيء لا ينفي ما عساه كما هو مقرر في الأصول ، على أن للعلماء توجيهات لعمل سيدنا عمر نذكرها عند ذكر الحديث .

٣- ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري »^(٢٣٥) في الاستسقاء حديثاً في التوسل فقال : روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أبي صالح السمان عن مالك الدار وكان خازن عمر قال : أصاب الناس قحطٌ شديد في زمن عمر فحاء رجل إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله استسق لأمتك فانهم قد هلكوا فأُتِيَ الرجل في المنام فقبل ائت عمر وأقرته السلام وأخبره أنهم يُسْقَوْنَ .

وذكر الحافظ أن في إحدى روايات الحديث أن الرائي هو بلال بن الحارث الصحابي المشهور وفي ذلك تقرير من الحافظ على التوسل به صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته وليس المراد الاستدلال بالرؤيا إنما المراد الاستدلال بالفعل ، فكيف فعل هذا الرجل أو هذا الصحابي هذا الفعل أمام الصحابة وأخبر سيدنا عمر ولم ينكروا عليه ويصفوه بالشرك ؟ فحاشى الصحابة من الإقرار على الشرك حاشاهم ! وهم أعلم الناس بما يؤدي للشرك .

٤- وقد روي أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما دفن فاطمة بنت أسد أم سيدنا علي رضي الله عنهما : « اللهم بحقي وحق الأنبياء من قبلي اغفر لأمي بعد أمي » رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم والطبراني في الكبير والأوسط وصححوه . ورجال الحديث رجال الصحيح إلا رَوَحَ

(٢٣٥) انظر « فتح الباري » ٤٩٥/٢ .

ابن صلاح فيه ضعف لكن ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال الحاكم : ثقة مأمون ، لذلك كان الحديث حسناً ، فقد قال الإمام ابن حجر الميمني في « الجوهر المنظم » هو سند جيد .
ففي الحديث توسله صلى الله عليه وآله وسلم بالأنبياء من قبله وقد توفاهم الله تعالى .

٥- وفي صحيح البخاري (١٠١٠) و (٣٧١٠) أن عمر رضي الله عنه استسقى عام الرمادة بالعباس رضي الله عنه عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن قوله توسلاً به : اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا صلى الله عليه وآله وسلم وإنا نتوسل إليك بعم نبينا ، قال فيسقون .

وذكر العلماء أن اكتفائه بالاستسقاء بالعباس إذ لم يستسق بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لدفع توهم عدم جواز الاستسقاء بغيره عليه وآله الصلاة والسلام لا لحق الاستسقاء بالحى حياة ظاهرة إذ أن الصحابة توسلوا به صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته دون نكير وقد أتينا بمثالين في ذلك فسيدنا عمر استسقى وتوسل بالعباس لدفع توهم عدم جواز التوسل إلا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولإظهار شرف آل البيت النبوي ، وقد توسل سيدنا عمر رضي الله عنه بالعباس لنكتة أخرى وهي جواز التوسل بالمفضول مع وجود الفاضل ، فإن سيدنا ومولانا علياً رضي الله عنه وكرم وجهه أفضل من عمه العباس فتوسل سيدنا عمر بالعباس لهذا الملاحظ . ولهذا قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » عند شرح هذا الحديث : « ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستشفاع بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس^(٢٣٦) » اهـ .

ولم يقل الحافظ إنه يستفاد من هذا الحديث أنه لا يجوز التوسل برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته .

وفي الحقيقة إن توسل الصحابة رضوان الله عليهم كان بذات العباس ، وبدعاء العباس ، إذ ذكر الحافظ أن في بعض الروايات مما قال العباس في دعائه : « اللهم إن القوم توجهوا بي إليك لمكاني من نبيك^(٢٣٧) » فلولا قربه ومكانته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لذهب سيدنا عمر لغيره من آل بيت النبوة فجعلوه وسيلتهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما قال الإمام الشافعي رضي الله عنه :

(٢٣٦) انظر « فتح الباري » ٤٩٧/٢ .

(٢٣٧) انظر « فتح الباري » ٤٩٧/٢ .

آل النبي وسـيـلتي وهم إليه ذريعتي
أرجو بهم أعطى غداً يدي اليمين صـحيفتي

هذا وجميع ما أوردناه من الأحاديث والآثار الصحيحة الصريحة في التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته هي في الحقيقة شارحة لقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّاباً رَحِيماً ﴾ فالآية عامة في حياته قبل وفاته وبعد وفاته وما زال عمل العلماء على ذلك وقد ذكر العلماء المفسرون لهذه الآية كالحافظ ابن كثير حكاية العتي المشهورة عند العلماء في التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته على سبيل الإقرار والارتضاء ، وسنورد هذه الحكاية في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى وفي ذلك يقول الإمام ابن حجر الهيتمي في القصيدة التي نظمها في إثبات حياة الأنبياء التي تشير إلى معنى الآية :

ولولا أنه حي حـي حـي بادراك كما نقل الفحول
لما سعت الشمس إليه حقاً تسلم حين تطلع أو تزول
وما كان الحجيج إليه يسمي ويرجو أن يكون له قبول

هذا وقد أتينا على ما أردنا من بيان الأدلة على جواز التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم واستجابته وبالله تعالى التوفيق .

الفصل الثالث

في بيان أن العلماء الأعلام من أئمة وحفاظ الإسلام توسلوا به صلى الله عليه وآله وسلم وأجازوا ذلك واستحبوه

اعلم يرحمك الله تعالى أنا بإيراد أقوال الأئمة السابقين في التوسل نوضح أننا لم نسبق إلى قول لم يذكره أحد من المسلمين ، بل نحن نجمع ما قالوه إذ هم مرجعنا وعليهم تعويلنا ، وهم الذين أوصلوا حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلينا ، وقد أمرنا الله بسؤالهم والرجوع إليهم فقال سبحانه : ﴿ فاستلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ وقال أيضاً مرشداً لنا أن نرد الأحكام إليهم : ﴿ ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ فلا عيرة بكلام من قال نريد الأحاديث في المسألة ولا نريد أقوال العلماء ، فهناك أقوالهم وآثارهم في ذلك :

أولاً : اعلم أن الإمام مالكا رضي الله عنه قال للخليفة المنصور لما حج وزار قبر النبي عليه وآله الصلاة والسلام وسأل مالكا قائلاً : يا أبا عبد الله ، أستقبل القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأدعو ؟ فقال الإمام مالك : ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أهلك آدم إلى الله تعالى بل استقبل واستشفع به فيشفعه الله فيك . قال تعالى : ﴿ ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً ﴾ . ذكر هذه القصة الإمام القاضي عياض في الشفا باسناد صحيح والسيد السهودي في خلاصة الوفا والعلامة القسطلاني في المواهب اللدنية والعلامة ابن حجر في الجوهر المنظم^(٢٣٨) .

ثانياً : وذكر الحافظ ابن كثير في تفسيره^(٢٣٩) والإمام النووي في كتابه الإيضاح^(٢٤٠) قال الإمام النووي في الإيضاح :

بعد أن يُسَلَّم الزائر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم أبي بكر ثم عمر رضي الله عنهما يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويتشفع به إلى ربه سبحانه وتعالى ومن أحسن ما يقول ما حكاه أصحابنا — أي الشافعيون — عن العتبي مستحسنين له

(٢٣٨) انظر كتاب « الشفا » للقاضي عياض (٩٢/٢) ، و « شرح الشفا » للمحدث ملا علي القاري (٦٣٦/٣) .

(٢٣٩) تفسير ابن كثير ٥١٩/١ - ٥٢٠ .

(٢٤٠) انظر حاشية ابن حجر على الإيضاح في المناسك للنووي صحيفة ٤٩٨ .

قال : كنت جالساً عند قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجاء أعرابي فقال : السلام عليك يا رسول الله سمعت الله يقول : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّاباً رَحِيماً ﴾ . وقد جئتكَ مستغفراً من ذنبي مستشفعاً بك إلى ربي ثم أنشأ يقول :

يا خير من دفنت بالقاع أعظمه فطاب من طيهن القاع والأكم
نفسي الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

قال العتيبي : ثم انصرف الأعرابي فغلبتني عيناي فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في النوم فقال : يا عتيبي إلحق الأعرابي وبشّره بأن الله قد غفر له . اهـ .
وقال الحافظ ابن كثير انها حكاية مشهورة .
ثالثاً : وقال الإمام الشافعي متوسلاً بآل النبي عموماً أحياء وأمواتاً كما في الصواعق لابن حجر الهيثمي :

آل النبي وسليتي وهم إليه ذريعتي
أرجو بهم أعطى غداً بيدي اليمين صحتي

رابعاً : وثبت عن الإمام أحمد أنه قال : يستحب التوسل برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند القحط ، مذكور في كتب الخنابلة في باب الاستسقاء ككتاب « الإنصاف فيما ترجح من الخلاف » (٤٥٦/٢) .

خامساً : وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني بمدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصيدة ويتوسل به :

بباب جودك عبدٌ مُذنبٌ كَلِفَ يا أحسن الناس وجهاً مشرقاً وقفنا
بكم توسل يرجو العفو عن زلل من خوفه جَفَنَهُ الهامي لقد ذرفنا
وإن يكن نسبة يعزي إلى حجر فطالما لفاض عذباً طيباً وصفا
والمَدح فيك قصور عنكم وعسى في الخلد يبدل من آياته غُرُفَا
لا زال فيك مديحي ما حييت له فما أرى لمديحي عنك منصرفا

● انظر مجموعة القصائد النبهاية (٣٩١/٢) وديوان الحافظ ابن حجر العسقلاني .

سادساً : وقال ابن حجر الهيثمي في قصيدته المشهورة التي ذكرها العلامة الشيخ محمد حبيب الله

الشنقيطي وغيره :

عَبْدٌ هَيْمَى مُسْتَجِرٌ بِمَنْ حُطَّتْ بِسَاحَتِهِ الْحُمُولُ

سابعاً : وقال الحافظ ابن دقيق العيد في قصيدة له يمدح فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويتوسل

به :

يا خاتم الرسل الكرام نداء من وافي إليك بمدحه مستعدرا
أنا ضيفك المدعو يوم معادنا المرتجى فاجعل قرأى الكوثررا

ثامناً : وقال ابن حجر العسقلاني أيضاً كما هو في ديوانه بخط القلم :

اصدح بمدح المصطفى واصدع به قلب الحسود ولا تخف تفنيدا
واقصد له واسأل به تعطى المنى وتعيش مهما عشت فيه سعيدا
خير الأنام فمن أوى لجناحه لا بدع أن أضحي به مسعودا

انظر مجموعة القصائد النبهانية (٥٧/٢) .

تاسعاً : قال العلامة المناوي في « فيض القدير » (١٣٥/٢) قال الإمام الحافظ السبكي : « ويحسن التوسل والاستعانة والتشفع بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى ربه ولم ينكر ذلك أحد من السلف ولا من الخلف » .

الفصل الرابع

في رد شبه مانعي التوسل

اعلم يرحمك الله تعالى أن مانعي التوسل ليس لهم في الحقيقة حجة صريحة من القرآن أو صحيحة من السنة بل ربما ذكر أحدهم قوله تعالى في كفار قريش وهم يعبدون الأصنام : ﴿ ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ﴾ . والجواب عن الآية الشريفة أن أولئك عبدوا الأصنام فسجدوا لها واتخذوها آلهة ونحن لم نتخذ الأنبياء والأولياء آلهة ولم نعبدهم لذلك قال تعالى يصف عبدة الأوثان : ﴿ واتخذوا من دونه آلهة ﴾ فسقط احتجاجهم .

وفي الحقيقة هم ينكرون التوسل من أربع طرق :

الأولى : تضعيف الأحاديث الواردة في التوسل وليسوا أهلاً لذلك كما سنذكر في القاعدة الحديثية في هذا الفصل إن شاء الله تعالى .

الثانية : تأويل الأحاديث وصرفها عن ظاهرها تأويلاً باطلاً ومغالطة .

الثالثة : اعتمادهم على الرأي الفاسد في إبطال الأحاديث فإذا مرّ بهم حديث لا يوافق أهواءهم قالوا هذا الحديث لا يقبله العقل والرأي ، وكان علم الحديث خاضع لعقولهم فما قبلته عقولهم فهو صحيح وما لم تقبله عقولهم فليس بصحيح .

الرابعة : إيراد أحاديث باطلة يرددها بعض من ينتسب إلى التصوف زوراً وبهتاناً . ويبينون أنها باطلة فيظن الجاهل أنه إذا اتضح أنها باطلة موضوعة ثبت منع التوسل وهيهات ونحن نمثل لك هذه الطرق الأربعة :

فأما طريقهم الأول وهو تضعيفهم للأحاديث الصحيحة فنورد لك مثالين :

١ — حديث سيدنا عثمان بن حنيف حينما علّم رجلاً بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يدعو بالدعاء الذي سمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقضاء حاجته وقد رواه الحافظ الطبراني وصححه وأقره عليه الحافظ أبو الحسن الهيثمي كما في « مجمع الزوائد » (٢/٢٧٩) وضعفه صاحب كتاب « التوصل إلى حقيقة التوسل » صحيفة (٢٣٧) بحجج واهية وهو ليس اهلاً للتصحيح ولا للتضعيف .

٢ — حديث عبد الله بن مسعود مرفوعاً « حياتي خير لكم ... » الحديث .

ذكر الحفاظ أنه صحيح رواه البرار ، وقال الحافظ أبو الحسن الهيثمي في « مجمع الزوائد » رجاله رجال الصحيح . وقد ذكر الحافظ السيوطي في الجامع الصغير أنه رواه الحارث في مسنده بسند ضعيف وابن سعد في الطبقات بإسناد حسن مرسل ، وفاته أن البرار قد رواه بسند صحيح كما في « شرح الجامع » حيث تعقبه العلماء فاغتم ذلك منكروا التوسل وعلموا أن الناس يتكاسلون عن مراجعة هذا الحديث في شرح الجامع فقالوا : هو حديث ضعيف ومرسل فلا يحتاج به كما في الكتاب المسمى « الإسلام والغلو في الدين » وهي خيانة علمية غير مستغربة من هؤلاء .

وأما طريقهم الثاني وهو تأويلهم للأحاديث تأويلاً باطلاً مخالفاً للحقيقة فمثاله حديث الأعمى أيضاً حيث جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يطلب منه أن يدعو له ليرد الله عليه بصره فلم يدع له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل علمه شيئاً آخر بعدما قال له :

« إن شئت دعوت وإن شئت صبرت » وقال له : « اذهب فأحسن الوضوء وصل ركعتين ثم قل اللهم إني أتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي لتقضي اللهم شفعة في » ، أي : اقبل توسلي به ، وهم يقولون إنه لم يتوسل بالنبي إنما توسل بدعاء النبي !! وآخر الحديث ينقض ما قالوا فهذا تأويل باطل ، لا يسمن ولا يغني من جوع .

وأما طريقهم الثالث وهو اعتمادهم على وزن الحديث بأوهامهم فإن قبلت أوهامهم ذلك صححوه وإلا حكموا بضعفه أو بوضعه .

فقد قال صاحب كتاب « التوصل » صحيفة (٢٣٤) في حديث الطبراني في قصة الأعمى : أن هذا الحديث تتحلى فيه الصنعة في تركيب وترتيب الأفكار الواردة فيه !! فليراجع للتوسع .
وأما طريقهم الرابع وهو إيراد الأحاديث الموضوعة التي يحتج بها بعض عوام المتصوفة من غير العلماء وبيان أنها موضوعة ليظن العوام أن أدلة التوسل هُدمت فيعتقدون أنه غير جائز .
فقد ذُكر في الكتاب المسمى « الإسلام والغلو في الدين »^(٢٤١) صحيفة (٢٢) حديث « توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم » وبيّنوا أنه موضوع وهو كذلك ليوهموا القارئ بأن أدلة التوسل هُدمت ببيان وضع هذا الحديث .

الخاتمة

هذا وأختم هذه الرسالة بعون الله تعالى بقاعدة عظيمة ينبغي معرفتها والتمسك بها إذ بها يهدم تصحيح وتضعيف مَنْ يدّعي علم الحديث وهو ليس بأهل لذلك في هذا الزمان وغيره .

وملخصها : أنه لا يجوز لغير المتمكن الممارس قوي المعرفة في الحديث وعلومه أن يصحح حديثاً بعد زمن ابن الصلاح شيخ شيخ النووي ولا يجوز للحافظ أن يضعف حديثاً بعد ابن الصلاح^(٢٤٢) إلا الأحاديث التي لا تخفى كأحاديث القصاص الموضوعة أو ما فيه مخالفة للعقل والإجماع ، لخص هذه القاعدة الحافظ السيوطي في ألفيته في المصطلح حيث قال :

ونحذه حيث حافظ عليه نص ومن مصنف يجمعه يخص

قال السيوطي والحافظ هو من حوى مائة ألف حديث حفظاً وفهماً رواية ودراية مع علمه بأسانيدها ورجالها منه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي ذلك قال بعضهم :

(٢٤١) وسماه مؤلفاه فيما بعد « أوهابية أم كتاب وسنة » بعد أن طبعاه حديثاً ليوهموا أنهما ألفا كتاباً جديداً في الفكر الوهابي الذي يخدمه ويتقاضيان عليه أجرًا !!

(٢٤٢) كنا نقول ذلك في أثناء الطلب ونحن الآن نخالف ابن الصلاح في ذلك فنقول بأنه يجوز لمن تمكن وقويت معرفته بهمة الفن أن يصحح ويضعف وهو عمل الحفاظ والمحدثين بعد ابن الصلاح ، فقد خالفوه ولم يلتفتوا فعلياً لما قال وإن ناقشوه عبارته نظرياً في كتب المصطلح فوافقوه عليها من جهة وخالفوه عليها من الجهة أخرى .

ومن حوى مائة ألف مطلقا عليه لفظ حافظ قد اطلقا

كما ذُكرَ في « رفع الأستار عن مُحيا طلعة الأنوار » صحيفة ٩ .

وقد ألحق العلماء بالتصحيح التحسين فذكروا أنه يجوز للحافظ أن يحسن ، ثم ألحقوا التوضيح بالتضعيف فذكروا أنه لا يجوز للحافظ أن يحكم بالوضع على حديث بعد زمن ابن الصلاح فالحاصل كما قال الحافظ جلال الدين السيوطي في « تدريب الراوي » (١/١٤٩) أن ابن الصلاح سد باب التصحيح والتحسين والتضعيف على أهل هذه الأزمان لضعف أهليتهم ولم يوافق ابن الصلاح على الأول — أي التصحيح — ووافقوه على الثاني وهو التضعيف .

وان أردت التوسع في المسألة والإحاطة بها أكثر فانظر « تدريب الراوي » (١/١٤٣-١٤٩) و « فتح المغيـث شرح ألفية الحديث » للحافظ السخاوي (١/٤٤-٤٥ و ٨٩) الفقرة الأخيرة في الصحيفة .

وبالله تعالى حُسن الختام وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . فرغت من كتابته يوم الخميس لِلَّيْلَةِ بقيت من جمادى الآخرة سنة خمس وأربعمائة وألف . والحمد لله رب العالمين .

قال السيد العلامة ابن عبيد الله السقاف :

ومعرض قال من غير نور	عهدناك حرباً لأهل الغرور
تشن النكير لحزب القبور	فما لك تنكر هذا الصنيع
فقلت استمع حجتي يا بغيض	وهل تقاس الذرى بالحضيض
على أن من كان جنز القريض	يُراعى المجاز لأهل البديع
فما لي التوسل لي من ملام	ولا لي مناجاة ما حي الظلام
وراجع كلام ابن عبد السلام	غزير المعارف شيخ الجميع
وهذي الأدلة تكفي القطبين	ومن لم تفده ففيه طين
وشوط الأدلة عندي بطين	وحسبك هذا لئلا تضيع

تنقيح الفهم العالية

بما ثبت وما لم يثبت

في

حديث الجارية

تأليف

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني

عفا الله تعالى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى ، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى .

أما بعد :

فقد وقفتُ على كلامٍ للألباني في « مختصر العلو » ص (٨٢) يتعلق بحديث الجارية أخطأ فيه ؛ ثم وقفتُ على شريطٍ له^(٢٤٣) تعرّض فيه لي في نفس الموضوع وتلخّص كلامه الذي يغالط فيه ! في مسألتين :

(الأولى) : أنه يدّعي ثبوت لفظ « أيبن الله » ومشروعية السؤال عن الله تعالى بِـ « أين » وأدّعى بأن العلماء الحفاظ السابقين لم يضعّف أحد منهم هذا الحديث بهذا اللفظ حيث لم يعلّه أحد منهم بالاضطراب واختلاف الرواة في حكاية متنه !! وزعم أن الحفاظ البيهقي قال في حديث الجارية بلفظ « أين الله » :

« وهذا صحيح قد أخرجه مسلم » !!

والواقع أن البيهقي لم يقل بأنه صحيح بل نفى وجوده في صحيح مسلم وأعله باختلاف ألفاظ الرواة فيه ؛ أي بالاضطراب كما سيمر في هذه الرسالة مفصلاً موضحاً إن شاء الله تعالى !!

(والثانية) : إنكاره على من يقول بأن « الله تعالى لا يقال إنه خارج العالم ولا داخله » !! وتكفيره لي لأنني أقول هذه العبارة !! زاعماً بأن اعتقاد صحة هذه العبارة يلزم منه إنكار وجود الله تعالى !! وذلك قياساً منه على الأجسام (المادة) .

علماً بأن كبار أهل العلم صرّحوا بهذه العبارة منزّهين الله تعالى عن الجسمية والتصور كما سيأتي إن شاء الله تعالى فلنشرع في الجواب عن هاتين المسألتين سائلين الله عز وجل التوفيق والإعانة :

(٢٤٣) وهذا الشريط في الحقيقة هو عبارة عن أربعة أسطرحة تجمّد تعليقاتنا عليها في الملحق الخاص آخر هذه الرسالة إن شاء الله تعالى .

باب

الجواب عن النقطة الأولى :

نص الحديث الذي فيه قصة الجارية بلفظ « أين الله » كاملاً :

جاء في النسخة التي بين أيدينا من صحيح مسلم بشرح الإمام الحافظ النووي (٢٠/٥) ما نصه :
[حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح وأبو بكر بن أبي شيبة وتقاربوا في لفظ الحديث
قالا : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن حجاج بن صواف عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة
عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلمي قال :

بيننا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ عطس رجل من
القوم ؛ فقلت : يرحمك الله فرماني القوم بأبصارهم !! فقلت : واثكل أميأه ما شأنكم تنظرون إلي ؟!
فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم !! فلما رأيتهم يصمتونني لكني سكت ، فلما صلى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فبأي هو وأمي ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه ؛ فوالله ما
كهرني^(٢٤٤) ولا ضربني ولا شتمني ؛ قال :

« إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن »
أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قلت : يا رسول الله إني حديث عهد بجاهلية ؛ وقد
جاء الله بالإسلام وإن رجلاً يأتون الكُهان ؛ قال :

« فلا تأتهم » . قال ومنا رجال يتطيرون ؛ قال :

« ذلك شيء يجدونه في صدورهم فلا يصددتهم » قال ابن الصباح : فلا يصدنكم .

قال : قلت : ومنا رجال يخطئون ؛ قال : « كان نبي من الأنبياء يخطئ فمن وافق خطئه فذاك » .
قال : وكانت لي جارية ترعى غنماً لي قبل أحد الجوانية ؛ فاطلعت ذات يوم فإذا الذيب قد ذهب
بشاة من غنمها وأنا رجل من بني آدم أسف كما يأسفون ؛ لكنني صككتها صكة فأتيت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فعظم ذلك علي ، قلت : يا رسول الله أفلا أعتقها ؟ قال :

« انتني بها » فأتيته بها ؛ فقال لها : « أين الله ؟ » قالت : في السماء قال :

« من أنا » قالت : أنت رسول الله . قال : « أعتقها فإنها مؤمنة » . [انتهى الحديث .

وقبل أن أشرع في بيان وإيضاح ما يتعلق بهذا الحديث أود أن أطلعكم سريعاً على شيء من

(٢٤٤) الكَهرُّ : القهر ، والانتهار واستقبالك إنساناً بوجه عابس تهاوناً به . كما في القاموس المحيط .

تلاعبات الألباني المتناقض !! في كلام الأئمة الحفاظ ، وكيف أنه يوهم قراءه بأن أولئك الأئمة يقولون بقوله ! مع أن الواقع خلاف ذلك إذ أن نصوصهم في كتبهم تصرّح بضد ما يزعم وينقل عنهم :
قال الألباني في تعليقه على « مختصر العلو » ص (٨٢) ناصاً على أن من صحح الحديث بهذا اللفظ :

البیهقي في « الأسماء » حيث قال البیهقي عقب هذا الحديث هناك ص (٤٢٢) : « وهذا صحيح قد أخرجه مسلم » هذا كلام الألباني هناك !!
وانظروا الآن إلى كلام الإمام الحفاظ البیهقي منقولاً من كتابه « الأسماء والصفات » من نفس الصحيفة التي عزا لها المتناقض !! قال الحفاظ البیهقي رحمه الله تعالى :

« وهذا صحيح قد أخرجه مسلم مقطّعاً من حديث الأوزاعي وحجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير دون قصة الجارية ؛ وأظنه إنما تركها من الحديث لاختلاف الرواة في لفظه ؟ وقد ذكرت في كتاب الظهار من السنن مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث » .

فتأملوا بالله عليكم كيف بتر كلام البیهقي وقبّله رأساً على عقب !! وادّعى أن الحفاظ البیهقي يقول بأن الحديث صحيح وقد أخرجه مسلم !! والبیهقي كما ترون يصّرّح بأن قصة الجارية التي هي قطعة من الحديث ليست في صحيح مسلم عنده !! وأن هذه القصة اختلفت الرواة في ألفاظها !! فهي ليست صحيحة !!

وقد علّق الإمام المحدث الكوثري رحمه الله تعالى على كلام الحفاظ البیهقي في « الأسماء والصفات » فقال :

[وقصة الجارية مذكورة فيما بأيدينا من نسخ مسلم لعلها زيدت فيما بعد إتماماً للحديث ؛ أو كانت نسخة المصنّف ناقصة ؛ وقد أشار المصنّف — أي البیهقي — إلى اضطراب الحديث بقوله : « وقد ذكرت في كتاب الظهار — من السنن — مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث » ...] انتهى .

فبالله عليكم أيها العقلاء ماذا تُسمّون ما فعله الألباني المتناقض هنا ؟!!!
وخصوصاً أنه لم يكتف بما اقترفه !! وإنما قام ليسرّ ما فعله من التحريف بشتم وسب العلامة الكوثري رحمه الله تعالى فقال عقب ذلك مباشرة :

« ومع ذلك نرى الكوثري الهالك في تعصبه يحاول التشكيك في صحته بادعاء الاضطراب فيه » !!!

علماء بأن العلامة الكوثري لم يدّع الاضطراب إرتجالياً إنما قرر اضطرابه اعتماداً على قواعد علم

الأصول والمصطلح التي سندكرها فيما بعد إن شاء الله تعالى واعتماداً على كلام الحافظ البيهقي الذي صرح باختلاف الرواة في لفظه وهذا هو الاضطراب المعروف عند أهل الحديث والحفاظ بعينه !! فتأملوا أيها المنصفون !! والله تعالى حسيب هذا المتناقض على أفعاله !!

وقبل أن نشرع في شرح المسألة نقول مختصرين : لقد جاء حديث الجارية بثلاثة ألفاظ فجاء في رواية بلفظ : « أين الله » وفي رواية أخرى بلفظ « أتشهدين أن لا إلا الله .. » وفي رواية ثالثة بلفظ « مَنْ رَبُّكَ » فلا بد لنا الآن أن نعرض كل لفظ منها مع بيان رتبة إسناده من الصحة والضعف فنقول :

اللفظ الأول : « أين الله » !!

البرهان على عدم ثبوت لفظ « أين الله » في حديث الجارية :

أقول : لقد اعترف الألباني المتناقض !! في الشريط بأن الروايات أو الألفاظ الثلاثة صحيحة !! لكنه زعم في الشريط وفي « مختصر العلو » ص (٨٣) أن رجال رواية « أين الله » ثقات ، بمعنى أن حديثهم صحيح وأن ذلك متفق عليه بين أهل الحديث !! وأقول له : ليس كذلك ! لأن الحق والواقع بخلاف ما تقول أيها المتناقض ! وذلك لن في سند رواية « أين الله » : (هلال بن أبي ميمونة) واسمه الكامل : هلال بن علي بن أسامة ، قال الحافظ المزني في ترجمته في « تهذيب الكمال » (٣٤٤/٣٠) ما نصه :

« قال أبو حاتم : شيخ يكتب حديثه . وقال النسائي : ليس به بأس » .

قال الذهبي في « السير » (٣٦٠/٦) : « قلت : قد علمت بالاستقراء التام أن أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل يُكتب حديثه أنه عنده ليس بحجة » .

وفي كتاب « الجرح والتعديل » (١٠٩/٦) : أن الشيخ هو : ضعيف الحديث .

أقول : وقول من قال في هلال (ليس به بأس) صريح بأنه عنده في أدنى مراتب التوثيق والتعديل ، فقد قسم المحققون من الحفاظ مراتب التعديل إلى ستة وبعضهم إلى خمسة ؛ قال الحافظ السخاوي في « فتح المغيث » (١٠٩/٢) (٢٤٥) : « مراتب التعديل وهي ست » ثم قال ص (١١٣) :

« ويلي هذه المرتبة خامسة وهي قولهم ليس به بأس أو لا بأس به ... وتلي هذه المرتبة سادسة وهي محله الصدق ... وكذا شيخ وسط أو وسط فحسب أي بدون شيخ أو شيخ فقط » انتهى مختصراً . فعلى هذا يكون حديث هلال ابن أبي ميمونة عند من قال إنه (لا بأس به) حسناً لا صحيحاً ؛

(٢٤٥) طبعة هندية وهي مصورة دار الإمام الطبري بتحقيق وتعليق : الشيخ علي حسين علي الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ .

ولذلك قال يعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة والتاريخ (٤٦٦/٢) : « هلال ثقة حسن الحديث يروي عن عطاء بن يسار أحاديث حسناً » (٢٤٦) اهـ .

وقال الحافظ ابن عبد البر في « الاستيعاب » (٤٠٣/٣) — في ترجمة معاوية بن الحكم السلمي : « له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث واحد حسن في الكهانة والطيرة والخط وتشميت العاطس في الصلاة جاهلاً وفي عتق الجارية » .

فاتضح الآن وتلخص من الكلام السابق أن رواية « أين الله » التي رويت من طريق هلال ابن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلمي إسنادها حسن عند هؤلاء ، إلا أن المتن مضطرب من هذا الطريق أيضاً بغض النظر عن الروایتين « أتشهدين أن لا إله إلا الله » و « من ربك » ؛ لأن ذلك اضطراباً آخر فهي تواجه نوعين من الاضطراب وإليك ذلك مفصلاً :

اضطراب رواية معاوية السلمي نفسها قبل عرضها على باقي الروايات الصحيحة :

لقد جاءت رواية « أين الله » التي رواها عطاء بن يسار هذه بلفظ آخر من طريق سعيد بن زيد عن توبة العنبري عن عطاء بن يسار قال حدثني صاحب الجارية ... وأوردها الذهبي في كتاب « العلو » ص (٣) وذكر سندها الحافظ المزي في « تحفة الاشراف » (٤٢٧/٨) وهي بلفظ :

« فمدّ النبي يده إليها مستفهماً : من في السماء ؟ قالت : الله ... » .

أي دون أن يقول لها « أين الله ؟ » أي أن لفظ « أين الله » الذي يتشبه به المتناقض !! والمتعصبون !! غير مذكور في هذه الرواية الثانية فتنبهوا لذلك !!

وقد حاول الألباني أن يضعف هذه الرواية لينفي الاضطراب عن رواية « أين الله » فطعن في الحديث الكوثري عليه الرحمة والرضوان (الذي نبه عليها في تعليقه على « الأسماء والصفات » ودلّل على أن لفظ « أين الله » من تصرف الرواة !!) فقال — المتناقض !! — في « مختصر العلو » ص (٨٢) ما نصه :

[ومع ذلك نرى الكوثري الهالك في تعصبه يحاول التشكيك في صحته بادعاء الاضطراب فيه ، فقد

(٢٤٦) [تنبيه مهم] : لو حاول هذا المتناقض أن يتحجج بثوثيق ابن حبان لهلل هذا ليخضع بعض البسطاء !! قلنا : لقد اعترف فصرّح هذا المتمسك في مواضع كثيرة من كتبه بأنه لا عبرة بثوثيق ابن حبان ، وكذلك لو احتج بأنه من رجال الصحيح قلنا أيضاً لقد صرح المذكور أيضاً في مواضع من كتبه بتضعيف رجال من رجال الصحيح ، ونجدوا أمثلة إهماله لتوثيق ابن حبان والبرهان على أنه لا يعبأ برجال الصحيح في كتابنا « تناقضات الألباني الواضحات » (٤٦٦-٤٨) فتنبهوا لذلك !!

عَلَى عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِيمَا سَوَّدَهُ عَلَى كِتَابِ « الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ » بِقَوْلِهِ ص (٤٤١ — ٤٤٢) :
 (انفراد عطاء بن يسار برواية حديث القوم (كذا قال عليه ما يستحق)^(٢٤٧) عن معاوية بن
 الحكم ، وقد وقع في لفظ له كما في كتاب « العلو » للذهبي (!) ما يدل على أن حديث الرسول صلى
 الله عليه وآله وسلم مع الجارية لم يكن إلا بالإشارة في لفظ اختاره (!) فلفظ عطاء الذي يدل على م
 قلناه هو : « حدثني صاحب الجارية نفسه . الحديث » : فمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده إليها
 مستفهماً : مَنْ فِي السَّمَاءِ ؟ قالت : الله ، قال : فمن أنا ، فقالت : رسول الله ، قال : أعتقها فإنها
 مسلمة . وهذا من الدليل على أن « أين الله » لم يكن من لفظ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (!)
 وقد فعلت الرواية بالمعنى في الحديث ما تراه من الاضطراب .

كذا قال — أي الكوثري — عامله الله بعدله ، وأنت إذا تذكرت ما بيناه لك من صحة الحديث ،
 وإذا علمت أن حديث عطاء عن صاحب الجارية نفسه لا يصح من قبل إسناده لأنه من رواية سعيد بن
 زيد ، فهو وإن كان في نفسه صدوقاً ، فليس قسوى
 الحفظ ، ولذلك ضعفه جمع ، بل كان يحیی بن سعيد يضعفه جداً ، وقد أشار الحافظ في التقریب إلى هـ
 فقال : صدوق له أوهام ، زد على هذا أن ما جاء في روايته من ذكر اليد والاستفهام هو مما تفرّد به دون
 كل مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الرُّوَاةِ الْحِفَاطِ وَمَنْ دُونَهُمْ فَتَفَرَّدَ بِذَلِكَ يَعْدُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مَنكراً بِلَا
 ريب^(٢٤٨) .

وأقول لهذا المتناقض !! كلا ؛ فإن سعيداً ثقة من رجال مسلم كما بينته لك في التناقضات (٢/٦٥)
 ولقد وقعت أيها الألمي !! الآن في تناقض بين !! وذلك لأنك وثقت سعيداً هذا في مواضع أخرى من
 كتبك فحسنت حديثه !! منها أنك قلت في « إرواء غليلك » (٣٣٨/٥) عن إسناده فيه سعيد هذا ما
 نصه :

« قلت : وهذا إسناده حسن ، رجاله كلهم ثقات ، وفي سعيد بن زيد — وهو أخو حماد — كلام
 لا ينزل به حديثه عن رتبة الحسن إن شاء الله تعالى ؛ وقال ابن القيم في الفروسية ٢٠ وهو حديث

(٢٤٧) هذه العبارة التي بين القوسين جملة معترضة للألباني فانظروا كيف يعبر في حق العلماء !!
 (٢٤٨) مَنْ هُم أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ الَّذِينَ عَدَوْا هَذَا الْفِظَ الَّذِي خَالَفَ هَوَاكُ أَيُّهَا الْمُنَاقِضُ مَنكراً !! أم أنك ستقول حقاً
 منكر حسب القواعد استنباطاً واجتهاداً منك ؟! فإذا كنت قد استنبطت أن هذا منكر بعقلك السخيف !! فلماذا تنكر على
 المحدث الكوثري استنباطه أن لفظ « أين الله » مضطرب بعقله الفذ الرجيع ؟! لا سيما وأقوال الحفَاط تويده ؟! أم قد
 الأمور دائماً حلال لك حرام على غيرك !!

جيد الإسناد» اهـ !!

فانظروا يا قوم كيف يتلاعب بالرجال فيردُّ أحاديثهم متى خالفت هواه !! ويقبلها متى وافقته !!
والله المستعان !!^(٢٤٩)

وعليه فرواية سعيد بن زيد ثابتة !! عنده إن تخلّصت من هواه ؛ زد على ذلك أن سعيداً هذا من رجال مسلم وقد وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي وسليمان بن حرب ، وقال عنه البخاري والدارمي : صدوق حافظ . كما تجدوا ذلك في « تهذيب التهذيب » (٢٩/٤) ؛ فحديثه حسن الإسناد .
فالآن ثبت أن رواية « أين الله » إسناده حسن ؛ ورواية « من في السماء » — مادّا يده مستفهماً دون أن ينطق — حسنة الإسناد أيضاً ؛ وهذا مما يقرر ويقضي باضطراب متن حديث معاوية بن الحكم السلمي من طريق عطاء بن يسار عنه وعدم ثبوت لفظة « أين الله » فيه ؛ مع التنبيه هنا إلى أن هناك اضطراباً آخر مع باقي الروايات أكبر وأعظم من هذا الاضطراب الذي بيناه الآن وهو اضطراب هذا المتن مع متون أخرى ستأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى !!

(٢٤٩) انظر التمثيل على تلاعبه في هذا الرجل في كتابنا « الألباني الواضحات » (٦٥/٢-٦٦) !!

فصل مهم جداً

حديث معاوية بن الحكم رواه عطاء بن يسار

بلفظ : أتشهدين أن لا إله إلا الله

بسند صحيح وجهل ذلك الألباني المتناقض !!

وقد روى حديث الجارية عطاء — وهو الذي روي عنه حديث معاوية بن الحكم السلمي بلفظ « أيسن الله » — أيضاً بسند صحيح أصح من السند الذي وردت فيه لفظة « أين الله » بلفظ « أتشهدين أن لا إله إلا الله ... » وذلك في « مصنف الحافظ عبد الرزاق » (١٧٥/٩) وقد جهل ذلك الألباني جهلاً مطبقاً !! وسارع في الطعن بالإمام العلامة الكوثري وسيدي الإمام المحدث عبد الله بن الصديق تعدياً وتجاوزاً بجهل فاضح وبكل صفاقة !! دون أن يتبصر في طرق الحديث وقواعد المصطلح ودون أن يدرك تناقضه في الحكم على الرجال مما جعل الأمر الذي نعت خصومه به ينقلب عليه ويلبسه لبوساً لا انفكاك له منه وبراً الله الكوثري والغماري وعلى نفسها جنت براقش !!

ورواية عطاء هذه الصحيحة بلفظ « أتشهدين ... » تؤكد اضطراب حديث الجارية من جهة بل تؤكد بطلان الرواية التي فيها لفظ أين الله وشذوذها ، وترجيح رواية « أتشهدين أن لا إله إلا الله ... » من جهة أخرى !! وهذا هو الأمر الذي سينتهي إليه كل باحث منصف محقق في هذه المسألة . وإليك رواية الحافظ عبد الرزاق هذه بإسنادها ومتنها :

روى الحافظ عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عطاء : أن رجلاً كانت له جارية في غنم ترعاها ، كانت شاة صفين يعني غريزة في غنمه تلك ، فأراد أن يعطيها نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فجاء السبع فانتزع ضرعها فغضب الرجل فصك وجهه جاريته ، فجاء نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له ، وذكر أنها كانت عليه رقبة مؤمنة وافية ، قد هم أن يجعلها إياها حين صكها ، فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « إيتني بها » فسألها النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « أتشهدين أن لا إله إلا الله » قالت : نعم . « وأن محمداً عبداً لله ورسوله ؟ » قالت : نعم . « وأن الموت والبعث حق ؟ » قالت : نعم . « وأن الجنة والنار حق ؟ » قالت : نعم . فلما فرغ قال : « أعتق أو أمسك » وهذا سند

صحيح عالٍ إلى عطاء راوي الحديث عن معاوية بن الحكم كما ترى^(٢٠٠) فهذا هو اللفظ الثالث لحديث الجارية من طريق عطاء بلفظ « أتشهدين » وقد تقدّم اللفظ الأول وهو « أين الله » والثاني الذي فيه أنه أشار إليها مستفهماً بيده دون أن ينطق « من في السماء ؟ » وهذا كله يقرر ويقضي بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل « أين الله » فكيف يبي عليه المتسلفون وخاصة الألباني قصوراً وعوالياً ؟ وتنبه هنا جيداً إلى أن هناك اضطراباً آخر مع باقي الروايات الواردة في حديث الجارية من غير طريق عطاء أكبر وأعظم من هذا الاضطراب الذي بيناه الآن ، وهو اضطراب متن عطاء مع متون أخرى ستأتي الآن في الفصول الآتية إن شاء الله تعالى :

فصل

جاءت رواية « أتشهدين ... » من طريق آخر صحيح أيضاً

روى مالك في الموطأ ص (٧٧٧) بسند عالٍ جداً عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ بمجارية له سوداء . فقال يا رسول الله إن علي ربة مؤمنة . فإن كنتَ تراها مؤمنة أعنتُها . فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أتشهدين أن لا إله إلا الله ؟ » قالت : نعم . قال : « أتشهدين أن محمداً رسول الله ؟ » قالت : نعم . قال : « أتوقنين بالبعث بعد الموت » قالت : نعم . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أعنتها » .

ورواه الإمام عبد الرزاق في المصنف (١٧٥/٩) قال : أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن رجل من الأنصار به ومن طريقه رواه الإمام أحمد في المسند (٤٥١/٣-٤٥٢) كما رواه غيرهم أيضاً . — أما عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فهو أحد الفقهاء السبعة المشهورين من رجال الستة أيضاً إمام ثقة . قال الحافظ في التقریب عنه : « ثقة فقيه ثبت » ولا يعرف بتدليس ؛ وعننته محمولة على السماع وقد قال : « عن رجل من الأنصار » .

قال ابن كثير في تفسير (٥٤٧/١) « إسناده صحيح وجهالة الصحابي لا تضره » وقال ابن عبد البر في « التمهيد » (١١٤/٩) : « ظاهره الإرسال لكنه محمول على الاتصال للقاء عبيد الله جماعاً من الصحابة » ؛ وقال الحافظ الهيثمي في « المجمع » (٢٣/١) « رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح » .

(٢٥٠) ومن حاول أن يجادل ويكابر ويماري ويقول بأن هذا حديث آخر أو سند غير صحيح ألقناه حجارة البراهين والأدلة ساعته وبالله التوفيق .

قلت : وللفظ « أتشهدين » شواهد عديدة منها :

١ — ما رواه الدارمي في « السنن » (١٨٧/٢) قال : أخبرنا أبو الوليد الطيالسي ثنا حماد ابن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة ^(٢٥١) عن الشريد قال : أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت : إن على أمي رقة وإن عندي جارية سوداء نوية أفترجى عنها ؟ قال : « أدع بها » فقال : « أتشهدين أن لا إله إلا الله » قالت : نعم . قال : « أعتقها فإنها مؤمنة » .

٢ — ما رواه البزار (كشف الأستار ١٤/١) والطبراني (٢٧/١٢ في الكبير) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما قال : « أتى رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إن على أمي رقة وعندي أمة سوداء ، فقال : « اتني بها » فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أتشهدين أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ؟ » قالت : نعم . قال : « فأعتقها » .

قال الحافظ الهيثمي في « المجمع » (٢٤٤/٤) عن هذا السند : فيه محمد بن أبي ليلي وهو سيء الحفظ وقد وثق ، وستأتي شواهد متواترة لهذا اللفظ أتشهدين في فصل خاص إن شاء الله تعالى .

الرواية التي جاءت بلفظ « من ربك ؟ » صحيحة الإسناد أيضاً :

روى ابن حبان في صحيحه (٤١٨/١ - ٤١٩) عن الشريد بن سويد الثقفي قال : قلت : يا رسول الله ، إن أمي أوصت أن نعتق عنها رقية وعندي جارية سوداء ، قال : « أدع بها » فجاءت ، فقال : « من ربك ؟ » قالت : الله ، قال : « من أنا ؟ » قالت : أنت رسول الله ، قال : « أعتقها فإنها مؤمنة » ^(٢٥٢) .

(٢٥١) وقد حسن المتناقض رواية حماد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة في « صحيحته » (٢٤٠/١) السطر الثاني من أسفل) وحكم على هذا الحديث أو الإسناد بعينه في « صحيح أبي داود » (٦٣٢/٢ برقم ٣٢٨٣ - ٢٨١٠) بأنه حسن صحيح ! وانظر السند في « سنن أبي داود » (٢٣٠/٣) فتنبه لذلك ولا تغفل عنه عند محاورات ومداورات هــ المتناقض !! وشيعته المنخدعين به !! الذين يحاولون أن ينصروه ولو بالباطل !! والله من ورائهم محيط !!

(٢٥٢) قلت : روى هذا اللفظ من طريق حماد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن الشريد : النسائي في الصغرى (٢٥٢/٦) وفي الكبرى (١١٠/٤) وأحمد (٢٢٢/٤) و ٣٨٨ و ٣٨٩) والطبراني (٣٢٠/٧) برقم ٧٢٥٧ ، والبيهقي (٣٨٨/٧) ورواه من طريق زياد بن الربيع عن ابن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن الشريد : ابن حزيمة في « التوحيد » ص (١٢٢) .

ورواه من طريق أبو عاصم ثنا معاذ المنقري عن عون بن عبد الله حدثني أبي عن جدي : الطبراني (١٣٦/١٧) برقم ٣٣٨ ، والحاكم (٢٥٨/٣) ، والبيهقي (٣٨٨/٧) (حديث آخر) .

وقد روي حديث الشريد هذا بلفظ « أتشهدين ... » أيضاً كما تقدم عند الدارمي (١٨٧/٢) وإسناده حسن عند المتناقض !!

فتبين بذلك أن سؤال الجارية مضطرب المتن بلا ريب ولا شك وإذا لم يكن هذا اضطراب فليس على وجه الأرض حديث مضطرب .

وإليك تعريف الحديث المضطرب عند المحدثين ؛ وكذلك نصوص الحفاظ والمحدثين الذين قالوا باضطراب هذا الحديث لا على سبيل الحصر :

تعريف الحديث المضطرب عند العلماء المحدثين :

قال الإمام الحافظ النووي رحمه الله تعالى في التقريب معرّفاً الحديث المضطرب :
« المضطرب : هو الذي يُروى على أوجهٍ مختلفة متقاربة ، فإن رجّحت إحدى الروايتين بحفظ راويها أو كثرة صحبته المروي عنه أو غير ذلك فالحكم للراجحة ؛ ولا يكون مضطرباً ، والاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط ويقع في الإسناد تارة وفي المتن أخرى ؛ وفيهما من راوٍ أو جماعة » .

وقال الحافظ ابن دقيق العيد في الاقتراح :

« المضطرب : هو ما رُوِيَ من وجوهٍ مختلفة . وهو أحد أسباب التعليل عندهم ، وموجبات الضعف للحديث » .

ورواه الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة بلفظ : « من ربك » قال الحافظ الهيثمي في « المجمع » (٢٤/١) : « ورجاله موثقون » . انظر « مجمع البحرين في زوائد المعجمين » (٨٤/٤ برقم ٢١٣٤) .
وتنبه إلى أن الألباني !! صحح طريق حماد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن الشريد في « صحيح أبي داود »
(٦٣٢/٢ برقم ٢٨١٠ — ٣٢٨٣) فقال : « حسن صحيح » ، انظر للتأكد « سنن أبي داود » (٢٣٠/٣ برقم ٣٢٨٣) .

تصريح بعض الأئمة من الحفاظ والمحدثين باضطراب حديث الجارية :

١ — الإمام الحافظ البيهقي :

تقدّم أن الحافظ البيهقي رحمه الله تعالى قال في « الأسماء والصفات » ص (٤٢٢) :
« وهذا صحيح قد أخرجه مسلم مقطوعاً من حديث الأوزاعي وحجاج الصواف عن يحيى بن أبي
كثير دون قصة الجارية ؛ وأظنه إنما تركها من الحديث لاختلاف الرواة في لفظه ، وقد ذكرت في
كتاب الظهار من السنن مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث » (انظر السنن الكبرى
٣٨٨/٧) .

فالبیهقي يرى بكل صراحة ووضوح أن قصة الجارية ليست في صحيح
مسلم ، ونسخة البيهقي لم يشترها من المكتبة الفلانية أو المكتبة الفلانية إنما هي نسخة قرأها على مشايخه
الحفاظ فينبغي التنبيه إلى هذا جيداً !! هذا من جهة .
ومن جهة أخرى هناك أمر آخر مهم أيضاً وهو أن الحافظ البيهقي صرح باضطراب الحديث أي
 باختلاف الرواة في لفظه !! فعلى تسليم أنه في صحيح مسلم فهو مضطرب بلا شك لما أثبتناه في الفصول
التي تقدّمت عند عرض طرقه .

ومن جهة ثالثة أيضاً لم يذكر الإمام مسلم قصة عتق هذه الجارية في كتاب العتق ولا في كتاب
الأيمان والنذور ، وهذا مما يؤكد كلام الحافظ البيهقي والمحدث الكوثري عليهما الرحمة والرضوان .

٢ — الإمام الحافظ البزار :

لقد صرح الإمام البزار باضطراب الحديث أيضاً في مسنده ، فقال بعد أن روى الحديث من طريق
من طرق (كما في كشف الاستار ١٤/١) :
« وهذا قد روي نحوه بألفاظ مختلفة » .

٣ — الحافظ ابن حجر العسقلاني :

صرح الحافظ ابن حجر باضطرابه أيضاً إذ قال في « التلخيص الخبير » (٢٢٣/٣) ما نصه :
« وفي اللفظ مخالفة كثيرة » اهـ .

وقد صرح الحافظ ابن حجر بأنه لا يجوز اعتقاد « الأئمة » في حق المولى سبحانه وتعالى فلم يعمل
بهذا الحديث رغم صحة سنده بنظره وذلك لاضطرابه !! لأن الاضطراب موجب للضعف مسع كوك
الإسناد صحيحاً وهذا مما يعرفه صغار الطلبة فضلاً عن يدعي الفصاحة والتحديث !! لذلك قال الحافظ
في « فتح الباري » (٢٢١/١) :

« فإِن إدراك العقول لأسرار الربوبية قاصر فلا يتوجّه على حكمه لِمَ ولا كيف ؟ كما لا يتوجّه عليه في وجوده أين وحيث .. » اهـ . فتأمل جيداً !!

٤ — وبلغنا أن الحافظ العراقي حكم على حديث الجارية بلفظ « أين الله » بالشذوذ في أماليه فليُنظر .

٥ — الإمام المحدث الكوثري عليه الرحمة والرضوان :

حكم العلامة الكوثري على حديث الجارية بالاضطراب في تعليقه على « الأسماء والصفات » ص (٤٢٢) فقال :

« قد فعلت الرواية بالمعنى في الحديث ما تراه من الاضطراب » .

وفي تعليقه رحمه الله تعالى على كتاب الحافظ السبكي « السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل » ص (٩٤) توسع في مبحث اضطرابه .

٦ — الإمام المحدث سيدي عبدالله ابن الصديق أعلى الله درجته :

ذكر سيدي عبدالله ابن الصديق في تعليقه على كتاب « التمهيد » (١٣٥/٧) للحافظ ابن عبدالبر عن لفظ « أين الله » ما نصه :

« رواه مسلم وأبوداود والنسائي . وقد تصرّف الرواة في ألفاظه ، فروي بهذا اللفظ كما هنا ولفظ « من ربك ؟ » قالت : الله ربي . ولفظ « أتشهدين أن لا إله إلا الله ؟ » قالت : نعم . وقد استوعب تلك الألفاظ بأسانيدنا الحافظ البيهقي في السنن الكبرى بحيث يجرم الواقف عليها أن اللفظ المذكور هنا مروى بالمعنى حسب فهم الراوي ... » .

١- وبهذا ثبت ثبوتاً لا شك فيه عندنا حسب قواعد المصطلح وتصريحات أهل الحديث في القديم والحديث اضطراب متن حديث الجارية بحيث لا يمكن التعويل على لفظ من ألفاظه ؛ وأصح أسانيده كما رأيت بلفظ « أتشهدين أن لا إله إلا الله ... » ؛ فإن كان هناك مجال للترجيح بين هذه الروايات فالرواية الراجحة بلا شك ولا ريب هي رواية « أتشهدين ... » لأنها الأصح ، ولأن المعهود من حال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الثابت عنه بالتواتر أنه كان يأمر الناس ويقائلهم ويختبر إيمانهم بالشهادتين فتكون رواية « أين الله » شاذة أو منكراً (٢٥٣) ! وإليك بعض الأحاديث في ذلك :

(٢٥٣) فإن قال كيف تقول « شاذة » ... « وهي في مسلم » ١؟

قلت — : هناك ألفاظ عديدة حكم الحفاظ والمحدثون بشذوذها وهي في مسلم أو في الصحيحين !! بل إن هناك ألفاظ في البخاري ومسلم حكم عليها هذا المتناقض !! بأنها شاذة !! منها ما جاء في « صحيح مسلم » (٢١٤٨/٤) « ثم يطوي

فصل

١- روى البخاري في « صحيحه » (١٧١/٦) في باب كيف يعرض الإسلام على الصبي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لابن صياد : « أتشهد أنني رسول الله ؟ » .

٢ - روى البخاري (٤٩٧ / ١) عن أنس بن مالك و (١١٢ / ٦) عن أبي هريرة وكذا مسلم في « الصحيح » (٥١ / ١ - ٥٣) عن أبي هريرة وجابر وعبدالله بن عمر وعبادة بن الصامت (٥٧ / ١) رضي الله عنهم أجمعين قالوا : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله .. » الحديث .

قال الإمام الحافظ السيوطي في الجامع الصغير (برقم ١٦٣٠) بعد أن ذكر هذا الحديث : « وهو متواتر » .

وزاد المناوي في شرحه فقال : « وهو متواتر لأنه رواه خمسة عشر صحابياً » .

وفي « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » للعلامة المحدث الكتاني ما نصه :

« وفي شرح الإحياء - للمحدث الزبيدي - رواه ستة عشر من الصحابة كما قاله

العراقي ... » .

٣ - وفي « صحيح مسلم » (٥٠ / ١) أيضاً من حديث ابن عباس أن معاذاً قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال :

« إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ... » .

٤ - وفي « صحيح مسلم » (٦٠ / ١) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطى أبا هريرة نعليه وقال : « إذهب بنعليّ هاتين فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه فبشره بالجنة .. » .

٥ - وفي « صحيح مسلم » (٦١ / ١) : عن عتب بن مالك أن جماعة من الصحابة أحبوا أن يدعو النبي صلى الله عليه وآله وسلم على مالك بن دُخْشُم ليهلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

الأرضين بشماله » فحكم بشنودها في « تخريج المصطلحات الأربعة الواردة في القرآن » رقم (١) للمودودي . وسأيتي الكلام على ذلك في الصفحات القادمة إن شاء الله تعالى بشيء من التفصيل !!

« أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ؟ » قالوا : إنه يقول ذلك وما هو في قلبه . قال : « لا يشهد أحد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فيدخل النار أو تطعمه » قال أنس : فأعجبنى هذا الحديث فقلت لأبني اكتبه فكتبه .

فهذه الأحاديث وغيرها كثير بلغت مبلغ التواتر جميعها يرجح رواية « أتشهدين أن لا إله إلا الله » مع كون هذه الرواية هي الأصح إسناداً والأقوى مدركاً .

[تنبيه] : من العجائب الغرائب أن الألباني المتناقض !! اعتبر في « إرواء غليله » (٣١/١) أن حديث « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع » وفي رواية « أبتر » وتارة « أجزم » حديثاً مضطرباً !! فقال ما نصه :

« وما يدلُّك على ضعفه زيادة على ما تقدّم اضطرابه في متن الحديث ، فهو تارة يقول : أقطع ، وتارة : أبتر ، وتارة : أجزم ، وتارة يذكر الحمد ، وأخرى يقول : بذكر الله .. » اهـ .

مع أن معنى أجزم وأقطع وأبتر واحد كما يعرف ذلك أدنى مَنْ له اشتغال بلغة العرب بله مَنْ يدعي الفهم والفصاحة !! فإنَّ القطع والبتر بمعنى واحد وكذلك الجزم كما في القاموس !! وَحَمْدُ اللَّهِ تعالى من ذكره سبحانه وبه يُجْمَعُ بين ألفاظ هذا الحديث ، والظاهر أن الألمي المتناقض ! لم يعم ذلك !!

فالسؤال هنا كيف اعتبر أجزم وأبتر وأقطع اضطراباً ولم يعتبر « أيسن الله .. » و « أتشهدين أن لا إله إلا الله ... » و « وَمَنْ رَبُّكَ .. » اضطراباً ؟!!!

إنه الهوى نسأل الله تعالى العافية !!

ويدعي الآن بكل فشل وببجاجة بأنه يمكن الجمع بين هذه الألفاظ الثلاثة !!

فصل

عدم أخذ جماعات من العلماء في القديم والحديث بظاهر لفظ « أين الله »

لقد أوّل كثير من العلماء المحققين لفظ « أين الله » ولم يقولوا بظاهره البتة دون أن يتكلّموا على السند وإنما ردّوا هذا اللفظ الذي جاء في هذا المتن ولا بأس من أن نعرض لكم بعض ذلك ؛ لتلا يقضى المتناقض !! متشبيهاً بخيوط العنكبوت !! ولتلا يوهّم ضعاف الطلبة بأن هذا الحديث كما يزعم أجمعت الأمة على صحته وعلى الأخذ به !! وهيهات !! وإليكم نصوص السادة العلماء في ذلك :

١ — قال الإمام الحافظ تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى في كتابه « السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل » ص (٩٤) :

« أقول : أما القول : فقوله صلى الله عليه وآله وسلّم للحارية أين الله ؟ قالت : في السماء وقد تكلم الناس عليه قديماً وحديثاً والكلام عليه معروف ولا يقبله ذهن هذا الرجل » .

٢ — وقال الإمام الحافظ النووي رحمه الله تعالى في شرح صحيح مسلم (٢٤/٥) :

« وهذا الحديث من أحاديث الصفات وفيها مذهبان تقدّم ذكرهما مرات في كتاب الإيمان ؛ أحدهما : الإيمان به من غير خوض في معناه (أي تفويض المعنى) مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثله شيء وتنزيهه عن سمات المخلوقات ؛ والثاني : تأويله بما يليق به ، فمن قال بهذا قال : كان المراد امتحانها هل هي موحّدة تقرر بأن الخالق المدبر الفعال هو الله وحده وهو الذي إذا دعاه الداعي استقبل السماء كما إذا صلى المصلي استقبل الكعبة وليس ذلك لأنه منحصر في السماء كما أنه ليس منحصر في جهة الكعبة ؛ بل ذلك لأن السماء قبله الداعين كما أن الكعبة قبله المصلين ؛ أو هي من عبدة الأوثان العابدين للأوثان التي بين أيديهم فلمّا قالت في السماء علم أنها موحدة وليست عابدة للأوثان » اهـ — كلام الإمام النووي وما بين القوسين () من إيضاحي وزيادتي .

٣ — وقال القاضي عياض رحمه الله تعالى : — كما نقله عنه الإمام النووي في شرح مسلم (٢٤/٥) — :

« لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيهم ومحدثهم ومتكلّمهم ونظّارهم ومقلّدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقول الله تعالى : ﴿ ءَأَمْنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ ﴾ ونحوه ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم » .

فهذا تصريح من القاضي عياض (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ) وهو من أئمة أهل العلم وحفاظ الحديث^(٢٥٤) بأن هناك إجماعاً على تأويل النصوص الواردة التي يومهم ظاهرها أن الله في السماء حقيقة ، وتعالى الله عن أن يحل في خلقه أو يحل فيه شيء من خلقه علواً كبيراً ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ !!

٤ — وقال الإمام الحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى : في كتابه « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ص (١٨٩) مؤولاً لفظ « أين الله » :

« قلت قد ثبت عند العلماء أن الله تعالى لا تحويه السماء والأرض ولا تضمه الأقطار ، وإنما عرّف بإشارتها تعظيم الخالق عندها . »

٥ — وقال الحافظ أبو بكر ابن العربي المالكي في « شرح سنن الترمذي » (٢٧٣/١١) ما نصه :

« ... فقال لها « أين الله » والمراد بالسؤال بها عنه تعالى المكانية فإن المكان يسحيل عليه .. » .

٦ — الحافظ ابن حجر العسقلاني إمام الحفاظ رحمه الله تعالى : تقدّم أن الحافظ ابن حجر صرح بأن الله سبحانه وتعالى لا يتوجه عليه في وجوده « أين » وهذا صريح منه بعدم الأخذ برواية « أين الله » خلاف ما يزعمه الشيخ المتناقض !! قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٢٢١/١) :

« فلا يتوجه على حكمه — سبحانه — لم ولا كيف ؛ كما لا يتوجه عليه في وجوده أين وحيث » انتهى .

٧ — ونحن هذا قال الإمام الحافظ الباجي في المتقى وغيره أيضاً فتدبر .

وهذا كله ثبت بلا شك ولا ريب أن حديث الجارية بلفظ « أين الله » لم يتفق علماء الأمة على قبوله لا من ناحية السند كما تقدّم شرحه ويأنيه ولا من ناحية المتن كما بيناه هنا .

(٢٥٤) ترجم له الحافظ السيوطي في كتابه « طبقات الحفاظ » — ص (٤٧٠) فقال : « وكان إمام أهل الحديث في وقته وأعلم الناس بعلومه ؛ وبالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم » .

فصل

نصوص العلو تقابلها نصوص أخرى أيضاً تثبت بأن

العلو معنوي لا حسي

ومما يقابل هذه النصوص الموهمة نصوص أخرى توهم بأن الله تعالى حالاً في الأرض أو في بعض خلقه وظاهر ذلك كله غير مراد ؛ لاعتقادنا بأن الله سبحانه موجود بلا مكان ولا يقال إنه في كل مكان ؛ وقد لخص هذا الأمر الحافظ ابن حجر حيث بين أن علو الله تعالى علوٌ معنوي وليس حسيّاً كعلو الأجسام بعضها على بعض ؛ حيث قال في «الفتح» (١٣٦/٦) :

« ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محال على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس » .

واليك بعض تلك النصوص المقابلة للنصوص التي تسميها المجسمة نصوص العلو :

١ — قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِىِءِ الْوَادِىِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ

أَن يَا مُوسَى إِنِّى أَنَا اللَّهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَأَن أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تُهْتَزُّ كَانَهَا جَذَانٌ وَلِى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ ﴾ القصص : ٣٠ — ٣١ .

فالمنادي كما هو واضح من النص هو رب العالمين الذي كلم سيدنا موسى تكليماً فسُميَ كليم الله وهو يناديه من شاطئ الوادي الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة قائلاً له : إني أنا الله رب العالمين^(٢٥٥) . وظاهر هذا ينفي العلو الذي تدعيه المجسمة والمشبهة بآيات يتبادر من ظاهرها — لمن لا يُحكّم عقيدة الإسلام والتنزيه — العلو الحسي ؛ وكما أن ذلك من القرآن فهذا أيضاً من القرآن !! وكما أن ظاهر هذا غير مراد فظاهر ذلك غير مراد أيضاً !! فافهم !!

والنصوص الآتية كذلك يقال فيها ما يقال هنا !! فإن قيل : هذه مؤولة ؛ قلنا : وتلك أيضاً ؛ لأنه ما الذي أوجب اعتقاد ظاهر هذه دون ظاهر تلك ؟! والقاعدة أن الله سبحانه منزّه عن كل ما يخطر في الذهن والعقل ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ .

٢ — وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فُوفَاءَ حِسَابِهِ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ البور : ٣٩ .

(٢٥٥) وكيف يمكن تأويل هذا بالعلم أيها المتسلفون !!؟

والكلام هنا عن إنسان على وجه الأرض !!

٣ — وقال تعالى : ﴿ ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون ﴾ الواقعة .

٤ — وقال تعالى : ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أين ما كانوا ﴾ المجادلة : ٧ .

٥ — وقال تعالى لسيدنا موسى وأخيه سيدنا هارون ﴿ إني معكما أسمع وأرى ﴾ طه : ٤٦ .

٦ — وقال تعالى : ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ الحديد : ٤ ، فإن قال قائل : معهم بعلمه . قلنا : كلا . لأنه سبحانه وتعالى قال : ﴿ والله معكم ﴾ سورة سيدنا محمد : ٣٥ .

والله عَلم على الذات لا على الصفات ؛ إلا إن أولت !! فلا مناص لكم من التأويل !! فإن أولتم تبين أن التأويل ليس ضلالاً ولا كفراً ولا تجهماً وتعطيلاً !! كما تزعمون !! وسواء سُميتم صرف اللفظ عن ظاهره من حقيقته إلى مجازه تأويلاً أو تفسيراً أو ما يجوز في اللغة أو... فلا يغير ولا يؤثر في حقيقة الأمر البتة ! فتحن نسميه تأويلاً وهو صرف اللفظ عن ظاهره !! ولا مشاحة في التسمية !! والله الهادي .

٧ — وقال سيدنا إبراهيم لما آذاه قومه ﴿ إني ذاهبٌ إلى ربي سيهدين ﴾ الصافات : ٩٩ . وسيدنا إبراهيم عليه السلام كان على سطح الأرض ولم يكن يذهب إلى السماء التي يتصور المجسم أن معبودهم فيها ويرجع إلى الأرض بعد ذلك إنما كان بين قومه وكان ينتقل من بلدة إلى أخرى .

٨ — وقال تعالى : ﴿ وهو الله في السموات والأرض يعلم سرركم وجهركم ويعلم ما تكسبون ﴾ الأنعام : ٣ .

٩ — وقال تعالى : ﴿ ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾ سورة ن : ١٦ .

وهناك آيات كثيرة أيضاً يوهم ظاهرها أن الله سبحانه وتعالى في الأرض أو حال في العالم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ؛ وليس ذلك مشكلاً عند أهل العلم الذين يفهمون كتاب الله تعالى بقواعد الآيات والأحاديث المحكّمة في تنزيهه سبحانه عن التجسيم والتشبيه والتمثيل .

فمن أصرّ على اعتقاد ظاهر الآيات التي يسميها آيات العلو يقال له كما قدّمنا : وهذا آيات أخرى أيضاً ينقض ظاهرها ما فهمته من ظاهر تلك الآيات التي تسميها آيات العلو !! فما الذي أوجب اعتقاد ظاهر تلك دون ظاهر هذه ؟!!

فصل

في أحاديث صحيحة ثابتة تقابل الأحاديث التي تسميها المجسمة بـ «أحاديث العلو»

وهناك أيضاً أحاديث ثابتة في الصحيحين وغيرهما يشير ظاهرها إلى خلاف وضد ما يروهم ظاهر الآيات والأحاديث التي تسميها المجسمة بأحاديث العلو ، منها :

١ — عن سيدنا عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «إذا كان أحدكم يصلي فلا يصبق قبل وجهه فإن الله قبل وجهه إذا صلى» . رواه البخاري (٥٠٩/١) فتح برقم ٤٠٦) ومسلم (٣٨٨/١) برقم ٥٤٧ .

٢ — وعن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنه يناجي ربه أو إن ربه بينه وبين القبلة فلا يزل أحدكم قبل قبلته ولكن عن يساره أو تحت قدميه» . رواه البخاري (٥٠٨/١) برقم ٤٠٥ .

٣ — وعن أبي موسى الأشعري قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلة أحدكم» .

رواه البخاري (٤٧٠/٧) فتح) ومسلم (٢٠٧٧/٤) واللفظ لمسلم في الصحيح .

٤ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

«أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، فأكثروا الدعاء» رواه مسلم (٣٥٠/١) .

٥ — وعن سيدنا عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول إذا ركب دابته وأراد السفر : «اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل» . رواه مسلم في الصحيح (٩٧٨/٢) من حديث ابن عمر ، وابن جبان في صحيحه (٤٣١/٦) وغيره من حديث ابن عباس .

ف قوله في الحديث «اللهم أنت الصاحب في السفر وأنت الخليفة في الأهل» يضاد ظاهر نصوص العلو فأنته .

وقوله : «أنت الصاحب في السفر وأنت الخليفة في الأهل» لا يمكن تأويله بالعلم !! لأن علمه تعالى بنا موجود في كل لحظة من الأزل إلى الأبد ، ولا يختص ذلك بالسفر ، ثم إن الصحبة في اللغة تستلزم التلازم بالذات ، وقد جاء القرآن بإثبات هذا المعنى في قوله تعالى : ﴿إذ يقول

لصاحبه لا تحزن ﴿ !!

ولو قرأوا معنى صاحب والصحبة في كتب اللغة فإنهم لن يجدوا ما يؤيد بدعتهم ، وسيضطرون إلى اللجوء للمجاز والتأويل ، وكل ذلك يُعَكِّرُ على هؤلاء المجسمة استدلالهم على العلو الحسي !!

ثم نقول لهم هل تسمون الله تعالى استدلالاً بهذا الحديث بالخليفة والصاحب ؟ أم لا !!
٦ - وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في دعائه : « اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء وأنت الظاهر فليس فوقك شيء »^(٢٥٦) وأنت الباطن فليس دونك شيء اقض عني الدين واغننا من الفقر » . رواه مسلم في الصحيح (٢٠٨٤/٤ برقم ٦١) . وقال الإمام الحافظ البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٠٠) :

« استدلل بعض أصحابنا بهذا الحديث على نفي المكان عن الله تعالى ؛ فإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان » اهـ فتأمل !!

٧ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :
« أَذِنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ مَلِكٍ قَدْ مَرَّقَتْ رَجُلَاهُ فِي الْأَرْضِ السَّابِعَةِ ، وَالْعَرْشُ عَلَى مَنْكِبِهِ ، وَهُوَ يَقُولُ سُبْحَانَكَ أَيْنَ كُنْتَ وَأَيْنَ تَكُونُ »^(٢٥٧) .

معناه : أَنْزَهَكَ يَا رَبُّ أَنْ يُقَالَ فِيكَ أَيْنَ كُنْتَ وَأَيْنَ تَكُونُ ، أي أَنْزَهَكَ عَنْ الْأَيْنِ ، وهذا الحديث فيه رد صريح على لفظ « أَيْنَ اللَّهُ » الوارد في بعض روايات حديث الجارية وفيه دليل على أن لفظ « أَيْنَ » باطل^(٢٥٨) ؛ فتنبه !!

(٢٥٦) قال الإمام الحافظ النووي في « شرح صحيح مسلم » (٣٦/١٧) :
« وأما تسميته سبحانه وتعالى بالآخر فقال الإمام أبو بكر ابن الباقلاني : معناه الباقي بصفاته من العلم والقدرة وغيرهما التي كان عليها في الأزل ؛ ويكون كذلك بعد موت الخلاق وذهاب علومهم وقدرهم وحواسهم وتفرق أجسامهم » .
(٢٥٧) والحديث رواه أبو يعلى في « مسنده » (٤٩٦/١١ برقم ٦٦١٩) وهو صحيح الإسناد ، وقد صححه الحافظ ابن حجر في « المطالب العالية بزوائد الثمانية » (٢٦٧/٣) إذ قال : « لأبي يعلى صحيح » . وصححه الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٨٠/١) و (١٣٥/٨) إذ قال : « رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح » .

(٢٥٨) فلو قال قائل : ليس الأمر كما تقول وتفسرك لهذا الحديث خطأ ليس صواباً !! قلنا له : وما تفسرك له ؟! وعلى جميع الأحوال كيفما فسرت فيه رد على عقيدتك الفاسدة المعتمدة المؤسسة على لفظ « أَيْنَ اللَّهُ » لأن المَلِكَ إذا كان ينزه الله

فهذه النصوص جميعها من آيات قرآنية وأحاديث نبوية صحيحة يعارض ظاهرها ظاهراً تلك النصوص التي يسمونها بنصوص العلو ؛ فمن أخذ بظاهر تلك دون فهمٍ للمعنى المراد منها على لغة العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لزمه أن يأخذ بظاهر هذه النصوص وإلا وجب تأويل الكل ؛ ومن كابر في ذلك ومارى فقد ضلّ وأضل ؛ فنسأل الله تعالى أن يهدينا سواء السبيل .

كما أن ظواهر هذه النصوص جميعها التي أوردناها يخالف لفظ « أين الله » الشاذ الذي جاء في الرواية المضطربة التي بينّا تفصيل الكلام في أسانيدنا وأسانيد ما يتعلّق بها ؛ وظواهر هذه النصوص أولى بالأخذ من تلك الرواية الشاذة ؛ لا سيما وقد رأيت كلام أهل العلم في الإعراض عن الأخذ بظاهرها ؛ مع أن الكل عندنا مؤوّل وهو المذهب الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة .

فلنخص من هذا كله ما يلي :

(أولاً) : أن الألباني كذب على البيهقي !! حيث زعم بأن البيهقي قال عن حديث الجارية « صحيح رواه مسلم » !! والحقيقة أن البيهقي نفى وجود قصة الجارية من صحيح مسلم وأعلّها بالاضطراب .

(ثانياً) : حديث الجارية بلفظ « أين الله » حسن الإسناد وليس صحيحاً لو سلّم من الاضطراب ، مع نكارة متنه !! وقد صرح بحسن إسناده الحافظ ابن عبد البر والفسوي وقواعد المصطلح تحكم بذلك بصرف النظر عن اضطرابه عند من قال بأن هلالاً لا بأس به ، أما إذا اعتمدنا قول من قال « شيخ يُكْتَب حديثه » فهو ضعيف .

(ثالثاً) : أعلّ الحديث الذي بلفظ « أين الله » بالاضطراب مرتين وهو اختلاف الرواة في لفظه ، وقد صرح بذلك البزار والبيهقي والحافظ ابن حجر والإمام الكوثري في التعليق على « الأسماء والصفات » للبيهقي ص (٤٢١ - ٤٢٢) ، والسيد عبد الله ابن الصديق أعلّى الله درجته في تعليقه على « التمهيد » المجلّد (٧) .

(رابعاً) : سند حديث « أتشهدين أن لا إله إلا الله ... » أقوى وأصح من سند رواية « أين الله ... » وله أيضاً شواهد فهو الصحيح المعتمد المعوّل عليه .

تعالى فيقول : « أين كنت وأين تكون ؟! » معناه : أنه لا يعرف أين الله ؛ وبالتالي يجهل أين الله !! وهو من الملائكة المقربين حملة العرش ولا تستطيع أن تنكر ذلك ؟ فإذا كان الملائكة المقربون لا يعرفون أين الله فكيف تعرفه أنت بأنه في السماء ؟! فتبين بذلك على جميع الأوجه على فرض التسليم بها أن كلام المعترض باطل أصلاً ورأساً !!

فصل

ومما أوضحناه يتبين أن ما أورده الألباني المتناقض !! في كتبه مما يحاول أن يثبت به لفظ « أين الله » وهجومه على العلامة المحدث محمد زاهد الكوثري عليه الرحمة والرضوان ليس بشيء البتة !! وإغتا هو هراء لا قيمة له في ميزان التحقيق والنقد العلمي كما تبين جلياً !! ومن ذلك قول هذا المتناقض !! في « إرواء غليله » (١١٣/٢) :

[قلت : يشير بذلك إلى قوله صلى الله عليه وآله وسلم للجارية : « أين الله » وقولها : « في السماء » ، فإن هذا النص قاصمة ظهر المعطلين للصفات ، فإنك ما تكاد تسأل أحدهم بسؤاله صلى الله عليه وآله وسلم « أين الله » ؟ حتى يبادر إلى الإنكار عليك ! ولا يدري المسكين أنه ينكر على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أعاذنا الله من ذلك ومن علم الكلام ، ولذلك رأينا الهالك في الذب عن هذا العلم على حساب الطعن في الأحاديث الصحيحة الشيخ زاهد الكوثري يطعن في صحة هذا الحديث بالذات لا بحجة علمية بل بوساوس شيطانية ، مثل قوله : إن البخاري لم يخرج في صحيحه ! وتارة يشكك في صحة هذه الجملة بالذات « أين الله » لا شيء إلا لأنها لم ترد خارج الصحيح ! وكل هذا ظاهر البطلان لا حاجة بنا إلى تسويد الورق لبيان نساءل الله العصمة من الحمية الجاهلية والمذهبية !] انتهى .

فقوله فيه : « فإنك ما تكاد تسأل أحدهم بسؤاله صلى الله عليه وآله وسلم « أين الله » حتى يبادر إلى الإنكار عليك ولا يدري المسكين أنه ينكر على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم !! » فجوابه : قد تقدم بطلان هذا إذ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسأل الجارية بهذه الصيغة وإنما قال لها « أتشهدين أن لا إله إلا الله ... » !! فتبين بذلك أن المسكين علمياً هو هذا الألباني يظن أوهام الرواة هي ألفاظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم !! وهذا المتناقض !! الألباني لم يقم دليلاً علمياً معتمداً على صحة ما يقول إلا التقليد الأعمى لفلان وفلان تاركاً التحقيق والنظر والاستدلال !! ودون الالتفات لعلل تلك الروايات والكلام على رجالها !!

وأما كلام هذا المتناقض !! في « مختصر العلو » : ص (٨١ - ٨٣) فقد تقدم تفنيده ما يحتاج إلى تفنيد وإبطال في ثانياً كلامنا المتقدم في هذه الرسالة ، وغالب ما ذكره هناك كلام إنشائي مزور بسباب الإمام المحدث الكوثري رحمه الله تعالى لا قيمة له !! وبقي من كلامه هناك نقطة إنشائية حاول أن يلبس وعموه بها على بعض القرّاء الذين قد لا يدركون وجه تلبسه فيها !! وهو قوله هناك ص (٨٣) عن العلامة المحدث الكوثري رحمه الله تعالى :

[ثم انه لم يكتف بهذا التضليل بل أخذ ينسب إلى الراوي وهو ثقة أياً كان هذا الراوي لأن كل رواة هذا الحديث ثقات ؛ أخذ ينسب إليه الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يعلم ؛ لأن معنى كلامه السابق أن الراوي اختار أن ينسب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال للجارية : « أين الله » والواقع عند الكوثري أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل ذلك وإنما الراوي وضعه من عنده مكان رواية سعيد بن زيد ...] (٢٥٩) انتهى .

ونقول لهذا المتناقض !! دعك من الإنشاء الفارغ ومن التلبس المهزول !! فكم من رجل من رجال الصحيحين البخاري ومسلم طعنت فيه ؟! وقلت عن لفظ أتى به إنه شاذ !!
 ألم تقل عن حديث مسلم (٢١٤٨/٤) الذي فيه « ثم يطوي الأرضين بشماله » إنه شاذ في « تخريج المصطلحات الأربعة الواردة في القرآن » رقم (١) للمودودي ١١١؟
 وكذلك قال الألباني المتناقض !! عن لفظة وقعت في حديث آخر في صحيح مسلم (٧٩٠/٢) برقم

(٢٥٩) وقد تابع الألباني على هذا المراء أحد المفتونين به والمقلدين له للمصالح المادية وهو مؤلف رسالة (أين الله) الذي ينافح فيها عن عقيدة التجسيم والتشبيه (وعقيدة الدجاجة) التي يزعمها !! ألا وهو من كُتِبَ فيه كتاب « الكشف المثالي عن سرقات سليم الهلالي » فقال ص (١٧) من رسالته (أين الله) ما نصه عن الإمام الكوثري :
 « هكذا قال عامله الله بما يستحق ، متهماً الثقات بأنهم زادوا أحاديث على الصحيح دون بينة وحجة ، وهذا يعني أنه يشك في منزلة صحيح مسلم الذي تلقته الأمة بالقبول سوى أحرف يسيرة انتقدها العلماء كالدارقطني » وما نطل به كلام شيخه المتناقض ! نطل به كلام هذا المتحذلق المتحلي بالسرقات ! فإنه يردد الصدى ! وليس ثم هناك !! ورسالة هذا المتحذلق يتلخص إبطاها بالنقاط التالية :

١- أن قارئ هذه الرسالة من أولها إلى آخرها لا يخرج بأي نتيجة علمية مقنعة لصالح الموضوع الذي يريد إثباته هذا المتحذلق .

٢- أنه تخاطب وتناقض في رسالته الغراء ! في صلب الموضوع الذي كتب رسالته لأجله ! وذلك لأنه صحح حديث الجارية بلفظ : « أنشهدين أن لا إله إلا الله ... » ص (٢٤) فقال : « وهو صحيح كما قال ابن كثير في تفسيره وجهالة الصحابي لا تضره » كما صحح حديث الجارية بلفظ : « من ربك » ص (٢٦) من كتابه المذكور فقال : « وهذه إسناد حسن إن شاء الله » ثم تناقض فهدم كلامه على رأسه ! ونقض غزله ! « كالتي نقضت غزله من بعد قوة أنكاثاً » فقال ص (٣٠) ملخصاً نتيجة بحثه في المسألة ما نصه : « وإليك خلاصة البحث : ١- إن جميع الطرق التي ليس فيها أيمن الله أو أين ربك ضعيفة لا يحتاج بها ، فلا يصح أن تعارض حديث الجارية الصحيح المصرح باللفظ المذكور ، فثبت والحمد لله أن (أين الله) لفظ الرسول ، وقد صح فلم يبق مجملأ » (١١)

فالظاهر أن هذا المقلد الألمي كان يتداول حبوب الغرور وحب المتناقض ! المذهبين لعقل متناولها والتي تشبه تلك الحبوب التي يتداولها أولئك المساكين (المسطلين) إبان تسويده وكتابه لتلك الرسالة ! وسائر ما يكتبه كذلك !!

١١٢٢) وفيه : « خرجنا مع رسول الله في شهر رمضان في حر شديد.. وما فينا صائم إلا رسول الله وعبدالله بن رواحة » .

قال الألباني في « صحيحته » (٣٢٦/١) :

« قلت : فهذه الوجوه الأربعة ترجح أن قوله في رواية مسلم (في شهر رمضان) شاذ لا يثبت في الحديث » .

ثم قال بعد ذلك بأسطر :

« ولو أن الحافظ رحمه الله تيسر له تتبع طرق هذا الحديث وألفاظه لما قال ما ذكر » !!

ونقول نحن الآن : ولو أن الألباني هداه الله !! فتيسر له تتبع طرق حديث الجارية وأسانيده وترك الهوى والتعصب لما صحح لفظة « أين الله » ولكنه لم يوفق !! وكم ترك الأول للأخر !!

وقد صرح الألباني في كتبه عامة وفي المجلد السادس من صحيحته أنه يضعف أحاديث في الصحيحين ! إذ قال ص (٩٣) من صحيحته السادسة :

« فأقول : هذا الشذوذ في هذا الحديث مثال من عشر الأمثلة التي تدل على جهل بعض الناشئين الذي يتعصبون لصحيح البخاري وكذا لصحيح مسلم تعصباً أعمى ، ويقطعون بأن كل ما فيهما صحيح ، ويقابل هؤلاء بعض الكتاب الذين لا يقيمون للصحيحين وزناً فيردون من أحاديثهما ما لا يوافق عقولهم وأهواءهم مثل السقاف وحسان والغزالي وغيرهم » اهـ .

وبهذا لا يقوى الألباني المتناقض !! ولا يستطيع هو وغيره أن ينكر علينا حكمنا بشذوذ لفظة « أين الله » على تسليم وقوعها في صحيح مسلم !! أو يهوش علينا طالما أنه ضعف أحاديث وألفاظاً في الصحيحين وحكم بشذوذها !! فتنبهوا لذلك !!

ثم ألم تقل عن ألفاظ كثيرة أتى بها الثقات إنها شاذة ؟! فإن كنت نسيت ذلك فساذكرك بمثال واحد من كتبك من مئات الأمثلة :

منها أنك قلت في « إرواء غليلك » (٨٤/٣) :

« قلت : وهذا سند صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير محمد بن منصور وهو إما الخزاعي أو الطوسي وكلاهما ثقة يروي عن سفيان بن عيينة ؛ وعنهم النسائي ، لكن قوله الجمعة شاذة !!! »

فكيف أيها الألباني هنا تقول عن لفظ أتى به ثقة باعترافك إنه شاذ ؟! فينبغي لنا الآن أن نورد ونطبق عليك كلامك الذي ذكرته في « مختصر العلو » ص (٨٣) وجعلته في الإمام الكوثري فنبلسك إياه لبوساً لا انفكاك ولا تفلت لك منه قائلين :

« ثم إنه لم يكتف بهذا التضليل بل أخذ ينسب إلى الراوي وهو ثقة أياً كان هذا الراوي .. الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يعلم ، لأن معنى كلامه السابق أن الراوي ... وضعه من عنده ... » إلى آخر هرائه الممجوج .

ويلبسه لبوساً كذلك وينطبق عليه ما قاله مريده !! السارق !! كما ذكرناه في الحاشية قبل قليل حيث قال :

« هكذا قال عامله الله بما يستحق متهماً الثقات بأنهم زادوا أحاديث على الصحيح ... » !!

وأعود فأقول : إن لديّ مئات الأمثلة التي يتبين منها بكل وضوح أن هذا الألباني وشيعته المقلدين له !! اتهموا ثقات الرواة بما زعموا — كاذبين — أن العلامة الكوثري اتهمهم به !! فإن جادلوا واستمروا في مماراتهم الباطلة وتلبساتهم التي يغالطون بها أظهرناها لهم !!

ولو قلنا جلدًا إن العلامة الكوثري اتهم هذا الراوي بالكذب — مع كون ذلك لم يقع البتة وإنما هي خيالات افتراضية وتلبسات قائمة في ذهن هذا الألباني ومقلديه لا غير ؛ وقولٌ بلوازم بعيدة مع أن هذا الألباني يقول إن لازم المذهب غير مذهب — فليس ذلك مستثنياً ولا هو أمر ابتدعه وأحدثه الكوثري !! وإنما هو طريقة أهل الحديث ومذهبهم !! فهذا هو البخاري رحمه الله تعالى يقول في تاريخه الكبير (٤١٣/١-٤١٤) عن حديث « خلق الله التربة يوم السبت ... » الذي رواه مسلم في الصحيح (٢١٤٩/٤) بأن الأصح هو أن هذا ليس كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما هو كلام كعب الأحباري « راوي الإسرائيليات » !! أي أنه حديث موضوع ويوافق البخاري على ذلك الشيخ الحرّاني في « فتاواه » (٢٣٦/١٧) فهل تقول أيها الألباني بأن البخاري وجدك الحرّاني يتهمون الثقات ويكذبون رواة الصحيح ؟!

أم أنه في مقام الرد والتهويل والتشويش على العلامة الكوثري تقول ما تقوله من البهت والافتراء !!؟ وأزيدك على ذلك فأذكر لك قولين لبعض أهل الحديث يهدم ما تشنّع به وتفتره على الإمام المحدث الكوثري رحمه الله تعالى الذي تعترف مرغماً بسعة علمه في « ضعيفتك » (٣٥٦/٣) فأقول لك مُبيناً موضعاً لعلك تتوب وتتب :

١ — قال الحافظ الخطيب البغدادي في « الفقيه والمتفقه » (١٣٢/١) :

« باب القول فيما يرد به خير الواحد ... »

وإذا روى الثقة المأمون خيراً متصل الإسناد ردّ بأمور :

أحدها : أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه ... » اهـ .

٢ — وقال الإمام الحافظ النووي في « شرح صحيح مسلم » (١/١٣١) :
« وذهب بعض المحدثين إلى أن الآحاد التي في صحيح البخاري أو صحيح مسلم تفيد العلم دون غيرها من الآحاد ؛ وقد قَدَّمنا هذا القول وإبطاله في الفصول ... » . ثم قال بعد أسطر :
« وأما من قال يوجب العلم — خير الواحد — فهو مكابر للحس ، وكيف يحصل العلم واحتمال الغلط والوهم والكذب وغير ذلك متطرق إليه والله أعلم » اهـ .

٣ — وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » (١٩/٦) عند شرح حديث البخاري :
[عن أنس قال « بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقوماً من بني سليم إلى بني عامر في سبعين فلما قدموا ... »] الحديث فقال الحافظ :

(قوله : « بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقوماً من بني سليم إلى بني عامر » قال الدميساطي هو وهم ؛ فإن بني سليم مبعوث إليهم والمبعوث هم القراء وهم من الأنصار . قلت : التحقيق أن المبعوث إليهم بنو عامر وأما بنو سليم فغدروا بالقراء المذكورين والوهم في هذا السياق من حفص بن عمر شيخ البخاري ...) اهـ .

قلت : الحديث من ثلاثيات البخاري العالية ؛ وحفص هذا هو ابن عمر بن الحارث بن سخرية قال عنه أحمد كما في « تهذيب الكمال » (٢٨/٧) : « ثبت ثبت متقن لا يؤخذ عليه حرف واحد » .
فهل تقول في الحافظ الآن كما تقوله وتفتره على الكوثري !!؟

أم أن التشنيع حرام على رجل جائر على آخر !!؟ فإن كان كذلك فما هو دليلك من الكتاب والسنة ؟ لا سيما وأنت قد تفرّدت بتضعيف أحاديث لم تُسبق إلى تضعيفها فانتبه واستيقظ من سكرتك ! مع ملاحظة أنك تصف الحافظ ابن حجر بالذهول والتناقض كما بينته لك في « تناقضاتك الواضحات » (٥٤/٢) ولا تعتبر توثيق البخاري ومسلم للرجل فتقول كما في « إرواء غليلك » (٢٠٧/٣) : « وهو وإن احتج به الشيخان فقد قال الحافظ في التقريب صدوق له خطأ كثير » !!! كما بينته في « تناقضاتك الواضحات » (٤٦/٢) . فَحَقُّ لَنَا أَنْ نَقْلِبَ عَلَيْكَ كَلَامَكَ الَّذِي وَجَّهْتَهُ لِلْعَلَامَةِ الْكُوْثَرِيِّ وَنَلْبِسَكَ إِبَاهَ لِبُوساً لَا انْفِكَاكَ لَكَ مِنْهُ فَقُولْ : « فنحن من واجبا أن نخذّر المسلمين من هذا الألباني المتناقض وأمثاله الذين يَتَّهَمُونَ الأبرياء بما ليس فيهم مُذَكِّرِينَ بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ ... ﴾ الآية » (٢٦٠) .

(٢٦٠) وأصل الكلام لهذا المتناقض !! المتخاطب !! في « مختصر العلو » !! ص (٨٣) !! والعلامة المحدث الكوثري رحمه الله تعالى مصيب كما بينته بكل وضوح وهو بريء مما رما به هذا الألباني !! المتناقض !!

فصل

التمسلفون يستدلون لعقيدتهم

بطبائع البقر والحمير والدجاج !!

من الأمور المضحكة جداً أن تجد هؤلاء التمسلفين يستدلّون ببعض حركات الحيوانات على أن الله تعالى في السماء منساقين في ذلك وراء ما يهذي به بعض المرسمين من العامة والغوغاء !! فمن ذلك قول ابن قيم الجوزية في كتابه « اجتماع الجيوش الإسلامية » ص (٢١٢) تحت عنوان « أكرموا البقر » :
[وذكر شيخ الإسلام الهروي بإسناده عن عبدالله بن وهب قال « أكرموا البقر فإنها لم ترفع رأسها إلى السماء منذ عُبدَ العجلُ حياة من الله عز وجل »] .

ثم قال : « والمقصود أن هذه فطرة الله التي فطر عليها الحيوان حتى أبلد الحيوان الذي تضرب ببلادته المثل وهو البقر » . اهـ

فانظروا كيف يستدلّون على عقيدتهم الغراء !! بالبقر صراحة !!

ويقول مؤلف كتاب « أين الله ؟ » التمسلف !! ص (٧٩) :

[وَمَنْ عَلَّمَ الدَّجَاجَةَ أَنْ تَرْفَعَ رَأْسَهَا إِلَى السَّمَاءِ إِذَا قُضِيَ وَطَرُهَا مِنَ الْمَاءِ (١) أَمْ مَنْ عَلَّمَ الْحَيَوَانَاتِ أَنْ تَرْفَعَ رَأْسَهَا إِلَى السَّمَاءِ زَمَانَ الْجَدْبِ كَأَنَّهَا تَسْتَمْطِرُ رِيحًا .

قال ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص (٢١٢) : « وفي هذا الباب قصة حُمُرِ الوحش التي ذكرها غير واحد أنها انتهت إلى الماء لئلا تزدحم فوجدت الناس حوله ، فتأخرت عنه ، فلما جهدها العطش رفعت رأسها إلى السماء ، وجارت إلى الله سبحانه بصوت واحد فأرسل الله سبحانه عليها السماء بالمطر حتى شربت وانصرفت » ذاك العظيم في علاه ، مَنْ فطر الناس سواه ، ولذلك من زعم أن السماء قبله الدعاء فقد خالف أقوال الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم ودرج على غير فهم السلف الصالح رضي الله عنهم ، وشوّه فطرة الله التي فطر الناس عليها] اهـ .

فانظروا كيف يستدلّ أيضاً لعقيدته بحركات يرونها عن الدجاج والحمير والدواب والأنعام التي قال الله تعالى عنها في كتابه العزيز : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ وقد شبه الله سبحانه وتعالى الكفار الذين لا يعقلون بالدواب والأنعام التي لا تعقل ولا تفقه شيئاً فقال سبحانه : ﴿ أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾ !!

وأما قول هذا التمسلف « ولذلك من زعم أن السماء قبله الدعاء فقد خالف أقوال الرسول صلى

الله عليه وآله وسلم ودرج على غير فهم السلف الصالح .. وشسوة فطرة الله ...» فما تضحك منه الثكالي !! وعلى هذا يقال إنه يجب أن يعتقد هذا المتمسلف بأن الله تعالى حال في جوف الكعبة لأن الإنسان في صلاته ودعائه يتوجه إلى جهة الكعبة لا للسماء ، والإنسان أفضل من الحيوان لقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ فعقيدة الإنسان الموحد الذي يتوجه بوجهه وجسده ويديه إلى جهة الكعبة أخرى من عقيدة البقر والحمر والدجاج التي يعتقدونها هذا المتمسلف ويدندن حولها !! لا سيما وأن تلك الدواب غير عاقلة !! وقد شبه الله تعالى الكافر في البلادة وعدم الفهم بها كما تقدم في مثل قوله تعالى : ﴿ أولئك كالأنعام بل هم أضل ﴾ !!

وأما قوله بأن « من زعم أن السماء قبله الدعاء فقد خالف أقوال الرسول ... » الخ هرائه الذي تقدم فمن أعجب العجب !!

وذلك لأن الذي يقول بأن السماء قبله الدعاء هو الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه الذي كان يرفع يديه وكفيه في دعائه إلى جهة السماء !! مع قولنا بأنه لا يستنبط من ذلك أن الله في السماء كما لا يستنبط من توجهنا إلى الكعبة في الصلاة وقولنا سجدت لله أن الله تعالى موجود في الكعبة !! وأئمة الإسلام وحفاظ وشراح حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كالإمام النووي والحافظ ابن حجر العسقلاني صرحوا بأن السماء قبله الدعاء ، وعلماء الإسلام الذين يُعْتَدُّ بهم يقولون بذلك ! وإليك بعض نصوصهم في ذلك :

قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢/٢٣٣) :

« قال ابن بطال : أجمعوا على كراهة رفع البصر في الصلاة واختلفوا فيه خارج الصلاة في الدعاء ؛ فكرهه شريح وطائفة ، وأجازه الأكثرون ؛ لأن السماء قبله الدعاء كما أن الكعبة قبله الصلاة » .

وقال الإمام الحافظ النووي في « شرح صحيح مسلم » (٥/٢٤) :

« لأن السماء قبله الداعين كما أن الكعبة قبله المصلين » اهـ .

وقال الإمام الغزالي والمحدث الزبيدي كما في « شرح الإحياء » (٢/١٠٤) :

« (فأما رفع الأيدي عند السؤال) والدعاء (إلى جهة السماء فهو لأنها قبله الدعاء) » اهـ .

فهل يقول بعد هذا المؤلف المتمسلف !! بأن هؤلاء العلماء الذين يقولون بالدليل الصحيح الثابت عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خالفوا أقوال الرسول ودرجوا على غير فهم السلف وشسوها فطرة الله التي فطر الناس عليها !!؟

فإن كان الكاتب المسكين !! يقول بذلك فهذا الكلام لائق به هو ؛ وهو أخرى به !!

فصل

وأما قولهم بأن الإنسان والحيوان يعلم بالفطرة بأن الله في السماء فمغالطة واضحة منهم !! وذلك لأنهم اختزَعوا خرافة زعموها دليلاً شرعياً !! جديداً !! فجعلوا يستدلّون به على ما يريدون وهو ما يسمونها بـ (الفطرة) !! وهذا الدليل الذي اختزَعوه والذي يموّهون به على البسطاء هو حقيقة ليس في ميزان الشرع والتحقيق والعلم بشي !! لأننا لا نعرف أحداً ذكر في كتب أصول الفقه وبيان استنباط الأحكام الشرعية أن من جملة الأدلة الشرعية (الفطرة) !! فهم يقولون بشيء ما أنزل الله به من سلطان ! إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً !!

وربما لم يفهموا قول النبي صلى الله عليه وآله وسلّم « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » على وجهه الصحيح !!

ومعنى الحديث أن المولود يولد على الخلقة الأصلية السليمة وهي المراد بالفطرة . إذ لا يعتبر هذا المولود مُشَبَّعاً بأي فكر من الأفكار وخاصة أفكار الكفر والإلحاد أو الشرك فتؤثر فيه عادات وأحوال واعتقادات المجتمع الذي يعيش فيه فتحمله ينقاد إليها فإذا بقي كذلك لم يتنبّه إلى عقيدة الإسلام الصحيحة الحقّة إلا بمن يُنبّه عليها ولذلك بعث الله تعالى الرسل والأنبياء مبشرين ومنذرين !!

وهذا المولود باعتبار الميثاق الأول الذي أخذه الله تعالى على خلقه في عالم الذر فقال لهم : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا بَلَى ﴾ هو مُسْلِمٌ !! وبعض الناس قالوا : لم يقل النبي صلى الله عليه وآله وسلّم وأبواه يجعلانه مسلماً . وليس كذلك بل قال ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلّم ففي صحيح مسلم (٢٠٤٩/٤ برقم ٢٦٥٨) جاء فيه « فإن كانا مسلمين فمسلم » . والمولود باعتبار الميثاق الأول مسلم لقوله تعالى : ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ !!

ولا يعني هذا أن المولود عندما يولد تولد معه معلومات دينية في مختلف النواحي من العقيدة والفقه والحديث والتفسير وغيرها ؛ لا ؛ لقوله تعالى : ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً ﴾ !!

حتى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولدوا ولم تكن معهم معلومات إلا من أنطقهم الله تعالى في المهد على سبيل المعجزة والعبرة للخلق ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ ووجدك ضالاً فهدى ﴾ أي : ووجدك ضالاً عما أنت عليه الآن من الشريعة فهداك إليها ، وقال تعالى : ﴿ ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ﴾ ﴿ وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً ﴾ !!

ومراد المتسلفين في كلامهم الذي يلقون ويدورون فيه أن يثبتوا بما يوردونه من قولهم « بالفطرة »
 أن مسألة العلو وحديث الجارية أمر معلوم بالفطرة وبالتالي بالدين ويوردون مع الحديث الذي تكلمنا عليه
 وبيناً معناه قوله تعالى : ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ﴾ وليس معناه ما
 يتوهمون ويوهمون !!

فلو كان الناس قد خلقوا وفطروا على الإيمان والتوحيد ومعلومات العلو التي يقول بها هؤلاء
 المتسلفون لما استطاعوا أن يغيروها ؛ أي لم يستطع أحد أن يكفر ويخرج من الإسلام لقوله تعالى في الآية
 نفسها ﴿ لا تبديل لخلق الله ﴾ !!

فصار إذاً أن لها معنى آخر غير ما خطر ببال المجسمة والمشبّهة وأذاعوه !! وهو أن الله تعالى خلق
 الناس جميعاً وأوجدهم على وجه الأرض ساعة ولادة كل فرد منهم لا علم له ولا معرفة ﴿ والله أخرجكم
 من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً ﴾ فهم غير مشبعين بأي فكر من خير أو شرّ وجعل لهم التمييز والفهم
 هذا ما أراده الله في خلقهم ﴿ لا تبديل لخلق الله ﴾ لكن عقول المتسلفين لا تصل لفهم كتاب الله
 الكريم ولا لسنة النبي الرؤوف الرحيم !! فتنّبها !!

ومن ذهب إلى غير ما قلناه وقررناه هنا لزمه القول بتناقض الآيات وحاشاها من ذلك !! إنما التناقض
 صفة الشيخ العجمي !! الألباني !! الذي افتتنت نفوس أرباب هذه النحلة به !!
 فبين بذلك انهزام احتجاجهم بما يسمونه الفطرة على صحة معتقدهم الفاسد عند جميع العقلاء !!
 والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل !!

فصل

لقد استعمل العرب الذين نزل القرآن الكريم بلغتهم لفظ « العلو » و « السماء » ونحو هذه الألفاظ
 لبيان شرف الرتبة والعظمة والكبرياء والمجد وأمثال هذه الأمور ، ولم يقصد العرب بذلك أن فلاناً في
 السماء أي : بذاته وأنه في (المكان العدمي !!) الذي يلهج به الألباني أو نحو ذلك من ترهات المجسمة
 التي اخترعوها والأعاجم الذين لا يريدون فهم كتاب الله تعالى بلغة الضاد العربية الفصيحة !!
 فيكون كل ما ورد في القرآن الكريم وفي السنة المطهرة ممّا فيه لفظ السماء والفوقية والعلو معناه
 الإشارة إلى كبرياء الله تعالى وعظمته وجلاله ؛ كما نقل الإجماع في ذلك القاضي عياض والإمام الحافظ
 النووي رحمهما الله تعالى ؛ ففي « شرح صحيح مسلم » (٢٤/٥) قال الإمام النووي :
 « قال القاضي عياض : لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيهم ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم

ومقلدّهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله تعالى : ﴿ أَأَمْنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ ﴾ ونحوه ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم « اهـ .

وإليكم الدليل على هذا الأمر من لغة العرب في أشعارهم وأرجاؤهم :

١ — قال عنزة العبسي (صاحب إحدى المعلقات المشهورة) :

مَقَامُكَ فِي جَوِ السَّمَاءِ مَكَانُهُ وباعِي قَصِيرٍ عَنْ نَوَالِ الْكَوَاكِبِ^(٢٦١)

٢ — وقال الأخطل الكبير كما في ديوانه :

بَنُو دَارِمٍ عِنْدَ السَّمَاءِ وَأَنْتُمْ قَذَى الْأَرْضِ أَبْعَدُ بَيْنَمَا بَيْنَ ذَلِكَ

٣ — وقال آخر :

وَلَوْ رَفَعَ السَّمَاءُ إِلَيْهِ قَوْمًا لَحَقْنَا بِالنَّجُومِ وَبِالسَّمَاءِ^(٢٦٢)

٤ — وقال عنزة :

لَقَدْ كُنْتُمْ فِي آلِ عَبَسٍ كَوَاكِبًا إِذَا غَابَ مِنْهَا كَوْكَبٌ لَاحَ كَوْكَبُ
خُسِفْتُمْ جَمِيعًا فِي بَرْوَجٍ هَبُوطِكُمْ جَهَارًا كَمَا كُلُّ الْكَوَاكِبِ تَنْكَبُ

الديوان (ص ٢٦) .

٥ — وقال أمية بن أبي الصلت :

فَأَرْضُكَ كُلُّ مَكْرَمَةٍ بَنْتَهَا بَنُو تَيْمٍ وَأَنْتَ لَهُمْ سَمَاءُ

(انظر تاريخ دمشق لابن عساكر ١٢٠/٣ ترقيم جديد) .

(٢٦١) انظر شرح ديوان عنزة للتريزي دار إحياء التراث ص (٣٥) .

(٢٦٢) انظر « تاج العروس شرح القاموس » (١٨٢/١٠) في مادة (سمو) .

ولا أسلو ولا أشفي الأعادي فساداتي لهم فخر وفضل
أناس أنزلونا في مكان من العلياء فوق النجم يعلو

(ديوانه ص ١١٥) .

ومن هذا الباب قول الله عز شأنه : ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا
أَهْلَهَا شِيْعًا ﴾ أي طغى وتجبر ، فالعلو المقصود هنا هو العلو والارتفاع المعنوي لا
الحسي ، ومنه أيضاً قول فرعون في بني إسرائيل ﴿ سَنَقْتَل أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ
وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ﴾ .

فهذه شواهد لغوية من القرآن الكريم وأدلة من كلام العرب تدلّ على أن العلو يراد به في كثير من
الأحوال العلو المعنوي لا العلو الحسي الجسمي الذي يدندن به المشبهة والمجسمة فافهم هداك الله تعالى !!

فصل

هناك بعض الآيات من التشابه يحتج بها المجسمة والمشبّهة على العلو الحسي لا بد من ذكرها وبيان
المعنى الصحيح لها حتى لا يبقى في ذهن طالب الحق أي إشكال في هذه المسألة .

فمن تلك الآيات قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ومعنى الاستواء هنا القهر لا
علو الأجسام والارتفاع لقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ فبين سبحانه أن علوه واستواءه
بالقهر لا بالجسمية والارتفاع الحسي الجسمي المعهود لنا .
وفي معنى القهر : الاستيلاء والإخبار عن هذا العالم بأنه ملكه سبحانه فهو تحت مشيئته وإرادته ،
كما يقال العالم من فرشه إلى عرشه خاضع لله تعالى هذا معنى قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ
اسْتَوَى ﴾ .

فإن قالت المجسمة أو غيرهم : هذا التفسير يقتضي المغالبة !!

قلنا : ليس كذلك ، وقولكم إنه يقتضي المغالبة بدعة من القول لأنه يهدم كلامكم واعتراضكم قوله
تعالى : ﴿ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ ﴾ فكيف لم يقتض هذا المغالبة وهو صريح ؟! وَمَنْ يَغَالِبُ اللَّهَ فِي أَمْرِهِ
حتى يقول سبحانه : ﴿ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ ﴾ ؟! فإذا لا يقتضي شيء من ذلك المغالبة !! وكذلك
قوله سبحانه : ﴿ لِمَنْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ فنقول لكل مُشَبِّهٍ ومجسم : هل كان المُلْكُ قَبْلَ
ذلك اليوم لغير الله تعالى ؟! حتى يقتضي المغالبة !!

فكما أن هذه الآيات الكريمات لا تقتضي المغالبة فكذلك القهر والاستيلاء لا يقتضي المغالبة فافهم
وتنبه هداك الله تعالى !!

ومن النصوص التي يستدلون بها على العلو الحسي قوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ
وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ ومعنى الآية أن هذا كناية عن القبول والرضى .

قال الحافظ المتقن المفسر أبو حيان في تفسيره « البحر المحیط » (٣٠٣/٧) :

« وصعود الكلام إليه تعالى مجاز في الفاعل وفي المسمى إليه لأنه تعالى ليس في جهة ، ولأن الكلم
ألفاظ لا توصف بالصعود ، لأن الصعود يكون من الإجمام ، وإنما ذلك كناية عن القبول ووصفه
بالكمال ، كما يقال : علا كعبه وارتفع شأنه ، ومنه ترفعوا إلى الحاكم ورفّع الأمر إليه ، وليس هناك
علو في الجهة » اهـ .

ومن تلك النصوص التي يستدلون بها على العلو الحسي قوله تعالى : ﴿ تَفْرُجُ الْمَلَائِكَةُ
وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ أي تخرج الملائكة إلى المكان الذي هو محلهم وهو في السماء ، لأن السماء محل بره
وكرامته ، وهذا تماماً كقول الله تعالى حكاية عن سيدنا إبراهيم عليه السلام ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي ﴾ أي
إلى الموضع الذي أمرني به ، أو إلى مفارقتكم للتفرغ لعبادة ربي وطاعته ، ويمثل الذي قلناه قال القرطبي
في تفسيره (٢٨١/١٨) .

وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٤١٦/١٣) :

« قال البيهقي : صعود الكلام الطيب والصدقة الطيبة عبارة عن القبول ، وعروج الملائكة هو إلى
منازلهم في السماء ... » .

ومن تلك الآيات أيضاً قوله تعالى : ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ ومعناها ورافعك إلى
السماء الثانية ، كما جاء في الصحيحين في حديث الإسراء أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجد
سيدنا عيسى في السماء الثانية .

فيكون معنى الآية : إني رافعك إلى مكان لا يستطيعون أن يصلوا إليك فيه ، ولا يعني أن سيدنا
عيسى عليه السلام رفع إلى مكان فيه رب العالمين عند جميع
العقلاء ، كما لا يعني أنه الآن عند الله حقيقة أو جالس مثلاً بمنجبه كما يتصور المجسمة تعالى عن ذلك
علواً كبيراً ، وهذا تماماً كقوله تعالى في الطل في سورة الفرقان : ﴿ ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا
يَسِيرًا ﴾ فقوله : ﴿ إِلَيْنَا ﴾ لا يعني أن الظل في الليل يذهب عند الله وأن الله في مكان فليتيقظ أولو
الالباب ، وليبتعدوا عن فهم القرآن بالمعجمية والظواهر ، وليفهمهم بالعربية الفصحى وبأساليبها في

ومن تلك الآيات أيضاً قوله تعالى : ﴿ ءَأَمْنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ ومعناها ءَأَمْنْتُمْ مَنْ شَأْنُهُ عَظِيمٌ لِأَنَّ الْعَرَبَ إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَعْظُمَ شَيْئاً وَصَفَتْهُ بِالْعُلُوِّ فَقَوْلُ : فَلَانَ الْيَوْمَ فِي السَّمَاءِ ، وَفِي الْمَقَارِنَةِ تَقُولُ : أَيْنَ الثَّرَى مِنَ الثُّرَيَّا ، وَالثُّرَيَّا نَجْمٌ عَالٍ فِي السَّمَاءِ .

فيكون معنى الآية ءَأَمْنْتُمْ مِنَ الْعَظِيمِ الْجَلِيلِ صَاحِبِ الرَّفْعَةِ وَالرَّبُوبِيَّةِ وَالْبَطْشِ أَنْ يَخْشَفَ بِكُمْ الْأَرْضَ « وَتَقَدَّمَ اسْتِعْمَالُ الْعَرَبِ لِلْفَرْعِ السَّمَاءِ عَلَى الْعُلُوِّ الْمَعْنَوِيِّ لَا الْحَسِّيِّ » .

أو يكون المراد بقوله تعالى : ﴿ مَنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ سيدنا جبريل أو أي مَلَكٍ يرسله الله ليخسف أي قرية أو أي موضع من الأرض ، كما أرسل المَلَكُ الذي خسف الأرض بقوم سيدنا لوط عليه السلام ، والملائكة مسكنها السماء ؛ بصريح أدلة كثيرة منها ما رواه البخاري (فتح ٣٣/٢) ومسلم (برقم ٦٣٢) مرفوعاً : « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ ، ثُمَّ يَغْرِجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ — وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ — : كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي ؟ فَيَقُولُونَ : تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُّونَ ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ » هذا مع قول الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ، قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ وَيُسْفِكُ الدَّمَاءَ ﴾ فالعربي يفهم من هذا أن مسكن الملائكة ومحلهم في السماء .

وأما الآيات التي فيها ذكر النزول كقوله تعالى : ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ الشعراء : ١٩٢ وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ فلا دلالة فيها لما تريده المجسمة البتة ، وإنما فيه أن الملائكة تنزل من السماء التي هي مسكنهم الأصلي إلى الأرض ، وأن القرآن نقله سيدنا جبريل عليه السلام من السماء أو من اللوح المحفوظ الذي هو فوق السماء السابعة إلى الأرض بأمر الله تعالى .

وكل ما أنعم الله به علينا من نِعَمٍ ورزق أمدنا به يقال : أتانا من عند الله أو أنزله الله تعالى إلينا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ ﴾ مع أن الحديد يستخرج من باطن الأرض ، ويقال : نزل الأمر بهم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ ﴾ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾ الزمر : ٦ ، وهذه الأنعام لم تمطر السماء بها قط ، ومعنى أنزل هنا : جعل ، كما في تفسير الحافظ السلفي ابن جرير (١٩٤/٢٣) .

ثم لنعلم جميعاً أن هناك نصوصاً كثيرة في الكتاب والسنة الصحيحة يوهم ظاهرها أن الله في الأرض وفي كل مكان وقد تقدمت في أوائل هذه الرسالة .

وقال الحافظ أبو حيان رحمه الله تعالى في تفسيره « البحر المحيط » (٣١٦/٤ طبعة دار الفكر) :

« وقال قوم منهم القاضي أبوبكر بن الطيب : هذه كلها صفات زائدة على الذات ثابتة لله تعالى مر غير تشبيه ولا تحديد ، وقال قوم منهم الشعبي وابن المسيب والثوري يؤمن بها ونقرأ كما نصت ولا نُعَيِّن تفسيرها ولا يسبق النظر فيه . وهذا القولان حديث مَنْ لم يمعن النظر في لسان العرب » (٢٦٣) .
فتأمل !!

فصل

بقيت مسألة حديث الإسراء والمعراج فإن بعض المحسنة يستدلون بهذا الحديث على أن الله في السماء !! فلا بُدَّ أن نبين فساد استدلالهم بهذا الحديث فنقول :

هذا الحديث ليس فيه أي استدلال لما يريدون من كون معبودهم في السماء أو فوق السماء !! ومن تأمل أوائل سورة الإسراء عرف ذلك وفهمه جيداً فقد افتتح سبحانه هذه السورة الكريمة بقوله : ﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير ﴾ .

استفتح سبحانه هذه الآية الكريمة بالتسبيح فقال : ﴿ سبحان الذي أسرى ﴾ أي : تنزَّه عن المكان . والتسبيح هو التنزيه فكأنه يشير إلى ما قد يخطر في الأذهان من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذهب لمكان فيه رب العالمين فقطع هذا الخيال ونزه نفسه عنه فقال : ﴿ سبحان الذي أسرى ﴾ أي : تنزَّه عن المكان .

ثم بين سبحانه أنه أسرى بعبده ليس ليراه ويقرب منه بالمكان وإنما قال سبحانه : ﴿ لنريه من آياتنا ﴾ وآياته تعالى أي مخلوقاته وعجائب مصنوعاته ، فسيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم أسرى وعرج به ليريه الله سبحانه ملكوت السموات والأرض وما إلى ذلك مما ذكر في الإسراء وليس ليذهب إلى مكان فيه رب العزة سبحانه المنزه عن الزمان والمكان !!

فإن قيل : وكيف كلمه ورآه وفرض عليه الصلوات الخمس ألا يدل ذلك على أنه ذهب إليه أي إلى مكان هو في ١١٩

قلنا : ليس كذلك !! فإنه سبحانه كما كلم سيدنا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم فوق السماء

(٢٦٣) وهذا كلام جيد جداً من المحافظ أبو حيان في القاضي أبي بكر الباقلاني ، فهو ينظره غير ممعن في العربية ، وأزبد على ذلك فأقول بأنه أيضاً لا يعرف صحيح الحديث من ضعيفه فكيف يكون مثله إمام يرجع إليه ويعول عليه ١١٩

عند سدرۃ المنتهى فقد كَلَّمَ سيدنا موسى عليه السلام في الوادي المقدس طوى بجانب الطور وذلك في أرض فلسطين ولا يعني ذلك أن الله سبحانه كان هناك ، فكما أنه سبحانه منزّه عن المكان لما خاطب سيدنا موسى بجانب الطور فهو أيضاً منزّه عن المكان لما خاطب سيدنا محمداً صلى الله عليه وآله وسلّم في السماء .

والسما والارض والأكوان والعوالم مخلوقة لله تعالى وهو منزّه عن الحلول بها و ﴿ الله ما في السموات وما في الأرض ﴾ والدليل على أن الله كَلَّمَ سيدنا موسى في الوادي مع تنزيهها لله تعالى عن أن يكون في الوادي قوله تعالى : ﴿ فلما أتاها نودي يا موسى ، إني أنا ربك فاخلع نعليك إنك بالواد المقدس طوى ، وأنا اخترتك فاستمع لما يوحى ، إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري ﴾ طه : ١١ - ١٤ .

فانظروا كيف خاطبه سبحانه وفرض عليه الصلاة وهو — سيدنا موسى — في الأرض !! كما خاطب سيدنا محمداً صلى الله عليه وآله وسلّم وفرض عليه الصلاة وهو في السماء أو فوقها !! فكما أنه منزّه عن أن يكون في الأرض فهو منزّه أيضاً عن أن يكون في السماء في البقعة التي خاطب سيدنا محمداً صلى الله عليه وآله وسلّم فيها !!

وقال تعالى أيضاً : ﴿ فلما قضى موسى الأجل وسار بأهله آنس من جانب الطور نارا قال لأهله امكثوا إني آنست نارا لعلّي آتيكم منها بخبر أو جذوة من النار لعلكم تصطلون ، فلما أتاها نودي من شاطئ الواد الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة أن يا موسى إني أنا الله رب العالمين ، وأن ألق عصاك فلما رآها تهتز كأنها جانّ ولّى مدبراً ولم يُعَقِّبْ يا موسى أقبل ولا تخف إنك من الآمنين ﴾ .

فظاهر هذه الآية فيها قرائن كثيرة على أن الله تعالى كان في تلك البقعة عندما كَلَّمَ سيدنا موسى والسياق يفيد ذلك مع أننا نؤوله ولا نقول بظاهره !! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً !!

فأولاً : نحن ننزه الله تعالى أن يكون نارا !! لأن سيدنا موسى رأى نارا فذهب إليها فكَلَّمه الحق سبحانه فهو كليم الله تعالى !!

وثانياً : ننزه الله تعالى أن يكون بجانب الطور !! أي ننزهه أن يكون في منطقة في الأرض .

وثالثاً : ننزهه سبحانه عن أن يكون في شاطئ الواد الأيمن !! وفي البقعة المباركة وعن أن يكون في الشجرة !!

ورابعاً : قد يقول قائل إن قوله : ﴿ أقبل ولا تخف ﴾ قرينة أيضاً على أنه سبحانه كان في ذلك المكان أو تلك البقعة أو ذلك الوادي !! ونحن نقول كل ذلك لا يجوز على الحق سبحانه وهو منزّه عنه !!

فكما أننا لا نأخذ من قصة سيدنا موسى أن الله تعالى كان في الواد المقدس طوى وفي الشجرة؛
فكذلك لا نأخذ من قصة الإسراء والمعراج أن الله في السماء أو فوقها كما تقول المجسمة ١١.
وأما رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم الله تعالى في تلك الليلة فهي محل خلاف بين العلماء
والصحابه^(٢٦٤) وغالب المجسمة في عصرنا ينفونها ويقولون بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ير الله
تعالى تلك الليلة^(٢٦٥) ؛ هذا مع قول الله تعالى : ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء
حجاب أو يرسل رسولا فيوحي ما يشاء إنـه علي حـكيم ﴾ الشورى : ٥١ .
وفي صحيح مسلم (١٦١/١) عن أبي ذر قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل
رأيت ربك ؛ قال : « نوراً أنى أراه » .

وفي البخاري (٦٠٦/٨) ومسلم (١٥٩/١) عن مسروق قال : قلت لعائشة رضي الله
عنها : يا أمّته هل رأى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ربه ؟ فقالت : لقد قفّ شعري مما قلت !! أبـن
أنت من ثلاث من حدثنكم فقد كذب : من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب . ثم قرأت ﴿ لا
تدرکه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير ﴾ . ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً
أو من وراء حجاب ﴾ ... الخ .

وذكر بعض العلماء أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تفضلوني على يونس بن متى »^(٢٦٦)
معناه : إياكم أن تظنوا بأنني قرّبتُ من الله تعالى بالمسافة أكثر من النبي يونس الذي كان في جوف الحوت
في قعر البحر ، وإلا فما مناسبة ذكر سيدنا يونس هنا ، مع اعتقادنا جميعاً بأن سيدنا محمداً صلى الله عليه
وآله وسلم أفضل من سيدنا سيدنا يونس بلا خلاف والله تعالى يقول : ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم
على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات ﴾ ١١ وقال تعالى : ﴿ لقد فضلنا بعض النبيـن على
بعض ﴾ ١١

قال المحدث الزبيدي « في تحاف السادة المتقين » (١٠٥/٢) :

(٢٦٤) والحقيقة عندنا كما بينت في التعليق على كتاب « العلو » ص (٣٢٢-٣٢٨) للذهبي أن الصحابة لم يقولوا يقـه
صلى الله عليه وآله وسلم رآه ليلة الإسراء ، وما يحكى عن ابن عباس فليس قولاً له إنما هو قول لكعب الأحبار نقله عنه في
عباس فظنه أو زعم بعض الرواة عنه أنه قول ابن عباس . هذا هو الصحيح عندنا .
(٢٦٥) هذا هو الصواب .

(٢٦٦) وأصل الحديث في صحيح البخاري (٤٥١/٦) ومسلم (١٨٤٦/٤) بلفظ « لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من
يونس بن متى » .

[ذكر الإمام قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير الإسكندري المالكي في كتابه «المنتقى في شرف المصطفى» لما تكلم على الجهة وقرر فيها ، قال : ولهذا أشار الإمام مالك رحمه الله تعالى في قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تفضلوني على يونس بن متى » فقال مالك إنما خصَّ يونس بالتنبيه على التنزيه لأنه صلى الله عليه وآله وسلم رفع إلى العرش ويونس عليه السلام هبط إلى قاموس البحر ونسبتهما مع ذلك من حيث الجهة إلى الحق جلَّ جلاله نسبة واحدة ؛ ولو كان الفضل بالمكان لكان عليه السلام أقرب من يونس بن متى وأفضل ولما نهى عن ذلك » اهـ . أي عن ذلك التفضيل . وبقي أمر أخير لا بد من إيضاحه في قصة الإسراء وهو أن سيدنا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا وصل إلى سيدنا موسى في السماء السادسة كان يقول له سيدنا موسى إرجع إلى ربك فاسأله التخفيف ؛ فما هو معنى ذلك ؟

وأقول : معناه أي ارجع إلى المكان الذي خاطبت فيه رب العزة وكلمك عنده واسأله أن يخفف عن أمتك ؛ فالله تعالى شاء أن يقع الكلام بينه وبين سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم في بقعة ومنطقة معينة فوق السماء السادسة كما كان سيدنا موسى يكلم الله تعالى ويكلمه الله في منطقة معينة بجانب الطور ولم يكن رب العالمين ثم هناك في تلك المنطقة !! إذ لا يجوز عليه المكان فتنبه !!

قال تعالى : ﴿ ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه ﴾ وقال تعالى : ﴿ وما أعجلك عن قومك يا موسى ، قال هم أولاء على أثري وعجلت إليك رب لرؤي ﴾ فظاهر هذا أن سيدنا موسى سبق قومه إلى الله بالمسافة فوصل إلى البقعة التي كان يخاطب الله تعالى ويكلمه فيها قبل قومه وكانوا هم خلفه على أثره ، لأن الله واعدهم مرة كما كان يواعد سيدنا موسى في الجانب الأيمن من الطور وقد أخبرنا سبحانه عن ذلك إذ قال : ﴿ يا بني إسرائيل قد أنجيناكم من عدوكم وواعدناكم جانب الطور الأيمن ﴾ . هذا هو الجواب على النقطة الأولى في هذه الرسالة وهي الكلام على لفظ « أين الله » الذي ورد في بعض طرق وروايات حديث الجارية .

وننتقل إلى النقطة الأخرى وهي الكلام على عبارة أن الله تعالى لا يقال في حقه إنه داخل العالم أو خارج العالم فنقول :

فصل

يزعم المجسمة والمشبهة على اختلاف مشاربهم بأن الذي ينبغي أن يكون الله تعالى داخل العالم وخارجه يكون منكراً لوجوده سبحانه !! وهذه مغالطة واضحة لا قيمة لها !! وذلك لأنهم يتوهمون أن الله سبحانه وتعالى شيء كالأشياء يأخذ حيزاً في الفراغ كبقية الأجسام ؛ وبعضهم يتخيله سبحانه وتعالى جسماً كثيفاً كالإنسان ، وبعضهم يتخيل بأنه من قبيل الأشياء اللطيفة كالهواء والنور والغاز ونحو ذلك !! وجميعهم متفقون مهما حاولوا الإنكار على أنه جسم يتخيله ويتصوره العقل بإزاء العالم خارجاً عنه !!

ونحن بدورنا يجب علينا أن نحلّي المسألة ونكشف عما كان غامضاً منها ونبين ما هو القول الصحيح في ذلك من نصوص الكتاب والسنة حتى يتبين مذهب أهل الحق فيها .

فاعلم أن معنى قول أهل العلم إن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه معناه أن الله سبحانه لا يوصف بأنه متصل بالعالم وكذلك لا يوصف بأنه منفصل عنه ؛ وذلك لأن الاتصال والانفصال من أوصاف الأجسام ؛ فالجسم إما أن يكون متصلاً بالآخر أو منفصلاً متنائياً عنه ؛ والله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ كما وصف نفسه .

والمنطقة التي تتخيلها المجسمة والمشبهة فوق العرش والتي تتخيل أن المولى سبحانه وتعالى حال فيها هي مكان بلا شك ولا ريب ولولا أنها مكان لما أمكن تخيلها ولما صح وصفه بأنه في جهة ما فوق العرش ولما صحت أيضاً إشارتهم إليه ، فهم على ذلك يتخيلون أن الله تعالى ذات من الذوات الجسمانية التي وصفناها قريباً وأنه خلق العالم والعرش تحته فصار هو فوقه !! فهم إذاً يتصورون ويتخيلون بأن الله تعالى قبل خلق هذا العالم وإيجاده من العدم كان له تحت !! وإذا كان له تحت فله فوق وأمام وخلف ويمين ويسار !!

فالعقيدة الموجودة في عقول المجسمة والمشبهة هي أنهم لم يسلّموا للشرع فلم يقولوا بأن الله تعالى لا يمكن إدراكه وتصوره وأنه خارج عن كل ما يحول في الأوهام ويحوم في الخواطر والنفوس ؛ ولو أنهم سلّموا بوجوده سبحانه مع إقرارهم بأنه لا يمكن تصوّره لنجوا وكانوا على عقيدة الإسلام الحقّة عقيدة التنزيه !!

وقد جاءت نصوص عديدة في القرآن الكريم والسنة المطهرة الصحيحة تبطل المكان لله تعالى وبالتالي تبطل أن يتصور وجوده داخل العالم متصل به أو خارج العالم منفصل عنه وقد صرح بذلك أئمة أهل العلم ؛ فمن تلك النصوص :

قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الصحيحين : إن الله كتب كتاباً لما قضى الخلق أن رحمته سبحانه سبقت غضبه فهو عنده فوق العرش^(٢٦٧) . (انظر البخاري ٥٢٢/١٣ ومسلم ٢١٠٧/٤) .

قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٥٢٦/١٣) في شرح الحديث :
« والغرض منه الإشارة إلى أن اللوح المحفوظ فوق العرش » .

قلت : لو كان الله سبحانه كما يزعمون في المكان العدمي الذي يتخيلونه فوق العرش لكان كاللوح المحفوظ الذي يشاركه أيضاً في كونه فوق العرش ! والدليل القطعي وهو قوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ينفي هذا الأمر نفياً واضحاً قاطعاً وكذا قوله تعالى : ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ كذلك ينفيه !! فلو كان الله يوصف بأنه منفصل عن العالم لكان له مشابه ومكافئ ؛ وذلك أن كثيراً من الأجسام أيضاً منفصلة عن أجسام أخرى كالشمس مثلاً فإنها منفصلة عن الأرض ليست داخلها وبينهما مسافة محدودة ؛ أي لها حد ومقدار ؛ فكذلك لو تخيل الجسم أن الله تعالى منفصل عن العالم بائن عنه كما يقولون^(٢٦٨) لكان بينه وبين العالم مسافة فإذا انتهت هذه المسافة ابتداء الجسم الآخر وهو جسم معبود الجسمة الذي يتخيلونه !! فلو غالط أحدهم ليهرب من هذه الورطة الواقعة قائلاً هذه أمور لا يجوز لنا أن نخوض فيها ويجب أن نؤمن أنه خارج العالم منفصل عنه بلا كيف ولا تصور !!

قلنا له : هذه مغالطة واضحة !! وأنت بهذا القول تقول أتصوره بلا كيف ولا أتصوره !! وهذا تناقض فاضح !! فإما أن تتصوره وإما أن لا تتصوره !! ونراك تغالط في هذه المسائل فتارة تطالب بأن تكون المسألة المتعلقة بذات الله تعالى يمكن أن تُعقل وتُتصور ؛ وتارة تطالب بأن تكون غير معقولة !! مع أن كل ما يتعلق بتصور المولى سبحانه فهو متعالٍ عن ذلك ومترّء عنه ؛ إذ لا يمكن للعقول أن تدركه ، وما يخطر ويتصور في العقل ويتخيله منه يجب تنزيه الله تعالى عنه ؛ فافهم هـذاك الله تعالى !!

والله تعالى منزّه عن كثير من الأشياء وأضدادها ... ولا بأس من سرد بعض الأمثلة التي يصح بها نفي الضدين عن المولى سبحانه وتعالى بل عن بعض خلقه فمثلاً :

الذكورة والأنوثة : لا يوصف الله سبحانه وتعالى بالذكورة ولا بالأنوثة ؛ بل إن الملائكة الكرام لا يوصفون بذلك ، بل لا يجوز الوصف أيضاً بما يسمّى خنثى ؛ فمن أطلق شيئاً من ذلك على المولى سبحانه

(٢٦٧) ذكرنا فيما بعد في تخرّيج كتاب « العلو » للذهبي ص (٢٠٠) أن هناك رواية في صحيح مسلم ليس فيها ذكر العرش والعندية ، انظرها في مسلم إحدى روايات الحديث رقم (٢٧٥١) .

(٢٦٨) معنى بائن من خلقه « عند أهل الحق أي : غير مشابه لهم ؛ وعند الجسمة معناه منفصل عنهم .

كفر بلا مثوية !! إذ ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ، والعقل لا يتصور إلا ذكراً أو أنثى أو خنثى !! والله تعار
منزه عن ذلك كله !!

متزوج أو أعزب : هاتان الصفتان لا تجوزان إلا على من يقبل الاتصاف بهما ففيهما عن الباري أو
عن الملائكة لا يقتضي الإخبار عن العدم .

قال القرطبي رحمه الله تعالى في تفسيره (٥٣/١٧) :

« فلا يقدّر في صفته — تعالى — حركة ولا سكون ، ولا ضياء ولا ظلام ، ولا قعود ولا قيام ، ولا
ابتداء ولا انتهاء ، إذ هو عزّ وجل وترّ ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ » .

فالنور والظلمة : مخلوقان لله تعالى لقوله سبحانه : ﴿ وجعل الظلمات والنور ﴾ أي خلقهما ، فلا
يجوز وصفه سبحانه أنه في ظلمة أو في ضياء ؛ فوجب تنزيه المولى سبحانه عن هذين الضدين مع أن العقل
لا يمكن أن يتصور موجوداً في غير ظلمة ولا ضياء !! فافهم !! لأن عقل الإنسان لا يستطيع أن يدرك إلا
الأشياء المادية فلا يتصور إلا أشكالا وهيئات !!

وكذلك نقول الله تعالى لا يوصف بأنه متصل بالعالم داخله ولا منفصل عن العالم خارجه بل نؤمن
بوجوده سبحانه وتعالى ونكفر كل من أنكر وجود صانع هذه المخلوقات العجيبة البديعة الصنع مع اتهم
عقولنا وتصريحنا بعدم القدرة على إدراك الخالق جلّ جلاله : ﴿ يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا
يحيطون به علماً ﴾ طه : ١١٢ .

[تنبيه] : ومن غريب تخاطبات المحسنة الألبانيين وغيرهم !! أنهم يقولون ينزل بذاته إلى
السماء الدنيا بلا كيف ؛ فإذا قيل لهم هذا مُحال لأنه الحلول في الخلق بعينه ؛ أليست السماء مخلوقة له
سبحانه فكيف ينزل فيها بذاته وبلا حلول !!؟ فيقولون ينزل بذاته إلى السماء الدنيا بلا كيف !!
ويغالطون أنفسهم قائلين بكيفية لا نعقلها !! والكيف مجهول !!

ثم نراهم هنا يريدون أن يعقلوا الكيف الذي يزعمون أنهم لا يقولون به فيقولون كيف يكون لا
داخل العالم ولا خارجه !!؟ لا متصلاً به ولا منفصلاً عنه !!؟

مع أنه يلزمهم أن يوضحوا كيف ينزل بذاته إلى السماء الدنيا أو فيها بلا حلول واتصال وهم الذين
يقولون وهو يخاطبون المفوضين : « إن الله لم يخاطبنا بما لا نفهمه بل خاطبنا بما نعقله ونفهمه » بغالطون
أنفسهم فيتناقضون !! ونقول لهم : أفهمونا كيف ينزل بذاته بلا حلول ولا اتحاد ولا اتصال !!؟
ومن تخاطبهم وتناقضهم الفاضح أيضاً في مثل هذا الباب قول بعضهم : « لا نُثبتُ الجهة لله ولا
تنفيها !! ولا نُثبت الحد ولا ننفيه » !! مع أنه يجب تنزيه الله سبحانه عن الجهة والحد قطعاً !!

فهذا دأبهم في التخاطب في كثير من أبواب العقائد فتارة يدعون أن هذه الصفة أو ما يريدون إثباته لا يعقل وتارة يطالبون خصومهم بأن يبينوا لهم كيفية ما نقوا أو ما أثبتوا !! وهكذا يتبين تناقضهم في أعرض صوره !!

فصل

مناقشة قضية داخل العالم وخارج العالم أي متصل أو منفصل من جهة أخرى

قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى ورضي عنه^(٢٦٩) :

« فإن قيل : فنفي الجهة يؤدي إلى المحال وهو إثبات موجود تخلو عنه الجهات الست ويكون لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصلاً به ولا منفصلاً عنه وذلك محال !! » .

قلنا : إذا كان هذا الموجود جسماً يأخذ حيزاً في الفراغ وله حد أي طول وعرض وارتفاع بأي شكل كان ثم وصفناه بعد ذلك بأنه لا متصل ولا منفصل أي لا داخل العالم ولا خارجه ولا هو في جهة كان ذلك مقتضياً الإخبار عن عدمه ؛ وقولنا ساعته لا هو متصل ولا منفصل محال .

وهو كقول القائل يستحيل أن يوجد موجود لا يكون عاجزاً ولا قادراً ولا عالماً ولا جاهلاً ولا أعزب ولا متزوجاً ولا ذكراً ولا أنثى أو خنثى ولا في نور ولا في ظلمة !!

فإن كان ذلك الشيء قابل للمتضادين فيستحيل خلوه من أحدهما ؛ وأما إذا كان جماداً مثلاً وهو الذي لا يقبل واحداً منهما لأنه فاقد لبعض شروط هذه الصفات وهي الحياة فلا يستحيل وجوده حينئذ ، فكذلك شرط الاتصال والانفصال والاختصاص بالجهات والتحيز والقيام بالتحيز من صفات الأجسام والأعراض ؛ فإذا كانت هذه صفات الجسم الذي نعرفه فالله تعالى ليس كذلك لأننا عاجزون عن إدراكه ولا يمكننا أن نقيس عليه غيره لأنه سبحانه ليس من جنس الأجسام ولا له شكل وهيئة ؛ وكل ما خطر في أذهاننا فالله تعالى ليس كذلك لأنه أخير بذلك فقال : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ﴿ لم يكن له كفواً أحد ﴾ .

فرجع الأمر والنظر هنا إلى أنه هل يستحيل وجود موجود بلا مكان ولا جهة ولا اتصال ولا انفصال

(٢٦٩) من كتاب « الاقتصاد في الاعتقاد » (ص ٢٨ طبعة صبيح/مصر/١٣٩٠هـ) وما بعده من الكلام اقتبسناه منه رحمه الله تعالى .

فإن قسناه على أجزاء هذا العالم وما نراه ونعقله كان الجواب يستحيل وجوده . وإذا تركنا القياس ونظرنا إلى أدلة الشرع المحكمة التي تنصُّ على أنه ليس كمثل شيء لا في الذات ولا في الصفات كان ذلك هو الحق وهو عقيدة الإسلام المنزَّهة لرب العزة عن التشبيه والتمثيل وكان القائل بذلك آخذاً بقول الله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ ؛ لأن الذي يُنَزَّه الله عن لوازم الجسمية وخصائصها هو الذي يقول آتَهْت عَقْلِي فِي إِدْرَاكِ الْخَالِقِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَأَنَا عَاجِزٌ عَنْ ذَلِكَ كُلِّ الْعِجْزِ ؛ فَقَدْ صَدَّقَتْ بِوُجُودِهِ وَأَمْنَتْ بِصِفَاتِهِ وَاتَهَمْتُ عَقْلِي فِي إِدْرَاكِ خَالْقِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

وقد ضرب لنا سبحانه وتعالى أمثلة في مخلوقاته فأرانا أشخاصاً وكذا عجائب مخلوقاته في الرؤيا من جبال وأودية وبحار عظيمة وأنهار دون أن تكون أجسام آخذة حيزاً في الفراغ مع أن لها حداً ومقداراً وجهة وشكلاً وصورة ؛ وقريب من هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « لَقَدْ عُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ أَنْفَاءً فِي عَرَضِ هَذَا الْحَائِطِ ، وَأَنَا أَصْلَى ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ » رواه البخاري (في مواضع منها ٢٦٥/١٣) وليس ذلك من الخيال البتة بل هو حقيقة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث وقع له في الصلاة حين عرضت عليه الجنة فقال : « فَعُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ حَتَّى لَوْ تَنَاوَلْتُ مِنْهَا قِطْفًا (من عنب) (٢٧٠) أَخَذْتَهُ » (٢٧١) . والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يمد يده إلى خيال ولا يتعلَّق بغير حقيقة ويدل على ذلك قوله في بعض روايات الحديث « وَلَوْ أَصْبَتْهُ لَأَكَلْتُمُ مِنْهُ مَا بَقِيَ الدُّنْيَا » (البخاري في مواضع منها ٥٤٠/٢) .

فإذا كانت هذه الأمور حاصلة في المخلوق المُحَدَّث فكيف بالخالق حلَّ جلاله الذي ليس كمثل شيء !!! فتأمل في ذلك جيداً هداك الله تعالى !!
قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى :

« فَإِنْ قَالَ الْخَصْمُ : إِنْ مِثْلَ هَذَا الْمَوْجُودِ الَّذِي سَأَلَ دَلِيلَكُمْ إِلَى إِبْنَاتِهِ غَيْرَ مَفْهُومٍ !!

فيقال له : ما الذي أردت بقولك غير مفهوم !!! إذا أردت به أنه غير متخيَّل ولا متصور ولا داخل

(٢٧٠) زيادة لفظة (من عنب) في مسند أحمد (٣/٣٥٣) .

(٢٧١) رواه البخاري (٢/١٢١٢/٥٤٠) ومسلم (٢/٢٢٢/٩٠٤) واللفظ له وفي رواية أخرى في مسلم بعد هذه الرواية مباشرة بنفس الرقم هناك (برقم ١٠) « وَلَقَدْ مَدَدْتُ يَدِي وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَتَنَاوَلَ مِنْ مَرْمَرِهَا لَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ . ثُمَّ بَدَأَ لِي فَقَدْ لَا أَفْعَلُ » .

في الوهم فقد صدقت [فإن الله سبحانه وتعالى كذلك]^(٢٧٢) فإنه لا يدخل في الوهم والتصور والخيال إلا جسم له لون وقدر فالمنفك عن اللون والقدر لا يتصوره الخيال ؛ فإن الخيال قد أنس بالمبصرات فلا يتوهم الشيء إلا على وفق مرآه ولا يستطيع أن يتوهم ما لا يوافق .

وإن أراد الخصم أنه ليس بمعقول أي ليس بمعلوم بدليل العقل ؛ فهو محال ؛ إذ قدمنا الدليل على ثبوته ولا معنى للمعقول إلا ما اضطر العقل إلى الإذعان والتصديق به بموجب الدليل الذي لا يمكن مخالفته ؛ وقد تحقق هذا ؛ فإن قال الخصم : فالذي لا يتصور في الخيال ؛ لا وجود له !! (قلنا) : « فلنحكم بأن الخيال لا وجود له في نفسه فإن الخيال نفسه لا يدخل في الخيال ... وكذلك العلم والقدرة وكذلك الصوت والرائحة ولو كُلف الوهم أن يتحقق ذاتاً للصوت لَقَرَّ له لوناً ومقداراً وتصوره كذلك » اهـ باختصار .

(٢٧٢) ما بين القوسين زيادة مني للإيضاح .

فصل

نصوص أئمة أهل العلم التي يصرحون فيها بتنزيه الله عن

الاتصال والانفصال

أي أن يكون داخل العالم أو خارجه

لقد صرح علماء الإسلام من فحول أهل الحديث وحنّاق الأئمة الذين يعول على كلامهم ويعتد بهم في الإجماع والخلاف بتنزيه الله تعالى عن أن يكون داخل العالم أو خارجه فتارة يُعبّرون عن ذلك بعبارة (لا داخل العالم ولا خارجه) وتارة يعيرون بأنه (لا متصل ولا منفصل) وتارة بـ « الاجتماع والافتراق » وتارة يقولون (لا مماس ولا مباين) ؛ والمعنى واحد بلا شك ولا ريب وإليكم نصوصهم في ذلك :

١ — قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في الإحياء (٤/٤٣٤) : « إن الله تعالى مقدّس عن المكائيل ومنزّه عن الأقطار والجهات وانه ليس داخل العالم ولا خارجه ولا هو متصل به ولا هو منفصل عنه ؛ قد حير عقول أقوام حتى أنكروه إذ لم يطبقوا سماعه ومعرفته » .

وكذلك ذكر نحو هذا الكلام في عدة من مؤلفاته .

٢ و ٣ — الإمام الحافظ النووي والإمام المتولي :

قال الإمام الحافظ النووي رحمه الله تعالى في « روضة الطالبين » (١٠/٦٤) :

« وقال المتولي : من اعتقد قدم العالم ، أو حدوث الصانع ، أو نفى ما هو ثابت للقديم بالإجماع كالألوان ، أو أثبت له الاتصال أو الانفصال كان كافراً » .
وأقرّه عليه فيكون هذا قول إمامين من كبار الأئمة .

٤ — وقال نحو هذا الإمام الحافظ البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤١٠-٤١١) بتفصيل

دقيق . وكذا له نصوص في ذلك في « شعب الإيمان » .

٥ — الإمام العز ابن عبد السلام رحمه الله تعالى :

ذكر في كتابه القواعد ص (٢٠١) أن من جملة العقائد التي لا تستطيع العامة فهمها هو أنه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ولا منفصل عن العالم ولا متصل به .

٦ — الإمام أبوالمظفر الاسفراييني في « التبصير في الدين » ص (٩٧) بتحقيق الإمام الكونري مطبعة

الأنوار ١٣٥٩هـ) حيث قال :

« وأن تعلم أن الحركة والسكون والاتصال والانفصال كلها لا تجوز عليه لأن جميعها يوجب الحد والنهاية » .

٧ — الإمام الحافظ ابن الجوزي الحنبلي : قال رحمه الله تعالى في كتابه « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ص (١٣٠) من طبعة دار الإمام النووي بتحقيقنا :

« وكذا ينبغي أن يقال ليس بداخل في العالم وليس بخارج منه ، لأن الدخول والخروج من لوازم المتحيزات ... » اهـ .

فهؤلاء جماعة من العلماء صرحوا بأن الله تعالى لا يوصف بأنه خارج العالم ولا داخله هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى يقال :

فصل

كل ما سوى الله عز وجل عالم مخلوق
فليس هناك شيء يقال له خارج العالم

اتفق أهل الإسلام على أن كل شيء سوى الله تعالى مخلوق مُحدث ؛ وأن العالم هو كل ما سوى الله سبحانه وتعالى ؛ وأنه ليس هناك شيء يقال له خارج العالم ، بل هذه العوالم من فضاء وكواكب وسموات وأرض وعرش وكرسي وزمان ومكان مخلوق لله تعالى ؛ ولم يرد في الكتاب والسنة الصحيحة أن هناك شيئاً يسمى خارج العالم ؛ فقول المجسمة (إن الله خارج العالم) بدعة من القول !! وذلك لأنهم يقولون : إننا لا نصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه . ثم نراهم الآن يقولون : إن الله خارج العالم ! فأين وردت هذه العبارة في الكتاب والسنة !! وكذلك يقال لمن قال : إنه داخل العالم !! فإن قالوا استنبطناها من نصوص العلو !

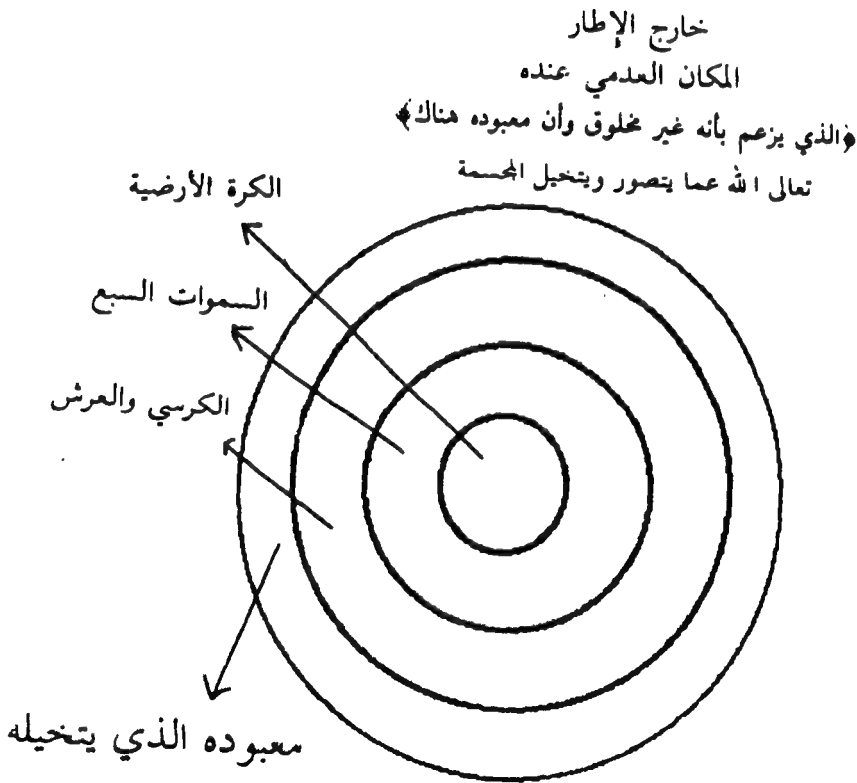
قلنا لهم : نصوص العلو تقابلها نصوص أخرى ذكرناها في هذه الرسالة تبطل استدلالكم بالعلو الحسي !! وتقرر أيضاً بأنكم تأخذون ببعض القرآن وتتركون بعضاً !!

وذلك كمن قال الله تعالى فيهم : ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ ببعض الكتاب وتكفرون بما جاء من ربه من ربه !! ﴾ ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب ﴿ البقرة : ٨٥ !!

أو أنكم مضطرون لتأويل تلك النصوص المعكّرة على استدلالكم للعلو الحسي وما تزعمونه من قولكم (خارج العالم) فتكونون بذلك قد وقعتم في التأويل الذي تتظاهرون بالفرار منه وتعيونه على خصومكم !! فارجعوا إلى الحق راشدين !! واعترفوا بأن الله تعالى لا يوصف بأنه خارج العالم ولا داخله

لأنه سبحانه ليس كمثله شيء ولا هو مثل شيء فعسى أن يتقبل الله تعالى توبتكم !!
 هذه الصورة هي ترجمة كلام الألباني وإمامه ابن تيمية كما نصا عليها انظر صحيح الزغيب ص
 (١٩١) .

وهذه الصورة فيها بيان الكيف والمعنى وهم يقولون نحن نبين الكيف ونفوض المعنى وقد تناقضا مع
 أنفسهما هنا مع أن مذهب السلف كما نقلنا في مقدمة «دفع شبه التشبيه» تفويض الكيف والمعنى
 وذلك صريح كلام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى :



فصل

بيان منطقة خارج العالم التي يتخيلها المجسمة

والتي يعتقدون بأن معبودهم موجود فيها

ويطلق عليها بعضهم : (المكان العدمي)

من غرائب المجسمة وعجائبهم أنهم يتخيلون أن هناك فراغاً فوق عرش المولى سبحانه وتعالى ليس فيه شيء إلا الله تعالى يسمونه بالمكان الغير مخلوق !! فهم بذلك يقسمون الوجود من حيث المساحة إلى ثلاثة أقسام وهي :

(القسم الأول) : الله سبحانه وتعالى حيث يحدونه ويعينون له مكاناً يشيرون إليه ويحددونه أيضاً ويسمون المنطقة التي يتخيلونه فيها بـ (المكان العدمي !!) فمن ذلك قول ابن تيمية الحراني (٢٧٣) :
« والله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره ... ولمكانه أيضاً حد ... فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله وححد آيات الله » !!

وهو في هذا النص أيضاً يثبت المكان لله تعالى رب العالمين الذي خلق المكان والزمان !!
ولاحظوا هنا أنهم يثبتون لله تعالى منطقة في الوجود الكلي المكاني .

(القسم الثاني) : العالم المخلوق وهي المخلوقات من العرش إلى فرش كما يقال فیدخل في ذلك السموات السبع والأرض وغيرها من المخلوقات الأخرى ؛ ولها منطقة معينة في الوجود وهي منطقة العرش وما تحته .

(القسم الثالث) : منطقة خارج العالم الذي يتخيلونه والذي وجود الرب سبحانه وتعالى فيه والذي هو ناتج عن قياسهم له بالمكان الذي يشاهدونه وتقع هذه المنطقة في جهة ما فوق العرش ، ويسمون بها المكان العدمي ! ويدعون أنها غير مخلوقة ! وهنا تكمن الكارثة لأن في هذا الكلام إثبات شيء قديم غير الله تبارك وتعالى والمعروف عند جميع المسلمين أنه لا يوجد شيء غير الخالق سبحانه وتعالى والمخلوق المربوب ؛ وتعريف الشيء عند علماء التوحيد هو الوجود وليس المعدم والدليل أن هذا المكان الذي يسمونه بالمكان العدمي هو شيء موجود وليس عدم أنهم يقولون بأن الله تعالى موجود هناك فيه !!

(٢٧٣) وذلك في موافقة « صريح معقوله لصحيح منقوله » الطبرع على هامش « منهاج سته » (٢٩/٢) ناقلاً عن عثمان بن سعيد مقرأ له ومكفراً لمن خالف في ذلك .

وهم يشيرون إليه !! فكيف يشيرون إلى العدم !!؟

وإليك بعض نصوصهم التي تثبت قولهم بوجود المنطقة الثالثة هذه التي يدعونها :

— نقل الألباني المتناقض !! في مقدمة « مختصر العلو » ص (٧١) عن ابن تيمية الحرّاني !! من التدمرية مستنداً بقوله (كأن قول ابن تيمية نص شرعي !!) مقراً مَبَارِكاً له ! ما نصه :
« أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق^(٢٧٤) ؟ فإله ليس داخلياً في المخلوقات ، أم تريد بالجهة ما وراء العالم فلا ريب أن الله فوق العالم . وكذلك يقال لمن قال : الله في جهة . أتريد بذلك أن الله فوق العالم ، أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات ؟ فإن أردت الأول فهو حق وإن أردت الثاني فهو باطل^(٢٧٥) » .

فاعتبروا يا أهل الأبصار والعقول كيف يقولون بأن هناك وراء العالم منطقة ليست داخلية في المخلوقات !! فهناك وفي تلك المنطقة يوجد معبود هذه الطائفة !!

ومن الأدلة أيضاً المؤكدة على أنها منطقة حقيقية وأنهم يتخيلون أن الله تعالى فيها وله تحت وفوق وغير ذلك من الجهات أن ابن تيمية الحرّاني !! في ردّه على الإمام الرازي يقول : إن الإمام الرازي لم يستطع أن ينفي أن الله لا يستطيع أن يخلق جسماً فوقه هناك (في المكان الذي يسمّونه بالعدمي) عياناً بالله تعالى من هذا الكفر البواح الصراح وهذه الجرأة الخبيثة ! وهذا نص من كتاب « التأسيس في رد أساس التقديس » (١٨٤/٢) حيث يقول هناك :

(٢٧٤) هذا كلام فلسفي بارد وسمج ! يلوك مثله دائماً ابن تيمية والألباني للدعوة إلى الضلال والزيغ ومخالفة الإسلام والدعوة إلى أهوائهما هم وأشياءهم وأذابهم الفجرة المجرمين الذين سودوا وجه الإسلام في العالم وشوهوه بالجرائم الفكرية والفعلية واقتتال المسلمين فيما بينهم !!

وأكثر من هذه الطائفة إجراماً وضلالاً الطرف الآخر المتخاذل الذي يدّعي الأشعرية ويقول عبارات عاطفية إنشائية لا معنى لها من الإعراب مثل (لماذا يختلف المسلمون في مثل قضايا الصفات ويشيرونها) ولماذا يردُّ على إخواننا السلفيين بعض النلى ويضيّعون أوقاتهم في مثل هذه المهارات !!

يقولون (لماذا يختلف المسلمون ...) وكأنهم غير مسلمين !! لا يعينهم الأمر ! وهم معرضون عن قول الله تعالى ﴿ فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ﴾ وهم يعلمون أن أهل التنزيه هم المحقون وأن المشبهة والمحمسة الذين على رأسهم ابن تيمية هم المبطلون ، وأن تحقيق قوله تعالى ﴿ فأصلحوا بينهما ﴾ متعذر مع هذه الطائفة ، لأن هذه الطائفة لا تريد الإصلاح ولا تمدّ يدها إلى باقي فرق المسلمين ! خلافاً لباقي فرق المسلمين حيث تمد كل فرقة يدها إلى الأخرى ! إلا المتحمسون المتعصبون !! فلا يسعون إلى التقريب بل إلى التباعد والتفجير !!

(٢٧٥) كلام فارط وبارد !

« وأما خلق جسم هناك فلم يذكر على امتناعه حجة » ثم يقول بعد ذلك بأسطر :
 [فلو قال قائل ^(٢٧٦) بل ذلك جائز ؛ فَلَمْ تذكر على إبطاله حجة لا سيما وأن النقص على الله لم يعلم امتناعه بالعقل ، وإنما علمته بالإجماع ^(٢٧٧) ، لا سيما إن احتج بظاهر قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ ﴾ ^(٢٧٨) ويقول : « كان في عماء ما فوقه هواء وما تحته هواء » ^(٢٧٩) لا سيما وهذا لا ينافي الفوقية والعلو بالقدرة والقهر والتدبير ، وعندك لا يستحق الله الفوقية إلا بهذا ، وهذا المعنى ثابت سواء خلق فوقه شيئاً آخر أو لم يخلقه [(!!!!)].

فتأملوا بالله عليكم في هذا الإلحاد والتخبط !! فثبت بذلك أنهم يقولون بقسم ثالث في الوجود وهو غير وجود الحق سبحانه ووجود الخلق ، وهو ما تقدم ذكره من قولهم خارج العالم في المكان العدمي !!
 [عجيبة] : ثم هم بذلك يقولون : مكان وعدمي ! وهذا منهم تناقض بين ؛ لأنه كيف يكون مكان ويشار إليه وقد عَيَّنوا جهته ثم يقولون بعد ذلك عدمي !!؟ فهل يشار إلى العدم !!؟

ثم كيف يقولون بأن هذا المكان الذي يتخيلون وجود معبودهم فيه غير مخلوق مع أن كل ما سوى

(٢٧٦) القائل هنا هو لا غيره وهذه أساليبه المعروفة في التلبيس والتعمية واللف والدوران ! وهو غارق في ذلك في لجة الفلسفة المسجوجة والعبارات المنطقية المحجوجة !! وقد صدق الذهبي لما قال في حقه « وقد رأيت ما آل أمره إليه من الخط عليه والتهمير والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبباطل فقد كان قبل أن يدخل هذه الصناعة منوراً مضيئاً على محياه سيما السلف ثم صار مظلماً مكسوفاً » . انظر رسالة الذهبي « بيان زغل العلم والطلب » باب علم أصول الدين .

(٢٧٧) تأمل في هذا التخريف وهو قوله بأن النقص لم يعلم بالعقل .. !!
 (٢٧٨) هذه الآية نازلة في اليهود المحسمة (بني إسرائيل) فيقول الله موجهاً لهم : هل تتخيلون أن يأتيكم الله في غمامة أو سحابة هو والملائكة حتى تؤمنوا ؟! أي على تصوركهم الفاسد أيها المشبهة المحسمة !! وهم الذين يقولون بأن الله تعالى لما فرغ من خلق السموات والأرض تعب فأراد أن يسزج فاستلقى على العرش !! فابن تيمية يريد أن يعتمد عقيدتهم تلك التي وبخهم عليها رب العزة وذمهم باعتقادها !! وقال سبحانه في آية أخرى أيضاً موجهاً لهم على ذلك محمراً عنهم ﴿ فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أؤنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم ﴾ النساء : ١٥٣ . وقال تعالى أيضاً عنهم ﴿ فقد سألوا وقال الذين لا يرجون لقاءنا لولا أنزل علينا الملائكة أو نرى ربنا لقد استكبروا في أنفسهم وعتوا عتواً كبيراً ﴾ الفرقان : ٢١ . فتأملوا بعد ذلك فيما يهذي به الحراني وذبله المتناقض !!

(٢٧٩) موضوع . هو حديث منكسر لا يسوى روايته ولا يخرج بمثله في الطهارة فضلاً عن العقائد . رواه أحمد في مسنده (٣٧٠/٢) والترمذي (٤٠٤/٥) برقم (٣٢٩٨) وغيرهما . وقد حكمنا على الحديث بالوضع في تعليقنا على كتاب « العلو » ص (١٢٨) التعليق رقم (١٣٩) ، وقد ضعفه متناقض عصرنا كما بيته هناك .

الله مخلوق !!؟

ثم تأملوا أيها الناس في تناقض وتخابط عباراتهم حيث يقولون : مكان عدمي فوق العالم
غير مخلوق !!!!

[غريبة] : ثم انظروا كيف يتخيلون معبودهم جسماً له حدود ونهاية من جميع الجهات
ومع ذلك ينطقون بما يدل على أن المكان العدمي الذي يقولون به غير محدود بل صرّحوا بأن معبودهم
هناك !!

وهذه قمة التناقض والتخابط والخروج عن عقيدة الإسلام والخوض في متاهات فلسفية هي أبعد ما
تكون عن الكتاب الكريم والسنة الصحيحة المطهرة !!
وهل خاض الصحابة والسلف في هذه الترهات الفارغة المخالفة للقرآن والسنة كما خاض بها الشيخ
الحراني والمتناقض الألباني !!

ثم تفكروا أيها الناس كيف ينعت هؤلاء المتمسكون السادة الأشاعرة بأنهم يخوضون في المنطق
والفلسفة ويعيبونهم بذلك مع أنهم هم المتمسكون – الذين يخوضون في تلك الأرواح المستقبحة !! وكان
بإمكان جدهم الحراني أن لا يخوض في تلك الترهات وأن يردّ على من يخوض فيها بأدلة القرآن والسنة
الصحيحة المطهرة لا بترهات أرسطو طاليس وأمثاله !!

[عجيبة أخرى] : ومن الأمور العجيبة الغريبة أيضاً أن الألباني المتناقض !! يزعم بأنه ليس فوق
العرش أي في المكان الذي يسميه بـ (العدمي !!) شيء إلا معبوده !! فيقول في تعليقه على متن
الطحاوية ص (٣٧) ناقلاً مُقرّاً (وراضياً مختاراً !!) ما نصه :
« وإلا فقد قام الدليل على أن العرش فوق المخلوقات ، وليس فوقه شيء
من المخلوقات » .

مع أنه قد ثبت في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري (٥٢٢/١٣) ومسلم (٢١٠٧/٤) عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أن الله كتب كتاباً فيه أن رحمي سبقت
غضبي وهو فوق العرش .

قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٥٢٦/١٣) :

« والغرض منه الإشارة إلى أن اللوح المحفوظ فوق العرش » .

قلت : واللوح المحفوظ مخلوق لأنه ليس هو الله تعالى عند جميع العقلاء !!

فتبين بذلك بأن قول الألباني (مقلد الحراني !!) بأنه ليس فوق العرش شيء مخلوق ليس بشيء

حسب السنة الصحيحة ! التي يدعو لها هذا المتناقض !!

فصل

قاعدة مهمة

الأصل في الإضافات التي يسمونها بالصفات

النفي لا الإثبات

الأصل في الصفات المتعلقة بالله تعالى وفيما يجوز ويخطر في أذهاننا وعقولنا مما لم يرد في الكتاب والسنة الصحيحة ولم ينعقد عليه الإجماع النفي بناء على قوله تعالى ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ .

فقد بين الله سبحانه وتعالى لنا في هذه الآية الكريمة المُحكّمة أن الأصل هو مخالفته سبحانه لخلقه من جميع الوجوه فلا يصح أن نقيس شيئاً عليه مثلما يفعل المجسمة المتمسكون كما رأينا !! فما لم يرد في الكتاب الكريم والسنة الصحيحة لا يجوز إطلاقه على الله تعالى ؛ فمن قال إن الله تعالى ليس كالشمس ولا كالقمر ولا كالنجوم ولا كالأرض ولا جسماً ولا عَرَضاً ولا في جهة ولا له حد ولا مقدار ولا يتحرك ولا يسكن ولا كذا ولا كذا إلى آخر هذه الأوصاف التي لم ترد في الكتاب ولا في السنة الصحيحة لا يكون مخالفاً للشرع ولا للحق ولا لعقيدة الإسلام ؛ لأن هذا النفي الذي يتضابق منه المجسمة جميعاً بشكل عام !! والذي يتسم منه ابن تيمية وذيله الألباني بشكل خاص !! هو نفي مبني على نصوص الكتاب والسنة !! وذلك لأن الله تعالى لما قال : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ نفى عن نفسه أشياء كثيرة جداً لا يكاد الإنسان يحصيها ؟ وأثبت لنفسه شيئين السمع والبصر كما ترى ؛ فما نفاه عن نفسه لا يكاد يُعدُّ (عند البشر) وما أثبتته لنفسه معدود وقليل بالنسبة لما نفاه فمن هنا أخذنا القاعدة ؛ لأن البشر لا يفهمون ولا يدركون خالقهم فاحتاجوا أن ينفوا عنه كل ما يشابهه من المخلوقات مما يعرفونه من الأشياء الموجودة في العالم مما يرونه ويدركونه ؛ ولا يستطيعون أن يثبتوا له سبحانه إلا ما أثبتته هو لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله الصادق الأمين الذي لا ينطق عن الهوى ؛ وما جاء في القرآن أو السنة أيضاً مما قد يتوهم غير العالم أنه صفة له سبحانه فهو أيضاً لا يجوز قبوله صفة لله تعالى إلا بعد النظر في قواعد الشريعة من آيات وأحاديث صحيحة حتى يتبين هل يجوز إطلاقه أم لا ؟ فالنسيان مثلاً الوارد في قوله تعالى : ﴿ نسوا الله فنسيهم ﴾ لا يطلق صفة على الله تعالى مع أنه مضاف وقد ورد في القرآن وأضيف إليه سبحانه لقوله تعالى : ﴿ وما كان ربك نسياً ﴾ فقد بينه سبحانه بالنفي ؛ ولذلك أوله السلف بشيء آخر وهو الترك .

والمرض أيضاً الذي ورد في الحديث القدسي الذي فيه « عبيدي مرضت فلم

تعدني» لا يطلقه عاقل على المولى سبحانه أبداً ولذلك قلنا : إن الأصل في الصفات النفي ، والإنبيات محصور معدود وقد استقيننا ذلك وأخذناه من القرآن الكريم فالله تعالى أخبرنا عن هذه القاعدة إذ قال : ﴿ ليس كمثل شيء ﴾ فنفي بـ « ليس » : وقال ﴿ وما كان ربك نسياً ﴾ فنفي بـ « ما » وقال : ﴿ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ﴾ فنفي بـ « لم » ثلاث مرات ، وقال : ﴿ لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ﴾ فنفي بـ « لم » مرتين ؛ وقال : ﴿ ما كان أن يتخذ من ولد سبحانه ﴾ فنفي بـ « ما » ؛ وقال : ﴿ وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن والذل وكبره تكبيراً ﴾ فنفي بـ « لم » ثلاث مرات ! وهكذا والأمثلة على ذلك كثيرة وكلها تثبت أن النفي أصل وثيق مبني على قواعد الكتاب والسنة الصحيحة المطهرة ؛ والله الهادي .

فلنخص من هذا الكلام : أن الألفاظ التي يطلقها بعضهم على الله تعالى على أنها صفات قسمان :

(القسم الأول) : ألفاظ أو صفات لم ترد في الكتاب ولا في السنة الصحيحة ولا أجمعت الأمة عليها فهذا القسم لا يجوز إطلاقه على الله سبحانه لأننا لا نصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه ويتظاهر المتسلفون بأنهم متفقون معنا في ذلك !! فيقولون : « لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه » ؛ إلا أنهم في الحقيقة لا يلتزمون بذلك بل يطلقون عليه سبحانه وتعالى وصف الحد والجهة والحركة والسكوت والاستقرار والجلوس والجسمية وغيرها مع أن هذه الألفاظ لم ترد في الكتاب ولا في السنة الصحيحة !!

وهنا نقول لهم : ألا يكفي كتاب الله تعالى وسنة نبيه الصحيحة في وصفه سبحانه ؟! إذ ليس بعد بيان الله تعالى ورسوله بيان ؛ أم أنكم ترون بأن بيان الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم قاصر ؟! ولذلك لجأتم إلى إحداث ألفاظ وصفات لم ينزل الله بها من سلطان !!! أليس في الكتاب والسنة ما يكفي في وصفه سبحانه وتعالى أم لا بد من أن تستدركوا على الكتاب والسنة فتزيدون الله تعالى وهو الذي لا يمكن أن تدركوه أنه خارج العالم وأن له حداً وجهة ومكاناً عديماً غير مخلوق إلى غير ذلك مما خرجتم وعارضتم به نصوص الكتاب والسنة بعقولكم القاصرة التي لن تدرك الله تعالى ولا صفاته أبداً !!!

فكونه خارج العالم أو داخله الأصل فيه النفي إذ لم يرد هذا الذي تقولونه في الكتاب ولا في السنة ، فلم يرد أنه خارج العالم ولم يرد أنه داخل العالم ! فهذا من القسم الذي الأصل فيه النفي !! فتنبهوا !!

(القسم الثاني) : ما ورد في الكتاب والسنة والأصل فيه التفصيل مع تحكيم التنزيه المبني على

قواعد الكتاب والسنة ، فبعض الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة لا تثبت بها صفات لله تعالى مثل المرض في حديث مسلم «عندي مرضت» بضم التاء في مرضت ، والنسيان من قوله تعالى : ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ .

والألفاظ الواردة في الكتاب والسنة تُفهم بالسياق الذي وردت فيه ؛ فمثلاً قوله تعالى محمراً عن القرآن الكريم : ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾ ليس المراد منه إثبات يدين القرآن !! وإنما المراد من ذلك في لغة العرب التي بها نزل القرآن وبها نطق سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الإخبار عن الحفظ لهذا الكتاب المبين ، فلا يصح لقائل بعد هذا أن يقول بما أن اليد تثبت في القرآن لكتاب الله فليس لأحد أن ينفيها وإنما تثبت للقرآن يدين تليقان به !! ومن نفاهما فهو مُعْطَلٌ جهميٌّ !!

وقوله أيضاً : ﴿ يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَطْتَ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ ليس المراد من ذلك إثبات جنب لله تعالى حسب هذا السياق في لغة العرب !! وإنما المراد إثبات أن هذا العبد فرط في أوامر الله ونواهيه في الدنيا فهو يندم ويتحسر عليها في الآخرة^(٢٨٠) ؛ وقوله تعالى مثلاً : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَسَا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ ﴾ لا يراد منه ظاهره ؛ فالله تعالى قبل خلقنا يعلم مَنْ الذي سيجاهد في سبيل الله وَمَنْ هم الصابرون ابتغاء مرضاته عز وجل ؛ وإنما يخاطبنا الله تعالى على قدر عقولنا والمراد من ذلك حتى تقوم الحجة علينا !

ولا يقول عاقل بهذه الظواهر أبداً كما لا يقول بظواهر الآيات التي تسميها المجسمة بآيات العلو !! مثل قوله تعالى في شأن سيدنا موسى عليه السلام : ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ السَّوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ القصص : ٣٠ فلا يقول عاقل بظاهر هذا النص فيعتقد أن الله تعالى الذي كلّم سيدنا موسى عليه السلام كان في البقعة المباركة في الشجرة إطلاقاً !!

إذا ليس كل ما ورد يصح وصف الله تعالى به ويؤخذ على ظاهره !! ومن ذلك اليد والرجل والقدم والساق والوجه والحقو والصورة وأشباهاها من الأعضاء وغيرها لا يصح القول بأنها صفات لله تعالى لأن

(٢٨٠) وقد ذهب بعض المجسمة إلى إثبات جنب لله تعالى استنباطاً من هذه الآية على أنه صفة له سبحانه عما يقولون !! وهو لا يفرّق بين الصفة والعضو الذي هو جزء من كل ؛ ومن أولئك الظلمنكي في كتابه « السنة » !! كما ذكر ذلك الذهبي في « السير » (٥٦٩/١٧) منكرأ عليه !! وكذا قال بالجنب أيضاً أين القيم في « الصواعق » (٢٥٠/١) . وصديق حسن خان القنوجي البهوبالي الأحمد في رسالته « قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر » ص (٦٦) .

هذه الأعضاء مثل اليد ليست صفة وإنما هي عضو وهي جزء من كل ؛ ولها هيئة وصورة وشكل لا صفة ، لأن الصفة هي التي تقوم بالذات ؛ وإما الذات فهي التي تقوم بها الصفات فيقال يد سوداء ويسد بيضاء ويقال مريضة وسليمة إلى غير ذلك فكيف يجعلون الذات صفة من الصفات ؟!!

وكذلك الساق والوجه والأصابع والصورة ونحوها يقال فيها ما يقال في اليد لأن جميعها يفيد التركيب والأعضاء والشكل والهيئة والله تعالى منزّه عن هذا كله لأنه سبحانه وتعالى أخير بأن المخلوق مركّب من صورة فقال سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ، فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ فدلّ على أن المخلوق مركّب أي من أجزاء وأعضاء ؛ وأخبر أنه سبحانه ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ وأنه ﴿ لم يكن له كفواً أحد ﴾ فصرّح بأنه ليس مركّباً من هذه الأعضاء !! وليس بعد هذا البيان بيان !!

إذا هؤلاء المتسلفون لا يفرّقون بعد بين الذوات والصفات ومن كان كذلك فإنه ينادي على نفسه بالجهل ولا يجوز له بحال أن يخوض في مسائل العلم التي لا يفهمها وخاصة في العقائد !!^(٢٨١) فإن غالط مغالط وقال : لماذا لا نقول : يضحك لا كضحكنا وينسى لا كنسياننا وعمل لا كعملنا ؟!!! .

قلنا له : قولك لا كضحكنا ولا كنسياننا ولا كعملنا لن يفيدك البتة ولن ينفي عنك التشبيه !! لأن هذا دالّ على النقص أولاً !! وقولك « بلا كيف » أو « يليق بجلاله » عقبه وبعده غير مفهوم بالعربية إلا بالتأويل وأنست تقول — « أن الله تعالى لا يخاطبنا بما لا نفهم » ونحن لا نفهم الضحك الذي تطلقه حقيقة على الله تعالى إلا بالقهقهة أو الانفعال والتبسم والعرب لا تفهم إلا ذلك !! إلا إذا أولت ذلك بالرحمة كما أولها البخاري^(٢٨٢) اتباعاً للسان العربي !!

(٢٨١) وقد وقفت على شريط مسجّل لبعض حملة شهادة (الدكتوراة !!) (الشرعية !!) لأحد أتباع ومقلّدي الخمسة والمشبّه الذين لا يعرفون ماذا يقولون !! فوجدته يثبت ما يسميه صفة الوجه لله تعالى !! ويقول : قوله تعالى : ﴿ وَيَقَىٰ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ لولا أنه أصلاً وجه لم يصح أن يطلق عليه لفظ الوجه !! لأننا لا نطلق في اللغة العربية الوجه إلا على من كان له في الأصل وجه ، لأننا لا نقول مثلاً وجه الريح لأن الريح لا وجه لها !! هكذا قال !! وقد نادى هذا القائل على نفسه بالجهل المطبق لأنه لا يعرف لغة العرب ولم يتذوقها !! ويكفي في دحض كلامه وإبطاله قول الله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَكَفَرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ آل عمران : ٧٢ .

فأملوا كيف أطلق على النهار الوجه وليس له أصلاً وجه ولا هو جسم وذات !!

(٢٨٢) انظر توثيق ذلك عن البخاري في مقدمتنا على كتاب « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ص (١٤) .

فقول المشبه والمجسم يضحك لا كضحكنا كما نقول سميع لا كسمعنا وبصير لا كبصرنا تمويهً لسن
يُجديه شيئاً !! لأن المراد بقولنا يسمع سبحانه لا كسمعنا : إن نُثبتَ لله تعالى السمع ثم نُنزَّهه عن آلة
السمع وهي الأذن وعن الأعضاء والصورة والجوارح وغير ذلك ، فَيُتَصَوَّرُ وجود صفة السمع بلا آلة ثم
يُفَوَّضُ علم ذلك إلى الله تعالى بعد الإيمان بأن له سبحانه سمعاً ؛ لأنَّ صفة الخالق لا يمكن للمخلوق أن
يدركها لأنه قد اتحدت في الاسم دون المسمى ، لكن الجلوس والحركة والملل ونحو هذه الألفاظ التي
تطلقها المجسمة دون تَرَوُّرٍ ولا بصيرة على الله تعالى لا يُتَصَوَّرُ فيها وجود شيء يمكن إثباته بعد نفي عنصر
التشبيه منها وتفويض معناه لله جلَّ جلاله !

فالحركة مثلاً التي يصف الله تعالى بها الشيخُ ابن تيمية الحرَّاني لا يفهم منها إلا الانتقال من محل إلى
آخر ولا تعقل إلا بذلك ، فإذا نفيت بعد إثباتها الانتقال لم تُعَدَّ حركة فيبطل ما أثبتته المشبه الحرَّاني حينئذ
من أساسه ويتبين أن كلامه متناقض في ذلك لأنه لم يبق شيء يمكن إثباته خلافاً للسمع والبصر فتأملُ
جيداً !!

فالمرض مثلاً والنسيان الواردان في الكتاب والسنة والمضافان إليه سبحانه وتعالى لا يمكن اعتبارهما
صفة له سبحانه للقاعدة التي قررناها ؛ وبذلك يتبين بطلان كلام من يقول : نقول يحل لاكملنا وله يد
ليست كأيدينا مثلما نقول يسمع لا كسمعنا ويبصر لا كبصرنا ، لأن هذا كلام إنشائي مُحمَّلٌ بعيد عن
التحقيق العلمي المستند لنصوص الكتاب والسنة ، والله الهادي إلى سواء السبيل .

تنبيه مهم

لا يشترط في المحسم والمشبّه أن يقول أنا محسم أو أنا مشبّه، كما لا يشترط في إطلاق لفظ المحسم على إنسان أن يقول : الله جسم كالأجسام ؛ بل لو قال : الله جسم ليس كالأجسام ، أو قال كلاماً معناه التحسيم كمن أثبت لله تعالى ساقاً ورجلاً ويداً وعيناً وجنباً وأصابعاً وكفاً وخنصرأً وقبضةً وحركة وسكوناً ومحيئاً وجلوساً ونحو هذه الأمور يكون محسماً ومشبّهأً ولا يفيد أنه يقول بعد ذلك (بلا كيف) أو (بلا تشبيه) بعد أن ثبت التشبيه بعينه ومعناه !!

وكذلك لا يفيد أنه يقول بعد ذلك ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ لأنه يقول في سائر أحواله : أنا لا أثبت الجهة ولا أنفيها مثلاً ولا أثبت الحد ولا أنفيه !! ثم نجد في كلام آخر له يثبت ويقول : ليس وراء نفيه إلا نفي وجود الرب !! فهو يطلق على الله ما لم يرد في الكتاب ولا في السنة !! مستدركاً عليهما !! ثم يغالط ويقول لا أثبت الحد والجهة ولا أنفيهما !! فيكون بذلك خارجاً ومنتزداً على قول الله تعالى :

﴿ ليس كمثله شيء ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ وغيرها من الآيات الدالة على التنزيه ونفي التشبيه والتحسيم وكل ما يخطر في الذهن والخيال !!

ولا ينفعه ساعته ما ينقله عن إسحق وغير إسحاق من قوله « التشبيه أن تقول يد كيد ورجل كرجل » أو نحو هذه العبارات !! لأنها أولاً : ليست نصوصاً شرعية ، وثانياً : تعارضها قواعد المعقول ونصوص المنقول ، ودونكم في هذا العصر أمثال صاحب كتاب « عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن » فمن تأمل هذا العنوان أدرك أن القوم مشبهة مهما حاولوا التظاهر بالتنصل من التشبيه والتحسيم !! وإذا لم يكن هذا تشبيه وتحسيم فما هو التشبيه والتحسيم إذا ؟!!

وإليك ما يقوله الإمام النووي في شرح « صحيح مسلم » (١٦ / ١٦٦) في هذا الموضوع : « قال المازري : وقد غلط ابن قتيبة في هذا الحديث فأجراه على ظاهره ، فقال (٢٨٣) لله تعالى صورة لا كالصور ، وهذا الذي قاله ظاهر الفساد ، لأن الصورة تفيد التركيب وكل مركب محدث والله تعالى ليس بمحدث فليس هو مركباً فليس مصوراً ، قال : وهذا كقول المجسمة جسم لا كالأجسام لما رأوا أهل السنة يقولون الباري سبحانه وتعالى شيء لا كالأشياء ،

(٢٨٣) في الأصل (وقال) فأصلحتها .

طردوا الاستعمال فقالوا : جسم لا كالأجسام ، والفرق أن لفظ شيء لا يفيد الحدوث ولا يتضمن ما يقتضيه وأما جسم وصورة فيتضمنان التأليف والتركيب وذلك دليل الحدوث » انتهى فتأمل !!

فصل

مسألة مهمة جداً

إبطال احتجاج المجسمة والملاحدة بالمشيئة

بقي مما يجب أن نبه عليه مما يتعلق بهذه المسائل مسألة المشيئة التي يحتج بها المجسمة المتمسكون والتي يتظاهرون حين يوردونها ويذكرونها بأنهم مدعون ومنقادون فيها لقول الله تبارك وتعالى : ﴿ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَعَلْتُ مَا يُشَاءُ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ فذهبوا يذكرون أموراً مستحيلة في حق المولى سبحانه وتعالى ويتسترون بالمشيئة أمام العامة والبسطاء ليموهوا ويلبسوا عليهم في هذا الباب !! فمن ذلك قول أحدهم^(٢٨٤) « إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ إِذَا شَاءَ وَيَسْكُتُ إِذَا شَاءَ » فأثبت بذلك صفة السكوت لله تعالى مع أنها لم ترد في الكتاب ولا في السنة ، وهو يقول عندما يُضَيَّقُ عليها الخناق : « لا نصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه » !! وهنا يتناقض !! فَيَتَسَتَّرُ بالمشيئة فيقول « إِذَا شَاءَ » !! ليثبت العقيدة الفاسدة القائمة برأسه فينصرها ولو بالمغالطة والتمويه !!

ومن ذلك قول الدارمي المجسم^(٢٨٥) أيضاً : « لَأَنْ الْحَيَّ الْقَيُّومَ يَفْعَلُ مَا يُشَاءُ ، وَيَتَحَرَّكُ إِذَا شَاءَ ، وَيَنْزِلُ وَيَرْتَفِعُ إِذَا شَاءَ ، وَيَقْبِضُ وَيَسْطُ وَيَقُومُ وَيَجْلِسُ إِذَا شَاءَ ، لَأَنْ أَمَارَةَ مَا بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ

(٢٨٤) هو ابن تيمية الحراني في موافقة صريح معقوله لصحيح منقوله !! (٣٨/٢) المطبوع بهامش منهاج سته !! فتأملوا جيداً !!

(٢٨٥) صحيفة (٢٠) من كتابه « الرد على بشر المريسي » والدارمي هذا هو عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٤هـ) الذي له سؤالات عن ابن معين وقد تحايده أصحاب الكتب الستة فلم يخرجوا له في تلك الأمهات مع أنه ملحق بطبقة شيوخهم ، وهو مجسم صرف لا ينفعه ثناء من أثنى عليه بعد ثبوت الضلال المبين في كتبه مع فساد العقيدة ، وشأنه كشأن غيره من المبتدعة الذين ربما نجد لبعض الناس ثناء عليهم !! وهذا المذكور هو غير الإمام عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي صاحب السنن المشهورة المتوفى سنة (٢٥٥ هـ) ، وهناك عدة علماء بلقب كل منهم بالدارمي فلا تختلط عليك الأمور !!

التحريك (٢٨٦) «...» ومن ذلك أيضاً قول الحراني (٢٨٧) : «ولو قد شاء لاستقرّ على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته ، فكيف على عرش عظيم أكبر من السموات والأرض» (٢٨٨) «...» !! وهم يرددون هذه العبارة «إذا شاء» بعدما يذكرون ما يريدون من عقائدهم الفاسدة ليروجوها تمويهاً وتلبساً على العامة والبسطاء متظاهرين بالاحتجاج بمثل قوله تعالى : ﴿إِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ المع : ١٨. ومثل قوله تعالى : ﴿إِنْ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة : ٢٠ ، وهم بذلك يفتحون الباب للملاحدة بمجهلهم وتخبّطهم وسوء صنيعهم على مصراعيه !! وذلك لأن كثيراً من الكفار على اختلاف مللهم ونحلهم والملاحدة يسألون من هذا الباب — باب المشيئة — فيقول أحدهم مثلاً :

هل يستطيع الله أن يخلق لها آخر إذا شاء ؟!

ويقول آخر : هل يستطيع الله أن يخلق صخرة لا يستطيع حملها إذا شاء ؟!

فإن أجاب المسؤول بنعم ، قالوا : إذن هو عاجز عن حمل هذه الصخرة ، فعلى رأيهم وتصوّرهـم الفاسد هذا يكون هناك شيء أعظم من الله ، وإن قال المسؤول المحيب : لا ، قالوا أيضاً : إذن هو عاجز عن خلق هذه الصخرة !! ويقول هؤلاء الملاحدة ساعتهذ : إذن بطل ما تزعمون أيها المسلمون من أن الله

(٢٨٦) انظروا إلى هذا المحسم الذي يقيس رب العالمين الذي ليس كمثله شيء بال مخلوقات والمحدثات !! فرى أن المحسى فقط متحرك حسبما يتخيل فيصف الله تعالى بالحركة !! والحركة هي الانتقال من مكان لآخر !! فالله تعالى ينتقل من مكان لآخر عند هذا المبتدع المحسم !! فأين قولهم «لا نصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه» من هذا ؟!! ونسي المسكين أن الكواكب والنجوم تتحرك كما قال تعالى : ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ مع أنها من الجمادات وليست حية !!

(٢٨٧) في كتاب «التأسيس في الرد على أساس التقديس» (٥٦٨/١) و «أساس التقديس» هو للإمام الفخر الرازي ، وقد طبع من كتاب ابن تيمية الحراني هذا جزآن أو مجلدان وأثبتوا له على الغلاف اسمين وهما «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» أو «نقض تأسيس الجهمية» ، ويكفي العاقل اللبيب المنصف إذا أراد أن يعرف مدى فساد عقيدة ابن تيمية الحراني أن يقرأ هذا الكتاب ليعرف مدى انحرافه عن الحق في هذا الباب .

وقارن ما بين ترجمة الإمام الفخر الرازي في «سير أعلام النبلاء» (٥٠٠/٢١) للذهبي الذي نحى عليه ! وبين ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» (٨١/٨) للسبكي الذي أنصفه لتدرك التعصب المذموم !!

(٢٨٨) انظروا كيف يعتبر أن استقرار رب العزة على العرش أمر مفروغ منه !! وهو يناقش ويجادل في استقرار معبوده على ظهر بعوضة !! والظاهر أن هذا الرجل هو مخترع أفلام الكرتون !! حيث يعتقد ويتخيل ما لا يتخيله مسلم أو مؤمن في الله تعالى فيزعم أن الله لو شاء لطار واستقرّ على ظهر بعوضة !! تعالى الله عما يقول ابن تيمية ويزعم علواً كبيراً !! ولا يسعنا إلا أن نقول هنا ﴿سبحان ربك رب العزة عما يصفون﴾ !!

على كل شيء قدير !!

وأقول : ونحن سنحجب الآن بإذنه تعالى على هذه الأسئلة ونبين تفاهة عقل سائلها ودحض حجه بما لا يستطيع منه فكاكاً !!

ويقول آخر : هل يستطيع الله تعالى أن يُعَدِم أو يفني نفسه إذا شاء !!؟

ويقول ابن تيمية الحارثي وإمامه الدارمي : إن الله تعالى إذا شاء استقرّ على ظهره بعوضة فاستقلت به !!!

أي حملته ورفعته أي طارت به سبحانه وتعالى عما يقولون !!! فهل يا أيها العقلاء يجوز لمسلم أن يتصور بأن ذبابة أو بعوضة يجوز أن تستقلّ برب العالمين سبحانه وتعالى ؟! وهل يكون مسلم من يجوز ذلك على رب العالمين ؟

والقاعدة عند العلماء هنا : أن تجويز الشيء بمنزلة وقوعه :

وعلى هذا يقول ملحد آخر محتجاً بـ « إذا شاء » فيقول : « لو شاء الله لصار دخاناً ودخل في هذا الإبريق فأفقلنا عليه » !! أليس كذلك ؟! ويستطيع أن يتدرج هذا الملحد معك « إذا شاء » فيقول لك هل يستطيع الله (إذا شاء) أن يكون قطعاً أو فأراً يمر من أمامك وتراه ؟!

وهذه أسئلة واقعية (أي تقع) من أهل الكفر والعناد والإلحاد فلا يليق بالمسلم أن يبقى أمام هذه الأسئلة جائئاً متفرجاً دون حراك بل يجب عليه أن يقتدي بأسلوب القرآن الكريم الذي ذكر الله سبحانه وتعالى لنا فيه مجموعة من كلمات الكفار الإلحادية ورد عليها معلماً ومرشداً لنا عدم السكوت عنها بل دحضها والرد عليها بالحجة والبرهان ، وهو القائل ﴿ وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ والقائل : ﴿ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ !! وكانت الرسل عليهم الصلاة والسلام يجادلون وينظرون الكفرة والملحدن الذين ينكرون وجود الله تعالى وما يتعلق بذلك ، وقد ذكر الله لنا قول من قال : ﴿ وقالت النصارى المسيح ابن الله ﴾ ، ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً ، لقد جنتم شيئاً إذا ﴾ (٢٨٩) تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً ، أن دعوا للرحمن ولداً ، وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً ، إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً ، لقد أحصاهم وعدّهم عدداً ، وكلّهم آتية يوم القيامة فرداً ﴾ سورة مريم : ٨٨-٩٥. وقد احتجّت النصارى المحرّفة أيضاً بالمشيئة لإثبات صحة عقيدتهم الفاسدة فقالوا بأن الله شاء أن يكون هو الأقانيم الثلاثة « الأب والابن

(٢٨٩) معنى إذا أي : أمر فطيع ثقيل ؛ وداهية نكراء .

والروح القدس» !!

فانظروا كيف يتظاهر أهل الكفر والإلحاد أيضاً بالاحتجاج بالمشيئة بكل صفاقة ووقاحة حيث لا يصلح الاحتجاج والاستدلال بذلك بل هو باطل فاسد والله تعالى في خلقه شؤون لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون !!!

فلا ينبغي ولا يليق بنا أن نقف أمام هذه الترهات التي يقولها أهل الإلحاد مكتوفي الأيدي بل الواجب علينا أن ندحضها ونبين زيف احتجاج من احتج لها بالمشيئة حيث يقول « إذا شاء » فوجب علينا الآن أن نعقد فصلين الفصل الأول في الإجابة عن هذه الأسئلة والإشكالات واحداً واحداً ، والفصل الثاني في معنى قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ وبالله تعالى التوفيق :

فصل

اعلم يرحمك الله تعالى أن هذه الأسئلة الإلحادية جميعها نابع من التشبيه والتجسيم كما سيتبين لك الآن أثناء تحليلها والإجابة عنها ودحضها بعون الله تعالى ، فهذه الأسئلة قامت جميعها على حرف هار ؛ ألا وهو ما قام في عقول أصحابها ومن يحفُّها بعبارة « إذا شاء » من قياس الخالق على المخلوق وتصور الله تعالى بكيفيات سواء كانت هذه الكيفيات صوراً أو هيئات أو أشكال مختلفة وبناء على ما قام في هذه العقول من التشبيه والتمثيل وقعت هذه الأسئلة ، وإليك بيان ذلك بتحليلها ودحضها واحداً واحداً . وقبل أن نخوض في ذلك يجب أن نبين بأنه يجب أن يتذكر كل باحث هنا بأن الله تعالى لا كيف له ولا يمكن لعقل أن يتصوره أو يتخيله فهو سبحانه خارج عن إدراك العقول وتصورات الأذهان لقوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ولقوله : ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ ولقوله : ﴿ ألمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون ﴾ الفصل : ١٧ .

وعن سيدنا أبي بن كعب رضي الله عنه أن المشركين قالوا يا محمد انسب لنا ربك فأنزل الله عز وجل : ﴿ قل هو الله أحد الله الصمد ﴾ قال : الصمد الذي ﴿ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ﴾ لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت وليس شيء يموت إلا سيورث ، وإن الله عز وجل لا يموت ولا يورث ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ قال : لم يكن له شبيه ولا عدل و﴿ ليس كمثله شيء ﴾^(٢٩٠) . واتفق السلف على أن الله تعالى لا كيف له ، قال الإمام الترمذي في سنته (٦٩٢/٤) : « والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عينة وروكي وغيرهم أنهم رَوَوْا هذه الأشياء ثم قالوا : تروى هذه الأحاديث وتؤمن بها ، ولا يقال كيف ، وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت ويؤمن بها ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال كيف^(٢٩١) وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه » اهـ .

(٢٩٠) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي السَّنَنِ (٤٥١/٥) وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٥٤٠/٢) وَغَيْرُهُمَا وَهُوَ صَحِيحٌ . وَأَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ ثَقَّةٌ كَمَا بَيَّنْتُهُ مُفَصَّلًا فِي رِسَالَتِنَا « الْقَوْلُ الْمُبْتَوَّى فِي صَحَّةِ حَدِيثِ صَلَاةِ الصُّبْحِ بِالْقَنُوتِ » فَارْجِعْ إِلَيْهَا إِذَا أُرِدْتَ .

(٢٩١) هَذَا الَّذِي قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ وَنَقَلْنَاهُ هُنَا فِيهِ مَا نُوَافِقُهُ فِيهِ ، وَفِيهِ مَا نَخَالِفُهُ فِيهِ ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ نَقْلِ مِثْلِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَرَاضِعِ هُوَ إِلْزَامُ الْمُتَسَلِّفِينَ بِكَلَامِ قَالِهِ الَّذِينَ يَسْمُونَهُمُ بِالْسَلَفِ !! وَبَيَانُ مَخَالَفَتِهِمْ لِلْسَلَفِ !! وَإِلَّا فَأَقْوَالُ الرِّجَالِ لَا حُجَّةَ فِيهَا لَا سِوَا وَهَناكَ سَلَفٌ آخَرُونَ عَلَى رَأْسِهِمْ أَئِمَّةُ أَهْلِ الْبَيْتِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ وَصْفِهِمْ بَعْضُ بَعْضٍ الْمُحَدِّثِينَ بِأَنَّهُمْ مِنْ

وقال الإمام مالك رحمه الله تعالى : « ولا يقال كيف وكيف عنه مرفوع » [انظر فتح الباري (٤٠٦/١٣)] .

وقال الإمام العلامة أبو عمران الفاسي (المتوفى سنة ٤٠٣ هـ) :
« فكذلك الكافر قال : لربّه صاحب وولد ، وأنه جسم ، فلم يعرف الله ولا وصفه بصفته بخلاف المؤمن » انظر « سير أعلام النبلاء » (٥٤٧/١٧) .

[جواب الإشكال الأول] : هل يستطيع الله أن يخلق إلهاً آخر إذا شاء ؟!
الجواب : أولاً : من صفات الإله أن يكون خالقاً ولا يكون مخلوقاً ! وثانياً : من صفات الإله أن لا تكون له بداية أي أنه خارج عن الزمان وقوانينه والمكان وقوانينه المعهودة لنا والمعروفة لدينا وغيرها !!

وهذا السؤال يدل على المغالطة المطبقة أو على عدم استيعاب عقل سائله لحقيقة الأمر وواقعيته ، فتفكير سائله بسيط جداً بحيث لا ينبغي أن يُترك هكذا بجهله يسرح ويحبط ولا يُعلم ، أو أن تترك أظافره ومخالبه على طولها يجرح بها نفسه دون أن تُقص أو تُقلم ، بل يحتاج لأن يفهم فإن أبى ظهر جلي كفره وإلحاده بالله العظيم !!

فهذا السائل عندما يقول : « هل يستطيع الله تعالى أن يخلق إلهاً آخر إذا شاء ؟ » وهو يقول في الحقيقة : هي يستطيع الله أن يخلق خالقاً مخلوقاً ؟! وله بداية لا بداية له ؟!

ومن قال مثل هذا الكلام وما يقتضيه ويحتف به كان ساقطاً عن مرتبة الخطاب ، خارجاً بذلك عن طور العقل الذي يدعي أنه يتحاكم إليه وليس وراء ذلك إلا الجنون !! والجنون فنون !!

وأصل السؤال أن سائله بنائه على تصور فاسد قام بذهنه وهو تشبيه الله تعالى بخلقه ، وذلك أنه تصور بأن الإله كواحد من الناس أو المخلوقات ؛ إلا أنه أضاف عليه اسم الإله ، ولم يعلم — أو علم فغالط — بأن من صفات الإله أن يكون خالقاً وليس مخلوقاً ، وكذا قديم أزلي لا بداية له ، فقال ما قال مما دلّ على قصور عقله في التفكير والمعرفة !!

ومثال هذا مثل من قال : أنا أنت وأنت أنا ولا أنا أنت ولا أنت أنا ، وهو ذاهب غير ذاهب وفلان آت غير آت وكيف حالك ولا كيف حالك ، وهو عاقل في جنونه وجنونه فيه عقل كبير !!
فظنه بعض السذج ممن أحاط به أنه (بروفور وقته وعلامة عصره) وظنوا أن هذا كلام علمي

الجهمية لا يوافقون هؤلاء الذين نقل الترمذي أقوالهم ! وإني بعون الله تعالى سوف أذكر في رسالة ما نقله الترمذي في مثل هذه المواضع وخاصة عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي الذي هو ابن راهويه وأبين وجه الخطأ فيها .

خطير دقيق أعلى من أن تدرك بلاغته عقولهم !!

وكثير من الناس اليوم كذلك يصفهم أتباعهم والمفتنون بهم أنهم عباقرة وهم لا يخرجون عن هذه الدائرة من حيث مستوى المعرفة والفهم !!

فتبين بذلك سقوط هذا السؤال وفساد عقل سائله لأنه بناء على التشبيه وقياس الخالق بال مخلوق ، ولا أظن اللبيب العاقل يحتاج لأكثر من هذا البيان الواضح ، فإن احتاج زدناه .

وقولك « إذا شاء » أيها الألمي !! ليس له ههنا محل من الإعراب !! أي أنه ملغاة لا فائدة منه إلا في لغة من أراد أن يعرب اللغة الروسية أو الفرنسية ليعرف هل هذا المثني فيها منصوب بالياء أو بالالف على لغة الإلزام !!؟

[جواب الإشكال الثاني] : هل يستطيع الله إذا شاء أن يخلق صخرة لا يستطيع حملها ؟!

الجواب : اعلم يرحمك الله تعالى أن سائل هذا السؤال قام بذهنه تصوّر فاسد وهو أن المولى سبحانه وتعالى على صورة رجل ضخم جداً ذي عضلات قوية أو أنه سبحانه آله ترفع الأثقال (رافعة أثقال) ثم إنه تصور أيضاً بأن ذلك الرجل (العَصْلَنَجِي) أو تلك الآلة (الجبارة) خاضع للحاذية الأرضية التي تجعل الأشياء ثقيلة حسب كثافتها ونوعها وبناء على هذا التصور الفاسد القائم على خيال التشبيه والتجسيم وقع سؤاله هذا .

فيكون الجواب عليه ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ وكل ما خطر ببالك فالله تعالى بخلاف ذلك !! فعليناً الآن أن نقول له : سألت سؤالاً يدل على سذاجة تفكيرك السطحي المسكين !! وذلك لأنك إذا تصوّرت شيئاً على خلاف حقيقته في الواقع وسألت سؤالاً مبنياً على فاسد تصوّر لم تنتج إلى جواب ؛ وإنما يجب أن يعرفك الناس بأنك غالط فاسد العقل والتفكير أو مغالط موه !! فالله تعالى ليس على الشكل الذي تصوّره هذا السائل الذي هو مشبه في الحقيقة ومجسم !! وتعالى الله سبحانه عن الأشكال والهيئات والصور !!

فالله تعالى ليس جسماً يُتصوّر حتى يقترّب من صخرة أو يبتعد عنها ، إذ يتعالى عن الاتصال والانفصال ، والتمكن والحلول والانتقال ، لا يمكن لعقل أن يدركه سبحانه ، ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ وهو السميع البصير ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ !!

فتعالى الله سبحانه عن أن يكون كما تصور هذا السائل جسماً يقترّب من صخرة ويحاول حملها ؛ فإما أن يستطيع حملها أو لا !! وجواب هذا السائل بنعم أو لا غلط محض !! والمطلوب أن نبين له فساد تصوّره وتخيله وما يقوم بذهنه فساعتئذ ربما يفهم بأنه بسيط التفكير ساذج العقل !!

وقولك « إذا شاء » أيها الألعبي !! ليس لها ههنا محل من الإعراب !! أي أنها ملغاة لا فائدة منها إلا في لغة من أراد أن يعرب اللغة الروسية أو الفرنسية ليعرف هل هذا المثنى منصوب بالياء أو بالالف ! ثم تردّد بعد ذلك وتخاصم هو وأصحابه هل هي ألف ممدودة أو مقصورة !!؟

[الإشكال الثالث] : سؤال أحد الملاحدة : هل يستطيع الله إذا شاء أن يُعَدِم أو يَفِي نفسه ؟! الجواب : هذا تصوّر فاسد. أيضاً مبني على التشبيه والتجسيم ، وذلك لأن هذا السائل قاس رب العالمين سبحانه وتعالى بما رآه في هذا الكون من مخلوقات ، وهي أجسام وأعراض ؛ ولما رأى أنها توجد أحياناً وتُعدَم تارة أخرى ظن أن المولى سبحانه وتعالى مثلها يوجد ويعدَم قياساً عليها !!! ولم ينتبه المسكين بأن الله تعالى يختلف عنها بأنه لا أول له وهو خارج عن الزمان والمكان ، فيتبين ساعتئذ فساد سؤال هذا السائل لأنه مبني على أمر لا يجوز في حقه سبحانه وتعالى زيادة على أنه مبني على التشبيه والتجسيم !! ومثال هذا السؤال مثال من قال : هل يستطيع هذا الجدار أن يعدم نفسه !! وهل يستطيع هذا الجدار أن يأكل ويشرب وينكح ويتزوج !!؟

فكل من سيسمع هذا السائل يلقي أسئلة الجدار هذه لن يلتفت إليه بجواب وإنما سيضحك من سفاهة عقل سائله وسذاجته وخفته !! ويقول له : الله يشفيك !!

والله تعالى المثل الأعلى ، فإذا نفى ورفض العقل للجدار هذه الصفات وهو مخلوق فنفي هذه الصفات التي يجوزونها في حق المولى سبحانه وتعالى وتنزيه الله عن أنه يوصف بها أولى وأخرى ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ﴾ وقولك « إذا شاء » أيها الألعبي !! ليس لها ههنا محل من الإعراب !! أي أنها ملغاة لا فائدة منها كما تقدّم !

ومن هذا يتبين فساد قول ابن تيمية الحراني (بزريق الرأء وتشديدها) واستسخاف عقل صاحبها : « ولو قد شاء — الله — لاستقر على ظهر بعوضة ... » وقول الدارمي المجسم المسكين « لأن الحي القيوم يفعل ما يشاء ويتحرك إذا شاء وينزل ويرتفع إذا شاء ويقبض ويسط ويقوم ويجلس إذا شاء » !! فهذه المقولات فضلاً عن كونها مبنية على التشبيه والتجسيم فهي مستفاعة من لب عقائد الملاحدة والزنادقة الذين يموّهون كلامهم بالتظاهر بالمشيئة والاحتجاج بعظيم قدرة الله تعالى !! لأنهم بنوا هذه المقولات على تصوّر فاسد قام بأذهانهم إلا وهو أنهم تخيلوا الله تعالى بصورة آدمي يقوم ويجلس ويتحرك ! بل نزلوا في السفاهة إلى دون ذلك فتصوّروا جلوسه كالخيال والفارس على ظهر بعوضة !! ولو وصفوا آدمياً مخلوقاً بذلك لكان ذلك يزري به فكيف بالله تعالى رب العالمين !!؟

وتذكروا أيها الناس هنا بأنهم ينكرون على من يقول بأن الله تعالى لا جسم ولا عرض ولا جوهر

ولا له صورة ولا .. فيقولون — على سبيل التظاهر بالعلم والمعرفة وهم أبعد الناس من ذلك — هذا لا يليق أن يقال في حق المولى !! كما لا يليق أن تمدح ملكاً فنقول له أنت لست بكناس ولا شحاذ ولا متسول ولا ...

وكلامهم في ذلك باطل لأنه مخالف للقرآن الكريم والسنة المطهرة وذلك لأن الله تعالى نزه نفسه عن أشياء لا تليق به كما قدمنا ونفى عن نفسه النقض ولم يزر ذلك به مثل قوله تعالى : ﴿ لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ﴾ !!

فالفرق بيننا نحن أهل الحق وبين أولئك المتمسكين أننا نفينا عن الله سبحانه ما لا يليق به ، وهم أثبتوا له ما لا يليق به بل ما يتعالى عنه !! فشتان ما بين المذهبين مذهب أهل الحق ومذهب أهل الضلال !!

فإدخال المشيئة هنا والتظاهر باعتبارها والتمسك بها وسرد الآيات الواردة فيها هو تمويه وتدليس لا قيمة له وهو كما تقدم كقول من قال : لو شاء الله لأعدم نفسه ولصار فأراً يمر من أمامك فتقتله ! ولخلق إلهاً آخر وقد بينا فساد هذا التصور ونزها المولى عن هذه المقولات الإلحادية وكل ذلك وأشباهه مبني على خيال التشبيه والتجسيم الذي هو فاسد وباطل أصلاً ورأساً !! فتنبهوا لذلك ولا تغفلوا عنه في مثل هذه المواضع !!

تنبيه مهم

وقد تبين لنا من الكلام السابق أن أمثال ابن تيمية والدارمي وأمثالهم من المشبهة والمجسمة يطلقون على الله تعالى ما لم يرد في الكتاب والسنة كالحركة والجلوس والاستقرار على ظهر البعوضة ويجوزون إثبات هذه الصفات بل يثبتونها ويدعون زوراً بأن السلف كانوا يثبتونها ! فهذا هو ابن تيمية يقول في « موافقته » (٤/٢) : « وأئمة السنة والحديث على إثبات النوعين وهو الذي ذكره عنهم من نقل مذهبهم كحرب الكرمانى وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهما بل صرح هؤلاء بلفظ الحركة وأن ذلك هو مذهب أئمة السنة والحديث من المتقدمين والمتأخرين » اهـ !!

ثم بعد ذلك إذا أرادوا أن يثبتوا لله تعالى صفة لم ترد في الكتاب والسنة كـ « الحمد » مثلاً أو « الجهة » قالوا ليمهدوا الطريق إلى إثباتها : « وإثبات هذه أو نفيها بدعة » ثم نجدهم يثبتونها بعد أن يمهدوا لها مستعينين بطريقة أرسطو طاليس وأضرابه !! ولا يكتفون بقوله سبحانه : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ .

ونقول لهم مجيبين : ما لم يرد في الكتاب ولا في السنة لا يصح وصف الله تعالى به، فمن قال مثلاً :

هل يقال بأن الله يشبه الفأر !؟

فيقول له التمسلف : هذا اللفظ لا يتبغي إثباته ولا نفيه .

ونقول له : ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ﴾ بل يجب نفيه ويكفر مثبتته ويكفي في نفيه قوله سبحانه : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ فقول من قال إثباته بدعة ونفيه بدعة هو في الحقيقة باطل وبدعة !!

ولذلك قال الحافظ الذهبي بعدما رجع عن عقيدة ابن تيمية الحراني وتركها إلى عقيدة الإسلام الحقّة في « سير أعلام النبلاء » (٩٧/١٦) :

« وتعالى الله أن يُحدَّ أو يوصف إلا بما وصفه به نفسه أو علّمه رسله بالمعنى الذي أراد بلا مثل ولا كيف ﴾ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴿ اهـ .

فقارن بين كلامه هنا وبين كلام ابن تيمية في « موافقته » (٢٩/٢) حيث يقول :
« فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله وحده آيات الله ... اهـ !!

فالذهبي هنا كافر بنظر ابن تيمية المخطيء^(٢٩٢) !!! وكذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى الذي ينفي الحد عن الله تعالى أيضاً^(٢٩٣) !!!
فتأملوا وبالله تعالى التوفيق .

(٢٩٢) وقارن أيضاً ما بين كلام الذهبي هنا في « سير أعلام النبلاء » الذي هو من آخر مولفاته والذي صنّفه بعد تصنيف كتابه « الميزان » بدهر وما بين كلامه في « الميزان » (٥٠٧/٣) الذي كان متابعاً فيه ابن تيمية الحراني ، وانظر إلى رد الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » (١٢٩/٥) من طبعة دار الفكر و ١١٤ من الطبعة الهندية) في ترجمة الحافظ ابن حبان وتأمّل !!

(٢٩٣) انظر « لسان الميزان » (١١٥/٥) الطبعة الهندية وغيره .

فصل

في معنى قوله تعالى

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

إذا فهمنا جواب الإشكالات المتقدمة والرد عليها التي أوردناها في الفصل الأول قبل صفحات تبين لنا بكل وضوح ما يدور حول قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيكون معنى الآية الكريمة :

إن الله على كل مخلوق قدير ، والمخلوق هنا هو الشيء الجائز وجوده عقلاً ، فخرج بذلك الواجب وهو الله تعالى (ذاتاً وصفات) لقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ولقوله أيضاً : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ . وكذلك خرج الأمر المستحيل لقوله تعالى : ﴿حَتَّى يُلَاحِظَ أَجْمَلُ فِي سَمِ الْخِيَاطِ﴾ إذ بين سبحانه بأن من المستحيلات دخول هذا الجمل العظيم جسماً في ثقب الإبرة الدقيق .

ومثل ذلك تخصيص قوله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ فلا يصح بأن يثبت المحسم من هذه الآية بأن الأعضاء الأخرى التي يسميها صفات كاليد والرجل والقدم والساق والحقو والجنب والذراع وما إلى ذلك تغني جميعها ولا يبقى منها يومئذٍ إلا عضو واحد وهو ما يسميه صفة الوجه ، فإن قال بذلك كفر باتفاق المسلمين جميعاً !

إذا أن معنى الآية الكريمة كل شيء هالك إلا المولى سبحانه وتعالى ولا يشك في ذلك مسلم أو موحد ، ومعنى ذلك أيضاً أن كل شيء يجوز عليه عقلاً الهلاك أي الفناء إلا الله سبحانه وتعالى ، مع أن هناك أشياء لا تغني منها الجنة والنار ومن فيهما ، قال بعض العلماء :

« وحاصل الجواب أن العلماء قَصَرُوا عموم ذلك — أي عموم قوله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ — على غير الأمور التي وردت الأحاديث باستثنائها كالروح وعَجَبُ الذنب وأجساد الأنبياء والشهداء والعرش والكرسي والجنة والنار والخور العين ونحو ذلك وقد نظم الحافظ السيوطي ثمانية منها بقوله :

ثمانية حكم البقاء يعمها	من الخلق والباقون في حيز العدم
هي العرش والكرسي نار وجنة	وعَجَبُ وأرواح كذا اللوح والقلم

وعلى هذا فتكون الآية من قبيل العام المخصوص « اهـ .

فتبين بذلك أن قول الله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ يتعلّق بالمخلوقات على اختلاف أجناسها وأشكالها من حيث ما يجوز عليها^(٢٩٤) ولا يتعلّق بالله تعالى الذي هو خارج عن الإدراك وعن مشابهة الخلق من جميع الوجوه فافهم هداك الله تعالى .

وإليكم بعض أقوال المفسرين في هذه الآية بعد أن أوضحنا المسألة ودللنا عليها :

١ — قال الإمام القرطبي رحمه الله تعالى في تفسيره (٢٢٤/١) :

« قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ عموم ، ومعناه عند المتكلمين : فيما يجوز وصفه تعالى بالقدرة عليه « اهـ .

٢ — وقال الجمل في حاشيته على تفسير الجلالين (٢٥/١) :

« وقوله : (على كل شيء شاء) قيّد بذلك لإخراج الواجب ؛ وهو ذاته وصفاته فإنهما من جملة الشيء إذ هو الموجود لكنهما ليسا من متعلقات الإرادة ؛ فالمراد بقوله (شاء) أن من شأنه أن يشاء وذلك هو الممكن « اهـ .

وارجع إلى رسالة الإمام المحدث سيدنا عبد الله ابن الصديق الغماري أعلى الله تعالى درجته المسماة « رفع الإشكال عن مسألة المحال » فإنها مفيدة جداً في هذا الموضوع ، وبذلك نكون قد أتينا على ما أردنا ذكره في هذه الرسالة على وجه الإيجاز والاختصار والله الموفق والحمد لله رب العالمين .

(٢٩٤) (وقولنا من حيث ما يجوز عليها) أي ما يجوز شرعاً وعقلاً فلا يشمل ذلك مثلاً قول من قال هل يستطيع الله أن يجعل هذا الحجر إله ؟ كما تقدّم في تفنيد أسئلة الملاحدة والمهمة الذين يحتجون لمثل هذه الآية وبالمشبهة فتنه !!

ملحق

وقفت على أربعة أشرطة سجلها الألباني في منزله ونشرها مقلدوه في اليمن بشكل خاص زعم فيها بأنه ناظر طلبة حسن السقاف في مسألة حديث الجارية وأنه أفحمهم وأنهم رجعوا إلى قوله وتركوا ما كانوا عليه !!

وأخبرني إخواننا الثقات اليمنيون بأن بعض المتسلفين في تلك الناحية صاروا يرقون ويرعدون بتلك الأشرطة ويقولون بأن الألباني أفحم طلبة السقاف !!

وأقول : بأن الواقع ليس كذلك !! وهذا تمويه وتدليس على السذج قام به الألباني والمفتونون به في محاولة نهائية فيما يظهر قبل خروج أرواحهم لعلهم يستطيعون بها أن يقنعوا بعض أتباعهم ويوقفوا خروجهم من مذهبهم بعد أن صار العقلاء منهم بعد بياننا وكشفنا لألاعيهم يخرجون من طريقتهم أفواجاً أفواجاً إلى المذهب الحق وإلى الانصاف والحمد لله رب العالمين .

وحقيقة الأمر في هذه الأشرطة الأربعة لمن أراد معرفة الحقيقة هي أن اثنين من طلبتنا من الذين مضى لهم في التعلم شهر ونصف تقريباً ذهباً في أوائل سنة ١٤١٢ هـ . قبل نحو سنتين إلى الألباني ليسألاه عن عقيدته في حديث الجارية وهما كما تقدم من الطلبة المبتدئين !!

فحصلت مناقشة بينهما وبين الألباني في بيته وقد قام بتسجيلها الألباني ثم بعد نحو سنتين قام بنشرها ليموه بها على البسطاء فزعم بعض أتباعه المتسلفون بأن هذين الطالبين رجعا إلى ما قاله الألباني وقرره في المسألة !!

وبعد أن ذهباً وخرجا من عنده أتياني في اليوم الثاني وقصاً عليّ ما حدث ولم أكن قد دريت به من قبل ؛ وقال لي بأن الألباني ذكر لنا بأن حديث الجارية لم يضعفه أحد من الحفاظ والمحدثين وأن الحفاظ البيهقي وهو المعروف بتأويل المشكلات الحديثية قال عن هذا الحديث بأنه « صحيح وقد أخرجه مسلم » !!

فقلت لهما : لقد كذب الشيخ عليكما كذباً بيناً !! وأنتما طالبان مبتدئان لم تعرفا كيف تردان عليه !! لأنكما سَلَّمْتُمَا له بما نقله عن الحفاظ البيهقي وظننتما بأنه أمين في النقل وصادق في نقل كلام السادة العلماء وليس كذلك !! فالبيهقي قال عن قصة الجارية بأنها مضطربة ونفسى وجودها في صحيح مسلم وذلك بعد أن ذكر — الحفاظ البيهقي — في « الأسماء والصفات » حديث معاوية بن الحكم الذي فيه عدة مواضع منها قصة الجارية فقال عقبه « وهذا صحيح قد أخرجه مسلم .. دون قصة الجارية ؛ وأظنه إنما تركها من الحديث لاختلاف الرواة في لفظه ؟ وقد ذكرت في كتاب الظهار من

السنن مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث » .

فارجعنا إليه الآن وقولا له هذا الأمر واسألاه كيف يكذب على أئمة الحديث والسنة ويفترى عليهم ما لم يقولوه ؛ فاتصلا به ولكنه عرف أنهما كشفا حقيقة تزويره وتليسه ولم يرض أن يجتمع بهما وتهرب وتغص وهذا هو الواقع !!

ولا يزال كل منهما على العقيدة الحقبة المخالفة لعقيدة الألباني الفاسدة كما يعرف ذلك القاصي والداني في بلدنا !!

ومضى الأمر هكذا حتى أتاني بعض إخواننا من اليمن بتلك الأشرطة الأربعة واستمعت بسماعتها جداً لأنني تعرفت منها على رأي الألباني في المسألة من جميع جوانبها ونقاط الضعف في كلامه !! فأدخلت الإجابة على ما حاول أن يموه ويلبس به على البسطاء من شيعته المفتونين به من أمور تتعلق بحديث الجارية وضمت ذلك هذه الرسالة حتى يفحم وتسقط حججه المتهاوية في هذا الموضوع !! ثم كيف يقلب ذلك الألباني أن ينظر من يُعتبر طفلاً عمره العلمي شهر ونصف لا يزال يحبو في هذا الفن وهو يدعي أن عمره العلمي نحو (٥٠) سنة !!؟

أليس هذا من أكبر الأدلة على إفلاسه وفقدانه الثقة بنفسه !!؟ لأن هذا المسكين المتناقض !! يظن بأنه إذا أفحم هذين الطالبين أمام بعض أتباعه أنه فاز وظفر ونال مراده وأثبت قوته وعلمه !! ولكن هيهات كما قيل :

إذا ما خلا الجبان بأرضي طالب الطعن وحده والنزلا

وقلت لذينك الطالبين لو كان الألباني كما ترون واثقاً من نفسه غير عاجز ولا جبان ومالكاً للجرأة العلمية لناقشني أنا في هذا الموضوع حتى أريه كيف ستساقط حججه وتُمويهاته واحدة واحدة !! ولكنه الخوف والجبن وعدم الثقة وفقدان الشجاعة العلمية والأدبية !!!

وقد هرب من أمامي مراراً وتكراراً لئلا يُكشف حاله وزيف علمه أمام أتباعه المفتونين به والله في خلقه شؤون !! ولا زلت أدعوه للنقاش والمحاورة والمناظرة وهو يتهرب لإفلاسه وجبنه !!

هذا وقد وقفت على شريط آخر له يهذي به ولا يدري ماذا يخرج من رأسه !! ينتقد فيه كتابي « صحيح صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم » بالسباب والشتم والغمز واللمز دون أي برهان علمي أو دليل حديثي مقبول ؛ واستطرد فيه من شدة غيظه فوصفني بالإلحاد وبأنني أنكر وجود الله تعالى !!

وهذا الكلام الذي يتفوه به بين المفتونين به الذين حرموا معرفة الحقائق العلمية ورضوا بأن يقلدوه في

شدوذاته وترهاته دون بصيرة لن يجديه شيئاً !!

وقال هنالك بأنني ملحد لأنني أقول بأن الله تعالى لا يجوز أن يقال بأنه داخل العالم ولا خارجه وزعم — قياساً منه على الأجسام — بأن العدم هو الذي يقال عنه بأنه لا داخل العالم ولا خارجه !!

فقال : إذا لم يكن داخل العالم ولا خارجه فمعناه أنه عدم !!

هكذا قال الألباني لأنه قاس الله تعالى على الأجسام وهذا استنتاج فاشل واستنباط فاسد عاطل !! ولو أردت أن أسترسل معه حسب طريقته العرجاء العوجاء هذه لقلت بأنه هو ملحد أيضاً لأنه يزعم بأن الله تعالى موجود في مكان عديمي !! فلنا أن نقول إذن هو يقول بأن الله تعالى عدم !

وظاهر هذه اللفظة خطير جداً لأن الذي في العدم عدم ، وهي أخطر — عنده لو تفكر فيها — بكثير من قول مَنْ قال بأن الله تعالى لا يقال إنه داخل العالم ولا خارجه لأن قائل ذلك أثبت وجود الله تعالى ولم يذكر لفظة عدم وإنما نفى ذلك لأنه لم يرد في الكتاب والسنة وصف الله تعالى بذلك ودلائل العقل والنقل تنفي ذلك ؛ وأما الألباني الذي يقول بأن الله تعالى في المكان العدمي فهو كمن قال بأن الإنسان كان قبل خلقه في جانب العدم في علم الله تعالى ؛ فيكون قد ذكر العدم ووصف الله تعالى بأنه حال به منطقاً بخلاف قولنا الذي استنبط الألباني — مخطئاً — من مفهومه ما أراد !! والمنطوق مُقَدَّم على المفهوم كما هو مقرر في الأصول وكما يعرف ذلك الشيخ المتناقض جيداً !! فتأملوا !!

وقد رددت على هذيانه في هذه الرسالة فليتبّع ذلك طالب العلم ومبتغي التحصيل من أولي النهي ليعرف مدى فساد تفكيره وضحولة علمه !! والله الهادي والموقف .

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك ؛ والحمد لله رب العالمين .

مجموع

رسائل السقاف

تأليف
حسن بن علي السقاف

الجزء الثاني

دار الإمام الرواس
بيروت - لبنان

{ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية }

مجموع
رسائل السقاف

{ المكتبة التخصصية للرد على الوهاية }

الرد المفحم المبين

على

مراد شكري ذنب المتمسلفين
الطاعن في نسب السادة آل باعلوي
الهاشميين

بقلم

العبد المفتقر إلى مولاه
حسن بن علي السقاف
القرشي الهاشمي الحسيني
عفا الله تعالى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نَعَمَ النفوس الشريفة بإدراك الظفر ، وجعل الحسدة الخبثاء المتسلفين أَبَعَدَ الناسِ عن نَيْلِ مُرَادِهِمْ فيما تَأَمَرُوا فيه من الشر والكيد فيما حَضَرَ وَغَبَرَ ، وأنعم علينا آل بيت نبيه بالانتساب إلى الحبيب المصطفى الذي تَأَلَّقَ كوكبُ نَصْرِهِ وَسَفَرَ .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة ألانَّتْ قَلْبَ مَنْ بَعُدَ وَنَفَرَ ، وَكَرُمَتْ بِرَكْنِهَا فلا يتمسك بها وبصحيح معناها إلا أَعَزُّ فريق وهم آل الذين لا يفتزقون عن كتابه حتى يردوا على حوض حبيبه فهم أَعَزُّ نَفَرٍ ، فلا غرو أن يحسدهم النواصب الخبثاء على هذا العز فيمكرون محاولين إنكار نسبتهم له صلى الله عليه وآله وسلم مع من مَكَرَ ، وإن في قوله تعالى ﴿ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ عبرة لمن اعتبر ، أو عن مثل فعل هذا الذي نحن بصدد الرد على فكر طائفته وأهل نخلته تاب وعاد فانزجر ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله أَعَزُّ الله به من آمن وأَذَلَّ مَنْ جَحَدَ وَكَفَرَ ، صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله السادة الغرر ، الذين أذهب الله عنهم الرجس وأعلى مقامهم وَغَفَرَ ، ورضي الله عن أصحابه الأتقياء البررة المتمسكين بكتاب الله تعالى وبالسنة الشريفة التي جاءت موافقة لما فيه من المعاني والدرر ، ما اتَّصَلَتْ عَيْنٌ بِنَظَرٍ وَشُنِفَتْ أُذُنٌ بِخَبَرٍ .

أما بعد :

فإن الجحمة المشبهة النواصب^(٢٩٥) أعداء آل بيت النبي المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم^(٢٩٦) لا يزالون يشعرون بل هم متيقنون أنه بوجود أهل البيت على وجه الأرض إلى قيام الساعة لا قيمة لوجودهم ، لأن الله تعالى أمر بمحبة أهل البيت في كتابه العزيز وبين عظيم منزلتهم إذ قال سبحانه : ﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴾ وقال تعالى أيضاً : ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ

(٢٩٥) النواصب هم : مَنْ ناصب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآل بيته الكرام العداوة والبغضاء ، وحاول النيل منهم وانتقصهم وأراد أن يَحُطَّ من قدرهم بعد أن شرفهم الله تعالى ، وسعى لأن ينكر وجودهم إلى غير ذلك من أوجه العداة فسواء كان داعية إلى هذا المذهب الخبيث أو كان مؤيداً له أو عاملاً ببعض بنوده فهو ناصبي نسأل الله تعالى السلامة والعافية (٢٩٦) أذئاب بني أمية الذين كانوا قد سَنَوْا للناس لعن أمير المؤمنين ، وابن عم النبي الأمين ، الذي كان معه صلى الله عليه وسلم في أول البعثة ثاني اثنين أيام التحنث في غار حِراءَ ، سيدنا علي بن أبي طالب الذي قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه : « مَنْ كَتَبَ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ ، اللَّهُمَّ وَالِ مِنْ وَالَاهِ وَعَادَ مَنْ عَادَاهُ » كما هو متواتر ، وقال فيه : « أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي » كما في الصحيحين وغير ذلك ، حتى قال أحمد بن حنبل : « لم يرد في فضل أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما ورد في فضل علي رضي الله عنه » أنظر المستدرک (١٠٧/٣) .

الرجس أهل البيت ويظهركم تطهراً ﴿١٠﴾ وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيته وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض » وأجمعت عواطف المسلمين المخلصين التي لم تلوث بداء النصب في مشارق الأرض ومغاربها على حب آل البيت وموالانهم واحترامهم وبغض من أساء إليهم .

فلما كان الأمر هكذا سعى النواصب على اختلاف أهوائهم بتدبير حيلٍ ومصائد يضللون بها الناس ويحاولون إبعادهم عن آل البيت بشتى الوسائل ، ومن ذلك أنهم يحاولون إقناع الناس بأن آل البيت هم أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقط ومن قال ذلك الألباني المتناقض !! وقد ردنا على زعمه هذا وما استدلل به في كتابنا « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » صحيفة (٦٥٦ - ٦٦١) ، ومن مكرهم أيضاً في هذا الموضوع ادّعاؤهم بأنه لم يبق من آل البيت على وجه الأرض أحد إلا أفراد قلائل جداً ، ليخلوا الميدان ل هؤلاء المتسلفين كي يقودوا الناس بعقيدتهم الفاسدة الباطلة .

ولقد قام أحد أذنانهم وهو هذا المتمسك المومى إليه الذي نحن بصدد الرد عليه في هذه الرسالة بتأليف رسالة صغيرة يحاول فيها أن يُنْكِرَ نَسَبَنَا الشريف سماها « الإنحاف في إبطال النسب الهاشمي لبني علوي والسقاف » أتى فيها بالعجب العجائب ، وبالتخييص الذي يستحق لأجله أن يصفع على منخره وأن يُجْعَلَ في تباب ، ومن باب قول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا لم تستح فاصنع ما شئت » نرى اليوم إنساناً وضعياً كهذا ليس له أصل ولا فصل يجترىء فيتكلم على أنساب الهاشميين وهو جاهل جهول من جميع النواحي كما سترون في هذه الورقات إن شاء الله تعالى .

وهو بهذا الفعل القبيح سَجَرُ العارَ والشَّنَارَ إلى طائفته وأهل نخلته النواصب المجسمة الذين سقط مذهبهم وانكشف أمرهم وظهرت صِرَاعَتُهُمْ فيما بينهم على الدرهم والدينار عند الخاص العام ، حتى أن شيخهم المتناقض !! ومريديه الأكارم !! انفضح أمرهم في المشارق والمغرب في تناحرهم على المسائل المالية !! وأخيراً يأتي أحد أذنانهم فيطعن في أنساب الأشراف آل البيت ويتكلم فيها بجهل بالغ !!

فيجب أن يُصَفَّم ويقال له ولأمثاله : ليس هذا عُشُّكَ فادرجي !!

جہراً یقال لمن یحاول منہم — علیہا ہذا غیر عشک فادرج

وأقول أيضاً زيادة على هذا : وليس الحديث الذي يدعون التحقيق فيه وخاصة متناقضهم !!
عش هؤلاء أيضاً فلیدرجوا فقد انكشف في العالم تلاعبهم وتناقضهم وتحابطهم بالسنة الغراء ولم يعد ذلك
خافياً على أحد حتى في قعر نجد ، وكتابتُ « تناقضات الألباني الواضحات » من أوضح الأدلة
والبراهين على ذلك باعتزافهم !!

وسبب إقدام هذا المتمسلف على الطعن في نسبنا الهاشمي النبوي المتواتر : أن أهل نخلته التواصب لما

رأوا اسمي على أغلفة مؤلفاتي وكتبي ورأوا النسب الشريف الهاشمي استشاطوا غيظاً وحنقاً لما يعلمون من عظيم قدر آل البيت في قلوب المسلمين !! ولما رأوا اسم : حسن بن علي بن السقاف القرشي الهاشمي الحسيني ، أرادوا في أول وهلة عند الصدمة الأولى أن يقلّدوا هذا الأمر ويتشبهوا بأصحاب الأنساب المعروفة عالمياً فصار الواحد منهم بعد أن كان يكتب اسمه هكذا مثلاً : (مجسم مثبه ناصبي المتناقض) أصبح يكتب هكذا : (مجسم بن مثبه بن ناصبي المتناقض الأثري^(٢٩٧) التحفي الـ ... الخ)

ثم لما شعروا بعد ذلك بقليل أنهم لا يستطيعون أن يعدّوا خمسة أو سبعة فصاعداً من أجدادهم لأنهم قوم مجهولون !! قالوا — كما دلّنا على ذلك لسان حالهم وقالهم وفعلهم — : لا بدّ لنا أن نطعن بنسب هذا الهاشمي ، هذا بعد أن عجزوا عن مناهضة الأدلة من الكتاب والسنة التي تمثل فكره سواء في العقائد أو في الفروع ، وشعروا بالعجز التام بعد انهيار زعامتهم الخيالية في علم الحديث الذي يتبحرون بمعرفته وثبوت تناقضهم فيه !! وعدم وقوفهم أمام الحجج والبراهين التي جعلت مذهبهم العقائدي والفكري وغيره يهوي ساقطاً إلى درك الهدم ، فخرجوا بفكرة جديدة تافهة ، فقالوا : ما لنا إلا أن ننكر نسبنا نستطيع أن نصرّف بعض العامة والبلهاء من أهل نخلتنا عن الاقتناع بفكر هذا الرجل وما يمثله من فكر بعد أن رأوا كثيراً ممن كان قد اتخذ بهم يترك نخلتهم ، ويظن هؤلاء البلهاء وهذا منهم أن إنكار النسب مرتبط بهدم فكر الرجل !! وليس كذلك قطعاً !!

فقام هذا المرتزق (بأمر من سادته ومُكرّمه بالدراهم الفانية) بتصنيف رسالته الفراء !! المذكورة عليه يحقق لنفسه الشريرة أو لسادته شيئاً أو يروّج عن نفوسهم بعض الترويح !! وكانت فكرة المكر والحسد هذه قديماً تتحرك في نفسه الآية !! وخاصة أنه رأى وسمع الشيخ نسيباً الرفاعي وهو منهم ذات مرة يثني عليّ ويحترمني ويقول : « أنتم سادتنا آل البيت » ، فقام المذكور بفعل ما سأقصّه وأذكره الآن لكم وهو :

أن هذا المتطاول كلمني هاتفياً قبل سنوات وكانت آلة التسجيل على جهاز الهاتف فسجلت مكالمته !! حيث قال لي : أريد أن أكلّم الشيخ حسن السقاف .

فقلت له : أنا حسن السقاف فتفضل .

فقال : يا شيخ اسمع هذه الأبيات التي نظمها فيك .

(٢٩٧) مما أعجبتني ومن المضحك حقاً أن يقول الألباني في صحيحته السادسة ص ١٠٠٢ إن لفظة الأثري هذه أصبحت موضوعة العصر !!

فقال : ليس هذا مهماً وسأذكر لك مَنْ أنا بعد أن نسمع الأبيات .

ثم قال : اسمع : فذكر أربعة أبيات ومن جملتها قوله ساعتئذ :

بني التضرير ط^(٢٩٨) صاروا من قريش

..... دَعِيَ مِنْ بَنِي السَّقَافِ يَهْدِي

إلى آخر ما قال من كلام نازل كما ترون يدل على مبلغ أدب وخلق هذه الطائفة

التمسلة المتأبنة !!

فأجبهه : ﴿ وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً ﴾ . وانتهت المقالة .

فأخذت بعد ذلك الشريط المُسَجَّلُ بصوته وبأبياته الخاوية كلماته المنتنة العفنة (وكل إناء بالذي فيه ينضح) فأسمعتة لعدد من شباب نخلة التمسلف وبعض الإخوة والشيوخ وأذكر أن ممن سمع الشريط وتلك الأبيات الأخ أحمد عطية والأخ حسان عبد المنان والشيخ علي الفقير وغيرهم ممن يعرفهم هذا حتى وصل الأمر إلى هذا المفلس !! وإلى الجهاز الإداري التمسلف الذي يوجهه ويملي عليه !! ولامه عقلاء مجانينهم وعرف أن الأمر مُسَجَّلٌ عليه ثابت لا يمكنه الفرار منه !!

فاتصل بي هاتفياً وقال لي وهو ذليل مكسور بعد كشف عواره : أرجوك يا شيخ حسن أن لا تُسمع هذا الشريط لأحد بعد اليوم .

فقلت له : لماذا تُقدمون على مثل هذا الفُحش ، وتتصلون بي هاتفياً أحياناً فتشتموني بكلمات نابية جداً والفاظ لا تخرج من أسفل الناس وأقلهم ديناً وخلقاً ؟! هل هكذا تملّس عليكم

(٢٩٨) فهل يجوز أبها العقلاء أن يخاطب الناس ولو كانوا أعداءنا ونصفهم بأنهم ((ضراط)) و ((تضريط)) !!؟ وقد اشتهر ولع المتمسكين هؤلاء وولهم بهذا اللفظ الذي يدل على مبلغ أدبهم وخلقهم !! وكثر استعمالهم له في محاوراتهم التي يسمونها علمية !! فما هو أحد إخوان هذا المومى إليه !! وهو الحويني يقول في مقدمة كتبه ((نهى الصلبة عن النزول بالركبة)) ص (١٧) عن كتاب أحد العلماء : ((لأنه ساقط بنفسه سقوط صاحبه كضربة غير بفلاة)) !!! وها هو بكر أبو زيد المتمسك يقول في كتابه التعالم أيضاً ص (٥٠) عن أحد العلماء أيضاً : ((اضحلّ بين الملا كضربة غير في العراء)) !!! وقد ذكرت ذلك في كتابي ((قاموس شتائم الألباني)) ص (٤٠ و ٤٣) ، وذكرت فيه عديداً من غاذج سبابهم وشتمهم الآخرين بأفقر الكلام !! فهل يرضون أن يخاطبهم الناس ويشتمونهم بمثل ذلك !!؟

ومنه يتبين بوضوح كيف تنظر هذه الطائفة للناس وكيف تحتقر الآخرين المخالفين لهم في آرائهم !! مما يدل على اللؤم وسواد القلوب !! فهل هذا هو أدب الإسلام في التخاطب ؟!! وأما قوله ((دعي)) !! فالدعي ولد الزنا !! وهذا اللفظ موجب لحد القذف شرعاً !! نسأل الله السلامة !!

سلفيتكم وأئمتكم !؟

فقال : أنا غير مسؤول عن ذلك ولم أقل إلا هذه الآيات ، أَرَجُوكَ الْآنَ أَنْ لَا تُسْمِعَ شَرِيْطَ التَّسْجِيلِ لِأَحَدٍ بَعْدَ الْيَوْمِ .

وَأُقْسِمُ بِاللَّهِ تَعَالَى يَمِيناً بِرِهِ مَا هِيَ مَرَّةٌ بَلْ أَلْفُ مَرَّةٍ أَنْ هَذَا مَا كَانَ مِنْ هَذَا مِنَ الْآيَاتِ وَرَجَاءُ عَدَمِ إِذَاعَةِ هَذِهِ الْآيَاتِ عَنْهُ ، وَلَمْ يَصْدُقْ فِيمَا نَفَاهُ أَيْضاً عَنْ نَفْسِهِ مِنْ كَلِمَاتِ الْفَحْشِ الرَّدِيَةِ ، وَشَرِيْطَ التَّسْجِيلِ خَيْرُ شَاهِدٍ ، وَعِنْدَ اللَّهِ تَجْتَمِعُ الْخُصُومُ .

وَالْآنَ يَا نَبِيَّ يُعِيدُ الْكَرَّةَ بِكُلِّ صَفَاقَةٍ وَوَقَاحَةٍ لِيَرْضَى سَادَتَهُ وَمَنْ يَسْتَأْجِرُهُ فَيُطْعَمُ فِي أَنْسَابِ النَّاسِ وَفِي آلِ بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً بِمَا سَنَيْنَ طَرَفاً مِنْ فُسَادِهِ ، فَلَعَلَّهُ يُحْصَلُ مِنْهُمْ عَلَى بَعْضِ الدَّرِيْهَمَاتِ الَّتِي يَبِيعُ بِهَا الدِّينَ وَالْوَرَعَ وَالتَّقْوَى بِدُنْيَا عَاجِلَةٍ ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً ﴾ .

فهذه هي السلفية الألبانية فليعرفها الناس وليعشقها من يعشقها على بينة وبصيرة !!
وقد فعل أسلاف هذا المتمسلف !! من قبل ما فعلوا من الخروج والسب والشتم واللعن وغير ذلك من قبائح الأعمال لسيدنا علي رضي الله عنه وكرم وجهه ، مع علمهم بثبوت نسبه وقربه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعظيم منزلته وسابقته في الإسلام وسعة علمه !!

ولا يزالون في كل عصر ومصر يحاولون إبعاد الناس عن آل بيت النبوة وعن منهمهم عبثاً !!
دون فائدة ، ولا يستفيدون شيئاً إلا القُرب من لظى النار !! والسير في ركاب أعداء سيدنا محمد وآله الكرام الأبرار !! ولو كان هؤلاء مخلصين يريدون وجه الله تعالى لأذعنوا للحق وانصاعوا له ، ومشوا وراء علماء آل البيت النبوي ولم يمشوا في ركاب أمثال ابن تيمية الحراني الناصبي عدو آل البيت الذي كان يقول كما نقل عنه الحافظ ابن حجر في كتابه « الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة » (١٥٥/١) :

[ومنهم من ينسبه إلى النفاق لقوله في علي ما تقدّم ، ولقوله : إنه كان مخذولاً حيثما توجه ، وإنه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها ، وإنما قاتل للرياسة لا للديانة ، ولقوله إنه كان يحب الرياسة ، وإن عثمان كان يحب المال ، ولقوله أبوبكر أسلم شيخاً يدري ما يقول وعليّ أسلم صبياً والصبي لا يصح إسلامه على قول] انتهى .

ومن تناول ابن تيمية على المقام النبوي قوله في بضعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم السيدة فاطمة رضوان الله وسلامه عليها في « منهاج سنته النكراء !! » أثناء كلامه له ملتبس هناك حاصله أن فيها شبهاً بالنافقين !! نسأل الله تعالى السلامة !!

وإمامهم في ذلك معاوية الذي كان يأمر الناس بِسَبِّ سيدنا علي رضوان الله تعالى عليه لدغل في قلبه جعله يكره علياً رضي الله عنه وآل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأشراف الكرام وتمسكاً منه بالدنيا وملكها وشرائها بالآخرة وثوابها ، ففي « صحيح مسلم » (١٨٧١/٤ برقم ٢٤٠٤) : عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال : (أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال : ما منعك أن تسب أباً تراب ؟ فقال : أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلن أسبه . لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم الحديث .

وفي « صحيح مسلم » (١٨٧٤/٤ برقم ٣٨) : عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال : (استعمل على المدينة رجل من آل مروان) قلت : عامل لمعاوية وهو أموي مثله بأمر من معاوية) قال : فدعا سهل بن سعد فأمره أن يشتم علياً . قال فأبى سهل . فقال له : أما إذ أبيت فقل : لعن الله أبا تراب . فقال سهل : ما كان لعلي اسم أحب إليه من أبي تراب الحديث . وهذه روايات في كتب السنة الصحيحة وليست في كتب الروايات التاريخية التي يردون ما فيها إذا صادمت فاسد أفكارهم وكاسد أوهامهم !!

فلو كان هذا الذليل المرتزق وإخوانه وسادته ومستأجروه ممن يتنفون الحق والصدق والفلاح ورضى الله تعالى لكانوا في صف آل البيت وليس في صف أعدائهم الطغاة كابن تيمية^(٢٩٩) . وعلى كل حال لنا رجوع إن شاء الله تعالى في الكلام على الناصبة في رسالة خاصة . قال المتسلف !! في صدر رسالته التي نحن بصدد الرد عليها وتزييفها : [أما بعد : فبعد أن وفق الله ويسر وكتب رسالة « قريش في الأردن » وأودعتها فوائده وتنبهات شكرها المنصفون من طلبة العلم] .

فأقول : رسالته تلك رسالة تافهة يدرك ذلك كل من اطلع أو وقف عليها ، إذ سيعرف مبلغ جهله وتخبصه الذي لا مثيل له ، والمنصفون الذين يعينهم هم : بعض الأولاد والغلمان الذين حوله من

(٢٩٩) وقد صنف هذا المسكين كتاباً يدافع فيه عن هذا الحراني الناصبي ويحاول أن ينفي عنه ما هو ثابت عنه مما أوردناه في كتابنا « التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد » ولكنه فشل فشلاً ذريعاً وذلك لأنه يرد في غير مورد النزاع !! ليوهم رازقيه أنه من جملة الرادين !! ومورد النزاع ليس في قول الحراني إن هذا العالم مخلوق ، ولا إن كل ما سوى الله تعالى مخلوق ، ولكن في قدم العالم بالنوع أي بالجنس وهذا ما لم ولن يستطع أن ينفيه وما ذكرته في كتابي المذكور فقد وافقني عليه جماعات من أئمة أهل العلم وقد ذكرت أسماء بعضهم في كتابي المذكور ووافقتني عليه أيضاً الشيخ المتناقض !! شيخ هذا المتطاول !! ولكن فهمه معاكس لأفهام الناس وغيرهم !! فليعرف ذلك !!

التمسلفين المنشقين عن كبيرهم الذي علمهم السحر ممن لا يعرف شيئاً من علوم الشرع إلا الكذب والنميمة والخداع والتزوير وغيرها من صفات هؤلاء التمسلفين التي يُعَلِّمونها ويدرسونها في مجالسهم !! ولو كان هناك منصفون من طلبة العلم لصفعوه على وجهه ورموا كلامه في كل حزن ووعر !! ثم قال : [وسألني جماعة من المطالعين والمطلعين عن نسب أسرة السقاف المقيمة في عمان الأردن ، وكرروا السؤال حولها ، وأصروا على معرفة اليقين والحقيقة في انتساب هذه الأسرة إلى فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانعقد عزمي على بيان نسبهم وإطلاع المهتمين على ذلك] .

وأقول لهذا التمسلف :

أرأيت أحق من جهول يدعي ما ليس فيه ويعقد الأيماناً
يعلي على أسمع زمرة باقيل هـذراً فيعتقدونه عرفاناً
ويته متخذاً أولئك البله إن شهدوا له بخرافة برهاناً
وكما قال القائل :

ما ضرَّ شمس الضحى في الأفق طالعةً أن لا يرى ضوءها من ليس ذا بصرٍ
وجماعة المطالعين المطلعين هؤلاء الذين سألوكم كذباً وزوراً هي الطائفة التي تحدثنا عنها قبل قليل
وهم زمرة باقل ومادر !! أما أنت فأجهل من أن تسأل في الأنساب قبل أن تتقن تنظيف ثيابك وتحسن
الاستنجاء وتعلم كيف تتطهر من الأوبال والنجاسات ثم كيف تتطهّر من المعتقد الرجس الذي
تعتقد أنه وأهل نخلتك المشبهة المحسمة النواصب !!
وهذا الكلام الإنشائي الفارغ الذي ذكرته مما لا قيمة له وخاصة بعد أن ثبت جهلك وإبطال
مكر طائفتك وأهل نخلتك في هذه الورقات !!

الرد على الوجه الأول

من أوجهه الفاسدة

ثم شرع في الطعن بهذا الفرع من النسب الشريف فقال :

[الوجه الأول : ذكر العلامة ابن أبي عتبة في كتابه « عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب » وهو كتاب وصفه صاحبه قائلاً ، ص (١٢٨) مجموعة الرسائل الكمالية : فحركاتي العصبية الأبية على أن أصنف في أنساب الطالبين كتاباً يجمع بين الفروع والأصول ، ويضم الأجذام إلى الذيول ، ويستوعب شعب هذا العلم ويستقصيها ، ولا يغادر من فوائده صغيرة ولا كبيرة إلا ويحصيها . فكما ترى أن

المؤلف رحمه الله هنا قصد الاستيعاب في كتابه ، وتتبع الأشراف العلويين حيث كانوا ولم يذكر النسب الذي يذكره بنو علوي [.

وأقول لهذا الألمي !! : أولاً : لم تصدق في ادعائك للأسف فابن عتبة ذكر في كتابه « عمدة الطالب » وهو العمدة الصغرى السيد أحمد المهاجر (إلى حضرموت) وبعض أفراد ذريته الذين سمع بهم وعرفهم !!

وثانياً : أن ابن عتبة ذكر في كتابه « بحر الأنساب » وهو العمدة الكبرى السيد الإمام عبد الرحمن السقاف وعمود نسبه إلى سيدنا الحسين بن سيدنا الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم وجهه ، والسيد عبد الرحمن السقاف كان معاصراً لابن عتبة .

وثالثاً : أن ابن عتبة له مؤلف خاص في شجرة السادة آل باعلوي ، وهذا أقرب الأمور إلى من يريد الاطلاع على هذه المسألة ويعرف تهافت وسقوط قول هذا المتمسلف الذيل !! فيها هو كتاب « الأعلام » للزركلي / أنظر ترجمة ابن عتبة فيه المجلد الأول صحيفة ١٧٧ (٣٠٠) .

ورابعاً : إننا إذا فرضنا جديلاً أن ابن عتبة الذي هو من مصنفي القرن التاسع كما ادعى لم يذكرهم فلا ضير في ذلك لأن غير ابن عتبة ذكرهم ، وممن ذكرهم من علماء القرن التاسع الحافظ الناقد المؤرخ السخاوي فقد ترجم لعدد من أعلامهم في الضوء اللامع وغيره من كتبه وذكر عمود نسبهم ووصفهم بالسيادة والشرف وأنهم من آل البيت الطاهر وحلامهم بما هم أهل من العلم والورع والتقوى والحمد لله تعالى .

فحجتكم أيها المتمسلفون ضاحضة وشبهكم وطعوناتكم مزيفة وتمويهاتكم مردودة ساقطة دالة

(٣٠٥) وقد ذكرني هذا الأمر بما فعله أحد مستأجري هذا الألمي وهو بكر أبو زيد الناصر الممول لهذه الطائفة (الأثرية !!) والعاطف عليها إلى غير ذلك !! وهو أن المذكور أنكر على الإمام الكوثري رحمه الله تعالى ورضي عنه تسمية كتاب الإمام السبكي « السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل » الذي رد فيه على نونية ابن زفيل الزرعي المشهور بابن قيم الجوزية ، وزعم المذكور أن الإمام الكوثري رحمه الله تعالى هو الذي وضع هذا الاسم !!! وقد ردنا على زعمه هذا مفصلاً فيما علقناه على رسالة « سيدي » الإمام المحدث العلامة الشريف عبد الله ابن الصديق المسماة « بيني وبين الشيخ بكر » ص ٧٠ وأثبتنا له أن الإمام المحدث السيد محمد مرتضى الزبيدي ذكر اسم الكتاب على النحو الذي ذكره الإمام الكوثري وكذا الزركلي في « الأعلام » في ترجمة الإمام السبكي رحمه الله تعالى وبذلك سقط ادعاء المذكور وبراءة ساحة الإمام الكوثري رحمه الله تعالى !!!!

على إفلاسكم !!

ولنعد إلى فقرة المتسلف التي أوردناها قبل قليل لنكشف فساد وزيف أفكارها وبطلان ما تشبث به في طعنه الذي ذكره وأحض القارئ الكريم هنا أن يعود إلى فقرته في الصحيفة السابقة فيقرأها ثم يكمل القراءة من هنا ويستحضر ما فيها ، فأقول :

نعم نمنى ابن عنبه رحمه الله تعالى أن يقوم في عمدة الطالب باستقصاء شعب أنساب الطالبين ، ولكنه عاد فاعتذر بعد هذه الجملة كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى فذكر أنه لا يمكنه أن يفعل !! فلو أنتم المتسلف المدلس كلامه رحمه الله تعالى لعرف مطالعوه المطلعون أن حجة صاحبهم قد سقطت وأن ابن عنبه عاد واعتذر وأخير بضد ما أراد هذا الظالم لنفسه ولأهل نخلته ومشربه !!

فابن عنبه قال بعد ذلك : (والأيام يذلك المطلب قاطل ، وتحول دون ما أحاول ، حتى يَعدَّ ذلك الفن عهدي ، ولم يبق منه غير آثاره عندي) .

فأنت ترى هنا أن ابن عنبه رحمه الله اعتذر لنفسه عما نمنى أن يصنف فيه !! وهذا المدلس لم يذكر لإخوانه !! المطالعين المطلعين !! هذه العبارة ، وقد علم أنه لو ذكرها أو أطلع عليها مطالعوه ومنازلوه لضحكوا من سخافة عقله وأصل استدلاله !!

فقد برز النصوص ودلس في المعلومات وقائده في ذلك دغل الحقد والحسد !! نسأل الله تعالى السلامة !!

ومما يؤكد هذا أن ابن عنبه أسهب في تفصيل ذكر الأشراف الذين كانوا بناحيته وفي الجهات التي وصلته منها أخبارهم كالعراق وفارس وخراسان وطرفاً من الحجازيين أما من لم تصله أخبارهم وأحوالهم كمن سكن المغرب مثلاً أو حضرموت أو غيرها فإنه ليس بهم عليم ويدل على ذلك قوله رحمه الله في كتابه ص (١٤٠) أثناء كلامه عن الأدارسة بالمغرب :

(وبنو إدريس كثيرون ، وهم في نسب القطع (أي مقطوع بصحة نسبهم) يحتاج مَنْ تعزى إليهم إلى زيادة وضوح في حجتهم لبعدهم عنا ، وعدم وقوفنا على أحوالهم) .

فهو يصرح بأن أحوالهم معروفة عنده وأما الأفراد المنتسبون إليهم في بلده وعصره فلا يعرف آباءهم الأقربين ولذلك يحتاج منهم إلى تثبيت ، وهذا التثبيت لا يحتاجونه في بلادهم التي علم فيها آباؤهم وأحوالهم وصغيرهم وكبيرهم !!

ومن المعروف عند النسابين أن قول بعضهم : (أردت التبع والتقصي) لا يقتضي أن يذكر جميع الأفراد المنتسبين وإنما يذكر ما علا من الآباء والأجداد وهم الأصول ، فمثلاً لم يذكر ابن عنبه الجوطيين الأدارسة المغريين وهم أبناء يحيى الجوطي بن القاسم بن إدريس ابن إدريس ، واكتفى بذكر جدهم

القاسم بن إدريس بن إدريس وابنه الآخر محمد فقط ، فلا يدل ذلك بوجه من الوجوه على بطلان ما أجمع عليه نسابو المغرب من ثبوت النسب الجوطي وتواتره !!

وكذلك لم يُعَرَّج ابن عنبه على أشرف سجلماسة وهم أبناء محمد النفس الزكية بن عبد الله الكامل ، مع توثيق علماء النسب نسبهم وَعَدَّه من الأنساب المتواترة .

بل لم يذكر ابن عنبه الإمام محمد بن إدريس بن إدريس ثالث الخلفاء الأدارسة بالغرب ولا عَرَّج على ذكر أبنائه مع كون نسبهم معدوداً مما تواتر من أنساب آل البيت ، وكذا كثير غيرهم مما هو معروف ومشهور !!

ولم يذكر أيضاً ابن عنبه أحمد بن إدريس بن جعفر الزكي بن علي بن محمد الجواد الذي من أبنائه بعض أئمة اليمن ، ومنهم الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة !!

ولم يقل بنفي أنساب هؤلاء جميعهم وغيرهم ممن لم يذكرهم عاقل قط !! هذا مع اعتذار ابن عنبه عن نفسه بالجملة التي حذفها هذا المومى إليه وذكرناها وهي قوله رحمه الله : (والأيام بذلك المطلب تماطل ، وتحول دون ما أحاول ، حتى بعد ذلك الفن عهدي ، ولم يبق منه إلا آثاره عندي) !!

ابن عنبه ذكر نسب آل باعلوي وله رسالة خاصة في أصول نسبهم وشجرتهم والمتمسلف يكذب عليه

ثم قال المتمسلف المسكين :

[وقد ذكر — أي ابن عنبه — ص ٢٣٥ تحت عنوان : وأما محمد بن علي العريضي فيكنى أبا عبد الله . قلت : وهو من أجداد النسب المزعوم لبني علوي ، وقد فصل ابن عنبه أبناءه والبيوت المتبنقة عنه ، ولم يذكر قط النسب الذي يذكره بنو علوي ، مستنداً إليه ومعلقاً عليه ، فلينظر هناك ففيه البيان لمن له عينان] .

وأقول : لقد كذب هذا المتمسلف على ابن عنبه ، وهو غير مستغرب منه ومن أمثاله من المتمسلفين !! لأن ابن عنبه ذكر ص (٢١٧) من النسخة المخطوطة التي بين أيدينا السيد الإمام أحمد المهاجر المنتقل إلى حضرموت وذكر من أحفاده النفاط ، وأحمد بن عيسى هو أحد أجداد السادة الباعلويين المذكورين في عمود النسب وهو أحد أحفاد محمد بن علي العريضي فيكون ابن عنبه في هذا الموضع من « عمدة الطالب » ذكر هذا القسم من عمود النسب وهو : (أحمد بن أبي محمد الحسن بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد المهاجر بن عيسى بن محمد بن علي العريضي بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب) ثم إن ابن عنبه لم يحصرهم البتة وإنما ذكر بعض الأعلام من أعقاب سيدنا محمد بن علي العريضي رضي الله عنه لأنه قال هنالك : (وأما محمد بن علي العريضي ويكنى أبا عبد الله وفي ولده العدد وهم متفرقون في البلاد) ثم جعل يعد من يعرف منهم فقال عند ذكر المهاجر : (ومنهم ومنهم ومنهم أحمد ... ابن أبي محمد الحسن الدلال بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد - وهو المهاجر - ابن عيسى الأكبر ، كان يتجر بالنفط) .

فليتأمل المطالعون المطلعون غش وتدليس هذا المتمسلف !!
ثم هب أن ابن عنبه لم يذكرهم جداً !! فلا ضير في ذلك لأننا ذكرنا أن ابن عنبه لم يذكر أناساً آخرين من آل البيت النبوي الشريف واعتذر رحمه الله تعالى قائلاً : (لبعدهم عنا وعدم وقوفنا على أحوالهم) .

على أن الواقع لمن كانت له عينان ولم يكن قد أعمى الله بصيرته هو أن ابن عنبه قال عند ذكر

محمد بن علي العريضي :

(وأما محمد بن علي العريضي فيكنّى أبا عبد الله ، وفي ولده العدد ، وهم متفرقون في البلاد ، وهم بالمدينة الشريفة) فذكر من كان بها منهم ، وأما من كان بحضرموت منهم فلم يذكره في كتابه ذلك ، وقد ذكرهم فيما بعد في مصنف خاص مستقل جهله هذا المتطاول بلا علم !!

وإن من تحقيق قوله تعالى ﴿ ولا يحق المكر السيء إلا بأهله ﴾ ولما كان المتسلفون وأصولهم الخبيثة من أعظم فرق أهل المكر السيء !! أبطل الله هؤلاء الأوغاد مكرهم من كل جهة ، وذلك لأن ابن عنبه صنف فيما بعد رسالة خاصة في أصول السادة آل باعلوي وهي بعنوان (رسالة في أصول شجرة السادة آل أبي علوي) وهي مخطوطة في مكتبة الحسيني بتريم . فلينظر من كانت له عينان ومن يتكلم بالجهل والهديان كتاب « الأعلام » للزركلي المتسلف في ترجمة ابن عنبه المجلد الأول صحيفة (١٧٧) .

ثم أعلم أيضاً أن ابن عنبه ذكر الإمام السيد عبدالرحمن السقاف رضي الله عنه وعمود نسبه في العمدة الكبرى وهو المسمى « بحر الأنساب » (فلينظر هناك فإن فيه البيان لمن كانت له عينان) (!!!!!)

ولزيادة المعلومات نقول : لقد ولد ابن عنبه سنة (٧٤٨ هـ) وفرغ من تصنيف كتابه « عمدة الطالب » سنة (٧٧٣ هـ) كما هو مدون في نهاية بعض مخطوطات الكتاب التي بخطه رحمه الله تعالى أي أن عمر المؤلف كان (٢٥) سنة هجرية وبعد هذه السنة بـ (٥٥) سنة توفي فإنه رحمه الله توفي سنة (٨٢٨ هـ) .

وبذلك يُعرف أن تصنيفه لكتاب « عمدة الطالب » كان أول حياته ثم ازداد اطلاعه ومعرفته بأصحاب الأنساب الشريفة حتى استدرك في ذلك فصنف رسالة خاصة في إثبات أصول بعضهم ولقبهم بالسادة وهم آل باعلوي ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

غباء المتسلف الطاعن

على أن هناك ثم نقاطاً سنذكرها في هذا الرد إن شاء الله تعالى منها : أن هذا المسكين زعم كاذباً أن ابن عتبة لم يذكر أصول نسب السادة آل باعلوي الذين منهم السقاف ثم اتخذ كتاب ابن عتبة قرآناً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه !! فلو فرضنا أن ابن عتبة لم يذكرهم ولم يصنف مصنفًا خاصاً بهم وبأصول شجرتهم فإن ذلك ليس بضارهم من شيء لأن كتاب ابن عتبة ذاك ليس قرآنًا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولأن غير ابن عتبة كثير ممن كان قبله ونقل ابن عتبة من كتبهم وعول عليها ذكرهم !! فليعلم ذلك !!

ومما يجب أن نبينه في هذا الرد حكم الطاعن في النسب الشريف وأنه يقام عليه حد القذف شرعاً !! وكذا حكم الطاعن في أنساب الناس في الإسلام مما سيجر العار والشنار على هذا المتسلف الكنود وأرباب نخلته وموئله !!

ثم قال المتطاول :

[وقد قدمت إليك أن ابن عتبة قصد الاستيعاب وتمييز الخطأ عن الصواب ، ولم يذكر لمحمد بن علي العريضي النسل الذي ذكره أبناء علوي البتة] .

وأقول له : وقد قدمنا إليك أنه ذكره وأنه لم يستوعب بالدليل الوافي في كتابه ذاك جميع فروع الآل وأنه صنف في نسب السادة آل باعلوي خاصة وأنه ذكر سيدنا أحمد المهاجر ابن عيسى الأكبر ابن محمد بن علي العريضي وهو جد آل باعلوي رضي الله تعالى عنهم ص (٢١٧) من مخطوطة كتاب « عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب » .

ثم قال المومي إليه :

[ولا يقال هنا : إن عدم علمه لا يدل على العلم بالعدم أو عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ، لأن الدعوى إذا لم يعرفها أهل الفن فهذا دلالة على أنها ليست موجودة ، لأن الطريق في إثبات هذه الأنساب هم العلماء أنفسهم وأهل الفن أنفسهم ، فما لم يجدوه فهو غير موجود خصوصاً أن ابن أبي عتبة من مؤلفي القرن التاسع الهجري زمن انتشار النسب الباعلوي] .

وأقول : إن هذه العبارات الآن لا قيمة لها بعد ثبوت ذكر ابن عتبة للسادة آل باعلوي ، على أنه يجب أن نقول لك بل يقال هنا وغير هنا : إن عدم علمه (لو فرض) لا يدل على العلم بالعدم أو عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ، لأنه وقع كثيراً أن يجهل بعض أهل الفن شيئاً في فنهم وعلى ذلك أمثلة كثيرة أورد بعضها في الرد على الوجه الثاني !! وأذكر لهذا الطاعن المبطل هنا أن شيخه

المتناقض !! المتحابط !! جهل أشياء كثيرة من بديهيات علم الحديث الذي يدعيه منها جهله برجال الصحيحين فلم يضرهم من شيء ومنها غير ذلك وقد بينت بعضها وطرفاً يسيراً منها في « تناقضاته الواضحات » فانظر بعضها في المواضع التالية من التناقضات : (٢٠/١ - ٢٣ و ١٨٥ و ١٩٥) و (٩٨/٢ و ١٠٠ و ١١٦) وغيرها كثير وكثير جداً .

وسيمر إن شاء الله تعالى في دحض وجهه الثاني بيان أن هناك شخصيات كبيرة جهلها بعض أهل الفن وعرفها الباقر فلم يضرها شيئاً ، فلنؤخر ذكرها إلى هنالك ، كما سيمر بإذن الله تعالى أن أشخاصاً أكثر قبل ابن عتبة وبعده من المؤرخين والعلماء والنسابين ترجعوا لشخصيات عديدة من آل باعلوي الذين منهم السقاف وذكروا أنسابهم بتمامها على ما يذكرها السادة الباعلويون !! وستأتي إن شاء الله تعالى مرغمة أنف هذا المتمسلف وطائفته !!

وبذلك نكون قد صفعناه على وجهه الأول الذي حاول فيه أن يبطل فرعاً من النسب النبوي الشريف وأزهقنا فيه كلامه والحمد لله تعالى !!

الرد على الوجه الثاني من أوجه المبطل الطعّان

ثم زعم هذا المتمسلف في رسالته المتهاوية !! أن أحد ملوك اليمن له رسالة في أنساب الأشراف في اليمن ولم يذكر منهم السادة الباعلويين !! وقد وقع المذكور أثناء استدلاله في الكذب والتدليس على عادة أرباب هذه النحلة ، وهذا أهم ما ذكره في احتجاجه البارد ، قال أبعده الله تعالى :
[الوجه الثاني : وعلى فرض أن ابن عتبة فاته أن يعرف أشراف حضرموت المزعومين ، فإن العلامة البارع ملك اليمن — وأعني باليمن هنا : صنعاء وحضرموت وظفار ، ومن ضمنها مرباط بلسد الباعلوي (بني علوي) — ذكر في كتابه « طريقة الأصحاب في معرفة الأنساب » تفصيلاً وتحصيلاً لأشراف اليمن جميعهم ، فقال : ص (١١٣) : « تقتضي نسب الأشراف كافة بالحجاز والمشرق وما بينهما من أعمال اليمن . اهـ »

وهذا الملك هو عمر بن رسول متوفى سنة ٦٩٦ هـ وهذا التاريخ كان فيه أبناء محمد مرباط وأحفاده منتشرين انتشاراً يمنع الجهل بهم لو كانوا أشرفاً ، وخاصة على ملك علامة هم تحت حكمه موصوفاً بالبراعة والعلوم] .

أقول قبل أن أجب على تفاصيل فقرته هذه الخاوية أنواعاً من الأغلاط والمغالطات ملخصاً

دحض كلامه الباطل في هذا الوجه :

أولاً : لقد اشترط الملك الأشرف في أول كتابه « طرفة الأصحاب » شرطاً فيمن سيذكرهم في كتابه حذفه هذا المتسلف ولم يذكره لبتيم له مأربه ولو بطمس الحقائق !! ويأبى الله تعالى !!

فالملك الأشرف ذكر في أول كتابه أنه سيذكر نسب الأشراف الذين اشتهروا بخدمة الدولة الرسولية كما سيأتي إن شاء الله تعالى نقل كلامه موثقاً ، وبالتالي لم يذكر من عداهم !! فهو مثلاً لم يذكر السادة الأشراف الحسينيين أمراء المدينة المنورة (مع كون المدينة في الحجاز) ونسبهم من الأنساب الثابتة المقطوع بها ، وقد ذكر بعض أعلام هؤلاء السادة وعمود نسبهم أئمة أهل العلم ومنهم الحافظ ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، وذكر منهم أمير المدينة المنورة (على ساكنها أفضل الصلاة والسلام) في زمن الملك الأشرف وهو الشريف عز الدين جماز الحسيني أنظر الدرر الكامنة (٥٣٨/١) .

وكل ذلك مما لا يعلمه هذا المتسلف الطعان ولم يسمع به من قبل ولم تره عيناه حتى في المنام !!

لكن قَدَمَهُ أصحابه كبش فداء فزلت قدمه وذهبت آماله واعتداءاتـــــه أدراج الرياح !!

ثانياً : ولو فرضنا أن ذلك الملك الرسولي لم يشترط ذلك الشرط ولم يذكرهم فإن غيره من ملوك آل رسول ومن العلماء المؤرخين في زمن ابن رسول وقبلة وبعده قد ذكرهم كما سيأتي أيضاً إن شاء الله تعالى .

ثالثاً : ثم إن السادة آل باعلوي رفع الله تعالى في الدارين مقامهم كانوا في دولة آل راشد المعادية لدولة آل رسول فكيف والأمر هكذا سيذكرهم !!!!!

وبذلك ينتسف ويسقط الاحتجاج الثاني من أوجه هذا المتسلف الطعان ويذهب أدراج الرياح !!! على أن هناك ثمت أمور أخرى داحضة لوجهه هذا ستمر في تفصيل نقد عباراته وتزييفها فليعد القارئ الكريم إلى قراءة فقرته التي أوردناها في صدر الكلام على هذا الوجه (الثاني) لنقول له بعد ذلك :

حوى كلامه هذا بالشكل الموهم الذي عرضه سلسلة من المغالطات والأخطاء أذكرها في النقاط التالية :

١- قوله (وهذا الملك هو عمر بن رسول متوفى سنة ٦٩٦هـ) جهل بالغ !! وذلك لأن الملك عمر بن رسول توفي سنة ٦٤٨هـ وليس كما ذكر هذا المدلس ، انظر « سير أعلام النبلاء » (٢٣٨/٢٣) : حيث قال في ترجمة ابن رواج :

(توفي سنة ثمان وأربعين وست مائة بالثغر . وفيها توفي صاحب اليمن نور الدين

عمر بن رسول التركماني قُتِلَ) انتهى . وبعضهم يقول سنة (٦٤٧هـ) .

فتأمل !! وانظر « العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية » (٨١/١) .

٢- وأما مصنف كُتِبَ « طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب » فهو حفيده عمر بن يوسف بن عمر الخ التركماني . انظر ص (٣٢) من مقدمة طرفة الأصحاب .

٣- وأما قوله بأن مرباط بلد الباعلوي ، فجهل بالغ أيضاً استنتجه من اسم محمد صاحب مرباط الذي في سلسلة النسب الشريف !! إذ أن بلد السادة الباعلويين هي تريم وما حولها كبيت جبير وعينات وسمل كما يعرف ذلك جميع الناس إلا هذا المتسلف الطعمــــان !! وأما قولهم محمد صاحب مرباط : أي أحد الأشراف الباعلويين من أهل تريم الذي مات في مرباط فدفن بها . ومرباط بلدة في سلطنة عُمان بقرب صلالة .

٤- أما الخيانة العلمية في الموضوع : فهو أن كتاب « طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب » هذا كتاب صغير جداً لرجل غساني تركماني لا يجوز أن يتخذ أصلاً يعتمد عليه في معرفة الأنساب ونفيها أو قرآناً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لأمر كثيرة ستأتي إن شاء الله تعالى !! ثم تترك مئات إن لم نقل آلاف الكتب التي صنّفها المختصون النسابون والعلماء المعروفون من العرب ومن اليمنيين خاصة وغيرهم في ضبط الأنساب وتحقيقها ، لا سيما وصاحب الكتاب صرح في مقدمة كتابه أنه لم يذكر فيه نسب جميع أهل البيت وإنما ذكر نسب من خدم الدولة الرسولية من الأشراف فقط كما سنقل كلامه إن شاء الله تعالى بعد قليل ، أضف إلى ذلك أسباب سياسية سوف نتعرض لطرف منها بإذنه سبحانه !! ولا ندري هل صنّف المؤلف كتابه قبل سيطرته على ظفار ومعظم حضرموت أم بعد ذلك !! وهذا وحده موجب للطعن بالاستدلال بكتابه !! مع التنبيه إلى أن مدة ملكه كانت دون الستين [انظر مقدمة « طرفة الأصحاب » ص ٣٨] .

لا سيما وقد لاحقت الدول الماضية التي ناصبت العزة الطاهرة العداوة وخشيت منهم ومن ميل الناس إليهم جماعات من آل البيت وأتباعهم ومناصريهم أو من يقول برأيهم مما أدى ذلك إلى تخفيهم عن الأنظار أو ذهابهم وهجرتهم إلى بلدان وأقطار بعيدة عن أنظار أصحاب تلك الدول ، وعلى ذلك أمثلة كثيرة سأذكرها إن شاء الله تعالى في مصنف خاص يتعلّق بهذا الموضوع !! ولا أخلي هنا المقام من ضرب مثالين الأول لرجل من آل البيت والثاني لمناصر لهم فأقول وبالله تعالى التوفيق :

(١) الإمام السيد الكبير محمد النفس الزكية ابن عبدالله بن حسن بن الحسن الهاشمي الحسيني رضي الله عنهم وأرضاهم ، قال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » (٢٢٥/٩) :

« قلت : وذكره ابن سعد في الطبقة الخامسة وقال كان قليل الحديث ، وكان يلزم البادية ويجب

قلت : قوله (كان قليل الحديث) من مصادحه ، لأن مذهبه كان مذهب آل البيت وهو الخروج على الطغاة والبغاة بالسيف ، فكان مطلوباً للمنصور ولذلك لزم البادية متخفياً وكان أثر ذلك قلة روايته للحديث مع كونه بحراً ممتلئاً علماً . وانظر كيف كان رياح المرّي عامل المنصور على المدينة يتتبع أهمل بيت النفس الزكية وماذا يفعل بهم في « سير أعلام النبلاء » (٢١٢/٦) واعتبر !!

٢) الإمام الحافظ الحسن بن صالح بن صالح بن حي الهمداني الثوري . وهو من رجال البخاري في الأدب ومسلم والأربعة . إمام ثقة جليل ، كان متشيعاً لآل البيت عليهم السلام ويرى السيف ، ولذا كانت عيون تلك الدولة تطلبه وهو يتخفى من هنا إلى هناك وكان يضطر أن لا يحضر الجمعة لأنه إن حضر أُلقي عليه القبض ، فطعن فيه بعضهم ممن لم يدرك هذا الأمر ومن كان يخاف من عيون الدولة فكانوا يرمونه بترك الجمعات وهي من محامده ، وسأفصل الكلام على ذلك في المصنّف الخاص المتعلّق بهذا الأمر . إقرأ ترجمته في « تهذيب التهذيب » (٢٤٨/٢-٢٥١) .

أما بالنسبة لآل باعلوي فأحد أفراد هذا النسب الشريف وهو ابن جديد كانت بينه وبين الملك المسعود الأيوبي (سيد ابن رسول) وحشة نفاه لأجلها إلى الهند ، ثم رجع ابن جديد إلى اليمن بعد ذلك عندما مات الملك المسعود ، هذا مع ملاحظة أن السادة الباعليين كانوا في دولة أو في حكم آل راشد المعادين للرسوليين ولم يكونوا ممن اشتهر بخدمتهم !!

فمن الظلم والإسفاف والجهل والحقّد البالغ إلى الذروة أن يأتي متطفل جهول !! كهذا لا يعرف كثيراً من الأمور الواقعية ولا الحقائق العلمية والسياسية في ذلك العصر فيقطع في نسب جماعة من آل البيت لا يعرفهم ولا هو في قطرهم ودائرته ومنزلتهم فيأتي بكُتَيْبٍ صغير فيقول : مَنْ لم يذكر في هذا الكتيب فلا يصحّ نسبه . ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾ !!

(تنبيه مهم) : إذا كان الملك الأشرف الذي زور هذا المتسلف شرطه في الكتاب لم يذكر في كتابه ذاك أحداً من ذرية السيد أحمد المهاجر ولا أحداً من السادة الباعليين فإن غيره من ملوكهم وهو الملك الأفضل العباس بن علي بن داود بن يوسف بن عمر بن علي بن رسول المتوفى سنة ٧٧٨هـ ذكر في كتابه « نزهة العيون في تاريخ طوائف القرون » و « العطايا السننية في المناقب اليمنية » جماعة منهم !! ومن ذكرهم من أصولهم السيد الشريف بصري بن عبد الله بن أحمد المهاجر !! فتأمل !!

تصريح صاحب طرفة الأصحاب بخلاف ما ادّعاه المتمسلف

لقد ذكر مصنف كتاب « طرفة الأصحاب » التركماني من هم الذين ذكر أنسابهم فقال في مقدمة كتابه المذكور :

(هذا مختصر في علم الأنساب ، يسهل حفظه على أولي الألباب ، محتو على أصول أنساب العرب ^(٣٠١) ، مقرب حفظها لأولي الطلب ، مضافاً إليه نسب النبي المختار ^(٣٠٢) ، مشفوعاً بصحابتيه الأبرار ، نبهتاً على أوصلهم به سبباً ، وأقربهم منه نسباً ، ثم تلوناه بالخلفاء من بني أمية وبني العباس ثم بني رسول ملوك اليمن ^(٣٠٣) ، ثم من شهر بخدمتهم من أكابر الأشراف في عصرنا والأعراب ، مما اطلعنا عليه وتلقيناه من الأصحاب ، مرتبين على قدر مناصبهم) اهـ .

فقول مصنف طرفة الأصحاب : (ثم من شهر بخدمتهم من أكابر الأشراف في عصرنا) فلا يدخل فيه السادة الأشراف الباعليون لأنهم ليسوا من شرط كتابه إذ لم يكونوا قد اشتغلوا بخدمة دولة آل رسول ، وذلك لأنهم كانوا في دولة آل راشد في حضرموت المعادين والمنازعين لآل رسول !! فكيف سيذكرهم وهم لا يدخلون في قاعدته !!؟ وقد ذكر الخرجسي في كتابه « العقود اللؤلؤية » ^(١/ ١٢١، ١٢٢، ١٨٣) الذي يحتج به هذا المتمسلف !! أن أهل حضرموت الذين كانوا في ولاية وحكم آل راشد كانوا في نزاع مع الدولة الرسولية ، وكذلك بني الجبوزي الذين كانوا حكاماً على مرباط التي سكنها محمد صاحب مرباط أحد أجداد السادة الباعليين . فتأمل !!

٥- وإيراد هذا المدلس في فقرته السابقة بشكل مبتور معتمى !! قول المصنف : (انقضى نسب الأشراف كافة بالحجاز والمشرق وما بينهما من أعمال اليمن) واحتجاجه بظاهر كلامه من أبطل الباطل وذلك لأمر عديدة أذكر بعضها :

(٣٠١) وهل يعول على كلام تركماني في أنساب العرب ومعرفة بطونهم وشعبهم !!!؟

(٣٠٢) أي عمود نسب سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي : هو محمد صلى الله عليه وآله وسلم بن عبد الله بن عبد المطلب ... الى آخر نسبه الشريف صلى الله عليه وآله وسلم .

(٣٠٣) وهل لما يجب تعلمه وحفظه على أولي الألباب حفظ نسب ملوك بني أمية ، ثم نسب بني رسول التركمانيين !!!؟ علماً بأن المصنف المذكور كان ثالث ملوك بني رسول التركمانيين لأن مؤسس ملكهم هو جده الذي تقدم ذكر سنة وفاته !!

أولاً : إنَّ هذا المتسلف !! قال في الوجه الرابع من أوجهه الباطلة ص (٦) : [فمن المعلوم أنَّ الشريف الحسين بن علي أمير مكة هاشميٌّ ثابتٌ نسبه إلى الحسن بن علي ابن أبي طالب بالتواتر والقطع ^(٣٠٤)] .

فالآن إما أن يقول بأنَّ كلام ابن رسول الذي ينازع الأئمة وآل البيت مجازفة وكذب بحيث لأنَّ الواقع ينافي ما قاله ، أو أنه يعود فيصدق ابن رسول التركماني وينفي نسب الشريف مكة رحمه الله تعالى !! مع علمنا بما أورده صاحب « طرفة الأصحاب » ص (٩٢-١١٣) .

ثانياً : إن ابن رسول وأباه التركمانيين أكبر من نازع آل البيت في موطنهم الأصلي الحجاز واليمن [انظر مثلاً « العقود اللؤلؤية » (٧٩/١)] ، وخاصة أن الرسوليين التركمانيين كانوا ينازعون الأئمة الزيديين الهاشميين في اليمن ومحاولون إخمادهم والطعن في انتسابهم بعد أن خرجوا على الأيوبيين وانتقوا عنهم ونازعوهم في المُلْك !! وذلك أن عمر بن علي بن رسول (واسمه محمد) التركماني مؤسس الدولة الرسولية كان قد ولد بمصر واتصل ببني أيوب ولما دخل الأيوبيون اليمن كان عُمرُ هذا مع أحد ملوكهم وهو المسعود وكان المسعود قد قُتل عُمرُ أعمالاً كثيرةً ، ولما توجه إلى مصر جعله نائباً عنه في اليمن ، ثم سار المسعود إلى مكة وتوفي فيها سنة (٦٢٦هـ) مسموماً بمؤامرة دبرها عمر الرسولي فاستولى الرسولي على اليمن وأظهر النيابة عن الأيوبيين كذباً ، إلى أن استطاع أن يُعِدَّ جيشاً ضخماً حارب فيه الأيوبيين وعساكرهم واستقلَّ بالملك ، ثم جهَّز حملة إلى الحجاز فاستولى على مكة وما حولها وتم له ملك ما بين مكة وحضرموت ، ولم تكن نواحي مكة جميعها ولا جميع نواحي حضرموت تحت ملك الرسوليين وكانوا تارة يغلبون خصومه في تلك النواحي وتارة يغلبونهم . أنظر أعلام الزركلي (٥٦/٥) والعقود اللؤلؤية (٤٣/١-٨٨) ومقدمة « طرفة الأصحاب » . وغير ذلك .

فهذا هو السبب السياسي في مسألة إعراض ابن رسول التركماني عن ذكر جماعة من السادة الأشراف في اليمن والحجاز وخاصة الحسينيين وقوله (انقضى نسب الأشراف كافة باليمن والحجاز) !! وخاصةً بالشكل الذي أورده المتسلف فإنه كلام موهم وغير صحيح قطعاً !! لأنه باطل بداهة ومخالف للواقع ولقول الخزرجي صاحب « العقود اللؤلؤية » الذي احتج به المتسلف !! كما سيأتي ، كما أنه مخالف لقول أهل العلم والنسابين ممن هم فني زمنه وقبله وبعده !! ثم قال المتسلف بعد ذلك :

(٣٠٤) إما قال هذا الكلام نفاقاً كما هو معلوم للقاصي والداني !! لأنَّ المذكور مقيم في دولتهم ومملكتهم !!

[قال صاحب « العقود اللؤلؤية في الدولة الرسولية » (ص ٢١٣-٢١٦/ج ١) : ولما فتح السلطان رحمه الله مدينة ظفار كما ذكرنا سنة ٦٧٨هـ وقُتل سالم بن إدريس ارتعدت الأقطار القصية هيبة للسلطان ، ولما افتتحت ظفار كما ذكرنا انقادت حضرموت ، والسلطان هنا هو والد الملك الأشرف ، والمقصود أن الدولة الرسولية حكمت اليمن جميعه بما فيه حضرموت وظفار من بداية القرن السابع وهذا معروف لمن طالع « العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية » حيث قاد اليمن عدة ملوك من آل رسول ، منهم مؤلف « طرفة الأصحاب » ، وهو يبين بياناً شافياً وهو ملك الأقاليم مطلع على ما فيها ، وهو عالم مشهود له بالبراعة ، يضاف إلى ذلك شهرة النسب الهاشمي شهرة يعرفها عوام الناس فضلاً عن الملوك من العلماء ، بل إن ابن رسول جزم أنه لا يوجد في اليمن كله شريف حسيني واحد] إلى آخر هرائه !!

وأقول : هذا كلام إنشائي فارغ لا يسمن ولا يغني من جوع بعد ما بيناه من بطلان ما حواه كلامه بالدليل والبرهان !! ونزيد هنا فنقول : بأن هذا المتمسلف أتى من حيث لا يحتسب حيث افترى على ابن رسول مصنف « طرفة الأصحاب » فصار طرفة بين الناس لأن ابن رسول لم ينف وجود الحسينيين في اليمن كما زعم هذا المدلس ولم يذكر في كتابه ما يزعمه هذا !! وإنما لم يذكرهم ولم يذكر غيرهم من الحسينيين لأنهم ليسوا على شرطه كما بين ذلك واضحاً في أول كتابه وتقدم نصه ! ثم قد أتى هذا أيضاً من وجه آخر وذلك أن الكتاب الذي اعتمد عليه وتظاهر بأنه ينقل عنه ويعرف ما فيه وهو « العقود اللؤلؤية في الدولة الرسولية » ترجم فيه لعدد من السادة الحسينيين في اليمن !! وهذا مما يؤكد كذب وتزوير وتدجيل وحقد هذا المتمسلف الناصبي !! ومن ذلك أن صاحب كتاب « العقود اللؤلؤية » الموفق الخزرجي المتوفى سنة ٨١٢هـ ذكر فيه عدداً من السادة الحسينيين [انظر مثلاً ١٤١/١ و ١٤٢ و ٢٥٨ و ٢٧٤ و ...] وإليك بعض ذلك :

(١) ذكر في الكتاب في حوادث سنة ٦٦٦هـ (٢٥٨/١) ما نصه :

(وفي هذه السنة توفي السيد الأجل الفاضل يحيى بن محمد بن أحمد بن علي بن سراج بن الحسن السراجي ، نسبة إلى جده سراج ، أحد الأشراف الحسينيين ، وكان إماماً كبيراً في مذهب الزيدية ، وعليه عكفوا مدة حتى ادعى الإمامة ، ونزل مع قوم يقال لهم بنو فاهم ، وأطبق على إجابته خلق كثير من الناس ،) .

وهذه السنة كانت في أثناء حياة ابن رسول وبذلك تبين جلياً العامل السياسي الذي جعل ابن رسول لا يذكر كثيراً من الأشراف وآل البيت النبوي !! وجعل هذا المتمسلف يكذب عليه وهو لا يدري حقيقة الواقع السياسي في ذلك الزمان فينفي على لسانه كذباً وزوراً وجود الأشراف الحسينيين !!

(٢) وذكر صاحب « العقود اللؤلؤية » (٢٢٣/١) : أن من حوادث سنة ٦٩٠ هـ :
(وفيها توفي الشيخ أبو الحسن علي بن عمر المعروف بالأهمل ، وكان كبير القدر ، شهير
الذكر ، يقال : إن جده محمد قدم من العراق إلى اليمن على قدم التصوف ، وهو شريف حسني ، فسكن
أجواف السوداء من وادي سهام وأولد هناك) .

قلت : وهذا أيضاً في حياة ابن رسول صاحب « طرفة الأصحاب » .

فتأمل !! وهذا غيظ من فيض !!

وهناك من أئمة العلماء والنسابين من ترجم للحسينيين وللسادة الباعلوين قبل وبعد وفي زمن
الرسولين وسندكرمهم في جواب الوجه الثالث الآتي إن شاء الله تعالى !! ومنهم الإمام العلامة بهاء الدين
السكسكي الجندي مؤرخ اليمن في وقته (٣٠٥) المتوفى سنة ٧٣٣ هـ وهو ممن عاصر ابن رسول له كتاب
« السلوك في طبقات العلماء والملوك » ترجم فيه لإحدى عشرة شخصية من آل باعلوي رضي الله تعالى
عنهم وأعلى مقامهم . وبذلك يتم هدم الوجه الأول والثاني من طعن الهماز اللماز ولله تعالى الحمد
والمنة !!

ومما يجب أن يُعلم هنا أن هناك من أهل العلم في الفن الواحد مَنْ وَصَفَ
بالجهالة شخصيات كبيرة مشهورة إما جهلاً بحقيقتها ووجودها أو حقداً وحسداً
لها !! فهذا ابن حزم الظاهري الذي وصفه الحافظ الذهبي والحافظ السخاوي بأنه ممن يرجع إليه في الجرح

(٣٠٥) والإمام الجندي هذا رحمه الله تعالى هو : (بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن يعقوب الجندي من ثقات
مؤرخي اليمن) كما في إعلام الزركلي (١٥١/٧) ، وقد ذكره الحافظ السخاوي في كتابه « الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ
التاريخ » ص (٢٨٧) من طبعة دار الكتب العلمية عاداً إياه ممن يرجع إلى قوله في التاريخ ومعرفة الرجال ، ومن كتب
الإمام الجندي هذا ينقل الحافظ ابن حجر العسقلاني وعليه يعتمد في النقل ، أنظر « الدرر الكامنة » (٤٧٦/٣) للحافظ ابن
حجر في ترجمة العرشاني .

وعلى الإمام الجندي هذا اعتماد ومعوّل العلامة الخزرجي صاحب كتاب « العقود اللؤلؤية » والبرهان عليه أنه ينقل عنه
كثيراً في كتابه وإليك بعض المواضع في المجلد الأول من « العقود اللؤلؤية » التي ينقل فيها عنه : (١١٧ ، ١٢٠ ،
٢٠٢ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠٤ ، ١٩٩ ، ١٩٨ ، ١٩٣ ، ١٩١ ، ١٩٠ ، ١٧٩ ، ١٧٧ ، ١٥٧ ، ١٥٤ ، ١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٣٢ ، ١٣٢ ، ١٢٧
١٥ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٧٠ ، ٢٨٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ،) الخ !!

والتعديل^(٣٠٦) يقول عن الإمام الترمذي بأنه مجهول !!! وإليك ذلك :

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « تهذيب التهذيب » (٣٤٤/٩ فكر) في ترجمة الإمام الترمذي رحمه الله تعالى :

(وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع ، فقال في كتاب الفرائض من الاتصال : « محمد بن عيسى بن سورة مجهول » ولا يقول قائل لعله ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه ، فإنّ هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبي القاسم البغوي وإسماعيل بن محمد الصفار وأبي العباس الأصم وغيرهم) اهـ .

وهذا ابن أبي حاتم يصف الإمام البخاري صاحب الصحيح في كتابه « الجرح والتعديل » (١٩١/٧) بأنه « معروك » .

وهذا البخاري نفسه يورد في كتابه « الضعفاء الصغير » الصحابي الجليل هند ابن أبي هالة ابن السيدة خديجة الذي تربى في بيت سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم !! فهل يأخذ عاقل بقوله !!

وقد أنكروا على البخاري ذلك ومنهم أبو حاتم الرازي وابنه كما في « الجرح والتعديل » (١١٦/٩) .

فليعتبر بهذه النقول من كان يريد الحق وليعلم أنه ليس كل من قال مقالاً يؤخذ بقوله إذ لا بدّ من التحقيق والرجوع إلى الحق الصريح !! وأما هذا الطاعن فإنه لن يرجع إلى حق صريح ولا إلى قول صحيح بعد أن تشرب قلبه داء التمسلف والتوهم والتألن وحب المال وباع آخرته بدنيا فانية !! لأنّ داء التمسلف حقيقته الباطنة : الحقد والمكر السيء والبغضاء والغيبة والنميمة والكيد وحب التفوق والظهور واعتناق التشبيه والتجسيم والنصب وعداوة أهل البيت والصالحين من أمة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم !! وكل أحد يشهد أن هذا ديدنهم ودينهم !! نسأل الله السلامة والعافية !!

ومن هذا البيان والتفصيل يتبين بطلان ما أورده التمسلف المذكور ص (٥) من ورقاته في ختام وجهه الثالث الباطل ملخصاً احتجاجة بهذا الموضوع حيث قال :

« وما كتبه الملك الأشرف بن رسول وهو من علماء القرن السابع وملوكه في حصر الأشراف

(٣٠٦) أنظر رسالة « المتكلمون في الرجال » للحافظ المؤرخ السخاوي المطبوعة مع قاعدة في الجرح والتعديل للإمام السبكي بتحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة الطبعة الخامسة ١٤٠٤هـ ص (١١٠) ، وكذا رسالة « ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل » للحافظ الذهبي المطبوعة معها أيضاً ص (٢٠٠) ، وكذا كتاب « تذكرة الحفاظ » للحافظ الذهبي .

اليمنيين حصراً مفصلاً كما يُعلم من مطالعة كتابه طرفة الأصحاب فهو دليل قاطع لا يقبل الاعتراض لقوة القرائن والمقدمات التي تحف أخباره عن أشراف اليمن وعدم تعرضه لذكر بني علوي البتة ولا للأشراف الحسينيين أحفاد الحسين بن علي ، وتلخيص هذه الحجة وهو أن الأشراف بن رسول عالم بارع نسابة كما وصفه صاحب العقود اللؤلؤية ج ١/ ٢٨٤] !!!!

أقول : وتقدم إزهاق هذا الكلام الإنشائي المتهافت حيث أوردنا بعض الأمثلة في ذكر بعض السادة الحسينيين الذين أوردتهم صاحب نفس الكتاب الذي احتج به هذا المتمسلف « العقود اللؤلؤية » !! ثم ذكرنا قبل ذلك ما حذفه ولم يذكره هذا المتمسلف من شرط صاحب « طرفة الأصحاب » من ذكر من اشتهر بخدمة ملوك آل رسول من الأشراف فقط وليس مصيباً أيضاً في ذلك !! فقد كان أمير المدينة المنورة في زمنه الشريف عز الدين حجاز بن شبيحة الحسيني ، [أنظر « الدرر الكامنة » (٥٣٨/١) ومقدمة « طرفة الأصحاب » ص (٣٧)] !! إلى غير ذلك مما ذكرناه من البراهين والأدلة المبطللة لاحتجاجة الممجوج !!

وكل ذلك يثبت أن المقدمات والقرائن التي تحف أخباره ما هي إلا سراب بقيعة وخيالات فاسدة وسفسطة فارغة قامت في عقل هذا المتمسلف الألعبي النسابة !! الفاقد للأدوات التي تؤهله هو وساداته ومن وراءه للكلام والدخول في هذا المضمار !!
ثم قوله بعد ذلك :

[وثانياً هو ملك اليمن يُجبى إليه خراجه وحصونه وقلاعته تحت ملكه] !!!!

أقول : وتقدم أن هذا من حشو الكلام وأنه ليس بحجة وأن غيره ممن هو قبله وبعده حتى من آل رسول ذكر أنساباً أخرى لم يذكرها صاحب « طرفة الأصحاب » .
ثم قول هذا المتمسلف بعد ذلك :

[وثالثاً شهرة النسب الهاشمي للعلماء والعوام فضلاً عن الملوك الذين يتولون الناس ومقاديرهم ودواوينهم ثم لا يعرج لهم بذكر ولا خير وهم موجودون كما يزعمون قبل هذا التاريخ بعشرات السنين وهو زمان كاف للشهرة والمعرفة وليس النسب الهاشمي بسوءة فيسّر بل هو شرف يفتخر به ويساهي إذا كان صحيحاً] !!!

أقول : زعم الملك الأشرف صاحب « طرفة الأصحاب » أنه : (انقضى نسب الأشراف

بالحجاز والمشرق وما بينهما من أعمال اليمن ((!!!!)) ، والمدينة المنورة في الحجاز^(٣٠٧) وأمير المدينة في عهد الملك الأشرف الشريف الحسيني عز الدين أبو سند جماز ابن شيحة بن هاشم بن قاسم ذكر نسبه كاملاً الحافظ ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة (٥٣٨/١) !!

ولم يكن نسب السيد جماز سواة فيستر بل هو في غاية الصحة والشرف والعز والإمارة حتى أنه كان يتشفع لأمير مكة الشريف أبي نمي ، وكانت مدة إمارته بضعاً وخمسين سنة كما في الدرر الكامنة وقد علم ذلك القاضي والداني من الملوك والحجيج والعوام والمؤرخون وغيرهم !! ومع هذا لم يذكره ولم يعرج على نسبه الأشرف في « طرفة الأصحاب » !! لأنه لم يكن ممن اشتهر بخدمة آل رسول !! ومنه يتبين بطلان وفساد ما تخيله هذا المتسلف من أنه حجة قاطعة لا تقبل الاعتراض !! ثم قال المسكين المتسلف !! :

[ومن تأمل هذه السطور يتيقن بطلان النسب الباعلوي المذكور] !!!

وأقول له : بل من تأمل هذه السطور يتيقن أن المتسلف أتى بالكذب والزور !! ومن تأمل في الأسطر التي كتبناها نحقق أن أفكار سطور المتسلف باطلة !! وحجتها مهدورة عاطلة !! وأدرك أن كاتبها متسلف لا يدري ما يقول !! ولا له معرفة بالفروع ولا بالأصول !! والحجج التي بَيَّنْتُها في إفساد كلامه واضحة ناصعة كافية لمن ألقى السمع وهو شهيد ، والحمد لله رب العالمين !!

(٣٠٧) قال الإمام اللغوي المجد الفيروز آبادي في « القاموس المحيط » في مادة (حجه) : « والحجاز : مكة والمدينة والطائف ومخاليقها » فلينعلم بذلك المتسلفون !!

الرد على الوجه الثالث من أوجه هذا المتمسلف

ثم زاد هذا المدلس !! ضغثاً على إباله فأورد الوجه الثالث من وجوهه المزيفة فقال :
[الوجه الثالث : فليذكر أبناء علوي بعد هذا البيان من الذي نص من أئمة العلم المعاصرين لمحمد
مرباط وآبائه كما يذكرون سلسلتهم ، من نص من أئمة العلم على أنهم أشرف حسينيون ، والمقصود
بالعلماء هنا من عاصروا النسب من بدايته كعلماء القرن السادس والسابع والثامن] إلى آخر هرائه
الفارط !!

وأقول لهذا المتطاول وأهل نخلته وسادته : هناك كثير من الأئمة والعلماء والنسابين من
ذكروا هذه السلسلة الطاهرة والبضعة النبوية المشرفة ، وإليك بعضهم في القرون المذكورة وقبلها وبعدها
على الترتيب :

(١) الحافظ الخطيب البغدادي الشافعي المتوفى ٤٦٣هـ — حيث قال في كتابه « تاريخ
بغداد » (١٦٦/٢) :

(أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي قال نبأنا سهل بن أحمد
الدياجي قال : قال لنا أبو جعفر محمد بن جرير الطبري : كتب إلي أحمد بن عيسى العلوي من البلد :
ألا إن إخوان الثقات قليل فكسل وهل لي إلى ذاك القليل سييل
فكسل الناس تعرف غثهم من سمينهم فكسل عليه شاهد ودلي فكسل
قال أبو جعفر فأجبتة :

يسىء أميري الظن في جهد جاهد فكسل فهل لي بحسن الظن منه سييل
تأمل أميري ما ظننت وقلت فكسل فإن جميل الظن منك جميعيل .
وفي هذا أن جدنا السيد أحمد المهاجر ابن عيسى النقيب كان معروفاً ومشهوراً بأنه علوي وعالم
عند الخطيب البغدادي والطبري وأبو جعفر الطبري هو صاحب التفسير والتاريخ .

قال الأستاذ العلامة الشريف محمد ضياء الدين بن شهاب رضي الله عنه ورحمه وأثابه الجنة :
(ويكفي دليلاً على مكانة من يخاطبه ابن جرير بقوله (أميري) ويكرره ، ومن يعاتب ابن
جرير ، وإذا كان لكبر السن قدره واحترامه فالأمر هنا بالعكس ، فالطبري أسن من المهاجر ، يتذمر
المهاجر من فقد الأعوان الثقات معاتباً ، فيعتذر إليه ابن جرير وكانت صلته به قديمة واجتمع به في

٢) الإمام النسابة شيخ الشرف أبو الحسن محمد بن أبي جعفر العبيدي المتوفى عام ٤٣٥هـ — في كتابه « تهذيب الأنساب » حيث قال عند ذكر سيدنا محمد بن علي :

(وأحمد بن عيسى الأكبر من ولده أبو جعفر محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عيسى بن محمد ابن علي العريضي) والشرف العبيدي من أعمدة هذا الفن ، ومن يرجع إلى مؤلفاته النسابون ومنهم ابن عتبة الذي تظاهر المتمسلف المدلس بالرجوع إليه والتعويل عليه !!

٣) الإمام العلامة النسابة الحجة أبو الحسن نجم الدين علي بن أبي الغنائم محمد بن علي العمري البصري المتوفى سنة ٤٤٣هـ في كتابه « المجدي » و « المبسوط » .

٤) الإمام الفقيه البارع المؤرخ عمر بن علي بن سَمْرَةَ بن أبي الهيثم الجعدي الحميري المتوفى سنة ٥٨٦هـ في كتابه « طبقات فقهاء اليمن من أخبار ورؤساء وسادات اليمن » وقد طبع في القاهرة سنة ١٩٥٧م وفي بيروت سنة ١٩٨١م .

٥) الإمام العلامة أبو طالب إسماعيل بن الحسين الأزورقاني المولود عام ٥٧٢هـ والذي خرج من بلده مرو عام ٦١٦هـ في كتابه « غنية الطالب في أنساب بني طالب » وفي كتابه « بحر الأنساب فيما للبطين من الأعقاب » وقد ذكره الإمام الحافظ الزبيدي في كتابه الذي صنفه في نسب السادة الباعلوية وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى .

٦) الإمام الحافظ محمد بن أبي بكر بن عمر بن محمد عباد الذي عاش من سنة (٧١٢-٨٠١هـ) في كتابه « السلسل المذهب والمنهل الأحلي » .

٧) الإمام العلامة النسابة مؤرخ اليمن السكسكي الحنّدي المتوفى سنة ٧٣٣هـ في كتابه « السلوك في طبقات العلماء والملوك » حيث ترجم لأحد عشر رجلاً من السادة آل باعلوي أعلى الله مقامهم . وهو من معاصري مؤلف « طرفة الأصحاب » ، وقد قدّمنا أن الملك الأفضل الرسولي ترجم لبعضهم !! فتأمل !!

٨) العلامة النسابة ابن عتبة وقد تقدّم وعاش من سنة (٧٤٨-٨٢٨هـ) .

٩) الإمام النسابة ابن أبي الفتوح أبو فضيل محمد الكاظمي الذي كان حياً سنة ٨٥٩هـ في كتابه « النفحة العنبرية في أنساب خير البرية » حيث قال فيه :

(ومن ولد عيسى السيد أحمد المتنقل إلى حضرموت ومن ولده السيد أبي الجديد القادم إلى عدن في أيام مسعود بن طغتكين بن أيوب بن شادي سنة ٦١١هـ ، فتوحش المسعود منه لأمر ما ...) .

قلت : والمسعود الأيوبي هذا هو سلطان وسيد ابن رسول صاحب الدولة الرسولية ، ومنه

يتضح أنه بين سيد مؤسس الدولة الرسولية وبعض ذرية عيسى النقيب جد الباعلويين إحن ومحن وكان ابن رسول المؤسس والي المسعود الأيوبي على اليمن وعامله ونائبه ، فلا غرو أن لا يذكرهم صاحب « طرفة الأصحاب » فيها ، وهذا عامل سياسي بحث ، قلب الموازين في عقل هذا المتطاول الطاعن إذ لم يدر حقيقة الأمر فليعلم ذلك المطالعون المطلعون !!

(١٠) الإمام العلامة النسابة محمد سراج الدين المخزومي العراقي الذي كان سنة (٧٩٣-٨٨٥هـ) في كتابه « صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار » .

(١١) الإمام النسابة النقيب تاج الدين محمد بن أبي جعفر بن معية المتوفى سنة (٧٧٦هـ) في كتابه « نهاية الطالب في أنساب آل أبي طالب » . وما يلاحظ أن ابن عتبة — الذي يتظاهر هذا التمسلف الألمي !! بأنه مرجعه في بحثه — أخذ من هذه الكتب وسمى كتابه باسم قريب منها .

(١٢) الإمام المحدث النسابة حسين بن عبدالرحمن بن محمد بن علي الأهدل وكان سنة (٧٧٩-٨٥٥هـ) في كتابه « تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن » .

(١٣) الإمام الحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢هـ) وهو إمام حافظ مؤرخ ناقد وهو غير مقلد في هذا الأمر في كتابه « الضوء اللامع لأهل القرن التاسع » وفي كتابه « بغية الراوي بمن أخذ عن السخاوي » فقد ترجم فيهما لعدد من شخصيات السادة الكرام آل باعلوي ومن أولئك ————— في « الضوء اللامع » (المجلد الثالث / الجزء الخامس / ص ٥٩ ترجمة ٢٢٠) حيث قال :

(عبدالله بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن علوي بن محمد بن علوي بن عبيدالله بن أحمد بن عيسى بن محمد بن علي بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني الحضرمي ثم المكي نزيل الشبيكة منها ، ويُعرف بالشريف باعلوي) اهـ .

وقال في « الضوء اللامع » (١٦/٥/٣ ترجمة ٥٥) :
(عبدالله بن أبي بكر بن عبدالرحمن أبا علوي الشريف الحسيني عفيف الدين ، شيخ حضرموت وركنها) اهـ .

ومنهم أيضاً كما في « الضوء اللامع » (٩١/٦/٣ ترجمة ٣٠٠) :
(عمر بن عبدالرحمن بن محمد السراج أبو حفص بن الوجيه الحضرمي الترمسي الشافعي ، شريف علوي ، يعرف كأصله بباعلوي) اهـ .

١٤) وللحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) إقرار بتحقيق وثبوت نسب السادة آل باعلوي الكرام وهو بخط تلميذه الحافظ السخاوي .

١٥) العلامة المؤرخ أبي محمد عبدالرحمن بن محمد الخطيب الأنصاري الحضرمي المتوفى سنة ٨٥٥هـ له كتاب « الجوهر الشفاف في فضائل ومناقب السادة الأشراف » وجل تراجم الكتاب للسادة آل باعلوي أعلى الله مقامهم .

١٦) العلامة الفقيه ابن حجر الهيتمي شيخ الشافعية في وقته المتوفى ٩٧٤هـ فقد ترجم في معجمه للإمام أبي بكر العيدروس صاحب عدن رضي الله عنه فقال :

(وهي عن القطب أبي بكر بن عبدالله العيدروس بن أبي بكر بن عبدالرحمن السقاف بن محمد بن علوي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن علوي بن محمد بن علوي بن عبيد الله بن أحمد بن عيسى بن محمد بن علي العريضي) .

١٧) الإمام الحافظ المؤرخ النسابة اللغوي محمد مرتضى الزبيدي له رسالة خاصة في ذلك سماها « الروض الجلي في نسب بني علوي » .

١٨) العلامة ابن العماد الحنبلي ترجم لجماعة من السادة آل باعلوي في كتابه « شذرات الذهب في أخبار من ذهب » ففي المجلد الثامن صحيفة ٤٤٢ مثلاً قال :

(سراج الدين عمر بن عبدالله العيدروس ، الشريف الحسيب ، اليميني الشافعي ، الإمام العالم ، وكان عيدروسياً من الأب والأم ، تصدر بمكة المشرفة عام ٩٧٨هـ) .

١٩) العلامة النسابة المؤرخ الشيخ محمد المحيي بن فضل الله الدمشقي في كتابه « خلاصة الأثر » حيث ترجم لآل باعلوي تراجم كثيرة جداً وقال في ترجمة أحدهم (٧٤/١) بعد أن ذكر عمود نسبه ما نصه :

(وآل باعلوي منسوبون إلى علوي وعلوي هو ابن عبيدالله بن أحمد بن عيسى فإنه جددهم الأكبر الجامع ، ونسبهم مجمع عليه عند أهل التحقيق ، وقد اعتنى ببيانه جمع كثير من العلماء) إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى من البيان .

٢٠) الإمام الجبرتي صاحب التاريخ المشهور حيث ترجم لجماعة منهم ، وقال فيه (٣٧٣/١) مترجماً لأحد السادة الكرام آل باعلوي :

(وحيد دهره في المفاخر ، وفريد عصره في المآثر نخبة السلالة الهاشمية ، وطرارز العصابة المصطفوية ، السيد جعفر بن محمد البيتي السقاف باعلوي الحسيني) .

٢١) الإمام المحدث العلامة المؤرخ المتتبع الشريف السيد عبد الحفي الكتاني الحسني المغربي في كتابه

الفذ « فهرس الفهارس والأثبتات » فإنه ترجم فيه لكثير من السادة آل باعلوي ، ومن ذلك أنه قال في ترجمة أحدهم (٢/ ٧٩٢) :

[عمر بن عقيل : هو أبو حفص عمر بن عقيل بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن السيد عبدالرحمن آل عقيل الحسيني العلوي المكي الشافعي الشهير بالسقاف ، والسقاف لقب جده الأعلى : السيد عبد الرحمن من آل باعلوي . حلاه تلميذه الحافظ الزبيدي في « شرح ألفية السند » — « الإمام المحدث المسند شيخ الحديث في الحجاز نجم الدين ، ولد بمكة سنة ١١٠٢هـ وقال في المتن — أي الزبيدي — :

أُسْنَدُ مَنْ لَقِيَْتُ بِالْحِجَازِ حَقِيقَةً مَا فُهِتُ بِالْمِجَازِ »] انتهى .

فتأمل !!

وهناك كثير جداً من الأئمة والنسابين الذين ذكروا هذا النسب الطاهر الزكي وهو نسب مشهور متواتر مقطوع به يعرف ذلك كل مَنْ تَجَرَّدَ وَبَعُدَ عَنْ بَغْضِ النَّبِيِّ وآل بيته الأطهار وقد اقتضرت على هذا لئلا تطول الرسالة !! وفي هذا غناء لمن ألقى السمع وهو شهيد وتجرَّدَ مِنَ الْحَقْدِ وَالْمَكْرِ وَأَرَادَ الانصِياعَ لِلْحَقِّ وَتَرَكَ الْبَاطِلَ وَأَهْلَهُ !!

وبذلك ينهدم الوجه الثالث من أوجه هذا المتسلف !! والله المستعان وعليه التكلان !!

إبطال الوجه الرابع

من وجوه هذا المعاند

ثم أورد هذا المتطاول والخائض فيما لا يعرفه حديثاً زعم أنه يؤكد صحة ما ذهب إليه وليس كذلك لأنه تلاعب فيه فدلّس وزور !! وهذا نص كلامه :

[الوجه الرابع : ما رواه أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أسرع قبائل العرب فناءً قریش يوشك أن تمر المرأة بالنعل فتقول هذه نعل قرشي) وهو حديث صحيح وله شواهد . وهذا الحديث دلالة ظاهرة أن قریشاً ومنهم بنو هاشم قليلو العدد جداً ومن ينظر إلى أشرف حضرموت يجدهم ألوفاً مؤلفة !] .

وأقول في جوابه : هذا ليس بحديث بل هو من قول أبي هريرة كما سأل إن شاء الله تعالى وقول الصحابي ليس بحجة كما هو مقرر في علم الأصول ، ولو سلمنا جدلاً بكونه حديثاً صحيحاً فليس فيه دلالة على ما قال هذا الألعلي !! وذلك لأن هذا الكلام وقع من أبي هريرة عند رواية حديث في أشراط الساعة الكبرى فالمسألة بعد حدوث بعض علامات الساعة الكبرى كما هو صريح الحديث !! وإليكم ذلك من صحيح ابن حبان الذي روى هذا الحديث والأثر معه كاملاً لتعرفوا تدليس المتسلفين :

جاء في « صحيح ابن حبان » (٢٦٦/١٥) ما نصه : [ذكر الإخبار عن وصف الريح التي تبيء نقبض أرواح الناس في آخر الزمان] .

ثم روى بإسناده عن :

[أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا تقوم الساعة حتى تبعث ريح حمراء من قبل اليمن ، فيكفّ الله بها كل نفس تؤمن بالله واليوم الآخر ، وما ينكرها الناس من قلة من يموت فيها : مات شيخ من بني فلان وماتت عجوز من بني فلان ، ويسرى على كتاب الله فيرفع إلى السماء ، فلا يبقى في الأرض منه آية ، وتقيء الأرض أفلاذ كبدها من الذهب والفضة ، ولا ينتفع بها بعد ذلك اليوم ، يمر بها الرجل فيضربها برجله ، ويقول : في هذه كان يقتل من كان قبلنا ، وأصبحت اليوم لا ينتفع بها » قال أبو هريرة : وإن أول قبائل العرب فناءً قریش ، والذي نفسي بيده أوشك أن يمر الرجل على النعل وهي ملقاة في الكناسة فيأخذها بيده ، ثم يقول : كانت هذه من نعال قریش في الناس] اهـ .

قلت : فأنت ترى هنا بكل وضوح أن هذا الأمر يكون إبان قيام الساعة عند ظهور الأشرار

الكبرى عند من يثبتها .

والذي يؤكد ذلك : شواهد هذا الحديث أو الأثر ولم يذكرها المتسلف المدّلس !! ولو أنه ذكرها لانكشف مكره وتدليسه ولانكشف !! وإليك ذلك :

روى الإمام أحمد في « مسنده » (٧٤/٦) عن السيدة عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها :

« يا عائشة : إنَّ أوَّلَ مَنْ يهلك من الناس قومك ، قالت : قلت : جعلني الله فداءك أبني تيسم ؟ ! قال : لا ولكن هذا الحي من قريش تستحلهم المنايا وتنفس عنهم أوَّلَ الناس هلاكاً ، قلت : فما بقاء الناس بعدهم ؟ قال : هم صُلْبُ الناس فإذا هلكوا هلكك الناس » وفي رواية « دبی یاکل شداده ضعافه حتى تقوم عليهم الساعة » والدي الجناب التي لم تنبت أجنحتها .

فتبين بهذا جلياً أنَّ هذا الأمر إنما يكون عند ظهور الأشرار عند قيام الساعة !! ثم لو سلمنا جدلاً بصحة ما يقول هذا الجاهل المتسلف المسكين من كونهم ألوفاً مؤلفة لم يضرهم هذا ولم يقدح في نسبهم !! فلو كان عدد أهل البيت أمام عدد أهل الأرض اليوم عشرة ملايين أو عشرين مليوناً فهي نسبة صغيرة جداً أمام عدد سكان الأرض الذي يقارب ستة آلاف مليون إنسان !! مع أن عدد الآل أقل من ذلك كما هو معلوم !!

ثم ينبغي أن أذكر هنا رأيي في هذا الحديث وهو أنه غير صحيح وهو معارض بما هو أقوى منه وهو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصّى أمته كما ثبت في صحيح مسلم (١٨٧٣/٤ برقم ٢٤٠٨) والترمذي (٦٦٣/٥ برقم ٣٧٨٨) وغيرهما بقوله :

« إني تارك فيكم ثقلين ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي : كتاب الله ... وأهل بيتي وإنهما لن يتفرقا حتى يردا على الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما » .

وقد ذكرنا ذلك مفصلاً وما يتعلق به في كتابنا « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » ص (٦٥٣ - ٦٦٢) .

وأما قول هذا المتسلف !! :

[ومثال واحد للعاقل يكفي ، فمن المعلوم أن الشريف الحسين بن علي أمير مكة هاشمي ثابته^(٣٠٨)] إلى الحسن بن علي بن أبي طالب بالتواتر والقطع ، وقد أنجب أربعة أبناء ، زيد وفيصل

(٣٠٨) وكان نسب سيدنا الحسين بن علي رحمه الله تعالى يحتاج تحقيق ثبوته لهذا المنافق المتسلف !!!!

وعلي وعبدالله ، فأما فيصل وعلي فقد انقطع نسلهم ولا عقب لهم بعدما جرى لهم في بلاد العراق ما جرى ، وأما زيد فأنجب ابناً واحداً وهو رعد ، وعبدالله أنجب اثنين طلالاً ونايفاً ولو تتبعت لوجدت العاقلة وهي خمسة الأجداد نزولاً للشریف الحسين بن علي لا يعدون ثلاثين رجلاً إن لم يكن أقل وليست الألوف المؤلفة ، وهذا مصداق للحديث النبوي الصحيح فليتأمل أدعياء النسب الهاشمي وليعتبروا وليتفكروا] .

وأقول لهذا المدلس المتعسف : كيف تأتي بنسب إنسان كان قبل سبعين سنة تقريباً وتقيسه على نسب إنسان آخر كان قبل ١٢٠٠ سنة تقريباً وتريد أن تكون نتيجة أو مجموع عدد ذريتهما واحدة أيها المتحذلق !!!!!!

فلو كنت عادلاً منصفاً تريد الوصول للحق لقارنت بين نسب سيدنا الحسين بن علي وبين نسب السيد أحمد بن علوي السقاف رئيس ديوانه في مكة المكرمة بحكم أن كلا منهما من آل البيت وهما متعاصران رحمهم الله تعالى جميعاً !! فإنك لو فعلت لوجدت أن السيد أحمد السقاف أنجب ابنين وهما هاشماً وعلوياً ، فأما علوي فلا عقب له ، وأما هاشم فله ثلاثة أبناء : علي وعبدالله ومحمد ، فأما علي فأنجب ابنين وكل منهما أنجب ابناً واحداً ، وأما عبدالله فقد أنجب ابناً واحداً ، ومحمد أيضاً أنجب ابناً واحداً ، فلو نظرت في عاقلتهم على ما ترى لوجدتهم أيضاً لا يعدون ثلاثين رجلاً بل أقل من ذلك !! وبذلك يكون هراؤك وكلامك الفارغ قد ذهب أدراج الرياح !!

على أن عاقلة الشریف الحسين بن علي بن محمد بن عبد المعين لجده الثاني — وهو الشریف عبد المعين هذا ابن عون بن محسن — وليس لجده الخامس بلغ عددهم (١٦٠) رجلاً وليس ثلاثين كما زعم هذا الألمي وربما يصل للجد الخامس إلى (١٥٠٠) شخصاً !! وقد صور أخونا العلامة الشریف الباعلوي صاحب كتاب « السم الزعاف لصاحب كتاب الإنحاف الطاعن في النسب الهاشمي لبني علوي والسقاف » شجرة النسب المثبتة لذلك فليرجع إليها مَنْ شاء الاستزادة وهي من جمع وإعداد الشریف علي ابن محمد الحسيني .

ثم كيف تقول بالتواتر والقطع وقد اعتمدت على ظاهر قول ابن رسول بأن نسب الأشراف بالحجاز والمشرق وما بينهما من أعمال اليمن قد انقضى !!! وجرمست أنهم في بعض الأزمان كانوا لا يتجاوزون المائة !!

وما نقلته من قول الخزرجي بعد ذلك لن ينفعك وهو خطأ وغلط بعد أن قمت بتحريفه لأنه معلوم بطلانه مما قدمناه ولمخالفة باقي أهل العلم والعارفين بالأنساب له ، بل قد ذكر علماء التاريخ والنسب في اليمن وغيره أكثر من هذا العدد بكثير جداً .

ثم إن مثالك الذي أوردته لا يصح أن يستند عليه عاقل في الاستدلال ، وذلك لأن هناك من أهل البيت ومن الناس عامة من ينجب أولاداً عدة ، ومنهم من ينجب القليل ومنهم من لا ينجب تحقيراً لقوله تعالى : ﴿لِلّٰهِ مَلِكُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَآثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذَّكَوٰرَ ، أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَآثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيْمًا إِنَّهُ عَلِيْمٌ قَدِيْرٌ ﴾ وهذه الآية تعم آل البيت وغيرهم من الناس وهي تبطل قياس إنسان على إنسان من الجهة التي قاسها هذا الجاهل بعلم الأصول جهلاً مطبقاً ، لأنه يجب أن يعلم بأن العدد لا يقاس عليه وإنما يقاس على الطبقات بالتقريب فافهم !!

ثم يجب أن يعلم هذا الفهمان !! أن في طعنه بالسادة الباعلوين وبآل السقاف طعن في معرفة وعلم سيدنا الحسين بن علي الذي أقر هذا المتمسلف بصحة نسبه وقطع فيه نقاقاً ، فإن الحسين بن علي شريف حسني فقيه وعالم بالناس وبأنساب أهل البيت في بلده وقد كان السيد الشريف علوي بن أحمد السقاف الباعلوي شيخاً للسادة في مكة أيام الحسين ابن علي رحمهم الله جميعاً (أنظر الأعلام للزركلي) فالطعن في سيادته طعن في معرفة الحسين بن علي وطعن بمعرفة جميع أشراف مكة ومن يأتي مكة من علماء المشرق والمغرب للحج والعمرة من الأشراف والعلماء والنسابين ولم يقع أن وقع طعن البتة !! فليعرف ذلك هذا المتمسلف الألمي !!

والظاهر أن جميع السابقين واللاحقين من أهل العلم والنسب والشرف كانوا ينتظرون هذا الألمي حتى يحكم في الأمر ويعلم أصحابه المطالعين المطلعين أرباب زمرة باقل ومادر !! بصحة أنساب الناس انطلاقاً من مبدأ الحقد والحسد الدائر في ذهنه وذهن سادته ومن يستأجره !!

وحق لنا أن نقرب على هذا المتمسلف !! كلاماً قاله في رسالته هذه قبل هذا الموضع ورددناه عليه فنجعله عليه وهو قوله هناك ص (٤) مع زيادتنا عليه المناسب :

وهذا يبين بياناً شافياً من سيدنا الحسين بن علي رحمه الله تعالى بإقراره مشيخة السادة الحسينيين للسيد علوي السقاف ثبوت النسب الباعلوي لا سيما وهو أمير وملك تلك الأقاليم وهو مطلع على ما فيها ، وهو عالم مشهود له بالعلم والفقه والبراعة والصلاح والتقوى يضاف إلى ذلك شهرة نسبه الهاشمي وهذا يؤكد القطع بثبوت النسب الباعلوي وشهرته شهرة يعرفها عوام الناس فضلاً عن الأمراء والملوك من العلماء لا سيما الهاشميين منهم !!

وكفى الله المؤمنين القتال !! والحمد لله رب العالمين !!
وبذلك انهدم الوجه الرابع من أوجه هذا الذي صرعه وكزات البرهان !! والذي تتناوشه أدوار الهذيان !! وتخيل من نفسه أنه ممن يرجع إليه في هذا الشأن !!

الرد على الوجه الخامس من أوجه المتسلف وهو أشدها وهياً وبطلاناً

الوجه الخامس من أوجه هذا الفهمان !! هو زعمه أن كل من انتسب إلى التصوف فإنه يكون كاذباً في انتسابه لآل البيت ، وهذا كلام فارط يكفي ذكره دون أن يفند !! لأنه غير صحيح في الواقع وما قاله عاقل قبله !!

ويكفي هنا أن أورد له ما قاله نبي المتسلفين !! الملقب لديهم بشيخ الإسلام وهو في الحقيقة شيخ النواصب والمجسمة !! والذي يدافع عنه هذا المتسلف وإخوانه أذبال وجهاء حركة المتسلف لقاء دراهم معدودة ودولارات محجوة يرتزقون منها !! وذلك أن نبيهم ابن تيمية يقول في الصوفية :

(منهم من هم في أعلى رتبة من الصلاح ، ومنهم من هم في الكفر والشرك والعياذ بالله) وقال أيضاً كما في « فتاواه » (١٨ / ١١) ما نصه : « والصواب أنهم — أي الصوفية — مجتهدون في طاعة الله كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله ، ففهم السابق المقرب بحسب اجتهاده ، وفهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين ، وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطيء ، وفهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب ، ومن المنتسبين إليهم من هو ظالم لنفسه عاصي لربه » .

فالحكم عليهم جميعاً بالكذب مما يخالف نبيكم أيها الألعلي !! وانظر إلى عبارات أخرى كثيرة مثل هذه في فتاويه التي تعرفها وتكتم ما فيها / المجلد الحادي عشر الذي ألفه في مدح التصوف والتفصيل فيه ! ومن المعلوم أنه إذا انتسب أناس لآل البيت وظهر عدم صحة الأصل الذي انتسبوا إليه فإن ذلك لا يدل على عدم صحة نسب غيرهم عند جميع العقلاء !! وكما قال بعض الفضلاء : إن تحميل الكل إثم البعض شنشنة كل متعصب مبطل لجور عنيد !!

فهل يقول هذا المتسلف بضلال جميع أفراد الصوفية !!؟ وابن تيمية منهم وتشهد على ذلك كتبه ومولفاته كما يحكون عنه الكرامات !!

وما يستعجب ولا عجب من أمثال هذا أنه عندما ذكر مسند الإمام أحمد ذكر اسم أحمد مجرداً دون تلقيه بالإمام ودون الترحم عليه !! ولو أنه ذكر نبيهم ابن تيمية لوجدناه يصدر اسمه بشيخ الإسلام !! أو بغيره من عبارات التفخيم والتجليل !!

فالانتقال من موضوع النسب إلى موضوع الصوفية والكرامات ما هو إلا لضعف الحجة والهروب من الواقع وتسويد الورق فيما لا فائدة فيه !!

خاتمة

ثم أختتم بتفنيد ما ختم به رسالته الغراء !! وهو الرد على نقطتيه :

وأقول في الرد على الأولى منهما :

إن أنساب بني هاشم وآل باعلوي منهم معروفة مشهورة في كل العصور والدهور ولها من أهل العلم التدوين وقد ذكرنا هنا نزراً يسيراً جداً ممن صرح بمعرفتها وشهرتها من العلماء والكبراء كالطبري والخطيب البغدادي وابن حجر والسخاوي والزبيدي والحبي ومن قبلهم وبعدهم ، ولهؤلاء السادة الباعلوين من العلماء والعامّة الاحترام والتقدير في كافة الأقطار ويشهد على ذلك الواقع في جميع البلدان العريقة التي يعرف أهلها أقدار الناس عامة وآل البيت خاصة ، لا سيما ونسبهم معروف بالاستفاضة والتواتر والشهرة والقطع عرف ذلك الجاني أو لم يعرفه ، فالأوباش المجهولون الذين ظهروا فجأة يطعنون بالنسب الطاهر الزكي النبوي يجب أن يجلدوا شرعاً بحد القذف !!

قال الإمام الحافظ النووي في « الروضة » (٣٢٠/٨) :

« وفي التجربة للرويانى أنه لو قال لعلوي : لست ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقال : أردت لست من صلبه بل بينك وبينه آباء لم يُصدّق ، بل القول قول من يتعلّق به القذف أنك أردت قذفي ، فإن نكل ، حلف القائل ويعزر » اهـ .

قلت : وهنا صرح القائل بنفي النسب الثابت فوجب عليه حـد القاذف شرعاً !! والله

المستعان !!

وأقول في رد النقطة الثانية في خاتمته :

أن المتمسلف القاذف الذي سقطت شهادته شرعاً أورد حديث : « كفر بامرئ ادّعاء نسب لا

يُعرف » لينصحنّا بزعمه !!

وأقول له : النسب العلوي ثابت معروف مشهور عند العلماء والعوام ولا ريب وقد تقدّم البرهان

عليه فهل تقول بكفر أولئك العلماء الذين يزيدون على المئات المصريحين بثبوت وقطعية نسب السادة الباعلوين كالسخاوي وابن عنبه وغيرهم ممن مرّ ذكرهم !!؟

وهل تصرّحهم بذكر عمود نسب الباعلوين ومنهم الحافظ السخاوي هو مما يجعل الأمر معلوماً أم

بجهولاً يا لكع ابن لكع !!؟

ثم أقول لك بعد هذا : إن الطعن بأنساب الناس لا سيما آل البيت الثابت نسبهم كالشمس من

الكبائر الموبقات حتى سماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفراً !! ففي « صحيح مسلم » (٨٢/١)
من حديث أبي هريرة قال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« اثنتان في الناس هما بهم كفر الطعن في النسب والنياحة على الميت » .

وفي البخاري (٥٦/٧ فتح) : عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

« خللٌ من خلل الجاهلية : الطعن في الأنساب » وهو مرفوع من طرق .

قال الحافظ ابن حجر في شرحه :

« قوله (الطعن في الأنساب) أي القدح من بعض الناس في نسب بعض بغير علم » .

أقول : وهذا ما وقع به هذا المتسلف الذي كشفنا جهله وتدليسه !! ولو كان قد رزق
الإنصاف والتقوى واتسعت دائرة عقله العلمية لما قال ما قال من الكلام الفارغ !! فعليه أن يتوب
ويؤوب !! إذا كان مؤمناً حقاً وهيئات !!

والفكرة الكلية التي جاء بها وهي ادعائه بأن آل البيت لم يبق منهم أحد ، حسب استدلاله الواهي
بالحديث الذي ذكره مما يعارض به القرآن الكريم !! ولكنه لا يعقل ذلك !! فإن الله تعالى يقول في
كتابه العزيز للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عندما قال بعض الحسدة الجاهلين : **إِنْ مُحَمَّدًا أَبَتْ لَا وَلَدَ لَهُ** !!
فأنزل الله تعالى في محكم تنزيله **يُردُّ عَلَيْهِ** ﴿ إِنَّا عَظَمْنَاكَ الْكُوثِرَ ، فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ، إِنَّ شَانِئَكَ
هُوَ الْأَبَرُّ ﴾ .

فشأنى آل بيت المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وهم بنو أمية وأتباعهم المحسمة النواصب
وأذيانهم المتسلفون هم الذين يقال فيهم : ﴿ **هُوَ الْأَبَرُّ** ﴾ لأنهم هم الذين يكرهون آل البيت أصلاً
وفرعاً كما بينت في المقدمة !!

قال الإمام الفخر الرازي في « التفسير » (١٢٤/٣٢) في شرح هذه السورة الكريمة :

(والقول الثالث : الكوثر أولاده ، قالوا لأن هذه السورة إنما نزلت رداً على من عابه عليه السلام
بعدم الأولاد ، فالمعنى أنه يعطيه نسلاً يبقون على مر الزمان ، فانظر كم قُتِلَ من أهل البيت ثم العالم
ممتلئ منهم ، ولم يبق من بني أمية في الدنيا أحد يعبأ به ، ثم انظر كم كان فيهم من الأكابر من العلماء
كالباقر والصادق والكاظم والرضا عليهم السلام والنفس الزكية وأمثالهم) انتهى .

وأختم رسالتي هذه بعد إزهاق روح رسالة هذا المتسلف الطعان بهذه الأبيات التي تنبئ عن ما
وصل إليه حاله هو وزمرته ومن يوافقه على هذا الإثم المبين فأقول :

مثل الذي استحلّ أذى بيت الرسو
لِ كَجَرِّ سَوْءٍ فِي الْمَسَاجِدِ بَائِلِ

أَيَضُرُّ إشْعَالُ الدِّخَانِ لَطْمِ نَو
وَلرَّيْمَا سَوْدُ الْكَلَابِ عَلَى الْبَدْوِ
وَإِذَا حِمَارُ السَّوْءِ عَرَبْدَ نَاهِقًا
قُلْتُ فِي مَعَارِضَةِ الْبَيْتَيْنِ اللَّذَيْنِ خَتَمَ بِهِمَا رِسَالَتَهُ مَبْنِئًا أَنَّ مَا لِيَهُمَا صِفَتُهُ وَصِفَةُ أَهْلِ نَحْلَتِهِ مَا
خَلَا مَا اسْتَنْتَيْتُهُ فِي الْآيَاتِ :

تَضَاحَكَ مِنْكَ الْقَوْمُ يَا ابْنَ تَوْهَبٍ
شَرِيفَ حُسَيْنِي يَدُكَ حَصُونُكُمْ
وَأَمَّا الزُّغَاوِيُّ^(٣٠٩) فَصَاحِبُ شَيْخُكُمْ
فَعَبْدُ زُّغَاوِي رَفِيقُكَ فَاعْتَبِرْ
يَنَظُرُنَا فِي شَأْنِ حَرَّانَ ظَنَنَّاكُمْ
فِيهِرَبَ بَعْدَ الْأَعْرَافِ بِأَنْتَ سَيِّ
وَقَوْلِكَ زَانَ خَفْتُ رَبِّي أَقُولُهَا
وَمَنْ بَعْدَ ذَلِكَ جَاءَ هَذَا يُذَكِّرُ
وَأَعْمَشَ كَحَالِ وَأَبْلَهَ مِنْكُمْ
أَلَا أَيُّهَا الْفَجْرِيُّ هَذِي صِفَاتُكُمْ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ وَعَلَى آلِهِ
الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ .

فَرَعَتْ مِنْهَا لَيْلَةُ الْأَرْبَعَاءِ ٨ / ربيع النور / ١٤١٧هـ

(٣٠٩) الزُّغَاوِيُّ الْأَفْرِيقِيُّ وَهُوَ شَيْخٌ وَرَفِيقٌ لَهُ قَدِيمٌ وَهُوَ الْمَقْدَمُ الْآنَ عِنْدَ كَبِيرِهِمُ الْمُتَنَاقِضِ !!
(٣١٠) وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا تَنَقَّيْتُ مَرَّةً بِهَذَا الطَّاعِنِ وَدَعَوْتُهُ لِلْمَنَاطِرَةِ فَمَلَّصَ وَتَهَرَّبَ وَجَاءَنِي بِرَفِيقِهِ الزُّغَاوِيُّ وَاسْتَفَاثَ بِهِ لِيَنْصَرِّهَ
عَلَيَّ وَيَجِيلَ الْمَنَاطِرَةَ عَلَيْهِ وَقَالَ عِنْدَمَا أَحْضَرَهُ لِيَتَمَلَّصَ وَيَتَهَرَّبَ وَيَتَنَصَّلَ مِنْ مُوَاجَهَتِي فِي حَقِّ الزُّغَاوِيِّ رَفِيقِهِ : لَا يَفْتَى وَمَالِكُ
فِي الْمَدِينَةِ !! فَضَحَكْنَا مِنْ ظَرَفَةِ صُورَةِ تَهَرُّبِهِ مِنْ سَاحَةِ الْمَنَاطِرَةِ !!
(٣١١) أَيْ فَقَدْ نَظَرْنَا الزُّغَاوِيَّ صَدِيقَهُ وَشَيْخَهُ وَرَفِيقَهُ قَدِيمًا وَالَّذِي بَيْنَهُمَا الْآنَ إِحْنٌ وَمَحْنٌ فِي أُمُورٍ تَتَعَلَّقُ بِعَقِيدَةِ الْحِرَانِسِيِّ
وَتَبِينَ إِفْلَاسَ دِفَاعِ الزُّغَاوِيِّ عَمَّا جَاءَ بِدِفَاعٍ عَنْهُ وَأَسْقَطَ فِي يَدَيْهِ ، ثُمَّ ذَهَبَ بِشَيْعٍ هُنَا وَهَنَّاكَ بِأَنَّهُ غَلَبَ فِي الْمَنَاطِرَةِ بَعْدَ
تَحْرِيفِ أَشْرَطَةِ التَّسْجِيلِ مَعَ كَوْنِ الْأَصْلِيَّةِ مِنْهَا مَحْفُوظَةً لَدَيْنَا وَهِيَاهُ هِيَاهُ !! وَالْبَاطِلُ وَالْكَذِبُ زَاهِقَانِ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ !!

{ المكتبة التخصصية للرد على الوهاية }

الدلائل والنقول

في

تحريم الكولونيا والاسبيرتو

لنجاسة الكحول

تأليف

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني الشافعي

{المكتبة التخصصية للرد على الوهاية }

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله القائل في كتابه ﴿وَيَا بَكَ لَطْفُكَ﴾ ، والرجز فاهجر ﴿والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى كافة الأنبياء والمرسلين وآل كل وصحب كل أجمعين .

أما بعد :

فهذا جزء خاص في مسألة نجاسة الخمر وبالخصوص مادة « الإسبيرتو » التي هي روح الخمر ، أبين فيه نجاستها وحرمة التضمخ — أي التمسح — بها ووجوب الابتعاد عنها حسب الوسع ، ويدخل في ذلك مادة « الكولونيا » وغيرها من العطور المزوجة بالكحول « الإسبيرتو » ، لأن البحث في نجاسة « السبيرتو » وحكم مزجه بالعطور هو سبب تأليف هذا الجزء .

فأبدأ أولاً إن شاء الله تعالى ببيان نجاسة الخمر بنقل الأدلة ومذاهب الأئمة الأربعة رضي الله تعالى عنهم في نجاستها ، وأذكر الإجماع على نجاستها عن غير واحد ، وأذكر من خالف وقال بطهارتها مع قوله بتحريم استعمالها ووجوب اجتنابها ، وأبين غلطه في القول بطهارتها وأسقط خلافه وأبين عدم اعتباره كما قيل :

وليس كل خلاف جاء معتبراً إلا خلاف له حظ من النظر

وأنقل أيضاً إفتاء هيئة كبار العلماء في الأزهر قبل نحو (٦٠) سنة الذي يثبت نجاستها وأنه مذهب الأئمة الأربعة المتبوعين ، وكل ذلك منطبق بلا شك على الإسبيرتو « الكحول » عند جميع العقلاء . وأوضح أثناء ذلك أن مادة « الإسبيرتو » هي روح الخمر وأنها هي المادة المسكرة في أي خمر في الدنيا ، ثم أبين أنه لا يجوز خلطها بشيء آخر أو استعمالها مجردة في أي مجال أو عمل ، وأهم ما نريد بيانه هو تحريم خلطها بالعطور أو استعمال العطور المزوجة بالكحول ، المسماة بالكولونيا .

وأن استعمال العطور المزوجة بالكحول « الإسبيرتو » غير معفو عنه قطعاً ، وأبطل قول من قال إنه من المعفوات ، وقد وقع في ذلك جماعة من المعاصرين^(٢١٢) فافتوا بأنها من

(٢١٢) أمثال محمد عبده وتلميذه رشيد رضا صاحب النار وغيرهما من أصحاب مدرسة الإصلاح الديني ومن تبعهم من المتحمدين .

المعفوَات دون حجة شرعية صحيحة أو مقبولة حيث أجازوا للناس وضعها على ثيابهم وأبدانهم فضمخوها بالنجاسة ، فلا بد من بيان حرمة التضمخ — أي التمسح — بالنجاسات كما نصت على ذلك أدلة الكتاب والسنة والعلماء المعتبرين المرجوع إليهم والمعوّل على كلامهم في العضلات والناتبات ، وبيان أنه لا يجوز استعمالها إلاّ عند ضرورة ماسة كالدواء الذي يحلّ بالإسبirt مع عدم وجود البديل ، أو نحو من غص بلقمة ولم يجد ما يسيغها به إلا بخمر .

ومن ذلك يتبين حكمها الشرعي القاطع الذي لا يجوز أن يقال فيه : « في المسألة قولان » أو « فيها خلاف » ونحو هذه العبارات السمجة التي تقود إلى تجميع الأحكام الشرعية والفقه الإسلامي والخروج من ربة التقليد إلى التفلّت وعدم الإلتزام بأوامر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولنا رسالة مستقلة نوضح فيها خطورة الإفتاء بقول « في المسألة قولان » أو « اختلفوا فيها » واسم هذه الرسالة وعنوانها « في المسألة قولان » ، وقد أدّى هذا التميع إلى أن يتهرب كثير من المفتين من بيان نجاسة مادة الكحول « الإسبirt » روح الخمر ، فضلاً على أن بعضهم يجهل حكمها أو هو غير منتبه إليه ! ولثلاث يتهم كثير منهم بالجمود أو بالتخلف وافقوا أهواء العامة فأفتوا بأن هذه العطور المزروجة بالإسبirt « الكولونيا » معفو عنها ، بل قال بعضهم : إن مذهب السادة الحنفية ينص على طهارتها !! وسأبطل كل ذلك وأزيفه بعون الله تعالى ، وقد قاس بعض المعاصرين « الكولونيا » في العفو على الأنفحة وطين الشوارع ، فقالوا بأن طين الشوارع والأنفحة^(٣١٣) من المواد النجسة المعفورة عنها ، وسأوضح أن هذا قياس فاسد واستدلال باطل ما وقع قائله فيه لو أنه جنى بركبته عند الفقهاء والمحققين الراسخين أو كان همّة ليلاً ونهاراً السعي الحثيث في التفقه في الدين ومعرفة الأحكام الشرعية بأدلتها والتمحيص عن حقائق المسائل والنهل الدؤوب من معين علوم الإسلام المنيفة .

وليعلم أيضاً بأن قشر البرتقال والحمضيات لا يحوي مادة الإسبirt البتة وقد قمت بتحليله في المختبر — الجمعية العلمية الملكية في الأردن — فلم تخرج فيه أي نسبة من الكحول ، وقد ظن كثير من العوام وتبعهم — لاحتلاك الجهالة — بعض من ينسب للعلم إلى أن ما يتسائل على اليد من قشر البرتقال هو مادة « الإسبirt » فاحتج للعفو بهذا الأصل الموهوم المهدوم وليس كذلك قطعاً ، حتى قال بعضهم : هل نأمر من قشر برتقالة مثلاً أن يغسل يديه عقب ذلك أو نُحرّم أكلها عليه !!؟ وأقول له : لا لأنها لا تحتوي مادة الإسبirt فهذا الإستفسار باطل من أصله .

(٣١٣) الأنفحة هي : لبن ملتصق بمجدار كرش السخلة والحمل الصغير يستعمل في صناعة الجبن بعد أخذه وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

واستفسارهم واستشكالهم هذا من أعجب العجب !! ولو كان ما يقولون حقاً لَسَكِرَتِ الأغنام من كثرة أكلها وشدة نهمها لتلك القشور . وليعلم أيضاً أن المنظمات العالمية للصحة تنصح أخيراً بعدم حلّ الأدوية بالكحول لخطر هذه المواد ولو كانت بنسب ضئيلة لضررها على الأجسام ولديّ في ذلك نشرات صادرة عن منظمة الصحة العالمية تثبت ذلك ، فمن واجب الكيميائيين من المسلمين وكل من يشتغل بالكحول الإسبيرتو « الإيثانول أو الميثانول » سواء كان يشتغل في صناعته أو في التجارة بها أو كان يستعملها ، أن يسعى لإبدال المسلمين واستبدالها بمواد « طاهرة » غير كحولية حتى يستعمل المسلمون بدّل النجس الطاهر ، وبديل الخبيث الطيب ، لتخليص العباد من هذه المادة التي حرمها الشرع ، وهذا التفريط الذي مَنِي به غالب مسلمي هذه الأيام وكذلك عدم تفكيرهم في هذه المسألة جاء من الجهل العميق الذي عم غالب الأمة وكذا الاستخفاف واللامبالاة بتعلم أحكام الشرع الضرورية وعدم اتجاه الناس إلى التفقه في الدين ، وهذا خطر كبير جداً وخاصة أن بعض الجماعات التي تدّعي الإسلام أقنعت الشباب اليوم بأن الفقه الإسلامي وباقي العلوم الشرعية هي مسائل خلافية يجب الابتعاد عنها !! وكذا تساهل المفتين وترديدهم تلك العبارة التي ليس لها سند من الصحة « في المسألة قولان » أو قولهم « اختلفوا فيها » ، وهذا الجهل في الدين وعدم الاهتمام بأمور الشرع وتساهل المفتين من أخطر السموم الفتاكة في جسد الأمة وسيقف الجميع غداً بين يدي الله تعالى فيقول لهم عز وجل : ﴿ أَكْذَبْتُمْ بآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْماً أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ النمل : ٨٤ ، فأنت على نغرة من نغرة الإسلام فلا يُؤْتَيْنِ الإسلام من قبلك ، وهذا أوان الشروع في المقصود وبالله تعالى أستعين :

الفصل الأول

في

أدلة نجاسة الخمر

يجب أولاً أن يعلم القاصي والداني أنه من الخطأ بمكان قول بعضهم : التحريم والنجاسة وردت وجاءت في الخمر وليس في مادة الإسبيرتو والكحول !! ومثل هؤلاء لا يُكَلِّمون أصلاً لأن كلامهم بعيد عن التحليل العلمي الكيميائي وعن التحليل الشرعي المنطقي الناص في الحديث الصحيح على : أن كل مادة مسكرة حمر وأن كل حمر حرام وأن الخمر كل ما خامر العقل^(٣١٤) .

فإذا فهمت ذلك فاعلم يرحمك الله تعالى أن نجاسة الخمر جاءت في الكتاب والسنة وانعقد إجماع الأمة عليها ، وإليك توثيق ذلك والتدليل عليه :

الدليل الأول :

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ ﴾ المائدة : ٩٠ .

ومعنى رجس : أي نجس ، فأما الميسر والأزلام والأنصاب فالنجاسة فيها معنوية إجماعاً ، لأن استخدام الأحجار والخشب التي تصنع منه الأزلام والأنصاب والميسر أو الورق طاهر وهو جائز في مجالات أخرى ، وأما الخمر فليست كذلك كما سيتضح من الأدلة التي تأتي ، وقد نص الإمام النووي رحمه الله تعالى أن هذه الأربعة المذكورة في الآية بنجاستها في الأصل حسية ومعنوية ، ثم خرجت الثلاثة الأخيرة بالإجماع من النجاسة الحسية إلى الإقتصار على النجاسة المعنوية ، وبقيت الخمر على مقتضى الخطاب الأصلي وهذا يقال له في الأصول تخصيص المنطوق بالمفهوم ، وله بحث في موضوع الظاهر ، وكذا تخصيص الذكر بالإجماع وهو مبسوط في كتب الأصول فليراجعه من شاء التبصر ، قال ناظم

(٣١٤) روى البخاري (٤١/١٠ فتح) عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت :

((سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البَتِّع فقال : كل شراب أسكر فهو حرام)) رواه مسلم أيضاً في صحيحه (١٥٨٥/٣ برقم ٢٠٠١) وغيرهما .

وروى البخاري أيضاً (٤٥/١٠ فتح) في باب ما جاء أن الخمر ما خامر العقل من الشراب عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : ((خطب عمر على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إنه قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء العنب والتمر والحنطة والشعير والعسل والخمر ما خامر العقل ...))

والذكر بالإجماع مخصوص كما قد خُصَّ بالقياس كُلُّ منهما

قال الإمام أبو بكر بن العربي في « أحكام القرآن » (٢/٦٥٦) :

[المسألة الثالثة في قوله تعالى : ﴿ رَجَسَ ﴾ ^(٣١٥) :

وهو النجس وقد رُوِيَ في صحيح حديث الاستنجاء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أُتِيَ بِحَجَرَيْنِ وَرُوثَةٍ ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرُّوثَةَ ، وَقَالَ : « إِنَّهَا رَجَسٌ » ^(٣١٦) أي : نجس .

ولا خلاف في ذلك بين الناس إلا ما يُؤثِّرُ عن ربيعة أنه قال : « إنها محرمة وهي طاهرة » كالحرير عند مالك مُحَرَّمٌ مع أنه طاهر ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم الرجس النجس الخبيث المخبث ويعضد ذلك من طريق المعنى (أي كونها نجسة) أن تمام تحريمها وكمال الردع عنها (هو) الحكم بنجاستها حتى يتقذرها العبد ، فيكف عنها ، قرباناً بالنجاسة (أي لا يقربها لكون مادتها نجسة) وشرهاً بالتحريم (أي ولا يشربها لكون شربها محرماً) فالحكم بنجاستها يوجب التحريم [. انتهى كلام أبي بكر ابن العربي وما بين الأقواس () من توضيحاتي .

وقد جاء استعمال الرجس في القرآن للنجاسات في قوله سبحانه : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْقَلُ ذَرَّةٍ مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ ﴾ الأنعام : ١٤٥ .

قلت : وبما أنها أم الخبائث كانت نجاستها زائدة على نجاسة الأزلام والأنصاب والميسر المعنوية بكونها حسية أيضاً .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى في « فتح الباري » (١٠/٣٩) :

« والتمسك بعموم الأمر باحتسابها كافٍ في القول بنجاستها » اهـ .

(٣١٥) وتنبه هنا إلى صفة (رجس) وإلى صفة (من عمل الشيطان) وأنها متغايرتان فليس كل رجس أو نجس من عمل الشيطان ، ولا عكس فكل عمل للشيطان رجس ، فلو قال من عمل الشيطان فقط احتمل جميع هذه الأشياء على النجاسة المعنوية ، والامر ليس كذلك .

(٣١٦) رواه أحمد (١/٣٨٨ و ٤٢٧) والترمذي (١/٢٥٠ برقم ١٧) والطبراني (١٠/٧٤ و ٧٥) والدارقطني (١/٥٥) وأورده الحافظ في « فتح الباري » (١/٢٥٧) وقال : رجاله ثقات أثبات .

قلت : وهو صحيح . بل هو في صحيح البخاري (١/٢٥٦) .

قلت : وقد استعملت كلمة « رجس » شرعاً في النجس ودليله أشياء منها :

ما ثبت في البخاري (٦٥٤/٩ فتح ٥٥٢٨) ومسلم (١٥٤٠/٣ برقم ١٩٤٠) وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر في غزوة خيبر أن لحوم الحمر (الحمير) الأنسية رجس ، ومعلوم أن الميتة التي لا تؤكل نجسة بجميع أجزائها سواء لحمها وعظمها وجلدها وشعرها وقرنها وغير ذلك ولا يمكن تطهيرها إلا جلدها فإنه يمكن تطهيره بالدباغ ما خلا جلد الكلب والخنزير .
وفي البخاري (١٠ / ٧٨ فتح) عن الزهري في الأشربة : لا يحل شرب بول الناس لشدة تنزّل لآله رجس .

وفي سنن ابن ماجة (١١٤/١) وصحيح ابن خزيمة (٣٩ / ١) وغيرهما :

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لما أتى بحجرين وروثة أخذ الحجرين وألقى الروثة وقال : « هي رجس » .

(تنبيه) : قال الإمام ابن حجر رحمه الله تعالى في « الفتح » (١٠ / ٦٦) :

[وقد قام الإجماع على أن قليل الخمر وكثيره حرام ، وثبت قوله صلى الله عليه وآله وسلم « كل مسكر حرام » ومن استحل ما هو حرام بالإجماع كفر] انتهى .

الدليل الثاني على نجاسة الخمر الحسية :

روى البخاري (٦٠٤/٩) ومسلم (١٥٣٢/٣) وغيرهما عن أبي ثعلبة الحُثَنِيِّ الصحابي رضي الله عنه أنه قال :

أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بَارِضُ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَأَكُلُ فِي آتِنَتِهِمْ فَقَالَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنْكُمْ بَارِضُ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ تَأْكُلُونَ فِي آتِنَتِهِمْ فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا ، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا ثُمَّ كُلُوا فِيهَا » الحديث ، وبالأسانيد الصحيحة في مسند الإمام أحمد وسنن أبي داود تبيّن السبب في غسل هذه الأواني وهو قول أبي ثعلبة موضحاً :

(إِنَّا نَجَاوِرُ أَهْلَ الْكِتَابِ وَهُمْ يَطْبَخُونَ فِي قُدُورِهِمُ الْخَنْزِيرَ وَيَشْرَبُونَ فِي آتِنَتِهِمُ الْخَمْرَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَارْحُضُوهَا — أَيِ اغْسِلُوهَا — وَاطْبَخُوا فِيهَا وَاشْرَبُوا ... » الحديث) انظر المسند (١٩٤/٤) .

فرواية الصحيحين مُخَمَّلَةٌ ورواية المسند وغيرها مبينة وموضحة ، قال ناظم الورقات في الأصول :

وَيُخَمَّلُ الْمُطْلَقُ مَهْمَا وَجَدَا عَلَى الَّذِي بِالْوَصْفِ مِنْهُ قِيْدًا

وقد أورد هذا الحديث صاحب « إعلاء السنن » رحمه الله تعالى من السادة الحنفية مستنداً به

على نجاسة الخمر ، إذ أن نجاسة الخمر مغلفة عند السادة الأحناف ، فتنبه ، قال صاحب « إعلاء السنن »
الحنفى (٢٨٣/١) :

« باب الدليل على نجاسة الخمر » .

ثم أورد حديث أبي ثعلبة السابق فقال الشارح :

« وفيه دلالة على نجاسة الخمر » اهـ .

وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرح المذهب « المجموع » (٥٦٤/٢) :
« وأقرب ما يُقال : ما ذكره الغزالي أنه يُحْكَمُ بنجاستها تغليظاً وزجراً عنها قياساً على الكلب وما ولغ
فيه » اهـ .

أقول : يعني كما استدل على نجاسة الكلب بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بإراقة الماء الذي
ولغ فيه وبغسل الإناء منه فكذا الخمر ، بجامع الإراقة والغسل في كل منهما ، فعن أبي هريرة رضي الله
تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله
سبع مرات » رواه مسلم في صحيحه (٢٣٤/١) وغيره بألفاظ متقاربة . وثبت أن الصحابة رضي الله
عنهم أهرقوا الخمر وغسلوا الآنية ، ففي البخاري وغيره من حديث أنس بن مالك قال :

« إن آت أتاهم فقال : إن الخمر قد حرمت ، فقال أبوطلحة : قم يا أنس فأهرقها فهرقنها »
اهـ كما في « الفتح » (٣٧/١٠) وفي كتاب « المظالم » من صحيح البخاري : « باب هل تكسر
الدنان التي فيها حمر ، أو تخرق الرقاق ؟ »

قال الحافظ رحمه الله تعالى في « شرح الباب » (الفتح ١٢٢/٥) :

« وإلا فلا تنفع بها بعد تطهيرها ممكن كما دل عليه حديث سلمة أول أحاديث الباب » اهـ .

قلت : وحديثه : [إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى نيراناً توقد يوم خيبر فقال :

« علام توقد هذه النيران ؟ » قالوا : على الحمر الأنسية^(٣١٧) . قال : « اكسروها وهريقوها » .

قالوا : ألا نهريقها ونغسلها ؟ قال : اغسلوها » [البخاري (فتح ١٢١/٥) .

قلت : فاتضح الاستدلال .

(٣١٧) قال الحافظ في « الفتح » (١٢٢/٥) : « وقوله الأنسية بنصب الألف والنون يعني أنها نسبت إلى الأنس بالفتح
ضد الوحشة ، تقول أنستة أنسة وأنساً بإسكان النون وفتحها ، والمشهور في الروايات بكسر الهزة وسكون النون ، نسبة
إلى الإنسان أي بني آدم لأنها تألفه وهي ضد الوحشية » اهـ .

الدليل الثالث على نجاسة الخمر بعد دلالة الكتاب والسنة هو الإجماع :

أجمع العلماء على نجاسة الخمر ، ونقل الإجماع في ذلك خلائق منهم ابن حزم وملاً علي القاري في شرح مسند الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى صحيفة (٦٢ - ٦٣) وغيرهما كما سيأتي إن شاء الله تعالى وقد حكى بعضهم عن ربيعة شيخ مالك رضي الله عنهما وعن داود الظاهري أنهما قالوا : هي طاهرة وإن كانت محرمة كالسم .

ونقل القرطبي في تفسيره عند الآية السابقة أن الليث بن سعد يقول بطهارتها ، ولا نظن ذلك يثبت عنه ، هذا سبق قلم من القرطبي إذ لم يذكره غيره عن الليث وخصوصاً من المتقدمين وليس له إسناد على ما نعلم ، وأما خلاف ربيعة في المسألة فلا يضر لأنه مخالف لإجماع من قبله ، لأن ابن حزم وغيره ينقل الإجماع عن الصحابة على نجاسة الخمر الحسية ، وأما داود الظاهري فلا يعتد به في الإجماع كما صرح بذلك جماعة من المحققين ، فلم يبق حقيقة إلا خلاف ربيعة في المسألة ، وخلافه لا يجوز لنا أن نأخذ به أو نعتمده أو نعول عليه لعدة أسباب منها وأهمها :

أن هناك إجماعاً انعقد بعده على نجاستها ، والمقرر في الأصول أن الإجماع إذا انعقد بعد الخلاف لا تجوز مخالفته ، كما قال الإمام الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في طلاق الثلاث في المجلد التاسع ، ودليله إجماع الصحابة على أن طلاق الثلاث يقع ثلاثاً بعد خلافهم فيه في زمن أبي بكر ، وإجماعهم على قتال مانعي الزكاة في زمن أبي بكر بعد أن اختلفت آراؤهم أولاً وكان سيدنا عمر أولاً يميل إلى منع قتالهم ثم شرح الله صدره للحق فوافق سيدنا أبا بكر رضي الله تعالى عنهم .

ثم إن الإجماع على نجاسة الخمر الحسية واقع في زمن الصحابة رضي الله عنهم ويؤكد أن ابن حزم اعتمده وهو لا يعتمد إلا على إجماع الصحابة ، كما يؤيد ذلك الآثار الواردة في ذلك ، منها ما رواه سعيد بن منصور في سننه عن سليمان ابن موسى قال :

لما افتتح خالد بن الوليد الشام نزل آمد ، فأعد له من بها من الأعاجم الحمام ودلو كاً عجن بالخمر ، وكان لعمر عيون من جيوشه يكتبون إليه بالأخبار ، فكتبوا إليه بذلك ، فكتب عمر : «إن الله حرم الخمر على بطونكم وأشعاركم وأبشاركم» ورواه الحاكم في تاريخه بلفظ : «فكتب إليه : بلفظي أنك تدلكت بخمر فإن الله قد حرم ظاهر الخمر وباطنها ، وقد حرم مس الخمر كما حرم شربها فلا تمسوها أجسادكم فإنها نجس» أورد هذا الأثر المحدث التهانوي الحنفي في «إعلاء السنن» (٢٨٦/١) وقال : لم أقف على سنده تفصيلاً ولكن له طرق متعددة تفيد قوة . اهـ

وقال الإمام الشريبي رحمه الله تعالى في «مغني» (٧٧/١) «وحمل على إجماع الصحابة» . اهـ

أي نجاسة الخمر .

وقد نقل الإجماع في المسألة ابن حزم في « محله » (١٢٤/١) أثناء الكلام على النجاسات فقال : « أما الخمر فمحرمة بالنص والإجماع المتيقن فإذا تخللت الخمر أو خللت فالخل حلال بالنص طاهر » .

ثم قال : « لأن الحلال الطاهر غير الحرام الرجس بلا شك » اهـ .

فخلاف ربيعة رحمه الله تعالى إن ثبت عنه فهو محجوج بإجماع من قبله أو نحن محجوجون بإجماع من بعده والظاهر أن الإجماع حاصل قبله وكذا بين العلماء بعده ، فليس خلافه بالمعتبر ، وخصوصاً أنه لا يجوز الخلاف بعد الاتفاق كما بينا ، وقد نص علماء الأصول على ذلك قال صاحب نظم الورقات :

وَكُلُّ إِجْمَاعٍ فَحُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُ فِي كُلِّ عَصْرِ أَقْبَلَا

وأما خلاف داود الظاهري فلا عيرة به كما نص على ذلك غير واحد من الأئمة وهو الحق عندنا ، قال العلامة تقي الدين الحصني في كفاية الأخيار :

« والمحققون لا يعتدون بخلاف داود » (٣١٨) . اهـ

وقال صاحب كتاب « رحمة الأمة » ص (٤) :

« أجمع العلماء على نجاسة الخمر إلا ما حكي عن داود أنه قال بطهارتها مع

تحريمها » انتهى .

وقال صاحب « إعلاء السنن » (٢٨٤/١) :

« ولا عيرة بقول داود الظاهري وأتباعه لكونهم محجوجين بإجماع من قبلهم ، وأيضاً قال السيوطي وغيره كالنووي وإمام الحرمين : إن الإجماع لا ينخرق بخلافهم » اهـ من « إعلاء السنن » .

وقال الإمام الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في « الأشباه والنظائر » ص (١٣٧) ما نصه : « قال إمام الحرمين رحمه الله تعالى : إن المحققين لا يقيمون لخلاف أهل الظاهر وزناً » اهـ .
ومن نقل الإجماع في ذلك — أي على نجاسة الخمر — الإمام الحافظ النووي رحمه الله عليه ورضوانه في « شرح المذهب » (٥٦٣/٢) وكذا الشيخ الإمام أبو حامد الاسفراييني المتوفى سنة ٤٠٦ هـ ، وكذا نقل الإجماع العلامة ابن حجر المكي في « شرح المقدمة الحضرمية » صحيفة (٨١) منها ،

(٣١٨) الكفاية صحيفة (٩) طبعة دار المعرفة . أثناء شرح قول أبي شجاع (ولا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة ويجوز استعمال غيرهما من الأواني) اهـ .

وكذا العلامة ملاً علي القاري الحنفي كما قدّ منا في شرح مسند الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى صحيفة (٦٢ - ٦٣) ، وفي ما نقلناه من الأدلة أبلغ بلاغ في إثبات نجاسة الكحول (الخمر ، الإسيبرتو) لمن ألقى السمع وهو شهيد .

[(تنبيه)] : أما قول بعضهم : « إن الإجماع منقوض بخلاف بعض الأئمة في المسألة » فالصحيح أنه ليس منقوضاً لأنّ هذا الإجماع إجماع صحابة ، فمن خالف في ذلك من الأئمة المعترين فمحمج بإجماع من قبله ، وليس هناك إلّا قول ربيعة إنّ صحّ عنه ، فهو إمّا لم يبلغه الإجماع أو أنا نقول محجج هو بإجماع من قبله ، وهي كمسألة الصلاة في الأرض المغسوبة فقد ذكر الإمام الحافظ النووي رحمه الله تعالى في « شرح المذهب » (١٦٤/٣) ذلك فقال :

« الصلاة في الأرض المغسوبة حرام بالإجماع وصحيحة عندنا وعند جمهور من الفقهاء وأصحاب الأصول ، وقال أحمد بن حنبل والجبائي وغيره من المعتزلة : باطلة واستدل عليهم الأصوليون بإجماع من قبلهم ، قال الغزالي في المستصفى : هذه المسألة قطعية ليست اجتهدية ، والمصيب فيها واحد لأنّ من صحّح الصلاة أخذه من الإجماع وهو قطعي ، ومن أبطلها أخذه من التضاد الذي بين القربة والمعصية ويدعي كون ذلك محالاً بالعقل ، فالمسألة قطعية ، ومن صححها يقول : هو عاص من وجه متقرب من وجه ، ولا استحالة في ذلك إنما الاستحالة في أن يكون متقرباً من الوجه الذي هو عاص به ، وقال القاضي أبو بكر الباقلاني : يسقط الفرض عند هذه الصلاة لا بها بدليل الإجماع على سقوط الفرض إذا صلى » . انتهى .. فتأمل .

[فائدة مهمة جداً] :

ينبغي لفت النظر إلى نقطة مهمة غفل عنها من أفنى بجواز استعمال مادة الإسيبرتو والكولونيا المحتوية عليه بحجة أن المسألة مختلف فيها ، وهي : أن الذين يقولون بطهارة الخمر والاقتصار على نجاستها المعنوية كربيعة الرأي وداود الظاهري ومن قلدهما كالشوكاني لا يقولون بجواز استعمالها بأي وجه لقوله تعالى ﴿ فاجتنبوه ﴾ وللإجماع المنعقد على ذلك أيضاً كما نقله عدة منهم الإمام القرطبي رحمه الله تعالى في تفسيره كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، وهي عندهم تماماً كمادة (الحشيش) طاهرة العين لكن يحرم تناولها واستعمالها والتجارة بها وإبقاؤها في بيت المسلم ، فهؤلاء الذين قالوا بطهارة الخمر مع ضعف قولهم من ناحية الدليل ومخالفته للإجماع لا يجوزون بيع (الإسيبرتو) روح الخمر ولا استعماله فهم معناه في تحريم استعمال مادة الكولونيا وشرائها واقتنائها والتضخم بها إلى غير ذلك من وجوه الاستعمال ، فهي إذن على القول بنجاستها أو طهارتها لا يجوز استعمالها قطعاً لأنّ في ذلك إجماعاً آخر وقولاً واحداً عند جميع الأمة المحمدية ، ولأن الخمر واجب اجتنابه كما هو صريح الآية ، والاجتناب يوجب عدم القرب

من الشيء بأي وجه من الوجوه ، فاتضح إذن جلياً أَنَّ القائل بطهارتها يعتبرها كالحشيشة والأفيون ونحوهما من المحرمات الطاهرة العين التي لا يجوز بيعها ولا شرائها ولا التجارة فيها ولا إبقاؤها في بيت المسلم إلى غير ذلك من الأمور المعروفة والقضايا المشهورات .

فإذا فهمت هذا التحقيق علمتَ علماً أكيداً أَنَّ مَنْ يُقَيِّ الناس اليوم (من المتمسكين بِرُخَص المذاهب من أدياء المرونة في الإسلام) بإباحة استعمال الإسبيرتو والكولونيا يكون بإفتائه هذا خارجاً عما عليه الأمة بأجمعها خلفاً وسلفاً ، وهذا يُثَبِّت لنا قضية مهمة جداً : وهي أنه لا يجوز الخروج عن مذاهب الأئمة الأربعة لأنَّ شروط غيرهم في المسألة غير معروفة لدينا كشروط المذاهب في أي مسألة^(٣١٩) وقد عرفناك هنا شرط من يقول بطهارة الخمر وهو أنه لا يجوز استعمالها . فصلاة مَنْ وضع على نفسه كولونيا سواء على ثوبه أو بدنه باطلة وغير صحيحة ، والقضية ليست بحاجة إلى مجادلة وممازة اللهم لا نجعلنا من الذين قلت فيهم : ﴿ وَجَادِلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ ﴾ غار : هـ أو مَن قلت فيهم : ﴿ وَجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ ، وَاتَّخِذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هَزْواً ﴾ الكهف : ٥٦ . فعلى مَنْ عَرَفَ الْحَقَّ أَنْ يَتَّبِعَهُ وَيَتَزَكَّ ما كان عليه وأن لا يبقى في الباطل والظلمة والله الهادي سواء السبيل .

قال الإمام القرطبي في تفسيره (٢٨٨/٦) :

[قوله تعالى ﴿ فَاجْتَنِبُوا ﴾ يريد أبعده واجعلوه ناحية ، فأمر الله تعالى باجتناب هذه الأمور ، واقرنت بصيغة الأمر مع نصوص الأحاديث وإجماع الأمة فحصل الإجتنب في جهة التحريم فهذا حرمت الخمر] .

ثم قال : « قوله (فاجتنبوه) يقتضي الاجتناب المطلق الذي لا يُنتَفَع معه بشيء بوجه من الوجوه لا بشرب ولا بيع ولا تخليل ولا مداواة ولا غير ذلك . وعلى هذا تدلُّ الأحاديث الواردة في الباب . روى مسلم (٣/١٢٠٦ رقم ١٥٧٩) عن ابن عباس أن رجلاً أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواية حمر — أي قربة حمر — فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« هل علمت أن الله حرمها ؟ » قال : لا ، قال : فسار رجلاً ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « بما ساررت ؟ » قال أمرته ببيعها ، فقال : « إن الذي حرم شربها حرم بيعها » قال : ففتح

(٣١٩) هذا كنا نقوله سابقاً أما الآن عند كتابة هذا التعليق سنة ٢٠٠٠م / ١٤٢١هـ فإننا نقول بأنه يجوز تقليد المذهب الذي عرفت شروطه في المسألة وأدلته . وهذه المسألة سافردها إن شاء الله تعالى في رسالة خاصة أو مبحث مختص بالاجتهاد والتقليد والله المعين .

المزادة حتى ذهب ما فيها .

فهذا الحديث يدل على ما ذكرناه إذ لو كان فيها منفعة من المنافع الجائزة لبينه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، كما قال في الشاة الميتة : « هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به »^(٣٢٠)...» الحديث [انتهى كلام القرطبي من التفسير .

ثم نقل القرطبي الإجماع على تحريم بيعها .

قلت : وروى الحاكم (٣٢/٢) وأبو داود (٣٢٦/٣) برقم (٣٦٧٤) بأسانيد صحيحة من حديث سيدنا ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لعن الله الخمر وشاربها وساقبها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وأكل ثمنها » .

[تنبيه] : قول القرطبي رحمه الله تعالى : [قوله : ﴿ فاجتنبوه ﴾ يقتضي الاجتناب المطلق الذي لا ينتفع معه بشيء بوجه من الوجوه لا يبيع ولا تخليل ولا مداواة] ، إلى آخر ما قال ينبغي أن ننبه على شيئين فيه :

(الأول) : قوله (ولا تخليل) قد يتوهم متوهم أن الخل حرام أو نحو هذا ، وليس كذلك ، فقد ثبت في صحيح مسلم (١٦٢١/٣) وغيره من حديث السيدة عائشة وجابر رضي الله عنهما مرفوعاً :

« نعم الإدام الخل »^(٣٢١) وقصد الفقهاء بعدم تخليل الخمر أن الخمر محترمة وغير محترمة ، فغير المحترمة هي ما عُصِرَ لأجل أن يتخذ حمراً ، فيجب إراقتها وعدم تخليلها فلا يجوز لإنسان أن يتخذها أو يجسها لتصير خلّاً ، والمحترمة ما عُصِرَ لأجل الخل ، فلا بد أن يصير في طور من أطواره حمراً فيجوز ذلك بلا شك قال العلامة الشرواني في حاشيته على التحفة (٣٠٣/١) :

« المحترمة هي التي عصرت لا بقصد الخمرية بأن عُصِرَتْ بقصد الخلّة أو لا بقصد شيء ، وغير المحترمة هي التي عُصِرَتْ بقصد الخمرية ويجب إراقتها حينئذ قبل التخليل » . اهـ

قلت : فإن تخللت غير المحترمة طهرت كما أفاده العلامة ابن حجر المكي وغيره .

(والثاني) : المداواة بالخمر وسنعتقد لها فضلاً خاصاً . وينبغي أن نتنبه إلى أن أي خمر في الدنيا لا تسكر إلا لوجود مادة السبيرتو (وهي روح الخمر) فيها فكلما ازدادت نسبتها أسكرت بسرعة ،

(٣٢٠) هذا حديث صحيح مروي في الصحاح بالفاظ متفاربة وهو بهذا اللفظ في صحيح مسلم (٢٧٦/١) برقم (٣٦٣) .

(٣٢١) وأما حديث « بنس الإدام الخل » الذي يتناقله بعض الناس فحديث موضوع مكذوب .

والعكس بالعكس ، وسيأتي إن شاء الله تعالى إيضاح ذلك .

فصل

في مذاهب الأئمة الأربعة في نجاسة الخمر

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في « المجموع » شرع المذهب (٥٦٣/٢) :
« الخمر نجسة عندنا وعند مالك وأبي حنيفة وأحمد » اهـ المقصود منه .

١ — مذهب السادة الشافعية : أقول : نص مذهبنا على نجاستها وصرّح بذلك أئمتنا قال الإمام النووي في المنهاج في باب النجاسة أن النجاسة :
« هي كُلُّ مُسْكِرٍ مانع وكلب وخنزير ... » الخ . اهـ

وانظر في ذلك شروح المنهاج وخصوصاً التحفة لابن حجر ، والنهاية للرملي .
٢ — مذهب السادة الحنفية : في « الهداية » وهي رأس الكتب المعتمدة في المذاهب ، قال : « وَقَدَّرَ الدرهم — أي مساحته — وما دونه من النجس المغلط كالدم والبول والخمر وخُرءِ الدجاج وبول الحمار جازت الصلاة معه وإن زاد لم تَجْزُ » . اهـ

وفي شرحها للإمام الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى شيخ المذهب قال في الشرح المسمى « فتح القدير » شرح الهداية (٢٠٣/١) سطر (٦) ما نصه :
« وإذا فالدم والخمر وخُرءِ الدجاج والبط والإوز والغائط وبول الآدمي وما لا يوكل لحمه إلا الفرس والقيء غليظ اتفاقاً لعدم التعارض والخلاف » اهـ .

وفي ذلك أبلغ بلاغ لمن قال إن الخمر ليست بنجسة عند السادة الحنيفة بل هي محرمة فقط .
٣ — مذهب السادة المالكية : تقدم عن الإمام أبي بكر بن العربي المالكي رحمه الله تعالى أن الخمر نجسة .

٤ — مذهب السادة الحنابلة : في « الروض المربع » صحيفة (٣٦) :
« ودُنْها — أي الخمر — مِثْلُهَا لأن نجاستها لشِدَّتِهَا المُسْكِرَةَ » اهـ .
فثبت بذلك أن المذاهب الأربعة تقول بنجاسة الخمر الحسية ، هذا مع إجماع من يعتد به من العلماء كما قدمنا .

فصل

في ذكر قاعدة فقهية ينبغي التنبيه عليها هنا ذكرها الأئمة الأصوليون

اعلم أن المسألة الفقهية إذا اتفق عليها الأئمة الأربعة ولم تكن مجمعة عليها لم يجز تقليد غيرهم فيها ، ولو كان المخالف صحابياً^(٣٢٢) ، وذلك لأنه لم تنقل مذاهب الصحابة ومن بعدهم من المجتهدين بشروطها وما يتعلق بها كاملة كما وقع ذلك في مذاهب الأئمة الأربعة ، فحينئذ لا يجوز لمن علم لصحابي قولاً أن يقول مثلاً ابن عباس يقول كذا^(٣٢٣) : وذلك لأن مذهب الصحابي أيضاً ليس بحجة على الصحيح ، والخلاف في أي مسألة أيضاً ليس بحجة على جواز الفعل كما هو مقرر في الأصول ، وقد نص الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرح صحيح الإمام مسلم (٣١/١) على أن مذهب الصحابي ليس بحجة فقال :

[(فصل) : إذا قال الصحابي قولاً أو فعل فعلًا فقد قدمنا أنه يسمى موقوفاً وهل يُحتجُّ به ؟ فيه تفصيلٌ واختلاف . قال أصحابنا إن لم ينتشر فليس إجماعاً ، وهل هو حجة ؟ فيه قولان للشافعي رحمه الله تعالى وهما مشهوران أحدهما الجديد أنه ليس بحجة [اهـ .
وقال الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١١٧/٧) :

« كما نقول اليوم : لا يكاد يوجد الحق فيما اتفق أئمة الاجتهاد الأربعة على خلافه ، مع اعترافنا بأن اتفاقهم على مسألة لا يكون إجماع الأمة ، ونهاب أن نجزم في مسألة اتفقوا عليها بأن الحق في خلافها » . اهـ

وقال الشرف العمري في نظم الورقات في أصول الفقه :

(٣٢٢) هذا الكلام هو بالنسبة للحال الذي عليه الناس وخاصة العوام كما سير تقييده في كلام بعض الأصوليين بعد قليل إن شاء الله تعالى ، أما إذا أرادت الأمة أن تنهض من جديد وتأهل فيها مجتهدون بحق غير مزيفين فالواجب إرشاد الأمة إلى تقليدهم ، وخاصة طلبة العلم ، وسنفضل القول في هذه المسألة في المبحث الذي سنكتبه إن شاء الله تعالى ، والله الموفق .
(٣٢٣) قال الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٠٨/١٣) :

« ونحن : فنحكي قول ابن عباس في المتعة ، وفي الصرف وفي إنكار العول ، وقول طائفة من الصحابة في ترك الغسل من الإيلاج وأشباه ذلك ولا يجوز لأحد تقليدهم في ذلك » اهـ .
وسرد أمثال هذه النصوص تجده في رسالتنا التي تبحث في منع اتباع رخص العلماء والله الموفق .

ثُمَّ الصَّحَابِيُّ قَوْلَهُ عَنْ مَذْهَبِهِ عَلَى الصَّحِيحِ فَهُوَ لَا يُحْتَاجُ بِهِ
وَفِي الْقَدِيمِ حُجَّةٌ لِمَا وَرَدَ فِي حَقِّهِمْ وَضَعْفُوهُ فَلْيُرَدِّ

وأما بيان أن الخلاف في المسألة ليس من مُحَوِّزَاتِ الْفِعْلِ :

ففي الموافقات في أصول الفقه للعلامة الشاطبي (١٤١/٤) تحت عنوان :

[فصل : وقد زعم بعضهم باطلاً أن اختلاف أهل العلم في الشيء

حجة على جوازه : وقد زاد هذا الأمر على قَدْرِ الكفاية حتى صار الخلاف في المسائل معدوداً في حجج الإباحة ، ووقع فيما تقدّم وتأخر من الزمان الاعتماد في جواز الفعل على كونه مختلفاً فيه بين أهل العلم ، لا بمعنى مراعاة الخلاف فإن له نظراً آخر بل في غير ذلك ، وربما وقع الإفتاء في المسألة بالمنع فيقال : لِمَ تَمْنَعُ والمسألة مُخْتَلَفٌ فيها ؟ لا لدليل يَدُلُّ على صحة مَذْهَبِ الجواز ولا لتقليد مَنْ هو أولى بالتقليد مَنْ القائل بالمنع وهو عين الخطأ على الشريعة حيث جعل ما ليس بمعتمد معتمداً وما ليس بحجة حجة .

حكى الخطّابي في مسألة الْبَتِّعِ — التَّبَيُّدِ المذكور في الحديث — عن بعض الناس أنه قال : إِنَّ النَّاسَ لَمَّا اخْتَلَفُوا فِي الْأَشْرِيَةِ وَأَجْمَعُوا عَلَى تَحْرِيمِ حَمْرِ الْعَنْبِ وَاخْتَلَفُوا فِيْمَا سِوَاهُ حَرَمْنَا مَا اجْتَمَعُوا عَلَى تَحْرِيمِهِ وَأَبْخْنَا مَا سِوَاهُ ، قَالَ : وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ . انتهى كلام العلامة الشاطبي .

وقال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى في « فتح الباري » (٣٥/١٠) :

« وحكى أبو جعفر النحاس عن قوم أن الحرام ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه ليس بحرام ، قال : وهذا عظيم من القول يلزم منه القول بحل كل شيء اختلفَ في تحريمه ولو كان مستند الخلاف واهياً » اهـ .

وقال الإمام العلامة الأسنوي رحمه الله تعالى في « التمهيد » صحيفة (٥٢٧) : في المسألة الرابعة :

« إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة :

عدم جواز تقليد الصحابة — رضي الله عنهم أجمعين — كذا ذكره ابن برهان في « الأوسط » قال : لأن مذاهبهم غير مدونة ولا مضبوطة حتى يمكن المقلد الاكتفاء بها فيؤديه ذلك إلى الانتقال . وذكر إمام الحرمين في البرهان نحوه فقال : أجمع المحققون على أن العوام ليس لهم أن يتعلقوا بمذهب أعيان الصحابة رضي الله عنهم بل عليهم أن يتبعوا مذاهب الأئمة الذين سيروا فظنّسوا وبوبوا الأبواب وذكروا أوضاع المسائل وجمعوها وهذبوها وثبتوها .

وذكر الحافظ ابن الصلاح أيضاً ما حاصله أنه يتعين الآن تقليد الأئمة الأربعة دون غيرهم قال : لأنها انتشرت وعُلِّمَ تقييد مطلقها وتخصيص عامها وشرط فروعها بخلاف مذهب غيرهم رضي الله عنهم

أجمعين » . انتهى كلام العلامة الأسنوي .

وفي ألفية الأصول المسماة بمراقي السعود :

فَصَنَعَ غَيْرَ وَاحِدٍ مُبَجَّلٍ	أَمَّا التَّمْذِهُبُ بِغَيْرِ الْأَوَّلِ
وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ ذِي الْفَتَاوِي	كَحُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالطُّحَاوِي
وَقَفُّوْهُ غَيْرُهُ الْجَمِيعُ مَنَعَهُ	وَالْجَمْعُ الْيَوْمَ عَلَيْهِ الْأَرْبَعَةُ
دِينِ النَّبِيِّ لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ	حَتَّى يَحْيِيَ الْفَاطِمِي الْجَدُّ

(تنبيه مهم جداً) :

أجمع العلماء على أن تتبع الرخص فسق ، وأن ذلك لا يحل كما في « الموافقات » (١٣٤/٤) فلو اختار المقلد من كل مذهب ما هو الأخف والأسهل ، فقال الإمام أحمد والمرزوي : يفسق . وقال الأوزاعي : من أخذ بنوادر العلماء خرج عن الإسلام . وأما حديث « إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه » فضيف^(٣٢٤) ، وحديث « اختلاف أمي رحمة » موضوع . والله الهادي .

(٣٢٤) بل هو موقوف على الصحيح الراجح ، وقد أخطأ من ذهب إلى تصحيحه ، ولو صح لكان معناه : إن الله تعالى يحب أن يقل العبد الرخصة في الموضع الذي شرعه له كالإفطار للمسافر بالشروط المعروفة لحديث النسائي (١٧٦/٤) وابن حبان (٧١/٢) وغيرهما أن النبي عليه السلام الصلاة والسلام قال : « ليس من البر الصيام في السفر ، فعليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها » وهو حديث صحيح وليس في ذلك حجة لتتبع رخص العلماء والانسياق وراء الأقوال الشاذة بتاتاً كما هو مقرر في محله .

نقل الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٤٦٥/١٣) عن الإمام الحافظ إسماعيل القاضي رحمه الله تعالى أنه حدث بأنه دخل الخليفة المعتضد يوماً حيث قال :

« ودخلت مرة ، فدفع إلي كتاباً ، فنظرت فيه ، فإذا قد جمع له فيه الرخص من زلل العلماء ، فقلت : مصنف هذا زنديق . فقال : ألم تصح هذه الأحاديث ؟ !

قلت : بلى ، ولكن من أباح المسكر لم يبيح المتعة ، ومن أباح المتعة لم يبيح الغناء ، وما من عالم إلا وله زلة ، ومن أخذ بكل زلل العلماء ذهب دينه ، فأمر بالكتاب فأحرق » اهـ فتأمل !!

فصل

في تحريم مسح الثوب أو البدن بالنجاسة والكولونيا منها

يحرم تضميخ — أي تلطيف ومسح — البدن والثوب بالنجاسة ، وهي (قاعدة) نص عليها كثير من العلماء والأئمة ، وفي هذا جواب لأي متبحر يقول : « أنا لا أشرب مادة السبيرتو (الكحول) وإنما حرم الله شربها ولم يحرم وضعها على أبداننا وثيابنا متعطين بها ممزوجة مع غيرها » !! فالجواب على هذا : أن الشرع حرم شربها وأمر باجتنابها أي التباعد عنها ، فحرم التضميخ بهما أيضاً وأخير الشارع بأن عدم توقي النجاسة وهي سبب لعذاب القبر كما سيأتي بيانه الآن إن شاء الله تعالى ، وقد نص على ذلك العلماء الذين يعتد بهم ويرجع إلى قولهم .

نصوص العلماء في ذلك :

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في « شرح المذهب » (٥٩٩/٢) :

« إن إزالة النجاسة التي لم يعص بالتلطيف بها في بدنه ليس على الفور وإنما تجب عند إرادة الصلاة ونحوها لكن يستحب تعجيل إزالتها » . انتهى .

ومعنى كلامه هذا أنه لو جاء على بدن المسلم أو ثوبه نجاسة دون أن يقصد وضعها على البدن أو الثوب فإنه لا يجب إزالتها عن ثوبه أو بدنه فوراً لأنه غير مقصّر ، وإنما يجب عند إرادته القيام للصلاة ، لكن وإن كان لا يجب إزالتها فوراً فهو مستحب على الفور ، ويؤخذ من كلامه أيضاً من لطمخ بدنه بالنجاسة فهو عاص آثم يجب عليه أن يزيل تلك النجاسة فوراً ، فكلما أخر آثم ، فظهر فساد قول من قال : « أنا لا أشربها وإنما حرم الله شربها » كما قدمنا ، فما عليه إلا أن يقول : ﴿ سمعنا وأطعنا ﴾ وليعرف أنه متوعد بعذاب في قبره وإياه أن يقول متبحراً : (سمعنا وعصينا) وهي مقالة ذمها الله تعالى في كتابه .

وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى في « المجموع » (٤٤٦/٤) :

« المذاهب الصحيح الذي قطع به العراقيون وأبو بكر الفارسي والقفال وأصحابه أنه لا يجوز استعمال شيء من الأعيان النجسة في ثوب أو بدن » اهـ . بتصرف .

وفي بغية المسترشدين للسيد العلامة عبد الرحمن السقاف الباعلوي صحيفة ١٦ :

« تحرم مباشرة النجاسة مع الرطوبة لغیر حاجة فيجب غسلها فوراً بخلافه حاجة كالاستنجاء وغسلها من نحو بدن ووضعها في نحو زرع — يعني التسميد — أو بنحو قصد وكذا التداءي بشرط فقد

طاهر صالح» انتهى وما بين الشرطتين من توضيحي .

وكذا نص على حرمة التضمخ بالنجاسة غير واحد من الأئمة الأعلام كالإمام ابن حجر في «التحفة» والإمام الشريبي في مغنيه وغيرهم .

دليل ذلك كما قال الإمام الشريبي قوله تعالى : ﴿وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ﴾ والخبر الصحيحين [(٤٢٩/١ فتح) (٢٦٢/١ مسلم)] : «إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي» فثبت الأمر باجتناب النجس .

قال الإمام النووي في «شرح المذهب» (١٣٢/٣) :

«واحتج الجمهور بهذه الآية على إزالة النجاسة» .

ثم قال : «الأظهر في معنى الآية أي ثيابك الملبوسة طهرها من النجاسة وقيل في الآية غير هذا لكن الأرجح ما ذكرناه ونقله صاحب الحاوي عن الفقهاء وهو الصحيح» اهـ .

قلت : وذلك لأن الدم نجس ، وليس ذلك معللاً بالصلاة فقط ، فقد ثبت بذلك الأدلة وصرح به أهل العلم ، ومن الأدلة أيضاً قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «تنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه»^(٣٢٥) رواه عبد بن حميد شيخ البخاري ومسلم في مسنده من حديث ابن عباس بإسناد حسن كما ذكر الحافظ النووي رحمه الله تعالى في «شرح المذهب» .

وفي الصحيحين بمعناه عن ابن عباس قال : مرَّ النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم بقبرين فقال : «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير ، وإنه لكبير ، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة» وفي بعض الروايات بدل «لا يستتر» «لا يستري» وفي رواية «لا يستنزه» قال الحافظ في «فتح الباري» (٣١٨/١) :

«فعلى رواية الأكثر معنى الاستتار أنه لا يجعل بينه وبين بوله ستره يعني لا يتحفظ منه ، فتوافق رواية «لا يستنزه» لأنها من التنزه وهو الإبعاد ، وقد وقع عند أبي نعيم في المستخرج من طريق وكيع عن الأعمش «لا يتوقى» وهي مفسرة للمراد» .

ثم قال الحافظ :

«قال ابن دقيق العيد وسياق الحديث يدلُّ على أنَّ البول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية ، يشير إلى ما صححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة مرفوعاً : «أكثر عذاب القبر من البول» أي بسبب ترك التحرز منه» .

(٣٢٥) رواه الإمام أحمد في المسند (٣٢٦/٢ و ٣٨٨ و ٣٨٩) والدارقطني (١٢٧/١ و ١٢٨) وهو صحيح .

ثم قال الحافظ :

« وفي هذا الحديث من الفوائد : التحذير من ملابسه البول ويلتحق به غيره من النجاسات في البدن والثوب ويستدل به على وجوب إزالة النجاسة » اهـ المراد منه .
فاتضح من ذلك كله أنه لا يجوز تضييق البدن والثوب بالنجاسة ، ومن أنواع النجاسة الخمر وتدخل في ذلك مادة الكولونيا قطعاً ، وبالله تعالى التوفيق .

فصل

في بيان حقيقة مادة السبريتو (الكحول) وأنها هي الخمر بعينه

اعلم يرحمك الله تعالى أن مادة السبريتو (الإيثانول كحول) هي المادة المُسكرة في أي خَمَرٍ في الدنيا ، فهي روح الخمر وأصله ، ولا يحصل السُّكْر من أي مادة إلا لوجود (السبريتو) فيها كما هو معلوم ، ولا يحتاج ذلك للدليل كما قيل :

وليس يصح في الأذهان شيء متى احتاج النهار إلى دليل

لكننا سنورد لذلك بياناً من أقوال بعض الناس الأخصائيين ، واعلم بأن مادة الكحول أصل اسمها (غَوْل) ، فكلمة (الكحول) أصلها أن الغريبيين استبدلوا كلمة (الغول) بكلمة (الكوهول) ثم جاء الأتراك واستبدلوا كلمة (الكوهول) بكلمة (الكحول) ، فاتضح أن أصل كلمة الكحول هو الغول ، وقد وردت في القرآن الكريم وذلك أن الله سبحانه أخبر بأن خمر الجنة ليس فيه كحول ، قال الله سبحانه : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يَنْزِفُونَ ﴾ المائدات : ٤٧ .

فالخمر إذاً ليست مسكرة بذاتها أي بجميع أجزائها بل هي مسكرة بمادة مخصوصة موجودة فيها تسمى الغول وهي التي من أجلها حَرَّمَ الله تعالى خمر الدنيا لأنها تفسد العقل وتغييه .
وقد ذكر الأستاذ الوقفي في كتابه « تلك حدود الله » ص (٢٠٧) أن الأستاذ بوشه أحد

الباحثين^(٣٢٦) من الغربيين أثبت من خلال تجاربه العلمية المخبرية التي قام بها أن الكمية الكافية لقتل الإنسان المعتدل الجسم هي (٦) غرامات من الكحول لكل كيلوغرام من وزنه ، فمثلاً : إذا كان الرجل يزن (٦٥) كيلوغراماً فإنه يقتل إذا شرب (٣٩٠) غراماً من الكحول الصرف . انتهى كلامه .

قال الدكتور فرج زهران في كتابه « المسكرات » ص (١٩٩) :

« والكحول يعرف عند العامة باسم السببوتو وهو الكحول ، أصل تسميته العلمية

(العَوَل) ، والكحول نوعان :

١ — ميثيل الكحول .

٢ — إيثيل الكحول .

أما الأول : فهو مادة سامة لا تفيد إلا تركيب السميات ولقد استعملت ولا تزال تستعمل في

غش المسكرات المحتوية على (إيثيل الكحول) .

وأما النوع الثاني : (إيثيل الكحول) فهو الذي يضاف ويستعمل في صناعة الخمر المستحدثة

وهو الذي يؤدي إلى الفتك بالإنسان والقضاء عليه ، ونسبته (إيثيل الكحول) في البيرة تتراوح بين ٤٪

حتى ٨٪ ونسبته في النبيذ بين ١٢٪ حتى ٢٠٪ .

والمشروبات المقطرة الأخرى بها كحول ينسب أعلى يتركز فيها

بالتقطير ، وتتراوح النسب بين ٤٠٪ إلى ٥٠٪ أو أكثر أحياناً في بعض الأنواع (الوسكي والدجن

والفودكا) وغيرها .

ونظراً لأن الكحول يؤدي إلى الفتك بالإنسان ويقتله فقد وصف الله سبحانه وتعالى حمر الجنة

بأنها خالية من هذه المادة المهلكة القاتلة التي تسبب السكر « انتهى كلام الأستاذ فرج .

أقول وجاء في مجلة « نور الإسلام » الصادرة في الأزهر سنة ١٩٣٥ م : شوال

١٣٥٣ هـ الجزء العاشر المجلد الخامس ص (٧٠٠) ، سؤال الأخصائيين المسلمين عن حقيقة السببوتو ما

يلمي :

قال الدكتور أحمد شفيق حماده :

الإسببوتو : لفظ محرف عن الإفرنجية وترجمته الحرفية (الروح) واسمه العلمي

(٣٢٦) للأسف الشديد أننا نجد الغربيين هم أصحاب الفحص والتمحيص كما أنهم هم أهل الخبرة وهم المنقنون اليوم

لأعمالهم وصناعاتهم وما يقومون به خلافاً لأبناء الإسلام والعروة الضائعين في مناهات قتل أوقات الفراغ بالكسل والنوم

والهوايات الفارغة التي ليس من ورائها أي فائدة للأمة ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(الكحول) وهو مادة مُسكرّة قوية بل هو العنصر المسكر في كل ما يسمى خمرًا على وجه الإطلاق ، ولذلك يسمون الخمر المشروبات الروحية نسبة إلى الروح أو الإسبيرتو ، وهو يستخرج من عملية تخمير السكر^(٣٢٧) ، أو أي نبات يحتوي على السكر مثل القصب والعنب وغيرها من الفواكه والحبوب فهو غير مجهول الأصل كما يدعي البعض ، وإذا أخذنا أي خمر وعالجناه بالتقطير وانتزعنا منها بذلك الإسبيرتو أصبحت مادة بريئة ليس لها أي تأثير مسكر . وقوة الخمر تقدر بنسبة ما يحتويه من الإسبيرتو وكلمما ارتفعت هذه النسبة قوي المفعول المسكر والعكس بالعكس ، والخمر القوية مثل الوسكي والكونياك والروم والعرق تحتوي على الإسبيرتو بنسبة تتراوح ما بين ٣٠٪ و ٦٠٪ والخمر مثل النبيذ والشمبانيا والبيرة تحتوي على الإسبيرتو بنسبة تتراوح ما بين ٥٪ و ٢٠٪ وكثير من المدمنين يستعملون الإسبيرتو العادي مسكرًا لأنه أقوى مفعولاً وأرخص ثمنًا من الخمر المُحضّرة ، وقد شاهدت شخصياً بعض حالات من المدمنين الفقراء يستعملون لهذا الغرض الإسبيرتو الأحمر الذي نستعمله للحرق ، وشرب مادة الكولونيا كمسكر أمر متداول في أوروبا وأمريكا خاصة بين النساء ، والخلاصة أن الإسبيرتو هو الأصل في جميع المسكرات وكل مادة تحتوي عليه بنسبة كافية وكانت خالية من السموم العنيفة ، وكان طعمها مقبولاً ، أمكن تناولها كمسكر فعال مهما كان الوجه الذي تستعمل فيه عادة . انتهى كلام الدكتور .

وقريب منه كلام الأستاذ محمد حفطي مفتش إنتاج الكحول في مصر في نفس العدد من مجلة « نور الإسلام » .

(٣٢٧) تنبّه إلى أصل الخمر مادة طاهرة هي السكريات أو النشويات الموجودة في الفواكه ونحوها وأنّ التفاعل الكيماوي الطبيعي ينتج بها — بخلق الله تعالى — مادة الإسبيرتو ، وقد ظن كثير من العوام أنّ مادة الكحول أو الإسبيرتو تستخرج من مواد كيماوية وأنه لا علاقة لها بالسكريات ، وقد وقفت على بحث في هذه المسألة للشيخ محمد بنحيت المطيعي في مجلّة الإسلام يتكلّم فيه عن مادة الإسبيرتو وقد أخطأ فيه ولا حاجة لذكره وتفنيده بعدما ذكرناه في هذه الرسالة من الأدلة الواضحة ، والله الموفق .

فصل

في نقل إفتاء هيئة كبار العلماء في الأزهر قبل نحو ستين سنة في نجاسة الكحول — الإسبيرتو — نقلاً عن مذاهب الأئمة الأربعة

في مجلة « نور الإسلام » الجزء السابع المجلد الثامن الصادر في رجب ١٣٥١هـ — ١٩٣٢م
نصت هيئة كبار العلماء بتوقيع العلامة طه حبيب عنهم هذه الفتوى :
[إن نجاسة الخمر اتفق عليها الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى ولم يخالف فيها إلا بعض المحدثين
وبعض الفقهاء^(٣٢٨) والظاهرية وشيخهم داود^(٣٢٩) وقد ذهب الشوكاني من المتأخرين إلى القول بطهارتها
كما ذهب إلى ذلك صديق حسن خان في كتاب « الروضة الندية » ذاهباً إلى أن الأصل الطهارة فلا ينقل
عنه إلا ناقل صحيح إلى آخر مقالته ، وقد انبرى للرد على القائل بعدم النجاسة العلامة السيد أحمد بك
الحسيني في رسالته « إعلام الباحث بقبح أم الخبائث » ولولا خشية الإطالة لنقلنا ما ذكره ، وأما باقي
الخمر الأخرى وهي المتخذة من غير العنب كالشعير والتين والعسل فالمذهب المفتى به عند الحنفية وعليه
الأئمة الثلاثة أن قليها وكثيرها حرام ، وأنها نجسة ومن هذا يتبين حكم استعمال (السبيرتو) اهـ
باختصار .

وأما من خالف في هذه المسألة من المتأخرين جداً فجماعة لا يُعتدُّ بخلافهم ولا يعول على كلامهم
وهم ثلاثة وغيرهم تبع لهم وهم الشوكاني وصديق حسن خان القنوجي وسيد سابق صاحب « فقه
السنة » ، فقد نص الشوكاني في كتابه « السيل الحرّار » على عدم نجاسة الخمر وتبعه القنوجي ، وتبعهما
بعد ذلك سيد سابق في « فقه السنة » !! حيث قال فيه ما نصه :

« فتحرّيم الخمر والخمر الذي دلت عليه النصوص لا يلزم منه نجاستها ، بل لا بُدَّ من دليل آخر
عليه ، وإلا بقيا على الأصول المتفق عليها من الطهارة فمن ادعى خلافه فالدليل عليه » اهـ .
وجوابه : أننا أتينا في هذه الرسالة بالدليل الواضح ، وقد شرحناه وفصلناه
له ، مع أنني ناظرته في منزله بمكة حرسها الله تعالى في هذه المسألة وانقطع فيها ووعد بالرجوع وتصحيح

(٣٢٨) يعني بالمحدثين الشوكاني ويعني بالفقهاء داود الظاهري وربيعه والقنوجي فتنه .

(٣٢٩) داود الظاهري إمام الظاهرية الذين لا يجوز تقليدهم ، ولا ينخرق الإجماع بخلافهم وقد خالف ابن حزم داود
الظاهري في هذه المسألة فنص على نجاسة الخمر وطلان صلاة المتضمخ بها .

كتابه ، ولم ينفذ ذلك الوعد !! فعليه أن يرجع إلى الأدلة وأن يقول بما دلت عليه وأن يتمسك بإجماع الأمة وعدم اتباع الشذاذ لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الصحيح : « إن الله تعالى لا يجمع أمتي على ضلالة ، ويد الله على الجماعة ومن شذَّ شَذَّ في النار » رواه الترمذي (٣٣٠) .

وقد اتضح جلياً مما قدّمناه أن الكحول هي الخمر بعينه ، وأنها هي المادة التي تسكر في أي خمر في الدنيا ، فهي نجسة بنص الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، ويجب اجتنابها في البدن والثوب وبحرم تضمينهما بها كما قدّمنا وسيأتي تفصيله سواء كانت صرفاً — نقية — أو مخلوطة ، لأن أي مائع خالطته نجاسة فهو نجس ولو كان قليلاً (يعني مهما كثر ، والقلة ١٩٣ لتر تقريباً) .

قال الإمام الحافظ النووي رحمه الله تعالى في « شرح المذهب » (١/١٢٥) :
« أمّا غير الماء من المائعات وغيرها من الرطبات فينجس بملاقاة النجاسة وإن بلغت قليلاً ، وهذا لا خلاف فيه بين أصحابنا ، ولا أعلم فيه خلافاً لأحد من العلماء » اهـ .

فاتضح أنه لا يجوز استعمال الكولونيا وغيرها مما مُزجَ وخلط بالإسبيرو (الكحول) في البدن والثوب لأن الله تعالى تعبدنا باجتناب النجاسات سواء في وقت الصلاة وغيرها ، قال تعالى : ﴿ وثيابك فطهر ﴾ وإنما أطلت في الاستدلال لهذه المسألة والإيضاح لها لاستشكاها على كثير من حملة شهادات الدكتوراة في الشريعة فضلاً عن غيرهم ، ولقول بعضهم بأن الخمر طاهرة وليس لنجاستها دليل ، أو أن مادة الإسبيرو (الكحول) من المعفوات ، فهي مغفوة عنها فيصبح عنده تضمين البدن والثوب بها وتصح الصلاة بها ، وقاسها بعضهم على طين الشوراع في العفو واعتبر — الطين — نجساً وليس كذلك ، وبعضهم قاسها على الأنفحة واعتبرها نجسة مغفوة عنها وليس كذلك أيضاً .
فاقتضى الحال الآن ههنا أن نعقد فصلاً في المعفوات ، وأن نبين القول الصحيح في حكم طين الشوراع والأنفحة ، فنقول وبالله تعالى التوفيق .

(٣٣٠) في سننه (٤/٤٦٦ برقم ٢١٦٧) من حديث ابن عمر ورواه الحاكم في « المستدرک » (١/١١٦) من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ : « لا يجمع الله أمتي على ضلالة أبداً ويد الله على الجماعة » بإسناد صحيح . والحديث متواتر المعنى لوروده بالفاظ عديده متقاربة وقد وضحت ذلك جلياً في رسالتي « احتجاج الخائب بعسارة من ادعى الإجماع فهو كاذب » ص (١٨ — ٢٠) .

فصل

في النجاسات المعفو عنها

قال صاحب « روضة المحتاجين لمعرفة قواعد الدين » وهو الشيخ رضوان العدل بيرس الشافعي صحيفة (٧١) منها :

« لكن العفو مقيد بشروط : الأول : أن لا يكون بفعله بأن يُلطخ نفسه به تعدياً فإن كان كذلك فلا يعفى عنه وإن قلّ وهذا يأتي في جميع مسائل العفو »

واعلم أن العلماء بينوا وأوضحوا في مصنفاتهم ما يعفى عنه من النجاسات فحصرنا ذلك وضبطوه على قواعد معروفة واتضح عند المحققين أنه لا يقاس عليها غيرها ، وأوردوا في مصنفاتهم أثناء البحوث والشروح والخواشي أن غير المنصوص عليه من المعفوات في كلامهم طبقاً لتلك القواعد لا يقاس عليه غيره قياساً عشوائياً وإن ابتلي الناس به وأضرب لك مثلاً على ذلك فأقول :

في « الجمل على شرح المنهج » (١/١٧٩) ما نصه :

« وأما النوشادر الذي تسميه العامة بالنشادر وهو مما عمت به البلوي فإن تحقق انعقاده من دخان النجاسة أو قال عدلان خبيران أنه لا يتعقد إلا من دخانها فإنه نجس وإلا فلا اهـ برماوي » انتهى كلام الجمل .

وقد حصر ذلك جماعة منهم ابن العماد الشافعي ، والإمام السيوطي الحافظ في الأشباه والنظائر ص (٤٣٢) حيث قال :

[النجاسات أقسام :

أحدها : ما يعفى عن قليله وكثيره في الثوب والبدن وهو دم البراغيث والقمل والبعوض والبرثات والقيح والصدید والدمايل والقروح وموضع الفصد والحجامة ، ولذلك شرطان أحدهما : أن لا يكون بفعله فلو قتل برغوثاً قتلوث به وكثر لم يعف عنه والآخر : أن لا يتفاحش بالإهمال فإن للناس عادة في غسل الثياب فلو تركه سنة مثلاً وهو متراكم لم يعف عنه قاله الإمام ، وعلى ذلك حمل الشيخ جلال الدين المحلي قول المنهاج : (إن لم يكن بمرحله دم كثير) .

الثاني : ما يعفى عن قليله دون كثيره وهو دم الأجنبي وطنين الشارع

المتيقن بنجاسته .

الثالث : ما يعفى عن أثره دون عينه وهو أثر الاستنجاء وبقاء ريح أو لون عسر زواله .

الرابع : مالا يعفى عن عينه ولا أثره وهو ما عدا ذلك .

تقسيم ثانٍ : (ما يعفى عنه من النجاسة أقسام) :

أحدها : ما يعفى عنه في الماء والثوب وهو مالا يدركه الطرف وغياب النجس الجاف وقليل الدخان والشعر وفم الهرة والصبيان ومثل الماء : المائع ، ومثل الثوب : البدن .

الثاني : ما يعفى عنه في الماء والمائع دون الثوب والبدن وهو الميتة التي لا دم لها سائل ومنفذ الطير وروث السمك والدود الناشئ في الماء .

الثالث : عكسه وهو الدم اليسير وطين الشارع ودود القز إذا مات فيه : لا يجب غسله . صرح به الحموي وصرح القاضي حسين بخلافه .

الرابع : ما يعفى عنه في المكان فقط وهو ذرق الطيور في المساجد والمطاف كما أوضحته في البيوع ويلحق به ما في جوف السمك الصغار على القول بالعفو عنه لعسر تتبعه وهو الراجح .

الصور التي استثني فيها الكلب والخنزير من العفو :

الأولى : الدم اليسير من كل حيوان يعفى عنه إلاّ منهما ذكره في البيان ، قال في شرح المهذب : ولم أر لغيره تصريحاً بموافقته ولا مخالفته ، قال الأسنوي : وقد وافقه الشيخ نصر المقدسي في المقصود .

الثانية : يعفى عن الشعر اليسير إلاّ منهما ، ذكره في الاستقصاء .

الثالثة : يعفى عن النجاسة التي لا يدركها الطرف إلاّ منهما ذكره في الخادم^(٣٣١) بحثاً .

الرابعة : الدباغ يطهر كل جلد إلاّ جلدهما بلا خلاف عندنا .

الخامسة : يعفى عن لون النجاسة أو ريحها إذا عسر زواله إلاّ منهما ذكره في الخادم بحثاً .

السادسة : قال في الخادم ينبغي استثناء نجاسة دخان نجاسة الكلب والخنزير لفظهما فلا يعفى عن قليلها [انتهى كلام السيوطي من الأشباه والنظائر .

قلت : وذكر غير واحد هذه المعفوات ومنهم من اقتصر على بعضها ومنهم من زاد ، فمن

(٣٣١) قلت : (صاحب الخادم الزركشي الحافظ له الخادم على الروضة) .

أولئك الشرفاوي في شرحه على نظم التحرير للعمريطي ، والرمل في شرح الزبد والسيد عبد الرحمن الباعلوي في بغية المسترشدين وفيها فوائد جمة ، وسيدنا العلامة علوي بن أحمد السقاف في حاشيته المشهورة على فتح المعين المسماة بترشيح المستفيدين وفيها من النفائس مالا يحصى ، وأوسع من تكلم في ذلك فيما علمنا الرشيد في حاشيته على شرح الشهاب الرملي على نظم المعفوات لابن العماد . قال السيد عبد الرحمن الباعلوي في « البغية » ص (١٣) :

« **فائدة** : قال في القلائد يعنى عن بر فارة في المائع إذا عم الإبتلاء به ، وعن جرة البعير وفم ما يجتر إذا التقم أخلاف أمه ولا ينحس ما شرب منه ، ونقل عن ابن الصباغ أن الشاة إذا بعرت في لبنها حال الحلب عفى عنه فلا ينحس ولا يغسل منه إناء ولا فم ، ثم قال : وأفتى المزجد بالعفو عما يلصق يدها ويتساقط حال الحلب وما صدمته بذنبها » .
فكما ذكرنا نقول لو تتبعنا أقوال المحققين لوجدنا أن قاعدة العفو في النجاسات هي فيما يشق الاحتراز عنه فليس هناك عفو عما يستطاع توقيه ، فإذا فهمت ذلك فمن العجب قول بعضهم في الخمر (الإسبيري) المسكر الذي أمرنا باجتنابه بالكتاب والسنة والإجماع : إنه إذا مزج مع العطر يُعتبر من المعفوات !!!

فهل يجوز خلط النجاسة التي أوجب الله تعالى علينا اجتنابها بعطر للترفع وغيره ثم نضعها على أبداننا وثيابنا ونقول : إنه معفو عنه !!!

فليقل الله تعالى من يفتي بهذه الإفتاءات فكما جاء في الحديث : « من أفتى بغير علم كان إثمه على من أفتاه ومن أشار على أخيه بأمر يعلم أن الرشيد في غيره فقد خانته » رويناه في سنن أبي داود (٣٢١/٣ برقم ٣٦٥٧) ومستندرك الحاكم (١٢٦/١) بالأسانيد الصحيحة .

وللأسف لقد وقع في هذا الإفتاء الباطل صاحبة كتاب فقه العبادات ، وليس قولها بشيء قطعاً ! كذلك من نقلت عنه من علماء دمشق مع جلالة لوضوح خطئه وزللته وعدم انطباقه على معفو ولا على غيره ، والحق أحق أن يتبع .

فرع

في مسألة طين الشوارع

أما طين الشوارع ، فالأصل فيه الطهارة ، لأن الأصل فيه التراب والماء وأصلهما الطهارة فلا نجسهما إلا باليقين كما لا يخفى ، وإليك أقوال أهل العلم المرجوع إليهم المعتد بهم في ذلك :

قال الإمام الحافظ النووي في « الروضة » (٣٧/١) :

[(فرع) : الشيء الذي لا يتيقن نجاسته ولا طهارته ، والغالب في مثله النجاسة فيه قولان ، لتعارض الأصل . والظاهر : أظهرهما : الطهارة ، عملاً بالأصل فمن ذلك ثياب مدمني الخمر وأوانيهم ، وثياب القضاة ، والصبيان الذين لا يتوقن النجاسة ، وطين الشوارع حيث لا يستيقن ، ومقبرة شك في نبشها ، وأواني الكفار المتدينين باستعمال النجاسة كالمجوس وثياب المنهكين في الخمر ، والتلوث بالخنزير من اليهود والنصارى ، ... فإن ألحقنا غلبة الظن باليقين ، واشتبه إناء طاهر بإناء الغالب في مثله النجاسة ، اجتهد فيهما ، وإن رجحنا الأصل : فهما طاهران] انتهى .

وقال العلامة زكريا الأنصاري في « شرح المنهج » (٤٢١/١) الجمل :

« أما الشوارع التي لم يتيقن نجاستها فمحكوم بطهارتها وإن ظن نجاستها عملاً بالأصول » .

وقال الحافظ النووي في « المنهاج » :

« وطين الشوارع المتيقن نجاسته يعفى عنه عما يتعذر الاحتراز منه غالباً » اهـ وانظر شروحه .

وقال العلامة السيد عبد الرحمن الباعلوي في « بغية المسترشدين » صحيفة (١٥) :

« خذ قاعدة ينبغي الاعتناء بها لكثرة فروعها ونفعها وهي كل عين لم تيقن نجاستها لكن غلبت النجاسة في جنسها ... أرجح القولين فيها العمل بالأصل وهو الطهارة » اهـ .

فرع في مسألة الأنفحة

وأما الأنفحة : وهي ما تسميه العامة (بالمساة) — أي ما يصنع منه الجبن — فهي لبن ضَرَبَ لونه إلى الصفرة فالتصق بجدار الكرش فصار جزءاً منه ، فيؤخذ من كرش السخلة التي لم تَطْعَمَ سوى اللبن بشرط أن يؤخذ من سخلة مُدَكَّاة لأنها معتبرة كجزء منها ، فإن لم تكن السخلة مذكاة أي مذبوحة وكانت ميتة أو ذبحت بغير الطريقة الشرعية فهي نجسة والأنفحة المأخوذة منها نجسة ، وهذا قول أهل العلم من علماء المذاهب الأربعة كما نقل ذلك النووي عنهم وسنقله إن شاء الله تعالى .

قال النووي في « شرح المذهب » (٥٧٠/٢) :

[(فرع) : الأنفحة إن أُخِذَتْ من السخلة بعد موتها أو بعد ذبحها وقد أكلت غير اللبن فهي نجسة بلا خلاف وإن أخذت من سخلة ذبحت قبل أن تَأْكُلَ غير اللبن فوجهان الصحيح طهارتها ، لأن السلف لم يزلوا يُجَبِّنُونَهَا ولا يَمْنَعُونَ من أكل الجبن المعمول بها] (٣٣٢) اهـ بتصرف فانظره للتوسع .

(٣٣٢) (فائدة) : حديث البخاري : « سموا الله عليه وكلوه » من حديث عائشة لا يدل بوجه من الوجوه على أن اللحوم الآتية من عند الكفار وأهل الكتاب يجوز أكلها لوجوه :

الأول : هذا الحديث رواه البخاري في البيوع باب رقم ٥ في من لم ير الوسواس ونحوها من الشبهات (انظر الفتح ٢٩٤/٤) . رواه البخاري أيضاً في كتاب الصيد والذبائح (٢١) كما في الفتح (٦٣٤/٩) .

قال البخاري : [باب ذبيحة الأعراب ونحوهم : حدثنا محمد بن عبيد الله حدثنا أسامة بن حفص المدني عن هشام بن عروة عن أبيه عن السيدة عائشة رضي الله عنها : أَنَّ قَوْماً قَالُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ قَوْماً يَأْتُونَنَا بِلَحْمٍ لَا نَدْرِي أَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ، فَقَالَ : « سَمُوا أَنْتُمْ عَلَيْهِ وَكُلُوهُ » قالت : وكانوا حديثي عهد بالكفر . تابعه عن علي الدراوردي وتابعه أبو خالد والطفاوي] .

الثاني : قال الحافظ في « الفتح » (٦٣٥/٩) : [قوله (إِنَّ قَوْماً يَأْتُونَنَا بِلَحْمٍ) في رواية أبي خالد : « يَأْتُونَنَا بِلَحْمَانِ » وفي رواية النضر بن شميل عن هشام عند النسائي « إِنَّ نَاساً مِنَ الْأَعْرَابِ » وفي رواية مالك « (من البادية) »] . الثالث : روى الحديث النسائي وابن ماجه وأبو داود والبيهقي مرسلأ كما أفاده الحافظ في « الفتح » (٦٣٤/٩) .

رابعاً : ذكر الحافظ موضوع التسمية فقال :

[قوله (لَا نَدْرِي أَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ) وفي رواية الطفاوي عند البخاري في البيوع (أذكروا) وفي رواية أبي خالد « لَا نَدْرِي أَيَذْكُرُونَ » زاد أبو داود في روايته « أَمْ لَمْ يَذْكُرُوا أَفَأَكَلْنَا مِنْهَا » ؟

ونقل الإمام النووي تعالى عن العبدري أنه حكى ذلك كمذهبنا عن مالك وأحمد رضي الله عنهما في أصح الروايتين وكذا هي عند أبي حنيفة لكن عنده إن أُخِذَتْ من سخلة ميتة فهي طاهرة أيضاً .
فانضح أنها ليست بنجسة معفو عنها وليس أصلها دم ، من كلام السادة الفقهاء .

قال الإمام ابن النقيب في « عمدة السلك » وشارحها في « فيض الإله المالك » (١/٧٢ طبعة الاستقامة) :
[(والأنفحة) وهي اللبن الذي ترضعه السخلة الصغيرة قبل أكلها الكلاً فحكمها أنها (طاهرة) إن أُخِذَتْ (من سخلة مذكاة لم تأكل غير اللبن)] اهـ .

فكيف يقال بعد هذا : أننا قسنا السيروتو بالعفو على الأنفحة ؟
فكما أن الأنفحة بنجسة معفو عنها فكذلك حَكَمْنَا بأن مادة السيروتو معفو عنها !!!
أقول : ولو سلمنا جدلاً بأن أصل الأنفحة من دم فليست أيضاً بنجسة ، كما أن الكبِد والطحال أصلهما دم وليس أحد منهما بنجس معفو عن أكله ، وكلام العلماء في الكبِد والطحال ونصوص الشرع مشهورة .

خامساً : السبب في ذلك أن القوم كانوا مسلمين ولكنهم حديثي عهد بالكفر أي كان إسلامهم جديداً فربما نسوا ذكر الله تعالى عند الذبح .

وهذا الحديث أثبت أن التسمية عند الذبح سنة ليست شرطاً والشرط عندنا معاشر الشافعية أن يكون الذابح مسلماً أو كتابياً دخل في اليهودية أو النصرانية قبل التحريف والتبديل ، وشرط آخر أن يكون الذبح بالطريقة والشرط المعتبر شرعاً من الذبح للمريء والودجين إلى غير ذلك مما هو مبسوط في كتب الفقه .

وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كلوا » أو « سوا الله عليه وكلوا » مجازاً عن جواز الأكل أي جواز تناول هذه اللحوم ، والسنة التسمية على الطعام سواء كان الذابح مسلماً سمي على الذبح أم كان الطعام من غير لحم .

سادساً : قال الحافظ في « الفتح » (٦٣٥/٩) : [وأيضاً فقد اتفقوا على أن الأنعام مكية وأن هذه القصة جرت بالمدينة ، وأن الأعراب المشار إليهم في الحديث هم بادية أهل المدينة . وزاد ابن عيينة في روايته : « اجتهدوا أيمانهم وكلوا » أي حلفوهم على أنهم سموا حين ذبحوا ، وهذه الزيادة غريبة في هذا الحديث ، وابن عيينة ثقة لكن روايته هذه مرسلة ، نعم أخرج الطبراني من حديث أبي سعيد نحوه لكن قال : « اجتهدوا أيمانهم وأنهم ذبحوها » ورجاله ثقات .

وللطحاوي في المشكل : « سأل ناس من الصحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا : أعراب يأتوننا بلحمان وجين وسمن ما ندري ما كنه إسلامهم قال : « انظروا ما حرم الله عليكم فأمسكوا عنه ، وما سكنت عنه فقد عفا لكم عنه ، وما كان ربك نسياً اذكروا اسم الله عليه »] اهـ

فعلى هذا وما بعده من كلام العلماء يُعلم أن الأمر لا دخل له في أكل اللحم الذي يذبحه الكافر أو الكتابي وأن جميع ذلك لا يحلل أكل علب اللحوم المذبوحة عند الكفار بمجرد التسمية عليها والتسمية المشروطة والحلية هي عند الذبح الصحيح على يد مسلم . والله أعلم .

فصل

معنى قاعدة

الجاف على الجاف طاهر بلا خلاف

انتشر بين العوام وأشباههم من أدعياء العلم مقالة : « الجاف على الجاف طاهر بلا خلاف » ، فأتخذوها كأنها نص قرآني مطلق به يستدلون به على أمرين : الأول : أن النجاسة إذا جفت على المحل طهر ، وبعبارة أصرح اتخذوها دليلاً على أن من وضع على بدنه كيده أو ثوبه كولونيا فتبخر السبوترو وجف مكانه أن ذلك المكان صار طاهراً ، ودليلهم على ذلك : « الجاف على الجاف طاهر بلا خلاف » ، وللأسف الشديد صرح بذلك بعض حملة شهادات الدكتوراه الشرعية ، هذا مما يضحك منه صغار طلبة العلم لما سنيبه من معنى القاعدة التي يلوكونها لتثبيت أهواءهم ولا يفهمونها وقد تذكّرت قول سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما في البخاري (١٧٨/١ فتح) : « إن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويثبت الجهل » .

والثاني : وهو بمعنى الأول تقريباً : وهو أن النجاسة كالبول إذا جفت على ثوب أو مكان كقطعة سجاد يريد أن يصلي عليها يعتبرها الشخص من أكثر العوام طاهرة للقاعدة المزعومة ، والجواب عن ذلك :

أن معنى الجاف على الجاف طاهر بلا خلاف :

هو أنك إذا وضعت يدك مثلاً وهي جافة على شيء نجس وكان كل منهما جافاً فإن يدك لا تنجس لعدم وجود الرطوبة الناقلة للنجاسة .

هذا إذا لم تر أجراماً من النجاسة علقت عليها ، فإن علق باليد أجزاء من النجاسة الجافة كفى نفضها عن يدك الجافة ، فإن كانت هناك رطوبة لم يكف النفض وإنما يجب الغسل^(٣٣٣) لتضمخ اليد أو

(٣٣٣) الغسل : بفتح الغين هو : إجراء الماء على المحل أو المكان ، فجريان الماء شرط للغسل . وأما الغسل : بالضم فهو : الاغتسال وهو تعميم الماء على جميع البدن ، كاغتسال الجنابة والجمعة ونحوهما . وأما الغسل بالكسر فهو : ما يستعمل في الغسل للتنظيف كالصابون ونحوه . وقالت في هذا نظماً :

صَابُونَ أَوْ أَشْنَانُ ذَاكَ غَسْلُ	غَسْلُكَ لِلشَّيْءِ يُقَالُ غَسِلُ
وَغَسِلَ مِنَ الرَّجْسِ لِدَاكَ غُمْرِي	تَعْمِيمُ مَاءٍ فَوْقَ جِسْمٍ غَسْلُ

المحل المراد تطهيره بالنجاسة ، فالجفاف على الجفاف اتضح معناه الآن واتضح معنى أنه طاهر بلا خلاف ، واتضح أن أي مكان تنجس ثم جف سواء كان للنجاسة عين أم لم يكن لها أثر بعد جفافها لا بد من غسل ذلك المحل ، ودليل ذلك أشياء كثيرة منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » رواه البخاري (٢٦٣/١ فتح) ومسلم (٢٣٣/١) برقم (٢٧٨) .

قال الشافعي رضي الله تعالى عنه : كانوا يستجرون وبلادهم حارة فرموا عرق أحدكم إذا نسام فيحتمل أن تطوف يده على المحل أو على بثرة أو دم حيوان أو قدر غير ذلك . اهـ

قلت : فإذا استيقظ جف ما على يده ، فالجفاف لم يطهرها مع أنه لا أثر لها فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغسلها لاحتمال طرو النجاسة عليها أثناء النوم مع أنه لا أثر لها وقد جفت ، فكيف لو تحققت فإنه بلا شك مأمور بغسلها لنجاستها من باب أولى .

وروى البخاري (٣٢٤/١ فتح) ومسلم أيضاً من حديث أنس بن مالك وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهما :

« أن أعرابياً جاء فبال في طائفة المسجد فزجره الناس ، فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما قضى بوله أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذنوب من ماء فأهريق عليه » .
قال الحافظ في « فتح الباري » (٣٢٥/١) :

« فيه تعيين الماء لإزالة النجاسة ، لأن الجفاف بالريح أو الشمس لو كان يكفي لما حصل التكليف بطلب الدلو » اهـ .

وحديث المذي أيضاً فيه دلالة واضحة لما قررناه من كلام الأئمة ، وهو حديث سيدنا علي رضي الله تعالى عنه قال :

كنت رجلاً مذاءً فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « إذا رأيت المذي فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة » رواه هكذا أبو داود (٥٣/١) وغيره بأسانيد صحيحة ، ورواه البخاري (٢٣٠/١ فتح) ومسلم (٢٤٧/١) وغيرهما عن سيدنا علي رضي الله عنه أنه أمر المقداد أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ووجه الدلالة أن المذي قد يجف قبل أن يتمكن من غسله وهو لا لون له فإذا جف ذهب أثره فلم يخبره بأنه إذا جف لم يجب عليه غسله ، والمذي يجمع على نجاسته ، وفي ذلك بحث دقيقة لا نريد الإطالة بها والله الموفق للصواب .

لخص هذا كله وبين معنى قولهم الجفاف على الجفاف طاهر بلا خلاف الحافظ السيوطي في الأشباه ص (٤٣٢) فقال : « قال القمولي : النجس إذا لاقى شيئاً طاهراً ، وهما جافان لا ينجسه » اهـ

فصل

في حكم التداوي بالخمر (الإسبيرتو)

ثبت في صحيح مسلم (١٥٧٣/٣/١٩٨٤) من حديث وائل بن حُجر أن طارق بن سويد سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الخمر فنهى وكره أن يصنعها ، فقال : إنما أصنعها للدواء ، فقال : « إنه ليس بدواء ولكنه داء » .

فثبت بهذا النص حرمة التداوي بالخمر وهو المذهب الصحيح كما ذكره الإمام الحافظ النووي في « شرح المذهب » (٥١/٩) وأوضح هناك بأنه يجوز التداوي بجميع النحاسات إلا الخمر والدليل عليه أمره صلى الله عليه وآله وسلم للعرب أن يشربوا من أبوال إبل الصدقة من مرض أصابهم رواه البخاري ومسلم ، وأوضحه النووي في شرح المذهب (٥٤٩/٢) ، وفي شرح مسلم له رضي الله عنه (١٥٣/١٣) إذ قال :

[في هذا الحديث التصريح بأنها ليست بدواء فيحرم التداوي بها لأنها ليست بدواء فكأنه يتناولها بلا سبب وهذا هو الصحيح عند أصحابنا أنه يحرم التداوي بها وكذا يحرم شربها للعطش وأما إذا غص بلقمة ولم يجد ما يسفها به إلا حمراً فليزمه الإساعة بها لأن حصول الشفاء بها حينئذ مقطوع به بخلاف التداوي والله أعلم] اهـ .

وكذا قال الحافظ العراقي في « طرح التثريب » (١١٧/٢) .

واعلم أن كثيراً من الأدوية الآن تحل بمادة الإسبيرتو (أي بالخمر) ويحرم ذلك قطعاً للحديث وللإجماع على وجوب اجتنابها المنصوص في القرآن ، ولا يقال إن ذلك من المعفوات ولا يلتفت إلى مَنْ خالف في ذلك كمتفيه أو متمشدق أو متمجد أجوف .

وقد اتجه الآن أهل الدواء والصيدلانيون والمنظمات العالمية للصحة لاستبدال مادة الإسبيرتو في حل الأدوية بالماء والجليسرين وغيرهما من المواد غير الكحولية بدل الكحول (الإسبيرتو) وقد تم إصدار نشرات بذلك موجودة لدينا وليطلبها من أهل الشأن من شاء الاطلاع وكذلك من وزارة الصحة في أي بلد .

فاتضح من ذلك كله أنه يحرم التداوي بالخمر ، ولكن لو حل الدواء بالخمر (الإسبيرتو) وتعين شربه أو نحو ذلك وتعين الشفاء به بوصف طبيب عدل جاز شربه مخلوطاً بالخمر عند الحاجة ، وقد اتجهوا الآن كما ذكرنا لاستبدال استعمال الإسبيرتو في الأدوية بغيره والله الموفق ، قال الإمام

ابن حجر الهيتمي المكي في « الفتاوي الفقهية الكبرى » (٢٨/١) :

« يجوز التداوي بخافر الميتة وعظامها وسائر النجاسات صرفها ومخلوطها إلا الخمر فلا يجوز التداوي بصرفها ويجوز بمخلوطها » اهـ .

خاتمة

في مسائل مهمة تتعلق بهذه القضية

(الأولى) : إذا علمنا أن الكولونيا لا يجوز استعمالها لأنها تحوي مادة الإسبيرو ، (وحقيقة الكولونيا هي عطر مضاف إليه إسبيرو) فيجب على كل مسلم عاقل يريد الانقياد لله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم أن يترك من الآن استعمال الكولونيا ويستعمل عطور (أسنس) أي مركزة لا تحوي مادة الإسبيرو وهي كثيرة جداً ومنتشرة ، ومن بحث عن الطيب الطاهر سهله الله تعالى له .

(الثانية) : الكحول البرولية :

هي مادة كحولية مستخرجة من البزول وتركيبها نفس تركيب باقي الكحول ، لا يجوز استعمالها متى فصلت من البزول أبداً ، يعني لا يجوز لأي شخص أن يأتي ويستعملها في مزج العطور بها . وربما يجادل بعضهم بالباطل ويقول : هي مادة سامة وليست مسكرة . وأقول له : نعم كباقي أنواع الكحول ومتى مزجناها بعصير أو ماء أو شيء آخر فخففت بالمرج صارت حمراً صالحة لاستعمال من أراد السكر . فإذاً هي كما قدمنا نجسه ولا يجوز استعمالها وما عليك إلا أن تنقي الله تعالى وتبتعد عن مزج العطور بها .

(الثالثة) : الإسبيرو يستعمله بعض الناس كمطهر للجروح ، وهذا لا يجوز شرعاً وهناك مواد عديدة غير كحولية يمكن استعمالها في التطهير كمادة (الديتول) فإنها غير نجسة وهي مطهرة ، وهناك مواد طاهرة كثيرة يمكن استعمالها ، وهذا من الواجب الشرعي على الكيميائيين الإسلاميين المهملين للمسألة والصيادلة فإنهم يجب عليهم إرشاد المسلمين إلى المواد الطاهرة غير الكحولية لاستعمالها في تطهير الجروح وغير ذلك .

(الرابعة) : قد يقول بعض المعاندين : إن الإسبيرو لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو غير محرّم .

وأقول مجيباً له : لا ، بل كان في زمن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد ذكر لنا صلى الله عليه وآله وسلم قاعدة عامة لهذه المسألة وهي قوله : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » أخرجه أبو داود (٣٦٨١) وفي حاشية « سير أعلام النبلاء »

[معظم الكوفيين ، ومنهم ابن أبي ليلى ، يقولون بحلية نبيذ الحنطة ، والتين ، والشعير ، والذرة ، والعسل نقيعها ومطبوخها ، وإنما يحرم عندهم المسكر منه ، ويُحد فيه إذا شرب الكثير فأسكره ، وهو قول بجانب للصواب ، مبين لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، من الأحاديث الصحيحة في هذا الباب . فقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث جابر : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » أخرجه أبو داود (٣٦٨١) ، والترمذي (١٨٦٦) ، وابن ماجه (٣٣٩١) وحسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان (١٣٨٥) وأخرج البخاري (٢٤٤٢) ، ومسلم (٢٠٠١) من حديث السيدة عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « كل شراب أسكر فهو حرام » وفي « الموطأ » (٨٤٥/٢) ، والبخاري (٣٥/١٠) ، ومسلم (٢٠٠١) عنها رضي الله عنها أنها قالت : سئل رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم عن البتغ فقال : « كل شراب أسكر حرام » والبتغ : نبيذ العسل ، وروى البخاري (٣٩/١٠) عن ابن عمر قال : خطب عمر رضي الله عنه على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إنه قد نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة أشياء : العنب ، والتمر ، والحنطة والشعير ، والعسل . والخمر ما خامر العقل » ففي هذه الأحاديث دليل واضح على بطلان قول من زعم أن الخمر إنما هي عصير العنب أو الرطب الذي الشديد منه ، وعلى فساد قول من زعم ألا خمر إلا من العنب ، أو الزبيب أو الرطب ، أو التمر . بل كل مسكر حمر ، وأن الخمر ما يخامر العقل . وتخصيص الأشياء الخمسة الواردة في أثر عمر بالذكر ليس لأن الخمر لا تكون إلا منها ، بل كل ما كان في معناها : من ذرة ، وسُلت وغيرهما فحكمه حكمها . وتخصيصها بالذكر لكونها معهودة في ذلك الزمان .

وفي قوله : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » دليل على أن التحريم في جنس المسكر ، ولا يتوقف على السكر ، بل الشربة الأولى منه ، في التحريم ولزوم الحد مثل الشربة الأخيرة التي يحصل منها السكر ، لأن جميع أجزائه في المعاونة على السكر سواء .

وفي « الموطأ » (٨٤٢/٢) بسند صحيح عن السائب بن يزيد ، أن عمر قال : إني وجدت من فلان ربح شراب ، فزعم أنه شرب الطلاء ، وأنا سائل عم شرب ، فإن كان يسكر جلده ، فجلده الحد تاماً . وقال علي رضي الله عنه : لا أوتى بأحد شرب خمرأ ولا نبيذاً مسكراً إلا جلده الحد .

وأما النبيذ المباح ، الذي ورد في الحديث الصحيح ، فهو أن ينقع في الماء غمرات من الليل ، ثم يشرب في الصباح ، وسُمي نبيذاً لأنه يُنبد في الإناء : أي يُطرح فيه . فالنبيذ المباح هو النقيع ما لم يشتد ، فإذا اشتد وغلا حرم .

(الخامسة) : مادة التَّنَر : وأما مادة (التَّنَر) التي تستعمل في دهان الأبواب الخشبية و (الكنبايات) والمنابر في المساجد وغير ذلك فليست مادة كحولية وقد قمت بتحليلها ، وهي مؤثرة وضارة جداً لمن يستنشق ريحها لأنها تؤثر على الدماغ وعلى الرئتين ولا يمكن خلطها بعصير وتربها بعد ذلك .

وقول من قال : إن دهان الخشب يتم بالإسبيروتو غير صحيح ولا قيمة له ، ومن قام بذلك ينبغي أن ينتهي عنه ويكفي غسل ظاهر الأشياء المدهونة بالإسبيروتو إن حدث ذلك .

(السادسة) : سحب الورق في آلة الإستانسيل بالإسبيروتو :
يحرم تحريماً مؤكداً على مَنْ استعمل مادة الإسبيروتو في طباعة الأوراق التي فيها علوم شرعية أو اسم الله تعالى أو رسول من الأنبياء أو اسم مَلَك من الملائكة وقد نص العلماء على كفر من كتب هذه الأشياء بمادة نجسة . وهذا لا جدال فيه .

(السابعة) : مسألة الاستحالة :

اعلم أن بعض المتفقيين قال : إن مادة الإسبيروتو عندما تخلط مع العطر تستحيل إلى مادة جديدة اسمها الكولونيا فهذه المادة الجديدة طاهرة بالاستحالة .

قلت : مجيباً له : هذا كلام تضحك منه الثكلى !! وإنني أسألك فأقول لك : لو أننا مزجنا إسبيروتو مع عطر وقليل من البول فهل نقول بطهارة هذه المادة الجديدة بالاستحالة أيها العبقري !!
فقال : لا — قلت : ولم ؟ قال : هذا أمر آخر — قلت : كيف وما ضابطه ؟ ولماذا وقد استحالت مادة البول وذهب أثرها ؟ فانقطع واحتار بماذا سيجيب ، والله تعالى في خلقه شؤون . وهذا الرجل هو السيد سابق .

والاستحالة عندنا لا تكون إلا في مسائل معدودة نص عليها الشرع ولا يجوز قياس غيرها عليها بالهوى وهي : المسك لأن أصله من دم ، والدباغة ، والخل ، والعلقة ، والثمار والزرع من السماد الطبيعي ونحو هذه الأمور الذي أقرها الشرع ، والرخص لا يقاس عليها .

فـرـع

اعلم يرحمك الله تعالى أن ما يسيل من الرتقال والحمضيات على اليد عند تقشيرها من القشر ليس (اسبيرتو) كما يقول العوام وأشباههم وقد تعبت في السؤال عن هذه المسألة والفحص عنها والاستفسار من الأخصائيين فوجدت أن هذا السائل زيت طيارة تسمى علمياً (Lemon Oil) وليس في تحليله الكيميائي مادة الكحول وهذا تركيبه حسب ما وجدته في أحد المراجع العلمية التحليلية :

Lemon Oil (*H.P., U.S.N.F.*); Oleum Limonis;
Ol. Limon.; Aetheroleum Citri; Oleum Citri;
Essence de Citron; Citronenöl; Esencia de Cidra;
Essência de Limão.

CAS — 8008-36-8.
Pharmacopoeias. In *Arg., Aust., Belg., Br., Can., Ger.,
Hong., Ind., It., Jug., Mex., Pol., Port., Roum., Span.,
and Switz.* Also in *U.S.N.F.*

A pale yellow or greenish-yellow oil with a characteristic odour and a warm, aromatic, slightly bitter taste, obtained by expression from fresh lemon peel, and consisting chiefly of (+)-limonene ($C_{10}H_{16}$) which, together with small quantities of other terpenes, constitutes about 90% of the oil. The *H.P.* specifies not less than 3.5% w/w of aldehydes calculated as citral, $C_{10}H_{16}O$. The quality of the oil is not determined solely by its citral content. Wt per ml 0.85 to 0.856 g. The *U.S.N.F.* specifies 2.2 to 3.8% of aldehydes, calculated as citral, for California-type Lemon Oil and 3 to 5.5% for Italian-type Lemon Oil.

Soluble 1 in 12 of alcohol (90%), the solution having a slight opalescence; miscible with dehydrated alcohol, glacial acetic acid, and carbon disulphide. Store at a temperature not exceeding 25° in well-filled airtight containers. Protect from light.

Uses. Lemon oil is estimative but it is chiefly used as a flavouring agent.

An estimated acceptable daily intake of up to 300 mg per kg body weight was established for citral, geranyl acetate, citronellol, linalol, and linalyl acetate, expressed as citral — Twenty third Report of Joint FAO/WHO Expert Committee on Food Additives, *Tech. Rep. Ser. W.A. Hlth. Org. No. 604*, 1980 (See also p.670 for the absorption of these terpenoids).

The use of a preparation of α -limonene for dissolving gallstones. — H. Igimi *et al.*, *Am. J. dig. Dis.*, 1976, 21, 226.

وكيف يتصور أن يحرم الله سبحانه وتعالى علينا شيئاً رجساً ثم يجعله في طعامنا الذي هو من الطيبات بدون تخمر ذلك الطيب ، وذلك لأن كل طيب قد يساء استعماله فيصير غير طيب كما قال سبحانه : ﴿ تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً ، إن في ذلك لآية لقوم يعقلون ﴾ .

وقد تعبت حتى وصلت إلى أن قشر البرتقال خال من الكحول وذلك لقول كثير من أهل الشأن في هذا المجال إنها تحوي السبيرتو متابعاً بذلك العوام دون تحقيق ، مع عجزه أعني هذا الكثير على أن يدل على مصدر أو تحليل علمي في المسألة مظهراً بذلك إفلاسه العلمي في مجاله !! وكنا نظن قبلاً أن كثيرين من المنتمين للعلوم الشرعية هم المقصرون فقط فبان أن غيرهم أيضاً كذلك إذ ليس لهم هدف في الحياة إلا الحصول على الشهادة ليحصل على الراتب وما يتعلق به من أمور الدنيا ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم هو حسنا .

فليتنق الله تعالى من حلال ما حرم الله تعالى على عباده ، قال الله تعالى : ﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ، إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ﴾ يقول راقم هذه الأسطر خادم العلماء حسن بن علي السقاف فرغت منها ليلة الأحد لثلاث عشرة ليلة خلت من جمادى الأولى سنة ١٤٠٨ من هجرة سيد الأنام صلى الله عليه وآله وسلم . والحمد لله رب العالمين .

الإمتاع والاستقصاء

لأدلة

تحرير ونقل الأعضاء

تأليف

حسن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني

الشافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وصل عباده بالنعم ، وأنعم على أهل وداده بأنواع الحكيم ، وقطع من عصاه بالنقم . والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد سيد العرب والعجم ، وعلى آله السادة في الحِلِّ والحرم ، ورضوان الله تعالى عن صحابته أهل الفضل والكرم .

أما بعد :

فإن الكلام قد طال بين العوام وبين المتزسعين بالعلم في مسألة التبرع بالأعضاء وانتزاع الأجزاء ، فأردت أن أكتب في هذا الباب جزءاً أئين فيه الأدلة الصحيحة الصريحة في تحريم نقل الأعضاء وأبطل فيه الأدلة الضعيفة التي أحتج بها من جَوَزَ قطع الأعضاء ، مبطلاً في ذلك فاسد الاستدلالات ، وعاطل المقولات ، خدمة لهذه الشريعة المنورة ، والسنة المعطرة ، أن ينسب إليها ما هي بريئة منه ومطهرة ، أو أن يعبت بأحكامها أصحاب العقول القاصرة المخدرة ، تحقيقاً لما جاء : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين »^(٢٣٤) وإني متوجه إلى الخالق القوي ، عالم السرّ والخفي ، بسيد خلقه القرشي الهاشمي ، أن يجعلني سبباً لنفع عباده ، وأن يحشرنني في زمرة أهل وداده ، اللهم اجعلني بك أصول ، وبك أجول ، فمن عندك الفرج مأمول ، ومنك الخير منول ، بسم الله توكلت على الله لا قوة إلا بالله .

فصل : في ذكر ما أورده من الأدلة لجواز قطع الأعضاء والتبرع بها :

الواقع أن الذين أعلنوا جواز قطع الأعضاء وفصل الأجزاء والتبرع بها ، أوردوا أدلة لا تصلح للاستدلال ، ولا تعد من طائل المقال ، وأنى موردها على شكل نقاط ثم أفندّها وأنقضها إن شاء الله تعالى واحدة واحدة^(٢٣٥) :

- ١ — قولهم : « الأصل في الأشياء الإباحة وهذا أمر مباح لم يرد في الشرع ما يحرمه » .
- ٢ — قولهم : « إن هذا من قبيل الصدقة والتبرع للمحتاجين كبذل المال لأصحاب الضرورات ففيه أجر وثواب » .

(٢٣٤) نقل الحافظ السيوطي في الجامع الكبير تصحيحه عن الإمام أحمد .

(٢٣٥) وقد كتبت هذا الجزء بعد جلسة مع مصطفى الزرقا استقصيت فيها أدلته التي أباح بها قطع الأعضاء والتبرع بها ، ثم ضمنت إليها أدلة غيره أيضاً فاستوت بمجموعة هنا .

٣ — قولهم : « الضرورات تبيح المحظورات » ونحو هذا الكلام .

٤ — قولهم : « إن أخذ جزء من ميت لوضعه لشخص آخر لا يعد من المثلة التي حرّمها الشرع ، بل فيه فتح باب الأجر والثواب للحَي والميت المأخوذ منهما العضو » .

وقولهم هنا : بل فيه فتح باب الأجر ... كلام دالّ على الخفة .

٥ — قولهم : « ولهذا ذهب الفقهاء إلى جواز شق بطن الأنثى الحامل التي ماتت وذلك لإخراج الجنين الذي تُرجى حياته وكذلك جوزوا شق جوف الميت الذي ابتلع مالا لغيره » .

وهذا استدلال باطل بلا ريب سننقضه ، وأين العضو المأخوذ من هذه المرأة التي شق بطنها لإخراج الجنين ؟!

٦ — قالوا في اختراع قاعدة نسبها إلى الشريعة : « الحي أفضل من الميت » وقرروا لذلك : أنه يجوز شق بطن الأنثى لأجل الولد وإخراج المال من جوف الميت ، قالوا : وقد علّل الفقهاء ذلك بقولهم : إن حرمة الحي وحفظ نفسه أولى من حفظ الميت عن المثلة ، ثم استدلوا لهذه القاعدة التي أسسوها لانتهاك حرمة الأموات — وهي الحي أفضل من الميت — بقول الله تعالى : ﴿ وما يستوي الأحياء ولا الأموات ﴾ .

وقد ورد هذا الاستدلال في نشرة استفتاء لبنك العيون .

٧ — قولهم : (دعت الشريعة الإسلامية إلى التداوي ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الله أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء ، فتداوا ولا تتداوا بحرام ») ونقل قرنيات العيون من الأموات إلى الأحياء هو من قبيل التداوي والمعالجة (أقول : ولكن بما حرّمه الله تعالى ورسوله ولعن فاعله واتفق العلماء على أنه من الكبائر كما سترى ، وهذا الدليل عليهم وليس لهم قطعاً ، وهو ظاهر بداهة .

٨ — قولهم : « يدخل التبرّع بالأعضاء كالكلى والعيون إلى الآخرين المصابين في مفهوم الصدقة التي حثت الشريعة على بذلها للآخرين من ذوي الحاجات »^(٣٣٦) .

قلت : وهذا القول مع بُعدهِ عن التحقيق والصواب ، فاسد شرعاً وعقلاً ، وهو اجتهد في مورد النص غير جائز أصولياً ، مع وضع النصوص والقواعد الشرعية في غير محلّها ، والاستنباط من نصوص الحواشي والفتاوي مع أن المعلوم أن نصوص الحواشي والفتاوي ليست نصوصاً شرعية تستنبط الأحكام منها والتشريعات لأنها اجتهادات أشخاص في فهم النصوص الشرعية محتملة للخطأ والصواب ، والذي

(٣٣٦) كلا لم نحث الشريعة على تقطيع لحوم الناس وأجزاءهم وإعطائها للغير باسم الصدقة .

يستنبط منه هو آيات القرآن الكريم وأحاديث وأقوال المرسل رحمة للعالمين مع استعمال قواعد أصول الفقه المنظمة لفهم تلك النصوص والإمعان في اللغة العربية الموضحة للمراد من الآيات والأحاديث وأمثال ذلك ، وليس عبارات الحواشي والمتون الغير مصرّحة بما يريد هؤلاء المجيزون . وقد جاء في الحديث : « من أفتي بغير علم كان إلهه على من أفناه » (٣٣٧) .

ثم استدل القائل في هذه النقطة على أن التبرّع معتبر عنده من باب الصدقة التي حثت الشريعة عليها بحديث : « من نفّس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفّس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه » .

وهذه النقطة لا تحتاج لأن نبطلها لأن بطلانها ظاهر لائح ، إذ كيف يُتصدّق بالحرّم الذي منعه الشريعة والذي حرّمه الله تعالى ورسوله حيث قال : « ولا تتداواوا بحرام » مع قوله : « إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً » أي يقبل التصدّق بالحلال ولا يقبل التصدّق بالحرام ، والتنفيس والإعانة وارد في الأموال وما يملكه الإنسان ، وفي الأشياء التي لا يتوقف عليها فعل حرام ، « كتبسّمك في وجه أخيك صدقة » ، ولم يرد أن التنفيس والإعانة في تقطيع أجزاء الآدمي وفيما حرّمه الله تعالى ، وعلى مثل هذا الاستدلال الباطل يصح أن يقال :

يجوز أن يرتكب الإنسان الحرام من سرقة أموال الأغنياء لدفعها إلى الفقراء وغيرهم من الضعفاء والمساكين لأن الله تعالى في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه ، والسرقة وقطع الأعضاء يشتركان في كون كل منهما حراماً .

هذا وإنني أرى الآن أن خير الطرق لعرض الموضوع وبسطه دون إيجاز محل أو إطناب ممل لمن أراد معرفة الصواب في المسألة الذي لا محيد عنه ، هو إبطال نقطة واحدة من هذه الأدلة التي جلبها المجيزون المبيحون ، ثم بعد ذلك نسرد أدلة الشرع التي استدلت بها العلماء المعتبرون من أئمة المسلمين المرجوع إلى قولهم والمعوّل على إفتائهم ، وبالتالي سننهار أدلة المبيحين لقطع الأعضاء عند المنصف ويظهر نأيها عن الصواب والواقع ، ثم إذا فرغنا من ذلك علّقنا على استدلالاتهم آخر الرسالة نقطة حسب ترتيبها تعليقاً لطيفاً لإتمام هدمها ونذكر أثناء ذلك أو بعده فروعاً لمسائل مهمّة لها تعلق بهذا البحث إن شاء الله تعالى نسأله سبحانه التوفيق والإعانة .

(فصل) إبطال استدلالهم في النقطة السادسة :

وهو تقريرهم أن : الحمي أفضل من الميت ، واستدلّاهم لذلك بقول الله تعالى : ﴿ وما يستوي

(٣٣٧) رواه أبو داود (٣٦٥٧) وابن ماجه (٥٣) وأحمد والحاكم في المستدرک (١/١٢٦) وأقره الذهبي .

الأحياء ولا الأموات ﴿ كما صرّحوا بذلك .

فنقول بعيين : لا بد من ذكر هذه الآية وما قبلها وما بعدها في السورة ليتضح معناها والمراد منها ، قال الله تعالى :

﴿ وما يستوي الأعمى والبصير ، ولا الظلمات ولا النور . ولا الظل ولا الحرور . وما يستوي الأحياء ولا الأموات . ان الله يسمع من يشاء وما أنت بمسمع من في القبور . إن أنت إلا نذير ﴾ .
فاطر ١٩-٢٣ . فقله تعالى : ﴿ وما يستوي الأحياء ولا الأموات ﴾ لا تفيد البتة أن الأحياء أفضل من الأموات ، وذلك لأن المراد بالأحياء هنا المؤمنون وبالأموات الكافرون ، وذلك من أبواب المجاز وضرب الأمثال والاستعارات اللغوية التي قال الله تعالى عنها : ﴿ وتلك الامثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون ﴾ . وقد بين الله تعالى لنا في كتابه في مواضع أخرى معناها كقوله سبحانه : ﴿ أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستويون ﴾ وكقوله تعالى : ﴿ أفمن جعلنا له نوراً يمضي به في الناس كمن مثله في الظلمات ﴾ وكقوله تعالى : ﴿ لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة ، أصحاب الجنة هم الفائزون ﴾ وقد بين المراد بالأحياء والأموات أيضاً سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال في سنته الموصوفة به ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﴾ ما نصه :

« مثل الذي يذكر الله تعالى والذي لا يذكره مثل الحي والميت » رواه البخاري ومسلم في صحيحهما .

فاغلب الإشكال الذي استقر في عقل المستدلّين للإباحة ، إذ قد حكم سيد الخلق نبينا صلى الله عليه وآله وسلم بأن المراد بالأموات هم الكفار الجهال ، وأن المراد بالأحياء المؤمنون العقلاء . ويؤكد لنا ذلك أيضاً قول من يرجع إليه م من كبار الأئمة المفسرين كالإمام الحافظ القرطبي والإمام الحافظ أبي حيان وغيرهم رحمهم الله تعالى .

قال الإمام الحافظ أبو حيان في تفسيره « البحر المحيط » (٣٠٨/٧) :

« وما يستوي الأعمى والبصير الآية هي طعن على الكفرة ، وتمثيل ، فالأعمى الكافر والبصير المؤمن أو الأعمى الصنم والبصير الله عز وجل وعلا ، أي لا يستوي معبودهم ومعبود المؤمنين ، والظلمات والنور والظل والحرور تمثيل للحق والباطل وما يؤديان إليه من الثواب والعقاب ، والأحياء والأموات تمثيل لمن دخل في الإسلام ومن لم يدخل فيه » انتهى المراد منه .
وقال أيضاً بعد ذلك بصحيفة ما نصه :

« ثُمَّ إِنَّ الْكَافِرَ الْمَصْرَ بَعْدَ الْبِعْثَةِ صَارَ أَضْلَّ مِنَ الْأَعْمَى وَشَابَهُ الْأَمْوَاتُ فِي عَدَمِ إدْرَاكِ الْحَقِّ فَقَالَ : وما يستوي الأحياء الذين آمنوا بما أنزل الله ولا الأموات الذين تليت عليهم الآيات البينات ولم ينتفعوا بها » اهـ .

كذلك قال الإمام القرطبي في أحكام القرآن (تفسيره) (٣٤٠ / ١٤) فانظره . هذا إبطال من جهة ، ومن جهة أخرى نقول :

لا نظر إلى قول من قال : الأحياء أفضل من الأموات البتة لأنه قول فاسد شرعاً إذ لا نظر شرعاً في التفضيل بين الحياة والموت بل النظر إلى الأعمال ، قال سيدي : الشريف المحدث عبد الله الغماري الحسني :

« وبعض المتحذلقين يسوّغ نقل عضو من مَيّت إلى حي بقوله : الحي أفضل من الميت ، وهذا قول باطل فإنّ الصالح المَيّت أفضل من الفاسق الحي ، والعاقل المَيّت أفضل من الظالم الحي . وقلّت في صدر هذا الجواب : أمّا نقل عضو من مَيّت فور موته كعين أو كلوة إلى مريض فهذا ممّا شاع عند الأطباء الأوروبيين وقَدّمهم فيه أطباء المسلمين وهو خطأ كبير ، لأن الدين الاسلامي يحترم الميت ولا يبيح نقل عضو منه إلى غيره كيفما كانت الأسباب ولو أوصى المسلم قبل موته بأن ينقل منه عضو لمصلحة مريض لا تنفّذ وصيته » انتهى كلامه أعلى الله درجته ورضي عنه .

أقول : وسأنقل لك إن سمح الحال بعض صرعات الأوروبيين في نقل الأعضاء حسب ما ينقل لنا عنهم^(٣٣٨) كما سأورد إن شاء الله تعالى الأدلة الشرعية على احترام الإسلام للميت وتحريم انتهاك حرمة في الكلام على التمثيل بالأحياء والأموات ، وكيف انساق بعض أدياء العلم بالشرعية المطهرة وراء تلك الصرعات وذلك الجنون المزخرف باسم الطب والمعالجة^(٣٣٩) .

(٣٣٨) من ذلك ما يحصل في غرف التشريح كما أخبرني كثير من الثقات من قطع رؤوس الأموات الأبرياء ونشر جماجمهم وبقر بطونهم وإخراج كُلاهم وأمعانهم إلى غير ذلك من أعمال لا تقلها الإنسانية والفطرة (١١) السليمة هذا إذا غرضنا الطرف عن حكم الشرع الشريف الرؤوف الرحيم ، وكل ذلك انساق بعض أدياء العلم بالشرعية المطهرة وراء تلك الفتاوى الضعيفة التي لا سند لها .

وقد أخبرني بعض الأخوة أنه دخل إلى المشرحة وأراد أن يغسل يديه فذهب إلى المغسلة فتفاجأ برأس آدمي في المغسلة قد قطع ... والله منتقم من كل ظالم باغ .

(٣٣٩) وقد عرض في هذه الآونة فلم وناقني في الرائي فيه تصريح من بعض أطباء أوروبا وأمريكا أن نقل قلب من إنسان ميت إلى آخر مريض عملية غير إنسانية ، وهذا الذي يوافق أحكام الشريعة الإسلامية ، وكثير من المغررين المنساقين وراء كفار أوروبا لا تفهمهم نصوص الشريعة وإنما الذي يرتاحون له تصريحات أساتذة أوروبا وأطباؤها وكما قيل « والفضل ما

فليس قول « الأحياء أفضل من الأموات » بصحيح بل هو باطل من القول ولذلك أدلة كثيرة
أذكر بعضها فأقول :

إننا نستطيع الآن أن نذكر أشخاصاً ممن ماتوا الواحد منهم يفضل جميع الأحياء ما خلا الأنبياء
 والمرسلين « أعني بغض النظر عن الأنبياء الذين ماتوا فهم خارجون من هذا التحدي » كأفراد من
 الصحابة وغيرهم ، كأبي بكر رضي الله عنه الذي لو وضع إيمانه في كفة وإيمان الأمة في كفة لرجح
 إيمانه ، أو البخاري أو غيرهما ، لكننا لا نستطيع ذكر اسم واحد من الأحياء الآن أفضل من جميع من
 مات من البشر « سوى الأنبياء أعني باستثنائهم عليهم الصلاة والسلام » ^(٣٤٠) ، وعلى هذا فليقس
 القياسون ، وننبه باننا لا نقبل قياساً أو رأياً مصادماً لنصوص الكتاب والسنة أو للإجماع لأنه ساعته
 يكون قياساً فاسداً ساقطاً نلقيه في كل سهل ووعر ^(٣٤١) ، وكفى بهذا دليلاً مع ورود النصوص الصريحة
 في ذلك كحديث عمران بن حصين وابن مسعود رضي الله عنهما كما في الصحيحين وغيرهما ، أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال :

« خير الناس قرني ثم الذين يلونهم » هذا لفظ البخاري في كتاب الشهادات ولفظه في فضائل
 الصحابة : « خير أمتي قرني » .

قلت : ومعلوم قطعاً أن الأفضلية والخيرية لا تذهب بموتهم فتجرد عنهم بل هي باقية أبداً بمشيئته
 سبحانه ، ولذلك قال الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم (٨٤/١٦) :

« اتفق العلماء على أن خير القرون قرنه صلى الله عليه وآله وسلم والمراد أصحابه » .

قلت : وأصحابه قد ماتوا وهم أفضل من جميع الأحياء الآن بلا شك ما خلا
 الأنبياء ، فظهر الآن أن قول القائل : الأحياء أفضل من الأموات لقوله تعالى : ﴿ ولا يستوي الأحياء ولا
 الأموات ﴾ استدلال فاسد شرعاً وعقلاً ، والحمد لله .

شهدت به الأعداء » وهذه تماماً كمسألة « السبيروت » فما زال أهل العلم يوضحون أنه حرم نجس لا يجوز استعماله وينبغي
 استبداله بمواد غير كحولية للتطهير وغير ذلك ، ولم يصغ أحد لذلك إلا النادر ، حتى أعلنت المنظمة العالمية للصحة أن
 الكحول المستعمل في حل الأدوية مادة ضارة يجب استبداله بمادة أخرى ، فساعتئذ أقر كثير من المعاندين كما فصلت ذلك
 في رسالة الكحول والإسبيروت .

(٣٤٠) هذا القيد لاخراج سيدنا عيسى عليه السلام الذي هو حي الآن من هذا الكلام .

(٣٤١) وا قصد بذلك خصوصاً مسألة « الاستحسان » ومسألة « المصالح المرسلة » اللتان أبطلهما الإمام الغزالي في
 المستصفى وعدهما من الأصول الموهومة .

أما قول المحيزين كما في النقطة السادسة التي نحن بصدد إبطالها : (أن حرمة الحي وحفظ نفسه أول من حفظ الميت عن المثلة) لتجويز قطع الأعضاء فاستدلال باطل من وجهين :

الأول : أن هذا الكلام متعلق فقط بالجنين الحي في بطن أمه الميتة ، فحرمة حياً في بطنها تجوز شق بطن أمه الميتة لإخراجه ، وهذا القول لا يشمل تجويز غير هذه الحالة من التمثيل بعباد الله تعالى أحياء وأمواتاً وطرح النصوص الصريحة في تحريم المثلة وإلغاؤها وضربها عرض الحائط .

الثاني : أنه على فرض قول بعض الفقهاء يجوز شق جوف الميت الذي ابتلع مالاً لغيره فإن ذلك إذا لم يكن في ماله ما يسد عن ذلك المال الذي ابتلعه ولم يكن في ورثته من يتكفل بأدائه عنه ، والمسألة المذكورة ليست في أي مال بل في الجوهر ، وإذا تعين تجويز شق بطنه لإخراج الجوهر التي ابتلعها فذلك لتعديده ببلغ مال ليس بملكه ولا هو له بل غصبه من ملك غيره وهذا كما أمرنا بقطع يد السارق حياً لتعديده على مال غيره ، وهذا كله أيضاً لو فرضنا وقوع المسألة ، وقد أجبنا على أشكائها وإلا فهي بعيدة الوقوع جداً من الواقع ، فلم نسمع قط أن رجلاً ابتلع مالاً لغيره اللهم إلا في كتاب « ألف ليلة وليلة » فلا يجوز إبطال أصول في الشريعة بقصص من الرهات لتحليل ما حرّمه الله تعالى انسياقاً وراء الأوروبيين الذين لا يرجعون إلى خلق ولا دين .

فانظر أيها الأخ اللبيب إلى هذه الاستدلالات التي اعتمدها هؤلاء المحيزون لقطع الأعضاء والتبرع بها من بعض المعاصرين ، ثم انظر إلى النصوص الصريحة الثابتة التي ذكرها العلماء المعتبرون تدرك قيمة من يدعي العلم ويترسم به في هذا الزمن وغيره .

فصل

في أدلة تحريم قطع أعضاء الإنسان وبرها وبالتالي عدم جواز التبرع بها ، لأن القطع أصل والتبرع بها فرع مركّب على ذلك الأصل ، فإذا كان الأصل فاسداً محرماً كان الفرع المترتب على ذلك الأصل من تبرع أو بيع كذلك بداهة عند كل صاحب عقل سليم . وسيوضح إن شاء الله تعالى أثناء عرض أدلة تحريم قطع الأعضاء وما سنذكره معها من الإيضاحات فساد أقوال المجوزين لهذا الأمر المنكر :

١ — أول أدلة أهل الحق أن الأصل في قطع أعضاء الإنسان التحريم الشديد ، ولا يجوز قطع أي جزء من الإنسان حتى الشعرة الواحدة إلا باذن شرعي ، وذلك لأدلة كثيرة جداً منها :

أ — قول الله تعالى حكاية عن إبليس لعنه الله تعالى :

﴿وَأْمُرْنَهُمْ فَلْيَغْيِرْنَ خَلْقَ اللَّهِ﴾ .

فكل ما فيه تغيير على الخلقة الأصلية السوية من زيادة أو نقصان في الأبدان منهي عنه إلا بإذن من

الشارع^(٣٤٢) ، وهو خالق البدن ومالكه رب العالمين ، ولذلك لعن النامصة ولو تنفت شعرة ، وسن تنف الإبط فهو الفعّال لما يريد والأمر بما يشاء كما قال : ﴿ لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ﴾ .
 فقله تعالى حكاية عن إبليس اللعين : ﴿ ولأضلنهم ولأمنينهم ولأمرنهم فليبتكن آذان الأنعام ولأمرنهم فليغيرن خلق الله ومن يتخذ الشيطان ولياً من دون الله فقد خسر خسراناً مبيناً ﴾ .

أفادت هذه الآية بعمومها وإن كان سبب نزولها في فقه أعين الأنعام وشق آذانها أن كل ما فيه تغيير لخلق الله تعالى عن الصورة التي خلق الله تعالى هذه الأجسام عليها محرّم ممنوع لا يجوز ، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وهذه قاعدة أصولية مشهورة ، وقد ثبت هذا التعميم من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وأهل العلم .

ب — قال سيدنا الإمام المحدث عبدالله الغماري أعلى الله منزلته : وقد ثبت هذا التفسير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، روى الشيخان واللفظ للبخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : « لعن الله الواشحات والمستوشحات والمتنصصات والمتفلحات للحسن المغيرات خلق الله تعالى ، ما لي لا ألعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في كتاب الله » وفي ذلك أبلغ بيان .

ج — وروى البخاري (٥٩٣٤) ومسلم (٢١٢٢) في صحيحيهما عن السيدة أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت : « جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله : إن لي ابنة

(٣٤٢) تنبيه : ينبغي أن ننبه هنا إلى أن تلك المؤتمرات الطبية وتلك الدراسات التي عقدت لبيان ما يتعلق بموت الدماغ وموت القلب ، وأيهما يعد بموته موت الإنسان ، أنه لا فائدة لهذا كله في هذا الباب ، وذلك لأن الإنسان كما يحرم أخذ عضو منه في حياته ، أيضاً يحرم أخذ أي عضو منه بعد مماته للنصوص الصريحة الصحيحة في ذلك والتي سستمر في هذه الرسالة إن شاء الله تعالى ، منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « كسر عظم الميت ككسر عظم الحي في الإثم » فلا يفيد البحث في هل الدماغ يموت أولاً في الإنسان أو القلب أو غير ذلك في مسألة التبرع بالأعضاء وانتزاع أجزاء الأدميين ، لأن التحريم كما أسلفنا يشمل الموت والحياة . ومن فرح واهتم بهذه القضية في التبرع فقد اهتم بغير مهم قطعاً ، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يعافينا وجميع المؤمنين في أسماعنا وأبصارنا وحولنا ولقوتنا وعقلنا وأبداننا ما أحياناً إنه رؤوف رحيم .

وليتنبه أيضاً إلى أن الأطباء لا يحل لهم إعطاء الأحكام الشرعية في الأمور الاجتهادية وإنما واجبههم دراسة المسألة الموجهة لهم من قبل الفقهاء وإعطاء النتيجة الطبية فيها وردّها إلى الفقهاء وأهل العلم ليعطوا فيها الحكم الشرعي . حتى أن الطبيب لا يملك أن يقول لمريض أراد الصوم : يجب عليك الإفطار ، لأن الواجب هو ما يناب على فعله ويعاقب على تركه ، وإنما يقول له الصيام يضر ببدنك وبصحتك وأنت الآن بهذه الحالة ، والفقهاء يبين بعد ذلك حرمة الصيام مثلاً ، لتلا يتهاون الناس بالعبادات ويدلي بحكمها من ليس أهلاً لذلك .

عريساً أصابتها حصبة فتمزق شعرها أفأصله ؟ فقال : لعن الله الواصلة والمستوصلة .» .

شكت المرأة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرض ابنتها ، وطلبت منه أن يأذن لها في وصل شعرها على سبيل العلاج ، فلم يأذن لها في ذلك فدل على شيئين :

١ — أن العلاج بنقل عضو لا يجوز بل وفاعله يلعن .

٢ — أن من أصيب بداء فقد بسببه شعراً أو عضواً لا يجوز له أن يكمله من شخص آخر .

وعلة ذلك : أنه تغيير لخلق الله ، وتدليس ، وفيه مثلة وهي محرمة ، وتصرف الإنسان فيما لا يملك ، ومنافاة لكرامة آدمي . انتهى كلامه رضي الله عنه .

وقال الإمام النووي رضي الله عنه : « المجموع » (١٤٠/٣) :

« وهذه الأحاديث صريحة في تحريم الوصل ولعن الواصلة والمستوصلة مطلقاً وهو الظاهر المختار وقد فصله أصحابنا فقالوا : إن وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف سواء كان شعر رجل أو امرأة وسواء شعر المحرم والزوج وغيرهما بلا خلاف ، لعموم الأحاديث ، ولأنه يحرم الانتفاع بشعر الآدمي وسائر أجزائه ، لكرامته بل يدفن شعره وظفروه وسائر أجزائه » انتهى المراد منه .

وقال القرطبي في تفسيره (٣٩١/٥) : « ولم يختلفوا أن خصاء بني آدم لا يحل ولا يجوز لأنه مثلة ، وتغيير لخلق الله تعالى ، وكذلك قطع سائر أعضائهم في غير حد ولا قود » اهـ .

فاتضح من هذا كله أن الله تعالى قد خلق الإنسان بصورة معينة وبهيئة خاصة فلا يجوز لهذا الإنسان أن يغير هذه الصورة وهذه الهيئة إلا بما أذن له مولاه وخالقه وأجاز له تغييره كفصل ظفر وشعر معين ولبن امرأة ودم إذ أنه ثبت جواز الاحتحام وتغيير لون الشعر بغير السواد والكحل وفيه تغيير لـ لون المحل وكذا الحناء ونحو هذه ، فتغيير ما عدا ذلك باق على الأصل المحرم وهو التغيير لخلق الله تعالى وهو غير جائز لا بزيادة ولا نقصان ، « فمن الزيادة » صبغ بعض بشرته بلون كالوشم مع أنه مأذون بتغييرها بالحناء للنساء وللرجال للحاجة على تفصيل فيه ليس هذا محل بسطه ، ومن الزيادة المأذون بها تكميل عضو مقطوع بعضو (صناعي) لأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرفجة أن يتخذ بدل أنفه الذي قطع يوم الكلاب أنفاً من فضة ثم لما أذن له بأنف من ذهب ، وسنبحت في هذه المسألة وما يتعلق بها في فصل خاص إن شاء الله تعالى ، وكذا أذن الشارع بتغيير لون الشعر كما جاء في قوله صلى الله عليه وآله وسلم :

« غيروا هذا — أي بياض الشعر — بصفرة أو حمرة ، واجتنبوا السواد » رواه مسلم (٢١٠٢) وليس فيه بصفرة أو حمرة ، وهو مفهوم من كلام الفقهاء . فلم يأذن بالسواد « وأما

النقصان « فكقطع عضو ولو كان العضو زائداً على العادة كأصبع زائد وغيره لكونه تغييراً لخلق الله تعالى ولأدلة أخرى تأتي إن شاء الله تعالى ، ويجوز نزع العضو الزائد الذي يؤلم وغيره أو الذي فيه مرض كالأكلة التي كانت في رجل سيدنا عروة بن الزبير رحمه الله تعالى أحد فقهاء المدينة وعلمائها فأخبره الأطباء أن رجله إذا لم تقطع فسيبسي الداء إلى غيرها فقطعها ، ومن ذلك مثلاً قطع المارارة المريضة والزائدة وقلع السن ونحوها من المؤلمات الممرضات بلا شك .

قال الإمام الحافظ القرطبي رحمه الله تعالى في تفسيره (٣٩٣/٥) :

« قال أبو جعفر الطبري في حديث ابن مسعود دليل على أنه لا يجوز تغيير شيء من خلقها الذي خلقها الله عليه بزيادة أو نقصان ، التماس الحسّن لزوج أو غيره سواء فلجت أسنانها أو وشرتها أو كان لها سن زائدة فأزالها أو أسنان طوال فقطعت أطرافها لأن كل ذلك تغيير خلق الله ، قال القاضي عياض : ويأتي على ما ذكره أن من خلق بإصبع زائدة أو عضو زائد لا يجوز قطعه ولا نزعها لأنه من تغيير خلق الله تعالى إلا أن تكون هذه الزوائد تولد فلا بأس بنزعها » اهـ من القرطبي .

٢ — وثاني الأدلة : ما روى مسلم في صحيحه (١١٦) عن جابر رضي الله عنه : أن الطفيل بن عمرو الدوسي هاجر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمدينة وهاجر معه رجل من قومه فاجتروا المدينة — يعني لم يوافقهم جوهاً — فمرض الرجل فجزع فأخذ مشاقص فقطع براحه — والبراحم : عقد ظهور الأصابع — فشخبث أي سألت دماً حتى مات ، فرآه الطفيل بن عمرو الدوسي في منامه فرآه وهيئته حسنة ورآه مغطياً يديه فقال له : « ما صنع بك ربك ؟ » قال : « غفر لي بهجرتي إلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم » فقال : « ما لي أراك مغطياً يديك ؟ » قال : « قيل لي : لن نصلح منك ما أفسدت » . فقصها الطفيل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله : « اللهم وليديه فاغفر^(٣٤٣) » .

قال سيدنا الشريف المحدث عبدالله الغماري الحسني : أفاد الحديث أن من تصرف في عضو منه تبرّع أو غيره فإنه يبعث يوم القيامة ناقصاً منه ذلك العضو عقوبة له فمن تبرّع بعين بعث أعور ومن تبرّع بقلب أو كلوة فلا يردُّ له ذلك العضو اهـ .

قلت : ودليل هذا من النص قوله فيه : « لن نصلح منك ما أفسدت » فإنه لا يتعلّق بقتل النفس وإنما يتعلّق بمجرح براحه وتقطيعها . قال الإمام النووي في شرح مسلم (١٣٢/٢) :

« فيه إثبات عقوبة بعض أصحاب المعاصي فإن هذا عوقب في يديه ففيه رد على المرجئة القائلائين

(٣٤٣) تنبيه : اعلم أن الله تعالى غفر لهذا الرجل ذنبه وقتله لنفسه بهجرتي بهجرتي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأما إفساده عضو نفسه فقيل له فيه : « لن نصلح منك ما أفسدت » .

بأن المعاصي لا تضر» اهـ .

٣ — ومن الأدلة على تحريم قطع أي جزء من الإنسان ولو كان زائداً إلا ما كان يؤلم أو به مرض كما قدّمنا ما روى الإمام أحمد في مسنده (٢٢٨/٢) بإسناد صحيح كما في طبعة أحمد شاكر (٧٦/١٢) حديث (٧١١٨) عن أبي رُمثة بكسر الراء رضي الله عنه . وفيه أنه قال يا رسول الله : إنّي رجل طيب وإن أبي كان طيباً وأنا أهل بيت طيب والله ما يخفى علينا من الجسد عرق ولا عظم فأرني هذه التي على كتفك فإن كانت سلعة قطعتها ثم داويتها ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا طبيبها الله » .

قلت : ورواه أبو داود بنحو هذا اللفظ وأصحاب السنن الثلاثة — أبو داود في مواضع والنسائي والترمذي — مختصراً ، وأقرّ أبداً داود الحافظ المنذري ، قال الحافظ : وصحح حديث أبي رُمثة ابن خزيمة وابن حبان والحاكم اهـ .

قلت : ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها خاتم النبوة بل بين له أن الزائد وغيره من أجزاء آدمي لا يجوز قطعه لقوله « لا طبيبها الله » وفيه استدلال قوي حسن .

٤ — ثبت من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : « كسر عظم الميت ككسر عظم الحي في الإثم » ^(٣٤٤) رواه الدارقطني (١٨٨/٣) بهذا اللفظ وحسنه الحافظ ابن القطان وقال الحافظ ابن دقيق العيد : إنه على شرط مسلم ورواه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي جميعاً من حديثها كما في تلخيص الحبير (٥٤/٣) حديث (١٢٧١) .

قلت : أفاد الحديث أن الحي يحرم كسر عظمه أو قطع أي جزء منه وكذا الميت لأي سبب إلا الحي لسبب أذن الشارع فيه كالأمثلة التي أوردناها ، قال المناوي في فيض القدير (٥٥٠/٤) :

« قال ابن حجر في الفتح ويستفاد منه أن حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته » اهـ . فاتضح أن من الإثم قطع جزء من آدمي لغیر ضرورة ^(٣٤٥) ، والضرورة في الشرع كما نص عليها في الأصول هي : الحالة التي تقوم بالشخص المضطر لا بغيره ، فتلجئه إلى شيء محرّم لإنقاذ نفسه مثل ما سبق عن عروة بن الزبير أنه قطع رجله لتسلم بقية أعضائه . أفاده سيدنا المحدث عبدالله ابن

(٣٤٤) ومنه يبين حرمة وضع الأموات في التلاحات وإهانتهم بذلك مع أنهم سيدفنون بعد ساعات لئلا يتزعج أهلهم منهم وتعطيل سنة الإسراع بالدفن .

(٣٤٥) ينبغي التنبيه على أن الميت يحرم أخذ أي جزء منه لضرورة أو غيرها ، وأما الحي فيحرم ويجوز أن يقطع منه شيء لضرورة فيه كسريان مرض من عضو إلى عضو وكقطع مرارة أو نحو ذلك .

الصدیق اعلیٰ اللہ درجته . و سیاتی الکلام علی هذا فی إیضاح قاعدة الضرورات تبیح المحظورات .

هـ — ومن الأدلة أيضاً علی ذلك : أن هذا الجسم بأعضائه لیس ملكاً للشخص وإنما هو ملك لله تعالیٰ وأمانة استرعاه الله آیاه ، فلا يجوز له التصرف فیہ إلا بإذن من المالك وهو الشارع ، وقد أشار إلى ذلك سیدنا الشریف المحدث عبد الله الغماری . وكذا الشیخ متولی الشعراوي فی جريدة اللواء الإسلامی العدد ٢٢٦ بتاريخ الخميس ٢٧ من جمادی الآخرة سنة ١٤٠٧ هـ . حیث بحث بحثاً فیها عنوانه : « الإنسان لا یملك جسده فكیف یتبرع بأجزائه أو یبیعها !؟ » .

قلت : وقد بلغنا أن بعض الناس صاروا یبیعون کلامهم طلباً للمادة كأولئك الجهلة الذین یبیعون دمههم ، فحسبنا الله ونعم الوکیل .

قال سیدنا المحدث عبد الله الغماری الحسني فی رسالته « تعریف أهل الإسلام بأن نقل العضو حرام » ما نصه :

[لكن الناس یسارعون إلى تقلید النصارى فیما یأتی عنهم تصدیقاً لقول النبی صلی الله علیه وآله وسلم : « لتتبعن سنن من كان قبلکم شیراً بشیراً وذراعاً بذراع » و لیس هذا بعجیب من العوام أتباع کل ناعق وإنما العجیب أن یسارع أهل العلم إلى تسویغ ذلك والسعی فی إيجاد دلیل له بتکلف وتعسف لا یقبلان » ثم قال : « وقد بلغنی أن الشیخ أحمد الشریاصی أفتی أيضاً بجواز ذلك مستدلاً بقاعدة الضرورات تبیح المحظورات وعهدهی بهذا الشیخ أديباً لغریباً فما له وللفتوی الفقہیة !؟ وأنا أعرفه معرفة تامة » .

ثم قال : « ورأیت فی جريدة الإهرام أن رجال الدین والقانون مشغولون مع رجال الطب لوضع تنظیم لعملیات انتزاع أعضاء أو أنسجة من جسم الإنسان بعد وفاته أو فی حالة الاحتضار لكي تنفذ إنساناً آخر ، وكلمة رجال الدین عبارة مسیحية لا یعرفها المسلمون وأنا أبین بحول الله بطلان هذه الأقوال وأنه لا حاجة ولا ضرورة تبیح نقل عضو من شخص لآخر وأبیین معنی القاعدة المشهورة الضرورات تبیح المحظورات فإن كثيراً من الناس یفهمونها علی غیر وجهها ، نسأل الله الإعانة والتوفیق فهو الموفق المعین » انتهى کلامه حفظه الله تعالیٰ ومتع بحیاته .

قلت : وقد وردت أحادیث تثبت أن هذا الجسد ملك لله تعالیٰ فلا يجوز لمن لا یملكه أن یتصرف فیہ ، وأبلغ دلیل فی ذلك أن من أزهق نفسه وقتلها ، فنقلها إلى البرزخ ، توعده الله تعالیٰ بعذاب أليم وخلود فی النار ، وذلك لأنه تصرف فیما لا یملكه بغير إذن إلا فی الجهاد فإنه مأذون له فی إزهاقها ومرغب فیہ ، فالجسد ملك لله فلا يجوز التصرف فیہ ، فلو كان ملكه لجاز أن یفعل فی نفسه ما أراد وأن یزهقها متى شاء ، و لیس الأمر كذلك ، ومن النصوص الدالة علی تحريم إزهاق النفس وتحريم التصرف

فيها بالقتل قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

« من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيه خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن تحسّى سماً فقتل نفسه فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأ — أي يطعن — بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً » .

رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ البخاري في صحيحه .

٦ — عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« كل سُلّامى من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس يعدل بين اثنين صدقة ويعين الرجل على دابته فيحمل عليها أو يرفع عليها مناعه صدقة ، والكلمة الطيبة صدقة ، وكل خطوة يخطوها إلى الصلاة صدقة ، ويميط الأذى عن الطريق صدقة » . رواه البخاري ومسلم .

وروى الإمام أحمد وأبو داود وابن خزيمة وحبان والبيهقي عن أبي ذر وبريدة رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « في الإنسان ستون وثلاثمائة مفصل ، فعليه أن يتصدق عن كل مفصل منها صدقة » . قالوا : « فمن يطيق ذلك يا رسول الله ؟ » قال : « النخامة في المسجد تدفنها والشيء تُنَحِّيه عن الطريق ، فإن لم تقدر فركعتا الضحى تجزيء عنك » .

قال سيدي المحدث عبد الله الغماري رضي الله عنه :

« أفادت الأحاديث المذكورة أن للجسم وأعضائه زكاة ينبغي للمسلم أن يؤديها كل يوم ، وإن لم يوجبه الشارع كما أوجب زكاة المال وزكاة الفطر ، لأجل المشقة فيها ، لكنه مع ذلك حض عليها ورغب فيها » اهـ .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح (١٣٢/٦) : « والمعنى على كل مسلم مكلف بعدد كل مفصل من عظامه صدقة لله تعالى على سبيل الشكر له بأن جعل عظامه مفاصل يتمكن بها من القبض والبسط » اهـ .

قال الإمام الأبي في شرح مسلم :

« والمقصود من الحديث ما أشار إليه في الطريق الآخر : أن على كل أحد في كل يوم من الصدقة بعدد ما فيه من المفاصل شكراً لله تعالى أن جعل فيه تلك المفاصل ، وخالف بين أقدار أصابعه ، فقدر بذلك على القبض والبسط وتمكن من الأعمال ، ولو كان دون مفصل أو كانت أصابعه مستوية لكان كالخشبة ولم يتمكن من عمل شيء وإلى هذا المعنى أشار بقوله تعالى : ﴿ بلى قادرين على أن نسوي بنانه ﴾ » اهـ .

وقال العلامة الطيبي : « لعل تخصيص السلامى وهي المفاصل من العظام بالذكر لما فيه من دقائق الصنائع التي تحير الأروهام فيها ولهذا قال تعالى : ﴿ بلى قادرين على أن نسوي بنانه ﴾ أي نجعل أصابع يديه ورجليه مستوية كخف البعير وحافر الحمار لا يمكن أن يعمل بها شيئاً مما يعمل بأصابعه المفرقة ذات المفاصل من فنون الأعمال دقها وجلّها ، ولهذا السر غلب الصغار من العظام على الكبار » اهـ .

أقول : وتغيير هذه الخلقة التامة والتغيير فيها وتنقيصها بأخذ أعضاء منها تشويه لها أيضاً .

قال الإمام القرطبي رحمه الله تعالى في تفسيره (٣٩٠/٥) :

[ولما كان هذا من فعل الشيطان وأثره أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أن نستشرف العين والأذن ولا نضحى بعوراء ولا مقابلة ولا مدابرة ولا خرقاء ولا شرقاء » أخرجه أبو داود عن علي قال أمرنا فذكره^(٣٤٦) . المقابلة : المقطوعة طرف الأذن ، والمدابرة : المقطوعة مؤخر الأذن ، والشرقاء : مشقوقة الأذن ، والخرقاء : التي تحرق أذنها السّلمة ، والعيب في الأذن مرأى عند جماعة العلماء . قال مالك والليث : المقطوعة الأذن أو جل الأذن لا تجزي ، والشق للميسم يجزي ، وهو قول الشافعي وجماعة الفقهاء ، فإن كانت سكّاء وهي التي خلقت بلا أذن فقال مالك والشافعي : لا تجوز . وإن كانت صغيرة الأذن أجزأت ، وروي عن أبي حنيفة مثل ذلك] اهـ . كلام القرطبي .

قلت : قدّلت أحاديث السّلامى والمفاصل على أن الإنسان مطلوب منه أن يشكر الله تعالى على هذا الجسم الذي استرعاه إياه وما أودعه فيه من الأعضاء حتى المفصل في رأس الإصبع فضلاً عن العين والكليّة اللذان هما أجلّ من المفصل وأنفع ، فالشكر كل يوم مطلوب حتى على المفصل الذي يستطيع الشخص أن يعيش بدونه دون أي خوف أو ضرر فكيف بكليّته وبعينه وبغير ذلك مما هو أعظم من المفصل ، فإن قطع شيئاً من ذلك لم يؤدّ شكرها وحمدّها لله تعالى ، بل قابل ذلك بكفران النعمة وعدم اعتبارها وهذا من باب الإساءة وهي ممنوعة مذمومة .

٧ — ومن أقوى الأدلة في هذا أيضاً : أن قطع الأعضاء داخل في التمثيل والمثلة وهي محرمة جداً ، والتمثيل ليس معناه كما يظن بعض السّدّج والمفتين بهذا أنه منحصر في بقر بطن الميت أو قلع عينيه للعبث أو الانتقام فقط ، بل هو قطع أي جزء أو عضو من الآدمي أو الحيوان أو جرحه حياً أو ميتاً لغیر مرض كما مرّ ، ويدل على أن التمثيل يشمل الأحياء : نصوص كثيرة منها :

(٣٤٦) قلت : هذا الحديث رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة والبخاري ، ورواه ابن حبان في صحيحه (٥٦٦/٧) والحاكم في المستدرک على الصحيحين (٤٦٨/١) وأقره الذهبي ، والبيهقي (٢٧٥/٩) .

حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما قال : ما قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا أمرنا بالصدقة ونهانا عن المثلّة ، قال : ألا وإن من المثلّة أن ينذر الرجل أن يحرم أنفه . رواه الحاكم (٣٠٥/٤) وصححه وأقره الذهبي ، ورواه الإمام أحمد وأبو داود وغيرهم بالأسانيد الصحيحة .

قلت : فانظر كيف اعتبر من حرم أنفه بمثل به ! والحرم هنا هو شق وترة أنفه وهي ما بين منخرية أو ثقبه من قولك حرمت الخرزة فكيف بمن قطع كليته أو من أخذوا جزءاً من عينه أو اقتلعوها حياً أو ميتاً ألا يقال لهذا مثلّة ١؟ لا شك أنه مثلّة .

ومن الأدلة ما نقل الحافظ ابن حجر في الفتح (٤٦٤/٩) قال : [ولأحمد عن رجل من الصحابة وأراه عن ابن عمر رفعه : «مَنْ مَثَلَ بِذِي رُوح : ثُمَّ لَمْ يَتَبْ مَثَلَ اللَّهِ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رجاله ثقات] اهـ .

ومنها حديث ابن عمر في البخاري وغيره ، قال .. « لعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مثّل بالحيوان » .

قلت .. فكيف بمن مثّل بالإنسان ١؟ قال الحافظ في الفتح « .. واللعن من دلائل التحريم » . وأزيد أيضاً أنه من دلائل الكبيرة ، قال الحافظ : « والمثلّة بضم الميم وسكون المثلة ، هي قطع أطراف الحيوان أو بعضها وهو حي » اهـ .

قلت : وهذه الأحاديث في المثلّة جميعها بعمومها نص في تحريم تقطيع أي جزء من الأدمي والحيوان لأي سبب لم يأذن به الشرع كالأمثلة المتقدمة ، حتى أن الخصاء داخل في المثلّة عند من يعتبر قوله من العلماء^(٣٤٧) مع أنه ليس فيه تغيير لظاهر الخلقة لمن يرى ذلك الإنسان ، قال الإمام الحافظ القرطبي في أحكام القرآن (٣٩١/٥) في الخصاء وأنه من المثلّة : « إنه مصيبة ، وذكر أضراره ونقل عن ابن عبد البر أنه قال : لا يختلف فقهاء الحجازيين وفقهاء الكوفيين أن خصاء بني آدم لا يحل ولا يجوز لأنه مثلة » اهـ .

قلت : وسواء كان الخصاء باختيار الشخص أو بدونه في حياته أو بعد موته ، فالتمثيل حرام ومنه التشريع ، فتشريع الأموات ، لا يجوز ، ونقل لنا الثقات أنهم دخلوا إلى غرف

(٣٤٧) إنما قلت : عند من يعتبر قوله من العلماء ، لأن غالب علماء الزمان حتى الذي طار صيته في المشرق والمغرب واتخذ الناس بأمثاله ليس ممن يرجع إليه ولا ممن يعول عليه ، إذ من شروط هذا العالم أن يتلقى العلم في حلق العلم وأن يقرأ في كل فن متناً على الأقل تلقياً من أفواه المحققين لذلك الفن ، ولا يؤخذ ممن أخذ كَلِمَاتٍ أو عبارات في محاضرات أو إلقاءات قد تجردت من نوب جلالة العلم وروحانيته وبهائه والإشارة تكفي للبيب والله المستعان .

التشريح فرأوا العجب العجاب ، راوا أصابع مقطعة مرماة هنا وهناك ويطون مبقورة يعبث بها المتعلمون ورؤوس تنشر كالأخشاب وأدمغة يخرجونها من جحاجم عباد الله تعالى إلى غير ذلك من أنواع التمثيل بالعباد ، والإسلام لا يبيح ذلك لا لطب ولا لتعليم ولا لأي شيء من الزهات ، ومن يسمح لغيره أن يقطع أجزاءه وينشر رأسه ويقطع يديه بعد موته ؟ وأي ابن أو أب أو أخ أو قريب يسمح أن يقطع وينكل ويمثل ويقر وينشر أبوه أو ابنه أو أخوه أو قريبه بهذه الصورة ؟ مع تجاهل النصوص الشرعية والعادات العرفية والضمائر الحية والأخلاق والإنسانية ، ركضاً وراء الكفار الذين لا يرجعون إلى دين ولا خلق .

أقول : وقد قال سبحانه : ﴿ ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً ﴾ . فكيف بعدما كرمهم الله تعالى يفعل بهم ما يفعله المشرحون من تقطيع أجزائهم ونشر عظامهم وبقر بطونهم وما تقشعر منه القلوب !؟

ويبين معنى قول الله تعالى : ﴿ ولقد كرمنا بني آدم ﴾ أن تكريمهم في الحياة وفي الممات حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال الحافظ في الفتح (٢٢٤/٣) : [وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر قال : « لأن أظأ على رَضِفٍ — أي جمر — أحب إليّ من أن أظأ على قير »] . وروى مسلم في صحيحه عن أبي راشد الغنوي مرفوعاً : « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » قال الحافظ في الفتح (٢٢٤/٣) : [وأخرج أحمد من حديث عمرو بن حزم الأنصاري مرفوعاً : « رأني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا متكئ على قبر فقال : لا تؤذ صاحب القبر »] إسناده صحيح [اهـ — كلام الحافظ .

وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « لأن يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر » .

ففي هذه الأحاديث بيان كبير لاحترام الإسلام للميت وتحريم إذايته وتحقيره حتى ولو بالجلوس على قبره أو الوطء عليه ، فكيف بانتزاع أعضائه وغير ذلك من أنواع التمثيل الذي هو أشد في التحريم ، فهذه الأحاديث نصوص أيضاً في انتزاع عينه أو كُليته أو قطع أي جزء منه بدون دليل إلا الانسياق وراء الكفار الذين لا يرجعون إلى رادع من دين أو خلق أو ضمير .

٨ — عن عبادة بن الصامت وابن عباس قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا ضرر ولا ضرار » . رواه الإمام أحمد وابن ماجه والبيهقي والحاكم (٥٨/٢) وأقره الذهبي ، ورواه الدارقطني وابن أبي شيبة والطبراني في الأوسط ورواه مالك مرسلاً ، قال المناوي في الفيض (٤٣٢/٦) : « وحسنه النووي في الأذكار وفي الأربعين ، وقال الحافظ العلاني للحديث شواهد ينتهي مجموعها إلى درجة الصحة أو الحسن المحتج به » اهـ كلامه بتصرف .

وقال المناوي في الفيض (٤٣١/٦) :

« وفيه تحريم سائر أنواع الضرر إلا بدليل لأن النكرة في سياق النفي تعم » اهـ .

قلت : وفي قطع الأعضاء من الأحياء أو الأموات إضرار من الناحية الشرعية والجسدية . أما من الناحية الشرعية فقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « إن دمائكم وأموالكم عليكم حرام » . رواه البخاري وغيره ، وأما من الناحية الجسدية فلا شك أنه فيه تنقيص للخلقة السوية الأصلية وفي ذلك إضرار وأي إضرار ، فإن قال المتخذلتى : يستطيع الإنسان أن يعيش بكُلّية واحدة أو بسدس كُلوّة ، فنقول له فهل خلق الله له الثنتين عبثاً^(٣٤٨) ؟!

فصل

أما بالنسبة للطبيب والمتبرع بالعضو فهما عاصيان ، فالطبيب عاص بنزع ذلك العضو لأنه ليس من الضرورة معالجة شخص على حساب جسد آخر سليماً حياً كان أو ميتاً بطريقة حرّمها الشرع بصريح العبارة ، ولا يخفى ما قدّمناه من قول العلماء إنه لا يجوز قطع عضو إلا في حد أو قود أي قصاص ، أو مرض يخشى منه تسربه إلى بقية الأعضاء . فالطبيب الذي ينقل عضواً من شخص لآخر يعزّره الحاكم بما يكون رادعاً له ولأمثاله عن العودة إلى هذا العمل ، ولا يعفيه من عقوبة التعزير احتجاجة بأنه قدم علاجاً حسب ما تقتضيه مهنته لأن العلاج الذي يقبل منه ويعذر فيه إذا أخطأ هو العلاج الذي أذن فيه الشارع ، أما نقل العضو فقد حرّمه الشرع ولم يسمح به والشخص الذي يسمح بنقل جزء منه لدواء أو لغيره يُعزّر ويؤدّب لئلا يعود ، وله مع ذلك عقاب في الآخرة إلا أن يتوب ، كما أفاده مولانا المحدث عبدالله الصديق أعلى الله درجته .

أما بالنسبة للوصية فمن أوصى بأن يؤخذ منه أعضاء أو شيء من بدنه بعد موته فهو عاص والوصية بذلك باطلة ولا يجوز تنفيذها .

(٣٤٨) ومما تحقّقه الآن أن الإنسان الذي أخذت منه كلوة تبدأ فوراً كلوته الأخرى بالتضخم لتحاول أن تقوم بعمل الكلوتين ، وفي ذلك نفس لكلام من قال إن سدس كلوة كاف للإنسان وكذلك في ذلك بيان من الله تعالى أن الكلوة الواحدة لا تكفي وإنما أودع الله في الجسم ما يحتاجه فكيف ينتزع ؟!

فصل

في معنى الضرورات تبيح المحظورات

قال الإمام المحدث عبدالله الغماري رضي الله تعالى عنه :

« فَهَمُ النَّاسُ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهَا وَاسْتَعْمَلُوهَا فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا فغَلَطُوا فِيهَا فَهَمًا وَتَطْبِيقًا ، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ الضَّرُورَةُ هِيَ الْحَالَةُ الَّتِي تَقُومُ بِالشَّخْصِ الْمَضْطَرِ لَا بَغْيَرِهِ فَتُلْجِئُهُ إِلَى شَيْءٍ مُحَرَّمٍ لَانْقَاذِ نَفْسِهِ ، مِثْلُ مَا سَبَقَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ قَطَعَ رِجْلَهُ لِتَسْلَمَ بَقِيَّةُ أَعْضَائِهِ ، وَمِثْلُ مَا إِذَا مَرَضَ شَخْصٌ مَرَضًا اقْتَضَى بَرَّ بَعْضِ أَعْضَائِهِ بِعَمَلِيَّةٍ جِرَاحِيَّةٍ ، وَمِثْلُ مَا إِذَا عَسِرَتْ وَلَادَةُ امْرَأَةٍ فَشَقَّ بَطْنُهَا لِإِخْرَاجِ الْمَوْلُودِ وَلَا تَتَحَقَّقُ الضَّرُورَةُ إِلَّا إِذَا كَانَتِ الْحَالَةُ الَّتِي قَامَتْ بِالْمَضْطَرِ لَيْسَ لَهَا بَدِيلٌ مِثْلُ الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنْ كَانَ لَهَا بَدِيلٌ فَهِيَ مِنْ قَبِيلِ الْحَاجَةِ لَا الضَّرُورَةِ^(٣٤٩) ، مِثْلُ مَا يَحْصُلُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ أَنْ يَقْرَضَ مَالًا بِالرِّبَا لِيَبْنِيَ بَيْتًا يَسْكُنُهُ ! وَيُظَنُّهَا ضَرُورَةٌ ! وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ سَكْنَى الشَّخْصِ فِي مَلِكِهِ لَهُ بَدِيلٌ وَهُوَ سَكْنَاهُ فِي بَيْتٍ بِالْإِيجَارِ ، وَهَكَذَا يَجِبُ أَنْ تُفْهَمَ الضَّرُورَةُ وَيَعْرِفَ الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنِ الْحَاجَةِ الَّتِي قَدْ تَشْتَبِهَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ ، وَلَيْسَ مِنَ الضَّرُورَةِ إِنْقَاذُ مَرِيضٍ بِأَخْذِ عَضْوٍ مِنْ صَحِيحٍ بَلْ هَذَا إِفْسَادُ جِسْمٍ لِاصْلَاحٍ آخَرَ ، وَلَيْسَ مِنَ الضَّرُورَةِ انْتِهَاكُ حَرَمَةٍ مِيتٍ بِانْتِزَاعِ جِزْءٍ مِنْهُ لِعِلَاجِ شَخْصٍ حَيٍّ ، وَبِالْجُمْلَةِ لَيْسَ مِنَ الضَّرُورَةِ عِلَاجُ شَخْصٍ عَلَى حَسَابِ آخَرَ ، بَلْ هَذَا غَيْرٌ مَقْبُولٌ وَلَا مَعْقُولٌ وَهُوَ عَمَلٌ مُنْكَرٌ بِأَبَاهُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْمُؤْمِنُونَ » انْتَهَى كَلَامُهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

وقد وقع قريباً من هذا الكلام في الأشباه والنظائر للإمام الحافظ السيوطي .

(٣٤٩) قلت : هذه مسألة أخرى تتعلق بالضرورة يجب فهمها وهي : أن الضرورة القائمة بالشخص إما أن يكون لها بدلاً وتسمى حاجة ، وإما أن لا يكون لها بدلاً وتسمى ضرورة ، والثنتان تقومان بنفس الشخص لا بغيره .

فصل

في الأعضاء الاصطناعية

روى أبو داود والترمذي والنسائي بإسناد جيد عن عرفة بن أسعد الصحابي قال : « أصيب أنفي يوم الكلاب في الجاهلية فانخذت أنفاً من ورق^(٣٥٠) فأتيت عليّ فأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أتخذ أنفاً من ذهب » .

قال الترمذي في جامعه (١٥٢/٣) : « هذا حديث حسن » ، قال الإمام النووي في « شرح المهذب » (٢٥٤/١) : « يوم الكلاب هو بضم الكاف وتخفيف اللام ، وهو يوم معروف من أيام الجاهلية » اهـ .

وروينا بإسنادنا المتصل إلى مسند الإمام أحمد (٢٣/٥) وفيه حدثنا عبدالله حدثني أبي ثنا شيخان ثنا أبو الأشهب عن حماد ابن أبي سليمان الكوفي قال : رأيت المغيرة بن عبد الله قد شد أسنانه بالذهب فذكر ذلك لإبراهيم فقال لا بأس به . قلت إبراهيم هو النخعي الإمام الجليل ، وفي المسند أيضاً : روى الإمام أحمد بسنده عن واقد بن عبدالله التميمي عن رأى عثمان بن عفان رضي الله عنه ضب أسنانه بالذهب ، انظر الفتح الرباني (٢٧٢/١٧) .

قلت : أفادت هذه الأحاديث جواز اتخاذ عضو اصطناعي غير نحس كما قال بذلك الفقهاء كرجل ويد ونحو ذلك ولا يجوز أن يكون من ذهب أو من فضة إلا في نحو السن والأنف والأظفار وهي رأس الإصبع إلى المفصل الأول للرجال والنساء للحاجة لا للزينة ، وأما ما يزيد عن ذلك إذا كان ذهباً أو فضة فهو حرام . وليس هذا محل بسط المسألة بأدلتها فليراجعها من شاء من كتب الفقه المعتمدة وبالله التوفيق .

(٣٥٠) أي فضة .

فصل

استدل بعض المتحذلقين على جواز نقل الأعضاء بقوله تعالى : ﴿ ومن أحياءها فكأنما أحيأ الناس جميعاً ﴾ . وهو استدلال فاسد من وجوه^(٣٥١) :

أولها : أن معنى ﴿ ومن أحياءها ﴾ أي لم يقتل النفس ويتلفها بل عفى عنها وخير ما يفسر القرآن بالقرآن ، إذ أنه قد ورد في قصة سيدنا إبراهيم عليه السلام أنه قال للنمرود : ﴿ ربي الذي يحيي ويميت قال أنا أحيي وأميت ﴾ فأتى برجلين من السجن فأطلق الأول وقتل الآخر ، قال القرطبي في التفسير (١٤٦/٦) :

« روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : المعنى من قتل نبياً أو اماماً عدلاً فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياءها بأن شد عضده ونصره فكأنما أحيأ الناس جميعاً » انتهى كلامه . وقال الحافظ أبو حيان في تفسيره النهر (٤٦٨/٣) :

« قال ابن عباس رضي الله عنهما : هو من حيث انتهاك حرمتها بالقتل أو صون حرمتها بالامتناع — أي من قتلها — وباستحيائها » اهـ .

وقال الحافظ أبو حيان أيضاً في تفسيره « البحر المحيط » (٤٦٩/٣) :

« والإحياء هنا مجاز ، لأن الإحياء حقيقة هو لله تعالى ، وإنما المعنى من استبقاها ولم يتلفها ، ومثل هذا المجاز قول محاج إبراهيم عليه السلام ﴿ أنا أحيي ﴾ سمي الترك إحياء » اهـ .

قلت : وكل ذلك لأجل أن بني اسرائيل انتشر فيهم قتلهم للأنبياء فبين ابن عباس رضي الله عنهما المراد بذلك وأن نصرة الأنبياء ودعاة الحق من أتباعهم هي أحياء الناس لقول الحسن : وأعظم أحيائها أن يحييها من كفرها ودليله ﴿ أو مَنْ كَانَ مَيِّتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ ﴾ .

ثانياً : إن قال المتحذلق : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

قلنا له : نعم لكن استدلالك هنا فاسد من وجوه :

منها : أن هذه الآية التي أخذت منها هذا الحكم واردة في شرع من قبلنا وليس في شرعنا ، والدليل عليه : أول الآية ، وهو قوله سبحانه : ﴿ من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه مَنْ قَتَلَ نفساً بغير نفس أو فساداً في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياءها فكأنما أحيأ الناس جميعاً ﴾ . فهذا

(٣٥١) وإنما قلت بعض المتحذلقين لأن هذا وصف من احتج بهذه الآية ، إذ أن المتحذلق هو إظهار الحذق وادعاء الإنسان علم شيء لا يعرفه والتشدد به .

الكتب هو على بني إسرائيل ، والمقرر أن شرع من قبلنا على الصحيح الراجح ليس شرعاً لنا ! فكيف تستدل بها أيها المتحذلق ؟!

قال الإمام الفقيه الأصولي عبد الرحيم الأسنوي في « التمهيد » (٤٤١) :

« شرع من قبلنا إذا ثبت بطريق صحيح كقوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ الآية ، ولم يرد عليه ناسخ لا يكون شرعاً لنا عند الجمهور ، واختاره الإمام فخر الدين والآمدي والبيضاوي ، واختار ابن الحاجب عكسه ، وللشافعي رضي الله تعالى عنه أيضاً في المسألة قولان أصحهما الأول ، ورجحه النووي في الروضة وغيرها من كتبه » اهـ .

فاتضح أن الراجح عند الجمهور أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا فكيف يحتج بنص ليس متعلق بشرعنا علينا ؟!

ومنها : ولو اعتمدنا القول المرجوح عند جمهور الأصوليين وهو : أن شرع من قبلنا شرع لنا فالمراد بذلك إذا لم يرد ناسخ له في شريعتنا ، وقد ورد الناسخ وهو جميع الأدلة التي أوردناها في التحريم وغيرها مما غاب عنا ولم نذكره فصار الأمر إلى أن هذا الاستدلال غير معمول به اتفاقاً .

ومنها : أنه لو فرضنا جديلاً أن هذا النص : ﴿ وَمِنْ أَحْيَاهَا فَكُنَّا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً ﴾ هو في شرعنا والعبرة بعموم اللفظ فهذا العموم مخصوص ومخرج منه قطع الأعضاء ونقلها والتبرع بها ، فلا تعلق له في الآية البتة ، إذ قد وردت النصوص كما أسلفنا في تحريم قطعها ، مع أن هذا الفرض باطل أصلاً .

ومنها : أن قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَحْيَاهَا فَكُنَّا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً ﴾ لا يتعلق بوجه من الوجوه بنقل الأعضاء ولا علاقة له بها ، لأن ذلك وارد في زمن بني إسرائيل وقد نفذ ذلك وكان المراد به شيئاً كانوا يفعلونه ولم يكن هذا الشيء يتعلق بنقل الأعضاء بتاتاً ولا بنقلها بعد ذلك ، فقطع الأعضاء ونقلها خارج من هذه القضية ولا تعلق له بها البتة .

فصل في نقل الدم

الدم سائل نجس يجوز سحبه وأخذه من العرق فصداً أو حمامة ، وقد ثبتت في الأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحتجم ، قال أهل اللغة الفصد : شق العرق ليستخرج دمه . والحمامة : مص الدم أو سحبه من العرق . وثبت في البخاري في كتاب الإجارة من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال : « احتجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الحمام أجره » وزاد البخاري في رواية في البيوع عن ابن عباس « ولو كان حراماً لم يعطه » . قال الحافظ : (وقوله « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحتجم » فيه إشعار بالمواظبة) اهـ . (الفتح ٤/٤٥٩) .

فثبت بهذا جواز سحب الدم ، واعلم بأن الدم ليس بعضو لأنه متجدد بل هو كالبول والدمع ونحوهما ، ولو كان عضواً لا يتجدد حرم سحبه من العرق بدون نص أو إذن من الشارع هذا وقد أذن الشرع بسحبه ، إذا لم يخش من سحبه ضرر وإلا حرم ، بقي هل يجوز التداوي به وهو مادة نجسة ؟ الجواب : نعم ، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر العرنيين عندما قَدِمُوا المدينة فمريضوا أن يشربوا من أبوال الإبل وألبانها ، ثبت ذلك في البخاري ومسلم وقد نص الإمام النووي وغيره من أئمتنا على جواز التداوي بالنجاسة عند الحاجة إذا لم تكن خمرأ صرفاً فانتضح من ذلك جواز نقل الدم إذا لم يخش الضرر ، وجواز التداوي به .

فصل

وبعد عرض ما أردناه على وجه الاختصار مع فتور البال واضطراب الأحوال نعود إلى أدلة الخصوم التي أوردوها وعرضناها أول هذه الرسالة لنفند ما بقي منها فنقول :
١ — قولهم : « الأصل في الأشياء الإباحة » ليس بصحيح على إطلاقه ، بل المقرر عند الأصوليين وأهل العلم التفصيل ، وهو أن الأصل في المضار التحريم وفي المنافع الحل ، وليس الأصل في قطع شيء من بدن الإنسان الحلية وإنما الأصل التحريم ، وقد ذكر ذلك أهل العلم وتقدمت النصوص في تحريم القطع . ذكر الإمام النووي في « شرح المذهب » (١/٣٠٠) : أن الإمام أبا اسحق الشيرازي وأبا حامد وجماعة قالوا : الختان قطع عضو سليم : فلو لم يجب لم يجر كقطع الإصبع فإن قَطَعَهَا إذا كانت سليمة لا

يجوز إلا إذا وجب بالقصاص^(٣٥٢) . انتهى .

وأما الأصوليين فقالوا : إن الأصل في المضار التحريم وفي المنافع الحل ، قال الإمام شرف الدين العريضي في نظم ورقات إمام الحرمين في الأصول :

والأصل في الأشياء قبل الشرع تحريمها لا بعد حكم شرعي
وقيل إن الأصل لما ينفع جوازه وما يضر يمنع

قال الشارح : [يعني أن القول الصحيح المختار أن الأصل فيما ينفع وهو الأشياء النافعة الجواز لقوله تعالى : ﴿ خلق لكم ما في الأرض جميعاً ﴾ ذكره في معرض الامتنان ولا يمتن إلا بجائز ، وفيما يضر وهو الأشياء الضارة التحريم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما رواه ابن ماجه وغيره : « لا ضرر ولا ضرار »] انتهى صحيفة ٥٦ من الشرح ، وارجع إلى دليلنا الثامن في هذه الرسالة .

فقولهم في هذه المسألة : « الأصل في الأشياء الإباحة » باطل بداهة .

٢ - قولهم : « إن هذا من قبيل الصدقة والتبرع للمحتاجين كبذل المال لأصحاب الضرورات ففيه أجر وثواب » لا شك في بطلانه لأنه لا يجوز التصديق بما حرّمه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا حرّم الأصل حرم الفرع ، قال الأصوليين :

والأصل ما عليه غيره بني والفرع ما على سواه بني

فالقطة وهو الأصل حرام إذا الفرع وهو التبرع حرام تبعاً للأصل .

٣ - قولهم : « الضرورات تبيح المحظورات » تقدم فساد وبطلان هذا الاستدلال وتقدم المعنى الصحيح لهذه القاعدة .

٤ - قولهم : « إن أخذ جزء من الميت لوضعه لشخص آخر ليس من المثلّة » تقدم أيضاً في الكلام على التمثيل وحرّمته في الاستدلال السابع لنا ما يهدمه ، بل هو من المثلّة .

٥، ٦ - قولهم : « الحي أفضل من الميت وتجويز الفقهاء شق بطن الحامل والميت الذي ابتلع مالا »

تقدم في فصل خاص بطلانه أول الرسالة .

وباقى ما أوردوه عجلنا فأجبنا عليه أثناء عرضه والله تعالى المستعان .

(٣٥٢) الكليات الخمس الواجب حفظها في كل الشرائع منها النفس بجميع أجزائها كما قال صاحب الجوهرية :

وحفظ دين ثم نفس مال نسب ومثلها عقل وعرض قد وجب

فصل

لا يجوز أن يقال إن هذه مسألة مُخْتَلَف فيها فيجوز تقليد من قال بالحرمة كما يجوز تقليد من أجاز النقل ، لأن من أجاز لا دليل له حقيقة وتجويزه مبني على تخيلات وعلى قواعد معناها غير ما تخيله ، ومعناها عند من يُرْجَع إليه من الأئمة المحققين أصحاب الفن خلاف ذلك ، ونحن نعتقد أن من أجاز قطع الأعضاء والترع بها هاجم متجرىء على الإفتاء والاجتهاد من غير أن يحصل آلاته وهو آثم ، ولا ينطبق عليه حديث « من اجتهد فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر » الذي رواه البخاري ومسلم بل المسراد بذلك من تأهل للاجتهاد ، ومعلوم أن التأهيل للاجتهاد ليس من شروطه حمل رسالة الدكتوراة الشرعية ، بل باستقرائنا التام ظهر جلياً أنه لم يظهر من حملة شهادات الدكتوراة الشرعية مجتهد إطلاقاً ، بل جميع المجتهدين السابقين من أئمة المسلمين المرجوع إلى كلامهم والمعوّل عليهم لو أحيا الله تعالى واحداً منهم في هذا الزمان لم يعاؤا به ، بل ولا يقبل مدرساً في كلية من كليات الشريعة ، وذلك لأنه لا يحمل شهادة الدكتوراة التي انتجت العجب العجائب !! فحسبنا الله ونعم الوكيل .

وكما قالت السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها :

ذهب الذين يُعاشُ في أكنافلهم وبقيت في خلف كجلد الأجر

وليس كل خلاف معتبراً ، فيجوز تقليد المختلفين فيه ، كما قال العلماء :

وليس كل خلاف جاء معتبراً إلا خلاف له حظ من النظر

وقد ذكرت في بعض الرسائل التي صنفتها أن الاختلاف في الشيء ليس دليلاً ولا حجة على جواز العمل بكل من القولين ، قال الإمام أبو اسحق الشاطبي في الموافقات (١٤١/٤) : [فصل :]
وقد زعم بعضهم باطلاً أن اختلاف أهل العلم في الشيء حجة على جوازه .

فصل : وقد زاد هذا الأمر على قدر الكفاية حتى صار الخلاف في المسائل معدوداً في حجج الإباحة ، ووقع فيما تقدم وتأخر من الزمان الاعتماد في جواز الفعل على كونه مختلفاً فيه بين أهل العلم لا بمعنى مراعاة الخلاف فإن له نظر آخر بل في غير ذلك ، فربما وقع الإفتاء في المسألة بالمنع فيقال لم تُمنع والمسألة مختلف فيها ، فيجعل الخلاف حجة في الجواز ليجرد كونها مختلف فيها لا لدليل يدل على صحة مذهب الجواز ولا لتقليد من هو أولى بالتقليد من القائل بالمنع وهو عين الخطأ على الشريعة حيث جعل ما ليس بمعتمد معتمداً وما ليس بحجة حجة [انتهى كلام الشاطبي .

أقول : مع أن خلاف من خالف في هذه المسألة فأجاز نقل العضو غير معتبر لأنه عار عن دليـ

معتبر ، وقائله ليس من أهل العلم المرجوع إليهم ، إلى غير ذلك مما هو ظاهر لمن طالع هذه الرسالة ، فلا يجوز أن يقال هذه مسألة مختلف فيها فيجوز تقليد أي طرف ، كما يقول العوام وأشباههم : (وضعتها في عنق الشيخ) وهو يعلم في قرارة نفسه أن فضيلة الشيخ غير مصيب في كلامه ، « واستفت قلبك وإن أفنوك وأفنوك » لكن من عشعش الشيطان في قلبه وفرّخ فأظلم ولم ير النور كيف سيستفتي قلبه الأمار بالسوء !؟

هذا واعلم أن الذين أجازوا نقل الأعضاء جعلوا مقالات أصحاب الخواشي والفتاوي أدلة لهم يستنبطون منها ، حيث أن ظاهر بعضها موهم لما يريدون ، مع أن كلام السادة العلماء في الخواشي والفتاوي مع إيهامها ليست أدلة شرعية يستنبط منها المجتهد ، إذ أن المجتهد يحرم عليه تقليد مجتهد كما قال الأصوليون :

وحيث كان مثله مجتهدا فلا يجوز كونه مقلدا

وأيضاً مع احتمال نصوص العلماء للخطأ والصواب - أعني عند خلافهم في المسألة لا عند إجماعهم - بخلاف نص الشارع ، وفيما أوردته من الأدلة الشرعية ما ينسف تلك الأوهام التي جاءوا بها نسفاً ويددها كسفاً بلا شك ولا ريب ، ولو أن هؤلاء سلكوا طريق الصواب والاستبصار وجثوا عند أهل العلم على الركب ، لعلموا أن من أراد الاجتهاد في شيء ينبغي أن يستدل بكلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم أو الإجماع أو على قياس أصل صحيح ، لا على قياس مصادم لنصوص الكتاب والسنة ، ولعلموا أيضاً أن كلمات السادة العلماء السابقين ليست نصوصاً شرعية يستنبط منها ويترك نص الكتاب والسنة ، أو يؤولان لما يوافق الهوى ، فحينئذ يقال :

نطق الكتاب وانت تنطق بالهوى فهوى الهوى بك في الهوى المتلفة

ولا أريد الإطالة بأكثر من هذا وإن كان الكلام يحتاج لمزيد توسع فأني أرجئه لمكان آخر لكنني اختتمه بقول بعض الأصوليين :

والشرط في المفتي اجتهاد وهو أن يعرف من أي الكتاب والسنن قدره به يستنبط المسائل بنفسه لمن يكون سائلاً

(فمثلاً لما قدمناه) :

استدل بعضهم على جواز التبرع بالأعضاء في رسالته التي اطلعت عليها أخيراً بعد إنهاء رسالتنا هذه والتي سماها (زرع الأعضاء في الشريعة الإسلامية) ضمن مجلة الدراسات العلمية مجلد ١١/١٩٨٤

— من صحيفة ١٢٩ — ١٤١ ، بكلام بعض الفقهاء الذي جعله كنص الشارع وبدأ بالاستنباط منه بقوله فيها ص ١٣٨ :

[وأود أن أشير إلى أن الشافعية وبعض الحنفية الذين قالوا بعدم جواز التداوي بميتة الإنسان للكرامة قالوا : يجوز للمضطر أكله إبقاء على حياته ، لأن حرمة أعظم من حرمة الميت ، فإذا جاز أكله وفيه ما فيه من الامتهان جاز نقل عضو منه كالكلية^(٣٥٣) للإبقاء على الحي من باب أولى] اهـ كلامه ! ثم وضع في الحاشية من مصادر هذا الحكم كتاب « الروضة » للإمام النووي (٣/٢٨٤) .

مع أن الإمام النووي رحمه الله تعالى في مقام بيان تحريم قطع الأعضاء والانتفاع بها قال كما قدمناه في هذه الرسالة : أنه يجرم الانتفاع بشعر آدمي وسائر أجزائه كما في « شرح المهذب » (٣/١٤٠) !! فانظر كيف استدل من كلام النووي وغيره واستنبط منه جواز نقل الأعضاء والنووي نفسه ناص على تحريمه صراحة في موضعه ، فتأمل هذا التناقض وهذا التجب .

(فائدة) : وقد اطلعت أيضاً بعد إنهاء هذا البحث على كتاب « الفقه الإسلامي وأدلته » للأستاذ الزحيلي^(٣٥٤) حيث أتاني به بعض المحبين وأعلمني أنه ذكر المسألة في الكتاب في باب الحظر والإباحة منه (٣/٥٢١ — ٥٢٢) وذكر الأستاذ : أن نقل الأعضاء جائز وأوهم أن ذلك هو مذهب الأئمة الأربعة رضي الله تعالى عنهم ودليله في هذا الحي أفضل من الميت ، وقد أبطلنا هذا الدليل كما رأيت ، وكل ذلك غلط أحببت التنبيه عليه لئلا يفتّر به أحد والله الموفق .

(تنبيه) : ومن ذلك يتضح أيضاً تحريم نقل الخصية التي يُشهر بموضوعها كثير من أديباء العلم ، من غير العقيم إلى العقيم أو غير ذلك ، وهو حرام لأنه من نقل الأعضاء التي حرّمها الله تعالى ، وزيادة على ذلك فيه اختلاط الأبخاض والأنساب بوضع مني الغير في الفرج الذي لم يحل الله تعالى وضع ذلك المني فيه والتي انتحت غير خصية الزوج ، واختلاط الأبخاض والأنساب إحدى الأسباب أو الحكم التي حرّم الله تعالى الزنا لأجلها ، مع ملاحظة التشبه بالبهايم واتباع سنن المصروعين من الأوروبيين وغيرهم عافانا الله تعالى جميعاً .

والمعالجة للعقم وغيره مطلوبة ، إلا بطريقة محرّمة ممنوعة شرعاً ، فإن تعذّر العلاج فلنرضى بما قضى الله تعالى به علينا ، ولنصير على ذلك ، وأنما يؤقّى الصابرون أجراً من غير حساب .

روى الإمام البخاري في كتاب المرضى من صحيحه عن عطاء قال : قال لي ابن عباس : ألا أريك

(٣٥٣) استنتاج فاسد بلا ريب وقد صرح بذلك الإمام النووي رحمه الله تعالى .

(٣٥٤) الزحيلي .

امرأة من أهل الجنة ؟ قلت : بلى . قال هذه المرأة السوداء أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت :
 أني أُصرع وإنني أتكشّف ، فادع الله لي . قال : « إن شئت صيرت ولك الجنة وإن شئت دعوت الله أن
 يعافيك » . فقالت : أصبر . فقالت : إنني أتكشّف فادع الله لي أن لا أتكشّف ، فدعا لها .
 وأما دليل التداوي : فحديث سيدنا أسامة بن شريك رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :

« تداووا عباد الله ، فإن الله تعالى لم يضع داء إلا وضع له دواء غير داء واحد المهرم » . رواه
 الإمام أحمد في مسنده والأربعة وابن حبان والحاكم في صحيحهما ، وقال الترمذي حسن صحيح .
 وقال الله تعالى : ﴿ الله ملك السموات والأرض يخلق ما يشاء يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن
 يشاء الذكور . أو يزوجهم ذكراً وإناثاً ويجعل من يشاء عقيماً أنه عليم قدير ﴾ الشورى ٤٩ ، ٥٠ .

(هذا) وقد كتبت هذه السطور ، ورقمت هذه الكلمات ولست في حالة حبور ، وأنا خائف أن
 تكون نفثة مصدور ، أو كلمة مغرور ، أو مقالة من أحب الظهور ، والله تعالى يعلم اضطراب الأحوال
 والخوف من الآخرة والمآل ، وانصراف القلب عن الحضور في حضرة ذي الجلال ، وانشغال العقل وتكدر
 البال ، اللهم أنت المشقي وأنت المسعد ، وأنت المدنسي وأنت المبعد ، لا تتركني فأنني عبدك
 الضائع ، ولا تحذلي فأنني الذليل الخاضع ، أرزقني أدب مناداتك ، وجملي بلذة مناجاتك ، اللهم حجبني
 الذنوب ، وأظلمت قلبي الرزايا والعيوب ، فلا تقطعني عنك بقاطع ، ولا تمنعني عن العلم والشهود
 بمناع ، أحيي إن كانت الحياة خيراً لي ، وتوفي إن كانت الوفاة خيراً لي ، اللهم أحينا حياة السعدا حياة
 من تحب بقاءه ، وتوفنا وفاة الشهداء وفاة من تحب لقاءه ، اللهم لا تظلم قلبي بالأغيار ، ولا تقطع عني
 الرضا ولا ما تنزل من الأنوار ، وارزقني العبادة دوماً في الليل والنهار ، وعافني واعف عني ، ومن شر
 نفسي سلمني ، ولا تسلط علي من لا يخافك ولا يرحمني ، اللهم أني أسألك دعوة مجابة ، وسراً إجابة ،
 ودوام الرجوع والإصابة ، توسلت إليك أن لا تحرمي الإجابة ، بسيدنا الحسن وأخيه ، وجده المصطفى
 وبنيه ، وأمه الزهراء وأبيه ، وأن تجود على هذا العبد وتكفيه ، وتعطيه ما يأمله ويرتجيه ، وأن تختص له
 بحسن الختام تفضلاً تكرمني فيه ، ولما فاح عيب مسكها ، وأخذت أتلثم مسكها ، نطقت قائلاً وبالله
 تعالى حسن الختام والحمد لله رب العالمين .

يقول مؤلفها حسن بن علي بن هاشم بن أحمد بن علوي الذي هو صاحب الحاشية الترشيفية ،
 وشيخ السادة الباعلوية ، بمكة المحمية ، السقاف القرشي الهاشمي الشافعي فرغت منها لخمس ليال خلون
 من شعبان سنة ثمان وأربعمائة وألف من هجرة سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام .

الحاق

بعد الفراغ من كتابة هذه الرسالة بنحو أكثر من سنة ، وقفت على مقالة لبعض المعاصرين حول مالية أعضاء الإنسان ، ذكر في مقالته أشياء تُلَفَّتُ الانتباه وهي :

١ — تصريح كاتبها أنه لم يجد تعريفاً جامعاً مانعاً لأعضاء جسم الإنسان لا في القديم ولا في الحديث ، وادّعى أن السبب في ذلك أنه لم يبحث موضوعها بحثاً كلياً مستفيضاً .

٢ — قول كاتبها أن الدم وكل ما يتولد من أعضاء الإنسان هو بمنزلة عضوه ، فاعتبر الدم والدمع والريق مثلاً أعضاء كما قال في تعريفه الذي وضعه للأعضاء : « كل مكونات بدن الإنسان وما يتولد منها » ، ثم نقض تعريفه بقوله في تفسير تعريفه للعضو عن اللبن والدم هو بمنزلة العضو . وجواب هذه النقطة سيأتي إن شاء الله تعالى ضمن جواب النقطة الأولى .

٣ — استشهاد كاتب المقالة بأقوال أناس معاصرين لا هم في العمر ولا في النفي في إثبات مالية الأعضاء أي في جواز بيع وشراء الأعضاء ، واعتبر الباحث المشار إليه قريباً أن أدلة القائلين بمالية أعضاء الإنسان كلامهم غير منسجم ومعنى ذلك أنه باطل ثم ختم بحثه بقوله : يجوز شراء أعضاء جسم الإنسان أو ما يتولد منها عند الضرورة وبالضوابط الشرعية المقررة ويكون الإثم على من أخذ المال دون معطيه ، هذا كلامه وسنجيب عنه إن شاء الله تعالى .

الجواب على ما تقدّم :

اعلم أنني أرى أنه لا يجوز لمن لم يقرأ العلوم الشرعية على أهلها ويتلقى المتون في العلوم المختلفة على أهل الفن بالأسانيد المتصلة إلى مولفيتها أن يعطي الأحكام الشرعية أو يفني الناس أو أن يبحث ويجهل في المسائل ، بل يحرم عليه ذلك ، ولا تكفي المحاضرات الجامعية في تلقي العلم البتة كما هو معلوم ، وذلك لأنها خالية من تدريس المتون التي تجعل الطالب يتمكن في أصول العلم بل من يلقي تلك المحاضرات اليوم بحاجة ماسة جداً إلى الذهاب للعلماء لتلقي المتون على أهلها ليتمكنوا من تخريج علماء أكفاء وغير هذا ذهاب للوقت سدى .

الجواب عن النقطة الأولى وما بعدها :

تعريف العضو :

العضو لغة كما في تاج العروس هو : (واحد الأعضاء وهو كل لحم وافر بعظمه وفي المحكم كل عظم وافر اللحم) اهـ ملخصاً .

وفي الاصطلاح كما يؤخذ من كلامهم الواضح « كل جزء إذا نزع لم ينبت » ومنه السن والظفر

من أصله وأما الشعر فليس بعضو . فخرج بذلك الدم والبول والدمع ونحوها فليست بأعضاء وإن حرم استخراجها من البدن في غير الأمر الطبيعي العادي وقد أشرنا لذلك في الرسالة ، وأما الدم فيجوز سحبه والتبرع به لأنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سحبه « محتجماً كما مر » ويجوز التداوي بالنحس لما مر لكن لا يجوز بيعه لأنه نجس ولا يصح بيع الأعيان النحسة ولأنه من جملة الآدمي الذي لا يملك نفسه حتى يبيعها ، وأما جوازنا سحب الدم لأن العرب كانت تستشفي بذلك وأقرها النبي عليه بل فعله صلى الله عليه وآله وسلم ، هذا إذا لم يكن صاحب الدم يتضرر بذلك وإلا حرم قطعاً .

وأما الشعر وإن لم يكن من الأعضاء وجاز حلقه لم يجر وصله ، للنهي عن ذلك كما هو معلوم .

والدليل على أن اللحم ولو لم يكن فيه عظم يسمى عضواً : ما روى البخاري في صحيحه كما في الفتح (٥٩٩/١١) : من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار حتى فرجه بفرجه » وهو صريح فيما ذكرته لأن الذكر الذي هو فرج لا عظم فيه ، قال تعالى : ﴿ والذين هم لفروجهم حافظون ﴾ .

أما قول القائل : (ولم أجد تعريفاً للعضو جامعاً مانعاً لا في القديم ولا في الحديث) فجوابه بل له تعريف في القديم وفي الحديث في كتب الفقه في كتاب الجنائيات ، وأكثر من وضّح ذلك من الأئمة هو : الإمام ابن حجر الشافعي في شرح الإرشاد فإنه بسطه أوسع وأوضح مما بسطه في كتابه « التحفة » ، حيث قال في « شرح الإرشاد » (٢٥٦/٤) ما نصه :

« وفي إبانة عضو ذي مفصل بفتح الميم وكسر الصاد وهو موضع اتصال عضو بعضو لا مع تداخلهما كالأنملة والكوع أو معه كالمرفق وكذا أصل فخذ ومنكب أن أمنت الإحافة وإلا فلا ، لأن الجوائف لا تنضبط وفي إبانة عضو ذي مقطع أي حد مضبوط وإن لم يكن له مفصل كعين وأذن وجفن ومارن لا قصبة وذكر وأثنين أي بيضتين بقطع جلدتيهما وشفة وإطارها وهو المحيط بها ولسان وشفرين وألين بخلاف إطار أليه وهو حلقة الدبر لأن المحيط بها لا حد له وذلك لخطر القود فاختص بما يؤمن فيه الحيف والتعدي مما ذكر وفي حز واقع في بعض مارن وهو ما لان من الأنف وبعض أذن أو لسان أو حشفة أو شفة وإن لم بين المقطوع لتيسر المماثلة فيها وضبط المقطوع بالجزئية لا بالمساحة عكس الموضحة » إلى آخر كلامه . ومنه يتبين ما نريد والله أعلم .

وفي عمدة السالك : عَدَّ السِّنَّ عضواً . فليتأمل وباللّٰه التّـوْفِيق .

انتهى الإلحاق والحمد لله أولاً وآخراً .

{المكتبة التخصصية للرد على الوهاية }

{المكتبة التخصصية للرد على الوهاية }

التنكيثُ على التوضيح

وبيان

صحة صلاة التسابيح

تأليف

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني

٥٣١

{ المكتبة التخصصية للرد على الوهاية }

{المكتبة التخصصية للرد على الوهاية }

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قلّد أهل العلم والمجاهدين سيف نصره ، وأكّد بعزائم أهل اليقين حماية أحكام الإسلام وصيانة ثغره ، وجعل السنة وأسنّة المرابطين في فم الثغر زينا إذا إزدان بغرة بدره ، وأنزل بأعداء الدين والجهال المعاندين قوادح نقمه وقوارع قهره .

أحمده أن حمى بأولي النجدة والبأس للمسلمين حمى من ضلالات الجهال وإن كثروا ، وأشكره على ما همع من صيب نعمائه وهى فأبطل مكر من مكروا ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة آتخذها عند الله ذحراً ، وأرجو بها في العاقبة أجراً ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي أيّده بالسيف والبرهان ، كما قيل :

فمن أجاب نال خيراً جَدَّ له وَمَنْ أبى أذلّه وجدَّ له

وعلى آله الذين حلّى بهم للإسلام جيداً في سائر الأحيان والأزمان ، ورضي الله عن صحابته الذين جلا بيوارق صفاحهم وخوارق حججهم وبرهانهم غمّ النحل والأقوال ، وغمّ القتال ، فلم يهمل الأعداء ولم يمهلهم رويداً .

أما بعد :

فقد كتب الأخ الفاضل د . فضل عباس/ الأكرم بحثاً في صلاة التسايح ضعّف فيه حديثها ، أعني الأحاديث الصحيحة الواردة فيها ، فأخطأ في حكمه على هذه الأحاديث بالتضعيف ، ويدور تضعيفه الذي لم يصب فيه حول ثلاث قضايا :

(الأولى) : أنه ضعف الحديث بنقد متن الحديث بحجج واهيات ، لا تحتاج لنقض لأنها من المنقوضات حتى عنده ! فما أبرّمه أولاً نقضه آخرأ ، من ذلك قول الأخ الفاضل صحيفة (١٧٨) من كتابه « التوضيح في صلاتي التراويح والتسايح » ما نصه :

(سابعاً : إن الناظر في جميع الصلوات نوافلها وفروضها لا يجد أي أثر للعد في هذه الصلوات ، وما وجد من روايات يذكر فيها العد فأنما كان ذلك خارج الصلاة ...) اهـ ثم بعد ذلك بقليل هدم ما بناه وأبرّمه بقوله ص (١٧٩) :

(نعم قد يقال : إن صلاة العيدين فيها تكبيرات ذوات عدد ، وهذا صحيح ثبت في السنة) اهـ !!

فنقض ما أبرّمه ! على أنا نزيده فنقول له : إن جميع الصلوات يجد من نظر فيها بعين بصيرته أنثراً

العد واضحاً بدهشة ، فالتسبيح في الركوع والسجود ثلاثاً عين
العد ، وقول الفقهاء في كتب الفقه يسن أن يسبح ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً ... وترأ هو عين العد ، وضبط
كل صلاة بعدد ركعات محدد هو عين العد ، وتدقيق الشارع في السهو على العدد كما في قوله صلى الله
عليه وسلم : « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما
استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن صلى خمساً شفعن له صلاته وإن كان صلى إتماماً لأربع
كانتا ترغيماً للشيطان » رواه مسلم (٥٧١) في صحيحه .

فالسؤال لأخي الفاضل هنا : هل هذا العدد المذكور في الحديث هنا هو من أثر العد في الصلاة أم
هو عين العد !!؟

فإن قال أنه هنا لعدد الركعات وأنا قصدت عدداً للأذكار التي في الصلاة .
قلنا له : كلامك باطل من وجهين :

- ١ — أن التخصيص يحتاج لدليل .
- ٢ — أن أئمتك الشافعية الذين تنتسب إليهم يقولون : إن العد للأذكار موجود في الصلوات
وليس كما تدعي ! قال الإمام ابن النقيب رحمه الله تعالى في كتابه « عمدة السالك » في صفة الصلاة ما
نصه :

« ويقول — أي الراكع — سبحان ربي العظيم ثلاثاً وهو أدنى الكمال ويزيد المنفرد وكذا الإمام
إن رضي المأمومون وهم محصورون خامسة وسابعة وتسعة وحادي عشر ثم يقول اللهم
لك ركعت ... » الخ اهـ .

فظهر أن أخانا حفظه الله تعالى خالف نقده الحديث الشريف والمذهب الذي ينتسب إليه^(٣٥٥) .
ونريد الأخ الفاضل تنبيهاً في نقطة أخرى لبيان بطلان نقده لمسن حديث
التسبيح ، وهي أنه قال ص (١٧١) عن جلسة الاسراحة في الصلاة ما نصه : — أثناء رده لكلام الإمام
السبكي : — (بل لا تعد هيئة من هيئات الصلاة بإجماع الأئمة والفقهاء ..) الخ اهـ !!
والجواب على ذلك أن هذا الكلام باطل من أربعة أوجه :

- ١ — أن قول أخي الفاضل فضل أن : (جلسة الاسراحة لا تعد من هيئات
الصلاة) اهـ مردود بفعل النبي صلى الله عليه وسلم لذلك في الأحاديث الصحيحة المشهورة ، منها ما
رواه البخاري في صحيحه (٨٢٣) عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه أنه : « رأى النبي صلى الله عليه

(٣٥٥) بل خالف الأخ الفاضل نفسه وما بحثه هو في (العد والعدد) في الزاويح في نفس الكتاب .

وسَلَّمَ يَصَلِّي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً» أي يجلس جلسة الاستراحة ، فهل يقول أخى الفاضل أن فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها ليس من سنن وهيئات الصلاة !!؟ وقد ثبت حديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » رواه البخاري (٦٣١) .

٢ — كلام الأخ الفاضل فضل مردود أيضاً بنصوص الفقهاء وخصوصاً الشافعية رضي الله عنهم الذي ينتسب لمذهبه ، وأنقل كلام شيخ متأخري الشافعية الإمام ابن حجر الهيتمي كما في شرح المقدمة الحضرية له : حيث يقول ص (١٦٣) من هذا الشرح المسمى بـ « المنهاج القويم » طبعة مؤسسة علوم القرآن ، ما نصه :

« وتُسَنَّ جلسة خفيفة للاستراحة للاتباع ويُسنَّ كونها قدر الجلوس بين السجدين ... » الخ اهـ . وهذا الكلام كما هو ظاهر واضح أثناء شرح الامام ابن حجر لسنن الصلاة وهيئاتها ، فكيف يقول الأخ الفاضل أن جلسة الاستراحة ليست من هيئات — أي سنن — الصلاة بإجماع الأئمة والفقهاء !!!؟

فإن قال الهيئة غير السنة ، قلنا له : إذن أنت لا تعرف مصطلحات الفقه وخصوصاً الفقه الذي تنتسب إليه .

٣ — أن الإمام الحافظ الفقيه النووي قال في « المجموع » (٤٤٢/٣) ما نصه :

« واعلم أنه ينبغي لكل أحد أن يواظب على هذه الجلسة لصحة الأحاديث فيها — أي جلسة الاستراحة — وعدم المعارض الصحيح لها ولا تغتر بكثرة المتساهلين بتركها فقد قال الله تعالى : ﴿ قل أن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ﴾ وقال تعالى : ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ .. » انتهى كلام الإمام النووي فهل نصيغ ونتبع الأحاديث الصحيحة وأقوال الأئمة والفقهاء أم نتبع الأخ الفاضل فضل أرشده الله !!!؟

٤ — أن قوله : (إنها لا تعد هيئة من هيئات الصلاة بالإجماع) اهـ شنيع بل باطل قطعاً !! للأحاديث المتقدمة وقول الأئمة الفقهاء وخصوصاً أهل المذهب الشافعي الذي ينتسب إليه ! وقد ذكر الإمام النووي في « شرح المذهب » (٤٤٣/٣) مذاهب العلماء فيها .

فادعاءً أحياناً الإجماع هنا غير صحيح بل باطل بداهة لأدنى طالب علم . واتضح لي أن أخى الفاضل ينبغي له التمكن في الفقه وخصوصاً في المذهب الذي ينتسب إليه وهاتان المسألتان أوضحتا ذلك لكل من بعد عن العصبية والتعصب ، أعاذنا الله تعالى وأخانا من التعصب لكل باطل من القول . هذه هي القضية الأولى .

أما (القضية الثانية) : فهي أن تضعيفه لحديث التساييح من ناحية عرض رجال السند كما سيمر تفصيله إن شاء الله تعالى في القضية الثالثة لا عبرة به وذلك لأن الحفاظ وعلماء الحديث نصوا في علم المصطلح كما تلقينا ذلك عنهم بالأسانيد المتصلة وكما هو في كتبهم أنه لا يجوز لغير المتمكن الذي قويت معرفته بهذا الفن أن يصحح ولا أن يضعف .

(الثالث) : قام الأخ الفاضل بتضعيف وجرح بعض الرواة الثقات ولم يحتج بأحاديثهم ، اعتماداً على ما وجدته في بعض الكتب مما قرأه له بعض الطلاب الذين لا يعرفون علم الحديث الشريف بل لا يحسنون إخراج الأسماء وما قيل فيها بتمام القول من المعاجم ، ومن المعلوم أن امتلاك كتب الجرح والتعديل ومعرفة استخراج الأسماء منها لا تجعل أي إنساناً كفواً لأن يصحح أو يضعف ، كما أن من المعلوم أن طعن بعض العلماء في أشخاص كثيرين ليس موجباً لعدم الاحتجاج بحديثهم ! وخصوصاً إن كانوا من رجال الصحيح ، وسأني بمثال على ذلك :

الإمام البخاري مثلاً مزوك كما في كتاب « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم وقد تركه الإمام أحمد والحافظ محمد الذهلي وابن أبي حاتم وأبو حاتم الرازي وهؤلاء الأربعة من أئمة أهل الحديث كما هو معلوم ، والبخاري عندهم مزوك ، أي كما يقال : مطروح إرم به ، والمحدثين من أهل السنة على عدم اعتبار هذا التحريج والترك له !
فإن اعترض الأخ الفاضل بأن هذا الأمر معروف والبخاري لا يخفى حاله وجلالته .

قلنا له : إذا كان البخاري مشهور فغيره من الرواة يخفى عليك ، فرمما طعن فيه غير واحد وصحح الحفاظ حديثه لأمر لا يمكنك أن تصل لمعرفة ، وهذا هو السر في أنه لا يجوز التصحيح لغير المتمكن في هذا الفن .

هذا أمر كلي وأكثر الرواة وكثير من الأئمة تكلم الناس فيهم حتى الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى ولم يضر هذا القدر فيهم كما هو معلوم ومشهور .

فإذا تقرّر هذا فلتكلم على طريقين ضعفهما أخونا ونبين خطأه الشنيع في ذلك :

١ — قال الأخ الفاضل ص (١٨٨) من كتابه « التوضيح » أنه روى حديث التساييح أبو داود

بهذا الإسناد :

روى روح بن المسيب وجعفر بن سليمان عن عمرو بن مالك التكري عن أبي الجوزاء عن ابن عباس ... الحديث . ثم قال ما نصه :

(رجال الإسناد : روح بن المسيب : قال ابن عدي : أحاديثه غير محفوظة وقال ابن حبان يروي

الموضوعات عن الثقات لا تحمل الرواية عنه) . انتهى كلامه ولتناقشه في ذلك فنقول :
لو رجعنا إلى ترجمة « روح بن المسيب » من المصدر الذي نقل منه ترجمته وهو « ميزان الاعتدال » (٦١/٢) لوجدنا ما نصه :

« قال ابن عدي أحاديثه غير محفوظة ، وقال ابن معين : صويلح ، وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات . لا تحمل الرواية عنه » اهـ .

فمن تأمل ما ذكره وما في « الميزان » للذهبي فإنه يجد أن أختانا حفظه الله حذف عبارة « قال ابن معين صويلح » لأنها ليست في صالحه ! وهي من إمام الفن يحيى بن معين ، وأترك تسمية هذا الفعل الذي إرتكبه الأخ فضل لكل منصف !

وأما قول ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات ، لا تحمل الرواية عنه اهـ .
فمن شطط القول وابن حبان كما أنه متساهل أحياناً في التصحيح ، فهو مبالغ أحياناً أخرى في التحريج .

وإذا أردت أن تتحقق هذا فاعلم أن الذهبي قال في « الميزان » في ترجمة أبي النعمان (٨/٤) ما نصه :

« وقال الدارقطني : تغيرَ بآخره ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر ، وهو ثقة . قلت : فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله ، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم ، فقال : اختلط في آخر عمره وتغيرَ حتى كان لا يدري ما يحدث به ، فوقع له المناكير الكثيرة ، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون ، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل ، ولا يحتاج بشيء منها .

قلت : ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً فأين ما زعم ؟ » اهـ كلام الذهبي من « الميزان » .

قال العبد الضعيف : فما نقله الأخ الفاضل من كلام ابن حبان من الميزان باطل هنا كذلك ! وهو مردود بكلام ابن معين فيه بأنه : صويلح ، وهي من ألفاظ التعديل في المرتبة الرابعة كما هو معلوم وزيادة على ذلك :

(اعلم) أن الحافظ ابن حجر تعقب الذهبي في « لسان الميزان » فقال : وقال ابو حاتم الرازي : هو صالح ليس بالقوي . اهـ

ثم نقل الحافظ ابن حجر عن الزار أنه قال في روح بن المسيب : ثقة . أثناء سرقه لسند هو فيه . فالرجل صالح الحديث والأخ فضل تنكب قول ابن معين فيه : صويلح . ولا يعرف أن الحافظ ابن حجر

نقل توثيقه عن البزار وهو إمام متقدم ، وأن أبي حاتم قال فيه : صالح . وأن ابن أبي حاتم قال في « الجرح والتعديل » (٤٩٦/٣) ذلك أيضاً ، فما أدري ما أقول لأخيذا الفاضل ! وأرجو أن يراجع نفسه في ذلك !!

هذا الرجل الأول في السند الذي ساقه وأخذ بشرحه ! فإن كان ما يزال مُصِراً على ضعف روح بن المسيب فنقول له :

هب جدلاً أنه ضعيف ودعك منه ولنبحث في الرجل الثاني الذي روى مع روح هذا الحديث عن « عمرو بن مالك التكري » وهو جعفر بن سليمان .

قال أخونا الفاضل في كتابه المصاييح الذي كان ينبغي له أن يسميه ص (١٨٨) : في ترجمة جعفر بن سليمان ما نصه :

(قال يحيى بن معين : كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه ويستضعفه) إلى آخر كلامه ، حيث نقل من التهذيب بعض الأقوال في توثيقه وتجريحه ثم قال ص (١٩٠) عن جعفر بن سليمان هذا : (وهو راوٍ صدوق . وهذه المرتبة كما يقول علماء الجرح والتعديل : لا يحتج بصاحبها ...) !! إلى آخر كلامه مختصراً .

والجواب على هذا أن هذا باطل شنيع من وجهين : (الأول) : أن جعفر بن سليمان هذا هو من رجال مسلم في صحيحه . وهو محتج به في الصحيح .

فمن هذا كله تعلم أن هذا الرجل « جعفر بن سليمان » ثقة أخرج حديثه مسلم في الصحيح وأن نقل بعض الأقوال القادحة فيه توهم الغر المبتدئ رد حديثه وصواب قول من ضعف الحديث الذي هو في إسناده وهو كلام باطل فاسد ، وهكذا إذا اتبع الإنسان كل كاتب لا تحقيق عنده ظن أن كلامه صواب فيقع في غلظه .

(الوجه الثاني) : قول أخينا : (إن مرتبة صدوق لا يحتج بصاحبها عند علماء الجرح والتعديل) .

فجوابه : أن هذا باطل من القول ، وهذا مما يضحك منه أصغر الطلبة الذين تلقوا العلم في هذا الفن ! إذ أن كثيراً من رجال الصحيحين وصفوا بالصدق فقط كما سأنقله إن شاء الله تعالى .

والعجب أن أحنانا يخرع القواعد على حسب ما يظهر له ويريد فهمه ، ولهذا تجد في كلامه على الأحاديث يصح ويضعف ويثبت ويبتل بما يخالف هو نفسه إذا اقتضى نظره وجداله في موضع آخر ! وإني سأثبت ذلك بالدليل والبرهان فأقول :

لقد ذكر في كتابه « النبيان والإنحاف في أحكام الصيام والاعتكاف » ص (١٨٠) سند الإمام الطحاوي في حديث الاعتكاف حيث قال :

(قال الطحاوي : حدثنا محمد بن سنان الشيرازي : حدثنا هشام بن عمار حدثنا سفيان بن عيينة عن جامع بن أبي راشد عن أبي وائل قال قال حذيفة ... الحديث) اهـ .

فأعلّ هذا الإسناد بهشام بن عمار كما في صحيفة ١٨٣ حيث قال فيها : (لكن في رواية الطحاوي راو تُكَلِّم فيه وهو هشام بن عمار ...) اهـ .

وكل ذي بصيرة يعلم أنّ هشام بن عمار من رجال البخاري وأصحاب السنن الأربعة كما في التقريب وهو من شيوخ البخاري ، وثقة البخاري برواية حديثه في صحيحه ووثقه يحيى بن معين والعجلي وغيرهم كما في « مقدّمة فتح الباري » .

ولو كان أخونا من أهل هذا الشأن لأعلّ هذا الإسناد بمحمد بن سنان الشيرازي صاحب المناكير ، الذي لم يرو له واحد من أصحاب الكتب الستة ، وقد قال الذهبي في « الميزان » (٥٧٥/٣) : « محمد بن سنان الشيرازي عن ابن عليّ صاحب مناكير ، يتأتى فيه » اهـ ولم يتعقبه ابن حجر في اللسان بشيء . فهو مقلّد له أيضاً .

فتأمّل بالله عليك كيف سكّت عن هذا الرجل وطعن في الحديث بهشام بن عمار الثقة الذي هو من رجال البخاري ، فإذا تأملت هذا كله عرفت وتيقنت أنّ الأخ فضل يحرم عليه أن يخوض في هذا العلم ! لأنّه ليس من أهله وأربابه ! ورحم الله امرأ عرف حدّه وقدره فوقف عنده ! نسأل الله لنا وله الهداية والرشاد .

إذا اتضح لدينا أنّ أوّل رجل في إسناد حديث صلاة التسابيح بعد روح بن المسيب هو « جعفر بن سليمان » وهو ثقة رجال الصحيح أخرج حديثه مسلم في صحيحه ، وأمّا الراوي الذي روى الحديث معه عن « عمرو بن مالك النكري » وهو روح بن المسيب فوجوده في الإسناد وعدمه إن اعتبرناه ضعيفاً لا يضرّ ، وإنّما ذكرنا ما قاله العلماء فيه لنوضح أنّ الأخ فضل حذف عبارات التوثيق من ترجمته عندما نقلها وغير ذلك مما أوضحناه ، فليتأمّل .

(تنبيه) : وقبل أن أنتقل إلى ترجمة الرجل الذي يليه أود أن ألقت النظر لفائده لا يعرفها الأخ فضل وهي : أن قوله : « إن علماء الجرح والتعديل لا يحتجون بالصدوق » كلام باطل بلا ريب ! ويكفي في إيضاح بطلانه أن أنقل من تقريب التهذيب أسماء عشرة رجال من رجال البخاري ومسلم موصوفين بـ « صدوق » وأترك المنتصف يحكم على معلومات أختنا ! بما يراه مناسباً ! ويتأمّل أيضاً بعد ذلك هل له أن يصحح ويضعف ؟!

- وإليك أسماء عشرة من رجال الصحيحين وصفوا بالصدق كما في التقريب :
- ١ — حصين بن محمد الأنصاري السالمي ، في التقريب صدوق الحديث لم يرو عنه غير الزهري .
 - ٢ — ابراهيم بن يوسف السبيعي ، صدوق بهم .
 - ٣ — إسحاق بن سويد بن هبيرة ، صدوق تكلم فيه للنصب .
 - ٤ — سعيد بن كثير بن عفير . صدوق عالم بالأنساب وغيرها .
 - ٥ — عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، مقبول .
 - ٦ — عبد الله بن كثير الداري ، صدوق .
 - ٧ — عقبة بن خالد السكوني . صدوق صاحب حديث .
 - ٨ — محمد بن الزبرقان . صدوق ربما وهم .
 - ٩ — محمد بن سابق التميمي . صدوق .
 - ١٠ — يحيى بن صالح الوحاظي . صدوق من أهل الرأي .
- فهل كان البخاري ومسلم يجهلان قاعدة الأخ هذه وكذا الحافظ ابن حجر الذي وصفهم بذلك وأقرهما على التصحيح ؟!!!!

الرجل الثاني في السند (عمرو بن مالك النكري) :

ذكر الأخ فضل حفظه الله تعالى ص (١٨٩) و (١٩٠) ما ملخصه عنده : أن الحافظ ابن حجر قال عنه صدوق له أوهام اهـ ثم قال الأخ هو ضعيف .

ثم اعترض على أخينا العلامة الأديب محمود سعيد ممدوح : بأن عمرو بن مالك النكري لم يذكر الذهبي في « الميزان » أنه ثقة كما يقول العلامة محمود سعيد في رسالة حققها ، فقال الأخ فضل ما نصه :

(ثم أن قول المحقق — محمود سعيد — بأن الذهبي ذكر في الميزان أن عمراً هذا ثقة ، قول مستغرب ، نرجو أن يكون سبق قلم ، فإن هذه الكلمة لم ترد عند الذهبي في « الميزان » ، وبخاصة في الجزء الذي أشار إليه المحقق — محمود سعيد — وهو (٢٨٦/٣) من الميزان) اهـ .

وجوابه : أنه للأسف الشديد جداً ذكر الذهبي هناك في نفس الصحيفة أنه ثقة حيث قال : « عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء ، ٦٤٣٧ وعمرو بن مالك الجنبي عن أبي سعيد الخدري وغيره تابعي — فثقتان » . اهـ

وأزيد أخانا الكاتب أيضاً : أن الذهبي ذكره أيضاً في الكاشف عن رجال الستة (٣٤١/٢) ترجمة رقم ١٧٧٣/٤٢٨٧ فقال : « وثَّقَق » . اهـ وهو من رجال الأربعة .

وقد سقط بهذا النقل والتوثيق كل ما أورده الأخ الفاضل فضل . فليتأمل !!

الرجل الثالث في السند (أبو الجوزاء : أوس بن عبد الله الربيعي) :

قال في ترجمته : (قال البخاري في إسناده نظر ... وقال ابن حجر ثقة يرسل كثيراً) . ثم قال معلّقاً : (وقد سمعنا ما قاله فيه البخاري ، وما قاله فيه ابن حجر وعلى هذا فهذا الطريق تعددت مثالبه ...) اهـ .

وجوابه : أن أبا الجوزاء من رجال الصحيحين البخاري ومسلم ، وقال عنه الذهبي في الكاشف (١٤٢/١) : « ثقة » . وقد وثقه الحافظ ابن حجر في التقریب !!

فلا يضر فيه قول من تكلم فيه ! والبخاري لم يضعفه كما توهم الأخ الكاتب حفظه الله تعالى ، إنما قال عن إسناده فيه أبو الجوزاء فيه نظر لا لضعف أبي الجوزاء ، لأنه ثقة عنده أخرج له في صحيحه وقد بين ذلك الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب فليتأمل !!

وأبو الجوزاء من رجال الصحيح وقد ذكره البخاري في تاريخه الكبير (١٦/٢) وذكر السند الذي فيه نظر ، فبطل بهذا كلام الأخ ! فتبين بهذا التحقيق أن الحديث رجاله رجال الصحيح الا عمرو بن مالك وهو ثقة ، فالحديث صحيح الإسناد كما ترى بعينك من تحقيق سنده .

الطريق الثاني :

طريق عبد الله بن عمرو ذكرها الأخ الفاضل ص (١٩٦) — (١٩٧) فقال :

(ورواه المستمر بن الريان عن أبي الجوزاء عن عبد الله بن عمرو موقوفاً ، والمستمر صالح ثقة ، إلا أن هذه الرواية موقوفة على عبد الله بن عمرو ، لذلك فإن هذه الرواية لا تمنحنا الطمأنينة لإثبات هذه الصلاة) انتهى .

والجواب على ذلك : أن المستمر من رجال مسلم ، وأبو الجوزاء من رجال البخاري ومسلم ، والإسناد صحيح كما ذكر الحافظ ، فلماذا لم يمنح الطمأنينة لإثبات هذه الصلاة بهذه الأسانيد الصحيحة ؟!

فحديث عبد الله بن عمرو يعضده ويقويه مع كونه صحيحاً السند الأول ، وسند عكرمة عن ابن عباس الذي لم تتكلم عليه خشية الإطالة والإملال . وكل هذا يثبت صحة صلاة التسابيح وصحة حديثها ويطل كلام الأخ الفاضل فيها !

(فصل : في نقل أسماء بعض الحفاظ الذين صححوا أو حسّنوا الحديث :

أقول : ومن راجع شرح الإحياء للعلامة المحدث الزبيدي في آخر المجلد الثالث وجد كلام الحفاظ في المسألة وإني أنقل أسماءهم وبعض أقوالهم مختصراً :

١ — قال الحفاظ العراقي كما نقل الزبيدي : هذا حديث صحيح غريب جيد الإسناد والمتن .

٢ — أورده الحفاظ ابن حجر في كتاب الخصال المكفرة وقال : رجال إسناده لا بأس بهم فهذا الإسناد من شرط الحسن ، وكذا قال في أمالي الأذكار .

٣ — وصححه أيضاً الحاكم في المستدرك (٣١٩/١) فقال : « هذا إسناد صحيح لا غبار عليه » . وقال أيضاً : « وما يستدل به على صحته استعمال أئمة له كابن المبارك ، قال الترمذي : وقد رأى ابن المبارك وغير واحد من أهل العلم صلاة التسابيح وذكروا الفضل فيه » .

٤ — وقد أقرّ الحفاظ الذهبي الحاكم في تلخيص المستدرك (٣١٩/١) فقال : « هذا إسناد صحيح لا غبار عليه »^(٣٥٦) .

٥ — الإمام النووي : قال الإمام النووي في « تهذيب الأسماء واللغات » : فيها حديث حسن .

٦ — قال الحفاظ ابن الصلاح : أن حديثها حسن وأن النكر لها غير مصيب .

٧ — الإمام أحمد بن حنبل : قال الحفاظ ابن حجر : فكان أحمد لم يبلغه إلا من رواية عمرو بن مالك النكري فلما بلغه متابعة المستمر أعجبه فظاهره أنه رجوع عن تضعيفه .

٨ — وقال الإمام الحفاظ الزركشي في تخريج أحاديث الشرح : غلط ابن الجوزي في أخرجه في الموضوعات لأنه رواه من ثلاثة طرق أحدها حديث ابن عباس وهو صحيح وليس بضعيف ، ثم قال وابن الجوزي متساهل في الحكم على الحديث بالوضع .

٩ — الإمام الحفاظ المنذري :

قال الحفاظ ابن حجر في أمالي الأذكار : « فسنده هذا الحديث لا ينحط عن درجة الحسن فكيف إذا ضم إلى رواية أبي الجوزاء عن عبد الله بن عمرو التي أخرجه أبو داود وقد حسنها المنذري » . قلت : وانظر الترغيب والترهيب (١ / ٤٦٧ فما بعده) .

(٣٥٦) ونقل الحفاظ عنه في الأمالي خلاف ذلك فليتنبه .

- ١٠ — الحافظ ابن منده ، قال الحافظ ابن حجر : « ومن صحح هذا الحديث أو حسنه غير من تقدم : ابن منده وألف فيه كتاباً ،
- ١١ — والآجري ،
- ١٢ — والخطيب ،
- ١٣ — وأبو سعيد السمعاني ،
- ١٤ — وأبو موسى المديني ،
- ١٥ — وأبو الحسن بن المفضل
- ١٦ — والسبكي ،
- ١٧ — وآخرون » اهـ كلام الحافظ .
- ١٨ — وقال الحافظ صلاح الدين العلائي شيخ الحافظ العراقي : حديث صلاة التسابيح حديث صحيح أو حسن ولا بد .
- ١٩ — وقال الشيخ الحافظ سراج الدين البلقيني في التدريب : « حديث صلاة التسابيح صحيح وله طرق » .
- ٢٠ — ورواه ابن خزيمة في صحيحه .
- ٢١ — وقال الحافظ المنذري في الترغيب (٤٦٨/١) : « وصححه جماعة منهم : شيخنا أبو محمد عبد الرحيم المصري ،
- ٢٢ — وشيخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي رحمهم الله تعالى ،
- ٢٣ — وقال أبو بكر بن أبي داود — صاحب السنن (سمعت أبي يقول : ليس في صلاة التسابيح حديث صحيح غير هذا » اهـ يعني حديث ابن عباس رضي الله عنهما .
- ٢٤ — وقال مسلم بن الحجاج : « لا يُروى في هذا الحديث إسناد أحسن من هذا » اهـ انظر الترغيب (٤٦٨/١) يعني حديث ابن عباس أيضاً .
- فهذا بيان أسماء بعض من صححه من الحفاظ وهم متخصصون في هذا الفن متمرسون فيه ، فليعتبر بذلك أولوا الأبصار .
- (فائدة) : رويناه بإسنادنا المتصل عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه أن أم سليم غدت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : عَلَّمَنِي كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي صَلَاتِي . فقَالَ : « كَبَّرِي اللَّهَ عَشْرًا وَسَبَّحِي عَشْرًا وَاحْمَدِي عَشْرًا ثُمَّ سَلِي مَا شِئْتَ يَقُولُ : نَعَمْ نَعَمْ » .
- قال الحافظ المنذري في « الترغيب » (٤٧٢/١) : « رواه أحمد والترمذي (٤٨١) وقال : حسن

غريب ، والنسائي (١٢٩٩ صغرى) وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم . قلت : وأقر الذهبي الحاكم في المستدرك (٣١٨/١) .

وفي الحديث فاندتان :

(الأولى) : تأكيد صلاة التسايح وما ورد فيها من الأذكار .

(الثانية) : بطلان قول الأخ الشيخ فضل ص (١٧٨) : (أن الناظر في جميع الصلوات نوافلها وفروضها لا يجد أي أثر للعد في هذه الصلوات ، وما وجد من روايات يُذكر فيها العد فإنما كان ذلك خارج الصلاة) !!

(تنبيه) : اعلم أن النظر في بعض الكتب ونقل أرقام المجلدات والصفحات وكون السند فيه ثقة أو ضعيف لا يعني أن القائم بذلك يعرف الحديث أو له مراس فيه أو يحل له التصحيح والتضعيف ! فلنثق الله جميعاً ولنتنبه لذلك .

(تنبيه ثان) : أخطأ الأخ الفاضل في نقل كثير من أرقام الصفحات والمجلدات عند نقل تراجم الرواة ، فمثلاً ص (١٨٨) عزاء ترجمة (روح) إلى الميزان (٦١/١) والصواب هو (٦١/٢) !!
وفي ص (١٨٩) عزاء ترجمة جعفر بن سليمان لتهذيب التهذيب (٤٠٨/١) والصواب هو (٨١/٢) وأخيراً نقول :

إنما ننكره اليوم على بعض الناس من المترسمين بالعلم ونرد به خاطيء استنباطاتهم وأفكارهم إنما هو بسبب أنهم جاءوا بشيء لم يسبقهم إليه أحد ، أو أنهم أتوا بأقوال شاذة مطروحة ، فيقوم العلماء العاملون بواجبهم الكفائي في رد الباطل وعدم إغفاله لأنهم على ثغر لا ينبغي أن يؤتوا من قبلها ، وكذا هدم كل اجتهاد من شخص غير مؤهلٍ عنيد ، أو رأي كذلك غير سديد خارجاً عما عليه سواد الأمة سلفاً وخلفاً في الأصول والفروع ، فمن قال بقدوم العالم أو دعا إليه ! أو نصر قول من يُحدُّ الله تعالى أو ركن إليه ! أو من قال بانحراف الفقه والتفسير والفقهاء أو من قال بجواز قطع أعضاء الأدمي لمداواة الآخرين بها ، أو من قال بجواز مس وقراءة القرآن للجنب والحائض ، أو من حرم صيام السبت والاعتكاف في غير المساجد الثلاثة ، أو خرج على الناس برد الأحاديث الصحيحة وتصحيح الأحاديث الضعيفة ، أو غير ذلك من الأقوال الشاذة وجب الرد عليه عند كل من كانت في قلبه غيرة على هذه الشريعة المطهرة المنورة البيضاء النقية ، وهذه الغيرة الخالصة لله تعالى ورسوله مقدمة عند كل مؤمن على الغيرة لفرقة أو شخص أو دكتور أو حبيب أو قريب ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ، ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقوا الله إن الله خبير بما

تعملون ﴿ لا نكلف نفساً إلا وسعها وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ، ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون ﴾ .

فالواجب على العلماء رد كل شاذة صغيرة أو كبيرة كانت لأن القطرة تصير سيلاً فمن وعى هذا الذي ذكرناه علم الحق من المبطل ، والمشوش من غيره ، والله الموفق .

هذا وإنني أسأل الله تعالى أن يغفر لي ولأخي الفاضل فضل حفظه الله تعالى ، وأن يحفظ لنا ديننا الذي هو عصمة أمرنا وأن ينجّم لنا بالحسنى إخواناً على سرر متقابلين والحمد لله رب العالمين .

احتجاج الخائب

بعبارة

من ادعى الإجماع فهو كاذب

بقلم

الحسن بن علي السقاف

عفا الله تعالى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

تبكيت المموّ ه الجاذب

لعبارة

من ادّعى الإجماع فهو كاذب

الحمد لله الذي جعل كتابه أعظم الحجج في جميع البقاع ، وأردف ذلك بسنة حبيبه المبينة لمعانيه وشرفها بالاتباع ، وشيّد روضات الشريعة بما وقع عليه الاتفاق من علماء أمتة والإجماع ، وأخرج بقياس الراسخين من طوايا وثنايا هذه الأصول أحكاماً ضلّ عنها العوام والرعا .

أحمده حمداً يقضي لما أريد تسطيره ههنا بالتيسير ، وأشكره شكرأً سهّل ما في الذهن من صعاب المسائل والعسير ، والصلاة والسلام على نبينا محمد سيّد الخلق والبريات ، من سبّحت في كفه صم الحصى مفصحات ، ومن حنّ له الجذع وسلّمت عليه الجمادات ، وعلى آله الذين برزوا في هالات المفآخر أقماراً ، الذين أزال الله بضياء علومهم ريب الشك حتى عاد ليل الجهالة نهاراً ، وجعلهم لدينه حماة وأعواناً وأنصاراً ، وعلى الصحابة المتقين والتابعين بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فقد وضع عند ذوي البصائر ، واتّضح عند ذوي الفهوم في الأسرار والسرائر ، واستقرّ عند ذوي القلوب السليمة ، والعقول الراجحة المستقيمة ، أن إجماع علماء هذه الأمة الذي جعله الله تعالى سبيل المؤمنين ، واتّفاقهم الذي جعله حجة على الموحّدين ، واقع في كل زمان ، ماض في كل فترة وأوان ، حجة عند أهل السنة والجماعة ، واقع من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا بعد الصحابة بنصوص فحول العلماء ممكن وقوعه إلى قيام الساعة ، مصداقاً لقول صاحب الرسالة ، « لا تجتمع أمتي على ضلالة » ، وقد ظهر منذ قرون السلف المشهود لها بالخيرية ، من يشكك أو ينفي إمكان انعقاد إجماع أمة خير البرية ، وكان أوّل من ابتدّع إنكار الإجماع وما يتعلّق بذلك النظام ، وتابعه على هذا بعض من انغرّ بكلامه ، ممن يردد أقوال الأئمة المجتهدين وهو لا يدرك مغزاها ، ولا يلاحظ مقاصدها ومعناها ، وقدّهم في هذا الزمان بعض المتسلفين ، ممّن تسوّروا منبر تصحيح وتضعيف الحديث ، وأخذوا بكل هزيل ورثيث ، ومنهم الألباني ، فلما رأيتهم يحتجّون بالإجماع متى حلا لهم وأرادوا ، ويتمسكون به متى عن الحق حادوا ، وينذونه نبد النواة متى خالف منهم الأهواء ، وعاكس ما

في عقولهم التي خالفت أقوال السادة العلماء ، ردّدوا مقالة لا يدرون معناها ، ولا يدركون حقيقتها ومغزاها ، إن صحّت عن قائلها الذي قالها وحكاها ، ليردّوا اتّفاق الأئمة الصائب ، وهي قول الإمام أحمد ابن حنبل (من ادعى الإجماع فهو كاذب) وقد عَنَ في روعي ووقع منذ مُدَّة ، أن أُصنّف رسالة في إبطال الاستدلال بهذه العبارة تصنيفاً أجلب فيه أدلة عدّة ، وأفصّل فيها باختصار إمكان وقوع الإجماع وتعريفه وحدّه ، وأبين فيها أن الذي يردد هذه العبارة اليوم هو الألباني وبعض البسطاء ، فالألباني متى راق له أمر وإن كان باطلاً كمسألة الحدّ ادّعى فيها الإجماع والاتّفاق ، ونفى عنها أي إمكان خلاف أو افتراق ، ومتى صادم الإجماع ما يريده كمسألة تحريم الذهب على النساء ردّد العبارة لينسف الإجماع ويهدم الوفاق ، وإن تعجب فعجب قوله إن عبد الله بن المبارك حدّ الله تعالى ولم يخالفه أحد فصار إجماعاً واتّفاقاً ، وهكذا :

يوماً يمان إذا لاقيت ذا يمين وإن لقيت معدياً فعدناني

وما ذكرته هو مثال من آلاف الحقائق ، وأنموذج لما يبروق له من الروائع ، وهذا التخطّ لم يقتصر عليه في هذه المسألة فحسب ، بل توسّع فيه جداً في توثيق وتضعيف الرجال وغير ذلك قدحاً وذباً ، فمن أثنى عليه في مكان ، كالشيخ الأعظمي حبيب الرحمن ، شتمه وقدح به في كتاب آخر أو ديوان ، فمن كان هذا حاله يقال فيه :

فلا تلمّ في فهمه من قد خبط ولا الذي في حلّه قال شطط
 قد يخرم المزكوم ربح الأذفر والفم عذب الما لأجل الضرر

وإنّي إن شاء الله تعالى سأنقل هذه العبارة التي يرددها الألباني في بعض كتبه ، ثم أقوم ببيانها ، وإيضاحها وكشف حقيقتها ومرماها حتى يتضح الباطل من الصواب ، والمحقّ من المرتاب ، والله أسأل وبنبيه أتوسل أن يعينني على ذلك .

فصل

في نقل عبارة «من ادعى الإجماع فهو كاذب»

من كتاب الألباني

قال الألباني في مقدمته الجديدة لآداب زفافه ، طبع المكتبة الإسلامية / صويلح ،
صحيفة (٤٢) ما نصه :

« وغير هذا الإجماع (أي غير الإجماع المعلوم من الدين بالضرورة) مما لا يمكن تصوّره فضلاً
عن وقوعه ، ولهذا قال الإمام أحمد : من ادّعى الإجماع فهو كاذب ، وما يدريه لعلّ
الناس اختلفوا » اهـ .

وقال في صحيفة (٢٣٩) من كتابه المذكور زيادة على ما نقلناه عنه ما نصه :
[قال الإمام أحمد رضي الله عنه : من ادّعى الإجماع فهو كاذب وما يدريه لعلّ الناس اختلفوا ،
رواه ابنه عبد الله في مسائله ص (٣٩٠) .

وتفصيل القول في هذا الموضوع الخطير ليس هذا موضعه ، فليراجع من شاء التحقيق بعض
كتب أصول الفقه التي لا يقدّر مؤلفوها من قبلهم ! مثل : « أصول الأحكام » لابن حزم
(١٢٨/٤ - ١٤٤) ، و « إرشاد الفحول » للشوكاني ، ونحوهما] . اهـ ما أردنا نقله .

وهذا الكلام من الألباني فاسد من وجوه :

الأوّل : أن قول الإمام أحمد ليس حجة ولا تشريعاً ، وليس هو قول نبي معصوم ! فإذا كان كلام
الصحابي ليس حجة شرعية على الصحيح الراجح كما نص علماء الأصول ، فكيف بكلام
أحمد بن حنبل !؟

الثاني : أن الإمام أحمد كما يقول ابن القيم — قدوة هذا الرجل — في « إعلام الموقعين » : أراد
بهذه العبارة الرد على بشر المريسي عندما ادّعى الإجماع على خلق القرآن كلام رب العالمين ، فقال من
ادّعى الإجماع فهو كاذب وما يدري بشر لعلهم اختلفوا ، وسنقله إن شاء الله من الإعلام .

فَنَقَلَ الألباني مقولة أحمد في مسألة وعَمَّها على كل مسألة يريد إبطالها وتبعه على ذلك مَنْ قَلَّده
دون تحقيق أو مراجعة لأصل وضع العبارة ، أو أنه هو قَلَّد بعض من قبله من المتسلفين دون وعي ودون
إدراك حقيقة هذه المقواة !! وأحلاهما مرّاً !!

الثالث : أن الإمام أحمد نفسه كما نقله ابن القيم في الإعلام وغيره احتج بالإجماع ! فإذا كان

الإمام أحمد عمّ هذا القول على جميع المسائل المجمع عليها ثم قال : (من ادعى الإجماع فهو كاذب)
فقد تناقض ! وما نظن أن الإمام أحمد ناقض نفسه .

الرابع : إذا كما يدّعي الألباني أن الإجماع لا يحصل إلا في المعلوم من الدين بالضرورة فليس
لإجماع ضرورة أصلاً ساعته لأن المعلوم من الدين بالضرورة حاصل بقطعي الدلالات (٣٥٧) .

الخامس : وينتج من هذا كله أنه لا فائدة من قوله صلى الله عليه وآله وسلم حسب رأي الألباني
« لا تجتمع أمتي على ضلالة » وأنه كلام عبث إذا كان الألباني ما زال مصراً على أن الإجماع لا يمكن
تصوره فضلاً عن وقوعه .

السادس : احتج أكابر العلماء وجهابذة الفضلاء الأعلام كالإمام الشافعي وأبي حنيفة ومالك
وابن المنذر ومن بعدهم كإمام الحرمين والغزالي والنووي وابن حجر ... بالإجماع سواء كان فيه نص أم لم
يكن فيه نص كما هو معلوم وسيأتي بيانه .

السابع : أن ابن حزم الذي يحتج الألباني بكلامه وبكتابه نقل في مراتب الإجماع مسائل أجمع
الناس عليها غير معلومة من الدين بالضرورة ، وهذا يؤكد أن الألباني لم يفهم كلام ابن حزم في « أصول
الأحكام » (١٢٨/٤ — ١٤٤) . ومما قاله ابن حزم في مراتب الإجماع (المطبوع بأسفله نقد المراتب
لابن تيمية الحراني بتحقيق الإمام الكوثري ط . دار الكتب العلمية) صحيفة (١٧) ما نصّه :

« واتفقوا أن الماء الراكد إذا كان من الكثرة بحيث إذا حرك وسطه لم يتحرك طرفاه ولا شيء
منهما فإنه لا ينحسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته » اهـ وقال في صحيفة (١٣٠) :

« واتفقوا أن المسلمين يصلون على المرجوم » اهـ .

وقال في ص (١٣٨) :

« واتفقوا أن القود إذا أخذها الولي بأمر السلطان في شيء كما ذكرنا فذلك جائز له ولا يقتصر
من الولي في ذلك » اهـ .

إلى غير ذلك من مسائل الفروع التي تبلغ مئات ، فبطل استدلال الألباني بما في أصول ابن حزم .
ونزيد الألباني فنقول له نقل الشاطبي في « الموافقات » (١٣٤/٤) عن ابن حزم الإجماع على أن
تتبع رخص المذاهب فسق لا يحل اهـ .

فمن تأمل هذا الكلام في أن الإجماع قائم على أن تتبع رخص المذاهب فسق

(٣٥٧) وما هو الدليل على أن الإجماع لا يحصل إلا على المعلوم بالدين ضرورة ؟! مع كون المعلوم بالضرورة حاصل قبل
موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والإجماع لا يحصل إلا بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم (!)

لا يحل ، وأن ابن حزم ناقل معتمد له ، وتذكرنا أن هذا من غير المعلوم من الدين بالضرورة ، لأن كثيراً من طلاب العلم لا يعرفونه فضلاً عن العوام ، وأن المذاهب حدثت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما يدعي الألباني الذي يقلد الخجندي علمت أن هذا القول من الألباني وهذا الاحتجاج منه بكلام ابن حزم متهاافت فاسد لا قيمة له ، وأن هذا من جملة تناقضاته ! والتأمل يكفي اللبيب .

وإنني أنقل مثالين من تناقض الألباني مع نفسه مما ينبغي أن يسمي رد الألباني على الألباني الأول في الرجال ، والثاني في تناقض الألباني مع ابن حزم الذي يظهر أنه يحتاج بكلامه فأقول :

المثال الأول :

تناقض الألباني في توثيق رجل اسمه (المحرر بن أبي هريرة) وذلك أنه وثق المحرر في جهة وصحح حديثه ، ثم في جهة أخرى جعله علة في السند .

أما توثيقه وتصحيح حديثه ، ففي « إرواء الغليل » (٣٠١/٤) قال عن المحرر ما نصه :

« فهو ثقة إن شاء الله تعالى ، فقول الحافظ فيه مقبول ، غير مقبول ، وعليه فالإسناد صحيح » اهـ .

أما جعله المحرر المذكور علة في السند :

ف قوله في صحيحته (١٥٦/٤) ما نصه :

« هذا إسناد رجاله كلهم رجال البخاري ، غير محمر بن أبي هريرة ، فإنه من رجال النسائي وابن ماجه فقط ، ولم يوثقه غير ابن حبان ، ولذلك لم يوثقه الحافظ ابن حجر ، بل اكتفى بقوله : مقبول ، يعني عند المتابعة » اهـ . أفادنا بهذا التناقض في هذا الرجل أخونا العلامة محمود سعيد ممدوح .

فانظر يرحمك الله إلى هذا التناقض ، يوثق الراوي ، ثم يعلل به الإسناد ! ويخطئ الحافظ ابن حجر ثم يقبل قوله ! ولذلك أمثلة غير قليلة أسأل الله أن يفرغني لها .

المثال الثاني : قال ابن حزم الذي يظهر الألباني الاحتجاج بأقواله وخاصة في الشذوذات التي يعشقها ، في كتابه « مراتب الإجماع » ص (١٦٧) :

« باب من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه بإجماع — وذكر فيه — : أنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ، والعالم كله مخلوق » اهـ .

وقد خالف في ذلك ابن تيمية وشارح الطحاوية مقلده في شرحها الذي خرج أحاديثه الألباني

ووضحه وطبعه المكتب الإسلامي ! ولم ينبّه الألباني في تحقيقه وتخرجه أن اعتقاد قدم العالم كفر^(٣٥٨) ، وإنما أشار إلى خطأ ابن تيمية في ذلك في صحيحته عند كلامه على حديث « أول ما خلق الله القلم » ولم يكفره مع أنه يكفر غيره في مسألة من مسائل الخلاف كما هو معلوم مشهور ! وعندي له أمثلة كثيرة منها تكفير صاحبه مدعي تجديد الدعوة ... في حلب الذي رافقه أكثر من (٢٥) سنة لمجرد التنازع على الرئاسة السلفية و ... كما في كتابه « التوسل أنواعه وأحكامه » !! ولتعد إلى بيت القصيد (من ادعى الإجماع فهو كاذب) ولتتكلّم بما يبينها ويوضحها فنقول :

فصل

في مراد الإمام أحمد بهذه العبارة إن صحّت عنه

اعلم أولاً : بأن الظاهر أن أحمد بن حنبل كذب عليه أصحابه وأهل مذهبه خاصة والناس عامة كثيراً ! من ذلك ما في كتاب « السنة » المنسوب لابنه ، ذُكر فيه أن الإمام أحمد يقول بجلوس الله تعالى على العرش !! وما نظنّه يقول هذا ولئن ثبت هذا عنه فهو مردود عليه بنصوص الكتاب والسنة المنزهة للمولى تبارك وتعالى عن مشابهة الحوادث والمخلوقات ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ، وإني أنقل أحد تلك النصوص الفظيعة الشنيعة المثبتة في كتاب الزينغ المسمّى بكتاب السنة .

فأقول : لو نظرنا ص (٧٩) لوجدنا ما نصه : (ذُكر الكرسي ، سئل — أي أحمد — عما روي في الكرسي وجلوس الرب عليه . رأيت أبي رضي الله عنه يصحح هذه الأحاديث أحاديث الرؤيا ويذهب إليها وجمعها في كتاب وحدّثنا به ...) إلى آخر ذلك الهراء الوثني .

ونظن أن مقام الإمام أحمد يجلّ عن هذه الوثنية الصريحة التي تشتمل منها الأرواح والنفوس فإذا علمت أنهم كذبوا على الإمام أحمد في كتب يدّعون أن لها أسانيد صحيحة وأن عليها سماعات إلى غير ذلك من هذيان فارغ ! علمت أن هذه اللفظة ربما تكون من جملة تلك الكذبات أو الفريات وخصوصاً أنها من طريق ابنه عبد الله عنه ، ككتاب الزينغ (السنة) !

فلو فرضنا أنها ثابتة فقد بين ابن القيم — وهو أحد المعظمين عند الألباني — معناها ، حيث قال في « إعلام الموقعين » (٣٠/١) (طبعة دار الجيل بتعليق : طه عبدالرؤوف سعد) :

(٣٥٨) ترويحاً للكفر الذي فصلت بيانه في « التنديد » وفي « التنبيه والرد » وكل ذلك طمعاً منهما في الربح المادّي الزائل من بيع هذه الكتب والمناجزة في العلم ، والله عليم بالنيات .

« وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي يقول : ما يدعي فيه الرجل الإجماع فهو كاذب ، من ادّعى الإجماع فهو كاذب ، لعلّ الناس اختلفوا ، ما يدريه ، ولم ينته إليه ؟ فليقل : لا نعلم الناس اختلفوا ، هذه دعوى بشر المريسي والأصم ، ولكنه يقول : لا نعلم الناس اختلفوا ، أو لم يبلغني ذلك ، هذا لفظه .

ونصوص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجل عند الإمام أحمد وسائر أئمة الحديث من أن يقدموا عليها توهم إجماع مضمونه عدم العلم بالمخالف ، ولو ساغ لتعطلت النصوص ، وساغ لكل من لم يعلم مخالفاً في حكم مسألة أن يقدم جهله بالمخالف على النصوص ، فهذا هو الذي أنكره الإمام أحمد والشافعي من دعوى الإجماع ، لا ما يظنه بعض الناس أنه استبعاد لوجوده . انتهى ما أردت نقله من كلام ابن القيم .

وقال ابن القيم في « إعلام الموقعين » (١ / ٣٤٣) :

« وما يدل على أن استصحاب حكم الإجماع في محلّ النزاع حجة أن تبدّل حال المحل المجمع على حكمه أولاً كتبدّل زمانه ومكانه وشخصه » اهـ .

وقد أشار الإمام الكوثري في « تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم » ص (١١٠) حكاية الإجماع عن أحمد وغيره نقلاً عن « إعلام الموقعين » في الطبعة القديمة في عدة مواضع أشار إلى صفحاتها وهي :

(١ - ٥٦ و ١١٤ و ٢٧٥ و ٣٨٩) و (٢ - ٣٣ و ٤٨ و ٥٣ و ٢٤١ و ٢٩٠) فلترجع

للتحقق من أرقام صفحاتها في الطبعات الجديدة .

فظهر جلياً أن الإمام أحمد كان يحتج بالإجماع ، ووقوع الإجماع كان عنده ممكناً ، واحتج به المعتبرون من أهل مذهبه كابن قدامة المقدسي في كتابه الذي صنّفه في أصول الفقه المسمّى « روضة الناظر » ، وإن معنى قوله : (من ادّعى الإجماع فهو كاذب) في مسألة بشر المريسي في ادّعائه الإجماع على خلق القرآن أو نحو ذلك ، وليس معنى ذلك أن الإمام أحمد يقول كما يزعم الألباني : أنه لا يمكن تصوّر الإجماع فضلاً عن وقوعه ! لأنه كلام باطل عند أحمد وعند أهل السنة من السلف والخلف .

والألباني يريد أن يلغي حجة الإجماع الذي اعتبره جماعة المسلمين من صدر الإسلام إلى اليوم ، ليسلم له حسب تخيله الباطل قيادة المسلمين بترعه الموهوم على عرش الحديث وهو يسفّه أهل العصر جميعاً والمشتغلين بعلم الحديث ويمدح بعض السذج من البسطاء الذين سلّموا قيادة أنفسهم لأمثاله ! ووقعوا في ربة التقليد المذموم في أبشع صور التعصب الأعمى ! وهم ينعون على المسلمين التقليد المحمود

لأئمة السلف من جهازة العلماء العاملين الراسخين ، المتحلين بالورع والعفة والمترفعين عن بيع علومهم والركض وراء حقوق الطبع لنيل الدراهم بهذا العلم الشريف ! ورحم الله تعالى الإمام عبد الله بن المبارك السلفي حيث يقول :

يا جاعل العلم له بازيا	يصطاد أموال المساكين
احتلت للدنيا ولذاتها	بجيلة تذهب بالدين
فصرت مجنوناً بها بعدما	كنت دواء للمجانين
أين رواياتك في سردها	عن ابن عون وابن سيرين
إن قلت أكرهت لما ذا كذا	زل حمار العلم في الطين

وقال موفق الدين ابن قدامة الحنبلي صاحب « المغني » المتوفى سنة (٦٢٠ هـ) في كتاب « روضة الناظر » في فصل الإجماع ما نصه :

« ومعنى الإجماع في الشرع : اتفاق علماء العصر من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم على أمر من أمور الدين . ووجوده متصور فإن الأمة مجمعة على وجوب الصلوات الخمس وسائر أركان الإسلام ، وكيف يمنع تصوّره والأمة كلّها متعبّدة بالنصوص والأدلة القواطع معرضون للعقاب بمخالفتها ، وكما لا يتمتع اتفاقهم على الأكل والشرب لا يتمتع اتفاقهم على أمر من أمور الدين وإذا جاز اتفاق اليهود مع كثرتهم على الباطل فلم لا يجوز اتفاق أهل الحق عليه ؟! »

وبه ف الإجماع بالإخبار والمشافهة فإن الذين يعتبر قولهم في الإجماع هم العلماء المجتهدون وهم مشتهرون معروفون فيمكن تعرف أقوالهم من الآفاق ... » اهـ إلى آخره فليُنظر فإنّه كلام في غاية من النفاسة (٣٥٩) .

(٣٥٩) وإنما أنت النفاسة إليه لأنّ هذا الكلام من ابن قدامة الحنبلي المتوفى سنة (٦٢٠ هـ) منقول من كتاب « المستصفى » للإمام الغزالي الأشعري المتوفى سنة (٥٠٥ هـ) !! دون تنبيه منه لا في أول الكتاب ولا في هذا الموضع بأنّ هذا الكلام قد نُقل من مستصفى الإمام الغزالي أو شُف منه شفاً !!

وابن قدامة الحنبلي هو على مذهب أهل مذهبه له كتاب (العلو) الذي بنى الذهبي كتابه عليه !! ورسالة في إثبات الحرف والصوت !! حتى قال أبو شامة المقدسي في كتابه « ذيل الروضتين » ص (١٣٩) في ابن قدامة هذا ما نصه : « ولكن كلامه فيما يتعلّق بالعقائد في مسائل الصفات والكلام هو على الطريقة المشهورة عن أهل مذهبه فسبحان من لم يوضح الأمر له فيها ... » اهـ !!

ومنه يتبين أن أئمة الحنابلة بل وشيخ مذهبهم ابن قدامة العارف ! وهم العارفون الضابطون لكلام الإمام أحمد يقولون بحجية الإجماع ووقوعه ويردّون قول من أنكر تصوّره كالنظام .

وتمثيل ابن قدامة للإجماع بالصلوات الخمس وسائر أركان الإسلام لا يفيد بوجه من الوجوه أن الإجماع محصور في المعلوم من الدين بالضرورة كما انفرّ بذلك الألباني .

والإمام أحمد كما هو مشهور يحتج بالإجماع في غير المعلوم من الدين بالضرورة مع فقدان الدليل في المسألة أو ضعفه ، قال الشوكاني في « نيل الأوطار » (٢٥٤/٥ — ٢٥٥) : « قال أحمد ليس في هذا — أي بيع الدين بالدين — حديث يصح لكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين » .

ثم قال الشوكاني : « ففيه دليل على عدم جواز بيع الدين بالدين وهو إجماع كما حكاه أحمد » اهـ .

والطلاق بلفظ واحد ثلاثاً يقع ثلاثاً بالإجماع ، وذهب إلى ذلك الإمام أحمد ، والألباني يخالف ذلك تبعاً لابن تيمية الذي خرق الإجماع وخالفه .

وقد صرح أحمد بأن طلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثاً ، فقد نقل الحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي نصوصاً عن الحافظ ابن رجب في كتابه : « السير الحادّث إلى علم طلاق الثلاث » ، وهو من محفوظات الظاهرية بدمشق تحت رقم (٩٩) من قسم المجميع كما أفاده العلامة المحدث الكوثري ، وفيه عن الأثرم قال :

[سألت أبا عبد الله — أحمد — عن حديث ابن عباس « كان الطلاق على عهد رسول الله وأبي بكر وعمر واحدة » بأي شيء تدفعه ؟ فقال : برواية الناس عن ابن عباس أنها ثلاث . وقدمه في الفروع وجزم به في المغني وأكثرهم لم يحك غيره] اهـ .

وكتب الإمام أحمد إلى مسدد بن مسرهد عن السنة فقال في كتابه : ومن طلق ثلاثاً في لفظ واحد فقد جهل وحرمت عليه زوجته ولا تحل له أبداً حتى تنكح زوجاً غيره اهـ ذكره القاضي أبو يعلى في طبقات الحنابلة في ترجمة مسدد .

فالإمام أحمد حكم بذلك محتجاً بالإجماع واتّفاق العلماء على هذه المسألة بخلاف حديث ابن عباس الذي في مسلم الذي حكم عليه الإمام أحمد بالشذوذ ، والألباني يخالف أحمد هنا لكن يجعل كلامه مقدساً ومقدماً على كتاب الله وسنة نبيه في مقالة (من ادّعى الإجماع فهو كاذب) !!

حتى ابن حزم الذي يحتج بكلامه الألباني متى يحلو له يقول بهذا الإجماع في مُحلّاه أي أن طلاق الثلاث يقع ثلاثاً كما أسلفنا ، فليهنأ المتعصبون لكلام الألباني ! وقد عقد الإمام الشاطبي في الموافقات (١٧٤/٤ — ١٧٨) فصلاً ترجم به (خطأ غير المجتهد زيف ، سببه تحكيم الهوى واتّباع التشابه ومفارقة

الجماعة) وفيه بحث جيد أذكره إن شاء الله تعالى في فصل عدم جواز مخالفة الإجماع الحاصل بعد الاختلاف في أواخر الرسالة .

فصل

في الحجج الشرعية من الكتاب والسنة ونصوص علماء الأمة في الإجماع

١ — قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء : ١١٥) .

قال الإمام الفخر الرازي في تفسيره : روي أن الشافعي رضي الله عنه سئل عن آية في كتاب الله تعالى تدل على أن الإجماع حجة فقرأ القرآن ثلاثمائة مرة حتى وجد هذه الآية^(٣١١) ، وتقرير الاستدلال أن اتباع غير سبيل المؤمنين حرام ، فوجب أن يكون اتباع سبيل المؤمنين واجباً ، بيان المقدمة الأولى أنه تعالى ألحق الوعيد بمن يشاقق الرسول ويتبع غير سبيل المؤمنين ومشاققة الرسول وحدها موجبة لهذا الوعيد ، فلو لم يكن اتباع غير سبيل المؤمنين موجباً له لكان ذلك ضمناً لا أثر له في الوعيد إلى ما هو مستقل باقتضاء ذلك الوعيد وأنه غير جائز ، فثبت أن اتباع غير سبيل المؤمنين حرام ، وإذا ثبت هذا لزم أن يكون اتباع سبيلهم واجباً وذلك لأن عدم اتباع سبيل المؤمنين يصدق عليه أنه اتباع لغير سبيل المؤمنين ، فإذا كان اتباع غير سبيل المؤمنين حراماً لزم أن يكون عدم اتباع سبيل المؤمنين حراماً ، وإذا كان عدم اتباعهم حراماً كان اتباعهم واجباً ، لأنه لا خروج عن طريق النقيض .

انتهى كلام الإمام الرازي في تفسيره (المجلد السادس ٤١/١١ — ٤٢) وله تكلمة هناك ذات فائدة فلترجع .

وقال الإمام القرطبي في تفسيره (٣٨٦/٥) :

[قال العلماء في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾ دليل على صحة القول بالإجماع] .

وقال ابن قدامة شيخ مذهب الحنابلة صاحب « المغني » في الفقه في كتابه روضة الناظر في أصول الفقه^(٣١١) (المطبوع مع شرحها نزهة الخاطر العاطر لعبد القادر الدرمي طبع دار المعارف الرياض / الطبعة الثانية ١٩٨٤) صحيفة (٣٣٥) ما نصه :

(٣٦٠) لا أظن هذا يثبت ولا أظن إماماً مجتهداً لا يعرف دليل الإجماع ! والله تعالى أعلم !

(٣٦١) وقد قدّمنا أن هذا الكتاب مسروق برمنه من كتاب المستصفى للإمام الغزالي الشافعي الأشعري !!

[ولنا دليان — أي على الإجماع — أحدهما قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية ، وهذا يوجب اتباع سبيل المؤمنين ويحرم مخالفتهم ..] .
 وقال الإمام الحافظ البغدادي في كتابه القيم « الفقيه والمتفقه » (١٥٤) ما نصه :
 [إجماع أهل الاجتهاد في كل عصر حجة من حجج الشرع ودليل من أدلة الأحكام مقطوع على مغيبه ، ولا يجوز أن تجتمع الأمة على الخطأ وذهب إبراهيم بن سيار النظام إلى أنه يجوز إجماع الأمة على الخطأ ^(٣٦٢)] وقالت الرافضة الإجماع ليس بحجة وإنما الحجة قول الإمام وحده ... ثم قال الخطيب بعد كلام : وهذا عندنا غير صحيح — أي كلام النظام والرافضة واحتجاجاتهم الباطلة — وحثنا فيما ذهبنا إليه قوله تعالى :

﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ ووجه الدليل من هذه الآية أن الله تعالى توعد اتباع غير سبيل المؤمنين فدل على أن اتباع سبيلهم واجب ومخالفتهم حرام . فإن قال المخالف : هذا استدلال بدليل الخطاب وليس بحجة عندنا ؟ فالجواب : أنه دليل عندنا كالعموم والظاهر وقد دللنا عليه فيما تقدم ، وعلى أن هذا ليس بدليل الخطاب وإنما هو احتجاج بتقسيم عقلي ، لأنه ليس بين اتباع سبيل المؤمنين وبين اتباع غير سبيلهم قسم ثالث ، وإذا حرم الله اتباع غير سبيل المؤمنين وجب اتباع سبيلهم وهذا واضح لا يشتهه .
 فإن قال توعد الله على مشاقة الرسول وهي مخالفته وعلى اتباع غير سبيل المؤمنين فلا يجوز أن يحمل التوعد على اتباع غير سبيل المؤمنين بانفراده ؟

فالجواب : أن مشاقة الرسول محرمة بانفرادها وإن لم يكن هناك مؤمن ، فدل على أن الوعيد على كل واحد منهما بانفراده ... الخ . انتهى كلام الحافظ البغدادي .

٢ — الدليل الثاني : ما تواتر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تجتمع أمتي على ضلالة » ^(٣٦٣) .

(٣٦٢) وتدبر نقطة مهمة هنا ، وهي أن الحافظ البغدادي لم ينقل عن رجل واحد من أهل السنة أنه خالف في حجية الإجماع أو عدم إمكان وقوعه فتكون حجية الإجماع لا خلاف فيها بين أهل السنة !! والألباني يدعي أنه سائر على نهج أهل السنة رضي الله عنهم (!!!)

(٣٦٣) ومن العجيب الغريب أن الألباني ذهب إلى صحة هذا الحديث كما هو مسطور في كنه ؛ فقد أورده في كتابه « صحيح الجامع الصغير وزيادته » (١٣٦/٢ / رقم ١٨٤٤) وقال : (رواه الترمذي عن ابن

هذا الحديث روي بألفاظ متعدّدة ومجموعها يفيد الصحة بل يفيد التواتر المعنوي كما نص على ذلك جماعة من الحفاظ ، منهم الخطيب البغدادي الحافظ في « الفقيه والمتفقه » ص (١٦٧) حيث قال : « وجواب آخر وهو أنها أحاديث تواترت من طريق المعنى لأنّ الألفاظ الكثيرة إذا وردت من طرق مختلفة ورواة شتى ومعناها واحد لم يجوز أن يكون جميعها كذباً ، ولم يكن بد من أن يكون بعضها صحيحاً » اهـ .

وإليك بعض ما ورد من ألفاظ هذا الحديث :

أ — روى الترمذي في الفتن / باب لزوم الجماعة عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إن الله لا يجمع أمّتي — أو قال أمّة محمد — على ضلالة ، ويد الله على الجماعة ومن شذّ شذّاً إلى النار » وفي سنده سليمان وهو ضعيف إلا أن الحاكم أخرج له في المستدرک شواهد فيصح . وقد قال الإمام ابن حجر العسقلاني في « التلخيص الحبير » (١٤١/٣) ويمكن الاستدلال له بحديث معاوية مرفوعاً :

« لا يزال من أمّتي أمّة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله » رواه الشيخان .

ب — روى الإمام الحاكم في « المستدرک » (١١٦/١) الحديث عن ابن عباس فقال :

حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه^(٣٦٤) ثنا موسى بن هارون^(٣٦٥) ثنا العباس بن عبد العظيم^(٣٦٦) ثنا عبد الرزاق^(٣٦٧) ثنا إبراهيم بن ميمون العدني^(٣٦٨) ... حدثني ابن طاووس^(٣٦٩) عن

عمر صحيح . وذكر أن الطبراني وابن أبي عاصم والحاكم والبيهقي في الأسماء والصفات رواه أيضاً . انظر تعليقاته على كتاب السنة لابن أبي عاصم (٣٩/١ — ٤٥) وكذا صحيحته حديث ١٣٣١ .
(٣٦٤) ترجمه الذهبي في « السير » (٤١٩/١٥) بالإمام المفيد الرئيس من كبراء بلده .
(٣٦٥) مشهور ترجمه أيضاً في « السير » (١١٦/١٢) بالإمام الحافظ الكبير الحجة .
(٣٦٦) من رجال الأربعة ، قال الذهبي في « السير » (٣٠٣/١٢) : « الحافظ الحجة الإمام ، قال النسائي : ثقة مأمون » انتهى باختصار .

(٣٦٧) هو الإمام الحافظ الكبير صاحب المصنّف ، أشهر من أن يُعرف .

(٣٦٨) ثقة ، وثقه ابن معين وعبد الرزاق ، وفي الكاشف للذهبي (٢١٣/٩٥/١) قال : وثق .

(٣٦٩) ثقة من رجال السنة .

أبيه^(٣٧٠) قال : سمعت ابن عباس يقول : قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يجمع الله أمّتي على ضلالة أبداً ويد الله على الجماعة » .

وقال الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم في « المستدرک » (١٢٠/١) بعد أن سرد تسعة أحاديث في حجة الإجماع :

« فقد ذكرنا تسعة أحاديث بأسانيد صحيحة يستدل بها على الحجة بالإجماع واستقصيت فيه تحرياً لمذاهب الأئمة المتقدمين رضي الله عنهم » اهـ .

وقال الحافظ الذهبي معلقاً على كلام الحاكم مقرأ له — في نفس الصحيفة — :

« فهذه الأحاديث التسعة تدل على أن الإجماع حجة » اهـ .

ج — قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في « التلخيص » (١٤١/٣) :

« قال ابن أبي شعبة أخبرنا أبو أسامة عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن يسير بن عمرو قال : شيعنا أبا مسعود (البدري الصحابي عقبه بن عمرو رضي الله عنه) حين خرج ... فقال لهم : اتقوا الله واصبروا حتى يستريح بر ، أو يسزح من فاجر وعليكم بالجماعة فإن الله لا يجمع أمة محمد على ضلالة » .

قال الحافظ ابن حجر : إسناده صحيح ومثله لا يقال من قبل الرأي . انتهى من التلخيص .

٣ — الدليل الثالث : في « مجمع الزوائد » للحافظ الهيثمي (١٧٨/١) في باب الإجماع : وعن علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه : قلت يا رسول الله ، إن نزل بنا أمر ليس فيه بيان أمر ولا نهى فما تأمرني ؟ قال : « شاوروا فيه الفقهاء والعابدين ولا تمضوا فيه رأي خاصة » رواه الطبراني في الأوسط ورجاله موثقون من أهل الصحيح .

٤ — الدليل الرابع على الإجماع : روى البخاري ومسلم في صحيحهما عن معاوية قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ، وإنما أنا قاسم ويعطي الله ، ولن يزال أمر هذه الأمة مستقيماً حتى تقوم الساعة ، أو حتى يأتي أمر الله » .

قال الإمام الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٢٩٥/١٣) :

« قال النووي فيه أن الإجماع حجة » اهـ .

قال الحافظ وفي رواية : « لا تزال طائفة من أمّتي قائمة بأمر الله » اهـ .

(٣٧٠) نقة من رجال السنة أيضاً .

والحديث موجود أيضاً بألفاظ قريبة من هذا اللفظ في البخاري كما في « الفتح » (٦/٦٣٢) .

٥ — الدليل الخامس على الإجماع : جاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال : ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآه المسلمون سيئاً فهو عند الله سيء » .

رواه الحاكم في « المستدرک » (٣/٧٩) وقال : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » اهـ .

وأقره الحافظ الذهبي . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١/١٧٧ — ١٧٨) : « رواه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير ورجاله موثقون » اهـ .

قال الإمام الغزالي في المستصفى (١/٢٧٨) — عن هذا الأثر — :

« إن المراد به ما رآه جميع المسلمين لأنه لا يخلو أن يريد به جميع المسلمين أو آحادهم ؛ فإن أراد به جميع المسلمين فهو صحيح إذ الأمة لا تجتمع على حُسن شيء إلا عن دليل والإجماع حجة وهو مراد الخير ، وإن أراد الآحاد لزم استحسان العوام فإن فرّق بأنهم ليسوا أهلاً للنظر ، قلنا : إذا كان لا ينظر في الأدلة فأي فائدة لأهلية النظر » اهـ .

٦ — الدليل السادس على الإجماع : روى الإمام الحافظ الترمذي في سننه (٣/٣١٥ — ٤/٢٢٥)

عن ابن عمر قال : خطبنا عمر بالجابية فقال : يا أيها الناس : إني قمت فيكم كمقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فينا فقال :

« أوصيكم بأصحابي ثم الذين يلونهم .. من أراد بمجوحة الجنة فليلزم الجماعة .. » قال الترمذي : حديث حسن صحيح . والحاكم وصححه ووافقه الذهبي ورواه الطيالسي وغيرهم .

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في « الرسالة » (٤٠٣) :

« وأمر رسول الله بلزوم جماعة المسلمين مما يحتاج به في أن إجماع المسلمين لازم » اهـ .

وقال الشافعي أيضاً في الرسالة (٤٧٥) :

« ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم ، ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر بلزومها ، وإنما تكون الغفلة في الفرقة ، فأما الجماعة فلا يمكن فيها كافة غفلة عن معنى كتاب ولا سنة ولا قياس إن شاء الله تعالى » اهـ .

وإني أكتفي بهذه الأدلة التي احتج بها علماء الإسلام وجهابذة الحفاظ الأعلام على حجة

الإجماع ولا سيما أن الألباني قائل بصحة حديث « لا تجتمع أمّتي على ضلالة » وهو يأخذ بحديث الآحاد في أصول الاعتقاد^(٣٧١) ويقول إنه يفيد العلم ! كما هو معلوم ومشهور ، فحديث (الجارية) هو لب التوحيد وأساسه عنده ، وذلك تقليداً لابن تيمية ، وقد تحيل الألباني من حديث (الجارية) حلول الله تعالى في ما يتصوره ويعبر عنه بالمكان العدمي الغير مخلوق في جهة ما فوق العرش ، ورد النصوص القطعية المنزهة لله عن المكان ، وصدق من قال : المشبه يعبد صنماً (١)

ولا سيما أن ابن القيم ينقل هؤلاء الذين لا يعون نقيراً ولا فتيلاً في التوحيد الإجماع على أن الله تعالى عما يفترون فوق العرش^(٣٧٢) ! فيحتج به ولا يجيب هذا المسكين ابن القيم بعبارة من ادعى الإجماع

(٣٧١) اعلم أن أصول الاعتقاد كلها ثابتة بقطعي الدلالات من الكتاب والسنة ، وبالمحكم منها ، وبإجماع الأمة الذي يحاول الألباني أن يتلاعب به ويلغي اعتباره .

أما الأحاديث الصحيحة من قسم الآحاد فهي تثبت بعض الفروع التي تتعلق بالعقائد كإثبات أسماء الله تعالى ومنه مثلاً إطلاق اسم الصانع على الله تعالى من حديث : « إن الله تعالى صانع كل صانع وصنعه » وهو حديث آحاد صحيح ، أما ما يدعى هؤلاء الذين يسير الألباني على نهجهم من طرح المحكم القطعي وإنزال التشابه الظني مكانه فمذهب فاسد لا بد من تزييفه وإبطاله .

(٣٧٢) ومن المضحك جداً أن الألباني يحتج متى راق له باتفاق أهل العلم وإجماعهم المنعقد بعد قرن الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، ومتى خالف هواه محمل في رده وعدم الاحتجاج به ، فمن احتجاجة باتفاق العلماء بعد قرن الصحابة — أي بإجماعهم — ما أثبتته هو والناسر العاق لشيخه على الغلاف الداخلي لشرح الطحاوية (الطبعة الثامنة) من كلام الإمام السبكي ، وهو قوله : (جمهور المذاهب الأربعة على الحق يقرّون عقيدة الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول) ، وهذا ترويج منهما للكتاب على الضعفاء لإيهام أن الشرح المذكور هو الذي أثني عليه السبكي مع كونه ألف بعد وفاة السبكي . ثم قال الناصر في ص (١٠) من شرح الطحاوية موضحاً بمدد من أستاذه الألباني ما نصه :

« فإن عقيدة الإمام الطحاوي الحنفي هي عقيدة أهل السنة والجماعة المتفق على اتباعها من علماء الأمة ... » اهـ فتأمل في كلمة المتفق التي تعني الإجماع أصولياً وعرفياً ولغوياً .

ثم قال الناصر : « وقد امن الله عليّ ، فيسر لي طبع (شرح العقيدة الطحاوية) بعد حصولي على مخطوطة قيمة . ولم أحزم في طبعتها بنسبة الشرح لابن أبي العز — رحمه الله — غير أن أستاذي الشيخ محمد ناصر الألباني ... » إلى آخر ما قال اهـ .

فأقول : بارك الله فيك أنت وأستاذك ! كيف تشدّدان وتفسلفان بإنكار اتفاق وإجماع علماء الأمة بقولكما : قال أحمد من ادعى الإجماع فهو كاذب ، ثم تقولان بأن عقيدة الطحاوي المتوفى سنة (٣٢١ هـ) متفق على اتباعها (٩) (١) أم أن الاتفاق ههنا هو غير الإجماع !؟ وسندكما تفرقان في بحر التناقض . وعلى هذا الكلام مواخذات أخرى :

فهو كاذب ! علماً بأن الأئمة نقلوا الإجماع على خلاف ذلك !

وهذا الإجماع الذي يأخذه الألباني من كتب ابن القيم وشيخه الحراني بكل أريحية مشهور في كتبهما وفي كتب شارح الطحاوية ، ولنا بحث في حديث الجارية وغيره معهم مستقبلاً إن شاء الله تعالى والله الموفق .

فصل

في احتجاج كافة أهل السنة بالإجماع

وأقوال أكابر العلماء في إثباته

ذكرنا أثناء سرد الإجماع من الكتاب والسنة قول سيدنا ابن مسعود وأبي مسعود البدر رضي الله تعالى عنهما في الحث على التمسك بالإجماع والاحتجاج به ولا شك بأنهما من أئمة من يقول بذلك ، لا سيما والشوكاني المتأخر حبيب الألباني ، يقول في السيل الجرار ص (١٣) عن الصحابة : (فهم لم يسمعوا بالتقليد فضلاً عن أن يقولوا بجوازه) . اهـ .

فيكون احتجاج الصحابة المجتهدين ومن بعدهم كالإمام الشافعي المجتهد وغيرهم ممن السلف الصالح ، هو الصحيح الذي ينبغي للألباني أن يذهب إليه ويدعن له ، لا الشوكاني الخلفي المتأخر أو النظام من السلف الطالح ! ولنسرد أقوال أهل الشأن في بيان احتجاجهم بالإجماع ، عسى أن تشفي هذه الأقوال الألباني ومقلّديه من هذا الداء الخطير وبالله التوفيق :

١ — قال الإمام الشافعي في الرسالة : ص (٤٠٣) :

(منها) : أنهما خدعا البسطاء ممن يثق بهما بأن شرح الطحاوية الذي تعاونوا على طبعه وإخراجه يمثل عقيدة أهل السنة المتفق والمجموع عليها وليس كذلك قطعاً ، لما حوى من كفریات لا تخفى كالقول بمحوادث لا أول لها ويقدم العالم بالنوع ... إلخ .

(ومنها) : أن من الطحاوية المتفق عليه هو حقيقة من أحسن متون أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية) وخصوصاً أن فيه ما يقسم ظهر الأستاذ ! وتلميذه ! من النصوص الواضحة في تنزيه الله تعالى عن الحد والجهة والأعضاء والأركان (والمكسان العدمي) .

(ومنها) : غير ذلك من تناقضات لا أود الآن إطالة هذا التعليق بها وإنما أرجئها إلى مكان آخر ، وأقسم بالله تعالى يمينا برّه أن التلميذ وأستاذه لا يعرفان في علم التوحيد ما ينقذهما من مهاوي التحسيم ليدركا به الحق من غيره ! وإنما الذي يتفنانا هو علم الكلام المذموم الذي تطفح به كتب الحراني وتلميذه وشارح الطحاوية (١)

« وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلزوم جماعة المسلمين مما يحتاج به في أن إجماع المسلمين — إن شاء الله — لازم » اهـ .

أقول : فإذا كان الإجماع غير متصور وقوعه كما يزعم الألباني ويتخيل ، فلماذا يتكلم الشافعي رحمه الله تعالى عن أمر لن يتصور وقوعه ؟! ومن ادعاه فهو كاذب ؟! وهل يحتاج أمثال الإمام الشافعي السلفي المجتهد الذي لا يقلد أحداً بالكذب في إثبات المسائل الشرعية ؟! نأمل أن يجيب الألباني نفسه على هذا (١)

ولا أريد الإطالة الآن بنقل ما في الرسالة للإمام الشافعي رحمه الله تعالى من كلام في الإجماع ومن أراد التوسع فليرجع للرسالة ، وخصوصاً باب الإجماع ص (٤٧١) .

ولا شك أنه لم يوجد إنسان في تلك العصور (القرون الثلاثة) ينكر الإجماع من أهل السنة والجماعة وأهل الحق ، وأن أول ما ابتدأ ذلك النظام إن ثبت ذلك عنه وتبعه بعد ذلك بعض أهل البدعة ، ولا أريد ههنا قطعاً استيعاب ذكر الآلاف المؤلفة من العلماء الذين يقولون بحجية الإجماع ، وإنما أريد ذكر بعض العلماء الذين انتهت إليهم المشيخة وإمامة أهل الحق في عصور مختلفة .

٢ — الإمام الحافظ ابن عبد البر : قال الإمام الحافظ العراقي في « طرح التثريب » (١٤٢/٧) : « وقال ابن عبد البر فيه أنه لا يجوز الحلف بغير الله وهذا أمر مجتمع عليه ، ثم قال : أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها ، لا يجوز الحلف لأحد بها ، واختلفوا في الكفارة إذا أحنث فأوجبها بعضهم وأبأها بعضهم وهو الصواب ، انتهى . وقال الشافعي : أخشى أن يكون الحلف بغير الله تعالى معصية ، قال أصحابه أي حراماً وإثمًا ، قالوا : فأشار إلى تردد فيه . وقال إمام الحرمين : المذهب القطع بأنه ليس بمحرم بل مكروه ، ولذا قال النووي في شرح مسلم : هو عند أصحابنا مكروه وليس بمحرم » انتهى كلام الحافظ العراقي .

فيكون الإمام ابن عبد البر والحافظ العراقي ممن يحتاج بالإجماع ، في أمر اختلاف السلف والخلف بين حرمة وكراهته لا سيما قد جاء في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عن ذلك الرجل النجدي : « أفلح وأبيه إن صدق » رواه مسلم (١١) وأبو داود (٣٩١ و ٣٢٥٢) والدارمي (١٥٧٨) .

٣ — كلنا يعرف أن الإمام الحافظ أبو بكر بن المنذر السلفي المتوفى سنة (٣١٨ هـ) صنف كتاباً سماه « الإجماع » نقل فيه إجماع علماء السلف في مسائل في أبواب الفقه المختلفة ، وفيها مسائل كثيرة غير معلومة من الدين بالضرورة . فليراجع كتاب « الإجماع » .

٤ — أن الإمام أبا إسحق الشيرازي رحمه الله تعالى في كتابه (اللمع) في

الأصول ، وإمام الحرمين في البرهان ، والإمام الغزالي في (المستصفى) جميعاً نصوا على حجية الإجماع وردوا وخصوصاً الإمام الغزالي على مَنْ أنكره .

٥ - وكذا الإمام النووي رحمه الله تعالى يقول بذلك ولننقل عبارته ، والتأمل فيها يكفي كل

منصف وهي أنه قال في « شرح مسلم » (٤٠/٤) :

« إن إيجاب الغسل لا يتوقف على نزول المني ، بل متى غابت الحشفة وجب الغسل على الرجل

والمرأة ، وهذا لا خلاف فيه اليوم ، وقد كان فيه خلاف لبعض الصحابة ومن بعدهم ، ثم انعقد الإجماع على ما ذكرناه » اهـ .

وهذا الكلام من الإمام النووي فيه عدة فوائد ، نذكر بعضها فنقول :

أولاً : فيه أن الإجماع بعد الخلاف ينعقد ويصير حجة وهو الراجح عند أهل الأصول^(٣٧٣) وذكر

ذلك الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني أيضاً فقال في « الفتح » (٣٦٥/٩) :

« فالراجح في الموضوعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث للإجماع الذي انعقد في عهد عمر على ذلك ،

ولا يحفظ أن أحداً في عهد عمر خالفه في واحدة منهما . وقد دل إجماعهم على وجود ناسخ وإن كان قد

خفي عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر ، فالمخالف بعد هذا الإجماع منابذ له ،

والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق » اهـ .

ثانياً : إن قال الألباني هذا إجماع في المعلوم من الدين بالضرورة ، قلنا له : ليس كذلك ، لأنه لو

كان من المعلوم من الدين بالضرورة لما وقع فيه خلاف بين الصحابة وغيرهم ، ولكن المخالف فيه

كافر^(٣٧٤) ، كما يقول ابن حزم في مراتب الإجماع : (بتحقيق الإمام الكوثري) ص (٧) : « إن

الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفية يرجع إليه ويفزع نحوه ويكفر من خالفه إذا قامت عليه الحجة بأنه

إجماع » اهـ .

ثالثاً : وإنني أعجب جداً من صنيع أحمد شاكر ومن قلده في هذه المسألة من إنكار الإجماع

والقول بعدم تصوّره والركض وراء آراء النظام وبعض من لا يعبأ بهم ، حباً للشذوذ ونبذاً للأدلة الشرعية

ولكلام علماء السلف الصالح المتفقين على حجية الإجماع ووقوعه ، لأغراض الله تعالى أعلم بها ! وأشرنا

قبلاً إلى ما ظهر لنا من تلك الأغراض ، وأحمد شاكر يقول في تعليقه على كتاب « الأحكام لابن حزم »

(٥٠٦/٤) :

(٣٧٣) المراد هنا بعض أهل الأصول وفي المسألة خلاف ، وتحتاج المسألة هنا إلى شرح .

(٣٧٤) ولأن المعلوم بالضرورة لا يختلف فيه في وقت من الأوقات .

« هذا الذي ذهب إليه المؤلف هو الحق في معنى الإجماع والاحتجاج به وهو بعينه المعلوم من الدين بالضرورة ، وأما الإجماع الذي يدعيه الأصوليون فلا يتصور وقوعه ، ولا يكون أبداً ، وما هو إلا خيال » اهـ فتأمل بالله عليك في هذا الكلام الضعيف (١) !

٦ — وكذا ابن حزم — الذي يحتج بكلامه أحمد شاكر والألباني — يقول في « مراتب الإجماع » ص (١٢) : « إذا صح الإجماع فليس علينا طلب الدليل إذ الحجة بالإجماع قد لزمت وهذا هو الصحيح » .

٧ — وكنا قد نقلنا أيضاً كلام الحافظ الخطيب البغدادي في « الفقيه والمتفقه » فلمراجع .

٨ — ومن ذلك أيضاً ما نص عليه الإمام الحافظ القرطبي في عدة مواضع من تفسيره ، وقد قدمنا قوله في التفسير في المجلد الخامس ولا بأس هنا من نقل كلامه في غير ذلك الموضع أيضاً من تفسيره :

أ — قال في (١٦٤/٤) عند تفسير قوله تعالى ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ : « وفيها دليل على صحة الإجماع حسبما هو مذكور في موضعه من أصول الفقه » اهـ .

ب — وقال أيضاً (١٥٦/٢) عند قوله تعالى ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ ما نصه : « الرابعة : وفيه دليل على صحة الإجماع ووجوب الحكم به » اهـ .

٩ — وقال الإمام الحافظ النووي رحمه الله تعالى في « شرح المذهب » (٣٤٢/٤) ما نصه : « ومتى خالف خير الآحاد نص القرآن أو إجماعاً وجب ترك ظاهره » .

١٠ — وكذا ذكر نحواً من كلام النووي الأستاذ عبد القاهر التيمي البغدادي في « الفرق بين الفرق » وفي « أصول الدين » .

١١ — وفي « فواتح الرحموت بشرح مُسَلَّم الثبوت » للعلامة الأنصاري / في الأصول (٢١٣/٢) المطبوع مع مستنصف الإمام الغزالي ما نصه :

« (مسألة) : الإجماع حجة قطعاً ، ويفيد العلم الجازم عند الجميع من أهل القبلة ، ولا يعتد بشرذمة من الحمقى ... لأنهم حادثون بعد الاتفاق يشككون في ضروريات الدين مثل السوفسطائية في الضروريات العقلية ، لنا اتفاقهم في كل عصر على القطع بتخطئة المخالف للإجماع من حيث هو إجماع واتفاقهم على تقديمه على القاطع وعدّهم تفريق عصا الجماعة من المسلمين أمراً عظيماً وإثماً كبيراً ، والعادة تحيل اجتماع هذا المبلغ من الأخيار الصالحين من الصحابة والتابعين المحققين على قطع في حكم ما لا سيما القطع بكون المخالفة أمراً عظيماً إلا عن نص قاطع بحيث لا يكون

للارتياح فيه احتمال ؛ فإنه قد علم بالتجربة والتكرار من أحوالهم وفتاويهم علماً ضرورياً أنهم ما كانوا يقطعون بشيء إلا ما كان كالشمس على نصف النهار ، فإن قلت هذا استدلال على حجية الإجماع بالإجماع وهو دور ، (قلنا) : لا دور لأن الدليل وجود هذا الاتفاق بلا اعتبار حجته ؛ والمدعى حجته فلا دور ، وتفصيله أننا وجدنا اتفاق كل عصر على تخطئة المخالف للإجماع بالقطع فكون الإجماع صواباً مطابقاً للواقع مركز في أذهانهم ومقطوع معلوم عندهم وهذا القطع لا يحصل إلا عن قاطع ظهر لهم مثل ظهور الشمس بل أشد منه فلزم حجته قطعاً وليس فيه شائبة للدور » اهـ كلام الأنصاري من فواتح الرحموت .

١٢ - وقد احتج أيضاً بالإجماع في الفروع في غير المعلوم من الدين بالضرورة الشوكاني الذي يعجب الألباني بآرائه وخصوصاً بانفراده ، ففي سيل الشوكاني الجرار (١/ ٥٤) دار الكتب العلمية (١٤٠٥ هـ) ما نصه :

« وهذه الزيادة قد اتفق الحفاظ على ضعفها^(٣٧٥) وإن وردت من طرق ، ولكنهم اتفقوا على العمل بها ، كما نقل ذلك غير واحد من الأئمة والفقهاء ، وكان العمل بها متعيناً من الإجماع على العمل بها لأنها تصير بذلك من المتلقى بالقبول وما كان كذلك فهو مما يجب العمل به^(٣٧٦) »

(٣٧٥) يعني بالزيادة الاستثناء وما بعده من حديث : « إن الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غيّر ريحه أو لونه أو طعمه » .

(٣٧٦) في هذا الكلام المتفق عليه المقرر في علم الأصول (وهو من الشوكاني الذي يمتنع به الأستاذ الألباني في علم الأصول) يتبين أن الحديث الضعيف الإسناد متى تلقته الأمة بالقبول وعملت به صار حجة ، وكذا الحديث الصحيح الإسناد إذا تركته الأمة قروناً ولم تعمل به كان موجباً للفتح فيه ، وخصوصاً إن لم يعمل به أحد على الإطلاق فلا يجوز لأحد أن يمتنع به ، كما فعل الألباني في أخذه بحديث مطعون فيه في تحريم صيام يوم السبت ولو صادف يوم عرفة مثلاً أو غيره من الأيام التي حثت الشريعة على صيامها وعظيم ثوابها ، وركض ليجد قولاً ولو لواحد من العلماء لينصر شذوذه هذا فلم يفلح ! وأما ركضه الآن في البحث عن أقوال لبعض السلف في الكراهة كما في كتب الطحاوي رحمه الله تعالى لبس على البسطاء من السذج بأن السلف كانوا يستعملون الكراهة أحياناً بمعنى التحريم فهذا من السراب الذي يحسبه الشاذ حجة حتى إذا جاءه لم يجده دليلاً ووجد صوارم أئمة السلف عنده تهوي على أم رأسه لتدمير بدعته الخلفية في تحريم صوم يوم أحل الله تعالى صيامه وصامه رسوله الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم .

وبهذه المناسبة أود أن أبين أيضاً أن العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال هو الحق الذي أجمعت الأمة عليه ، قال العلامة ابن علان في شرح الأذكار (٨٢/ ١) شارحاً كلام الإمام النووي في الأذكار (قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً) ما نصه : « قال الحافظ الزركشي نقل النووي في الجزء الذي جمعه في إباحة القيام الاتفاق ، فقال : أجمع أهل الحديث وغيرهم على العمل في

كما تقرر في الأصول» اهـ .
وقال الشوكاني أيضاً (٥٥/١) :

الفضائل ونحوها مما ليس فيه حكم ولا شيء في العقائد وصفات الله تعالى بالحديث الضعيف . اهـ وقال في الأربعين : اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال . اهـ .

وقال ابن حجر في شرحه : أشار بحكاية الإجماع على ما ذكره إلى الرد على من نازع فيه . اهـ . وبه يعلم ان المراد بالإجماع والاتفاق في عبارتين واحد وتَمَن قال بذلك أحمد بن حنبل وابن المبارك والسفيانان والعنبري وغيرهم ، وفي حواشي ابن الصلاح للحافظ الزركشي نقل بعض الأئمة عن بعض تصانيف الحافظ ابن العربي المالكي أنه قال لا يعمَل بالحديث الضعيف مطلقاً)) انتهى ما أردت نقله من شرح الأذكار للعلامة ابن علان الأشعري الشافعي . قلت : وقال محدث العصر سيدي عبد الله بن الصديق في كتابه ((القول المقتنع في الرد على الألباني المبتدع)) ص (٢) : ((إن ابن العربي خالف الجمهور قولاً ونظراً فقط أما في العمل فقد عمل بالضعيف في الفضائل في كتابه)) سراج المريدين)) وهو من نفائس كتبه .

(ومن الطريف هنا بمناسبة ذكر أن الإجماع هو الاتفاق) أذكر أنني تابحت يوماً مع أحد خريجي الماجستير الشرعي وكان من قسم أصول الفقه وقد تخصص في الإجماع والقياس فلما جلبت له دليلاً لمسألة ثم قلت له : فيها إجماع ، فقد قال الإمام ... اتفق أهل العلم عليها ، فسارع ليظهر جهلة الذي تخصص فيه وقال : اتفقوا ولم يجمعوا . فعلمت مقدار فهمه وقيمة تخصصه ودراسته المهلهلة (١)

(فائدة) : وبما أننا بينا أن العلماء اتفقوا وأجمعوا على استحباب العمل وجوازه بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، فلا بد لنا أن نبين أيضاً أن كثيراً من أكابر أهل العلم والمحدثين عملوا بالضعيف في الأحكام .

فاعلم — يرحمك الله تعالى — أن العمل بالضعيف في الفضائل هو مذهب الأئمة الثلاثة ، الإمام الحافظ أبو حنيفة وأمر المؤمنين في الحديث مالك وشيخ المحدثين والحفاظ أحمد بن حنبل كما في ((مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح)) للمحدث ملا علي القاري (١٩/١) وهو أيضاً مذهب جماعة من المحدثين كأبي داود والنسائي وابن أبي حاتم لكن بشرطين : أن لا يشتد ضعفه وأن لا يوجد في المسألة غيره ، كما في ((فتح المغيث)) للحافظ السخاوي (٨٠/١ و ٢٦٧) بل إن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى نفسه يعمل بالمرسل إذا لم يوجد في المسألة غيره وهو يرى أن المرسل ضعيف .

والألباني يأخذ بالضعيف والموضوع بل بكلام ابن تيمية وجهلاء الحشوية فثبت لله تعالى بها الصفات ، فقد أثبت حداً لله تعالى وجهة بل أثبت لخالق المكان مكاناً أرضى البسطاء والسذج بتسميته (مكاناً عديمي) ... إلى غير ذلك من طامات سنفرد لها جزءاً خاصاً إن شاء الله .

(تنبيه) : وأما يقال من شروط العمل بالضعيف أن له ثلاثة شروط : الأول : أن لا يشتد ضعفه فهذا صحيح ، والثاني : يندرج تحت أصل في الشريعة فهذا صحيح أيضاً لئلا يعارض القطعي كما يفعل الألباني يضرب بالضعيف الثابت كما بينته في رسالة إبطال حديث العاجن ، والثالث : أن لا يعتقد ثبوته : فهذا باطل غير صحيح بل ينفي أن يعتقد ثبوته ويمكن إبدال هذا الشرط الثالث بقولهم : وأن لا يوجد في الباب أو في المسألة غيره .

« وأما حديث القلتين فغاية ما فيه أن ما بلغ مقدار القلتين لا يحمل الخبث فكان هذا المقدار لا يؤثر فيه الخبث في غالب الحالات فإن تغير بعض أوصافه كان نجساً بالإجماع الثابت من طرق متعددة ، وبذلك الزيادة التي وقع الإجماع على العمل بها في حديث (خلق الماء طهور) فيكون إطلاق حديث القلتين مقيداً بذلك حملاً للمطلق على المقيد » اهـ كلام الشوكاني .

فليعلم الألباني أن الشوكاني الذي يحتج بكلامه في « إرشاد الفحول » ، يحتج هو نفسه بالإجماع في باقي كتبه كـ « السيل الجرار » و « نيل الأوطار » ، ومنه تتحقق تحبط منكري الإجماع ، فتارة ينفونه وتارة يحتجون به ويقبلونه ، على حسب ما يأتي الهوى في القضية ، واستدلّاهم بالإجماع في عدة مواضع يؤكد لهم أن الإجماع واقع حاصل متصور حجة شاذوا أم أبوا لا يمكنهم الاستغناء عنه ؛ وبهذا ننهي نقول أهل العلم في الاحتجاج بالإجماع .

ولنتقل إلى فصل نعرف فيه بإمام منكري الإجماع (النظام) ثم من تبعه في هذه المسألة وبالله

التوفيق .

فصل

في بيان حال الشيخ إبراهيم بن سيار النظام الذي أنكر الإجماع والذي قلّده الألباني في ذلك

قال العلامة عبد القاهر التميمي البغدادي^(٣٧٧) المتوفى سنة ٤٢٩ هـ في كتابه « التبصرة البغدادية » المطبوع باسم « أصول الدين » صحيفة (٣٣٥) ما نصه :

« وأما زعيمهم النظام : فهو الذي نفى نهاية الجسم وأبطل بذلك إحصاء البارئ تعالى لأجزاء العالم ، وعلمه بكمية أجزائه ، وزعم أن الإنسان هو الروح وأن أحداً ما رأى إنساناً قط وإنما رأى قلبه ، وزعم أن الأعراض كلها حركات وأنها جنس واحد ، وأن الإيمان من جنس الكفر وأن فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جنس فعل إبليس . وقال بالطرفة وأدعى حشر الكلاب والخنزير وسائر السباع الممج إلى الجنة ، وأنكر وقوع الطلاق بالكنايات وإن قارنتها نية الطلاق » اهـ كلام أبو منصور البغدادي .

وقال الشيخ أبو المظفر الإسفراييني المتوفى سنة ٤٧١ هـ في كتاب « التبصير » ص (٤٣) بتحقيق الإمام المحدث العلامة الكوثري رحمه الله تعالى ما نصه :

« الفرقة الرابعة : — أي من المعتزلة — النظامية : أتباع أبي إسحاق إبراهيم بن سيار الذي كان يلقب بالنظام ، والمعتزلة يقولون : إنما سمي نظاماً لأنه كان حسن الكلام في النظم والنثر وليس كذلك . وإنما سمي به لأنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة ويبيعها . وكان في حدائث سنة يصحب الثوبية والسمنية الذين يقولون بتكافؤ الأدلة ، في حال كهولته كان يصحب ملحدة الفلاسفة ، وكان قد أخذ منهم قولهم بأن أجزاء الجزء لا تنهاى ... ولزمه على هذا قدم العالم ... اهـ كلام الإسفراييني .

وعلق على ترجمة النظام في « التبصير » الإمام المحدث الكوثري فقال :

« هو ابن أخت أبي الهذيل وعنه أخذ الاعتزال ، يعد من أذكياء المعتزلة إلا أنه ظنين متهم كثير الوقعة في أهل الحديث ، أول من نفى القياس والإجماع ، وبتشغيباته فيهما انحدر الخوارج والظاهرية

(٣٧٧) تبين لي فيما بعد أن هذا الكلام الذي ينقله الشيخ عبد القاهر والشيخ الاسفريني غير صحيح وسأبين ذلك الآن إن شاء الله تعالى بعد ذكر قولهما وبعد ذكر قول العلامة الكوثري رحمه الله تعالى . والشيخ عبد القاهر البغدادي تبين لي الآن أنه ليس كل ما ينقله عن الفرق والأشخاص صحيحاً بل ليس كل ما ينقله من الإجماعات صحيحاً أيضاً .

والشيعة^(٣٧٨) ، توفي في حدود سنة ٢٣١ هـ « اهـ كلام الكوثري .

قلت : فهو إذاً من السلف الطالح نسأل الله السلامة .

وأقول الآن (يوم ٢٠٠٠/٦/٣ م) : ثم تبين لي فيما بعد أن هذا الكلام الذي نقله عبد القاهر البغدادي عن النظام أكثره لا يثبت عنه ! إذ قد نقل البغدادي والاسفراييني وأمثالهما ذلك كما يظهر من كتاب ابن الراوندي « فضائح المعتزلة » وابن الراوندي أو الريوندي ترجمه الذهبي في « السير » (٥٩/١٤) بقوله : [الملحد عدو الدين أبو الحسن أحمد بن يحيى بن إسحاق الريوندي صاحب التصانيف في الخط على الملة قال ابن الجوزي : ... ورأيت له كتاب ... « الدامغ » الذي نقضه عليه الجبائي ، ونقض عبدالرحمن بن محمد الخياط عليه كتابه « الزمردة »] .

قلت : قد ردّ عليه الخياط شيخ المعتزلة ، ففي « السير » (٢٢٠/١٤) :

[الخياط : شيخ المعتزلة البغداديين له الذكاء المفرط والتصانيف المهذبة ، وكان قد طلب الحديث ... وكان من محور العلم ... صنّف كتاب الاستدلال ونقض كتاب ابن الراوندي في فضائح المعتزلة ...] انتهى .

فصل

في بيان حال الصنعاني صاحب سبل السلام

الصنعاني هو : محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني من المتأخرين جداً توفي سنة ١١٨٢ هـ ، وكان زيدي المذهب ادّعى الاجتهاد وخرج عن مذهب الأئمة من آل البيت في بعض المسائل ، سجن بأمر من علماء بلاده كما هو مشهور ، من مقلّديه ومحبيه بلّديّه (الشوكاني) ترجمه في « البدر الطالع » (١٣٣/٢) وقال في ترجمته : إنّه رآه في النّوم في رؤيا وفيها أنّه سأله عن أهل الحديث ما حالهم في الآخرة ؟ فقال :

بلغوا بحديثهم الجنة ، أو بلغوا بحديثهم بين يدي الرحمن الشك مني ، ثم بكى بكاء عالياً وضمّني إليه ، وفارقني ... الخ .

أقول : الصنعاني متخبط في مسألة الإجماع ومنه جاء التخبط للشوكاني ، ووقع في شركهما أحمد شاكر وتبعه الألباني دون بصيرة .

(٣٧٨) ما أظن أن هذا خبر صحيح .

فالصنعاني يقول في « إجابة السائل شرح بغية الأمل » ص (١٤٢ — ١٤٨) ما ملخصه أن الإجماع لا يتصور وقوعه وأن أدلته ظنية . ويقول في صفحة (١٤٦) ما نصه :
« ولذا قال ابن حنبل : إنه يقطع بكذب ناقله ، وزاد غيره : ويكون ناقله مجروح العدالة ، إذا عرفت هذا فالأحاديث الواردة في مثل ذلك (عليكم بالسواد الأعظم) ونحو مما جعلوه أدلة للإجماع ، وقد علمت تعذره ... » إلى آخر هرائه المتناقض .
ثم يقرر الصنعاني بعد ذلك بصفحات في نفس الكتاب ص (١٥٤) أن إجماع أهل البيت حجة فيقول :

وذهب أكثر الآل إلى أنه حجة — أي إجماع أهل البيت — وقد أشرنا إلى أدلته وأحقينه بقولنا :
والحق فيما قاله الأجلّ له حجتُه لقوّة الأدلّة

.... إلى آخر ما قال .

ثم يتناقض الصنعاني إمام الشوكاني وقدة الألباني ص (٣٨١) فيقول إن النسخ لا يكون إلا بنص من الكتاب والسنة ، أو بإجماع ، سواء كان نص الإجماع إجماع أمة أو العترة — أهل البيت — .
ثم احتج الصنعاني في « سبل السلام » بالإجماع وإنّي أنقل ثلاثة مواضع من « سبل السلام » يحتج فيها بالإجماع :

قال في « سبل السلام » (١٨/١) : « كما تفنى النجاسة وتتلاشى إذا وردت على الماء الكثير بالإجماع فلا فرق بين هذا وبين الكثير في إفناء الكل للنجاسة » اهـ .

وقال (١٩/١) : « ولكن هذه الزيادة قد أجمع العلماء على القول بحكمها . قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس ، فالإجماع هو الدليل على نجاسة ما تغير أحد أوصافه لا هذه الزيادة » اهـ .

وقال (٣٦/١) : « بخلاف الحكم بالتحريم فإنه يحرم لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرورة شرعية وإجماعاً » اهـ .

فتأمل يرحمك الله تعالى في هذا التخبط من الصنعاني لتدرك من أين جاء للألباني التخبط والتناقض ، وبذا يكون الصنعاني قد جرح نفسه لأنه قال كما قدمت عنه :

« أن ناقل الإجماع مجروح العدالة » (١)

وقال الإمام المحدث الكوثري رحمة الله عليه :

« ومحمد بن إسماعيل الأمير كم له من فتن ، تجتلي أحواله من أجوبة القضاة من بني العنسي لأهل

حُوت المدوّنة في كتب التاريخ ، ... ولا يكفي في تكفير ذنوبه كتابه المسمّى « إرشاد ذوي الألباب إلى حقيقة أقوال ابن عبد الوهاب » وهو يشرح فيه قصيدته التي مطلعها :
رجعت عن القول الذي قلت في النّجدي فقد صحّ لي عنه خلاف الذي عندي
انتهى كلام الكوثري رحمه الله تعالى .

فصل

في أحمد شاكر الذي يقول : إن الإجماع مجرد خيال

قدّمنا أن أحمد شاكر يقول كما في تعليقه على أحكام ابن حزم أن الإجماع الذي يقول به الأصوليون ما هو إلا خيال ، وقد نشأ الألباني وترعرع على مطالعة أفكار أحمد شاكر ورشيد رضا صاحب المنار وخصوصاً حامد الفقي ، وأمثالهم . وقد تكفّل بالرد على رشيد رضا عدة علماء منهم العلامة يوسف الدجوي في كتابه « صواعق من نار على صاحب المنار » وتكفّل جماعة من العلماء بالرد على أصحاب مدرسة الإصلاح الديني الذين حاولوا طمس حقائق معلومة من الدين بالضرورة ، والألباني تربى على أفكار من قدّمنا فولع بكل شاذ ومستهجن ، مع أنّه يحاول إظهار عدم موافقتهم على كثير من الأمور التي لا تروق له ، وأمّا أحمد شاكر فممن رد عليه المحدّث العلامة الكوثري حيث قال ما ملخصه — راداً على أحمد شاكر في قوله إن الإجماع مجرد خيال — :

« هذا الكلام لا يصدر ممّن يعقل ما يقول ، وإن دلّ هذا الكلام منه على شيء فإنما يدل على أنّه ما درس شيئاً من أصول الفقه ، ولو نحو « مرآة الأصول » أو « التحرير » على واحد من الميرزين في العلم ، فضلاً عن كتاب البزدوي وشروحه ، ولا هو اطّلع على بحر البدر الزركشي ، ولا شامل الأتقاني ، فضلاً عن تقويم الدبوسي وميزان السمرقندي وفصول أبي بكر الرازي ، ولم يطلع أيضاً على فصول الباجي ولا محصول أبي بكر ابن العربي بل ولا تنقيح القرافي ، ولا رسالة الشافعي وبرهان ابن الجويني وقواطع ابن السمعاني ومستصفى الغزالي ولا على تمهيد أبي الخطاب وروضة الموفّق ومختصرها للطوفي^(٣٧٩) ولا عمدة القاضي عبد الجبار ومعتمد أبي الحسين البصري ، بل اكتفى في هذا العلم الخطير بتقليب صفحات كتب للشوكاني أو القنوجي شيخي التخبطات في المسائل في الدور الأخير ومثله يحيل على ما ارتآه هو في الإجماع في تعليقه على أحكام ابن حزم . ولو كان أحمد شاكر الجريء تدوّق شيئاً

(٣٧٩) الطوفي رجل ضال كان على مذهب الإمام أحمد ، ترجمته في الدرر الكامنة .

من علم الأصول لعلم ان من يدوس تلك الكتب تحت رجله العرجاء ليس له إلا ان يخط خطب عشواء .
ولا ندري من أين أنت هذه الفوضى في التفكير ومن أين تسربت هذه السموم الفاتكة إلى أذهان
بعض المتفقيين في هذا العصر !!! » .

أقول : ولو دققنا النظر في منهج منكري الإجماع لأدر كنا منهم قاصدون أم لا يسوق إلى تفرقة
الكلمة وعدم جمعها ومنازمة الوفاق ، وأنهم ساعون بإنكار الإجماع إلى ترسيخ إمامتهم وتوطيدها ونبذ ما
جرت عليه الأمة وخصوصاً في وفاقها وإجماعها ، لأن الأمة لن تنقاد إلى آرائهم الشاذة ما دام الله تعالى قد
أنعم عليها بالعقل وحسن التفكير بسوء العواقب ، فهم حقيقة ساعون سعيًا حثيثاً لزيادة الخلاف والتفريق
وإشغال الناس في المساجد والمحافل بتسفيه علم من مضى من الأئمة والبحث في أمور انتهى الناس من
تمحيصها قبل قرون طويلة إحياء للخلاف والشقاق وإشعالاً للفتنة ، لينتهي الناس عن أعداء هذا الدين ،
ومن لا زال يظن أن التحذير من شرورهم وكشف حال مذهبهم وتزوير معتقداتهم وأقوالهم في الصغير
والكبير أمراً ثانوياً لا أهمية له ، فهو بهذا الكلام اعتبر الدين كله من الأمور الثانوية غير المهمة ، ولعجزه
العلمي بإدلاء الحجج ، يقول : أمور ثانوية ، ويقول : لماذا تضيعون أوقاتكم بالرد على تفاهات هؤلاء ؟!
ناسياً أو متناسياً أن جميع الأئمة المعترين قطعوا المبتدعة والكفار بقواطع الحجج والبراهين .

والأمة قبل وجود هؤلاء المفرقين المشتتين متفقة بجمعة متألفة مع كونها تتبع أربعة أئمة من أعلام
أهل الهدى ، وأما توحيد المذاهب الذي يدعو إليه هؤلاء المتحمدين فما أفاد إلا التشيت والتفريق وزرع
بذور الفرقة والعداوة بين المؤمنين والمصلين في كل مسجد وحي . حتى نرى بعض أتباعهم يحقدون
ويعتدلون غيظاً بل يسعون لإيذاء كل من جهر بذكر الله تعالى رافعاً صوته به ، ومن طفق صدره حقداً
على من يذكر الله بأي كيفية وتقاعس متناسياً أعداء الله تعالى فلا يرجى منه خير .
ولنعد إلى تكملة كلام العلامة الكوثري في أحمد شاكر حيث يقول :

[فمن يجزئ فيقول إن الإجماع الذي نص عليه الأصوليون ما هو إلا
خيال ، يحتاج قبل كل شيء إلى التفقه ، بأن يدرس بعض كتب الأصول والفروع على بعض المبرزين قبل
أن يخوض في مثل هذه الأبحاث ، حتى يتمكن من فهم ما في فصول أبي بكر الرازي ونحوه من دقائق هذا
العلم ويتكلم إذا تكلم عن فهم .

وأما قول محمد بن إبراهيم الوزير اليماني فبعيد عما يفقهه الفقهاء وهو لين الملمس في كتبه بالنسبة
إلى أمثال القبلي ومحمد بن إسماعيل الأمير والشوكاني من أذياه الهدامين ، لكن مع هذا اللين تحمل كتبه

سمّاً نافعاً^(٣٨٠) وهو أوّل من شوّش فقه العترة ببلاد اليمن ، وكلامه يرمي إلى إسقاط الإجماع من الحجّة وإن لم يصرّح تصريح الشوكاني في جزء طلاق الثلاث حيث قال : (إن الحق عدم حجّة الإجماع بل عدم وقوعه بل عدم إمكانه بل عدم إمكان العلم به وعدم إمكان نقله) .

فمن لا يعترف بعدد محدود في نكاح النّساء على خلاف الكتاب والسنة كما فعله في كتاب « وبل الغمام » على خلاف ما في « نيل الأوطار » وفنّده عبّـد الحـي ، في « تذكرة الراشد » ص (٤٧٩) كما يجب أن يقول ما يشاء في إجماع المسلمين ، ومن تابعه ونبذ الأئمة المتبوعين وعلومهم وراء ظهره فهو أسوأ منه حالاً وأضلّ سبيلاً .

وزد على ذلك تشكيك إبراهيم بن سيار النّظام في الإجماع والقياس فإنه أوّل من قال بنفيهما ، وسرعان ما تابعه حشوية الرواة ، والداودية ، والحزمية وطوائف من الشيعة والخوارج^(٣٨١) في نفي الاحتجاج بهما فهؤلاء وأذناهم من نفاة الإجماع والقياس إنّما تراهم يرددون مدى القرون في نفيهما كلام النّظام فحسب المدوّن في كتب الأقدمين .

وياليتهم حينما حاولوا أن يتابعوا أحد المعتزلة تابعوا من لا يتهم منهم في دينه لكن الطيور على أشكالها تقع » اهـ .

وقال العلامة الكوثري موضعاً حال أحمد شاكر أكثر :

« إن أحمد شاكر تبحّج في تمهيد رسالة له بأن والده الجليل — بعد أن تحفّ لأجل القضاء — كان هو أوّل من خرج على المذهب بإقامة أحكام من خارج المذهب مقام أحكام من المذهب ، مع أنّه كان في غنية عن هذا التبديل والتغيير بإبانة عالم مالكي مثلاً في حل المشكلة التي ذكرها ، ونحن نعلم جيداً أن أخطر آفة على الفقه من ينخرط لأجل المال في سلوكه ، بدون أن يتذوقه تذوق أهله .

وبعد أن ذكر منقبة والده من حيث أنّه كان أوّل مبتكر لعمل الخروج على المذهب تخيّل أن يكون هو بهذا الاقتراح قدوة كوالده في الخروج ، لكن لا في الخروج على مذهب واحد فقط كما فعل والده ! بل في الخروج على المذاهب كلّها والأمة جمعاء ، ولو فكّر قليلاً لعدّل عن هذا التمهيد بملاحظة أن أهل

(٣٨٠) إشارة لبيت ابن الوردي في اللامية :

لا يغفرك لـين من فـسى إنّ للحجّيات لـيناً يعـتزل

(٣٨١) ولا أظن أن الشيعة والخوارج يقولون بذلك ولا بد أن نرجع اليوم إلى أئمة الشيعة وكتبهم المعتمدة لمعرفة حليّة الأمر في ذلك ولا يبقى معتمدين على ما قاله بعض الأشاعرة .

الشأن ربما لم يبلغ بهم الافتتان بالغريين إلى حد أن يعرضوا عن الفقه المتوارث بالمرّة تبعاً لكل متهوَسٍّ اهـ .

فصل

في تلخيص تناقض نفاة الإجماع

اعلم — أرشدك الله تعالى — أن الألباني ينكر الإجماع وتصوّره تبعاً للنظام ثم ابن الوزير فالصنعاني فالمقبلي فالشوكتاني (فأصحاب مدرسة الإصلاح الديني الذين منهم رشيد رضا ...) ومن على شاكلتهم كأحمد شاذلي ونقلنا تناقض بعضهم في إنكارهم الإجماع في موضع واحتجاجهم به في موضع آخر في أشياء غير معلومة من الدين بالضرورة ، وأما الألباني الذي له حظ أكثر من التناقض يفوق جميع هؤلاء فهو يتخبّط من مكان إلى مكان فما يرميه في موضع ينقضه في موضع ! ومن يحتج به في موضع يكذّبه أو يضعفه في موضع ! وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على استحكام الهوى والتخبط فيه ، وفي هذه الفترة الأخيرة اتضح اتضحاً جلياً استحكام التخبط فيه زيادة على مرض النسيان المستحكم في عقله منذ أوّل حياته ولذلك كثر تناقضه مما جعله غير معتمد ولا معول عليه في أي مسألة علمية حاشا السب والشتم والبذاءة التي يسطرها أول أكتوباته المتناقضة والتي برع فيها أعظم براعة وورثها عنه أصحابه ولكن ببذاءة أوسع وأعرض ! وأني أنقل لفظة واحدة عن بعض أصحابه وأشدهم قرباً منه حتى يعلم جميع الناس وأهل العلم وطلابه خاصّة ذلك !

فأقول : قال تلميذه الألباني الحويني الذي صنّف كتاب « نهى الصبغة عن النزول بالركبة » / دار الكتاب العربي — بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٨ م) صحيفة (١٧) عن أحد العلماء المحدثين من آل البيت النبوي وعن كلامه ما نصه : (لأنّه ساقط بنفسه سقوط صاحبه ، كضربة عير بفلاة) اهـ !!

هذا كلام ... وارث الألباني وأحد مريديه ، وما أظنّ أن أحد يصل إلى هذا الحد وخصوصاً أنّه يدعي السلفية .

ومن طالع ما يكتبه هذا الورث فإنّه يتحقق أنّه من الضحولة في العلم والسذاجة والانخداع . يمكن كأمثاله من مقلّدي الألباني وإخوانه كصاحب ضبط ملحّة الإعراب المفلس المتهرّب !

الألباني الذي ينكر الإجماع في مكان يحتج به في مكان آخر

الألباني الذي ينفي الإجماع وينكره ويحارب الاحتجاج به ، يحتج به متى أراد ووافق مراده وهواه !! ففي مقدمة كتاب « مختصر العلو » للذهبي ، صفحة (٢٦) من الطبعة الأولى يقول ما نصه : « متجاهلين اتفاق كلمات أئمة التفسير والحديث واللغة على إبطاله » اهـ يعني تفسير الاستواء بالاستيلاء .

وهذا كلام باطل من عدة أوجه منها :

١ — أن الألباني يقول : إن اجتماع واتفاق العلماء على أمر لا يمكن تصوّره ، فكيف اجتمعوا واتفقوا في هذه المسألة التي يريدونها الآن ؟

أم أن ذلك حصل معجزة أو كرامة له ؟

٢ — أنه إذا نُقل له اتفاق العلماء على مسألة سارع بقوله : قال أحمد : (من ادّعى الإجماع فهو كاذب وما يدر به لعلّ الناس اختلفوا ؟) !!

ثم هو ينقل للناس الاتفاقات والإجماعات متى حلا له وأراد !!

٣ — أنه اعتبر اتفاق علماء التفسير والحديث واللغة حجة وهم قسم من علماء الأمة وترك علماء التوحيد أصحاب الشأن في هذه المسألة ، وترك أيضاً علماء الفقه والأصول ... وهذا التناقض لا يصدر إلا من رجل لا يدري ما يخرج من رأسه !!

٤ — أما قول الألباني : (اتفقت كلمات أئمة التفسير والحديث واللغة على إبطال تفسير الاستواء بالاستيلاء) فنقول له : لا !! الاتفاق هو الإجماع عند جميع العلماء كما تعلم ، ومن ادّعى الإجماع فهو كاذب ، ما يدريك لعلّ الناس اختلفوا ؟

وأنت أيها الألباني فمجروح بنقلك هذا الاتفاق ، لأنّ — الإمام (!!) — الصنعاني يقول : كما قدّمنا وينقل جرح من يدّعي الإجماع كما في صفحة (١٤٦) من كتابه « إجابة السائل » حيث يقول : « ويكون ناقله مجروح العدالة » اهـ .

ولنثبت أيها الألباني أنّك مجروح العدالة متناقض فنقول : قال الإمام العلامة اللغوي شيخ ابن حجر العسقلاني المجد الفيروز آبادي في « القاموس المحيط » في مادة (سوا) :

« واستوى اعتدل ، والرجل بلغ أشده أو أربعين سنة ، وإلى السماء صعد أو عمد أو قصّد أو

أقبل عليها أو استولى» اهـ .

وكذا قال الإمام المحدث اللغوي الزبيدي في « تاج العروس شرح القاموس » (١٨٩/١٠) .

وقال الإمام الفخر الرازي : (المفسر الكبير بل إمام التفسير) في تفسيره (١٢٢/١٤) :

(والوجه الثاني : في الجواب أن يقال استوى بمعنى استولى ...) .

وقال الإمام المفسر اللغوي الراغب الأصفهاني المتوفى سنة ٥٠٢ هـ في كتابه المفردات صحيفة

(٢٥١) ما نصه :

« واستوى أمر فلان ومتى عُدِّيَ بعلَى اقتضى معنى الاستيلاء كقوله تعالى :

﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ اهـ .

فهذه أقوال أئمة في اللغة وفي التفسير وفي الحديث كلها تقول للألباني أن إدعاءك ليس صحيحاً وإنك لم تصدق هنا ! فهنيئاً لك في هذا التناقض وهذا التخبط ، ولك مني قريباً رسالة أبطل لك فيها ما سطرته من ضلال وغلط ... في مختصر العلو ! وكنت أود أن نجلس معاً سواء أمام الملاءم وحك لأثبت لك أنك غارق في التجسيم تظن بنفسك فهماً وعلماً لكنك تعرف ذلك فتتهرب من مجالسة أمثالي ! وجلس البسطاء حولك يجعلك ويجعلهم يظنون العلم والمعرفة فيك^(٣٨٢) .

وإنني أظن نفسي قد أوضحت ما يتعلق بعبارة من ادعى الإجماع فهو كاذب ووضحت أن المحتج والمتشدد بها خائب غير صائب ، ولا بد قبل ختامها أن أعقد فصلاً في تكميل نقل بعض نصوص علماء من السلف والخلف مع بعض الأدلة على وجه مختصر سريع أيضاً إتماماً لهدم هذه العبارة الزائفة وإرغاماً لأنف أحمد شاكر ومقلده الألباني والله تعالى هو القاهر والموفق .

(٣٨٢) وقد بلغني أن بعض الشباب في دول الخليج وفي السعودية خاصة الذين تصلهم رسائل بعض مقلدي الألباني من البسطاء الذين تصدوا للتحقيق وهم غير مؤهلين لذلك ، قد خدعوا بهم أيضاً وهم يظنونهم من أكابر أهل العلم وليس الخير كالمعاينة ولو أن رسائل العلماء ومن يخالف هذا المشرّب وصلت إلى أولئك الشباب لعلّموا من هم أهل العلم حقيقة .

فصل في نقول لأهل العلم في الإجماع

١ — قال الإمام الحافظ الحجة النسائي السلفي في سننه (٢٣٠/٨) المطبوع مع شرح السيوطي وحاشية السندي ما نصه : — معنونا للباب — : [الحكم باتفاق أهل العلم :
أخبرنا محمد بن العلاء قال حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمارة هو ابن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال أكثروا على عبد الله ذات يوم فقال عبد الله :

إنه قد أتى علينا زمان ولسنا نقضي ولسنا هنالك ، ثم إن الله عز وجل قدر علينا أن بلغنا ما ترون ، فمن عرض له منكم قضاء بعد اليوم فليقض بما في كتاب الله فإن جاء أمر ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وآله وسلم فليقض بما قضى به الصالحون فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ولا قضى به الصالحون فليجتهد رأيهم ، ولا يقول إنني أخاف وإني أخاف فإن الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشبهات فدد ما يريك إلى ما لا يريك . قال أبو عبد الرحمن — النسائي — هذا حديث جيد جيد [اهـ .

قلت : ولا يشك أي عاقل أن هذا الأثر وهذا الاستدلال من الإمام النسائي يثبت حجية الإجماع ، وإمكان تصوّره ووقوعه ، لا سيما والأمة تلت سنن النسائي الذي فيه هذا الحديث بالقبول^(٣٨٣) ، قال الصنعاني في كتابه « توضيح الأفكار » :

[قال الحافظ — يعني ابن حجر — من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا — يعني العراقي — أن يتفق العلماء على العمل بمذلول حديث ، فإنه يقبل حتى يجب العمل به ...] اهـ كلامه .

وفي هذا دلالة من ابن حجر وكذا الصنعاني على حجية اتفاق العلماء وإجماعهم أيضاً .

وقال الحافظ السيوطي في تدريب الراوي (٦٧/١) :

[يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح قال ابن عبد البر في « الاستذكار »] لما حكى عن الترمذي أن البخاري صحح حديث

(٣٨٣) وثبت بهذا أيضاً أن الألباني مخلط لا يدري ما يقول ، وأنه يقول بخلاف ما يقول السلف الصالح ، بل هو تابع للطالح منهم في آرائه وشذوذاته .

البحر : (هو الطهور ماؤه) وأهل الحديث لا يصححون مثل إسناده ولكن الحديث عندي صحيح ، لأن العلماء تلقوه بالقبول وقال في التمهيد : روى جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « الدينار أربعة وعشرون قيراطاً » قال : وفي قول العلماء وإجماع الناس على معناه غنى عن الإسناد « اهـ كلام السيوطي .

أقول : وهذه القواعد التي ذكرتها بعد حديث النسائي لم أذكرها لكون حديث النسائي ضعيف ! لا بل هو حديث صحيح بلا شك ، وقد ذكرت هذه القواعد لأبين أنه متفق بين أهل العلم على قبوله والاحتجاج به بنص جميع أهل الحديث المعول عليهم .

٢ — قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه « جماع العلم » ص (٥٠) :
(ومنها — أي الأدلة — ما اجتمع المسلمون عليه وحكروا عمن قبلهم الاجتماع عليه^(٣٨٤)) وإن لم يقولوا هذا بكتاب ولا سنة^(٣٨٥) ...) اهـ كلام الشافعي .

٣ — وقال الإمام صدر الإسلام أبو منصور البغدادي في « الفرق بين الفرق » صفحة (٣٢٧ — ٣٢٨ طبعة دار المعرفة بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد) ما نصه :
[اتفقوا — أهل السنة والجماعة على — أن أحكام الشريعة : القرآن والسنة وإجماع السلف ...
وأكفروا — أي أجمع أهل السنة على تكفير — النظام في إنكاره حجة الإجماع ، وحجة التواتر ، وقوله يجوز اجتماع الأمة على ضلالة] اهـ .

فليتأمل الألباني هذه النقول القاضية على شغبه !!

٤ — وقال الإمام الشاطبي في « الموافقات » (٣٧/١) :

[ومن ههنا اعتمد الناس في الدلالة على وجوب مثل هذا ، على دلالة الإجماع لأنه قطعي وقاطع لهذه الشواغب ، وإذا تأملت أدلة كون الإجماع حجة أو خير الواحد أو القياس حجة فهو راجع إلى هذا المساق ، لأن أدلتها مأخوذة من مواضع تكاد تفوت الحصر ، وهي مع ذلك مختلفة المساق لا ترجع إلى باب واحد إلا أنها تنتظم المعنى الواحد الذي هو المقصود بالاستدلال عليه ، وإذا تكاثرت على الناظر

(٣٨٤) ومن المعلوم أن الشافعي من الذين (لا يقلدون من قبلهم) ، بل هو إمام مجتهد ولم ينصح الألباني بالرجوع إلى كتبه ، بل نصح بالرجوع إلى مثل كتب الشوكاني المتخبط الذي أثبتنا تناقضه وأمثاله ولفظه (ونحوهما) التي في كلام الألباني لا تنقذه مما تورط فيه ، لأن الشوكاني ونحوه ممن ينصح الألباني بتقليده والنظر في كتبه لا يقول بما يقول به علماء السلف الصالح من حجية الإجماع ، فهذه بدعة خلفية !

(٣٨٥) وهذا مفاد ما ورد في حديث النسائي الذي مرّ قريباً فليراجع .

الأدلة عَضَدَ بعضها بعضاً فصارت مجموعها مفيدة للقطع » اهـ .

٥ — والاحتجاج بالإجماع موجود في كتاب سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يوضح لنا عبارة سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قوله : (بما قضى به الصالحون) في حديث النسائي ، وقول ابن مسعود أيضاً : (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن) الذي قدّمناه ، وقول أبي مسعود البدرى .

وقول عمر بن الخطاب هو :

ما رواه وكيع : محمد بن خلف بن حيّان في « أخبار القضاة » (١٩٠/٢) ، وما رواه الحافظ ابن عبد البر في كتابه « جامع بيان العلم وفضله » (٥٦/٢) .

قال وكيع : حدثني أحمد بن حازم حدثنا قبيصة أن عقبة قال حدثنا سفيان عن الشيباني عن الشعبي عن شريح : كان عمر كتب إليه : إذا جاءك أمر فاقض فيه بما في كتاب الله ، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله فاقض بما سنّ رسول الله ، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يسنّه رسول الله ، فاقض بما أجمع عليه الناس ، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يسنّه رسول الله ولم يتكلم به أحد ، فاحتر أي الأمرين شئت فإن شئت فتقدم واجتهد رأيك ، وإن شئت فأخره ، ولا أرى التأخير إلا خيراً لك اهـ .

ولينظر من شاء إسناده في جامع بيان العلم وفضله . وهذا كلام في غاية النفاسة مقدّم على كلام الإمام أحمد على فرض أن أحمد كان يقول عبارة : (من ادّعى الإجماع فهو كاذب) في كل مسألة جدلاً ، وقد بينّا أنه كان يحتج بالإجماع وبيّنّا مناسبة قوله لها إن صحت عنه .

٦ — وقال ابن الموصلي في « مختصر الصواعق » (٤٤٠/٢) وهو كتاب يرتاح لمثله الألباني ما نصه :

[ليس مراده — أي الإمام أحمد — بهذا (أي قوله : من ادّعى الإجماع فقد كذب وما في معناه) استبعاد وجود الإجماع ، ولكن الإمام أحمد وأئمة الحديث بلّوا بمن كان يرد عليهم السنة الصحيحة بدعوى إجماع الناس على خلافها ، فبيّن الشافعي وأحمد أن هذه الدعوى كذب ، وأنه لا يجوز رد السنن بمثلها] اهـ .

فهذا مسلك العلماء في توضيح عبارة الإمام أحمد حتى من يرتاح إليهم حشوية اليوم والتي احتج بها الألباني على استبعاد وجود الإجماع وتصوّره ، وهذا خلاف ما تهدف له العبارة إن صحّت عن قائلها ، وقد كان الإمام أحمد حريصاً على الاتّباع ، فلا يخالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه عمر بن الخطاب وابن مسعود وغيرهما في الإجماع ؛ وقد ثبت قولهما أيضاً الذي نقلناه في مسودة (بني تيمية) صفحة (٣١٦ — ٣١٧) حيث جاء فيها :

[اقص بما في كتاب الله فإن لم يكن فيما في سنة رسول الله فإن لم يكن فيما أجمع عليه الناس] .

فصل

في بيان أن معرفة أقوال المجتهدين وإجماعاتهم في

كافة البلدان سهل يسير

إن معرفة أقوال المجتهدين سهل يسير جداً لأنهم معروفون غير مستورين لأنهم الأئمة المفتون في البلدان والأقطار ، ولو كانوا منتشرين في بلاد متباعدة ، وخصوصاً في تلك العصور التي كانوا فيها والتي كثرت رحلاتهم والتقاءاتهم في الحج وفي طلب الحديث ، وعلماء الحديث كما هو معلوم وأصحاب التواريخ لم يتركوا إنساناً من الجاهيل وأصحاب الأحاديث المنكرة والمخلطين ، والصالح والطالح إلا بحثوا عنه ونقبوا عن أقواله ومحفوظاته وانفراداته ومناكيره وسردوا أغلوطاته كما يجد ذلك ويتحققه من يقلب (ميزان) الذهبي مثلاً ، وكتب الجرح والتعديل وتواريخ السلف والخلف أكبر دليل وخير شاهد لنا على ذلك ، فقد رحل الأئمة والطلاب في عصور ازدهار العلم للرجل الواحد في أقصى الأرض لحديث أو لسؤال عن رجل أو تعرف حال إنسان أو فائدة للتنقيب عن حال رجل أو حديث أو تعرف على قول ، فهل بعد هذا كله تخفى أقوال المجتهدين الظاهرين من أئمة الأمصار والمفتين الكبار ؟! الذين انتشرت أقوالهم ودونت انفراداتهم ؟!

فإذا لم يخف حال الجاهيل والغرباء فكيف يخفى حال أئمة الإسلام وأقوالهم ، وخصوصاً أنهم شديدون في إنكار المنكر وما رأوه غلطاً مخالفاً للسنّة ! ولو تأمل الألباني هذا لعلم تمام العلم أن تفكيره ما هو إلا أضغاث أحلام ، وأن كلامه هو ومن كان لكتبه ناشر ما هو إلا تمويه وإيهام .

وقد عقد البخاري باباً في كتاب العلم من صحيحه قال : (باب ما يذكر في المناولة ، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان) . ثم عقد البخاري باباً في العلم سمّاه : (باب الخروج في طلب العلم ؛ ثم قال : ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد) انظر : « فتح الباري » (١/١٧٣) .

وتما يدل أيضاً على طلب الأئمة للتعرف على أقوال علماء البلدان والأمصار وحرصهم على ذلك ورحلتهم فيه : ما ذكره الحافظ في « الفتح » (١/٤٧) : قال : « روى اللالكائي بسنده الصحيح عن البخاري قال : لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار ما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ... » اهـ .

أقول : ولا يلزم في انعقاد الإجماع اجتماع المجتهدين وأهل العلم بأبدانهم بل المطلوب اجتماع كلمتهم فإن اجتمعت أيضاً أبدانهم في مجلس واحد فيها وتعمت ، وفي هذا يقول الإمام الشافعي في « الرسالة » صحيفة (٤٧٥) :

« إذا كانت جماعتهم متفرقة في البلدان فلا يقدر أحد أن يلزم جماعة أبدان قوم متفرقين وقد وجدت الأبدان تكون مجتمعة من المسلمين والكافرين والأتقياء والفجار ، فلم يكن في لزوم الأبدان معنى ، لأنه لا يمكن ، ولأن اجتماع الأبدان لا يصنع شيئاً ، فلم يكن للزوم جماعتهم معنى ، إلا ما عليهم جماعتهم من التحليل والتحريم والطاعة فيهما » اهـ .

فصل

إذا أجمع العلماء على مسألة بعد الخلاف انعقد الإجماع ولا يجوز الخلاف فيها وإجماعهم حجة على ذلك العصر وعلى من بعدهم

هناك أدلة كثيرة في المسألة تقتصر في التنبيه على أربعة منها فنقول :

١ — الأحاديث الصحيحة والآثار الصريحة الحاتئة على لزوم ما اجتمع عليه المسلمون وأجمع عليه العلماء وهي كثيرة جداً منها : حديث :

« عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الإثنين أبعد ومن أراد بحجة الجنة فعليه بالجماعة » صحيح رواه أحمد (١٨/١) والحاكم (١١٤/١) وقال على شرطهما وأقره الذهبي . وأثر أبي مسعود البدي « عليكم بالجماعة فإن الله لا يجمع أمة محمد على ضلالة » صحيح « مجمع الزوائد » (٢١٩/٥) ومنه حديث البخاري ومسلم الذي فيه : « تلزم جماعة المسلمين وإمامهم » ، ومنها حديث النسائي : « فإن الشيطان مع من فارق الجماعة يركض » وغير ذلك .

٢ — ومنها إجماع المسلمين في زمن سيدنا عمر على أن طلاق الثلاث يقع ثلاثاً . وهو ثابت صحيح كما نقله الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٣٦٥/٩) وقد أنكر العلماء على ابن تيمية الحراني كالولي العراقي والسبكيين وابن حجر وغيرهم من منات العلماء خرقه الإجماع في هذه المسألة واعتبروه ليس بشيء ، وقد حبس بسببها كما هو معلوم .

٣ — قول الإمام الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٣٦٥/٩) :

« فالمخالف بعد هذا الإجماع منابذ له ، والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد

الاتفاق» اهـ .

قلت : وكذا قاله جماعات من الأصوليين منهم الإمام الرازي في المحصول قال : « إذا اتفق أهل العصر الثاني على أحد قولي أهل العصر الأول كان ذلك إجماعاً لا تجوز مخالفته خلافاً لكثير من المتكلمين ... » اهـ . ومن أدلته خلاف الصحابة رضي الله تعالى عنهم في قتال مانعي الزكاة وإجماعهم عليه بعد ذلك ، قال الشيخ أبو إسحق الشيرازي في « اللع » : صارت إجماعية بلا خلاف .

قال الإمام الشاطبي في « الموافقات » (١٧٤/٤) وذلك في موضوع : خطأ غير المجتهد زيغ ، سببه تحكيم الهوى واتباع التشابه ومفارقة الجماعة ؛ فقال :

« المسألة التاسعة : فيعرض فيه — أي غير المجتهد — أن يعتقد في صاحبه أو يعتقد هو في نفسه أنه من أهل الاجتهاد وأن قوله معتد به ، وتكون مخالفته تارة في جزئي ، وهو أخف ، وتارة في كلي من كليات الشريعة وأصولها العامة ، كانت من أصول الاعتقادات أو الأعمال ، فزاه آخذاً ببعض جزئياتها في هدم كلياتها ، حتى يصير منها إلى ما ظهر له ببادئ رأيه من غير إحاطة بمعانيها ولا راجع رجوع الافتقار إليها ، ولا مسلم لما روى عنهم في فهمها ، ولا راجع إلى الله ورسوله في أمرها كما قال : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ الآية ! ويكون الحامل على ذلك بعض الأهواء الكامنة في النفوس ، الحاملة على ترك الاهتداء بالدليل الواضح وإطراح النصفة والاعتراف بالعجز فيما لم يصل إليه علم الناظر ويعين على هذا الجهل بمقاصد الشريعة وتوهم بلوغ درجة الاجتهاد باستعجال نتيجة الطلب فإن العاقل قلماً يخاطر بنفسه في اقتحام المهالك مع العلم بأنه مخاطر » اهـ .

٤ — قول الإمام النووي الذي قدمناه كذلك ، كما في شرح مسلم (٤٠/٤) :

« إن إيجاب الغسل لا يتوقف على نزول المني ، بل متى غابت الحشفة وجب الغسل على الرجل والمرأة ، وهذا لا خلاف فيه اليوم وقد كان فيه خلاف لبعض الصحابة ومن بعدهم ثم انعقد الإجماع على ما ذكرناه . اهـ .

وقول ابن حزم في مراتب الإجماع ص (١٢) :

(إذا صح الإجماع فليس علينا طلب الدليل إذا الحجة بالإجماع قد لزمت وهذا هو الصحيح) .

وقول الإمام أحمد في حديث بيع الدين بالدين كما في « نيل الأوطار »

(٢٥٤/٥ — ٢٥٥) وغيره : « ليس في هذا أيضاً حديث يصح ولكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين وقال الشافعي أهل الحديث يوهنون هذا الحديث » اهـ كلام أحمد . يعني أن الشافعي أيضاً

نص على ضعف الحديث وأن الحجة في هذه المسألة هو الإجماع الذي اعتمده أحمد^(٣٨٦).

[تنبيه] : ونحن اليوم بحاجة ماسة لأن يجتمع ويجمع أهل العلم الجامعون بين التقوى والسورع والعلم والإخلاص من الذين لا يميلون مع أهواء النفوس ولا شهوات العامة من المشتغلين بعلم الحديث واللغة والأصول والفقه وغير ذلك من العلوم المهمة حتى يُدْثِلُوا بأقوالهم لحل كثير من الإشكالات والمسائل التي لم تطرق أو تبحث من قبل ، والله تعالى هو الموفق .

فصل مهم جداً

لا ينعقد الإجماع إلا باتفاق العلماء المجتهدين من جميع الفرق الإسلامية

ولا يكفي في انعقاده اتفاق أهل السنة والجماعة^(٣٨٧)

وننبه هنا على قاعدة مهمة جداً وهي : أن دعوى الإجماع في أصول الدين وأسس العقيدة دون بيان دليل المسألة (أي دون أن يكون لها دليل واضح قطعي الدلالة والثبوت في الكتاب والسنة) غير مقبول ، وذلك لأن مسائل أصول الدين والتوحيد جاءت بها الدلائل الواضحة وبينها الله تعالى لعباده في الكتاب والسنة ليعرفها جميع الناس ويؤمنوا بها ، فمن المحال أن يكلفهم في إيمانهم بشيء لا يكون دليله واضحاً ظاهراً مقطوعاً به . أما في العمليات (أي الأمور الفقهية) فيمكن قبوله متى تحققنا الإجماع ولو لم نعرف دليله ، فهذه نقطة مهمة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار .

واعلم أيضاً أنه لا بد في مسائل أصول الدين أن يكون الأمر مجتمعاً عليه بين الأمة جميعها بكافة فرقها المعتد بهم ، ولا يكفي في هذا الأمر إجماع فرقة من فرق الأمة فحسب ، فلا يكفي إجماع أهل السنة والجماعة ! وذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الحديث الصحيح الذي هو مستند

(٣٨٦) يتوهم الألباني أنه إذا وجد مخالف ولو واحد في مسألة سواء كان من الصحابة أو من بعدهم أنه لا ينعقد الإجماع ، فيقول مثلاً كيف تقول بالإجماع وفلان وفلان هما خلاف فيها وجواب ذلك : أنه لم يلاحظ بأن الإجماع في عصر من العصور هو حجة على أهل ذلك العصر ومن بعدهم كما حدث وجلبت له أدلة ونص عليه الأصوليون ، فوجود من يخالف قبل ذلك ولو كان من الأئمة الكبار أو بعد ذلك وكان محجوجاً بالإجماع لا يضر البتة .

(٣٨٧) قد أضفت هذا الفصل يوم ٦/٧/٢٠٠٠م ، وقد كنت تنبّهت لهذه النقطة سنة ١٩٩٣م أثناء تأليفي لـ « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » فذكرتها في ذلك الشرح ص (١٩٢-١٩٤) في مبحث الإجماع .

الإجماع الصريح « لا تجتمع أمتي على ضلالة »^(٣٨٨) ولم يقل صلى الله عليه وآله وسلم (لا يجتمع أهل السنة والجماعة على ضلالة) فلا بُدَّ من النظر في مثل هذا الأمر في قول الزيدية والمعتزلة والإباضية والشيعية الإمامية وهؤلاء ربما لم يجمعوا مع أهل السنة في القضية التي يدعى الإجماع عليها فصار أن الأمر غير مجمع عليه الآن على التحقيق بدليل وجود الخلاف بين فرق الأمة^(٣٨٩) .

قال الإمام الغزالي في « المستصفى من علم الأصول » (١٨٣/١) :

« مسألة : المبتدع إذا خالف لم ينعقد الإجماع دونه إذا لم يكفر ، بل هو كمجتهد فاسق ، وخلاف المجتهد الفاسق معتبر ، فإن قيل : لعله يكذب في إظهار الخلاف وهو لا يعتقد ، قلنا : لعله يصدق ، ولا بُدَّ من موافقته ولو لم تتحقق موافقته ، كيف وقد نعلم اعتقاد الفاسق بقرائن أحواله في مناظراته واستدلالاته ، والمبتدع ثقة يُقْبَلُ قوله^(٣٩٠) ، فإنه ليس يدري أنه فاسق ، أما إذا كُفِّرَ ببدعته فعند ذلك لا يعتبر خلافه وإن كان يصلي إلى القبلة ويعتقد نفسه مسلماً لأن الأمة ليست عبارة عن المصلين إلى القبلة بل عن المؤمنين^(٣٩١) ، وهو كافر وإن كان لا يدري أنه كافر » .

(٣٨٨) رواه الحاكم في المستدرک (١١٦/١) وغيره وهو صحيح .

(٣٨٩) مما يجدر التنبيه عليه هنا أن أئمة أهل السنة والجماعة جُوزَ الصلاة خلف المعتزلة وهذا يدل أنهم لم يكفروهم ولم يروا أن بدعتهم من شنائع البدع ، قال الخطيب الشربيني في مغني المحتاج (١٣٥/٤) : « قاله البيهقي وغيره من المحققين لإجماع السلف والخلف على الصلاة خلف المعتزلة ومناكحتهم وموارثتهم » والذين لا يُعْتَدُ بهم في الاتفاق والاختلاف من الفرق هم الكرامية الذين أكفرهم سائر فرق الإسلام .

وقد عابوا على الزيدية أنهم جعلوا إجماع العترة إجماعاً معتبراً ومعتداً به وعللوا إبطالهم لذلك بأن هذا إجماع طائفة من الأمة !! ولم يعيبروا على أنفسهم أنهم جعلوا إجماعهم دون سائر فرق الإسلام حجة لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها فانظروا إلى هذا التحايط وإلى هذا العدول عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجتمع أمتي على ضلالة ، مع أن ما قاله الزيدية أقرب للحق مما قاله أصحابنا أهل السنة بلا دليل ، لأن الزيدية احتجوا بدليل واضح وهو أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأمة جمعاء بالتمسك بالثقلين الذين هما كتاب الله تعالى وعترته صلى الله عليه وآله وسلم عليهم السلام ، والحديث في صحيح مسلم (١٨٧٣/٤ / برقم ٢٤٠٨) والترمذي (٣٧٨٦) وغيرهما .

(٣٩٠) ومن أكبر الدلائل على ذلك أن صاحبي الصحيحين رويًا للمبتدع الداعي لبدعته ولغير الداعي ، والتحقيق في هذا أن المبتدع عند قوم من أهل السنة هو صاحب سنة واتباع عند آخرين منهم والأمثلة على ذلك كثيرة في كتب الجرح والتعديل ، وانظر الأمثلة عليهم في « تدريب الراوي » (٣٢٨/١) .

(٣٩١) قوله (لأن الأمة ليست عبارة عن المصلين إلى القبلة بل عن المؤمنين) من أبدع ما قيل في تعريف الأمة من التحقيق الدقيق الجازم البعيد عن المؤثرات التي ليس من وراء ذكرها طائل ، ومن تلك المؤثرات التي لا يُدْرِكُ مغزاها الجامدون على

[قاعدة مهمة] : الإجماع المقبول بعد زمن الصحابة هو الإجماع في حكم حادثة لم تكن قد وقعت يومئذ في زمنهم رضي الله عنهم ، ويشترط أيضاً فيه أن لا يكون في المسألة دليل مقطوع به يخالف ما أجمعوا عليه ، أما مسائل أصول الدين وما يجب على كل المسلمين أن يعتقدوه فلا يُقبل فيه إجماع بعد عصر الصحابة ، وليس ذلك لأننا نقول بأنه لا يعتد بالإجماع بعد زمن الصحابة كما ذهب إليه ابن حزم وغيره ، وإنما لأن العقيدة لا يجوز أن تكون مسألة خلافية بين الصحابة ثم يُجمع عليها بعدهم ، لأنه يتبين حينئذ أن الأمر لم يكن عقيدة واجبة على كافة المسلمين في زمن من الأزمان وهذا يخالف مفهوم العقائد .

ظواهر الكلمات والنصوص قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته » رواه البخاري (٤٩٦/١) وغيره عن أنس بن مالك ، قال الحافظ ابن حجر في شرحه (٤٩٧/١) : « فيه أن أمور الناس — أي المسلمين — محمولة على الظاهر فمن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك » . وقال الحافظ أيضاً في الفتح (٢١/١٠) : « قوله (من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا) فالمراد من كان على دين الإسلام » انتهى فتأمل !

فصل

في بيان قيمة قول الجمهور وأنه حجة عند أهل العلم وخصوصاً إذا اتفق على القول أئمة المذاهب الأربعة وذهب إليه ابن جرير وأحمد في قول

عاب الألباني على الشيخ إسماعيل الأنصاري كما في كتابه الذي نسبته لمحمد إبراهيم الشيباني بأنه (جمهوري) ولا أرى أن هذا مما يعاب به الإنسان البتة ، وذلك لأن الأحاديث والآثار تخص على التمسك بقول الأكثرية كما ذكرناها ومنها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد ومن أراد بحجة الجنة فعليه بالجماعة » وقد أقر بصحته الألباني في تعليقه على كتاب السنة ، وحديث « عليكم بالسواد الأعظم » عند ابن ماجه ، وغير ذلك مما هو معلوم ومشهور فاتباع الإنسان واحتجاجه بقول الجمهور ليس مما يعاب به ، بل هو مما يمدح به بلا شك ، إلا إذا خالف الدليل الواضح الصريح وقد بين العلماء ذلك ، قال الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١١٧/٧) :

« لا يكاد يوجد الحق فيما اتفق أئمة الاجتهاد الأربعة على خلافه ، مع اعترافنا بأن اتفاقهم على مسألة لا يكون إجماع الأمة ، ونهاب أن نجزم في مسألة اتفقوا عليها بأن الحق في خلافها » اهـ .
ونص الاسنوي في « التمهيد » ص (٥٢٧) على ذلك فقال :

« ذكر إمام الحرمين في « البرهان » نحوه فقال : أجمع المحققون على أن العوام ليس لهم أن يتعلّقوا بمذهب أعيان الصحابة رضي الله عنهم بل عليهم أن يتبعوا مذاهب الأئمة الذين سبّروا فظنّوا وبوّوا الأبواب ، وذكروا أوضاع المسائل وجمعوها ، وهذبوها وثبتوها ، وذلك لما ذكره ابن برهان في « الأوسط » بقوله : لأنّ مذاهبهم — الصحابة — غير مدوّنة ولا مضبوطة حتى يمكن المقلّد الاكتفاء بها ، فيؤديه ذلك إلى الانتقال . وذكر ابن الصلاح أيضاً ما حاصله : أنّه يتعيّن الآن تقليد الأئمة الأربعة دون غيرهم ، قال : لأنّها انتشرت ، وعلم تقييد مطلقها وتخصيص عامّها ، وشرط فروعها ، بخلاف مذاهب غيرهم رضي الله عنهم أجمعين » اهـ من التمهيد ص (٥٢٧) .

وينبغي للألباني أن ينصح الشباب وخصوصاً إن بقي من يسمع له وخصوصاً أتباعه ، إلى التمسك بمذاهب الأئمة الأربعة (وهم من السلف) والحض على دراسة كتبهم الفقهية وتعلّم أدلّة المذاهب ، هو خير من التعلّق بكتب الشوكاني والقنوجي وأمثالهما ، بل عليه أن ينصح الشباب وخصوصاً المتطاولين ممن يثق بآرائه أن يعكفوا على فقه الأئمة وأن يتركوا التلّفيق بين الأقوال ، فإذا كان أمثال الأئمة الكبار

كالإسماعيلي الحافظ والنووي وابن الصلاح والعراقي وابن حجر وابن رجب وغيرهم من الحفاظ تمسكوا بأحد المذاهب وعكفوا على دراستها على المشايخ من أهل الفن ولم يركنوا إلى الاختصار على الكتب ، فما بالناس شباب العصر الذين لم يشموا رائحة العلم بل لا يعرفون كيفية استخراج المسائل من الكتب المصنفة المطبوعة المفهرسة وهي بين أيديهم ، ويسارعون فيقولون لئلا يقعوا في إحراجات إذا سئلوا عن مسألة : (فيها خلاف) فرحم الله تعالى أولئك الأعلام الذين صنّفوا على ضوء قناديل الزيت ونحوه وجزاهم الله عنا خيراً .

يقول مصنف هذه الرسالة الحسن بن علي بن هاشم بن علوي السقاف القرشي الهاشمي الحسيني الشافعي فرغت منها سحر ليلة الرابع عشر من شهر رمضان المعظم سنة تسع وأربعمائة وألف من هجرة سيد الأنام سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم والحمد لله رب العالمين .

التنديد

بمن عَدَّد التَّوْحِيدَ

إبطال محاولة التثليث

في التوحيد

والعقيدة الإسلامية

تأليف

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني الشافعي

{ المكتبة التخصصية للرد على الوهاية }

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله وكفى ، والصلاة والسلام على عبده المصطفى ، سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه
الْمُنْتَحَبِينَ أهل الرفا ، ومن لهم اقتفى .

أما بعد :

فهذا جزء لطيف ، ومنار منيف ، أثبت فيه إبطال الثلاث في تقسيم التوحيد إلى توحيد ألوهية
وتوحيد ربوبية وتوحيد أسماء وصفات ، حيث انتشر هذا التقسيم في هذا
الزمان ، وقد دعاني إلى ذلك ما رأيت من بعض مَنْ كَتَبَ في التوحيد والعقائد إثبات هذا الفرق
واستساغته تقليداً من غير استبصار بحقيقة الأمر والحال^(٣٩٢) ، وخصوصاً أن هذا التقسيم لا يُعرف عند
السلف البتة وإنما اخترع هذا التقسيم وانتشر بعد القرن السابع الهجري^(٣٩٣) ، فأردت التنبيه عليه لئلا
يفتر بهذا التقسيم أحد من طلاب العلم ، فنسأل الله تعالى لنا الإعانة ، فيما توخينا من الإبانة .

ولا بُدَّ أيضاً من التنبيه على القسم الثالث للتوحيد وهو : (توحيد الأسماء والصفات) وبيان
المراد منه عند مَنْ يقول به في هذه الرسالة المختصرة
وبالله تعالى التوفيق .

(فاعلم) أن تقسيم التوحيد إلى هذه الأقسام الثلاث تقسيم غير
صحيح ، تكلم به بعض متأخري المصنفين منهم صاحب شرح العقيدة الطحاوية ابن أبي العز المنسوب
للحنفية خطأ الذي رد على صاحب الكتاب الأصلي الإمام أبي جعفر الطحاوي الحنفي رحمه الله تعالى
أثناء شرحه على كتابه — متن الطحاوية — في التوحيد فزيف ابن أبي العز بعض كلام الإمام أبي جعفر

(٣٩٢) ومع أن هذا التقسيم تقسيم وهابي — أي أنه من صنع الجسمة والمشبهة ولو كان قبل ولادة ابن عبد الوهاب
التحدي — فقد انفرَّ به بعض الأشاعرة المساكين وخاصة من الدكاترة الذين هم محدودو العلم والمعرفة ! فانساقوا وراء هذا
التقسيم وبعضهم ألَّف في العقائد وذكر هذا التقسيم مستحسنًا له وهو لا يدري أنه من فكر خصومه الذين يخالفونه في
الرأي ! بل تمحل عند مراجعته في ذلك بأنه تقسيم تعليمي مفيد ! والرجوع إلى الحق فضيلة !

(٣٩٣) والظاهر أن ابن بطة المكري — وهو حنبلي بمحسم مجروح العدالة ووضع — هو أول من ذكر هذا التقسيم المبتدع
المحدث وابن تيمية طوله وعرضه وقعد عليه القواعد والأصول .

الطحاوي رحمه الله تعالى ، وظهر بثوب الدعوة إلى مذهب السلف الصالح ، فخالف حقيقة صريح الكتاب والسنة والإجماع وعقيدة أهل السنة والجماعة الوارد في كلام الإمام أبي جعفر الطحاوي ، وظن الساعون في نشر هذا الشرح للطحاوية والمروّجون له أنهم يستطيعون أن يُقنعوا الناس بأنه يُمثّل عقيدة الإسلام الحقّة حيث سزّوا وغطّوا ما لم يعجبهم من عقيدة الطحاوي رحمه الله تعالى وهي العقيدة المتفق على قبولها وصحتها والتي تُمثّل عقيدة أهل السنة من أهل القرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية بهذا الشرح المشحون بالأخطاء والمغالطات المختلفة المتنوعة ! وكما قيل :

لا يَضُرُّ الْفَضْلَ إِقْلَالٌ كَمَا لَا يَضُرُّ الشَّمْسَ إِطْبَاقُ الطُّفْلِ

وقد نص ابن أبي العز في شرحه المذكور على التقسيم فقال^(٣٩٤) :

« فإن التوحيد يتضمّن ثلاث أنواع : أحدهما الكلام في الصفات ، والثاني : توحيد الربوبية ، وبيان أنّ الله وحده خالق كل شيء ، والثالث : توحيد الإلهية وهو استحقاقه سبحانه وتعالى أن يُعبّد وحده لا شريك له » اهـ .

فلنبداً بإثبات تحقيق عدم وجود هذا التقسيم وتفنيد هذه العبارة فنقول وبالله تعالى التوفيق .

(٣٩٤) انظر « شرح العقيدة الطحاوية » لابن أبي العز ، بتخريج الألباني ، وتوضيح الشاويش المقرّين لما فيها من جملة وتفصيلاً ، طبع المكتب الإسلامي ، الطبعة السادسة ص (٧٨) .

لقد أرسل الله تعالى سيدنا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم بكلمة التوحيد (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وحث عليها ووعد قائلها ومعتقدها الجنة ، وقد وردت بذلك الآيات والأخبار الصحيحة ، منها قول الله تعالى : ﴿ فاعلم أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ سورة سجد : ١٩ ، ومنها قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعيراً ﴾ الفتح : ١٣ ، وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ^(٣٩٦) ألقاها إلى مريم وروح منه ^(٣٩٧) ، والجنة حق والنار حق ، أدخله الله الجنة على ما كان من عمل » رواه البخاري (٤٧٤/٦ فتح/٣٤٣٥) ومسلم (٥٧/١ برقم ٢٨) .

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنني رسول الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله » رواه البخاري (٧٥/١ فتح/٢٥) ومسلم (٥٣/١ برقم ٢١) .

فمن هذه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة يتضح وضوحاً جلياً أن الله سبحانه ييس لنا أن التوحيد هو (لا إله إلا الله محمد رسول الله) ، ولم يذكر الله تعالى في كتابه ، ولا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سنته أن التوحيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام توحيد ربوبية وتوحيد ألوهية وتوحيد أسماء وصفات ، بل لم ينطق بهذا التقسيم أحد من الصحابة ، بل ولا أحد من التابعين ، بل ولا أحد من السلف الصالح رضي الله عن الجميع .

بل إن هذا التقسيم بدعة خَلَفِيَّةٌ مذمومة حدثت في القرن الثامن الهجري ، أي بعد زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنحو ثمانمائة سنة ، ولم يقل بهذا التقسيم أحد من قبل ، والهدف من هذا التقسيم عند من قال به هو تشبيه المؤمنين الذين لا يسيرون على منهج المتسلفين بالكفار ، بل تكفيرهم بدعوى أنهم

(٣٩٥) لقد استفدت كثيراً في مباحث الرد على تقسيم التوحيد الذي أحدثه ابن تيمية من كتاب « براءة الأشعرين من عقائد المخالفين » للعلامة الكبير محمد العربي التباني رحمه الله تعالى ، والذي وضع اسمه على غلاف الكتاب باسم أبي حامد بن مرزوق لظروف خاصة ، ولم يمنعه ذلك من الإدلاء بقول الحق وبيان ما يعتقده إنقاذاً للمسلمين من ضلال عقائد المشبهة والمجسمة .

(٣٩٦) معنى (وكلمته ألقاها إلى مريم) أي : بشارته أرسلها بواسطة الملك إلى السيدة مريم .

(٣٩٧) معنى (وروح منه) أي : منه خلقاً وتكويناً ، لا جزءاً كما تعتقد النصارى .

وَحَدُوا توحيد ربوبية كسائر الكفار بزعمهم !! ولم يوحّدوا توحيد ألوهية — وهو توحيد العبادة الذين يدعون — وبذلك كفّروا المتوسلين بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام أو بالأولياء وكفّروا أيضاً كثيراً ممن يخالفهم في أمور كثيرة يرون الصواب أو الحق على خلافها ، وكل ذلك سببه ذلك الحرّاني ، وعلى ذلك سار شارح الطحاوية ابن أبي العز الملقب بالحنفي فخالف الإمام الحافظ الطحاوي الحنفي في عقيدته في مواضع عديدة ! منها أن صاحب المتن الإمام الطحاوي ينفي الحد عن الله سبحانه والشارح يردّ عليه فيثبت الحد ! ومنها أن صاحب المتن ينفي الجهة وينزه الله سبحانه أن يوصف بها والشارح يرد عليه فيثبتها ! حتى قال العلامة عليّ القاري الحنفي عن شارحها ابن أبي العز في « شرح الفقه الأكبر » ص (١٧٢) بأنه :

« صاحب مذهب باطل ، تابع لطائفة من المبتدعة » .

ولا بدّ أن نبطل هذا التقسيم للتوحيد في هذه المقدمة الصغيرة المتواضعة باختصار تلخيصاً للبحث الذي تحويه هذه الرسالة التي سنسلك فيها طريقة خير الكلام ما قل ودلّ ، فنقول وبالله التوفيق :

(أولاً) : لا يُعرّف في الشرع إطلاق اسم موحد على مَنْ كَفَرَ ولو بجزء من العقيدة الإسلامية وذلك بنص الكتاب والسنة ، بل لا يجوز أن نقول الشرع ما لم يقل ولم يرد ، فلا محل لنا أن نطلق على مَنْ كان يقرب بوجود الله ويدرك أنّه هو الإله المستحق للعبادة دون أن يذعن ويدخل في هذا الدين بأنه موحد ، بل نطلق عليه أنه كافر ، بدليل قول الله تعالى : ﴿ ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى إنّ الله يحكم بينهم في ما هم فيه يختلفون إنّ الله لا يهدي من هو كاذب كفار ﴾ الزمر : ٣ .

فقد وصفهم الله تعالى بالكذب وبالكفر ، بل وصفهم بصيغة مبالغة وهي : (كَفَّار) كما تقول : ضارب وضرائب .

فكيف يقال إنهم موحدون توحيد ربوبية والله تعالى وصفهم بالكفر

صراحة !!؟

(ثانياً) : هؤلاء الكفار الذين كانوا يقولون فيما وصفهم الله تعالى بقوله ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ﴾ الزمر : ٣٨ ، لقمان : ٢٥ ، والذين كانوا يقولون : ﴿ ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ﴾ الزمر : ٣ ، ما كانوا يقرّون بتوحيد ربوبية لو سلمنا جدلاً بقسم توحيد الربوبية وما كانوا يقرّون بوجود الله تعالى ، ولذلك أدلة سأوردها الآن إنّ شاء الله تعالى ، وإنما قالوا ذلك عند محاجة النبي ومجادلته إياهم وإفحامه لهم بالأدلة التي تثبت وجود الله تعالى وتبطل إلهية ما يعبدون من

فإن الله سبحانه وتعالى أمر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يجادلهم ويناقشهم في عقيدتهم وباقي أمورهم الفاسدة لينبث لهم الحق قائلاً له : ﴿ وجادلهم بالتالي هي أحسن ﴾ [الحل: ١٢٥] ، فلما كان صلى الله عليه وآله وسلم يثبت لهم وجود الله ووحدانيته وأن لا إله إلا هو سبحانه ويلزمهم بترك عبادة هذه الأصنام التي كانوا يعبدونها ويسجدون لها من دون الله ، كانوا يتحرجون ولا يعرفون . بماذا سيُجيبون فكانوا يقولون عند سؤال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم : مَنْ خلق السموات والأرض ؟ : الله . وكانوا يتحججون قائلين ﴿ ما نعبدهم ﴾ أي هذه الأوثان ﴿ إلا ليقربونا إلى الله زلفى ﴾ .

وهذا كذب صريح منهم لأنهم ما كانوا يعتقدون بوجود الله الذي خلق السموات والأرض البتة بدليل أن الله أمرهم في القرآن الكريم أن يتفكروا في خلق السموات والأرض ليعرفوا أن لها إلهاً خلقها وأوجدها فيؤمنوا به ، قال تعالى : ﴿ أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ، وإلى السماء كيف رفعت ، وإلى الجبال كيف نصبت ، وإلى الأرض كيف سطحت ، فذكر إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر ﴾ [الغاشية: ١٧ — ٢٢] ، وقال تعالى : ﴿ وإلهم إله واحد ، لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ، إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المستخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون ﴾ [البقرة: ١٦٣ — ١٦٤] .

فكانوا يردون ما جاء في صدر هذه الآيات الشريفة قائلين : ﴿ أجعل الآلهة إلهاً واحداً إن هذا لشيء عجيب ﴾ [سورة ص: ٥] ، ولو كانوا مُقرين بأن الله سبحانه هو خالق السموات والأرض وما فيهن ، لما ذكر الله لهم تلك الآيات الآمرة بالتفكير في الإبل كيف خلقت وفي الجبال كيف نصبت وفي الأرض كيف سطحت وفي السماء كيف رفعت .

فقولهم عند سؤال النبي لهم وقت إلزامهم الحجة في المناظرة : مَنْ خلق السموات والأرض ؟ — فيقولون : الله . وقولهم ﴿ ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ﴾ ما هو إلا كذب وكفر بنص القرآن الكريم ، حيث قال الله تعالى في آخر الآية : ﴿ إن الله لا يهدي من هو كاذب كفار ﴾ [الزمر: ٣] ، كما قال سبحانه ﴿ يرضونكم بأفواههم وتابى قلوبهم ﴾ [التوبة: ٨] .

فلا يحل ولا يجوز لإنسان أن يستنبط بعد هذا البيان من الآيتين

﴿ ما نعبدهم .. ﴾ و ﴿ ولئن سألتهم .. ﴾ أنهم كانوا مُوحِّدين توحيداً يسمى توحيد ربوبية ، بل هذا استنباط معارض لنص القرآن الذي حكم عليهم بالكفر بل بالمبالغة بالكفر ، ومنه يتبين أنه استنباط سطحي سخيف لا يقول به إلا من لم يتعمَّق في فهم آيات القرآن الكريم وسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقواعد علم التوحيد المبنية على الكتاب والسنة الصحيحة ، والذي يؤكد ذلك :

(ثالثاً) : أن أولئك الكُفَّار اشتهر عنهم أنهم كانوا يعبدون تلك الأصنام ويحجَّون لها ويتقرَّبون إليها ﴿ واتخذوا من دون الله آلهة لعلَّهم يتصرون ﴾ بر : ٧٤ ، ﴿ أفأرايتم اللات والعزى ، ومنوة الثالثة الأخرى ﴾ اللحم ١٩ - ٢٠ .

بل واشتهر عنهم أنهم كانوا يقولون : ماهي إلا أرحام تدفع وأرض تبلع وما يهلكنا إلا الدهر . قال الله تعالى مخبراً لنا عنهم ﴿ وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يظنون ﴾ (٣٩٨) الحاقة : ٢٤ .

بل قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أحدُهم : ﴿ مَنْ يَحْيِي الْمَظَامِ وَهِيَ رَمِيم ﴾ بر : ٧٨ .

فهل يجوز لنا بعد هذا أن نصِفَ مَنْ لَا يُقَرُّ بأنَّ الله خالق ومحيي بأنه موحِّد توحيد ربوبية والله تعالى يقول عنه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّار ﴾ ؟ الزمر : ٣ .

بل بلغ من كفرهم ما أخبر الله تعالى عنهم في كتابه العزيز إذ قال ﴿ وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا : وما الرحمن ؟ أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفوراً ﴾ الفرقان : ٦٠ ، فهل هؤلاء يقولون بوجود الرحمن الرحيم !!؟

ولو كانوا يقرُّون أنَّ الله هو الخالق لما قال الله لهم : ﴿ وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض ﴾ المؤمنون : ٩١ ، وعبر بالإله أيضاً ولم يعبر بالربِّ إشارة إلى أنهم لا يوحدون لا الرب ولا الإله ولأنَّ الرب هو الإله ، والإله هو الرب .

(رابعاً) : ابن تيمية الذي اخترع تقسيم التوحيد إلى ألوهية وربوبية يقول إنَّ المشركين كانوا يقرُّون بتوحيد الربوبية دون الألوهية وأنَّ المسلمين الذين يخالفونه في آرائه كذلك وحَّدوا ربوبية ولم يوحدوا ألوهية ، فهو يُكفِّرُهم بذلك ، وهذا مراده من هذا التقسيم .

(٣٩٨) والحق والواقع أن مَنْ ثلَّث التوحيد وقسمه إلى ثلاث أقسام أبطل — سواء قصد أم لا — وألغى مثل هذه الآيات الثابتة كالجبال في كتاب الله تعالى زيادة على قصده الباطل من هذا التقسيم الذي فيه عدَّة مخالفات ومحطورات شرعية — !!
فالله تعالى المستعان !!

قال في كتابه « منهاج السنة » (٦٢/٢) بعد أن دمج وخلط بعض أئمة الإسلام كالسهروردي^(٣٩٩) وأبي حامد الرازي والآمدي وغيرهم بمن يخالفهم في آرائهم من الفلاسفة كأرسطو طاليس والفارابي وابن سينا ما نصه :

« دخلوا في بعض الباطل المبدع ، وأخرجوا من التوحيد ما هو منه كتوحيد الإلهية وإثبات حقائق أسماء الله ولم يعرفوا من التوحيد إلا توحيد الربوبية وهو الإقرار بأن الله خالق كل شيء وهذا التوحيد كان يُقرُّ به المشركون الذين قال الله عنهم : ﴿ وَلئن سألْتهم مَنَ خلق السموات والأرض ليقولنَّ الله ﴾ .. » .

وهذه مغالطة منه وتلبيس ، وهو كلام غلط كما بينا .

وهل يَعْقِلُ عاقلٌ أو يقول إنسان بأن فرعون الذي كان من جملة المشركين كان يوحد ربوبية ولا يوحد ألوهية !!! .

وهو الذي يقول ﴿ ما علمت لكم من إله غيري ﴾ القصص : ٣٨ ، كما أنه هو القائل ﴿ أنا ربكم الأعلى ﴾ النازعات : ٢٤ .

ولو كان يُقرُّ بالربوبية لما قال : ﴿ أنا ربكم الأعلى ﴾ ، بل لقال (أنا إلهكم الأعلى) .
ولو تذكر ابن تيمية قول الله تعالى في سورة الأعراف : ﴿ قال الذين استكبروا إنا بالذي آمتمم به كافرون ﴾ الأعراف : ٧٦ ، وقول سيدنا يوسف عليه السلام ﴿ أفرأيت أم الله الواحد القهار ﴾ يوسف : ٢٩ ، وقول سيدنا إبراهيم عليه السلام ﴿ أفرأيت إلهة دون الله تريدون ﴾ الصافات : ٨٦ ، مع قول الله عز وجل ﴿ واتخذوا من دون الله آلهة ﴾ يـس : ٧٤ ، وقول الكفار حينما دعاهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى كلمة التوحيد ﴿ أجعل الآلهة إلهاً واحداً ﴾ سورة ص : ٥ ، لاستحى أن يفوه بذلك !

ومن هذا الإيضاح والبيان يتبين بطلان تقسيم التوحيد إلى هذه الأقسام ، بل يتضح أن هذا التقسيم يعارض القرآن وعقيدة الإسلام ، فلا يصح أن يقال : هذا تقسيم تعليمي ، بل يجب أن يقال هذا تقسيم مغلوط يعارض للقرآن الكريم .

ويجب أن يعلم كل أحد أن شرح الطحاوية يحوي هذا الخطأ وهذه الأغلاط المتناقضة ! وأن

(٣٩٩) علماً بأن السهروردي من علماء أهل السنة والجماعة ، وعنه ينقل أكابر الأئمة وعلماء الإسلام العقيدة ، فالإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني ينقل عنه في « الفتح » (٣٩٠/١٣ سلفية دار المعرفة) مذهب السلف الصالح في الصفات ويقول عقب ذلك : قال الطيبي : هذا هو المذهب المعتمد وبه يقول السلف الصالح اهـ .

التعويل على مثل هذا الكتاب واعتماد تدريسه ما هو إلا خطأ جسيم لم ينتبه له كثير من المدرسين والطلاب فاحذروه واتقوه وإنّي لكم نذير مبين .

[تنبيهه] : اعلم أن متن الطحاوية وهو الكتاب الذي صنفه الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى ، كتاب صحيح مستقيم من أحسن كتب العقيدة التي تمثل اعتقاد السلف الصاغ^(٤٠٠) ! ولأنه أيضاً — أعني الطحاوي — ذكر في مقدمة ذلك الكتاب أنه عقيدة الإمام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه وصاحبيه محمد بن الحسن والقاضي أبو يوسف رحمهما الله تعالى .

وأما شرحه المنتشر في الأسواق لابن أبي العز ففيه أمور كثيرة مخالفة للكتاب الأصلي — متن الطحاوية — ، وفيه أيضاً عقائد فاسدة كإثبات قدم العالم بالنوع وتسلسل الحوادث إلى غير أول^(٤٠١) ، وإثبات الحد لذات الله تعالى^(٤٠٢) ، وإثبات الحرف والصوت لكلامه سبحانه^(٤٠٣) وقيام الحوادث بذات الله سبحانه^(٤٠٤) إلى غير ذلك من أخطاء جسيمة ، وأغلاط أليمة ، فتنبهوا .

(٤٠٠) وإن كنا لا نوافقه على كل حرف وكلمة أو جملة أو مسألة فيه ! وقد أوضحنا في شرحي للطحاوية بعد تصنيف هذه الرسالة بسنين ما الذي أوافقه فيه وما الذي لا أوافقه فيه والله الهادي .

(٤٠١) وذلك صفحة (١٢٩) من الطبعة الثامنة / المكتب الإسلامي .

(٤٠٢) انظر ص (٢١٩) من شرح الطحاوية ، وقد رددنا هذا وأبطلناه في رسالتنا « التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد » فارجع إليها .

(٤٠٣) انظر ص (١٦٩) من شرح الطحاوية .

(٤٠٤) انظر ص (١٧٧) من شرح الطحاوية .

فصل مهم

بيان أن مَنْ اعترف بوجود الله ولم يؤمِّدْهُ فهو كافر إجماعاً ولا يُسمَّى
موحداً توحيد ربوبية بنص القرآن الكريم

وتنزلاً مع بعض أصحاب العقول ذات التفكير السطحي الضحل وعلى سبيل الجدل المنصوص على
جوازه في القرآن الكريم بقوله تعالى : ﴿ وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ أقول :
هَبْ أن هناك قسماً من الجاهليين أو من أي طائفة من طوائف الكفار فيها أشخاص يقرّون
ويعترفون في غير مجال المضايقة في المناظرة ، بأن الله هو الخالق المحي المميت ، فإن هذا الإقرار منهم أو
هذه المعرفة لا تجعل صاحبها يُسمَّى أو يطلق عليه مؤمناً أو موحداً لا شرعاً ولا لغة ولا عرفاً البتة ، أما
شرعاً فلأدلة منها قوله تعالى : ﴿ لا إله إلا الله الدين الخالص ، والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا
لِيُقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ
هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ الزمر : ٣ ، فقد صرّح هذا النص لنا بأن الواحد من أولئك مع
قوله : ﴿ ما نعبدهم إلا لِيُقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ وتسليماً جديلاً بأنه مُقرٌّ بقلبه أي بأنه معترف بوجود الله
!! وهو ما يُسمِّيه الخصم (توحيد الربوبية) ومع ذلك كله أطلق عليه الله تعالى في كتابه كما ترون بأنه
﴿ كاذب كفار ﴾ .

وأما اللغة والعرف فلم يرد عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سنّته الواسعة أنه
سمّاهم موحدين للربوبية ، ولم يُنقل عن أحد من الصحابة أنه قال في حقهم أو عنهم (إيمان دون إيمان)
مثل ما نقل عن بعضهم كابن عباس رضي الله تعالى عنهما وغيره أنه قال في بعض الأمور (كفر دون
كفر) وهذا مما يؤكّد لنا ويدلّ بأن اللغة التي كان صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ينطقون بها
والعرف الذي كان سائداً بينهم يمتنعان إطلاق موحّد أو توحيد ربوبية على ذلك الإنسان .

ثم إن الإيمان والتوحيد والعقيدة هو (ما وقرّ في القلب وصدّقه العمل) وتعريف الإيمان والتوحيد
واضح من حديث سيدنا جبريل في السؤال عنه الذي رواه مسلم ، وظاهر في كتب التوحيد التي نصّت
على أن الإيمان أو الدخول في التوحيد هو (الإتيان بالشهادتين لساناً مع الإقرار القلبي بكل ما جاء عن الله
تعالى ورسوله مع الإذعان) فأين ذلك من ذا ؟! وبذلك اتّضح جلياً بطلان ما ذهب إليه المخالف
وآدعاه ، واله موفق .

فصل

القسم الثالث من التوحيد وهو ما سموه

بتوحيد الأسماء والصفات

فقد أشار إليه وذكره ابن تيمية في منهاج سنته (٦٢/٢) باسم (إثبات حقائق أسماء الله وصفاته) والمراد من هذا القسم إثبات التشبيه والتجسيم وبيان أنه غير مذموم ، ولا تستعجب أخى القارئ من ذلك ، واصبر فإنني سأنقل لك ذلك من كتب ابن تيمية مثبتاً رقم المجلد والصحيفة .
قال ابن تيمية في كتابه « التأسيس » (١٠١/١) :

« وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بجسم وأن صفاته ليست أجساماً وأعراضاً ؟! فنفي المعاني الثابتة بالشرع والعقل بنفي الفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل ، جهل وضلال » اهـ .

وابن تيمية يقول كما هو ثابت عنه في كتبه وكما هو مشهور : (لا نَصِفُ اللَّهَ إِلَّا بِمَا وَصَفَ به نفسه) !!

فنقول له : إذا كنتَ لا تصف الله تعالى إلا بما وصفَ به نفسه فلماذا تُثبت استقرار الله تعالى عما تقول على ظهر بعوضة وتُحَوِّزه ؟! هل هذا هو توحيد الأسماء والصفات أيها الشيخ الحراني ؟! وهل هذا مما وصف الله به نفسه ؟!

قال ابن تيمية في كتابه « التأسيس في رد أساس التقديس » (٥٦٨/١) : « ولو قد شاء — الله — لاستقرَّ على ظهر بعوضة فاستقلتْ به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم » اهـ .
فهل من التوحيد الخالص أيها الشيخ الحراني ويا مَنْ تتعصبون لأرائه الشاذة أن تجوزوا استقرار رب العالمين سبحانه وتعالى عما تصفون على ظهر ذبابة أو بعوضة ؟! ولقد استحي عبَاد الأوثان والمشركون أن يصفوا آلهتهم بذلك !!

وهل من توحيد الأسماء والصفات إثبات الحركة لله تعالى كما يقول ابن تيمية في كتابه « موافقة

صريح المعقول » (٤/٢) على هامش منهاج سنته وقد نسب ذلك لأهل الحديث والسلف زوروا ؟!

وأين وَصَفَ الله تعالى نفسه في كتابه بلفظ الحركة ؟!

وابن تيمية يقول في كتابه « التأسيس » (١٠١/١) :

« وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بجسم وأن

صفاته ليست أجساماً وأعراضاً» اهـ .

ونقول له : بل في كتاب الله وفي سنة رسول الله وفي كلام السلف نفى لذلك ، قال تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ الشورى : ١١ ، وقال : ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ الإخلاص : ٤ ، وهذا نص صريح في القرآن في تنزيه الله عن الجسمية والتركيب لأن الجسم له مكافئ ومماثل ، ولا يصح أن يقال فيه ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ .

وأما السنة : فقد روى الإمام الحاكم في « المستدرک » (٥٤٠/٢) والترمذي (٣٣٦٤) عن أبي بن كعب رضي الله عنه : أن المشركين قالوا : يا محمد أنسب لنا ربك . فأنزل الله عز وجل : ﴿ قل هو الله أحد الله الصمد ﴾ قال : الصمد الذي : ﴿ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ﴾ ، لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت ، وليس شيء يموت إلا سيورث وإن الله لا يموت ولا يورث ، ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ قال : لم يكن له شبه ولا عدل وليس كمثله شيء .

قال الحاكم : « صحيح الإسناد ولم يخرجاه » وقال الذهبي : « صحيح » وسكت عليه الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٣٥٦/١٣) . قلت : وهو صحيح^(٤٠٥) .

وسأنتي بعد صحيفة إن شاء الله تعالى عن الإمام أبي حنيفة ذم التشبيه ، وذكر الحافظ البيهقي في كتابه مناقب الإمام أحمد الذي هو من أئمة السلف ورؤساء المحدثين رضي الله عنه ما نصه : « أنكّر أحمد على من قال بالجسم وقال إنّ الأسماء مأخوذة من الشريعة . واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف والله سبحانه خارج عن ذلك كله ، فلم يجوز أن يسمى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية ولم يجز في الشريعة ذلك فبطل » . انتهى بحروفه .

وهذا الكلام من الإمام أحمد ينسف كلام ابن تيمية نفساً ، وابن القيم تليماً ابن تيمية يثبت في كتاب « بدائع الفوائد » (٣٩/٤) أن الله يجلس على العرش ، ويُجلس بجانبه سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهذا هو المقام المحمود^(٤٠٦) !

(٤٠٥) وقد ضَعُفَ متناقض عصرنا في تعليقه على سنة ابن أبي عاصم ص (٢٩٨) برقم (٦٦٣) وأعلّه بأبي جعفر الرازي ! والصواب أن أبا جعفر الرازي واسمه عيسى بن ماهان ثقة إلا فيما يرويه عن مغيرة فأحاديثه عن مغيرة فيها تخليط : وهذا ليس منها ، انظر « تهذيب التهذيب » (٦٠/١٢) . وقد حررنا الكلام عليه في رسالة القنوت فارجع إليها إن شئت .

(٤٠٦) مع أنه ثبت في الصحيحين تفسير المقام المحمود بالشفاعاة وارجع إلى تعليقنا على كتاب الحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ص (١٢٧) التعليق رقم (٥٣) .

وَيُثَبِّتُ فِي كِتَابِهِ « الصواعق المرسلة » أَنَّ اللَّهَ سَاقِين ، وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ فِي كِتَابِهِ إِلَّا سَاقًا
وَاحِدَةً فَهَذَا لَا يَنْفِي أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ سَاقٌ أُخْرَى فَيَقُولُ مَا نَصَهُ :

« هَبْ أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ أَخِيرَ أَنَّهُ يَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ وَاحِدَةٍ هِيَ صِفَةٌ ، فَمَنْ أَيْنَ فِي ظَاهِرِ الْقُرْآنِ أَنَّهُ
لَيْسَ لَهُ سَبَّحَانَهُ إِلَّا تِلْكَ الصِّفَةُ الْوَاحِدَةُ ؟ ^(٤٠٧) وَأَنْتَ لَوْ سَمِعْتَ قَائِلًا يَقُولُ : كَشَفْتُ عَنْ عَيْنِي وَأَبْدَيْتُ
عَنْ رَكْبَتِي وَعَنْ سَاقِي هَلْ يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا ذَلِكَ الْوَاحِدُ فَقَطْ ؟ » اهـ .

فَانْظُرْ إِلَى هَذَا التَّجْسِيمِ الصَّرِيحِ إِلَى هَذَا الْمِرَاءِ وَالْمُذَيَّانِ ص (٣١ — ٣٢) مِنْ
« مَخْتَصَرِ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ » (طَبْعُ مَكْتَبَةِ الرِّيَاضِ الْحَدِيثِيَّةِ) وَانْظُرْ كِتَابَ « الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ عَلَى
الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْطَلَةِ » لِابْنِ الْقَيْمِ (٢٤٥/١ طَبْعُ دَارِ الْعَاصِمَةِ الرِّيَاضِ) وَابْنَ الْقَيْمِ مُتَعَصِّبٌ لَذَلِكَ وَسَائِرِ
عَلَى قَاعِدَةِ شَيْخِهِ الْحَرَّانِيِّ الَّتِي أَسَّسَهَا لَهُ فِي كِتَابِهِ « التَّأْسِيسِ » (١٠٩/١) حَيْثُ قَالَ هُنَاكَ :
« وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَاسْمُ الْمَشْبَهَةِ لَيْسَ لَهُ ذِكْرٌ بِذِمِّ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ وَلَا كَلَامٌ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ
وَالتَّابِعِينَ » اهـ

قُلْتُ : لَيْسَ كَذَلِكَ ! وَأَبْسَطُ مِثَالٌ لِهَذَا الْكَلَامِ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ قَبْلَ قَلِيلٍ أَنَّ الْحَافِظَ الذَّهَبِيَّ ذَكَرَ
فِي « سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ » (٢٠٢/٧) نَقْلًا عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ :
« أَتَانَا مِنَ الْمَشْرِقِ رَأْيَانُ خَبِيثَانٍ : جَهْمٌ مُعْطَلٌ ، وَمُقَاتِلٌ مُشَبَّهٌ » .

وَذَكَرَ ابْنَ جَرِيرٍ الطَّبْرِيَّ فِي تَفْسِيرِهِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ وَغَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ أَنَّ
اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ شَبِيهٌ وَلَا مِثْلٌ .

فَحِذْ بِمَحْدِكَ فِي التَّجْسِيمِ يَا ابْنَ الْقَيْمِ !! وَلَا يَهْمَنَّكَ الْمَعَارِضُونَ مِنْ أَهْلِ
السَّنَةِ !! الَّذِينَ تُلَقَّبُهُم بِالْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْطَلَةِ !! وَقَدْ أُثْبِتَ ابْنُ الْقَيْمِ أَيْضًا جَنْبًا لِلَّهِ تَعَالَى عَمَّا يَقُولُ وَاسْتَنْتَبَطَ
ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا لَفَرْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ «ر: ٥٦» ، فِي « الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ »
(٢٥٠/١) وَ « مَخْتَصَرِ الصَّوَاعِقِ » لِلْمَوْصِلِيِّ (٣٣/١) مَا نَصَهُ :

« هَبْ أَنَّ الْقُرْآنَ دَلَّ عَلَى إِبْطَالِ جَنْبٍ هُوَ صِفَةٌ ، فَمَنْ أَيْنَ لَكَ ظَاهِرُهُ أَوْ بَاطِنُهُ عَلَى أَنَّهُ جَنْبٌ
وَاحِدٌ وَشَقٌّ وَاحِدٌ ؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِطْلَاقَ مِثْلِ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ شَقٌّ وَاحِدٌ ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَأَلِهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ : صَلِّ قَائِمًا فَإِنَّ لَمْ تَسْتَطِعْ فِقَاعِدًا فَإِنَّ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ ، وَهَذَا لَا
يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمَرْءِ إِلَّا جَنْبٌ وَاحِدٌ !! »

قُلْتُ : وَهَلْ يَصِحُّ قِيَاسُ اللَّهِ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى بِعِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ وَتَشْبِيهِهِ بِهِ ؟ ! وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ

(٤٠٧) أَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ هَذَا الْمُذَيَّانِ !!!

يقول أحد من الموحدين بأنَّ لله جنبا ١٩

والله ما الإتيان بمثل هذا الكلام في الصفات إلا رجوع للوثنية الأولى

ف ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ﴾ الصفات ١٨٠: !!!!

وإمام ابن تيمية وقودته في هذه الطامات هو أبو يعلى الحنبلي^(٤٠٨) الذي كان يقول : « ألزمني ما شئتكم إلا اللحية والعورة » أي في صفات الله تعالى !! كما نقل ذلك ابن العربي المالكي في كتابه « العواصم » (٢٨٣/٢) وهذا هو توحيد الأسماء والصفات الذي يريدونه والذي يحاولون إثباته وقد أنبتوا هذا التقسيم ليقولوا للناس :

إنَّ هذه الصفات التي أثبتناها من أنكر منها شيئا فتوحيده ناقص وغير صحيح ، ويلزم من ذلك أن يكون كافرا ، ليهاب الناس من إنكار هذه الصفات التي ابتدعوها وأطلقوها على الله تعالى خشية أن لا يكونوا قد وحدوا توحيد الأسماء والصفات . فتأمل .

وكتاب أبي يعلى في الصفات المسمى بـ « إبطال التأويل » فيه من الطامات والعجائب ما يكفي لأي لبيب أن يحكم على مصنفه أنه ليس معه من الإسلام خير كما قال الحافظ ابن الجوزي في كتابه « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ، ولا معه من تنزيه الله شيء معتبر ، وقد طبع حديثاً جزء منه ، بتحقيق أحد البسطاء ، وهو دليل قاطع عند أي قارئ لبيب على الوثنية التي يدعو إليها هؤلاء باسم : توحيد الأسماء والصفات .

[تنبيه مهم جداً] :

ومما يدل على أن هؤلاء المتمسكين أتباع ابن تيمية وابن القيم بحسمة أيضاً يسرون على نفس نهج شيوخهما ، مؤلفاتهم المطبوعة والتي تثبت ذلك ، منها كتاب طبع حديثاً لمتسلف وهابي يدعى (عبد الله بن محمد الدويش) اسم الكتاب « المورد الزلال في التنبيه على أخطاء الظلال » يُسَفِّه فيه الشيخ (سيد قطب) ويصفه بالابتداع وأنه جهمي أشعري معتزلي وإليك بعض ما يقول هذا المتمسلف :

١ — يقول ص (١٠) ما نصه :

« فقد عاب — سيد قطب — قول أهل السنة والجماعة وهذا هو مسلك أهل البدع من الجهمية والمعتزلة وسيجيء من كلامه ما يبين أنه سلك مسلكهم » اهـ .

٢ — ويقول ص (١٩) ما نصه :

(٤٠٨) وقد رد على أبي يعلى هذا الحافظ ابن الجوزي في كتابه المشهور « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » وقد حققناه وعلقنا عليه وقدمنا له ما يشفي غليل طالب الحق .

« وأقول قوله — سيد قطب — في التوجه إلى الله الذي لا يتحيز في المكان ، هذا قول أهل البدع كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة ، وأما أهل السنة والجماعة فلا يصفون الله إلا بما وصف به نفسه .. » .

ثم قال بعد ذلك بخمسة أسطر في نفس الصحيفة ذاماً أهل البدع بنظره ما نصه :

« ومقصودهم بها نفى الصفات كالجسم والتحيز .. » اهـ !!

فهو يرى تبعاً لابن تيمية وابن القيم أن من صفات الله تعالى الجسم والتحيز ، وأن كلام سيد قطب والأشاعرة الذين ينزهون الله عن التحيز والمكان ويقولون ﴿ ليس كثلثه شيء وهو السميع البصير ﴾ الثوري : ١١ مبتدعة جهميون ، فالله حسيبه وحسيب هذه الطائفة .

وقد قال الإمام الحافظ القرطبي في كتابه « التذكار » في شأن المحسمه ص (٢٠٨) :

« والصحيح القول بتكفيرهم إذ لا فرق بينهم وبين عبادة الأصنام والصور » .

وكذلك قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في « (المجموع) شرح المذهب » (٢٥٣/٤) . بل أجمعت الأمة على تكفير المحسمه كما هو معلوم .

٣ — صاحب كتاب « المورد الزلال في التنبيه على أخطاء الظلال » متمسلف وهابى يرى تضليل كل من خالف مشربهم ، يدل على ذلك أنه يقول ص (١٣) :

« وقال الشيخ محمد بن الوهاب إمام هذه الدعوة قدس الله روحه .. » !!! وأنه حيثما ذكر ابن تيمية وصفه بشيخ الإسلام دون باقي العلماء ، فليتنذر أولوا الأبصار وليستيقظ النائمون !!

[تكمل] :

يجدر بنا في هذا المقام أن نلفت نظر أهل العلم إلى أن ابن أبي العز المنسوب للحنفية ، صاحب شرح الطحاوية الذي خالف عقيدة الإمام الحافظ الطحاوي ونصوصه قائل بالتفريق بين توحيد الألوهية والربوبية ، وأن المكتب الإسلامي الذي طبع ذلك الشرح بتوضيح الشاويش مديره ، وتخريج الألباني إمامه وشيخه سابقاً !! قد وضعوا صورة بعض صفحات مخطوطة شرح الطحاوية (الباطل) وتعمدوا أن تكون تلك الصفحات هي التي ذكر فيها توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية (انظر ص (٦٤) من الطبعة الثامنة) ثم إن موضحها الشاويش ، ومحققها !! ومخرج أحاديثها !! الألباني وضع على الغلاف الداخلي كلام الإمام الحافظ السبكي في قوله عن عقيدة الطحاوي : « جمهور المذاهب الأربعة على الحق يُقْسرون عقيدة الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول » ليوهما البسطاء أن هذا الثناء من الإمام الحافظ السبكي يشمل أيضاً شرحها الذي صنّفه ابن أبي العز المنسوب للحنفية ، والحق خلاف ذلك وهذا منهما

تدليس وقلب من أوجه :

(الأول) : أن هذا الشرح كُتِبَ بعد وفاة الإمام السبكي .

(الثاني) : أن الإمام السبكي رحمه الله تعالى لا قيمة لكلامه عند هؤلاء المتسلفين لأنه أشعري العقيدة ، ولأنه لا يحب ابن تيمية ويعرف حقيقة أمره وفداحة غلطه وهو مُحَذَّرٌ منه .

فإيرادهما لكلام الإمام الحافظ السبكي هنا هو لإيهام البسطاء والمبتدئين وأنصاف المتعلمين أن الإمام السبكي يثني على هذا الشرح الذي صنَّفه ابن أبي العز المليء بمخالفات عقيدة الإسلام ، كَقِدَمِ العالم بالنوع ، وإثبات حوادث لا أول لها ، وقيام الحوادث بذات الله تعالى وإثبات الحد له تعالى والجهة وغير ذلك ، وفعلاً انطلى هذا التمويه على كثير من الناس وراج الكتاب بسبب ذلك وخصوصاً :

(الثالث) : أن الناشر — الشاويش — قام بأمر شيخه ! وإمامه ! سابقاً !! الألباني بالتلاعب في ص (٥) من الطبعة الثامنة في الحاشية حيث لم ينقل كلام الإمام الحافظ السبكي بتمامه وبجروفيه بل حوَّفه وحذف منه ما سيكون وبالاً عليه عند الله تعالى ، ولتنقل ما ذكره الناشر هناك ، ثم نردفه بكلام الإمام السبكي من كتابه معيد النعم :

قال الناشر^(٤٠٩) : كلمة العلامة السبكي في كتابه « معيد النعم » هي :

« وهذه المذاهب الأربعة — والله الحمد — في العقائد واحدة ، إلا من لحق منها بأهل الاعتزال والتجسيم ، وإلا فجمهورها على الحق يُقَرُّون عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول » اهـ .

والإمام السبكي يقول حقيقة في كتاب « معيد النعم » ص (٦٢) من طبعة مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الأولى (١٩٨٦) ما نصه :

« وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة — والله الحمد — في العقائد يَدُّ واحدة كلهم على رأي أهل السنة والجماعة ، يدينون الله تعالى بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله ، لا يجيد عنها إلا رعا من الحنفية والشافعية ، لحقوا بأهل الاعتزال ورعا من الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم ، وبرأ الله المالكية فلم نَرْ مالكيّاً إلا أشعرياً عقيدةً ، وبالجملة عقيدة الأشعري هي ما تضمنته عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها علماء المذاهب بالقبول ورضوها عقيدة ... » اهـ .

(٤٠٩) وبصراحة لا يحمل إنم هذا العمل الناشر فحسب إنما يحمل إنم ذلك شيخه المتناقض ! الذي كان يملئ على الناشر هذه الافكار .

فتأمل بالله عليك كلام الناشر الذي زور كلام الإمام الحافظ السبكي وحرّفه ، ثم انظر وتأمل في كلام الإمام السبكي الحقيقي الذي نقلته لك من كتابه « معيد النعم » لتدرك أن هؤلاء المتسلفين محرفون محترفون عاثوا في كتب التراث وعبارات علماء الإسلام فساداً وإفساداً !!

(الرابع) : والذي يؤكد أنهم محرفون وخصوصاً ناشر الطحاوية وكذلك مُحرّج أحاديثها !! المتناقض !! أن الناشر الشاويش حقق بزعمه كتاب « الرد الوافر » لابن ناصر الدين الدمشقي الذي رد فيه على الإمام العلامة العلاء البخاري رحمه الله تعالى ، ونقل الشاويش في مقدمة تحقيقه للكتاب المذكور ترجمة العلاء البخاري وأفرط في ذمه ١ ونقل جزءاً من ترجمته من كتاب « الضوء اللامع » للحافظ السخاوي فحرّف في النقل حيث قال واصفاً العلامة العلاء البخاري بقوله :

(وكان شديد الالتصاق بالحكّام) !!!

علماً بأن الكلام الأصلي في كتاب « الضوء اللامع » (٢٩١/٩) للسخاوي هو :

« وإذا حضر عنده أعيان الدولة بالغ في وعظهم والإغلاظ عليهم بل ويراسل السلطان معهم بما هو أشد في الإغلاظ ويَحُضُّه على إزالة أشياء من المظالم » اهـ فتأمل كيف قلب (وكان شديد الإغلاظ على الحكّام) ١٨٠ درجة رأساً على عقب فقال : (كان شديد الالتصاق بهم) فإلله تعالى المستعان !!

وقد راجعت الشاويش بهذه المسألة وأثبت له أن هذا العمل دالٌّ على الخيانة وفقدان الأمانة العلمية فوعد بالتراجع وتصحيح عبارة (كان شديد الالتصاق بالحكّام) في الطبعة الجديدة ونحن بالانتظار (١١) .

وسنعتقد الآن إن شاء الله تعالى فصلين : الأول : في إبطال تقسيم التوحيد إلى ربوبية وألوهية ، والثاني : في إبطال القسم الثالث وهو توحيد الأسماء والصفات مُنبّهين على المحاذير والأخطار من هذا التقسيم فنقول :

(٤١٥) وقد رأيت حديثاً الطبعة الجديدة ولم أر فيها تراجعاً إلى الحق وهذا كما يدل على إصرار أهل هذه النحلة على الباطل !!

ومن تحريف المتسلفين أيضاً وعيائهم في كتب العلماء وتراث الأمة فساداً أنهم قاموا بطباعة كتاب « الأذكار » للإمام النووي طبعة جديدة وهي طبعة « (دار الهدى !) الرياض ، بإشراف « (إدارة هيئة البحوث والدعوة والإرشاد) » ١٤٠٩ هـ ، فبدّلوا في كلام الإمام النووي ، وحرفوا منه قسماً كما حذفوا منه ما لم يمكنهم تحريفه مما لا يوافق أهواءهم ومشربهم ! وذلك في كتاب الحج من « (الأذكار) » في فصل ما يتعلق بزيارة سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم والذي يتحمل جُلّ المسؤولية في ذلك أمّام الله تعالى هو عبد القادر الأرناؤوط الذي حقق الكتاب وخرّج أحاديثه وعلق عليه كما هو ثابت على غلاف الكتاب وقد انغرّ بهذا الشخص (الألباني المشرب) الوهابي العقيدة بعض المغفلين لما يظهر لهم من حلاوة لسان كما جاء ﴿ يرضونكم بأفواههم وتأيي قلوبهم ﴾ ومثله مضارعة الآخر !!

فصل

في إبطال تقسيم التوحيد إلى ربوبية وألوهية

اعلم أن العبادة شرعاً هي غاية الخضوع والتذلل لمن يعتقد الخاضع فيه أوصاف الربوبية ، وأما في اللغة فالعبادة هي الطاعة ، والعبودية هي الخضوع والذل ، والعبادة شرعاً غير العبادة لغة ، فلا يقال لمن خضع وذل لإنسان إنه عبده شرعاً وهذا شيء لا يختلف فيه اثنان ، فمن تذلل عند قبر نبي أو ولي وتوسل به لا يقال إنه عبده من دون الله تعالى ، لأن مجرد النداء والاستغاثة والخوف والرجاء لا يسمى عبادة شرعاً ولو سمي عبادة لغة ودليل ذلك أمور منها : الصلاة ، فالصلاة في اللغة هي التضرع والدعاء ، وأما شرعاً واصطلاحاً فهي أقوال وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم ، فليس كل دعاء صلاة ولا يقال لمن دعا فلاناً بمعنى أنه طلب من فلان شيئاً أنه صلى له فكذلك العبادة .

وأما الدعاء فليس جميعه عبادة إلا إذا دعونا من نعتقد فيه صفات الربوبية أو صفة واحدة منها ، فقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « الدعاء هو العبادة » كما رواه الحاكم وغيره بأسانيد صحيحة^(١) ليس معناه أن كل دعاء عبادة كما سيتضح بعد قليل إن شاء الله تعالى ، وإنما يكون الدعاء عبادة إذا كان لله أو لمن يعتقد الداعي أن للدعوى صفة من صفات الربوبية ، وقال بعض العلماء كما نقل المناوي في « فيض القدير » (٣ / ٥٤٠) : [إن معنى حديث « الدعاء هو العبادة » أي أن الدعاء هو من أعظم العبادة ، فهو كخير « الحج عرفة » أي ركنه الأكبر ، فالدعاء له عدة معان منها النداء ، والنداء ليس عبادة وهذا المعنى موجود بكثرة في كلام العرب وفي القرآن الكريم فمن شواهد في كلام العرب قول الشاعر وهو : دثار بن شيبان النمري :

فقلت ادعي وأدعو إن أنلني لصوت أن ينادي داعيان

وهذا البيت من شواهد النحاة على نصب المضارع بعد الواو بعد الأمر ، كما صرح به الأشموني

(٤١١) رواه الإمام أحمد (٢٧١ / ٤) وابن أبي شيبة (٢٣ / ٧ الفكر) وأبو داود (٧٧ / ٢ برقم ١٤٧٩) والترمذي (٣٧٥ / ٥) برقم ٣٢٤٧ وقال : حسن صحيح . والنسائي في الكبرى (٤٥٠ / ٦) وابن ماجه (١٢٥٨ / ٢) وأبو نعيم في الحلية (١٢٠ / ٨) والطبراني في (معجمه الصغير) (٢٠٨ / ٢ الروض الداني) والطبري في تفسيره (مجلد ١٢ / جزء ٢٤ / ص ٧٨) وابن حبان في صحيحه (١٢٤ / ٢ دار الفكر) والحاكم في (المستدرک) (٤٩١ / ١) وصححه وأقره الذهبي وهو كما قال .

وغيره عند قول صاحب الألفية :

والوار كالفـا إنْ تُقَدْ مفهومٌ مَعْ كلا تَكُنْ جَلْدًا وتُظْهَرُ الجَزَعُ

ومعنى قوله (ادعي) نادي ، فهو خطاب لأنثى وهي حليّة لدثار ، ومعنى (ادعو) أنا ، ومعنى (إنْ أنسدى) أي إن أبعد وأرفع للصوت أن ينادي داعيان ، أي مناديان ، فظهر من هذا البيت أن الدعاء عند العرب يأتي بمعنى النداء .

وأما في القرآن فمنه قوله تعالى : ﴿ لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً ﴾ النور : ٦٣ ، أي لا تجعلوا نداءه بينكم كما ينادي بعضكم بعضاً ، باسمه الذي سماه أبوه ، فلا تقولوا يا محمد ولكن قولوا يا نبي الله ، ويا رسول الله ، مع التوقير والتعظيم والصوت المخفوض لقوله تعالى : ﴿ ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ﴾ المحجرات : ٢ .

ويأتي الدعاء بمعنى العبادة وهو موجود في كلام العرب وفي القرآن الذي نزل بلغتهم الفصيحة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير ﴾ طه : ١٣ ، أي والذين تعبدون من دونه ، وكقوله تعالى أيضاً : ﴿ ولا تدع من دون الله مالا ينفعك ولا يضرك ﴾ يونس : ١٠٦ ، أي ولا تعبد من دون الله مالا ينفعك ولا يضرك .

وللدعاء معنى آخر أيضاً وهو الاستعانة نحو قوله تعالى : ﴿ وادعوا شهداءكم ﴾ البقرة : ١٢٣ ، ومن معانيه أيضاً السؤال كقوله تعالى : ﴿ أدعوني أستجب لكم ﴾ غافر : ٦٠ ، ومن معانيه أيضاً الثناء كقوله تعالى : ﴿ ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ﴾ الإسراء : ١١٠ ، ومن معانيه أيضاً التسمية كقوله تعالى : ﴿ والله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾ الأعراف : ١٨٠ ، أي سموه بها ، إلى غير ذلك من المعاني .

فاتضح أن مجرد النداء أو الاستغاثة أو الاستعانة أو الخوف أو الرجاء أو التوسل أو التذلل لا يُسمى عبادة ، فقد يتذلل الولد لأبيه والجندي لقائده ويخافه ويرجو منه أشياء فلا يسمى ذلك عبادة له باتفاق العقلاء ، وليس مجرد النداء عبادة ، ولو كان هذا النداء لأموات ، ففي الصحيحين : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لأهل البئر واسمها القليب ، التي أُلقيَ فيها جماعة من الكفار في بدر : « هل وجدتم ما وعدكم الله ورسوله حقاً فإني قد وجدت ما وعدني الله حقاً » ، خاطب النبي كفار قليب بدر ، قال عمر : يا رسول الله كيف تكلم أجساداً لا أرواح فيها ، قال : ما أنتم بأسمع لما أقول منهم غير أنهم لا يستطيعون أن يردوا عليّ شيئاً . رواه البخاري (٣٠١/٧ فتح) ومسلم (٢٢٠٣/٤) .

وليس التوسل عبادة للتوسل به إلى الله ، فقد علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأعمى

أن يقول : « اللهم إني أتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة ، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي لتُقضى .. » الحديث وهو صحيح مشهور بين أهل العلم ، رواه الترمذي (٥٦٩/٥) والبيهقي في « دلائل النبوة » (١٦٦/٦ — ١٦٨) والحاكم (٣١٣/١) وصححه على شرطهما وأقره الذهبي وغيرهم بأسانيد صحيحة .

كما أن الاستغاثة أيضاً بمخلوق ليست عبادة له كما ثبت في الصحيحين « أن الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن فبينا هم كذلك استغاثوا بآدم ثم موسى ثم محمد صلى الله عليه وآله وسلم فيشفع ليقضى بين الخلق » انظر « فتح الباري » (٣٣٨/٣) ، فما زعمه الجهلة أن كل نداء للميت عبادة له فهو من التخبط في الجهل القبيح .

وملخص ما مر أن العبادة في اللغة هي مطلق الطاعة والخضوع لأي أحد كان بخلاف العبادة في اصطلاح الشرع فهي غاية التذلل والخضوع لمن يعتقد الخاضع له بعض صفات الربوبية ، فإذا فهمت ذلك علمت يقيناً أن من أطاع أحداً وخضع له لا لاعتقاده أن له بعض صفات الربوبية لا يسمى عابداً له شرعاً وإن كان الخضوع والتذلل لغير الله تعالى قد يحرم في بعض صوره كما إذا كان لغني لأجل غناه ، لكنه لا يسمى عبادة شرعاً ، ولا يكون صاحبه مشركاً ، كما أفاد ذلك العلامة محمد حبيب الله الشنقيطي في زاد المسلم .

ويوضح ذلك أيضاً أن نقول : إن العبادة شرعاً معناها الإتيان بأقصى الخضوع قلباً وقالباً ، فهي إذن نوعان قلبية وقالية ، (فالقلبية) : هي اعتقاد الربوبية أو خصيصة من خصائصها كاستقلال بالنفع أو الضر ونفوذ المشيئة لمن اعتقد فيه ذلك ، (والقالية) : هي الإتيان بأنواع الخضوع الظاهرية من قيام وركوع وسجود وغيرها مع ذلك الاعتقاد القلبي ، فإن أتى بواحد منها بدون ذلك الاعتقاد لم يكن ذلك الخضوع عبادة شرعاً ولو كان سجوداً ، وإنما قال العلماء بكفر من سجد للصنم لأنه أماراة وعلامة على ذلك الاعتقاد ، لا لأنه كفر من حيث ذاته ، إذ لو كان كفراً لذاته — السجود — لما حل في شريعة قط ، وقد حل كما هو معلوم في آيات كثيرة ، فكيف حل وهو كفر ، والله لا يأمر بالفحشاء ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾ الاعراف : ٢٧ .

فقد كان كما هو معلوم السجود لغير الله عز وجل على وجه التحية والتكريم مشروعاً في الشرائع السابقة وإنما حرم في هذه الشريعة ، فمن فعله لأحد تحية وإعظاماً من غير أن يعتقد فيه ربوبية كان آثماً بذلك السجود ولا يكون به كافراً إلا إذا قارنه اعتقاد الربوبية للمسجود له ، ويرشدك إلى ذلك قوله عز وجل في سيدنا يعقوب نبي الله عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام وامراته وبنيه حين دخلوا على سيدنا يوسف ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ﴾ يوسف : ١٠٠ ، قال ابن كثير في تفسيرها :

» أي سجد له أبواه وإخوته الباقون وكانوا أحد عشر رجلاً ، وقد كان هذا سائغاً في شرائعهم ، إذا سَلَّموا على الكبير يسجدون له ، لم يزل هذا جائزاً من لدن آدم إلى شريعة عيسى عليه الصلاة والسلام ، فحرم هذا في هذه الملة . انتهى المقصود منه .

ويوضح ذلك أيضاً أمره عز وجل الملائكة بالسجود لآدم ، فكان سجودهم له عليه الصلاة والسلام عبادة للآمر عز وجل ، وإكراماً لآدم عليه الصلاة والسلام .

ومن هنا نعلم أن تعظيم الكعبة بالطواف حولها وتعظيم الحجر الأسود باستلامه وتقبيله والسجود عليه ليس عبادة شرعاً للبيت ولا للحجر ، وإنما هو عبادة للآمر بذلك سبحانه وتعالى ، الذي اعتقد الطائفة بالبيت ربوبيته سبحانه ، فليس كل تعظيم لشيء عبادة له شرعاً ، حتى يكون شركاً ، بل منه ما يكون واجباً أو مندوباً إذا كان مأموراً به أو مُرَغَّباً فيه ، ومنه ما يكون مكروهاً أو مُحَرَّماً ، ومنه ما يكون مباحاً ، ولا يكون التعظيم لشيء شركاً حتى يقرن معه اعتقاد ربوبية ذلك الشيء ، أو خصيصه من خصائصها ، فكل من عظم شيئاً فلا يعتبر في الشرع عابداً له إلا إذا اعتقد فيه ذلك الاعتقاد ، وقد استقر في عقول بني آدم أن من ثبت له الربوبية فهو للعبادة مستحق ، ومن انتفت عنه الربوبية فهو غير مستحق للعبادة ، فثبوت الربوبية واستحقاق العبادة متلازمان فيما شرع الله في شرائعه وفيما وضع في عقول الناس ، وعلى أساس اعتقاد الشركة في الربوبية بنى المشركون استحقاق العبادة لمن اعتقدوهم أرباباً من دون الله تعالى ، ومتى انهدم هذا الأساس من نفوسهم تبعه ما بُنيَ عليه من استحقاق غير الله للعبادة ، ولا يُسَلَّمُ المشرك بانفراد الله تعالى باستحقاق العبادة حتى يُسَلَّمُ بانفراده عز وجل بالربوبية ، وما دام في نفسه اعتقاد الربوبية لغيره عز وجل استتبع ذلك الاعتقاد في هذا الغير الاستحقاق للعبادة ولذلك كان من الواضح عند أولي الألباب أن توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية شيء واحد ولا فرق بينهما وهما متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر في الوجود وفي الاعتقاد ، ونقسم التوحيد إلى توحيد ألوهية وربوبية باطل ، كما سيتبين الآن إن شاء الله تعالى ، فمن اعترف أنه لا رب إلا الله كان معترفاً بأنه لا يستحق العبادة غيره ، ومن أقر بأنه لا يستحق العبادة غيره كان مدعياً بأنه لا رب سواه ، وهذا هو معنى لا إله إلا الله في قلوب جميع المسلمين ، ولذلك نرى القرآن في كثير من المواضع يكتفي بأحدهما عن الآخر ، ويرتب اللوازم المستحيلة على انتفاء أي واحد منهما ليستندل بانتفائها على ثبوته ، فانظر إلى قوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ الأنبياء : ٢٢ ، وقوله تعالى : ﴿ وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض ﴾ المؤمنون : ٩١ ، حيث عبر بالآله ولم يعبر بالرب وكذلك في الميثاق الأول ، قال سبحانه : ﴿ ألست بربكم ﴾ الأعراف : ١٧٢ ولم يقل بالهكم ، وجاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث : أن المَلَكِينَ يَقُولَانِ

للميت في قبره : « من ربك ؟ » ويكتفيان بالسؤال عن توحيد الربوبية ، ويكون جوابه بقوله : « الله ربي » كافياً ، ولا يقولان له إنما عرفت توحيد الربوبية واعترفت به فقط ، ولم تعترف بتوحيد الألوهية ، ولا يقولان له ليس توحيد الربوبية كافياً في الإيمان .

وهذا خليل الله سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام يقول لذلك الجبار : ﴿ ربّي الذي يحيي ويميت ﴾ البقرة : ٢٥٨ ، فيجادل بأنه كذلك يحيي ويميت ، إلى أن حاجه خليل الله بما يكذب دعوى ربوبيته فتدحض دعوى استحقاقه للعبادة .

ويثبت أنه لا فرق بين توحيد الألوهية والربوبية أيضاً أن الله تعالى حكى عن فرعون أنه قال مرة : ﴿ ما علمت لكم من إله غيري ﴾ القصص : ٢٨ ، ومرة أخرى : ﴿ أنا ربكم الأعلى ﴾ النازعات : ٢٤ ، فأتضح أن الإله هو الرب ، والرب هو الإله ولا فرق . وبالجملة فقد أوما القرآن الكريم والسنة المستفيضة إلى تلازم توحيد الربوبية والألوهية وأن ذلك مما قرره رب العالمين ، واكتفى سبحانه من عبده بأحدهما عن صاحبه ، لوجود هذا التلازم ، وكذلك اكتفى به الملائكة المقربون عند السؤال ، وفهم الناس هذا التلازم حتى الفراعنة الكافرون بداهة ، ولم يقل أحد من السلف ولا من الصحابة ولا من التابعين بالفرق ، وأن هناك توحيد ألوهية يغاير توحيد الربوبية ، ولم ينقل ذلك التفريق عن واحد منهم فضلاً عن نقله من الكتاب أو السنة ، حتى ابتدع وتكلم بذلك بعض أهل القرن الثامن الهجري ، ولا عيرة بذلك قطعاً ، فما هذا الهذيان بهذا التقسيم الذي يفتره أولئك المبتدعة الخراصون فيرمون المسلمين بأنهم قائلون بتوحيد الربوبية دون توحيد العبادة — أي الألوهية — وأنه لا يكفي المسلمين توحيد الربوبية في إخراجهم من الكفر وإدخالهم في الإسلام .

وينبغي لفت النظر أيضاً إلى قوله تعالى : ﴿ إنّ الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا .. ﴾ نمل : ٣٠ ، وهي في موضعين من كتاب الله تعالى ، ولم يقل إلهنا بل قال — ربنا الله — ، وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأله عن وصية جامعة : « قل ربي الله ثم استقم » ، ولم يقل له : قل إلهي الله ثم استقم ، فاكتمى بتوحيد الربوبية في النجاة والفوز لاستلزامه وعدم تغايره لتوحيد الألوهية ، وهذا بشهادة الله ورسوله كما ترى ، فمن رافقه التوفيق وفارقه الخذلان ونظر في المسألة نظر الباحث المنصف علم يقيناً علماً لا تحالطه ريبة أن مسمى العبادة شرعاً لا يدخل فيه شيء مما عدها ، كالتوسل والاستغاثة وغيرهما ، بل لا يشبه بالعبادة أصلاً ، فإن كل ما يدل على التعظيم لا يكون من العبادة إلا إذا اقترن به اعتقاد الربوبية لذلك المعظم أو صفة من صفاتها

ألا ترى الجندي يقوم بين يدي رئيسه ساعة وساعات احتراماً له وتاديباً معه ، فلا يكون هذا القيام عبادة لرئيسه لا شرعاً ولا لغة ، ويقوم المصلّي بين يدي ربه في صلاته بضع دقائق قدر قراءة الفاتحة ونحوها ، فيكون هذا القيام عبادة شرعاً ، وسر ذلك أن هذا القيام وإن قلت مسافته مقترناً باعتقاد القائم ربوبية مَنْ قام له .

ولم يأت عن واحد من الأئمة الأربعة أو غيرهم من أئمة السلف ، ولا عن أتباع التابعين ولا عن التابعين ولا عن الصحابة ، ولا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سنته الواسعة في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم وغيرها أن التوحيد ينقسم إلى توحيد ربوبية وإلى توحيد ألوهية ، وأن مَنْ لم يعرف توحيد الألوهية لا يُعتدُّ بمعرفته لتوحيد الربوبية .

وأما قوله تعالى ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ﴾ [الرعد: ٢٨] وقوله تعالى : ﴿ قل مَنْ رَبُّ السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون الله ﴾ [المؤمن: ٨٦ — ٨٧] ، معناه أنهم يقولون ذلك إذا سألتهم عند ظهور الحجج القاطعات عليهم والآيات البينات ، وذلك مجرد قول بالسنتهم وليس ذلك في قلوبهم ، لأنهم ما كانوا يقرّون بوجود الخالق خلافاً لمن زعم أنهم كانوا موحدين توحيد ربوبية ، وخلافاً لمن زعم أن الرسل لم يُبعثوا إلا لتوحيد الألوهية ، وهو إفراد الله بالعبادة وأن توحيد الربوبية يعرفه المشركون والمسلمون مستندلاً بقوله تعالى : ﴿ ولئن سألتهم مَنْ خلق السموات والأرض ليقولن الله ﴾ [لقاد: ٢٥] ، فهذا الزعم لا شك أنه باطل لأن هذا الزاعم لبس على البسطاء معنى الآية أو لم يفهمها هو ! وقد بينّا معناها : أنهم أقرّوا بالسنتهم فقط ، لذلك قال الله تعالى : ﴿ ولئن سألتهم مَنْ خلق السموات والأرض وسخر الشمس والقمر ليقولن الله فإني يؤفكون ﴾ [النكبت: ٦١] معناها كما قال القرطبي في التفسير (٣٦١/١٣) :

« أي كيف يكفرون بتوحيدي وينقلبون عن عبادتي » معناه : أنهم يقولون ذلك بالسنتهم فقط عند إقامة الحجج عليهم وهم في الحقيقة لا يقولون بذلك .

وأيضاً قال الله تعالى : ﴿ ولئن سألتهم مَنْ نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ﴾ [النكبت: ٦٣] ، قال الإمام القرطبي : « أي جذبها وقحط أهلها ﴾ ليقولن الله ﴾ أي فإذا أقررتم بذلك فلم تشركون به وتتكرون الإعادة ﴿ قل الحمد لله ﴾ أي على ما أوضح من الحجج والبراهين على قدرته ﴿ بل أكثرهم لا يعقلون ﴾ « انتهى من القرطبي .

فإذا تنبّهت لمعنى هذه الآيات وأمثالها عرفت بأنها ليست دليلاً على أنهم كانوا يقرّون بتوحيد

الربوبية كما يتوهم بعض الناس ، لأن القرآن وواقع هؤلاء الكفار يبين أنهم كانوا ينكرون الخالق وينكرون السجود له ، كما سيأتي الآن إن شاء الله تعالى في ذكر الآيات الموضحة لذلك ، وكانوا ينكرون البعث ويعتقدون التأثير والتدبير لغير الله فيقولون : (أمطرنا بنوء كذا ونوء كذا) ولو كانوا يقرون بتوحيد الربوبية كما زعم الخراصون لما قال لهم المولى سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ البقرة : ٢١ ، بل كان اللازم أن يقول لهم : — أَعْبُدُوا الْهَكَم — قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾ ... الآية البقرة : ٢٥٨ ، وكان اللازم على زعم من قال : إن النمرود كان يعرف توحيد الربوبية ويجهل توحيد الألوهية ، أن يقول الله تعالى — أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي إِلَهِهِ — وكان اللازم على زعمهم أن يقول الله تعالى بدل قوله : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ الأنعام : ١ ، أن يقول : — بالههم يعدلون — ولكن ذلك فاسد لأنهم لم يكونوا مُقِرِّين ، ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ يس : ٧٨-٧٩ ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْأَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ النمل : ٢٥ ، وقوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي ﴾ الرعد : ٣٠ ، فأما هم فلم يجعلوه رباً ، وقال تعالى ﴿ وَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهِ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ يوسف : ٢٩ وقال تعالى ﴿ وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ ﴾ — أي يعبدون — ﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ الأنعام : ١٠٨ وقد اشتهر إنكارهم للبعث أشدَّ الإنكار ، وأنهم ما يهلكهم إلا الدهر ، وقد اشتهر ذلك في أقوالهم وأشعارهم ، حتى قال أحدهم :

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرَ كَرُّ الْعُدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ

واشتهر عنهم أنهم كانوا يقولون : ما هي إلا أرحام تدفع وأرض تبلع ، فهل يقول عاقل في هؤلاء مع هذا الكفر الصريح أنهم موحدون الربوبية ؟

ولو كانوا يقرون بتوحيد الربوبية عند إقامة الحجة عليهم ، فإن مجرد الإقرار به لا يسمى توحيداً عند علماء المسلمين ، ولو كان الإقرار بالربوبية توحيداً كما زعم الخراصون لكان تصديق عتاة قريش النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتكذيبهم بآيات الله تعالى توحيداً ، ولا يقول بهذا عاقل ، قال تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ الأنعام : ٢٣ ، ولو كان الإقرار بالربوبية توحيداً كما زعموا لكان علم عاد بالخالق مع تكذيبهم آياته ورسوله هوداً عليه السلام لما هددهم بالعذاب توحيداً زاجراً لهم عن قولهم ، كما أخبر الله عنهم : ﴿ مَنْ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾ نمل : ١٥ ، ولا يقول بهذا عاقل ، أيقول عاقل في فرعون الذي قال

﴿ أنا ربكم الأعلى ﴾ النازعات : ٢٤ ، وقال ﴿ يا أيها الملأ ما علمت لكم من إله غيري ﴾ القصص : ٣٨ وقوله : ﴿ ولئن اتخذت إله غيري لأجعلنك من المسجونين ﴾ الشعراء : ٢٤ ، مع قوله : ﴿ إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون ﴾ الشعراء : ٢٧ ، لما أجابه سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام عن سؤاله عن حقيقة رب العالمين قائلاً له ﴿ قال رب السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين ﴾ الشعراء : ٢٤ وقوله له أيضاً : ﴿ ربكم ورب آبائكم الأولين ﴾ الشعراء : ٢٦ ، فهل يقال بعد هذا : إن فرعون كان يعرف توحيد الربوبية ويجهل توحيد الألوهية !؟

فهذا التقسيم للتوحيد باطل غير صحيح ، وكل من قال به مخطئ .

وأما معنى قوله تعالى : ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ يوسف : ١٠٦ فمعناه وما يؤمن أكثرهم بالله في إقرارهم بوجود الخالق عند إقامة الحجة والبراهين عليهم تُكَذِّبُهُ قُلُوبُهُمْ وَيَكْذِبُهُ واقِعُهُمْ ، فإيمانهم أمامكم عند إقامة الحجة والبرهان على وجود الله تعالى بأنستهم غير معتبر ولا مقبول عند الله تعالى ﴿ يُرْضَوْنَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ ﴾ التوبة : ٨ ، فهم كاذبون باتخاذهم آلهة يعبدونها غير الله ، أو باتخاذهم الأجبار والرهبان أرباباً ، أو اعتقادهم الولد له سبحانه والتعبير في هذه الآية في جانب شركهم بالجملة الإسمية الدالة على الثبوت والدوام الواقعة حالاً لازمة ، والتعبير في جانب إيمانهم أي إقرارهم بالجملة الفعلية الدالة على التجدد دليل لغوي على أن شركهم دائم مستمر ، وأن إقرارهم بوجود الخالق الرازق المحي المميت مع ارتكابهم ما ينافي ذلك الإقرار من أقوالهم وأفعالهم وعبادتهم لغير الله تعالى كما قال تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً ﴾ يس : ٧٤ ، لا يكون توحيداً ولا إيماناً لغة ولا شرعاً ، لأن الإيمان في اللغة هو التصديق بالقلب مطلقاً ، وفي الشرع تصديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما علم بجيئه به بالضرورة ، فقولهم عند إقامة الحجة عليهم : ﴿ ما نعبدكم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ﴾ ، كذب منهم ليرثوا أنفسهم ، والله تعالى بين أنهم كاذبون إذ قال كما في آخر هذه الآية : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ الزمر : ٣ .

ملاحظة مهمة : قد نقلت هذه البحوث في الكلام على توحيد الربوبية والألوهية حرفياً مع بعض زيادات من كتاب براءة الأشعرين من عقائد المخالفين للعلامة الشيخ محمد العربي التباني رحمه الله تعالى وجزاء عنا خير الجزاء وهو الملقب بأبي حامد بن مرزوق الأزهري .

فصل

في إبطال القسم الثالث

من التقسيم المزعوم وهو توحيد الأسماء والصفات

اعلم يرحمك الله تعالى أن أهل السنة والجماعة بما فيهم الأشاعرة والماتريدية يثبتون لله من الصفات ما أثبت لنفسه ، وما يشوشه المجسمة عليهم من أنهم معطلة وجهية تشويش فارغ لا قيمة له بعد التمحيص العلمي والتدقيق^(١٢) .

فأهل السنة يثبتون لله تعالى العلم والقدرة والإرادة والمشيئة والرحمة والحياة والسمع والبصر والكلام وغير ذلك من الصفات ، وينزهون الله سبحانه عما لا يليق به ، ولا يطلقون بعض الألفاظ والإضافات الواردة في الكتاب والسنة والتي لا يراد منها حقيقتها صفات لله تعالى ، لأن نفس القواعد التي أسستها آيات القرآن المحكمة وأحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترفض ذلك ، فمثلاً لا يثبتون صفة النسيان مع أن لفظ النسيان ورد مضافاً لله تعالى في القرآن ، قال تعالى : ﴿ نسوا الله أنفسهم ﴾ التوبة : ٦٧ ، فلم يصفوا الله بذلك — أعني النسيان — لأن الله تعالى يقول أيضاً : ﴿ وما كان ربك نسياً ﴾ مريم : ٦٤ ، وكذلك لفظ الهرولة والضحك والمرض والجوع وردت في أحاديث لا يجوز لأي عاقل أن يطلقها صفات على الله سبحانه ، فالحديث الصحيح الذي فيه : « ومن أتاني ماشياً أتيته هرولة » لا تثبت به صفة الهرولة لله سبحانه التي معناها الحقيقي في اللغة المشي السريع ، بل يعرف جميع العقلاء ويدركون بأن المراد بذلك هو المعنى المجازي في اللغة وهو : (من أطاعني وتقرّب إليّ تقرّبت إليه بإكرامه والإنعام عليه أكثر وأسرع) .

وكذلك ما جاء في الحديث القدسي الصحيح : « عبدي مرضتُ فلم تعدني .. » الحديث رواه مسلم (٤/١٩٩٠ برقم ٢٥٦٩) ، لا نقول إن الله أثبت لنفسه مرضاً وأضافه إليه فنحن نثبت له صفة المرض ، بل لا يقول بهذا عاقل ، وقد أرشد الحديث إلى أن الصفة هي للعبد ، وإنما صرفنا تلك الصفة من أن نعدّها من صفات الله ، قواعد التنزيه المأخوذة من الكتاب والسنة الناصّة على أنه سبحانه ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ .

(٤١٢) المؤمن لا ينفر بالشعارات ولا بالإشاعات ، وإنما يَنْتَبِهُ من كُلِّ أمرٍ يسمعه ويُمَحِّصُ ويبحث بنفسه ، وأسأل الله أن لا ينطبق فينا نحن الأمة الإسلامية قول أحد أعدائنا فينا : هذه أمة تسمع ولا تقرأ !

والضحك كذلك لا يليق ان يُطلق حقيقةً على الله وإنما يُطلق على سبيل المجاز ، وتأويله عند أهل العلم الرضا أو الرحمة ، فإذا ورد في حديث أن الله يضحك إلى فلان فالمراد به أنه يرضى عنه ويرحمه وهكذا ، فهناك قواعد وأصول لا بُدَّ أن نرجع إليها ضبطها أهل العلم من الأئمة الراشخين الربانيين وقد عرضناها وبينناها في التعليق على « دفع شبه التشبيه » .

روى الإمام البيهقي في كتاب « الأسماء والصفات » ص (٢٩٨) (٤١٣) أن الإمام البخاري رحمه الله تعالى أول الضحك بالرحمة ، وهذا هو نهج السلف والمحدثين والبخاري بلا شك من أئمة المحدثين ومن أهل القرون الثلاث ، قرون السلف المشهود لها بالخيرية .

(٤١٣) بتحقيق الإمام المحدث الكوثري عليه الرحمة والرضوان ، طبعة دار إحياء التراث .
(تبيينه) : لقد طُبِعَ كتاب « الأسماء والصفات » للحافظ البيهقي الذي قدّم له وعلّق عليه الإمام المحدث الكوثري رحمه الله تعالى طبعين جديدتين ، إحداهما : قد حذفت منها كتاب « فرقان القرآن » للشيخ العزامي رحمه الله تعالى كما حذفت منها مقدمة العلامة الكوثري ، والثانية : طبعة بصف جديد لم يكتب عليها أن التعليقات التي عليها هي للعلامة الكوثري ، ثم رأيت طبعة ثالثة : بصف وتنضيد جديد أيضاً حذفت منها تعليقات المحدث الكوثري ، ثم رأيت من يملك هذا التلاعب من تُجَارَ الكتب قد طبعوا كتاباً آخر سَمَّوه « الأسماء والصفات » بشكل وبمجم كتاب « الأسماء والصفات » للحافظ البيهقي ، ولكنه باسم ابن تيمية الحرّاني ، ليضلّوا القارئ المبتدئ عن كتاب الحافظ البيهقي بشكل عام !! ويبيدوه عن تعليقات ومقدمة العلامة المحدث محمد زاهد الكوثري بشكل خاص !! فلنكونوا جميعاً على علم تام بهذا التلاعب المشين !! وهذه المواضع الخبيثة .

ثم اعلّموا أنه ليس لابن تيمية كتاب يسمى « الأسماء والصفات » كما أنه ليس له كتاب يُسمى « دقائق التفسير » (٦ مجلدات نفخ طباعي) كما بينا ذلك في تعليقنا على « دفع شبه التشبيه » ص (٥١) وإنما ذهب المفتونون بالشيخ الحرّاني وعشاقه والمروجون لأقواله الخاطئة إلى — فتاواه — المباركة !! فاستخرجوا منها الكلام على مسائل الصفات !! فجمعوها وطبعوها باسم جديد !! خدعاً !! وموهباً !! وليكثرُوا مصنفات الشيخ الحرّاني في أعين المغفلين من السذج أو القراء البسطاء !! فآله تعالى حسبيهم !!

فـرـع

التأويل من منهج السلف

يشيع المجسمة والمشبهة إن مذهب السلف عدم التأويل وإمرار النصوص واعتقاد حقيقة ظواهرها ، وأن مذهب الخلف وعلى رأسهم الأشاعرة هو تأويل الصفات والتعطيل .

وهذه إشاعة لا أصل لها من الصحة البتة ، وقد انغمر بها كثير من الناس ، بل كثير من أهل العلم فظنوا صحتها ، والصواب أن السلف بما فهم الصحابة والتابعون كانوا يؤولون كثيراً من الألفاظ التي لا يرد منها إثبات صفات لله تعالى ، وتفسير الإمام الحافظ ابن جرير السلفي (توفي ٣١٠ هـ) أكبر برهان على ذلك فقد أورد الحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره وروى بأسانيده عن سيدنا ابن عباس تأويل (الساق) الواردة في قول الله تعالى : ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ القلم : ٤٢ ، بالشدة ، لأن العرب تقول كشف الحرب عن ساقها أي اشتدت ^(٤١٤) .

كما نقل الحافظ ابن جرير تأويل النسيان بالترك ، انظر تفسير الطبري (مجلد ٥ / جزء ٨ ص ٢٠١ — ٢٠٢) ونقل تأويل قوله تعالى : ﴿ والسماء بينناها بأيدي ﴾ الذاريات : ٤٧ أي بينناها بقوة انظر (٧/٢٧) من تفسيره ^(٤١٥) .

وهذه التأويلات منقولة عن سيدنا ابن عباس وعن مجاهد وقتادة والحسن ومنصور وابن زيد وغيرهم من أعلام السلف الصالح رضي الله عنهم ، وكلها تشهد بكذب من قال إن السلف لم يؤول أحد منهم ولم يكن التأويل من منهجهم وإنما هو عند الخلف والأشاعرة المعطلة للجهمين ، كبرت كلمة تخرج

(٤١٤) وهناك كتاب صنّفه بعض أذبال الألباني المتسلفين سماه « المنهل الرقراق » أنكر فيه ثبوت هذا التأويل للساق عن سيدنا ابن عباس بعد تأليف هذه الرسالة بسنين ، وهو مخطيء في ذلك إذ أن ذلك قد تواتر عن ابن عباس في الكتب ، وقد رددت عليه في سند واحد من أسانيد ذلك التأويل الثابت عن سيدنا ابن عباس وبينت له ثبوته وتدليسه في الطعن في تلك الأسانيد وذلك في الجزء الثاني من كتاب « تناقضات الألباني الواضحات » ص (٣١٢) فليرجع إليه من شاء التبصر .

(٤١٥) (الأيد) : في اللغة جمع يد وهي الكف ، وليس كما يشيع بعضهم باطلاً بتبليس غريب أن (الأيد) في اللغة لا تطلق إلا على القوة ، ليصلوا إلى أن ابن عباس لم يؤول في هذه الآية ، فهؤلاء تكذبهم قواميس اللغة ، ففي القاموس المحيط للمجد الفيروزآبادي في مادة (يدي) يقول : اليد : الكف ، أو أطراف الأصابع إلى الكتف ، جمعها : أيدي ويدي . اهـ . فتأمل .

ويكذبهم قبل ذلك القرآن الكريم فإن الله سبحانه يقول في كتابه : ﴿ أم لهم أيدي يطشون بها ﴾ الأعراف : ١٩٥ .

من أفواههم يطمسون بها الحق والحقائق ، ويتصرون بها آرائهم الخاطئة المغلوطة .
والتأويل أيضاً ثابت عن الإمام أحمد ثبوت الشمس في رابعة النهار وهو من أعلام السلف وأئمة
المحدثين ، وإليه تُظهرُ المحسمة الانتساب وهو مؤولٌ وقد بينا ذلك في مقدمتنا لكتاب الحافظ ابن الجوزي
« دفع شبه التشبيه » .

أول الإمام أحمد قوله تعالى : ﴿ وجاء ربك ﴾ الفجر : ٢٢ ، أنه جاء
ثوابه ، كما ثبت عنه بإسناد صحيح ، انظر « البداية والنهاية » لابن كثير (٣٢٧/١٠) .
وهناك تأويلات أخرى كثيرة وردت عن الإمام أحمد لا أريد الإطالة
بذكرها ، ذكرت بعضها في كتابي (الأدلة المقومة لاعوجاجات المحسمة) فلترجع وكل ذلك يثبت
بطلان وتهافت قول من قال :
إن الأشاعرة والخلف معطلة لأنهم أولوا ، والسلف لم يؤولوا بل اثبتوا لله تعالى ما أثبت لنفسه .

فرع

كشف حقيقة قول من قال لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه ونثبت لله ما أثبت لنفسه

إن ابن تيمية إمام هذه الطائفة ، يقول بهذا الكلام ويدعو إلى توحيد الأسماء والصفات ثم نراه
يثبت لله ما لم يثبت لله لنفسه ويصف الله بما لا يليق به سبحانه ، ويسير معه تلامذته وأتباعه على ذلك .
نرى ابن تيمية يثبت لله الحركة والجلوس والاستقرار على ظهر بعوضة
والحد و ... ، ويثبت لله سبحانه صفات بأحاديث موضوعة أو إسرائيليات من ذلك أنه أثبت أن الله
سبحانه يتكلم بصوت يشبه صوت الرعد^(٤١٦) بل يقول بجواز إطلاق أن الله جسم^(٤١٧) ، بل يقول بأن
التجسيم والتشبيه غير مذمومين ، لا في الكتاب ولا في السنة ، ولا عند السلف الصالح كما تقدم ، وهو
غير صادق في ذلك ، فيقول في كتابه « بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية » (١٠٩/١) ما
نصه :

« فاسم المشبهة ليس له ذكر بذي في الكتاب والسنة ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين » .

(٤١٦) انظر كتابه موافقة صريح العقول المطبوع على هامش منهاج السنة (١٥١/٢) .

(٤١٧) منهاج السنة (١٨٠/١) والتأسيس (١٠١/١) .

ويقول في كتابه « التأسيس » (١٠١/١) ما نصه :

« وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بجسم » .

ويقول في كتابه « التأسيس » أيضاً (٥٦٨/١) :

« ولو قد شاء — الله — لاستقرّ على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على

عرش عظيم » .

ويثبت ابن تيمية في التأسيس والموافقة (٢٩/٢) : الحد لله تعالى والحد لمكان الله تعالى ، علماً بأنّ

لفظة (حَد) لم ترد في الكتاب ولا في السنة ، فأين قوله : لا نصف الله إلّا بما وصف به نفسه ؟!

بل يقول هناك في الموافقة (٢٩/٢) بكفر من لا يقول بالحد لله تعالى وهو بنظره جاحد بآيات الله

كافر بالتنزيل فيقول ما نصه :

« فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله ووجد

آيات الله » .

فالمسلمين جميعاً الذين لا يعتقدون بعقيدته هذه التي لم ترد بالكتاب والسنة كفار بنظره ، حتى

تلميذه الحافظ الذهبي الذي يقول في كتابه « ميزان الاعتدال » (٥٠٧/٣) إنّ الاشتغال بمسألة الحد

اشتغال بفضول الكلام والذي يقول في « سير أعلام النبلاء » (٩٧/١٦) :

« وتعالى الله أن يُحدّ أو يوصف إلّا بما وصف به نفسه ... » .

وكذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني الذي نفى الحد عن الله تعالى في « لسان الميزان »

(١١٤/٥) يكون كافراً على قاعدة ابن تيمية هذه !! ومعاذ الله ، والمسلمون قبل ابن تيمية بقرون اتفقوا

على تنزيه الله تعالى عن الحد ونقل ذلك الاتفاق جماعة من الأئمة والعلماء ، قال الإمام الأستاذ أبو منصور

البغدادي الذي يعول على كلامه الحافظ ابن حجر وأمثاله من العلماء في كتابه « الفرق بين الفرق »

[ص (٣٣٢) بتحقيق محمد عي الدين عبد الحميد] ما نصه :

« وقالوا — أي أهل السنة مجمعين — بنفي النهاية والحد عن صانع العالم .. » .

فمما قدّمته وأوضحته ودلّت عليه يتضح ما هو توحيد الأسماء والصفات عند من يدعو إليه ، وأنّ

ذلك مجرد الدعوة إلى تجسيم الله تعالى وتشبيهه بخلقه ووصفه بما لم يصف به نفسه ، أو إطلاق بعض

الألفاظ — الواردة في الكتاب والسنة والتي لم يقصد منها أنها صفات — على الله تعالى وحملها على أنها

صفات حقيقية لله تعالى ، وإشاعة أن التأويل بدعة مذمومة وأنّ الأشاعرة وغيرهم فرق ضالة لأنهم عطلوا

صفات الله تعالى بزعمهم ، وكل ذلك باطل لا أصل له .

وتتبعاً للبحث لا بدّ من أن نتكلم عن أصل أكبر فرقة قديمة من فرق المجسمة وهي الكرامية وبيان

بعض آرائها في الصفات التي توافق ما يدعو إليه ابن تيمية وأتباعه ، وخصوصاً أن ابن تيمية يثني عليها في « منهاج السنة » (١٨١/١) ويعتبرها من أكابر نظار المسلمين^(٤١٨) ثم نعرض نماذج من كتاب « شرح العقيدة الطحاوية » لابن أبي العز المنسوب للحنفية خطأ والحنفية منه براء ، لأن ذلك الكتاب كتاب خطير يحوي على كثير من العقائد الفاسدة التي سأذكر بعضها إن شاء الله تعالى ، والذي ينبغي أن يحذره المدرسون وطلاب العلم ويعلموا بأن ابن أبي العز شارحها يرُدُّ على صاحب العقيدة الطحاوية الإمام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى ، فأقول :

إمام الكرامة الذين يثني عليهم ابن تيمية هو محمد بن كرام السجزي المحسم صاحب العقائد الوثنية

(٤١٨) لا يقال عن شخص من نظار المسلمين إلا إذا كان صحيح العقيدة مستقيماً غير مطعون فيه ، فإذا كان كذلك وكان مُرَوِّراً في التأليف والتصنيف قوي الحجة شجى في حلق أعداء الإسلام والفرق الإسلامية الضالة فيقال عنه حينئذ إنه من نظار المسلمين ، وأجلب لك على هذا مثال واضح محسوس :

ذكر الحافظ الذهبي في ترجمة أبو محمد بن كُلاب في « سير أعلام النبلاء » (١٧٥/١١) ما نصه :

« وقال بعض من لا يعلم : إنه ابتدع ما ابتدعه ليدس دين النصارى في ملتنا وإنه أرضى أخته بذلك ، وهذا باطل ، والرجل أقرب المتكلمين إلى السنة ، بل هو في مناظرهم » اهـ .

وقال المعلق على كلام الذهبي هذا في « سير أعلام النبلاء » (١٧٥/١١) : « وكان إمام أهل السنة في عصره وإليه مرجعها ، وقد وصفه إمام الحرمين ت ٤٧٨ هـ في كتابه « الإرشاد » ص (١١٩) : بأنه من أصحابنا . وقال السبكي في « طبقاته » : أحد أئمة المتكلمين . وابن تيمية يمدحه في غير ما موضع في كتابه « منهاج السنة » وفي مجموعة رسائله ومسائله ، ويعدّه من حذاق المثبتة وأئمتهم ، ويرى أنه شارك الإمام أحمد وغيره من أئمة السلف في الرد على مقالات الجهمية ، وحين تكلم أبو الحسن الأشعري في كتابه « مقالات الإسلاميين » (١٨٩/١ ، ٢٩٩) عن أصحابه ، ذكر أنهم يقولون بأكثر مما ذكرناه عن أهل السنة » اهـ كلام المعلق .

قلت : بل ذكر الحافظ أن الإمام البخاري كان على مذهبه في علم الكلام حيث قال في « الفتح » (٢٤٣/١) : « مع أن البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيد والنضر بن شميل والفراء وغيرهم ، وأما المباحث الفقهية فغالبيتها مستمدة له من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما ، وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرابيسي وابن كُلاب ونحوهما » اهـ .

ولنعد إلى ما بدأنا به ولنتذكر أن النظار أو نظار المسلمين هم أكابر العلماء المتخصصين في الرد على المبتدعة ، وهم : أهل التأمل وتقليب البصر والبصيرة وأهل التفحص في مسائل العلم ، وابن تيمية الحرّاني يعطي هذا اللقب للكرامية الجهلاء الذين أجمعت الأمة على كفرهم كما نص على ذلك الإمام البغدادي في كتابه « الفرق » (ص ٢١٥) بتحقيق محمد محي الدين) فيقول ابن تيمية في « منهاج سنته » (١٨١/١) : « وكما قال ذلك من الكرامة وغيرهم من نظار المسلمين » اهـ .

فكأنه يقول : كما قال ذلك من قال من الشافعية وغيرهم من فقهاء المسلمين ، فتأمل !! وهل يعتبر من نظار المسلمين من يقول : بأن الله له حد وأنه جسم جالس على العرش ممس له وأن الحوادث تقوم بذاته ؟ فتدبروا يا أولي الأبصار !

المشهورة في كتب الفرق ، وإليك نبذة عن هذا الإمام المقتفى !! لتكون على بينة منه ومن ضلالات عقائده :

قال الإمام عبد القاهر البغدادي في « أصول الدين » ص (٣٣٧) :
« وأما بحسمة خراسان من الكرامية فتكفيرهم واجب لقولهم : بأن الله تعالى له حد ونهاية من جهة السفلى ومنها بماس عرشه ، ولقولهم : بأن الله تعالى محل للحوادث » .
وقال الإمام البغدادي أيضاً في « الفرق بين الفرق »^(١٩) :

« فصل في ذكر مقالات الكرامية ، وبيان أوصافها : الكرامية بخراسان ثلاثة أصناف ، وهذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضها بعضاً وإن أكفرها سائر الفرق ، فلهذا عددها فرقة واحدة ، وزعيمها المعروف محمد بن كرام وضلالات أتباعه .. نذكر منها المشهور ، الذي هو بالقبح مذكور ، فمنها : أن ابن كرام دعا أتباعه إلى تحميم معبوده ، وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلقى عرشه ، وقد ذكر ابن كرام في كتابه — أيضاً — أن الله تعالى مماس لعرشه وأن العرش مكاناً له ، وأبدل أصحابه لفظة الماسة بلفظ الملاقة منه للعرش .. واختلف أصحابه في معنى الاستواء المذكور في قوله تعالى : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ طه : ه فمنهم من زعم : أن كل العرش مكان له ، وأنه لو خلق بإزاء العرش عروشاً موازية لعرشه لصارت العروش كلها مكاناً له ، ومنهم من قال : إنه لا يزيد على عرشه في جهة الماسة ، ولا يفضل منه شيء على العرش ، وزعم ابن كرام وأتباعه أن معبودهم محل للحوادث » .

وقد نقل أيضاً الشيخ علي القاري في « شرح المشكاة » (١٣٧/٢) : إجماع السلف والخلف على أن من اعتقد أن الله تعالى في جهة فهو كافر كما صرح به العراقي وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأبو الحسن الأشعري والباقلاني اهـ ولا يخفى أن اعتقاد الجهة نوع من التحميم .

وقال الإمام القرطبي في التذكار صحيفة (٢٠٨) : « والصحيح القول بتكفيرهم — المجسمة — إذ لا فرق بينهم وبين عبادة الأصنام والصور » .
وحزم الإمام النووي في « المجموع » (٢٥٣/٤) بتكفير المجسمة وهو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى .

وأما رد الإمام أحمد على المجسمة والمشبهة فنقول في (دفع شبه التشبيه) لابن الجوزي الحنبلي ، وكتاب (مرهم العلل المعضلة) لليافعي بتوسع .

(٤١٩) انظر كتاب « الفرق بين الفرق » لعبد القاهر البغدادي ص (٢١٥) بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

والإمام الطحاوي الذي أرادوا أن يشوّهوا عقيدته يقول في أولها :

« اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن »

وهؤلاء من أئمة السلف كما لا يخفى ثم قال فيها :

« وتعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات ، لا تحويه الجهات الست

كسائر المبدعات » (٢٠) .

أقول : وقد اتضح بهذا كله مذهب أهل السنة والجماعة واتضح أيضاً حكمهم على أهل الزيغ من المشبهة والجمعة ، وأن أصل التشبيه والتجسيم أسسه في هذه الأمة ابن كرام السجستاني صاحب العقائد الزائفة ، وأن الأمة أكفرته وأكفرت من قال بمقالاته المنحرفة ، وأن من جملة مقالاته الكفرية : قوله بالحد في حق الله تعالى ، وقوله بالجسمية لله تعالى ، وأن الله تعالى يماس عرشه من جهة السفلى لأنه فوق العرش ، ويجدر التنبيه هنا إلى أن أهل السنة يقولون بأن الله تعالى فوق العرش لكن فوقية من جهة المعنى لا من جهة الحس (٢١) ، أي أن الله تعالى فوق خلقه فوقية فخر وربوبية على عبديته ، ﴿ وهو القاهر فوق عباده ﴾ الأنعام : ٦١ ، وقد أجمع أهل السنة على تنزيه الباري سبحانه عن المكان كما هو معلوم ، ولكن ابن كرام قال بالفوقية الحسية والمكانية ، فأكفره أهل السنة ومن تبعه على ذلك ، ثم قال : إن الله تعالى محل للحوادث ، أي جَوَزَ قيام الحوادث بذات الله سبحانه ، تعالى الله عن هذا الكفر الصريح ﴿ سبحانه ربك رب العزة عما يصفون ﴾ ومرادنا من ذلك كله بيان أن أدعياء توحيد الأسماء والصفات قائلون بذلك ومنهم ابن أبي العز صاحب شرح الطحاوية ، وإليك إثبات ذلك :

١ — أما قول شارح الطحاوية المشار إليه بحوادث لا أول لها ، أو بقدوم نوع الحوادث والمخلوقات

ففي صحيفة (١٢٩ من الطبعة الثامنة) :

« فالحاصل أن نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي أم لا ؟ أو في المستقبل فقط ؟

أو الماضي فقط ؟ فيه ثلاثة أقوال معروفة لأهل النظر من المسلمين وغيرهم : أضعفها قول من يقول : لا يمكن دوامها لا في الماضي ولا في المستقبل ، كقول جهم بن صفوان وأبي الهذيل العلاف .

وثانيها : قول من يقول : يمكن دوامها في المستقبل دون الماضي ، كقول كثير من أهل الكلام

ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم .

(٤٢٥) انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ، بتخريج الألباني ، وتوضيح الشاويش ص (٢٣٨) الطبعة الثامنة .

[(٤٢١)] قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « الفتح » (١٣٦/٦) : « لأن وصفه تعالى بالعلو من جهة المعنى ، والمستحيل

كون ذلك من جهة الحس » فانظره .

والثالث : قول من يقول : يمكن دوامها في الماضي والمستقبل كما يقوله أئمة الحديث .

فانظر كيف نسب الكفر الصريح إلى أهل الحديث فقال إنهم يقولون إن الحوادث وهي المخلوقات يمكن أن تكون دائمة في الماضي ، ومعناه قديمة النوع حادثة الأفراد وأهل الحديث برآء من ذلك بلا شك ، وقد نص القرآن الكريم على بطلان ذلك في آيات كثيرة كما لا يخفى ، وكذا السنة المطهرة نص فيها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بطلان ذلك ، ففي البخاري : « كان الله ولم يكن شيء غيره » ^(٤٢٢) وأجمعت الأمة على أن الحوادث قبل حدوثها لم تكن أشياء ولا أعيان ، كما نقل ذلك الأستاذ أبو منصور البغدادي في الفرق ^(٤٢٣) وقال الأستاذ أبو منصور أيضاً : « وقد زعم البصريون من القدرية أن الجواهر والأعراض كانت قبل حدوثها جواهر وأعراضاً ، وقول هؤلاء يؤدي إلى القول بقدم العالم ، والقول الذي يؤدي إلى الكفر كفر في نفسه » اهـ يعني أن القول بقدم الحوادث لا شك أنه كفر .

وكذلك نص على هذا الإجماع المؤيد بقول الله تعالى ﴿ هو الأول ﴾ ابن حزم في كتابه مراتب الإجماع ، حيث قال في آخره :

« باب من الإجماع في الاعتقادات ، يكفر من خالفه بإجماع :

اتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له خالق كل شيء غيره ، وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء ، وأن النفس مخلوقة ، والعرش مخلوق ، والعالم كله مخلوق » ^(٤٢٤) .

ثم بعد هذا كله أحكم على ابن أبي العز المنسوب لأهل الإثبات ولأهل الحديث وللحنفية غلطاً ولمن تبعه وقال بمقالته ونشر كتابه بين العامة وخرج أحاديثه مادحاً كتابه بما تراه مناسباً ! ولا سيما إذا عرفت أيضاً أنه قال [صحيفة (١٣٣) من شرح الطحاوية الطبعة الثامنة بتخريج الألباني وتوضيح الشاويش] :

« والقول بأن الحوادث لها أول ، يلزم منه التعطيل قبل ذلك وأن الله سبحانه وتعالى لم يزل غير فاعل ثم صار فاعلاً » .

نعوذ بالله تعالى من هذا الهذيان ما أشنع ، ومن هذا الرجل ما أجرأه ، وكيف يُشَنَّعُ على

(٤٢٢) انظر « فتح الباري » (١٣/٤١٠) .

(٤٢٣) انظر « الفرق بين الفرق » ص (٣٣٢) وانظر أيضاً ص (٣٢٨) .

(٤٢٤) انظر مراتب الإجماع المطبوع مع نقد مراتب الإجماع ص (١٦٧) .

المتكلمين ثم يأتي بأصول الشناعات !!

ثم هو ردّ صريح الكتاب والسنة والإجماع ، وتأول لذلك بالباطل كما ترى ، فأين ذهب ذمه للتأويل وللمتكلمين ولعلم الكلام الذي تشدق به أول ما يقرب من عشرين صحيفة من كتابه وحيثما سنحت الفرص ، لكن كما قالوا : رمتني بدائها وانسلت .

ثم انظر إلى قوله صحيفة (١٣٥) من الطبعة الثامنة مبرهنًا على حوادث لا أول لها ، رادًا رواية « كان الله ولم يكن شيء معه » ورواية « ولم يكن شيء غيره » مثبتًا رواية « ولم يكن شيء قبله » ليستدل بها على حوادث لا أول لها حيث قال :

« وقد أجابهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم — أي الأشعرين — عن بدء هذا العالم الموجود لا عن جنس المخلوقات ، لأنهم لم يسألوه عنه » اهـ يعني أنه قبل هذا العالم الموجود الآن كان هناك عالم آخر ، يعني أن العالم قديم النوع أزلي ، حادث الأفراد ، وهي مقالة متأخري الفلاسفة ، وقد قال العلماء سابقاً :

ثلاثة كَفَرُ الفلاسفة العدا في نفيها وهي حقيقة مُثَبَّتة
علمٌ بجزئي حدوث عوالم حشرٌ لأجساد وكانت مَبْتَنَة

ونكتفي بهذا القدر الذي ذكرناه من الكلام على نقطة حوادث لا أول لها ، ولنعرض أمراً آخر من تلك الطامات فنقول :

٢ — قال ابن أبي العز في شرحه مثبتاً أن كلام الله تعالى حروف وأصوات ، وأن الله تعالى يتكلم إذا شاء ويسكت متى شاء !! وهو المفهوم من كلامه ، ومن اللازم القريب لكلامه^(٢٢٥) : « إن الله تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء ، وهو يتكلم به بصوت يُسْمَع ، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً ، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة » اهـ^(٢٢٦) وفي هذا الكلام الخطير والفلسفة الزائدة في الخوض في ذات الله تعالى وصفاته التي يذم بها هؤلاء علماء الكلام ، إثبات قيام الحوادث بذات الله تعالى عما يقولون ، وقد تقرر عند أهل العلم أن ما قام به الحادث فهو حادث ، وقد كَفَر علماء الإسلام الكرامية لأموهم منها هذا القول كما نقلناه فيما مضى أول هذه المقالة ، وقد أثبت

(٤٢٥) بل صرح بذلك — أي بصفة السكوت — ابن تيمية إمامه ، أنظر الموافقة على هامش منهاجه (٣٨/٢) .

(٤٢٦) انظر « شرح الطحاوية » ص (١٦٩) واعلم أن أئمة الحديث والسنة براء من هذا كالذي قبله ، وهو ربههم وتهمتهم بأنهم يقولون بحوادث لا أول لها .

ذلك ابن أبي العز وحاول الدفاع عنه ، فقال صحيفة (١٧٧) منها :

« فإذا قالوا لنا : فهذا يلزم أن تكون الحوادث قامت به ، قلنا : هذا القول مجمل ، ومن أنكر قبلكم قيام الحوادث بهذا المعنى به تعالى من الأئمة ؟ ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك ، ونصوص الأئمة أيضاً مع صريح العقل » اهـ ويكتفي في رد ذلك عرضه للقارئ^(٢٧) .

واستدل لهذه العقيدة الفاسدة بحديث موضوع فقال صحيفة (١٧٠) :

[قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع نور ، فرفعوا أبصارهم ، فإذا الرب جلّ جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم ، فقال : السلام عليكم يا أهل الجنة ، وهو قول الله تعالى : ﴿ سلام قولاً من رب رحيم ﴾ فلا يلتفتون إلى شيء مما هم فيه من النعيم ما داموا ينظرون إليه حتى يحتجب عنهم ، وتبقى بركته ونوره » رواه ابن ماجه » اهـ .

قلت : في إسناده أبو عاصم العبادي واسمه عبد الله بن عبيد الله ، قال عنه الذهبي في « الميزان » (٤٤٣٧/٤٥٨/٢) : « واه » . وهو واعظ زاهد إلا أنه قدير اهـ .

وقال الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » (٣١٤/٣) الطبعة الهندية : [وأورد له العقيلي عن روايته عن الفضل الرقاشي عن ابن المنكدر عن جابر : « بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع نور » الحديث ، وقال لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به] اهـ ، وانظر الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٧٤/٢) .

وأما الفضل الرقاشي الذي يروي عنه أبو عاصم فهو منكر الحديث كما قال الحافظ في التقریب : (برقم ٥٤١٣) ، وفي « الكامل في الضعفاء » لابن عدي (٢٠٣٩/٦) : « قال البخاري عن ابن عيينه ليس أهلاً أن يروي عنه » اهـ ، ولذلك أورد هذا الحديث ابن الجوزي في الموضوعات وقال : « الفضل رجل سوء » اهـ ، فانظر كيف استدلل ابن أبي العز على عقيدته بهذا الحديث والله تعالى المستعان ! ولم أذكر جميع بلياته في هذا الباب وإنما أشرت إلى بعضها وإن سنح الوقت مستقبلاً سأذكرها جميعاً وأرد عليها إن شاء سبحانه ، وفيما ذكرنا الآن كفاية .

٣ — قال ابن أبي العز مثبتاً الحدّ لذات الله سبحانه وتعالى عن هذا الهذيان صحيفة (٢١٩) ما نصه :

« فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في الأمر أصلاً ، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفسي

(٤٢٧) علماً بأن هذا النص منقول من « منهاج السنة » (٢٢٤/١) للشيخ الحارثي فشرح العقيدة الطحاوية هي تلخيص

لـ « منهاج السنة » ولـ « موافقة صريح المعقول » !! ولذلك يركزون عليها ويحرصون على نشرها !!

وجود الرب ونفي حقيقته^(٤٢٨) » .

فإنه بهذه العبارة أثبت الحد لذات الله تعالى ، فقال بما قال أهل الزيغ من قبل : « مَنْ نفى الحد عن الله تعالى أخير بعدم الرب سبحانه » . وهؤلاء الأصل عندهم الجسمية فلما تخيلوا أن المولى سبحانه عما يتخيلون جسماً أجروا عليه أحكام الأجسام ، فالجسم متى لم يكن له حد كان عدماً وكذلك تخيلوا الباري سبحانه .

وقولهم لأهل السنة : « إنكم إذا نفيتم الحد ساويتهم بركم بالشيء المعلوم » ، تكفل برده الحافظ ابن حجر العسقلاني في « لسان الميزان » (١١٤/٥) حيث بين أن قول المجسمة هذا قول نازل ساقط لا عبرة به فقال :

« وقوله (قال له النافي ساويت ربك بالشيء المعلوم إذ المعلوم لا حد له) نازل ، فإننا لا نسلم أن القول بعدم الحد يفضي إلى مساواته بالمعلوم بعد تحقق وجوده » .

وقدّمنا في أول هذه الرسالة تكفير الأمة للمجسمة ولابن كرام في قوله بالحد ، وقال الإمام أبو منصور البغدادى في كتابه « الفرق » ص (٣٣٢) : « إن أهل السنة اتفقوا على نفي النهاية والحد عن صانع العالم خلافاً للشامية والكرامية المجسمة » .

وكلام ابن أبي العز قبل العبارة التي نقلناها وبعدها كله عمويه على الناس لترويج بضاعته وإفناع المغفلين بها ، فهو تارة يكذب على الإمام عبد الله بن المبارك : فينقل عنه زوراً أنه قال بالحد ، ولو قال به فهو مردود عليه^(٤٢٩) ، لأن الكفر كفر كائن من كان الناطق به والزيغ زيغ كائن ما كان مصدره ، وليس في الإسلام دين يختلف باختلاف الأشخاص فالإيمان إيمان مطلقاً والكفر كفر مطلقاً فما جاء في الكتاب والسنة ثبوته مجملاً أو مفصلاً أثبتناه وما نفاه الكتاب أو السنة مجملاً أو مفصلاً نفيناه ، والمعصوم هو السنة والإجماع كما هو مقرر عند أهل السنة ، وتارة ينفي ابن أبي العز الحد ،

(٤٢٨) علماً بأن الطحاوي يقول في المتن : (وتعالى عن الحدود والغايات) والألباني يحاول أن يشكك في كلام الطحاوي هذا في تعليقاته على الطحاوية ص (٢٩) نقلاً عن ابن مائع فيقول بأنه لا يستبعد أن يكون هذا مدسوساً على الطحاوي . وهذا تشكيك فارغ باطل لا التفات إليه ، وإذا كان هذا حقاً فمتن الطحاوية وشرحه لا يستبعد أيضاً أن يكون بجملته مدسوساً من أعداء الإسلام .. الخ .

(٤٢٩) أو هو مؤول كما ذكره البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٢٧) بتحقيق الإمام المحدث الكونري . وقد بينت ذلك بوضوح في رسالتي « التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد » .

محتجاً بأنّ للحد معاني كثيرة كقوله ص (٢١٩) : « وأما الحد بمعنى العلم والقول وهو أن يحده العباد ، فهذا منتف بلا منازعة بين أهل السنة » .

فانظر إلى هذا الروغان ما أشنعه وأقبحه ! فلمَ هذا التخبیط وهذه الفلسفة التي لا معنى لها ؟ لا شك أن ذلك كله لقلب الحقائق ، ولترويج عقيدة الزيغ وإقناع الناس بها ، وأهل السنة والجماعة عندما أجمعوا على نفي الحد عن الباري سبحانه وأكفروا من قال به لم يقل أحد منهم من أثبت الحد بمعنى كذا جاز ومن أثبته بمعنى كذا لم يجز ، وإنما قالوا : « وأما جسمية خراسان من الكرامية فتكفيرهم واجب ، لقولهم بأن الله تعالى له حد ونهاية .. » الخ كما تقدّم في هذه الرسالة عن الشيخ عبد القاهر البغدادي .

٤ - وأما مسألة الجهة فابن أبي العزّ ممن يقول بها ويقاثل من أجلها فقال مستميت ، فانظر إلى الروغان حيث قال صحيفة (٢٢١) من شرح الطحاوية : « وأما لفظ الجهة ، فقد يراد به ما هو موجود ، وقد يراد به ما هو معدوم ، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق » .

فانظر كيف قاس الخالق على المخلوق ، ومعنى كلامه : أي كما أن المخلوق في جهة فكذا الخالق في جهة بجامع الوجود لكل منهما ، ولا شك أن هذا قياس وثني فاسد قطعاً . ثم قال ابن أبي العزّ في نفس الصحيفة ما نصه : « وإن أريد بالجهة أمر عديمي ، وهو ما فوق العالم ، فليس هناك إلا الله وحده ، فإذا قيل إنه في جهة بهذا الاعتبار فهو صحيح » .

فقد قرر بأن الله تعالى في جهة ما فوق العالم ، وهذا المكان الذي عينه للمولى سبحانه وتعالى عن هذيانه ، سمّاه بالمكان العدمي أو بالأمر العدمي ، وإني استغرب جداً كيف يكون لمعبوده مكان يشار إليه بالإصبع كما جاء في حديث الجارية الذي يتشدقون به ثم كيف يكون هذا المكان عدماً ؟ وهل يشار للعدم ؟!

ولا يخفّاك أخي المؤمن أن أهل السنة أجمعوا على تنزيه الله تعالى عن المكان لدلالة الكتاب والسنة المصريحة بذلك .

وقد نص ابن أبي العزّ في سلسلة أغلاطه أيضاً زيادة في نعمة ظنهوره في رأس صحيفة (٢٢١) : أن الجهات لا نهاية لها . اهـ ومعنى ذلك أنّه لا حد لها ، فجعل للخالق حداً ونزّه المخلوق عن الحد فسبحان قاسم العقول الوهاب !!

مع أن أهل السنة كما قال الإمام البغدادي في الفرق ص (٣٣٠) :

« أجمعوا على أن الأرض متناهية الأطراف من الجهات كلها ، وكذلك السماء متناهية الأقطار من الجهات الست ، خلاف قول الدهرية » .

ثم اعترض !!! على الإمام الطحاوي في تنزيهه الله تعالى عن الجهات فقال ص (٢٢١) :
« لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات ، هو حق ، باعتبار أنه لا يحيط به شيء من مخلوقاته » . فأول كلام الشيخ حسب مراده ، لينفي أن الشيخ الطحاوي يقول بهذا !! فاعترض عليه لينفي ما تبقى من احتمال ذلك على زعمه فقال في نفس الصحيفة :

« لكن بقي في كلامه شيان أحدهما ، أن إطلاق مثل هذا اللفظ مع ما فيه من الإجمال والاحتمال كان تركه أولى ، وإلا تسلط عليه وألزم بالتناقض في إثبات الإحاطة والفوقية ونفي جهة العلو !!

واليك بعض عقائد الكرامية أيضاً المندرجة في كلام ابن أبي العز في شرح الطحاوية :

٥ — قال صحيفة (٢٨٢) :

« فكيف يستبعد العقل مع ذلك أنه يدنو سبحانه من بعض أجزاء العالم وهو على عرشه فوق سمواته ؟ أو يدني إليه من يشاء من خلقه ؟ فمن نفى ذلك لم يقدره حق قدره » .

٦ — قوله صحيفة (٢٨٦) :

« الثاني عشر : التصريح بنزوله كل ليلة إلى السماء الدنيا ، والنزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علو إلى سفل ، الثالث عشر : الإشارة إليه حساً إلى العلو ، كما أشار إليه من هو أعلم بربه » .

وذكر قبل ذلك وبعده أدلة بزعمة دالة على هذا العلو الحسي ، والمعبر عنه أحياناً بفوق وبداته وبجهة السماء .. الخ . ولا أدري أين ذهب بقول الله تعالى : ﴿ إِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِي ﴾ البقرة : ١٨٦ ، ويقول تعالى : ﴿ وَلَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تبصرون ﴾ الواقعة : ٨٥ ، وقوله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ الحديد : ٤ ، وقوله : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ الأنعام : ٣ ، وقوله : ﴿ وَلَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ ق : ١٦ ، وغير ذلك من الآيات^(٤٣٠) ، ومن الحديث قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » رواه مسلم (٣٥٠/١) ، وقوله أيضاً : « اللهم أنت الصاحب في

(٤٣٠) وإذا كانت تلك الآيات التي أوردناها قرآناً وهذه الآيات أيضاً قرآناً فما الذي أوجب اعتقاد ظاهر تلك دون هذه ؟؟

السفر وأنت الخليفة في الأهل» رواه الترمذي (٤٩٧/٥) وقال : حديث حسن صحيح اهـ وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة .

وإذا كان يؤول هذه النصوص الموهمة للحلول فما أجدره أيضاً أن يؤول تلك النصوص الموهمة للتجسيم وتشبيه الله تعالى بخلقه ، عند المغفلين الذين لا يعرفون أصول عقيدة الإسلام التي منها تنزيه الله سبحانه عن مشابهة خلقه ، المعبر عنها بقول العلماء : كلُّ ما خَطَرَ ببالِكَ فاللَّهُ تعالى بخلاف ذلك ، المأخوذ من قوله سبحانه : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ الشورى : ١١ ، ومن قوله : ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ الإخلاص : ٤ ، ومن قوله : ﴿ أَلَمْ يَخْلُقْ كَمَنْ لَا يَخْلُقْ ﴾ النحل : ١٧ .

٧ — والقول بالجهة والفوقية الحسية يقضي إلى القول بأنه خارج العالم على العرش بذاته كما يقول أهل التجسيم ، أو داخل العالم في السماء حساً لا معنى كما يقول الحلولين وكلا القولين باطل ، فقد أجمع أهل السنة على أن الله تعالى مُنَزَّهٌ عن المكان يعني أنه لا تُعَيَّنُ له جهة كالمخلوق فيقال إنه مستقر فيها وحالٌ بها فقول الحلولية : إنه في كل مكان باطل ، وقول المجسمة : إنه فوق العالم خارج عنه فوق العرش باطل أيضاً ، لأن هذا يلزم منه وصفه سبحانه بالاتصال أو الانفصال ووصفه بأنه خارج أو داخل العالم ، وكل ذلك باطل لأنهم بنوا ذلك على ما أصلوه وهو الجسمية ، فوصفوه بأنه خارج العالم ، لتثبيت عقيدة الزيغ واقناع الناس بها ولذلك صرح أهل السنة والجماعة بأن الله سبحانه لا يوصف بأنه خارج العالم ولا داخله لأن هذا نوعٌ من إدراك الخالق والله سبحانه لا يحيط به أو يدركه أحد من خلقه ، وهؤلاء يريدون أن يدركوه وأن يعينوا له مكاناً فـ ﴿ سبحانه ربك رب العزة عما يصفون ﴾ لذلك قال ابن أبي العز في شرحه ص (٢٢٢) :

« ولا نظن بالشيخ — يعني الطحاوي — رحمه الله أنه ممن يقول إن الله تعالى ليس داخل العالم ولا خارجه بنفي التعيينين » اهـ .

وإليك بعض أقوال علماء الإسلام في ذلك :

● قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى :

« الله تعالى مقدس عن المكان ، ومُنَزَّهٌ عن الأقطار والجهات ، وأنه ليس داخل العالم ولا خارجه ، ولا هو متصل بالعالم ولا هو منفصل عنه ، قد حَبَّرَ عقول أقوام حتى أنكروه إذ لم يطبقوا سماعه ومعرفته » الإحياء (٤/٤٣٤) (٤٣١) .

(٤٣١) وانظر أيضاً « شرح الإحياء » للزبيدي (١٨١/١٠) .

● وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » (٢٢٠/١ - ٢٢١) :

« فَإِنَّ إدراك العقول لأسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه على حكمه لم ولا كيف ، كما لا يتوجه عليه في وجوده أين وحيث . »

● وقال إمام الحرمين في « الإرشاد » ص (٦١) :

« ثم نقول : إن سَمِّيتَ الباري تعالى جسماً وأُثِّبَ له حقائق الأجسام ، فقد تعرضتُم لأمرين : إما نقض دلالة حدث الجواهر ، فَإِنَّ مَبْنَاهَا على قبولها للتأليف والماسة والمبانية وإما تطردوها وتقضوا بقيام دلالة الحدث في وجود الصانع ، وكلاهما خروج عن الدين ، وانسلال عن ربة المسلمين . »

● وقال الإمام الحافظ البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤١٠) :

« والقديم سبحانه عالٍ على عرشه لا قاعد ولا قائم ولا تماس ولا مباین على العرش ، يريد به مبانية الذات التي هي بمعنى الاعتزال أو التباعد ، لأن الماسة والمبانية التي هي ضدها والقيام والقعود من أوصاف الأجسام ، والله عز وجل أحد صمد ولم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد فلا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام تبارك وتعالى . »

وقال الإمام أبو المظفر الإسفراييني في التبصير (ص ٩٧ بتحقيق الإمام الكوثري) :

« وأن تعلم أَنَّ الحركة والسكون ، والذهب والجمي ، والكسوف في المكان ، والاجتماع والافتراق ، والقرب والبعد من طريق المسافة والاتصال والانفصال ، والحجم والجِرم ، والجنة والصورة والحيز والمقدار والنواحي والأقطار والجوانب والجهات كلها لا تجوز عليه تعالى لَأَنَّ جميعها يوجب الحد والنهاية . »

وقال الإمام النووي في « الروضة » (٦٤/١٠) ما نصه :

« من اعتقدَ قِدَمَ العالم ، أو حدوث الصانع ، أو نفى ما هو ثابت للقديم بالإجماع ككونه عالماً قادراً ، أو أثبت ما هو منفي عنه بالإجماع كالألوان ، أو أثبت له الاتصال والانفصال كان كافراً . »
وقال الإمام المحدث مُلاً علي القاري في « شرح الفقه الأكبر » مُشْتَعاً على ابن أبي العز هذا ، شارح الطحاوية ومشوها ما نصه ص (١٧٢) :

« والحاصل أَنَّ الشارح يقول بعلو المكان مع نفي التشبيه وتبع فيه طائفة من أهل البدع .. الخ فانظره . »

وقال العلامة القاري أيضاً صحيفة ١٧٢ : « ومن الغريب أَنَّهُ استدَلَّ على مذهبه الباطل برفع الأيدي في الدعاء إلى السماء » اهـ .

وقد عرضنا البعض اليسير مما في شرح الطحاوية من أخطاء مستشعنة مرفوضة في عقيدة الإسلام ،

مُحذَرين لطلاب العلم والمدرسين في شتى المجالات من تدريسها ودراستها وتقريرها على الطلاب وموافقة ما فيها من الخطأ من باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « الدين النصيحة » وأرجو أن يعرف أهل العلم وطلابه ما هو المراد من توحيد الأسماء والصفات عند مَنْ يدعو إليه ، وأن المراد منه عند هؤلاء المتسلفين ما رأينا من التحسيم وإقامة الوثنية التي حاربها الإسلام وجاء بهدمها .

وأن يدركوا ما كتبناه وقررناه من الأدلة الواضحة في إبطال تقسيم التوحيد إلى ربوبية وألوهية وليكن هذا آخر كتابنا « التنديد بمن عدد التوحيد » فنسأله سبحانه حسن الختام والحمد لله رب العالمين ، وكان الفراغ من تصنيف أصل هذه الرسالة غير ما ألحقته بها ٥ / ربيع الأول / ١٤٠٧ هـ .

تحذير العبد الأواه

من

تحريك الإصبع في الصلاة

صنفها

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني الشافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، ورضي الله عن صحابته المتقين .

أما بعد :

(اعلم) وفقني الله وإياك لما يحبه ويرضاه أن بعض الإخوة الأفاضل طلب مني أن أضع رسالة في مسألة (تحريك السبابة — الإصبع — في الصلاة أثناء التشهد) وهل يسن أن يديم المصلي تحريك إصبعه في التشهد كما يفعله بعض من ينتسب إلى العلم والسنة أم يكره ذلك ؟ أم يحرم ؟ وهل تبطل الصلاة بذلك ؟ علماً بأن (الألباني) في صفة صلاته يقول بسنية تحريك الإصبع في التشهد وتكرار ذلك التحريك حتى السلام والخروج من الصلاة .

وهذا أوان الشروع في جواب السؤال ، مع تحقيق المسألة دون إيجاز محلّ أو إطناب ممل ، وبالله تعالى التوفيق ومنه الإعانة .

أما مختصر الجواب للمسألة فأقول : (اعلم) : أن الإمام الحافظ محي الدين النووي رحمه الله تعالى سئل في فتاواه عن تحريك الإصبع في الصلاة فقبل له :

هل تستحب الإشارة بالإصبع المسبحة من اليد اليمنى في التشهد ، ومتى يشير بها ؟ وهل يحركها أم تبطل الصلاة بتكرار تحريكها .. إلى آخر السؤال ؟

(فأجاب) : تستحب الإشارة برفع المُسَبِّحَة من اليد اليمنى عند الهزمة من قول (إلا الله) مرة واحدة^(١٣٢) ولا يحركها^(١٣٣) ، فلو كرر تحريكها كره ولم تبطل صلاته على الصحيح ، وقبل تبطل ...

إلى آخر جوابه رضي الله عنه . انتهى من فتاوي النووي صحيفة ٥٤ .

أما بسط الكلام في المسألة فيكون بعرض أدلة من يقول بسنية تحريك الإصبع على الدوام ثم نقوم بمناقشة تلك الأدلة وتفنيدها غير الصالح منها بالحجة والبرهان الواضح وذكر الدليل على عدم سنيته عند من

(٤٣٢) دليل ذلك حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بإصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى . رواه الحمصة إلا البخاري .

(٤٣٣) دليل ذلك حديث ابن الزبير وسيأتي إن شاء الله تعالى وفيه (أن النبي كان يشير بإصبعه لا يحركها) وهو حديث صحيح أخرجه أبو داود والبيهقي .

يعتد به من العلماء وأقوال العلماء المحققين في ذلك .

بيان أدلة الألباني وشبهه التي أوردتها في صفة الصلاة :

وكم في صفة صلاته من أحاديث ضعيفة قد صححها^(٢٣٤) وأحاديث صحيحة ضعفها^(٢٣٥) كما لا

يخفى .

أ — احتج الألباني بحديث وائل بن حجر : وذكر فيه وضع اليدين في التشهد ، قال : (ثم رفع إصبعه فرأيته يحركها يدعو بها) . رواه البيهقي .

قال الألباني : رواه أبو داود والنسائي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان وصححه ابن الملقن .

ب — ثم ذكر الألباني كلاماً بعد ذكره لهذا الحديث ألخصه بالنقاط التالية :

١ — فيه (أي الحديث) دليل على أن السنة أن يستمر في الإشارة وفي تحريكها إلى السلام .

٢ — وهو مذهب مالك وغيره .

٣ — قال : سئل الإمام أحمد هل يشير الرجل في الصلاة ؟ قال نعم شديداً .

٤ — قال : ومنه يتبين أن تحريك الإصبع في التشهد سنة ثابتة .

٥ — قال مُدْعياً : إن حديث عبد الله بن الزبير الذي فيه (لا يحركها) لا يثبت من قبل إسناده

كما حققه في ضعيف أبي داود على زعمه .

٦ — قوله بعد ذلك : ولو ثبت (أي إن صح حديث عبد الله بن الزبير) فهو نافٍ أي للتحريك

وحديث الباب مُثبت — أي للتحريك — والمثبت مُقَدَّم على النافي كما هو معروف عند العلماء .

هذه حجج الألباني في المسألة من كتاب صفة صلاته الطبعة السادسة

صحيفة ١٦٨ .

(٤٣٤) كحديث (من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة) الذي ذكره ص (٩٥) من الطبعة السادسة من صفة صلاته ،

وهو حديث ضعيف مُعَلٌّ باتفاق الحفاظ كما قال ابن حجر في « فتح الباري » (٢/ ٢٤٢) وغيره ، وكذلك حديث (مالي

أنارح) ص (٩٤) وقد اتفق الحفاظ وأهل العلل والمتخصصون على أن هذا الحديث غلط فيه أدراج ، وفيه نسبة كلام لأبي

هريرة لم يقله كما في المجموع للحافظ النووي (٣/ ٣٦٨) .

(٤٣٥) كحديث سيدنا عبد الله بن الزبير الذي سنوضح صحته أثناء هذه الرسالة إن شاء الله تعالى ، والذي فيه لفظة (لا

يحركها) كما في صفة صلاة الألباني ص (١٧٠) وقد صححه الحفاظ ومنهم النووي في المجموع (٣/ ٤٥٤) والبيهقي وابن

حبان والذهبي والحافظ بإقراره .

نقض أدلة الألباني التي استدل بها على تحريك الإصبع والتي انفر بها من وثق بكلامه :

١ — أما حديث سيدنا وائل بن حُجر الذي أورده فهو حديث صحيح كما قال ، إلا لفظه (يحرّكها) التي فيه فهي شاذة ، وذلك لأن الحديث روي من طريق أحد عشر رجلاً من الثقات الحفاظ كلهم لم يذكروها ، وانفرد زائدة بن قدامة الثقة بها مخالفاً رواية ابن الزبير الصحيحة التي فيها نفى التحريك ، وكذا رواية ابن عمر التي في مسلم التي ليس فيها ذكر للتحريك ، والعلماء قالوا في علم المصطلح :

وما يخالف ثقة به المـ لا فالشذوذ والمقلوب قسمان تلا

وقد أعلّ هذه الزيادة وهي لفظه (يحرّكها) الحفاظ ابن خزيمة في صحيحه (٣٥٤/١) حيث قال : « ليس في شيء من الأخبار (يحرّكها) إلا في هذا الخبر زائدة ذكره » اهـ .

وأما قول الألباني رواه البيهقي فصحيح هو في سنن البيهقي ، والزيادة مطروحة كما قدمنا ، وأما قوله : ورواه أبوداود اهـ فليس بصحيح ! فقد وهم الألباني فظن أن أبداود أخرجه ولم يخرجـه أبوداود^(٤٣٦) .

٢ — أما قوله (إنه فيه دليل على أن السنة أن يستمر في الإشارة وفي تحريكها إلى السلام) فمردود لأنه أخذ برواية — أعني الألباني — وترك باقي الروايات الصحيحة التي نص الحفاظ على صحتها كرواية ابن عمر في مسلم ولعاً منه بالشاذ ، مع أن اللفظة التي تمسك بها ضعيفة بالشذوذ ، وترك أيضاً رواية سيدنا عبد الله بن الزبير التي خرجها أبوداود والبيهقي بأسانيد صحيحة ، بل ادعى لينصر رأيه أن روايه ابن الزبير التي فيها لفظه (لا يحرّكها) ضعيفة وسنوضح صحتها إن شاء الله تعالى .

٣ — أما قوله إنه مذهب مالك : فالألباني لا يحتاج بأقوال مالك ولا غيره فلا فائدة في هذا الكلام البتة وخصوصاً أنه ليس دليلاً شرعياً عنده ، ونزيد الألباني فنقول له : هناك خلاف بين المالكية في تحريك الإصبع ففي عون المعبود (٤٥٥/٣) قال الشيخ سلام الله في شرح موطأ مالك : وفي حديث وائل عند أبي داود^(٤٣٧) وفيه : « ثم رفع أصبعه فرأيتـه يحرّكها يدعو

(٤٣٦) وقد ظن أحد مقلدي الألباني أن هذا الحديث موجود في سنن أبي داود برقم (٧٢٧) ، أو أنه أراد أن ينصر شيخه فكتب ورقات لي ملأها سباً وشتماً لكنه لم يخرج منها بطلال ، وما في سنن أبي داود هو حديث آخر في رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ورفعها وتحريكها من تحت الثياب في الرد ، فليتنبه إليه وقد أوردها أبو داود في باب رفع اليدين .

(٤٣٧) وقد اغتر الألباني بنسبة هؤلاء المصنفين الحديث لأبي داود نفسه هو أيضاً لأبي داود تقليداً لا تحقيقاً ، وذلك من أكبر الأدلة على أنه ليس بمحدث بل هو ناقل من الكتب لا غير فتنبه .

بها» ففيه تحريك السبابة عند الرفع وبه أخذ مالك والجمهور ، على أن المراد بالتحريك ههنا الرفع لا غير فلا يعارضه ما في مسلم عن ابن الزبير : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يشير بإصبعه إذا دعا لا يحركها » (٤٣٨) اهـ من عون المعبود .

أقول : سبحان الله ! عندما يوافق اجتهاد الإمام مالك ما يريد الألباني يأخذ به ويعتبره وعندما يخالفه يضرب به عرض الحائط ، وكأن قول الألباني واجتهاده هو الكتاب والسنة اللذان لا يحتملان نسخاً ولا تخصيصاً ولا تأويلاً .

علماً بأن الذين يقولون بالتحريك من السادة المالكية لا يقولون بالصفة التي يدعو لها الألباني ، ولو ثبت أن السادة المالكية يقولون بالتحريك بالصفة التي يقول بها الألباني فلا حجة بذلك عندنا وعنده ، وقد أنكر مالك حديث تحريم صيام السبت في غير الفريضة وهو أمير مومنين في الحديث من أئمة السلف فلماذا أعرض الألباني عن كلامه !!؟

ونحن سنثبت بإذن الله تعالى ومشيتته للألباني ولغيره أن السنة عدم تحريك الإصبع في الصلاة فإن ثبت ذلك أفيزك الألباني مذهب مالك كما يزعم ويتبع السنة كما يدعو الناس إلى ذلك بزعمه ؟ أم يبقى مصرأ معانداً !!؟

وإليك أقوال أئمة المالكية القدماء في قضية تحريك الإصبع في التشهد :

قال الحافظ ابن العربي المالكي في « عارضة الأحوذى شرح الترمذي » (٨٥/٢) : « وإياكم وتحريك أصابعكم في التشهد ولا تلتفتوا إلى رواية العتبية فإنها بليّة ! وعجباً ممن يقول إنها مقمعة للشيطان إذا حرّكت !! واعلموا أنكم إذا حرّكتُم للشيطان إصبعاً حرّك لكم عشراً ! إنما يقمع الشيطان بالإخلاص والخشوع والذكر والاستعاذة ، فأما بتحريكه فلا » .

وقد نص أيضاً الإمام ابن الحاجب المالكي في مختصره الفقهي على أن عدم التحريك هو مشهور مذهب مالك .

٤ — أما قوله (سئل الإمام أحمد فقال : يشير بها شديداً) فليس في كلامه ما يدل أو يشير للتحريك ، ومذهب السادة الحنابلة عدم التحريك وهم أدري بأقوال إمامهم ومعانيها وصحيحها من سيقمها ، قال صاحب « الروض المربع » الحنبلي (٥٩/١) ما نصه :

« ويشير بسبابتها من غير تحريك في تشهده ودعائه في الصلاة وغيرها عند ذكر الله تعالى تنبيهاً على التوحيد » . والروض المربع مختصر معتمد عند الحنابلة .

(٤٣٨) قلت : وهذا ليس في مسلم بل في أبي داود فتنه أيضاً .

وقال شيخ المذهب ابن قدامة الحنبلي في « المغني » (٥٣٤/١) :

« ويشير بالسبابة يرفعها عند ذكر الله تعالى في تشهده لما روى عبد الله بن الزبير (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يشير بإصبعه ولا يحركها) رواه أبو داود ... » .

فَمَنْ أَعْلَمُ بكلام الإمام أحمد ، ابن قدامه شيخ المذهب أم الألباني ؟! وفي « المبدع شرح المقنع » لابن مفلح الحنبلي (٤٦٢/١) ما نصه :

« وعلى كل حال لا يحركها في الأصح لفعله عليه السلام ، قال في الغنية : ويديم نظره إليها في كل تشهده لخبر ابن الزبير رواه أحمد » اهـ .

ونقول للألباني لو فرضنا أن الإمام أحمد يقول بالتحريك الذي تقول أنت به — جدلاً — وثبت في السنة خلاف ذلك فهل تبقى معانداً متعصباً للإمام أحمد ؟!

هـ — قوله : (ومنه يتبين أن تحريك الإصبع في التشهد سنة ثابتة) .

فجوابه : نعم رفعها وهو تحريكها مرة واحدة سنة ثابتة لا تكرار التحريك كما توهم الألباني .

وأقول : لو كان الأمر كما يزعم ويدعي لما قال سيدنا وائل بن حجر رضي الله عنه : (ثم رفع إصبعه فرأيتها يحركها) ، لأن ظاهر هذه الرواية يفيد أنه كان واضعها ثم أشار بها بدليل رواية سيدنا ابن عمر في صحيح مسلم : (وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة) فاتضح أنه أشار بها بعدما كان واضعاً لها من أول التحيات ، وهذا مراد سيدنا وائل بالتحريك على فرض ثبوته وعدم شذوذه ، ولم يرد سيدنا وائل دوام التحريك قطعاً كما تفيد النصوص ، والألباني يخالف ذلك كله ويقول بالتحريك من أول الجلوس في التشهد مع أن رواية (لا يحركها) الصحيحة ثبتت وتؤكد ما قررناه .

٦ — قوله (حديث لا يحركها لا يثبت من قبل إسناده) مردود عليه !! وإليك الحديث ورجاله وأقوال الحفاظ فيه :

قال أبو داود في سننه^(١٣٩) : حدثنا إبراهيم بن الحسن المصيصي أخبرنا حجاج عن ابن جريح عن زياد عن محمد بن عجلان عن عامر عن عبد الله بن الزبير : (أنه ذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يشير بإصبعه إذا دعا ولا يحركها) .

(٤٣٩) الإشارة في التشهد من أبواب الصلاة حديث رقم (٩٨٩) .

رجال الحديث وأقوال أهل الجرح والتعديل فيهم :

أ — إبراهيم بن الحسن المصيصي : قال الحافظ في « تقريب التهذيب » صحيفة ٨٩ رقم ١٦٤ :
(ثقة) دس .

ب — حجاج بن محمد : قال في « الجرح » (٧٠٨/٦٦/٣) قال علي المديني : ثقة صدوق ، وقال الحافظ في « تقريب التهذيب » ص ١٥٣ : ثقة ثبت^(٤٤٠) . (ع) .

ج — ابن جريج : قال في الجرح ١٦٨٧/٣٥٧/٥ قال أحمد : ابن جريج : ثبت صحيح الحديث لم يحدث بشيء إلا أتقنه اهـ (ع) .

د — زياد بن سعد قال في « الجرح » (٢٤٠٨/٥٣٣/٣) قال أحمد : خراساني ثقة اهـ وفي التقريب : ثقة ثبت (ع) .

هـ — محمد بن عجلان : قال في « الميزان » (٧٩٣٨/٦٦٤/٣) إمام صدوق مشهور وثقه أحمد وابن عيينه وأبو حاتم . (وهو من رجال مسلم والأربعة) .

و — عامر بن عبد الله : قال في « الجرح » (١٨١٠/٣٢٥/٦) قال الإمام أحمد : ثقة من أوثق الناس اهـ وفي التقريب : ثقة عابد من رجال الستة .

هذا تخريج رجال الحديث وقد رأيت أن رجاله كلهم عدول ثقات ، أما قول الأئمة والحفاظ في هذا الحديث فإليك هي :

قال الإمام الحافظ النووي في « شرح المذهب » (٤٥٤/٣) :
« ذكر البيهقي بإسناده الصحيح عن ابن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم — كان يشير بإصبعه إذا دعا لا يجرهما — رواه أبو داود بإسناد صحيح^(٤٤١) » .

إذا فالحديث صحيح لا غبار عليه ، فأقول ويقول كل منصف طرح التعصب جانباً كيف ساغ للألباني أن يضعف هذا الحديث ؟ لا شك أن الضعف أتى لهذا الحديث لأنه لا يوافق مذهب الألباني القاضي بتكرار تحريك الإصبع في التشهد .

٧ — أما قول الألباني (ولو ثبت فهو ناف وحديث الباب مثبت والمثبت مقدم على النافي كما هو معروف عند العلماء) اهـ .

فأقول : احترز بقوله (ولو ثبت) ما إذا أثبتته أحد الناس وبين صحته

(٤٤٠) وما أورده هنا بعض الأغبياء من أهل الكنود والجحود فلا شيء البتة !!

(٤٤١) وانظر سنن البيهقي ١٣١/٢ ، ١٣٢ .

وإلا فالحديث صحيح عنده أيضاً لكنه يستر صحته لأنه مخالف لمشربه كما أسلفنا ، والحديث ثابت كما قال الأئمة الأعلام وكفى بالحافظ البيهقي والحافظ النووي أنهما قد صححاه .

وقد تعارضت رواية وائل بن حجر التي فيها (يحرکہا) على فرض عدم ضعفها بالشذوذ مع رواية عبد الله بن الزبير التي فيها (لا يحرکہا) ظاهراً ، وأصولياً يجب الجمع بينهما لقول أصحاب الأصول :

فَالْجَمْعُ يَنْمُو تَعَارُضًا هُنَا فِي الْأَوَّلِينَ وَاجِبٌ إِنْ امْكُنَا

والألباني يقول : المثبت مقدم على النافي وهو المعروف عند العلماء^(١٤٢) . اهـ
ونقول له : نعم ، المثبت مُقَدَّم على النافي لكن إذا تعذر الجمع بينهما ، هذا هو المعروف عند العلماء .

فاعلم أيها اللبيب أن الألباني حذف عبارة (إذا تعذر الجمع بينهما) وبخذفها ينال مراده ، ويتم له الأمر الذي يهواه ، ولا يهيمه ذلك وإن كان الطريق إليه بالتدليس وحذف تمام الكلام .

والطريق الصحيح في هذا أن نقول : قال العلماء الأصوليون : المثبت
مقدم على الثاني إذا تعذر الجمع بينهما ، وقال صاحب ألفية الأصول (مراقي السعود) :

والجمع واجب متى ما أمكننا إلا فللآخر نَسْخُ بِهَا

ولا بد لنا قبل أن نعقد فصلاً في جمع الحفاظ والفقهاء بين حديث (لا يحرکہا) وحديث (يحرکہا) إن صحت هذه اللفظة ، أن نبين أن لفظة (يحرکہا) في حديث وائل بن حجر شاذة مطروحة ، فنقول :

(٤٤٢) وتلميذه صاحب كتاب ((إرشاد الساري)) يقول في القسم الثالث منه — الصيام — الطبعة الجديدة الرابعة ص (٤٣) : والقاعدة الأصولية الفقهية تقول : النفي مقدّم على الإثبات اهـ !!!!!

فناقض كلام شيخه والأصوليين ليرد أحاديث إثبات صوم يوم السبت المتواترة بحديث ضعيف بنفيها فانظروا كيف يقلّبون قواعد الأصول على حسب ما يريدون !! كما قال الشاعر :

يَوْمًا بَعْدَ إِذَا لَقِيتَ ذَا يَمِينٍ وَإِنْ لَقِيتَ مُعَدِّيًّا فَعَدْنَا نَسِيًّا

فصل

في بيان شذوذ لفظة : (يحركها) في حديث وائل

اعلم يرحمك الله تعالى أن الإمام الحافظ أبو بكر بن خزيمة أشار لنا بل صرح بشذوذ هذه اللفظة في الحديث كما قدّمنا حيث قال في صحيحه (٣٥٤/١) :

« ليس في شيء من الأخبار (يحركها) إلا في هذا الخبر زائدة^(٤٤٣) ذكره » .

وبعد تتبع الحديث في المسند والسنن والمعاجم وغيرها وجدنا أن أحد عشر رجلاً من الثقات الحفاظ كلهم رووا حديث سيدنا وائل بن حجر لم يذكروا فيه لفظ التحريك ، وانفرد زائدة الثقة بالتحريك ، وهذا شذوذ بلا ريب ، ولا سيما أن هناك رواية صحيحة مصرحة بعدم التحريك وهي رواية ابن الزبير التي صححها الحفاظ ، ورواية سيدنا ابن عمر في صحيح مسلم وليس فيها ذكر للتحريك مطلقاً ، ولنسرد أسماء الثقات الحفاظ الذين رووا حديث وائل دون ذكر التحريك والذين خالفهم زائدة الذي زاد فيه التحريك :

- ١ — سفيان الثوري .
- ٢ — سفيان بن عيينه .
- ٣ — شعبة بن الحجاج .
- ٤ — عبد الواحد بن زياد .
- ٥ — عبد الله بن إدريس .
- ٦ — زهير بن معاوية .
- ٧ — أبو عوانة الشكري .
- ٨ — أبو الأحوص سلام بن سليم .
- ٩ — بشر بن المفضل .
- ١٠ — خالد بن عبد الله الطحان . وكل هؤلاء ثقات حفاظ .
- ١١ — وغيلان بن جامع وهو ثقة .

وسنعقد لتفصيل روايات هؤلاء الثقات الحفاظ فصلاً خاصاً نوضح فيه أماكن رواياتهم بعزوها إلى

(٤٤٣) وقد صحفت هذه الكلمة في صحيح ابن خزيمة المطبوع من المحقق فوقعت بدون التاء الأخيرة !! فأصبحت تُقرأ هكذا : (زائد ذكره) .

الكتب التي رويت فيها بإذن الله تعالى .

وهذا يثبت قطعاً أن (التحريك) شاذ ، لتصريح الحافظ ابن خزيمة السلفي بذلك ، وعدم اعتبار الفقهاء الجامعين بين الفقه والحديث لها ، ولقواعد الحديث وأصول الفقه الناصة على أن الثقة إذا خالف الثقات اعتبر ما جاء به شاذ ، وتصريح الأحاديث الأخرى الصحيحة بعدم التحريك .

وظهر أيضاً أن الألباني جازف في تصحيح التحريك وتضعيف ما سواه بدون حجة ولا برهان مقبول عند جميع العقلاء ، ولا يمكن بحل من الأحوال أن تُعتبر لفظة (يحركها) زيادة ثقة ، وخصوصاً أن قواعد المصطلح لا تحكم بذلك ، قال الإمام الحافظ العراقي في ألفيته في قواعد الحديث :

وذو الشذوذ ما يخالف الثقة فيه الشاذ لا الشافعي حقه

ثم قال العراقي في شرحه :

« اختلف أهل العلم بالحديث في صفة الحديث الشاذ ، فقال الشافعي ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره ، وإنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس ، وحكى أبو يعلى الخليلي عن جماعة من أهل الحجاز نحو هذا ، وقال الحاكم هو الحديث الذي ينفرد به ثقة من الثقات وليس له أصل .متابع لذلك الثقة ، فلم يشترط الحاكم فيه مخالفة الناس » اهـ .

وقال الحافظ العراقي في شرح زيادة الثقات :

« وقد قسمه — أي زيادة الثقات — الشيخ ابن الصلاح فقال : قد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام (أحدها) : ما يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ » اهـ .

قلت : ولم نجد من تابع زائدة على التحريك ، ونص على ذلك الحافظ ابن خزيمة كما قدمت .
ونزيد قطعاً للوسوسة أنه على فرض عدم شذوذ لفظة (يحركها) يمكن الجمع بينها وبين (لا يحركها) كما جمع بينهما بعض الحفاظ ، ناصين به على عدم التحريك بالشكل الشاذ الذي ولع به الألباني ومن أنفر بكلامه ، وإليك هو :

بيان طريقة الجمع بين الحديثين كما هو قاعدة العلماء من أصوليين ومحدثين : اعلم يرحمك الله تعالى أن مراد سيدنا وائل بن حجر أن صح عنه قوله (يحركها) هو : رفع السبابة بعدما كانت موضوعة لا غير ، وهو الإشارة بالتحديد ، أي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرفعها من أول التحيات بل عند قوله أشهد أن لا إله إلا الله ، وأما سيدنا عبد الله بن الزبير رضي الله عنه فأراد بعدم التحريك في قوله (لا يحركها) عدم

تكرار التحريك أكثر من مرة وهي مرة الرفع ، فلا تعارض بين الحديثين ، هذا ملخص ما قاله العلماء في المسألة ونقله بحروفه من كتبهم فنقول :

قال الإمام الحافظ الفقيه محيي الدين النووي في « شرح المهذب »
(المجموع) (٤٥٥/٣) :

« قال العلماء الحكمة من وضع اليدين على الفخذين في التشهد أن يمنعهما من العبث » اهـ .
ونقل الإمام النووي في نفس الموضع عن الإمام الحافظ البيهقي : أن المراد في حديث سيدنا وائل ابن حجر في قوله (يحرکہا) يشير بها مرة واحدة ، أي لا يديم تحريكها ، فيكون موافقاً لرواية عبد الله بن الزبير (لا يحرکہا) اهـ كلام البيهقي منقولاً من « المجموع » ومن « سننه الكبرى » (١٣٢/٢) ببعض تصرف اختصاراً .

وقد نقلنا فتوى الإمام النووي بكراهة تحريك الإصبع في الصلاة أول هذه الرسالة ويؤكد ما ذكرناه : ما رواه أبو داود في سننه بإسناد صحيح عن غير الخزازي قال :
(رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أضعأ ذراعه اليمنى على فخذه اليمنى رافعاً إصبعه السبابة قد حناها شيئاً)^(٤٤٤) .

(وأما) حديث « لحي أشد على الشيطان من الحديد » فلا دلالة فيه على التحريك البتة ، إنما يفيد الحديث أن المتشهد إذا أشار بإصبعه بالتوحيد في الصلاة ، فكأنه يضرب الشيطان بالحديد ، وليس معنى ذلك أن الشيطان يكون تحت إصبعه وهو يحرکہا فيضربه ضرباً كأنه الحديد كما توهمه بعض السذج ، فهذا مما لا يقول به عاقل .

هذا مع ملاحظة أن حديث « لحي أشد على الشيطان من الحديد » فيه ضعف ففي الإسناد رجل وثقه ابن حبان وضعفه الجمهور ، وقال فيه الحافظ في التقریب : كثير بن زيد : صدوق بخطي وليس هو من رجال الصحيحين ، والألباني ربما ضعف السند بمن

(٤٤٤) وهذا الحديث صححه الحافظ ، ومالك بن غير الخزازي الذي في سننه مقبول كما في التقریب وهو وإن لم يرو عنه إلا واحد فقد صحح الحافظ حديثه ، وكثير من الثقات المتفق على ثقتهم لم يرو عنهم غير واحد فقط ، كتابت بن قيس الزرقى المدني وقد فصلت هذا الأمر في « امتاع الأحاط بتوثيق الحفاظ » وقد نص على صحة حديث مالك بن غير عن أبيه ابن خزيمة في صحيحه (٣٥٤/١) وأقر تصحيحه الحافظ في الإصابة في ترجمة رقم (٨٨٠٧) وروى الحديث ابن حبان في صحيحه كما في « الإحسان » (١٩٤٣/٢٠٢/٣) وسكت عليه أبو داود (٩٩١/٢٦٠/١) وهذا كاف في الحكم على الحديث بالصحة خلافاً لكلام الألباني في تمام المنة . ثم رأيت تناقض !! فصحح لمالك بن غير الخزازي في « صحيح سنن النسائي » (٢٧٢/١) فناموا !!

هو أقوى منه كما هو معلوم من كتبه ومسوداته^(٤٤٥) .

فالألْباني مثلاً يقول في « صحيحته » حديث رقم (٣٤٣) :

[ومن المعلوم أن توثيق ابن حبان غير معتمد عند المحققين من العلماء والنقاد ... ومنهم الذهبي] اهـ ، وقد تناقض الألباني فرد على الحافظ المنذري حين حَسَنَ إسناده فيه من وثقه ابن حبان بقوله كما في « صحيحته » رقم (١٠٥) :

[وفي ذلك نظر عندي لما قررناه مراراً أن توثيق ابن حبان فيه لين] .

وقال في « حجاب » صحيفة (١١٠) :

[فهو في عداد المجهولين وإن أورده ابن حبان في الثقات على قاعدته ومنه تعلم أن قول الحافظ البوصيري إسناده حسن غير حسن] اهـ .

ثم ناقض نفسه فصحيح حديث عبد الله بن يسار واحتال له أن عبد الله هذا وإن لم يذكروا توثيقه عن غير ابن حبان فقد روى عنه جماعة من الثقات (حجاب المرأة) ص (٦٧) وحسن حديث المهاجر بن عمرو وقال : [وثقه ابن حبان وروى عنه جماعة من الثقات (حجاب ١١٠) .

وقال في يحيى بن مالك : [فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى لتابعيته ورواية جماعة من الثقات عنه ...] الخ (صحيفة ٣٦٥) وحسن أيضاً حديث ابن سليط ولم يوثقه إلا ابن حبان ولم يرو عنه إلا واحد أو إثنان كما في آداب زفافة (ص ٦٤ و ٨٨) الطبعة القديمة) .

وضعف الألباني الإمام أبا حنيفة رحمه الله كما في تعليقه على كتاب « السنة » لابن أبي عاصم (٧٦/١) مع أن الثقات رَوَوْا عنه وأجمعت الأمة على ثقته وجلالته ... الخ فانظروا كيف يتناول على الإمام الأعظم رحمه الله !

(٤٤٥) بل قد ضَعَفَ الألباني في مواضع من كتبه منها في « صحيحته » (٣٢٨/٤) حيث قال : « كثير بن زيد هو الأسلمي ضعيف » . وهو متناقض فيه كما تجددوا ذلك في « التناقضات » (٢٠٢/٢) .

فصل

حديث وائل بن حجر

الذي جاء فيه تحريك الأصبع في التشهد

وقفت على تخريج للحديث للشيخ شعيب الأرناؤوط وإني ذكره بتمامه :

[أخرج أحمد في المسند ٣١٨/٤ عن عبد الصمد ، وابن خزيمة (٧١٤) والبيهقي ١٣٢/٢ من طريق معاوية بن عمرو ، وابن الجارود ٢٠٨ من طريق عبد الرحمن بن مهدي ، وابن حبان (٤٨٥) من طريق أبي الوليد الطيالسي ، حستهم عن زائدة بن قدامة حدثنا عاصم بن كليب حدثني أبي عن وائل بن حجر .. الحديث .. فيه : « وعقد ثنتين من أصابعه وحلق حلقه ثم رفع أصبعه فرأته يحركها يدعو بها » .

وهذا إسناد صحيح ، ولكن لفظة « يحركها » شاذة ، انفرد بها زائدة بن قدامة من بين أصحاب عاصم بن كليب وهم :

سفيان بن عيينة ، وخالد بن عبد الله الواسطي ، وقيس بن الربيع ، وأبو الأحوص سلام بن سليم ، وسفيان الثوري ، وشعبة ، وعبد الله بن إدريس ، وزهير بن معاوية ، وأبو عوانة ، وعبد الواحد بن زياد ، وبشر بن المفضل .

فحديث سفيان بن عيينة عن عاصم عند أحمد ٣١٨/٤ ، والحميدي (٨٨٥) والنسائي ٣٤/٣ — ٣٥ ، والطبراني ٧٨/٢٢ ، (٨٥) بلفظ : « وأشار بالسبابة » .

وحديث خالد بن عبد الله الواسطي عند البيهقي ١٣١/٢ ، ولفظه « وأشار بالسبابة » .

وحديث قيس بن الربيع عند الطبراني (٧٩/٢٢) ولفظه : « وأشار بالسبابة يدعو بها » .

وحديث أبي الأحوص سلام بن سليم عند الطيالسي (١٠٢٠) بلفظ « جعل يدعو هكذا يعني

بالسبابة يشير بها » . والطبراني (٨٠/٢٢) .

وحديث سفيان الثوري عند عبد الرزاق في المصنف (٢٥٢٢) ، ولفظه « ثم أشار بسبابه »

والطبراني (٨١/٢٢) .

وحديث شعبة عند أحمد ٣١٦/٤ ، ٣١٩ ، والطبراني (٨٣/٢٢) ولفظه : « وأشار بمسبحته » ،

وابن خزيمة (٦٩٧) و (٦٩٨) ولفظه : « وأشار بأصبعه السبابة » .

وحديث عبد الله بن إدريس الأودي عند ابن ماجه (٩١٢) ولفظه : « رأيت النبي صلى الله عليه

وآله وسلم قد حلقَ الإبهام والوسطى ورفع التي تليهما يدعو بها في التشهد » .

وحديث زهير بن معاوية عند أحمد ٣١٨/٤ ، والطبراني (٨٤/٢٢) ولفظه « وقبض ثنتين وحلق حلقه ، ثم رأيته يقول هكذا ، ورفع زهير أصبعه المسبحة » .

وحديث أبي عوانة عند الطبراني (٩٠/٢٢) ولفظه : « ودعا بالسبابة » .

وحديث عبد الواحد بن زياد العبدى عند أحمد ٣١٦/٤ ولفظه : « وأشار بأصبعه السبابة » .

وحديث بشر بن المفضل عند النسائي ٣٦٠/٣ ولفظه : « وقَبَضَ ثنتين وحلَّقَ ، ورأيته يقول هكذا وأشار بالسبابة من اليمنى وحلقَ الإبهام والوسطى » .

فهؤلاء الثقات الأثبات من أصحاب عاصم لم يذكروا التحريك الذي انفرد به زائدة ، وهذا من آيين الأدلة على وَهْم زائدة فيه لا سيما أن روايتهم تتأيد بأحاديث صحيحة ثابتة عن غير وائل بن حجر ، ولم يرد فيها التحريك ، وجاء في بعضها إثبات الإشارة ونفي التحريك كما ستقف عليه .

فقد أخرج مالك من حديث عبد الله بن عمر في « الموطأ » ٨٨/١ ، ٨٩ ومن طريقه مسلم (٥٨٠) (١١٥) ، وأبو داود (٩٨٧) والنسائي (١٢٦٧) ١٣٠/٣ ، وأبو عوانة ٢٢٣/٢ وأحمد ٦٥/٢ عن مسلم بن أبي مريم عن علي بن عبد الرحمن المعاري أنه قال : رأني عبد الله بن عمر وأنا أعبت بالخصى في الصلاة ، فلما انصرف نهاني . فقال : اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع فقلت : وكيف كان رسول الله يصنع ؟ قال : كان إذا جلس في الصلاة ، وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى ، وقبض أصابعه كلها ، وأشار بإصبعه التي تلي الإبهام ، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ، وأخرجه ابن خزيمة (٧١٩) من طريق إسماعيل بن جعفر ، نا مسلم بن أبي مريم عن علي بن عبد الرحمن المعاري ، عن عبد الله بن عمر .

ورواه مسلم في صحيحه (٥٨٠) (١١٥) وأبو عوانة في مسنده ٢٢٤/٢ ، والبيهقي ١٣٠/٢ والدارمي ٣٠٨/١ من طرق عن حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى . ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين . وأشار بالسبابة .

وأخرجه الزمذني (٢٩٤) وأبو عوانة في مسنده (٢٢٥/٢) وابن خزيمة (٧١٧) من طرق عن عبد الرزاق عن معمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، بنحو رواية مسلم مع تقديم وتأخير في بعض الألفاظ .

وأما حديث عبد الله بن الزبير فقد أخرجه مسلم (٥٧٩) ، وأبو داود (٩٨٨) ، والنسائي ٣٩/٣ ، والدارمي ٣٠٨/١ ، وابن خزيمة (٧١٨) ، وأبو عوانة في « مسنده » ٢٢١/٢ — ٢٢٢

و ٢٢٦ ، والبيهقي ١٣٠/٢ — ١٣١ عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى بين فخذه وساقه ، وفرش قدمه اليمنى ، ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ، ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، وأشار بإصبعه » .
وأخرجه أبوداود (٩٨٩) والنسائي ٣٧/٣ وأبو عوانة ٢٢٦/٢ والبيهقي ١٣١/٢ من طرق عن حجاج بن محمد الأعور عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن محمد بن عجلان ، عن عامر بن عبد الله بن الزبير ، عن عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يشير بإصبعه إذا دعا ولا يحركها .
وهذا إسناد حسن وقد صرح ابن جريج بالتحديث عند أبي عوانة والنسائي والبيهقي . وقد أدرج أبو عوانة هذا الحديث تحت قوله « بيان الإشارة بالسبابة إلى القبلى ورمى البصر إليها ، وترك تحريكها في الإشارة » .

وحديث أبي حميد الساعدي أخرجه الترمذي (٢٩٣) قال : حدثنا بندار محمد بن بشار حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا فليح بن سليمان المدني حدثنا عباس بن سهل الساعدي قال : « اجتمع أبو حميد وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة فذكروا صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال أبو حميد : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلس — يعني للتشهد — فافترش رجله اليسرى ، وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى ، وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه — يعني السبابة » . وهذا صحيح لغيره^(٤٤٦) .

وأما حديث غير الخزاعي فأخرجه أبوداود (٩٩١) والنسائي ٣٩/٣ وابن خزيمة (٧١٥) و (٧١٦) والبيهقي ١٣١/٢ عن عصام بن قدامة الجذلي قال حدثني مالك بن نعيم الخزاعي من أهل البصرة أن أباه حدثه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاعداً في الصلاة واضعاً ذراعه اليمنى على فخذه اليمنى رافعاً أصبعه السبابة قد أحنأها شيئاً وهو يدعو . وهذا حديث حسن في الشواهد [انتهى ما نقلته

(٤٤٦) ومن هذا التحقيق الدقيق ، والاستقصاء العميق ، يتبين أن ما قاله المعلق على رسالة الحافظ ابن رجب « الحشوع في الصلاة » طبع دار عمارة الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ —) : هـ —
منثوراً ، وخصوصاً أنه ادعى ص (٧) أن عبد العظيم أبادي قال في « عون المعبود » :
(٣٧٤/١) : « وفيه تحريكها دائماً » اهـ والحق أن عبد العظيم أبادي قال أيضاً بعد ذلك في « عون المعبود » (٢٨١/٣) :
« على أن المراد بالتحريك ههنا هو الرفع لا غير » اهـ فيكون النص الثاني ناسخ للأول ويكون عبد العظيم أبادي نفى التحريك كما نفاه أهل الحديث والحمد لله تعالى .

عن الشيخ شعيب الأرناؤوط .

(تنبيه) : في معنى التحليق :

ظنَّ بعض النَّاس أنَّ التحليق هو تحريك الإصبع الشاهد (السبابة) بشكل دائري كالحلقة ، وليس كذلك ، وإنَّما التحليق هو جعل المصلي إبهامه والوسطى (أطول إصبع) على شكل حلقة ، والإشارة بالسبابة ، وهذا لا يلزم منه تحريك البتة ، وقد ورد ذلك موضعاً في صحيح السنَّة ، فقد روى الإمام أحمد في المسند (٣١٦ / ٤) وابن خزيمة (٦٩٧) عن واثل بن حُرر رضي الله عنه :

« رأيتُ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد حلَّقَ الإبهام والوسطى ورفع اليَّ تليهما يدعو بها في التشهد » ورواه النسائي (٣ / ٣٥ ، ٣٦) بلفظ : « وقبضُ ثُنتين وحلَّقَ ورأيتُه يقول هكذا وأشار بالسبابة من اليمنى وحلَّقَ الإبهام والوسطى » . فتنبه .

هذا وقد أتينا على ما أردنا بيانه حسب الطاقة والوسع على وجه الاختصار من مسألة تحريك الإصبع في الصلاة ، وتوضيح كراهة تحريكها ، لا سيما أن فقهاءنا السادة الشافعية يقولون بكراهة تحريك الأصابع في الصلاة لغير حاجة ماسة كحك ونحوه ، فليتأمل ما سطرناه ، وبالله تعالى حسن الختام ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

يقول مصنفها حسن بن علي السقاف فرغت منها ليلة ١٥ / شوال / ١٤٠٨ من هجرة سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم سوى ما ألحقته بها بعد ذلك في فترات متعددة .

الأدلة الجلية

لسنة الجمعة القبلية

تأليف
حسن بن علي السقاف

٦٥٣

{ المكتبة التخصصية للرد على الوهاية }

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلماء يوضحون الحق بسواطع الراهين ، ويزيلون الشبه والإشكالات بفعل ويقول سيد الخلق أجمعين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة تنفعنا يوم الدين ، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله ، سيد الأنبياء والمرسلين ، اللهم صل وسلم وبارك على من أرسلته رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين .

أما بعد :

فقد أحبيت أن أصنف جزءاً أذكر فيه سنة الجمعة القبلية من جهة ثبوتها وأدلتها وردّ كلام من أنكرها ووصفها بالبدعة من المنتطعين أدعياء معرفة الحديث . الذين خالفوا المحققين . هذا وقد رأيت ممن ينتسب إلى المذاهب الأربعة المتبوعين أفراداً ترسموا بالعلم وحقيقتهم غير مطلعين ، على أقوال أئمة مذاهبهم من جهابذة الحفاظ والمجتهدين ، حتى أقر بعضهم لجهله بأنه ليست للجمعة سنة قبلية ، وليس في ذلك أحاديث صحيحة ، فأوهموا العامة على أن أقوال أدعياء الحديث في هذا الزمان ملحقة بأقوال الصائبين . وهم في الحقيقة من الخاطئين ، لما سيتضح لك في هذا الجزء الذي أردت أن أبين فيه هذه المسألة .

اعلم يرحمك الله تعالى أن سنة الجمعة القبلية أعني ركعتين أو أربعاً قبلها من السنن المؤكّدات ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن تزول الشمس — أي تميل عن وسط السماء ويدخل وقت الظهر — يصلي أربع ركعات سنة الجمعة قبلها ، في بيته^(٤٤٧) وكان بيته في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم كما هو معلوم ، ثم يخرج إلى المسجد فيصعد على المنبر ، فيؤذن فيقوم للخطبة ، فالأذان كان بعد دخول الوقت ، وبعد أن يصلي الركعات الأربع ، وإنما كانوا يعرفون زوالها سليقة ، وبقي الأمر هكذا في زمن سيدنا أبي بكر وكذا في زمن سيدنا عمر رضي الله عنهما ، ثم سن

(٤٤٧) أي بعد دخول وقت الظهر وهو زوال الشمس ، لما روى البخاري (٩٠٤) عن أنس ((أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس)) ولما روى مسلم (٨٦٠) عن سلمة بن الأكوع قال : كُنَّا نَجْمَعُ مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا زالت الشمس ثم نرجع نتنبح الفياء .

وروى مالك في ((الموطأ)) بإسناده الصحيح عن عمر بن أبي سهل بن مالك عن أبيه قال : كنت أرى طُنْفَسَةً لعقيل بن أبي طالب تطرح يوم الجمعة إلى جدار المسجد الغربي فإذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار ، خرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ثم نخرج بعد صلاة الجمعة فنقيل قائلة الضحى .

والطُنْفَسَةُ : بكسر الطاء وفتح الفاء بساط أو حصير من سعف عرضه ذراع .

سيدنا عثمان رضي الله عنه الأذان الثاني ، والأذان الثاني هو الأول توقيتاً. بمعنى أن الأذان الثاني الذي سنّه سيدنا عثمان قبل الذي يكون بعد صعود الإمام على المنبر ، فجعل هذا الأذان الثاني (وهو الأول زمنياً) إعلماً على دخول الوقت ، أي وقت الظهر وزوال الشمس عن كبد السماء وأما الأذان الأول الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فبقي على محله وهو بعد صعود الإمام على المنبر ، فيكون الثاني زمنياً والأول تشريعاً ، وفعل سيدنا عثمان لذلك فعل حسن أجمع عليه الصحابة ، ولم يعلم أن أحداً أنكر عليه من الصحابة ومن بعدهم أو خالفه .

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ » ، وهو حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي والإمام أحمد والحاكم ، وقال حديث صحيح ليس له علة ، وأقره الذهبي ^(٤٤٨) .

فمن تَطَع قائلًا : لقد ابتدع عثمان هذا الأذان وخالف السنة التي كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلنا له :
أسات وأخطأت من أوجه :

(الأول) : نسبت إلى سيدنا عثمان مخالفة السنة ورميته بالابتداع وليس لك ذلك .

(الثاني) : نسبت إلى الصحابة الذين أقرّوا سيدنا عثمان على هذا الفعل الإقرار على الباطل ولم تعتبر إجماعهم وقد نص العلماء وأهل الأصول على أن قول الصحابي ومذهبه إذا انتشر ولم يعلم له مخالف صار إجماعاً وهو حجة ، ممن نص على ذلك الإمام النووي في مقدمة شرحه على صحيح مسلم ^(٤٤٩) .
(الثالث) : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصى وصية فقال :

« عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ... » الحديث فيكون ما فعله سيدنا عثمان سنة أوصى بالتمسك بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه الصحيح الصريح هذا .
فيتضح ساعته أن من سعى في إلغاء الأذان الثاني لصلاة الجمعة ساعٍ في بدعة مذمومة ومخالف للسنة حقيقة لأنه ترك وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي أمر بها وحض عليها حيث قال « عليكم بسنة الخلفاء الراشدين » وإنا نخشى أن يكون هذا الساعي ممن ينطبق عليهم الحديث الصحيح « يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية » رواه البخاري (٣٦١٠) ومسلم (١٠٦٤) فنسأل الله تعالى الهداية

(٤٤٨) انظر الترمذي (٢٦٧٦) والتزغب (٧٨/١) .

(٤٤٩) انظر كتب الأصول وشرح مسلم (٣١/١) .

أدلة سنة الجمعة القبلية :

١ — روى الإمام الحافظ أبو الحسن الخَلَعِي في فوائده بإسناد جيد من طريق أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن سيدنا علي رضي الله عنه : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً » .

قال الحافظ ولي الدين العراقي في طرح التثريب : « إسناده جيد » ، وكذلك نص عليه ونقله عن العراقي الإمام المحدث المناوي في « فيض القدير » (٢١٦/٥) ، ففي هذا الحديث تصريح بسنة الجمعة القبلية .

٢ — وروى ابن ماجه بإسناد صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء سُلَيْك الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أصليت قبل أن تجيء » ؟ قال : لا ، قال : « فصل ركعتين وتجوز فيهما » قال المجد بن تيميه في الأحكام : رجال إسناده ثقات ، وقال الحافظ العراقي في شرح الترمذي : إسناده صحيح . نقل ذلك الحافظ ولي الدين العراقي في « طرح التثريب » (٤٢/٣) .

فقلوه صلى الله عليه وآله وسلم « قبل أن تجيء » دليل صريح على سنة الجمعة القبلية لأن تحية المسجد لا تفعل قبل المجيء . وسُلَيْك بالتصغير أي بضم السين وفتح اللام ، ذكر حديثه وأشار إليه الحافظ ابن حجر في الإصابة (٧٢/٢ ، ٧٣) ، والظاهر أن سُلَيْك كان بقرب المسجد فظنه النبي قد صلى قبل مجيئه إلى المسجد فلما أخبره بأنه لم يصل أمره بصلاتها .

٣ — وعن نافع قال : « كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي ركعتين في بيته ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك » رواه أبو داود وابن حبان في صحيحه ، وقد استدل واحتج بهذا الحديث الإمام النووي رحمه الله تعالى في كتابه الخلاصة على إثبات سنة الجمعة التي قبلها ، كما نقل ذلك عنه ابن حجر العسقلاني في « الفتح » (٤٢٦/٢) .

٤ — وثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « بين كل أذانين صلاة » .
٥ — وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعاً « ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان » فهذا فيه دلالة قوية على أن صلاة الجمعة لها ركعتان رابتان قبلها كباقي الصلوات المفروضة .

٦ — ولذلك عقد البخاري باباً في الصحيح في كتاب الجمعة سماه « باب الصلاة قبل الجمعة »

وبعدها» ، أورد فيه حديث ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعدها ركعتين » يشير كما قال الحافظ بن المنير إلى أن الأصل استواء الظهر والجمعة حتى يدل دليل على خلافه ، لأن الجمعة بدل الظهر ، فقام البخاري الجمعة على الظهر .

٧ — ولقد ترجم أيضاً الحُفَاط من السلف في مصنفاتهم في الحديث كما ترجم البخاري أن هناك صلاة قبل الجمعة وبعدها ، ففي مُصَنَّف الحافظ عبد الرزاق المتوفى سنة ٢١١ هـ باب الصلاة قبل الجمعة وبعدها ، وفي مصنف ابن أبي شيبة المتوفى سنة ٢٣٥ هـ باب الصلاة قبل الجمعة ، وفي سنن الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩ هـ باب الصلاة قبل الجمعة وبعدها وهؤلاء من أئمة السلف .

٨ — وقد وردت آثار عن الصحابة في ذلك منها ما رواه الإمام الحافظ عبد الرزاق في مصنفه : (كان عبد الله بن مسعود يأمرنا أن نصلي قبل الجمعة وبعدها أربعاً) .

وصحَّ عند الحافظ عبد الرزاق أيضاً أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه « كان يصلي قبلها — أي الجمعة — أربع ركعات وبعدها أربع ركعات » وكذا رواه ابن شعبة من وجه آخر .

وأخرج ابن سعد عن صفية بنت حيي رضي الله عنها : (إنها صلت قبل الجمعة أربعاً) ، حكاه الحافظ ابن حجر في الدراية صحيفة ١٤٣ .

٩ — ذكر أئمة أهل العلم ثبوت هذه السنة واعتمدها كالإمام النووي في كتبه ، والحافظ المجد بن تيمية في المنتقى وقال : قوله صلى الله عليه وآله وسلم لَسُليكَ أَصْلَيْتَ قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ دليل على أنها سنة الجمعة التي قبلها لا تحية المسجد .
ومن قال إن حديث سليك مُصَحَّفٌ فهو صاحب دعوى لا دليل له عليها ، لذلك لم يعرج عليها الحافظ كالزيلي .

فتبين واتضح وضوحاً جلياً أن سنة الجمعة القبلية ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن الصحابة وعن السلف وقد قال بها العلماء ، فمن نهى عنها في هذا الزمان أو نهى عن أذنين يوم الجمعة فقد خالف السنة وشذَّ بعيداً وإن ادَّعى بأنه متمسك بالسنة ، فأَيُّ سنة وأي اقتفاء عرفه هذا الساعي في إلغاء هذا الأمر المدَّعي بأنه عرف ما لم يعرفه صحابة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلماء أئمة .

نسأل الله السلامة ، وحسن الأدب والإعانة ، والعون على الطاعة ، واقتفاء سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الأقوال والأفعال والأحوال ، وصحابته ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين .

كما قال صاحب الجوهرية :

وكل خير في أتباع مَنْ سَلَفَ وكل شر في ابتداع مَنْ خَلَفَ
وكل هَدْيٍ لِلنَّبِيِّ قَدْ رَجَحَ فما أَيْسَرُ الْعَمَلِ وَدَعِ مَا لَمْ يُيَسَّرْ
وتابع الصالح مَنْ سَلَفَا وجانب البدعة مَنْ خَلَفَا

(تنبيه) : سنة الجمعة القبلية ثابتة في المذاهب الأربعة المتبوعة ونصت كتبهم على سنيتها وهي مذهب الإمام البخاري أيضاً وغيره . فتأمل .
والحمد لله رب العالمين ، وبالله حسن الختام ، يقول مؤلفها حسن بن علي السقاف فرغت منها ليلة الجمعة لليلتين خلتا من شهر شعبان سنة سبع وأربع مائة وألف .

{ المكتبية التخصصية للرد على الوهاية }

إرشاد العاشر

إلى وضع حديث

أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ نُورَ نَبِيِّكَ يَا جَابِرُ

تصنيف

حسن بن علي السقاف

{ المكتبية التخصصية للرد على الوهاية }

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل في كتابه : ﴿ ونصحت لكم ولكن لا تحبون الناصحين ﴾ والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه حق قدره ومقداره العظيم .

أما بعد :

فحديث جابر بن عبد الله الذي فيه أنه أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أول شيء خلقه الله تعالى قبل الأشياء ، فقال له صلى الله عليه وآله وسلم : « أول ما خلق الله نور نبيك من نوره » ... الحديث ، فهذا حديث موضوع مكذوب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وزعم بعض الناس أنه مروي في مصنف الحافظ عبد الرزاق ، والصحيح عدم وجوده في المصنف وأن عبد الرزاق لم يروه ولا هو موجود في كتاب من كتب السنة ، ولا يعرف له إسناد عن النبي صلى الله عليه وآله وآله وسلم ، والإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء ، بل ولا يُنقل هذا الحديث الموضوع عن أحد من المتقدمين ، والظاهر أن واضعه كان في القرن التاسع الهجري ، ولم يذكر له أحد من المتأخرين إسناداً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد ذكر هذا الحديث بعض المتأخرين جداً من المشايخ ونسبوه إلى مصنف عبد الرزاق ، وليس هو في مصنفه ، خطأ منهم وهم كالعجلوني في كشف الخفاء ، ولا عبرة بذلك قطعاً كما هو معروف بدهاءه ، وكما هو مقرر عند أهل الفن ، فلو نسبنا مثلاً حديثاً للبخاري أو نسبه إليه أي مُصنّف ولو كان النووي مثلاً وهو المعروف بالتحقيق ، وبعد الرجوع للبخاري لم يوجد هذا الحديث فيه ، أو صرح أحدٌ ممن يعتمد قوله بعدم وجوده في البخاري فلا يقال بعد ذلك إنه حديث ، أو إنه رواه البخاري ، وخصوصاً إذا كان الحديث لا يوجد أيضاً في أي كتاب من كتب السنة ويتضح بعد ذلك أنه لا قيمة ولا وزن لكلام من قال رواه البخاري أو غير البخاري ، لأن ذلك صدر منه خطأ أو نسياناً أو غفلة ، فمن العناد الممقوت بعد ذلك أن يُصرَّ أي إنسان على أنه في البخاري لأن النووي قال ذلك مثلاً . فتبين من هذا كله أن قول الشيخ العجلوني في كشف الخفاء عن حديث « أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر » : رواه عبد الرزاق ، لا قيمة له ولا تعويل عليه لأنه لا يوجد في مصنف عبد الرزاق ، فظهر أن كلام العجلوني هنا وهم أو خطأ وليس هو بمعصوم فما بالك بمن قلده وأصر معانداً على أن الحديث في مصنف عبد الرزاق مع عدم وجوده فيه . فظهر من هذا ومما سذكروه من حكم محققي أهل الحديث فساد قول من قال : إن شيخاً له ليس بمحدث ارتضى هذا الحديث فيحتاج بهذا الكلام لينصر نفسه ويعصمها من الخطل والزلل ، فيقال له ساعتئذ :

نطق الكتاب وأنت تنطق بـهوى فـهوى الهوى بك في المـهـاوى التـلفـة

فهل قوله بعدما تبين عدم وجود الحديث في مصنف عبد الرزاق « ارتضاه الشيخ » حجة مقبولة عقلاً أو شرعاً ؟!

فظهر أن الشيخ العجلوني ما كان يعرف درجة هذا الحديث على التحقيق أو سهى فنسبه لمصنف عبد الرزاق أو اعتمد قول أحد معاصريه أو من قبله بقليل ممن لا يعتمد عليهم ، وكتاب « المصنف » لعبد الرزاق موجود مطبوع فليُخْرِج الحديث منه لنا الذين يأنفون أن يتعلموا مالا يعرفونه .

(تنبيه) : معلوم ومقرر عند أهل الحديث أن ذكر الحديث في كتاب مبتور من سنده كأحاديث كثيرة يذكرها القصاص وأصحاب الرقائق وبعض الفقهاء أو أي مصنف والتي لا يعرف لها سند ولا تلقاها السلف بالقبول على تفصيل في هذا ولم تُذكر في كتب السنة وقد تقرر عند أهل الحديث وضعها لا قيمة لذكر ذلك الفقيه لها في كتابه ولو كان الذاكر لها إمام الحرمين أو الغزالي رضي الله تعالى عنهما .

فحديث أولية النور المحمدي هذا ولو ذكره العجلوني في كتابه وإماماً أو الزرقاني مثلاً أو غيرهما في كتبهم فلا اعتبار لذلك ولا قيمة له لما قررناه ، لعدم وجود سند له وعدم وجوده في مصنف عبد الرزاق وعدم وجوده في أي كتاب للسنة .

رفع الإشكال :

نص على وضع هذا الحديث جماعة من المحققين المعول على كلامهم والمرجع لأقوالهم في هذا الفن فمنهم :

١ — الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي في « الحاوي للفتاوي » ٣٢٥/١ قال : « هذا الحديث ليس له إسناد يعتمد عليه » اهـ أي أنه حديث موضوع مكذوب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقله ولم ينقله أحد عنه . ومعلوم سعة حفظ الإمام السيوطي في علم الحديث وإحاطته بعشرات الآلاف منه .

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج التهار إلى دليل

٢ — ومن نص على وضعه الحافظ الشريف أبو الفيز أحمد الغماري الحسني في كتابه « المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير » صحيفة (٦) منه ، فليراجعه من شاء .

٣ — ومنهم شيخنا العلامة الشريف المحدث الأصولي الجامع بين المعقول والمنقول سيدي عبد الله الصديق في عدة من كتبه ، منها في أول كتابه آدم عليه السلام ومنها في كتابه « سبيل التوفيق » ، قال في

كتابه آدم عليه السلام :

[وحديث : « أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر » ذكره غير واحد من أصحاب السير والمولد النبوي ، وعزوه إلى عبدالرزاق والبيهقي في الدلائل ، وهو عزو غلط فلا وجود له فيهما ، ونص السيوطي في الحاوي على أنه ليس له إسناد يعتمد عليه ، وأزيد على ذلك أنه حديث موضوع ، وقفت عليه في كتاب « تلقيح الأذهان ومفتاح معرفة الإنسان » لمحى الدين ابن العربي فإذا هو حديث طويل ركيك ، يجزم من يقرأه بطلانه وكذا حديث : « كنت نور بين يدي ربي قبل أن يخلق آدم بأربعة عشر ألف عام » هو موضوع [كلامه .

٤ — ومن نص على ذلك أيضاً ونفى وجوده في مصنف عبد الرزاق الشيخ محمد بن عبد القادر الشنقيطي المدني في جزء خاص سماه « تنبيه الحذق على بطلان ما شاع بين الأنام من حديث النور المنسوب لمصنف عبد الرزاق » وهو مطبوع موجود .

واعلم أيضاً أن هذا الحديث منكر المتن جداً وبيان ذلك :

إن في هذا المتن تصريح بأن الله تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً نور بمعنى الضوء ، وهذا باطل قطعاً لأن الله تعالى ليس ضوءاً ، وذلك لأن معنى اسمه تعالى النور هو الهادي أو المنور كما نص على ذلك أكابر المحققين كالبيهقي في كتابه « الاعتقاد » ، فيكون معنى ﴿ الله نور السموات والأرض ﴾ أي إما أن يقال هادي أهل السموات والأرض لنور الإيمان ، وإما منور السموات والأرض ، لأنه يستحيل أن يكون النور — الضوء — الذي على الجدران والضياء المنتشر في السماء والأرض هو الله تعالى أو جزء منه ، فيستحيل بداهة كون الله تعالى نوراً بمعنى الضوء لإخباره سبحانه بأنه ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ولأن النور بمعنى الضوء مخلوق لله تعالى ، إذ قد أخبر سبحانه بأنه خالق النور في قوله ﴿ وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون ﴾ ثم إن في هذا المتن (أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر) إثبات أن سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم جزء من الله تعالى ، لأن نوره مخلوق من نور الله فهو جزء منه ولازم المذهب مذهب إن كان اللازم قريباً قطعاً ، وهذا من المحال ، لأن فيه إثبات الجزئية والانقسام في ذات الله تعالى وغير ذلك من الطامات التي تؤيد عقيدة التثليث وتؤيد ما في كتاب « مولد العروس » الذي يقرأه بعض الجهلة في الموالد المنسوب لابن الجوزي زوراً من قبل المستشرق الألماني بروكلمان ، والمطبوع والمنشور في الأسواق بين يدي العوام والسذج ، حيث جاء فيه أعني مولد العروس : (فلما أراد الله خلقه صلى الله عليه وآله وسلم قبض قبضة من نور وجهه فقال لها كوني محمداً فكانت محمداً) وهذا الكلام تبرأ منه عقيدة الإسلام ! لأنه من مقتضيات عقيدة التالوث الكفرية ، ومنه يتبين خطأ من يقول (

يؤخذ بهذا الحديث في فضائل الأعمال) !! إذ لا يميز بين فضائل الأعمال وأصل التوحيد المتعلق بذات مولانا عز وجل ، والتي لا يقبل فيها إلا بالصحيح وبشروط خاصة .

هذا مختصر ما يتعلق بالمسألة مع استعدادنا بإذن الله تعالى للحوار عن أي إشكال يخطر في هذا

الباب .

فينبغي للعاقل إذا رأى الصواب أن يتبعه ، وأن يترك ما كان عليه من الخطأ بعد وضوح الحجة فالذي نقوله الآن : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نور بمعنى : « هادي » وليس بمعنى « ضوء » وهذا ثابت في القرآن الكريم ! فلنسنا بحاجة إلى حديث جابر الموضوع هذا لإثبات أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نور ، قال الله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ ، قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ، يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ... ﴾ الآيات المائدة : ١٤ — ١٥ . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

إِقَامَ الحَجَرِ

للمتطاول على الأشاعرة من البشر

تأليف

الحسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اختص الأشاعرة^(٤٥٠) بمحمل راية التوحيد وعقيدة الإسلام ، وجعلهم يذّبون كلّ شبهة وضلالة يُذيعها المبتدعة بين العوام ، ويكشفون ما لهم من الألاعيب والأوهام ، فورث الأشعرية معالجة تلك الأمراض والأسقام .

والحمد لله على أن أشهدا مصارع أعدائها ، وأحمد لها عواقب إعادة نصرها وإيدائها ، بإنزال المشبهة الحشوية حضيض كيها وانكوائها .

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة يتلذذ بذكرها القلب واللسان ، وتتطر بنفحاتها الأفواه والأردان ، ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله المسلسل من عدنان ، فيا ربّ صلّ وسلّم عليه صلاة في جميع الأوقات والأحيان .

أما بعد :

فهذا ردّ صنعناه ، وجواب أقمناه ، لصاحب كتاب « الرد الأثري المفيد على البيجوري في شرح جوهرة التوحيد » المدعو عمر محمود ، مَنْ أبان عن خطأ وجهود ، فأردت أن أقيم عليه جواباً مشهوداً ، لإعادة الحق إلى نصابه ، ودخول البيت من بابه . فهذا المذكور مشهور بين الأنعام ببذاءة اللسان وبرمي الأئمة بالكذب والبهتان^(٤٥١) ، ومن ذلك أنه كتب منذ فترة ورقات يردّ فيها بزعمه عليّ ، طاعناً في نسي رامياً لي بالدّعي ، على عادة إخوانه بسلوك طريق السباب افرّدت عليه آنذاك برد لم أسهب فيه أو أعتاب . والآن أئنسي بالرد على ترّهاته ، كاشفاً لبعض أغلوطاته ، على رده الذي زعم أنه أثري المسلك والطريق ، لكن ما حاله فيه التوفيق ، فأقول :

(٤٥٠) لو قلنا أهل الحق المنزهون كان أولى وأحسن إذ هو الصحيح ، ونعني بالأشاعرة هنا أهل العلم والفهم والإنصاف منهم لا الجامدين على نصوص بعض المتأخرين !! ولما كان الرد هنا على وهابي متمسك تطاول على الأشاعرة بصفة أنهم من أهل التنزيه ومن محبي آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الله عليه وآله وسلم ومن القائلين بأن والدي المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ناجيان ذكرنا اختصاص الأشعرية بذلك إذ لم تكن وقتئذ قد اطلعنا على أقوال غيرهم من المنزهة من أهل الحق .

(٤٥١) من ذلك أيضاً قوله عن الإمام النووي رحمه الله تعالى جهمي مُعطل . ونقل هذا عنه عددٌ من الثقات من إخواننا .

(النقطة الأولى) :

افتتح كتابه الأثري ، بالنقل عن رجل وضّاع ، ألا وهو ابن بطة الذي انتشر تحريفه وشاع ، فقال في ص (٥) ما نصّه :

(مقدمة المقدّمة : قال الإمام الشهير عبد الرحمن بن بطة الحافظ واصفاً حاله مع أهل زمانه ...)
الخ هُرائه .

جوابه : ابن بطة هذا اسمه عبيد الله وليس عبد الرحمن ، وما وقع في الاعتصام خطأ محض بسلا شك^(١٥٢) ، وليس هناك رجل يقال له عبد الرحمن بن بطة ، وابن بطة الحقيقي ليس حافظاً وإن اشْتَغِل

(٤٥٢) والسبب في ذلك حامد الفقي محقق كتاب الاعتصام ، وهو عميد المتسلفين في وقته بمصر ، وكان حامد الفقي يحقق بعض الكتب ويدّعي نشر كتب الحديث وإحياء السنن ، وكانت له سقطات خطيرة تظهر بوضوح من خلال تحقيقاته ، وكان صديقاً لأحمد شاذلي من أجل نصرة مذهب ابن تيمية الحراني وأضرابه ، وكان يدّعي أنّه أعلم أهل العصر كما صرح صديقه أحمد شاذلي ثم فضحه صديقه السلفي ! في كتابه « بيني وبين الشيخ حامد الفقي » وكان حامد الفقي (رئيس جماعة أنصار السنّة المحدثيّة) وكان لا يعرف منها إلا النقل المحرّف ، وحاله تماماً حال متمسّلة اليوم ، رويانا عن السيد المحدث الحافظ الشريف أحمد الغماري في كتابه « جنة العطار » (٧٢/١) أنّه قال ما نصّه :

[حامد الفقي رئيس جماعة أنصار السنّة مبتدع لص : دخلت يوماً إلى دكان الخانجي رحمه الله — بالقاهرة — فوجدت معه ابن خاله قدم من حلب ومعه كتاب التوربشتي على المصاييح يريد بيعه فعرضه عليّ وطلب فيه خمسة جنيهات مصرية ، فاستغليته لأنّ كاتبه تركي وقد حرّفه تحريفاً كثيراً لا يستحق أن يدفع فيه ذلك الثمن الباهظ ، فرجعت إليه ، ثم بعد مدة ذهبت إليه فسألني عن الكتاب هل هو عندي ؟ فقلت له : قد أرجعته إليك ساعة العرض إذ لم يوافقني بذلك الثمن ، فقال : ضاع مني هذا الكتاب وأصبحت ملزماً بدفع ثمنه لابن خالي ولم أهدأ إلى من دفعته ... ثم بعد قليل ورد القاهرة صديقنا الشيخ عبد الحمي الكتّاني في طريقه إلى الحج سنة إحدى وخمسين ، فبينما أنا معه ذات يوم بالأوتيل (الفندق) إذ دخل عليه حامد الفقي — المبتدع الخارجي المدّعي أنّه من أنصار السنّة وهو أكبر عدو لها — ومعه ذلك الكتاب بعينه يعرضه عليه للبيع ، وقد طلب فيه ثلاثة جنيهات ، فلم أملك أن قلت له : هذه نسخة الخانجي ، ثم ودّعت الشيخ وانصرفت — وكان ذلك بعد العشاء بقليل — فتبعني حامد الفقي إلى رأس الدرج يسألني أين أريد ؟ فقلت : منزلي ، فكأنّه أراد أن يطلب مني سرّه ثمّ أحجم عن ذلك ، فركبت الزمام وعدلت عن بيبي إلى دكان صديقي الخانجي لأتحقق من أمر الكتاب ، فإذا هو قد شدّ الدكان قاصداً منزله ، فقلت له : هل وجدت التوربشتي الذي ضاع منك ؟ قال : لا ، ولا زلت في ارتباك من قضيتيه ، فقلت : الآن تركت حامد الفقي يبيعه من الشيخ عبد الحمي الكتّاني فاتضح بعد ذلك أنّه سرقه من الدكان . وكان الخانجي يريد رفعه إلى المحاكم لولا وساطة صديقه الأستاذ أحمد شاذلي لأنّه كان يحنو كثيراً على ذلك المبتدع اللص الخارجي قبحه الله . اهـ كلام الحافظ أحمد الغماري .

وقد أنبأني بالقصة عن السيد أحمد مولانا إمام العصر شقيقه المحدث عبد الله الغماري وأخبرني أن حامد الفقي أراد أن يقبّل قدم الخانجي أو أنّه قبلها خوفاً من فضيحة رئيس أنصار السنّة المتسلف . فليعتبر بذلك أصحاب البصائر .

بالحديث وحرّف وتلاعب به ، وهو حنبلي بحسم كان يضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال عنه الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في « لسان الميزان » (١١٣/٤ الطبعة الهندية) :
[وقفت لابن بطة على أمر استعظمته واقشعر جلدي منه] اهـ .

ثم أثبت الحافظ أنّه وضّاع ، وكان يحك أسماء الأئمة من كتب الحديث ويضع اسمه مكان الحك وأورد الحافظ الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٧٥/١٠) حديثاً بسند باطل ثم قال : « وهو موضوع بهذا الإسناد والحمل فيه على ابن بطة » .

والحفاظ إذا قالوا عن حديث والحمل فيه على فلان يعنون أنه واضعه ، ولذلك شواهد وبراهين :
منها : قال الحافظ الذهبي في « الميزان » (٩١/١) في ترجمة أحمد بن الحسن أبو حنّش : اتهمه الخطيب بوضع هذا الحديث ... قال الخطيب والحمل فيه عليه . اهـ .

ومنها : في تنزيه الشريعة المرفوعة (١٠٠/١) : محمد بن أحمد الحلبي ، عن آدم بن أبي إياس بأحاديث باطلة ، قال ابن ماكولا : والحمل فيها عليه اهـ .

إذن فقد استفتح الكاتب المذكور كتابه بكلام وضاع إشارة لنا من الله تعالى إلى أن كتابه عبارة عن وضع وافتراء على أهل السنّة والجماعة المثلين بالسادة الأشاعرة والماتريدية المقتفين طريق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

ووقع في بلایا التقليد الذي ينهه على غيره ، وكرع شارباً منه فبئس ما فعل . فانهدمت بذلك الصفحة رقم (٥) و (٦) .
(النقطة الثانية) :

لم يقتصر النقل عن كذاب استفتح به كتابه ، وإنما نقل كلاماً عن الأئمة أثناء بحثه من طريق الوضعين والكذابين أيضاً !! ففي ثنايا كلامه عن موضوع الأشاعرة وصفات الله تعالى من ص (٥٧) —

وقد انفرّ بكلام الفقي وتحقيقاته دون تمحيص هذا الكاتب المتطاوّل .

واعلم أن حامد الفقي كان يحذف من الكتب التي يشرف على طباعتها ويخرجها من عالم المخطوطات عبارات كثيرة ، إمّا لأنّها لا توافق هواه وإمّا لاستنفاذها وشاعتها لئلا تثبت على سادته كما فعل بكتاب « عثمان الدارمي » . وكان توقيعه كالآتي : (كتبه عبد المستوي على عرشه بذاته حامد الفقي) اهـ وكان يسمي أبا حنيفة رضي الله عنه : أبا حنيفة . وكان يسمي الشيخ الشعرائي : البعرائي . وهذا قطب المتسلفين في وقته . فتأمل .

وقد أخطأ محقق كتاب ابن بطة « الإبانة عن شريعة الفرق الناجية » رضا معطي حيث أثنى على حامد الفقي ص (٢٧) منها .

(٧٤) نقل ص (٦٨) عن الإمام أبي حنيفة الأعظم رحمه الله تعالى أنه قال :
(من قال لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض فقد كفر لأن الله تعالى
يقول : الرحمن على العرش استوى وعرشه فوق سبع سموات) .

وعزا الكلام لشرح ابن أبي العز على الطحاوية ص (٣٢٢) وحذف اسم راوي العبارة عن الإمام
أبي حنيفة المذكور في شرح الطحاوية ، وهو أبو مطيع البلخي الوضاع ، الذي نقل الذهبي في « الميزان »
(٥٧٤/١) عن الإمام أحمد أنه قال عنه : لا ينبغي أن يُروى عنه شيء وعن يحيى ابن
معين أنه ليس بشيء ... اهـ .

والذي قال عنه الإمام الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » (٣٣٥/٢) الهندي : « قال أبو حاتم
الرازي : كان مرجئاً كذاباً » اهـ وختم ابن حجر ترجمته في اللسان بقوله : « وقد جزم الذهبي بأنه
وضع حديثاً فينظر من ترجمة عثمان بن عبد الله الأموي » اهـ

فهذا الكلام الذي نقله هذا الكاتب المذكور — الذي يزعم اتباع الأثر — عن الإمام أبي حنيفة
كذب بحت زيادة على تدليس في إخفاء اسم الراوي عن الإمام أبي حنيفة ، واسم من روى هذا القول
يسنده إلى أبي حنيفة وهو أبو اسماعيل الأنصاري المجسم ، الذي تسميه المجسمة شيخ الإسلام والذي رماه
ابن تيمية بعقيدة الانحاد كما في طبقات السبكي (٢٧٢/٤) المحقق) ، والذي يقول بإثبات صفة الهرولة لله
تعالى وتقدس عن عقله ، والذي كان يقول : إن ذبائح الأشعرية لا تحل ، والذي بين حاله الإمام الحافظ
السبكي في « الطبقات الكبرى » في ترجمة أبي عثمان الصابوني (٢٧٢/٤) وقد أكد المحدث علي القاري
الحنفي أن هذا الكلام المنقول عن أبي حنيفة كذب في « شرح الفقه الأكبر » ص (١٧١ — ١٧٢) حيث
قال عن أبي مطيع البلخي :

(إن أبا مطيع رجل وضاع عند أهل الحديث كما صرح به غير واحد) .

قلت : وكذا قال المحدث الكوثري رحمه الله تعالى .

قلت : ولم يترجم الألباني في تعليقاته على شرح الطحاوية أبا مطيع البلخي هذا سراً لحاله ،
وليجتج هو وأهل نحلته بهذا الكلام المزور على أبي حنيفة رحمه
الله تعالى ، علماً بأن الألباني ترجم جميع أعلام الكتاب المذكور حتى بشر المريسي ، والسبب فيما أعتقد
هو طمس الحقائق والاحتجاج بالباطل والله تعالى حسيبه .

وقال العلامة المحدث علي القاري عن ابن أبي العز هذا : (والحاصل أن الشارح يقول بعلو
المكان مع نفي التشبيه وتبع فيه طائفة من المبتدعة) اهـ وقد نقل ذم ابن أبي العز الحنفي الحافظ ابن

حجر في أنباء الغمر فلينظر .

(النقطة الثالثة) :

وقال الكاتب المذكور ص (٥٧) :

(فاليجوري من القائلين بتأويل صفات الله عز وجل وصرفها عن ظاهرها وتحميل معاني الصفات معان جديدة جاؤوا بها من عند أنفسهم فحرموا متابعة الأول ...) إلى آخره رآته .
جوابه :

إن السلف الصالح هم الذين أولوا الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة والتي لا يليق أن تضاف صفات لله تعالى وذلك قبل الباجوري بقرون :

(كالنسيان) في قوله تعالى ﴿ فالיום ننسأهم كما نسأ لقاء يومهم هذا ﴾ قال الإمام الحافظ ابن جرير السلفي في تفسيره (مجلده ٥ / جزء ٨ / ٢٠١) مانصه :

[أي ففي هذا اليوم ، وذلك يوم القيامة ننسأهم ، يقول نتركهم في العذاب ...] اهـ فأول ابن جرير النسيان بالترك وهو صرف للفظ عن ظاهره لمعنى جديد ، ونقل الحافظ ابن جرير هذا التأويل الصارف عن الظاهر بأسانيده عن ابن عباس ومجاهد ... وغيرهم .

وابن عباس صحابي ومجاهد تابعي وابن جرير من أئمة السلف ، إذن السلف أولوا الصفات وصرفوها عن ظاهرها وتبعهم الباجوري والأشاعرة رضي الله عن الجميع ، وخالفهم هذا الكاتب وسادته ، ويؤكد ذلك :

١ — ما جاء في تفسير الحافظ الطبري السلفي ٧/٢٧ : في تفسير قوله تعالى : ﴿ والسماء بنيناها بأيدي وإنا لموسعون ﴾ قال الطبري : (يقول تعالى ذكره والسماء رفعناها سقفاً بقوة) اهـ .

ونقل تأويل الأيدي بالقوة بأسانيده عن ابن عباس الصحابي (الذي سمأه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترجمان القرآن) وعن مجاهد وقتادة ومنصور وابن زيد وسفيان .

ولفظه (أيدي) في اللغة جمع يد وهي الكف كما في القاموس في مادة (يدي) قال :
[اليد : الكف ، أو من أطراف الأصابع إلى الكتف أصلها يُدَيّ جمعها أيدي ويُدَيّ] اهـ .
انظر « تاج العروس » (١٠ / ٤١٧ — ٤١٨) .

٢ — وأول الحافظ الطبري السلفي في تفسيره « الاستواء يعلو الملك

والسلطان » فقال (١٩٢/١) :

[فكذلك فقل علا عليها علو ملك وسلطان لا علو انتقال وزوال] اهـ فعلوه تعالى علواً

معنوياً وليس حسياً كما أثبت ذلك أيضاً الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (١٣٦/٦) .

وابن تيمية ينقل عن السلف في موافقته ٤/٢ إثبات الحركة والانتقال لله تعالى زوراً (!) وأين لفظة

الحركة صفة لله في الكتاب أو في السنة !؟

والإمام عبد القاهر البغدادي ينقل في (الفرق ص (٣٣٣) بتحقيق محمد محي الدين) إجماع أهل

السنة على تنزيه الله عن الحركة والسكون ، لأنها من صفات الأجسام .

٣ — وقد تأول ابن عباس قوله تعالى : ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ بالشدة كما هو مشهور

ومعلوم . [وقد أثبت صحة السند إليه فيما بعد في الجزء الثاني من التناقضات الواضحات في حاشية ص

(٣١٦-٣١٢)] .

٤ — وأول الإمام البخاري رحمه الله تعالى الضحك بالرحمة .

قال الإمام الحافظ البيهقي في « الأسماء والصفات » (بتحقيق الإمام الكوثري دار التراث) ص

(٢٩٨) : روى القزويني عن محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى أنه قال : معنى الضحك في

الحديث الرحمة اهـ . فتأمل .

فلماذا يلوم الكاتب الباجوري على التأويل ولا يلوم ابن عباس والبخاري أم أن حقه ساقه إلى

ذلك ؟

٥ — تأويل الإمام أحمد رحمه الله تعالى :

روى الحافظ البيهقي في مناقب أحمد (مخطوط) ومنه نقله الحافظ ابن كثير في « البداية »

(٣٢٧/١٠) فقال :

[روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السَّكَّ عن حنبل أن أحمد بن حنبل تأول قول الله

تعالى : ﴿ وجاء ربك ﴾ أنه جاء ثوابه . ثم قال البيهقي وهذا إسناد لا غبار عليه] .

وقد ذكرتُ في « الأدلة المقومة لاعوجاجات المحسنة » تأويلات أخرى عن السلف وأحمد تبطل

كلام هذا الكاتب المتطاوّل ، فلتراجع ، فبان أن كلام الكاتب المذكور في اتهام الباجوري والأشاعرة

بأنهم (حرموا متابعة الأوّل) غير صحيح وبأن أن التأويل الذي نهجه الباجوري هو ما عليه السلف

وأئمة الحديث ، ولو نظر هذا الكاتب في صحيح ابن حبان (٤٢٣/١) لرأى كيف أول الحافظ ابن حبان

(القَدَم) الوارد في الحديث وغيره فليستيقظ . وبذلك سقط كلام الكاتب ص (٥٧) .

واعترضه ص (٥٨) على كلام العلامة الباجوري : (أن المراد بقوله تعالى : ﴿ وجاء ربك ﴾ جاء أمر ربك ونحو هذا وأن المراد بالنزول في الحديث نزول الملك) اعراض غير صحيح : وقد بينا أن التأويل الأول منقول عن الإمام أحمد ، وهو الذي تؤيده قواعد الشرع .
وأما تأويل النزول : بنزول ملك فهو الصحيح كما قال الباجوري لوروده في حديث صحيح ونصه :

« إن الله عز وجل يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول ثم يأمر منادياً ينادي يقول : هل من داع يستجاب له ، هل من مستغفر يغفر له ؟ هل من سائل يعطى ؟ » .
رواه النسائي بسند صحيح في عمل اليوم والليلة ص (٣٤٠) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد ، وقد فصلت الكلام عليه وبيان طرقه ، ومتابعاته وشواهده في « الأدلة المقومة لاعوجاجات المجسمة »
وبيئت بطلان كلام الألباني في تضعيفه ، وبطلان طعنه بحفص بن غياث الثقة الإمام الذي أخرج أحاديثه الستة .

(النقطة الرابعة) :

وأما قول هذا المتناول ملخصاً عقيدة الإمام البيهقوري والأشاعرة ص (٥٩) بقوله :
(هذه عقيدة البيهقوري الأشعري في صفات الله عز وجل وقوله يتضمن عدة أمور : ١ — أن صفات الله عز وجل دائرة بين التأويل والتفويض لا ثالث لهما) . اهـ
(فجاوبه) :

أنه اعتراض فاسد لأن الوارد من الصفات في الكتاب والسنة أما أن يكون لا يفيد نقصاً في حق المولى تبارك وتعالى كالسمع والبصر فنبتها ونفوض حقيقتها إلى الله تعالى لقوله سبحانه : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ وكما أننا نفرّ بوجود ذات الله تعالى مع عجزنا عن إدراك حقيقته فكذلك صفاته سبحانه نفرّ بما لا يفيد النقص والحدوث ونفوض معناها إلى الله تعالى .

وأما أن نؤول كما أول الإمام أحمد ﴿ وجاء ربك ﴾ — : جاء أمر ربك ، وكما أول البخاري الضحك بالرحمة وكما أول غيرهما .

ولا ثالث لذلك : وهو ما ابتدعه ابن تيمية وقلّده فيه الألباني من بيان المعنى وتفويض الكيف : لأن هذا باطل لوجوه ذكرتها في « الأدلة المقومة لاعوجاجات المجسمة » منها :

أن الإمام أحمد قال فيما رواه عنه الخلال بسند صحيح عن أحاديث الصفات : (نؤمن بها

ونصدّق بها ولا كيف ولا معنى) وهذا هو التفويض بعينه الذي يقول به الباجوري في أحد القولين .
 فقد ثبت عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى التفويض بصفات والتصريح بعدم المعنى والكيف كما
 قال (ولا كيف ولا معنى) وثبت عنه التأويل وهو أحد أئمة السلف ورؤوس أهل الحديث ، وهذا القول
 من الإمام أحمد وما نقلناه عن ابن عباس ومجاهد والبخاري وغيرهم يثبت أن النقاط التي ذكرها الكاتب
 المذكور نقلاً عن الباجوري في الصفات وهي خمس نقاط الحق فيها مع الباجوري الأشعري وليس معه .
 مع أن الأصل عندنا هو النصوص القرآنية والحديثية وقواعدها الأصولية التي تفهم
 بها ، وليس نصوص ابن تيمية وابن القيم وأمثالهما .

فما نقله هذا الكاتب ص (٥٩) من قول ابن القيم :

بل كلّهم — أي الصحابة — على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى
 آخرهم ، لم يسموها تأويلاً ، ولم يحرّفوها عن مواضعها تبديلاً ... إلى آخر هرائه ، هو كلمة حق أريد
 بها باطل .

فتفسر ابن جرير مليء بتأويلات ابن عباس والسلف وفيه تأويل الساق
 بالشدّة ، وأيد بالقوّة ، والنسيان بالرك وغير ذلك .

ثم لو كان ابن القيم صادقاً فيما يقول ولم يردّ بكلامه هذا إلا الحق فنقول له ولم يتبعه اليوم :
 إذا ادعيتم أن الصحابة على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة ، فأين في الكتاب والسنة أن العالم
 قديم بالنوع ١؟ والنبي عليه الصلاة والسلام يقول (كان الله ولم يكن شيء غيره) ١١؟ وأين في الكتاب
 والسنة لفظة أن الله يتحرك كما يقول ابن تيمية في منهاج سنته (٤/٢) ١٢؟ ، وأين في كتاب الله أو في
 سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الله يستقر على ظهر ذبابة أو بعوضة كما يقول ابن تيمية في
 « التأسيس في ردّ أساس التقديس » (٥٦٨/١) حيث قال ما نصه : (ولو قد شاء — الله — لاستقرّ على
 ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم) اهـ .

وهلّ يعدّ مسلماً من يحوز استقرار رب العالمين الذي ليس كمثل شيء على ظهر بعوضة ١؟ وابن
 القيم تلميذه يورد في كتابه « بدائع الفوائد » (٣٩/٤ — ٤٠) فضيلة للنبي عليه الصلاة والسلام يذكر
 فيها أن من فضائله أنه يجلس بحسب الله على عرشه يوم القيامة وهذا هو المقام المحمود !! ثم يعزّو هذه
 العقيدة إلى الدارقطني ويذكر له فيه أبياتاً منها :

ولا تُنكِروا أَنَّهُ قَاعِدٌ ولا تُنكِروا أَنَّهُ يَقْعِدُهُ

كذباً على الدارقطني دون ذكر السند الذي فيه كذابان وضاعان وهما العشاري وابن كادش »

وحالهما مذكور في « لسان الميزان » فلينظر ، فابن تيمية رجل مزاجي غير صادق وكذا تلميذه الوفي ابن القيم وأشدّ منهما اتباعهما ومنهم هذا التلميذ المقلّد الذي يلهث وراء الدراهم ليبيع بها آجله بعاجل فان ، فنقول له : إن ذكر أقوال ابن تيمية وابن القيم والاستدلال بكلامهما فاسد باطل ! لأنّهما لم يصدقا في النقل ! ولأنّك تناقض نفسك فتتفرّع عن التقليد ثم تأتي بأقوال رجال تنزل كلامهم بمنزلة كلام الشارع وهم لا عبرة بهم !! لأنّهم يعتقدون جواز استقرار رب العالمين على ظهر بعوضة ! كما يشبّون حدّاً لذاته ومكاناً له يتوهمونه سبحانه ، ﴿ وما قدرُوا اللهَ حقَّ قدره ﴾ ولأنّك أثبت من ص (٥٩ — ٦٢) عبارات لابن القيم وهو من أهل القرن الثامن ثمّ للشنقيطي وهو معاصر ثمّ لابن عبد البر من أهل القرن الرابع ثمّ بكلام للزمذي خارج عن البحث وهو عليك ، ثمّ لإسحاق وهو عليك كذلك ، ثمّ لابن خزيمة من كتابه التوحيد الذي رجع عنه وندم كما روى ذلك البيهقي في « الأسماء والصفات » بسندين عنه ص (٢٦٧) ، ثمّ لابن قدامة المقدسي وليس هو من السلف ثمّ قلت مدلساً :

(فهذه نصوص من أقوال السلف الصالح في وصف عقائد أصحاب الملة الصحيحة ...) اهـ إلى آخر ذلك المراء .

وإنّي أتعجب من تلك المرأة العجيبة بالباطل من أجل دراهم معدودة وإنّي على تمام التأكيد أنّه لو وجدت جهة أخرى غير التي تخضع لبيعته الآن وأفاضت عليك إغراءات أكثر لتحوّلت إليها ولهدمت كل ما تعتقده الآن^(١٥٣) كما فعل ذلك بعض إخوانك وأحبائك من أهل نخلتك وطريقتك ممن يدعون إرشاد السارين بمقشاتهم اللحمية أو ياطراء طواغيت الشياطين ! فيا تعس من اتخذ الباطل وسيلة ! والتدليس والغش والتلاعب بالنصوص طريقاً ليصل إلى مآربه وشهوته وما يرضي هواه ! وخصوصاً إذا كان يتهم الناس بما فيه من عدم الإخلاص والجهل والله تعالى حسيبه .

ثمّ أردف الكاتب ص (٦٤) بكلام ابن تيمية وخلع عليه لقب شيخ الإسلام ولو كان يعقل ويعمل لإرضاء الله تعالى لما قال عمّن يعتقد قدم العالم والحدّ والجهة والمكان لخالق المكان ويجوز استقرار معبوده على ظهر بعوضة أنّه شيخ الإسلام ، وهل يقول مسلم بهذا ؟ فضلاً عن مُشَيِّخ على الإسلام ؟ وإطلاق شيخ الإسلام على أي شخص بدعة بلا شك ، فما دليلك على أن ابن تيمية شيخ الإسلام ؟ ! وهل ورد في الكتاب أو في السنّة نص بأن ابن تيمية شيخ هذا الدين أو الإسلام ؟ ! فإذا كان النبي الأعظم أفضل الخلق لم يُسمّ بهذا اللقب البتة فمن أين يكون ابن تيمية

(٤٥٣) وقد حصل ذلك ! فالذكر الآن تحوّل إلى بريطانيا العظمى ! ليعيش في أحضانها !!

يستحقه وهو يقول ما يقول من العقائد الفاسدة؟؟ أم أنك أطلقت عليه هذا اللقب تقليداً لمن دفعك وأراك بريق الدراهم؟ أو لم يأت الوقت الذي يستيقظ فيه هؤلاء من غفلتهم ويتوبون إلى المولى سبحانه؟ وإني ساضرب مثلين أبيين فيهما فساد استدلال هذا الكاتب وبطلان كلام هذا البهائى الأول :

(النقطة الخامسة) :

قوله ص (٦٦) : (مثال ذلك قوله تعالى لا بليس ﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾ فإذا صُرِفَ الكلام عن ظاهره وقال لم يرد باليدين الحقيقيتين وإنما أراد كذا وكذا قلنا له ما دليلك على ما نفيت وما دليلك على ما أثبت ؟ فإن أتى بالدليل — وأنى له ذلك — وإلا كان قائلاً على الله بلا علم بنفيه وإثباته . اهـ كلام هذا المتحذلق .

(وجوابه) :

أنه يريد أن يثبت بهذه الآية الكريمة أن لله يدين حقيقتين وهذا عين التحسيم ! ونقول له نحن ننفي أن يكون لله يدين حقيقتين لغة وهي الجارحة ، لأن اليد حقيقية تطلق في اللغة على هذه الجارحة ، ونحن نقول معنى قوله تعالى ﴿ بيدي ﴾ : أي بقدرتي ! والثنية هنا لا تفيد تعدد القدرة وإنما جاز ذلك في لغة العرب كما سيأتي شاهد ذلك . ولو أن هذا المتطاول تدبر كتاب الله تعالى لوجد أن كل شيء مخلوق بيد الله تعالى وليس سيدنا آدم فقط والمراد بذلك كله صفة القدرة :

قال تعالى : ﴿ أولم يروا أنا خلقناهم مما عملت أيدينا أنعاماً فهم لها مالكون ﴾ وقال تعالى : ﴿ والسماء بنيناها بأيدينا وإنا لموسعون ﴾ وتقدم نقلاً عن القاموس المحيط في اللغة أن جمع يد وهي الكف هو : أيدي . ﴿ أفلا يتدبرون القرآن ﴾ .

ونزيد فنقول له : وتطلق اليد مجازاً عند العرب كما في كتب اللغة على معان : قال صاحب الصحاح : واليد القوة ، وأيده قواه ، ومالي بفلان يدان أي طاقة . اهـ

وفي مختار الصحاح أيضاً : [وقوله تعالى : ﴿ حتى يعطوا الجزية عن يد ﴾ أي عن ذلة واستسلام ، وقيل معناه نقداً لا نسيئة ، واليد النعمة والإحسان ... ويقال بين يدي الساعة أهوال أي قدامها ...] اهـ

فما هي اليد الحقيقية التي تثبتها من هذه المعاني الثابتة في اللغة؟؟

ولذلك قال الإمام أحمد (ولا كيف ولا معنى) أي تفويض المعنى والكيف فظهر أن لليد معاني في اللغة وأن السماء والأنعام وجميع ما في السماوات والأرض وجد بقدرة الله تعالى وخلقه لقوله تعالى : ﴿ وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه ﴾ أي أن جميع ما في السموات والأرض من

الله خلقاً وتكويناً ، وليس المعنى أنها أجزاء من الله تعالى ، فالأنعام خلقت بيد الله أي بقدرته والسماء والأرض وما فيهما كذلك بيده أي بقدرته ، وخصَّ الله تعالى آدم بالذكر أي أنه خلقه يديه للتشريف ، كما خص البيت الحرام بإضافته إليه بقوله : ﴿ أن طهراً بيّناً للطائفتين ﴾ ليشرّفه مع أن المساجد كلّها على وجه الأرض بيوته ولا يقتضي ذلك أنها بيوته حقيقة يسكن فيها بل مجازاً عند جميع العقلاء .

فكذلك اليد وتشيتها لا تدل على التعدد وإنما تدل على الذات بالجملة وعلى القدرة ، كقوله تعالى في حق أبي لهب : ﴿ تبت يدا أبي لهب وتب ﴾ والمراد جميع ذاته ، فاستعمال التشبيه جائز في لغة العرب عن الذات الموصوفة بالقدرة والإرادة ، فليتأمل ذلك أهل الحق .
وأما إيراد قول ابن عثيمين فاستدلال لا معنى له سوى التذبذب لأشخاص يروجُ بسببهم الكتاب في البلد التي يستفيد هؤلاء تجارياً من ترويج الكتب فيها .

وأنتي الكاتب بآيات يثبت بها علو الحسي لله تعالى الذي يعبر عنه علو الذات واستواء الذات : فأورد قوله تعالى : ﴿ إني متوفيك ورافعك إلي ﴾ والمقرر أن علو الله تعالى علوٌ معنوي كما أثبت ذلك الحافظ في « الفتح » (١٣٦/٦) وكل مسلم يعلم أن سيدنا عيسى في السماء الثانية وأن الله تعالى ليس حالاً في السماء الثانية فوجب تأويل ذلك : بأن المعنى رافعك إلى مكان قدّرت لك المكث فيه لا يستطيعون أن يصلوا إليك فيه ، وهذا تماماً كقول الله تعالى في الظل : ﴿ ثم قبضناه إلينا قبضاً يسيراً ﴾ وكل أحد يعرف أن الظل لا يذهب إلى مكان فيه الله تعالى ، لأن الله تعالى ليس في مكان ، خلق المكان وهو موجود بلا مكان ، لا يُشبه خلقه ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ لكل ما خطر ببالك فالله تعالى بخلاف ذلك كما هو مقرر عند أهل العلم .

فاستدلالك فاسد عقلاً وشرعاً . وأما حديث الجارية الذي تشدّقون به ، فلا استدلال به البتة على حلول الله في مكان فوق العرش أو جلوسه عليه ، وخصوصاً أنكم تأولون (في السماء) بـ (على السماء) والحديث شاذ بهذا اللفظ الذي في مسلم كما بينته في (الأدلة المقومة) وقد جاء الحديث بسند صحيح بلفظ (أتشهدين أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ...) الحديث في الموطأ والمنتقى وعند النسائي وغيرهم بأسانيد صحيحة كما أوضحته هناك ، وهذا الموافق لحال النبي عليه الصلاة والسلام فإنه كان يمتحن الناس بالشهادتين ، ويقاثلهم حتى يقولوا ذلك ، فقد تضارب الرواة في حكاية المتن ، فإذا أراد أن يرجع رواية أين لأنها في الصحيح ! قلنا له : ذكر الحفاظ منهم العراقي أن للترجيح (١٠٦) وجوه ، الوجه (١٠٢) هو كون الحديث في الصحيح قبل ذلك (١٠١) وجه ، ولو لم يكن لحديث : (أين الله

قالت في السماء ..) إلا رواية الصحيح الشاذة هذه فهي مؤولة ، لأن العرب كانت تشير إلى من أرادت أن تصفه بصفات الجلال والعظمة والكبرياء إلى السماء فتقول : فلان في السماء ، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٣٥٩/١٣) :

« ولو قال من ينسب إلى التحسيم من اليهود لا إله إلا الذي في السماء لم يكن مؤمناً كذلك إلا إن كان عامياً لا يفقه معنى التحسيم فيكتفي منه بذلك كما في قصة الجارية التي سأها النبي صلى الله عليه وآله وسلم » .

وقال الحافظ في « الفتح » (١٣٦/٦) : « ولا يلزم من كون جهتيّ العلو والسفل محال على الله تعالى أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة المحس » .
وأما نقله عن جماعة من السلف أن الله تعالى في السماء فقد بينا أنه كذب على الإمام أبي حنيفة والباقي لم يعنوا أن الله حال في السماء أو جالس وإنما عنوا العلو المعنوي ، مع أن أقوالهم ليست حججاً شرعية ، وقواعد الشريعة تفيد أن الله لا يحويه مكان ولا يجري عليه زمان .
ونقله عن ابن تيمية أنه قال : « والقول الفصل هو ما عليه الأمة الوسط من أن الله تعالى مستور على عرشه استواء يليق بجلاله ويختص به » .

فهذا لا ينجي ابن تيمية من عقيدة التحسيم فقد قال أيضاً ابن تيمية في التأسيس (١/١١١) :
« والباري سبحانه وتعالى فوق العالم فوقية حقيقية ليست فوقية الرتبة » .

والله تعالى يقول : ﴿ وهو القاهر فوق عباده ﴾ فبين لنا أن فوقيته هي فوقية قهرية بالرتبة ، وهي فوقية الربوبية على العبودية ، كما تقول السلطان فوق الوزير ، وليست فوقية جسم فوق جسم كما يتخيل أهل التحسيم . وأما استدلال هذا الكاتب بكلام الإمام أبي الحسن الأشعري من الإبانة بأن الله مستور على عرشه بالمعنى الذي يريد فاستدلال باطل لوجهه :

١ — أن الأشعري لم يقل (استوى بذاته) ، وإنما قال استوى فقط . هذا إن صححت نسبة « الإبانة » إليه .

٢ — أن الأشعري بين في « الإبانة » نفياً كلمة بذاته فقال كما في نسخة الإبانة المحققة على أربع نسخ خطية بتحقيق الدكتور فوقية (دار الأنصار) ص (٢١) :

(وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده استواء منزهاً عن المماساة والاستقرار والتمكّن والحلول والانتقال ، لا يحمله العرش بل العرش وحمله محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون في قبضته ، وهو فوق العرش وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى ، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى وهو مع ذلك قريب من كل موجود وهو أقرب إلى العبد من جبل الوريد وهو على

كل شيء شهيد) انتهى كلام الإمام الأشعري^(٤٠٤) .

وهذه القطعة محذوفة من نُسخ الإبانة المطبوعة في الأسواق . فأمَل .

٣ — الإمام أبو الحسن الأشعري ينزه الله تعالى عن الحد والصورة في مقدمة الإبانة — في المخطوط وجميع النسخ المطبوعة — فيقول في المقدمة :

« تقدس عن ملابسة الأجناس والأرجاس ، ليست له صورة تقال ولا حد يضرب له مثال » .

وابن تيمية وهذا الكاتب المغمور الذي يعتقد ما في شرح الطحاوية يقولان بإثبات الحد والصورة لله تعالى . وهذا مشهور .

٤ — الإمام الأشعري ينزه الله تعالى ويقول يستحيل أن يوصف بالسكوت ، وابن تيمية وأتباعه يصفونه بالسكوت ، أثبت ذلك ابن تيمية في الموافقة المطبوع على هامش منهاجه (٣٨/٢) وغيرها .

هذا كلام الإمام الأشعري في الإبانة ، وهو ينسف اعتقادهم فكيف يتبحرون به ؟

٥ — وأما رسالة أهل الثغر للإمام الأشعري ففي صحيفة ٧٣ منها إثبات التأويل حيث يقول :

« وأجمعوا على أنه عز وجل يرضى عن الطائعين له ، وأن رضاه عنهم إرادته لنعيمهم ، وأنه

يحب التوابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم ، وأن غضبه إرادته لعذابهم » فالأشعري يؤول هنا الغضب والرضا .

٦ — ويقول الأشعري في « مقالات الإسلاميين » (٢٩٠) :

(٤٥٤) فالخشوية المحسمة أتباع ابن تيمية منى خالف كلام الأئمة الكبار كلامهم واعتقادهم وأرادوا أن يحنحو بقول ذلك الإمام ليقنعوا من حولهم من السذج حرقوا وتلاعبوا بكلام ذلك الإمام ، كما فعلوا هنا ، حيث حذفوا هذا النص ولم يستوفوا حين طبع الكتاب جميع نسخ الإبانة المخطوطة التي يمكن الوصول إليها ، وكلام الحافظ ابن عساكر لا ينجيهم البتة ، لأنهم لا يعولون على كلام حافظ ولا على نقل إمام .

وقد فعلوا في هذه الفترة الأخيرة أشياء وتحريفات أظفح من ذلك ، منها : أنهم قاموا بطباعة كتاب « الأذكار » للإمام النووي بإشراف إدارة هيئة البحوث والدعوة والإرشاد بتحقيق عبد القادر أرناؤوط ونشر (دار الهدى) الرياض ، وحرقوا قول الإمام النووي (فصل في زيارة قبر رسول الله) فجعلوه (فصل في زيارة مسجد رسول الله) وحذفوا بعده كلاماً يقع في ثلاثة أسطر يخالف مشربهم العكر ، وحذفوا أيضاً من آخر ذلك الفصل قصة العتي التي ذكرها الإمام النووي واستحبها أئمة الشافعية كما قال الإمام النووي أيضاً في « المجموع » (٢٧٤/٨) ، وقد رجعت إلى عدة نسخ مطبوعة وإلى المخطوط وإلى شرح العلامة ابن علان على « الأذكار » لا تحقّق من ذلك التلاعب الذي لم يشر إليه المحقق والطابعون لا في المقدمة ولا في موضع الحذف ، وليست هذه الأفعال إلا تحريف وتلاعب بكلام الأئمة ، وزرع بذور التشكيك بما في أيدي الناس من كتب علماء الإسلام والأئمة وكتب التراث ، فليستيقظ أهل العلم من رقدتهم .

« وأن الله تعالى على عرشه كما قال ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ وأن له يدين بلا كيف »
اهـ ولم يقل رحمه الله تعالى استوى بذاته ، وأن له يدين حقيقتين كما قال هذا المتطاول تقليداً وإنما قال
بلا كيف . كما قال الإمام أحمد (ولا كيف ولا معنى) لأن كيف اليد ومعناها
حقيقة في اللغة الجارحة .

وبذلك نستطيع أن نقول إن كتب الأشعري الثلاث التي يحتاج بها هذا الكاتب وسادته ما هي
إلا صاعقة مبددة ساحقة لأدمغتهم ، أو سهم نافذ في أحشائهم كما بينت ذلك بتوسع في كتابي
« الأدلة المقومة لأعوجاجات المجسمة » .

بذلك يهدم كلام هذا البهائى في احتجاجه بكلام الإمام أبي حنيفة والأشعري من ص (٩ — ١٧)
من كتابه المشحون بالجهل والافتراء .

(تنبيه) :

يتظاهر ابن تيمية وأتباعه بأنهم يحبون الأشعري ويقولون بما يقول ! ويخالفون الأشاعرة لأنهم لم
يسيروا على طريقته . وهذا ليس صحيحاً لأن ابن تيمية وأتباعه يطعنون بذات الأشعري نفسه ويقولون في
مواضع من كتبهم أن الأشعري أحسن حالاً من المعتزلة وينقلون ذلك عن مجسمة الحنابلة ، من ذلك قول
ابن تيمية في « الموافقة » (٤١/٢) : — ناقلاً عن الهروي مرقاً له :

[اعلّموا أرشدنا الله وإياكم أنه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف مائلهم من أول الزمان إلى
الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب والقلاسي والأشعري وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة وهم
معهم بل أحسن حالاً منهم في الباطن] اهـ .

وهذا طعن صريح بنفس الأشعري لا بالأشاعرة الذين يدعي المجسمة أنهم خالفوا إمامهم ، وليس
ما قالوه صحيحاً فما عليه الأشاعرة هو حقيقة ما نص عليه الإمام الأشعري . على أننا غير ملتزمين بما
يقول الأشعري بعد أن أثبتنا أن كتبه هادمة لتحسيم ووثنية هؤلاء المتشددين المتعالمين ، بل قد نخالفه في
أمر ، وعلماء الأمة الأشاعرة خالفوه في أمور لكنهم ينسبون إليه لأن النسبة إليه صارت علماً على أهل
السنة والجماعة ، والحمد لله (١٥٥) .

(٤٥٥) ذكرت في تخريج ونقد كتاب « العلو » بعد تصنيف هذه الرسالة بنحو عشر سنوات أن الأشعري لا تثبت عنه
هذه الكتب راجع ما علقناه هنالك .

(النقطة السادسة) : مسألة الكلام :

حاول الكاتب أن يردّ قول أهل السنّة والجماعة (الأشاعرة) : أن الله تعالى متكلم وأنّ كلامه ليس بحرف ولا صوت ولا لغة يعنون الصفة القائمة بذات المولى تبارك وتعالى وأنّ هذه الألفاظ والكتابة كلّها عبارات دالّة على الكلام الأزلي وهو متعلّق بعلم الله تعالى فلا يوصف بالحدوث كصفة العلم .

فادّعى أنّ كلام الله تعالى حروف وأصوات ، ونقل عن ابن تيمية ص (٢٨) أنّ الله تكلم بحروفه ومعانيه بصوت نفسه كما ثبت بالكتاب والسنّة وإجماع السلف ... إلخ هرائه ، نقلاً عن فتاوى ابن تيمية (٥٨٤/٢) ثمّ جاء هذا الكاتب بكلام النحويين في تعريف الكلام ، فقال ص (٢٧) الكلام عند النحاة هو :

(اللفظ المركب المفيد بالوضع) اهـ !!!

ويريد بهذا أن يطبّق هذه القاعدة المعرّفة للكلام المخلوقين على كلام خالق البشر واللغات الذي ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ في ذاته ولا في صفاته .

وأتى بكلام للذهبي يوم أنّه يقول إنّ المصحف الذي بين أيدينا أو تلفظنا بالقرآن غير مخلوق أو نحو هذا !! وهو يخبط كحاطب ليل ولا يدري ما يقول ! وسيأتي النقل عن الذهبي نفسه ما يجعل هذا النقل مفنداً . وقبل أن أشرع في الجواب عن هذه الإشكالات التي أوردها هذا الكاتب ، أودّ أن أبيّن مسألة الكلام وما يطلق عليه قديم وما يطلق عليه حادث وما يتعلق بذلك فأقول :

(جوابه) : الحق الذي عليه أهل السنّة والجماعة أنّ الله تعالى متكلم لقوله سبحانه : ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾ وأنّ كلامه ليس بحرف ولا صوت ولا لغة — يعنون الصفة الذاتية — لأنّ ذلك علامة الحدوث ، وصفة الحوادث لا القديم ، وأنّ هذا بالنسبة للصفة القائمة بذات المولى وبنفسه تبارك وتعالى ، وقد خلق الله عزّ وجلّ كلمات مكوّنة من حروف وأصوات ولغات مختلفة وجعلها تعبر عن كلامه الأزلي ليست من تصنيف أحد من خلقه .

فكلامه القديم الذي هو صفة من صفات ذاته القديم يعبر عنها الإنجيل باللغة السريانية ، والتوراة باللغة العبرية ، والقرآن باللغة العربية ، وكذا باقي الكتب التي أنزلها فقال سبحانه : ﴿ وأنزل التوراة والإنجيل من قبل وأنزل الفرقان ﴾ ، ﴿ إنّنا أنزلناه قرآناً عربياً ﴾ ولو كانت العبارات والجمل والحروف والأصوات هي الصفة القديمة لما وصفت بالإنزال ، كما أنّ صفة القدرة لا توصف بالإنزال ، وكذا العلم بمعنى الصفة لا يوصف بالإنزال وإنما تعبر عنه الحروف والكلمات والأصوات ، والصفات لا تقوم بنفسها فلا تفارق الموصوفات ، وأنّه سبحانه متّلى

شاء أن يُسمع عباده كلامه رفع عنهم حجاب السمع فسمعوا كلامه الذي لا كيف له المنزه عن اللغة وعن الحروف والصوت فمقلوه وفهموه ، كما أنه إذا أراد أن يريهم نفسه رفع عنهم حجاب البصر فرأوا ذاته العلي من دون أن يكون جسماً له طول وعرض وعمق أو في جهة^(٤٥٦) ف سبحان من لا كيف له .

وهذه العبارات والجمل العربية المعبر عنها بالقرآن الكريم ، والجمل السريانية المعبر عنها بالإنجيل ، والعبرانية المعبر عنها بالتوراة ، خلقها وأحدثها وجعلها تعبر عن صفة كلامه الأزلي الأبدي الذي متى شاء أسمعنا إياه بدليل قوله تعالى : ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم مُخَدَّثٌ إِلَّا استمعوه وهم يلعبون ﴾ وقد أخبر المولى تبارك وتعالى الخلق أنهم لا يستطيعون أن يأتوا بمثل هذه العبارات المخلوقة المعبرة عن كلامه الأزلي الأبدي الذي ليس بحرف ولا صوت ولا لغة كما أخبر أنهم عاجزون أن يخلقوا إنساناً بل بعوضة وهي التي تُعبر عن قدرته تبارك وتعالى .

وأن هذه الألفاظ المخلوقة باللغة العربية المنزلة على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله : ﴿ نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين ﴾ لها حرمة وقداسة لا يجوز لغير المتطهر المتوضئ أن يمسه ﴿ إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه إلا المطهرون تنزيل من رب العالمين ﴾ ولو كانت قديمة لما كانت في كتاب حادث مخلوق ولما تصوّر مسها ولا كتابتها في اللوح المحفوظ الذي خلقه الله تعالى وأحدثه وأجرى القلم عليه بأشياء كثيرة .

فكما أن العبارات الموجودة في اللوح المحفوظ حادثة تعبر عن العلم القديم الأزلي الأبدي فكذلك المصحف الذي بأيدينا والجمل والعبارات والحروف والأصوات ، لأن نفس اللوح حادث أوجده الله تعالى بعد أن كان عدماً .

وأما معنى قوله تعالى : ﴿ فأجره حتى يسمع كلام الله ﴾ أي اتل عليه هذه الألفاظ التي خلقتها وعلمتك إياها والتي تعبر عن كلامي الأزلي والتي لم يصنفها أحد والتي تقرأها بفمك الحادث ، وتقريـر ذلك في كتاب خلق أفعال العباد للإمام البخاري رحمه الله تعالى .

فتبين من هذا البيان أن كلام الله تعالى يطلق على شيئين ، الأول الصفة النفسية الذاتية التي ليست بحرف ولا صوت ، والثاني على هذه الألفاظ التي إن كانت عربية قيل القرآن ، وإن كانت سريانية قيل

(٤٥٦) هذا هو ما نقوله الأشاعرة وكنت أقوله أما الصواب في ذلك فبالنسبة إلى مسألة الكلام فهو أن الله تعالى يحدث للخلق ما يدلهم على مراده كما بينته في صحيح شرح الطحاوية ، وأما الرؤية فالله تعالى منزّه أن يرى في الدنيا والآخرة ، وهذا هو مذهب أئمة آل البيت عليهم سلام الله تعالى والزيدية والإمامية والمعتزلة والإباضية وغيرهم .

إنجيل ، وإن كانت عبرية قبل تورا ، وكلّها لها حرمة فيكفر من انتهك حرمتها وقد حفظ الله تعالى القرآن منها من التبديل والتحريف ، ولو كانت هذه العبارات والجمل والحروف والأصوات كلام الله بمعنى الصفة النفسية لما استطاع أحد أن يحرّفها ! لأنّ التحريف لا يدخل على الله تعالى وصفاته وإنّما يدخل على الحادث وهي هذه العبارات والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ يحرّلون الكلم عن مواضعه ﴾ ويقول عزّ شأنه : ﴿ يجعلونه قراطيس ﴾ ومعلوم بالضرورة أن الصفة القديمة لا تصير قراطيس حادثة ! فمن قال إن تلاوة القارئ هي كلام الله الحقيقي وهي الصفة القديمة الأزلية لله تعالى فقد كابر وخالف الواقع ، واعتقد أن صفات الله تعالى تقوم وتحلّ بالمخلوقات والمحدثات تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وهذا الذي جعل جهلة الحنابلة ومبتدعيهم يضطرون لأن يقولوا إن الورق والخبر الذي كتبت به هذه العبارات قديم أزلي ، ولننظر إلى ما قال علماء أهل السنّة في ذلك بعد أن قرّرنا الأدلة وأوضحنا المسألة :

١ — قال المحدث علي القاري في « شرح الفقه الأكبر » ص (٢٩ — ٣٠) :

« ومبتدعة الحنابلة قالوا كلامه حروف وأصوات تقوم بذاته وهو قديم وبالغ بعضهم جهلاً حتى قال : الجلد والقرطاس قديمان فضلاً عن الصحف ، وهذا قول باطل بالضرورة ومكابرة للحس ، للإحساس بتقدّم الباء على السين في بسم الله ولحوه » اهـ .

وقال المحدث علي القاري أيضاً في « شرح الفقه الأكبر » ص (٤١) :

« وقد ذكر المشايخ رحمهم الله تعالى أنّه يقال : القرآن كلام الله غير مخلوق ، ولا يقال القرآن غير مخلوق لئلا يسبق إلى الفهم أن المؤلف من الأصوات والحروف قديم كما ذهب إليه بعض جهلة الحنابلة » اهـ .

ثمّ قال :

« ودليلنا ما مرّ أنّه ثبت بالإجماع وتواتر النقل عن الأنبياء عليهم السلام أنّه متكلم ولا معنى له سوى أنّه متصف بالكلام ويمتنع قيام اللفظ الحادث بذاته الكريم فتعيّن النفسي القديم^(٤٥٧) » اهـ فهذا كلام المحدث القاري الحنفي .

٢ — وقال الإمام الأعظم أبو حنيفة في كتابه « الفقه الأكبر » وهو من أئمة السلف بلا شك

(٤٥٧) أو تعيّن أنه أحدث الصوت المعبر عن مراده في الشجرة كما تقول المعتزلة وغيرهم وهو الصواب المدعّم بالأدلة .

رضي الله عنه ص (٥٠ - ٥١) :

« ويتكلم - الله تعالى - لا ككلامنا . ونحن نتكلم بالآلات والحروف والله تعالى يتكلم بلا آلة ولا حروف . والحروف مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق^(٤٥٨) » اهـ .

(٤٥٨) من التدليس المكشوف أن يدعى أمثال هذا الكاتب وأمثاله أن علم الكلام مذموم وقد نفر منه أئمة السلف الصالح رضي الله عنهم ، مع إتهامه في كتابه هذا بتقرير مسائل مغلوطة من علم الكلام ، اقتداء بابن تيمية الذي شحنت كتبه بعلم الكلام المذموم الذي يتجلى بوضوح في ((منهاج سنته)) وموافقة صريح المعقول ، ويكفي أنه يقول فيهما :
إن العالم قديم بالنوع تبعاً لارسطو طاليس وفلاسفة اليونان وحثالة عقائد الهندوس والبوذية البرهمية ، وأئمة السلف الذين نفروا من علم الكلام صنفوا فيه أيضاً ، فبان واتضح أنهم نفروا من علم الكلام المذموم الذي كانت تقول به المشبهة والحشوية وأمثالهم من فرق الضلال ، وحضوا على معرفة العقيدة الصحيحة المعبر عنها بعلم الكلام المحمود أو علم التوحيد الصافي المنقى من فلسفة أرسطو ، وقواعده اليونانية الهابطة ، ويدل على ذلك أن الشافعي كان يناظر المبتدعة القائلين بعلم الكلام المذموم ويسقط حججهم بعلم الكلام المحمود ، وكذا صنف الإمام أبو حنيفة كتباً في علم التوحيد المحمود ((كالفقه الأكبر)) و ((الوصية)) ونحوهما . وصنف الإمام أحمد كما تزعم المحسنة وكما يزعم هذا الكاتب ص (١٢٨) كتباً في علم الكلام ردّ فيها على الجهمية وصنف الحافظ الذهبي كتاب ((العلو في علم الكلام)) وأخطأ فيه وأورد الفتن الهزبل .
وقد ذكر هذا الكاتب ص (١٩) أن الإمام أحمد قال : علماء الكلام زنادقة . اهـ مع أن الأئمة في ذلك الوقت كانوا يطلقون لفظة علماء الكلام على الذين جرّهم وساقهم فاسد تفكيرهم إلى مخالفة نصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة والقواعد الشرعية المستنبطة منها ، ويدل على ذلك بعض عبارات السلف وواقعهم ، فقد نهى الشافعي عن علم الكلام وناظر فيه وتكلم ، وكذلك الإمام أحمد نهى عن الخوض في علم الكلام وتكلم ، ويكفي أنه قال : القرآن غير مخلوق ، ولم يرد هذا اللفظ في كتاب ولا في سنة صريحاً ، لكن لما رأى الإمام أحمد من يقول بخلقه ردّ ذلك فحاض في علم الكلام المحمود بنظر هؤلاء .

وليعلم هذا الجائنة أيضاً أن الشوكاني الذي يستدلّ بكلامه متى أراد يقول في ((إرشاد الفحول)) ص (٥) أن علم الأصول مستمد من ثلاثة علوم : منها علم الكلام فهل يقول الكاتب الآن بأن الشوكاني زنديق لأنه يستدلّ في الأصول بعلم الكلام لقول الإمام أحمد علماء الكلام زنادقة ؟! والحجة أيضاً على هذا الكاتب أنه نقل في كتابه المذكور ص (٦٨) عن وهب بن جرير أنه قال : احذر من المريسي وأصحابه فإن كلامهم يستحلب الزندقة . اهـ
فتبين صريحاً أن المريسي وجههم والنظام الذي يقلّده الألباني ومتسلفه اليوم في نفي الإجماع وإنكار تصوّر وقوعه هم الذين عناهم السلف الصالح بقولهم : علماء الكلام زنادقة . وخصوصاً أن علماء السلف صنفوا في علم الكلام المحمود وردّوا على أهل الكلام المذموم كما هو الواقع ، والبخاري مصنف (خلق أفعال العباد) في علم الكلام منهم .
وقد وقع هذا الكاتب في علم الكلام المذموم في مسألة الكسب والنظر وأوّل ما يجب على المكلف والباقي مما أخطأ فيه ، وكذلك أسلافه من الخلف والسلف الطالح أمثال عثمان الدارمي وابن تيمية وابن القيم ومن قلّدهم كالألباني ، ومن شاء فنت

يتأكد فليقرأ كتاب « منهاج السنة » لابن تيمية ، وليقرأ « التأسيس في ردّ أساس التقديس » له ليرى كيف يعتقد ابن تيمية بأن معبوده يجوز عليه الاستقرار على ظهر بعوضة ولو كان هم هذا الكاتب هو الدفاع عن عقيدة الإسلام لردّ على ابن تيمية فيما أتى به من أغلاط ، وعلى ابن القيم الذي يقول بأن النبي يجلس على العرش بمنح الله يوم القيامة كما في « بدائع الفوائد » (٣٩/٤) .

ولو كان يعرف عمن ينقل وكيف يستدلّ لما أتى بأقوال عثمان الدارمي الذي يقول في ردّه على نظيره المبتدع بشر المريسي ص (٢٠) : لأنّ الحى القيوم يفعل ما يشاء ويتحرك إذا شاء وينزل ويرتفع إذا شاء ويقبض ويسط ويقوم ويجلس إذا شاء ... إلى آخر كلامه ، ونسي أن يذكر شكل السرير ولون الفراش الذي يقعد عليه معبوده !! وأين هذه الأقوال الفاسدة جميعها من قولكم : لانصف الله إلا بما وصف به نفسه ١٩ وهل ورد في الكتاب والسنة أن الله يقوم ويجلس ويرتفع ١٩ أم أن قول أبي العالية الذي في البخاري في تفسير الاستواء بالارتفاع صار وحياً يُتلى عندكم ؟ مقدم على آيات التنزيه ١٩ مع أن الارتفاع يراد به ارتفاع الرتبة خلافاً لما توهمه عقولكم من التشبيه ، ثم إن أبا العالية أول الاستواء بالارتفاع وهو من السلف ، وقد نزه الله تعالى عن الجلوس بتأويل الاستواء بالارتفاع خلافاً لابن تيمية وأتباعه !! ومن العجب العجيب أن هذا البهائية يبطل التقليد بكلام المقلّدة ص (١١٨) وما بعدها ، ويحلب كلام ابن خويز منداد المالكي المقلّد دون وعي ويتناسى قول الله تعالى : ﴿ ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أُولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ كما يتناسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث معاذاً إلى اليمن ليفتيهم دون أن يحوّلهم إلى مجتهدين ، ولا يشك عاقل أن الناس ينقسمون إلى مجتهد وهو قليل وإلى مقلّد لهذا المجتهد وهو الغالب ، كما لا يشك عاقل أن هذا المتناول مقلّد لابن تيمية والألباني من الخلف ، وأن بحثه في هذه القضية مهذوم لا يحتاج لردّ .

فهل تردّ قول الله تعالى وفعل رسوله والواقع يقول ابن خويز منداد المالكي الذي لم تفهم كلامه وهو ليس من أهل الحديث وإنما هو فقيه متكلم ينقل الشواهد عن الإمام مالك كما في ترجمته في « لسان الميزان » ١٩ ولو نظرت في الواقع الساس منذ زمن الصحابة لرأيت أن الأكثر مقلّدون ، ولو تصفحت فتاوى الصحابة في كتب السنة لتحققت غلطك . وأما بقية كلام هذا التحذلق من ص (١٢٢ - ١٢٨) فمهذوم ليس بشيء لا يحتاج إلى ردّ لكن ينبغي التنبيه إلى أنّه اتهم الباجوري رحمه الله تعالى بالتخريف والبدعة والضلال فقال عنه ص (١٢٦) : إنه يقول بضلال كثير منه قوله بأنّ الحضر عليه الصلاة والسلام حي ، ونسي أو تناسى أن يرّد على ابن تيمية الذي يقول بحياة الحضر أيضاً قبل الباجوري كما في فتاواه المجلد الرابع (٣٣٨/٤ - ٣٣٩) حيث رجّح بأنه حي .

فلماذا تناسيت ابن تيمية وبدّعت وضللت العلامة الباجوري المنزه ١٩ وخوضك في مسائلني (الكسب والحكمة والتعليل) هو خوض حقيقي في علم الكلام بلا شك ولا ريب ، فإن قلت إنّك خضت فيها بأدلة الكتاب والسنة . قلنا لك : لست صادقاً لأنك وقعت في الغلط الذي تنعاه على أهل السنة والجماعة الأشاعرة . والأشاعرة يقولون لك أيضاً : خضنا في هذه المسائل التوحيدية بأدلة الكتاب والسنة والإجماع ورددنا على أمثالك من المخطئين و ... والحمد لله تعالى .

وإذا أردت الدفاع عن العقيدة ونصرة الحق فردّ على من يصف الله تعالى بالحد وغيره مما لا يجوز وأقرأ رسائلتي التي رددت فيها بعض باطله كـ « التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد » وكـ « التنديد بمن عدّد التوحيد » وكـ « الإغاثة

٤٣ — وقال الإمام الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٤٤٧/١٠) :

في ترجمة هشام بن عبيد الله الذي وصفه بالسني الفقيه أحد أئمة السنة المتوفى سنة (٢٢١) ما نصه : « قال محمد بن خلف الخزاز سمعت هشام بن عبيد الله الرازي يقول : القرآن كلام الله غير مخلوق ، فقال له رجل : أليس الله يقول : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ .. ﴾ فقال : محدث إلينا وليس عند الله بمحدث . قلت : لأنه من علم الله وعلم الله لا يوصف بالحدث » اهـ كلام الذهبي فتأمل .

أقول : فقلوه (مُحَدَّثٌ إلينا) أي هذا الذي عندنا من العبارات والألفاظ وليس عند الله تعالى بمحدث ، أي صفته تعالى التي عبرت هذه الحروف والأصوات عنها ، وهذا ما قاله علماء أهل السنة والجماعة الأشاعرة رحمهم الله تعالى ومنهم الباجوري أيضاً .

٥ — وقال الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٨٢/١٢) :

« ولا ريب أن ما ابتدعه^(٥٩) الكرايسي وحرره في مسألة التلغظ وأنه مخلوق هو حق لكن الإمام أحمد أباه لئلا يتذرع به إلى القول بخلق القرآن فسَدَ الباب ... » الخ . انتهى كلام الذهبي .

٦ — وقال الإمام الاسفريني في « التبصير في الدين » بتحقيق العلامة المحدث الكوثري ص (١٠٢) ذاكراً عقيدة أهل السنة والجماعة :

« وأن تعلم أن كلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت لأن الحرف والصوت يتضمنان جواز التقدم والتأخر وذلك مستحيل على القديم سبحانه » اهـ .

ونأمل أن يعرفنا هذا البهانة من هو الاسفريني (أبو أحمد) الذي ينقل عنه ابن القيم في « اجتماع الجيوش الإسلامية » أن كلام الله تعالى حرف وصوت !

٧ — وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » (١٧٤/١) :

« لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلى الرب سبحانه ويحتاج إلى تأويل فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت » اهـ .

بأدلة الاستغناء » وغيرها ، وقرأ أيضاً رسائل ومصنفات العلماء المشهورين ثم ردّ على تلك البدع ، ولا تصح لكلام من يريد أن يكون عقالك بيده يوجهك كيف شاء ، ولو بأمور أنت في الحقيقة غير معتقد بصحتها .

(٤٥٩) ومنه يتبين أن الذهبي يقول أيضاً بالبدعة الحسنة والبدعة السيئة كما جاءت به نصوص السنة الشريفة وكما عليه إجماع من يعتد به من العلماء خلافاً لخارج القرن الرابع والخامس عشر .

والآن سنناقش هذا الكاتب فيما أتى به من أخطاء لنظهر تلاعبه فنقول :

١ — أما ادعائه بأن كلام الله تعالى حروف وأصوات فادعاء باطل لا أساس له ولا دليل عليه ، وخصوصاً أنه نقل كلام ابن تيمية فقال :

إن الله تكلم بالقرآن بحروفه ومعانيه كما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف ... الخ .

فنقول : أما قوله (كما ثبت بالكتاب) فليس صحيحاً فأين ذكرت لفظة (صوت) في القرآن صفة لله تعالى ، وأين في القرآن الآية التي فيها أن الله يتكلم بصوت ؟ أم أن ذلك أتى استنباطاً — مع أنهم يقولون لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه — ؟ ولو استظهر هذا الكاتب بالثقلين على أن يخرجهما من القرآن لعجز وانجز .

قال الإمام الحافظ البيهقي في « الأسماء والصفات » (٢٧٣) : « ولم يثبت صفة الصوت في كلام الله عز وجل » اهـ .

وأما قوله (والسنة) فجوابه : لم يثبت في السنة أن الله تعالى يتكلم بصوت البتة ، أو أن الله صوتاً بتاتاً . ولننظر إلى الحديثين اللذين أوردهما هذا الكاتب ليثبت بهما عقيدته في إثبات الصوت لله تعالى :

الحديث الأول : ذكره صحيفة (٣٤) وهو حديث :

(يحشر الله العباد فيناديهم بصوت) الذي رواه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد (وهذا الكتاب خارج عن الصحيح كما هو معلوم وفيه الصحيح والضعيف وغير ذلك) قال البخاري فيه : حدثنا داود بن شبيب ثنا همام ثنا القاسم بن عبد الواحد ثنا عبد الله بن محمد بن عقيل أن جابر بن عبد الله حدثهم أنه سمع عبد الله بن أنيس رضي الله عنه يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : (يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب ...) الحديث . فعلق عليه الكاتب في حاشية ص (٣٤) ما يفيد أنه صحيح .

وجوابه : أن هذا الحديث ضعيف فإن القاسم بن عبد الواحد قال عنه أبو حاتم : « لا يحتج به » كما في الجرح والتعديل بمعناه (١١٤/٧) ، وأما شيخه عبد الله بن محمد بن عقيل ففي « تهذيب التهذيب » (١٣/٦) :

« قال يعقوب صدوق وفي حديثه ضعف شديد جداً . وكان ابن عيينة يقول : أربعة من قريش يرك حديثهم فذكره فيهم ، وذكر أنه تغير . وقال الإمام أحمد : منكر الحديث . وقال الدوري : عن ابن معين : ابن عقيل لا يحتج بحديثه . وقال ابن المديني : كان ضعيفاً . وقال النسائي : ضعيف . وقال

ابن خزيمة : لا أحتج به لسوء حفظه » اهـ مختصراً وفصل القول فيه الإمام الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٢٠٥/٦) فقال :

« قلت : لا يرتقي خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج » اهـ .

والكل يعرف أنه لا عبرة بتصحيح الحاكم في المستدرک خاصة . ولا بإقرار الذهبي له هناك ، لأنه لم يحرره ما لم يطابق الواقع ، أو يوافق على ذلك الحفاظ ، والكاتب وأئمة يقولون بذلك أيضاً . فقول الكاتب : وصححه الحاكم وأقره الذهبي تدليس ، لا فائدة فيه وخصوصاً أن الذهبي صرح بأن حديث هذا الرجل لا يرتقي للصحة ولا للاحتجاج يعني للحسن . فليس الحديث بصحيح ولا حسن . ونقل هذا الكاتب من التقريب قوله فيه : (صدوق فيه لين) . عليه لا له . لأنه لا عبرة بذلك أولاً وثانياً لو كان يعرف أن هذا تضعيف لما ذكره .

وثالثاً : لم يتم كلام الحافظ في التقريب بل حذف منه ، وكلام التقريب لا يجوز الحذف منه لأنه مختصر القول في الرجل^(١٦٠) ، وتام الكلام في التقريب : (ويقال تغير بأخرة) . وهو قاصم لاستدلاله فهذا رمي له بالاختلاط زيادة على ضعفه الشديد ، فهل روى هذا الحديث قبل اختلاطه أيضاً أو بعده !!؟ ثم ذكر هذا الكاتب كلام ابن حجر في « الفتح » (١٧٤/١) واقتطع منه ما يوهم أنه يؤيد مأربه ، تماماً كشيخه الألباني في تعليقاته على السنة لابن أبي عاصم (٢٢٥) فقال في الحاشية ص (٣٤) : [قال ابن حجر في « الفتح » (١٧٤/١) بأن له طريقاً آخر أخرجه الطبراني في مسند الشاميين وتام في فوائده من طريق الحاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر بمعناه . وقال ابن حجر إسناده صالح] اهـ .

قلت : وعلى هذا النقل المحرف المتور مؤاخذات وإن كان أمثال الكاتب لا يواخذ فنقول :

١ — كيف يقبل هو وسادته قول الحافظ ابن حجر : وإسناده صالح هنا مع أن إسناده غير صالح لوجود المجاهيل في طريق الطبراني في مسند الشاميين وتام وتلف إسناده الخطيب كما بينته في (الأدلة المقومة لاجتماع المحسة) ويرفض بعد ذلك هو وسادته قول الحافظ في « التلخيص » عن حديث التلقين للميت بعد الدفن : إسناده صالح !!

فعثمان الصيداوي الذي في سند الطبراني في مسند الشاميين وشيخه سليمان بن صالح مجهولان .

(٤٦٠) هذا بالنسبة للمقلد الذي يعول على كلام « التقريب » ولا يستطيع الاستقلال بالحكم على الرجال والاجتهاد في هذا الباب ! فتنبه !

وشيوخ الثاني : وهو عبد الرحمن بن ثابت : صدوق يخطئ رمي بالقدر تغير بأخرة كما في التقريب . فتدبر وتأمل !

وإذا نظرنا في سلسلة الألباني الضعيفة (٦٤/٢ — ٦٥) وجدناه يرّد قول الحافظ في حديث التلقين : إسناده صالح . فإذا قال هذا المتحذلق ردّه هناك بحجة . قلنا له ولم لم تردّه هنا بالحجة الواضحة الصحيحة المثبتة لتضعيف الحديث ؟! أم أنّه لموافقة الهوى والمشرب ينقلب الحق باطلاً والباطل حقاً ؟!

٢ — كذب هذا المتطاول على الإمام ابن حجر فأوهم أنّه يقول بعقيدة الصوت الفاسدة وليس كذلك ، بل مرّض الحافظ ابن حجر الحديث من جهة ورود لفظة الصوت وجزم بأن البخاري مرّضه أيضاً حيث قال الحافظ ما نصه في « الفتح » (١٧٤/١) :

« ونظر البخاري أدق من أن يُعترض عليه بمثل هذا فإنّه حيث ذكر الارتفاع فقط جزم به — لأن الإسناد حسن وقد اعتضد ، وحيث ذكر طرفاً من المتن لم يجزم به — بل مرّضه — لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلى الرب ويحتاج إلى تأويل^(٦١) فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت^(٦٢) ومن هنا يظهر شفاف علمه — أي البخاري — ودقة نظره وحسن تصرفه رحمه الله تعالى » اهـ كلام الحافظ من « الفتح » .

فابن حجر بعد هذا الإيضاح لا يثبت الصوت لله تعالى ، والألباني في تعليقه على كتاب « السنة » لابن أبي عاصم (٢٢٥) لم يذكر هذا الكلام الذي ذكره الحافظ بل ذكر منه قوله عن حديث الارتفاع إنّهُ حسن ! وعن طريق له إنّهُ صالح ! وبتر ما سوى ذلك !! كما يراه من رجع إلى تعليقه وتأمل فيه ثم اطلع على كلام الحافظ في الفتح ، وتبع الألباني على هذا التدليس من تبعه من المفتونين به ومنهم هذا الكاتب . ويدل أيضاً على أن الحافظ لا يقول بالصوت تعليق الحافظ وشرحه على الحديث الآخر الذي أورده هذا الكاتب ليستدلّ به على إثبات الصوت لله تعالى عمّا يقول ، والحديث هو كما أورده ص (٣٣) من كتابه المذكور :

(يقول الله عز وجل يوم القيامة : يا آدم ، فيقول : لبيك ربنا وسعديك . فينادي بصوت إنّ الله

(٤٦١) وبهذا ثبت أن ابن حجر الحافظ من أهل التأويل وهو أعرف الناس بمذهب السلف وأهل الحديث فيثبت أن التأويل هو منهج أهل الحديث والسلف كما قدمنا سابقاً عن ابن عباس ومجاهد والإمام أحمد والبخاري وابن جرير . وأيضاً هذا نص من الحافظ أن الصوت يتوقف في إطلاقه على الله ومعنى ذلك أنه لا يجوز إطلاقه على الله البتة والحمد لله .

(٤٦٢) وهذا تصريح أيضاً من الحافظ على عدم صحة الحديث وإن قال حسن وصالح ! لأنّ الحسن والصالح متعلق برحلة جابر لا بإثبات صفة لله تعالى من طريق مطعون فيها .

يأمرُك أن تخرج من ذرّيتك بعثاً إلى النّار ...) الحديث .

استدل به الكاتب على إثبات الصوت لله تعالى ، وقال الحافظ في « الفتح » (٤٦٠ / ١٣) نافياً إثبات الصوت لله تعالى وعدم دلالة الحديث على ذلك :

« ووقع (فينادي) مضبوطاً للأكثر بكسر الدال وفي رواية أبي ذر بفتحها على البناء للمجهول ، ولا محذور في رواية الجمهور فإن قرينه قوله (إنّ الله يأمرُك) تدل ظاهراً على أن المنادي ملَك يأمره الله أن ينادي بذلك » .

وبعد هذا الإيضاح تبين أن قول ابن تيمية : أن الله تكلم بالقرآن بحروفه ومعانيه بصوت نفسه كما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف ... الخ كلام بعيد عن الصحة . إذ ليس في كتاب الله ولا في السنة نسبة الصوت لله تعالى ، ولا أجمعت الأمة على ذلك كما قدّمنا بل نصوص الكتاب والسنة تنزه الله تعالى عن مشابهة الحوادث ، ويدخل في ذلك تنزيه كلامه الذاتي عن الحروف والأصوات .

وأما الإجماع على ذلك فباطل بل الإجماع منعقد على أن كلام الله تعالى ليس حرفاً ولا صوتاً كما أفاده كلام المحققين وما اقتضاه كلام القاري في نقل الإجماع في « شرح الفقه الأكبر » ص (٤٢) .

ويكفي في إبطال إدعاء هذا المتطاول وأئمنه وأهل نحلته الإجماع على كون كلام الله حرفاً وصوتاً قول الإمام أبي حنيفة وهو من أئمة السلف في « الفقه الأكبر »^(٤٦٣) ص (٥١) :

« والله تعالى يتكلم بلا آلة ولا حروف والحروف مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق » اهـ .
والحافظ ابن حجر من أعرف الناس بالإجماع على ذلك لو كان في المسألة إجماع كما يدّعي الكاتب وابن تيمية ، وتصريحه بالتوقف عن إطلاق الصوت في حق المولى تبارك وتعالى عما يصفونه من أكبر الأدلة على كون ذلك الإجماع مجرد خيال في عقول الحشوية^(٤٦٤) .

(٤٦٣) هذا إن ثبت كتاب « الفقه الأكبر » عن أبي حنيفة وليس كذلك !! وهؤلاء يشنونه حيث يثبت الألباني ما يرويه أبي مطيع البلخي عن الإمام أبي حنيفة كما في مختصر العلوي في نقل كلام أبي حنيفة المكذوب عليه في العلوي .

(٤٦٤) ومن إخوان هذا الكاتب المتطاول عقق كتاب « نجاة الخلف في اعتقاد السلف » تصنيف عثمان النجدي طبع (دار عمار) الذي وقعت العداوة حديثاً بينهما بسبب الاختلاف على تقسيم أمّال الفقراء السلفية !! والذي يشتمه هذا المتطاول الآن حتى أماننا مع أن كلاهما يدّعي أنه أنزي المشرب والطريق ١ وعلى كل حال فصاحب كتاب « نجاة الخلف » يقول في صحيفة (٣٠) ما نصّه :

« وأدلة السلف على كون الكلام حقيقة هو الأصوات والحروف الكتاب والسنة والإجماع » . ولم يعلق المحقق على ذلك بشيء !! ولم يبين أن تصور الإجماع في ذلك ما هو إلا مجرد خيال ! كما أنه لم يورد هنا عبارة (قال أحمد : من ادعى الإجماع فهو كاذب وما يدريك لعلمهم اختلفوا) !

ومما نواخذة عليه في تعليقاته وتحقيقاته على ذلك الكتاب مما يتعلق بمسألتنا هنا :

١ - أن مصنف الكتاب ذكر كلاماً للطوفي مستنداً به على كون كلام الله تعالى حرفاً وصوتاً تعالى الله عما يقولون وذلك ص (٢٦) وغيرها ، فلم يذكر المحقق أن هذا الطوفي رجل ضال مضل بل فاجر كما يقول الحافظ ابن رجب وأنه رافضي خبيث كما نقل ذلك أيضاً الحافظ ابن حجر في « الدرر الكامنة » وابن رجب في « ذيل طبقات الخنابلة » (٣٦٨/٢) والإمام المحدث الكوثري في « المقالات » وغيرهم ، بل ذكر ذلك المحقق أن هذا الطوفي له ترجمة في « الأنس الجليل » (٥٩٣/٢) والحقيقة غير ذلك ، إذ أنه ليس للطوفي ترجمة في « الأنس الجليل » والصحيفة المشار لرقمها غير موجودة لأن ذلك المجلد انتهى قبل أن يصل الرقم إلى تلك الصحيفة .

٢ - ذكر مصنف كتاب « نجاة الخلف » حديثاً موضوعاً ليستدل به على إثبات الصوت لله تعالى ص (٣١) وذكر في آخره : أن الله ينادي الخلائق بصوت رفيع غير فظيع . ثم قال : « ذكره أبو حذيفة إسحق بن بشر في كتابه » . واكتفى المحقق أن يُعرف بإسحاق بن بشر هذا بما نصه : توفي سنة ٢٠٦ هـ ترجمته في « تاريخ بغداد » واللسان ومعجم الأبناء . اهـ مختصراً ، فأوهم أنه من السلف الصالح لسنة وفاته !! والحقيقة أن إسحق بن بشر من السلف الطالح أجمعوا على أنه كذب !! كما في « لسان الميزان » وغيره . وإحالة المحقق القراء على تلك الكتب التي لا يمتلكها أي قارئ دون بيان حقيقة حال الرجل تدليس وغش يندى له الجبين وقد سكت على حديث موضوع وعلى حال إسحق هذا ليدعم عقيدته وينشر بدعته !! والإحالة على تلك الكتب لا تبرئ عهده من التدليس كما هو ظاهر .

٣ - ثم قال ذلك الكاتب المحقق الأثري في الحاشية ص (٣١) إن حديث (يحشر الله الخلائق يوم القيامة في صعيد واحد فيناديهم بصوت) : [علقه البخاري في صحيحه (٤٥٣/١٣) ووصله هو في خلق أفعال العباد (٤٦٣) والأدب المفرد (٩٧٠) وفي سنده ضعف . لكن له طرقات أخرى تكلمت عليها في تعليقي على « نصيحة الإخوان » لابن شبيب الخزامين فيصح بها والله الحمد] اهـ كلامه .

وكان ينبغي له أن يقول علقه البخاري بصيغة تمريض في صحيحه .

وأما طرقه التي ادعى أنه يصح بها ، فالصواب لو كان كلامه صحيحاً أنه يصبح حسناً لغره لا صحيحاً ، ولكن هيهات ، فطرق الخطيب تالفة ، وطريق الطبراني ومما فيها مجاهيل فكيف يصح بها ، لكن هذا المحقق قلّد الألباني في تصحيحه ونقل كلامه وزاد عليه ما لا فائدة فيه وكلام الألباني في التعليق على سنة ابن أبي عاصم وغيرها خطأ وتحريف محض . ثم قول المحقق المذكور بعد ذلك :

[تنبيهه) : قوله (رفيع غير فظيع) لعله من تفسير ابن بشر فلم أره في شيء من طرق الحديث] !!!

دال على أنه لا يعي ما يقول ! إذ كان عليه أن يقول : وهذا قول باطل من رجل أجمعوا على أنه كذاب . فهل يميز هذا المحقق أن يكون لله صوت رفيع غير فظيع !! مع أن إمامه الحراني ينقل في الموافقة (١٥١/٢) أن صوته كالرعد .. الخ هرائه .

والبخاري صرّح بأنّ لفظ العبد حادث عندما سئل في ذلك كما هو مشهور عنه كما في «طبقات الشافعية الكبرى» وغيرها بالأسانيد الصحيحة، وابن تيمية يستدلّ في كتابه «موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول» (١٥٠/٢ - ١٥١) على إثبات الصوت والحرف لله بالإسرائيليات كما بينت في كتابي «الأدلة المقوّمة لأعوجاجات المحسّنة»، فبين أنهم خاضوا في إثبات ما لم يثبت لله تعالى وهو علم الكلام المذموم الذي ينعونه ويعيبونه على غيرهم! والذي ذمّه السلف! كما نقله الكاتب! فعادت الوصمة عليه! ولتذكر أن قول ابن تيمية بقدّم العالم بالنوع وجواز استقرار الله تعالى على ظهر بعوضة وقوله في كتابه «التأسيس» إن الكتاب والسنة وأقوال السلف لم تدم التشبيه والتجسيم وأن الله تعالى له حد! إلى غير ذلك هو حقيقة علم الكلام المذموم وهو حقيقة قول (فلاسفة اليونان والصائبة الحرّانية وعقائد الهندوس) لا ما اشتغلت به السادة الأشاعرة من الذبّ عن عقيدة الإسلام وإبعاد شوائب التجسيم عنها وتنقيتها من تلاعب المتسلفين!

وقد أثبت الأشاعرة بحمد الله تعالى ما أثبت الله لنفسه، فإذا كان هذا الكاتب يريد أن يردّ على المبتدعة المتأثرين بعقائد اليونان ونفائياتهم وعقائد الهندوس وضلالاتهم كما يقول ص (٢٥) فليحارب وليرد على من يتسرّ بالسلفية والكتاب والسنة وينطوي تحت لواء ابن تيمية وابن القيم تلميذه الذي يجعل إلهه يجلس على العرش ويقي مكاناً يجلس فيه بجنبه النبي كما يقول ذلك في كتابه «بدائع الفوائد» (٣٩/٤) ثم يدّعي هناك على الدارقطني بما لم يقله ويدّعي الإجماعات التي لا أصل لها، هؤلاء هم الذين يستحقون الرد وهم الذين عمّت أقوالهم في المعاهد الإسلامية والجامعات^(٦٦) في هذا العصر، لا

فسبحان قاسم المعقول! واستغرب كيف يتفاضى عن تفسير إسحق بن بشر ولا يتفاضى عن رواية سيف في الفتوح التي نقلها الحافظ في الفتح في تعيين (بلال بن الحارث) في التوسل!

على أن هذا اللفظ (رفيع غير فظيع) ورد في بعض طرق الحديث التي قصر علم هذا المعلق الزغاوي عن الوصول إليها! لأنه لم يرها في تخاريج شيخه الذي ينقل عنه! وقد رواها الطبراني في «مسند الشاميين» (١٠٤/١) ضمن الحديث هناك! فهمي من وضع بحسبة الشاميين المتبين لمذهب النصب نساء الله تعالى السلامة!!

(٤٦٥) إنما أتيت بذكر المعاهد والجامعات لأنه قال ص (١٢٥) من كتابه «التهافت» ما نصه:

[بعد هذا الاستعراض المختصر لعقيدة البيهقوري في شرحه «لجوهرة التوحيد»، هذا الكتاب صار عمدة للحلقات العلمية الشرعية، ومصدراً للتدريس في بعض الجامعات والمعاهد الإسلامية، وصار التواصي بين شيوخ الحلقات وتلامذتهم مع تبني بعض المؤسسات الشرعية الرسمية في بعض البلاد الإسلامية له ملزمين أتباعهم ومتسببين دراسته على أنه يمثل أهل السنة].
ثم قال في نفس الصحيفة:

الباجوري الذي لا يعرفه أكثر الناس بسبب عدم الدعاية الإعلانية المستورة بالمادة الزائفة .

وأما إيراد هذا الكاتب كلام النحويين في تعريف الكلام بأنه اللفظ المركب المفيد بالوضع وتطبيقه على صفات الله تعالى فمما يضحك منه !! لأنه استدلال فارط لا يصح ، وتنزلاً لعقل هذا المسكين ومن قد يتخدد بكلامه نبين بعض ذلك فنقول :

أ — إن هذا التعريف للكلام الذي أورده دون وعي خاص أولاً باللغة العربية الحادثة التي هي سمة المخلوق ، فهذا تعريف خاص لنوع من أنواع الكلام الحادث وهو كلام المخلوق العربي الذي نعرفه ونذكره لا لكلام الخالق القديم الذي لا كيف له وليس كمثله شيء . فالنحويون كما هو معلوم بداهة وضعوا هذا التعريف النحوي لكلام العرب لا لكلام الرب سبحانه وتعالى ، أم أنه لا فرق بين كلام الرب الذي ليس كمثله شيء وكلام العبد عند هذا المتطاول الذي يجنط كحاطب ليل ؟!

ب — وثانياً : قول النحاة : (بالوضع) ، معناه : بالوضع العربي ، فغير اللغة العربية ليست كلاماً عند النحاة لأنه لا تدخلها علامات الإعراب (الرفع والنصب والخفض والجزم) فلا تدخل علامات الإعراب العبرانية ولا السريانية ولا الهندية ولا الإنجليزية ولا غيرها ولا تعتبر كلاماً عند النحويين ، وقد وقع الكاتب الهاذي بما لا يعرف في ضلال مبين ، فعلى تعريفه هذا للكلام ظهر أن الإنجيل الذي هو بالسريانية والتوراة التي هي بالعبرانية والزبور الذي هو بالقبطية وجميع الكتب التي نزلت بغير العربية ليست كلام الله تعالى على مقتضى كلامه !! وهذا الاقتضاء كفر مبين بكتب الله المنزلة المذكورة في القرآن الكريم .

وهذا جزاء من يرمي عامة علماء الأمة (الأشاعرة) بالزندقة والهندوسية وغيرها ورمي هؤلاء المرتزقة المتمسكين العلماء بالألفاظ الكفرية كنفايات اليونان والهندوسية .. هي طريقتهم التي يسرون عليها اليوم وقد فعل مثل ذلك إخوانه الآخرين^(٤٦٦) !! فقد رمى علماء الأمة أيضاً بذلك أحد جهالهم من حملة شهادات الدكتوراة الشرعية في كتاب له سماه « معالم الهدى » وهو حقيقة معالم الضلال !!

[لقد رأينا فيما سبق أن الباجوري وشرحه لا يمثل أهل السنة فهو يمثل مذهباً بدعياً ألا وهو العقيدة الأشعرية ...] إلى آخر هرائه .

وأقول في جوابه : قد نقضت كلامك في هذه الرسالة ، وأسأل الله أن يوفقني أيضاً لرد آخر أسهب فيه بالرد عليها أيضاً . وقد أوضحت بعد بيان حقيقة ما ذهب إليه الباجوري أن مذهب ابن تيمية وسادتك هو حقيقة المذهب البدعي ألا وهو عقيدة التجسيم الناصية على جلوس معبودكم على ظهر بعوضة ، أيها البعوض !!

(٤٦٦) انظر كتابنا قاموس شتائم الألباني ومريديه !! ترى العجب العجاب !!

فتعريف الكلام عند النحاة ليس هو كتعريفه عند اللغويين ، وتعريفه عند اللغويين ليس كتعريفه عند الفقهاء وتعريفه عند الفقهاء ليس كتعريفه عند علماء التوحيد وهكذا .

فمثلاً ، قول القائل : (إن جاءك زيد ركباً على بغلته أو ماشياً على رجليه في حاجة من حوائجه) ليس كلاماً عند النحاة لأنه لا يحسن السكوت عليه إذ لا فائدة فيه لكن هذه الفقرة وهذه الألفاظ كلاماً عند الفقهاء مبطلاً للصلاة شرعاً . قال العلامة الكفراوي في شرح الآجرومية التي نقل منها الكاتب تعريف الكلام عند النحاة ص (٨) ما نصه :

[قوله (بالوضع) أي العربي وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى كزيد فإنه لفظ عربي جعلته العرب دالاً على معنى وهو ذاتٌ وُضِعَ عليها لفظ زيد وخرج بالوضع العربي كلام العجم كالترك والبربر فلا يقال له كلام عند النحاة] اهـ .

فبين من كل ما قدّمناه في تفصيل مسألة الكلام وأدلتها ونصوص العلماء الحفاظ أهل الأثر كأبي حنيفة والذهبي والحافظ ابن حجر وغيرهم أن السادة الأشاعرة لم يحتجوا بقول الأخطل المولّد :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

لم يحتجوا به لإثبات أصل في العقيدة وإنما احتجوا بالقواعد الشرعية المبينة على نصوص الكتاب والسنة ، فإذا أورد أحد العلماء هذا البيت في كتابه لم يورده ليحمله دليلاً على أصل في العقيدة ، وإنما أورد ليتخذ شاهداً من اللغة على صحة ما يقول أو يمثّل ويقرب للأذهان ، كما يورد علماء التفسير وعلى رأسهم سيدنا ابن عباس رضي الله عنه أشعار العرب الجاهليين عبدة الأوثان والأصنام لأن تلك الأشعار لأولئك الوثنيين هي شواهد لغوية على تصحيح التفسير ، فبعد هذا البيان لا يجوز لرجل يؤمن بالله تعالى أن يقول إن علم التفسير الذي يقول به ابن عباس مبني ومؤسس على شعر الوثنيين .

فكذلك بعض العلماء الذين أوردوا بيت الأخطل لم يوردوه على أنه أصل اعتقادهم كما يزعم هذا الكاتب !! فالأشاعرة احتجوا بالكتاب والسنة والإجماع لا بما يشيعه الكاتب وسادته وممولوه !! ولم يثبتوا لله إلا ما أثبت لنفسه ، كما أنهم لم يثبتوا لله استقراراً أو طرئاً على ظهر بعوضة كما أثبت ذلك المشيخ على الإسلام !! ولم يقل أحد منهم بقدوم العالم كأرسطو طاليس !! فالأصل الذي يرجع إليه المتسلفون في إثبات عقيدتهم القائلة بقدوم العالم بالنوع هو قول أرسطو طاليس ! وبذلك انهدم كلام الكاتب في اعترضه على الباجوري من صحيفة ٢٥ - ٣٦ والله الحمد .

(تنبيه) : وأما اعراض هذا الكاتب المتطاول على قول الباجوري :

(لكن يمتنع أن يقال القرآن مخلوق ويراد به اللفظ الذي تقرأه إلا في مقام التعليم لأنه ربما أوهم

أن القرآن بمعنى كلامه تعالى مخلوق (اهـ .

لا معنى له وكلام الباجوري صحيح ! فالعوام الذين لم يعرفوا العلم إذا سمعوا أنه مخلوق ربما اعتقدوا شيئاً مخالفاً للحق في ذلك فالمطلوب من أهل العلم مخاطبة الناس بما يعقلون ويفهمون كما ثبت ذلك عن سيدنا علي رضوان الله وسلامه عليه في صحيح البخاري حيث قال :

(حدثوا الناس بما يعقلون) وإذا كان هذا الكاتب لم يفهم هذه المسألة فلذلك خبط فيها خبط عشواء فكيف بالعوام !!؟

(تنبيه آخر) : وأما نقله ذم علم الكلام عن بعض الأئمة ووضعه في غير موضعه للتشهير بالأشاعرة المنزهين لله تعالى وإيهام المغفلين والبسطاء أن ابن تيمية وأشياعه بعيدون عن علم الكلام المذموم فتدليس ظاهر لا يخفى على أي لبيب .

وذلك لأن الأئمة الذين ذموا علم الكلام أرادوا كما هو ظاهر التنفير عن الخوض في إثبات مسائل عقائدية تصادم نصوص الكتاب والسنة كاعتقاد قدم العالم بالنوع واستقرار الله على ظهر بعوضة وإثبات الحد لذات الله وإثبات المكان لله تعالى والقول بقاء النار وغير ذلك من الكفریات !! وأما الاشتغال بعلم التوحيد وتعلّمه وتعلّمه ومعرفته فهو شأن الأئمة الذين نقل عنهم الكاتب المتطاول ذم علم الكلام ، وخصوصاً ابن خويز منداد المتكلم الفقيه المقلد المالكي الذي ينقل أقوالاً شاذة عن الإمام مالك^(٤٦٧) .

فالإمام الشافعي رضي الله عنه ناظر حفصاً الفرد في علم الكلام والتوحيد وأثبت له بطلان مذهبه ثم كفره ، انظر « سير أعلام النبلاء » (٢٨/١٠ - ٢٩) . وقال الشافعي رحمه الله مبيّناً علم الكلام المحمود كما في « سير أعلام النبلاء » (٢٠/١٠) :

[كل متكلم على الكتاب والسنة فهو الجد وما سواه فهو هذيان] اهـ وكذلك الإمام أبو

(٤٦٧) في ترجمة ابن خويز منداد في (لسان الميزان) (٢٩١/٥ هندية) و (٣٢٩/٥ طبعة دار الفكر) أن ابن خويز منداد ينقل أقوالاً شاذة عن الإمام مالك رحمه الله تعالى ، وإذا كان مالك قد ذم أهل الكلام فعلاً فإنما ذم المشبهة الذين يسردون الأحاديث التي تسميها المحسنة والمشبهة بأحاديث الصفات ، كحديث الصورة ففي ترجمة الإمام مالك في « سير أعلام النبلاء » (١٠٣/٨) أنه نهى عن التحدث بهذه الأحاديث ! ونهى عن التحديث بحديث اهتزاز العرش لموت سعد كما في « الفتح » (١٢٤/٧) وكل هذا من الإمام مالك للرد على المحسنة والمشبهة الوارثون لعقائد اليهود الراتفة التي تنبأها الأمويون كما نجد ذلك موثقاً عن الإمام مالك في التعليقنا رقم (٦٧٠) على كتاب « العلو » للذهبي !!

حنيفة من رؤوس علماء السلف الصالح صَنَّف في علم الكلام المحمود ونَفَر من علم الكلام المذموم .
وكذلك الإمام أحمد صَنَّف كما تدَّعي المجسمة وتمسلفة اليوم كتباً رَدَّ فيها كلام الجهمية المذموم
بكلام أهل السنَّة المحمود !! فإذا كان علم الكلام على إطلاقه مذموماً فلماذا صَنَّف فيه أحمد ؟!
وقول الإمام أحمد : علماء الكلام زنادقة . معناه أن علماء الجهمية وأصحاب الأهواء لا مطلق
العلماء إذ أنه منهم ! ولولا أنه منهم لما استطاع أن يردَّ عليهم فهو من أهل الحق منهم وأولئك الذين
ناظرهم من أهل الباطل فتأمل^(٤٦٨) !!
والإمام البخاري صَنَّف كتاب « خلق أفعال العباد » لإثبات مسألة مشهور في علم الكلام ، لكنها
ليست من الأصول التي يكفر المخالف فيها ، وكان ذلك سبب هجر الإمام أحمد وتركه له . ومن المعلوم
أن قول هذا وذاك ليس حجة شرعية وإنما تُذَكَّرُ أقوالهم للاستئناس بعد إيراد
الأدلة الشرعية .
وأما المتمسكون بنصوص الرجال متى خالفت النصوص الشرعية أهوائهم أحياناً ،
ويحتجون بظاهر بعض النصوص دون فهمها ويتركون أقوال العلماء أحياناً أخرى . ونحن نقول لهذا
الكاتب المتطاول أليست كتب ابن تيمية كمنهاج السنَّة والموافقة كتباً موضوعة في علم الكلام ؟!
فهل صاحبها ينطبق عليه قول الإمام أحمد (علماء الكلام زنادقة) ؟!
أسأل الله أن يساعدك على عقلك ! وأن يشفيك من داء الاستشكال والاستزاق بالدين .

(٤٦٨) هذا على فرض ثبوت أن هناك جهمية وأنه كان مصيباً في الرد عليهم !! وقد وقع في هذا الكتاب كثير من
الإلزامات للمتمسكين ببناء على يعتقدون ويدعون ويقولون !! وإلا فتحن لا نقول بتلك الإلزامات فتنبه !!

الرد على مبحث هذا المتناول الذي عنوانه

بـ (البيجوري وحديث الآحاد)

تبيّن أن الكاتب المذكور لا يعرف علم الحديث (الأثر) وعلم الأصول زيادة على باقي العلوم لأنه لم يتلق العلم بالطريقة الصحيحة بل ظن أن العلم هو مجرد تلقف العبارات والجمل الملفقة المبتورة من كتب العلماء دون فهم لمعناها ولا لغزائها أو مرماها .

والعجيب أنني لم أر في ما يكتبه هؤلاء المتسلفون إلا تزوير العبارات وتحريف الأدلة والتلاعب بالأحاديث وعدم استكمال المواضيع بحثاً ونظراً ومحيصاً !! ولا شك أن المذهب المبني على ذلك يسوول ويسر إلى الدمار والاندثار لأن الباطل والطرق الملتوية وأساليب الخداع لزويج عقائد فاسدة تحت لواء ابن تيمية ومن سبقه من المحسمة إن خفيت اليوم على بعض البسطاء الذين انخدعوا بهريق العبارات الزائفة الطنانة كالكتاب والسنة ، والأثر والسلف ، وما عليه الصحابة فلن تخفى غداً ، وكما قيل : (الكذب حبله قصير) ، وإنني أتعجب من دعاة المذهب يظهرون التنسك بعيون دامعة كحيله ولحي مسرحة طويلة يبنون مذهبهم على تلفيق العبارات والتلاعب بالنصوص مخادعين أنفسهم والعامة البسطاء ممن لا يدركون تلاعبهم ولا ينقض عجي من ذلك (٤٦٩)

(٤٦٩) وأضرب أمثلة على ذلك فأقول :

منهم ابن بطة المكي : وضع حديثاً فزاد فيه ما يوافق عقيدته كما في ((لسان الميزان)) (الهندية ١١٣/٤ — ١١٤) وكما في ((تاريخ بغداد)) (٣٧٥/١٠) حيث قال : والحمل فيه على ابن بطة . فهو رجل وضّاع .

ومنهم ابن تيمية : ادعى ابن تيمية في موافقة صريح المعقول المطبوع على ((هامش منهاجه)) (٧٥/٢) أن أهل الحديث يقولون بقدوم نوع الحوادث وحدوث أفرادها ليؤيد بدعته في إثبات قدم العالم بالنوع ، وأهل الحديث براء من هذا الضلال كما قال الحافظ ابن حجر في ((الفتح)) (السلفية ٢٠٢/١٢) .

ومنهم ابن القيم : يقول في حادي الأرواح بقول شيخه بفناء النار وينقل ذلك عن بعض السلف تدليساً وقد تكفل بالرد عليه وعلى شيخه الحافظ السبكي في رسالته المطبوعة ((الاعتبار ببقاء الجنة والنار)) وكذا الأمر الصنعساني في ((رفع الأستار)) .

ومنهم الألباني : وحدّث بذلك ولا حرج ، فقد زاد على جميع المتقدمين تلاعباً كثيراً ومن ذلك قوله في تعليقه على الآيات البيئات ص (٧٠) من الطبعة الرابعة عن حديث : ((ما من أحد يمر على قبر أخيه كان يعرفه في الدنيا ويسلم عليه إلا رد عليه السلام وعرفه)) الذي قال عنه الحافظ ابن رجب : وهو إسناد صحیح غريب بل منكر اهـ قال الألوسي عرّفناً :

قال ابن رجب : ضعيف بل منكر اهـ وأقره الألباني على التحريف : فقال هو كما قال — يعني الألوسي — وأشار إلى رقم الصفحة في كتاب « الأهوال » المخطوط لابن رجب .

وكتاب « الأهوال » مطبوع الآن والعبارة فيه : (غريب بل منكر) . فتأمل هذا التلاعب ! علماً بأن الحافظ ابن رجب عني بلفظة منكر أنه ليس له إلا سند واحد وهذا الاصطلاح كان مشهوراً عند المتقدمين الذين يقلدهم ابن رجب وخصوصاً إمامه أحمد بن حنبل كما بين ذلك الحافظ في « مقدمة الفتح » . وعادة الألباني عدم التعويل على كلام الحافظ في الحديث وإنما ينظر في السند ، وسند الحديث صحيح ورجاله ثقات ، لكن لما كان ظاهر كلام ابن رجب الذي حرقه يوافق مشربه في إنكار هذا الحديث ترك النظر في إسناده واعتبر كلام صاحب « الأهوال » ، وأشار إلى رقم الحديث في ضعيفته ولا ندري كيف تمحل في رد الحديث هناك ، وإن اطلعنا عليه أجبناه بعون الله تعالى ومشيئته بما يسقطه ويطله .

ثم من أراد أن يطلع على التحريف فلينظر إلى تعليقه على حديث الصوت في سنة ابن أبي عاصم (٢٢٥) كيف تلاعب في كلام الحافظ ابن حجر وقصقص وبتر منه ما أعجبه وقدم في كلامه وآخر ، ثم انظر إلى كلام الحافظ في « الفتح » (١٧٤/١) وقد قدمنا ذلك في هذه الرسالة وفي كتابنا « الأدلة المقومة لأعوجاجات الخمسة » فلينظر .

ومن طالع رسالتنا في تعقبه وبيان شذوذه وكذا رسائل وردود غيرنا تحقق ذلك تماماً .
وأما السهسواني الهندي صاحب « صيانة الإنسان » الذي استزجر للرد على الشيخ أحمد زيني دحلان رحمه الله تعالى فحدث عن كذبه ولا حرج !! فهو متفنن في ذلك !! ومن ذلك أنه ضعف حديث الكوي الذي أمرت بها السيدة عائشة أم المؤمنين بوجود أبي النعمان عارم في سنده ودعوى اختلاطه : مع أن أبا النعمان من رجال الصحيحين ولم يؤثر الاختلاط في أحاديثه كما قال الذهبي والدارقطني كما في ترجمته في « ميزان الاعتدال » فأخذ السهسواني ما يوافق مذهبه الباطل وذلك بحذف تمام كلام الذهبي مع التذليل والغش وتبعه على ذلك عقلاء المجانين كصاحب التوصل والراد على (الميداني) المتستر باسم محمد بن عبد الله الذي بلغنا أنه يتعاج عند طبيب النفسانية والعقلية لما ظهر من عدم اتزانة في خطبه وعماضراته زيادة على نطقه بهجر الكلام وفحشه مع كثير من الناس وتكفيره الأمة جواً .

وأما فضيلة المحقق الأكبر المعلق على « نصيحة الإخوان » لابن شيخ الحزبيين فحدث عن تلاعبه فما أكثره :
ففي تعليقاته الأثرية على (نجاة الخلف) تفاضى عن بيان حقيقة الطوفي الذي يصفه الحافظ ابن رجب بالفاجر الخبيث !! فلم يذكر ذلك لأن كلام الطوفي يوافق عقيدته بل ذكر كذباً أنه مترجم في « الإنس الجليل » (٥٩٣/٢) وليست للطوفي ترجمة هناك . كما تفاضى في تعليقه المذكور عن اسحق بن بشر الوضاع اتفاقاً .

وأما هذا المتناول فهذه الرسالة وردنا السابق عليه في مسألة تحريك الإصبع في الصلاة بثبت ذلك ، وما سيأتي في مسألة (البيجوري ومفهوم الإيمان) سوف يثبت ذلك التلاعب والتذليل بعون الله تعالى .

ومنهم فضيلة الدكتور المحقق علي الفقيهي : فهذا الفقيهي كتب في الرد على السيد محمد العصر عبد الله ابن الصديق الغماري في كتاب أسماء « الفتح المبين » أي في الكذب !! وأتى فيه بالعجب العجاب !! وهو سب تأليفنا لكتاب « الأدلة المقومة لأعوجاجات الخمسة » استفتح كتابه المذكور بالتحريف الأول حيث نقل عن الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى من « الفتح » (٣٩٠/١٣) كلاماً في نقل مذاهب العلماء في حديث (إن الله ليس بأعور — وأشار بيده إلى عينه —

وعلى كل حال فإن هذا الكاتب المتطاول بجهله على العلماء الجماع للمتناقضات أراد أن يردّ على العلامة الباجوري رحمه الله تعالى في مسألة حديث الآحاد والاحتجاج به في العقائد فذكر بعض أقوال الأئمة في الاحتجاج بحديث الآحاد وأنه يوجب العلم والعمل ، ونقل عن ابن حزم والشوكاني الإجماع على ذلك ، مع كون الشوكاني وابن حزم يقولان بخلاف ذلك وينصّان على عدم إمكان تصوّر الإجماع فضلاً عن وقوعه .

والذي يريد هذا المتطاول من هذه المسألة هو إثبات أن والذي النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وأن المسيح الدجال أعور عين اليمنى كأن عينه طافيه) وأوهم علي الفقيهي أن الحافظ ابن حجر يقول إن التأويل يخالف اتفاق السلف الصالح — مع أن السلف الصالح والصحابة قد أولوا كما امتلأ تفسير الطبري السلفي الحافظ بذلك — ومع أن الحافظ ختم كلامه في نفس الصحيفة بعد نقل المذاهب في ذلك بتأويل الحديث ، ويقول الحافظ إن تأويله الذي ذهب إليه لم ير من قد سبقه إليه ، وقول الحافظ : وذلك لحسم مادة التشبيه عن الحديث . فارجع إليه لتدرك أمانة الناقل العلمية .

ويذكر في كتابه « (الفتح المبين) » قول الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه المروي من طريق أبي مطيع البلخي : من قال لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض فقد كفر ...

إلى آخر المقالة ويردّ قول أبي منصور شارح الفقه الأكبر في تأويله هو والألباني الرّاد لكلام أبي منصور أيضاً كما في حاشية ص (٨٣) من كتابه المذكور .

وتلك الكلمة التي يحتج الفقيهي والألباني بها مروية من طريق الكذاب الوضاع أبي مطيع البلخي الذي قال عنه الإمام أحمد : (لا يحل أن يروى عنه شيء) وانظر ترجمته في « (لسان الميزان) » (المندبة ٨٥/٢) .

كذلك حقق الفقيهي كتاب « (الأسماء والصفات) » الموضوع على الدارقطني والذي في سند إثباته للدارقطني كذابان حنبلان وضاعان وهما : ابن كادش ترجمته في « (لسان الميزان) » (المندبة ٢١٨/١) وفيه أنه كان مخلطاً كذاباً لا يحتج بمثله !! والثاني : العشاري : وترجمته في « (اللسان) » (المندبة ٣٠١/٥ — ٣٠٣) وفيه كانوا يدسون في كتبه الموضوعات فيرويهما وهو لا يدري لأنه كان مغفلاً !! وختم الذهبي ترجمته بقوله : ليس بحجة . وهناك كلام كثير على تعليقات الفقيهي وتنبهته لكتاب الصفات المكذوب على الدارقطني .

وفي صحيفة ٤٥ من تعليق الفقيهي على كتاب الصفات المذكور يعلّق على حديث « (إن الله تعالى خلق ثلاثة أشياء بيده خلق آدم بيده وكتب التوراة بيده وغرس الفردوس بيده) » فيقول : رواه البيهقي في « (الأسماء والصفات) » اهـ ومن رجع إلى « (الأسماء والصفات) » للبيهقي ص (٣١٨) وجد البيهقي حقاً رواه لكنه قال عنه : وهذا مرسل . اهـ قلت : والمرسل من أقسام الضعيف ، وهو مع إرساله موضوع لمعارضته لآيات في كتاب الله تعالى منها : ﴿ أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً ﴾ الآية . فلم يذكر الفقيهي تمام كلام البيهقي تدليلاً لنصرة هواه .

وقد سمعت من تتبع مخازي هؤلاء المتسلفين ، فلا تتبعهم في بحث إلا وجدناهم إما جهال ، وإما متلاعبين غاشقين . والحمد لله الذي عرفنا حقيقتهم وبصرنا بحالهم .

في النار وإثبات إطالة الأجل بصلة الرحم كما صدر بذلك بحثه صحيفة (٣٧) من رده الذي زعم بأنه أثري مفيد !! فقال ما نصه في تلك الصحيفة :

[فهو — الباجوري — يرفض حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم النصي أن والده في جهنم لأنه حديث آحاد وهو — الباجوري — يرفض حديث إطالة الأجل بصلة الرحم لأنه حديث آحاد ولا يجوز أن للأنبيا أحواض لأنها أحاديث آحاد .

وهذه المسألة هي من المسائل التي ظهرت عندما نبئت نابتة السوء في تاريخ الإسلام فدخلت آثار اليونان ونفايات السابقين^(٧٠) ...] إلى آخر هرائه الفارغ .

والجواب على ذلك يكون كالآتي :

١ — أما حديث مسلم : « أبي وأباك في النار » فهو حديث شاذ بهذا اللفظ وقد رواه السبزار وغيره بسند على شرط الشيخين^(٧١) من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه مرفوعاً بلفظ :

« حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار » بدل « أبي وأباك في النار » .

وقد حكمنا عليها بالشذوذ لقوله تعالى : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً ﴾ ولقوله تعالى : ﴿ ذلك أن لم يكن ربك مهلك القرى بظلم وأهلها غافلون ﴾ والقوم الذين بعث فيهم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذين منهم أبوه وأمة لم يأتهم نذير قبله لصريح قول الله تعالى : ﴿ وما أرسلنا إليك من نذير ﴾ ولقوله أيضاً : ﴿ لتنذرو قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك لعلهم يتذكرون ﴾ فلمعارضة خير الآحاد للقطعي سقط الاحتجاج به وتمسكنا بالقرآن القطعي كما هو مقرر حسب قواعد الشريعة وضوابط العقل ، قال الإمام النووي في « شرح المذهب » (٣٤٢/٤) : « ومتى خالف خير الآحاد نص القرآن أو إجماعاً وجب ترك ظاهره » اهـ .

وسياتي بحث هذه القضية في الكلام على مسألة نجاة الأبوين الكريمة التي اعترض بها هذا الكاتب المتناول على العلامة الباجوري رحمه الله تعالى .

٢ — وأما قوله معروضاً على العلامة الباجوري رحمه الله تعالى :

(٤٧٠) انظر كيف يصف هؤلاء المتسلفون العلماء الذين يخالفون مشربهم بأنهم نابتة سوء وأنهم آثار اليونان وأنهم نفايات !

(٤٧١) انظر « كشف الأستار عن زوائد البزار » (٦٥/١) ورواه الطبراني رجال الصحيح .

[وهو — الباجوري — يرفض حديث إطالة الأجل بصلة الرحم لأنه حديث آحاد] اهـ .

فجواب هذا الاعراض السخيف :

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني الأشعري الشافعي رحمه الله تعالى ونفعنا به في « فتح الباري »

(٣٠٢/٤) :

[قال العلماء : معنى البسط في الرزق البركة فيه ، وفي العمر حصول القوة في الجسد ...] الخ .
وقال الحافظ في « الفتح » أيضاً (٤١٦/١٠) : [قال ابن التين ظاهر الحديث يعارض قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ والجمع بينهما من وجهين : أحدهما : أن هذه الزيادة كناية عن البركة في العمر ... ثانيهما : أن الزيادة على حقيقتها وذلك بالنسبة إلى علم المَلَكِ الموكَّل بالعمر ، وأما الأول الذي دلت عليه الآية فبالنسبة إلى علم الله تعالى] اهـ .

ثم قال — الحافظ — : [فالذي في علم المَلَك هو الذي يمكن فيه الزيادة والنقص وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُبْثِّثُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ فالخو والإثبات بالنسبة لما في علم المَلَك ، وما في أم الكتاب هو الذي في علم الله تعالى فلا محو فيه البتة ويقال له القضاء المبرم] اهـ ما أردنا نقله .
وجاء عن أبي الدرداء : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « فرغ الله إلى كل عبد من خمس : من أجله ورزقه وأثره ومضجعه وفي رواية وعمله » قال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٩٥/٧) : رواه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير والأوسط وأحد إسنادي أحمد رجاله ثقات .

وفي صحيح مسلم في كتاب القدر : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لزوجه أم حبيبة : « قد سألت الله لأجل مضروبة وأيام معدودة وأرزاق مقسومة » .

وقال الحافظ في « الفتح الباري » (٤١٦/١٠) : [أخرج الطبراني في الصغير بسند ضعيف عن أبي الدرداء قال : ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من وصل رحمه أنسيء له في أجله ، فقال : إنه ليس زيادة في عمره قال الله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ ﴾ الآية ولكن — زيادة العمر — الرجل تكون له الذرية الصالحة يدعون له من بعده] اهـ (ولفظه — زيادة العمر — زيادة مني للإيضاح) .

وقد أفاض الحافظ في بيان المسألة في « الفتح » (٤٧٧/١١ — ٤٩٠) فليراجع .

فعلم الله تعالى لا يتغير كما أن تقديره وإرادته لا يتغيران ، فلو زاد العمر حقيقة لتغير علم الله تعالى وهذا مراد الباجوري رحمه الله تعالى في قوله : (حديث آحاد) أي لا نأخذ بظاهره ونضرب نصوص

القرآن وباقي الأحاديث والآثار التي تثبت عدم زيادة العمر عرض الحائط ، فاحتجنا إلى تأويل الحديث الذي فيه زيادة العمر كما قال الحافظ في الفتح (٣٠٢/٤) .

فلم يفهم هذا الكاتب كل هذا ، ولم يفهم أنَّ دخول التغير مستحيل على علم الله تعالى وعلى ذاته وصفاته الأزلية القديمة ، لأنه لم يقرأ العلم وإنما تلقف بعض الجمل سرقة من بطون الكتب دون أن يعقل معناها ! والباحوري رحمه الله تعالى ذكر نفس كلام الحافظ ابن حجر تقريباً صحيفة ١٦٠ من « شرح الجوهرة » فتلاعب فيه هذا المحرّف المحترف وأراد أن يوهم بأن الباجوري ضال ! وأن يروّج ذلك على البسطاء حتى وقع بين أيدينا فأظهرنا تلاعبه وتحريفه للكلم ! وتشويشه على العلامة الباجوري ليميز الله الخبيث من الطيب .

٣ — وأما قوله بأن الباجوري لا يحتاج بحديث الآحاد في العقيدة فكذب ظاهر وذلك لأن الباجوري رحمه الله تعالى قال في شرح قول اللقاني :

واختبر أن اسمه توقيفي — كذا الصفات فاحفظ السمع

صحيفة (٨٩ — ٩٠) :

يحتاج بالحديث الحسن والصحيح في إثبات الإسم أو الصفة لله تعالى .

وأما قول الباجوري في بعض المواضع التي أوردها هذا الكاتب المتطاوّل عن أحاديث : « إنها أحاديث آحاد » فمعناه : أن الحديث حديث آحاد وهو معارض للمتواتر أو المشهور فلا يحتاج به . هذا معنى كلامه وليس كما أراد الكاتب التشويش على الباجوري والأشاعرة .

ففي الأمثلة التي أتى بها : كنجاة الأبرين الكريمين ، كان حديث (أبي وأبوك في النار) الشاذ وغيره مخالف للقطعي من الآيات والأحاديث والقواعد الشرعية . كذلك حديث الإطالة في الأجل كما بيّناه ، لذلك قال الباجوري رحمه الله تعالى : وهي أحاديث آحاد : أي معارضة للقطعيات فانهم وتدبر . والقاعدة عند أهل السنة والجماعة الأشاعرة والماتريدية بل وجميع العقلاء : أن حديث الآحاد متى عارض الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع وجب ترك ظاهره وسقط الاستدلال به كما سأبين بعد قليل وأنقل أقوال أهل العلم إن شاء الله تعالى .

٤ — وأما اعتراضه على الباجوري في مسألة أحواض الأنبياء وقوله : بأنه لم يقبل الأحاديث الواردة فيها لأنها أحاديث آحاد فتشهر باطل لأن الأحاديث في ذلك ضعيفة كما ذكر الحافظ في « الفتح » (٤٦٧/١١) وأصحها ما رواه ابن أبي الدنيا بسند صحيح عن الحسن مرسلًا ، والمرسل من أقسام الضعيف ، وهذا المتحدلق وحزبه لا يأخذون بالحديث الضعيف كما يزعمون في فضائل الأعمال فضلاً

عن الأحكام فكيف بالعقائد !؟

فلو قال معترضاً : إن المرسل متى جاء من طريق آخر مسنداً فإنه مقبول .

قلنا له : في ذلك نقاش إن أوردته . ثم أنتم أيها المتمسكون بضعفتم حديث « حياتي خير لكم ... » الحديث ، مع أن سنده على شرط مسلم ورجاله رجال الصحيح وورد أيضاً بسند مرسل صحيح وسند آخر متصل ضعيف فلم تقبلوه .

ثم إن الباجوري لم يرفض حديث الآحاد في هذه المسألة ، بل ذكر أن حوض نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ورد بأحاديث متواترة وأحواض غيره من الأنبياء وردت بأحاديث آحاد .

بل كلامه رحمه الله تعالى يشير إلى إثبات أحواض الأنبياء خلاف ما يدعيه هذا المتطاول ! فإن الباجوري رحمه الله يقول في « شرح الجوهرة » (ص (١٨٤) سطر (٦) من أسفل) ما نصه : « وفي أثر أن حوضه صلى الله عليه وآله وسلم أعرض الحيطان وأكثرها وارداً ، وتخصيص حوض نبينا بالذكر لوروده بالأحاديث البالغة مبلغ التواتر ، بخلاف غيره لوروده بالآحاد » اهـ كلام الباجوري .

فأين ما زعم الكاتب من أن الباجوري لا يأخذ بها لأنها أحاديث آحاد !؟ وقول الباجوري رحمه الله تعالى (وتخصيص حوض نبينا بالذكر ... بخلاف غيره لوروده بالآحاد) معناه : وتخصيص ناظم الجوهرة ذكر حوض نبينا فقط دون أحواض غيره من الأنبياء بالذكر لأن المتواتر يجب اعتقاده ويكفر مخالفه بخلاف الآحاد وخصوصاً إذا كان ضعيفاً كأحاديث أحواض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وذلك لأن حديث الآحاد إنما يؤخذ فيه بالعمليات دون الاعتقادات ، بمعنى أن مسائل العقائد مبنية على القطعيات التي تفيد العلم والتي يكفر منكرها بخلاف الآحاد الظني ، وقد صرح أهل الحديث بذلك نقلاً عن السلف وإليك ذلك :

قال البخاري في كتاب أخبار الآحاد من صحيحه (فتح ٢٣١/١٣) ما نصه :

[باب ما جاء في إجازة خير الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام] اهـ ولم يقل والاعتقادات ، فدل على أنها ليست أصولاً داخلية في الاعتقاد وبذلك فسرنا الحفاظ وقد نقل هذا الحافظ ابن حجر في « الفتح » في شرح هذه القطعة عن الحافظ الكرماني وأقره ولم يتعقبه بشيء حيث قال الحافظ في « الفتح » (٢٣٤/١٣) :

« وقوله (والفرائض) بعد قوله (في الأذان والصلاة والصوم) من عطف العام على الخاص وأفرد الثلاثة بالذكر للاهتمام بها ، قال الكرماني ليعلم إنما هو في العمليات لا في الاعتقادات » اهـ من « الفتح » .

وأكد الحافظ في « فتح الباري » أن منكر ما تواتر وهو المعلوم من الدين بالضرورة هو الذي يكفر دون غيره ، ونقل ذلك عن الحفاظ أهل الحديث والأثر وأقره ومنه يتبين لنا صحة كلام الباجوري وغيره من الأشاعرة ، قال الحافظ في « الفتح » (٢٠٢/١٢) :

« قال شيخنا — العراقي — في شرح الترمذي : الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بإنكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس ، ومنهم من عبر بإنكار ما علم وجوبه بالتواتر ومنه القول بحدوث العالم » اهـ — ولا ندري هل يبقى الكاتب مصراً على أن مُنكر الحديث الصحيح يكفر أم لا أو لا يأخذ به لأنه حديث آحاد ١٩ ولا ندري أيُكفر شيخه ابن تيمية الذي يقول بأن العالم قديم بالنوع أم لا ، بتركه حديث البخاري : « كان الله ولم يكن شيء غيره » بل بتركه التواتر من الأدلة في ذلك والذي ذكر الحفاظ تواترها كما في « الفتح » (٢٠٢/١٢) ١٩

هـ — واعلم بأن الأشاعرة يأخذون بحديث الآحاد لكن لا يجعلونه قاعدة مقطوعاً بها ، فمتى خالف خبر الآحاد القطعي من نصوص القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع سقط الاستدلال به ووجب ترك ظاهره ولننقل نصوص أكابر العلماء في ذلك :

١ — قال الإمام الحافظ النووي في « شرح المذهب » كما قدمنا (٣٤٢/٤) :

« ومعنى مخالف خبر الآحاد نص القرآن أو إجماعاً ووجب ترك ظاهره » اهـ — ولا شك بأن الإمام النووي حافظ مطلع من أهل الحديث والأثر .

٢ — وقال الإمام الشيخ أبو منصور عبد القاهر البغدادي (توفي ٤٢٩ هـ) — وهو من أكابر العلماء في وقته والذي يصفه الحافظ في « الفتح » (٣٤٥/١٣) بالأستاذ — في كتابه « أصول الدين » صحيفة ١٢ ما نصه :

« وأخبار الآحاد متى صحَّ إسنادها وكانت متونها غير مستحيلة في العقل كانت موجبة للعمل بها دون العلم » اهـ .

(٤٠٣) وقال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » (٢٣١/١٣) : كما قدمنا ناقلاً لقول الحافظ الكرّماني مقرأ له ما نصه :

« قال الكرّماني ليعلم إنما هو — أي خبر الآحاد — في العمليات لا في الاعتقادات » اهـ .

هـ — وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى وهو من أكابر علماء السلف وأئمة أهل الحديث كما في « سير أعلام النبلاء » للحافظ الذهبي (٢٠/١٠) :

« وعن يونس سمع الشافعي يقول : الأصل القرآن والسنة وقياس عليهما ، والإجماع أكبر من

الحديث المنفرد» اهـ . رواه الحافظ أبو نعيم في « حلية الأولياء » (١٠٥/٩) وابن أبي حاتم في « آداب الشافعي » (٢٣١ ، ٢٣٣) والإمام البيهقي في « مناقب الشافعي » (٣٠/٢) .

وقال ابن تيمية في « منهاج السنة » (١٣٣/٢) ناصاً على أن خير الأحاد غير مقبول في « العقائد » ما نصه :

« (الثاني) إن هذا من أخبار الأحاد فكيف يثبت به أصل الدين الذي لا يصح الإيمان إلا به ؟ » .

فنقل الكاتب لكلام الشافعي ص (٤٢) من كتابه المذكور هو خلط وتدليس وهو من عدم تمييزه . وذلك لأن قول الشافعي : لم يزل سبيل سلفنا والقرون بعدهم إلى من شاهدنا هذه السبيل (أي تبييت خير الواحد) ، مراده في العمليات وذلك لأن المعتزلة أنكروا وجوب العمل بالأحاد^(٤٧٢) وأثبت ذلك وبينه الحافظ ابن حجر الشافعي في « شرح النخبة » وعلي القاري المحدث الحنفي في شرحه عليها فإنهما قالوا ص (٣٧) وما بين الأقواس كلام الحافظ : ما نصه :

[وفيها أي في الأحاد (أي في جملتها خاصة ...) المقبول وهو ما يوجب العمل به عند الجمهور) احتراز عن المعتزلة فإنهم أنكروا وجوب العمل بالأحاد وكذا القاشاني والرافضة وابن داود وقولهم مردود لإجماع الصحابة والتابعين على وجوب العمل بالأحاد بدليل ما نقل عنهم من استدلال بخير الواحد (وفيها) أي أحاديث الأحاد (المردود وهو الذي لم يرجح صدق المخبر به لتوقف الاستدلال بها

(٤٧٢) الحقيقة أننا كنا نظن ذلك عند تصنيفنا لهذه الرسالة وقبل اطلاعنا على مذهب المعتزلة في ذلك !! والآن بعد أكثر من نحو عشر سنوات على تصنيف هذه الرسالة أقول : لقد اطلعت على مذهب المعتزلة من خلال كتبهم ومنها كتاب (قبول الأخبار ومعرفة الرجال) للإمام أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمد البلخي المعتزلي ، وكذلك اطلعت على مذهب السادة الإمامية والسادة الزيدية والإباضية فلم أجد أحداً منهم يرفض أخبار الأحاد في العمليات التي هي الأحكام وهم جميعاً متفقون مع الأشاعرة في أنه لا يؤخذ بخبر الأحاد في بناء أصل عقائدي ، ولا يؤخذ بالأحاد المعارض حتى في الطهارة !! وهذا هو الحق الذي لا مزية فيه .

والذي تنعاه وتعيبه المجسمة على هؤلاء بأنهم لم يأخذوا بالأحاد وأنهم تركوا السنة هو في الحقيقة ليس عيباً لأنهم لم يأخذوا ببعض أحاديث الأحاد المعارضة بما هو أقوى منها في الصفات وغيرها لأنها بنظرهم ليست صحيحة ولم تصح عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعند بعض هذه الفرق والمذاهب لأنها من الإسرائيلية المستوردة من التلمود أو التوراة المخرفة أو نحوهما وقد بينت ذلك مفصلاً في مقدمتي لتخريج ونقد كتاب « العلو » للذهبي فلم أجد من شاء . والمجسمة المتمسكة الوهابيون ومن لف لفهم لا يأخذون ببعض أحاديث الأحاد المخالفة لمشربهم في التوسل والاستغاثة وغير ذلك .

على البحث عن أحوال روايتها دون الأول (أي القسم الأول وهو المتواتر (فكله) ضميره راجع إلى المتواتر (مقبول) أي قبولاً قطعياً لا ظنياً (لإلادته) أي الخبر المتواتر (القطع بصدق مخبره بخلاف غيره من أخبار الآحاد) اهـ من « شرح المحدث القاري على شرح النخبة » للحافظ ابن حجر . وانظر « نزعة النظر شرح النخبة » للحافظ ص (٢٥ — ٢٦) ، طبع دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٠١ .

وعلى ما قدمناه من كلام الحافظ ابن حجر والمحدث القاري اتضح فساد فهم الكاتب المتطاول في ما ادّعه من اتفاق السلف على أخذ الآحاد أصلاً في أصول الاعتقاد .

وقد صنّف سيدنا محدث العصر مولانا الشريف عبد الله ابن الصديق مصنفًا أثبت فيه وجوب العمل والاحتجاج بخبر الواحد سَمَاهُ « فتح الغني الماجد ببيان حجة خبر الواحد » مع ذلك يقول كباقي العلماء وأهل الحديث في مقدمة كتابه « فتح المعين بنقد كتاب الأربعين » ص (٥) :

« فلا يجوز أن نثبت لله تعالى صفة إلا بشروط :

أحدها : أن يثبت التصريح بها في آية أو حديث مقطوع به » .

وحديث الآحاد غير مقطوع به بلا شك كما صرح بذلك هو وغيره من أهل الحديث كالحافظ ابن حجر في « النخبة » .

(والمقصود عند هذا الكاتب وأئمتّه) : أن يتخذ حديث الآحاد أصلاً تضرب به الأصول الثابتة ، ليثبتوا ما شاعوا من عقائدهم ، وقد تقدّم التمثيل على ذلك ، حيث ضرب بحديث مسلم « إن أبي وأباك في النار » الذي هو من أحاديث الآحاد والذي يدخله التأويل بل يجب أن يدخله تأويل الأب بالعم وقدمه على الآيات والنصوص القطعية في ثبوتها وفي دلالتها بنحاة أهل الفترة وخصوصاً أهل مكة وقومه صلى الله عليه وآله وسلم الذين لم يسبق أن اتّهم نذير قبله ، وكذا حديث زيادة العمر الذي أراد أن يضرب به القطعي من أدلة الشرع المثبتة لعدم الزيادة حقيقة ، وهكذا يريدون أن يتصرفوا دون قواعد يرجع إليها أو ضوابط ، وينقلون أقوال الأئمة متلاعبين بها بتدليس وغش مكشوف لكل لبيب بأن هناك إجماعاً من السلف على قبول خبر الواحد ، وهذا حق أرادوا به باطلاً ، لأن السلف حقاً أجمعوا على ذلك ولكنهم لا يقولون بأن خبر الواحد يتخذ أصلاً في العقيدة وخصوصاً إذا كان ظاهره معارضاً للقطعيات ، ومن المعلوم أن جميع مسائل العقيدة الأصلية ثابتة بأدلة قطعية وليس بخبر آحاد ، ومن قرأ علوم الشريعة وتلقاها بالطرق الصحيحة يعلم سخافة دعاويهم هذه في خبر الواحد ، ولا نحتاج إلى إبطال ذلك لولا أنا نخاف

على العامة من الانفرار بكلامهم وتلبساتهم^(٤٧٣). ويكفي في بيان كذب المتطاول أنه نقل كلمة للحافظ ابن حجر من « النخبة » توهم ما يريد هو وسادته ص (٤٦) من كتابه حيث قال :
[وقال ابن حجر : الخبر المحتف بالقرائن قد يفيد العلم خلافاً لمن أبى ذلك] .

قلت : وهذا استدلال باطل من المتطاول وقد قدمنا كلام ابن حجر في المسألة وهذا الكلام مُقتطع لا دخل له في محل النزاع . وما نقله هذا المتطاول ص (٤٢) عن السفاريني^(٤٧٤) أنه نقل الإجماع عن ابن عبد البر فيما يريد فكلام باطل من أوجه :

الأول : أن المراد بالإجماع في ذلك الإجماع على العمل به خلافاً للمعتزلة كما قدمنا^(٤٧٥) ، فليس الإجماع منعقداً على وجوب اعتقاد ما جاء في حديث الآحاد ، وأين هذا من ذاك ؟

الثاني : أن هذه الفرقة الخاسرة ترفض الإجماع حيث جاء مصادماً لما يريدون فابن تيمية يرد إجماع الأمة على حدوث العالم وعلى أن الله تعالى كان وحده ولم يكن شيء غيره كما في نقسده على « مراتب الإجماع » لابن حزم ص (١٦٧) وما بعدها ويقولون متشدقين :

(قال أحمد من ادعى الإجماع فهو كاذب) ، وحيثما حلا لهم احتجوا به مع أن ابن عبد البر لا يقول بما يقولون ، وكيف أجمعوا على ذلك والخلاف مشهور بين أهل الحديث والعلماء على ذلك كما يقول ابن تيمية نفسه !! وأيضاً قدمنا نقول لأهل الحديث في ذلك ، وكلام الشافعي في تقديم الإجماع على خير الواحد من أكبر الأدلة على بطلان الإجماع على ما ادعوه وعدم صحة نقل ابن تيمية .

ونحن لا نعتبر ما ينقله ابن تيمية البتة لأننا جربنا عليه عدم الصدق في نقل مذاهب العلماء وفي نقل الإجماعات وفي نقل الأحاديث وتصحيحها وتضعيفها ، وكذا تلميذه ابن القيم فلا عبرة بإيراد كلامهما البتة ومن باب أولى كلام من يتبعهما ، وإذا أردت أن تتحقق شيئاً من ذلك فتحقق من هذه الأمثلة التي سأوردها الآن إن شاء الله تعالى :

١ — أورد الألباني في ضعيفته (٣/٣٨٤) حديث أنس في القنوت : « ما زال النبي يقنت في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا » وذكر أنه حديث منكر مع أن كلامه هو المنكر حقيقة !! ثم نقل عن

(٤٧٣) وهم يخافون جداً من أن يقرأ أتباعهم غير كتبهم أو يخالسوا غيرهم لئلا ينكشف جهلهم وتلاعبهم . فيحضرون لأجل ذلك على حجر كل من لم يوافقهم في مشربهم العكر من المسلمين ، وذلك غلط محض .
(٤٧٤) وليس السفاريني مما يعول عليه أو يرجع إليه .

(٤٧٥) وقد قدمنا أن المعتزلة يعملون بخير الواحد وهم كغيرهم من أهل التنزيه لا يجعلونه أساساً في الدين لاحتمال الخطأ والغلط والوهم وغير ذلك عليه

ابن القيم من « زاد المعاد » في تضعيف أبي جعفر الرازي الذي في سند حديث القنوت وفي كلام ابن القيم أنه قال : (وقال لي شيخنا ابن تيمية قدس الله روحه : وهذا الإسناد نفسه هو إسناد حديث ...) ثم قال : (والمقصود أن أبا جعفر الرازي صاحب مناكير لا يحتج بما تفرد به أحد من أهل الحديث البتة) . اهـ كلام ابن القيم .

فأقول والحديث صحيحه وحسنه جماعات من أكابر وأئمة المحدثين منهم : البغوي والحاكم والبيهقي كما نقله الألباني نفسه في الموضع المذكور ، وكذا الإمام النووي في عدة من كتبه ونقله عن الحافظ أبي عبد الله محمد بن علي البلخي والحاكم أبي عبد الله في مواضع من كتبه والبيهقي^(٤٧٦) ، وقال النووي بعد ذلك : « ورواه الدارقطني من طرق بأسانيد صحيحة » . انظر « المجموع » (٥٠٤/٣) ومنه يتبين أن قول ابن تيمية وتلميذه : « إن أبا جعفر الرازي صاحب مناكير لا يحتج بما تفرد به أحد من أهل الحديث البتة » . منكر غير صحيح البتة .

أم أن هؤلاء الحفاظ ليسوا من أهل الحديث !!؟

فإن قال قائل : إن مرادهم فيما انفرد به أبو جعفر وهذا الحديث لم ينفرد به .

قلنا له : ليس كذلك لأن هذا الكلام منهما ومن الألباني في نفس الحديث وعند الكلام عليه ، وقد ردوا هذا الحديث مع تلاعبات أخرى حيث نقلوا من جرح أبا جعفر ولم ينقلوا كلام من وثقه ، بل بزوا تمام كلام ابن المديني عليه الذي ليس في صالحهم ليم لهم التلاعب !! ولذلك بحث إن شاء الله تعالى في رسالة خاصة في القنوت^(٤٧٧) ، والمقصود هنا أن ادعاءاتهم غير صحيحة ، ونقولاتهم غير مليحة ، فليحذر من ذلك .

٢ — نقل ابن تيمية في « منهاج السنة » أنه لا خلاف في أن الحوادث متسلسلة من الأزل ولا أول لها ونقل في « منهاجه » (٢٢٤/١) الاتفاق على قيام الحوادث بذات الله تعالى ، مع أن الإجماع منعقد على خلاف ذلك كما هو مبسوط في محله من كتب التوحيد ، زيادة على أن السلف لم ينقل عنهم أنهم كانوا يقولون إن الحوادث تقوم بذات الله تعالى ، وليس لذلك ذكر في الكتاب والسنة ولا جاء على السنة الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، وهذا خوض منه — ابن تيمية — في علم الكلام المذموم ، مع أنه يقول : لا نصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه . فأين في الكتاب والسنة لفظية (أن الحوادث تقوم بذات الله تعالى) ؟! وهذه عبارة خطيرة مصادمة لعقيدة الإسلام . ومن أراد الاستزادة من

(٤٧٦) بل وثقه : ابن معين وابن المديني وابن عمّار وأبو حاتم وابن سعد وغيرهم (تهذيب ٥٩/١٢) .

(٤٧٧) واسم الرسالة « القول المبثوث في صحة حديث صلاة الصبح بالقنوت » وهي مطبوعة .

هذه النقول التي تثبت أنه لا عبرة بنقل ابن تيمية للإجماعات أو لمذهب العلماء ، بل بكلامه مطلقاً فعليته بكتابنا « الأدلة المقومة لأعوجاجات المجسمة » فإن فيه ما يشفي الغليل إن شاء الله تعالى في بيان الحق .
وأما نقل هذا المتناول ص (٤٥) عن الشوكاني ما يوهم أن خير الواحد يفيد العلم فليس في ذلك ما ينفعه لأن الشوكاني لا يقول إن خير الواحد يفيد العلم وإنما يقول إن خير الواحد إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضاه فإنه يفيد العلم ، وقد بين الشوكاني في « إرشاد الفحول » ص (٤٨) أن خير الآحاد لا يفيد بنفسه العلم^(٤٧٨) حيث قال :

[القسم الثاني الآحاد : وهو خير لا يفيد بنفسه العلم ...] اهـ .

وبين أن خير الواحد — الآحاد — وقع الإجماع على وجوب العمل به لأنه فعل السلف من الصحابة ومن بعدهم ، ولم يقل بأنه يفيد العلم وأنه يتخذ أصلاً في أصول الاعتقاد وخصوصاً مع وجود المعارض واستحالة ظاهره .

فبان أن كلام الشوكاني ضد هذا المتناول وليس له أن يستدل به . وذكر الشوكاني في « إرشاد الفحول » أيضاً ص (٥٣) أن خير الواحد مظنون صدقه ، والعمل بهذا الظن واجب والمعارض المجمع عليه منتف فيجب العمل به . اهـ بمعناه .

يعني أن الإجماع المعارض لخير الآحاد مقدّم على خير الواحد لأنه يفيد الظن . وهذا هو بعينه كلام الإمام الحافظ النووي الذي نقلناه قبلاً .

فبين واتضح أن الإجماع الذي يزعمه المتسلفون على أن خير الواحد يفيد العلم وأنه يتخذ أصلاً في أصول الاعتقاد لا وجود له ، وكلام السلف وأهل الحديث والأصول على خلافه ، بل الواقع خلافه ، بل إذا فكر أي إنسان لتحقّق أنه قول غلط لأن القرآن أو الخير المتواتر بمثابة إخبار ألف إنسان ثقة عمن شيء وخير الواحد المعارض بمثابة إخبار رجل أو رجلين من الثقات مثلاً بخلاف خير الألف فلا يتصور في العقل طرح خبر ألف شخص بخير واحد أو اثنين . والله تعالى أعلم .

وبهذا نعرف أن ذمّ هذا المتناول للأشاعة والباजوري ليس في محله ، وأنه بهذا الذمّ أظهر جهله ، وأنه ذمّ جمهور أهل العلم تطاولاً وعدواناً ، ﴿ من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ .

وقد نقلنا قول أساطين أهل العلم في بيان أن خير الواحد لا يفيد العلم وأنه إذا عارض المقطوع به كنص الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع سقط الاستدلال به ووجب ترك ظاهره كحديث (أبي وأباك

(٤٧٨) بل نصّ على أنه يفيد الظن كما سيأتي .

في النَّارِ) ونحوه ، وأن من أساطين أهل العلم الإمام الشافعي والحافظ النووي والحافظ الكرمانى والحافظ ابن حجر وعلي القاري ، أقول والإمام مالك كذلك ، فمن المعلوم المشهور الذي لا يحتاج لدليل أن الإمام مالكا رحمه الله تعالى يرد حديث الآحاد بعمل أهل المدينة ، ومنه أخذ العلماء من أهل مذهبه المالكية ذلك ومنهم الحفاظ المتقنون العارفون بالأثر والخير كالحافظ القاضي عياض والحافظ ابن عبد البر وما نقله المتناول عن ابن عبد البر فليس فيه ما يؤيد بدعته ، قال القاضي عياض في « ترتيب المدارك » (١/٦٦) :

[باب ما جاء عن السلف والعلماء في وجوب الرجوع إلى عمل أهل المدينة وكونه حجة عندهم وإن خالف الأكثر :

روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال على المنبر : أخرج بالله على رجل روى حديثاً العمل على خلافه .

قال ابن قاسم وابن وهب : رأيت العمل عند مالك أقوى من الحديث [. انتهى ما أردنا نقله فليراجع .

وذكر الحافظ القاضي عياض في « ترتيب المدارك » (١/٦٦) أن :

الإمام ابن مهدي كان يقول :

[السَّنةُ المتقدمة من سنة أهل المدينة خير من الحديث] اهـ

قلت : يعني حديث الواحد الذي يخالفهم .

ونقل الحافظ عياض أيضاً أن : الإمام ربيعة شيخ الإمام مالك قال : ألف عن ألف أحب إليّ من واحد عن واحد ... اهـ .

وقال ابن أبي حازم — قلت : وهو تابعي يقال أنه روى عن العشرة المبشرين — كان أبو الدرداء يُسأل فيجيب فيقال إنه بلغنا كذا وكذا بخلاف ما قال : فيقول : وأنا قد سمعته ولكني أدركت العمل على غير ذلك .

وروى ابن أبي خثيمة كما في شرح علل الترمذي لابن رجب تحقيق العثر (١/٤١٣) وأبو نعيم في الحلية (٤/٢٢٥) من طريق عيسى بن يونس عن الأعمش عن إبراهيم النخعي أنه قال : [إنني لأسمع الحديث فأنظر إلى ما يؤخذ به فأخذ به وأدع سائره] اهـ .

وروى الإمام الحافظ ابن عبد البر في « جامع بيان العلم » (٢/١٣٠) بسنده إلى القاضي المجتهد ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى أنه قال : لا يفقه الرجل في الحديث حتى يأخذ منه ويدع . اهـ

قلت : والكلام في ذلك طويل وهذه نقول الأئمة ترد ما ادعاه ابن تيمية من الإجماع على أن خبر

الواحد يفيد العلم ، لأنه لو أفاد العلم لما وسع هؤلاء الأئمة أن يأخذوا منه ويتزكوا ، وهذا لا يأت في القرآن لأنه يفيد القطع خلافاً لخبر الواحد .

وأحتتم بقول الإمام الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه « الفقيه والمتفقه » فأقول :

قال الحافظ البغدادي في الكتاب المذكور (١٣٢/١) :

« باب القول فيما يُردُّ به خبر الواحد :

.... وإذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الإسناد ردُّ بأمر :

أحدهما : أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه لأن الشرع إنما يرد بمحوزات العقول وأما بخلاف العقول فلا .

والثاني : أن يخالف نص الكتاب أو السنة المتواترة فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ .

والثالث : يخالف الإجماع فيستدل على أنه منسوخ أو لا أصل له ...

والرابع : أن ينفرد الواحد برواية ما يجب على كافة الخلق علمه فيدل ذلك على أنه لا أصل له لأنه لا يجوز أن يكون له أصل وينفرد هو بعلمه من بين الخلق العظيم] .

(قلت : وهذا يفيد أن أصول الاعتقاد التي يجب معرفتها على الخلق كافة لا تكون من الآحاد) .

ثم قال الخطيب البغدادي :

[والخامس : أن ينفرد برواية ما جرت العادة بأن ينقله أهل التواتر فلا يقبل لأنه لا يجوز أن ينفرد

في مثل هذا بالرواية] . انتهى ما أردنا نقله فتأمل هذا الكلام من هذا الحافظ الإمام المطلع .

وأما الإمام أحمد فإن ثبت عنه ما قال من أن خبر الواحد يفيد العلم فليس كلامه بحجة بل أخطأ

إن قال ذلك ، مع أن الإمام أحمد أمر بالضرب على أحاديث رويت فيما بعد في الصحيحين ، وهذا يفيد

أن خبر الواحد لا يفيد العلم عنده .

وأما ختم هذا الكاتب المتطاوّل بحثه عن الباجوري وحديث الآحاد بقوله : (حُكْمُ مُنْكَرِ حَدِيثِ

الآحاد) فليبين بأن الأشاعرة إما فساق وإما كفار وتصدير كلامه بنقل مقالة عمر الأشقر ، فمما يضحك

منه كل عاقل !!

ومن هو هذا الأشقر حتى يوضع بين أسماء العلماء؟! (٤٧٩)

(٤٧٩) وهذا الأشقر ليس ثمّ هناك !! وقد صنفنا فيما بعد رسالة أسميناها « تنبيه أهل الشريعة لما في كتب الأشقر من

الأخطاء الشنيعة » بينا فيه تحريف هذا الأشقر للأحاديث النبوية ووضعه فيها كلمات تؤيد عقيدته عقيدة التشبيه وغير ذلك

فلينظرها من شاء .

وبعد ما مرّ من كلام الأئمة والحفاظ والدلائل يتبيّن لكل عاقل أن كلامه هو والأشقر صاحبه وسادته ليس صحيحاً وأنّه متهم على العلامة الباجوري حقداً وعداءً بلا موجب لأن جمهور المسلمين يقولون بقول الباجوري بما فيهم السلف والمحدثين والأصوليين ، ولو أردنا ملاحقة هذا الشاذ في كل كلمة يكتبها في بحثه لأخرجنا له من طاماته مجلدات كبيرة ولطال الكلام ، لكن فيما ذكرنا هدم لبحوثه ولاستدلالاته أصلاً ورأساً وإنني أتعجب من دار الراية كيف تطبع مثل هذا التحليل والخط المبني على الكذب^(٤٨٠) .

وأما اعراض الكاتب المتناول على العلامة الباجوري في « مفهوم الإيمان » فاعراض باطل لما يأتي :

لقد افترى هذا الكاتب على الباجوري ظلماً فزعم أن الباجوري رحمه الله تعالى يقول بأن الإيمان هو التصديق فقط ، ولم يلتفت الباجوري إلى تعريف الإيمان شرعاً ، ثم شرع هذا المتناول في ردّ ما زعمه وافتراه على الباجوري ليوهم بأن الباجوري ضلّ في هذه المسألة وبهذا تحيل أنّه استطاع أن يقنع البسطاء بأنّ الباجوري الذي يمثل الأشاعرة أخطأ وضلّ في تعريف الإيمان وكذلك الأشاعرة الذين يمثلهم .
والواقع أنّ هذا الكاتب كذب على الباجوري والأشاعرة كذباً صريحاً وذلك لأن العلامة الباجوري ذكر أن للإيمان معنى لغوياً وهو غير مراد هنا وأنّ له معنى شرعياً وهو المراد هنا في هذا الباب كما سأنبئه بعد قليل عن الباجوري في نفس الكتاب بل في نفس الصفحات التي شرح فيها الباجوري هذه المسألة إن شاء الله تعالى ، وإذا ثبت ذلك واتضح سقط كلام هذا المتحذلق واعتراضه على الباجوري من صفحة (٥٠) — (٥٦) وخصوصاً أنّه انتحل كلام الباجوري نفسه وجعله ردّاً عليه ، وهذه الأعمال لا تصدر إلّا عن إنسان لا يخشى الله ولا يفكر في لقائه فالله تعالى حسيبه ، وإليك بيان تزويره وافترائه :

قال هذا المتحذلق ص (٥٠) ما نصه :

[يقول اللقاني :

وَقَسَرَ الْإِيمَانَ بِالتَّصْدِيقِ وَالنُّطْقُ فِيهِ الْخُلْفُ بِالتَّحْقِيقِ

وفسر الباجوري هذا النظم بقوله :

(٤٨٠) ومن العجب العجيب أن بعض المتسلفين — ومنهم سعد الحصين الرهايي — ما يزالون يطبعون كتاب هذه الكاتب — عمر محمود أبو عمر الملقب نفسه الآن بأبي فتادة رضي الله عنه !! — وينشرونها في أقاليم بلاد الشام مع أنّ مؤلف الكتاب أعلن من بريطانيا أنه ضد نظام الدولة التي ثول هؤلاء المتسلفين وأنه خارج على أئمتها !!

إن الإيمان هو مطلق التصديق والإيمان والعمل الصالح متغايران ، ومن صدق بقلبه ولم يتفق له الإقرار في عمره لا مرة ولا أكثر من مرة مع القدرة على ذلك فهو مؤمن عند الله تعالى ولكنه شرط في إجراء الأحكام الدنيوية .

قال : والراجع أن الإيمان هو التصديق وهو غير الجزم [.

(قال الكاتب معلقاً) : [هل الإيمان هو التصديق فقط ؟! (إن القول أن الإيمان هو التصديق خطأ كبير لأن فيه اختصاراً على المعنى اللغوي فقط ، والإسلام قد أضاف للألفاظ معانٍ شرعية زيادة على المعاني اللغوية ...)] إلى آخر هرائه الفارغ . انتهى ما أردنا نقله .

بيان الألفاء وإيضاحه :

أما قوله إن الباجوري قال : (إن الإيمان هو مطلق التصديق) ثم عزا ذلك لصفحة (٤٦) فكذب محض وذلك :

لأن الباجوري قال في تلك الصفحة : (وإنما كان المختار هو الأول لأن الإيمان في اللغة التصديق) .

فالباجوري رحمه الله تعالى قال في تلك الصحيفة إن تعريف الإيمان في اللغة هو التصديق ، فحذف ذلك الكاتب لفظ (في اللغة) ليتم له افتراؤه وليرضي سادته وليسخط الله تعالى عليه ، وزعم أن الباجوري لا يقول بالمعنى الشرعي للإيمان كما سأذكره عنه افتراء آخر أيضاً .

ثم إن المذكور لم ينقل كلام الباجوري بتمامه بل قطع منه تقطيعاً محلاً وإني سأنقل كلام الشيخ الباجوري الكامل لأوضح كيف تلاعب به المذكور ، وسأوضح ما ذكره من كلام الشيخ الباجوري بين أقواس فيكون الكلام الخارج عن الأقواس لم يذكره وإنما أسقطه ليتم له مراده فأقول : قال العلامة الباجوري ص (٤٦) :

« وإنما كان المختار هو الأول لـ (أن الإيمان) في اللغة (هو مطلق) »^(٤٨١) (التصديق) فيستعمل شرعاً في تصديق خاص^(٤٨٢) ، ولا دليل على نقله للثلاثة كما زعمه المعتزلة ، وقد دلت

(٤٨١) هذه اللفظة التي هي (هو مطلق) من زيادة هذا المتحذلق .

(٤٨٢) قول الباجوري (فيستعمل شرعاً في تصديق خاص) حذفه هذا الكاتب لأنه يدل على أن الباجوري يقول أن للإيمان تعريفاً شرعياً كما سيأتي .

النصوص على ثبوت الإيمان قبل الأوامر والنواهي وعلى أن (الإيمان والعمل الصالح متغايران)^(٤٨٣) ...
 (ومن صدق بقلبه ولم يتفق له الإقرار في عمره لا مرة ولا أكثر من مرة مع القدرة
 على ذلك) لا يكون (مؤمناً) لا عندنا ولا (عند الله تعالى) وكل من القولين المذكورين ضعيف ،
 والمعتمد أنه (ولكنه)^(٤٨٤) (شرط في إجراء الأحكام الدنيوية) فقط ، وإلا فهو مؤمن عند الله تعالى
 كما مر . انتهى فانظر كيف حرف وتلاعب وزاد ونقص .

ثم إن قول الكاتب المذكور : [هل الإيمان هو التصديق فقط ؟ إن القول أن الإيمان هو التصديق
 خطأ كبير لأن فيه اقتصاراً على المعنى اللغوي فقط]^(٤٨٥) والإسلام قد أضاف للألفاظ معان شرعية ، زيادة
 على المعاني اللغوية ... اهـ .

فجوابه : أن العلامة الباجوري ذكر المعنى الشرعي للإيمان والذي لم يذكره هذا المتحذلق الغاش !
 مما يجعل جميع كلام هذا المتحذلق هباءً منثوراً !!

قال الباجوري معرّفاً المعنى الشرعي للإيمان ص (٤٣) :

« قوله (بالتصديق) أي التصديق المعهود شرعاً ، وهو تصديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في كلّ ما جاء به وعلم من الدين بالضرورة : أي عُلِمَ من أدلة الدين بشبه الضرورة .. والمراد
 بتصديق النبي في ذلك : الإذعان لما جاء به والقبول له ، وليس المراد وقوع نسبة الصديق إليه في
 القلب من غير إذعان^(٤٨٦) وقبول له حتى يلزم الحكم بإيمان كثير من الكفار^(٤٨٧) الذين كانوا يعرفون
 حقيقة نبوته ورسالته صلى الله عليه وآله وسلم ومصادق ذلك قوله تعالى : ﴿ يعرفونه كما يعرفون
 أبناءهم ﴾ قال عبد الله بن سلام لقد عرفته حين رأيته كما أعرف ابني معرفتي ل محمد أشد [انتهى .
 فأتضح أن الباجوري عرّف الإيمان لغة وشرعاً ولم يعتمد التعريف اللغوي فقط خلافاً لما يزعمه

(٤٨٣) هذا الفراغ الذي تركه هذا الكاتب يساوي (١٢) سطر وحمل الكلام الأوّل مع تحريف له مرتبطاً بالكلام الأخير
 دون أن يشير إلى ذلك .

(٤٨٤) هذه اللفظة (ولكنه) من زيادته فتنّه .

(٤٨٥) تنبه أيها القارئ إلى هذا الإفراء ، لأن الباجوري لم يقتصر على المعنى اللغوي بل أورد المعنى الشرعي واعتمده كما
 سيأتي فما أتى به الكاتب وما سيستنتجه غلط محض .

(٤٨٦) وهذا من الباجوري رحمه الله تعالى تصريح بعدم تفسير الإيمان بالمعنى اللغوي فقط .

(٤٨٧) ومعنى ذلك أنه : إن فسرنا الإيمان بالمعنى اللغوي يلزمنا أن نحكم لكثير من الكفار بالإيمان لأنهم كانوا يعرفون
 صدق الرسول وإن لم يدعوا له وهذا باطل .

الكاتب ، فبعد هذا نقول له :

قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَفْعَرِي الْكُذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْعَرُونَ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ يَفْعَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا ﴾ .

وأما كلام الكاتب المتحلق في مسألة : (البيجوري وأول واجب على المكلف)^(٤٨٨) ومسألة (البيجوري قبورياً)^(٤٨٩) ومسألة (الحكمة والتعديل في أفعال الله تعالى وأحكامه)^(٤٩٠) ومسألة (الكسب عند الأشاعرة)^(٤٩١) فكلام باطل لا يحتاج لجواب ، كما أنه اعتراض فاسد لا يحتاج لإفساد ، لأن المسألة الأولى هي : (أول واجب على المكلف) لم يفهمها هذا المتحلق كما يتضح مما كتبه ، واعترضه فيها على قولهم إن النظر أول الواجبات بإيراد نصوص غير مفيدة لمزاده يردّه قول الله تعالى الأمر بالنظر والتفكر : ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْبَرَ أَجْلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ ﴾ . وأما مسألة (البيجوري قبورياً) فمسألة باطلة وإذا أراد أن يعترض فليعرض على الحافظ الذهبي الذي يقول نقلاً عن الحافظ إبراهيم الحربي السلفي الأثري كما في « سير أعلام النبلاء » (٣٤٣/٩) في ترجمة علم الزهاد معروف الكرخي الصوفي حيث قال ما نصه : « قال إبراهيم الحربي : قبر معروف الزيات المحرّب ، يريد إجابة دعاء المضطر عنده لأن البقاع المباركة يستجاب عندها الدعاء ... » اهـ .

ولو راجع هذا الكاتب المتطاوّل رسالتنا « التنديد بمن عدّد التوحيد » ورسالتنا « الإغاثة بأدلة الإستغاثة » لَشَفِيَّ بعون الله غليله وعناده والله الهادي .

لأن تقسيم التوحيد إلى ربوبية وإلى ألوهية أبطلناه هناك فليتملّ وليتدبّر .

وأما خوضه في مسألة (الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى) ومسألة (الكسب عند الأشاعرة) فقد خاض فيهما خوضاً عجيباً وناقض نفسه فيهما وضرب وخطب النصوص بعضها ببعض وهو لا يدري ولو أنه خاض فيهما بشيء يستحق الرد لرددت عليه ، وقد فعل فيهما كما

(٤٨٨) من ص (٧٥ - ٧٧) .

(٤٨٩) من ص (٧٨ - ٨٥) .

(٤٩٠) من ص (٩٣ - ١٠٠) .

(٤٩١) من ص (١٠١ - ١٠٨) .

فعل في مسألة (الباجوري ومفهوم الإيمان) ويكفي أن نقول له عن مسألة الكسب عند الأشاعرة أن الأشاعرة يقولون بأن فعل العبد مخلوق لله تعالى لقوله سبحانه ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ وبنفس الوقت هو كسب للعبد : ﴿ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاًَّ وَسَعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ وليس ذلك عند الأشاعرة لا جبراً ولا غيره ولا يعتقدون ذلك خلافاً لما افتراه هذا المتحذلق عليهم هناك .
والمعروف أن القائلون بعقيدة الجبر هم الحشوية المجسمة النواصب ، وإذا قال بعض الأشاعرة بالجبر فكلامهم مردود عليهم .

وما احتاج للردّ ردنا عليه قبلاً في هذه الرسالة كما سبق .
وبقيت مسألة لحجة والديّ النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد قدّمت الكلام عليها مختصراً في هذه الرسالة وسأوسع الكلام هنا أكثر راجياً من الله تعالى أن يشفع في نبيه الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم لدفاعي عن والديه الكريمين فأقول وبالله تعالى التوفيق :
صدر الكاتب المتطاول انتفاده للعلامة الباجوري رحمه الله تعالى في مسألة والديّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ص (٨٦) بخلط وخط عجيبين ، وذلك أنّه قال : [ممّا يقرره الباجوري هو أن والديّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجنة ، وأن الله أحياهما فداهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمّا ثمّ ماتا] اهـ .

وهذا كذب منه على العلامة الباجوري رحمه الله تعالى ، وذلك لأن الباجوري قرّر قبل ذلك بصحيفة في شرحه ص (٢٩) أن الأدلة القطعية تثبت نجاتها فلا تعارضها أحاديث الآحاد كما هو مقرر في الأصول .

ثمّ قال الباجوري ص (٣٠) من شرحه على الجوهرية بعد تقرير المسألة : « على أنّه قيل إنّ تعالى أحياهما حتى آمنا به ، ثمّ أماتهما » اهـ .
وهذا القول من الباجوري يفهم منه عند العلماء وعند كل من أوتي فهماً أنّه ضعف القول بإحيائهما ، ويؤكد تصديره بلفظة (قيل) الدالة على التمريض ، فهو يقرّر نجاتها .
ثم قال هذا الكاتب :

[وكم تمنينا أن يكون أدب البيجوري مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على وجهه الصحيح وهو إعمال النصوص والأدب مع العقيدة في تقرير نصوصها هو كمال الأدب مع رسول الله ، وهذه المسألة هي ككل مسائل العقيدة التي لا يجوز الخوض فيها من قبل الرأي والهوى بل لا بدّ من النص والأثر الصحيح] انتهى كلامه بمغالطاته المعلومة .

وجوابه : أن هذا تشدق لا معنى له لأن الباجوري رحمه الله تعالى تأدب مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعمل النصوص حسب قواعد الشريعة المقررة في الأصول وحسب ما نص عليه كبار المحدثين من أن حديث الآحاد إذا عارض القطعي سقط الاحتجاج به ووجب عدم الأخذ بظاهره ، فقد أخذ الباجوري بالقطعي الثابت وهو آيات القرآن الكريم .

وأما قول الكاتب : [والأدب مع العقيدة في تقرير نصوصها] اهـ .

فجوابه : وهل تعرف أيها المتحذلق الأدب أو سمعت به ؟! وهل من الأدب ترك نصوص القرآن القطعية المفيدة للعلم واتباع الظني المعارض بها ؟!

وهل هذا (التخييص في الكلام) في الاستدلال يقال له عقيدة ؟! وقولك إن هذه المسألة من مسائل العقيدة كذب بحت ، لأنه لو مات أي إنسان وهو لا يعلم هذه المسألة ، لا ضرر عليه قطعاً باتفاق من يعتد به من العلماء ، وهذا مما لا يحتاج لدليل نسرده ولا برهان نذكره .

وقولك بأن هذه المسألة ككل مسائل العقيدة التي لا يجوز الخوض فيها من قبل الرأي والهوى ... إلى آخر الهراء الفارغ .

فوالله تعالى يميناً بره ما أراك إلا خائضاً في علم الكلام المذموم الذي لم يخض فيه السلف الصالح بالرأي والهوى ويترك نصوص القرآن القطعية مع الجهل المركب . ونسألك أنت وأمثالك هل خاض في هذه المسألة السلف والصحابة ؟! وهل قال الصحابة رضي الله عنهم اعلّموا أيها الناس أن من مسائل العقيدة التي يجب أن تعتقدوها وتصنفوها فيها أن والدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نار جهنم ؟! فلتعلم أنك تتكلم بكلام بعيد عن قواعد الشرع وترمي الأبرياء وتتهم من شئت بالضلال طاعة لسادتك معرضاً عن أدلة الشرع المعتبرة إلى الأدلة الشاذة المعارضة ، ثم تزعم اقتفاء الأثر وتدعيه (١) والله حسيبك .

وقولك : [قبل أن نخوض بذكر النصوص علينا أن لا نلتفت لقول الباجوري إن حديث الآحاد لا يؤخذ به في العقائد ، فقد قدمنا وجه الحق عند السلف في هذه المسألة : وهو أن حديث الآحاد يفيد العلم والعمل ...] اهـ .

ونقول لك : ونحن أيضاً قد قدمنا بطلان ادعائك على السلف والمحدثين وأقمنا البرهان على أن الآحاد يفيد الظن والمتواتر يفيد القطع وأنهما إذا تعارضا وجب تقديم المتواتر القاطع وطرح الآحاد المظنون ، ونزידك هنا أيضاً نصوصاً في ذلك مع أن الباجوري نبه على أن الأحاديث التي تقول عن والدي النبي أنهما في النار آحاد معارضة بالقطعي فالباجوري لم يردّها لأنها آحاد فقط بل لمعارضتها للنصوص القطعية في القرآن الكريم .

قال الحافظ ابن الأثير في جامع الأصول :

« وخير الواحد لا يفيد العلم ولكنّا متعبّدون به وما حكى عن المحدثين من أن ذلك يورث العلم فلعلّهم أرادوا أنّه يفيد العلم بوجوب العمل ، أو سمّوا الظنّ علماً ، ولهذا قال بعضهم يورث العلم الظاهر ، والعلم ليس له ظاهر وباطن وإنما هو الظنّ ، وقد أنكر قوم جواز التّعبد بخير الواحد عقلاً فضلاً عن وقوعه سماعاً وليس بشيء ، وذهب قوم إلى أن العقل يدلّ على وجوب العمل بخير الواحد وليس بشيء ، فإن الصحيح من المذهب والذي ذهب إليه الجماهير من سلف الأئمة^(١٩٢) من الصحابة والتابعين والفقهاء والمتكلّمين أنّه لا يستحيل التّعبد بخير الواحد عقلاً ولا يجب التّعبد عقلاً ، وأنّ التّعبد واقع سماعاً ، بدليل قبول الصحابة خير الواحد وعملهم به في وقائع شتى لا تنحصر^(١٩٣) ، وانقاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رسله وقضاته وامراءه وسعاته إلى الأطراف وهم آحاد^(١٩٤) ، وبإجماع الأمة على أن العامّي مأمور باتّباع المفتي وتصديقه مع أنّه ربما يخير عن ظنّه فالذي يخير عن السماع الذي لا شكّ فيه أولى بالتصديق » اهـ .

انظره من « شرح جامع الأصول للقلوبي » (٥٢/١ - ٥٣) .

وقال الإمام ابن الحاجب في « منتهى الوصول » ص (٧١) : — محتجاً بأنّ خير الآحاد يفيد الظنّ دون العلم — ما نصّه :

« لنا : لو حصل العلم به غير قرينه لكان عادياً ، ولو كان كذلك لا طرد كخير التواتر ، وأيضاً لو حصل العلم له لأدّى إلى تناقض المعلومين عند إخبار العدلين بالمتناقض ، وأيضاً لو حصل العلم به لوجب تحظنة مخالفته بالاجتهاد ، ولعورض به التواتر ولا تمتنع التشكيك بما يعارضه ، وكل ذلك خلاف الإجماع » اهـ .

وأما اعراض الكاتب على الباجوري بقوله :

(٤٩٢) انظر ونحن في هذا الكلام لتتحقق أن إجماع السلف منعقد على العمل بخير الواحد الذي لم يعارضه معارض معتبر وأن هؤلاء المتسلفين حرّفوا فقالوا : إن إجماع السلف منعقد على أن خير الواحد يفيد العلم . وبينهما بون بعيد .

(٤٩٣) وقد صنّف في الاحتجاج بخير الواحد سيدنا محدث العصر وإمامه عبد الله ابن الصديق الغماري سمّاه : « فتح الغني الماحد ببيان حجة خير الواحد » فليراجع .

(٤٩٤) الحقيقة أنهم ليسوا آحاداً ! لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يسافر الرجل وحده وأنه كان يبعث بعناً على رأسهم رجل كما بينت ذلك في « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » ص (١٢٦-١٣١) ومقدمتي على « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » فارجع إليهما .

[يقول البيهقي : إذا علمت أن أهل الفترة ناجون على الراجح علمت أن أبويه صلى الله عليه وآله وسلم ناجيان لكونهما من أهل الفترة بل جميع آبائه صلى الله عليه وآله وسلم وأمهاته ناجون ومحكوم بإيمانهم لم يدخلهم كفر ولا رجس ولا عيب ولا شيء مما كان عليه الجاهلية] اهـ .

فاعتراض باطل وكلام الباجوري هذا صحيح لأن أبويه صلى الله عليه وآله وسلم لا يتصور منهما كفر ولا إيمان لعدم توجه الخطاب لهما ولقد النذير بنص القرآن وهو قوله تعالى : ﴿ وما آتيناهم من كتب يدرسونها وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير ﴾ سآ : ٤٤ ، ولقوله تعالى : ﴿ ذلك أن لم يكن ربك مهلك القرى بظلم وأهلها غافلون ﴾ ولقوله تعالى ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ ولذلك قال الحافظ ابن حجر العسقلاني :

« الظنّ بآل بيته كلهم أن يطيعوا عند الإمتحان » اهـ هذا على فرض اعترافنا بصحة حديث الامتحان يوم القيامة الذي رده جماعة من الحفاظ ، وإلا فهو حديث شاذ معارض للقرآن كما سيأتي .
وأما قول الكاتب :

[أما مناقشة البيهقي في تصحيح حديث إحياء أبوي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطريق الكشف فهذه مسألة أخرى أفردنا لها باباً خاصاً] اهـ .

فجوابه : أن الباجوري رحمه الله تعالى لم يحتج بتصحيح الحديث المذكور بالكشف بل قال ص (٣٠) ما نصه :

« ولعلّ هذا الحديث صحّ عند أهل الحقيقة بطريق الكشف كما أشار إليه بعضهم ... » اهـ فتأمل .

وأما إيراد هذا المتناول حديث : (أربعة يحتجون يوم القيامة ... وذكر منهم : ورجل مات في فترة ... ويقول الله لهم يوم القيامة : أن ادخلوا النار فوالذي نفس محمد بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً) فهو حديث لا دلالة فيه على أن والديه صلى الله عليه وآله وسلم مقطوع بأنهما في النار ولا سيما مع قول الحافظ ابن حجر العسقلاني : الظنّ بأبائه صلى الله عليه وآله وسلم كلهم يطيعون عند الامتحان لتقرّب بهم عنه صلى الله عليه وآله وسلم . ونقله عنه الحافظ السيوطي في الحاوي (٢٠٧/٢) .

قلت : تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿ وسوف يعطيك ربك فَرْضِي ﴾ . مع أن الحديث شاذ بالمرّة ! فقد رده الحفاظ المتقدمون منهم الحافظ ابن عبد البر حيث قال في « التمهيد » عن هذا الحديث وما في معناه كما نقله سيدي عبد الله الغماري محدث العصر في « الفوائد المقصودة » ص (٩٨) :

« قال الحافظ ابن عبد البر : ليست هذه الأحاديث من أحاديث الأئمة ، وإنما هي من أحاديث الشيوخ قال عقيل ابن أبي طالب : ويدلّ على ضعفها أن الآخرة ليست دار تكليف لأن المطلوب إنما هو الإيمان بالغيب والآخرة دار عيان ولذا لا تنفع التوبة عند الاحتضار ولا عند طلوع الشمس من مغربها لأنها ساعة معاينة وإذا لم ينفع عندها في الدنيا فكيف ينفع في الآخرة !؟ .. » اهـ .

وأما إيراد الكاتب ص (٨٧) من رده حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في قصة وفاة أبي طالب . وإيراد قول الله تعالى : ﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم ﴾ . فهذا إيراد باطل جداً ، وذلك لأن هذا الحديث يتعلّق بأبي طالب ولا يتعلّق بوالديه صلى الله عليه وآله وسلم إن صحّ !! وذلك كما هو معلوم ومشهور لأن أبا طالب أدرك بعثة النبي ولم يسلم ، أما أبواه فلم يدركا البعثة فأين هذا من هذا ؟

وكذلك حديث سماع عذاب القبر من قبر الرجل النجاري المدفون في الجاهلية ، شاذ أيضاً لمعارضته القرآن مع أنّه يدخله احتمالات .

وينحصر استدلال المتسلفين على أن والدي الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم في النار بمحدثين من الآحاد الشاذ :

(أولهما) : حديث مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً : « استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي ، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي » وفي الحديث أنّه بكى وأبكى من حوله . ولا يستدلّ بهذا الحديث على أن والدته في النار لأمر :

١ — لأنّ هذا الحديث معارض لقول الله تعالى ﴿ وما كنّا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ والقوم الذين بعث فيهم صلى الله عليه وآله وسلم لم يأتيهم نذير لقوله تعالى ﴿ وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير ﴾ وسيدنا إبراهيم لم يبعث إليهم إنّما بعث إلى أهل العراق وابنه سيدنا إسماعيل عليهما الصلاة والسلام بعث للجرهميين الذين خرجوا من مكة ولم يبعث للقرشيين الذين منهم والده والدته صلى الله عليه وآله وسلم بنص القرآن القاطع القائل ﴿ لتنذر قوماً ما آتاهم من نذير من قبلك لعلهم يهتدون ﴾ .

٢ — أن بكاءه صلى الله عليه وآله وسلم على والدته لا يدلّ على أنّها من أهل النار بوجه من الوجوه بدليل أنّه بكى على إبراهيم عليه السلام كما في الصحيحين وقال : « تدمع العين ويحزن القلب ولا نقول إلا ما يرضي ربنا والله يا إبراهيم إنّنا بك لحزونون » .

٣ — إذن الله تعالى له بزيارة قبرها يدلّ على أنّها ليست كافرة من أهل النار وذلك لأنّ الله تعالى

نهاه أن يقوم على قبور الكفار والمنافقين في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ .

٤ — إن هذا الحديث الظني الشاذ ليس فيه تصريح بأن أمه صلى الله عليه وآله وسلم في النار وإنما استنبط ذلك المتسلفون وعارضوا به الأدلة القطعية الصريحة التي نصت على نجاة أهل الفترة ، فبعد هذا لا يمكن بوجه من الوجوه الاستدلال بهذا الحديث الشاذ .

(ثانيهما) : حديث أن الرجل قال : يا رسول الله أين أبي ؟ قال : (في النار) فلما قضى دعاه فقال : (إن أبي وأباك في النار) . رواه مسلم .

والجواب على هذا الحديث من وجوه كما بين بعضها إمام العصر سيدي المحدث عبد الله ابن الصديق الغماري في كتابه « الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة » وإنني سأذكر الآن بعض الوجوه التي وصلت إليها ثم أذكر كلام سيدي المحدث الغماري برمته إن شاء الله تعالى ، فأقول :

إن الاستدلال بهذا الحديث على أن والده صلى الله عليه وآله وسلم في النار باطل لوجوه :

١ — يحتمل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد بقوله : (أبي) عمه أبا طالب فإنه من الشائع في لغة العرب وعند غيرهم تسمية العم أبا ، وقد ورد القرآن الكريم بذلك : قال الله تعالى : ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ البقرة : ١٣٣ ، فسمى إسماعيل من آباء يعقوب مع أنه عمه ، والدليل إذا طراه الاحتمال سقط به الاستدلال كما هو مقرر في الأصول .

٢ — ويؤكد الوجه الأول : أن الإمام النووي في تبويبه لصحيح مسلم ذكر هذا الحديث في باب أن من مات على الكفر فهو في النار ولا تناله شفاعة ولا تنفعه قرابة المقرين ، والمراد بذلك أبو طالب الذي أدرك بعثته صلى الله عليه وآله وسلم وأبى أن ينطق بالشهادة ومات على هذه الحالة فنزل قول الله تعالى ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ . وهذه الآية توافقها ترجمة الإمام مسلم للحديث الذي نحن بصددده .

هذه النقطة هو بناء على ظاهر ما في الصحيح وما يقتضيه كلام النووي !! وما يلزم به هذا المتسلف مما يجري على قواعده !! ونحن نقول هذه الآية لم تنزل في أبي طالب وإنما لفقت في العصر الأموي من قبل النواصب عليه ، وهو من أكبر مناصري النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو من المسلمين الداخلين في الجنة بإذن الله تعالى ، وهذا موضوع يحتاج إلى إفراء رسالة خاصة به وإنما ذكرناه هنا للتنبيه .

(تنبيه) : وقع الكاتب في خطأ في ألفاظ الحديث فذكر فيه كما في

صحيفة (٨٧) (فلما قضى) والصواب (فلما قفى) كما في صحيح مسلم (١/١٩١) وشرح مسلم للنووي (٧٩/٣) فليتأمل .

٣ — هذا الحديث بهذا اللفظ شاذ مردود إن قلنا إن قوله فيه : (أبي) هو أبوه عبد الله عليه السلام ، وذلك لأن أباه عبد الله من أهل الفترة لأنه لم يدرك بعثته صلى الله عليه وآله وسلم قطعاً ، ولأنه من قوم لم يأتهم رسول بدليل صريح قول الله تعالى : ﴿ وما آتيناكم من كتب يدرسونها وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير ﴾ سبأ : ٤٤ وصريح قوله تعالى : ﴿ بل هو الحق من ربك لتتذر قوماً ما آتاهم من نذير من قبلك لعلهم يهتدون ﴾ السجدة : ٣ ، وهؤلاء غير معذبين قطعاً لقوله تعالى : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً ﴾ ولقوله تعالى : ﴿ وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها غافلون ﴾ والقول بأن قومه صلى الله عليه وآله وسلم ومن حوله من العرب ليسوا مشمولين بالعفو الإلهي من أبطل الباطل لأن الحديث الموهوم بذلك شاذ مردود لمعارضته النصوص القطعية التي ذكرناها ولأنه يعارض كون آباءه صلى الله عليه وآله وسلم خيار الناس الذين لم تصلهم دعوة ، والدليل على كونهم خيار الناس أن الله عز وجل أهلك أصحاب الفيل الذين أرادوا بلدهم والبيت الذي يعظمونه وأرادوا إذلالهم فارتفع بعد ذلك شأنهم وظهر عزهم بين الناس ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « فضل الله قريشاً بسبع خصال لم يعطها أحد قبلهم ولا يعطاها أحد بعدهم : فضل الله قريشاً أني منهم ، وأن النبوة فيهم ، وأن الحجابة فيهم ، وأن السقاي فيهم ، ونصرهم على الفيل ، وعبدوا الله عشر سنين لا يعبد غيرهم ، وأنزل الله فيهم سورة من القرآن لم يذكر فيها أحد غيرهم ﴾ (لإيلاف قريش ..) . رواه البخاري في التاريخ والطبراني والحاكم عن أم هانئ وهو حسن ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : (أنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب — قال فما سمعناه ينتمي قبلها — إلا أن الله عز وجل خلق خلقه ثم فرقه ففعلني في خير الفريقين ثم جعلهم قبائل فجعلني في خيرهم قبيلة ثم جعلهم بيوتاً فجعلني في خيرهم بيتاً فأنا خيرهم بيتاً وخيرهم نفساً) صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٨/٢١٥) — (٢١٦) : « رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح » ، أبعد هذا الفضل يقال إن هؤلاء غير مشمولين بالعفو الإلهي ؟ وهل يكون والد المصطفى ووالدته في فرقة غير مشمولة بالعفو الإلهي الذي شمل أهل الفترة ؟!

قال الإمام الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى :

هذي أدلة لو تفرد بعضها لكفى	فكيف بهما إذ تألف
وبحسب من لم يرتضيها صمته أدبا	ولكن أين من هو منصف
صلى الإله على النبي محمد	ما جدّد الدين الحنيف مخنف

٤ — أن هذا الحديث حديث « أبي وأباك في النار » ورد عند الجزار « كشف الأستار » (٦٥/١) بسند أصح من سند مسلم ، أو على الأقل صحيح بلفظ لا شذوذ فيه وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم فيه : « حيثما مورت بقبر كافر لبشره بالنار » بدل : « أبي وأباك في النار » وهي تورية لملاطفة قلب الرجل إن صح ذلك .

(تنبيه) : يحتمل أن يكون السائل الذي قال أين أبي ؟ قد مات أبوه بعد البعثة لذلك قال عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنه في النار ، وهذا الذي نقول به ، وهو : أن والد السائل مات بعد البعثة وأدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم وكما تقدم : متى طرأ الاحتمال سقط الاستدلال .

وإني أنقل الآن إن شاء الله تعالى بحث إمام العصر أبي الفضل الغماري في بيان شذوذ حديث « أبي وأباك في النار » فأقول : قال حفظه الله تعالى في « الفوائد المقصودة » ص (٩٣) ما نصه :

[الحديث الثالث : روى مسلم أيضاً من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس : « أن رجلاً قال : يا رسول الله أين أبي ؟ قال : في النار ، فلما قفى الرجل دعاه فقال : إن أبي وأباك في النار » .

قلت : هذا الحديث بهذا اللفظ شاذ مردود لما مرّ بيانه آنفاً^(٩٥) وتكلم عليه عبد العظيم أبادي في عون المعبود فنقل كلام النووي في أن من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو من أهل النار ، وليس هذا مواخذة قبل بلوغ الدعوة ، فإن هؤلاء قد بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الأنبياء ثم قال — الأبادي — :

« وكل ما ورد بإحياء والديه صلى الله عليه وآله وسلم وإيمانهما ونجاتهما أكثره موضوع مكذوب مفترى ، وبعضه ضعيف جداً لا يصح بحال لاتفاق أئمة الحديث على وضعه وضعه^(٩٦) كالدارقطني والجوزقاني وابن شاهين والخطيب وابن عساكر وابن ناصر وابن الجوزي والسهيلي والقرطبي والمحجب الطبري وفتح الدين ابن سيد الناس وإبراهيم الحلبي وجماعة ، وقد بسط الكلام في عدم نجاة الوالدين العلامة إبراهيم الحلبي في رسالة مستقلة له والعلامة علي القاري في « شرح الفقه الأكبر » وفي

(٩٥) أي من الآيات التي ذكرناها والتي سيذكرها السيد فيما بعد .

(٩٦) اعلم وتنبه أن بعض أئمة الحديث صححوا تلك الأحاديث بغض النظر على أننا نوافقهم أو نخالفهم كما نقل ذلك السيد أحمد زيني دحلان في سيرته المطبوعة على هامش السيرة الحلبية (٦٠/١) حيث قال : بل صححه غير واحد من الحفاظ ولم يلتفتوا للطعن فيه . اهـ

رسالة مستقلة^(٤٩٧) ويشهد لهذا المسلك هذا الحديث الصحيح ، والشيخ جلال الدين السيوطي قد خالف الحفاظ والعلماء المحققين وأثبت لهما الإيمان والنجاة فصنّف الرسائل العديدة في ذلك وهو متساهل جداً لا عرة بكلامه في هذا الباب ما لم يرافقه الأئمة النقاد ، وقال السندي : من يقول بنجاة والديه صلى الله عليه وآله وسلم يحمله على العم فإن اسم الأب يطلق على العم مع أن أبا طالب قد ربّى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيستحق إطلاق اسم الأب من تلك الجهة .

وهذا أيضاً — أي كلام السندي — كلام ضعيف باطل ، وقد ملأ مؤلف تفسير « روح البيان » تفسيره بهذه الاحاديث الموضوعة المكذوبة كما هو دأبه في كل موضع من تفسيره بإيراده للروايات المكذوبة فصار تفسيره مخزناً للأحاديث الموضوعة ، وقال بعض العلماء التوقف في الباب هو الأسلم وهو كلام حسن .

انتهى كلام صاحب عون المعبود ، وفيه مؤاخذات :

١ — قول النووي إنّ أهل الفترة من العرب بلغتهم دعوة إبراهيم عليه السلام وغيره من الأنبياء مناقض لمعنى الفترة ، فإنّ المراد بالفترة زمان لم يصل فيه لأهله رسول ، ولا عرفوا ديناً من الأديان ، فكيف يقول إنّ أهل الفترة بلغتهم دعوة إبراهيم والله تعالى يقول في حق العرب ﴿ وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير ﴾ ويقول أيضاً ﴿ لتنذر قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك ﴾ .

٢ — أحاديث إحياء أبوي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإيمانهما به أحاديث موضوعة لا يجوز الاعتماد عليها ، وإنّما نعتد على كلام الله ، فإن الله تعالى يقول : ﴿ وما كنّا معدّبين حتى نبعث رسولاً ﴾ ويقول : ﴿ وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها غافلون ﴾ ويقول في حق العرب أهل مكة ومن حولهم : ﴿ وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير ﴾ . فهذه الآيات وغيرها مما في معناها هي التي نعتمدها في نجاة أهل الفترة ، ومنهم أبوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

٣ — اعتماد علي القاري وإبراهيم الحلبي على هذا الحديث في قولهم : إنّ أبوي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النار تساهل غريب ، وغفلة كبيرة^(٤٩٨) عمّا هو مقرر في علم الأصول فلم يقل أحد

(٤٩٧) هذه الرسالة طبعها المتسلفون في نجد ووزعوها على العوام ليمتدحروا أنّ والدي الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم في النار فالله حسيهم .

(٤٩٨) بحث لي أحد إخواننا وهو الأخ عبد الحمادي فرج الله حفظه الله تعالى بالتمعّب التالي : [أبو حنيفة لم يقل إنّ والدي المصطفى ماتا على الكفر بل قال : (ما ماتا على الكفر) ومن هنا جاء الخطأ لعلي القاري لكنه رجع عنه وإليك النقاط التالية :

من العلماء إن خبر الآحاد يقدم على القرآن فالحلي والقاري ومن لف لفهما هم الذين خالفوا الأئمة

١ — قال العلامة المحي في كتابه « خلاصة الأثر » (١٨٦/٣) :

« ... وقد قيض الله تعالى الإمام عبد القادر الطبري للرد على القاري فألف رسالة أغلظ فيها في الرد عليه . وبالجملة فقد صدر منه أمثال ما ذكر ، وكان غنياً أن تصدر منه ولولاها لاشتهرت مؤلفاته بحيث ملأت الدنيا لكثرة فائدتها وحسن انسجامها » .

٢ — وقال الإمام المحدث الكوثري رضي الله عنه في هامش « الترحيب بنقد التأنيب » متكلماً عن رسالة القاري :
« ... بعد أن قير ما انطوت عليه من الرأي الهالك بردود أهل العلم » .

٣ — وقال الإمام عبد الله الغماري حفظه الله تعالى في تعليقه على « المقاصد الحسنة » عن رسالة القاري : « بأنها جرأة مذبذبة منه » .

٤ — وقال الإمام الكوثري في مقدمته لكتاب « العالم والمتعلم » :

(... ويقول الحافظ محمد مرتضى الزبيدي شارح الإحياء والقاموس في رسالته : « الانتصار لوالدي النبي المختار » ... ما معناه : أن الناسخ لما رأى تكرر ما في (ما ماتا على الكفر) ظن أن إحداهما زائدة فحذفها فذاعت النسخة الخاطئة ، ومن الدليل على ذلك سياق الخبر لأن أبا طالب والأبوين لو كانوا جميعاً على حالة واحدة لجمع الثلاثة في الحكم بجملة واحدة لا بجمعتين ، مع عدم التخالف بينهم في الحكم . وهذا رأي وجيه من الحافظ الزبيدي إلا أنه لم يكن رأى النسخة التي فيها (ما ماتا) وإنما حكى ذلك عن رآها وإني بحمد الله رأيت لفظ (ما ماتا) في نسختين بدار الكتب المصرية قديمتين كما رأى بعض أصدقائي لفظي (ما ماتا) و (على الفطرة) في نسختين قديمتين بمكتبة شيخ الإسلام — عارف حكمت — المذكورة ، وعلي القاري بنى شرحه على النسخة الخاطئة وأساء الأدب) اهـ كلام الإمام الكوثري رحمه الله ، ومنه يتضح أن خطأ الناسخ في « الفقه الأكبر » هو الذي أوقع القاري في ما وقع فيه .

٥ — وذهب العلامة المحقق الشيخ مصطفى الحامي رحمه الله تعالى إلى أن القاري رجع عما كتبه بتلك الرسالة بما كتبه في شرحه على « الشفا » للفاضل عياض (٦٠١/١) ، (٦٤٨/١) فأما الموضع الأول فذكر صاحب الشفا : « أن أبا طالب قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو رديفه بذى الحجاز عطشت وليس عندي ماء فنزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضرب بقدمه الأرض فخرج الماء فقال : اشرب » فقال القاري بعد كلام : وأبو طالب لم يصح إسلامه ، وأما إسلام أبويه ففيه أقوال والأصح إسلامهما على ما اتفق عليه الأجلة من الأئمة كما بينه السيوطي في رسائله الثلاث المؤلفة . اهـ ثم قال الشيخ مصطفى الحامي في كتابه « النهضة الإصلاحية » : وبهذا قد كفانا مؤلف الرسالة نفسها وهو الشيخ ملاً على القاري مؤونة الرد عليه برجوعه إلى الحق والصواب ، وهكذا العلماء الأكابر لا تنتظر منهم إلا الرجوع إلى الصواب إن أخطأوا والإنابة إلى ربهم إن عصوا ، والمبادرة إلى الكمال إن عرجوا إلى نقص . اهـ

٦ — قال الشيخ الفاضل : (وهي غاوي) حفظه الله تعالى في كتابه « أبو حنيفة » ص (٢٦٠) :

« ... رأيت بعيني نسخة خطية من « الفقه الأكبر » بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة على ساكنها الصلاة والسلام وفيها (ما ماتا) » اهـ .

فتأمل هذه الفوائد النفيسة التي أتخفنا بها الأخ عبد الهادي سدد الله خطاه .

والعلماء باعتماد خبر الأحاد وترك القرآن الكريم .

٤ — الحافظ السيوطي متساهل حقاً ، لكنه في هذا الباب متمسك بالحق المؤيد بالأدلة ، وكفى بالقرآن دليلاً لقوله .

أما صاحب تفسير « روح البيان » فليس من أهل الحديث فلذلك يذكر الموضوعات في تفسيره مثل الزمخشري والبيضاوي وأبي السعود وغيرهم .

٥ — بين صديقنا العلامة الشيخ زاهد الكوثري رحمه الله تعالى أن : علياً القاري اعتمد في القول بعدم نجاة الأبوين على عبارة وقعت في « الفقه الأكبر » لأبي حنيفة تفيد ذلك ، قال : وهو مخطئ ، فإن نسخ الفقه الأكبر المعتمدة فيها تصريح أبي حنيفة بنجاة الأبوين ، والخلاصة أن الحديث شاذ مردود كما تقدم ، لكن ورد من طريق آخر بلفظ لا شذوذ فيه . روى البزار والطبراني والبيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه : أن أعرابياً قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أين أبي ؟ قال : في النار . قال فآين أبوك : قال « حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار » إسناده على شرط الشيخين وهو أصح من حديث مسلم ، وليس فيه أن أبا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النار ، فهذا الحديث هو المعتمد .

٦ — استحسان كلام من اختار التوقف في هذا الباب خطأ ، لأن التوقف إنما يكون حيث تنكأ الأدلة ، وهنا لا تنكأ ، فالقرآن قاطع في نجاة أهل الفترة ومنهم الأبوان .

(تنبيه) : توقف الحافظ السخاوي في نجاة أبوي النبي صلى الله عليه وآله وسلم واختار السكوت عن نجاتهما وعدمهما اعتماداً على هذين الحديثين الشاذين^(٤٩٩) وهذا عجيب منه ! فإن التوقف إنما يكون حيث تنكأ الأدلة ، وهنا لا توجد مكافأة ، لأن القرآن قاطع في نجاتهما ، وخير الأحاد لا يقوى على معارضة القرآن .

وأعجب منه موقف علي القاري فإنه ألّف رسالة جزم فيها بأن أبويه صلى الله عليه وآله وسلم في النار ، وترك القرآن القاطع معتمداً على الحديثين الشاذين وأظن أن الله تعالى يعاقبه على ذلك [.

انتهى كلام إمام العصر سيدي عبد الله الغماري من كتابه « الفوائد المقصودة » جزاءه الله خيراً ومتّعنا بحياته . على أنني سأفرد مصنفًا خاصاً إن شاء الله تعالى في نجاة والدي الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم أدفع فيه جميع الشبه الواردة ، وأورد كل ما وصلت إليه من أدلة متنوعة من القرآن والحديث وغير ذلك والله تعالى الموفق .

(٤٩٩) أي حديث زيارة الرسول لقبر أمه وحديث أبي وأباك في النار .

وفي الختام :

أسأل الله تعالى أن أكون موفقاً في دفاعي عن العلامة الباجوري رحمه الله تعالى فيما افترى عليه أعداؤه ، ولا يعني هذا قطعاً أن العلامة الباجوري رحمه الله تعالى معصوم لم يقع له خطأ ، وقد وقعت للعلامة الباجوري بعض الأخطاء في « شرح الجوهرة » وفي غير ذلك من كتبه لكنها أخطاء غير مكفّرة خلافاً لما وقع للحرّاني من أخطاء ، من تلك الأخطاء التي وقعت للباجوري تعريفه للنبي بأنه :

(إنسان أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه) ، مع أن الصحيح في تعريف النبي أنّه : (إنسان أوحى إليه بشرع الرسول الذي سبقه وأمر بتبليغه) ، وقد تتابع المتأخرون على تعريف النبي بالتعريف الذي أشرنا بأنه خطأ ، وخالفوا الأدلة تقليداً ودون أن ينظروا في تعريف المتقدمين للنبي .

فقد أخطأ الأخ البحاث المتطاول في نقده لشرح الباجوري فنقد الصواب وترك الخطأ تماماً كشيخه الألباني في نقده لكتاب « فقه السنة » حيث ترك كثيراً مما يجب نقده واشتغل بنقد أشياء إما صحيحة وإما غير مهمة ، والتوفيق من الله تعالى .

كما أسأل الله تعالى أن يكتبني في زمرة المدافعين عن الحق وأهله ومنهم العلماء الذين وصفهم الأخ الكاتب بنفايات اليونان وعقائد الهندوس و... وغير ذلك ، وعلماء الأشاعرة الذين منهم الحافظ البيهقي والنووي وابن صلاح وابن فورك وابن حجر العسقلاني والسخاوي والسيوطي والعز ابن عبد السلام وغيرهم من مئات العلماء جميعهم أشاعرة وهم حقيقة من علماء الإسلام فالدفاع عن عقيدتهم في التنزيه دفاع عن عقيدة أهل الإسلام ، ومن حاربهم ونبذهم جملة لأنهم أشاعرة منزّهين ومؤولين لا شك أنه غير موفق والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ، والحمد لله رب العالمين .

فرغت منها يوم ٢٤ ربيع ثاني سنة ١٤١٠ هـ وبالله حسن الختام .

{ المكتبية التخصصية للرد على الوهاية }

الجواب الدقيق

على ما وقع في كتاب در الغمام الرقيق

كتبه

الحسن بن علي السقاف

عفا الله تعالى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، ورضي الله عن صحابته المتقين .

أما بعد : فقد جاءتني عدة أسئلة فيها استفسارات عما كتبه الشيخ عبد الله التليدي المغربي الطنجي نقلاً عن السيد الحافظ أحمد بن الصديق في كتاب « در الغمام الرقيق برسائل الشيخ السيد أحمد بن الصديق » حيث أن في الكتاب عقائد وأحكام وعبارات مستهجنة منقولة عن هذا السيد الحافظ وأخطر تلك العبارات التي نتخذ منها موقفاً مضاداً هي تلك العبارات متعلقة بالتوحيد أو بالثناء على ابن تيمية ونحو هذه المسائل والقضايا التي كأن فيها نصرة لعقيدة الوهابيين القرنين^(٥٠٠) المتسلفين .

ومن سألني عن ذلك واتصل بي الشيخ محمود سعيد ممدوح المصري وبعض إخواننا في طرابلس وصيدا في لبنان ، وبعض إخواننا المغاربة والأخ الملقب بالمويد الأشعري .

فأقول وبالله تعالى التوفيق :

ما جاء في كتاب « در الغمام الرقيق » مردود من عدة أوجه منها :

(الوجه الأول) وهو الأهم : أن هناك بتر وحذف وتحريف لكلام السيد أحمد بن الصديق ! وسأضرب مثلاً على ذلك ليتضح الأمر :

لحسن الحظ أو التقدير كنت قد حصلت على رسالة من رسائل الحافظ السيد أحمد وفيها ذكر الألباني ، وهي مذكورة في كتاب « در الغمام الرقيق » ص (١٩١) وهي النص رقم (١٥٦) بعنوان (الألباني والشيخ) فلما رجعت إلى المخطوطة التي عندي وجدت أن الشيخ التليدي أثبت مدحاً في الرسالة للألباني وحذف الذم والرأي الواضح للسيد أحمد في الألباني !! ولمعرفة ما وقع فيه الحذف والتزوير أقوم الآن أولاً بنقل الكلام المذكور في « در الغمام ... » حرفياً من ص (١٩١) ثم أقوم بنقل الفقرة المتعلقة بشأن الألباني من كلام السيد أحمد ابن الصديق من رسالته المكتوبة بخط يده وأبين الكلام المحذوف منها بتمييزه بالخط الأسود الواضح الذي تحته خط ، ثم أصور تلك الفقرة من رسالة السيد أحمد ابن الصديق في صفحة مستقلة للتأكد ودفع الشك والارتياب في هذه القضية ثم نخرج بتحليلات ونتائج تفسر هذه القضية فيما بعد ، فإليكم ذلك :

(٥٠٠) نسبة إلى قرن الشيطان !

نقل الكلام المحرف المدون في كتاب الشيخ التليدي «در الغمام الرقيق» ص (١٩١) :

قال الشيخ التليدي :

[الألباني والشيخ :

وناصر الدين الألباني قد قدم إلى دمشق وهو لا يعرف العربية فتعلمها وأقبل على علم الحديث فأتقنه جداً جداً ، وأعانه مكتبة الظاهرة المشتملة على نفائس المخطوطات في الحديث ، وهو ممن رتبها بيده ، حتى أتى لما زرتها في العام الماضي كان هو الذي يأتيني بما أطلبه ويعرفني بما فيها ، ولولا مذهبه وعناده لكان من أفراد الزمان في معرفة الحديث ، مع أنه لا يزال فاتحاً دكان الساعات ، وقعت لنا معه مناظرة يطول ذكرها ...] .

هذا كلام الشيخ التليدي الذي نقله عن السيد أحمد بن الصديق !!

نقل الفقرة المتعلقة بحال الألباني من كلام السيد أحمد بن الصديق في رسالته تلك الموجودة

لدينا بخطه حيث يقول فيها حرفياً :

[وناصر الدين ألباني قُحِّدَ إلى دمشق وهو لا يعرف العربية ، ففتح دكاناً لإصلاح الساعات وتعلم العربية^(٥٠١) وأقبل على علم الحديث فأتقنه جداً جداً ، وأعانه مكتبة الظاهر^(٥٠٢) المشتملة على نفائس المخطوطات في الحديث وهو ممن رتبها بيده ، حتى أتى لما زرتها في العام الماضي كان هو الذي يأتيني بما أطلبه ويعرفني بما فيها ، وهو خبيث الطبع وهابي تيمي جلد ، عنيد فاق عناده كل عناد وزاده إيفالاً في ذلك كونه يتقاضى مرتباً من السعودية للدعاية ونشر المذهب الوهابي ، وله أتباع ، وهناك شيخ حبشي ضد له ولكل منهما مؤلفات مطبوعة في الرد على بعضهما^(٥٠٣) ، ولولا حبش^(٥٠٤) مذهبه وعناده لكان من أفراد الزمان في معرفة الحديث ، مع أنه لا يزال فاتحاً دكان الساعات ، وقعت لنا معه مناظرة يطول ذكرها] .

هذا كلام السيد أحمد ابن الصديق المنقول من خط يده من جملة رسالة موجودة بين أيدينا !

(٥٠١) وقع في «در الغمام» بدل عبارة (ففتح دكاناً لإصلاح الساعات وتعلم العربية) لفظ : (فتعلمها) فقط .

(٥٠٢) وقع بدل لفظة (الظاهر) هذه في «در الغمام» : (الظاهرة) بزيادة التاء المربوطة !

(٥٠٣) كل هذه الكلمات حذفت من كتاب الشيخ التليدي «در الغمام الرقيق ...» فتأمل !!

(٥٠٤) لفظة (حبش) هذه حذفت أيضاً من الرسالة لتحقيق الغرض المراد كما يظهر ! والله أعلم بخفايا الأعمال وهواجس الصدور وخلجات الضمائر ! وهو حسبنا ونعم الوكيل !

وهذه صورة الرسالة : فتأمل الفرق وتحققه !

وهذه الرسالة كتبها السيد أحمد ابن الصديق بتاريخ ٢٩ صفر ١٣٨٠ أي في نفس السنة التي توفي فيها فتنبه !

بل كتب هذه الرسالة قبل موته بثلاثة أشهر لأنه توفي في فاتح جمادى الآخرة من سنة ١٣٨٠ هـ فدم ابن تيمية هي آخر أقوال السيد أحمد على التحقيق .

فلو كان قد مدحه سابقاً واغتر ببعض كلام ابن تيمية وعقائده وآرائه فقد عاد دأماً له وقد حصل ذلك مع جماعة من كبار أعيان العلماء كابن دقيق العيد وأبو حيان الأندلسي وغيرهم وهذا أمر معروف ومشهور !

فقد حوت الرسالة الأمور التالية :

١- ذم الألباني ، ووصفه بأنه لولا خبث مذهبه وعناده لكان من أفراد الزمان ، ولولا أداة امتناع لوجود ! تقول لولا أنك أمسكت الشجرة بيدك لسقطت ! فإذا أنت لم تسقت لوجود المانع من السقوط .

هذا على رأي السيد أحمد بن الصديق ! ولنا ملزمين برأيه سلباً ولا إيجاباً !

٢- وصفه للألباني بأنه كان وهابياً تيمياً عنيداً خبيث الطبع وأنه يتقاضى راتباً للدعاية للوهاية وكل هذه أوصاف ذم وقدح !

وأهمها عندنا وصفه دأماً له بأنه كان تيمياً ! ولو كان ابن تيمية وآراؤه شيئاً ممدوحاً وجوباً عند السيد أحمد ابن الصديق لما ذم الألباني وعابه به !

فإذا السيد أحمد لم يكن يحب ابن تيمية ولم يكن راضياً عنه هذا هو آخر أقواله التي صرح بها قبل موته !

وهناك أقوال صريحة للسيد أحمد بن الصديق في ذم ابن تيمية أشد الذم سأنقل بعض ما وقفت عليه منها بعد قليل إن شاء الله تعالى .

فما جاء في كتاب الشيخ التليدي لا يوثق به ولا يلتفت إليه وخاصة بعدما نقلنا نموذج التحريف ! وقد أرسل لي الشيخ التليدي رسالة بخطه ذكر لي فيها أنه قد حصل تحريف وتلاعب في طبع كتاب (در الغمام الرقيق) من الطابع فيما يظهر .

والسيد أحمد وإن كان يقول بأنه لا يوافق الأشاعرة أو لا يحبهم أو لا يسير على طريقتهم أو أنه يراهم من الضالين والمنحرفين إلا أنه لا يقول بعقيدة الوهابيين التيميين ! ولا أدل على ذلك من قوله في كتابه « جونة العطار » في المجلد الأول منه طريفة (٦٠) بعنوان :

(دحض آراء القرنين في صفات الله تعالى) وذكر فيها الرد والإنكار عليهم في إثبات علو الله تعالى وأنه فوق العرش ، وأنهم إذا آمنوا بالآيات التي يسمونها آيات العلو على ظاهرها فإنهم لم يأخذوا بظاهر آيات المعية مثل قوله تعالى ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ... ﴾ وأنهم ضلوا بتأويلها . ومن قول الحافظ السيد الشريف أحمد ابن الصديق الغماري الحسني في كتابه « علي بن أبي طالب إمام العارفين » ص (٥٣-٥٧) في ابن تيمية الحراني ما نصه :

« بل بلغت العداوة من ابن تيمية إلى درجة المكابرة وإنكار المحسوس ، فصرح بكل جرأة ووقاحة ، ولؤم ونذالة ، ونفاق وجهالة ، إنه لم يصح في فضل علي عليه السلام حديث أصلاً ، وأن ما ورد منها في الصحيحين لا يثبت له فضلاً ولا مزية على غيره^(٥٠٠) مع أن إمامه وإمام أهل السنة والحديث

(٥٠٥) قال ابن تيمية لا حياة الله تعالى في منهاج سنته (٨٦/٤) : [وأما قوله : « من كنت مولاه فعلي مولاه » فليس هو في الصحاح ، لكن هو مما رواه العلماء ، وتنازع الناس في صحته ...] !! ثم قال هناك نقلاً عن ابن حزم بزعمه !! :

[قال : وأما « من كنت مولاه فعلي مولاه » فلا يصح من طريق الثقات أصلاً] اهـ !! قلت : حديث « من كنت مولاه فعلي مولاه » حديث متواتر عند أهل السنة والجماعة وقد نص على ذلك حتى النواصب !! ومن نص على تواتره الذهبي في « سير أعلام النبلاء » في مواضع منها (٣٣٥/٨) . وكذا الألباني في صحيحته (٣٤٣/٤) في أواخر تخريج الحديث رقم (١٧٥٠) .

ومن رد على ابن تيمية في هذا من النواصب أيضاً الألباني المتناقض !! فقد قال في صحيحته (٢٦٣/٥-٢٣٤) : [فمن العجب أن يتجرأ شيخ الإسلام ابن تيمية على إنكار هذا الحديث وتكذيبه في منهاج السنة ... كما فعل بالحديث المتقدم هناك ... فلا أدري بعد ذلك وجه تكذيبه للحديث إلا التسرع والمبالغة في الرد على الشيعة ...] . وقال الألباني المتناقض !! في صحيحته (٣٤٤/٤) في أواخر تخريج الحديث رقم (١٧٥٠) :

[إذا عرفت هذا ، فقد كان الدافع لثحرير الكلام على الحديث وبيان صحته أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد ضعف الشطر الأول من الحديث (من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) وأما الشطر الآخر فزعم أنه كذب ! وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديره من تسرعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها ، والله المستعان] .

ومع ذلك فأنصح إخواني الذين يثقون بي أن لا يحسنوا الظن بهذا الألباني لقوله هذه المقالة في ابن تيمية وأن لا ينفروا بكلامه هذا ! فهو ناصي يزعم أشياء كثيرة منها أن قوله تعالى ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً ﴾ هي في أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم بالأصالة ويدخل أصحاب الكساء في ذلك تبعاً !! مع أنه يصحح حديث الكساء الذي هو نص في تفسير الآية !! وقد بينت ذلك ورددت عليه في « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » ص (٦٥٦-٦٥٩) وانظر لتعرف نصب هذا الألباني أيضاً كتابنا « تناقضات الألباني الواضحات » (٢٢٧-٢٥٦) !!

أحمد بن حنبل يقول : لم يرد من الأحاديث بالأسانيد الصحاح في فضل أحد من الصحابة مثل ما ورد في علي ، وهكذا قال غيره من الحفاظ ، بل أضاف ابن تيمية إلى ذلك من قبيح القول في سيدنا علي وآل بيته الأظهر ما دل على أنه رأس المنافقين في عصره ، لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح المخرج في صحيح مسلم مخاطباً (لسيدنا) علي عليه السلام : « لا يبك إلا مؤمن ولا يُغضك إلا منافق »^(٥٠٦) كما ألزم ابن تيمية بذلك أهل عصره ، وحكموا بنفاقه فيما حكاه الحفاظ في ترجمته في « الدرر الكامنة »^(٥٠٧) وكيف لا يلزم بالنفاق مع نطقه قبحه الله بما لا ينطق به مؤمن في حق فاطمة سيدة نساء العالمين صلى الله عليها وسلم وحق زوجها أخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسيد المؤمنين فقد قال في السيدة فاطمة البتول : إن فيها شهاً من المنافقين الذين وصفهم الله تعالى بقوله ﴿ فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون ﴾ قال لعنة الله عليه : فكذلك فعلت هي إذ لم يعطها أبو بكر رضي الله عنه من ميراث والدها صلى الله عليه وآله وسلم^(٥٠٨) ، أما علي عليه السلام فقال فيه إنه أسلم صبيّاً وإسلام الصبي غير مقبول على قول ، فرأى من إثبات أسبقيته للإسلام ، وجحوداً لهذه المزية ، وأنه خالف كتاب الله تعالى في سبعة عشر مسألة ، وأنه كان مخذولاً حيثما توجه ، وأنه يجب الرئاسة ويقاقل من أجلها ، لا من أجل الدين^(٥٠٩) ، وأن كونه رابع الخلفاء الراشدين غير متفق عليه بين أهل السنة ، بل منهم من كان يربع بمعاوية وهم بنو أمية بالأندلس ، فسأهم أهل السنة الكذب عليهم ! عليه لعائن الله ، فإن هذا لم يحصل من أهل الأندلس أصلاً ، وإنما حكى هذا عن ابن عبد ربه صاحب العقد الفريد في قصة تزلف فيها لبني أمية ! فذكر معاوية رابع الخلفاء ! فاتفق أهل الأندلس على ذمه وتقيحه فيما فعل ، فأتى هذا الكذاب ونسب ذلك لأهل السنة من أهل الأندلس كلهم ، وزعم قبحه الله أن علياً عليه السلام مات ولم ينس بنت أبي جهل التي منعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(٥٠٦) رواه مسلم (١١٣) والزمذي (٣٦٦٩) والنسائي في الصغرى (٤٩٣٢) وابن ماجه (١١١) وغيرهم .

(٥٠٧) انظر « الدرر الكامنة » (١٥٥/١) .

(٥٠٨) بعض ذلك ذكره في « منهاج سننه » (١٦٩/٢) وذكره بطريقة ملتوية عرجاء ، وتظاهر في بعض تلك الجمل بمدحها وأنها عليها السلام سيدة نساء العالمين !! وليس وراء قوله عامله الله بما يستحق إلا الطعن والذم !! وليس له مخرج عندنا من هذه الورطة ولا تقبل الدفاع عنه وتأويل بعض كلماته هناك بأي وجه !! فهو ناصبي حيث وبجسم بقبض شاء المخالفون أم أبوا !!

(٥٠٩) كل هذه الأمور ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمة ابن تيمية في « الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة »

(١٥٥-١٥٤/١) فارجع إليها إن شئت !!

الزواج بها^(٥١٠) ، بل فاه في حقه عليه السلام بما هو أعظم من هذا فحكى عن بعض إخوانه المنافقين أن علياً عليه السلام حفت أظافره من التسلق على أزواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالليل ! في أمثال هذا من المثالب التي لا يجوز أن يتهم بها مطلق المؤمنين فضلاً عن سادات الصحابة رضي الله عنهم ، فضلاً عن أفضل الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فَقَبَّحَ اللهُ ابنَ تيمية وأخزاه وجزاه بما يستحق ، وقد فعل والحمد لله ، إذ جعله إمام كل ضال مضل بعده وجعل كتبه هادية إلى الضلال فما أقبل عليها أحد واعتنى بشأنها إلا وصار إمام ضلالة في عصره ، ويكفي أن أخرج الله تعالى من صُلْب أفكاره الخبيثة قرن الشيطان وأتباعه كلاب النار وشر من تحت أديم السماء الذين ملأوا الكون ظلمة وسودوا وجهه بالجرائم والعظائم في كل مكان ، والكل في صحيفة ابن تيمية إمام الضالين وشيخ المجرمين ، وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « من سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « من دعا إلى ضلالة كان عليه إثم من تبعه إلى يوم القيامة » [انتهى كلام الحافظ المحدث السيد أحمد ابن الصديق جزاه الله تعالى بالروح والريحان والجنة والرضوان .

وفي رسالته « هداية الصغراء » أيضاً كلام يذم فيه ابن تيمية وهذا أمر متواتر عن السيد أحمد بسن الصديق وهو مخالف لما في « در الغمام الرقيق » الذي ألفه الشيخ التليدي هداه الله تعالى ! وثبت فيه التزوير والتحريف ١٩

وبعد هذا الكلام الذي نقلناه من مؤلفات السيد أحمد هل يتصور أن يثني على ابن تيمية وفكره وكتبه ١٩

وعلى فرض أن الشيخ التليدي يملك رسالة أخرى فيها نص الكلام الذي يتحدث به عن الألباني دون تلك الزيادات التي نقلناها من خط السيد أحمد فإنه أيضاً لا يجوز نشرها دون تلك الزيادات لأنها بحملة وهذه التي بينها من خطه مفصلة ومبيّنة لحقيقة حال الألباني بنظر السيد أحمد ! وسبب تناؤه عليه بنظري في علم الحديث وقوله عنه إنه أتقنه جداً جداً هو أن السيد أحمد كان

(٥١٠) والحديث في ذلك رواه مسلم وهو حديث شاذ تكلم عليه بعض الحفاظ ١١ لأنه من رواية المسور ابن مخزوم وكان منحرفاً عن سيدنا علي عليه السلام ١١ وقال الحافظ في ترجمته في « تهذيب التهذيب » (١٣٧/١٠) : « وقع في صحيح مسلم من حديثه (المسور) في خطبة علي لابنة أبي جهل ، قال المسور سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا محتمل يخطب الناس فذكر الحديث ، وهو مشكل للمأخذ ، لأن المؤرخين لم يختلفوا أن مولده كان بعد الهجرة وقصة خطبة علي كانت بعد مولد المسور بنحو من ست سنين أو سبع فكيف يسمى بمولده ١٩ » .

يفرح بالاهتمام بعلم الحديث وقد عانى من أهل عصره انصرافهم عن هذا العلم وإن وجد من اشتغل فيه فإنما كان يشتغل إما بالأبواب والأسانيد لكتب والعلماء وإما بالشرح أو بالجمع أو بشيء آخر غير الصحيح والتضعيف والتحقيق فلما رأى أن الألباني مهتم بهذا الأمر مدحه وبين أنه منصف حيث أنه مدحه من جهة اهتمامه بعلم الحديث وذمه من جهة مذهبه ومعتقده الوهابي التيمي !!

وهذا واضح وظاهر كالشمس !!

ثم إن قول السيد أحمد ابن الصديق عن الألباني أنه (أقبل على علم الحديث فأتقنه جداً جسداً) كلمة فيها مسارعة في الحكم وكان هذا قبل نحو (٤١) سنة ولم تكن كتب الألباني قد ظهرت يومئذ إلا شيء بسيط جداً ! ولو أن السيد أحمد ابن الصديق اطلع على تخریجات الألباني المتناقضة وطريقة تصحيحه وتضعيفه ! ورأى ردودنا على الألباني وكتاب تناقضات الألباني الواضحات وما كتبه العلماء في الرد عليه لصنف كتاب مداوي آخر للألباني إضافة إلى مداوي المناوي ! ورأي السيد أحمد لا يلزمنا ونحن نحيرين في قبوله وردّه !!

وإنني أعجب من الشيخ التليدي وغيره كيف يقولون إن السيد أحمد ابن الصديق كان سلفي العقيدة وهو يذم الوهابيين ويسميهم القرنين نسبة إلى قرن الشيطان النحدي المعروف ويذم ابن تيمية ويعظم الشيخ محي الدين بن العربي الحائمي الصوفي والشيخ الدباغ !؟

أما قضية وحدة الوجود التي يزعمون أن السيد أحمد بن الصديق يقول بها فالذي رأيته في بعض كتبه التي اطلعت عليها إنكاره لهذه العقيدة وقد عدّها إلحاداً ومروقاً من الدين !!

واليك بعض نصوصه في ذلك :

قال السيد أحمد في كتابه جؤنة العطار (١١١/١) :

« (مفهوم وحدة الوجود عند بعض شيوخ الطريقة) :

وحدة الوجود لا تُدرَك بالعلم وإنما تُدرَك بالذوق^(١١١) ، وما خاض فيها أحد بعقله إلا وألحد

(٥١١) من هذا وما بعده من الكلام الذي فيه إنكار صريح على من اعتقد بوحدة الوجود وأن الخالق هو المخلوق أو جزء منه يتبين أن وحدة الوجود عنده المعروفة بالذوق هي مقام الفناء الذي يذكره الصوفية في مصنفاتهم كالرسالة القشيرية وغيرها ، فلا يعني به قطعاً أن الخالق هو عين المخلوق !

وهو مقام الإحسان الذي لا يعرف إلا بالذوق وجهاد النفس وهو ما لحصه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله « أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » مع أننا نحزم ونقطع بأن الله تعالى تعالى لا يراه الأولياء ولا الأنبياء لا يقظة ولا مناماً قطعاً وكل من ادعى أنه رآه فهو إما متخيل أو مدعي أو لا يعرف أن الصورة التي رآها في المنام وخطر له أنها الله تعالى

ومرق من الدين غالباً ، وقد شاهدت من قوم تعلّقوا بها مروقاً من الدين بل ومن الإنسانية ، إلا أن ذلك في المشاركة أكثر ، فلا يحصى من مرق من الدين بسببها في بلاد الهند والعراق والعجم والترك ومصر والشام » (٥١٢) .

وذكر قصصاً عديدة لأشخاص ألدّوا في الدين بسبب عقيدة وحدة الوجود ثم قال :

« والمقصود أن هؤلاء مرقوا من الدين بسبب وحدة الوجود » .

فهذا كلام صريح في إنكاره على هؤلاء الصوفية أو المتصوفة الزائغين القائلين بوحدة الوجود . بمعنى

أن الخالق والمخلوق شيء واحد !

والذي أقوله هو أن القائل بوحدة الوجود ضال مارق من الدين وهو منزلق إلى هاوية الكفر

والعياذ بالله تعالى كما بين ذلك السيد أحمد ابن الصديق .

وأما تعظيمه لابن عربي فنحن نخالفه في ذلك ولا نميل إلى ابن عربي ولا إلى أسلوبه ومنهجه

وعقيدته وكشوفاته وما يتبع ذلك .

وأما ذمه الأشاعرة فالأشاعرة فرق عديدة على التحقيق فنحن لا نجذب طريقة الباقلاني وما ينسب

للأشعري بل نحن ننكر طريقتيهما ونجذب طريقة الغزالي مع أننا نخالفه في بعض القضايا والمسائل لا سيما

والمذهب الأشعري ينص في قواعده وأصوله على وجوب النظر وعدم التقليد ! ولا أدل على ذلك من قول

صاحب الجوهرة الأشعري :

إِذْ كُلُّ مَنْ قَلَّدَ فِي التَّوْحِيدِ إِيْمَانَهُ لَمْ يَخْلُ مِنْ تَرَدِيدٍ

ولا ضير على من ينكر على الأشعرية وهو يقول بما يقولونه من التنزيه كابن حزم إلا في مسألة

يستحيل أن تكون هي الله تعالى الذي ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ والذي ﴿ لم يكن له كفواً أحد ﴾ وهؤلاء الذين يرون هذه

الأمر ويلقي الشيطان في قلوبهم أنها الله تعالى لم يدرسوا علم التوحيد ويعرفوا العقيدة والإيمان الصحيح الذي جاء به سيدنا

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإن ادّعوا أنهم أئمة وفطاحل في علم التوحيد والواقع أنهم جهلاء حقيقة !!

ومع هذا فنحن لا نجذب ولا نتجه إلى هذه الاصطلاحات والمقالات الفلسفية التي تفنن فيها فيما أعتمد ابن العربي الحاملي

الصوفي ولا نجذب طريقتيه ومنهجه ومذهبه مهما وصفونا بالتحمد والحب وعدم الذوق وغير ذلك من هراءات المدعيين

والمظاهرين بالمعرفة والصوفية ! مع أننا لا ننكر التصوف ونقول بأنه هو التحلي بأداب القرآن والسنة تحقيقاً لقوله تعالى

﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى ﴾ التازعات : ٤١ ، وقوله تعالى ﴿ لقد منّ الله على

المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفني

ضلال مبين ﴾ آل عمران : ١٦٤ .

(٥١٢) انظر « جوة العطار » الفائدة (١٨١) وطريقة (١٨٢) .

الحال التي يقول بها والتي ردّ عليه وعلى ابن العربي الحاتمي فيها سيدنا الإمام المحدث عبدالله ابن الصديق
أعلى الله تعالى درجته في رسالته القيمة المهمة « رفع الإشكال عن مسألة الحال » .

ولذلك نجد الألباني يرمي ابن حزم بأنه جهمي جلد لأنه لا يقول بعقيدة العلو الحسي التي يقول
بها الألباني .

ومن هنا أقول إن الرسائل المنسوبة إلى السيد أحمد ابن الصديق التي تطبع اليوم وخاصة ما يصدر
عن الشيخ محمد بوخيزة والشيخ التليدي لا يعول عليها ! والظاهر أن هناك مؤامرة من قبل الرواينة
المتسلفين الذين يعرضون على مثل هؤلاء الأشخاص عروض مالية لنشر مثل تلك الأكاذيب أو ذلك
التزوير المسطور في مثل « در الغمام الرقيق » ونحوه ومقدمة حمدي السلفي لكتاب
« فتح الرواب ... » للسيد أحمد حيث نقل عن محمد بوخيزة التطواني الطعن في السيد أحمد ابن الصديق
كلاماً فيه طعن بالسيد أحمد ابن الصديق .

فكل ذلك مردود ولا يوثق به ولا يشوه صورة السيد أحمد ابن الصديق عندنا مع أننا لا نقول
بعصمة السيد أحمد ولا غيره ومن قال الضلال والكفر كان كافراً ولا محاباة في الدين لأن الكفر كفر كائناً
من صدر عنه كما قال الإمام المحدث الكوثري عليه الرحمة والرضوان .

وقد كنت قد تكلّمت نحو هذا الكلام في أواخر كتاب « اللاحق الماحق المنقض على إيقاف
الزاهق » المطبوع مع كتاب « قاموس شتائم الألباني » ص (١٩٤) فليرجع إليه من شاء الاستزادة .
وبذلك نكون قد بينا موقفنا من هذه المسألة وما ينبغي أن يصار إليه وفتحنا آفاقاً لمن أراد أن
يكتب في ذلك ويتوسع في القضية مثل أحننا محمود سعيد ممدوح وأسأل الله تعالى أن يمنحنا طريقة
الأشخاص الذين يكتبون البحوث ويتملقون ويبيعونها لغيرهم رجاء دراهم معدودة فيسقطون قيمة العالم
والعلم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

الشيخ التليدي يصرح

بأن ناشر كتاب در الغمام الرقيق قام بالتلاعب فيه أثناء الطبع

هذا وقد أرسل لي الشيخ التليدي حفظه الله تعالى رسالة جاء فيها فصل يتعلق بهذا الموضوع وهو ما نصه حرفياً :

الحمد لله والصلاة على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه وحزبه ، وبعد : فهذا ما كنت كتبت في الأصل الذي وجهته للطباعة لكن الناشر تصرف في بعض الفقرات فحذف بعضها لظروف خاصة والله ولي التوفيق ، وهو الهادي إلى أقوم طريق والسلام .

وكتب عبد الله التليدي

والحمد لله رب العالمين

البراعة

في كشف معنى
«عليكم بالجماعة»

بقلم

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني

عفا الله تعالى عنه

{ المكتبة التخصصية للرد على الوهاية }

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ورضوان الله تعالى على صحابته المتقين المهتدين .

أما بعد :

فقد سألتني بعض الإخوة الفضلاء عن إشكال يقوم بذهنه وهو أن بعض الناس المنتمين لبعض الجماعات الإسلامية المعاصرة يلاحظ بعض أفرادهم أن الجماعة أحياناً تقع في بعض الأخطاء والأغلاط فإذا أدرك الفرد أن تلك الجماعة مخطئة فيما ذهبت إليه وراجعها في ذلك فإنه يسمع الجواب التالي :

(قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم بالجماعة) !!

قال لي السائل : فما هو الجواب عن هذا الإشكال وما هو معنى الجماعة هنا ؟

فأجبت على ذلك : بأن الجماعة هنا لها أربعة معاني :

الأول : وهو أقوى المعاني : **الحق** ، فقوله عليكم بالجماعة أي عليكم بالتمسك بالحق ، وهو المأخوذ من أدلة الشريعة المطهرة ، ويؤكد هذا قول سيدنا عبدالله بن مسعود رضي الله عنه : (الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك) وسيأتي إن شاء الله تعالى .

الثاني : الاعتصام والتمسك ببيعة خليفة المسلمين عند مبايعة جمهور أهل الحل والعقد له ، فلا يجوز الخروج عليه والتعلل بالأعذار وشق العصا لأنه هو ساعته الجماعة الراشدة التي أمر المسلمون أن لا يخرجوا عليها وهي الجماعة المأمور بالتمسك بها .

وقد ورد في هذا أحاديث منها حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من كره من أميره شيئاً فليصبر عليه فإنه ليس أحد من الناس يخرج من السلطان فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية » . رواه البخاري (٧١٤٣) ومسلم (١٨٤٩) واللفظ له .

وقد قيد ذلك أيضاً بحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » رواه البخاري (٧١٤٤) . والأحاديث في ذلك كثيرة ، والحب والكره هنا مقيّد بالأمر الديني أو الهينة التي فيها خلاف فقهي .

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لما تولي الخلافة فقام فيهم خطيباً : أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم .

الثالث : الإجماع وهو إجماع فقهاء المسلمين المجتهدين من جميع المذاهب والفرق في عصر من العصور فالمتناذب لهم مخالف للجماعة وخارج عنهم .

الرابع : ويدخل في الأمر بلزوم الجماعة المحافظة على الثبات على دين الإسلام أي الالتزام بدين المسلمين ، لأنه جاء في الحديث الصحيح : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة » رواه البخاري (٦٨٧٨) ومسلم (١٦٧٦) من حديث سيدنا ابن مسعود رضي الله تعالى عنه مرفوعاً .

قال الحافظ ابن حجر في شرحه في « الفتح » (٢٠١/١٢) :

« والمراد بالجماعة جماعة المسلمين أي فارقتهم أو تركهم بالارتداد » .

ففسر هنا مفارقة الجماعة بالردة وهي ترك دين الإسلام .

ورود في بعض الأحاديث أن المراد بالحض على الجماعة أيضاً الحض على صلاة الجماعة وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى ، وقد فسر علماء الأمة قوله صلى الله عليه وآله وسلم (عليكم بالجماعة) بهذه المعاني الأربعة التي ذكرناها وليس غير ذلك كما يدعي بعض الناس اليوم من وجوب التمسك بالكثير المخطيء وترك القليل المصيب والله تعالى يقول ﴿ وقليل من عبادي الشكور ﴾ مع قوله تعالى ﴿ وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله ﴾ .

ثم إذا دققنا النظر في هذه المسألة الخطيرة لتتعرف على حقيقة ما أرشدنا الله تعالى إليه من الضوابط الشرعية التي نستطيع أن نعرف بها الحق من الباطل ونميز بها الخطأ من الصواب وما يجب أن نسير عليه فإننا نجد الشريعة المطهرة لم تجعل لنا معرفة ذلك بالتمسك بما نقوله أو تفعله جماعة من الجماعات المسلمة الكثيرة الموجودة على الساحة اليوم !! وإنما جعلت الضابط هو التمسك بالإسلام الذي هو الحق أي التمسك بأصول الأدلة التي يرجع إليها عند التنازع وهي الكتاب والسنة والإجماع والعقل وهذا هو المنصوص عليه في علم الأصول .

ومن أدلة ما قلناه :

١- قال تعالى : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا ﴾ النحل : ١٢٠ .

وقال سيدنا عبدالله بن مسعود رضي الله عنه : « إن معاذاً كان أمة قانتاً لله . روى الحاكم (٢٧١/٣-٢٧٢) وغيره .

وقال الإمام الرازي في تفسيره (١٣٦/١٠) :

« واعلم أنه تعالى وصف إبراهيم عليه السلام بصفات : الصفة الأولى أنه كان أمة ، وفي تفسيره وجوه ، الأول : أنه كان وحده أمة من الأمم لكماله في صفات الخير كقوله :

- ليس على الله بمستنكر
- أن يجمع العالم في واحد » . اهـ
- ٢- قال الله تعالى : ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ﴾ ولم يقل سبحانه واعتصموا بالجماعة التي يقصدها بعض الناس اليوم !! والمقصود بحبل الله في هذه الآية هو القرآن الكريم .
- ٣- وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي ، أحدهما أعظم من الآخر : كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ^(٥١٣) ، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما » ^(٥١٤) . رواه مسلم في الصحيح (٤/١٨٧٣ برقم ٢٤٠٨) والترمذي (٥/٣٧٨٨/٦٦٣) واللفظ له .
- ٤- وقال تعالى : ﴿ فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾ النساء : ٥٨ .
- فالضابط للمسلم كما ترى هو الرجوع للشرع لا الركون للجماعة وتسويغ أخطائها وتغطيتها بقول القائل (عليكم بالجماعة) .
- وليست الجماعة بالأكثرية العددية مع وجود المخالف وإنما الضابط هو الحق ، ويعرف ذلك بأدلة الشرعية وأصولها كما قدمنا ، فلو كانت المسألة بكثرة العدد كما تدعي بعض الجماعات الموجودة في الساحة اليوم أن أكثر الجماعات عند أهل السنة هم الحنفية الملتزمين بمذهب الإمام أبي حنيفة فإنهم يبلغون ملايين وكذا الشافعية والمالكية وكذا الأشاعرة ، وكذلك من غير أهل السنة الشيعية فعددهم يقارب اليوم المائتي مليون (٢٠٠٠٠٠٠٠) !! فإذا كان الواجب هو التمسك بالأكثر عدداً فهؤلاء الذين ذكرتهم أكثر عدداً ممن يلهج اليوم بمقالة (عليكم بالجماعة) !!

(٥١٣) المراد بالعترة هنا علماء آل البيت وهم الفقهاء المجتهدون منهم ، والاعتصام والتمسك بهم هو التمسك بإجماعهم واتفاقهم وترجيح كفتهم على غيرهم وخاصة في القرون الثلاثة التي تقعدت فيه مذاهبهم وكانت فيه جهابذة أئمتهم ، فالتمسك والرجوع إلى ما قالوه أولى من الرجوع لغرهم ممن يسمونهم بعلماء السلف ، ويقابلهم النواصب ، فيجب على المرء المسلم أن يكون في كفة أهل البيت لا في حزب أعدائهم . وفي هذا تفصيل وبيان وإيضاح مطول ليس هذا موضعه وإنما بينت هنا ما يتعلق بالمقام .

(٥١٤) وأما رواية : « تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا كتاب الله وسنتي » فهو موضوع لا يصح ، وقد بينت ذلك مفصلاً في آخر كتاب « صحيح صفة الصلاة » ص (٢٨٩-٢٩٤) فليراجع .

ثم إن عدد كل فرقة من هؤلاء لوحدها ربما يكون قليلاً بالنسبة لعدد المسلمين في العالم الذي يزيد على مليار إنسان ، وإذا أراد أن ينقلب هؤلاء علينا فيقولون بأننا إذن نحن الأقل عدداً والحق هو مع القليل .

قلنا : بل إن هناك من الفئات أو الطوائف أو الجماعات ما هو أقل من عددكم وهذا معروف ومشهور ، فإذا كان الأمر كذلك تبين أنه لا بُدَّ من اعتماد تفسير (عليكم بالجماعة) أي بالحق وبالتالي بالمُحَقِّ .

ونلفت نظرهم هنا زيادة في العلم إلى أن الكثرة لم تأت في الشرع إلا في مقام الذم وأن الفئة القليلة في أغلب النصوص أو في جميعها هي المحقة المدوَّحة ، ولكن لم يقع لها ذلك أي كونها على الحق من حيث قلة العدد بل من حيث أنها موافقة للحق ومعتمدة وملتزمة به .

قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في « المستصفى » في مسائل الإجماع ص (١٤٦) :
[كيف وقد وردت أخبار تدل على قلة أهل الحق حيث قال صلى الله عليه وسلم : « وهم يومئذ الأقلون » وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « سيعود الدين غريباً كما بدأ » وقال تعالى ﴿ أكثرهم لا يعقلون ﴾ وقال تعالى ﴿ وقليل من عبادي الشكور ﴾ وقال تعالى ﴿ كم من فئة قليلة ﴾] .
وقال الإمام الحافظ أبو شامة وهو من شيوخ الإمام النووي رحمهما الله تعالى في أوائل كتابه « الباعث على إنكار البدع والحوادث » ص (٢٢) :
« وحيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به لزوم الحق واتباعه وإن كان المتمسك بالحق قليلاً والمخالف كثيراً » .

قال عمرو بن ميمون الأودي : صحبت معاذاً باليمن فما فارقتُه حتى واريته بالتراب بالشَّام ، ثم صحبت بعده أفضه الناس عبد الله بن مسعود فسمعتُه يقول : عليكم بالجماعة فإنَّ يد الله على الجماعة . ثم سمعته يوماً من الأيام يقول :

سيلي عليكم ولأه يؤخرون الصلاة عن مواقيتها فصلوا الصلاة لميقاتها فهي الفريضة وصلَّ معهم فإنها لك نافلة . قال قلت : يا أصحاب محمد ما أدري ما تحدثون !!؟

قال : وما ذاك : قلت : تأمرني بالجماعة وتحضني عليها ثم تقول لي : صلَّ الصلاة وحدك وهي الفريضة وصلَّ مع الجماعة وهي نافلة .

قال : يا عمرو بن ميمون قد كنت أظنك من أفضه أهل هذه القرية تدري ما الجماعة ؟

قلت : لا .

قال : إن جمهور الناس فارقوا الجماعة وأن الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك ^(٥١٣) .

عرض الروايات التي جاء فيها لفظ (عليكم بالجماعة) :

١- روى الترمذي (٢١٦٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : خطبنا عمر بالجالية فقال يا أيها الناس إني قمت فيكم كمقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فينا فقال :
« عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد وهو مع الاثنين أبعد من أراد بحبوة الجنة فليزم الجماعة » ^(٥١٤) . قال الترمذي : حسن صحيح غريب .

ظاهر هذا الخبر أن المراد بالجماعة الحق وأهل العلم .

٢- روى النسائي (٨٤٧) وأبو داود (٥٤٧/١٥٠/١) عن أبي الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول :

« ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة إلا قد استحوذ عليهم الشيطان ، فعليكم بالجماعة فإنما يأكل الذئب القاصية » قال السائب : يعني بالجماعة الجماعة في الصلاة .
هنا عني بالجماعة جماعة الصلاة . وهذا حديث حسن .

٣- حديث أبي ذر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« اثنان خير من واحد وثلاث خير من اثنين وأربعة خير من ثلاثة فعليكم بالجماعة فإن الله عز وجل لن يجمع أمي إلا على هدى » ^(٥١٥) رواه أحمد . وإسناده ضعيف جداً .

٤- حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

(٥١٥) رواه الإمام البيهقي في كتاب المدخل .

(٥١٦) إسناده ضعيف ، لأجل النظر بن إسماعيل أبو المغيرة ، هو ضعيف ليس بالقوي أنظر « تهذيب الكمال » (٣٧٢/٢٩) . ورواه ابن أبي عاصم في السنة برقم (٨٦) والحاكم (١١٤/١) من حديث سيدنا سعد عن سيدنا عمر رضي الله عنهما وهو ضعيف أيضاً لأن في سنده إبراهيم بن مهاجر بن مسمار وهو منكر الحديث عند البخاري وابن حبان وضعيف عند النسائي انظر لسان الميزان (١١٥/١) والمروحين لابن حبان (١٠٨/١) .

وله طريق ثالث بإسناد حسن رواه ابن أبي عاصم في السنة برقم (٨٧) من طريق زر بن حبيش عن سيدنا عمر رضي الله عنه ، ورواه أيضاً ابن أبي عاصم عن ربعي بن حراش عن سيدنا عمر برقم (٨٩٩) وعن جابر بن سمرة عن سيدنا عمر برقم (٩٠٢) وفي سند حديثيهما عبد الملك بن عمر . ومثل هذا الحديث لا يحتج به في الأصول .

(٥١٧) في سنده : البخري بن عبيد بن سليمان عن أبيه . قال الدارقطني : ضعيف وأبوه مجهول ، وقال أبو الفتح الأزدي : كذاب ساقط . أنظر « تهذيب الكمال » (٢٤/٤) .

« إن الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم يأخذ الشاة القاصية والناحية فإياكم والشعاب وعليكم بالجماعة والعامّة والمسجد » (٥١٨) . رواه أحمد (٢٣٣/٥ و ٢٤٣) وإسناده ضعيف .
ولفظه (العامة) في هذا الحديث لفظة منكّرة جداً .
٥- وعن رجل قال انتهيت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول :
« أيها الناس عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة ... » (٥١٩) رواه أحمد (٣٧٠/٥) وإسناده ضعيف .

هذا ما رأيته من الأحاديث التي ورد فيها لفظ (عليكم بالجماعة) .
واستكمالاً لمعنى هذه اللفظة أذكر ما ورد فيها عن بعض العلماء والأئمة فأقول :
١- قال العلامة المحدث المناوي رحمه الله تعالى في فيض القدير شرح الجامع الصغير (٧٩/٣) :
« (فليلزم الجماعة) فإن من شذّ أي انفرد بمذهبه عن مذاهب الأمة فقد خرج عن الحق لأن الحق لا يخرج عن جماعتها ، قال الغزالي : ولا تناقض بين هذا وبين الأخبار الآمرة بالعزلة الزم بيتك وعليك بخاصة نفسك لأن قوله (عليكم بالجماعة) الخ يحتمل ثلاثة أوجه ، أحدها : أنه يعني به في الدين والحكم إذ لا تجتمع الأمة على ضلالة فحرق الإجماع والحكم بخلاف ما عليه جمهور الأمة والشذوذ عنهم ضلال ، وليس منه من يعتزل عنهم لصلاح دينه ، الثاني : عليكم بالجماعة بأن لا تنقطعوا عنهم في نحو الجمع والجماعات فإن فيها جمال الإسلام وقوة الدين وغيظ الكفار والملحدّين الثالث : أن ذلك في زمن الفتنة للرجل الضعيف في أمر الدين » .

قلت : وقال الإمام الغزالي في « المستصفى » ص (١٤٧) :
[فإن قيل : فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « عليكم بالسواد الأعظم فإن الشيطان مع الواحد وهو عن الإثنين أبعد » قلنا : أراد به الشاذ الخارج على الإمام بمخالفة الأكثر على وجه يشر الفتنة ، وقوله « وهو عن الإثنين أبعد » أراد به الحث على طلب الرفيق في الطريق ولهذا قال عليه

(٥١٨) في إسناده العلاء بن زياد ولم يسمع من معاذ بن جبل كما في تهذيب الكمال (٢٢/) فهو منقطع . وقد نص على انقطاعه الحافظ المنذري في الترغيب (٢١٩/١) والمبشّي في الجمع ، وكذا الحافظ العراقي كما في فيض القدير (٣٥٠/٢) .
(٥١٩) وفي إسناده زكريا بن أبي سلام أبو يحيى عن أبيه ، ليس له رواية في الكتب الستة ، وقد ذكره الرازي في المخرج والتعديل (٥٩٨/٣) ولم يذكر فيه لا جرحاً ولا تعديلاً ، وذكره ابن حبان في الثقات (٢٥٢/٨) وقال الحافظ الهيثمي في « المجمع » (٢١٧/٥) عنه وعن أبيه : « ولم أعرفهما » . فالابن مجهول والأب مجهول أكثر فهذا إسناده ضعيف .

الصلاة السلام : « والثلاثة ركب » . وقد قال بعضهم : قول الأكثر حجة وليس بإجماع . وهو مُحْكَم بقوله إنه حجة ، إذ لا دليل عليه [.

ويمكن أن يستخرج من هذه الإشارات والدلالات التي أوردتها في هذه القضية مواضيع وبحوث كثيرة يمكن الإسهاب فيها وفي تخريج ما يتعلق بها من الأحاديث لمن أراد التشمير وفيما ذكرته كفاية فيما أعتقد وبه يتم المقصود والحمد لله رب العالمين .

كتبتها في يومين تسويداً وتبييضاً ففرغت منها ليلة الجمعة لست عشرة ليلة خلت من جمادى الأولى سنة ثمانى عشرة وأربعمائة وألف من هجرة سيد الأنام ومصباح الظلام صلى الله عليه وآله وسلم ، الموافق ١٩٩٧/٩/١٨ م ، والله المستعان .

تهنئة الصديق المحبوب

ونيل السرور المطلوب

بمغازلة ! سفر المغلوب

(نقد كتابه : منهج الأشاعرة في العقيدة)

تأليف

حسن بن علي السقاف

دار الإمام النووي

كشف التحايل والبهتان وإزالة الغرر

فيما يقوله ويكتبه المدعو سفر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى ، والصلاة والسلام على عبادة الذين اصطفى ، وخصوصاً نبينا وسيدنا محمد المصطفى ، وعلى آله أهل الوفى ، ورضي الله عن صحابته المتقين أهل الصفا ، ومن على قدم النبي سار واقتفى .

أما بعد :

فقد اطلعت على كثير مما يكتبه المتمسكون في هذه الأيام وينشرونه من الكتب والرسائل الهزيلة التي يدعون في طوايا جملها وعباراتها أنهم أهل الاختصاص في علم التوحيد والعقيدة ، وأنهم هم الذين بناوا هذا العلم على نصوص الكتاب والسنة ؛ وأن لهم الباع الطويل الواسع في الاطلاع على علم الحديث والجرح والتعديل !! بتبحر بالغ !!

مع أنهم في الحقيقة يخطبون في تلك المؤلفات والتعليقات خبط عشواء ! برجل عرجاء ! وعقول قاصرة عوجاء ! فرأينا من الواجب علينا في هذه المرة أن نبين لبعضهم غلظه وفساد قواعده وبهارج كلامه وأمره ! وللحق كرة بعد كرة !!!

وصاحبنا في هذه الكرة هو المدعو : (سفر الحوالي) ؛ صاحب كتاب (منهج الأشاعرة في العقيدة) حيث سعى فيه مؤلفه الذي يدعى (التخصص !!) والاطلاع الواسع في علم الجرح والتعديل ومن وراءه من (السرورين) !! بكل ما أوتي من جهد سعيًا حثيثاً لإثبات أن الأشاعرة فرقة خارجة عن دائرة أهل السنة والجماعة !! بطرق سقيمة وأساليب ملتوية !! لا بد من تزييفها وبيان أوجه فسادها ؛ لأنها مبنية على جرف هار .

وقد طبع هذا الكتاب آلافاً من النسخ ووزع في عدة بلدان على المدن والقرى ووضع في أيدي كثير من العامة !!! تمهيداً لترويج مذهب التشبيه والتحسيم بين العامة !! وتشكيكاً بمذهب أهل الحق أئمة أهل السنة والجماعة ؛ وتغريراً وخداعاً لطلاب العلم الذين لا يعرفون ماهية القضية ولا جليلة الأمر الذي يسعى لنشره سفر الحوالي (السروري) وأهل نخلته من المتمسكين !!

وكتابه هذا هو حلقة ضمن خطة مدبرة لتسهيل انفضاض الناس عن عقيدة التوحيد الصافية (باسم التوحيد) المبنية على قواعد الكتاب الكريم والسنة المطهرة إلى عقيدة الشيخ ابن تيمية الحرّاني الذي يقول بعقيدة التشبيه والتحسيم !! التي منها قوله بـ (قدم العالم بالنوع)^(٥٢٠) وكذا (استقرار معبوده على ظهر بعوضة)^(٥٢١) ، و (أن الله تعالى جسم)^(٥٢٢) ، و (أن المقام المحمود الذي وعد به نبينا صلى الله عليه وآله وسلم هو جلوسه بجنب الله على العرش في المساحة المتبقية والمقدرة عند هذه الطائفة بأربع أصابع)^(٥٢٣) !! وغير ذلك من الزهات !

لا سيما وأن هذه الطائفة تبني عقائدها على الإسرائيليات والأحاديث الواهية والموضوعة وكذا على المتشابه من بعض الصحيح !! مع أنها تتظاهر برفض الأخذ بالأحاديث الضعيفة حتى في فضائل الأعمال !! والله تعالى في خلقه شؤون !! ﴿ لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ﴾ .

وسنين بالأدلة والبراهين الواضحة إن شاء الله تعالى كل ما ذكرناه مما مر أثناء الرد على عبارات المذكور ومزاعمه وتلفيقاته التي جاء بها .

هذا وقد تم توزيع الكتاب المذكور في جنح الظلام !! وذلك أثناء رقدة أهل الشأن من علماء أهل السنة والجماعة !!! الذين هم في سبات يشخرون !!!

وهم ما بين مغفل لا يدري ما يجري حوله في الساحة !! حيث ترك غالبهم الذبّ عن العقيدة الحقّة وحراسة التوحيد من عبث العابثين ، وتلاعب المحرفين المدّعين ، كما تركوا السهر على صيانة حرمتها من أن تمس بسوء أعمال المتطفلين !!

فطفق هؤلاء المتمسكون الذين اغتتموا رقدة أهل الشأن يستلّون في ظلمة الليل البهيم الأليل كما قيل :

حتى إذا جاء الظلام واختلط جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قطُ

وعلى كل حال فالذي يهمنّا الآن هنا هو تفنيد ما افتراه سفر الحوالي في كتابه (منهج الأشاعرة في العقيدة) وإثبات أنه فاقد للعلم الذي يؤوله لأن يخوض في مسائل العقيدة والتوحيد فضلاً عن مناطق

(٥٢٠) أنظر « منهاج سنة الشيخ الحرّاني » (٤١/١) و (١٠٩/١) وكذا « موافقة معقوله لمنقوله » (٢٤٥/١) و (٧٥/٢) وشرحه على حديث عمران بن حصين ص (١٩٣) ونقده لمراتب الإجماع ص (١٦٧ — ١٦٨) .
(٥٢١) انظر كتابه « التأسيس في الرد على أساس التقديس » (٥٦٨/١) .
(٥٢٢) أنظر أيضاً التأسيس (١٠١/١) ومنهاج سنته (١٨٠/١) .
(٥٢٣) انظر منهاج سنته (٢٦٠/١) وكتاب « بدائع الفوائد » لتلميذه ابن قيم الجوزية (٣٩/٤ — ٤٠) .

السادة الأشاعرة ومقارعتهم وهم الذين يمثلون سواد سواد أهل السنة والجماعة على ممر العصور والأيام ﴿ والله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ فعلى المرء أن يقوم بواجبه في كل وقت تاركاً التكاسل والتخاذل — المخيم على أهل الشأن في هذا العصر^(٥٢٤)!! والتوفيق والنجاح بيد الله سبحانه وليس بيد العبيد الذين يدفعون المال لنشر آرائهم ﴿ يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون ﴾ التوبة : ٣٢ .

فصل

سفر يدعي بأنه متخصص في علم العقيدة ومتمكن في علم الجرح والتعديل الذي يؤهله لذلك وإبطال هذه الدعوى

قال سَفَرُ صحيفة (٥) وهي أول صحيفة في كتابه المذكور ما نصه :
(وإذا كان من حق أي قارئ مسلم أن يهتم بالموضوع وأن يدلي برأيه إن كان لديه جديد فكيف بمن هو متخصص في هذا الموضوع مثلي ؟) .

ونقول : أنعم وأكرم !!

وقال ص (٦) :

(فمن واقع إسلامي وتخصصي رأيت أن أقول كلمة عسى الله أن ينفع بها) .

ونقول : ما شاء الله !!! وسنرى هل أفلحت في تخصصك هذا !!! أم لا !!

(٥٢٤) ومن المؤسف أيضاً أن يقول بعض الناس من غير المتسلفين : لماذا يقول هؤلاء المتسلفون إن أهم العلوم وأول ما يجب التركيز عليه هو العقيدة وعلم التوحيد !!!
وأقول مجيباً لهم : مما يؤسف له أنكم ظننتم أن إقامة مولد أو طبع كتاب في الصلاة على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو المهم وهو أول الواجبات !! وتركتم هؤلاء المتسلفين يعيشون في أهم المهمات وهو علم التوحيد والعقيدة وكذلك الفقه والحديث وغيرها ، كما تركتموهم أيضاً ينشرون في العالم ما يملأوا ويروق لهم !! وذهبتم تطعمون كتباً ليس طبعها هو الأهم والأولى دون أن تدركوا حقيقة الأمر وجليه ما يدور هنا وهناك ، حتى أضعتهم فيما لا فائدة فيه المال هدرًا !!

وإننا لن نترك أولئك الذين يضعون ويبحثون ملايين الدراهم ممن حذرناهم من الخطر الداهم دون أن نكشف ما يفعلون متى فأتت الفرصة عليهم إذا لم يرجعوا ويرجعوا إلى الجادة ويستيقظوا من غفلتهم !!!

وقال ص (٨٢) :

(فالأمر واضح لا لبس فيه إلا عند المعاندين أو المذورين من غير المتخصصين) !!

ونقول : هنيئاً لك يا إمام المتخصصين !!

فهذا كما ترون تصريح واضح منه بادّعاء أنه من المتخصصين في هذا العلم !! ولذلك سنطلق عليه اسم (المتخصص) !! في هذا الرد لأنه أطلقه هو على نفسه وارتضاه !! وسنين إن شاء الله تعالى له ولغيره بكل وضوح بأن تخصصه لم يحل دون وقوعه في كوارث فادحات !! وأخطاء فاضحات !! وعلى كل حال فـ (كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون) . الذين يرجعون ويعلمون رجوعهم عن الخطأ الذي وقعوا فيه ولا يكتُمون هذا الرجوع حتى لا يُقْتَدَى بهم فيه والله الموفق والهادي !!

فنأمل أن يرجع هذا (المتخصص) !! إلى الصواب والحق بعد أن يَطْلُع على ما نكتبه من البراهين والحجج الدامغة المبجلة لادّعاءاته ومزاعمه التي جاء بها في كتابه المذكور ، والله تعالى يتولى هدايا وهداه . هذا ولم يقف عند قوله بأنه متخصص في التوحيد والعقيدة فحسب !! بل زعم أيضاً بأنه يملك الأدوات التي تمكنه وتؤهله للخوض في هذا العلم !! حيث قال ص (٦) :

(أما الصابوني فلا يؤسفني أن أقول إن ما كتبه عن عقيدة السلف والأشاعرة يفتقر إلى أساسيات بدائية لكل باحث في العقيدة ، كما أن أسلوبه بعيداً جداً عن المنهج العلمي الموثق ، وعن الأسلوب المتقن الرصين ..) !! اهـ .

ونقول لهذا (المتخصص) !! : ولا يؤسفنا أيضاً أن نثبت لك بأنك فاقد لتلك الأساسيات !! بل الأدوات الضرورية في هذا الموضوع !! ولذلك وقمت بما وقمت به مما ستمتع عينك بالنظر لتفاصيله !! كما أنك تفقد المنهج العلمي الموثق !! وسرى ذلك بعينيك إن شاء الله تعالى !! والله تعالى المستعان . لا سيما وفي ثنايا وطوايا كلامك الذي أخطأت فيه أيما خطأ ادّعاء عريض بأن لديك معرفة وعلماً بفن الجرح والتعديل يجعلك مؤهلاً للخوض في الفن الذي تدعي التخصص فيه ومن ذلك قولك متبجحاً في كتابك الفذ !! ص (١٦) :

[ب — المعنى الأخص (لأهل السنة والجماعة) وهو ما يقابل المبتدعة وأهل الأهواء وهو الأكثر استعمالاً وعليه كتب الجرح والتعديل ؛ فإذا قالوا عن الرجل : إنه صاحب سنة أو كان سنياً أو من أهل السنة ونحوها فالمراد أنه ليس من إحدى الطوائف البدعية] انتهى .

ففي هذه الفقرة التي نقلناها من كلام سفر تصريح بإثبات ادّعاءاته التخصص والمعرفة الكافية في علم الجرح والتعديل التي تؤهله للخوض فيما هو بصدد إثباته !!! وهيهات !!

وسنبرهن له إن شاء الله تعالى بما لا يدع مجالاً للشك بأنه ليس كذلك حقاً وصدقاً !! وأن ذلك من دعاواه العريضة !! وليس الخير كالبيان !! والله تعالى المستعان .

كشف وبيان مبلغ علم هذا (المتخصص) !!

في علم التوحيد والجرح والتعديل

يتظاهر سفر الذي يدعي (التخصص) !! بأنه مطلع على علم الفرق وعالم بفن الجرح والتعديل الذي يوهله لأن يخوض في غمار مسائل التوحيد والعقيدة ويقرر ما يهوي ويتمنى ؛ والظاهر أنه ليس في ناحيته من يتفرغ له من المتمكنين في العلم فيلجمه بحجج البراهين العلمية والأدلة ؛ وعلى كل حال نود أن ننقل مثلاً سريعاً واضحاً ينكشف به زيف دعوى سفر فأقول وبالله تعالى التوفيق :

حاول سفر في كتابه^(٢٥) — منهج الأشاعرة في العقيدة — أن يخترع قضية يخدع بها البسطاء تقوم بذهنه ويحلم بها أحلام اليقظة !! فزعم أن الأشاعرة خارجون عن إطار أهل السنة والجماعة عند أئمة المذاهب الأربعة !! وأئمة الجرح والتعديل !! وأورد من جملة استدلالاته !! حكم الأشاعرة عند مالك بواسطة ابن خويز منداد المالكي وإليك عبارة سفر في ذلك من صحيفة (١٧) من كتابه المذكور مع تزيفها وبيان بطلانها :

قال سفر :

[وسنأتي بحكمهم — الأشاعرة — عند أئمة المذاهب الأربعة من الفقهاء فما بالك بأئمة الجرح والتعديل من أصحاب الحديث :

١ — عند المالكية : روى حافظ المغرب وعلمها الفذ ابن عبد البر بسنده عن فقيه المالكية في المشرق ابن خويز منداد أنه قال في كتاب الشهادات شرحاً لقول مالك لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء ، وقال : « أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام ؛ فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبداً ويهجر ويؤدب على بدعته فإن غمادى عليها استتيب منها » [انتهى كلام سفر .

(٥٢٥) وكذا الدكتور المتمسك بعمر الأشقر في كتابه « أصل الاعتقاد » .

ونقول في دحضه : أما أئمة المذاهب الأربعة الفقهاء فقد توافهم الله تعالى قبل أن يولد الأشعري !! لأن الأشعري ولد سنة (٢٦٠) هـ وآخر الأئمة موتاً هو أحمد بن حنبل توفي سنة (٢٤١) هـ فكيف يحكمون على الأشعري الذي ولد بعد وفاتهم ؟! أم هم يعرفون الغيب بنظر (المتخصص) !! سفر ١١؟ فإن قال سفر : إنني لم أعنِ أئمة المذاهب الأربعة الفقهاء حقيقة وإنما عنيت أتباعهم .

قلنا له : يكذبك كلامك الذي أوردته بعد ذلك الآخذ بتلاييك لأنك أوردت كلام مالك في القضية نقلاً عن ابن خويز منداد الذي هو متهم عند المالكية وعند علماء الجرح والتعديل الذين تلوك بفمك وتردد اسمهم متبحراً !! وإليك ذلك :

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « لسان الميزان » (٢٩١/٥ من الطبعة الهندية) و (٣٢٩/٥ من طبعة دار الفكر) ما نصه :

« غنده شواذ عن مالك ، واختيارات وتأويلات لم يعرف عليها حدائق المذهب كقوله إن العبيد لا يدخلون في خطاب الأحرار وأن خير الواحد مفيد العلم ... وقد تكلم فيه أبو الوليد الباجي ولم يكن بالجليل النظر ولا بالقوي في الفقه وكان يزعم أن مذهب مالك أنه لا يشهد جنازة متكلم ولا يجوز شهادتهم ولا مناكتهم ولا أماناتهم ، وطعن ابن عبد البر فيه أيضاً » انتهى كلامه الحافظ ابن حجر . فتأملوا يا قوم !!!

فتبين صريحاً أن ابن خويز منداد الذي جاء به سفر (المتخصص) !! ليحمله مثلاً ومندوباً للسادة المالكية في الحكم على الأشاعرة ساقط عند علماء الجرح والتعديل الذي يمثلهم كتاب « لسان الميزان » للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني ، وساقط أيضاً عند علماء المالكية الذين طعنوا فيه كالإمام الباجي والحافظ ابن عبد البر المالكيين !!

فما هو موقف سفر الآن من هذا التلاعب والتلبيس !!؟ ما موقفك يا سفر عندما تستشهد بكلام من هو ساقط عند علماء الجرح والتعديل !! وساقط عند المالكية أنفسهم وأنت تبجح على الصابوني وعلى الناس وتلوك بفمك ذكر علماء الجرح والتعديل مدعياً (التخصص) !! فتأتي بإنسان هذه صفته عند من عرفناك فتجعله مثلاً لرأي المالكية في الأشاعرة !!

فهل هذا مقبول شرعاً !!؟ أم عرفاً !!؟ أم منطقاً !!؟ أو عند العقلاء !!؟ تب وأقلع عما أنت فيه واتق الله تعالى .

رأي المالكية الحقيقي في السادة الأشاعرة

سئل الإمام ابن رشد الجد المالكي رحمه الله تعالى الملقب عند المالكية بشيخ المذهب عن رأي المالكية في السادة الأشاعرة وحكم من ينتقصهم كما في فتاواه (٨٠٢/٢) وإليك نص السؤال والجواب :

[ما يقول الفقيه القاضي الأجل .. أبو الوليد وصل الله توفيقه وتسديده ونهجه إلى كل صالحة طريقه في الشيخ أبي الحسن الأشعري وأبي إسحاق الإسفراييني وأبي بكر الباقلاني وأبي بكر بن فورك وأبي المعالي .. ونظرائهم ممن ينتحل علم الكلام ويتكلم في أصول الديانات ويصنف للرد على أهل الأهواء ؟ أهم أئمة رشاد وهداية أم هم قادة حيرة وعماية ؟ وما تقول في قوم يسبونهم وينتقصونهم ويسبون كل من ينتمي إلى علم الأشعرية ويكفرونهم ويتبرأون منهم وينحرفون بالولاية عنهم ويعتقدون أنهم على ضلالة وخائضون في جهالة ؟ فماذا يقال لهم ويصنع بهم ويعتقد فيهم ؟ أتركون على أهوائهم أم يكف عن غلوئهم ؟]

فأجاب : تصفحت عصمنا الله وإياك سؤالك هذا ووقفت عليه ، وهؤلاء الذين سميت من العلماء أئمة خير وهدى ومن يجب بهم الاقتداء لأنهم قاموا بنصر الشريعة وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالة وأوضحوا المشكلات وبينوا ما يجب أن يدان به من المعتقدات فهم بمعرفتهم بأصول الديانات العلماء على الحقيقة ، لعلمهم بالله عز وجل وما يجب له وما يجوز عليه وما ينتفي عنه ، إذ لا تعلم الفروع إلا بعد معرفة الأصول ، فمن الواجب أن يعترف بفضائلهم ويقر لهم بسوابقهم فهم الذين عنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين » فلا يعتقد أنهم على ضلالة وجهالة إلا غبي جاهل أو مبتدع زائغ عن الحق مائل ، ولا يسبهم وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فاسق^(٥٢٦) وقد قال الله عز وجل ﴿ والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً ﴾ فيجب أن يصبر الجاهل منهم ويؤدب الفاسق ويستتاب المبتدع الزائغ عن الحق إذا كان مستسهلاً بيدعة ، فإن تاب وإلا ضرب أبداً حتى يتوب كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بصيغ المتهم في اعتقاده من ضربه إياه حتى قال يا أمير المؤمنين إن كنت تريد دوائي فقد بلغت مني موضع الداء وإن كنت تريد قتلي فأجهز عليّ فخلسى سبيله ، والله أسأل العصمة والتوفيق برحمته . قاله محمد بن رشد [.

(٥٢٦) وهذا ما وقع به سفر حوالي (المتخصص) !!

فهذا نص كلام أئمة المالكية في الأشاعرة ، علماً بأن هناك كلاماً كثيراً لأشهر أئمة المالكية في هذا الأمر مما يجهز على ما جاء به سفر ويزهقه !! فاعتبروا يا ذوي القلوب والأبصار !!!!!
قال فضيلة !! العلامة !! سفر (المتخصص) !! ص (٧) :

« وليكن معلوماً أن هذا الرد الموعود ليس مقصوداً به الصابوني ولا غيره من الأشخاص فانسأله أكبر من ذلك وأخطر ، إنها مسألة مذهب بدعي له وجوده الواقعي الضخم في الفكر الإسلامي حيث تمتلئ به كثير من كتب التفسير وشروح الحديث ، وكتب اللغة والبلاغة والأصول ، فضلاً عن كتب العقائد والفكر ، كما أن له جامعاته الكبرى ومعاهده المنتشرة في أكثر بلاد الإسلام من الفلبين إلى السنغال » انتهى .

وأقول له : هذا اعتراف صريح منك بأن سواد هذه الأمة الإسلامية أشاعرة ؛ وخاصة علماءها وهم أصحاب كتب التفسير والحديث (كالفتح وشرح مسلم) التي صنفها الأئمة الفحول من الحفاظ والمحدثين كالحافظ ابن حجر العسقلاني والأئمة ابن عساكر والخطيب البغدادي والبيهقي والحاكم والعراقي وغيرهم كثير وكثير وجميعهم أشاعرة .

وكذلك كتب اللغة والبلاغة والأصول والنحو وغيرها فهؤلاء الجهابذة باعترف هذا (المتخصص) !! الذي وصف مذهبهم العقائدي بأنه (له وجوده الواقعي الضخم في الفكر الإسلامي حيث تمتلئ به كثير من كتب التفسير وشروح الحديث وكتب اللغة والبلاغة والأصول فضلاً عن كتب العقائد والفكر) هم أشاعرة وهم أصحاب المذهب الذي وصفه أيضاً بأن (له جامعاته الكبرى ومعاهده المنتشرة في أكثر بلاد الإسلام من الفلبين إلى السنغال ..) والحمد لله .

ونقول له : ما هو هدفك من الطعن في جمهور المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها باعترافك !!؟ هل تسعى لأن تكون إحدى الشوكات السامة في قلب جمهور المسلمين في العالم !!؟
وأقول لك أيضاً : رويدك على سواد الأمة الأعظم أيها الألمي !!! الفهمان !!! وتذكر قول من قال :

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

سفر (المتخصص) !! يفترى على الشافعية فيزعم أن الشافعية لا يرتضون الأشاعرة ويزمونهم

من الغريب العجيب !! أن سَفْراً هذاه الله تعالى ينقل معلومات مخطئة لا تثبت في ميزان التحقيق والنقد العلمي !! ومنها أنه يزعم بأن الأشاعرة مبتدعة أو غير مرضي عنهم عند السادة الشافعية !! وإليكم قوله في ذلك مع تفنيده :

قال ص (١٨) من كتابه « منهج الأشاعرة » ما نصه :

[قال الإمام أبو العباس بن سريج الملقب بالشافعي الثاني وقد كان معاصراً للأشعري : « لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية والملحدة والمجسمة والمشبهة والكرامية والمكيفة ... »] .

وأقول : هذا كلام باطل غير صحيح وانظر الآن كيف ينهدم (تخصصه !!) وأنه مبني على

التقليد ! والتعصب ! الفارغ !!

اعلموا أن ابن سريج لم يقل هذا وذلك لأن ابن سريج مات قبل الأشعري بـ (٢١) سنة ، وأبو الحسن الأشعري عاش (٦٤) سنة ولما مات ابن سريج كان عمره (٤٣) سنة^(٥٢٧) ولم يظهر إذ ذاك مذهب الأشعرية بعد ، لأنه كما ذكر عنه أنه صحب الجبائي يدرس عليه ويتعلم ويأخذ عنه (٤٠) سنة^(٥٢٨) ، وهو خاله ، وكم كان عمره لما بدأ بالأخذ عنه ؟ ربما كان عشر سنوات أو ثمانية مثلاً فيستحيل إذ ذاك أن يدرك ابن سريج الأشاعرة حتى يقول ما نقله سفر عنه بواسطة ابن قيم الجوزية !!

ومن هذا البيان تعلموا بأن سَفْراً مفلس من معرفة علم الجرح والتعديل إفلاساً تاماً !! وأنه في ذلك مقلد لا غير يردد قول ابن القيم في « اجتماع الجيوش الإسلامية » ص (١٠١) من طبعة دار الكتب العلمية الأولى ١٤٠٤ هـ وهي التي بين يدي .

(٥٢٧) توفي ابن سريج سنة (٣٠٣) كما في ((سير أعلام النبلاء)) (٢٠٢/١٤) وولد الأشعري سنة (٢٦٠) وقيل (٢٧٠) كما في « سير أعلام النبلاء » (٨٥/١٥) فيكون عمره عند موت ابن سريج على القول الأول (٤٣) وعلى الثاني (٣٣) وهذا مما يؤكد عدم إدراك ابن سريج للأشعرية تأكيداً مبرماً لا مجال للشك فيه .

(٥٢٨) كما ذكر ذلك الحافظ ابن عساكر في كتابه « تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري » ص (٩١) .

وابن القيم مخطئ في ذلك !! بل مدلس وقليل نظر وتحقيق !! فإنه بعد أن ذكر تلك العبارة المكذوبة عن ابن سريج (في اجتماع جيوشه) قال :

« — هذا — آخر كلام أبي العباس بن سريج الذي حكاه أبو القاسم سعد بن علي الزنجاني في أجوبته .. »

قلت : وهذا سند منقطع عن ابن سريج زيادة على كونه كذباً مخالفاً للواقع لوجهين :

(الأول) : أن هذا الكلام محكي حكاية عن ابن سريج ولفظ الحكاية من ألفاظ التضعيف والترخيص كما هو مقرر عند أهل الفن .

انظر المجموع (٦٣/١) . فهو غير ثابت والذي يؤكد ذلك الوجه :

(الثاني) : وهو أن الزنجاني هذا الذي يحكي هذا الكلام عن ابن سريج ولد بعد وفاة ابن سريج بنحو (٨٠) سنة تقريباً فالإسناد منقطع .

فقد توفي ابن سريج كما قدمنا نقلاً عن « سير أعلام النبلاء » سنة (٣٠٣) هـ والزنجاني ولد سنة (٣٨٠) هـ كما في « سير أعلام النبلاء » (٣٨٥/١٨) فاستيقظ !

ولم يذكر الزنجاني سند الكلام على فرض صحته إلى ابن سريج فلا حجة فيه مع مخالفته للواقع . والله الهادي .

فهل بعد هذا يمكن أن يقال بأن سرفراً يملك الأدوات التي توهله للخوض في مثل هذه المسائل ؟!

وهل أسلوبه قريب من المنهج العلمي الموثق المتعقل الرصين ؟!

لا يوسفني يا أخ سفر أن أقول لك : لا !!

ارجع إلى كتابك المذكور ص (٦) وتأمل هناك ما قلته من سطر (٨—١١) جيداً !! لتدرك أن ذلك الكلام منطبق عليك تمام الانطباق !!

ثم ذهب سفر (المتخصص) !! ليستكمل عملية إقناع قرائه السذج بأن الشافعية يذمون الأشعرية والأشاعرة فأورد كلام رجل يسمى الكرجي فقال ص (١٨) :

« قال الإمام أبو الحسن الكرجي من علماء القرن الخامس الشافعية ما نصه : لم يزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستكفون أن يُنسبوا إلى الأشعرية ويتراون مما بنى الأشعرية مذهبه عليه وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحُومِ حوالياً ... » .

قلت : من اعتمد على الشيخ الحراني وتلميذه ابن القيم في نقل أقوال الناس ومذاهبهم فقد بنى بناءه على جُرْفٍ هَارٍ !!

وذلك لأن هذا الكلام مكذوب على الكرجي كما نص على ذلك الحافظ عبد الوهاب السبكي رحمه الله تعالى في « طبقات الشافعية الكبرى » (١٤٠/٦ - ١٤٦) والكرجي هذا شبه مجهول عند الشافعية وليس هو من أئمتهم البتة !!

فانظروا كيف يأتي هذا (المتخصص) !! المقلد برجل مجهول فيجعل كلامه مثلاً للسادة الشافعية في ذم الأشاعرة لا سيما والكلام الذي نقله عنه مكذوب مدسوس عليه أيضاً !! فتأملوا يا ذوي الألباب !!

وقد ترك سفر الأئمة الذين يعول إلى كلامهم ويرجع إليهم حقاً وصدقاً عند الشافعية كالحافظ البيهقي والشيخ أبي إسحق الشيرازي وأبو محمد الجويني وإمام الحرمين والغزالي وأبو بكر الشاشي والإمام النووي وابن عساكر والخطيب البغدادي والعراقي والحافظ ابن حجر وغيرهم كثير ، وكثير من المتأخرين أيضاً كالشيخ زكريا الأنصاري وابن حجر المكي والرملّي والخطيب إلى يومنا هذا !! فلا ندرى أين ذهب عقل هذا (المتخصص) !! عن هؤلاء !!

مذاهب الأئمة الأربعة تقول

بمذهب الأشعري في العقائد

وجملة القول أن سفرأ (المتخصص) !! بنى مقاله أو كتيبه المذكور على أن السادة الأشاعرة ضلال مبتدعة بنظر أهل المذاهب الأربعة ! وأنهم أيضاً خارجون عن إطار أهل السنة والجماعة وهذه مغالطة واضحة جداً ، يكذبها ويهدمها الواقع ، بل يكذبها سفر نفسه في كتابه المذكور فإنه قال متناقضاً !! غير متنبه ص (٧) ما نصه :

« وليكن معلوماً أن هذا الرد الموعود ليس مقصوداً به الصابوني ولا غيره من الأشخاص فالمسألة أكبر من ذلك وأخطر ، إنه مسألة مذهب بدعي له وجوده الواقعي الضخم في الفكر الإسلامي حيث تمثلت به كثير من كتب التفسير وشروح الحديث وكتب اللغة والبلاغة والأصول فضلاً عن كتب العقائد والفكر ، كما أن له جماعته الكبرى ومعاهده المنتشرة في أكثر بلاد الإسلام من الفلبين إلى السنغال . »

واقول : ويكفي أيضاً في دحض كلام سفر وادعائه بأن علماء المذاهب الأربعة لا يقبلون الأشعرية أننا لو تأملنا كتب التوحيد والعقائد المؤلفة في مذهب الأشعري لوجدنا أن مؤلفيها ينتسبون إلى تلك المذاهب الأربعة .

قال الإمام الحافظ التاج السبكي في كتابه « معيد النعم ومبيد النقم » ص (٦٢) :

« وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة والله الحمد في العقائد يد واحدة كلهم على رأي أهل السنة والجماعة يدينون الله تعالى بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله ، لا يحيد عنها إلا رعا ع من الحنفية والشافعية لحقوا بأهل الاعتزال ، ورعا ع من الحنابلة لحقوا بأهل التحسيم .. »

فتأمل جيداً هداك الله تعالى !!

وقال الشيخ أبو إسحق الشيرازي إمام الشافعية في وقته وصاحب كتاب « المذهب » الذي عليه وعلى شرحه للإمام النووي رحمه الله تعويل الشافعية ما نصه :

[فمن اعتقد غير ما أشرنا إليه من اعتقاد أهل الحق المنتسبين إلى الإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه فهو كافر . ومن نسب إليهم غير ذلك فقد كفرهم فيكون كافراً بتكفيره لهم لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « وما كفر رجلٌ رجلاً إلا بآء به أحدهما .. »]

(انظر شرح اللمع للإمام الشيرازي طبع دار الغرب / الطبعة الأول ١٤٠٨ هـ - ١١١/١) .

فتبين من هذا بكل وضوح فساد الأصل الذي بنى عليه سفر رسالته وأنه بناء على حرف هار .

[**ملاحظة**] : قال سفر ص (١٩) من كتابه (المصون) !! ما نصه :

« وبنحو قوله بل أشد منه قال شيخ الإسلام الهروي الأنصاري » ثم قال في الحاشية معلقاً على هذه العبارة :

« يلاحظ أن كلاً من الشافعية والحنابلة يدعي الهروي لمذهبهم ورجع شيخ الإسلام أنه يأخذ من كليهما ويتبع الأثر . انظر (شيخ الإسلام عبد الله الهروي ص ٩٦ وقوله فيهم نقله في التسعينية : ٢٧٧ عن كتاب ذم الكلام . وهو يحقق بجامعة الإمام كما قرأت . وانظر أيضاً عن موقف الشافعية درء التعارض ١٠٦/٢ » انتهى .

وأقول : من المؤسف جداً أن ترك المنهج العلمي يا سفر !! وأنت تدعي (التخصص) !! فتتقل موقف الشافعية من كتب الشيخ الحراني المحسم !! ولا ترجع إلى كتبهم فتتقل منها مذهبهم وآراءهم !!

أما قول أئمتهم فقد قدمت لك قبل قليل قول أئمتهم كالشيخ أبي إسحق الشيرازي والسبكي رحمهم الله تعالى ولا حاجة هنا إلى إعادته .

وأما أبو إسماعيل الهروي المحسم !! الملقب عندكم بشيخ الإسلام !! فقد جمع بين التحسيم وقوله أهل الوحدة الحلوليين والدليل على ذلك :

(١) : أن الحافظ السبكي ذكر في « طبقات الشافعية الكبرى » (٢٧٢/٤) نقلاً عن شيخه الذهبي أن ابن تيمية الحراني رمى الهروي بالاتحاد .
قال الحافظ السبكي :

« كان ... ابن تيمية مع ميله إليه يضع من هذا الكتاب ، أعني : منازل السائرين . قال شيخنا الذهبي : وكان يرمي أبا إسماعيل بالعظام بسبب هذا الكتاب ، ويقول : إنه مشتمل على الاتحاد » .
وقال ص (٢٧٣) :

« وكان شديد التعصب للفرق الحنبلية ، بحيث كان ينشد على المنبر ، على ما حكى عنه تلميذه محمد بن طاهر :

أنا حنبلي ما حييت وإن أمتُ
فوصيتي للناس أن يتحنلوا
فمن تأمل هذا جيداً عرف وهاء وهزال قول سفر الذي تقدّم والذي يقول فيه :
« ويلاحظ أن كلاً من الشافعية والحنابلة يدعي الهروي لمذهبهم .. » !!

وبأن أنه من أبعد الناس عن علم الجرح والتعديل الذي يؤمله لأن يخوض في علم العقائد وفنون التوحيد ! والله المستعان !!

(٢) : أن شارح الطحاوية — ابن أبي العز — المبتدع !! قال ص (٩٧) : « انظر إلى ما أنشده شيخ الإسلام أبو إسماعيل ... حيث يقول :

ما وَحَدَ الواحدُ من واحدٍ	إذ كُلُّ من وَحَدَهُ جاحِدُ
توحيد من ينطقُ عن نعتِه	عاريةً أبطلها الواحد
توحيدُهُ إيَّاه توحيدُهُ	ونَعَتُ من ينعتُه لا حِدُ

قلت : ردّ على أبي إسماعيل الهروي في هذه الأبيات الدالة على أن قائلها يعتقد الحلول والاتحاد أحد الأئمة المعصومين عند سفر وهو ابن قيم الجوزية المجسم !! ، في « مدارج السالكين » (٥١٨/٣) ورفض ما فيها فارجع إليها .

وكل ذلك يدل على أنه كان مارقاً من الدين قائلاً بالحلول والاتحاد وكذلك متناقضاً !! قائلاً بالتشبيه والتجسيم !! والله الهادي !!

افتراء سفر على الإمام أبي حنيفة وعلى السادة الأحناف أعلى الله منازلهم

ومن غريب التخاطب والتزوير أن سفرأ يحاول أن يمدح الشباب والبسطاء والطلاب المبتدئين والعامّة بأنّ السادة الحنفية يقولون بعقيدة الوهابية والشيخ الحراني وأنهم لا يقبلون مذهب الأشاعرة وهذا مما تضحك منه الثكلى حقاً !! لأنه يريد أن ينكر البدهيات والواقع !! وما علينا الآن إلا أن ننقل ما قاله في شأن السادة الحنفية من ص (١٩) وما بعدها ونفنده نقطة نقطة والله المستعان .

قال سفر مدعيّاً أن الحنفية بريئون من الأشاعرة ما نصه :

« الحنفية : معلوم أن واضع الطحاوية وشارحها كلاهما حنفيان ، وكان الإمام الطحاوي معاصراً للأشعري وكتب هذه العقيدة لبيان معتقد الإمام أبي حنيفة وأصحابه وهي مشابهة لما في الفقه الأكبر عنه ، وقد نقلوا عن الإمام أنه صرح بكفر من قال إن الله ليس على العرش أو توقف فيه ، وتلميذه أبو يوسف كفر بشراً المريسي ، ومعلوم أن الأشاعرة ينفون العلو وينكرون كونه تعالى على العرش ، ومعلوم أيضاً أن أصولهم مستمدة من بشر المريسي » انتهى كلام سفر .

وأقول : لقد تضمن كلامه هذا سلسلة أخطاء ومغالطات لا بد من سردها وتفنيدها واحدة

واحدة :

(١) : قوله (معلوم أن واضع الطحاوية وشارحها كلاهما حنفيان) المراد منه إثبات أن الطحاوي ضد الأشاعرة ، وأن شارح الطحاوية ابن أبي العز ضد الأشاعرة أيضاً ، وهذا الكلام يتضمن مغالطتين : (الأولى) : ادعاؤه أن متن الطحاوية يخالف عقيدة الأشاعرة !! وليس كذلك !! بل الواقع أن متن الطحاوية هو عين عقيدة الأشاعرة وهو مخالف لعقيدة المتسلفين وأذناهم كسفر !! كما سنوضح ذلك الآن إن شاء الله تعالى في فصل خاص .

(الثانية) : ادعاؤه بأن ابن أبي العز — المنسوب للحنفية خطأ — يمثل السادة الحنفية !! وليس كذلك !! بل هو مبتدع كما يرى أئمة الحنفية وعلى رأسهم الشيخ ملا علي القاري الحنفي ، فإنه وصفه بالابتداع كما سيأتي إن شاء الله تعالى في فصل خاص .

(٢) : ادعاؤه — مغالطاً — !! أن الفقه الأكبر موافق لعقيدة المتسلفين ، وليس كذلك !! كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

(٣) : ادّعاؤه — مغالطاً — !! بأن الإمام أبا حنيفة صرح بكفر من قال إن الله ليس على العرش أو توقف فيه ، وليس كذلك !! بل هذا كذب محض على الإمام أبي حنيفة لأن راوي هذه العبارة عنه كذاب مشهور الكذب عند علماء الجرح والتعديل !! وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى .

(٤) : زعمه مغالطاً !! بأن أبا يوسف تلميذ الإمام أبي حنيفة رحمهما الله تعالى كفر بشراً المريسي !! وزعمه بأن أصول الأشعرية مستمدة من المريسي !!

وهذا يتضمن مغالطتين :

(الأولى) : إيهامه بأن بشراً المريسي ليس حنفياً مع أنه من تلاميذ أبي يوسف وكبار الفقهاء .

قال الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٩٩/١٠) :

« كان بشر من كبار الفقهاء ، أخذ عن القاضي أبي يوسف وروى عن حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة .. » اهـ !!

ثم دمه بعد ذلك !!

(الثانية) : قول سفر بأن أصول الأشعرية مستمدة من المريسي فكذب محض لا دليل له عليه البتة !!

وكان الواجب عليه أن يقول بأن أصول ابن تيمية وحمود التويجري مستمدة من اليهود المجسمة المشبهة !! والدليل على ذلك أن حمود التويجري ينقل في كتابه « عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن » !! ص (٧٦) (من الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ — طبع دار اللواء / الرياض) من التوراة المحرفة التي قال الله في شأنها ﴿ قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ﴾ فيقول التويجري — شيخ سفر — ناقلاً عن الشيخ الحراني ابن تيمية ما نصه :

« وأيضاً فهذا المعنى عند أهل الكتاب من الكتب المأثورة عن الأنبياء كالتوراة فإن في السفر الأول منها : (سنخلق بشراً على صورتنا يشبهها) »

فتأملوا يا أصحاب العقول من أين ينقل شيوخ سفر وأئمنته !! وكيف أن أصول أئمنته مستمدة من كتب اليهود المجسمة !!

ويكفي ما ذكرته في هذه النقطة هنا ولن أذكره في فصل خاص لأن بطلانه ظاهر والله الموفق .

هـ : وأما قوله (ومعلوم أن الأشاعرة ينفون العلو وينكسرون كونه تعالى على العرش »
فجوابه :

أن الأشاعرة لا ينكرون العلو المعنوي وإنما ينكرون العلو الحسي وهو علو الأجسام ، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني الأشعري — الذي وصفه سفر في كتابه بأنه متذبذب في عقيدته ص (٢٨) — في « فتح الباري » (١٣٦/٦) :

« ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محال على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس » اهـ .

فتأمل !!

وأما كونه سبحانه وتعالى على العرش فهذا ينكره السادة الأشاعرة اشد الإنكار لأنه لا دليل عليه وتعالى الله عز وجل أن يكون جالساً وقاعداً على العرش ، لأنه سبحانه ليس جسماً ولا هو على شكل إنسان أو صورة مخلوق حتى يكون على العرش كما يزعم هذا الدكتور (المتخصص) !! الجسم !! هو وسادته وأئمة مذهبه وطريقته !!

فإن قال : لم أقصد أنه جالس على العرش وإنما أردت أنه على العرش بلا كيف .

قلنا له : كلا لم تصدق أيها الألمي !! فإن أئمة مذهبك نصوا بأنه جالس على العرش وقد أبقى مكاناً مقدراً عندهم بأربع أصابع يُقعد فيه يوم القيامة سيدنا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم وهذا هو المقام المحمود بزعمهم وحسب تصورهم !! ولا يمكنك أن تنكر هذا البتة !! وإليك بعض نصوصهم في ذلك :

أ — روى الخلال الحنبلي الجسم في كتابه « السنة » (٢١٥/١) من طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد ﴿ عسى أن يعثلك ربك مقاماً محموداً ﴾ قال :

« يُقَعْدُهُ معه على العرش ، قال أبو بكر بن أبي طالب : من رده فقد ردَّ على الله عز وجل ^(٥٢٩) ، ومن كذب بفضيلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد كفر بالله العظيم . وأخبرني أحمد بن أصرم بهذا الحديث ، وقال : من ردَّ هذا فهو متهم على الله ورسوله ، وهو عندنا كافر ، وزعم أن من

(٥٢٩) انظر إلى سخافة عقولهم كيف يُعرضون عن الحديث الصحيح الثابت في الصحيحين الذي يقول فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن المقام المحمود هو الشفاعة ، فيزكونه ويهملونه ويذهبون لقول يروى عن مجاهد بسند ضعيف ينص بأن المقام المحمود هو جلوسه صلى الله عليه وآله وسلم مع الله على العرش !! تعالى الله عما يقولون !!

قال بهذا فهو ثنوي ، فقد زعم أن العلماء والتابعين ثنوية ، ومن قال بهذا فهو زنديق يقتل » انتهى كلامه
الخلال فتأملوا !!

ب — ابن زفيل المعروف بابن قيم الجوزية ذكر هذا الجلوس وزعم أنه قول السلف في كتابه
« بدائع الفوائد » (٣٩/٤ — ٤٠) وزعم أيضاً أنه قول الإمام الدارقطني ، وقد رددت على هذا وفندته
وبيّنت بأنه مكذوب على الدارقطني في رسالتي « البيان الكافي بغلط نسبة كتاب الرؤية للدارقطني بالدليل
الوافي » المطبوع في ذيل كتاب « دفع شبه التشبيه » انظر ص (٢٩٦) من « دفع الشبه » .
وكتبُ الدارقطني في هذه المواضع التي ينشُرُها المتمسِّلون هنا وهناك كمثل كتاب
« الرؤيا » وكتاب « الصفات » مكذوبة عليه فإن الرجل كان منزهاً عن تصنيف مثل تلك الكتب الواهية
السقيمة وخصوصاً أن الذين رووها عنه بحسمة مشبهة معروفون بالكذب والغفلة والوضع كما أوضحناه
وبينه هناك في المرجع المشار إليه ، وهذا لا يحتاج لبيان أكثر من هذا والله الموفق .
ولنشرع الآن في بيان تفصيل بعض تلك المغالطات التي جاء بها سفر الذي يدعي التخصص —
فنقول وبالله تعالى التوفيق .

عقيدة الإمام الطحاوي موافقة لمذهب الأشعري

ومخالفة في الحقيقة لمذهب المتمسِّلين

يحاول المتمسِّلون أن يوهموا البسطاء بأن ممن الطحاوية يوافق عقيدتهم !! وآراءهم في العقائد !!
وهذا ليس صحيحاً البتة وذلك لعدة أمور :
(١) : أن هناك عبارات وجمل في عقيدة الطحاوي تهدم عقائد هؤلاء الخمسة من أساسها ومن تلك
الجميل والعبارات :

أ — قول الطحاوي « تعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات
الستُّ كسائر المبتدعات » .

ومن المعلوم للقاصي والداني أن سَفْراً وأثمتة يشبِّتون الجهة لله تعالى ، تعالى الله عما يقولون علواً
كبيراً ، فهذا ابن تيمية الحاراني يقول في « منهاج سنته » (٢٦٤/١) :
« فثبت أنه في الجهة على التقديرين » (٥٣٠) .

(٥٣٠) وقد خالفه في ذلك الألباني في « مختصر الملو » ص (٧١) حيث قال :

ب — وقال الطحاوي رحمه الله تعالى في عقيدته : « له معنى الربوبية ولا مربوب ، ومعنى الخالق ولا مخلوق » .

قلت : وفي هذا ردٌ صريح على ابن تيمية الحراني الذي يزعم بأن العالم قديم بالنوع ، وكذلك فيه أيضاً ردٌ صريح على ابن أبي العز الذي يدعي في شرح الطحاوية « محرراً لها !! بأن قول أئمة أهل الحديث هو « أن نوع الحوادث .. يمكن دوامها في الماضي والمستقبل »^(٥٣١) .

ويقول شيخ هذا الطائفة الحراني الملقب لديهم بشيخ الإسلام في « موافقه صريح معقوله لصحيح منقوله » المطبوع على هامش « منهاج سنته » (٢٤٥/١) :

« قلت : هذا من غلط الذي قبله ، فإن الأزلي اللازم هو نوع الحادث لا عين الحادث » .
وفي رسالتنا « التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد » ما يشفي غليل الصادي في هذه المسألة والله الموفق .

ج — هذا ولهم اعتراضات كثيرة على عقيدة الطحاوي لا باس بذكر شيء يسير منها وإليك ذلك :
اعترض ابن باز !! على قول الطحاوي في عقيدته « قديم بلا ابتداء » فقال في تعليقه عليها :
« هذا اللفظ لم يرد في أسماء الله الحسنى كما نبه عليه الشارح .. وغيره ، وإنما ذكره كثير من علماء الكلام ... » .

وقال الطحاوي أيضاً في عقيدته « وهو مستغن عن العرش وما دونه محيط بكل شيء وبما فوقه »
هكذا ثبت لفظ « وبما فوقه » وخاصة في نسخة الشيخ العلامة الغنيمي الحنفي شارح الطحاوية المتوفى سنة ١٢٩٨هـ ، وقد قام المتمسكون بحذف لفظة « بما » ليثبتوا أن الفوقية عائدة على الله لتوافق العبارة معتقدهم مع أن السياق لا يساعد ذلك ، لأن الكلام هنا واقع عن استغناء الله سبحانه عما دون العرش وما فوقه ، وأنه بكل شيء محيط .

وبما يدل على جهل المتمسكين بالسنة وخاصة الشيخ المتناقض !! الذي يتكئ على كلماته سفر الذي يدعي التخصص أن المتناقض !! يقول !! في تعليقه على متن الطحاوية ص (٣٧) ناقلاً عن ابن ماجة ما نصه :

« ومنه يتبين أن لفظ الجهة غير وارد في الكتاب والسنة ... » فهذه مسألة عقائدية يخالف الألباني فيها ابن تيمية على أنه قد تناقض !! فيها فأثبتها في موضع آخر !! وهكذا تتضارب وتضطرب أقوال هذه الطائفة في المسائل العقائدية من مكان إلى آخر .

(٥٣١) انظر طبعة المكتب الإسلامي الثامنة . ص (١٢٩) .

« وإلا فقد قام الدليل على أن العرش فوق المخلوقات وليس فوقه شيء من المخلوقات ، فلا يقسَى لقوله « محيط » — بمعنى محيط بكل شيء فوق العرش والحالة هذه — معنى ، إذ ليس فوق العرش — من المخلوقات ما يحيط به ... » اهـ .

وأقول : لا أدري أين ذهب عقل هؤلاء عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الصحيحين « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ » .
قال الحافظ ابن حجر في شرحه « فتح الباري » (١٣ / ٥٢٦) :
« والغرض منه الإشارة إلى أن اللوح المحفوظ فوق العرش » .

فهذا هو المراد بقول الطحاوي « وبما فوقه » فهم حذفوا لفظة « بما » لئتم لهم مرادهم من أن الله سبحانه عما يقولون « بذاته » — كما يتخيلون — فوق العرش ، ولكن هيهات !! لا سيما والطحاوي ينزه الله عن الجهات الست ، فلا ندري أي كان عقل الشيخ المتناقض !! عندما نقل عبارة ابن مائع المتهاففة ؟! والله في خلقه شؤون !!

فتبين من ذلك أن الخفية ليسوا ضد الأشاعرة في العقيدة ، إنما هم مع السادة الأشاعرة ، بل هم أنفسهم أشاعرة ، وهم ضد سفر الحوالي وأهل نخلته .
والذي يؤكد ذلك ما قاله أيضاً الإمام الحافظ السبكي في « معيد النعم ومبيد النقم » ص (٢٥) حيث قال :

« وهذه المذاهب الأربعة والله الحمد في العقائد يد واحدة إلا من لحق منها بأهل الاعتزال والتجسيم ، وإلا فجمهورها على الحق يقرون عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول ، ويدينون الله برأي شيخ السنة أبي الحسن الأشعري الذي لم يعارضه إلا مبتدع » .
فتأمل جيداً !!

فصل

ابن أبي العز شارح الطحاوية الذي يحتاج بكلامه

المتمسكون ليس حنفياً في اعتقاده وإنما

هو مبتدع بنظر أئمة الحنفية

زعم سفر بأن ابن أبي العز شارح الطحاوية الذي هو في الحقيقة محرف لعقيدة الطحاوي ، ومخالف لمذهب أهل الحق في مسائل التوحيد ، يُمثل رأي الحنفية في الأشاعرة ، وهذا استدلال فاسد ، وهو تمويه وخداع !! لأن أئمة الحنفية وخاصة الشيخ علي القاري الحنفي ذكر ابن أبي العز في « شرح الفقه الأكبر » في عدة مواضع وبين أنه غير تابع للحنفية في العقيدة ، وإنما هو تابع للمبتدعة ولمذهب باطل .

فإذا كانت هذه هي منزلة ابن أبي العز عند السادة الحنفية ، فإنني أعجب جداً كيف يأتي به سفر ويجعله ممثلاً لأراء الحنفية ، وهذا مثل تمويهه في قضية ابن خويز منداد الذي أتى بقوله الذي يوافق هواه وجعله ممثلاً لرأي السادة المالكية مع أنه مطعون فيه عندهم وعند أهل الجرح والتعديل كما قدمنا . ولكن صاحبنا !! أبعد الخلق عن التحقيق !! فإنه لا يدرى ولا شَم رائحته !! وهو مع ذلك يدعي التخصص !! وإليك كلام الشيخ العلامة علي القاري الحنفي الذي يبين فيه حال ابن أبي العز هذا :

قال الشيخ القاري في « شرح الفقه الأكبر » ص (١٧٢) :

« والحاصل أن الشارح يقول بعلو المكان مع نفى التشبيه وتبع فيه طائفة من أهل

البدعة » اهـ .

وقال أيضاً ص (١٧٢) ما نصه : « ومن الغريب أنه استدل على مذهبه الباطل برفع الأيدي في

الدعاء إلى السماء .. » اهـ .

وابن أبي العز هذا مطعون في عقيدته عند علماء عصره ، لأنه قال أقوالاً مستشعنة منها أنه قدح في

عصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ ابن حجر في « إنباء الغمر » (٩٦/٢) :

« وأن العلماء بالديار المصرية خصوصاً أهل مذهب من الحنفية انكروا ذلك عليه » .

ومن تلك الأمور المستشعنة أن الحافظ قال كما في « إنباء الغمر » :

« قوله : يا خير خلق الله ، الراجح تفضيل الملائكة إلى غير ذلك ... » وذكر الحافظ أيضاً في

« إنباء الغمر » (٩٧/٢) أن ممن أنكر على ابن أبي العز من الحنابلة :

« زين الدين ابن رجب ، وتقي الدين ابن مفلح وأخوه .. » .

وبذلك يتضح أن استدلال سفر بكلام مثل ابن أبي العز لإثبات ضلال الأشاعرة بنظر الحنفية
استدلال فاسد جداً !!

وهو يدل على إفلاس سفر العلمي !! أو على تدليسه المشين !!
وقد أعرض سفر عن كلام مثل ابن الهمام والقاري والمحدث الزبيدي وغيرهم لأن جميعهم أشاعرة أو
ماتريدييه يقولون بعكس ما يدعيه سفر .
فانظروا كيف يبني ادعاءاته وحججه على شفا جرف هار لا تثبت أمام التمحيص العلمي .

فصل

عقيدة «الفقه الأكبر» تخالف

عقيدة المتمسكين

الذين منهم سفر

حاول سفر ص (٢٠) من كتابه منهج الأشاعرة أن يموّه ويوهّم أن العقيدة التي في كتاب
«الفقه الأكبر» المشابهة لما في العقيدة الطحاوية تخالف عقيدة الأشاعرة !! والحق أن الأمر ليس كذلك ،
بل إن عبارات الفقه الأكبر وكذلك شرحها للشيخ القاري الحنفي تنسف عقيدة هؤلاء المتمسكين من
أساسها ، ولا أود هاهنا الإطالة بنقل النصوص في إثبات ذلك ، وإنما أقتصر على ذكر نصين من كتاب
الفقه الأكبر فيهما مخالفة صريحة لعقيدة الشيخ الحراني والمتمسكين به من المتمسكين !! وكذلك أنقل نصاً
واحداً من شرح الفقه الأكبر للشيخ علي القاري الحنفي ، ليتبين للجميع في أيّ فلك يدور سفر الحوالي
وأصحابه !!!

(١) : جاء في كتاب الفقه الأكبر ص (٥٦) ما نصه :

« ومعنى الشيء إثباته بلا جسم ولا جوهر ولا عرض ولا حد له ولا ضد له ولا ند له ولا مثل
له » انتهى .

وهذا الكلام الثابت في كتاب الفقه الأكبر يخالف عقيدة الشيخ الحراني الذي يثبت الحد لله تعالى في
« موافقة صريح معقوله لمثوله » المطبوع على هامش « منهاج سنته » (٢٩/٢) ، وارجع إلى كتابنا
« التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد » فإننا قد بسطنا المسألة هنالك .

(٢) : جاء أيضاً في « الفقه الأكبر » ص (٥٠) ما نصه :

« ويتكلم لا ككلامنا ، ونحن نتكلم بالآلات والحروف ، والله تعالى يتكلم بلا آلة ولا حروف ، والحروف مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق » .

وهذا الكلام مخالف لما عليه ابن تيمية الحراني والمتسحون به !! فقد خالف ابن تيمية ومقلدوه عقيدة أهل الحق ، ومن ذلك قول ابن أبي العز في شرح الطحاوية ص (١٦٩) :
« وهو يتكلم به بصوت يُسمع ، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً ، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة » اهـ .

وكان قد قال قبل ذلك في نفس الصحيفة : إن رابع الأقوال في مسألة الكلام « أنه حروف وأصوات أزيلت مجتمعة في الأزل وهذا قول طائفة من أهل الكلام ومن أهل الحديث » اهـ .
فتأملوا !!!

(٣) : وأما تشنيع شارح الفقه الأكبر الشيخ ملا علي القاري الحنفي على المتسلفين الحنابلة فكثير ، ومنه قوله ص (٢٩) من شرح الفقه الأكبر :

« ومبتدعة الحنابلة قالوا : كلامه حروف وأصوات تقوم بذاته وهو قديم ، وبالع بعضهم جهلاً حتى قال : الجلد والقرطاس قديمان فضلاً عن الصحف ، وهذا قول باطل بالضرورة ومكابرة للحس ، للإحساس بتقديم الباء على السين في بسم الله ، ونحوه » .

فتأملوا أيها الناس كيف بطل وسقط ما ادّعاه سفر ، وبان وظهر جلياً أن تخصصه الذي يزعمه لا قيمة له ، وأنه لم يحل دون وقوعه في هذه الأخطاء الشنيعة التي لا يقع فيها الطلبة المبتدئون فضلاً عن الجهابذة المتخصصين .

فصل

افتراء سفر والمتسلفين على الإمام

الأعظم أبي حنيفة رحمه الله

يزعم المتسلفون والمتسحون بالشيخ الحراني بأن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى يقول بعقيدة أن الله في السماء ، وأبو حنيفة لم يقل ما نقله المتسلفون !! عنه ، بل تلك كلمة مكذوبة نقلها بعض الوضاعين عنه .

ولا يؤسفنا أن نقول إن سفرأ وقع في ورطة الآن حيث قال في كتابه ص (٢٠) بأن الإمام أبا حنيفة صرح بكفر من قال : إن الله ليس على العرش أو توقف فيه !!

ولقد أبطلنا هذا الكلام المنقول عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مقدمتنا على « دفع شبه التشبيه » ص (٦٩) وبيناً هناك بأن الذي روى ذلك عن أبي حنيفة اثنان ، الأول : أبو مطيع البلخي وهو وضاع ، قال الذهبي في الميزان (٥٧٤/١) :

« قال الإمام أحمد لا ينبغي أين يروى عنه شيء . وعن يحيى بن معين : ليس بشيء » .
وأورد أبا مطيع البلخي هذا الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » (٣٣٥/٢ — هندية) وقال :
« قال أبو حاتم الرازي : كان مرجحاً كذاباً ... » .
 وذكر الحافظ بأن الذهبي جزم بأن البلخي وضع حديثاً .

[فائدة] : اعلم أن من أساليب الترمويه التي اقرّفها ابن أبي العز شارح الطحاوية إمام سفر ! أنه عندما نقل في شرح الطحاوية ص (٢٨٨) هذه العبارة عن أبي حنيفة سكت عن أبي مطيع البلخي وكذا سكت الشيخ المتناقض !! الذي علّق على شرح الطحاوية ، ولكنه مرّ اسم أبي مطيع البلخي هذا في موضع آخر من شرح الطحاوية وذلك ص (٣٤٢) فروى شيئاً لم يوافق الشارح فطعن فيه ولم يقبله وكذا طعن فيه المعلق المتناقض !! فقال : « اتهمه الجوزقاني والذهبي بالوضع » مع أنه أثني عليه في « مختصر العلو » ص (١٣٦) فقال إنه من كبار أصحاب أبي حنيفة وفقهائهم ، فانظروا إلى التعصب والهوى !! يوثقون الراوي متى روى ما يوافق أهواءهم ويسعف أوطارهم ، ويطعنون فيه متى خالفهم آراءهم ! فاللهم هداك .

والثاني الذي روى هذه العبارة عن أبي حنيفة هو : نوح الجامع ، قال العلماء : كان جامعاً لكل شيء إلا الصدق ، وهو وضاع مشهور انظر ترجمته في « تهذيب التهذيب » (٣٣٣/١٠) وما بعدها .
فهنيئاً لسفر الحوالي (المتخصص !!) بهؤلاء الوضاعين الذين يعتمد عليهم في عقائده فينقل عنهم ، ومنه يتبين أنه جهبذ في علم الجرح والتعديل !!! ومتخصص !!

فصل عقيدة الإمام أحمد أيضاً ضد عقيدة المتسلفين المتمسحين بالشيخ الحراني

حاول سفر أن يموه على عاداته !! فذكر أن الإمام أحمد بدّع ابن كلاب ، واستنبط من ذلك أن عقيدة الإمام أحمد ضد عقيدة الأشاعرة وهذا استدلال فاسد ، لأن العقيدة المنقولة عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى موافقة تقريباً لعقيدة الأشاعرة وإليك بعض ذلك :

(١) : أمّا ابن كلاب فقد قال الذهبي في ترجمته في « السير » (١١ / ١٧٥) : « والرجل أقرب المتكلمين إلى السنة بل هو في مناظرهم » وانظر إلى التعليق في أسفل تلك الصحيفة من « سير أعلام النبلاء » .

(٢) : ما كان يقوله الإمام أحمد في مسائل التوحيد هو ما يقوله الأشاعرة أيضاً على الغالب وابن تيمية ومقلدوه يخالفونه في ذلك !! وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

(أ) : كان الإمام أحمد يؤول بعض النصوص في الصفات التي يفيد ظاهرها التجسيم والتشبيه . قال ابن كثير في « البداية والنهاية » (١٠ / ٣٢٧) :
« روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السماك عن حنبل أن أحمد بن حنبل تأوّل قول الله تعالى ﴿ وجاء ربك ﴾ أنه جاء ثوابه .. ثم قال البيهقي : وهذا إسناد لا غبار عليه » .
ثم قال ابن كثير :

« وكلامه — أي الإمام أحمد — في نفي التشبيه وترك الخوض في الكلام والتمسك بما ورد في الكتاب والسنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه » .

وقد نقلنا في مقدمة « دفع شبه التشبيه » ص (١٢ — ١٤) عدة تأويلات عن الإمام أحمد فيما يتعلق بمسائل الصفات .

(ب) : وفي « طبقات الحنابلة » لابن أبي يعلى (٢ / ٢٩٧) أن الإمام أحمد كان يقول في عقيدته :

« والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدل ، ولا يلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش » .
وهذا مخالف لعقيدة ابن تيمية الحراني في إثبات الحد ، وقد تقدم ذلك معزواً فليراجع .

(جـ) : وفي طبقات الحنابلة (٢ / ٢٩٨) أن الإمام أحمد :

« أنكر على من يقول بالجسم ، وقال إنما الأسماء مأخوذة بالشرعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف والله تعالى خارج عن ذلك كله فلم يجز أن يسمى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية ، ولم يجز في الشريعة ذلك فبطل » .

قلت : وهذا مخالف لعقيدة الشيخ الحراني الذي يقول بالتحسيم في مواضع عديدة من كتبه منها التأسيس (١٠١/١) .

بل قال الشيخ الحراني أن السلف لم يذموا المجسمة ولا المشبهة في « تأسيسه » (١٠١/١) فيا للعجب !!

فهذا الإمام أحمد ينفي التحسيم صراحة !! والإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول : « أتانا من المشرق رأيان خبيثان جهم معطل ومقاتل مُشَبَّه » كما في « السير » (٢٠٢/٧) .

فصل

التمسلفون يصفون كبار الأئمة والحفاظ

الذين يخالفونهم بأنهم متذبذبون في عقيدتهم

من العجيب الغريب أن هؤلاء التمسلفين إذا وجدوا أن أقوال إمام من الأئمة الحفاظ يشكل حجر عثرة في طريقهم فإنهم يصفون هذا الإمام بأنه كان متذبذباً أو مضطرباً في عقيدته ، ومن ذلك قول سفر في كتابه ص (٢٨) :

« ولو قيل : إن الحفاظ كان متذبذباً في عقيدته لكان ذلك أقرب إلى الصواب » .

وهذا وصف لا يجوز أن يوصف به مؤمن لأن هذا نعت المنافقين الذين قال الله فيهم : ﴿ مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ ﴾ .

ومن ذلك أن بعض غلمان الشيخ الألباني المتناقض !! قال في مقالة متهافنة عن الحفاظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى أنه كان « مضطرباً في الصفات » وكل ذلك منهم محاولة للتصل من كلام الأئمة الثقات ، كما أن كل ذلك منهم افتراء وكذب لا أساس له من الصحة ، وهم يذيعون أيضاً ويفترون على كثير من الأئمة المخالفين لهم في آرائهم أنهم رجعوا في آخر حياتهم عن العقيدة الأشعرية ! وهذا كذب بحت ، وهو دليل على إفلاسهم وضعف حججهم العلمية !!!

وإلى أي عقيدة يتصور هؤلاء المتمسكون أن أولئك العلماء رجعوا إليها في آخر حياتهم؟! العقيدة الشيخ الحراني الذي يقول باستواء معبوده على ظهر بعوضة واستقراره وتركيبه وانقسامه؟! أو إلى عقيدة قدم العالم التي يتبناها ويعتقدها وينافح عنها!! ﴿نَبْتَونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾!!

فصل

قال سفر بعد ذلك ص (٢١) :

« هذا موجز مختصر جداً لحكم الأشاعرة في المذاهب الأربعة فما ظنك بحكم رجال الجرح والتعديل .. » اهـ .

وأقول : لقد تبين مما سبق وتقدم أيها المتشدد بكل جلاء ووضوح أن ما زعمته من ذم علماء المذاهب الأربعة للسادة الأشاعرة كذب بحت وتزوير مشين!! وكلمة (الجرح والتعديل) التي تلوكها دائماً بفمك ولا تدرك معناها لا قيمة لها أيضاً البتة!! لأنك من أبعد الناس عن هذه الصناعة وذاك الفن!! لا سيما وقد بينا لك أيضاً فشل منهجك حسب قواعد علم الجرح والتعديل!! لأن كلام علماء الجرح والتعديل بعكس ما تدعي تماماً!! ولا يحتاج هذا لرهان ودليل بعدما فصلناه فيما تقدم قبل قليل في الصفحات السابقة وبيناه!! والحمد لله رب العالمين .

وقال سفر بعد ذلك ص (٢١ — ٢٢) :

« مما يعلم أن مذهب الأشاعرة هو رد خير الآحاد جملة » اهـ .

وجوابه : أن هذا الكلام فضلاً عن كونه كذباً بحتاً وافترافاً صرفاً محضاً ، فإن من أعجب العجب في هذه المسألة أن يتناسى سفر أن ابن تيمية يرد آيات في القرآن الكريم وأحاديث في الصحيحين قطعية تنص على أن الله سبحانه وتعالى كان ولم يكن شيء غيره ثم خلق المخلوقات ، وانعقد الإجماع على ذلك كما نقله جماعة منهم ابن حزم في كتابه « مراتب الإجماع » ص (١٦٧) والحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٢٠٢/١٢) عن الحافظ العراقي والحافظ ابن دقيق العيد!!

فلا ندري لم يرد الشيخ ابن تيمية (بتاعكم) تلك الآيات القرآنية وتلك الأحاديث النبوية في سبيل تقليد أرسطو طاليس وأضرابه!!

هل رضى أرسطو طاليس مقدّم عند الشيخ الحراني على رضى الله تعالى ورسوله أم ماذا!!؟ ولو ذهبت أسرد لك يا سفر الأمثلة الكثيرة التي ترك فيها الشيخ الحراني (بتاعكم) الكتاب والسنة وقلد فيها أرسطو طاليس واليونان لطال الكتاب جداً! والإشارة تكفي للبيب!!

قال سفر (المتخصص) !! ص (٢٢) من كتابه الفذ !!

« وها هنا حقيقة كبرى أثبتتها علماء الأشعرية الكبار بأنفسهم — كالجويني وابن أبي المعالي والرازي والغزالي وغيرهم — وهي حقيقة إعلان حيرتهم وتوبتهم ورجوعهم إلى مذهب السلف ، وكتب الأشعرية المتعصبة مثل طبقات الشافعية أوردت ذلك في تراجمهم أو بعضه فما دلالة ذلك ؟ إذا كانوا من أصلهم على عقيدة أهل السنة والجماعة فعن أي شيء رجعوا ؟ ولماذا رجعوا ؟ وإلى أي عقيدة رجعوا » انتهى .

وأجيبك على هذه الأسئلة المخيرة لك يا أخ !! سفر فأقول لك :

قبل أن أوضح لك المسألة أود أن أعلمك بأن حرب الإشاعات الفارغة التي يقومون بها حرب فاشلة لا قيمة لها !! وفي كل يوم يكتشف المسلمون والشباب المخدعون بطريقتكم ومذهبكم الذي يرثى له بأنكم ملبسون !! فتارة تشيعون بأن التأويل لم يقل به السلف الصالح وهو من شعار الجهمية !! وتارة تزعمون بأن فلان وفلان من الأئمة رجعوا عن عقيدتهم !!

وتارة تزعمون بأنكم تتبعون السلف الصالح !!

وتارة تدعون بأن ما تقولون به هو قول أهل الحديث !!

وأشياء أخرى كثيرة !! والحقيقة بمعزل عما تقولون !!

وتسميتهم أهل الحديث وانتم لا تكادون تفقهون حديثاً !!

وليعلم القارئ الكريم بأن ما يزعمه سفر من أن أئمة أهل السنة المزهين للمولى سبحانه وتعالى رجعوا في آخر حياتهم إلى « عقيدة البعوضة » !! التي عليها سفر وأئمته ليس صحيحاً البتة !! كما سأبرهن على ذلك إن شاء الله تعالى بعد قليل . بمثال واحد ينسف ما يدعيه سفر وأئمته .

وليعلم طالب الحق بأن سفرأ ينقل هذه المعلومات المخطئة من كتب ابن تيمية الحراني !! وابن تيمية لا يعتمد على كلامه كما لا يعتمد على كلام تلميذه ابن القيم فإننا قد بلّونا عليهما وكذا على الشيخ المتناقض !! قلب الحقائق وتزوير النقول وهم يستحلون ذلك للأسف الشديد !! وإليك الدليل على ذلك : اعتمد سفر في قوله رجع إمام الحرمين عن عقيدته الأولى فصنّف الرسالة النظامية على قول ابن تيمية الحراني !! وذلك في « الموافقة » (١٠ / ٢) المطبوع على هامش منهاجه !!

واعتماد ابن تيمية وغيره من التمسحين بأذياله في ذلك كما يزعمون !! على خيال قائم بأذهانهم !! وهو أن إمام الحرمين رجع في آخر حياته عن مذهب الأشاعرة فأثبت الصفات التي يريدونها التيميون وحرّم التأويل !! وها هي الرسالة النظامية بين أيدينا وليس فيها ما يدعي هذا المتسلف بل إن

فيها ما يهدم ويدك عقيدة المتسلفين من أساسها !! ومن ذلك قول إمام الحرمين الجويني رحمه الله تعالى
ص (١٥) :

« فذهبت طوائف إلى وصف الرب بما يتقدس في جلاله عنه من التحيز في الجهة ، حتى انتهى غلاة
إلى التشكيل والتمثيل تعالى الله عن قول الزائغين » .

فهذا كما ترون تصريح من إمام الحرمين بتنزيه الله عن الجهة التي يعتقدونها المتسلفة وإمامهم الشيخ

الحراني !!

وكذلك باقي الأئمة الذين ذكر أسماءهم هذا (المتخصص) !! جميعهم قد كذب عليهم هؤلاء
بأنهم قد رجعوا قبل موتهم إلى عقيدة المتسلفين المشبهين الذين يعتقدون بعقيدة الجهة التي هي من أبعد
العقائد عن الكتاب الكريم والسنة المطهرة (٥٣٢) !!

وإن كان أحد منهم رجع في آخر حياته عن التأويل إلى التفويض فلا يعني ذلك أنه رجع للعقيدة
التي يقول بها هؤلاء المتسلفين !! فإن شيخهم الحراني يقول بأن عقيدة التفويض من شر أقوال أهل
البدع والإلحاد كما بينت موضع ذلك من كتبه في مقدمة « دفع شبه التشبيه » ص (٢٤) وذلك في كتابه
الموافقة (١١٨/١) .

وهل يتخيل هؤلاء المتسلفون بأن الغزالي وإمام الحرمين وغيرهم رجعوا إلى عقيدة البعوضة والذباب
التي كان يعتقدونها الشيخ الحراني الناصية على قدم العالم بالنوع وإثبات الحد والحركة والجهة وقيام الحوادث
بذات الرب سبحانه وتقدس عما يقولون !!؟

أم أنهم رجعوا إلى « عقيدة البقرة » التي يذكرها ابن القيم في آخر « اجتماع جيوشه »
(انظر ص ٣٣٠ من اجتماع الجيوش المحقق من قبل الدكتور عواد عبد الله المعتق الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ) .

ومما يندى له جبين كل من أوتي حظاً من الإيمان والخلق أن نرى ابن القيم يتلفظ آخر كتابه
المذكور ص (٣٣١) بكلمات لا تصدر من السوق الوضعاء !! وأراذل الخلق !! حيث يطلق من فمه
النظيف !! على آلاف العلماء لأنهم يدينون بمذهب الأشعري بأنهم :

« مخانث » (٥٣٣) !!!

(٥٣٢) راجع صحيح شرح العقيدة الطحاوية للعبد الفقير لله تعالى كاتب هذه الأسطر (٥٨-٧٤) فإن فيها تفصيل وبيان
دقيق في تنفيذ قضية رجوع عدد من أئمة الأشاعرة إلى عقيدة المتسلفين واحداً واحداً .

(٥٣٣) فإن قال سفر (المتخصص) !! أو من قد يتعصب له !! بأن ابن القيم لم يرد بذلك الأشاعرة ، قلنا له كلا !! بل
يريد به منات إن لم نقل آلاف من العلماء الأشاعرة كما أثبت سفر ذلك ص (١٣) من كتابه المبارك !! المصون !!

فأظنك الآن يا أخ سفر عرفت جيداً عن أي شيء رجعوا ولماذا رجعوا !! وإلى أي عقيدة رجعوا !! استيقظ عافاك الله !!

بل الذي يجب أن تعرفه أنت وسادتك المتسلفون بأن فضلاء الخنابلة هم الذين رجعوا إلى اعتقاد السلف الصالح وعقيدة التنزيه الحقّة أمثال الحافظ ابن الجوزي وابن عقيل والحافظ ابن رجب الحنبلي !! أما ابن الجوزي فدونك كتاب « دفع شبه التشبيه » بتقديمنا وتعليقنا لتدرك ذلك ، وأما الحافظ ابن رجب فقد نقل عنه التقي الحصني معاصره في « دفع شبه من شبه وتمرد » ص (١٢٣) ما نصه :

« وكان الشيخ زين الدين ابن رجب الحنبلي ممن يعتقد كفر ابن تيمية وله عليه الرد ، وكان يقول بأعلى صوته في بعض المجالس : معذور السبكي يعني في تكفيره » اهـ فتأمل جيداً يا سفر !!

ملاحظة مهمة جداً

حكم ابن تيمية عند

علماء المذاهب الأربعة

وبعد أن عرفناك بطلان كلامك وأدعاءاتك الفارغة المزورة حيث زعمت أن الأشاعرة مذبذبون بنظر علماء المذاهب الأربعة يجب أن تعرف يا سفر (المتخصص !!) الآن حكم ابن تيمية الحرائي وابن زفيل تلميذه بنظر علماء الأربعة وخاصة بنظر الشافعية والحنابلة الذين تتجحجج بذكرهم .

١ — انظر الآن إلى كلام إمام الشافعية ابن حجر المكي الذي لا يوجد شافعي إلا وعنده كتبه كالتحفة وشرحه على مناسك النووي والإرشاد والزواجر والفتاوى الحديثية وغير ذلك من الكتب طاملاً أنك تريد معرفة الحق بمثل هذه الطرق :

قال ابن حجر واصفاً ابن تيمية وتلميذه ابن زفيل في « الفتاوى الحديثية » ص (٢٠٣) (٥٣٤) ما نصه :

« وإياك أن تصني إلى ما في كتب ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية وغيرهما — ممن اتخذ إله هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقبلة وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله — وكيف تجاوز هؤلاء الملحدون الحدود وتعدوا الرسول وخرقوا سياج الشريعة والحقيقة فظنوا بذلك أنهم على

(٥٣٤) من طبعة دار المعرفة تحت عنوان (مطلب في عقيدة الإمام أحمد) وص (١٧٣) من طبعة مصطفى الباسي الحلبي الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ) .

هدى من ربهم وليسوا كذلك بل هم على أسوأ الضلال وأقبح الخصال وأبلغ المقت والخسران وأنهى الكذب والبهتان فخذل الله متبعهم وطهر الأرض من أمثالهم » انتهى .

٢ — وقال الإمام تقي الدين الحصني الشافعي صاحب « كفاية الأخيار » في كتابه « دفع شبه مسن شبه وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام أحمد » ص (١٢٣) من طبعة عيسى البابي الحلبي في آخر الكتاب ما نصه :

« وكان الشيخ زين الدين ابن رجب الحبلي ممن يعتقد كفر ابن تيمية ، وله عليه الرد وكان يقول بأعلى صوته في بعض المجالس : معذور السبكي يعني في تكفيره ... » .

٣ — وقال الحافظ الذهبي الشافعي في رسالته « زغل العلم » ص (٢٣) ^(٥٣٥) عن ابن تيمية باسمه :

« فإن برعت في الأصول وتوابعها من المنطق والحكمة والفلسفة وآراء الأوائل ومعارات العقول واعتصمت مع ذلك بالكتاب والسنة وأصول السلف ولققت بين العقل والنقل فما أظنك في ذلك تبليغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقاربها ، وقد رأيت ما آل أمره إليه من الخط عليه والمجر والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبباطل ، فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة منوراً مضيئاً على محياه سيما السلف ثم صار : مظلماً مكسوفاً ... » انتهى .
فتأمل جيداً

٤ — وقال ابن حجر الهيتمي المكي أيضاً في « الفتاوى الحديثية » ص (١١٦) ذاكراً المسائل التي خالف فيها ابن تيمية إجماع المسلمين فقال :

« وأن العالم قديم بالنوع ولم يزل مع الله مخلوقاً دائماً فجعله موجباً بالذات لا فاعلاً بالاختيار تعالى الله عن ذلك ، وقوله بالجسمية ، والجهة ، والانتقال ، وأنه بقدر العرش لا أصغر ولا أكبر ، تعالى الله عن هذا الافتراء الشيع والكفر البواح الصريح ... » .

٥ — وقال ابن حجر في « الفتاوى الحديثية » أيضاً ص (١١٤) :

« ابن تيمية عبد خذله الله وأصله وأعمامه وأصمه وأذله ، وبذلك صرح الأئمة الذين بينوا فساد أحواله وكذب أقواله ، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد المتفق على إمامته وجلالته وبلوغه

(٥٣٥) من الطبعة القديمة التي علق عليها وحققها العلامة المحدث الكوثري رحمه الله تعالى وص (٤٢) من الطبعة التي علق عليها محمد بن ناصر العجمي طبع مكتبة الصحوة الإسلامية (التمسلفة) !! فتنبه .

مرتبة الاجتهاد أبي الحسن السبكي وولده التاج والشيخ الإمام العز بن جماعة وأهل عصرهم وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية ... » .

فتنّع يا أخ سفر بحكم ابن تيمية صديقك عند أئمة علماء المذاهب الأربعة وخاصة ابن رجب الحنبلي الذي رجع فكفّر الشيخ الحراني في آخر عمره !! زادك الله توفيقاً وعلماً !!

٦ — وقال المحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي في « فتح الباري » (٦٦/٣) مشنّعاً على ابن تيمية الحراني :

« والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرحل إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنكرنا صورة ذلك .. وهي من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية » .
فما رأيك يا سفر !! بحكم أئمة العلماء هذا ؟! وأقول لك :

فَتُسَبِّحُ وَإِلَّا تَقْتَضِعْ	وَأَزِدْ مِنْ اللَّهِ مَقْتَضَا
وَأَسْتَبْدِلِ الْحَالِ وَاجْعَلْ	يَوْمَ الْعُرُوبَةِ سَبَبَا
لَا يُعِدُّهُ اللَّهُ إِلَّا	إِيَّاكَ حَيًّا وَمَيَّا

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات !!

ابن تيمية لم يكن مجاهداً قط
خلاقاً لما يشيعه المتسلفون

ومما أشاعه وأذاعه المتسلفون في هذا العصر ليخدعوا به الشباب وليأسروهم فيكونوا في جانبهم ويضعوهم تحت حوزتهم هو ادّعاؤهم بأن ابن تيمية الحرّاني !! كان مجاهداً !! وهذا مما يقضي بالعجب العجيب !! حيث يدّعون بأن ابن تيمية جاهد التتار !! وهذه الدعاية الفارغة ما هي إلا سراب بقيعة ليست بشيء في ميزان التحقيق العلمي !! وذلك لأن الذي جاهد التتار هو الشيخ العز بن عبد السلام الأشعري المتوفى سنة (٦٦٠هـ) وقد حارب المسلمون التتار وانتصروا عليهم في معركة عين جالوت سنة (٦٥٨هـ) قبل أن يولد ابن تيمية الحرّاني !! بـ (٣) سنوات !! وذلك لأن الحرّاني ولد سنة (٦٦١هـ) أي بعد حصول المعركة الخالدة بثلاث سنوات ! فكيف يكون ابن تيمية مجاهداً ؟!

ثم المتنبّع للتاريخ والوقائع في مثل « البداية والنهاية » لابن كثير وهو ممن أخذ فترة على ابن تيمية لا يجد ما يُثبت أن ابن تيمية خاض في يوم واحد من أيام حياته معركة وأمسك بيده سيفاً يقاتل به أعداء الله تعالى !! وإنما قاتل أئمة الإسلام وحرّض تلاميذه أن ينالوا منهم ويصفوهم بالنجهم والبدعة والإلحاد !! مع كونه هو المتابع المقلد لأرسطو طاليس في عقائده !!

فهل يستطيع المتسلفون أن يثبتوا لنا بأنه خاض معركة لحرب أعداء الإسلام مثل القائد المجاهد صلاح الدين الأيوبي الأشعري رحمه الله تعالى ورضي عنه !!؟

بل على العكس من ذلك نجد في تاريخ تلميذه ابن كثير أنه في فترة من الفترات خرج الحرّاسي في جيش الحاكم آنذاك ليتوب على يده كل من تمسّد على ذلك الحاكم فهو إذن من علماء السلاطين !! ولا تجادل في ذلك أو تغضب من كلامي فإن كتب التاريخ تقول ذلك !!

وينبغي أن نعرف جيداً بأن الذي وضع ابن تيمية في السجن حتى مات فيه هم أئمة الهدى والحق من علماء أهل السنة والجماعة وأسمائهم مدونة في كتب التاريخ والتراجم فليراجعها من شاء !! وليس المتصوّفة المنحرفون هم الذين وضعوه في السجن كما تقول الدعايات والإشاعات والمسلسلات التلفزيونية المتسلفة المضلّة في هذه الأيام فتنّبّهوا لذلك جيداً !!

وستتوسع في بيان هذا الموضوع في رسالة مستقلة بإذن الله تعالى ومشيتته والله المتسعان .

سفر يعتقد عقائد تخالف القرآن الكريم

يقول سفر ص (٢٣) من كتابه « منهج الأشاعرة في العقيدة » مدللاً حسب تصوره وتخيّله على أن عقيدة العوام هي عقيدة سلفه في التحسيم وليس على عقيدة الأشاعرة !! ما نصه :

« أما عوام المسلمين فالأصل فيهم أنهم على عقيدة السلف لأنها الفطرة التي يولد عليها الإنسان وينشأ عليها المسلم بلا تلقين ولا تعليم من حيث الأصل فكل من لم يلقيه المبتدعة بدعتهم ويدرسوه كتبهم فليس من حق أي فرقة أن تدعيه إلا أهل السنة والجماعة » اهـ .

هذا الكلام الذي تقوله يا أخ سَفَر مصادم للقرآن الكريم ومخالف له !! فقولك (عقيدة السلف .. الفطرة التي يولد عليها الإنسان) يهدمه قول الله تبارك وتعالى ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً ﴾ لا عقيدة سلف ولا غير ذلك !!

وأما حديث « يولد المولود على الفطرة .. » فمعناه على البراءة الأصلية ، فهو كالصفحة البيضاء النقية يكتب فيها كل شيء وقد جعلها الله تعالى مستعدةً للميل إلى الخير أكثر من استعدادها للميل للشر ، وبذلك يجمع بين الحديث والآية ، أما أنه يولد على عقيدة السلف التي تدعيها يا سفر فكلا ثم كلا !!!!

فقولك يا أخ سفر (وينشأ عليها المسلم بلا تلقين ولا تعليم) خطأ أيضاً وهو بجانب لنصوص الكتاب والسنة ، بل هو بجانب للواقع تماماً ، فإن الله تعالى أرسل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ليعلموا الناس التوحيد والشرائع ولم يأت في نص واحد أن الله تعالى قال : إذا أردتم أن تعرفوا عقيدة السلف الحقّة

التي عليها سفر الحوالي فعليكم أن تسألوا الأطفال الصغار لأنهم ولدوا عليها بفطرتهم ، كما لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نص واحد يقول ذلك !!

وما فائدة إرسال الرسل يا (أخ !!) سفر إذا كان الناس يولدون على عقيدة السلف التي تدعيها !!! ولماذا إذن بقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عشرة سنة في مكة يُعلّم الناس العقيدة الصحيحة التي أرسله الله تعالى بها ويزرعها ويؤسسها في قلوب أصحابه الكرام رضي الله عنهم !!! ولا يؤسفني يا (أخ !!) سفر أن أقول لك بأنك مقلّد !! في كل ما تقوله للشيخ الحرّاني وأضرابه من غير تحقيق ولا تدقيق وإنما هي العصبية الهوجاء !! المطبقة العمياء التي تجعل صاحبها فاقداً للتمييز !! فإن كثيراً من عباراتك لو تأمل الإنسان فيها أدنى تأمل يدرك بطلانها (بالفطرة) !! التي تدعيها !!

ولا يؤسفني أيضاً !! أن أقول لك : بأن هناك أقواماً أكثر كانوا في الجاهلية الجهلاء قبل إرسال الرسل إليهم وآخرين عاشوا في وسط الأدغال ولم يخرجوا على عقيدة السلف التي تدعيها وإنما كانوا على عقيدة عبادة العجل أو النار أو الأصنام أو الكواكب أو غير ذلك مع أن أهل البدعة لم يلقنوهم ذلك !! وإنما تركوا بلا تلقين ولا تعليم !! فلعلّ عقيدة أصحاب الأدغال تلك هي عقيدة سلفك التي تطبل وتزمر لها !! والله يتولى هدايتنا وهداك !!

**سفر يزعم بأن الإمام ابن كلاب مبتدع
والحق أنه إمام هدى والبخاري كان على مذهبه
وكان يستمد منه في صحيحه أيضاً**

من الغريب العجيب أن نرى سفرًا يتوغّل في أدغال الجهالة !! ويتكلم بما يدل على إفلامه وضحالة علمه !! وذلك أنه يعتبر الإمام ابن كُلاب رحمه الله تعالى مبتدعاً جهمياً لأن الإمام أحمد بدّعه وأمر بهجره !!

ولنذكر كلام سفر من كتابه (المصون !!) ثم نبين تفنيد كلامه وأوجه بطلانه !! فنقول : قال سفر في ص (٢٠) :

« الحنابلة : موقف الحنابلة من الأشاعرة اشهر من أن يذكر فمنذ بدّع الإمام أحمد « ابن كلاب » وأمر بهجره — وهو المؤسس الحقيقي للمذهب الأشعري — لم يزل الحنابلة معهم في معركة طويلة .. » انتهى .

لاحظوا كيف يتعد سفر عن إبطال مذهب الأشاعرة — أهل الحق — بالأدلة المعتمدة من الكتاب والسنة فيعمد إلى ترهات فارغة سيتضح لكم أوجه بطلانها فيعتمد عليها ويتخيل أنه أثبت وحقق ما يريد !! ونحن نقوله له : أعرف الحق تعرف أهله !! والحق لا يعرف بالرجال !!

وأقول : يمكن حصر أوجه فساد كلام سفر بالأوجه التالية :

(أولاً) : ليس هجرُ الإمام أحمد لابن كُلاب وتبديعه له عملاً معصوماً لأن الإمام أحمد ليس نبياً لا بخطئ ، ولا أظن أن عاقلاً يعتقد العصمة في أفعال الإمام أحمد وأقواله !! بل إن نفس المتمسكين بخالفون الإمام أحمد في مسائل لا تكاد تخصي من أهمها التأويل والتوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم !!^(٥٣٦) والإمام أحمد بدع وأمر بهجر جماعة من الأئمة الأعلام الفضلاء !! :

قال الحافظ ابن عبد البر في « الانتقاء » ص (١٠٦) في ترجمة الكرابيسي بعد أن جود الثناء على علمه وإتقانه وتصنيفه :

« وكانت بينه وبين أحمد بن حنبل صداقة وكيدة ، فلما خالفه في القرآن عادت تلك الصداقة عداوة ، فكان كل واحد منهما يطعن على صاحبه ، وذلك أن أحمد بن حنبل كان يقول من قال القرآن مخلوق فهو جهمي ، ومن قال : القرآن كلام الله ولا يقول : غير مخلوق ولا مخلوق ، فهو واقفي ، ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق ، فهو مبتدع .

وكان الكرابيسي ، وعبد الله بن كُلاب ، وأبو ثور ، وداود بن علي [والبخاري ، والحرث بن أسد المحاسبي ، ومحمد بن نصر المروزي] ، وطبقاتهم يقولون : إن القرآن الذي تكلم الله به صفة من صفاته ، لا يجوز عليه الخلق وأن تلاوة التائي وكلامه بالقرآن كسب له وفعل له ، وذلك مخلوق ، وأنه حكاية عن كلام الله ، وليس هو القرآن الذي تكلم الله به ، وشبهوه بالحمد والشكر لله ، وهو غير الله » فكما يؤجر في الحمد والشكر والتهليل والتكبير ، فكذلك يؤجر في التلاوة .

وهجرت الحنبلية — أصحاب أحمد بن حنبل — حسناً الكرابيسي وبدعوه ، وطعنوا عليه وعلى كل من قال بقوله في ذلك » .

(٥٣٦) لقد نقلنا أمثلة على أن الإمام أحمد كان يؤول في الصفات في مقدمتنا على « دفع شبه التشبيه » ص (١٢ — ١٣) بالسند الصحيح . وكذلك ثبت في كتاب العلل للإمام أحمد وفي كتب المناظرة الفقهية عنه أنه يستحب التوسل بسيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاستسقاء .

وقال الإمام الذهبي في «الميزان» (٥٤٤/١) في ترجمة الكرايسي : « فإن عنى بقوله : القرآن كلام الله غير مخلوق ولفظي به مخلوق التلفُّظ فهذا جيد ، فإن أفعالنا مخلوقة . وإن قصد الملفوظ بأنه مخلوق ، فهذا الذي أنكره أحمد والسلف ، وعدّوه تجهماً » .

كما أوضح المسألة الإمام الذهبي في « سير أعلام النبلاء » ١١/٥١٠ في ترجمة علي بن حجر ، وبين مذهب الكرايسي والبخاري . وفيه : وبالغ الإمام في الخط عليهم ، أي : على القائلين : لفظنا بالقرآن مخلوق .

فتأمل في ملخص هذه النقول لتدرك كيف بدّع أحمد بن حنبل وأمر بهجر جماعة من الأعلام المخالفين له في الرأي كأبي ثور .

(ثانياً) : لو علم سفر بأن الإمام البخاري رحمه الله تعالى صاحب الصحيح كان على مذهب ابن كلاب أو كان يستمد مباحثه الكلامية منه لما تفوّقه بهذا الهديان !! قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٢٤٣/١) ما نصه :

« مع أن البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيد والنضر بن شميل والفرّاء وغيرهم ، وأما مباحثه الفقهية فغالبها مستمدة له من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما ، وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرايسي وابن كلاب ونحوهما » انتهى .

قلت : والكرايسي وابن كلاب رحمهما الله تعالى كانا يقولان بأن لفظنا بالقرآن مخلوق ، قال الحافظ الذهبي في ترجمة الكرايسي في « سير أعلام النبلاء » (٨٢/١٢) :

« ولا ريب أن ما ابتدعه الكرايسي وحرره في مسألة اللفظ وأنه مخلوق هو حق » انتهى . وعلى ذلك الحق كان البخاري ومسلم خلافاً للإمام أحمد الذي كان يقول بأن من قال لفظي بالقرآن مخلوق (فهو جهمي) وفي روايات أخرى (فهو كافر) .

قال الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٥٧٢/١٢) في ترجمة الإمام مسلم ما نصه :
« كان مسلم بن الحجاج يُظهر القول باللفظ ولا يكتبه فلما استوطن البخاري نيسابور أكثر مسلم الاختلاف إليه ، فلما وقع بين البخاري والذهلي ما وقع في مسألة اللفظ ونادى عليه ومنع الناس من الاختلاف إليه حتى هجر — البخاري — وسافر من نيسابور ، قال : فقطعه أكثر الناس غير مسلم فبلغ محمد بن يحيى فقال يوماً : ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا ، فأخذ مسلم رداءه فوق عمامته وقام على رؤوس الناس ثم بعث إليه بما كتب عنه على ظهر حمال ، قال : وكان مسلم يظهر القول باللفظ ولا يكتبه » انتهى .

فمن تأمل في هذا جيداً عرف أن هؤلاء الأعلام الجبال أمثال الكرايسي وابن كُلاب وأبا ثور وداود ابن علي والبخاري والحارث بن أسد المحاسبي ومحمد بن نصر المروزي ومسلم وطبقاتهم كانوا جميعاً مخالفين للإمام أحمد في مسألة مسائل العقيدة وهي مسألة اللفظ في القرآن وأنه مخلوق ، وأن ابن كُلاب الذي حاول سفر حوالي أن يشوّه صورته ويدّعي أنه مؤسس مذهب الأشعرية البدعي كان هو الحق في المسألة المختلف فيها بينه وبين أحمد بن حنبل .

فَهَجَرُ أحمد وتبديعه له لا يدل على شيء إطلاقاً لأن أحمد بن حنبل أولاً : مخطئ في هذه المسألة ومخالف فيها أئمة فحولاً كالبخاري ومسلم وغيرهما ، وثانياً : ليس أحمد نبياً معصوماً منزهاً عن الخطأ !! حتى يكون هجره وتبديعه لابن كُلاب دالاً على شقوته !!

ويتضح لكل عاقل من هذه النصوص التي أوردناها في مسألة اللفظ بأن السلف ما كانوا متفقين في مسائل العقيدة جميعها وإنما بينهم خلاف فيها حتى اخترع أحمد بن حنبل فيها الهجر والتبديع والتضليل برمي مخالفه فيها بالتجهّم !!

فمن قال : إني على مذهب السلف في الصفات والتوحيد كذبناه وقلنا له : لم يكن للسلف مذهب واحد في هذه الأمور فما ادّعاؤك بأنك على « مذهب السلف » إلا خدعة تصيد بها عقول البسطاء وتحاول أن تأسرهم بها !! فلنكن على حذر من ذلك !!

سفر يدّعي بأن عقيدة أهل الحق — الأشاعرة — موروثه

من فلاسفة اليونان ويتناسى بأن الشيخ الحرّاني هو

وريث أرسطو طاليس في عقائده

والعجيب الغريب أن (المتخصص) !! سفر يزعم ويدّعي بأن الأشاعرة : ورثة فلاسفة اليونان !! ويتناسى بأن الشيخ ابن تيمية الحراني !! كان أحد أتباع أرسطو طاليس شيخ مشايخ فلاسفة اليونان بل أحد معتنقي مذهبه بل وارثه الوحيد !! وإليك برهان هذا الأمر دون تعصب !! أو تشنج !! وتزمت !! ودون العناد الذي يتحلّى به متمسفو العصر وغيرهم !! هداهم الله تعالى :
(أولاً) : دعونا ننقل لكم اتهامات هذا (المتخصص) !! لأئمة الحق رحمهم الله تعالى :
قال سفر ص (٢٤) :

« ومن الأدلة على ذلك الإنسان الذي يدخل في الإسلام حديثاً ، فهل تستطيع أي فرقة أن تقول إنه معتزلي أو أشعري ؟ أما نحن فمجرد إسلامه يصبح واحداً منا . وإن شئت المثل على عقيدة العوام فاسأل

الملايين من المسلمين شرقاً وغرباً هل فيهم من يعتقد أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته كما تقول الأشاعرة » اهـ .

وأقول لك يا سفر : وأسألهم أيضاً هل يعتقدون بقدم العالم بالنوع !! وأن الله تعالى يستقر على ظهر بعوضة !! وأنه يتحرك !! وأن له حداً !! وأن عرشه ينطأ به أطبَطُ الرَّحْلِ بالراكب !! وأن له ثَقَلًا على العرش !! وأنه خلق الملائكة من نور الذراعين والصدر !! وأن له جنباً ويدين على الجانب الأيمن !! وأنه جسم !! وأن له صورة تشبه صورة آدم كما يقول الشيخ ابن تيمية الحراني وزملاؤه (الكرام) !!!؟ وكذا (شيخك !!) حمود التويجري !!

فإن كان الجواب (لا) يا (أخ !!) سفر ، فأرجو بأن تدرك بأنك تهرف بما لا تعي ولا تعرف !!
كهرف الميرسمين !!!

ثم أكمل سفر كلامه ص (٢٤) من كتابه المصون فقال :

« أم أنهم كلهم مفطورون على أنه تعالى فوق المخلوقات ، وهذه الفطرة تظل ثابتة في قلوبهم حتى وإن وجدوا من يلقتهم في أذهانهم تلك المقولة الموروثة عن فلاسفة اليونان » اهـ .

وأقول لك : نعم يا (أخ !!) حوالي !! هم مفطورون حسب تخيلك على عقيدة (فوق) !! كما أن أولئك الذين عاشوا في القرن الأول الهجري وفَطَرَتْهُمْ !! الدولة الأموية على لعن سيدنا علي رضي الله تعالى عنه وكرّم وجهه على المنابر يوم الجمعة فإن تلك (الفطرة الأموية !!) كانت قد غرست في قلوبهم عقيدة : أن لَعَنَهُ أحد أركان خطبة الجمعة فلما جاء الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز وترك اللعن وأمر بتركه صاح الناس متعجبين في المسجد لفقدهم أحد أركان خطبتهم (بالفطرة !!) فقالوا : « تُرِكَتُ السُّنَّةُ » !!!

هكذا قال أولئك بالفطرة التي عليها سلف سفر (المتخصص) !! ولا أدري يا سفر إذا كان الناس يولدون علماء متخصصين بعقيدة سلفكم فلماذا تُتَّعَب نفسك وتخصص !! في تلك العقيدة وتضيع الأوقات !!!؟

ولماذا لا تأتوا بأناس ولدوا على الفطرة التي تدعونها ولم يختلطوا قط بالأشاعرة ولا بالمعتزلة وتجعلوا منهم مدرّسين وعمداء في كليات الشريعة طالما أنهم ولدوا على الفطرة وعلى عقيدة سلفكم المباركة !!!؟ ولا أظن أن المقام يا أخ سفر يحتاج لبيان أكثر من هذا !! إلا أن هناك نقطة تتعلق بفلاسفة اليونان ووريثهم الشيخ الحراني !! لا بد من بيانها لك لعلك تدركها وتنبه لها وهي :

أنك زعمت هداك الله تعالى بأن الأشاعرة ورثوا فلاسفة اليونان وقلت أيضاً صحيفة (٣٥) بأنك :

« تقرأ في كتب عقيدتهم قديمها وحديثها المائة صفحة أو أكثر فلا تجد فيها آية ولا حديثاً لكنك قد تجد في كل فقرة : قال الحكماء ، أو قال المعلم الأول ، أو قالت الفلاسفة ونحوها » اهـ .

وأقول لك : الظاهر أنك تعلم أحلام اليقظة !! فتختلط عليك الأمور !! أو أنك لم تقرأ كتب الشيخ الحراني !! التي يمدح ويعظم ويذكر فيها أرسطو طاليس وغيره من فلاسفة اليونان ، وإليك ذلك : لو قرأت مائة صحيفة تقريباً من كتاب « منهاج السنة » لوجدت فيها عشرات النقول عن أرسطو طاليس وغيره من فلاسفة اليونان مع تبني آرائهم — في كثير من الأحيان — المصادمة للقرآن الكريم والسنة المطهرة !! وإجماع الأمة وإليك نموذجاً حياً لما أقول لك :

نأخذ مثلاً قطعة من منهاج سنة ابن تيمية من صحيفة (٤١ — ١٠٥) أي (٦٠) صفحة تقريباً وإليك عدد المرات التي ذكر فيها أرسطو طاليس وغيره من فلاسفة اليونان لتدرك بأن عقيدة الشيخ الحراني هي الآخذة من هذا المعين لا السادة الأشاعرة رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم :

١ — قال ص (٤١) من منهاج سنته :

« كما يقول ذلك جماهير الفلاسفة الأساطين الذين يقولون بحدوث الأفلاك وغيرها وأرسطو وأصحابه .. » .

٢ — وقال ص (٤٢) : « حتى عند أرسطو وأتباعه القدماء والمتأخرين فإنهم موافقون لسائر العقلاء .. » .

٣ — وقال أيضاً ص (٤٢) : « وأرسطو إذ قال : .. » .

٤ — وقال ص (٤٤) « لكن القائلون بقديم الأفلاك كأرسطو وشيعته يقولون بدوام حوادث .. » .

٥ — وقال أيضاً ص (٤٤) : « والمقصود هنا أن الفلاسفة .. » .

٦ — وقال ص (٤٥) : « كما يقول ابن سينا .. » .

٧ — وقال ص (٥١) : « نقل ابن سينا هذه المادة إلى أصله .. » .

٨ — وقال ص (٥٤) : « كما يقوله ديمقراطيس .. » .

٩ — وقال ص (٥٦) : « ثم إن أساطين الفلاسفة .. » .

١٠ — وقال ص (٥٧) : « اتفقت عليه الرسل وأهل الملل وأساطين الفلاسفة القدماء .. » .

١١ — وقال ص (٦١) : « وأساطين الفلاسفة الذين كانوا قبل أرسطو .. » .

١٢ — وقال ص (٦٢) : « حتى المنتصرون لأرسطو .. » .

- ١٣— وقال ص (٦٢) : « وأساطين الفلاسفة قبل أرسطو » .
- ١٤— وقال ص (٦٢) : « العلة الغائية .. عند أرسطو » .
- ١٥— وقال ص (٦٣) : « حجاجاً ذكرها ابن سينا » .
- ١٦— وقال ص (٦٤) : « قال أرسطو في مقالة اللام .. » .
- ١٧— وقال ص (٦٧) : « هؤلاء الفلاسفة كابن سينا ومن تبعه .. فيقولون » .
- ١٨— وقال ص (٦٩) : « وإلا فليس هذا قول قدماء الفلاسفة لا أرسطو ولا أصحابه . كبرقلس والإسكندر الأفردوسي شارح كتبه وثامسطيوس .. » .
- ١٩— وقال ص (٧١) : « كأرسطو وأتباعه ، وأما أساطين الفلاسفة فهم مثبتون » .
- ٢٠— وقال ص (٧٥) : « الذي أثبت جمهور العقلاء وأثبت قدماءهم أرسطو وأتباعه » .
- وإني لا أود الإطالة بأكثر من هذه الأمثلة فأرجع إن شئت الاستزادة إلى الصفحات التي تليها وتمعن فيها جيداً .

فإن كنت يا ابن تيمية الحراني تبحث في الكتاب والسنة وتريد إثبات العقيدة الحققة المأخوذة منها فلا داعي لأن تذكر آراء أرسطو !! ولماذا تخوض في ذكر الفلاسفة واليونان والمنطق ؟! أليس في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ما يُغني عن الخوض في هذه المتاهات الفلسفية اليونانية ؟! أرجو أن يعلم شباب السلفية (المعاصرة !!) بأن ابن تيمية كان يُحرّم الخوض في المنطق على الناس ويتظاهر بذلك والحقيقة أنه كان يخوض في متاهات الفلاسفة واليونان وأرسطو طاليس بل كان يعتقد ما يقوله الفلاسفة واليونان والهندوس !! ويتبناه !! ولذلك كُفّره كثير من علماء المذاهب الأربعة كما مر وسيمر نقلاً عنهم بالصفحة والمجلد والطبعة !! فانظروا إلى سفر كيف يجر الويل لأئمة مذهبه !! فيضطرنّا لأن نكشف عن حقيقتهم !! وهو سبب ذلك وكان لا داعي لذكر هذه المواضيع لو أن سفرًا لم يكتب ذلك الكتاب « منهج الأشاعرة في العقيدة » !! لكن على نفسها جنت براقش !!

وبذلك يتبين بكل وضوح من هو الذي يذكر الفلاسفة ويتبنى آراءهم ومذاهبهم ويعرفها ويعتد ويشغل بها !! ولا أدلّ على ذلك من كلام الحافظ الذهبي في شيخه ابن تيمية حيث يقول عنه كما في رسالته « زغل العلم » (ص ٤٢ — ٤٣ طبع مكتبة الصخرة المتمسلة / الكويت) ما نصه عند الكلام على الفلسفة :

« وقد رأيت ما آل أمره من الخط عليه والهجر والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وباطل ، فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة — الفلسفة — منوراً مضيئاً على مجاهيما السلف ، ثم صار مظلماً مكسوفاً ... » اهـ .

وقال الذهبي أيضاً في رسالته لابن تيمية المسماة بالنصيحة الذهبية ما نصه :
« وكثرة الكلام بغير زلل تقسي القلب إذا كان في الحلال والحرام ، فكيف إذا كان في العبارات اليونانية والفلاسفة وتلك الكفرات التي تعمي القلوب ؟! والله لقد صرنا ضحكة في الوجود ، فلل كم تنبش دقائق الكفرات الفلسفية لندرد عليها بعقولنا ، يا رجل قد بلغت سموم الفلاسفة ومصنفاتهم مرات .. » .

فتأملوا معاشر العقلاء لتدركوا من هو معتنق دين الفلاسفة الشيخ الحراني !! الذي شهدت كتبه وتلاميذه عليه أم السادة الأشاعرة الذين يتبعون كتاب الله تعالى وسنة نبيه المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم !! ولعلكم تدركون في أي فلك يدور سفر (المتخصص) !! وكيف يحلم أحلام اليقظة !! والله يتولى هدايا وهدا .

الحافظ ابن دقيق العيد

والأباني يتهمان ابن تيمية بالفلسفة !!

هذا ولم يقتصر وصف ابن تيمية بانتهاج منهج الفلاسفة وسلوك طريقتهم عند الذهبي فحسب !! وإنما نص العلماء على ذلك في القديم والحديث !! ولن أترك ضرب مثال واحد لذلك بالإضافة لبيان أن الشيخ المناقض !! قد رماه بالفلسفة أيضاً !! وإليكم ذلك لتعلموا بأن الشيخ الحراني !! (ابن تيمية) فيلسوف بنظر أحبابه وأعدائه .

قال الشيخ المناقض !! في « صحيحته » (٢٠٨/١) عند الكلام على حديث « أول ما خلق الله القلم » ما نصه :

[ولكنه — ابن تيمية — مع ذلك يقول :

بتسلسل الحوادث إلى ما لا بداية له ، كما يقول هو وغيره بتسلسل الحوادث إلى ما لا نهاية ، لذلك القول منه غير مقبول ، بل هو مفروض بهذا الحديث ، وكم كنا نود أن لا يلج ابن

تيمية رحمه الله هذا الموج ، لأن الكلام فيه شبيه بالفلسفة^(٥٣٧) وعلم الكلام الذي تعلمنا منه التحذير والتنفير منه ، ولكن صدق الإمام مالك رحمه الله حيث قال : « ما منا من أحد إلا ردّ ورُدّ عليه إلا صاحب هذا القبر صلى الله عليه وآله وسلم » [.

فتأملوا في ذلك جيداً !!!

هذا وقد رمى الشيخ الحراني بالفلسفة أيضاً أحد معاصريه وهو الإمام الحافظ ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى كما نقل ذلك عنه الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » دون أن يصرح باسمه !! ولكنه معلوم متحقق (١) وإليكم ذلك :

قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٢٠٢/١٢) ما نصه :

« وقد حكى عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بقدم العالم ، وقال ابن دقيق العيد : وقع هنا من يدعي الخلق في العقول وتميل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر ؛ لأنه من قبيل مخالفة الإجماع ، وتمسك بقولنا : إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرع ، قال : وهو تمسك ساقط إما عن عمى في البصرة أو تعام لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل » انتهى من الفتح . فتأملوا جيداً !!

فصل

سفر الحوالي يكذب على الرازي

ذكر (الأخ !!) سفر (المتخصص) !! في كتابه المصون !! ص (٢٤) بأن الرازي اعترف (مكره أخاك لا بطل) بعلو الله تعالى الذي يقول به سفر وسلفه !! وهذا نصه : « فالرازي مثلاً — مع إنكاره الشديد للعلو في التأسيس والتفسير قال في التفسير إن الله (خسيف بقارون فجعل الأرض فوقه ورفع محمداً صلى الله عليه وآله وسلم فجعله قاب قوسين تحته) ... والرفع يدل على علو الله » اهـ .

وأقول لفضيلة الدكتور (المتخصص) !! لقد وقعت يا سفر فشطحت إلى جهة أخرى كما قبل :

راحت مشرقة ورُحّت مغرباً شتان بين مشرق ومغرب

وإليك أيها (المتخصص) !! كلام الإمام الرازي من تفسيره مع إيضاحه وبيانه :

(٥٣٧) انظر كيف يقول (شبيه بالفلسفة) مع أنه هو عين الفلسفة والانحلال من الدين والعقيدة الحقّة !

(أولاً) : لم يقل الرازي (فجعله قاب قوسين تحته) !!

إنما قال الرازي في تفسيره (٢٤٨/١) :

« فجعل قاب قوسين تحته » .

فانظروا الآن وتمعنوا أيها الناس كيف حرّف سفر لفظة :

« فجعل » فقلها إلى : « فجعله » .

ليقلب المعنى والحقائق إلى ما يوافق هواه !!

(ثانياً) : قال الإمام الرازي في تفسيره (٢٤٨/١) :

« ورفع محمداً عليه الصلاة والسلام فجعل قاب قوسين تحته » .

وقد بين ووضح الرازي معنى (قاب قوسين) فقال في تفسيره (مجلد ١٤ / الجزء ٢٨ / ص ٢٨٦) :

« فكان قاب قوسين أو أدنى ، أي بين جبرائيل ومحمد عليهم السلام مقدار قوسين أو

أقل » اهـ .

فجعلها سفر بينه وبين الله (عند الرازي) .

ولا علاقة لهذه الكلمات كما ترون بمسألة العلو التي يقول بها سفر !! وإنما يحلم سفر كما قدمنا

أحلام اليقظة !! والله في خلقه شؤون !!

وليكن منك على بال يا أخ ! سفر قول الحافظ ابن حجر الأشعري رحمه الله تعالى الذي تصفه بأنه

كان متذبذباً في عقيدته في « الفتح » حيث يقول :

« ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محال على الله تعالى أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو

من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس » .

فتأمل جيداً هداك الله تعالى !!

كشف محاولات المتسلفين الفاشلة

التي يزعمون فيها بأن النووي وابن حجر

ليسا من الأشاعرة

لما رأى المتسلفون أن غالب أئمة أهل الحديث والأثر من شُرَّاح الصحيحين والسنن أشاعرة ضاقوا بذلك صدرأً ولم يعرفوا كيف يجيبون عن هذه الكارثة الشنعاء والورطة الدهيئة التي أصابتهم فذهب بعضهم يتعذر لذلك لعلّه يستطيع مخادعة من يحيط به من الشباب الأبرياء الذين فتحو أعينهم فلم يروا إلا هؤلاء الذئاب المراوغين المليسين الذين يطمعون أن يقنعوا هؤلاء الشباب بمبادئهم الهدامة المخالفة للكتاب والسنة ولما ذهب السلف الصالح !!!

فقال بعضهم كأمثال سفر (المتخصص) !! وهو الذي يعيننا هنا بأن هؤلاء الحفاظ الشُرَّاح أمثال النووي وابن حجر رحمهما الله تعالى لم يكونوا أشاعرة وإن وافقوا الأشاعرة في بعض الأشياء البسيطة !!! وهذا الكلام فضلاً عن كونه كذباً محضاً له قرون كبش أهوج !! هو مما يضحك !! من قائله صغار الطلبة !! فضلاً عمن يدعون (التخصص) !! والدكتوراه الخرقاء !!

ولنعرض عبارات سفر التي تتعلق بذلك من كتابه الفذ الدال على عبقرية (السُرورية !!) مع تفنيده وتهديمه على رأسه لتدركوا جميعاً مبلغه من العلم ومدى قدرته على قلب الحقائق والتزوير : (أولاً) : تشبّث (المتخصص) !! سفر ص (٢٦) من كتابه المصون !! بخيط عنكبوت !! حيث استدلّ على أن الحفاظ ابن حجر العسقلاني لم يكن أشعرياً فزعم بأن الحفاظ ترجّم للفخر الرازي وللآمدي في « لسان الميزان » وذهمها ، وإليك كلام سفر هناك حيث يقول : « إن الذين يقرأ ترجمتهما في اللسان لا يمكن أن يقول إن ابن حجر على مذهبهما أبداً كيف وقد أورد نقولاً كثيرة موثقة عن ضلالهما وشنائعهما ... » الخ هرائه .

وأقول في جوابه : لقد كذب الدكتور (المتخصص) !! سفر على الحفاظ ابن حجر كذباً شنيعاً وإليك أيها العقلاء ختام ترجمة السيف الأمدي من كتاب الحفاظ ابن حجر « لسان الميزان » (١٣٥/٣) الطبعة الهندية (لتدركوا افتراء سفر وتزويره : قال الحفاظ هناك :

« ويذكر عن ابن عبد السلام قال : ما علمت قواعد البحث إلا من السيف وما سمعت أحداً يلقي الدرس أحسن منه ، وكان إذا عبّر لفظة من الوسيط كان اللفظ الذي يأتي به أقرب إلى المعنى . قال : ولو ورد على الإسلام من يُشكُّ فيه من المتزندقة لتعين الآمدي لمناظرته .
وقد بالغ التاج السبكي في الخط على الذهبي في ذكره السيف الآمدي والفخر الرازي في هذا الكتاب وقال : هذا مجرد تعصب ، وقد اعترف الفخر بأنه لا رواية له وهو أحد أئمة المسلمين فلا معنى لإدخاله في الضعفاء » اهـ .

فتأملوا !!

وانظروا في هذا المدح الصريح والدفاع المليح عن الآمدي والفخر ثم تأملوا في ما يهذي به سفر حوالي !!!

[ملاحظة مهمة] : ذكر سفر حوالي (المتخصص) !! ص (٢٦) من كتابه المصون !! في الحاشية موضع ترجمة الآمدي والرازي في « لسان الميزان » فقال ما نصه بالحرف :
« ترجمة الرازي : ٤٢٦/٤ والآمدي : ١٣٤/٦ » .

وهذه عملية تضليلية بحتة للقارئ !! وذلك لأن الآمدي هو الأول في الترتيب وفي آخر ترجمته مدح أكثر وهو في : (١٣٤/٣) وليس في (١٣٤/٦) !
فتأملوا في التضليل وقلب الحقائق والمواقع جيداً !!! لتدركوا في أي فلك يدور سفر وأهل نخلته المحرفون !!!

ثم أراد سفر ص (٢٧) أن يكمل عملية التزوير والتضليل !! فزعم بأن الحافظ نقد الأشاعرة في (الفتح) فقال ما نصه :

« والأخرى أن الحافظ في الفتح قد نقد الأشاعرة باسمهم الصريح وخالفهم فيما هو من خصائص مذهبهم ، فمثلاً خالفهم في الإيمان وإن كان تقريره لمذهب السلف فيه يحتاج لتحرير ونقدهم في مسألة المعرفة وأول واجب على المكلف في أول كتابه وآخره » اهـ .

ثم أشار سفر في الحاشية في أسفل الصحيفة إلى أرقام المجلدات والصفحات التي زعم أن الحافظ خالف الأشاعرة فيها فقال :

« انظر فتح الباري : ٤٦/١ ، ٣٥٧/٣ — ٣٦١ ، ٣٤٧/١٣ — ٣٥٠ » .

وأقول : لا يؤسفني !! يا سفر بأن أقول لك بأنني راجعت جميع الصفحات والمواضع التي ذكرتها فوجدتك كاذباً مفترياً !! ووجدت الكلام هناك يخالف ما تقول تماماً !!! ولم أجد الحافظ هنالك ذكر

الأشاعرة فضلاً عن (نقده لهم باسمهم الصريح !!) كما زعمت !! إلا في الموضع الثالث فوجدته ناقلاً قولهم غير ذام لهم بل معتمداً عليهم في نقل الأقوال في مسألة هناك وقع الاختلاف فيها !!

فبعد هذا هل يعول على كلامك ومعلوماتك يا سفر !!!؟

اتق الله تعالى وتب إليه عسى أن يغفر لك ويتوب عليك !!!

ثم أتى سفر إلى بيت القصيد من كل الكلام المتقدم بعد أن مهد له كما يتخيل ويظن !! فقال

ص (٢٩) ما نصه :

« وكثيراً ما نجد في كتب الجرح والتعديل — ومنها لسان الميزان للحافظ ابن حجر — قولهم عن الرجل إنه وافق المعتزلة في أشياء من مصنفاته أو وافق الخوارج في بعض أقوالهم وهكذا ومع هذا لا يعتبرونه معتزلياً أو خارجياً ، وهذا المنهج إذا طبقناه على الحافظ وعلى النووي وأمثالهما لم يصح اعتبارهم أشاعرة وإنما يقال وافقوا الأشاعرة في أشياء ، مع ضرورة بيان هذه الأشياء واستدراكها عليهم حتى يمكن الاستفادة من كتبهم بلا توجس في موضوعات العقيدة » اهـ .

وأقول في جوابه : ما شاء الله على هذه الفصاحة العرجاء !! والبلاغة المضلة العوجاء !!! التي لم توفق فيها يا (أخ !!) سفر (المتخصص) !!

وكلامك هذا باطل من أوجه عديدة لا بأس بسرد بعضها لكشف مغالطاتك فيها فأقول وبالله تعالى التوفيق :

(أولاً) : أما ذكر سفر لكتب الجرح والتعديل فهذا مما ينبغي بعد اليوم أن يستحي منه ولا يذكره إطلاقاً لئلا يظن الطلبة البسطاء المخدوعون به بأنه يعرف الجرح والتعديل وكتبه !! وخصوصاً بعد أن بينا جهله المطبق فيه في الأوراق المتقدمة في هذه الرسالة في ابن خويز منداد وغيره !!

(ثانياً) : أن سفرأ وأهل نخلته من المشبهة والمحسمة في كثير من الأحيان يصرحون بأن الحافظ ابن حجر ليس على مشربهم العكر !! فتارة يُعبرون عن ذلك بأنه أشعري وتارة بأنه ليس من أهل السنة والجماعة وتارة بأنه كان متذبذباً في عقيدته كما سيمر معنا في الأوجه التالية .

(ثالثاً) : إن سفرأ نفسه يقول في كتابه ص (٢٨) بأن الحافظ ابن حجر كان « متذبذباً في عقيدته » وهذا طعن صريح فيه !!!

والحافظ ابن حجر كان أشعرياً محضاً مجتهداً !! وملخص ذلك أن الحافظ ابن حجر كان (منزهاً) لله تعالى ولم يكن مشبهاً مجسماً كأئمة سفر وشيوخ إسلامه !!! ونحسن لا ندعو إلى كلمة أشعري أو أشاعرة ولا نُصر على هذه الكلمة وتنشبت بها !! وإنما الذي يهمنا أن تكون عقيدة المسلم

عقيدة التنزيه المبنيّة على قوله تعالى ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ وعلى قوله تعالى ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ وهي سورة إخلاص التوحيد الصافي النقي من شوائب التشبيه والتجسيم لله تبارك وتعالى .

هذا الذي يهمننا والشخص الذي اعتقد هذا الحق هو الذي يستحق أن نواليه ونحبه في الله سواء تسمّى أشعرياً أم لا !!!

ولذلك نجد هؤلاء المتسلفين يراوغون فيحاولون أن لا يُظهروا عداوتهم لمثل الإمام أحمد وداود الظاهري وابنه وابن حزم وابن الجوزي وغيرهم لأنهم كانوا متزّهين ومفوّضين !!!
حتى الإمام الترمذي رحمه الله تعالى لم يسلم من طعن المتسلفين الخنابلة المحسمين لأنه كان مفوّضاً أحياناً ومؤولاً أحياناً أخرى ولم يكن مشبهاً على مشربهم العكر !! ومن طعن أئمة التجسيم فيه : قول ابن قيم الجوزية فيه (أنظر مختصر الصواعق المرسلة ٢/٢٧٥) :

« وأما تأويل الترمذي وغيره له بالعلم فقال شيخنا — يعني ابن تيمية الحراني — هو ظاهر الفساد من جنس تأويلات الجهمية » !!!
فتأملوا !!

وقال الخلال المختل وهو من أئمة سفر وسلفه (الصالح !!) في « سنته » (٢٤٣/١) عن الترمذي :
« وقال محمد بن يونس البصري : إن هذا الرجل المعروف بالترمذي قد تبين لنا ولأصحابنا بدعته وإلحاده في الدين ورد الآثار التي يُحجّج بها على الجهمية ووقعته في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... » !!!

وقال هذا الخلال أيضاً في نفس الصحيفة بعد ذلك ناقلاً :
« إن هذا الترمذي الجهمي الراد لفضيلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... » .
وفضيلة الرسول التي يزعمون بأن الترمذي يرُدّها : جلوس الرسول بجانب الله على العرش يوم القيامة !! وهذا هو المقام المحمود عندهم !! كما نجد ذلك من يراجع « سنة الخلال !! » مع أن أحاديث الصحيحين أثبتت بأن المقام المحمود هو الشفاعة العظمى !! وهؤلاء يتظاهرون الآن بأنهم يحرصون على إثبات فضائل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع كونهم نواصب يبغضون قراءة السيرة النبوية أشدّ البغض كما يبغضون آل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يحترمونهم ولا يوقرونهم إلى غير ذلك مما هو معروف ومشهور !!

وشيوخهم الألباني المتناقض !! يقول في كتابه « مناسك الحج والعمرة » (الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ — طبع المكتبة الإسلامية / الأردن / عمان) ص (٦١) أن من البدع المذمومة :

« إبقاء القبر النبوي في مسجده ... قصد القبر للدعاء عنده رجاء الإجابة ... وطلب الشفاعة وغيرها منه صلى الله عليه وآله وسلم » !!

وهذه الكلمات فضلاً عن كون بعضها ردةً مخرجة لصاحبها من الملة !! فهي بدعة لم يتجرأ على قولها اليهود !! اللهم إلا أن بعض المستشرقين الخاقدين على الإسلام وأهله مثل كيمون الفرنسي يقول في كتابه « باثولوجيا الإسلام » كما في كتاب « دمروا الإسلام أبيدوا أهله » ص (٦٠-٦١) ما يوافق قول الألباني المتناقض هذا !! الذي يعول سفر على كلامه ويتكى عليه !!

(رابعاً) : قال المتسلف المتوهم المرتزق !! الذي احتوشه وكفله (المحسمة إخوان سفر !!) المدعو بـ (أبي عبد الله محمود الحداد) في تعليقاته على عقيدتي الرازيين أبي حاتم وأبي زرعة ص (١٣١) عند ذكره « لفتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى » ما نصه :

« يسر الله من أهل السنة من يشرحه » !!!

يعني أن الحافظ ابن حجر ليس من أهل السنة لأنه أول حديث النزول ونزه الله تعالى هناك عن الحركة والتقلد ومشابهة الحوادث في الفتح (٣/٣٠) !! فتأملوا أيها العقلاء !!

(خامساً) : صنّف أحد إخوان سفر المتسلفين وهو : عبد الله سعدي الغامدي العبدلي كتاباً سماه (الأخطاء الأساسية في العقيدة وتوحيد الألوهية من كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري تأليف أحمد بن حجر العسقلاني) !!!

فانظروا كيف يدعي هؤلاء الذين لا يفهمون في علم الحديث والسنة قليلاً ولا كثيراً بأن إمام الحفاظ وأمير المؤمنين في الحديث الحافظ ابن حجر العسقلاني يخطئ في التوحيد أخطاء أساسية !! يعني أنه كافر وأنه لم يوحد توحيد الألوهية الذي ابتدعه وابتدعه والذي هدمناه على رأس الشيخ الحراني !! الذي أسسه لهم في رسالتنا « التنديد بمن عدّد التوحيد » !!!

فتأملوا أيها العقلاء في أفانين خبط هؤلاء المتسلفين !!

(سادساً) : أما الإمام النووي رحمه الله تعالى فهو أشعري لا محالة وشرح مسلم يدل على ذلك دلالة أكيدة فهو في مواضع لا أكاد أحصيها يقول بأن هناك مذهبين في الصفات إما التأويل وإما التفويض مع تنزيه الله تعالى وإليك نماذج من عباراته هنالك :

قال في « شرح صحيح مسلم » (١٩/٣) :

« اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين ، أحدهما وهو مذهب معظم السلف أو كلهم أنه لا يتكلم في معناها ، بل يقولون يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال

الله تعالى وعظمته مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء وأنه منزّه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق ، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم . والقول الثاني : وهو مذهب معظم المتكلمين أنها تُتَأَوَّل على ما يليق بها على حسب مواقعها ، وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله بأن يكون عارفاً بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع ذا رياضة في العلم » اهـ .

وقال قبل ذلك ص (١٤) :

« والله تعالى مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِ وَالْحَدِ .. » .

فهذا تصريح من الإمام النووي رحمه الله تعالى بأن الله تعالى ليس جسماً وأنه منزّه عن الحد والجهة ، وهذا كما يعرف القاصي والداني مخالف تماماً لعقيدة الشيخ الحرّاني !! الذي يُثبت هذه الأشياء التي لم يرد بها نص في الكتاب والسنة ، وانظر في كتابه « موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول » (٢٩/٢) المطبوع على هامش منهاجه لتعرف كيف يُكفّر من ينكر الحد لله تعالى !!
يعني ذلك : أن الحرّاني يُكفّر الإمام النووي والذهبي وغيرهم ممن ينكرون الحد صراحة وينزهون الله تعالى عن ذلك !!

ومن ذلك تُدرك أن كلام سفر (المتخصص) !! هراء لا قيمة له !! وما هو إلا مغالطات تافهة !!
(سابعاً) : قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في كتابه « روضة الطالبين » (٦٤/١٠) إن من الأمور التي يرتد به الإنسان عن دين الإسلام ويكفر معتقدها هي :
أن يثبت إنسان لله تعالى الاتصال والانفصال .

وهذه هي عقيدة الأشاعرة يا سفر بعينها !! فهم يقولون إن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ، بل هو موجود بلا مكان لأنه هو سبحانه خالق المكان ومُجري الزمان .
فلا يجوز إثبات الاتصال والانفصال له سبحانه وتعالى لأنه ليس جسماً كما قال الإمام النووي رحمه الله تعالى ، فتأمل جيداً !!

ولا تحصى تأويلات الإمام النووي في الصفات في « شرح مسلم » فتنبه !!
(ثامناً) : ذكر الحافظ السخاوي في كتابه الذي ألفه عن حياة الإمام النووي وهو مخطوط ص (٢١) من نسختنا بأن الإمام النووي كان أشعري العقيدة ، ونقل ذلك عن الياضي والسبكي والذهبي .
(تاسعاً) : وقال الإمام الحافظ السبكي في كتابه « طبقات الشافعية الكبرى » (١٩/٢) ما نصه :

« وقد وصل حال بعض المجسمة في زماننا إلى أن كتب شرح صحيح مسلم للشيخ محيي الدين النووي وحذف من كلام النووي ما تكلم به على أحاديث الصفات ، فإن النووي أشعري العقيدة ، لم تحمل قوى هذا الكاتب أن يكتب الكتاب على الوضع الذي صنفه مصنفه ، وهذا عندي من كبائر الذنوب ، فإنه تحريف للشريعة ، وفتح باب لا يؤمن معه بكتب الناس وما في أيديهم من المصنفات ، فقبح الله فاعله وأخزاه .. » اهـ .

فتأمل جيداً كيف وصف الإمام النووي رحمه الله تعالى بأنه كان أشعرياً وهو كذلك حقاً وصدقاً لأن الواقع في مصنفاته رحمه الله تعالى يثبت ذلك !!
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات !!

(عاشرأ) : أن الإمام النووي رحمه الله تعالى يقول في عدة مواضع في كتبه « أصحابنا المتكلمين » كما يقول في عدة مواضع عن السادة الشافعية (أصحابنا) مما يدل دلالة مؤكدة بأنه أشعري من ناحية علم الكلام والتوحيد ، شافعي من ناحية المذاهب والفقه ، ومن ذلك قوله في « شرح المذهب » المجموع (٧٤/١) :

« قال أصحابنا المتكلمون التوفيق خلق قدرة الطاعة والخذلان خلق قدرة المعصية والموفق في شيء لا يعصي في ذلك الشيء إذ لا قدرة له على المعصية ، قال إمام الحرمين والعصمة هي التوفيق .. » اهـ .
فتأمل يا سفر (المتخصص) !!

(حادي عشر) : والحافظ ابن العربي المالكي شارح الترمذي هو أشعري أيضاً ! فقد زعم بعض المتمسلفين بأنه لم يكن أشعرياً !! وزعم بعضهم بأنه كان قريياً من مفوضة الحنابلة كأبي يعلى ، وهذا تحريف مبين !! لأن الحافظ أبو بكر ابن العربي كان أشعرياً منزهاً يعرف هذا كل من قرأ شرحه على سنن الترمذي وبقيته كتبه !! ويكفي أنه يقول في كتابه « العواصم » (٢/٢٨٣) :
« أخبرني مَنْ أثق به من مشيخي أن القاضي أبا يعلى الحنبلي كان إذا ذكر الله سبحانه يقول فيما ورد من هذه الظواهر في صفاته تعالى :

(ألزمني ما شئت لاني ألزمه إلا اللحية والعورة) قال بعض أئمة أهل الحق : وهذا كفر قبيح واستهزاء بالله تعالى ، وقائله جاهل به تعالى لا يقتدى به ولا يلتفت إليه ، ولا — هو — متبع لإمامه الذي ينتسب إليه ويستتر به بل هو شريك للمشركين في عبادة الأصنام فإنه ما عبد الله ولا عرفه ، وإنما صور صنماً في نفسه تعالى الله عما يقول الملحدون والجاحدون علواً كبيراً » اهـ .

فتأمل !!!

وأما الحافظ ابن الجوزي يا سفر !! فإنه لا يهمننا أن يكون عدواً للأشاعرة كما تزعم !! البتة ، إنما الذي يهمننا أنه كان موحداً منزهاً لا يُشَبَّه الله تعالى ولا يقول بعقيدة التجسيم ولا بتثليث التوحيد كالشيخ الحراني وأتباعه المتناقضين !! الضائعين المفلسين !!

وإني أنصحك يا سفر أن تقرأ كتاب الحافظ ابن الجوزي « دفع شبه التشبيه بأكف التزييه » بتعليقنا وتقديمنا !! فعسى الله تعالى أن يشفيك بعد قراءته من داء التشبيه !!

(ثاني عشر) : قال سفر (المتخصص) !! ص (٢٨) من كتابه المصون !! :

« ولو قيل إن الحافظ ... كان متذبذباً في عقيدته لكان ذلك أقرب إلى الصواب كما يدل عليه شرحه لكتاب التوحيد » .

فانظروا كيف يصف الحافظ ابن حجر بصفات المنافقين الذي قال الله فيهم ﴿ مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ﴾ النساء : ١٤٢ .

وهو مقررٌ في قرارة نفسه كما تدلُّ على ذلك فلتات لسانه بأن الحافظ أشعري منزّه ليس على مشرب التمسلفين العكر ومن ذلك قوله ص (٢٥) من كتابه المصون :

« الذي يجب التنبيه إليه هو التفريق بين متكلمي الأشاعرة كالرازي والآمدي والشهرستاني والبغداددي والإيجي ونحوهم وبين من تأثر بمذهبهم عن حسن نية واجتهاد أو متابعة خاطئة أو جهل بعلم الكلام وعلى رأسهم الحافظ ابن حجر » اهـ !!!

فانظروا أيها العقلاء كيف ينتهج سفر أسلوب (اللف والدوران) المكشوف !! فيحاور ويداور !! بالباطل ليثبت بأن الحافظ غير أشعري مع أنه يصفه بأنه (ساذج) وعبر عن ذلك بكونه تأثر بمذهب الأشاعرة عن حسن نية أو متابعة خاطئة أو جهل بعلم الكلام ... الخ هرائه الفاضل الذي يظهر منه بكل وضوح ضعف الحجة والإفلاس من الأدلة !!!

وإلا لو كان سفر يملك الأدلة والأدوات التي تؤهله لأن يخوض في مثل هذه البحوث لما سلك هذه الأساليب والطرق المعروجة الهزيلة !!

فهو لم يستطع أن يعرض مسائل العقائد عند الأشاعرة واحدة واحدة ويفنّدها بأدلة الكتاب والسنة الصحيحة البتة !! وإنما اقتصر على ذكر أمور حاول أن يوهم البسطاء المخدوعين بكلامه من خلالها أن السلف وأهل الحديث يقولون بخلافها وهيئات !!! ولذلك نجد كلامه في هذا الكتيب مضطرب مهزوز !! فضلاً عن كونه يفسر أقوال الأشاعرة حسب فهمه القاصر المغلوط !!! ويخرف ذلك للمنفريين

بكلامه يكون الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى صاحب « متابعات خاطئة » و « جهل بعلم الكلام » !!!
وإنما (المتخصص) !! بهذا العلم العارف الحاذق به !! هو سفر (المتخصص !!)

وهذا مما تضحك منه الثكلى !! لما تقدم بيانه من البراهين الدالة على إفلاسه إفلاساً تاماً في العلوم الشرعية !! فهو مثلاً يدعي المعرفة بعلم الجرح والتعديل !! ويتبحر بذكره بين ثانيا عباراته وهو من أجهل خلق الله فيه كما تبين !! ونقله عن ابن خويز مناد خير شاهد لكل عاقل لم يُغش عقله بغشاء العصبية المقيت !! أعاذنا الله والمؤمنين من ذلك !!

وقد سبق القلم !! من سفر الألمي !! فنون في كتيبه عبارات كثيرة تؤكد بل تبرهن ما نقوله من أنه مقرر في قرارة نفسه بأن الحافظ ابن حجر وغيره من شرّاح الحديث ليسوا على عقيدته النكراء !! ولا على توحيده العكر !! ومن ذلك أيضاً قوله ص (٧) :

« إنها مسألة مذهب بدعي له وجوده الواقعي الضخم في الفكر الإسلامي حيث تمتلئ به كثير من كتب التفسير وشروح الحديث .. » اهـ !!!
فتأملوا أيها العقلاء جيداً !!!

وبذلك تنتسف دعوى سفر وما كتبه في كتيبه « منهج الأشاعرة في العقيدة » من أساسه !! ويظهر أيضاً فشل تخصصه الذي يتبحر به وإفلاسه التام في علم الجرح والتعديل !! ويقال لئله : « ليس هذا عشتك فادرجي » !!

مناقشة سفر الحوالي في بعض افتراءاته على الأشاعرة

التي ينقلها

من كتب الشيخ الحراني المتخاطب بمجمع التخليطات !!

اعلم أيها القارئ الكريم حفظك الله ورعاك أن سفر الحوالي إنسان بعيد جداً عن التحقيق والبحث الحر المجرد عن العصبية !! وقد تبين هذا من الفصول السابقة من هذا الكتاب ، فهو يدعي أشياء ويقرر أموراً لو راجعها الباحث من مصادرها الأصلية لوجدها مهذومة أو مغلوطة أو مخالفة للواقع !! واعلموا بأن سبب وقوع سفر في الأخطاء الفادحة هو أنه ينقل من كتب ابن تيمية الحراني !! ويعتمد عليها دون أن يتأكد من صحة كلام ابن تيمية وهل هو موافق للحق والصواب أم لا !! وابن تيمية الحراني لا يجوز الاعتماد على كلامه ونقوله وأدعائه أبداً لأنه يماري ويراغ ولا ينقل الحقيقة الواقعية أبداً !!

فمثلاً ابن تيمية ينقل الإجماع عن السلف أو عن الصحابة في مسألة يريد إثباتها !! أو يزعم بأنه ينقل أقوال أهل الحديث فيدعي اتفاقهم في مسألة ما كمسألة قدم العالم بالنوع ، فإنه نقل في كتابه « الموافقة » (٧٥/٢ المطبوع على هامش منهاج سنته) اتفاق أهل الحديث على أنهم يقولون بقدم النوع كذباً عليهم مع أن أهل الحديث متفقون على كفر من يقول بقدم النوع وعلى كفر ابن تيمية لقائل بذلك قولاً واحداً لا خُلفَ فيه !! وكل من تقصّى وبحث في المسألة سيجد أن أهل الحديث الذين عناهم ابن تيمية هم أرسطو طاليس وأشياعه من الفلاسفة الذين قال عنهم علماء الإسلام وعلى رأسهم الإمام الغزالي :

بثلاثة كفر الفلاسفة العدا في نفيها وهي حقيقاً مُثَبَّتَةٌ
علمٌ يجزئي حدوثُ عوالمٍ حشرٌ لأجسادٍ وكانت مَيَّةٌ

فابن تيمية له اصطلاحات خاصة به كاصطلاحات غلاة المتصوفة المارقين من أهل الاتحاد والحلول ووحدة الوجود !! حيث يذكر أموراً وألفاظاً إذا بحث عنها الباحث المحقق وجدها سراباً ببقية يحسبها السامع شيئاً وإذا بها ضلال محض وأمور غير واقعية !! فسبحان قاسم العقول !! وقاصم من ادعى أنه من العلماء المتخصصين الفحول !!

فصل

في عرض بعض المسائل التي حاول سفر أن يفتري فيها
على الأشاعرة مع تنفيدها

قال سفر ص (٣١) من كتابه (المصون) !! :

« مصدر التلقي عند الأشاعرة هو العقل وقد صرح الجويني والرازي والبغدادي والغزالي والآمدي والإيجي وابن فورك والسنوسي وشرّاح الجوهرية وسائر أئمتهم بتقديم العقل على النقل عند التعارض ، وعلى هذا يرى المعاصرون منهم ، ومن هؤلاء السابقين من صرح بأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة أصل من أصول الكفر وبعضهم خففها فقال هو أصل الضلالة » !!

وأقول لهذا الألمي !! (المتخصص) !! : لن ينفعك هذا التلبس ولا هذه الإنشائيات الفارغة يا سفر !!

واعلم أن تنفيد كلامك هنا سهل جداً مهما حاولت أن تفر أو تلبس وإليك ذلك :

ما تقول يا سفر في قول الله تعالى في الحديث القدسي الثابت في صحيح البخاري (٣٤١/١١ فتح)
عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الله تعالى يقول :

« ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره
الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها ، ... » الحديث .

فهل تقول يا سفر بأن الله تعالى (رَجُلٌ) أو أنه رَجُلٌ بعض الناس أخذوا بظاهر هذا النص ١١٩

وأقول لك : تعالى الله سبحانه في عظمتة وربوبيته عن ظاهر هذا النص .

وهل تقول أخذوا بظاهر هذا النص بأن الله تعالى يَحُلُّ في عباده الطائعين فيصبح ربنا سبحانه وتعالى

سمعهم وبصرهم وأيديهم إلى غير ذلك موافقة لأهل الحلول والاتحاد المارقين ١١١٩

أم أن هناك معنى آخر مجازي وراء هذه الظواهر هو المراد وأن الظاهر منها غير مراد ١١٩

وهو المسمى بالتأويل أيها (المتخصص) ١١ المسكين ١١١

وهذا الظاهر الذي قال عنه أولئك الأشاعرة العقلاء « هو أصل الضلالة » هو المراد بقول الله تعالى

﴿ يضلُّ به كثيراً ويهدي به كثيراً ﴾ ١١

وهل تأخذ يا سفر بظاهر قوله تعالى ﴿ وليعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾ فتقول

بأن الله تعالى يريد أن يختبرنا ليعلم بعد ذلك من هو الصابر منا ١٩ ومن هو غير الصابر منا ١٩ ومن هو

الذي سيجاهد ومن هو الذي لن يجاهد في سبيل الله ١١٩

وهل تأخذ بظاهر قوله تعالى عن القرآن ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ﴾ فتثبت أن

للقرآن يدين ١٩ فإذا كنت لا تزال تغالط وتثبت للقرآن يدين فأرني هاتين اليدين أيها

(المتخصص) ١١ الألمي الموهوب ١١٩

فإذا تأملت في هذه الأمثلة الواضحة التي سقناها وتمننت بها جيداً أن نبين لك ما هو المراد

بقولهم : إن العقل مُقدَّم على النقل عند التعارض فنقول :

المراد من كون الدليل العقلي مُقدَّم على الدليل الشرعي عند التعارض هو : أن العقل يدرك من

نصوص الشرع المتواردة في قضية معينة أن هناك نصاً من النصوص غير قطعية الدلالة أو غير قطعية الثبوت

أن ظاهره الذي قد يتبادر إلى الذهن من أوَّل وهلة غير مراد ، كما في النصوص التي قدمناها لك قبل

قليل ، فإن ظاهر قول الله سبحانه وتعالى في الحديث القدسي « كنتُ رجلاً التي يمشي بها » غير مراد لأن

العقل أدرك بأن ظاهر هذا النص غير مقصود ، ذلك لأن القاعدة الشرعية القطعية المستفادة من نصوص

كثيرة مُحكَّمة في الكتاب والسنة تفيد تنزيه الله عن مشابهة المخلوقات وعن الحلول فيها ؛ والعقل أساس

التكليف لأنه هو الذي يدرك معاني النصوص الشرعية وما هو المراد منها وبفقدته يُفقد التكليف ، والله تعالى مدح العقل وبين لنا فضله وأنه هو آلة الاستنباط في نصوص كثيرة جداً في القرآن الكريم منه قوله تعالى ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ ولولا العقل لكان الناس كالبهائم ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمَّ الْبَكْمَ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ وكم آية قال تعالى فيها للناس ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ وذم سبحانه أناساً فقال فيهم : ﴿ صَمَّ بَكْمَ عَمِيَ فِهِمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ وهم مع ذلك كانوا يسمعون ويرون ، وقال عن آخرين وهم في غاية الخبث والتمرّد ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ وقال سبحانه ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾ والآيات في ذلك كثيرة جداً .

فتبين بذلك أن حديث الأحاد الذي يفيد الظن — وهو غير قطعي — إذا عارضه العقل ، أي ما يوجهه العقل ويدركه من تقرير أدلة الكتاب والسنة المتظافرة على معنى يخالف هذا الحديث الفردي فإنه يطرح ولا يؤخذ به البتة ، أو لشيء آخر يدل عليه العقل كتحصيل أو استثناء أو غير ذلك ، فينبغي أن يعرف سفر بأن العلماء اختصروا هذا المعنى فقالوا : إذا عارض الدليل النقلى الدليل العقلي وجب تقديم العقلي ، ومرادهم بالنقل هو الأحاد أو نص غير قطعي الدلالة .

وأجلب لسفر (المتخصص) !! أمثلة واقعية لذلك من أشخاص لا يسع سفر إلا أن يؤمن بهم واضرب له مثالين الأول عن أحد الصحابة الأجلة الفقهاء وهي السيدة عائشة أم المؤمنين رضوان الله تعالى عليها ، والثاني عن صحابي جليل آخر !! من أهل القرن الثامن الهجري يؤمن بكلامه سفر أكثر من إيمانه بالسيدة عائشة ألا وهو ابن تيمية (رضي الله عنه وأرضاه) !! وإليك يا سفر المثالين :

(أولاً) : رَدَّت السيدة عائشة على من قال أو روى إن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه وهو سيدنا ابن عباس ، ففي صحيح مسلم (١٥٨/١) عن عطاء عن ابن عباس قال « رآه بقلبه » وذكر الحافظ في الفتح (٦٠٨/٨) أن ابن خزيمة روى بإسناد قوي^(٥٣٨) عن سيدنا أنس أنه قال « رأى محمد ربه » .

قلت : رَدَّت السيدة عائشة رضي الله عنها جميع ذلك في البخاري (٦٠٦/٨) ومسلم (١٥٩/١) فعن مسروق قال : قلت لعائشة رضي الله عنها : يا أمّنا : هل رأى محمد ربه فقالت : « قد قف شعري فما قلت !! أين أنت من ثلاثٍ من حدثكهن فقد كذب : من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب ، ثم

(٥٣٨) والحقيقة أن الإسناد غير قوي كما بينت ذلك في رسالة الرؤية .

قرأت ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير ﴾ ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب ﴾ .. » .

فانظر يرحمك الله تعالى كيف ردّت السيدة عائشة الظني بالعقل ، أي بما فهمه العقل وحكم به اعتماداً على القواعد الأصلية المبنية على نصوص القرآن القطعية ، وهذا هو المراد عند من قال : « إذا تعارض العقل والنقل قُدّم العقل » ولا يعني ذلك أن ترد الآيات القرآنية والأحاديث النبوية لمجرد رفض العقل لها هكذا !! لا !! ولم يقل بهذا عاقل موحد فافهم هداك الله تعالى !!

(ثانياً) : ابن تيمية الحرّاني رد حديث (خلق الله التربة يوم السبت ... » الذي رواه مسلم في صحيحه بالعقل لمخالفته للقرآن وذلك في فتاواه (٢٣٦/١٧) وفي دقائق التفسير (٣٦٦/٦) .
وإليك يا سفر قول أئمة الحديث في ذلك :

قال الإمام الحافظ الخطيب البغدادي في « الفقيه والمتفقه » (١٣٢/١) :
« باب القول فيما يُردُّ به خير الواحد :

... وإذا روى الثقة المأمون خيراً متصل الإسناد ردُّ بأمر :

أحدهما : أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه ، لأن الشرع إنما يردُّ بمحوزات العقول وأما بخلاف العقول فلا .

والثاني : أن يخالف نصّ الكتاب أو السنة المتواترة فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ .

والثالث : يخالف الإجماع فيستدلُّ على أنه منسوخ أو لا أصل له ... » .

فتأمل في ذلك يا أخ سفر لتدرك بأن غارتك على السادة الأشاعرة في محاولة تشويشك عليهم بقولك : « مصدر التلقي عند الأشاعرة هو العقل » غارة فاشلة رجعت نتائجها السلبية عليك إذ ظهر جهلك في الموضوع الذي تنظاهر ببحثه وتقديره والتخصص فيه !! ومادح نفسه يقرّوك السلام !!

وأما ما أثاره سفر من قضايا عقائدية وغير ذلك من ترهاته الفارغة التي زعم فيها بدون أدلة أن الأشاعرة مخالفون للحق فيها كمسألة التثليث في تقسيم التوحيد التي زعم أن أهل السنة يقولون بها وأن السادة الأشاعرة يخالفون أهل السنة في تعريف التوحيد ، ومسألة التأويل وغير ذلك فقد تكفّلت كتبتنا بالرد على تلك السخافات التي يقول بها في هذا العصر وغيره سفر وأهل نخلته (المتخصصون) !! فكتابنا « التنديد بمن عدّد التوحيد » تكفل بهدم تقسيم التوحيد المحدث المتبدّع وإزهاقه من أساسه وجذوره ، ومقدمتنا على كتاب « دفع شبه التشبيه » تكفّلت أيضاً بهدم جميع كلام

المتسلفين في قضية التأويل حيث نسفت ادعاءهم بأن التأويل لم يكن من مذهب السلف الصالح من أساسه ، حيث أثبتنا التأويل من الكتاب والسنة ومن كلام الصحابة وأئمة السلف بحيث بان عوار ما يدعيه هؤلاء المتسلفون في هذه القضايا ، وإننا نوقف عنان القلم إلى هنا في هذه الرسالة على أن لنا كرات وجولات مع سفر وإخوته في المستقبل إن شاء الله تعالى لا سيما إذا تمادى في افتراءه على أهل الحق المنزهين ، ونحن ننصحه أن يتراجع عن أخطائه وعقائده التي بينا طرفاً من فسادها ، وأن يتوب إلى الله تعالى مما بيناه إليه من أخطائه الفادحات ومغالطاته اللائحات !! والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

فهرس الكتاب

رقم الصفحة	الموضوع
٥	من هو العالم بنظركم ، تعريف من يُطلق عليه لفظ عالم شرعاً
١٢	البشارة والإتحاف بما بين ابن تيمية والألباني في العقيدة من الاختلاف
٤٣	ملحق مهم : ما بين الألباني والشاويش
٥٧	إعلام المبيع الخائض بتحريم القرآن على الجنب والخائض
٧٩	القول المبثوث في صحة حديث صلاة الصبح بالقنوت
٩١	التنبية والرد على معتقد قدم العالم والحد
١١٩	حكم المصافحة والمس والرد على من به مس
١٢٩	إرشاد السامع والخطيب إلى سنية رفع اليدين في الدعاء للسميع المحيب
١٣٥	الإغاثة بأدلة الاستغاثة
١٧١	نفحات الطنبور فيما يكتبه مشهور
١٨٣	وهم سيء البخت الذي حرم صيام السبت
٢٠٥	تنبيه أهل الشريعة لما في كتب الأشقر من الأخطاء الشنيعة
٢٤٠	الرد المبكر على الكشف المعتبر (إبطال محاولة الدفاع عن الأشقر)
٢٥١	رد دعوى الإنصاف وبيان ما فيها من الكذب والإجحاف
٢٧٧	الشماطيط في بيان ما يهذي به الألباني في مقدماته من تخبطات وتخليط
٢٩٣	عقيدة أهل السنة والجماعة
٣٢٣	بهجة الناظر في التوسل بالنبي الطاهر
٣٤١	تنقيح الفهوم العالية بما ثبت وما لم يثبت في حديث الجارية
٤١٧	الرد المفتح المبين على مراد شكري ذنب المنسلفين الطاعن في نسب آل باعلوي الهاشميين
٤٥٧	الدلائل والنقول في تحريم الكولونيا والإسبيرتو لنجاسة الكحول
٤٩٧	الإمتاع والاستقصاء لأدلة تحريم نقل الأعضاء
٥٣١	التنكيث على التوضيح وبيان صحة صلاة التسايح
٥٤٧	احتجاج الخائب بعبارة من ادعى الإجماع فهو كاذب
٥٩١	التنديد بمن عدد التوحيد

٦٣٥ تحذير العبد الأواه من تحريك الإصبع في الصلاة
٦٥٣ الأدلة الجلية لسنة الجمعة القبلية
٦٦١ إرشاد العائر إلى وضع حديث أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر
٦٦٧ إقام الحجر للمنطاول على الأشاعرية من البشر
٧٣١ الجواب الدقيق على ما وقع في كتاب در الغمام الرقيق
٧٤٣ البراعة في كشف معنى عليكم بالجماعة
٧٥٣ تهنئة الصديق المحبوب بمغازلة سفر المغلوب